فتح الباري

بشرح صحيح البخاري

تأليف

الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

أشرف على تحقيق الكتاب وراجعه

شعيب الأرنؤوط   عادل مرشد

حقق هذا الجزء وخرجه وعلق عليه

سليم عامر

شارك في تخريج نصوصه

سعيد اللحام

الجزء الحادي عشر

الرسالة العالمية


بسم الله الرحمن الرحيم

فتح الباري

بشرح صحيح البخاري

١١

بسم الله الرحمن الرحيم



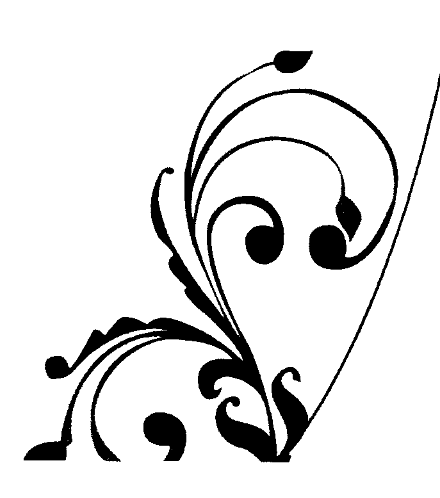
الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

الرسالة العالمية
دار الرسالة العالمية

شركة الرسالة العالمية م.م.
Al-Resalah Al-A'lamiah m.
Publishers

الإدارة العامة
Head Office
دمشق - الحجاز
شارع مسلم البارودي
بناء خولي وصلاحي
2625
(963)11-2212773
(963)11-2234305
الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic
info@resalahonline.com
http://www.resalahonline.com

فرع بيروت
BEIRUT/LEBANON
TELEFAX: 815112- 319039- 818615
P.O. BOX:117460



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[كتاب فضائل الصَّحابة]

١ - باب فضائل أصحاب النبيِّ ﷺ

٣/٧

ومَن صَحِبَ النبيَّ ﷺ أو رآهُ مِن المسلمين، فهو من أصحابِه.

٣٦٤٩- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، قال: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما، يقول: حدَّثنا أبو سعيدٍ الخُدْريُّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يأتي على الناسِ زمانٌ فيَغزُو فِئامٌ مِن الناسِ، فيقولون: فيكم مَن صاحَبَ رسولَ الله ﷺ؟ فيقولون لهم: نعم، فيُفتَحُ لهم، ثمَّ يأتي على الناسِ زمانٌ، فيَغزُو فِئامٌ مِن الناسِ، فيقال: هل فيكم مَن صاحَبَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيُفتَحُ لهم، ثمَّ يأتي على الناسِ زمانٌ، فيَغزُو فِئامٌ مِن الناسِ، فيقال: هل فيكم مَن صاحَبَ مَن صاحَبَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيُفتَحُ لهم».

قوله: «باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ» أي: بطريق الإجمال ثمَّ التفصيل. أمَّا الإجمال فيَشمَل جميعَهم، لكنَّه اقتَصَرَ فيه على شيءٍ ممَّا يوافق شرطَه. وأمَّا التفصيل فلمَن وَرَدَ فيه شيءٌ بخُصوصِه على شرطه. وسَقَطَ لفظ «باب» من رواية أبي ذرٍّ وحدَه.

قوله: «ومَن صَحِبَ النبيَّ ﷺ أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه» يعني: أنَّ اسم صُحْبة النبيِّ ﷺ مُستَحِقٌّ لمن صَحِبَه أقلّ ما يُطلَق عليه اسم صُحْبة لغةً، وإن كان العُرف يَـخُصّ ذلك ببعض الملازَمة. ويُطلَق أيضاً على مَن رآه رُؤْيةً ولو على بُعدٍ.

وهذا الذي ذكره البخاري هو الراجح، إلّا أنَّه هل يُشتَرط في الرائي أن يكون بحيثُ يُميِّز ما رآه، أو يُكتَفى بمُجرَّدِ حصول الرُّؤْية؟ محلُّ نظَرٍ، وعَمَلُ مَن صَنَّفَ في الصحابة يدلّ على الثاني، فإنَّهم ذكروا مثل محمَّدِ بن أبي بكر الصِّدِّيق، وإنَّما وُلِدَ قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أشهر وأيام، كما ثَبَتَ في «الصحيح»: أنَّ/ أمّه أسماءَ بنتَ عُمَيسٍ ولدته في حَجَّة ٤/٧

الوَدَاع قبل أن يدخلوا مكَّة[١]، وذلك في أواخر ذي القَعْدة سنة عشر من الهجرة، ومع ذلك فأحاديث هذا الضَّرب مراسيل، والخلاف الجاري بين الجمهور وبين أبي إسحاق الإسفَرايِيني ومَن وافقه على ردِّ المراسيل مُطلَقاً حتَّى مراسيلِ الصحابة، لا يجري في أحاديث هؤلاء، لأنَّ أحاديثهم من قَبِيل مراسيل كبار التابعين لا من قَبِيل مراسيل الصحابة[٢] الذين سمعوا من النبي ﷺ، وهذا ممَّا يُلغَز به فيُقال: صحابيٌّ حديثه مُرسَل لا يَقبله مَن يَقبل مراسيل الصحابة.

ومنهم مَن بالَغَ فكان لا يَعُدّ في الصحابة إلّا مَن صَحِبَ الصُّحبة العُرْفية، كما جاء عن عاصم الأحوَل قال: رأى عبدُ الله بن سَرجِسَ رسولَ الله ﷺ، غير أنَّه لم يكن له صُحْبة. أخرجه أحمد (٢٠٧٧٩)، هذا مع كَون عاصم قد روى عن عبد الله بن سَرجِس هذا عِدَّة أحاديث، وهي عند مسلم وأصحاب «السُّنَن»، وأكثرها من رواية عاصم عنه، ومن جُملَتها قوله: إنَّ النبي ﷺ استَغفَرَ له[٣].

فهذا رأيُ عاصم أنَّ الصحابي مَن يكون صَحِبَ الصُّحبةَ العُرفية، وكذا رُوِيَ عن سعيد بن المسيِّب أنَّه كان لا يَعُدّ في الصحابة إلّا مَن أقامَ مع النبي ﷺ سنةً فصاعداً أو غزا غزوة فصاعداً، والعملُ على خلاف هذا القول، لأنَّهم اتَّفقوا على عَدّ جَمْعٍ جَمٍّ في الصحابة لم يجتمعوا بالنبي ﷺ إلّا في حَجَّة الوداع، ومَن اشتَرَطَ الصُّحبة العُرفية أخرج مَن له رُؤية أو مَن اجتَمع به لكن فارَقَه عن قُرب، كما جاء عن أنس أنَّه قيل له: هل بقيَ من أصحاب النبيِّ ﷺ غيرُك؟ قال: لا[٤]، مع أنَّه كان في ذلك الوقت عدد كثير ممَّن لَقِيَه من الأعراب.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) في (س): «لا من قبيل مراسيل كبار التابعين ولا من قبيل...» إلخ، وهو خطأ، والصواب ما أثبتنا من الأصلين، وهو الموافق لما جاء في «فتح المغيث» للسخاوي ٣/ ٩٥ فيما نقله عن شيخه الحافظ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠١٧١).

(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٩/ ٣٧٩ من طريق ابن سعد بسنده إلى أنس، وقال ابن الصلاح في «مقدمته» ص٢٩٤: إسناده جيد، حدَّث به مسلمٌ بحضرة أبي زرعة.

ومنهم مَن اشتَرَطَ في ذلك أن يكون حين اجتماعِه به بالغاً، وهو مردودٌ أيضاً لأنَّه يُخرِج مثلَ الحسنِ بن عليّ ونحوه من أحداث الصحابة، والذي جَزَمَ به البخاريُّ هو قول أحمد والجمهور من المحدِّثين.

وقول البخاريِّ: «من المسلمين» قيدٌ يَخرُج به مَن صَحِبَه أو مَن رآه من الكفَّار، فأمَّا مَن أسلَمَ بعد موته منهم، فإن كان قوله: «من المسلمين» حالاً، خرج مَن هذه صفتُه وهو المعتَمَد. ويَرِدُ على التعريف مَن صَحِبَه أو رآه مُؤمِناً به ثمَّ ارتَدَّ بعد ذلك ولم يَعُد إلى الإسلام فإنَّه ليس صحابياً اتِّفاقاً، فينبغي أن يُزاد فيه: «وماتَ على ذلك».

وقد وَقَعَ في «مسند أحمد»[1] حديث ربيعة بن أُميَّة بن خَلَف الجُمَحي، وهو ممَّن أسلَمَ في الفتح وشَهِدَ مع رسول الله ﷺ حَجَّة الوداع وحدَّث عنه بعد موته، ثمَّ لَحِقَه الخِذْلانُ فلَحِقَ في خلافة عمر بالرُّومِ وتَنصَّرَ بسبب شيء أغضَبَه، وإخراجُ حديثٍ مثل هذا مُشكِل، ولعلَّ مَن أخرجه لم يَقِف على قصَّة ارتداده، والله أعلم. فلو ارتَدَّ ثمَّ عادَ إلى الإسلام لكن لم يَرَه ثانياً بعد عَوْده، فالصحيح أنَّه معدود في الصحابة لإطباق المحدِّثين على عَدّ الأشعَث بن قيس ونحوِه ممَّن وَقَعَ له ذلك، وإخراجهم أحاديثهم في المسانيد.

وهل يختصُّ جميع ذلك ببني آدم، أو يَعُمّ غيرهم من العُقَلاء؟ محلُّ نظر، أمَّا الجِنّ فالراجح دخولهم، لأنَّ النبيَّ ﷺ بُعِثَ إليهم قَطْعاً، وهم مُكلَّفون، فيهم العُصاة والطائعون، فمَن عُرِفَ اسمه منهم لا ينبغي التردُّد في ذِكْره في الصحابة وإن كان ابن الأثير عابَ ذلك على أبي موسى فلم يَستَنِد في ذلك إلى حُجَّة.

وأمَّا الملائكة فيَتوقَّف عَدُّهم فيهم على ثبوت بِعْثتِه إليهم، فإنَّ فيه خلافاً بين الأُصوليِّين، حتَّى نَقَلَ بعضهم الإجماع على ثبوته، وعَكَسَ بعضهم، وهذا كلُّه فيمن رآه وهو في قَيد الحياة الدُّنيَوية، أمَّا مَن رآه بعد موته وقبلَ دفنِه فالراجح أنَّه ليس بصحابي وإلّا لَعُدَّ مَن اتَّفَقَ أن يرى جسدَه المكرَّم وهو في قبره المعظَّم ولو في هذه الأعصار، وكذلك مَن كُشِفَ

---

(١) هذا ذهولٌ من الحافظ رحمه الله، فليس له في «مسند أحمد» أيُّ حديث، حتى هو نفسه لم يذكره في كتابه «أطراف المسند»، وترجم له في «الإصابة» (٢٧٥٤) فلم يذكر أن أحمد روى له.

له عنه من الأولياء فرآه كذلك على طريق الكرامة، إذ حُجَّة مَن أثبَتَ الصُّحْبة لمن رآه قبلَ دفنِه أنَّه مُستمِرُّ الحياة، وهذه الحياة ليست دُنيَوية وإنَّما هي أُخرَوية لا تتعلَّق بها أحكام الدُّنيا، فإنَّ الشُّهَداء أحياءٌ ومع ذلك فإنَّ الأحكام المتعلِّقة بهم بعد القتل جاريةٌ على أحكام غيرهم من الموتى، والله أعلم.

٥/٧ وكذلك المراد بهذه الرُّؤية مَن اتَّفَقَت له ممَّن تقدَّم/ شرحُه وهو يقظانُ، أمَّا مَن رآه في المنام وإن كان قد رآه حقّاً فذلك ممَّا يَرجِعُ إلى الأُمور المعنوية لا الأحكام الدُّنيَوية، فلذلك لا يُعَدُّ صحابياً ولا يجب عليه أن يعمل بما أمَرَه به في تلك الحالة، والله أعلم.

وقد وجدتُ ما جَزَمَ به البخاري من تعريف الصحابي في كلام شيخه عليّ بن الـمَدِينيِّ، فقرأت في «المستخرَج» لأبي القاسم بن مَندَه بسنده إلى أحمد بن سَيّار الحافظ المروَزي قال: سمعت أحمد بن عَتِيك يقول: قال عليّ بن المديني: مَن صَحِبَ النبيَّ ﷺ أو رآه ولو ساعةً من نهار، فهو من أصحاب النبي ﷺ، وقد بسطتُ هذه المسألة فيما جمعتُه من علوم الحديث، وهذا القَدْر في هذا المكان كافٍ.

ثمَّ ذَكَر المصنِّفُ في الباب ثلاثةَ أحاديث:

أحدها: حديث جابر بن عبد الله عن أبي سعيد، وهو من رواية صحابي عن صحابي.

قوله: «يأتي على الناس زمان فيَغزُو فِئام» بكسر الفاء ثمَّ تحتانية بهمزةٍ، وحُكيَ فيه تَرك الهمزة، أي: جماعة، وقد تقدَّم ضبطُه في «باب مَن استَعان بالضُّعَفاءِ» في أوائل الجهاد (٢٨٩٧).

ويُستَفاد منه بُطْلان قول مَن ادَّعى في هذه الأعصار المتأخِّرة الصُّحبة، لأنَّ الخَبَرَ يَتضَمَّن استمرار الجهاد والبُعوثَ إلى بلاد الكفَّار وأنَّهم يُسألونَ: هل فيكم أحدٌ من أصحابه؟ فيقولون: لا، وكذلك في التابعين وفي أتباع التابعين، وقد وَقَعَ كلّ ذلك فيما مضى وانقَطَعَت البُعوث عن بلاد الكفَّار في هذه الأعصار، بل انعَكَسَ الحالُ في ذلك على ما هو معلوم مُشاهَد من مُدَّة مُتطاوِلة ولا سيَّما في بلاد الأندَلُس.

وضَبَطَ أهل الحديث آخِر مَن ماتَ من الصحابة، وهو على الإطلاق: أبو الطُّفَيل عامر

ابن واثِلة اللَّيثي، كما جَزَمَ بن مسلم في «صحيحه» (٢٣٤٠)، وكان موته سنةَ مئة، وقيل: سنة سبع ومئة، وقيل: سنة عشر ومئة، وهو مُطابق لقوله ﷺ قبل وفاته بشهرٍ: «على رأس مئة سنةٍ لا يبقى على وجه الأرض ممَّن هو عليها اليومَ أحدٌ»[١].

ووَقَعَ في رواية أبي الزُّبَير عن جابر عند مسلم (٢٥٣٢/ ٢٠٩) ذِكْر طبقة رابعة ولفظُه: «يأتي على الناس زمان يُبعَث منهم البَعْث فيقولون: انظُروا هل تَجِدونَ فيكم أحداً من أصحاب النبيِّ ﷺ؟ فيُوجد الرَّجل فيُفتَح لهم، ثمَّ يُبعَث البَعثُ الثاني[٢] ـ إلى أن قال ـ ثمَّ يكون البَعْث الرابع» وهذه الرِّواية شاذَّة، وأكثر الرِّوايات مُقتَصِرةٌ على الثلاثة كما سأوضحُ ذلك في الحديث الذي بعده.

ومثله حديث واثِلةَ رَفَعَه: «لا تزالونَ بخيرٍ ما دامَ فيكم مَن رآني وصاحَبني، والله لا تزالونَ بخيرٍ ما دامَ فيكم مَن رأى مَن رآني، وصاحَبَ من صاحَبني» الحديث، أخرجه ابن أبي شَيْبة (١٢/ ١٧٨) وإسناده حسنٌ.

الحديث الثاني:

٣٦٥٠- حدَّثني إسحاقُ، حدَّثنا النَّضرُ، أخبرنا شُعْبةُ، عن أبي جَمْرةَ، سمعتُ زَهدَمَ بنَ مُضرِّبٍ، قال: سمعتُ عِمرانَ بنَ حُصَين رضي الله عنهما، يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «خيرُ أمَّتي قَرْني، ثمَّ الذين يَلُونَهم، ثمَّ الذين يَلُونَهم ـ قال عِمرانُ: فلا أدري أَذكَرَ بعدَ قَرْنِه قَرْنَينِ أو ثَلاثةً ـ ثمَّ إنَّ بعدَكم قوماً يَشهَدونَ ولا يُستَشهَدونَ، ويَخونونَ ولا يُؤتَمنونَ، ويَنذِرونَ ولا يَفُونَ، ويَظهَرُ فيهم السِّمَنُ».

قوله: «حدَّثنا إسحاق» هو ابن راهويه، وبذلك جَزَمَ ابن السَّكَن وأبو نُعَيم في «المستخرَج»، والنَّضر: هو ابن شُمَيلٍ، وأبو جَمْرة ـ بالجيم والراء ـ صاحب ابن عبَّاس، وحدَّث هنا عن تابعيٍّ مثلِه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٣٧) من حديث ابن عمر، و(٢٥٣٨) من حديث جابر.

(٢) زاد بعده في (س): «فيقولون: انظروا» وليست في الأصلين ولا في «الصحيح».

قوله: «خير أُمّتي قَرْني» أي: أهلُ قَـرْني، والقَرْن: أهل زمان واحِدٍ مُتَقارب اشتَـرَكوا في أمر من الأُمور المقصودة، ويقال: إنَّ ذلك مخصوص بما إذا اجتَمَعوا في زمن نبيٍّ أو رئيس يجمعهم على مِلَّة أو مذهب أو عمل.

ويُطلَق القَـرْنُ على مُدَّةٍ من الزَّمان، واختَلَفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مئة وعشرين، لكن لم أرَ مَن صَرَّحَ بالسَّبعين ولا بمئةٍ وعشرة، وما عَدا ذلك فقد قال به قائلٌ. وذكر الجَوْهري بين الثلاثين والثَّمانين، وقد وَقَعَ في حديث عبد الله بن بُسْر عند مسلم(١) ما يدلّ على أنَّ القرنَ مئةٌ وهو المشهور.

وقال «صاحب المطالع»: القَرْن أمَّة هَلَكَت فلم يَبقَ منهم أحد، وثَبَتَت المئة في حديث عبد الله بن بُسْر وهي ما عند أكثر أهل العُرْفِ(٢)، ولم يَذكُر صاحب «المحكَم» الخمسين وذكر من عشر إلى سبعين، ثمَّ قال: هذا هو القَدْر المتوسِّط من أعمار أهل كلّ زَمَن، وهذا أعدَلُ الأقوال، وبه صَرَّحَ ابن الأعرابي وقال: إنَّه مأخوذ من الأقران، ويُمكِن أن يُحمَل عليه المختلَف من الأقوال المتقدِّمة ممَّن قال: إنَّ القرن أربعونَ فصاعداً، أمَّا مَن قال: إنَّه دون ذلك، فلا يَلتَئِم على هذا القول، والله أعلم.

٦/٧ والمراد بقَرْنِ النبيِّ ﷺ في هذا الحديث:/ الصحابةُ، وقد سَبَقَ في صِفة النبي ﷺ (٣٥٥٧) قوله: «وبُعِثت في خير قُرون بني آدم»، وفي رواية بُرَيدة عند أحمد (٢٣٠٢٤): «خير هذه الأُمَّة القَرْنُ الذين بُعِثت فيهم»، وقد ظَهَرَ أنَّ الذي بين البِعْثة وآخِر مَن ماتَ من الصحابة مئةُ سنةٍ وعشرونَ سنةً أو دُونها أو فَوقها بقليلٍ على الاختلاف في وفاة أبي الطُّفَيل، وإن اعتُبِرَ ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مئةَ سنةٍ أو تسعين أو سبعاً وتسعين.

---

(١) إنما وقع هذا عند أحمد (١٧٦٨٩)، والحاكم ٤/ ٥٠٠، ولفظه عند الحاكم: أن النبي ﷺ قال: «يعيش هذا الغلام قرناً» قال: فعاش مئة سنة، وأما حديثه عند مسلم (٢٠٤٢) ففيه قوله: نزل رسول الله ﷺ على أبي فقرَّبنا إليه طعاماً...، وفي آخره قال ﷺ: «اللهم بارك لهم في ما رزقتهم واغفر لهم وارحمهم»، وليس فيه ذكر القرن.

(٢) تحرف في (س) إلى: العراق.

وأمَّا قَرْن التابعين فإن اعتُبِرَ من سنة مئة كان نحوَ سبعين أو ثمانين، وأمَّا الذين بعدهم فإن اعتُبِرَ منها كان نحواً من خمسين، فظَهَرَ بذلك أنَّ مُدَّة القَرْن تَختَلِف باختلاف أعمار أهل كلّ زمان، والله أعلم.

واتَّفَقوا أنَّ آخِر مَن كان من أتباع التابعين ممَّن يُقبَل قولُه مَن عاشَ إلى حُدود العشرين ومئَتَين، وفي هذا الوقت ظَهَرَت البِدَع ظُهوراً فاشياً، وأَطلقَت المعتَزِلة أَلسِنَتَها، ورَفَعَت الفَلاسفةُ رُؤوسَها، وامتُحِنَ أهلُ العلم ليقولوا بخَلْقِ القُرآن، وتَغيَّرَت الأحوال تَغيُّراً شديداً، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن، والله المستعانُ. وظَهَرَ قوله ﷺ: «ثمَّ يَفشُو الكذِب»[1] ظُهوراً بيِّناً حتَّى يَشمَل الأقوال والأفعال والمعتقَدات، والله المستَعان.

قوله: «ثمَّ الذين يَلُونَهم» أي: القَرْن الذي بَعدهم: وهم التابعونَ «**ثمَّ الذين يَلُونَهم**» وهم أتباع التابعين.

واقتَضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين، والتابعونَ أفضل من أتباع التابعين، لكن هل هذه الأفضلية بالنِّسبة إلى المجموع أو الأفراد؟ محلّ بَحث، وإلى الثاني نَحَا الجمهور، والأوَّل قول ابن عبد البَرِّ، والذي يَظهَر أنَّ مَن قاتَلَ مع النبي ﷺ أو في زمانه بأَمره أو أنفَقَ شيئاً من ماله بسَبَبه، لا يَعدِلُه في الفضل أحد بَعده كائناً مَن كان، وأمَّا مَن لم يقع له ذلك فهو محلّ البحث، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ الآية [الحديد: ١٠].

واحتَجَّ ابن عبد البَرِّ بحديثِ: «مَثَل أُمَّتي مَثَل المطَر لا يُدرى أوَّلُه خيرٌ أم آخرُه» وهو حديث حَسَن له طرق قد يَرتَقي بها إلى الصِّحَّة. وأغرَبَ النَّوَوي فعَزَاه في «فتاويه» إلى «مُسنَد أبي يَعْلى» (٣٤٧٥) من حديث أنس بإسنادٍ ضعيف، مع أنَّه عند التِّرمذي (٢٨٦٩) بإسنادٍ أقوى منه من حديث أنس، وصَحَّحَه ابن حِبّان (٧٢٢٦) من حديث عمّار، وأجابَ

---

(١) أخرجه أحمد (١١٤)، وابن ماجه (٢٣٦٣)، والترمذي (٢١٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٩١٧٥) من حديث عمر.

عنه النَّوَوي بما حاصلُه: أنَّ المراد مَن يَشتَبِه عليه الحالُ في ذلك من أهل الزَّمان الذين يُدرِكونَ عيسى ابن مريم عليه السلام ويَرَونَ في زمانه من الخير والبَرَكة وانتِظام كلمة الإسلام ودَحْض كلمة الكفر، فيَشتَبِه الحال على مَن شاهَدَ ذلك: أيُّ الزَّمانينِ خير، وهذا الاشتِباه مُندَفِعٌ بصريحِ قوله ﷺ: «خيرُ القُرون قَرْني»، والله أعلم.

وقد روى ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٥١٧) من حديث عبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير ـ أحد التابعين ـ بإسنادٍ حَسَن قال: قال رسول الله ﷺ: «ليُدرِكَنَّ المسيحَ أقوامٌ إنَّهم لمثلُكم أو خيرٌ ـ ثلاثاً ـ ولن يُخزيَ الله أمَّة أنا أوَّلُها والمسيحُ آخرُها»، وروى أبو داود (٤٣٤١) والتِّرمِذي (٣٠٥٨) من حديث أبي ثَعْلبة، رَفَعَه: «تأتي أيام للعاملِ فيهِنَّ أَجرُ خمسين» قيل: منهم أو منّا يا رسولَ الله؟ قال: «بل منكم»، وهو شاهد لحديثِ: «مَثَل أمَّتي مَثَل المطَر»، واحتَجَّ ابن عبد البَرِّ أيضاً بحديثِ عمرَ رَفَعَه: «أفضلُ الخَلْق إيماناً قومٌ في أَصلاب الرِّجال يُؤمِنونَ بي ولم يَرَوْني» الحديث، أخرجه الطَّيالسيُّ وغيرُه[1]، لكن إسناده ضعيف فلا حُجَّة فيه.

وروى أحمد (١٦٩٧٦) والدَّارِمي (٢٧٤٤) والطبراني (٣٥٣٧) من حديث أبي جُمعة قال: قال أبو عُبيدة: يا رسول الله، أَأَحدٌ خيرٌ مِنّا؟ أَسلَمْنا معك، وجاهَدْنا معك، قال: «قوم يكونونَ من بَعدِكم يُؤمِنونَ بي ولم يَروني» وإسناده حَسَن، وقد صَحَّحَه الحاكم (٤/ ٨٥).

واحتَجَّ بأنَّ السَّبَب في كون القَرْن الأوَّل خيرَ القُرون أنَّهم كانوا غُرَباء في إيمانهم لكَثْرة الكفَّار حينئذٍ وصَبْرِهم على أذاهم وتَمسُّكهم بدينِهم، قال: فكذلك أواخِرُهم إذا أقاموا الدِّين وتَمسَّكوا به/ وصَبَروا على الطاعة حين ظُهور المعاصي والفتن كانوا أيضاً عند ذلك غُرَباءَ، وزَكَت أعمالهم في ذلك الزَّمان كما زَكَت أعمال أولئك، ويَشهَد له ما رواه مسلم (١٤٥) عن أبي هريرة رَفَعَه: «بَدَأَ الإسلامُ غريباً وسيعودُ غريباً كما بَدَأ، فطُوبى للغُرَباءِ». ٧/٧

وقد تُعقِّبَ كلام ابن عبد البَرِّ بأنَّ مُقتَضى كلامه أن يكون فيمَن يأتي بعد الصحابة مَن

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «مسند الطيالسي»، وأخرجه البزار في «مسنده» (٢٨٩)، وأبو يعلى (١٦٠)، والحاكم ٤/ ٨٥-٨٦.

يكون أفضلَ من بعض الصحابة، وبذلك صَرَّحَ القُرطُبي، لكنَّ كلام ابن عبد البَرِّ ليس على الإطلاق في حَقّ جميع الصحابة، فإنَّه صَرَّحَ في كلامه باستثناءِ أهل بدر والحُدَيبيَة.

نعم، والذي ذهب إليه الجمهور أنَّ فضيلة الصُّحبة لا يَعدِلها عملٌ لمشاهدة رسول الله ﷺ، وأمَّا مَن اتَّفَق له الذَّبُّ عنه والسَّبْقُ إليه بالهجرةِ أو النُّصرةِ، وضَبْطُ الشَّرع المتلقَّى عنه وتبليغُه لمن بعده، فإنَّه لا يَعدِله أحد ممَّن يأتي بعده، لأنَّه ما من خَصْلة من الخِصال المذكورة إلّا وللذي سَبَقَ بها مثلُ أجرِ مَن عَمِلَ بها من بعده، فظَهَرَ فضلُهم.

ومُحصَّل النِّزاع يَتَمَحَّضُ فيمن لم يَحصُل له إلّا مُجرَّد المشاهدة كما تقدَّم، فإن جُمِعَ بين مُختَلِف الأحاديث المذكورة كان مُتَّجِهاً، على أنَّ حديث: «للعاملِ منهم أجرُ خمسين منكم»[1] لا يدلّ على أفضلية غير الصحابة على الصحابة، لأنَّ مُجرَّد زيادة الأجر لا يَستَلزِم ثُبوتَ الأفضلية المطلَقة، وأيضاً فالأجر إنَّما يقع تَفاضُله بالنِّسبة إلى ما يُماثِله في ذلك العمل، فأمَّا ما فازَ به مَن شاهَدَ النبيَّ ﷺ من زيادة فضيلة المشاهدة فلا يَعدِلُه فيها أحد، فبهذه الطَّريق يُمكِن تأويل الأحاديث المتقدِّمة، وأمَّا حديث أبي جُمعة فلم تَتَّفِق الرُّواة على لفظه، فقد رواه بعضهم بلفظ الخيريَّة كما تقدَّم، ورواه بعضهم بلفظ: قلنا: يا رسولَ الله، هل من قوم أعظَمُ منّا أجراً؟» الحديث، أخرجه الطبراني (٣٥٤٠)، وإسناد هذه الرِّواية أقوى من إسناد الرِّواية المتقدِّمة، وهي توافق حديث أبي ثَعْلبة، وقد تقدَّم الجواب عنه، والله أعلم.

قوله: **«فلا أدري أَذكرَ بعد قَرْنه قَرْنَينِ أو ثلاثةً»** وَقَعَ مثل هذا الشكّ في حديث ابن مسعود (٢٥٣٣) وأبي هريرة (٢٥٣٤) عند مسلم، وفي حديث بُرَيدة عند أحمد (٢٣٠٢٤)، وجاء في أكثر الطُّرق بغير شكٍّ، منها عن النُّعمان بن بشير عند أحمد (١٨٣٤٩)، وعند مسلم (٢٥٣٦) عن عائشة: قال رجل: يا رسولَ الله، أيُّ الناس خيرٌ؟ قال: «القَرْنُ الذي أنا فيه، ثمَّ الثاني، ثمَّ الثالث»، ووَقَعَ في روا ية الطبراني (٥٤٦٠) وسَمّويه ما يُفَسِّر به هذا السُّؤال، وهو ما أخرَجاه من طريق بلال بن سعد بن تميم عن أبيه قال: قلت: يا رسولَ الله، أيُّ الناس خيرٌ؟

---

(١) أخرجه من حديث أبي ثعلبة: أبو داود (٤٣٤١)، وابن ماجه (٤٠١٤)، والترمذي (٣٠٥٨) وحسَّنه.

فقال: «أنا وقَرْني»[1]، فذكر مثلَه. وللطَّيالسي (٣٢) من حديث عمر رَفَعَه: «خير أمَّتي القَرْن الذي أنا منهم، ثمَّ الثاني، ثمَّ الثالث»، ووَقَعَ في حديث جَعْدة بن هُبَيرة عند ابن أبي شَيْبة (١٢/ ١٧٦) والطبراني (٢١٨٧) إثبات القَرْن الرابع، ولفظُه: «خيرُ الناس قَرْني، ثمَّ الذينَ يَلُونَهم، ثمَّ الذينَ يَلُونَهم، ثمَّ الذينَ يَلُونَهم، ثمَّ الآخرونَ أَردَأُ» ورجاله ثِقات، إلّا أنَّ جَعْدة مُختَلَف في صُحبَته، والله أعلم.

قوله: «**ثمَّ إنَّ بعدهم**[2] **قوماً**» كذا للأكثر، ولبعضهم: «قوم»، فيحتمل أن يكون من الناسخ على طريقة مَن لا يَكتُب الألف في المنصوب، ويحتمل أن تكون «إنَّ» تَقريريَّة بمعنى: «نعم» وفيه بُعْدٌ وتكلُّفٌ.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تَفاوَتَت منازلُهم في الفضل، وهذا محمولٌ على الغالب والأكثرية، فقد وُجِدَ فيمَن بعد الصحابة من القَرنَينِ مَن وُجِدَت فيه الصِّفات المذكورة المذمومة لكن بقِلَّةٍ، بخلاف مَن بَعد القرون الثلاثة، فإنَّ ذلك كَثُرَ فيهم واشتَهَر، وفيه بيان مَن تُرَدُّ شهادتُهم وهم مَن اتَّصَفَ بالصِّفات المذكورة، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «ثمَّ يَفْشُو الكذِبُ» أي: يَكثُر. واستُدِلَّ به على جواز المفاضَلة بين الصحابة، قاله المازَرِيّ، وقد تقدَّم باقي شرحه في الشَّهادات (٢٦٥١).

٣٦٥١- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثيرٍ، أخبرنا سفيانُ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَبيدةَ، عن عبدِ الله ﷺ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «خيرُ الناسِ قَرْني، ثمَّ الذين يَلُونَهم، ثمَّ الذين يَلُونَهم، ثمَّ يَجيءُ قومٌ تَسبِقُ شهادةُ أحدِهم يَمينَه، ويَمينُه شهادتَه».

قال إبراهيمُ: وكانوا يَضرِبونَنا على الشَّهادةِ والعَهدِ ونحنُ صِغارٌ.

الحديث الثالث: حديث ابن مسعود في المعنى. وقد تقدَّم في الشَّهادات سنداً ومتناً، وتقدَّم من شرحه هناكَ ما يتعلَّق بالشَّهادات (٢٦٥٢)، والله أعلم.

---

(١) وفي المطبوع منه بلفظ: «أنا وأقراني».

(٢) كذا وقع في أصول «الفتح»، والذي في روايات اليونينية بلا خلاف: «بعدكم» وعليه شرح القسطلّاني ٦/ ٨١ وقال: بالكاف.

٢- باب مناقب المهاجرين وفضلهم

منهم أبو بكرٍ عبدُ الله بنُ أبي قُحَافةَ التَّيْميُّ ﷺ. ٨/٧

وقولِ الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر:٨]، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠].

قالت عائشةُ، وأبو سعيدٍ، وابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهم: وكان أبو بكرٍ مع النبيِّ ﷺ في الغار.

قوله: «باب مناقب المهاجرين وفَضْلهم» سَقَطَ لفظ: «باب» من رواية أبي ذرٍّ، والمراد ٩/٧ بالمهاجرين: مَن عَدا الأنصار ومَن أسلَمَ يوم الفتح وهَلُمَّ جَرّاً، فالصحابة من هذه الحَيثيَّةِ ثلاثةُ أصناف، والأنصار: هم الأَوس والخَزرَج وحُلَفاؤُهم ومَواليهم.

قوله: «منهم أبو بكر عبد الله بن أبي قُحافَة التَّيْمي» هكذا جَزَمَ بأنَّ اسم أبي بكر عبدُ الله وهو المشهور، ويقال: كان اسمُه قَبل الإسلام عبدَ الكعبة، وكان يُسَمّى أيضاً عَتيقاً، واختُلِفَ هل هو اسمٌ له أصليٌّ أو قيل له ذلك، لأنَّه ليس في نَسَبه ما يُعاب به، أو لِقِدَمِه في الخير وسَبْقه إلى الإسلام، أو قيل له ذلك لِحُسْنِه، أو لأنَّ أمّه كان لا يعيش لها ولد فلمَّا وُلِدَ استقبَلَت به البيت فقالت: اللهمَّ هذا عَتيقك من الموت، أو لأنَّ النبيَّ ﷺ بَشَّره بأنَّ الله أعتقَه من النار، وقد وَرَدَ في هذا الأخير حديث عن عائشة عند التِّرمذي (٣٦٧٩)، وآخَر عن عبد الله بن الزُّبَير عند البزَّار (٢٢١٣)، وصَحَّحَه ابن حِبّان (٦٨٦٤) وزاد فيه: «وكان اسمه قبل ذلك عبد الله بن عثمان»، وعثمان اسم أبي قُحافة لم يُختَلَف في ذلك كما لم يُختَلَف في كُنية الصِّدِّيق، ولُقِّبَ الصِّدِّيق لِسَبْقِه إلى تصديق النبيِّ ﷺ، وقيل: كان ابتداء تسميته بذلك صَبيحة الإسراء. وروى الطبراني (١٤) من حديث عليّ: «أنَّه كان يَحلِفُ أنَّ الله أنزَلَ اسم أبي بكر من السماء: الصِّدِّيقُ» رجاله ثِقات.

وأمَّا نَسَبُه فهو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عَمْرو بن كعب بن سعد بن تَيْم بن مُرَّة ابن كعب بن لُؤَيّ بن غالب، يجتمع مع النبي ﷺ في مُرَّة بن كعب، وعَددُ آبائهما إلى مُرَّة

سواءٌ، وأُمّ أبي بكر سَلْمى وتُكْنى أمَّ الخير بنت صخر بن مالك بن عامر بن عَمْرو المذكور، أسلَمَت وهاجَرَت، وذلك معدود من مناقبه، لأنَّه انتظَمَ إسلامُ أبَوَيه وجميعُ أولاده.

قوله: «وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ الآية» ساقَها الأَصِيلي وكَرِيمة إلى قوله: ﴿هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾، وأشارَ المصنِّف بهذه الآية إلى ثبوت فضل المهاجرين لمَا اشتَمَلَت عليه من أوصافهم الجميلة وشهادة الله تعالى لهم بالصِّدقِ.

قوله: «وقال الله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ الآية» ساقَ في رواية الأَصِيلي وكَرِيمة إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، وأشارَ المصنِّف بها إلى ثبوت فضل الأنصار، فإنَّهم امتَثَلوا الأمر في نَصْره، وكان نَصْر الله له في حال التوَجُّه إلى المدينة بحِفظِه من أذى المشرِكين الذين اتَّبَعوه ليرُدُّوه عن مَقصِده. وفي الآية أيضاً فضل أبي بكر الصِّدِّيق لأنَّه انفَرَدَ بهذه المَنقَبة، حيثُ صاحَبَ رسولَ الله ﷺ في تلك السَّفرة ووَقَاه بنفسِه كما سيأتي، وشَهِدَ الله له فيها بأنَّه صاحبُ نبيِّه.

قوله: «وقالت عائشة وأبو سعيد وابن عبَّاس: كان أبو بكر مع النبي ﷺ في الغار» أي: لمَّا خَرَجا من مكَّة إلى المدينة، وحديث عائشة سيأتي مُطوَّلاً في «باب الهجرة إلى المدينة» (٣٩٠٥)، وفيه: «ثمَّ لَحِقَ رسول الله ﷺ وأبو بكر بغارٍ في جبل ثَوْر» الحديثَ. وحديثُ أبي سعيد أخرجه ابن حِبّان (٦٦٤٤) من طريق أبي عَوَانة عن الأعمَش عن أبي صالح عنه في قصَّة بَعْث أبي بكر إلى الحجّ، وفيه: فقال له رسول الله ﷺ: «أنتَ أخي وصاحبي في الغار» الحديث.

وحديثُ ابنِ عبَّاس (٤٦٦٥) في تفسير براءَة في قصَّة ابن عبَّاس مع ابن الزُّبَير، وفيها قول ابن عبَّاس: «وأمَّا جَدُّه فصاحبُ الغار» يريد: أبا بكر، ولابن عبَّاس حديث آخر لعلَّه أمَسُّ بالمراد، أخرجه أحمد (٣٠٦١) والحاكم (٣/ ١٣٢-١٣٤) من طريق عَمْرو بن ميمون عنه قال: كان المشرِكونَ يَرمُونَ عليّاً وهم يَظُنّونَ أنَّه النبي ﷺ، فجاء أبو بكر فقال: يا رسول الله، فقال له عليّ: إنَّه انطَلَقَ نحو بئر ميمونٍ فأَدرِكْه، قال: فانطَلَقَ أبو بكر فدَخَلَ معه الغار... الحديثَ. وأصلُه في التِّرمِذي (٣٧٣٢) والنَّسائي (ك ٨٤٠٩) دون المقصود منه هنا. وروى

الحاكم[١] من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن/ عبَّاس في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ [التوبة:٤٠]، قال: على أبي بكر، وروى عبدُ الله بن أحمدَ في «زيادات المسنَد» من وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو بكر صاحبي ومُؤنِسي في الغار» الحديث[٢]، ورجاله ثِقات. ١٠/٧

٣٦٥٢- حدَّثنا عبدُ الله بنُ رَجاءٍ، حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ، عن البراءِ، قال: اشتَرَى أبو بكرٍ ﷺ من عازبٍ رَحْلاً بثلاثةَ عشرَ دِرهَماً، فقال أبو بكرٍ لِعازبٍ: مُرِ البراءَ فليَحمِلِ إليَّ رَحْلي، فقال عازبٌ: لا، حتَّى تُحدِّثَنا كيفَ صَنَعتَ أنتَ ورسولُ الله ﷺ حِينَ خَرَجتُما من مكَّةَ، والمشرِكونَ يَطلُبونَكُم؟ قال: ارتَحَلْنا من مكَّةَ فأَحيَينا أو سَرَيْنا ليلتَنا ويومَنا حتَّى أَظهَرْنا، وقامَ قائمُ الظَّهيرةِ، فرَمَيتُ ببَصَري هل أرَى من ظِلٍّ فآويَ إليه، فإذا صخرةٌ أتيتُها، فنظرتُ بقيَّةَ ظِلٍّ لها فسَوَّيتُه، ثمَّ فَرَشتُ للنبيِّ ﷺ فيه، ثمَّ قلتُ له: اضطَجِعْ يا نبيَّ الله، فاضطَجَعَ النبيُّ ﷺ، ثمَّ انطَلَقتُ أَنظُرُ ما حَوْلي هل أرَى مِن الطَّلَبِ أحداً، فإذا أنا براعي غَنَمٍ يَسوقُ غَنَمَه إلى الصخرةِ، يريدُ منها الذي أرَدْنا، فسألتُه: فقلتُ له: لمَن أنتَ يا غلامُ؟ فقال: لِرجلٍ من قُرَيشٍ، سَمّاه فعرَفتُه، فقلتُ: هل في غَنَمِكَ من لَبَنٍ؟ قال: نعم، قلتُ: فهل أنتَ حالبٌ لنا لَبناً؟ قال: نعم، فأمَرتُه فاعتَقَلَ شاةً من غَنَمِه، ثمَّ أمَرتُه أن يَنفُضَ ضَرْعَها مِن الغُبار، ثمَّ أمَرتُه أن يَنفُضَ كَفَّيه، فقال هكذا: ضَرَبَ إحدَى كَفَّيه بالأُخرَى، فحَلَبَ لي كُثْبةً من لَبَنٍ، وقد جَعَلتُ لِرسولِ الله ﷺ إدَاوةً على فَمِها خِرقةٌ، فصَبَبتُ على اللَّبَنِ حتَّى بَرَدَ أسفَلُه، فانطَلَقتُ به إلى النبيِّ ﷺ، فوافَقتُه قدِ استَيقَظَ، فقلتُ: اشرَبْ يا رسولَ الله، فشَرِبَ حتَّى رضيتُ، ثمَّ قلتُ: قد آنَ الرَّحيلُ يا رسولَ الله، قال: «بَلَى» فارتَحَلْنا والقومُ يَطلُبونَنا، فلم يُدرِكْنا أحدٌ منهم غيرُ سُرَاقةَ بنِ مالكِ بنِ جُعشُمٍ على فرسٍ له، فقلتُ: هذا الطَّلَبُ قد لَحِقَنا يا رسولَ الله، فقال: «لا تَحزَنْ، إنَّ الله مَعَنا».

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «المستدرك»، وأخرجه من هذه الطريق البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٤٨٢.

(٢) كذا نسبه الحافظ إلى عبد الله بن أحمد في الزيادات، وهو في ذلك متابع للهيثمي في «مجمع الزوائد» ٩/ ٤٢، وهو وهمٌ، والحديث أخرجه أبو بكر القَطيعي في زياداته على «فضائل الصحابة» لأحمد (٦٠٣) وأبو نعيم في «الحلية» ٤/ ٣٠٣ و٥/ ٢٥، وإسناده ضعيف لضعف محمد بن يونس الكُدَيمي شيخ القطيعي، وهو من بضعة أحاديث انفردت بها إحدى نسخ الظاهرية لـ«المسند»، انظر «المسند» ٥/ ١٣٠.

﴿تُرِيحُونَ﴾ [النحل:٦]: بالعَشِيِّ، ﴿تَسْرَحُونَ﴾: بالغَداةِ.

قوله: «حدَّثنا عبد الله بن رَجَاء» هو الغُدَاني ـ بضمِّ المعجَمة وتخفيف الدّال المهمَلة وبعد الألف نونٌ ـ بصري ثقة، وكذا بقية رجال الإسناد.

قوله: «فقال عازب: لا، حتَّى تُحدِّثنا» كذا وَقَعَ في رواية إسرائيل عن أبي إسحاق، وقد تقدَّم في «علامات النُّبوَّة» (٣٦١٥) من رواية زُهَير عن أبي إسحاق بلفظ: «فقال لِعازبٍ: ابعَث ابنك يَحمِله مَعي، قال: فحَمَلتُه معه وخرج أبي يَنتَقِد ثَمنَه، فقال له أبي: يا أبا بكر، حَدِّثني»، وظاهرهما التخالُف، فإنَّ مُقتَضى رواية إسرائيل: أنَّ عازباً امتَنَعَ من إرسال ولده مع أبي بكر حتَّى يُحدِّثَهم، ومُقتَضى رواية زُهَير: أنَّه لم يُعلِّق التَّحديثَ على شرطٍ، ويُمكِن الجمعُ بين الرِّوايتَينِ: بأنَّ عازباً اشتَرَطَ أوَّلاً، وأجابَه أبو بكر إلى سؤاله، فلمَّا شَرَعوا في التوَجُّه استَنجَزَ عازبٌ منه ما وَعَدَه به من التحديث ففَعَل.

قال الخطَّابي: تَمَسَّكَ بهذا الحديث مَن استَجازَ أَخْذَ الأُجرة على التَّحديث، وهو تَمسُّك باطِل، لأنَّ هؤلاء اتَّخذوا التحديث بضاعة، وأمَّا الذي وَقَعَ بين عازب وأبي بكر فإنَّما هو على مُقتَضى العادة الجارية بين التُّجّار: بأنَّ أتباعهم يَحمِلونَ السِّلعة مع المشتَري، سواءٌ أعطاهم أُجرة أم لا. كذا قال، ولا ريبَ أنَّ في الاستدلال للجواز بذلك بُعداً، لتوَقُّفِه على أنَّ عازباً لو استَمرَّ على الامتِناع من إرسال ابنه لاستَمرَّ أبو بكر على الامتِناع من التَّحديث، والله أعلم.

قوله: «فإذا أنا براعٍ» لم أقِفْ على تسميته ولا على تسمية صاحب الغنم، إلّا أنَّه جاء في حديث عبد الله بن مسعود شيء تَمَسَّكَ به مَن زَعمَ أنَّه الراعي، وذلك فيما أخرجه أحمد (٣٥٩٨) وابن حِبّان (٧٠٦١) من طريق عاصم عن زِرّ عن ابن مسعود قال: كنت أرعى غَنَماً لِعُقْبَةَ بن أبي مُعَيط، فمرَّ بي رسول الله ﷺ وأبو بكر فقال: يا غلامُ، هل من لَبَن؟ قلت: نعم، ولكنّي مُؤتَمَن... الحديثَ، وهذا لا يَصلُح أن يُفَسَّر به الراعي في حديث البراء بنِ عازبٍ، لأنَّ ذاكَ قيل له: «هل أنتَ حالبٌ؟ فقال: نعم» وهذا أشارَ بأنَّه غير حالب، وذاكَ حَلَبَ من شاةٍ حافلٍ[1]، وهذا من شاة لم تُطرَقْ ولم تَحمِل، ثمَّ إنَّ في بقية هذا الحديث ما يدلّ

(١) الشاة الحافل: هي الكثيرة اللبن، العظيمة الضرع. انظر «اللسان» (حفل).

على أنَّ قِصَّته كانت قبل الهجرة لقوله فيه: «ثمَّ أتيته بعد هذا فقلت: يا رسول الله، عَلِّمني من هذا القول» فإنَّ هذا يُشعِر بأنَّها كانت قبل إسلام ابن مسعود، وإسلامُ ابن مسعود كان قديماً قبل الهجرة بزمانٍ، فبَطَلَ أن يكون هو صاحبَ القصَّة في الهجرة، والله أعلم.

قوله: «فشَرِبَ حتَّى رضيت» وَقَعَ في رواية لُوَين عن حُدَيجٍ[1]، عن أبي إسحاق: «قال أبو إسحاق: فتَكلَّمَ بكلمةٍ والله ما سمعتُها من غيره» كأنَّه يعني قوله: «حتَّى رضيتُ» فإنَّها مُشعِرة بأنَّه أمعَنَ في الشُّرب، وعادتُه المألوفة كانت عَدَم الإمعان.

قوله: «قد آنَ الرَّحيل يا رسول الله» أي: دَخَلَ وقتُه، وتقدَّم في علامات النُّبوَّة (٣٦١٥): فقال رسول الله ﷺ: «أَلَمْ يأْنِ للرَّحيلِ؟» قلت: بلى، فيُجمَع بينهما بأن يكون النبيُّ ﷺ بَدَأَ فسأل، فقال له أبو بكر: بلى، ثمَّ أعادَ عليه بقوله: قد آنَ الرَّحيل.

قال المهلَّب بن أبي صُفرة: إنَّما شَرِبَ النبي ﷺ من لَبَن تلك الغنم، لأنَّه كان حينئذٍ في زمن الـمُكارَمة، ولا يعارضه حديثه: «لا يَحلُبَنَّ أحد ماشية أحد إلّا بإذنِه»[2]، لأنَّ ذلك وَقَعَ في زمن التَّشاحّ، أو الثاني محمول على التسوُّر والاختلاس، والأوَّل لم يقع فيه ذلك بل قَدَّمَ أبو بكر سؤال الراعي: هل أنتَ حالبٌ؟ فقال: نعم، كأنَّه سألَه: هل أذِنَ لك صاحب الغنم في حَلْبها لمن يَرِدُ عليك؟ فقال: نعم، أو جَرَى على العادة المألوفة للعَرَبِ في إباحة ذلك والإذن في الحَلْب على المارِّ ولابن السَّبيل، فكان كلُّ راعٍ مأذوناً له في ذلك.

وقال الدّاوودي: إنَّما شَرِبَ من ذلك على أنَّه ابن سبيل وله شُرب ذلك إذا احتاج، ولا سيَّما النبيُّ ﷺ، وأبعدَ مَن قال: إنَّما استَجازَه لأنَّه مالُ الحَرْبي، لأنَّ/ القتال لم يكن فُرِضَ بعدُ ولا أُبيحَت الغنائم. وقد تقدَّم شيءٌ من هذه المباحث في هذه المسألة في آخِر اللُّقَطة (٢٤٣٩)، وفيها الكلام على إباحة ذلك للمُسافرِ مُطلَقاً. ١١/٧

---

(١) تحرف في (س) إلى: في رواية أوس عن خديج. ولُوين هذا: هو محمد بن سليمان المصّيصي، محدِّث مشهور، وروايته هذه في «جزئه» (١)، وعنه البغوي في «الجعديات» (٢٦٦٨) عن حُدَيج بن معاوية.

(٢) سلف برقم (٢٤٣٥)، وأخرجه مسلم برقم (١٧٢٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدَّم: خِدمة التابع الحُرِّ للمتبوع في يَقَظَته والذَّبُّ عنه عند نومه، وشِدَّةُ مَحبَّة أبي بكر للنبي ﷺ وأدبُه معه وإيثارُه له على نفسه، وفيه أدَب الأكل والشُّرب واستحبابُ التَّنظيفِ لمَا يُؤكَل ويُشرَب، وفيه استصحاب آلة السَّفَر كالإداوَة والسُّفْرة ولا يَقدَحُ ذلك في التوكُّل، وستأتي قصَّة سُرَاقة في الهجرة (٣٩٠٦) مُستَوفاة إن شاء الله تعالى، وأورَدَها هنا مختصرة جدّاً وفي علامات النُّبوَّة (٣٦١٥) أتمَّ منه.

تنبيه: أورَدَ الإسماعيلي هذا الحديث عن أبي خليفة عن عبد الله بن رَجاء شيخ البخاري فيه فزاد في آخره: «ومضى رسول الله ﷺ وأنا معه حتَّى أتينا المدينة ليلاً، فتَنازَعَه القوم أيُّهم يَنزِل عليه»، فذكر القصَّة مُطوَّلة، وسأذكر ما فيها من الفوائد في «باب الهجرة» (٣٩٠٥) إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿تُرِيحُونَ﴾ بالعَشي، و﴿تَسۡرَحُونَ﴾ بالغَدَاة» هو تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسۡرَحُونَ﴾ [النحل:٦]، وهو تفسير أبي عُبيدة في «المجاز»، وثبَتَ هذا في رواية الكُشْمِيهني وحدَه، والصواب أن يَثبُت في حديث عائشة في قصَّة الهجرة (٣٩٠٥) فإنَّ فيه: «ويَرعَى عليهما عامرُ بن فُهَيرة ويُريحُها[1] عليهما» فهذا هو محلُّ شرح هذه اللَّفظة بخلاف حديث البراء، فلم يجرِ فيه لهذه اللَّفظة ذِكْر، والله تعالى أعلم.

٣٦٥٣- حدَّثنا محمَّدُ بنُ سِنانٍ، حدَّثنا همَّامٌ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن أبي بكرٍ ﷺ، قال: قلتُ للنبيِّ ﷺ وأنا في الغار: لو أنَّ أحدَهم نَظرَ تحتَ قَدَمَيهِ لأبصَرَنا، فقال: «ما ظَنُّكَ يا أبا بكرٍ باثنينِ اللهُ ثالثُهما».

[طرفاه في: ٣٩٢٢، ٤٦٦٣]

قوله: «عن ثابت» في رواية حِبّان بن هلال في التفسير (٤٦٦٣) عن همَّام: حدَّثنا ثابت.

قوله: «عن أنس عن أبي بكر» في رواية حِبّان المذكورة: حدَّثنا أنس حدَّثني أبو بكر.

قوله: «قلت للنبيِّ ﷺ وأنا في الغار» زاد في رواية حِبّان المذكورة: فرأيت آثار المشرِكين، وفي رواية موسى بن إسماعيل عن همَّام في الهجرة (٣٩٢٢): فرَفَعت رأسي فإذا أنا بأقدام القوم.

---

(١) في (س): «ويرعى عليها» بالإفراد، و«يريحهما» بالتثنية، وكلاهما تصحيف.

قوله: «لو أنَّ أحدَهم نظرَ تحت قَدَمَيهِ» فيه مَجيءُ «لو» الشَّرْطية للاستقبال خلافاً للأكثر، واستَدَلَّ مَن جَوَّزَه بمَجيءِ الفِعل المضارع بعدها كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات:٧]، وعلى هذا فيكون قاله حالةَ وُقوفِهم على الغار، وعلى القول الأكثر يكون قاله بعد مُضيِّهم شُكراً لله تعالى على صيانتهما منهم.

قوله: «لو أنَّ أحدهم نظرَ تحت قَدَمَيهِ» في رواية موسى: «لو أنَّ بعضَهم طَأطَأ بَصَرَه»، وفي رواية حِبّان: «رَفَعَ قَدَمَيهِ»، ووَقَعَ مثله في حديث حُبْشِيِّ بن جُنَادة أخرجه ابن عساكر[1]، وهي مُشكِلة فإنَّ ظاهرها أنَّ باب الغار استَتَرَ بأقدامهم، وليس كذلك إلّا أن يُحمَل على أنَّ المراد أنَّه استَتَرَ بثيابهم، وقد أخرجه مسلم (٢٣٨١) من رواية حِبّان المذكورة بلفظ: «لو أنَّ أحدهم نظرَ إلى قَدَمَيه أبصَرَنا تحت قَدَمَيهِ»، وكذا أخرجه أحمد (١١) عن عَفّان عن همَّام، ووَقَعَ في مغازي عُرْوة ابن الزُّبَير في قصَّة الهجرة قال: وأتى المشرِكونَ على الجبل الذي فيه الغار الذي فيه النبيُّ ﷺ حتَّى طَلَعوا فوقَه، وسمعَ أبو بكر أصواتهم، فأقبَلَ عليه الهمُّ والخوف، فعند ذلك يقول له النبيُّ ﷺ: «لا تَحزَنْ إنَّ الله معنا» ودَعَا رسول الله ﷺ فنزلت عليه السَّكينة، وفي ذلك يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ الآية [التوبة:٤٠]، وهذا يُقوِّي أنَّه قال ما في حديث الباب حينئذٍ، ولذلك أجابَه بقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾.

قوله: «ما ظنُّك يا أبا بكر باثنين اللهُ ثالثُهما» في رواية موسى: «فقال: اسكُت يا أبا بكر، اثنان الله ثالثهما»، وقوله: «اثنان» خبرُ مُبتَدَأ محذوفٍ، تقديره: نحنُ اثنان، ومعنى «ثالثهما»: ناصرُهما ومُعِينُهما، وإلّا فالله ثالثُ كلِّ اثنين بعِلمِه، وستأتي الإشارة إلى ذلك في تفسير براءة (٤٦٦٣).

وفي الحديث مَنقَبة ظاهرة لأبي بكر، وفيه أنَّ باب الغار كان مُنخَفِضاً إلّا أنَّه كان ضَيِّقاً، فقد جاء في «السِّيَر» للواقدي: أنَّ رجلاً كَشَفَ عن فَرْجه وجَلَسَ يَبُول فقال أبو بكر: قد رآنا يا رسول الله، قال: «لو رآنا لم يَكشِفْ عن فَرْجِه»، وسيأتي مَزيدٌ لذلك في قصَّة الهجرة إن شاء الله تعالى.

---

(١) في «تاريخ دمشق» ٣٠/ ٨٥ وفيه: «رفع قدمه» بالإفراد.

١٢/٧ تنبيه: اشتَهرَ أنَّ حديث الباب تفرَّد به همَّام/ عن ثابت، وممَّن صَرَّحَ بذلك التِّرمِذي والبزَّار[١]، وقد أخرجه ابن شاهين في «الأفراد» من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت بمُتابَعة همَّام، وقد قَدَّمتُ له شاهداً من حديث حُبْشيٍّ بن جُنَادة[٢]، ووَجَدتُ له آخر عن ابن عبَّاس، أخرجه الحاكم في «الإكليل».

٣- باب قول النبيِّ ﷺ: «سُدُّوا الأبوابَ إلّا بابَ أبي بكرٍ»

قاله ابنُ عبَّاسٍ، عن النبيِّ ﷺ.

٣٦٥٤- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا أبو عامرٍ، حدَّثنا فُلَيحٌ، قال: حدَّثني سالمٌ أبو النَّضرِ، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ، قال: خَطَبَ رسولُ الله ﷺ النّاسَ، وقال: «إنَّ الله خَيَّرَ عبداً بين الدُّنيا وبين ما عندَه، فاختارَ ذلك العبدُ ما عندَ الله» قال: فبكَى أبو بكرٍ، فعَجِبنا لبكائِه أن يُخبِرَ رسولُ الله ﷺ عن عبدٍ خُيِّرَ، فكان رسول الله ﷺ هو المخَيَّرَ، وكان أبو بكرٍ أعلَمَنا، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ أَمَنَّ الناسِ عليَّ في صُحبتِه ومالِه أبو بكرٍ، ولو كنتُ مُتَّخِذاً خليلاً غيرَ ربِّي لاتَّخذتُ أبا بكرٍ، ولكن أُخوَّةُ الإسلامِ ومَوَدَّتُه، لا يَبقَيَنَّ في المسجدِ بابٌ إلا سُدَّ، إلا بابَ أبي بكرٍ».

قوله: «**باب قول النبيِّ ﷺ: سُدُّوا الأبواب، إلّا بابَ أبي بكر، قاله ابن عبَّاس عن النبي ﷺ**» وَصَلَه المصنِّف في الصلاة (٤٦٧) بلفظ: «سُدُّوا عنِّي كلَّ خَوخَة» فكأنَّه ذكره بالمعنى.

قوله: «**حدَّثنا أبو عامر**» هو العَقَدي، وفُليح: هو ابن سليمان، وهو ومَن فوقَه مدنيُّون.

قوله: «**عن عُبيد بن حُنَينٍ**» تقدَّم بيان الاختلاف في إسنادِه في «باب الخَوْخَة في المسجد» في أوائل الصلاة[٣].

---

(١) الترمذي في «جامعه» تحت الحديث (٣٠٩٦)، والبزار في «مسنده» تحت الحديث (٣٦).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٠/ ٨٥، وقد تقدم قريباً.

(٣) برقم (٤٦٦): أبو النضر عن عبيد عن بُسر، وقال الحافظ في شرحه هناك ـ بعد أن أشار إلى أن كلًّا من عبيد ابن حنين وبسر بن سعيد قد رواه عن أبي سعيد ـ: ورواه أبو عامر العَقَدي، عن فُليح، عن أبي النضر، عن بُسْر وحده، أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر. قلنا: يعني به هذا الموضع، فالصواب عدم ذكر عبيد بن حنين في هذه الرواية، وكذلك لم يذكره في هذا الموضع القسطلاني في شرحه «إرشاد الساري» ١٠/ ٨٣ مع اهتمامه بروايات ونسخ «صحيح البخاري»، ولا ذكر في النسخة اليونينية.

قوله: «خَطَبَ رسول الله ﷺ» في رواية مالك عن أبي النَّضر الآتية في الهجرة إلى المدينة (٣٩٠٤): «جَلَسَ على المِنبَر فقال»، وفي حديث ابن عبَّاس الماضي (٤٦٧) تِلْوَ حديث أبي سعيد في «باب الخَوخَة» من أوائل الصلاة: «في مرضه الذي ماتَ فيه»، ولمسلمٍ (٥٣٢) من حديث جُندُبٍ: «سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بخمسٍ لَيالٍ»، وفي حديث أُبيِّ بن كعب الذي سأُنبِّه عليه قريباً: «إنَّ أحدَث عَهْدي بنبيِّكم قبل وفاته بثلاثٍ»، فذكر الحديث في خُطْبَة أبي بكر، وهو طَرَف من هذا، وكأنَّ أبا بكر ﷺ فَهِمَ الرَّمز الذي أشارَ به النبيُّ ﷺ من قَرِينة ذِكْره ذلك في مرض موته، فاستَشعَرَ منه أنَّه أراد نفسَه، فلذلك بكى.

قوله: «بين الدُّنيا وبين ما عنده» في رواية مالك المذكورة: «بين أن يُؤتيَه من زَهْرة الدُّنيا ما شاءَ وبين ما عنده».

قوله: «فعَجِبنا لبكائِه» وَقَعَ في رواية محمد بن سِنان (٤٦٦) في «باب الخَوخَة» المذكورة: فقلت في نَفْسي، وفي رواية مالك: فقال الناس: انظُروا إلى هذا الشَّيخ يُخبِر رسول الله ﷺ عن عبدٍ، وهو يقول: فَدَيناك! ويُجمَع بأنَّ أبا سعيد حدَّث نفسَه بذلك، فوافَق تحديثَ غيره بذلك، فنقل جميع ذلك.

قوله: «وكان أبو بكر أعلَمَنا» في رواية مالك: «وكان أبو بكر هو أعلَمَنا به» أي: بالنبيِّ ﷺ، أو بالمرادِ من الكلام المذكور، زاد في رواية محمد بن سِنَان: فقال: «يا أبا بكر لا تَبكِ».

قوله: «إنَّ أمَنَّ الناس عليَّ في صُحبَته وماله أبو بكر» في رواية مالك كذلك، وفي رواية محمد بن سِنان: «إنَّ مِن أمَنِّ الناس عليَّ» بزيادة «من»[1]، وقال فيها: «أبا بكر» بالنَّصب للأكثر، ولبعضهم «أبو بكر» بالرَّفع، وقد قيل: إنَّ الرَّفع خطأ والصواب النَّصب، لأنَّه اسم إنّ، ووجه الرَّفع بتقدير ضمير الشَّأن، أي: إنَّه، والجار والمجرور بعده خبرٌ مُقدَّمٌ، و«أبو بكر» مُبتَدَأ مُؤَخَّر، أو على أنَّ مجموع الكُنية اسم فلا يُعرَبُ ما وَقَعَ فيها من الأداة، أو «إنَّ» بمعنى نعم، أو إنَّ «مِن» زائدة على رأي الكِسائي، وقال ابن بَرِّي: يجوز الرَّفعُ إذا

---

(١) كلمة «من» لم ترد في رواية محمد بن سنان السالفة برقم (٤٦٦)، ولم يُشِر إليها الحافظ اليونيني في نسخته، إنما ستأتي برقم (٣٩٠٤) في رواية مالك عن أبي النضر.

جعلت «مِن» صِفةً لشيءٍ محذوف تقديره: إنَّ رجلاً أو إنساناً من أمَنّ الناس، فيكون اسم «إنَّ» محذوفاً والجارّ والمجرور في موضع الصِّفة، وقوله: «أبو بكر» الخَبَر، وقوله: «أمَنّ» أفعَل تفضيل من المنِّ بمعنى: العطاء والبَذْل، بمعنى: إنَّ أبذَل الناس لنفسِه وماله، لا من المِنَّة التي تُفسِد الصَّنيعة، وقد تقدَّم تقرير ذلك في «باب الخَوخَة»، وأغرَبَ الدّاووديُّ فشَرَحَه على أنَّه من المِنَّة، وقال: تقديره: لو كان يَتَوجَّه لأحدٍ الامتِنانُ على نبي الله ﷺ لتَوجَّهَ له، والأوَّل أَولى.

وقوله: «أمَنّ الناس» في رواية الباب ما يوافق حديث ابن عبَّاس بلفظ: «ليس أحدٌ من الناس أمَنَّ عليَّ في نفسِه ومالِه من أبي بكر»، وأمَّا الرِّواية التي فيها: «مِن» فإن قلنا: زائدة، فلا تَخالُفَ، وإلّا فتُحمَل على أنَّ المراد أنَّ لغيره مُشارَكةً ما في الأفضلية إلّا أنَّه مُقدَّم في ذلك بدليلِ ما تقدَّم من السِّياق وما تأخَّر، ويُؤيِّده ما رواه التِّرمِذي (٣٦٦١) من حديث أبي هريرة بلفظ: «ما لأحدٍ له عندنا يدٌ إلّا كافَأْناه عليها، ما خَلَا أبا بكر، فإنَّ له عندنا يداً يُكافئُه الله بها يوم القيامة»، فإنَّ ذلك يدلُّ على ثبوت يدٍ لغيره، إلّا أنَّ لأبي بكر رُجْحاناً.

فالحاصل أنَّه حيثُ أطلقَ أراد أنَّه أرجَحُهم في ذلك، وحيثُ لم يُطلِق أراد الإشارة إلى مَن شارَكَه في شيء من ذلك، ووَقَعَ بيان ذلك في حديث آخر لابن عبَّاس رَفَعَه نحو حديث التِّرمِذي وزاد: «منه أعتَقَ بلالاً، ومنه هاجَرَ بنبيِّه» أخرجه الطبراني[1]، وعنه في طريق أُخرى: «ما أحد أعظَم عندي يداً من أبي بكر: واساني بنفسِه وماله، وأنكَحَني ابنتَه» أخرجه الطبراني (١١٤٦١)، وفي حديث مالك بن دينار عن أنس رَفَعَه: «إنَّ أعظَم الناس علينا مَنّاً أبو بكر، زَوَّجَني ابنتَه، وواساني بنفسِه، وإنَّ خير المسلمين مالاً أبو بكر، أعتَقَ منه بلالاً، وحَمَلَني إلى دار الهجرة» أخرجه ابن عساكر[2]، وأخرج من رواية ابن حِبّان التَّيميِّ عن أبيه عن عليٍّ نحوه، وجاء عن عائشة مِقدار المال الذي أنفقَه أبو بكر، فروى ابن حِبّان (٦٨٥٩) من طريق هشام

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من معاجم الطبراني، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٠/ ٦٠، وقوله: «منه أعتق بلالاً، ومنه هاجر» أي: من ماله رضي الله عنه، وقد تصحف في (س) إلى: «منة» بالتاء المربوطة في الموضعين.

(٢) في «تاريخ دمشق» ٣٠/ ٦٢.

ابن عُرْوة عن أبيه عن عائشة أنَّها قالت: أنفَقَ أبو بكر على النبي ﷺ أربعين ألف دِرهَم[١]، وروى الزُّبَير بن بكّار عن عُرْوة عن عائشة: أنَّه لمَّا ماتَ، ما تَرَكَ ديناراً ولا دِرهَماً.

قوله: «**لو كنت مُتَّخِذاً خليلاً**» يأتي الكلام عليه بعد باب (٣٦٥٦)، قال الدّاوودي: لا يُنافي هذا قولَ أبي هريرة وأبي ذرٍّ وغيرهما: أخبَرَني خليلي ﷺ؛ لأنَّ ذلك جائز لهم، ولا يجوز للواحِدِ منهم أن يقول: أنا خليل النبي ﷺ، ولهذا يقال: إبراهيم خليل الله، ولا يقال: الله خليل إبراهيم. قلت: ولا يخفى ما فيه.

قوله: «**ولكن أُخوَّة الإسلام ومَوَدَّته**» أي: حاصلةٌ، ووَقَعَ في حديث ابن عبَّاس الآتي بعد باب (٣٦٥٧): «أفضل»، وكذا أخرجه الطبراني (١١٩٧٤) من طريق عُبيد الله بن تمّام عن خالد الحذّاء بلفظ: «ولكن أُخوَّة الإيمان والإسلام أفضل»، وأخرجه أبو يَعْلى (٢٥٨٤) من طريق يَعْلى بن حَكيم عن عِكْرمة بلفظ: «ولكن خُلَّة الإسلام أفضل»[٢] وفيه إشكال، فإنَّ الخُلَّة أفضل من أُخوَّة الإسلام لأنَّها تَستَلزِم ذلك وزيادة، فقيل: المراد أنَّ مَوَدَّة الإسلام مع النبيِّ ﷺ أفضَلُ من مَوَدَّته مع غيره، وقيل: أفضل بمعنى فاضِل، ولا يُعكِّر على ذلك اشتراك جميع الصحابة في هذه الفضيلة، لأنَّ رُجْحان أبي بكر عُرِفَ من غير ذلك، وأُخوَّة الإسلام ومَوَدَّته مُتَفاوِتة بين المسلمين في نصر الدِّين وإعلاء كلمة الحقِّ وتحصيل كَثْرة الثَّواب، ولأبي بكر من ذلك أعظَمُه وأكثرُه، والله أعلم.

ووَقَعَ في بعض الرِّوايات: «ولكن خوَّةُ الإسلام»[٣] بغير ألف، فقال ابن بَطّال: لا أعرِف معنى هذه الكلمة، ولم أجِدْ «خوَّة» بمعنى خُلَّة في كلام العرب، وقد وجدتُ في بعض الرِّوايات:/ «ولكن خُلَّة الإسلام» وهو الصواب، وقال ابن التِّين: لعلَّ الألف سَقَطَت من الرِّواية فإنَّها ثابتة في سائر الرِّوايات، ووَجَّهَه ابنُ مالك بأنَّه نُقِلَت حركة الهمزة إلى النُّون فحُذِفَ الألف، وجَوَّزَ مع حذفها ضَمَّ نون «لكن» وسكونَها، قال: ولا يجوز مع إثبات الهمزة ١٤/٧

(١) لفظة «درهم» لم ترد في «الإحسان»، ولا في «موارد الظمآن» (٢١٦٧).

(٢) وهي عند البخاري (٤٦٧) من الطريق نفسها، وعنده (٦٧٣٨) من طريق أيوب عن عكرمة.

(٣) وهي رواية الأصيلي لهذا الحديث فيما ذكر الحافظ نفسه في كتاب الصلاة عند الحديث (٤٦٦)، والقاضي عياض في «المشارق» ١/ ٢٢، وابن بطال في شرحه على «الصحيح» ٢/ ١١٥.

إلّا سكون النُّون فقط.

وفي قوله: «ولو كنت مُتَّخِذاً خليلاً...» إلى آخره، مَنقَبة عظيمة لأبي بكر لم يُشارِكْه فيها أحد.

ونَقَلَ ابن التِّين عن بعضهم أنَّ معنى قوله: «ولو كنت مُتَّخِذاً خليلاً»: لو كنت أخصُّ أحداً بشيءٍ من أمر الدّين لَخَصَصتُ أبا بكر، قال: وفيه دلالة على كذِب الشِّيعة في دَعواهم أنَّ النبيَّ ﷺ كان خَصَّ عليّاً بأشياء من القرآن وأُمور الدِّين لم يَخُصَّ بها غيرَه. قلت: والاستدلال بذلك مُتوقِّف على صِحَّة التأويل المذكور، وما أَبعدَها.

قوله: «لا يَبقَيَنَّ» بفتح أَوَّله وبنون التأكيد، وفي إضافة النَّهي إلى الباب تَجوُّز، لأنَّ عَدَم بقائه لازمٌ للنَّهي عن إبقائهِ، فكأنَّه قال: لا تُبقُوه حتَّى لا يبقى. وقد رواه بعضهم بضمِّ أوَّله وهو واضح.

قوله: «إلّا سُدَّ» بضمِّ المهمَلة، وفي رواية مالك (٣٩٠٤): «خَوخَة» بَدَل «باب»، والخَوْخَة: طاقة في الجِدار تُفتَح لأجلِ الضَّوء ولا يُشتَرَط عُلوُّها، وحيثُ تكون سُفلى يُمكِن الاستطراق منها لاستقراب الوصول إلى مكان مطلوب، وهو المقصود هنا، ولهذا أُطلِقَ عليها بابٌ، وقيل: لا يُطلَق عليها باب إلّا إذا كانت تُغلَق.

قوله: «إلّا باب أبي بكر» هو استثناء مُفرَّغ، والمعنى: لا تُبقوا باباً غير مسدود إلّا باب أبي بكر فاترُكوه بغير سَدّ.

قال الخطَّابي وابن بَطّال وغيرهما: في هذا الحديث اختصاصٌ ظاهر لأبي بكر، وفيه إشارة قويَّة إلى استحقاقه للخلافة، ولا سيَّا وقد ثَبتَ أنَّ ذلك كان في آخِر حياة النبيِّ ﷺ في الوقت الذي أمَرَهم فيه أن لا يَؤُمَّهم إلّا أبو بكر. وقد ادَّعى بعضهم أنَّ الباب كِناية عن الخلافة والأمرَ بالسَّدِّ كِناية عن طلبها كأنَّه قال: لا يَطلُبَن أحد الخلافة إلّا أبا بكر، فإنَّه لا حَرَج عليه في طلبها، وإلى هذا جَنَحَ ابن حِبّان فقال بعد أن أخرج هذا الحديث[1]: في هذا دليل على أنَّه الخليفة بعد النبي ﷺ، لأنَّه حَسَمَ بقوله: «سُدُّوا عنِّي كلَّ خَوْخة في المسجد»

---

(١) بإثر حديث ابن عباس (٦٨٦٠)، وأما حديث أبي سعيد فيَلِي حديث ابن عباس برقم (٦٨٦١).

أطماعَ الناس كلِّهم عن أن يكونوا خُلَفاءَ بعده.

وقوَّى بعضهم ذلك بأنَّ منزلَ أبي بكر كان بالسُّنْحِ من عَوَالي المدينة كما سيأتي قريباً بعد بابٍ، فلا يكون له خَوْخَة إلى المسجد، وهذا الاستنادُ[١] ضعيفٌ، لأنَّه لا يَلزَم من كَون مَنزِله كان بالسُّنحِ أن لا يكون له دارٌ مُجاوِرةٌ للمسجد، ومَنزِله الذي كان بالسُّنحِ هو منزل أصهاره من الأنصار، وقد كان له إذ ذاكَ زوجةٌ أُخرى وهي أسماء بنت عُمَيس بالاتِّفاق وأُمّ رومان على القول بأنَّها كانت باقية يومَئذٍ.

وقد تَعقَّبَ المحِبُّ الطَّبَري كلام ابن حِبّان فقال: وقد ذكر عمر بن شَبَّة في «أخبار المدينة»: أنَّ دارَ أبي بكر التي أذِنَ له في إبقاء الخَوخَة منها إلى المسجد كانت مُلاصِقة للمسجدِ ولم تَزَلْ بيدِ أبي بكر حتَّى احتاجَ إلى شيء يُعطيه لبعض مَن وَفَدَ عليه، فباعها فاشتَرَتها منه حفصة أمّ المؤمنين بأربعة آلاف دِرهَم، فلم تزل بيدِها إلى أن أرادوا توسيع المسجد في خلافة عثمان، فطلبوها منها ليُوسِّعوا بها المسجد فامتَنَعَت وقالت: كيف بطريقي إلى المسجد؟ فقيل لها: نُعطِيك داراً أوسَعَ منها ونَجعَل لك طريقاً مثلها، فسَلَّمَت ورضيت.

قوله: «إلّا باب أبي بكر» زاد الطبراني[٢] من حديث معاوية في آخِر هذا الحديث بمعناه: «فإنّي رأيتُ عليه نوراً».

تنبيه: جاء في سَدّ الأبواب التي حولَ المسجد أحاديثُ يُخالف ظاهرُها حديثَ الباب، منها حديث سعد بن أبي وقّاص قال: أمَرَنا رسول الله ﷺ بسَدِّ الأبواب الشّارعة في المسجد وتَرْكَ باب عليّ، أخرجه أحمد (١٥١١) والنَّسائي (ك٨٣٧١)، وإسناده قوي[٣]، وفي رواية للطَّبَراني في «الأوسط» (٣٩٤٢) رجالها ثِقات من الزّيادة: فقالوا: يا رسول الله،

---

(١) في (س): الإسناد، وهو تحريف.

(٢) في «الأوسط» برقم (٧٠١٧)، وفي الإسناد عنعنة ابن إسحاق، وهذا مما يليِّنه.

(٣) قول الحافظ: إسناده قوي، ذهولٌ منه رحمه الله، ففيه عبد الله بن الرُّقَيم مجهول، وفيه أيضاً: عبد الله بن شَريك مختلف فيه، وكان من أصحاب المختار، وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ١/ ٣٦٣، وللحافظ ابن حجر في «القول المسدد» ص ٥-٦ و١٧-٢٣ كلام طويل في هذا الحديث، فانظره.

سَدَدتَ أبوابنا، فقال: «ما أنا سَدَدتُها، ولكن الله سَدَّها».

وعن زيد بن أرقَمَ قال: كان لنَفَرٍ من الصحابة أبواب شارعة في المسجد، فقال رسول الله ﷺ: «سُدُّوا هذه الأبواب إلّا باب عليٍّ»/ فتَكلَّمَ ناس في ذلك فقال رسول الله ﷺ: «إنّي والله ما سَدَدتُ شيئاً ولا فتحتُه، ولكن أُمِرتُ بشيءٍ فاتَّبَعته» أخرجه أحمد (١٩٢٨٧) والنَّسائي (ك ٨٣٦٩) والحاكم (٣/ ١٢٥) ورجاله ثِقات[١]. ١٥/٧

وعن ابن عبَّاس قال: أمَرَ رسول الله ﷺ بأبواب المسجد فسُدَّت إلّا باب عليّ، وفي رواية: وأمَرَ بسَدِّ الأبواب غير باب عليٍّ، فكان يدخل المسجد وهو جُنُب ليس له طريق غيره، أخرجها أحمد (٣٠٦١) والنَّسائي (ك ٨٣٥٤ و٨٣٧٢) ورجالها ثِقات[٢].

وعن جابر بن سَمُرة قال: أمَرَنا رسول الله ﷺ بسَدِّ الأبواب كلّها غير باب علي، فرُبَّما مرَّ فيه وهو جُنُب، أخرجه الطبراني (٢٠٣١)[٣].

وعن ابن عمر قال: كنَّا نقول في زمن رسول الله ﷺ: رسولُ الله ﷺ خيرُ الناس، ثمَّ أبو بكر، ثمَّ عمر، ولقد أُعطيَ عليُّ بن أبي طالب ثلاث خِصال لَأنْ يكونَ لي واحدة منهنَّ أحبُّ إليَّ من حُمْر النَّعَم: زَوَّجه رسولُ الله ﷺ ابنتَه ووَلَدَت له، وسَدَّ الأبواب إلّا بابه في المسجد، وأعطاه الرايةَ يوم خيبر، أخرجه أحمد (٤٧٩٧) وإسناده حَسَن[٤]، وأخرج النَّسائي[٥] من طريق العلاء بن عَرَار ـ بمُهمَلاتٍ ـ قال: فقلت لابن عمر: أخبِرني عن عليّ وعثمان ـ فذكر الحديث، وفيه: وأمَّا عليٌّ فلا تسأَلْ عنه أحداً وانظُر إلى مَنزِلته من رسول الله

---

(١) بل فيه ميمون أبي عبد الله البصري الكندي، الجمهور على تضعيفه، وقال أحمد: أحاديثه مناكير.

(٢) بل في إسنادهما ضعفٌ، وانظر تفصيل ذلك في «مسند أحمد».

(٣) قال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ١١٥: فيه ناصح أبو عبد الله وهو متروك.

(٤) بل إسناده ضعيف، فيه هشام بن سعد المدني ضعيف يكتب حديثه للمتابعات، ثم هو شيعي وقد ضعفه أحمد وابن معين وغيرهما، انظر «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٢٠٧.

(٥) في «الكبرى» (٨٤٣٥) و(٨٤٣٧) بسياق آخر وليس فيه قوله: «وأقرَّ بابه»، والسياق المذكور أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١١٦٦)، وفي سنده أحمد بن عبد الرحمن بن عقال شيخ الطبراني، قال عنه أبو عروبة الحراني: ليس بمؤتمن على دينه، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، أي: للمتابعة. وقال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ١١٥: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه من لم أعرفه.

ﷺ، قد سَدَّ أبوابنا في المسجد وأقَرَّ بابه، ورجاله رجال الصحيح إلّا العلاء وقد وثَّقه يحيى ابن مَعِين وغيره. وهذه الأحاديث يُقوِّي بعضها بعضاً، وكلُّ طريق منها صالح للاحتِجاج فضلاً عن مجموعها.

وقد أورَدَ ابن الجَوْزي هذا الحديث في «الموضوعات»، وأخرجه من حديث سعد بن أبي وقّاص (١/ ٣٦٣) وزيد بن أرقَم (١/ ٣٦٥) وابن عمر (١/ ٣٦٤) مُقتَصِراً على بعض طرقه عنهم، وأعَلَّه ببعض مَن تُكلِّمَ فيه من رُواته، وليس ذلك بقادِحٍ لمَا ذكرت من كَثْرة الطُّرق، وأعلَّه أيضاً بأنَّه مُخالِف للأحاديثِ الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر، وزَعَمَ أنَّه من وضع الرافضة قابَلُوا به الحديث الصحيح في باب أبي بكر. انتهى، وأخطَأَ في ذلك خطأً شَنيعاً، فإنَّه سَلَكَ في ذلك رَدَّ الأحاديث الصحيحة بتَوهُّمِه المعارَضة، مع أنَّ الجمع بين القِصَّتَينِ مُمكِن، وقد أشارَ إلى ذلك البزَّار في «مُسنَده» فقال: وَرَدَ من روايات أهل الكوفة بأسانيدَ حِسَان في قصَّة عليٍّ، ووَرَدَ من روايات أهل المدينة في قصَّة أبي بكر، فإن ثَبَتَت روايات أهل الكوفة فالجمع بينهما بما دَلَّ عليه حديث أبي سعيد الخُدْري؛ يعني: الذي أخرجه التِّرمذي (٣٧٢٧)، أنَّ النبي ﷺ قال: «لا يَحِلّ لأحدٍ أن يَطرُق هذا المسجد جُنُباً غيري وغيرك»[١]، والمعنى أنَّ باب عليٍّ كان إلى جِهَة المسجد ولم يكن لبيته بابٌ غيره، فلذلك لم يُؤمَر بسَدِّه، ويُؤيِّد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» من طريق المطَّلِب بن عبد الله بن حَنطَب: أنَّ النبي ﷺ لم يأذَنْ لأحدٍ أن يَمُرَّ في المسجد وهو جُنُب إلّا لعليّ بن أبي طالب لأنَّ بيته كان في المسجد.

ومُحصَّل الجمع أنَّ الأمر بسَدِّ الأبواب وَقَعَ مرَّتَينِ، ففي الأُولى استُثنيَ عليٌّ لمَا ذكرَه، وفي الأُخرى استُثني أبو بكر، ولكن لا يَتِمّ ذلك إلّا بأن يُحمَل ما في قصَّة عليٍّ على الباب الحقيقي، وما في قصَّة أبي بكر على الباب المجازي والمراد به: الخَوْخَة كما صَرَّحَ به في بعض طرقه، وكأنَّهم لمَّا أُمِروا بسَدِّ الأبواب سَدّوها وأحدَثوا خِوَخاً يَستَقرِبونَ الدُّخول إلى

(١) وإسناده ضعيف، من أجل علي بن المنذر، قال عنه الذهبي: شيعي محض، وفيه سالم بن أبي حفصة قال عنه أبو حاتم: هو من عتق الشيعة، يكتب حديثه ولا يُحتج به، وقال النسائي: ليس بثقة.

المسجد منها فأُمِروا بعد ذلك بسَدِّها، فهذه طريقة لا بأس بها في الجمع بين الحديثَين، وبها جَمع بين الحديثَينِ المذكورَين أبو جعفر الطَّحاوي في «مُشكِل الآثار»، وهو في أوائل الثُّلث الثالث منه (٩/ ١٩٠)، وأبو بكر الكَلاباذي في «مَعاني الأخبار»، وصَرَّحَ بأنَّ بيت أبي بكر كان له باب من خارج المسجد وخَوخَة إلى داخل المسجد، وبيتُ عليٍّ لم يكن له باب إلّا من داخل المسجد، والله أعلم.

وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدَّم: فضيلةٌ ظاهرة لأبي بكر الصِّدِّيق، وأنَّه كان مُتأهِّلاً لأن يَتَّخِذه النبي ﷺ خليلاً لولا المانع المتقدِّم ذِكرُه، ويُؤخَذ منه أنَّ للخليلِ صِفة خاصَّة تَقتَضي عَدَم المشارَكة فيها، وأنَّ المساجد تُصَان عن التطرُّق إليها لغير ضَرُورة مُهمَّة، والإشارة بالعلم الخاصّ دون التصريح لإثارة أفهام السامعين وتَفاوُت العلماء في الفَهم، وأنَّ مَن كان أرفعَ في الفَهْم استَحقَّ أن يُطلَق عليه أَعلم.

وفيه الترغيب في اختيار ما في الآخِرة على ما في الدُّنيا، وفيه شُكر المحسِن والتَّنويه بفضلِه والثَّناء عليه.

وقال ابن بَطّال: فيه أنَّ المرشَّح للإمامة يُخصُّ بكرامةٍ تَدُلّ عليه، كما وَقَعَ في حقِّ الصِّدِّيق في هذه القصَّة.

٤- باب فضل أبي بكرٍ بعد النبيِّ ﷺ

١٦/٧

٣٦٥٥- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سليمانُ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: كنَّا نُخيِّرُ بين الناسِ في زَمَنِ النبيِّ ﷺ، فنُخيِّرُ أبا بكرٍ، ثمَّ عمرَ ابنَ الخطَّاب، ثمَّ عثمانَ بنَ عَفّان رضي الله عنهم.

[طرفه في: ٣٦٩٧]

قوله: «باب فضل أبي بكر بعد النبيِّ ﷺ» أي: في رُتْبة الفضل، وليس المراد البَعْديَّة الزَّمانية، فإنَّ فَضْلَ أبي بكر كان ثابتاً في حياته ﷺ كما دَلَّ عليه حديث الباب.

قوله: «حدَّثنا سليمان» هو ابن بلال، ويحيى بن سعيد: هو الأنصاري، والإسناد كلُّه مدنيُّون.

قوله: «**كنَّا نُخيِّرُ بين الناس في زمان رسول الله ﷺ**» أي: نقول: فلان خير من فلان... إلى آخره، وفي رواية عُبيد الله بن عمر عن نافع الآتية (٣٦٩٧) في مناقب عثمان: «كنَّا لا نَعدِل بأبي بكر أحداً ثمَّ عمر ثمَّ عثمان، ثمَّ نَترُك أصحاب رسول الله ﷺ، فلا نُفاضِل بينهم»، وقوله: «لا نَعدِل بأبي بكر» أي: لا نَجعَل له مِثْلاً، وقوله: «ثمَّ نَترُك أصحاب رسول الله ﷺ» يأتي الكلام فيه.

ولأبي داود (٤٦٢٨) من طريق سالم عن ابن عمر: كنَّا نقول ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضلُ أمَّة النبيِّ ﷺ بعده أبو بكر ثمَّ عمر ثمَّ عثمان، زاد الطبراني (١٣١٣٢) في رواية: فيَسمَع رسولُ الله ﷺ ذلك فلا يُنكِره، وروى خَيْثمة بن سليمان في «فضائل الصحابة» من طريق سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن ابن عمر: كنَّا نقول: إذا ذهب أبو بكر وعمر وعثمان استوى الناس، فيَسمَع النبي ﷺ ذلك فلا يُنكِره، وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي أُوَيس عن سليمان بن بلال في حديث الباب دون آخره.

وفي الحديث: تقديم عثمان بعد أبي بكر وعمر، كما هو المشهور عند جمهور أهل السُّنَّة، وذهب بعض السَّلَف إلى تقديم عليٍّ على عثمان، وممَّن قال به سفيان الثَّوري، ويقال: إنَّه رَجَعَ عنه، وقال به ابن خُزَيمة، وطائفة قبله وبعده، وقيل: لا يُفضَّل أحدهما على الآخر، قاله مالك في «المدَوَّنة»، وتَبِعَه جماعة منهم يحيى القَطّان، ومن المتأخِّرين ابن حَزْم.

وحديث الباب حُجَّة للجمهور، وقد طَعَنَ فيه ابن عبد البَرِّ واستَنَدَ إلى ما حكاه عن هارون بن إسحاق قال: سمعت ابن مَعِين يقول: مَن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ، وعَرَفَ لِعليٍّ سابقيَّتَه وفَضْلَه فهو صاحب سُنَّة، قال: فذكرت له مَن يقول: أبو بكر وعمر وعثمان ويَسكُتونَ، فتَكلَّمَ فيهم بكلامٍ غَليظ.

وتُعقِّبَ بأنَّ ابن مَعِين أنكَرَ رأيَ قومٍ، وهم العُثمانية الذين يُغالُونَ في حبِّ عثمان ويَنتَقِصونَ عليّاً، ولا شَكَّ في أنَّ مَن اقتَصَرَ على ذلك ولم يَعرِف لِعليّ بن أبي طالب فضله فهو مذموم، وادَّعى ابن عبد البَرِّ أيضاً أنَّ هذا الحديث خلافُ قول أهل السُّنَّة: أنَّ عليّاً أفضل الناس

بعد الثلاثة، فإنَّهم أجمَعوا على أنَّ علياً أفضلُ الخلق بعد الثلاثة، ودَلَّ هذا الإجماع على أنَّ حديث ابن عمر غَلَطٌ وإن كان السَّنَد إليه صحيحاً.

وتُعقِّبَ أيضاً بأنَّه لا يَلزَم من سُكوتهم إذ ذاكَ عن تفضيله عَدَمُ تفضيله على الدَّوام، وبأنَّ الإجماع المذكور إنَّما حَدَثَ بعد الزَّمَن الذي قَيَّدَه ابن عمر فيَخرُج حديثه عن أن يكون غَلَطاً، والذي أظنّ أنَّ ابن عبد البَرِّ إنَّما أنكرَ الزّيادة التي/ وَقَعَت في رواية عُبيد الله ١٧/٧ ابن عمر، وهو قول ابن عمر: «ثمَّ نَترُكُ أصحاب رسول الله ﷺ...» إلى آخره، لكن لم يَنفرِدْ بها نافعٌ فقد تابَعَه ابن الماجِشُون، أخرجه خَيْثمة من طريق يوسف بن الماجِشُونِ عن أبيه عن ابن عمر: «كنَّا نقول في عَهد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر وعثمان، ثمَّ نَدَع أصحاب رسول الله ﷺ فلا نُفاضِل بينهم»، ومع ذلك فلا يَلزَمُ من تَركِهم التفاضُلَ إذ ذاكَ أن لا يكونوا اعتَقَدوا بعد ذلك تفضيلَ عليٍّ على مَن سواه، والله أعلم.

وقد اعتَرَفَ ابن عمر بتقديم عليٍّ على غيره كما تقدَّم في حديثه الذي أورَدتُه في الباب الذي قبله، وقد جاء في بعض الطُّرق في حديث ابن عمر تقييد الخَيريَّة المذكورة والأَفضليَّة بما يتعلَّق بالخلافة، وذلك فيما أخرجه ابن عساكر[1] عن عبد الله بن يسار عن سالم عن ابن عمر قال: إنَّكم لَتَعلَمونَ أنّا كنَّا نقول على عَهْد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر وعثمان، يعني: في الخلافة، كذا في أصل الحديث، ومن طريق عُبيد الله عن نافع عن ابن عمر: كنَّا نقول في عهد رسول الله ﷺ: مَن يكون أَولى الناس بهذا الأمر؟ فنقول: أبو بكر ثمَّ عمر[2].

وذهب قوم إلى أنَّ أفضل الصحابة مَن استُشهِدَ في حياة النبيِّ ﷺ، وعَيَّنَ بعضُهم منهم

---

(١) هو عنده في «تاريخ دمشق» ٣٩/ ١٦٣، ولكن من طريق عمر بن محمد بن زيد عن سالم، ومن هذه الطريق أخرجه البزار في «مسنده» (٦٠٨٣)، وطريق عبد الله بن يسار عن سالم أخرجها الطبراني في «الكبير» (١٣١٨١)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٥/ ١٧٧ وقال: هو في «الصحيح» خلا قوله: في الخلافة، ورواه البزار والطبراني، ورجال البزار رجال الصحيح.

(٢) أخرجه من هذا الطريق الطبراني في «الكبير» (١٣٣٩١)، وفي إسناده يوسف بن خالد ـ وهو السَّمْتي ـ كذبه ابن معين وغيره كما في «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٢١ لابن أبي حاتم.

جعفر بن أبي طالب. ومنهم مَن ذهب إلى العبَّاس، وهو قول مرغوبٌ عنه ليس قائلُه من أهل السُّنَّة بل ولا من أهل الإيمان، ومنهم مَن قال: أفضلهم مُطلَقاً عمرُ، مُتَمسِّكاً بالحديث الآتي في ترجمته (٣٦٨٢) في المنام الذي فيه في حقّ أبي بكر: «وفي نَزْعه ضَعفٌ»، وهو تَمسُّكٌ واهٍ. ونَقَلَ البيهقي في «الاعتقاد»[1] بسنده إلى أبي ثَوْر عن الشّافعي أنَّه قال: أجمعَ الصحابة وأتباعهم على أفضليَّة أبي بكر، ثمَّ عمرَ، ثمَّ عثمانَ، ثمَّ عليٍّ.

٥- باب قول النبيِّ ﷺ: «لو كنت متّخذاً خليلاً»

قاله أبو سعيدٍ. ٢٣/٧

قوله: «**باب قول النبيِّ ﷺ: لو كنت مُتَّخِذاً خليلاً، قاله أبو سعيد**» يشير إلى حديثه السابق قبلُ ببابٍ (٣٦٥٤).

ثمَّ ذكر المصنِّف في الباب أحاديث:

الحديث الأوَّل: حديث أبي سعيد المذكور.

الحديث الثاني: حديث ابن عبَّاس، أخرجه من طرق ثلاثة:

٣٦٥٦- حدَّثنا مسلمُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا وُهَيبٌ، حدَّثنا أيوبُ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ: قال: «لو كنتُ مُتَّخِذاً خَليلاً لاتَّخذتُ أبا بكرٍ، ولكنْ أخي وصاحبي».

٣٦٥٧- حدَّثنا مُعلَّى بنُ أَسَدٍ وموسى بنُ إسماعيلَ التَّبُوذَكيُّ، قالا: حدَّثنا وُهَيبٌ، عن أيوبَ وقال: «لو كنتُ مُتَّخِذاً خَليلاً لاتَّخذتُه خَليلاً، ولكن أُخوّةُ الإسلامِ أفضلُ».

حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب، عن أيوبَ... مثلَه.

الأولى: قوله: «**لو كنت مُتَّخِذاً خليلاً**» زاد في حديث أبي سعيد (٣٦٥٤): «غير رَبِّي»، وفي حديث ابن مسعود عند مسلم (٢٣٨٣/ ٣): «وقد اتَّخذَ اللهُ صاحبَكم خليلاً». وقد تَوارَدَت هذه الأحاديث على نفي الخُلَّة من النبيِّ ﷺ لأحدٍ من الناس، وأمَّا ما رُويَ عن

(١) انظر «الاعتقاد» ص٣٦٨ و٣٦٩.

أُبيّ بن كعب قال: إنَّ أحدَثَ عَهدي بنبيِّكم قبل موته بخمسٍ، دخلتُ عليه وهو يقول: «إنَّه لم يكن نبيٌّ إلّا وقد اتَّخَذَ من أمَّته خليلاً، وإنَّ خليلي أبو بكر، ألَا وإنَّ الله اتَّخذَني خليلاً كما اتَّخذَ إبراهيم خليلاً» أخرجه أبو الحسن الحَرْبي في «فوائده»[1]، وهذا يعارضه ما في رواية جُندُبٍ عند مسلم (٥٣٢) كما قَدَّمته: أنَّه سمعَ النبيَّ ﷺ يقول قبل أن يموت بخمسٍ: «إنّي أبرأُ إلى الله أن يكون لي منكم خليل»، فإن ثَبَتَ حديث أُبيٍّ أمكَنَ أن يُجمَع بينهما: بأنَّه لمَّا بَرِئَ من ذلك تَواضُعاً لربِّه وإعظاماً له، أذِنَ الله تعالى له فيه من ذلك اليوم لمَا رأى من تَشَوُّفه إليه وإكراماً لأبي بكر بذلك، فلا يَتَنافى الخَبَران، أشارَ إلى ذلك المحِبّ الطَّبَري. وقد رُويَ من حديث أبي أُمامةَ نحو حديث أُبيّ بن كعب دون التقييد بالخمسِ، أخرجه الواحدي في «تفسيره» (٢/ ١٢١)[2]، والخَبَران واهيانِ، والله أعلم.

قوله: «ولكن أخي وصاحبي» في رواية خَيْثمةَ في «فضائل الصحابة» عن أحمد بن الأسوَد عن مسلم بن إبراهيم وهو شيخ البخاري فيه: «ولكنَّه أخي وصاحبي في الله تعالى»، وفي الرِّواية التي بعدها: «ولكن أُخوَّة الإسلام أفضل»، وقد تقدَّم توجيهُها قبلَ بابٍ.

وقوله في الرِّواية الثانية: «حدَّثنا مُعلَّى بن أسَد وموسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي» كذا للأكثر وهو الصواب، ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ وحده «التَّنوخي» وهو تصحيف، وقد تقدَّم تفسير الخليل في ترجمة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء[3].

واختُلِفَ في المَوَدَّة والخُلَّة والمحَبَّة والصداقة، هل هي مُتَرادِفة أو مُختَلِفة، قال أهل اللُّغة: الخُلَّة أرفَعُ رُتبةً، وهو الذي يُشعِرُ به حديثُ الباب، وكذا قوله عليه السلام: «لو كنت مُتَّخِذاً خليلاً غير رَبِّي» (٣٦٥٤)، فإنَّه يُشعِر بأنَّه لم يكن له خليل من بني آدم، وقد ثَبَتَت محبَّته لجماعةٍ من أصحابه كأبي بكر وفاطمة وعائشة والحسَنَينِ وغيرهم.

---

(١) وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير» ١٩/ (٨٩)، وفي إسناده علي بن يزيد، وهو الألهاني، وهو ضعيف منكر الحديث.

(٢) وفي إسناده أيضاً عليّ بن يزيد الألهاني.

(٣) في باب (٨) من كتاب أحاديث الأنبياء.

ولا يُعكِّر على هذا اتِّصاف إبراهيم عليه السلام بالخُلَّة ومحمَّدٍ ﷺ بالمحَبَّة، فتكون المحبَّة أرفعَ رُتْبةً من الخُلَّة، لأنَّه يُجاب عن ذلك بأنَّ محمداً ﷺ قد ثَبَتَ له الأمرانِ معاً، فيكون رُجْحانه من الجِهَتينِ، والله أعلم.

وقال الزَّمَخشَري: الخليل هو الذي يوافقك في خِلَالك ويُسايِرك في طريقك، أو الذي يَسُدُّ خَلَلَك وتَسُدُّ خَلَلَه، أو يُداخلُك خِلال مَنزِلك. انتهى، وكأنَّه جوَّزَ أن يكون اشتِقاقه ممَّا ذُكِر.

وقيل: أصل الخُلَّة: انقطاع الخليل إلى خليله، وقيل: الخليل مَن يَتَخلَّله سِرُّك، وقيل: مَن لا يَسَع قلبُه غيرَك، وقيل: أصل الخُلَّة: الاستصفاء، وقيل: المختَصّ بالموَدَّة، وقيل: اشتِقاق الخليل من الخَلَّة بفتح الخاء: وهي الحاجة، فعلى هذا فهو المحتاج إلى مَن يُخالُّه، وهذا كلُّه بالنِّسبة إلى الإنسان، أمَّا خُلَّة الله للعبدِ فبِمعنى نَصْرِه له ومُعاوَنَتِه.

الحديث الثالث: حديث ابن الزُّبَير في المعنى.

٣٦٥٨- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، أخبرنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن عبدِ الله بنِ أبي مُلَيكةَ، قال: كَتَبَ أهلُ الكوفةِ إلى ابنِ الزُّبَيرِ في الجَدِّ، فقال: أمَّا الذي قال رسولُ الله ﷺ: «لو كنتُ مُتَّخِذاً من هذه الأُمَّةِ خَليلاً لاتَّخذتُه» أنزَلَه أباً، يعني: أبا بكرٍ.

وسيأتي الكلام على ما يتعلَّق منه بالجَدِّ في كتاب الفرائض[1] إن شاء الله تعالى.

والمراد بقوله: «كَتَبَ أهلُ الكوفة» بعضُ أهلها: وهو عبد الله بن عُتبة بن مسعود، وكان ابن الزُّبَير جعله على قضاءِ الكوفة، أخرجه أحمد (١٦١٠٧) من طريق سعيد بن جُبَير قال: كنت عند عبد الله بن عُتبة، وكان ابن الزُّبَير جعله على القضاء فجاءه كتابُه: كتبتَ تسألُني عن الجَدّ... فذكره نحوَه، وزاد بعد قوله: «لاتَّخذتُ أبا بكر»: «ولكنَّه أخي في الدِّين، وصاحبي في الغار»، ووَقَعَ في رواية أحمد (١٦١١٢) من طريق ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيكة في هذا/ الحديث: «لو كنتُ مُتَّخِذاً خليلاً سِوى الله حتَّى أَلقاه». ٢٤/٧

(١) في باب (٩): ميراث الجد مع الأب والإخوة.

الحديث الرابع: حديث محمد بن جُبَيْر بن مُطعِم عن أبيه.

٣٦٥٩- حدَّثنا الحُمَيديُّ ومحمَّدُ بنُ عُبيدِ الله، قالا: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن أبيه، عن محمَّدِ بنِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ، عن أبيه، قال: أتتِ امرأةٌ النبيَّ ﷺ فأمَرَها أن تَرجِعَ إليه، قالت: أَرأيتَ إن جئتُ ولم أَجِدْكَ؟ كأنَّها تقولُ: الموتَ، قال ﷺ: «إن لم تَجِديني فائْتِي أبا بكرٍ».

[طرفاه في: ٧٢٢٠، ٧٣٦٠]

قوله: «أتت امرأةٌ» لم أَقِفْ على اسمها.

قوله: «أرأيتَ» أي: أخبِرني.

قوله: «إن جئتُ ولم أجِدْك؟ كأنَّها تقول: الموتَ» في رواية يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد عند البَلاذُرِيّ: قالت: فإن رجعتُ فلم أجِدْك؟ تُعرِّض بالموت، وكذا عند الإسماعيلي من طريق أبي مَعمَر[1] عن إبراهيم، وهو يُقوِّي جَزْمَ القاضي عِيَاض أنَّه كلام جيِّد. وفي رواية الحُميدي الآتي ذِكْرها في الأحكام (٧٣٦٠): «كأنَّها تعني الموت» ومُرادُها: إن جئتُ فوَجَدتُك قد مِتَّ، ماذا أعمَل؟ واختُلِفَ في تعيين قائل: «كأنَّها»، فجَزَمَ عياض بأنَّه جُبَير بن مُطعِم راوي الحديث، وهو الظّاهر، ويحتمل مَن دونَه.

وروى الطبراني (١٧/ ٤٧٧) من حديث عِصْمة بن مالك قال: قلنا: يا رسول الله، إلى مَن نَدفَعُ صَدَقاتِ أموالنا بعدك؟ قال: «إلى أبي بكر الصِّدِّيق»، وهو لو ثَبَتَ كان أصرَحَ مِن حديث الباب من الإشارة إلى أنَّه الخليفة بعده، لكن إسناده ضعيف[2]. وروى الإسماعيلي في «مُعجَمه» (٣٢٥) من حديث سَهْل بن أبي خَيْثمةَ قال: بايعَ النبيُّ ﷺ أعرابيّاً، فسألَه إنْ أتى عليه أجَلُه: مَن يَقضِيه؟ فقال: «أبو بكر» ثمَّ سأله: مَن يَقضِيه بعده؟

---

(١) في (أ): معمر، وفي (س): ابن معمر، وكلاهما خطأ، وأبو معمر هذا: هو إسماعيل بن إبراهيم الهذلي، يروي عن إبراهيم: وهو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

(٢) إسناده ضعيف جدّاً من أجل الفضل بن المختار، منكر الحديث يأتي بالأباطيل كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٧/ ٦٩.

قال: «عمر» الحديث، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٩١٤) من هذا الوجه مختصراً[1].

وفي الحديث: أنَّ مَواعيد النبيِّ ﷺ كانت على مَن يَتولَّى الخلافةَ بعده تنجيزُها. وفيه رَدٌّ على الشِّيعة في زَعْمهم أنَّه نَصَّ على استخلاف عليٍّ والعبَّاس، وسيأتي شيءٌ من ذلك في «باب الاستخلاف»[2] من كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس:

٣٦٦٠- حدَّثني أحمدُ بنُ أبي الطَّيِّبِ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ مُجالدٍ، حدَّثنا بيانُ بنُ بِشْرٍ، عن وَبَرَةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن همَّام، قال: سمعتُ عمَّاراً يقول: رأيتُ رسولَ الله ﷺ وما معه إلا خمسةُ أَعبُدٍ، وامرأتانِ، وأبو بكرٍ.

[طرفه في: ٣٨٥٧]

قوله: «**حدَّثنا أحمد بن أبي الطَّيِّب**» هو المروَزي، بغداديُّ الأصل، يُكْنى أبا سليمان، واسم أبيه سليمان، وَصَفَه أبو زُرْعة بالحِفْظ، وضَعَّفَه أبو حاتم، وليس له في البخاريِّ غيرَ هذا الحديث. وقد أخرجه من رواية غيره كما سيأتي في «باب إسلام أبي بكر» (٣٨٥٧).

قوله: «**حدَّثنا إسماعيل بن مُجالِد**» بالجيم: هو الكوفي، قَوّاه يحيى بن مَعِين وجماعة، وليَّنه بعضهم، وليس له عند البخاري أيضاً غير هذا الحديث. ووَبَرة: بفتح الواو والموحَّدة، تابعي صغير.

قوله: «**عن همَّام**» هو ابن الحارث، وعند الإسماعيلي من طريق جُمهورٍ[3] بن منصور عن إسماعيل: سمعت همَّام بن الحارث، وهو من كبار التابعين، وعمَّار: هو ابن ياسر، والإسناد من إسماعيل فصاعداً كوفيُّون.

---

(١) ولفظه: «إذا أنا مت وأبو بكر وعمر، فإن استطعت أن تموت فمت»، وفي إسناده وإسناد حديث الإسماعيلي الذي قبله سَلْم بن ميمون الخوّاص، وهو ضعيف، ساق الحافظ حديثه هذا في «لسان الميزان» ٣/ ٦٦ وضعَّفه.

(٢) باب رقم (٥١).

(٣) تحرَّف في (س) إلى: جهور. وجمهور هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» ٨/ ١٦٧.

قوله: «وما معه» أي: ممَّن أسلَم.

قوله: «إلّا خمسة أعبُد وامرأتان وأبو بكر» أمَّا الأعبُد: فهم بلال وزيد بن حارثة وعامر ابن فُهَيرة مولى أبي بكر، فإنَّه أسلَمَ قديماً مع أبي بكر، وروى الطبراني (١٠٠٨) من طريق عُرْوة أنَّه كان ممَّن كان يُعذَّب في الله فاشتَراه أبو بكر وأعتَقَه، وأبو فُكَيهة مولى صفوان بن أُميَّة بن خَلَف، ذكر ابن إسحاق أنَّه أسلَمَ حين أسلَمَ بلال، فعَذَّبه أُميَّة فاشتَراه أبو بكر فأعتَقَه. وأمَّا الخامس فيحتمل أن يُفَسَّر بشُقْران، فقد ذكر ابن السَّكَن في «كتاب الصحابة» عن عبد الله بن داود: أنَّ النبيَّ ﷺ وَرَّثَه من أبيه هو وأُمّ أيمَن، وذكر بعض شيوخنا بَدَل أبي فُكَيهة عمَّارَ بن ياسر وهو مُحتَمَل، وكان ينبغي أن يكون منهم أبوه وأُمُّه، فإنَّ الثلاثة كانوا ممَّن يُعذَّب في الله، وأُمّه أوَّل مَن استُشهِدَت في الإسلام طَعَنَها أبو جهل في قلبها بحَرْبَةٍ فماتت، وأمَّا المرأتان فخديجةُ، والأُخرى أمُّ أيمَن أو سُميَّة، وذكر بعض شيوخنا تَبَعاً للدِّمياطي: أنَّها أمّ الفضل زوج العبَّاس، وليس بواضحٍ لأنَّها ـ وإن كانت قديمة الإسلام ـ إلّا أنَّها لم تُذكَر في السابقين، ولو كان كما قال لَعُدَّ أبو رافع مولى العبَّاس، لأنَّه أسلَمَ حين أسلَمَت أمُّ الفضل. كذا عند ابن إسحاق.

وفي هذا الحديث: أنَّ أبا بكر أوَّلُ مَن أسلَمَ من الأحرار مُطلَقاً، ولكنَّ مُراد عمَّار بذلك ممَّن أظهَرَ إسلامه، وإلّا فقد كان حينئذٍ جماعة ممَّن أسلَمَ لكنَّهم كانوا يُخفُونَه من أقاربهم، وسيأتي قول سعد: أنَّه كان ثُلُثَ الإسلام (٣٨٥٨)، وذلك بالنِّسبة إلى مَن اطَّلَعَ على إسلامه ممَّن سَبَقَ إسلامه.

الحديث السادس:

٣٦٦١- حدَّثني هشامُ بنُ عمَّار، حدَّثنا صَدَقةُ بنُ خالدٍ، حدَّثنا زيدُ بنُ واقِدٍ، عن بُسرِ بنِ عُبيدِ الله، عن عائذِ الله أبي إدريسَ، عن أبي الدَّرداءِ ﷺ قال: كنتُ جالساً عندَ النبيِّ ﷺ، إذ أقبَلَ أبو بكرٍ آخِذاً بطَرَفِ ثوبِه، حتَّى أبدَى عن رُكبَتِه، فقال النبيُّ ﷺ: «أمَّا صاحبُكم فقد غامَرَ» فسَلَّمَ وقال: يا رسولَ الله، إنِّي كان بيني وبين ابنِ الخطَّاب شيءٌ، فأسرَعتُ إليه ثمَّ

نَدِمتُ، فسألتُه أن يَغفِرَ لي، فأَبى عليَّ، فأقبَلتُ إليكَ فقال: «يَغفِرُ اللهُ لكَ يا أبا بكرٍ» ثلاثاً، ثمَّ إنَّ عمرَ نَدِمَ، فأَتى مَنزِلَ أبي بكرٍ، فسأَلَ: أَثَمَّ أبو بكرٍ؟ فقالوا: لا، فأَتى إلى النبيِّ ﷺ فسَلَّمَ، فجَعَلَ وَجهُ النبيِّ ﷺ يَتمعَّرُ حتَّى أشفَقَ أبو بكرٍ، فجَثَا على رُكبَتَيه فقال: يا رسولَ الله، والله أنا كنتُ أظلَمَ، مرَّتَينِ، فقال النبيُّ ﷺ: «إنَّ الله بَعَثَني إليكُم، فقلتُم: كَذَبتَ، وقال أبو بكرٍ: صَدَقَ، وواساني بنَفْسِه ومالِه، فهل أنتم تارِكُو لي صاحبي» مرَّتَينِ، فما أُوذِيَ بعدَها.

[طرفه في: ٤٦٤٠]

قوله: «**حدَّثنا زيد بن واقد**»/ هو الدِّمَشقي، ثقةٌ قليل الحديث، وليس له في البخاري غير هذا الحديث الواحد، وكلُّهم دِمشقيُّون، وبُسْر: بضمِّ الموحَّدة وبالمهمَلة. ٢٥/٧

قوله: «**عن بُسْر بن عُبيد الله**» في رواية عبد الله بن العلاء بن زيد عند المصنِّف في التفسير (٤٦٤٠): حدَّثني بُسْر بن عُبيد الله، حدَّثني أبو إدريس، سمعت أبا الدَّرداء.

قوله: «**أمَّا صاحبُكم**» في رواية الكُشْمِيهني: «أمَّا صاحبُك» بالإفراد.

قوله: «**فقد غامَرَ**» بالغَين المعجَمة، أي: خاصَمَ، والمعنى: دَخَلَ في غَمْرة الخصومة، والغامِر: الذي يرمي بنفسِه في الأمر العظيم كالحربِ وغيره. وقيل: هو من الغِمْر، بكسر المعجَمة: وهو الحِقد، أي: صَنَعَ أمراً اقتَضى له أن يَحقِد على مَن صَنَعَه معه ويَحقِد الآخرُ عليه، ووَقَعَ في تفسير الأعراف (٤٦٤٠) في رواية أبي ذرٍّ وحده: «قال أبو عبد الله ـ هو المصنِّف ـ: غامَرَ، أي: سَبَقَ، أي: سَبَقَ بالخير»، وذكر عياض أنَّه في رواية المُستَمْلي وحده عن أبي ذرٍّ، وهو تفسيرٌ مُستغرَب، والأوَّل أظهَر، وقد عَزَاه المحِبّ الطَّبَري لأبي عُبيدة بن المثنَّى أيضاً، فهو سَلَفُ البخاري فيه، وقَسِيمُ قوله: «أمَّا صاحبُكم» محذوف، أي: وأمَّا غيره فلا.

قوله: «**فسَلَّمَ**» بتشديد اللَّام من السَّلام، ووَقَعَ في رواية محمد بن المبارَك عن صَدَقة بن خالد عند أبي نُعَيم في «الحِلية» (٩/ ٣٠٤): حتَّى سَلَّمَ على النبي ﷺ، ولم يقع في الحديث ذِكرُ الردِّ، وهو ممَّا يُحذَف للعِلْم به.

قوله: «كان بيني وبين ابن الخطَّاب شيءٌ» في الرِّواية التي في التفسير: «مُحاوَرةٌ» وهو بالحاء المهمَلة، أي: مُراجَعة، وفي حديث أبي أُمامةَ عند أبي يَعْلى: «مُعاتَبة» وفي لفظ: «مُقاوَلة».

قوله: «فأسرَعتُ إليه» في التفسير: فأغضَبَ أبو بكر عمرَ، فانصَرَفَ عنه مُغضَباً فاتَّبَعَه أبو بكر.

قوله: «ثمَّ نَدِمت» زاد محمد بن المبارَك: على ما كان.

قوله: «فسألته أن يَغفِرَ لي» في الرِّواية التي في التفسير: أن يَستَغفِر لي، فلم يَفعَل حتَّى أغلَقَ بابَه في وجهه.

قوله: «فأَبى عليَّ» زاد محمد بن المبارَك: فتَبِعتُه إلى البَقيع حتَّى خرج من داره، وللإسماعيلي عن الهِسِنجاني عن هشام بن عمَّار: وتَحرَّزَ منِّي بدارِه، وفي حديث أبي أُمامةَ[1]: فاعتَذَرَ أبو بكر إلى عمر، فلم يقبل منه.

قوله: «يَغفِر الله لك يا أبا بكر، ثلاثاً» أي: أعادَ هذه الكلمة ثلاث مرات.

قوله: «يَتَمَعَّر» بالعين المهمَلة المشدَّدة، أي: تذهب نَضارَته من الغضب، وأصله من المَعَرِ: وهو الجَدْب[2]، يقال: أمعَرَ المكانُ: إذا أجْدَبَ[3]، وفي بعض النُّسَخ: «يَتمغَّر» بالغَينِ المعجَمة، أي: يَحمَرُّ من الغضب فصارَ كالذي صُبِغَ بالمَغَرَة[4]، وللمؤلِّف في التفسير (٤٦٤٠): «وغَضِبَ رسول الله ﷺ»، وفي حديث أبي أُمامةَ عند أبي يَعْلى في نحو هذه القصَّة: فجَلَسَ عمرُ فأعرَضَ عنه ـ أي: النبيُّ ﷺ ـ ثمَّ تَحوَّلَ فجَلَسَ إلى الجانب الآخر فأعرَضَ عنه، ثمَّ قامَ فجَلَسَ بين يَدَيه فأعرَضَ عنه، فقال: يا رسول الله، ما أرى

---

(١) حديث أبي أمامة سلف قريباً، وذكر أنه عند أبي يعلى، ولم نقف عليه في المطبوع من «مسنده»، ولكن أورده البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» ٧/ ١٥١ وقال: رواه أبو يعلى بإسناد ضعيف وأصله في «الصحيح» من حديث أبي الدرداء.

(٢) في (س): «العر: وهو الجرب» وهو خطأ، وانظر «اللسان» (معر).

(٣) في (س): أجرب، وهو تحريف.

(٤) والمَغَرَة: طين أحمر يصبغ به. «اللسان» (مغر).

إعراضك إلّا لشيءٍ بَلَغَك عنّي، فما خيرُ حياتي وأنتَ مُعرِضٌ عنّي؟ فقال: «أنتَ الذي اعتَذَرَ إليك أبو بكر فلم تَقبَلْ منه»، ووَقَعَ في حديث ابن عمر عند الطبراني (١٣٣٨٣) في نحو هذه القصَّة: «يسألك أخوك أن تَستَغفِر له فلا تَفعَل!» فقال: والذي بَعَثَك بالحقِّ ما من مرَّة يسألني إلّا وأنا أستَغفِرُ له، وما خَلَقَ الله من أحد أحَبَّ إليَّ منه بعدك، فقال أبو بكر: وأنا والذي بَعَثَك بالحقِّ كذلك.

قوله: «حتَّى أشفَقَ أبو بكر» زاد محمد بن المبارَك: أن يكون من رسول الله ﷺ إلى عمر ما يَكرَه.

قوله: «فجَثَا» بالجيم والمثلَّثة، أي: بَرَكَ.

قوله: «والله أنا كنت أظلَمَ» أي: من عُمرَ[1] في القصَّة المذكورة، وإنَّما قال ذلك لأنَّه الذي بَدَأ كما تقدَّم في أوَّل القصَّة.

قوله: «مرَّتَينِ» أي: قال ذلك القولَ مرَّتَينِ، ويحتمل أنَّه من قول أبي بكر، فيكون مُعلَّقاً بقوله: كنت أظلَمَ.

قوله: «وواساني» في رواية الكُشْمِيهني وحده: «وأَوْساني»[2] والأوَّل أوجَهُ، وهو من المواساة، وهي بلفظ المفاعَلَة من الجانبَينِ، والمراد به أنَّ صاحب المال يَجعَل يدَه ويدَ صاحبه في ماله سواءً.

قوله: «تاركُو لي صاحبي» في التفسير: «تاركونَ[3] لي صاحبي» وهي الموجَّهَة حتَّى قال أبو البَقَاء: إنَّ حذف النُّون من خطأ الرُّواة، لأنَّ الكلمة/ ليست مُضافَة ولا فيها ألف ولام، وإنَّما يجوز الحذف في هذَينِ الموضعَينِ، ووَجَّهَها غيره بوجهَينِ: ٢٦/٧

---

(١) قوله: «أي: من عمر» سقط من (س).

(٢) كذا في (أ) على الصواب كما في النسخة اليونينيّة، ووقع في (ع): «وآساني» بمدّ الهمزة، وفي (س): «واساني» بلا مدٍّ، وكلاهما تحريف.

(٣) في التفسير برقم (٤٦٤٠)، وهي رواية أبي ذر الهروي، وأما رواية الباقين فبحذف النون.

أحدهما: أن يكون «صاحبي» مُضافاً وفُصِلَ بين المضاف إليه بالجارِّ والمجرور عِنايةً بتقديم لفظ الإضافة، وفي ذلك جمعٌ بين إضافتَينِ إلى نفسه تعظيماً للصِّدِّيقِ، ونَظِيره قراءة ابن عامر: «وكذلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أولادَهُم شُرَكائِهم» [الأنعام:١٣٧] بنَصْب «أولادَهم» وخَفْض «شُرَكائهم» وفَصْلٍ بين المتضايفَينِ[1] بالمفعول.

والثاني: أن يكون استَطالَ الكلمةَ[2] فحَذَفَ النُّون كما يُحذَف من الموصول المطوَّل، ومنه ما ذكروه في قوله تعالى: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة:٦٩].

قوله: «مرَّتَينِ» أي: قال ذلك القول مرَّتَينِ، وفي رواية محمد بن المبارَك: ثلاث مرّات.

قوله: «فما أُوذيَ بعدَها» أي: لمَا أظهَرَه النبيُّ ﷺ لهم من تعظيمه، ولم أرَ هذه الزّيادة من غير رواية هشام بن عمّار، ووَقَعَ لأبي بكر مع ربيعة بن جعفر قصَّةٌ نحو هذه، فأخرج أحمد (١٦٥٧٧) من حديث ربيعة: أنَّ النبيَّ ﷺ أعطاه أرضاً وأعطى أبا بكر أرضاً، قال: فاختَلَفا في عَذْق نخلة، فقلت أنا: هي في حَدِّي، وقال أبو بكر: هي في حَدِّي، فكان بينهما كلام، فقال له أبو بكر كلمةً ثمَّ نَدِمَ فقال: رُدَّ عليَّ مثلَها حتَّى يكون قِصاصاً، فأبَيتُ، فأتى النبيَّ ﷺ فقال: «ما لك وللصِّدّيق؟» فذكر القصَّة، فقال: «أجَلْ، فلا تَرُدَّ عليه، ولكن قُل: غَفَرَ الله لك يا أبا بكر» فقلتُ، فوَلَّى أبو بكر وهو يبكي[3].

وفي الحديث من الفوائد: فضلُ أبي بكر على جميع الصحابة، وأنَّ الفاضل لا ينبغي له أن يُغاضِب مَن هو أفضلُ منه، وفيه جواز مَدْح المرء في وجهه، ومحلُّه إذا أُمِنَ عليه الافتِتانُ والاغتِرار.

وفيه ما طُبِعَ عليه الإنسان من البشرية حتَّى يَحمِلَه الغضبُ على ارتكاب خلاف الأَولى، لكن الفاضل في الدِّين يُسرِع الرُّجوع إلى الأَولى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ﴾ [الأعراف:٢٠١].

---

(١) في (س): المضافين، وهو خطأ.

(٢) أي: كلمة «تاركو»، وفي (س): استطال الكلام! وهو خطأ.

(٣) في إسناده المبارك بن فَضَالة يدلِّس ويسوِّي ـ وهو شر أنواع التدليس ـ وقد عنعن هنا، فضلاً عن انقطاعه بين أبي عمران الجَوْني وربيعة بن جعفر راوي هذا الحديث، وانظر تفصيل القول فيه في «المسند».

وفيه أنَّ غير النبيِّ ولو بَلَغَ من الفضل الغاية ليس بمَعصومٍ. وفيه استحباب سؤال الاستغفار والتحلُّل من المظلوم، وفيه أنَّ مَن غَضِبَ على صاحبه نَسَبَه إلى أبيه أو جَدِّه ولم يُسمِّه باسمِه، وذلك من قول أبي بكر لمَّا جاء وهو غَضبانُ من عمر: «كان بيني وبين ابن الخطَّاب» فلم يَذكُره باسمِه، ونَظِيرُه قوله ﷺ: «إلّا إن كان ابن أبي طالب يريد أن يَنكِحَ ابنتَهم»[١]، وفيه أنَّ الرُّكبة ليست عَوْرةً.

الحديث السابع:

٣٦٦٢- حدَّثنا مُعلَّى بنُ أَسَدٍ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ المختارِ، قال: خالدٌ الحَذَّاءُ حدَّثنا عن أبي عثمان، قال: حدَّثني عَمْرو بنُ العاصِ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَه على جيشِ ذاتِ السَّلاسِلِ، فأتيتُه فقلتُ: أيُّ الناسِ أَحَبُّ إليكَ؟ قال: «عائشةُ» فقلتُ: مِن الرِّجال؟ فقال: «أبوها» قلتُ: ثمَّ مَن؟ قال: «ثمَّ عمرُ بنُ الخطَّاب» فعَدَّ رجالاً.

[طرفه في: ٤٣٥٨]

قوله: «**خالد الحَذَّاء حدَّثنا**» هو من تقديم الاسم على الصِّفة، وقد استعملوه كثيراً، والإسناد كلُّه بصريُّون إلّا الصحابي، وأبو عثمان: هو النَّهْدي.

قوله: «**بَعَثَه على جيش ذات السَّلاسِل**» بالمهمَلتَين، والمشهور أنَّها بفتح الأُولى على لفظ جمع السِّلسِلة، وضَبَطَه كذلك أبو عُبيد البَكْري، قيل: سُمّي المكان بذلك لأنَّه كان به رَمْلٌ بعضُه على بعض كالسِّلسِلة، وضَبَطَها ابن الأثير بالضَّمِّ، وقال: هو بمعنى السِّلسال، أي: السَّهل. وسيأتي شرحها وتسميتها في المغازي (٤٣٥٨) إن شاء الله تعالى.

قوله: «**أيُّ الناس أَحَبُّ إليك؟**» زاد في رواية قيس بن أبي حازم عن عَمْرو بن العاص: «يا رسول الله فأحبّه» أخرجه ابن عساكر[٢] من طريق عليّ بن مُسهِر عن إسماعيل عن قيس، وَقَعَ عند ابن سعد (٢/ ١٣١) سبب هذا السُّؤال، وأنَّه وَقَعَ في نفس عَمْرو لمَّا أمَّرَه النبيُّ ﷺ على الجيش وفيهم أبو بكر وعمر أنَّه مُقدَّم عنده في المنزلة عليهم، فسألَه لذلك.

---

(١) سيأتي برقم (٥٢٣٠).

(٢) هو عنده في «تاريخ دمشق» ٣٠/ ١٣٥ من هذا الطريق، وليس فيه الزيادة المذكورة.

قوله: «فقلت: مِن الرِّجال؟» في رواية قيس بن أبي حازم عن عَمْرو عند ابن خُزَيمةَ[1] وابن حِبّان (٧١٠٦): «قلت: إنّي لست أعني النِّساءَ، إنّي أعني الرِّجال»، وفي حديث أنس عند ابن حِبّان (٧١٠٧) أيضاً: «سُئِلَ رسول الله ﷺ: مَن أحَبُّ الناس إليك؟ قال: «عائشة» قيل له: ليس عن أهلك نسألك. وعُرِفَ بحديثِ عَمرٍو اسم السائل في حديث أنس.

قوله: «فقلت: ثمَّ مَن؟ قال: ثمَّ عمر بن الخطَّاب، فعَدَّ رجالاً» زاد في المغازي (٤٣٥٨) من وجهٍ آخرَ: «فسَكَتُّ مخافةَ أن يجعَلَني في آخرهم»، ووَقَعَ في حديث عبد الله بن شَقِيق قال: «قلت لعائشة: أيُّ أصحاب النبي ﷺ كان أحَبَّ إليه؟ قالت: أبو بكر، قلت:/ ثمَّ مَن؟ قالت: عمر، قلت: ثمَّ مَن؟ قالت: أبو عُبيدة بن الجرَّاح، قلت: ثمَّ مَن؟ فسَكَتَت» أخرجه التِّرمِذي (٣٦٥٧) وصَحَّحَه، فيُمكِن أن يُفَسَّر بعض الرِّجال الذي أُبهموا في حديث الباب بأبي عُبيدة. ٢٧/٧

وأخرج أحمد (١٨٤٢١) وأبو داود (٤٩٩٩) والنَّسائي (ك٨٤٤١و٩١١٠) بسندٍ صحيح عن النُّعمان بن بشير قال: استأذَنَ أبو بكر على النبي ﷺ، فسمعَ صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد علمتُ أنَّ علياً أحَبُّ إليك من أبي... الحديثَ، فيكون عليٌّ ممَّن أبهَمَه عَمْرو بن العاص، وهو أيضاً - وإن كان في الظّاهر يعارض حديث عَمْرو - لكن يُرجَّح حديث عَمْرو أنَّه من قول النبي ﷺ، وهذا من تقريره، ويُمكِن الجمع باختلاف جِهَة المحبَّة: فيكون في حَقّ أبي بكر على عُمومه بخلاف عليٍّ، ويَصِحُّ حينئذٍ دخوله فيمَن أبهَمَه عَمْرو، ومَعَاذَ الله أن نقول كما تقول الرافضة من إبهام عَمرٍو فيما روى لمَا كان بينه وبين عليٍّ رضي الله عنهما، فقد كان النُّعمان مع معاوية على عليٍّ ولم يَمنَعْه ذلك من التحديث بمَنقَبة عليٍّ، ولا ارتيابَ في أنَّ عَمراً أفضلُ من النُّعمان، والله أعلم.

الحديث الثامن: حديث أبي هريرة في قصَّة الذِّئب الذي كَلَّمَ الراعي، وفي قصَّة البقرة التي كَلَّمَت مَن حَمَلَها.

---

(١) ليس في القسم المطبوع من «صحيحه»، وابن حبان إنما ساقه من طريقه.

٣٦٦٣- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني أبو سَلَمَةَ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوفٍ، أنَّ أبا هريرةَ ﷺ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقول: «بينما راعٍ في غَنَمِه عَدَا عليه الذِّئبُ، فأخَذَ منها شاةً فطَلَبَه الرّاعي، فالْتفَتَ إليه الذِّئبُ، فقال: مَن لها يومَ السَّبُعِ؟ يومَ ليس لها راعٍ غيري، وبَيْنا رجلٌ يَسُوقُ بقرةً قد حَمَلَ عليها، فالْتفَتَت إليه فكَلَّمَته، فقالت: إنّي لم أُخلَقْ لهذا، ولكنّي خُلِقتُ للحَرثِ» فقال الناسُ: سبحانَ الله! قال النبيُّ ﷺ: «فإنّي أُومِنُ بذلك وأبو بكرٍ وعمرُ بنُ الخطّاب» رضي الله عنهما.

وقد تقدَّم الكلام على ما في إسناده في ذِكْر بني إسرائيل[١].

قوله: «بينما راعٍ في غَنَمِه عَدَا عليه الذِّئب» الحديثَ، لم أقِفْ على اسم هذا الراعي، وقد أورَدَ المصنِّف الحديث في ذِكْر بني إسرائيل (٣٤٧١)، وهو مُشعِر بأنَّه عنده ممَّن كان قبل الإسلام، وقد وَقَعَ كلامُ الذِّئب لبعض الصحابة في نحو هذه القصَّة، فروى أبو نُعَيم في «الدَّلائل»[٢] من طريق ربيعة بن أوس عن أُنيس بن عَمْرو عن أُهْبانَ بن أَوسٍ، قال: كنت في غنم لي، فشَدَّ الذِّئب على شاة منها، فصِحتُ عليه فأَقعَى الذِّئب على ذَنَبه يُخاطِبني وقال: مَن لها يوم تَشتَغِلُ عنها؟ تَمنَعُني رِزقاً رَزَقَنيه الله تعالى، فصَفَّقتُ بيدي وقلت: والله ما رأيت شيئاً أعجَبَ من هذا، فقال: أعجَبُ من هذا، هذا رسول الله ﷺ بين هذه النَّخَلات يَدعُو إلى الله، قال: فأتى أُهبانُ إلى النبي ﷺ فأخبَرَه وأسلَمَ. فيحتمل أن يكون أُهبان لمَّا أخبر النبيَّ ﷺ بذلك كان أبو بكر وعمر حاضرَينِ، ثمَّ أخبر النبي ﷺ النّاسَ[٣] بذلك وأبو بكر وعمر غائبَينِ، فلذلك قال النبي ﷺ: «فإنّي أُومِن بذلك وأبو بكر وعمر»، وقد تقدَّمت هذه الزّيادة في هذه القصَّة من وجه آخر عن أبي سَلَمة في المزارَعة (٢٣٢٤) وفيه: «قال أبو

(١) أي: في «باب ما ذُكر عن بني إسرائيل» عند الحديث (٣٤٧١) من كتاب الأنبياء.

(٢) الذي في المطبوع من «دلائله» ١/ ١٨٢ من طريق القاسم بن الفضل عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، وقال بعده: والمشهور أن هذا الراعي هو أهبان بن أوس، وأما الطريق التي ذكرها الحافظ فهي في «الدلائل» للبيهقي ٦/ ٤١.

(٣) لفظ «الناس» سقط من (س).

سَلَمة: وما هما يومَئذٍ في القوم» أي: عند حكاية النبي ﷺ ذلك. ويحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لمَا اطَّلَعَ عليه من غَلَبة صِدْق إيمانهما وقوَّة يقينهما، وهذا أليَقُ بدخولِه في مناقبهما.

قوله: «يوم السَّبُع» قال عياض: يجوز ضَمّ الموحَّدة وسكونها، إلّا أنَّ الرِّواية بالضَّمِّ، وقال الحَرْبي: هو بالضَّمِّ والسُّكون، وجَزَمَ بأنَّ المراد به الحيوان المعروف، وقال ابن العربي: هو بالإسكان والضَّمُّ تصحيف. كذا قال، وقال ابن الجَوْزي: هو بالسُّكونِ والمحدِّثونَ يَروُونَه بالضَّمِّ، وعلى هذا ـ أي: الضَّمّ ـ فالمعنى: إذا أخَذَها السَّبُع لم يَقدِرْ على خَلَاصها منه، فلا يَرْعاها حينئذٍ غيري، أي: إنَّك تَهرُب منه وأكون أنا قريباً منه أرعى ما يَفضُل لي منها.

وقال الدّاوودي: معناه: مَن لها يومَ يَطرُقها السَّبُع ـ أي: الأسَد ـ فتَفِرُّ أنت منه فيأخذ منها حاجتَه وأتخلَّف أنا لا راعي لها حينئذٍ غيري، وقيل: إنَّما يكون ذلك عند الاشتغال بالفتنِ فتصير الغنم هَمَلاً فتَنهَبُها السِّباع، فيصير الذِّئب كالراعي لها لانفرادِه بها.

وأمَّا بالسُّكونِ فاختُلِفَ في المراد به، فقيل: هو اسم الموضع الذي يقع فيه الحَشْر يوم القيامة، وهذا نَقَلَه الأزهَري في «تهذيب اللُّغة» عن ابن الأعرابي، ويُؤيِّده أنَّه وَقَعَ في بعض طرقه عن محمد بن عَمْرو بن عَلقَمة عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة: «يوم القيامة»[1]، وقد تُعقِّبَ هذا بأنَّ الذِّئب حينئذٍ لا يكون راعياً للغنم ولا تَعلُّق له بها، وقيل: هو اسم يوم عيدٍ كان لهم في الجاهلية يَشتَغِلونَ فيه باللهوِ واللَّعِب، فيَغفُل الراعي عن غَنَمه، فيتمكَّن الذِّئب من الغنم، وإنَّما قال: «ليس لها راعٍ غيري» مُبالَغةً في تمكُّنه منها، وهذا/ نَقَلَه الإسماعيلي عن أبي عُبيدة، وقيل: هو مِن سَبَعتُ الرجل: إذا ذَعَرتُه، أي: مَن لها يوم الفَزَع؟ أو مِن أسبَعتُه: إذا أهمَلْته، أي: مَن لها يوم الإهمال؟ قال الأصمَعي: السَّبْع: الهَمَل، وأسبَعَ الرجلُ أغنامَه: إذا تَرَكَها تصنع ما تشاء. ورَجَّحَ هذا القولَ النَّوَويُّ. ٢٨/٧

(١) أخرجه من هذه الطريق ابنُ الأعرابي في «معجمه» (٢٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٨٩٠)، وفيه عندهما: «يوم السبع»، ولم نقف على ما ذكره الحافظ.

وقيل: يوم الأكل، يقال: سَبَعَ الذِّئبُ الشّاةَ: إذا أكَلَها. وحَكَى صاحب «المطالع» أنَّه رُوِيَ بسكون الياء التحتانية آخرَ الحروف، وفَسَّرَه بيومِ الضَّياع، يقال: أَسَعتُ وأَضَعتُ[1] بمَعنًى، وهذا نَقَلَه ابن دِحْية عن إسماعيل القاضي عن عليّ بن المديني عن مَعمَر بن المثنَّى، وقيل: المراد بيومِ السَّبُع: يومُ الشِّدَّة، كما روي عن ابن عبَّاس، أنَّه سُئِلَ عن مَسْألة فقال: أجرأُ من سَبْعٍ، يريد أنَّها من المسائل الشِّداد التي يَشتَدُّ فيها الخَطْب على المفتي، والله أعلم.

قوله: «وبينما رجل يَسُوق بقرةً» تقدَّم الكلام عليه في المزارَعة (٢٣٢٤)، ووَقَعَ عند ابن حِبّان (٦٩٠٣) من طريق محمد بن عَمْرو عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة في آخره في القِصَّتَينِ: «فقال الناس: آمنَّا بما آمَنَ به رسول الله ﷺ». وفي الحديث جواز التعجُّب من خَوارق العادات، وتَفاوُت الناس في المعارف.

الحديث التاسع: حديث أبي هريرة في رُؤْيا النَّزْع من القَليب.

٣٦٦٤- حدَّثنا عَبْدانُ، أخبَرنا عبدُ الله، عن يونُسَ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرَني ابنُ المسيّبِ، سمعَ أبا هريرةَ ﷺ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ، يقول: «بَيْنا أنا نائمٌ رأيتُني على قَلِيبٍ عليها دَلْوٌ، فنزَعتُ منها ما شاءَ الله، ثمَّ أخَذَها ابنُ أبي قُحافةَ، فنزَعَ بها ذَنُوباً أو ذَنوبَينِ، وفي نَزعِه ضَعْفٌ، واللهُ يَغفِرُ له ضَعْفَه، ثمَّ استَحالَت غَرْباً، فأخَذَها ابنُ الخطَّاب، فلم أرَ عَبقَريّاً مِن الناسِ يَنزِعُ نَزْعَ عمرَ، حتَّى ضَرَبَ الناسُ بعَطَنٍ».

[أطرافه في: ٧٠٢١، ٧٠٢٢، ٧٤٧٥]

وسيأتي شرحه في التعبير (٧٠٢١) إن شاء الله تعالى.

الحديث العاشر: حديث ابن عمر في الزَّجْر عن جَرِّ الثَّوب خُيَلاءَ.

٣٦٦٥- حدَّثنا محمَّدُ بنُ مُقاتِلٍ، أخبَرنا عبدُ الله، أخبَرنا موسى بنُ عُقبةَ، عن سالم بنِ عبدِ الله، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن جَرَّ ثَوبَه خُيَلاءَ لم

---

(١) تحرف قوله: «أَسَعتُ» في الأصلين و(س) إلى: أسيعت، ووقع في (ع) و(س): «أضيعت» وهو خطأ. يقال: أَسَعتُ الإبلَ إساعةً: وذلك إذا أهملتَها حتى تَمُرَّ على وجهها، وساعَتْ فهي تَسُوع.

يَنظُرِ اللهُ إليه يومَ القيامةِ» فقال أبو بكرٍ: إنَّ أحدَ شِقَّيْ ثَوْبي يَستَرخي، إلا أنْ أتعاهَدَ ذلك منه؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّكَ لستَ تَصنَعُ ذلك خُيَلاءَ».

قال موسى: فقلتُ لسالمٍ: أذكَرَ عبدُ الله مَن جَرَّ إزارَه؟ قال: لم أسمَعْه ذَكَر إلا ثوبَه.

[أطرافه في: ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٩١، ٦٠٦٢]

وسيأتي شرحه في كتاب اللِّباس (٥٧٨٣)، وفيه فضيلة ظاهرة لأبي بكر لشُحِّه على دينه، ولشهادة النبيِّ ﷺ بما يُنافي ما يَكرَه.

قوله: «فقلت لسالمٍ» هو مَقُولة موسى بن عُقْبة، وسيأتي هناكَ الإشارة إلى تسوية ابن عمر بين الثَّوب والإزار في الحُكم.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي هريرة فيمَن أنفقَ زوجَينِ، أي: شيئَينِ.

٣٦٦٦- حدَّثنا أبو اليَمان، أخبَرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني حُميدُ بنُ عبدِ الرحمنِ ابنِ عَوْفٍ، أنَّ أبا هريرةَ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقول: «مَن أنفَقَ زوجَينِ من شيءٍ مِن الأشياءِ في سَبيلِ الله، دُعيَ من أبوابِ ـ يعني الجَنَّةَ: يا عبدَ الله، هذا خيرٌ، فمَن كان من أهلِ الصلاةِ دُعيَ من باب الصلاةِ، ومَن كان من أهلِ الجهادِ دُعيَ من باب الجهادِ، ومَن كان من أهلِ الصدقةِ دُعيَ من باب الصدقةِ، ومَن كان من أهلِ الصِّيَامِ دُعيَ من باب الصِّيامِ، وبابِ الرَّيّانِ» فقال أبو بكرٍ: ما على هذا الذي يُدعَى من تلكَ الأبوابِ من ضَرُورةٍ؟ وقال: هل يُدعَى منها كلِّها أحدٌ يا رسولَ الله؟ قال: «نعم، وأَرجو أن تكونَ منهم يا أبا بكرٍ».

قوله: «مِن شيءٍ من الأشياء» أي: من أصناف المال.

قوله: «في سَبيل الله» أي: في طلب ثواب الله، وهو أعمُّ من الجهاد وغيره من العبادات.

قوله: «دُعيَ من أبوابِ ـ يعني الجنّةَ» كذا وَقَعَ هنا وكأنَّ لفظة: «الجنَّة» سَقَطَت من بعض الرُّواة، فلأجلِ مُراعاة المحافَظَة على اللَّفظ زاد «يعني»، وقد تقدَّم في الصِّيام (١٨٩٧) من وجهٍ آخرَ عن الزُّهْري بلفظ: «من أبواب الجنَّة» بغير تَـرَدُّد.

ومعنى الحديث أنَّ كلَّ عاملٍ يُدعَى من باب ذلك العمل، وقد جاء ذلك صريحاً من وجهٍ آخر عن أبي هريرة: «لكلِّ عامل باب من أبواب الجنَّة، يُدعَى منه بذلك العمل» أخرجه أحمد (٩٨٠٠) وابن أبي شَيْبة (٣/ ٧) بإسنادٍ صحيح.

قوله: «يا عبدَ الله، هذا خيرٌ» لفظ: «خيرٌ» بمعنى فاضل لا بمعنى أفضل، وإن كان اللَّفظ قد يُوهم ذلك، ففائدَته زيادة ترغيب السامع في طلب الدُّخول من ذلك الباب، وتقدَّم في أوائل الجهاد (٢٨٤١) بيان الدّاعي من وجه آخر عن أبي هريرة ولفظه: «دَعاه خَزَنة الجنَّة كلُّ خَزَنة بابٍ» أي: خَزَنة كلِّ باب «أيْ فُلُ، هَلُمَّ»، ولفظة: «فُلُ» لغة في فلان، وهي بالضَّمِّ، وكذا ثَبَتَ في الرِّواية، وقيل: إنَّها تَرْخيمها، فعلى هذا فتُفتَح اللّام.

قوله: «فمَن كان من أهل الصلاة دُعيَ من باب الصلاة» وَقَعَ في الحديث ذِكْر أربعة أبواب من أبواب الجنَّة، وتقدَّم في أوائل الجهاد: «وإنَّ أبواب الجنَّة ثمانية» وبقيَ من الأركان الحجُّ فلَه باب بلا شَكّ، وأمَّا الثلاثة الأُخرى فمنها باب الكاظِمين الغيظَ والعافين عن الناس، رواه أحمد بن حَنبَل[1] عن رَوْح بن عُبَادة عن أشعَثَ عن الحسن مُرسَلاً: «إنَّ لله باباً في الجنَّة لا يدخله إلّا مَن عَفَا عن مَظلَمة»، ومنها الباب الأيمَن: وهو باب المتوكِّلين الذي يدخل منه مَن لا حِسابَ عليه ولا عذاب، وأمَّا الثالث فلعلَّه باب الذِّكر، فإنَّ عند التِّرمِذي[2] ما يُومِئ إليه، ويحتمل أن يكون بابَ العلم، والله أعلم، ويحتمل أن يكون بالأبواب التي يُدعَى منها أبوابٌ مِنْ داخل أبواب الجنَّة الأصلية، لأنَّ الأعمال الصالحة أكثر عدداً من ثمانية، والله أعلم.

قوله: «فقال أبو بكر: ما على هذا الذي يُدعَى من تلكَ الأبواب من ضَرُورة» زاد في الصّيام (١٨٩٧): «فهل يُدعَى أحدٌ من تلك الأبواب كلِّها». وفي الحديث إشعار بقِلَّة مَن يُدعى من

---

(١) لم نقف عليه في «مسنده»، ولكن ذكره ابن بطال في «شرحه على البخاري» ٤/ ١٧ وقال: وذكر ابن البراء في كتاب «الروضة» عن أحمد بن حنبل؛ فذكره.

(٢) لعله يشير إلى ما أخرجه (٣٥٨١) عن قيس بن سعد بن عبادة ﷺ وفيه قوله له ﷺ: «ألا أدلُّك على باب من أبواب الجنة؟» قلت: بلى، قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله». والحديث في «مسند أحمد» (١٥٤٨٠)، وإسناده حسن.

٢٩/٧ تلك الأبواب كلِّها، وفيه إشارة إلى أنَّ المراد: ما يُتَطَوَّع به من الأعمال المذكورة/ لا واجباتها، لِكَثْرة مَن يجتمع له العمل بالواجبات كلِّها، بخلاف التطوُّعات فقَلَّ مَن يجتمع له العمل بجميع أنواع التطوُّعات، ثمَّ مَن يجتمع له ذلك إنَّما يُدعى من جميع الأبواب على سبيل التكريم له، وإلّا فدخوله إنَّما يكون من باب واحد، ولعلَّه باب العمل الذي يكون أغلَب عليه، والله أعلم.

وأمَّا ما أخرجه مسلم (٢٣٤) عن عمر: «مَن تَوضَّأ ثمَّ قال: أشهَد أن لا إله إلّا الله» الحديثَ، وفيه: «فُتِحَت له أبوابُ الجنَّة يدخل من أيِّها شاءَ» فلا يُنافي ما تقدَّم وإن كان ظاهره أنَّه يعارضه، لأنَّه يُحمَل على أنَّها تُفتَح له على سبيل التكريم، ثمَّ عند دخوله لا يدخل إلّا من باب العَملِ الذي يكون أغلَبَ عليه كما تقدَّم، والله أعلم.

تنبيه: الإنفاق في الصلاة والجهاد والعلم والحجّ ظاهر، وأمَّا الإنفاق في غيرها فمُشكِل، ويُمكِن أن يكون المرادُ بالإنفاق في الصلاة فيما يتعلَّق بوَسائِلها من تحصيل آلاتها من طهارةِ وتطهيرِ ثوبٍ وبَدَنٍ ومكانٍ، والإنفاق في الصِّيام بما يُقوِّيه على فِعْله وخُلُوص القَصْد فيه، والإنفاق في العفو عن الناس يُمكِن أن يقع بتَركِ ما يجب له من حَقّ، والإنفاق في التوَكُّل بما يُنفقه على نفسه في مرضه المانع له من التصرُّف في طلب المعاش مع الصبر على المصيبة، أو يُنفِق على مَن أصابه مثل ذلك طلباً للثَّواب، والإنفاق في الذِّكر على نحوِ من ذلك، والله أعلم.

وقيل: المراد بالإنفاق في الصلاة والصّيام: بَذْلُ النَّفس والبَدَنِ[1] فيهما، فإنَّ العرب تُسمّي ما يَبذُله المرء من نفسه نَفَقة كما يقال: أنفَقتُ في طلب العلم عمري وبَذَلت فيه نفسي، وهذا معنًى حَسَنٌ.

وأبعَدَ مَن قال: المراد بقوله: «زَوجَينِ» النَّفسُ والمالُ، لأنَّ المال في الصلاة والصّيام ونحوهما ليس بظاهرٍ إلّا بالتأويلِ المتقدِّم، وكذلك مَن قال: النَّفَقة في الصّيام تقع بتفطير الصّائم والإنفاق عليه، لأنَّ ذلك يَرجِع إلى باب الصدقة.

---

(١) قوله: «والبدن» سقط من (س).

قوله: «وأرجو أن تكونَ منهم» قال العلماء: الرَّجاء من الله ومن نبيِّه واقع، وبهذا التقرير يدخل الحديث في فضائل أبي بكر. ووَقَعَ في حديث ابن عبَّاس عند ابن حِبّان (٦٨٦٧) في نحو هذا الحديث التصريح بالوقوع لأبي بكر، ولفظُه: «قال: أَجلْ، وأنتَ هو يا أبا بكر».

وفي الحديث من الفوائد: أنَّ مَن أكثرَ من شيء عُرِفَ به، وأنَّ أعمال البِرِّ قَلَّ أن تجتمِع جميعُها لشخصٍ واحد على السَّواء، وأنَّ الملائكة يُحبّونَ صالِحي بني آدم ويَفرَحونَ بهم، فإنَّ الإنفاق كلَّما كان أكثرَ كان أفضلَ، وأنَّ تمنِّي الخير في الدُّنيا والآخِرة مطلوب.

الحديث الثاني عشر: حديث عائشة في الوفاة وقصَّة السَّقيفة[1].

٣٦٦٧- حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سليمانُ بنُ بلالٍ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، قال: أخبرَني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ، عن عائشةَ رضي الله عنها، زوجِ النبيِّ ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ ماتَ وأبو بكرٍ بالسُّنْحِ ـ قال إسماعيلُ: يعني بالعاليَةِ ـ فقامَ عمرُ يقول: والله ما ماتَ رسولُ الله ﷺ، قالت: وقال عمرُ: والله ما كان يَقَعُ في نَفْسي إلا ذاكَ، ولَيَبعَثَنَّه اللهُ، فلَيَقْطَعنَّ أيديَ رجالٍ وأرجُلَهم. فجاءَ أبو بكرٍ فكَشَفَ عن رسولِ الله ﷺ، فقبَّلَه، فقال: بأَبي أنتَ وأُمّي، طِبتَ حَيّاً وميِّتاً، والذي نَفْسي بيدِه، لا يُذيقُكَ الله الموتَتَينِ أبداً، ثمَّ خَرَجَ فقال: أيُّها الحالفُ على رِسْلِكَ، فلمَّا تَكلَّمَ أبو بكرٍ جَلَسَ عمرُ.

٣٦٦٨- فحَمِدَ اللهَ أبو بكرٍ، وأثنَى عليه، وقال: ألا مَن كان يَعبُدُ محمَّداً ﷺ، فإنَّ محمَّداً قد ماتَ، ومَن كان يَعبُدُ الله فإنَّ الله حَيٌّ لا يموتُ، وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزُّمر: ٣٠]، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، قال: فنَشَجَ الناسُ يَبكونَ، قال: واجتَمعتِ الأنصارُ إلى سعدِ بنِ عُبَادةَ في سَقيفةِ بني ساعدةَ، فقالوا: منّا أميرٌ، ومنكم أميرٌ، فذهب إليهم أبو بكرٍ وعمرُ بنُ الخطَّاب وأبو عُبيدةَ بنُ الجرَّاح، فذهب عمرُ يتكلَّمُ، فأسكَتَه أبو بكرٍ.

---

(١) قال صاحب «اللسان»: السقيفة: الصُّفَّة، ومنه: سقيفة بني ساعدة، وفي حديث اجتماع المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة: هي صُفَّة لها سقف، فَعِيلة بمعنى مفعولة.

وكان عمرُ يقول: والله ما أردتُ بذلك إلا أنّي قد هَيَّأْتُ كلاماً قد أعجَبَني، خَشيتُ أن لا يَبلُغَه أبو بكرٍ، ثمَّ تكلَّمَ أبو بكرٍ، فتكلَّمَ أبلَغَ الناسِ، فقال في كلامِه: نحنُ الأُمراءُ وأنتمُ الوُزَراءُ، فقال حُبَابُ بنُ المنذِرِ: لا والله لا نفعلُ، منّا أميرٌ، ومنكم أميرٌ، فقال أبو بكرٍ: لا ولكنّا الأُمراءُ وأنتمُ الوُزَراءُ، هم أوسَطُ العربِ داراً، وأعرَبُهم أحساباً، فبايِعُوا عمرَ أو أبا عُبيدةَ، فقال عمرُ: بل نُبايِعُكَ أنتَ، فأنتَ سيِّدُنا وخيرُنا، وأحَبُّنا إلى رسولِ الله ﷺ، فأخَذَ عمرُ بيَدِه فبايعَه، وبايعَه الناسُ، فقال قائلٌ: قَتَلتُم سعدَ بنَ عُبَادةَ، فقال عمرُ: قَتَلَه الله.

وسيأتي ما يتعلَّق بالوفاة في مكانها في أواخر المغازي (٤٤٥٢)، وأمَّا السَّقيفة فتَتَضَمَّن بيعة أبي بكر بالخلافة، وقد أورَدَها المصنِّف أيضاً من طريق ابن عبَّاس عن عمرَ في الحدود (٦٨٣٠)، وذَكَر شيئاً منها في الأحكام (٧٢١٩) من طريق أنس عن عمرَ أيضاً، وأتمُّها روايةُ ابن عبَّاس، وسأذكر هنا ما فيها من فائدة زائدة.

قوله: «ماتَ النبيُّ ﷺ وأبو بكر بالسُّنحِ» تقدَّم ضبطُه في أوَّل الجنائز (١٢٤١)، وأنَّه بسكونِ النّون، وضَبَطَه أبو عُبيد البَكْري بضمِّها وقال: إنَّه منازل بني الحارث من الخَزرَج بالعَوَالي، وبينه وبين المسجد النَّبوي مِيْل.

قوله: «قال إسماعيل» هو شيخ المصنِّف فيه: وهو ابن أبي أُوَيس.

وقوله: «يعني بالعاليَة» أراد تفسير قول عائشة: بالسُّنْح.

قوله: «ما كان يَقَع في نفسي إلّا ذاكَ» يعني: عَدَم موته ﷺ حينئذٍ، وقد ذكر عمرُ مُستنَدَه في ذلك كما سأُبيِّنُه في موضعه.

قوله: «لا يُذِيقُك الله الموتَتَينِ» تقدَّم شرحه في أوائل الجنائز (١٢٤١)، وقد تمسَّكَ به مَن أنكَرَ الحياة في القبر، وأُجيبَ عن أهل السُّنَّة المثبِتينَ لذلك بأنَّ المراد نَفْيُ الموت اللّازم من الذي أثبتَه عمر بقوله: «ولَيَبعثَه الله في الدُّنيا ليقطَعَ أيديَ القائلين بموتِه» وليس فيه تَعرُّضٌ لمَا يقع في البَرزَخ، وأحسنُ من هذا الجواب أن يقال: إنَّ حياته ﷺ في القبر لا يَعقُبُها موت بل يَستَمِرّ حَيّاً، والأنبياء أحياءٌ في قُبورهم، ولعلَّ هذا هو الحكمة في تعريف الموتَتَينِ حيثُ قال:

لا يُذيقُك الله الموتتَينِ، أي: المعروفتَينِ المشهورتَينِ الواقعتَينِ لكلِّ أحد غيرَ الأنبياء،/ وأمَّا ٣٠/٧ وقوع الحَلِف من عمر على ما ذكره، فبَناه على ظنِّه الذي أدَّاه إليه اجتهادُه، وفيه بيان رُجْحان عِلْم أبي بكر على عمر فمَن دونَه، وكذلك رُجْحانه عليهم لِثَباته في مثل ذلك الأمر العظيم.

قوله: «**أيّها الحالفُ، على رِسْلك**» بكسر الراء، أي: هِينَتِك ولا تَستَعجِل، وتقدَّم في الطَّريق الذي بالجنائز: أنَّ أبا بكر خرج وعمر يُكلِّم الناس فقال: اجلِسْ، فأَبى، فتَشَهَّدَ أبو بكر، فمالَ الناسُ إليه وتَركوا عمر. وقد اعتَذَرَ عمر عن ذلك كما سيأتي (٧٢١٩) في «باب الاستخلاف» من كتاب الأحكام.

قوله: «**فنَشجَ الناس**» بفتح النُّون وكسر[1] المعجَمة بعدها جيم، أي: بَكَوْا بغير انتِحاب، والنَّشِيجُ[2]: ما يَعرِض في حَلْق الباكي من الغُصَّة، وقيل: هو صوت معه ترجيعٌ كما يُردِّد الصَّبيُّ بكاءَه في صَدْره.

قوله: «**واجتَمعت الأنصار إلى سعد بن عُبَادةَ في سَقيفَة بني ساعِدَة**» هو سعد بن عُبَادة ابن دُلَيم بن حارثة الخَزرَجي ثمَّ الساعدي، وكان كبير الخَزرَج في ذلك الوقت. وذكر ابن إسحاق في آخِر «السِّيرة»: أنَّ أُسَيد بن حُضَير في بني عبد الأشهل انحازوا إلى أبي بكر ومَن معه وهؤلاء من الأوس. وفي حديث ابن عبَّاس عن عمر: «تَخلَّفَت عَنّا الأنصار بأجمَعِها في سَقيفة بني ساعدة»[3]، فيُجمَع بأنَّهم اجتَمَعوا أوَّلاً ثمَّ افتَرَقوا، وذلك أنَّ الخَزرَج والأوس كانوا فريقَينِ، وكان بينهم في الجاهلية من الحروب ما هو مشهور، فزالَ ذلك بالإسلام وبقيَ من ذلك شيء في النُّفوس، فكأنَّهم اجتَمَعوا أوَّلاً، فلمَّا رأى أُسَيد ومَن معه من الأَوس أبا بكر ومَن معه افتَرَقوا من الخَزرَج إيثاراً لِتأمير المهاجرين عليهم دون الخَزرَج. وفيه أنَّ علياً والزُّبَير ومَن كان معهما تَخلَّفوا في بيت رسول الله ﷺ واجتَمع المهاجرونَ إلى أبي بكر.

---

(١) بل بفتح الشين المعجمة، انظر «القاموس المحيط» و«لسان العرب» (نشج).

(٢) تحرَّفت في (أ) و(س) إلى: النَّشج.

(٣) هو بهذا اللفظ عند أحمد في «مسنده» (٣٩١)، ولفظه عند البخاري (٦٨٣٠): إن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأمرهم في سقيفة بني ساعدة.

قوله: «فذهب إليهم أبو بكر الصِّدِّيق وعمر بن الخطَّاب وأبو عُبيدَة» في رواية ابن عبَّاس المذكورة (٦٨٣٠): «فقلت له: يا أبا بكر، انطَلِقْ بنا إلى إخواننا من الأنصار»، وزاد أبو يَعْلى[١] من رواية مالك عن الزُّهْري فيه: فبينما نحنُ في مَنزِل رسول الله ﷺ إذا رجلٌ ينادي من وراء الجِدار أن: اخرُجْ إليَّ يا ابن الخطَّاب، فقلت: إليك عنِّي فإنّا عنك مَشاغيلُ، يعني: بأمر رسول الله ﷺ، فقال له: إنَّه قد حَدَثَ أمرٌ، فإنَّ الأنصار اجتَمَعوا في سَقِيفة بني ساعدة فأدرِكوهم قبل أن يُحدِثوا أمراً يكون فيه حرب. فقلت لأبي بكر: انطَلِقْ ـ فذَكَره ـ قال: فانطَلَقنا نَؤُمُّهم حتَّى لَقِيَنا رجلان صالحان فقالا: لا عليكم ألّا تَقرَبُوهم، واقضوا أمرَكم. قال: فقلت: والله لآتينَّهم، فانطَلَقْنا، فإذا بين ظَهرانَيهم رجل مُزَمَّل، فقلت: مَن هذا؟ قالوا: سعد بن عُبَادة، وذكر في آخر الحديث عن عُرْوة أنَّ الرجلينِ اللذين لَقِيَاهم هما عُوَيم بن ساعدة بن عبَّاس بن قيس بن النُّعمان من بني مالك بن عَوْف، ومَعْن بن عَدي ابن الجَدِّ[٢] بن العَجْلان حليفهم، وهما من الأوس أيضاً، وكذا وَقَعَت تسميتهما في رواية ابن عُيَينةَ عن الزُّهْري، أخرجه الزُّبَير بن بكّار.

قوله: «فذهب عمر يتكلَّم، فأسكَتَه أبو بكر...» إلى آخره، وفي رواية ابن عبَّاس: قال عمر: أردتُ أن أتكلَّم، وقد كنت زَوَّرتُ ـ أي: هَيَّأت وحَسَّنت ـ مقالةً أعجَبَتني أُريدَ أن أُقدِّمها بين يَدَي أبي بكر، وكنت أُداري منه بعض الحَدّ ـ أي: الحِدَّة ـ فقال: على رِسْلك، فكرهت أن أُغضِبَه.

قوله: «ثمَّ تكلَّمَ أبو بكر فتكلَّمَ أبلَغَ الناس» بنصبِ «أبلَغَ» على الحال، ويجوز الرَّفع على الفاعلية، أي: تكلَّمَ رجلٌ هذه صفتُه. وقال السُّهَيلي: النَّصب أوجَه ليكونَ تأكيداً لمَدحِه وصَرف الوَهْم عن أن يكون أحد موصوفاً بذلك غيره. وفي رواية ابن عبَّاس: قال: قال عمر: والله ما تَرَكَ كلمةً أعجَبَتني في تَزْويري إلّا قالها في بَدِيهته وأفضلَ حتَّى سَكَتَ.

---

(١) وأخرجه عن أبي يعلى بهذا الإسناد ابنُ حبان في «صحيحه» (٤١٤)، وإسناده صحيح.

(٢) تحرف في (س) إلى: الجعد، وانظر ترجمته في «الإصابة» ٦/ ١٩١.

قوله: «**فقال في كلامه**» وَقَعَ في رواية حُميدِ بن عبد الرحمن[١] بيانُ ما قال في روايته: فتَكلَّمَ أبو بكر فلم يَترُكْ شيئاً أُنزِلَ في الأنصار ولا ذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلّا ذكره، ووَقَعَ في رواية ابن عبَّاس بيانُ بعض ذلك الكلام وهو: أمَّا بعدُ، فما ذكرتُم من خير فأنتم أهله، ولن تعرِفَ العرب/ هذا الأمر إلّا لهذا الحيِّ من قُرَيش، وهم أوسَطُ العرب نَسَباً وداراً، ٣١/٧ وعُرِفَ بذلك المراد بقوله بعدُ في هذه الرِّواية: هم أوسَطُ العرب داراً وأعرَبُهم أحساباً، والمراد بالدّار: مكَّة، وقال الخطَّابي: أراد بالدّار: أهلُ الدّار، ومنه قوله: «خير دُور الأنصار بنو النَّجّار»[٢]، وقوله: «أحساباً» الحَسَب: الفِعال الحِسان، مأخوذ من الحِساب: إذا عَدُّوا مناقبهم، فمَن كان أكثرَ كان أعظمَ حَسَباً، ويقال: النَّسَب للآباءِ، والحَسَب للأفعال.

قوله: «**فقال حُبَاب**» بضمِّ المهمَلة وموحَّدتَينِ الأولى خفيفة «**ابن المنذِر**» أي: ابن عَمْرو ابن الجَمُوح الخَزرَجي ثمَّ السَّلَمي، بفتحَتَينِ، وكان يقال له: ذو الرَّأي.

قوله: «**لا والله لا نفعلُ، منّا أمير ومنكم أمير**» زاد في رواية ابن عبَّاس أنَّه قال: «أنا جُذَيلُها المحَكَّك، وعُذَيقها المرَجَّب»، وشرح هاتَينِ الكَلمَتَينِ: أنَّ العُذَيق بالذّال المعجَمة تصغير عَذْق: وهو النَّخلة، والمرَجَّب بالجيم والموحَّدة، أي: يُدعَّم النَّخلة إذا كَثُرَ حَملُها، والجُذَيل بالتصغير أيضاً وبالجيم، والجَذَل: عُود يُنصَب للإبلِ الجَرْباء لِتحتَكَّ فيه، والمحَكَّك بكافَينِ الأولى مفتوحة، فأراد أنَّه يُستَشفى برأيِه.

ووَقَعَ عند ابن سعد (٣/ ١٨٢) من رواية يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد: فقامَ حُبَاب بن المنذِر ـ وكان بَدْرِيّاً ـ فقال: منّا أمير ومنكم أمير، فإنّا والله ما نَنفَس عليكم هذا الأمر، ولكنّا نَخاف أن يَليَه أقوام قَتَلْنا آباءَهم وإخوانَهم، قال: فقال له عمرُ: إذا كان ذلك فمُتْ إن استطَعت، قال: فتَكلَّمَ أبو بكر فقال: نحنُ الأُمراء وأنتم الوُزَراء، وهذا الأمر بيننا وبينكم، قال: فبايعَ الناسُ، وأوَّلهم بَشير بن سعد والد النُّعمان.

---

(١) رواية حميد بن عبد الرحمن أخرجها أحمد في «مسنده» (١٨).

(٢) سيأتي برقم (٣٧٨٩).

وعند أحمد (٢١٦١٧) من طريق أبي نَضْرة عن أبي سعيد: فقامَ خطيب الأنصار فقال: إنَّ رسول الله ﷺ كان إذا استعملَ رجلاً منكم قَرَنَه برجلٍ مِنّا، فتتابَعُوا على ذلك، فقامَ زيد بن ثابت فقال: إنَّ رسول الله ﷺ كان من المهاجرين وإنَّما الإمام من المهاجرين، فنحنُ أنصار الله كما كنَّا أنصارَ رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر: جزاكم الله خيراً، فبايَعُوه.

ووَقَعَ في آخِر «المغازي» لموسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: أنَّ أبا بكر قال في خُطبَته: وكنَّا مَعشَر المهاجرين أوَّلَ الناس إسلاماً، ونحنُ عشيرتُه وأقاربُه وذَوُو رَحِمه، ولن تَصلُحَ العرب إلّا برجلٍ من قُريش، فالناس لقُريشٍ تَبَعٌ، وأنتم إخواننا في كتاب الله، وشُرَكاؤُنا في دين الله، وأَحَبُّ الناس إلينا، وأنتم أحقّ الناس بالرِّضا بقَضاءِ الله، والتسليمِ لفضيلة إخوانِكُم، وأن لا تَحسُدوهم على خير، وقال فيه: إنَّ الأنصار قالوا أوَّلاً: نَخْتار رجلاً من المهاجرين، وإذا ماتَ اختَرنا رجلاً من الأنصار، فإذا ماتَ اختَرنا رجلاً من المهاجرين، كذلك أبداً، فيكون أجدَرَ أن يُشفِقَ القُرَشي إذا زاغَ أن يَنقَضَّ عليه الأنصاريُّ، وكذلك الأنصاريُّ، قال: فقال عمر: لا والله لا يُخالِفُنا أحدٌ إلّا قتلناه، فقامَ حُبَاب بن المنذِر، فقال كما تقدَّم وزادَ: وإن شِئتُم كرَّرْناها جَذَعَةً[1] ـ أي: أعَدْنا الحرب ـ قال: فكَثُرَ القول حتَّى كادَ أن يكون بينهم حرب، فوَثَبَ عمرُ فأخَذَ بيدِ أبي بكر.

وعند أحمد (١٨) من طريق حُميدِ بن عبد الرحمن بن عَوْف[2] قال: تُوُفّيَ رسول الله ﷺ وأبو بكر في طائفة من المدينة، فذكر الحديثَ، قال: فتَكلَّمَ أبو بكر فقال: والله لقد علمتَ يا سعدُ أنَّ رسول الله ﷺ قال وأنتَ قاعد: «قُريش وُلاة هذا الأمر» فقال له سعد: صدقتَ.

---

(١) في (س): «خدعة» بالخاء المعجمة والدال، وهو تصحيف. يقال: أعدتُ الأمر جَذَعاً، أي: جديداً كما بدأ، وإذا طفِئت الحرب من القوم يقال: إن شئتم أعدناها جَذَعة، أي: أول ما يُبتدأ بها. انظر «العين» و«اللسان» (جذع).

(٢) كذا قال الحافظ رحمه الله، وهو وهمٌ، فإن حميداً هذا: هو ابن عبد الرحمن الحميري البصري، وهو المعروف برواية داود بن عبد الله الأودي الكوفي عنه، أما حميد بن عبد الرحمن بن عوف القرشي فلا تُعرَف لداود رواية عنه.

قوله: «هم أوسَطُ العرب» أي: قُرَيش.

قوله: «فبايِعُوا عمرَ بن الخطَّاب أو أبا عُبيدَة» في رواية ابن عبَّاس عن عمر: «وقد رضيت لكم أحد هذَينِ الرجلينِ، وأخَذَ بيدي ويد أبي عُبيدة، فلم أكره ممَّا قال غيرَها»، وقد استُشكِلَ قولُ أبي بكر هذا مع مَعرِفَته بأنَّه الأحقّ بالخلافة بقَرِينة تقديمه في الصلاة وغير ذلك، والجواب أنَّه استَحْيا أن يُزكِّي نفسَه فيقول مثلاً: رضيت لكم نفسي، وانضَمَّ إلى ذلك أنَّه عَلِمَ أنَّ كلًّا منهما لا يقبل ذلك، وقد أفصَحَ عمر بذلك في القصَّة، وأبو عُبيدة بطريق الأَولى، لأنَّه دون عمر في الفضل باتِّفاق أهل السُّنَّة، ويكفي أبا بكر كَونه جَعَلَ الاختيارَ في ذلك لنفسِه فلم يُنكِر ذلك عليه أحد، ففيه إيماءٌ/ إلى أنَّه الأحقّ، فظَهَرَ أنَّه ليس ٣٢/٧ في كلامه تصريح بتَخلِّيه من الأمر.

قوله: «فقال عمر: بل نُبايِعُك أنتَ، فأنتَ سَيِّدُنا وخيرُنا وأحَبُّنا إلى رسول الله ﷺ» قد أفرَدَ بعض الرُّواة هذا القَدْر من هذا الحديث، فأخرجه التِّرمِذي (٣٦٥٦) عن إبراهيم بن سعيد الجَوْهري عن إسماعيل بن أبي أُوَيس شيخ المصنِّف فيه بهذا الإسناد: «أنَّ عمرَ قال لأبي بكر: أنتَ سَيِّدنا...» إلى آخره، وأخرجه ابن حِبّان (٦٨٦٢) من هذا الوجه، وهو أوضَحُ ما يدخل في هذا الباب من هذا الحديث.

قوله: «فأخَذَ عمر بيدِه فبايعَه» في رواية ابن عبَّاس عن عمر قال: فكَثُرَ اللَّغَط وارتَفَعَت الأصوات، حتَّى خَشِينا الاختلاف، فقلت: ابسُطْ يدَك يا أبا بكر، فبَسَطَ يده فبايعتُه وبايعَه المهاجرونَ ثمَّ الأنصار. وفي «مغازي» موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: قال: فقامَ أُسَيد بن الحُضَير وبَشِير بن سعد وغيرهما من الأنصار فبايعوا أبا بكر، ثمَّ وَثَبَ أهل السَّقيفة يَبتَدِرونَ البيعة. ووَقَعَ في حديث سالم بن عُبيد عند البزَّار[1] وغيره في قصَّة الوفاة: فقالت الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير، فقال عمر ـ وأخَذَ بيدِ أبي بكر ـ: أسَيفان في غِمْد واحد؟ لا يَصطَلِحان،

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «مسنده»، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٣٦٧)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٥/ ١٨٣، وقال: روى ابنُ ماجه بعضه (١٢٣٤)، ورواه الطبراني ورجاله ثقات.

وأخَذَ بيدِ أبي بكر فقال: مَن له هذه الثلاثة: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠] مَن هما؟ ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ مَن صاحبُه؟ ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ مع مَن؟ ثمَّ بَسَطَ يده فبايعَه، ثمَّ قال: بايِعوه، فبايعَه الناس.

قوله: «فقال قائل: قَتَلتُم سعد بن عُبادةَ» أي: كِدتُم تَقتُلونَه، وقيل: هو كِناية عن الإعراض والخِذلان، ويَرُدُّه ما وَقَعَ في رواية موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: «فقال قائل من الأنصار: أَبْقُوا سعدَ بن عُبَادة لا تَطَؤوه، فقال عمر: اقتُلوه، قتله الله». نعم لم يُرِدْ عمرُ الأمر بقتْلِه حقيقةً، وأمَّا قوله: «قَتَلَه الله» فهو دعاء عليه، وعلى الأوَّل هو إخبارٌ عن إهماله والإعراض عنه، وفي حديث مالك[1]: فقلت وأنا مُغضَب: قتل الله سعداً، فإنَّه صاحب شَرّ وفتنة.

قال ابن التِّين: إنَّما قالت الأنصار: «مِنّا أمير ومنكم أمير» على ما عَرَفوه من عادة العرب أن لا يَتأمَّر على القبيلة إلّا مَن يكون منها، فلمّا سمعوا حديث: «الأئمَّة من قُرَيش» رجعوا عن ذلك وأذعَنوا.

قلت: حديث: «الأئمَّة من قُرَيش» سيأتي ذِكرُ مَن أخرجه بهذا اللَّفظ في كتاب الأحكام[2]، ولم يقع في هذه القصَّة إلّا بمعناه، وقد جمعت طُرقَه عن نحو أربعين صحابيّاً لمَّا بَلَغَني أنَّ بعض فُضَلاء العصر ذكر أنَّه لم يُروَ إلّا عن أبي بكر الصِّدِّيق. واستَدَلَّ به الدّاوودي على أنَّ إقامة الخليفة سُنَّة مُؤكَّدة، لأنَّهم أقاموا مُدَّةً لم يكن لهم إمام حتَّى بويعَ أبو بكر، وتُعقِّبَ بالاتِّفاق على فرضيَّتها وبأنَّهم تَركوا لأجلِ إقامَتها أعظَم المهمّات وهو التشاغُل بدفنِ النبيِّ ﷺ حتَّى فَرَغوا منها، والمدَّة المذكورة زمن يسيرٌ في بعض يوم يُغتَفَر مثله لاجتماع الكلمة.

واستُدلَّ بقولِ الأنصار: «مِنّا أمير ومنكم أمير» على أنَّ النبيَّ ﷺ لم يَستَخلِف، وبذلك

---

(١) رواية مالك سلفت الإشارة إليها قريباً، وهي عند ابن حبان في «صحيحه» برقم (٤١٤).

(٢) في الباب الثاني: باب الأمراء من قريش، بين يدي الحديث (٧١٣٩).

صَرَّحَ عمر كما سيأتي، ووجه الدَّلالة أنَّهم قالوا ذلك في مقام مَن لا يخاف شيئاً ولا يَتَّقيه، وكذلك ما أخرجه مسلم (٢٣٨٥) عن ابن أبي مُلَيكة: سألت عائشة: مَن كان رسول الله ﷺ مُستَخلِفاً؟ قالت: أبو بكر. قيل: ثمَّ مَن؟ قالت: عمر. قيل: ثمَّ مَن؟ قالت: أبو عُبيدة بن الجرّاح، ووَجَدتُ في التِّرمِذي (٣٦٥٧) من طريق عبد الله بن شَقِيق ما يدلُّ على أنَّه هو الذي سألَ عائشة عن ذلك.

قال القُرطُبي في «المفهم»: لو كان عند أحد من المهاجرين والأنصار نَصٌّ من النبي ﷺ على تعيين أحد بعينِه للخلافة لمَا اختَلَفوا في ذلك ولا تَفاوَضوا فيه، قال: وهذا قول جمهور أهل السُّنَّة، واستَنَدَ مَن قال: إنَّه نَصَّ على خلافة أبي بكر، بأُصولٍ كلّية وقرائنَ حاليَّةٍ تَقتَضي أنَّه أحقُّ بالإمامة وأَولى بالخلافة. قلت: وقد تقدَّم بعضها/ في ترجمته[1]، ٣٣/٧ وسيأتي بعضها في الوفاة النَّبوية آخِر المغازي[2] إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث عشر:

٣٦٦٩- وقال عبدُ الله بنُ سالمٍ: عن الزُّبَيديِّ، قال عبدُ الرحمنِ بنُ القاسمِ: أخبرَني القاسمُ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها قالت: شَخَصَ بَصَرُ النبيِّ ﷺ، ثمَّ قال: «في الرَّفيقِ الأعلى» ثلاثاً... وقَصَّ الحديثَ، قالت: فما كانت من خُطْبَتِهما من خُطبةٍ إلَّا نَفَعَ الله بها، لقد خَوَّفَ عمرُ الناسَ، وإنَّ فيهم لَنِفاقاً فرَدَّهمُ اللهُ بذلكَ.

٣٦٧٠- ثمَّ لقد بَصَّرَ أبو بكرٍ الناسَ الهُدَى، وعَرَّفَهمُ الحقَّ الذي عليهم، وخَرَجُوا به يَتلُونَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ إلى: ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٤].

قوله: «قال عبد الله بن سالم» هو الحِمْصي الأشعَري، تقدَّم ذِكْره في المزارَعة (٢٣٢١)، والزُّبَيدي: هو محمد بن الوليد صاحب الزُّهْري، وعبد الرحمن بن القاسم، أي: ابن أبي بكر الصِّدِّيق.

(١) في باب (٣): قول النبيِّ ﷺ: سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر.

(٢) في باب (٨٣): مرض النبي ﷺ ووفاته.

وهذه الطَّريق لم يُورِدها البخاري إلّا مُعلَّقة ولم يَسُقْها بتمامها، وقد وَصَلَها الطبراني في «مُسنَد الشّاميين» (١٨٢٥).

وقوله: «**شَخَصَ**» بفتح المعجمتَينِ ثمَّ مُهمَلة، أي: ارتَفَع.

وقوله: «**وقَصَّ الحديث**» يعني: فيما يتعلَّق بالوفاة. وقول عمرَ: إنَّه لم يَمُت ولن يموت حتَّى يَقطَعَ أيدي رجال من المنافقين وأرجُلَهم، وقول أبي بكر: إنَّه ماتَ، وتِلاوَته الآيتَينِ كما تقدَّم.

قوله: «قالت» أي: عائشة: «**فما كانت من خُطبَتِهما من خُطبة إلّا نَفَعَ الله بها**» أي: من خُطبتَي أبي بكر وعمر، و«من» الأولى تبعيضية أو بيانية، والثانية زائدة، ثمَّ شَرَحَت ذلك فقالت: لقد خَوَّفَ عمرُ الناس،، أي: بقوله المذكور، ووَقَعَ في رواية الأَصِيلي: «لقد خَوَّفَ أبو بكر الناس» وهو غَلَط.

وقولها: «**وإنَّ فيهم لَنِفاقاً**» أي: إنَّ في بعضهم مُنافقين، وهم الذين عَرَّضَ بهم عمر في قوله المتقدِّم، ووَقَعَ في رواية الحُميدي في الجمع بين «الصحيحين»: «وإنَّ فيهم لَتُقًى» فقيل: إنَّه من إصلاحه، وإنَّه ظنَّ أنَّ قوله: «وإنَّ فيهم لَنِفاقاً» تصحيف فصَيَّرَه «لَتُقًى»، كأنَّه استعظَمَ أن يكون في المذكورين نِفاقاً.

وقال عِيَاض: لا أدري هو إصلاح منه أو رواية؟ وعلى الأوَّل فلا استعظامَ، فقد ظَهَرَ في أهل الرِّدَّة ذلك، ولا سيَّما عند الحادث العظيم الذي أذهَلَ عقول الأكابر، فكيف بضُعَفاء الإيمان! فالصواب ما في النُّسَخ. انتهى، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق البخاريِّ وقال فيه: إنَّ فيهم لَنِفاقاً.

الحديث الرابع عشر:

٣٦٧١- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثيرٍ، أخبَرنا سفيانُ، حدَّثنا جامِعُ بنُ أبي راشِدٍ، حدَّثنا أبو يَعْلى، عن محمَّدِ ابنِ الحنفيَّةِ، قال: قلتُ لأَبي: أيُّ الناسِ خيرٌ بعدَ رسولِ الله ﷺ؟ قال: أبو بكرٍ، قلتُ: ثمَّ مَن؟ قال: ثمَّ عمرُ، وخَشِيتُ أن يقولَ: عثمانُ، قلتُ: ثمَّ أنتَ؟ قال: ما أنا إلا رجلٌ مِن المسلمينَ.

قوله: «حدَّثنا أبو يَعْلى» هو مُنذِر بن يَعْلى الكوفي الثَّوري، وهو ممَّن وافقت كُنْيتُه اسمَ أبيه، والإسناد كلُّه كوفيُّون، ومحمد ابن الحنفية: هو ابن عليّ بن أبي طالب، واسم الحنفية خَوْلة بنت جعفر كما تقدَّم.

قوله: «قلت لأبي: أيُّ الناس خير؟» في رواية محمد بن سُوقةَ عن مُنذِر عن محمد بن عليّ: قلت لأبي: يا أَبَتِ، مَن خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أَوَما تَعلَمُ يا بُنيَّ؟ قلت: لا، قال: أبو بكر، أخرجه الدّارَقُطني[1]، وفي رواية الحسن بن محمد ابن الحنفية عن أبيه: قال: سبحان الله يا بُنيّ! أبو بكر[2]، وفي رواية أبي جُحَيفةَ عند أحمد (٨٣٥): «قال لي علي: يا أبا جُحَيفةَ، ألا أُخبِرك بأفضل هذه الأُمَّة بعد نبيِّها؟ قلت: بلى، قال: ولم أكُن أرى أنَّ أحداً أفضلُ منه» وقال في آخره: «وبعدهما آخرَ ثالثٌ لم يُسمِّه»، وفي رواية للدّارَقُطني في «الفضائل»[3] من طريق أبي الضُّحى عن أبي جُحَيفةَ: وإن شِئتُم أخبَرتُكم بخير الناس بعد عمر، فلا أدري أستَحْيا أن يَذكُر نفسه أو شَغَلَه الحديثُ.

قوله: «وخَشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثمَّ أنتَ، قال: ما أنا إلّا رجل من المسلمين» في رواية محمد بن سُوقة: ثمَّ عَجِلتُ للحَداثة، فقلت: ثمَّ أنتَ يا أبتي، فقال: أبوك رجل من المسلمين، زاد في رواية الحسن بن محمد: لي ما لهم، وعليَّ ما عليهم، وهذا قاله عليٌّ تَواضُعاً مع مَعرِفَته حين المسألةِ المذكورة أنَّه خير الناس يومئذٍ، لأنَّ ذلك كان بعد قتل عثمان، وأمَّا خَشْية محمد ابن الحنفية أن يقول: عثمان، فلأنَّ محمداً كان يَعتَقِد أنَّ أباه أفضلُ، فخَشيَ أنَّ عليّاً يقول: عثمان، على سبيل التواضُع منه والهَضْم لنفسِه، فيَضطَرِب حال اعتقاده ولا سيَّما وهو في سِنّ الحَداثة كما أشارَ إليه في الرِّواية المذكورة.

---

(١) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٢/ ١٢، والطبراني في «الأوسط» (٣٤٥٨) من طريقين عن منذر الثوري عن محمد ابن الحنفية، وفيه عندهما في آخره: قال: أبو بكر ثم عمر.

(٢) أخرجها أحمد في «فضائل الصحابة» (٤٣٠)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١٢٠٧).

(٣) وأخرج نحوه أحمد في «فضائل الصحابة» (٤٤) من طريق الحكم عن أبي جحيفة، وفي آخره: فقالوا: بلى، فسكت.

وروى خَيْثمة في «فضائل الصحابة» من طريق عُبيد بن أبي الجَعْد عن أبيه: أنَّ علياً قال، فذكر هذا الحديث وزادَ: ثمَّ قال: ألا أُخبِركم بخير أمَّتكم بعد عمر؟ ثمَّ سَكَت، فظَنَنّا أنَّه يعني نفسه، وفي رواية عَبْدِ خَيْرٍ[1] عن عليّ أنَّه قال ذلك بعد وقعة النَّهْرَوان، وكانت في سنة ثمان وثلاثين، وزاد في آخِر حديثه: أحدَثْنا أُموراً يفعَل اللهُ فيها ما يَشاء.

وأخرج ابن عساكر في ترجمة عثمان من طريق ضعيفة في هذا الحديث أنَّ علياً قال: إنَّ الثالث/ عثمان، ومن طريق أُخرى، أنَّ أبا جُحَيفةَ قال: فرجعت الموالي تقول: كَنّى عن عثمان، والعرب تقول: كَنّى عن نفسه[2]، وهذا يُبيِّن أنَّه لم يُصرِّح بأحدٍ، وقد سَبَقَ بيانُ الاختلاف في أيِّ الرجلينِ أفضلُ بعد أبي بكر وعمر: عثمان أو عليٌّ؟ وأنَّ الإجماع انعقَدَ بأَخَرةَ بين أهل السُّنَّة أنَّ ترتيبَهم في الفضل كترتيبِهم في الخلافة، رضي الله عنهم أجمَعين. ٣٤/٧

قال القُرطُبي في «المفهم» ما مُلخَّصه: الفضائل جمع فَضيلة، وهي الخَصْلة الجميلة التي يَحصُل لِصاحبها بسَببها شَرَفٌ وعُلوُّ مَنزِلة، إمّا عند الحقّ وإمّا عند الخلق، والثاني لا عِبرة به إلّا إن أوصَلَ إلى الأوَّل، فإذا قلنا: فلان فاضل، فمعناه أنَّ له مَنزِلة عند الله، وهذا لا تَوَصُّل إليه إلّا بالنَّقلِ عن الرَّسول ﷺ، فإذا جاء ذلك عنه إن كان قطعياً قَطَعْنا به، أو ظنِّياً عَمِلنا به، وإذا لم نَجِدْ الخَبَر فلا خَفاءَ أنّا إذا رأينا مَن أعانه الله على الخير ويَسَّرَ له أسبابه، أنّا نرجو حصولَ تلك المنزِلة له، لمَا جاء في الشَّريعة من ذلك، قال: وإذا تَقرَّرَ ذلك فالمقطوع به بين أهل السُّنَّة بأفضليَّة أبي بكر ثمَّ عمرَ، ثمَّ اختَلَفوا فيمَن بعدهما: فالجمهور على تقديم عثمان، وعن مالك التوقُّف، والمسألة اجتهادية، ومُستَنَدُها: أنَّ هؤلاء الأربعة اختارَهم الله تعالى لخلافة نبيِّه وإقامة دينه، فمَنزِلَتهم عنده بحَسَبِ ترتيبهم في الخلافة، والله أعلم.

---

(١) في (س): «وفي رواية عبيد خبر عن علي» وهو تحريف، وعبد خير: هو ابن يزيد، ويقال: ابن بجيد، بن خَوْلي الهمداني، أبو عمارة الكوفي، يروي عن عليّ ﷺ وعدد من الصحابة، وخبره هذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٤/ ٢٠٧ من طريق خالد بن علقمة عنه عن عليٍّ ﷺ.

(٢) «تاريخ دمشق» ٣٠/ ٣٥٨ و٣٩/ ١٥٥ و١٥٦، وعنده: «رجعت العرب» بدل: الموالي.

الحديث الخامس عشر: حديث عائشة في نزول آية التيمُّم:

٣٦٧٢- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، عن مالكٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، أنَّها قالت: خَرَجْنا مع رسولِ الله ﷺ في بعض أسفارِه، حتَّى إذا كنَّا بالبَيداءِ أو بذاتِ الجيشِ انقَطَعَ عِقدٌ لي، فأقامَ رسولُ الله ﷺ على التِماسِه، وأقامَ الناسُ معه، وليسوا على ماءٍ، وليس معهم ماءٌ، فأتى الناسُ أبا بكرٍ، فقالوا: ألا تَرَى ما صَنَعَت عائشةُ؟ أقامَت برسولِ الله ﷺ وبالناسِ معه، وليسوا على ماءٍ وليس معهم ماءٌ؟ فجاء أبو بكر ورسولُ الله ﷺ واضعٌ رأسَه على فَخِذِي قد نامَ، فقال: حَبَستِ رسولَ الله ﷺ والناسَ، وليسوا على ماءٍ وليس معهم ماءٌ؟ قالت: فعاتَبَني، وقال ما شاءَ اللهُ أن يقولَ، وجَعَلَ يَطعُنُني بيَدِه في خاصِرَتي، فلا يَمنَعُني مِن التَّحَرُّكِ إلا مكانُ رسولِ الله ﷺ على فَخِذي، فنامَ رسولُ الله ﷺ حتَّى أصبَحَ على غيرِ ماءٍ، فأنزَلَ الله آيةَ التيمُّمِ، فتيمَّموا، فقال أُسَيدُ بنُ الحُضَيرِ: ما هي بأوَّلِ بَرَكَتِكم يا آلَ أبي بكرٍ! فقالت عائشةُ: فبَعَثْنا البعيرَ الذي كنتُ عليه، فوَجَدْنا العِقدَ تحتَه.

وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في كتاب التيمُّم (٣٣٤)، والغرض منه قول أُسَيد بن الحُضَير في آخره: ما هي بأوَّل بَرَكَتكم يا آلَ أبي بكر، وقد تقدَّم هناكَ ذِكرُ ألفاظٍ أُخرى تَدُلّ على فضلهم.

الحديث السادس عشر: حديث أبي سعيد.

٣٦٧٣- حدَّثنا آدمُ بنُ أبي إياسٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن الأعمَشِ، قال: سمعتُ ذَكْوانَ يُحدِّثُ عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «لا تَسُبّوا أصحابي، فلو أنَّ أحدَكم أنفَقَ مثلَ أُحُدٍ ذَهباً، ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه».

تابَعَه جَرِيرٌ وعبدُ الله بنُ داودَ وأبو معاويةَ ومُحاضِرٌ، عن الأعمَشِ.

قوله: «سمعت ذَكْوان» هو أبو صالح السَّمّان.

قوله: «عن أبي سعيد» في رواية أُخرى سأُبيِّنُها: «عن أبي هريرة» والأوَّل أَولى كما سيأتي.

قوله: «لا تَسُبّوا أصحابي» وَقَعَ في رواية جَرِير ومُحاضر عن الأعمَش ـ وكذا في رواية عاصم عن أبي صالح ـ ذِكْر سَببٍ لهذا الحديث، وهو ما وَقَعَ في أوَّله قال: كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عَوْف شيءٌ، فسَبَّه خالد، فذكر الحديثَ، وسيأتي بيان مَن أخرجه.

قوله: «فلو أنَّ أحدَكُم» فيه إشعارٌ بأنَّ المراد بقوله أَوَّلاً: «أصحابي» أصحاب مخصوصون، وإلّا فالخِطاب كان للصَّحابة، وقد قال: «لو أنَّ أحدَكم أنفَقَ»، وهذا كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ الآية [الحديد:١٠]، ومع ذلك فنَهيُ بعض مَن أدرَكَ النبيَّ ﷺ وخاطَبَه بذلك عن سَبِّ مَن سَبَقَه يقتضي زَجْر مَن لم يُدرِك النبيَّ ﷺ ولم يُخاطِبه عن سَبِّ مَن سَبَقَه من باب الأَولى.

وغَفَلَ مَن قال: إنَّ الخِطاب بذلك لغير الصحابة وإنَّما المراد مَن سيوجدُ من المسلمين المفروضين في العقل تنزيلاً لـمَن سيوجدُ مَنزِلة الموجود للقطع بوقوعِه، ووجه التعقُّب عليه وقوع التصريح في نفس الخَبَر بأنَّ المخاطَب بذلك خالد بن الوليد، وهو من الصحابة الموجودين إذ ذاكَ بالاتِّفاق.

قوله: «**أنفَقَ مثلَ أُحد ذهباً**» زاد البَرْقاني في «المصافَحة» من طريق أبي بكر بن عيّاش عن الأعمَش: «كلَّ يوم» قال: وهي زيادة حَسَنة.

قوله: «**مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه**» أي: المُدُّ من كلّ شيء، والنَّصيف بوَزنِ رَغيف: هو النِّصف كما يقال: عُشر وعَشِير وثُمُن وثَمِين، وقيل: النَّصيف: مِكيالٌ دون الـمُدّ، والـمُدُّ بضمِّ الميم: مِكيال معروف ضُبِطَ قَدْرُه في كتاب الطَّهارة (٢٠١)، وحَكَى الخطَّابي: أنَّه رُويَ بفتح الميم قال: والمراد به: الفَضْل والطَّوْل، وقد تقدَّم في أوَّل «باب فضائل الصحابة» (٣٦٤٩) تقرير أفضلية الصحابة عَمَّن بعدهم، وهذا الحديث دالٌّ لمَا وَقَعَ الاختيار له ممَّا تقدَّم من الاختلاف، والله أعلم.

قال البَيْضاوي: معنى الحديث: لا يَنالُ أحدُكم بإنفاق مثلِ أُحُدٍ ذهباً من الفضل والأجر ما يَنال أحدُهم بإنفاق مُدِّ طعام أو نَصِيفِه. وسببُ التفاوُت ما يُقارن الأفضل من مَزيد الإخلاص وصِدق النّية.

قلت: وأعظَمُ من ذلك في سبب الأفضلية، عِظَمُ مَوقِع ذلك لِشِدَّة الاحتياج إليه، وأشارَ بالأفضلية بسبب الإنفاق إلى الأفضلية بسبب القتال كما وَقَعَ في الآية: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ

﴿أَنفَقَ مِن قَبْلِ / ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠]، فإنَّ فيها إشارة إلى مَوقِع السَّبَب الذي ذكرته، ٣٥/٧ وذلك أنَّ الإنفاق والقتال كان قبل فتح مكَّة عظيماً، لِشِدَّة الحاجة إليه وقِلَّة المعتَنى به بخلاف ما وَقَعَ بعد ذلك، لأنَّ المسلمين كَثُروا بعد الفتح ودَخَلَ الناس في دين الله أفواجاً، فإنَّه لا يقع ذلك الموقع المتقدِّم، والله أعلم.

قوله: «تابَعَه جَرِير» هو ابن عبد الحميد، وعبد الله بن داود: هو الخُرَيبيُّ، بالمعجَمة والموحَّدة مُصغَّر، وأبو معاوية: هو الضَّرير، ومُحاضِر بمُهمَلةٍ ثمَّ مُعجَمة بوَزنِ مُجاهد، عن الأعمَش، أي: عن أبي صالح عن أبي سعيد.

فأمَّا رواية جَرِير فوَصَلَها مسلم (٢٥٤١) وابن ماجَهْ (١٦١) وأبو يَعْلى (١١٧١) وغيرهم[1].

وأمَّا رواية مُحاضِر فروِّيناها موصولة في «فوائد» أبي الفتح الحَدّاد، من طريق أحمد بن يونس الضَّبّي عن مُحاضر المذكور، فذكره مثل رواية جَرِير، لكن قال: بين خالد بن الوليد وبين أبي بكر بَدَل عبد الرحمن بن عَوْف، وقول جَرِير أصحُّ، وقد وَقَعَ كذلك في رواية عاصم عن أبي صالح الآتي ذِكْرها.

وأمَّا رواية عبد الله بن داود فوَصَلَها مُسدَّد في «مُسنَده» عنه وليس فيه القصَّة، وكذا أخرجها أبو داود[2] عن مُسدَّد، وأمَّا رواية أبي معاوية فوَصَلَها أحمد (١١٠٧٩) عنه هكذا، وقد أخرجه مسلم (٢٥٤٠) عن أبي بكر بن أبي شَيْبة وأبي كُرَيب ويحيى بن يحيى ثلاثتهم عن أبي معاوية لكن قال فيه: «عن أبي هريرة» بَدَل أبي سعيد، وهو وهمٌ كما جَزَمَ به خَلَف وأبو مسعود وأبو عليٍّ الجَيّاني وغيرهم.

قال المِزّي: كأنَّ مسلماً وَهِمَ في حال كتابته فإنَّه بَدَأَ بطريق أبي معاوية، ثمَّ ثَنّى بحديث جَرِير فساقَه بإسناده ومَتْنه، ثمَّ ثَلَّثَ بحديثِ وكيع ورَبَّعَ بحديثِ شُعْبة ولم يَسُقْ إسنادهما، بل

---

(١) رواية مسلم وابن ماجه من حديث أبي هريرة، وسيأتي قريباً تعليق الحافظ عليهما. وانظر «التحفة» ٣/ ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) رواية أبي داود (٤٦٥٨) عن مسدد عن أبي معاوية لا عن عبد الله بن داود، فتنبَّه، ووصلها الحافظ في «التغليق» ٤/ ٦٠ من طريق مسدد عن أبي معاوية وعن عبد الله بن داود فرقهما، به.

قال: بإسناد جَرِير وأبي معاوية، فلولا أنَّ إسناد جَرِير وأبي معاوية عنده واحد لمَا أحالَ عليهما معاً، فإنَّ طريق وكيع وشُعْبَة جميعاً تنتهي إلى أبي سعيد دون أبي هريرة اتِّفاقاً، انتهى كلامه.

وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شَيْبَة ـ أحد شيوخ مسلم فيه ـ في «مُسنَده» و«مُصنَّفه» (١٢/ ١٧٤-١٧٥) عن أبي معاوية فقال: «عن أبي سعيد» كما قال أحمد، وكذا رُوِّيناه من طريق أبي نُعَيم في «المستخرَج» من رواية عُبيد بن غَنّام عن أبي بكر بن أبي شَيْبَة.

وأخرجه أبو نُعَيم أيضاً من رواية أحمد ويحيى بن عبد الحميد وأبي خَيْثمَةَ وأحمد بن جَوّاس، كلّهم عن أبي معاوية فقال: «عن أبي سعيد» وقال بعده: أخرجه مسلم عن أبي بكر وأبي كُرَيب ويحيى بن يحيى، فدَلَّ على أنَّ الوَهْم وَقَعَ فيه ممَّن دون مسلم، إذ لو كان عنده عن أبي هريرة لبيَّنه أبو نُعَيم، ويُقوِّي ذلك أيضاً أنَّ الدّارَقُطني مع جَزْمه في «العِلَل» (١٠/ ١٠٦) بأنَّ الصواب أنَّه من حديث أبي سعيد لم يَتعرَّض في تَتبُّعه أوهامَ الشَّيخَينِ إلى رواية أبي معاوية هذه، وقد أخرجه أبو عُبيدة في «غريب الحديث»، والجَوزَقي من طريق عبد الله بن هاشم، وخَيْثمة من طريق سعيد بن يحيى، والإسماعيلي وابن حِبّان (٧٢٥٥) من طريق عليّ بن الجَعْد، كلّهم عن أبي معاوية فقالوا: عن أبي سعيد.

وأخرجه ابن ماجَهْ (١٦١) عن أبي كُرَيب ـ أحدِ شيوخ مسلم فيه أيضاً ـ عن أبي معاوية فقال: «عن أبي سعيد» كما قال الجماعة، إلّا أنَّه وَقَعَ في بعض النُّسَخ عن ابن ماجَهْ اختلاف، ففي بعضها: عن أبي هريرة، وفي بعضها: عن أبي سعيد، والصواب: عن أبي سعيد، لأنَّ ابن ماجَهْ جمع في سياقه بين جَرِير ووَكيع وأبي معاوية ولم يَقُل أحد في رواية وكيع وجَرِير: أنَّها عن أبي هريرة، وكلُّ مَن أخرجها من المصنِّفين والمخرِّجين أورَدَه عنهما من حديث أبي سعيد، وقد وجدته في نُسخَة قديمة جدّاً من ابن ماجَهْ قُرِئَت في سنة بضع وسبعين وثلاث مئة وهي في غاية الإتقان وفيها: «عن أبي سعيد»، واحتِمال كَون الحديث عند أبي معاوية عن الأعمَش عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة جميعاً مُستبعَد، إذ لو كان كذلك لجَمَعَهما ولو مرَّةً، فلمَّا كان غالب ما وُجِدَ عنه ذِكْر أبي سعيد دون ذِكْر أبي هريرة دَلَّ على أنَّ في قول مَن قال عنه: «عن أبي هريرة» شُذوذاً، والله أعلم.

وقد جمعهما أبو عَوَانة عن الأعمَش، ذكره الدّارَقُطني وقال في «العِلَل» (١٠/ ١٠٦): رواه مُسدَّد وأبو كامل وشَيْبان عن أبي عَوَانة كذلك، ورواه عفّان ويحيى بن حمّاد عن أبي عَوَانة فلم/ يَذكُرا فيه أبا سعيد، قال: ورواه زيد بن أبي أُنيسة عن الأعمَش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وكذلك قال نَصْر بن عليٍّ عن عبد الله بن داود، قال: والصواب من روايات الأعمَش عن أبي صالح عن أبي سعيد لا عن أبي هريرة، قال: وقد رواه عاصم عن أبي صالح فقال: عن أبي هريرة، والصحيح: عن أبي صالح عن أبي سعيد. انتهى. ٣٦/٧

وقد سَبَقَ إلى ذلك عليُّ بن المديني فقال في «العِلَل»: رواه الأعمَش عن أبي صالح عن أبي سعيد، ورواه عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: والأعمَش أثبَتُ في أبي صالح من عاصم، فعُرِفَ من كلامه أنَّ مَن قال فيه: عن أبي صالح عن أبي هريرة، فقد شَذَّ، وكأنَّ سبب ذلك شُهْرة أبي صالح بالرِّواية عن أبي هريرة، فيَسبِق إليه الوَهْم ممَّن ليس بحافظٍ، وأمَّا الحُفّاظ فيُميِّزونَ ذلك.

ورواية زيد بن أبي أُنيسة التي أشارَ إليها الدّارَقُطني أخرجها الطبراني في «الأوسط» (٦٨٧) قال: ولم يَروِه عن الأعمَش إلّا زيد بن أبي أُنيسة، ورواه شُعْبة وغيره عن الأعمَش وغيرِه فقالوا: عن أبي سعيد. انتهى.

وأمَّا رواية عاصم فأخرجها النَّسائي في «الكبرى» (٨٢٥١) والبزّار في «مُسنَده» (٢٧٦٨) وقال: ولم يَروِه عن عاصم إلّا زائدة.

وممَّن رواه عن الأعمَش فقال: «عن أبي سعيد» أبو بكر بن عيّاش عند عبد بن حُميدٍ (٩١٨)، ويحيى بن عيسى الرَّملي عند أبي عَوَانة، وأبو الأحوَص عند ابن أبي خَيْثمة، وإسرائيل عند تمّام الرازي[1].

وأمَّا ما حَكَاه الدّارَقُطني عن رواية أبي عَوَانة فقد وَقَعَ لي من رواية مُسدَّد وأبي كامل وشَيْبان عنه على الشكِّ، قال في روايته: «عن أبي سعيد أو أبي هريرة»، وأبو عَوَانة كان يُحدِّث

---

(١) في «فوائده» (٩٣٢).

من حِفظه فرُبَّما وَهِمَ، وحديثُه من كتابه أثبَت، ومَن لم يَشُكَّ أحقُّ بالتقديم ممَّن شَكَّ، والله أعلم. وقد أملَيتُ على هذا الموضع جُزءاً مُفرَداً لخَّصت مقاصدَه هنا بعَونِ الله تعالى.

تكملة: اختُلِفَ في سابِّ الصحابي، فقال عياض: ذهب الجمهور إلى أنَّه يُعزَّر، وعن بعض المالكية: يُقتَل، وخَصَّ بعض الشّافعية ذلك بالشَّيخَينِ والحَسَنينِ فحَكَى القاضي حُسَين في ذلك وجهَينِ، وقَوّاه السُّبكي في حَقّ مَن كَفَّرَ الشَّيخَين، وكذا مَن كَفَّرَ مَن صَرَّحَ النبيُّ ﷺ بإيمانه أو تبشيره بالجنَّة إذا تَواتَرَ الخَبَر بذلك عنه لمَا تَضَمَّنَ من تكذيب رسول الله ﷺ.

الحديث السابع عشر: حديث أبي موسى.

٣٦٧٤- حدَّثنا محمَّدُ بنُ مِسْكينٍ أبو الحسنِ، حدَّثنا يحيى بنُ حسَّانَ، حدَّثنا سليمانُ، عن شَريكِ بنِ أبي نَمِرٍ، عن سعيدِ بنِ المسيّبِ، قال: أخبرَني أبو موسى الأشعَريُّ: أنَّه تَوضَّأَ في بيتِه ثمَّ خَرَجَ، فقلتُ: لَألزَمَنَّ رسولَ الله ﷺ، ولأكُونَنَّ معه يومي هذا، قال: فجاءَ المسجدَ، فسألَ عن النبيِّ ﷺ، فقالوا: خَرَجَ ووَجَّهَ هاهُنا، فخَرَجتُ على إثرِه أسألُ عنه، حتَّى دَخَلَ بئرَ أَرِيسٍ، فجلستُ عندَ الباب وبابُها من جَريدٍ، حتَّى قَضَى رسولُ الله ﷺ حاجَتَه، فتَوضَّأَ فقُمتُ إليه، فإذا هو جالسٌ على بئرِ أَرِيسٍ، وتَوَسَّطَ قُفَّها، وكَشَفَ عن ساقَيهِ ودَلّاهما في البئرِ، فسَلَّمتُ عليه، ثمَّ انصَرَفتُ فجلستُ عندَ الباب، فقلتُ: لأكونَنَّ بوَّابَ رسولِ الله ﷺ اليومَ، فجاء أبو بكرٍ فدَفَعَ البابَ، فقلتُ: مَن هذا؟ فقال: أبو بكرٍ، فقلتُ: على رِسْلِكَ، ثمَّ ذهبتُ فقلتُ: يا رسولَ الله، هذا أبو بكرٍ يَستَأذِنُ؟ فقال: «ائذَنْ له، وبَشِّره بالجنَّةِ» فأقبلتُ حتَّى قلتُ لأبي بكرٍ: ادخُلْ، ورسولُ الله ﷺ يُبشِّرُكَ بالجنَّة، فدَخَلَ أبو بكرٍ، فجَلَسَ عن يَمين رسولِ الله ﷺ معه في القُفِّ، ودَلَّى رِجلَيه في البئرِ كما صَنَعَ النبيُّ ﷺ، وكَشَفَ عن ساقَيه، ثمَّ رجعتُ فجَلستُ، وقد تَرَكتُ أخي يَتَوضَّأُ ويَلحَقُني، فقلتُ: إن يُرِدِ اللهُ بفلانٍ خيراً ـ يريدُ: أخاه ـ يأتِ به، فإذا إنسانٌ يُحرِّكُ البابَ، فقلتُ: مَن هذا؟ فقال: عمرُ بنُ الخطَّاب، فقلتُ: على رِسْلِكَ، ثمَّ جئتُ إلى رسولِ الله ﷺ، فسَلَّمتُ عليه، فقلتُ: هذا عمرُ بنُ الخطَّاب يَستَأذِنُ؟ فقال: «ائذَنْ له، وبَشِّره بالجنَّةِ» فجئتُ فقلتُ: ادخُلْ، وبَشَّرَكَ رسولُ الله ﷺ بالجنَّةِ، فدَخَلَ فجَلَسَ مع رسولِ الله ﷺ في القُفِّ عن يَسارِه، ودَلَّى رِجلَيه في البئرِ، ثمَّ رَجعتُ فجَلستُ، فقلتُ: إن يُرِدِ اللهُ بفلانٍ خيراً يأتِ به،

فجاء إنسانٌ يُحرِّكُ البابَ، فقلتُ: مَن هذا؟ فقال: عثمانُ بنُ عفّانَ، فقلتُ: على رِسلِكَ، فجئتُ إلى رسولِ الله ﷺ فأخبرتُه، فقال: «ائذَنْ له وبَشِّرْه بالجنَّةِ على بَلوَى تُصِيبُه» فجئتُه فقلتُ له: ادخُلْ، وبَشَّرَكَ رسولُ الله ﷺ بالجنَّةِ على بَلوَى تُصيبُكَ، فدَخَلَ فوَجَدَ القُفَّ قد مُلِئَ، فجَلَسَ وِجَاهَه مِن الشِّقِّ الآخَرِ. قال شَرِيكُ بنُ عبدِ الله: قال سعيدُ بنُ المسيّبِ: فأوَّلتُها قُبورَهم.

[أطرافه في: ٣٦٩٣، ٣٦٩٥، ٦٢١٦، ٧٠٩٧، ٧٢٦٢]

قوله: «عن شَرِيك بن أبي نَمِر» هو ابن عبد الله، وأبو نَمِر جدُّه.

قوله: «خَرَجَ ووَجَّهَ هاهنا» كذا للأكثر بفتح الواو وتشديد الجيم، أي: تَوَجَّهَ أو وَجَّهَ نفسَه، وفي رواية الكُشْمِيهني بسكون الجيم بلفظ الاسم مُضافاً إلى الظَّرْف، أي: جِهَة كذا.

قوله: «حتَّى دَخَلَ بئرَ أَرِيس» بفتح الألف وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثمَّ مُهمَلة: بُستان بالمدينة معروف يجوز فيه الصَّرْفُ وعَدمُه، وهو بالقُربِ من قُباء، وفي بئرها سَقَطَ خاتَمُ النبيِّ ﷺ من إصبَع عثمان رضي الله عنه.

قوله: «وتَوسَّطَ قُفَّها» بضمِّ القاف وتشديد الفاء: هو الدّاكَّة التي تُجعَل حولَ البئر، وأصله: ما غَلُظَ من الأرض وارتَفَع، والجمع: قِفَاف. ووَقَعَ في رواية عثمان بن غِيَاث عن أبي عثمان عند مسلم (٢٤٠٣/ ٢٨): بَيْنا رسولُ الله ﷺ في حائط من حوائط المدينة وهو مُتَّكِئٌ يَنكُت بعُودٍ[1] معه بين الماء والطِّين.

قوله: «فقلت: لَأكونَنَّ بوَّاباً للنبيِّ ﷺ اليومَ» ظاهره أنَّه اختارَ ذلك وفَعَلَه من تِلقاء نفسه، وقد صَرَّحَ بذلك في رواية محمد بن جعفر عن شَرِيك في الأدب (٧٠٩٧) فزاد فيه: ولم يأمُرني.

قال ابن التِّين: فيه أنَّ المرء يكون بوَّاباً للإمام وإن لم يأمره، كذا قال. وقد وَقَعَ في رواية أبي عثمان الآتية في مناقب عثمان (٣٦٩٥) عن أبي موسى: أنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ حائطاً وأمَرَه بحِفْظ باب الحائط. ووَقَعَ في رواية عبد الرحمن بن حَرمَلة عن سعيد بن المسيّب في هذا

---

(١) كذا قال الحافظ، ورواية مسلم: يَركُز بعود، ويروى: يضرب بعود، قاله عياض في «المشارق» ١/ ٢٨٩.

الحديث: فقال: «يا أبا موسى، أَملِكْ عليَّ الباب» فانطَلَقَ فقضى حاجتَه وتَوضَّأ، ثمَّ جاء فقَعَدَ على قُفِّ البئر، أخرجه أبو عَوَانة في «صحيحه» والرُّوياني في «مُسنَده» (٥٢٤)، وفي رواية التِّرمِذي (٣٧١٠) من طريق أبي عثمان عن أبي موسى: فقال لي: «يا أبا موسى، املِكْ عليَّ الباب، فلا يدخلَنَّ عليَّ أحد»،/ فيُجمَع بينهما بأنَّه لمَّا حدَّث نفسَه بذلك صادَفَ أمرَ النبيِّ ﷺ بأن يَحفَظ عليه الباب، وأمَّا قوله: «ولم يأمرْني» فيريد أنَّه لم يأمره أن يَستَمِرَّ بوَّاباً، وإنَّما أمَرَه بذلك قدرَ ما يقضي حاجته ويَتَوضَّأ ثمَّ استمرَّ هو من قِبَل نفسه، وسيأتي له توجيهٌ آخر في خَبَرِ الواحد (٧٢٦٢)، فبَطَلَ أن يُستَدَلَّ به لمَا قاله ابن التِّين، والعَجَب أنَّه نَقَلَ ذلك بعدُ عن الدَّاوُودي، وقال: وهذا من مُختَلَف الحديث، وكأنَّه خَفيَ عليه وَجهُ الجمع الذي قرَّرته. ثمَّ إنَّ قول أبي موسى هذا لا يُعارِض قول أنس: أنَّه ﷺ لم يكن له بوَّاب كما سَبَقَ في كتاب الجنائز (١٢٨٣)، لأنَّ مُرادَ أَنَس أ نَّه لم يكن له بوَّاب مُرتَّب لذلك على الدَّوام.

٣٧/٧

قوله: «فدَفَعَ الباب» في رواية أبي بكر[1]: فجاء رجل يَستأذِن.

قوله: «يُبشِّرك بالجنَّةِ» زاد أبو عثمان في روايته (٣٦٩٣): «فحَمِدَ الله» وكذا قال في عمر.

قوله: «وقد تَركتُ أخي يَتوضَّأُ ويَلحَقني» كان لأبي موسى أَخوان: أبو رُهْم وأبو بُرْدة، وقيل: إنَّ له أخاً آخر اسمه محمد، وأشهرُهم أبو بُرْدة واسمه عامر، وقد خَرَّجَ عنه أحمد في «مُسنَده» حديثاً (١٥٦٠٨).

قوله: «فإذا إنسانٌ يُحرِّك الباب» فيه حُسن الأدب في الاستئذان، قال ابن التِّين: ويحتمل أن يكون هذا قبل نزول قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا﴾ [النور:٢٧].

قلت: وما أبعَدَ ما قال! فقد وَقَعَ في رواية عبد الرحمن بن حَرمَلة: «فجاء رجل فاستأذَنَ»، وسيأتي في آخر مناقب عمر (٣٦٩٣) من طريق أبي عثمان النَّهدي عن أبي موسى بلفظ: «فجاء رجل فاستَفتَحَ»، فعُرِفَ أنَّ قوله: «يُحرِّك الباب» إنَّما حَرَّكه مُستأذِناً لا دافعاً له ليدخُلَ بغير إذنٍ.

---

(١) كذا وقع في أصول «الفتح»، وهو ذهولٌ من الحافظ رحمه الله أو خطأٌ من النّساخ، فليس في طرق هذا الحديث من يكنى أبا بكر، والصواب: من رواية أبي عثمان، وهو النَّهدي، وستأتي روايته هذه برقم (٣٦٩٥).

قوله: «فقال: عثمان، فقلت: على رِسْلِك، فجئت إلى النبيِّ ﷺ فأخبَرته، فقال: ائذَن له» في رواية أبي عثمان (٣٦٩٥): ثمَّ جاء آخرُ يَستأذِن فسَكَتَ هُنيَّـةً ثمَّ قال: «ائذَنْ له».

قوله: «وبَشِّرَك رسول الله ﷺ بالجنَّةِ على بَلْوى تُصيبك» في رواية أبي عثمان (٣٦٩٣): «فحَمِدَ الله ثمَّ قال: الله المستَعان»، وفي روايةٍ عند أحمد (١٩٥٠٩): «فجَعَلَ يقول: اللهمَّ صَبْراً، حتَّى جَلَسَ»، وفي رواية عبد الرحمن بن حَرمَلة: «فدَخَلَ وهو يَحمَد الله ويقول: اللهمَّ صَبراً».

ووَقَعَ في حديث زيد بن أرقَم عند البيهقي في «الدَّلائل» (٦/ ٣٩٠) قال: بَعَثَني النبي ﷺ فقال: «انطَلِقْ حتَّى تأتيَ أبا بكر فقُل له: إنَّ النبيَّ ﷺ يقرأ عليك السَّلام ويقول لك: أبشِرْ بالجنَّة، ثمَّ انطَلِق إلى عمر كذلك، ثمَّ انطَلِق إلى عثمان كذلك» وزادَ: «بعد بلاءٍ شديد» قال: فانطَـلَقَ فذكر أنَّه وَجَدَهم على الصِّفة التي قال له وقال: أين نبيُّ الله؟ قلت: في مكان كذا وكذا، فانطَـلَقَ إليه، وقال في عثمان: فأخَذَ بيدي حتَّى أتينا رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنَّ زيداً قال لي كذا، والذي بَعَثَك بالحقِّ ما تَغَنَّيت ولا تَمَنَّيت ولا مَسِسْت ذَكَري بيميني مُنذُ بايعتُك، فأيُّ بلاء يُصيبني؟ قال: «هو ذاكَ»، قال البيهقي: إسناده ضعيف، فإن كان محفوظاً احتَمَلَ أن يكون النبيُّ ﷺ أرسَلَ زيدَ بن أرقَم قبل أن يَجيء أبو موسى، فلمَّا جاؤوا كان أبو موسى قد قَعَدَ على الباب فراسَلهم على لسانه بنحو ما أرسَلَ به إليهم زيد بن أرقَم، والله أعلم.

قلت: ووَقَعَ نحو قصَّة أبي موسى لبِلالٍ، وذلك فيما أخرجه أبو داود (٥١٨٨) من طريق إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عَمْرو عن أبي سَلَمة عن نافع بن عبد الحارث الخُزَاعي قال: دَخَلَ رسول الله ﷺ حائطاً من حوائط المدينة فقال لبِلالٍ: «أمسِكْ عليَّ الباب» فجاء أبو بكر يَستأذِن، فذكر نحوَه. وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٩٨٨) من حديث أبي سعيد نحوه. وهذا ـ إن صَحَّ ـ حُمِلَ على التعدُّد.

ثمَّ ظَهَرَ لي أنَّ فيه وَهْماً من بعض رواته، فقد أخرجه أحمد (١٥٣٧٤) عن يزيد بن هارون عن محمد بن عَمْرو، وفي حديثه: أنَّ نافع بن عبد الحارث هو الذي كان يَستأذِن،

وهو وهمٌ أيضاً، فقد رواه أحمد (١٥٣٧٥) من طريق موسى بن عُقْبة عن أبي سَلَمة عن نافع، فذَكَره وفيه: «فجاء أبو بكر فاستأذَنَ فقال لأبي موسى، فيما أعلم: ائذَن له»، وأخرجه النَّسائي (ك٨٠٧٧) من طريق أبي الزِّناد عن أبي سَلَمة عن [عبد الرحمن بن][1] نافع بن عبد الحارث عن أبي موسى وهو الصواب، فرَجَعَ الحديث إلى أبي/ موسى واتَّحدَت القصَّة، والله أعلم. ٣٨/٧

وأشارَ ﷺ بالبَلْوى المذكورة إلى ما أصاب عثمان في آخر خلافته من الشَّهادة يومَ الدّار، وقد وَرَدَ عنه ﷺ أصرَحُ من هذا، فروى أحمد (٥٩٥٣) من طريق كُلَيب بن وائل عن ابن عمر قال: ذكر رسول الله ﷺ فتنةً، فمرَّ رجل فقال: «يُقتَل فيها هذا يومئذٍ ظُلماً» قال: فنظرتُ فإذا هو عثمان، إسناده صحيح.

قوله: «**فجَلَسَ وِجَاهَه**» بضمِّ الواو وبكسرها، أي: مُقابِلَه.

قوله: «**قال شَرِيك**» هو موصول بالإسناد الماضي.

قوله: «**قال سعيد بن المسيّب: فأوَّلتُها قُبورَهم**» فيه وقوع التأويل في اليَقَظَة وهو الذي يُسَمّى الفِراسة، والمراد: اجتماع الصّاحبينِ مع النبيِّ ﷺ في الدَّفن وانفِراد عثمان عنهم في البَقِيع، وليس المراد خُصوص صورة الجلوس الواقعة. وقد وَقَعَ في رواية عبد الرحمن بن حَرمَلة عن سعيد بن المسيّب: «قال سعيد: فأوَّلت ذلك انتِباذَ قَبرِه من قُبورهم»، وسيأتي في الفتن (٧٠٩٧) بلفظ: «اجتمَعت هاهنا وانفَرَدَ عثمان»، ولو ثَبَتَ الخَبَر الذي أخرجه أبو نُعَيم عن عائشة في صِفة القُبور الثلاثة: أبو بكر عن يمينه، وعمر عن يَساره، لكان فيه تمام التشبيه، ولكن سنده ضعيف، وعارَضَه ما هو أصحُّ منه. وأخرج أبو داود (٣٢٢٠) والحاكم (١/ ٣٦٩) من طريق القاسم بن محمد قال: قلت لعائشة: يا أُمّاه، اكشِفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبَيه، فكَشَفَت لي، الحديثَ، وفيه: فرأيت رسول الله ﷺ فإذا أبو بكر رأسُه بين كَتِفَيه، وعمرُ رأسُه عند رِجلَي النبيِّ ﷺ.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين و(س).

الحديث الثامن عشر:

٣٦٧٥- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا يحيى، عن سعيدٍ، عن قَتَادَةَ، أنَّ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ حدَّثهم: أنَّ النبيَّ ﷺ صَعِدَ أُحُداً، وأبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ، فرَجَفَ بهم، فقال: «اثبُتْ أُحدُ، فإنَّما عليكَ نبيٌّ وصِدِّيقٌ وشهيدانِ».

[طرفاه في: ٣٦٨٦، ٣٦٩٩]

قوله: «حدَّثنا يحيى» هو ابن سعيد القَطّانُ، وسعيد: هو ابن أبي عَرُوبة.

قوله: «صَعِدَ أُحُداً» هو الجبل المعروف بالمدينة، ووَقَعَ في رواية لمسلمٍ ولأبي يَعْلى[1] من وجه آخر عن سعيد: «حِراء» والأوَّل أصحُّ، ولولا اتِّحاد المخرَج لجَوَّزت تعدُّد القصَّة، ثمَّ ظَهَرَ لي أنَّ الاختلاف فيه من سعيد، فإنّي وجدتُه في «مُسنَد الحارث بن أبي أُسامة» عن رَوْح ابن عُبَادة عن سعيد فقال فيه: «أُحُداً أو حِراء» بالشكِّ[2]، وقد أخرجه أحمد (٢٢٩٣٦) من حديث بُرَيدة بلفظ: «حِراء» وإسناده صحيح، وأخرجه أبو يَعْلى (٧٥١٨) من حديث سَهْل بن سعد بلفظ: «أُحُد» وإسناده صحيح، فقَوَّى احتمال تعدُّد القصَّة، وتقدَّم في أواخر الوَقْف من حديث عثمان أيضاً نحوُه وفيه: حِراء[3]، وأخرج مسلم (٢٤١٧) من حديث أبي هريرة ما يُؤيِّد تعدُّد القصَّة، فذكر: أنَّه كان على حِراء ومعه المذكورونَ هنا، وزاد معهم غيرَهم، والله أعلم.

قوله: «وأبو بكر وعمر» قال ابن التِّين: إنَّما رَفَعَ «أبو بكر» عَطفاً على الضَّمير المرفوع الذي في «صَعِدَ» وهو جائز اتِّفاقاً لِوُجودِ الحائل وهو قوله: «أُحد»، وهو بخلاف قوله الآتي في آخر الباب (٣٦٧٧): كنت وأبو بكر وعمر.

---

(١) الذي في «صحيح مسلم» (٢٤١٧) من حديث أبي هريرة، وسيأتي الحافظُ على ذكره بعد قليل، وأما أبو يعلى فأخرجه في «مسنده» (٩٦٩) من حديث سعيد بن زيد.

(٢) وأخرجه من هذه الطريق أبو نعيم في «الإمامة والرد على الرافضة» (١٥٣)، ورواية الشك هذه وقعت عند أحمد في «مسنده» (١٦٣٨) من طريق عبد الله بن ظالم عن سعيد.

(٣) ذكره الحافظ عند الحديث (٢٧٧٨) وعزاه هناك للترمذي، وهو عنده برقم (٣٦٩٩)، وأخرجه أيضاً النسائي (٣٦٠٩) وابن حبان (٦٩١٦)، وإسناده صحيح.

وقوله: «اثبُتْ» وَقَعَ في مناقب عمر (٣٦٨٦): «فضَرَبَه برِجلِه وقال: اثبُت» بلفظ الأمر من الثَّبات، وهو الاستقرار، و«أُحدُ» مُنادَى ونِداؤُه وخِطابه يحتمل المجاز، وحَمْلُه على الحقيقة أَولى. وقد تقدَّم شيء منه في قوله: «أُحدٌ جبل يُحِبُّنا ونُحِبُّه» (١٤٨٢)، ويؤيِّدُه ما وَقَعَ في مناقب عمرَ (٣٦٨٦): أنه ضربَه برِجْله وقال: «اثبُتْ»[1].

قوله: «فإنَّما عليك نبيٌّ وصِدّيق وشهيدان» في رواية يزيد بن زُرَيع عن سعيد الآتية في مناقب عمر (٣٦٨٦): «فما عليك إلّا نبيٌّ أو صِدّيق أو شهيد» و«أو» فيها للتنويع، و«شهيد» للجِنسِ.

الحديث التاسع عشر:

٣٦٧٦- حدَّثني أحمدُ بنُ سعيدٍ أبو عبدِ الله، حدَّثنا وَهْبُ بنُ جَرِير، حدَّثنا صَخْرٌ، عن نافعٍ، أنَّ عبدَ الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بَينما أنا على بئرٍ أنزِعُ منها، جاءني أبو بكرٍ وعمرُ، فأخَذَ أبو بكرٍ الدَّلْوَ فنزَعَ ذَنوباً أو ذَنوبينِ، وفي نَزعِه ضَعْفٌ، والله يَغفِرُ له، ثمَّ أخَذَها ابنُ الخطَّاب من يدِ أبي بكرٍ، فاستَحالَت في يَدِه غَرْباً، فلم أرَ عَبقَريّاً مِن الناسِ يَفْري فَرِيَّه، فنزَعَ حتَّى ضَرَبَ الناسُ بعَطَنٍ».

قال وَهبٌ: العَطَنُ: مَبرَكُ الإبلِ، يقول: حتَّى رَوِيَتِ الإبلُ فأناخَت.

قوله: «حدَّثنا أحمدُ بنُ سعيد أبو عبد الله» هو الرِّباطي، واسم جَدِّه إبراهيم، وأمَّا السَّرَخْسي فكُنْيته أبو جعفر، واسم جَدِّه صخر.

قوله: «حدَّثنا صخر» هو ابن جُوَيرِية.

قوله: «بَيْنا أنا على بئر» أي: في المنام كما تقدَّم التصريح به في هذا الباب (٣٦٦٤) من حديث أبي هريرة: «بَيْنا أنا نائم»، وسَبَقَ من وجه آخر عن ابن عمر قبلَ مناقب الصحابة ببابٍ (٣٦٣٣): «رأيت الناس مُجتَمَعين في صَعيدٍ واحدٍ»، ويأتي في مناقب عمر (٣٦٨٢) بلفظ: «أُرِيتُ في المنام».

---

(١) من قوله: «ويؤيِّده» إلى هنا لم يرد في (س).

قوله: «أنزِع منها» أي: أملأ الماء بالدَّلو.

قوله: «فنَزَعَ ذَنوباً أو ذَنوبينِ» بفتح المعجَمة وبالنّونِ وآخرُه موحَّدة: الدَّلْو الكبيرة إذا كان فيها الماء، واتَّفَقَ مَن شَرَحَ هذا الحديث على أنَّ ذِكْر الذَّنوب إشارة إلى مُدَّة/ خلافته، ٣٩/٧ وفيه نظرٌ لأنَّه وَلِيَ سنتَينِ وبعضَ سنة، فلو كان ذلك المراد لقال: ذَنوبَينِ أو ثلاثة، والذي يَظهَر لي أنَّ ذلك إشارة إلى ما فُتِحَ في زمانه من الفُتوح الكبار وهي ثلاثة، ولذلك لم يَتعرَّضْ في ذِكْر عمر إلى عدد ما نَزَعَه من الدِّلاء، وإنَّما وَصَفَ نَزْعَه بالعَظَمة إشارةً إلى كَثْرة ما وَقَعَ في خلافته من الفُتوحات، والله أعلم.

وقد ذكر الشّافعي تفسير هذا الحديث في «الأُمّ» (١/ ١٨٩) فقال بعد أن ساقَه: ومعنى قوله: «وفي نَزْعه ضَعْف»، قِصَرُ مُدَّتِه وعَجَلةُ موتِه وشَغْلُه بالحربِ لأهلِ الرِّدَّة عن الافتِتاح والازدياد الذي بَلَغَه عمر في طول مُدَّته. انتهى، فجَمَعَ في كلامه ما تفرَّقَ في كلام غيره، ويُؤيِّد ذلك ما وَقَعَ في حديث ابن مسعود في نحو هذه القصَّة فقال: قال النبي ﷺ: «فاعبُرْها يا أبا بكر» فقال: إليَّ الأمرُ من بعدك، ثمَّ يَلِيه عمرُ، قال: «كذلك عَبَّرَها الملَك» أخرجه الطَّبراني[1]، لكن في إسناده أيوب بن جابر، وهو ضعيف.

قوله: «وفي نَزْعه ضَعفٌ» أي: أنَّه على مَهَلٍ ورِفْق.

قوله: «واللهُ يَغفِرُ له» قال النَّوَوي: هذا دعاءٌ من المتكلِّم، أي: أنَّه لا مفهوم له.

وقال غيرُه: فيه إشارة إلى قُرب وفاة أبي بكر، وهو نَظِير قوله تعالى لنبيِّه عليه السلام: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ﴾ [النصر:٣]، فإنَّها إشارة إلى قُرب وفاة النبيِّ ﷺ. قلت: ويحتمل أن يكون فيه إشارةٌ إلى أنَّ قِلَّة الفُتوح في زمانه لا صُنعَ له فيه، لأنَّ سببَه قِصَرُ مُدَّته، فمعنى المغفِرة له: رفعُ الـمَلامة عنه.

---

(١) هو عنده في «الكبير» برقم (١٠٢٤٣)، دون قصَّة الملَك، ولا ذكرها الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٧١، وهذا الحديث سيأتي على ذكره الحافظ عند «باب نَزْع الماء من البئر حتى يَرْوى الناس» عند الحديث (٧٠١٩)، وقد عزاه هناك لأبي ذرّ الهروي في كتاب «الرؤيا»، ولم يعزه للطبراني، وقال: وفي سنده أيوب بن جابر وهو ضعيف، وهذه الزيادة منكرة.

قوله: «فاستَحالَت في يَدِه غَرْباً» بفتح المعجَمة وسكون الراء بعدها موحَّدة، أي: دَلواً عظيمة.

قوله: «فلم أرَ عَبقَريّاً» بفتح المهمَلة، وسكون الموحَّدة بعدها قاف مفتوحة، وراء مكسورة وتحتانية ثقيلة، والمراد به: كلُّ شيء بَلَغَ النِّهاية، وأصلُه: أرضٌ يَسكُنها الجِنُّ ضَرَبَ بها العرب المثَلَ في كلّ شيء عظيم، قيل: قرية يُعمَل فيها الثّياب البالغة في الحُسْن، وسيأتي بقية ما فيه في مناقب عمر (٣٦٨٢).

قوله: «يَفْري» بفتح أوَّله وسكون الفاء وكسر الراء وسكون التحتانية، وقوله: «فَرِيَّه» بفتح الفاء وكسر الراء وتشديد التحتانية المفتوحة، ورُويَ بسكون الراء وخَطَّأه الخليل، ومعناه: يعمل عملَه البالغَ، ووَقَعَ في حديث أبي هريرة (٣٦٦٤): «يَنزِع نزعَ عمرَ».

قوله: «حتَّى ضَرَبَ الناسُ بعَطَنٍ» بفتح المهمَلتَينِ وآخره نون: هو مُناخ الإبل إذا شَرِبَت ثمَّ صَدَرَت، وسيأتي في مناقب عمرَ (٣٦٨٢) بلفظ: «حتَّى رَوِيَ الناس وضَرَبوا بعَطَنٍ»، ووَقَعَ في حديث أبي الطُّفَيل بإسنادٍ حَسَن عند البزَّار والطبرانيِّ[1] أنَّ رسول الله ﷺ قال: «بَيْنا أنا أنزِعُ اللَّيلةَ إذ وَرَدَت عليَّ غنم سُودٌ وعُفْرٌ، فجاء أبو بكر فنَزَعَ» فذكره، وقال في عمرَ: «فمَلأ الحياضَ وأَروى الواردةَ» وقال فيه: «فأَوَّلتُ السُّودَ: العربَ، والعُفْرَ: العَجَم».

قوله: «قال وَهْب» هو ابن جَرِير شيخُ شيخِه في هذا الحديث، وكلامه هذا موصول بالسَّنَد المذكور، وقوله: «يقول: حتَّى رَوِيَت الإبل فأناخَت» هو مَقُول وَهْب المذكور، وسيأتي شيء من مباحثه في كتاب التعبير (٧٠١٩) إن شاء الله تعالى.

قال البَيْضاوي: أشارَ بالبئرِ إلى الدِّين الذي هو منبع ماؤُه حياة النُّفوس وتمام أمر المعاش والمعاد، والنَّزع منه إخراج الماء، وفيه إشارة إلى إشاعة أمره وإجراء أحكامه.

---

(١) البزار في «مسنده» برقم (٢٧٨٥) مختصراً، ولم نقف عليه في المطبوع من معاجم الطبراني، وأخرجه أحمد (٢٣٨٠١)، وأبو يعلى (٩٠٤)، وانظر تتمة تخريجه في «مسند أحمد»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٥/ ١٨٠ وعزاه لأحمد، و٩/ ٧١ وعزاه للطبراني وقال: إسناده حسن.

وقوله: «يَغفِر الله له» إشارة إلى أنَّ ضعفَه المرادُ به: الرِّفقُ، غيرُ قادِح فيه، أو المراد بالضَّعفِ: ما وَقَعَ في أيامه من أمر الرِّدَّة واختلاف الكلمة إلى أن اجتَمَع ذلك في آخِر أيامه وتَكَمَّلَ في زمان عمر، وإليه الإشارة بالقوَّة. وقد وَقَعَ عند أحمد (٢٠٢٤٢) من حديث سَمُرة، أنَّ رجلاً قال: يا رسولَ الله، رأيت كأنَّ دَلواً من السماء دُلِّيَت، فجاء أبو بكر فشَرِبَ شُرباً ضعيفاً، ثمَّ جاء عمر فشَرِبَ حتَّى تَضَلَّعَ... الحديث، ففي هذا إشارة إلى بيان المراد بالنَّزع الضَّعيف والنَّزع القويِّ، والله أعلم.

الحديث العشرون:

٣٦٧٧- حدَّثني الوليدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا عيسى بنُ يونُسَ، حدَّثنا عمرُ بنُ سعيدِ بنِ أبي الحسينِ المكّيُّ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: قال: إنّي لَواقفٌ في قومٍ، فدَعَوُا اللهَ لِعمرَ بنِ الخطَّاب وقد وُضِعَ على سَريرِه، إذا رجلٌ من خَلْفي قد وَضَعَ مِرفَقَه على مَنكِبي يقول: رَحِمَكَ الله، إن كنتُ لَأرجو أن يَجعَلَكَ اللهُ مع صاحبَيكَ، لأنّي كَثيراً ما كنتُ أسمَعُ رسولَ الله ﷺ يقول: «كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفَعَلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطَلَقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ» فإن كنتُ لَأرجو أن يَجعَلَكَ اللهُ معهما. فالْتفتُّ، فإذا هو عليُّ بنُ أبي طالبٍ.

[طرفه في: ٣٦٨٥]

قوله: «حدَّثنا الوليد بن صالح» هو أبو محمد الضَّبِّي الجَزَري النَّخّاس، بالنّونِ والخاء المعجَمة، وثَّقه أبو حاتم وغيره، ولم يَكتُب عنه أحمد؛ لأنَّه كان من أصحاب الرَّأي فرآه يُصلِّي فلم تُعجِبه صلاتُه، وليس له في البخاري إلّا هذا/ الحديث الواحد، وسيأتي من وجه آخر في مناقب عمر (٣٦٨٥) عن ابن أبي حُسَين، فظَهَرَ أنَّ البخاري لم يَحتَجَّ به. ٧/ ٤٠

قوله: «كنتُ وأبو بكر وعمر» قال ابن التِّين: الأحسن عند النُّحاة أن لا يُعطَف على الضَّمير المرفوع إلّا بعد تأكيده، حتَّى قال بعضُهم: إنَّه قبيح، لكن يَرِدُ عليهم قوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وأُجيبَ بأنَّه قد وَقَعَ الحائلُ وهو قوله: «لا»، وتُعقِّبَ بأنَّ العطف قد حَصَلَ قبل «لا»، قال: ويَرِدُ عليهم أيضاً هذا الحديث، انتهى.

والتعقيب مردودٌ، فإنَّه وُجِدَ فاصل في الجملة، وأمَّا هذا الحديث فلم تَتَّفِق الرُّواة على لفظه، وسيأتي في مناقب عمر (٣٦٨٥) من وجه آخر بلفظ: «ذهبتُ أنا وأبو بكر وعمر» فعَطَفَ مع التأكيد مع اتِّحاد المخرَج، فدَلَّ على أنَّه من تَصَرُّف الرُّواة، وسيأتي شرح هذا الحديث قريباً في مناقب عمر إن شاءَ تعالى.

الحديث الحادي والعشرون:

٣٦٧٨- حدَّثني محمَّدُ بنُ يزيدَ الكوفيُّ، حدَّثنا الوليدُ، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ، عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، عن عُرْوةَ بنِ الزُّبَيرِ، قال: سألتُ عبد الله بنَ عَمرٍو عن أشَدِّ ما صَنَعَ المشرِكونَ برسولِ الله ﷺ؟ قال: رأيتُ عُقبةَ بنَ أبي مُعَيطٍ جاء إلى النبيِّ ﷺ وهو يُصلِّي، فوَضَعَ رِداءً في عُنُقِه، فخَنَقَه به خَنقاً شديداً، فجاء أبو بكرٍ حتَّى دَفَعَه عنه، فقال: أَتقتلونَ رجلاً أن يقولَ ربِّيَ الله وقد جاءَكم بالبيِّناتِ مِنْ ربِّكم.

[طرفاه في: ٣٨٥٦، ٤٨١٥]

قوله: «حدَّثنا محمَّد بن يزيدَ الكوفيُّ» قيل: هو أبو هشام الرِّفاعي وهو مشهور بكُنْيتِه، وقال الحاكم والكَلاباذي: هو غيرُه، ووَقَعَ في رواية ابن السَّكَن عن الفِرَبري «محمد بن كثير» وهو وَهْمٌ نَبَّهَ عليه أبو عليٍّ الجَيّاني، لأنَّ محمد بن كثير لا تُعرَف له رواية عن الوليد، والوليد: هو ابن مسلم، وسيأتي الحديث في «باب ما لَقِي النبي ﷺ وأصحابه من المشرِكين بمكَّة» (٣٨٥٦) من وجه آخر عن الوليد، وفيه تصريحه وتصريح الأوزاعيِّ بالتحديث، ويأتي شرحه هناكَ إن شاء الله تعالى.

فائدة: ماتَ أبو بكر ﷺ بمرضِ السُّلِّ على ما قاله الزُّبَير بن بكّار، وعن الواقدي: أنَّه اغتَسَلَ في يوم بارد فحُمَّ خمسةَ عشرَ يوماً، وقيل: بل سَمَّته اليهودُ في خَزيرةٍ أو غيرِها[1]، وذلك على الصحيح لِثمانٍ بَقِينَ من جُمادَى الآخِرة سنة ثلاثَ عشرةَ من الهجرة، فكانت مُدَّة خلافته

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٣/ ١٩٨ من مرسل الزهري. والخزيرة: طعام يُتَّخذ من لحم يقطَّع صغاراً ثم يطبخ ويُجعل عليه دقيق.

سنتَينِ وثلاثةَ أشهرٍ وأياماً، وقيل غير ذلك، ولم يختلفوا أنَّه استكمَلَ سِنَّ النبيِّ ﷺ، فمات وهو ابن ثلاث وستّين، والله أعلم.

٦- باب مناقب عمر بن الخطّاب أبي حفصٍ القرشيِّ العَدَويِّ ﷺ

٣٦٧٩- حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنهالٍ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ الماجِشُونِ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ المنكَدِرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنهما قال: قال النبيُّ ﷺ: «رأيتُني دَخَلتُ الجنَّةَ، فإذا أنا بالرُّمَيصاءِ ـ امرأةِ أبي طلحةَ ـ وسمعتُ خَشَفةً، فقلتُ: مَن هذا؟ فقال: هذا بلالٌ، ورأيتُ قَصْراً بفِنائه جاريةٌ، فقلتُ: لمَنْ هذا؟ فقال: لِعمرَ، فأردتُ أن أدخُلَه فأنظُرَ إليه، فذكرتُ غَيْرَتَكَ» فقال عمرُ: بأَبي وأُمّي يا رسولَ الله، أعليكَ أَغارُ؟!

[طرفاه في: ٥٢٢٦، ٧٠٢٤]

٤٤/٧ قوله: «باب مناقب عمرَ بن الخطَّاب» أي: ابن نُفَيل ـ بنونٍ وفاء مُصغَّر ـ بن عبد العُزّى ابن رِياح ـ بكسر الراء بعدها تحتانية وآخره مُهمَلة ـ بن عبد الله بن قُرْط بن رَزَاح ـ بفتح الراء بعدها زاي وآخره مُهمَلة ـ بن عَديِّ بن كعب بن لُؤَيّ بن غالب، يجتمع مع النبيِّ ﷺ في كعب، وعددُ ما بينهما من الآباء إلى كعب مُتَفاوِت بواحدٍ، بخلاف أبي بكر فبيَن النبيِّ ﷺ وكعبٍ سبعةُ آباء، وبين عمر وبين كعب ثمانية، وأُمّ عمر حَنتَمة بنت هاشم بن المغيرة ابنة عَمِّ أبي جهل والحارثِ ابنَي هشام بن المغيرة، ووَقَعَ عند ابن مَندَهْ: أنَّها بنت هشام أُخت أبي جهل، وهو تصحيف نَبَّهَ عليه ابن عبد البَرِّ وغيرُه.

قوله: «أبي حفص القُرَشي العَدَوي» أمّا كُنْيته فجاء في «السِّيرة» لابن إسحاق: أنَّ النبيَّ ﷺ كَنّاه بها، وكانت حفصة أكبرَ أولاده، وأمَّا لَقَبه فهو الفاروق باتِّفاقٍ، فقيل: أوَّل مَن لَقَّبَه به النبيُّ ﷺ، رواه أبو جعفر بن أبي شَيْبة في «تاريخه» من طريق ابن عبَّاس عن عمر، ورواه ابن سعد (٣/ ٢٧٠-٢٧١) من حديث عائشة، وقيل: أهل الكتاب، أخرجه ابن سعد (٣/ ٢٧٠) عن الزُّهْري، وقيل: جِبْريل، رواه البَغَوي.

ثم ذكر المصنِّفُ في هذه التَّرجمة ستةَ عشر حديثاً.

الحديث الأوّل: حديثُ جابر.

قوله: «حدَّثنا عبد العزيز بن الماجِشُونِ» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ لفظ: «ابن» من رواية غيره، وهو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمة المدَني، والماجِشُون لَقَب جَدِّه وتَلقَّبَ به أولادُه.

قوله: «حدَّثنا محمَّد بن المنكَدِر» هكذا رواه الأكثر عن ابن الماجِشُونِ، ورواه صالح بن مالك عنه عن حُميدٍ عن أنس، أخرجه البَغَوي في «فوائده»، فلعلَّ لعبدِ العزيز فيه شيخَينِ، ويُؤيِّده اقتِصاره في حديث حُميدٍ على قصَّة القَصْر فقط، وقد أخرجه التِّرمِذي (٣٦٨٨) والنَّسائي (٨٠٧١) وابن حِبّان (٦٨٨٧) من وجه آخر عن حُميدٍ كذلك.

قوله: «رأيتُني دَخَلتُ الجنَّة، فإذا أنا بالرُّمَيصاءِ امرأةِ أبي طلحة» هي أمّ سُلَيم، والرُّمَيصاءُ ـ بالتصغير ـ: صِفة لها لرَمَصٍ كان بعينِها، واسمها سَهْلة، وقيل: رُمَيلة، وقيل غير ذلك، وقيل: هو اسمها، ويقال فيه بالغَين المعجَمة بَدَل الراء، وقيل: هو اسم أُختها أمّ حَرام، وقال أبو داود[1]: هو اسم أُخت أمّ سُلَيم من الرَّضاعة، وجَوَّزَ ابن التِّين أن يكون المراد امرأةً أُخرى لأبي طلحة. وقوله: «رأيتُني» بضمِّ المثنّاة والضَّمير من المتكلِّم، وهو من خصائص أفعال القلوب.

قوله: «وسمعت خَشَفَة» بفتح المعجَمتَينِ والفاء، أي: حركة، وزناً ومَعنًى، ووَقَعَ لأحمد (١٥٠٠٢): «سمعت خَشَفاً»، يعني: صوتاً، قال أبو عُبيد: الخَشَفة: الصوت ليس بالشَّديد، قيل: وأصله صوت دَبيب الحيَّة، ومعنى الحديث هنا: ما يُسمَع من حِسِّ وَقْعِ القَدَم.

قوله: «فقلت: مَن هذا؟ فقال: هذا بلال» وهذا قد تقدَّم في صلاة اللَّيل (١١٤٩) من حديث أبي هريرة مُطوَّلاً، وتقدَّم من شرحه هناكَ ما يتعلَّق به، وتقدَّم بعض الكلام عليه في صِفة الجنَّة حيثُ أوردَه هناكَ من حديث أبي هريرة (٣٢٤٢).

قوله: «ورأيت قصراً بفِنائه جارية» في حديث أبي هريرة الذي بعده: «تتوضَّأ إلى جانب قَصْرٍ»، وفي حديث أنس عند التِّرمِذي (٣٦٨٨): «بقَصْرٍ من ذَهبٍ»، والفِناء ـ بكسر الفاء وتخفيف النُّون مع المدّ ـ: جانب الدّار.

---

(١) تحت الحديث (٢٤٩٢) من «سننه».

قوله: «**فقلت: لمَن هذا؟ فقال**» في رواية الكُشْمِيهني: «فقالوا»، والظّاهر أنَّ المخاطَب له بذلك جِبْريل أو غيرُه من الملائكة، وقد أفرَدَ هذه القصَّة في النكاح (٥٢٢٦) وفي التعبير (٧٠٢٤) من وجهٍ آخَر عن ابن المنكَدِر.

قوله: «**فذَكَرتُ غَيْرَتَك**» في الرِّواية التي في النِّكاح: «فأردت أن أدخُلَه فلم يَمنَعْني إلّا عِلمي بغَيرَتِك»، ووَقَعَ في رواية ابن عُيَينةَ عن ابن المنكَدِر وعَمْرو بن دينار جميعاً عن جابر في هذه القصَّة الأخيرة: «دَخَلت الجنَّة فرأيت فيها قصراً يُسمَع فيه ضَوضاء، فقلت: لمَن هذا؟ فقيل: لِعُمرَ»[1]، والضَّوضاءُ، بمُعجَمَتَين مفتوحَتَينِ بينهما واو وبالمدِّ، ووَقَعَ في حديث أبي هريرة (٣٦٨٠): «أنَّ عمر بكى»، ويأتي في النكاح (٥٢٢٧) بلفظ: فبكى عمر، وهو في المجلِس.

وقوله: «**بأبي وأُمّي**» أي: أفديك بهما.

وقوله: «**أعليك أغارُ؟!**» معدودٌ / من القلب، والأصل: أعليها أغارُ مِنك؟ ٤٥/٧

قال ابن بَطّال: فيه الحُكم لكلِّ رجل بما يَعلَم من خُلُقه، قال: وبكاء عمر يحتمل أن يكون سُروراً، ويحتمل أن يكون تَشَوُّقاً أو خُشوعاً. ووَقَعَ في رواية أبي بكر بن عيّاش عن حُميدٍ من الزّيادة: فقال عمر: وهل رَفَعَني الله إلّا بك؟ وهل هَداني الله إلّا بك؟ رُوِّيناه في «فوائد» عبد العزيز الحَرْبي من هذا الوجه، وهي زيادة غريبة.

الحديث الثاني: حديثُ أبي هريرةَ في المعنى.

٣٦٨٠- حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي مريمَ، أخبرنا اللَّيثُ، قال: حدَّثني عُقَيلٌ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني سعيدُ بنُ المسيّبِ، أنَّ أبا هريرةَ ﷺ قال: بَيْنا نحنُ عندَ رسولِ الله ﷺ، إذ قال: «بَيْنا أنا نائمٌ، رأيتُني في الجنَّةِ، فإذا امرأةٌ تَتوضَّأُ إلى جانبِ قَصْرٍ، فقلتُ: لمَن هذا القَصْرُ؟ قالوا: لِعمرَ، فذكرتُ غَيْرَتَه، فوَلَّيتُ مُدبِراً» فبكَى عمرُ وقال: أعليكَ أَغارُ يا رسولَ الله؟

---

(١) أخرجه أحمد (١٤٣٢١)، ومسلم (٢٣٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٢٥)، وأبو يعلى (٢٠١٤). ولفظة الضوضاء عند أبي يعلى.

ذكره مُقتَصَراً على قصَّة رُؤيا المرأة إلى جانب القَصْر، وزاد فيه: «قالوا: لِعمرَ، فذكرتُ غَيْرتَه فوَلَّيت مُدبِراً»، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من مُراعاة الصُّحبة، وفيه فضيلة ظاهرة لِعمر.

وقوله فيه: «تتوضَّأ» يحتمل أن يكون على ظاهره، ولا يُنكَر كَونها تتوضَّأ حقيقة، لأنَّ الرُّؤيا وَقَعَت في زمن التكليف، والجنَّة، وإن كان لا تكليف فيها، فذاكَ في زمن الاستقرار بل ظاهر قوله: «تتوضَّأ إلى جانب قصر» أنَّها تتوضَّأ خارجةً منه، أو هو على غير الحقيقة. ورُؤيا المنام لا تُحمَل دائماً على الحقيقة بل تحتَمِل التأويل، فيكون معنى كَونها تتوضَّأ: أنَّها تحافظ في الدُّنيا على العبادة، أو المراد بقوله: «تتوضَّأ» أي: تستعمل الماء لأجلِ الوَضاءَة على مَدْلوله اللُّغَوي وفيه بُعدٌ.

وأغرَبَ ابن قُتَيبة وتَبِعَه الخطَّابي، فزَعَمَ أنَّ قوله: «تتوضَّأ» تصحيفٌ وتغييرٌ من الناسخ، وإنَّما الصواب: «امرأة شَوهاء»، ولم يَستَنِد في هذه الدَّعوى إلّا إلى استبعاد أن يقع في الجنَّة وُضوء، لأنَّه لا عملَ فيها، وعَدَم الاطِّلاع على المراد من الخَبَر لا يقتضي تغليط الحُفّاظ.

ثمَّ أخَذَ الخطَّابي في نقل كلام أهل اللُّغة في تفسير الشَّوهاء، فقيل: هي الحَسناء، ونَقَلَه عن أبي عُبيدة، وإنَّما تكون حَسناءَ إذا وصَفتَ بها الفَرَس، قال الجَوْهري: فَرَس شَوهاء صِفة محمودة، والشَّوهاء: الواسعة الفَم، وهو مُستَحسَنٌ في الخيل، والشَّوهاء من النِّساء: القبيحة كما جَزَمَ به ابن الأعرابي وغيرُه.

وقد تَعقَّبَ القُرطُبيُّ كلام الخطَّابي لكن نَسَبَه إلى ابن قُتَيبة فقط فقال[1]: قال ابن قُتَيبة بَدَل «تتوضَّأ»: شَوْهاء، ثمَّ نَقَلَ أنَّ الشَّوهاء تُطلَق على القبيحة والحَسناء.

قال القُرطُبي: والوُضوء هنا لِطلبِ زيادة الحُسن لا للنَّظافة، لأنَّ الجنَّة مُنزَّهَةٌ عن الأوساخ والأقذار، وقد تَرجَمَ عليه البخاري في كتاب التعبير (٧٠٢٥): «باب الوُضوء في المنام» فبَطَلَ ما تَخيَّلَه الخطَّابي.

وفي الحديث: فضيلة الرُّميصاء وأنَّها كانت مُواظِبة على العبادة، كذا نَقَلَه ابن التِّين عن

---

(١) قوله: «فقال» سقط من (ع) و(س).

غيره، وفيه نظرٌ.

الحديث الثالث:

٣٦٨١- حدَّثني محمَّدُ بنُ الصَّلْتِ أبو جعفرٍ الكوفيُّ، حدَّثنا ابنُ المبارَكِ، عن يونُسَ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني حمزةُ، عن أبيه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «بَيْنا أنا نائمٌ شَرِبتُ - يعني اللَّبَنَ - حتَّى أَنظُرَ إلى الرِّيِّ يَجري في ظُفُري - أو في أَظفاري - ثمَّ ناولتُ عمرَ» قالوا: فما أَوَّلتَه يا رسولَ الله؟ قال: «العِلْمَ».

قوله: «**حدَّثنا محمَّد بن الصَّلْت، أبو جعفر**» هو الأُسَيدي، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وله شيخ آخَر يقال له محمَّد بن الصَّلْت، يُكْنى أبا يَعْلى وهو بصري، وأبو جعفر أكبرُ من أبي يَعْلى وأقدَمُ سماعاً.

قوله: «**شَرِبت، يعني: اللَّبَن**» كذا أورَدَه مختصراً، وسيأتي في التعبير (٧٠٠٦) عن عَبْدان عن ابن المبارَك بلفظ: «بَيْنا أنا نائم أُتيت بقَدَحِ لَبَنٍ فشَرِبت منه» أي: من ذلك اللَّبَن.

قوله: «**حتَّى أنظُرَ إلى الرِّيِّ**» في رواية عَبْدان: «حتَّى أنّي»، ويجوز فتح همزة «أنّي» وكسرها، ورُؤية الرِّي على سبيل الاستعارة، كأنَّه لمَّا جَعَلَ الرِّيَّ جِسماً أضافَ إليه ما هو من خَواصّ الجسم، وهو كَونه مَرئيّاً، وأمَّا قوله: «أنظُر» فإنَّما أتى به بصيغة المضارَعة والأصل أنَّه ماضٍ استحضاراً لِصورة الحال، وقوله: «أنظُر» يُؤيِّد أنَّ قوله: «أَرى» في الرِّواية التي في العِلْم[1] من رُؤية البَصَر لا من العِلم، والرِّي بكسر الراء ويجوز فتحها.

قوله: «**يجري**» أي: اللَّبَن أو الرِّيُّ وهو حال.

قوله: «**في ظُفُري أو أظفاري**» شَكٌّ من الراوي، وفي رواية عَبْدان: «من أظفاري» ولم يَشُكّ، وكذا في رواية عُقيل في العلم (٨٢) لكن قال: «في أظفاري».

قوله: «**ثمَّ ناوَلتُ عمرَ**» في رواية عَبْدان: «ثمَّ ناولتُ فَضْلي» يعني: عمر، وفي رواية عُقيل في العلم: «ثمَّ أعطيتُ فضلي عمرَ بن الخطَّاب».

---

(١) برقم (٨٢) بلفظ: «حتى إنِّي لأَرى الرِّيَّ...» إلخ.

قوله: «قالوا: فما أَوَّلتَه؟» أي: عَبَّرتَه «قال: العِلْمَ» بالنَّصبِ، أي: أَوَّلتُه العلمَ، وبالرَّفع، أي: المؤَوَّل به هو العلم، ووَقَعَ في «جزء الحَسَنِ[1] بن عَرَفة» من وجه آخر عن/ ابن عمر: «قال: فقالوا: هذا العلم الذي آتاكَه الله، حتَّى إذا امتَلَأت فضَلَت منه فَضْلةٌ، فأخَذَها عمرُ، قال: أَصَبتُم» وإسناده ضعيف، فإن كان محفوظاً احتَمَلَ أن يكون بعضُهم أَوَّلَ وبعضُهم سأل، ووجهُ التَّعبير بذلك من جِهَة اشتَراك اللَّبَن والعلم في كَثْرة النَّفع، وكَونهما سبباً للصلاح، فاللَّبَنُ للغِذاء البَدَني، والعلمُ للغِذاء المعنويِّ.

٤٦/٧

وفي الحديث: فضيلة عمر، وأنَّ الرُّؤيا من شأنها أن لا تُحمَل على ظاهرها وإن كانت رُؤيا الأنبياء من الوحي، لكن منها ما يَحتاج إلى تَعبير، ومنها ما يُحمَل على ظاهره، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب التعبير (٧٠٠٦) إن شاء الله تعالى.

والمراد بالعلم هنا: العلم بسياسة الناس بكتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ، واختُصَّ عمر بذلك لطولِ مُدَّته بالنِّسبة إلى أبي بكر، وباتِّفاق الناس على طاعته بالنِّسبة إلى عثمان، فإنَّ مُدَّة أبي بكر كانت قصيرةً، فلم يَكثُر فيها الفُتوح التي هي أعظَم الأسباب في الاختلاف، ومع ذلك فساسَ عمرُ فيها ـ مع طول مُدَّته ـ الناسَ بحيثُ لم يُخالفْه أحد، ثمَّ ازدادَت اتِّساعاً في خلافة عثمانَ، فانتَشَرَت الأقوال واختَلَفَت الآراء ولم يَتَّفِق له ما اتَّفَقَ لِعمر من طَواعية الخَلق له، فنَشَأت من ثَمَّ الفتن، إلى أن أفضى الأمر إلى قَتْله، واستُخلِفَ عليٌّ، فما ازداد الأمرُ إلّا اختلافاً، والفتنُ إلّا انتِشاراً.

الحديث الرابع: حديث ابن عمر في رؤية النَّزْع من البئر.

٣٦٨٢- حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ نُمَير، حدَّثنا محمَّدُ بنُ بِشْر، حدَّثنا عُبيدُ الله، قال: حدَّثني أبو بكرِ بنُ سالمٍ، عن سالمٍ، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أُريتُ في المنامِ أنّي أَنزِعُ بدَلْوِ بَكَرةٍ على قَليبٍ، فجاءَ أبو بكرٍ فنَزَعَ ذَنُوباً أو ذَنوبَينِ نَزْعاً ضَعيفاً،

(١) تحرف في (س) إلى: الحسين؛ وهو الحسن بن عرفة بن يزيد، أبو علي العبدي البغدادي، إمام محدِّث، حدَّث عنه الترمذي وابن ماجه وأبو يعلى وغيرهم، توفي سنة سبع وخمسين ومئتين. انظر «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٥٤٨-٥٥٢.

والله يَغفِرُ له، ثمَّ جاء عمرُ بنُ الخطَّاب، فاستَحالَت غَرْباً، فلم أرَ عَبقَرِيّاً يَفْري فَرِيَّه، حتَّى رَوِيَ الناسُ وضَرَبوا بعَطَنٍ».

قال ابنُ جُبَيرٍ: العَبقَرِيُّ: عِتاقُ الزَّرَابِيِّ.

وقال يحيى: الزَّرَابِيُّ: الطَّنافسُ لها خَمْلٌ رَقيقٌ.

﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ [الطارق:١٦]: **كثيرةٌ.**

وقد تقدم قريباً في مناقب أبي بكر (٣٦٧٦).

قوله: «حدَّثنا عُبيد الله» هو ابن عمر العُمَري.

قوله: «حدَّثني أبو بكر بن سالم» أي: ابن عبد الله بن عمر، وهو من أقران الراوي عنه، وهما مَدَنيّان من صِغار التابعين، وأمَّا أبوه سالم، فمعدودٌ من كبارهم، وهو أحد الفقهاء السَّبعة، وليس لأبي بكر بن سالم في البخاري غير هذا الموضع، ووثَّقه العِجلي، ولا يُعرَف له راوٍ إلّا عُبيد الله بن عمر المذكور، وإنَّما أخرج له البخاري في المتابَعات. وقد مضى الحديث من طريق الزُّهْري[1] عن سالم.

قوله: «بدَلْوِ بَكَرة» بفتح الموحَّدة والكاف على المشهور، وحَكَى بعضهم تَثليث أوَّله، ويجوز إسكانها على أنَّ المراد نِسبة الدَّلو إلى الأُنثى من الإبل وهي الشّابَّة، أي: الدَّلو التي يُسقى بها، وأمَّا بالتحريكِ فالمراد: الخشبة المستَديرة التي يُعلَّق فيها الدَّلو.

قوله: «قال ابن جُبَير: العَبقَريُّ: عِتاق الزَّرَابي» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريقه، وكذا رُوِّيناه في «صِفة الجنَّة» لأبي نُعَيم (٤١٣) من طريق أبي بشر عن سعيد بن جُبَير قال في قوله تعالى: **﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾** [الرحمن:٧٦]، قال: الرَّفرَف: رياض الجنَّة، والعَبقَري: الزَّرابي. ووَقَعَ في رواية الأَصِيلي وكَرِيمة وبعض النُّسَخ عن أبي ذرٍّ هنا: «قال ابن نُمير»، وقيل: المراد محمد بن عبد الله بن نُمير شيخ المصنِّف فيه، ويأتي بَسطُ القول في كتاب التعبير (٧٠١٩).

---

(١) كذا قال، والذي مضى (٣٦٣٣) إنما هو من طريق موسى بن عقبة عن سالم.

والمراد بالعِتاق: الحِسان، والزَّرابي جمع زَرْبية: وهي البِساط العَريض الفاخر، قال في «المشارق»: العَبقَريُّ: النافذ الماضي الذي لا شيء يَفُوقه، قال أبو عمر: وعَبقَريُّ القوم: سَيِّدُهم وقَيِّمُهم وكبيرُهم، وقال الفَرّاء: العَبقَري: السَّيِّد، والفاخر من الحيوان والجَوهَر والبِساط المنقوش، وقيل: هو منسوب إلى عَبقَر: موضع بالبادية، وقيل: قرية يُعمَل فيها الثّياب البالغة في الحُسن والبُسُط، وقيل: نِسبة إلى أرض تَسكُنها الجِنّ، تَضرِب بها العرب المَثَل في كلّ شيء عظيم، قاله أبو عُبيدة، قال ابن الأثير: فصاروا كلَّما رأوا شيئاً غريباً ممَّا يَصعُب عمله ويَدُقّ أو شيئاً عظيماً في نفسه نَسَبوه إليها فقالوا: عَبقَري، ثمَّ اتُّسِعَ فيه حتَّى سُمّيَ به السَّيِّد الكبير.

ثمَّ استَطرَدَ المصنِّف كعادَتِه فذكر معنى صِفة الزَّرابي الواردة في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَزَرَابِيُّ مَبۡثُوثَةٌ﴾ [الغاشية:١٦].

قوله: «وقال يحيى» هو ابن زياد الفَرّاء، ذكر ذلك في كتاب «مَعاني القرآن» له، وظَنَّ الكِرْماني أنَّه يحيى بن سعيد القَطّانُ فجَزَمَ بذلك، واستَنَدَ إلى كَون الحديث وَرَدَ من روايته كما تقدَّم (٣٦٧٥) في مناقب أبي بكر.

قوله: «الطَّنافس» هي جمع طِنْفِسة: وهي البِساط.

٤٧/٧ قوله: «لها خَمَل» بفتح المعجَمة والميم بعدها لام، أي: أهداب، وقوله:/ «رَقيق» أي: غير غليظة.

قوله: ﴿مَبۡثُوثَةٌ﴾: كثيرةٌ، هو بقية كلام يحيى بن زياد المذكور.

الحديث الخامس:

٣٦٨٣- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، قال: حدَّثني أَبي، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني عبدُ الحميدِ، أنَّ محمَّدَ بنَ سعدٍ أخبَرَه، أنَّ أباه قال (ح) حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن عبدِ الحميدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ زيدٍ، عن محمَّدِ بنِ سعدِ بنِ أبي وَقّاصٍ، عن أبيه، قال: استَأذَنَ عمرُ بنُ الخطَّاب على رسولِ الله ﷺ،

وعِندَه نِسوةٌ من قُرَيشٍ يُكلِّمنَه ويَستَكثِرنَه، عاليةٌ أصواتُهنَّ على صوتِه، فلمَّا استَأذَنَ عمرُ بنُ الخطَّاب قُمْنَ، فبادَرْنَ الحِجابَ، فأَذِنَ له رسولُ الله ﷺ، فدَخَلَ عمرُ ورسولُ الله ﷺ يَضحَكُ، فقال عمرُ: أضحَكَ اللهُ سِنَّكَ يا رسولَ الله! فقال النبيُّ ﷺ: «عَجِبتُ من هؤلاء اللّاتي كُنَّ عندي، فلمَّا سَمِعنَ صوتَكَ ابتَدَرنَ الحِجابَ» فقال عمرُ: فأنتَ أحقُّ أن يَهَبنَ يا رسولَ الله، ثمَّ قال عمرُ: يا عَدُوّاتِ أنفُسِهنَّ! أتَهبنَني ولا تَهَبنَ رسولَ الله ﷺ؟ فقُلنَ: نعم، أنتَ أفَظُّ وأغلَظُ من رسولِ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إيهاً يا ابنَ الخطَّاب، والذي نَفْسي بيَدِه! ما لَقِيَكَ الشَّيطانُ سالكاً فَجّاً قَطُّ، إلا سَلَكَ فَجّاً غيرَ فَجِّكَ».

قوله: «عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد» أي: ابن الخطَّاب، وفي الإسناد أربعة من التابعين على نَسَقٍ قَرِينان، وهما صالح: وهو ابن كَيْسان، وابن شِهاب، وقَرِيبانِ: وهما عبد الحميد ومحمد بن سعد، وكلُّهم مدنيُّون.

قوله: «استَأذَنَ عمر على رسول الله ﷺ وعِنده نِسوَة من قُرَيش» هنَّ من أزواجه، ويحتمل أن يكون معهنَّ من غيرهنَّ لكن قَرِينة كَوْنِـهِنَّ[1] يَستَكثِرنَه يُؤيِّد الأوَّل، والمراد أنَّهنَّ يَطلُبنَ منه ممَّا يُعطيهِنّ. وزَعَمَ الدّاوودي أنَّ المراد: أنَّهنَّ يُكثِرنَ الكلام عنده، وهو مردود بما وَقَعَ التصريح به في حديث جابر عند مسلم (١٤٧٨): أنَّهنَّ يَطلُبنَ النَّفَقة.

قوله: «عالية» بالرَّفع على الصِّفة، وبالنَّصب على الحال.

وقوله: «أصواتُهنَّ على صوته» قال ابن التِّين: يحتمل أن يكون ذلك قبل نزول النَّهي عن رفع الصوت على صوته، أو كان ذلك طَبعهنَّ. انتهى.

وقال غيرُه: يَحتمل أن يكون الرَّفع حَصَلَ من مجموعهنَّ لا أنَّ كلّ واحدة منهنَّ كان صوتُها أرفَعَ من صوته، وفيه نظرٌ. قيل: ويَحتمل أن يكون فيهِنَّ جَهيرة، أو أنَّ النَّهيَ خاصّ بالرِّجال وقيل في حَقّهنَّ للتَّنزيهِ، أو كُنَّ في حال المخاصَمة فلم يَتعَمَّدنَ، أو وثِقنَ بعَفوِه. ويحتمل في الخَلْوة ما لا يحتمل في غيرها.

---

(١) في (س): «قوله» بدل: كونهن، وانظر «عمدة القاري» ١٦/ ١٩٥.

قوله: «أضحَكَ الله سِنَّك» لم يُرِد به الدُّعاء بكَثْرة الضَّحِك بل لازِمُه: وهو السُّرور، أو نَفْي لازِمه: وهو الحُزن.

قوله: «أتهَبنَني» من الهَيبة، أي: تُوَقِّرنَني.

قوله: «أنتَ أفَظُّ وأغلَظُ» بالمعجَمتَين بصيغة أفعَل التفضيل، من الفَظاظَة والغِلظَة، وهو يقتضي الشَّرِكة في أصل الفِعل، ويعارضه قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَ﴾ [آل عمران:١٥٩]، فإنَّه يقتضي أنَّه لم يكن فظّاً ولا غَليظاً، والجواب أنَّ الذي في الآية يقتضي نفيَ وُجود ذلك له صِفةً لازمةً، فلا يَستَلزِم ما في الحديث ذلك، بل مُجرَّد وُجود الصِّفة له في بعض الأحوال وهو عند إنكار المنكَر مثلاً، والله أعلم.

وجَوَّزَ بعضهم أنَّ الأفَظّ هنا بمعنى الفَظّ، وفيه نظرٌ للتصريح بالترجيح المقتَضي لحَملِ «أفعَل» على بابه، وكان النبيُّ ﷺ لا يواجه أحداً بما يَكرَه إلّا في حَقٍّ من حقوق الله، وكان عمر يُبالغ في الزَّجر عن المكروهات مُطلَقاً وفي طلب المندوبات، فلهذا قال النِّسوَة له ذلك.

قوله: «إيهاً يا ابنَ الخطَّاب» قال أهل اللُّغة: «إيهاً» بالفتح والتنوين معناها: لا تَبتَدِئنا بحديثٍ، وبغير تنوين: كُفَّ عن حديث عَهِدناه، و«إيهٍ» بالكسر والتنوين معناها: حَدِّثنا ما شِئت، وبغير التنوين: زِدنا ممَّا حَدَّثتَنا. ووَقَعَ في روايتنا بالنَّصب والتنوين. وحَكَى ابن التِّين أنَّه وَقَعَ له بغير تنوين وقال: معناه كُفَّ عن لَومهنّ.

وقال الطِّيبي: الأمر بتوقير رسول الله ﷺ مطلوب لِذاته تُحمَد الزِّيادة منه، فكأنَّ قوله ﷺ: «إيهٍ» استزادةٌ منه في طلب تَوقيره وتعظيم جانبه، ولذلك عَقَّبَه بقوله: «والذي نفسي بيدِه...» إلى آخره، فإنَّه يُشعِر بأنَّه رَضيَ مقالَته وحَمِدَ فَعَالَه، والله أعلم.

قوله: «فَجّاً» أي: طريقاً واسعاً.

وقوله: «قَطُّ» تأكيد للنَّفيِ.

قوله: «إلّا سَلَكَ فَجّاً غير فَجِّك» فيه فضيلة عظيمة لعمر تَقتَضي أنَّ الشَّيطان لا سبيلَ له عليه، لا أنَّ ذلك يقتضي وُجود العِصْمة إذ ليس فيه إلّا فِرار الشَّيطان منه أن يُشاركه في

طريق يَسلُكها، ولا يَمنَع ذلك من وَسوَسَته له بحَسَبِ ما تَصِل إليه قُدرَته. فإن قيل: عَدَم تسليطه عليه بالوَسوَسة يُؤخَذ بطريق مفهومِ الموافَقة، لأنَّه إذا مُنِعَ من السُّلوك في طريقٍ فالأَوْلى أن لا يُلابسَه بحيثُ يتمكَّن من وسوَسَته له، فيُمكِن أن يكون حُفِظَ من الشَّيطان، ولا يَلزَم من ذلك ثبوت العِصْمة له، لأنَّها في حَقِّ النبيِّ ﷺ واجبة، وفي حَقّ غيره مُمكِنة، ووَقَعَ في حديث حفصة عند الطبراني في «الأوسط» (٣٩٤٣) بلفظ: «إنَّ الشَّيطان لا يلقى عمرَ مُنذُ أسلَمَ إلّا خَرَّ لِوجهِه»، وهذا دالٌّ على صَلَابته في الدِّين، واستمرار حاله على الجِدّ الصِّرْف والحقّ المَحْض.

وقال النَّووي: هذا الحديث محمول على ظاهره، وأنَّ الشَّيطان يَهرُب إذا رآه، وقال عياض: يَحتمل/ أن يكون ذاكَ على سبيل ضرب المَثَل، وأنَّ عمر فارَقَ سبيل الشَّيطان وسَلَكَ طريق السَّداد، فخالَفَ كلّ ما يُحِبّه الشَّيطان، والأوَّل أَوْلى، انتهى. ٤٨/٧

الحديث السادس:

٣٦٨٤- حدَّثنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا يحيى، عن إسماعيلَ، حدَّثنا قيسٌ، قال: قالَ عبدُ الله: ما زِلْنا أَعِزَّةً مُنذُ أسلَمَ عمرُ.

[طرفه في: ٣٨٦٣]

قوله: «حدَّثنا يحيى» هو ابن سعيد القَطّان، وإسماعيل: هو ابن أبي خالد، وقيس: هو ابن أبي حازم، وعبد الله: هو ابن مسعود. ووَقَعَ في رواية ابن عُيَينَةَ عن إسماعيل كما سيأتي (٣٨٦٣) في «باب إسلام عمر» التصريح بذلك.

قوله: «ما زِلنا أَعِزَّةً مُنذُ أسلَمَ عمرُ» أي: لمَا كان فيه من الجَلَد والقوَّة في أمر الله. وروى ابن أبي شَيْبة[1] والطبراني (٨٨٠٦) من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال: قال عبد الله بن

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «مصنفه»، ولكن وقع عنده ١٢/ ٢٢ من طريق قيس ـ وهو ابن أبي حازم ـ عن ابن مسعود بلفظ: ما زلنا أعزّة منذ أسلم عمر، و١٢/ ٢٦ من طريق زرّ بن حبيش عن ابن مسعود بلفظ: إن إسلامه كان نصراً، وإن إمارته كانت فتحاً... إلخ.

مسعود: كان إسلامُ عمر عِزّاً، وهِجرَتُه نَصراً، وإمارَتُه رحمة، والله ما استَطَعنا أن نُصلّيَ حول البيت ظاهرين حتّى أسلَمَ عمر، وقد وَرَدَ سبب إسلامه مُطوَّلاً فيما أخرجه الدّارَقُطني[١] من طريق القاسم بن عثمان عن أنس قال: خرج عمر مُتقَلِّداً السَّيف، فلَقيَه رجل من بني زُهْرة ـ فذكر قصَّة دخول عمرَ على أُخته وإنكاره إسلامها وإسلام زوجها سعيد بن زيد، وقراءته سورة طه ورغبته في الإسلام ـ فخرج خَبّاب فقال: أبشِر يا عمر، فإنّي أرجو أن تكون دَعْوة رسول الله ﷺ لك، قال: «اللهمَّ أعِزَّ الإسلام بعُمرَ أو بعَمْرو بن هشام»، وروى أبو جعفر بن أبي شَيْبة نحوه في «تاريخه» من حديث ابن عبَّاس، وفي آخره: «فقلت: يا رسول الله، ففيمَ الاختفاء؟ فخَرَجنا في صَفَّين: أنا في أحدهما، وحمزة في الآخر، فنظرت قُريش إلينا فأصابتهم كَآبة لم يُصِبهم مثلها»[٢]، وأخرجه البزَّار (٢٤٩٣) من طريق أسلَمَ مولى عمر عن عمر مُطوَّلاً، وروى ابن أبي خَيْثمةَ من حديث عمر نفسه قال: لقد رأيتني وما أسلَمَ مع رسول الله ﷺ إلّا تِسعة وثلاثونَ رجلاً فكَمَّلتُهم أربعين، فأظهَرَ الله دينَه، وأعَزّ الإسلام، وروى البزَّار نحوه (٢٤٩٥) من حديث ابن عبَّاس وقال فيه: فنزلَ جِبْريل فقال: يا أيّها النبيُّ حَسبُكَ الله ومَن اتَّبعَك من المؤمِنين»، وفي «فضائل الصحابة» لخَيْثمة من طريق أبي وائل عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهمَّ أيِّد الإسلام بعُمرَ»[٣]، ومن حديث عليٍّ مثله بلفظ: «أعِزَّ»، وفي حديث عائشة مثله، أخرجه الحاكم (٣/ ٨٣) بإسنادٍ صحيح، وأخرجه التِّرمِذي (٣٦٨١) من حديث ابن عمر بلفظ: «اللهمَّ أعِزَّ الإسلام بأحَبِّ الرجلينِ إليك: بأبي جهل أو بعمر» قال: فكان أحبَّهما إليه عمرُ. قال التِّرمِذي: حسن صحيح[٤].

---

(١) في «سننه» (٧)، وليس عنده قول خبّاب: أبشر يا عمر... إلى آخره، وقصة إسلام عمر بتمامها أخرجها ابن سعد في «الطبقات» ٣/ ٢٦٧، ٢٦٨ من الطريق المذكورة.

(٢) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١/ ٤٠، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٤/ ٣١.

(٣) وأخرجه أحمد في «مسنده» برقم (٤٣٦٢)، وهو حديث حسن، وانظر تتمة تخريجه فيه.

(٤) وهو في «مسند» أحمد برقم (٥٦٩٦)، وانظر التعليق عليه وتتمة تخريجه فيه.

قلت: وصَحَّحَه ابن حِبّان أيضاً (٦٨٨١)، وفي إسناده خارجة بن عبد الله صَدوق فيه مقال، لكن له شاهد من حديث ابن عبَّاس أخرجه التِّرمِذي (٣٦٨٣) أيضاً[1]، ومن حديث أنس كما قَدَّمته في القصَّة المطوَّلة، ومن طريق أسلَمَ مولى عمر عن عُمرَ عن خَبّاب، وله شاهد مُرسَل أخرجه ابن سعد (٣/ ٢٦٧) من طريق سعيد بن المسيّب والإسناد صحيح إليه، وروى ابن سعد أيضاً من حديث صُهَيب قال: «لمَّا أسلَمَ عمرُ قال المشرِكونَ: انتَصَفَ القومُ منّا»[2]، وروى البزَّار (٢٤٩٥) والطبراني (١١٦٥٩) من حديث ابن عبَّاس نحوه[3].

٣٦٨٥- حدَّثنا عَبْدانُ، أخبرنا عبدُ الله، أخبَرنا عمرُ بنُ سَعيدٍ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، أنَّه سمعَ ابنَ عبَّاسٍ يقول: وُضِعَ عمرُ على سَريرِه، فتكَنَّفَه الناسُ يَدْعُونَ ويُصَلُّونَ قبلَ أن يُرفَعَ وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا رجلٌ آخِذٌ مَنكِبي، فإذا عليُّ بنُ أبي طالبٍ، فترَحَّمَ على عمرَ، وقال: ما خَلَّفتَ أحداً أحَبَّ إليَّ أن ألقَى اللهَ بمثلِ عَمَلِه مِنكَ، وايمُ الله، إن كنتُ لأظُنُّ أن يَجعلَكَ الله مع صاحبَيكَ، وحَسِبتُ أنّي كنتُ كَثيراً أسمَعُ النبيَّ ﷺ يقول: «ذهبتُ أنا وأبو بكرٍ وعمرُ، ودَخَلتُ أنا وأبو بكرٍ وعمرُ، وخَرَجتُ أنا وأبو بكرٍ وعمرُ».

الحديث السابع: حديث ابن عبَّاس قال: «وُضِعَ عمر على سَريره، فتَكَنَّفَه الناسُ» بنونٍ وفاء، أي: أحاطوا به من جميع جَوانبه، والأكناف: النَّواحي.

قوله في السَّنَد: «أخبَرنا عمر بن سعيد» أي: ابن أبي حُسَين، ووَقَعَ في رواية القابِسي: «سَعْد» بسكون العين وهو وَهمٌ.

قوله: «وُضِعَ عمرُ على سَريره» تقدَّم في آخِر مناقب أبي بكر (٣٦٧٧) بلفظ: «إنّي لَواقفٌ مع قوم وقد وُضِعَ عمرُ على سَريره» أي: لمَّا مات، وهي جُملة حاليَّة من عمر.

---

(١) في إسناده النضر بن عبد الرحمن أبو عمر ضعيفٌ جدّاً.

(٢) في «الطبقات» ٣/ ٢٦٩ بلفظ: «وانتصفنا ممن غلظ علينا» من مقول صهيب، وأما اللفظ المذكور فأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٦٥٩)، والحاكم ٣/ ٨٥ من طريق عكرمة عن ابن عباس.

(٣) في إسناده النضر بن عبد الرحمن، وهو ضعيف جدّاً.

قوله: «فلم يَرُعْني» أي: لم يُفزِعني، والمراد أنَّه رآه بَغتةً.

قوله: «إلّا رجل آخِذ» بوزن فاعل، وفي رواية الكُشْمِيهني: «أخَذَ» بلفظ الفِعل الماضي.

قوله: «فترَحَّمَ على عمر» تقدَّم في مناقب أبي بكر بلفظ: فقال: يرحمك الله.

قوله: «أحَبّ» يجوز نصبه ورفعه، و«أنّي» يجوز فيه الفتح والكسر. وفي هذا الكلام أنَّ علياً كان لا يَعتَقِد أنَّ لأحدٍ عملاً في ذلك الوقت أفضل من عمل عمر. وقد أخرج ابن أبي شَيْبة (١٢/ ٣٧) ومُسدَّد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن عليٍّ نحو هذا الكلام وسنده صحيح، وهو شاهد جيِّد لحديثِ/ ابن عبَّاس لِكَونِ مَخرَجه عن آلِ عليٍّ رضي الله عنهم. ٤٩/٧

قوله: «مع صاحبَيك» يحتمل أن يريد ما وَقَعَ وهو دَفنُه عندهما، ويحتمل أن يريد بالمعيَّة ما يَؤول إليه الأمر بعد الموت من دخول الجنَّة ونحو ذلك، والمراد بصاحبَيه: النبيُّ ﷺ وأبو بكر.

وقوله: «وحَسِبت أنّي» يجوز فتح الهمزة وكسرها، وتقدَّم في مناقب أبي بكر (٣٦٧٧) بلفظ: «لأنّي كثيراً ما كنت أسمَع»، واللّام للتعليلِ، و«ما» إبهامية مُؤكِّدة، و«كثيراً» ظَرف زمان وعاملُه كان قُدِّمَ عليه، وهو كقوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[الأعراف:١٠]، ووَقَعَ للأكثر: «كثيراً ممَّا كنت أسمَع»بزيادة «من» ووُجِّهَت بأنَّ التقدير: أنّي أجِد كثيراً ممَّا كنت أسمَع.

الحديث الثامن: حديث: «اثبُت أُحُد».

٣٦٨٦- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ. وقال لي خليفةُ: حدَّثنا محمَّدُ بنُ سواءٍ وكَهمَسُ بنُ المِنهال، قالا: حدَّثنا سعيدٌ، عن قَتادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ قال: صَعِدَ النبيُّ ﷺ أُحُداً، ومعه أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ، فرَجَفَ بهم فضَرَبَه برِجلِه، قال: «اثبُتْ أُحُدُ، فما عليكَ إلا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ».

تقدَّم شرحه في مناقب أبي بكر (٣٦٧٥).

قوله: «وقال لي خليفَة» هو ابن خَيّاط، ومحمد بن سَواء بمُهملَةٍ وتخفيف ومَدّ: هو السَّدوسي البصري، أخرج له هنُا وفي الأدب (٦٠٣٢)، وكَهمَس بمُهمَلةٍ وزن جعفر: هو ابن المِنهال،

سَدُوسي أيضاً، بَصْري ما له في البخاري غير هذا الموضع، وسعيد: هو ابن أبي عَرُوبة، وسَقَطَ جميع ذلك من رواية أبي ذرٍّ في بعض النُّسَخ، واقتَصرَ على طريق يزيد بن زُرَيع.

قوله: «فما عليك إلّا نبي أو صِدّيق أو شهيد» تقدَّم في مناقب أبي بكر بلفظ: «فإنَّما عليك نبيٌّ وصِدّيق وشهيدان» فتكون «أو» في حديث الباب بمعنى الواو، ويكون لفظ «شهيد» للجِنسِ، ووَقَعَ لبعضهم بلفظ: «نبي وصِدّيق أو شهيد» فقيل: «أو» بمعنى الواو، وقيل: تغيير الأُسلوب للإشعار بمُغايرة الحال، لأنَّ صِفتَي النُّبوَّة والصِّدِّيقية كانتا حاصلتَينِ حينئذٍ، بخلاف صِفة الشَّهادة فإنَّها لم تكن وَقَعَت حينئذٍ.

الحديث التاسع:

٣٦٨٧- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، قال: حدَّثني ابنُ وَهْبٍ، قال: حدَّثني عمرُ ـ هو ابنُ محمَّدٍ ـ أنَّ زيدَ بنَ أسلَمَ حدَّثه عن أبيه، قال: سألَني ابنُ عمرَ عن بعض شأنِه ـ يعني عمرَ ـ فأخبَرتُه فقال: ما رأيتُ أحداً قطُّ بعدَ رسولِ الله ﷺ من حين قُبِضَ كان أجَدَّ وأجوَدَ حتَّى انتَهَى، من عمرَ بنِ الخطَّاب.

قوله: «حدَّثني عمر، هو ابن محمَّد» وَوَقَعَ في رواية حَرمَلة عن ابن وَهْب[1]: «حدَّثني عمر بن محمد بن زيد» أي: ابن عبد الله بن عمر.

قوله: «سألَني ابن عمر عن بعض شأنه؛ يعني: عمر» يريد أنَّ ابن عمر سألَ أسلَمَ مولى عمر عن بعض شأن عمر.

قوله: «فقال: ما رأيتُ» هو مَقُول ابن عمر.

قوله: «أجَدَّ» بفتح الجيم والتشديد أفعَل، من جَدَّ: إذا اجتهَد، و«أجوَدَ» أفعَل من الجُـود.

---

(١) رواية حرملة ـ وهو ابن يحيى ـ عن ابن وهب أخرجها مسلم (٢٨٥٠) عنه في سياق حديث آخر عن ابن عمر وفيه قوله ﷺ: «إذا صار أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار أُتي بالموت....» إلخ، ووقع في (ع): «وفي روايةٍ عن ابن وهب» دون ذكر حرملة، وهذه الرواية عند البخاري (٤٧٧٨) عن يحيى بن سليمان عنه في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «مفاتيح الغيب خمسة».

قوله: «بعد رسول الله ﷺ» يحتمل أن يكون المراد بالبَعديَّة في الصِّفات ولا يُتعرَّض فيه للزَّمان، فيَتَناوَل زمانَ رسول الله ﷺ وما بعده، فيُشكِل بأبي بكر الصِّدِّيق وبغيره من الصحابة ممَّن كان يَتَّصِف بالجودِ المفرِط، أو بعد موت رسول الله ﷺ، فيُشكِل بأبي بكر الصِّدِّيق أيضاً، ويُمكِن تأويله بزمان خلافته، و«أجوَد» أفعَل من الجود، أي: لم يكن أحدٌ أجَدَّ منه في الأُمور ولا أجوَدَ بالأموال، وهو محمولٌ على وقتٍ مخصوص، وهو مُدّة خلافته ليَخرُجَ النبيُّ ﷺ وأبو بكر من ذلك.

قوله: «حتَّى انتَهى» أي: إلى آخِر[1] عمره، وهذا بناءً على أنَّ فاعل «انتَهى»: عمرُ، وقائل ذلك ابن عمر، ويحتمل أن يكون فاعل «انتَهى»: ابنُ عمر، أي: انتَهى في الإنصاف بعد أجَدَّ وأجوَدَ حتَّى فَرَغَ ممَّا عنده، وقائل ذلك نافع، والله أعلم.

الحديث العاشر: حديث أنس.

٣٦٨٨- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَربٍ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن ثابتٍ عن أنسٍ ﷺ: أنَّ رجلاً سأَلَ النبيَّ ﷺ عن الساعةِ، فقال: متى الساعةُ؟ قال: «وماذا أَعدَدتَ لها؟» قال: لا شيءَ، إلا أنّي أُحِبُّ اللهَ ورسولَه ﷺ، فقال: «أنتَ مع مَن أحبَبتَ». قال أنسٌ: فما فَرِحْنا بشيءٍ فَرَحَنا بقولِ النبيِّ ﷺ: «أنتَ مع مَن أحبَبتَ»، قال أنسٌ: فأنا أُحِبُّ النبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعمرَ، وأرجو أن أكونَ معهم بحُبّي إيّاهم، وإن لم أعمَلْ بمثلِ أعمالِهم.

[أطرافه في: ٦١٦٧، ٦١٧١، ٧١٥٣]

«أنَّ رجلاً سأَلَ النبيّ ﷺ عن الساعة» هو ذو الخُوَيصِرة اليَماني، وزَعَمَ ابن بَشكُوال أنَّه أبو موسى الأشعَريّ أو أبو ذَرّ.

ثمَّ ساقَ من حديث أبي موسى: «قلت: يا رسول الله، المرء يُحِبّ القوم ولمَّا يَلحَق بهم»[2]، ومن حديث أبي ذرٍّ: «فقلت: يا رسول الله، المرء يُحِبّ القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملِهم»[3]،

---

(١) في (س): إلى عمل آخِر عمره، بزيادة «عمل».

(٢) سيأتي برقم (٦١٧٠).

(٣) أخرجه أحمد (٢١٣٧٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٥١)، وأبو داود (٥١٢٦) وإسناده صحيح.

وسؤال هذَين إنَّما وَقَعَ عن العمل، والسُّؤال في حديث الباب إنَّما وَقَعَ عن الساعة، فدَلَّ على التعدُّد. وسيأتي في الأدب (٦١٦٧) من طريق آخر عن أنس أنَّ السائل عن الساعة أعرابيٌّ، وكذا وَقَعَ عند الدّارَقُطنيِّ (٤٧٨) من حديث أبي مسعود: أنَّ الأعرابيّ الذي بالَ في المسجد قال: يا محمَّدُ، متى الساعةُ؟ قال: «وما أعددتَ لها؟»، فدَلَّ على أنَّ السائل في حديث أنس هو الأعرابيّ الذي بالَ في المسجد، وتقدَّم في الطَّهارة[1] أنَّه ذو الـخُوَيصِرة اليَمَاني كما أخرجه أبو موسى المدينيّ في «ذيل[2] مَعرِفة الصحابة»، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الأدب (٦١٦٧)، والمراد منه ذِكْر أبي بكر وعمر في حديث أنس/ هذا، ٥٠/٧ وأنَّه قَرَنَهما في العمل بالنبيِّ ﷺ، والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي هريرة، أوردَه من وجهين:

٣٦٨٩- حدَّثنا يحيى بنُ قَزَعةَ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن أبيه، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لقد كان فيما قبلَكم مِن الأُمَمِ ناسٌ مُحدَّثونَ، فإن يَكُ في أمَّتي أحدٌ، فإنَّه عمرُ».

زادَ زكريَّا بنُ أبي زائدةَ، عن سعدٍ عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «لقد كان فيمَن كان قبلَكم من بني إسرائيلَ رجالٌ يُكلَّمونَ من غيرِ أن يكونوا أنبياءَ، فإنْ يكن في أمَّتي منهم أحدٌ، فعُمرُ».

قال ابنُ عبّاس رضي الله عنهما: «مِنْ نَبيٍّ ولا مُحدَّثٍ».

قوله: «عن أبي هريرة» كذا قال أصحاب إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عَوْف عن أبيه عن أبي سَلَمة، وخالَفَهم ابن وَهْب فقال: «عن إبراهيم بن سعد بهذا الإسناد عن أبي سَلَمة عن عائشة»[3]، قال أبو مسعود: لا أعلم أحداً تابع ابن وَهْب على هذا،

---

(١) انظر شرح الحديث (٢٢٠).

(٢) تحرف في (س) و(ع) إلى: «دلائل»، وكتاب أبي موسى المديني هذا استدرك فيه على كتاب «معرفة الصحابة» لأبي نعيم الحافظ، ووصفه الذهبي فقال: جمع فأوعى. انظر «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ١٥٤.

(٣) أخرجه من طريق ابن وهبٍ مسلم (٢٣٩٨).

والمعروف عن إبراهيم بن سعد أنَّه عن أبي هريرة لا عن عائشة، وتابَعَه زكريّا بن أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم[١]؛ يعني: كما ذكره المصنِّف مُعلَّقاً هنا، وقال محمد بن عَجْلان: عن سعد بن إبراهيم عن أبي سَلَمة عن عائشة، أخرجه مسلم (٢٣٩٨)، والتِّرمِذيّ (٣٦٩٣)، والنَّسائيُّ (ك٨٠٦٥)، وقال أبو مسعود: وهو مشهور عن ابن عَجْلان، فكأنَّ أبا سَلَمة سمعَه من عائشة ومن أبي هريرة جميعاً.

قلت: وله أصلٌ من حديث عائشة، أخرجه ابن سعد (٢/ ٣٣٥) من طريق ابن أبي عَتيق عنها، وأخرجه من حديث خِفاف بن إيماءَ: أنَّه كان يُصلِّي مع عبد الرحمن ابن عَوْف، فإذا خَطَبَ عمر سمعَه يقول: أشهَد أنَّك مُكلَّم[٢].

قوله: «مُحدَّثونَ» بفتح الدّال جمع مُحدَّث، واختُلِفَ في تأويله، فقيل: مُلهَم، قاله الأكثر، قالوا: المحدَّث بالفتح: هو الرجل الصّادِق الظَّنّ، وهو مَن أُلقيَ في رُوعه شيء من قِبَل الملأ الأعلى، فيكون كالذي حدَّثه غيره به، وبهذا جَزَمَ أبو أحمد العَسكَريّ. وقيل: مَن يجري الصواب على لسانه من غير قَصد، وقيل: مُكلَّم، أي: تُكلِّمه الملائكة بغير نُبوّة، وهذا وَرَدَ من حديث أبي سعيد الخُدْريِّ مَرفوعاً ولفظه: قيل: يا رسول الله، وكيف يُحدَّث؟ قال: «تتكلَّم الملائكة على لسانه» رُوِّيناه في «فوائد» الجَوْهريّ، وحكاه القابِسيّ وآخرون[٣]، ويُؤيِّده ما ثَبَتَ في الرِّواية المعَلَّقة.

ويحتمل رَدّه إلى المعنى الأوَّل، أي: تُكلِّمه في نفسه وإن لم يَرَ مُكلِّماً[٤] في الحقيقة، فيَرجِع إلى الإلهام، وفَسَّره ابن التِّين بالتفرُّسِ.

---

(١) في (س): «إبراهيم بن سعد» وهو خطأ ظاهر، وما أثبتناه من الأصلين، وهو عين الرواية المعلقة التي ذكرها البخاري في هذا الباب.

(٢) في المطبوع: معلَّم.

(٣) وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٧٢٦) من حديث أبي سعيد الخدري. وأورده الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٦٩ وعزاه للطبراني وقال: وفيه أبو سعد خادم الحسن البصري ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

(٤) في (أ): «متكلماً»، وفي (ع): «ملكاً» وكلها متقاربة المعنى في هذا السياق.

ووَقَعَ في «مُسنَد الحُميديّ» عَقِبَ حديث عائشة: «المحدَّث: الملهَم بالصواب الذي يُلقى على فيه»[(١)]، وعند مسلم (٢٣٩٨) من رواية ابن وَهْب: «مُلهَمون، وهي الإصابة بغير نُبوّة»، وفي رواية التِّرمذيّ (٣٦٩٣) عن بعض أصحاب ابن عُيَينَة: «مُحدَّثونَ، يعني: مُفهَّمونَ»، وفي رواية الإسماعيليّ: «قال إبراهيم - يعني ابن سعد راويهِ -: قوله. مُحدَّث؛ أي: يُلقَى في رُوعه». انتَهى، ويُؤيِّده حديث: «إنَّ الله جَعَلَ الحقّ على لسان عمر وقَلْبِه» أخرجه التِّرمذيّ (٣٦٨٢) من حديث ابن عمر، وأحمد (٩٢١٣) من حديث أبي هريرة، والطبرانيُّ (١٠٧٧) من حديث بلال، وأخرجه في «الأوسط»[(٢)] من حديث معاوية، وفي حديث أبي ذرٍّ عند أحمد (٢١٢٩٥) وأبي داود (٢٩٦٢): «يقول به» بَدَل قوله: «وقلبه»، وصَحَّحَه الحاكم (٣/ ٨٦-٨٧)، وكذا أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٦٦٨٨) من حديث عمرَ نفسِه.

قوله: «زادَ زكريّا بن أبي زائدة عن سعد» هو ابن إبراهيم المذكور، وفي روايته زيادَتان: إحداهما: بيان كَونهم من بني إسرائيل، والثانية: تفسير المراد بالمحدَّثِ في رواية غيره، فإنَّه قال بَدَلها: «يُكلَّمونَ من غير أن يكونوا أنبياء».

قوله: «منهم أحدٌ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «من أحد»، ورواية زكريّا وَصَلَها الإسماعيليّ وأبو نُعَيم في «مُستَخرجيهما».

وقوله: «وإن يَكُ في أمّتي» قيل: لم يورِد هذا القول مَورِد الترديد، فإنَّ أمَّته أفضل الأُمم، وإذا ثَبَتَ أنَّ ذلك وُجِدَ في غيرهم فإمكان وُجودِه فيهم أَوْلى، وإنَّما أورَدَه مَورِد التأكيد كما يقول الرجل: إن يكن لي صديق فإنَّه فلان، يريد اختصاصه بكمال الصداقة لا نَفْيَ الأصدِقاء، ونحوه قول الأجير: إن كنتُ عَمِلتُ لك فوَفِّني حَقّي، وكلاهما عالمٌ بالعملِ لكن مُراد القائل: أنَّ تأخيرك حَقّي عَمَلُ مَن عنده شَكٌّ في كَوني عَمِلت.

وقيل: الحكمة فيه أنَّ وُجودهم في بني إسرائيل كان قد تَحقَّقَ وقوعُه، وسبب ذلك احتياجهم حيثُ لا يكون حينئذٍ فيهم نبيٌّ، واحتَمَلَ عنده ﷺ أن لا تحتاج هذه الأُمّة إلى

(١) هو في «مسنده» برقم (٢٥٣)، وليس عقبه في المطبوع ما ذكره الحافظ.

(٢) لم نقف عليه في «الأوسط» من حديث معاوية، وهو في «معجمه الكبير» ١٩/ (٧٠٧).

٥١/٧ ذلك لاستغنائها بالقرآن عن حُدوث نبيٍّ، وقد/ وَقَعَ الأمر كذلك حتَّى إنَّ المحدَّث منهم إذا تَحقَّقَ وُجوده لا يَحكم بما وَقَعَ له، بل لا بدَّ له من عَرضه على القرآن، فإن وافقَه أو وافق السُّنّة عَمِلَ به وإلّا تَركَه، وهذا، وإن جازَ أن يقع، لكنَّه نادِر ممَّن يكون أمره منهم مَبنيّاً على اتِّباع الكتاب والسُّنّة، وتَمَحَّضَت الحكمة في وُجودهم وكَثرتهم بعد العصر الأوَّل في زيادة شَرَف هذه الأُمّة بوُجودِ أمثالهم فيه، وقد تكون الحكمة في تكثيرهم: مُضاهاةُ بني إسرائيل في كَثْرة الأنبياء فيهم، فلمَّا فاتَ هذه الأُمّةَ كَثْرةُ الأنبياء فيها؛ لكَونِ نبيِّها خاتَم الأنبياء عوِّضوا بكَثْرة الملهَمين.

وقال الطِّيبيُّ: المراد بالمحدَّثِ: الملهَم البالغ في ذلك مَبلَغ النبيِّ ﷺ في الصِّدق، والمعنى: لقد كان فيما قبلكم من الأُمم أنبياء مُلهَمون، فإن يَكُ في أمَّتي أحد هذا شأنه فهو عمر، فكأنَّه جعله في انقطاع قَرينه في ذلك، كأنه نبيٌّ، فلذلك أتى بلفظ: «إنْ»، ويُؤيِّده حديث: «لو كان بعدي نبيّ لكان عُمر» فـ«لو» فيه بمَنزِلة «إنْ» في الآخر على سبيل الفَرض والتقدير، انتهى.

والحديث المشار إليه أخرجه أحمد (١٧٤٠٥) والتِّرمِذيّ (٣٦٨٦) وحَسَّنَه وابن حِبّان[١] والحاكم (٣/ ٨٥) من حديث عُقْبة بن عامر، وأخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط»[٢] من حديث أبي سعيد، ولكِن في تقرير الطِّيبيّ نظر، لأنَّه وَقَعَ في نفس الحديث: «من غير أن يكونوا أنبياء» ولا يَتِمّ مُراده إلّا بفَرضِ أنَّهم كانوا أنبياء.

قوله: «قال ابن عبَّاس: من نبيٍّ ولا مُحدَّثٍ» أي: في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ الآية [الحج:٥٢]، كأنَّ ابن عبَّاس زاد فيها «ولا مُحدَّث» أخرجه سفيان بن عُيَينةَ في أواخر «جامعه» وأخرجه عبد بن حُميدٍ[٣] من طريقه وإسناده إلى ابن

(١) لم نقف عليه في المطبوع منه.

(٢) سقط من المطبوع من «المعجم الأوسط» وهو في «مجمع البحرين» (٣٦٦٦).

(٣) في «تفسيره» كما في «تغليق التعليق» ٤/ ٦٥، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٦/ ٦٥ وعزاه له ولابن الأنباري في «المصاحف».

عبَّاس صحيح، ولفظه عن عَمْرو بن دينار قال: كان ابن عبَّاس يقرأ: «وما أرسَلنا من قبلك من رسول ولا نبيّ ولا مُحدَّث». والسَّبَب في تخصيص عمر بالذِّكرِ لكَثْرة ما وَقَعَ له في زمن النبيِّ ﷺ من الموافَقات التي نزلَ القرآن مُطابقاً لها، ووَقَعَ له بعد النبيِّ ﷺ عِدّةُ إصابات.

الحديث الثاني عشر: حديث أبي هريرة في الذي كَلَّمَه الذِّئب.

٣٦٩٠- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسُفَ، حدَّثنا اللَّيثُ، حدَّثنا عُقَيلٌ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المسيّبِ وأبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، قالا: سمعنا أبا هريرةَ ﷺ يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «بينما راعٍ في غَنَمِه عَدَا الذِّئبُ فأخَذَ منها شاةً، فطَلَبَها حتَّى استنقَذَها، فالْتفتَ إليه الذِّئبُ، فقال له: مَن لها يومَ السَّبُعِ! ليس لها راعٍ غيري» فقال الناسُ: سبحانَ الله! فقال النبيُّ ﷺ: «فإنِّي أُومِنُ به وأبو بكرٍ وعمرُ» وما ثَمَّ أبو بكرٍ وعمرُ.

أورَدَه مختصراً بدون قِصّة البقرة، وقد تقدَّم شرحه (٣٦٦٣) في مناقب أبي بكر.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي أُمامة عن أبي سعيد الخدري.

٣٦٩١- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني أبو أُمامةَ بنُ سَهلِ بنِ حُنَيفٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «بَيْنا أنا نائمٌ، رأيتُ الناسَ عُرِضوا عليَّ، وعليهم قُمُصٌ، فمِنها ما يَبلُغُ الثُّدِيَّ، ومنها ما يَبلُغُ دونَ ذلكَ، وعُرِضَ عليَّ عمرُ وعليه قَميصٌ اجتَرَّه» قالوا: فما أوَّلتَه يا رسولَ الله؟ قال: «الدِّينَ».

قوله: «عن أبي سعيد الخُدْريِّ» كذا رواه أكثر أصحاب الزُّهْريّ، ورواه مَعمَر عن الزُّهْريّ عن أبي أُمامةَ بن سَهْل عن بعض أصحاب النبيِّ ﷺ فأبهَمَه، أخرجه أحمد (١١٨١٤)، وقد تقدَّم في الإيمان (٢٣) من رواية صالح بن كَيْسان عن الزُّهْريّ فصَرَّحَ بذِكْر أبي سعيد، ووَقَعَ في التعبير (٧٠٠٨) من هذا الوجه عن أبي أُمامةَ بن سَهل: أنّه سمعَ أبا سعيد.

قوله: «رأيت الناس عُرِضوا عليَّ...» الحديثَ، وفيه: «عُرِضَ عليَّ عمرُ وعليه قميصٌ اجتَرَّه» أي: لطولِه، وقد تقدَّم من رواية صالح بلفظ: «يَجُرّه».

قوله: «قالوا: فما أوَّلت ذلكَ؟» سيأتي في التعبير (٧٠٠٨) أنَّ السائل عن ذلك أبو بكر، ويأتي بقيَّة شرحه هناكَ إن شاء الله تعالى.

وقد استُشكِلَ هذا الحديث بأنَّه يَلزَم منه أنَّ عمرَ أفضلُ من أبي بكر الصِّدِّيق، والجواب عنه تخصيص أبي بكر من عُموم قوله: «عُرِضَ عليَّ الناس» فلعلَّ الذين عُرِضوا إذ ذاكَ لم يكن فيهم أبو بكر، وأنَّ كون عمر عليه قميص يَجُرُّه لا يَستَلزِم أن لا يكون على أبي بكر قميصٌ أطوَلُ منه وأسبَغُ، فلعلَّه كان كذلك إلّا أنَّ المراد كان حينئذٍ بيانُ فضيلة عمر فاقتَصَرَ عليها، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر:

٣٦٩٢- حدَّثنا الصَّلْتُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا أيوبُ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، عن المِسوَرِ بنِ مَخرَمةَ، قال: لمَّا طُعِنَ عمرُ جَعَلَ يألَمُ، فقال له ابنُ عبَّاسٍ، وكأنَّه يُجزِّعُه: يا أميرَ المؤمنين، ولَئِن كان ذاكَ لقد صَحِبتَ رسولَ الله ﷺ، فأحسنتَ صُحْبتَه، ثمَّ فارَقتَه وهو عنكَ راضٍ، ثمَّ صَحِبتَ أبا بكرٍ فأحسنتَ صُحْبتَه، ثمَّ فارَقْتَ وهو عنكَ راضٍ، ثمَّ صَحِبتَهم فأحسنتَ صُحْبتَهم، ولَئِن فارَقتَهم لَتُفارِقَنَّهم وهم عنكَ راضُونَ. قال: أمَّا ما ذكرتَ من صُحْبةِ رسولِ الله ﷺ ورِضاهُ، فإنَّ ذلكَ مَنٌّ مِن الله تعالى مَنَّ به عليَّ، وأمَّا ما ذكرتَ من صُحْبةِ أبي بكرٍ ورِضاهُ، فإنَّ ذلك مَنٌّ مِن الله جلَّ ذِكرُه مَنَّ به عليَّ، وأمَّا ما تَرَى من جَزَعي، فهو من أجْلِكَ وأجلِ أصحابكَ، والله لو أنَّ لي طِلاعَ الأرضِ ذَهباً، لافتَدَيتُ به من عذابِ الله عزَّ وجلَّ قبلَ أن أراهُ.

قال حمَّادُ بنُ زيدٍ: حدَّثنا أيوبُ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ: دَخَلتُ على عمرَ... بهذا.

قوله: «**حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم**» هو الذي يقال له ابن عُلَيَّة.

قوله: «**عن المِسوَر بن مَخرَمةَ**» كذا رواه ابن عُلَيَّة، ورواه حمَّاد بن زيد كما عَلَّقَه المصنِّف بعدُ، فقال: عن ابن عبَّاس، وأخرجه الإسماعيليُّ من رواية القَواريريّ عن حمَّاد بن زيد موصولاً، ويحتمل أن يكون محفوظاً عن الاثنين.

قوله: «لمَّا طُعِنَ عمرُ» سيأتي بيان/ ذلك بعدُ في أواخر مناقب عثمان (٣٧٠٠). ٥٢/٧

قوله: «وكأنَّه يُجزِّعه» بالجيم والزّاي الثَّقيلة، أي: يَنسُبه إلى الجَزَع ويَلومه عليه، أو معنى يُجزِّعُه: يُزيل عنه الجَزَع، وهو كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [سبأ:٢٣]، أي: أُزيلَ عنهم الفَزَع، ومثله: مرَّضَه: إذا عانى إزالة مرضه، ووَقَعَ في رواية الجُرْجانيّ: «وكأنَّه جَزِعَ»، وهذا يَرجِع الضَّمير فيه إلى عمر بخلاف رواية الجماعة، فإنَّ الضَّمير فيها لابنِ عبَّاس. ووَقَعَ في رواية حمَّاد بن زيد: وقال ابن عبَّاس: مَسِست جِلد عمر فقلت: جِلدٌ لا تَمسُّه النار أبداً، قال: فنظرَ إليَّ نَظرة كنت أرثي له من تلك النَّظرة.

قوله: «ولَئِن كان ذاكَ» كذا في رواية الأكثر، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «ولا كلّ ذلك» أي: لا تُبالغ في الجَزَع فيما أنتَ فيه، ولبعضهم: «ولا كان ذلك»، وكأنَّه دعاءٌ، أي: لا يكون ما تخافه، أو لا يكون الموت بتلك الطَّعنة.

قوله: «ثُمَّ فارَقت» كذا بحذف المفعول، وللكُشْمِيهنيّ: «ثُمَّ فارَقته».

قوله: «ثُمَّ صَحِبتَهُم فأحسنتَ صُحْبتَهم، ولَئِن فارَقتَهم» يعني: المسلمين، وفي رواية بعضهم: «ثُمَّ صَحِبت صَحَبَتَهم» بفتح الصّاد والحاء والموحَّدة، أي: أصحاب النبيّ ﷺ وأبي بكر، وفيه نظر للإتيان بصيغة الجمع موضع التَّثنية[1]، قال عياض: يحتمل أن تكون «صَحِبت» زائدة وإنَّما هو: «ثم صَحِبتَهم»، أي: المسلمين، قال: والرِّواية الأولى هي الوجه، وروِّيناها في «أمالي» أبي الحسن بن رِزْقويه من حديث ابن عمر قال: لمَّا طُعِنَ عمر قال له ابن عبَّاس... فذكر حديثاً قال فيه: ولمَّا أسلَمت كان إسلامك عِزّاً.

قوله: «فإنَّ ذلك مَنٌّ» أي: عطاءٌ، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: فإنَّما ذلك.

قوله: «فهو من أجلك ومن أجل أصحابك» في رواية أبي ذرٍّ عن الحَمُّويّ والمُستَمْلي: «أُصَيحابك» بالتصغير، أي: من جِهة فِكرَته فيمن يَستَخلِف عليهم، أو من أجل فِكرَته في سِيرتَه التي سارَها فيهم، وكأنَّه غَلَبَ عليه الخوف في تلك الحالة مع هَضْم نفسِه وتَواضُعِه لربِّه.

---

(١) وتعقبه العيني بقوله: لا يتوجه النظر فيه أصلاً، بل الموضع موضع ذكر الجمع، لأن المراد أصحاب النبي ﷺ وأبو بكر. «عمدة القاري» ١٦/ ٢٠٠.

قوله: «طِلاع الأرض» بكسر الطاء المهمَلة والتخفيف، أي: مِلأها، وأصل الطِّلاع: ما طَلَعَت عليه الشمس، والمراد هنا: ما يَطلُع عليها ويُشرِف فوقها من المال.

قوله: «قبل أن أَراه» أي: العذاب، وإنَّما قال ذلك لغَلَبة الخوف الذي وَقَعَ له في ذلك الوقت من خَشْية التقصير فيما يجب عليه من حقوق الرَّعيَّة، أو من الفتنة بمَدحِهم.

قوله: «قال حمَّاد بن زيد» وَصَلَه الإسماعيليّ كما تقدَّم، والله أعلم، وسيأتي مَزيد في الكلام على هذا الحديث في قِصّة قَتْل عمر آخِر مناقب عثمان (٣٧٠٠). وأخرج ابن سعد (٣/ ٣٥١-٣٥٢) من طريق أبي عُبيد مَولَى ابن عبَّاس عن ابن عبَّاس، فذكر شيئاً من قِصّة قَتْل عُمرَ.

٣٦٩٣- حدَّثنا يوسُفُ بنُ موسى، حدَّثنا أبو أُسامةَ، قال: حدَّثني عثمانُ بنُ غِيَاثٍ، حدَّثنا أبو عثمان النَّهْديُّ، عن أبي موسى ﷺ، قال: كنتُ مع النبيِّ ﷺ في حائطٍ من حِيْطانِ المدينةِ، فجاء رجلٌ فاستفتَحَ، فقال النبيُّ ﷺ: «افتَحْ له، وبَشِّرْهُ بالجنَّةِ» ففَتحتُ له فإذا أبو بكرٍ، فبَشَّرتُه بما قال رَسُولُ الله ﷺ، فحَمِدَ الله، ثمَّ جاء رجلٌ فاستَفتَحَ، فقال النبيُّ ﷺ: «افتَح له وبَشِّرْهُ بالجنَّةِ» ففَتحتُ له فإذا هو عمرُ، فأخبَرتُه بما قال النبيُّ ﷺ، فحَمِدَ اللهَ، ثمَّ استفتَحَ رجلٌ، فقال لي: «افتح له، وبَشِّرْهُ بالجنَّةِ على بَلوَى تُصيبُه» فإذا عثمانُ، فأخبَرتُه بما قال رسولُ الله ﷺ، فحَمِدَ الله، ثمَّ قال: الله المستَعانُ.

٣٦٩٤- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، قال: حدَّثني ابنُ وَهْبٍ، قال: أخبرني حَيْوةُ، قال: حدَّثني أبو عَقيلٍ زُهْرةُ بنُ مَعبَدٍ، أنَّه سمعَ جَدَّه عبدَ الله بنَ هشامٍ قال: كنَّا مع النبيِّ ﷺ وهو آخِذٌ بيَدِ عمرَ بنِ الخطَّاب.

[طرفاه في: ٦٢٦٤، ٦٦٣٢]

الحديث الخامس عشر: حديث أبي موسى. تقدَّم مبسوطاً مع شرحه في مناقب أبي بكر (٣٦٧٤) بما يُغني عن الإعادة.

الحديث السادس عشر: قوله: «أخبَرَني حَيْوة» بفتح المهمَلة والواو بينهما تحتانيَّة ساكنة: هو ابن شُرَيح المِصريّ.

قوله: «عبد الله بن هشام» أي: ابن زُهرة بن عثمان التَّيْميُّ، ابن عمّ طلحة بن عُبيد الله.

قوله: «**كنَّا مع النبيِّ ﷺ وهو آخِذٌ بيَدِ عمرَ بن الخطَّاب**» هو طَرَف من حديث يأتي تمامه في الأيمان والنُّذور (٦٦٣٢)، وبقيَّته: «فقال له عمر: يا رسول الله، لَأنتَ أحَبُّ إليَّ من كلّ شيء» الحديثَ، وقد ذكرت شيئاً من مباحثه في كتاب الإيمان[1]، وسيأتي بيان الوقت الذي قُتِلَ فيه عُمرُ في آخِر ترجمة عثمان إن شاء الله تعالى.

٧- باب مناقب عثمان بن عفّان أبي عمرٍو القرشيّ ﷺ

وقال النبيُّ ﷺ: «مَن يَحفِرُ بئرَ رُومةَ فلَه الجنَّة» فحَفرَها عثمانُ.

وقال: «مَن جَهَّزَ جيشَ العُسرةِ فلَه الجنَّةُ» فجَهَّزَه عثمانُ.

٥٤/٧ قوله: «**باب مناقب عثمان بن عَفّان أبي عَمْرو القُرَشيّ**» هو عثمان بن عَفّان بن أبي العاص ابن أُميَّة بن عبد شَمس بن عبد مَنافٍ، يجتمع مع النبيِّ ﷺ في عبد مَناف. وعدد ما بينهما من الآباء مُتَفاوِت، فالنبيُّ ﷺ من حيثُ العددُ في دَرَجة عَفّان كما وَقَعَ لعمرَ سواءٌ.

وأمَّا كُنْيته فهو الذي استقرَّ عليه الأمر، وقد نَقَلَ يعقوب بن سفيان عن الزُّهْريّ أنَّه كان يُكْنى أبا عبد الله بابنِه عبد الله الذي رُزِقَه من رُقيَّة بنت رسول الله ﷺ، وماتَ عبد الله المذكور صغيراً وله ستّ سِنين، وحَكَى ابن سعد أنَّ موته كان سنة أربع من الهجرة، وماتت أمّه رُقيَّة قبل ذلك سنة اثنتَينِ والنبيُّ ﷺ في غزوة بدر، وكان بعض مَن يَنتَقِصه يُكَنّيه أبا ليلى، يشير إلى لِين جانبه، حكاه ابن قُتَيبة، وقد اشتَهرَ أنَّ لَقَبه ذو النُّورَينِ. وروى خَيْثمة في «الفضائل» والدّارَقُطنيُّ في «الأفراد» من حديث عليّ أنَّه ذكر عثمان فقال: ذاكَ امرُؤٌ يُدعَى في السماء ذا النُّورَينِ، وسأذكر اسم أمّه ونَسَبها في الكلام على الحديث الثاني من ترجمته.

قوله: «**وقال النبيُّ ﷺ: مَن يَحفِر بئر رُومة فله الجنَّة، فحَفَرَها عثمان. وقاله النبيُّ ﷺ: مَن جَهَّزَ جيش العُسرة فله الجنَّة، فجَهَّزَه عثمان**» هذا التعليق تقدَّم ذِكر مَن وَصَلَه في أواخر كتاب الوَقف (٢٧٧٨) وبسطت هناكَ الكلام عليه، وفيه من مناقب عثمان أشياء كثيرة استوعَبتها هناكَ فأغنى عن إعادَتها.

---

(١) في شرح باب (٨): حب الرسول ﷺ.

والمراد بجيشِ العُسرة: تَبُوك كما سيأتي في المغازي (٤٤١٥)، وأخرج أحمد[1] والتِّرمذيّ (٣٧٠٠) من حديث عبد الرحمن بن خُبَاب السُّلَميّ: أنَّ عثمان أعان فيها بثلاثِ مئةِ بعير، ومن حديث عبد الرحمن بن سَمُرة: أنَّ عثمان أتى فيها بألفِ دينار فصَبَّها في حِجر النبيِّ ﷺ[2]، وقد مَضَى في الوَقف بقيَّة طُرقه (٢٧٧٨)، وفي حديث حُذَيفة عند ابن عَديّ (١/ ٣٤٠): «فجاء عثمان بعشرة آلاف دينار» وسنده واهٍ، ولعلَّها كانت بعشرة آلاف دِرهَم، فتوافِقُ رواية ألف/ دينار. ٥٥/٧

ثمَّ ذكر المصنِّفُ في هذا الباب خمسةَ أحاديثَ:

الأول: حديث أبي موسى في قِصّة القُفّ.

٣٦٩٥- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَربٍ، حدَّثنا حمَّادٌ، عن أيوبَ، عن أبي عثمانَ، عن أبي موسى ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ حائطاً، وأمَرَني بحِفظِ باب الحائطِ، فجاء رجلٌ يَستأذِنُ، فقال: «ائذَنْ له وبَشِّرْهُ بالجنَّةِ» فإذا أبو بكرٍ، ثمَّ جاء آخَرُ يَستأذِنُ، فقال: «ائذَنْ له وبَشِّرْهُ بالجنَّةِ» فإذا عمرُ، ثمَّ جاء آخَرُ يَستأذِنُ، فسَكَتَ هُنَيهةً، ثمَّ قال: «ائذَنْ له وبَشِّرْهُ بالجنَّةِ على بَلوَى سَتُصيبُه» فإذا عثمانُ بنُ عفّانَ.

قال حمَّادٌ: وحدَّثنا عاصمٌ الأحوَلُ وعليُّ بنُ الحَكَم، سَمعا أبا عثمانَ يُحدِّثُ، عن أبي موسى بنَحوه، وزادَ فيه عاصمٌ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان قاعداً في مكانٍ فيه ماءٌ، قد كَشَفَ عن رُكبَتَيه أو رُكبَتِه، فلمَّا دَخَلَ عثمانُ، غطّاها.

أورَدَها مختصرة من طريق أبي عثمان عن أبي موسى، وقد تقدَّم شرحها في مناقب أبي بكر الصِّدِّيق (٣٦٧٤).

قوله: «فسَكَتَ هُنَيهةً» بالتصغير، أي: قليلاً.

قوله: «قال حمّاد: وحدَّثنا عاصم» كذا للأكثر، وهو بقيَّة الإسناد المتقدِّم، وحمَّاد: هو ابن زيد، ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ وحده: «وقال حمّاد بن سَلَمة: حدَّثنا عاصم...» إلى آخره،

(١) بل أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» (١٦٦٩٦)، وإسناده ضعيف.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٦٣٠) وإسناده حسن، وهو عند الترمذي (٣٧٠١) وقال: حسن غريب.

والأوَّل أصوَب، فقد أخرجه الطبرانيُّ[1] عن يوسف القاضي عن سليمان بن حَرْب: حدَّثنا حمَّاد بن زيد عن أيوب، فذكر الحديثَ وفي آخره: قال حمَّاد: فحدَّثني عليّ بن الحَكَم وعاصم: أنَّهما سمعا أبا عثمان يُحدِّث عن أبي موسى نحواً من هذا، غير أنَّ عاصماً زادَ، فذكر الزّيادة. وقد وَقَعَ لي من حديث حمَّاد بن سَلَمة لكن عن عليّ بن الحَكَم وحده، أخرجه ابن أبي خَيْثمةَ في «تاريخه» (٢٠٩٤) عن موسى بن إسماعيل، والطبرانيُّ من طريق حَجّاج بن مِنهال وهُدْبَةَ بنِ خالد كلُّهم عن حمَّاد بن سَلَمة عن عليّ بن الحَكَم وحدَه به وليست فيه الزّيادة، ثمَّ وجدته في نُسخة الصَّغانيّ مثلَ رواية أبي ذرٍّ، والله أعلم.

قوله: «وزادَ فيه عاصم: أنَّ النبيَّ ﷺ كان قاعِداً في مكان فيه ماء قد كَشَفَ عن رُكبَته، فلمَّا دَخَلَ عثمان غطّاها» قال ابن التِّين: أنكرَ الدّاووديُّ هذه الرِّواية وقال: هذه الزّيادة ليست من هذا الحديث بل دَخَلَ لرواتها حديثٌ في حديث، وإنَّما ذلك الحديث: أنَّ أبا بكر أتى النبيَّ ﷺ وهو في بيته قد انكَشَفَ فخِذه فجَلَسَ أبو بكر، ثمَّ دَخَلَ عمر، ثمَّ دَخَلَ عثمان فغَطّاها؛ الحديثَ.

قلت: يشير إلى حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ مُضطَجِعاً في بيته كاشفاً عن فخِذَيه أو ساقَيهِ، فاستأذَنَ أبو بكر فأذِنَ له وهو على تلك الحالة؛ الحديث، وفيه: ثُمَّ دَخَلَ عثمان فجلستَ وسوَّيتَ ثيابك، فقال: «ألا أستَحي من رجل تَستَحي منه الملائكة؟»[2]، وفي رواية لمسلم (٢٤٠٢) أنَّه ﷺ قال في جواب عائشة: «إنَّ عثمان رجل حَييٌّ، وإنّي خَشِيت إن أذِنت له على تلك الحالة أنْ لا يَبلُغَ إليَّ في حاجته». انتهى، وهذا لا يَلزَم منه تغليط رواية عاصم، إذ لا مانعَ أن يَتَّفِق للنبيِّ ﷺ أن يُغطّيَ ذلك مرَّتَينِ حين دَخَلَ عثمان، وأن يقع ذلك في مَوطِنَينِ، ولا سيَّما مع اختلاف مَخرَج الحديثَينِ، وإنَّما يقال ما قاله الدّاووديُّ حيثُ تَتَّفِق المخارج، فيُمكِن أن يدخل حديثٌ في حديث لا مع افتِراق المخارج كما في هذا، والله أعلم.

---

(١) حديث أبي موسى ليس في القسم المطبوع من «المعجم الكبير»، وقد أخرجه الطبراني أيضاً في «الأوسط» (٢٠٩٥) و(٧٥٠٦) من طريقين أخريين عن أبي موسى لكن دون الزيادة المذكورة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٠١).

الحديث الثاني: حديث عبيد الله بن عَدي بن الخِيار في قصة الوليد بن عقبة.

٣٦٩٦- حدَّثني أحمدُ بنُ شَبيبِ بنِ سعيدٍ، قال: حدَّثني أبي، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني عُرْوةُ: أنَّ عُبيد الله بنَ عَديٍّ بنِ الخيار أخبَرَه، أنَّ المِسوَرَ بنَ مَخرَمةَ وعبدَ الرحمنِ بنَ الأسوَدِ بنِ عبدِ يَغُوثَ قالا: ما يَمنَعُكَ أن تُكلِّمَ عثمانَ لأخيه الوليدِ؟ فقد أكثَرَ الناسُ فيه، فقَصَدتُ لِعثمانَ حتَّى خَرَجَ إلى الصلاةِ، قلتُ: إنَّ لي إليكَ حاجةً، وهي نَصيحةٌ لكَ، قال: يا أيُّها المرءُ منكَ - قال مَعمَرٌ: أُراه قال: أعوذُ بالله مِنكَ - فانصَرَفتُ فرجعتُ إليهما، إذ جاء رسولُ عثمانَ فأتيتُه، فقال: ما نَصيحَتُكَ؟ فقلتُ: إنَّ الله سبحانه بَعَثَ محمَّداً ﷺ بالحقِّ، وأنزَلَ عليه الكتابَ، وكنتَ ممَّنِ استَجابَ لله ولِرسولِه ﷺ، فهاجَرتَ الهجرتَينِ، وصَحِبتَ رسولَ الله ﷺ، ورأيتَ هَديَه، وقد أكثَرَ الناسُ في شأنِ الوليدِ، قال: أدرَكتَ رسولَ الله ﷺ؟ قلتُ: لا، ولكن خَلَصَ إليَّ من عِلمِه ما يَخلُصُ إلى العَذراءِ في سِترِها، قال: أمَّا بعدُ، فإنَّ الله بَعَثَ محمَّداً ﷺ بالحقِّ، فكنتُ ممَّنِ استَجابَ لله ولِرسولِه، وآمَنتُ بما بُعِثَ به، وهاجَرتُ الهجرتَينِ كما قلتَ، وصَحِبتُ رسولَ الله ﷺ، وبايعتُه، فوالله ما عَصَيتُه ولا غَشَشتُه حتَّى تَوَفّاه الله، ثمَّ أبو بكرٍ مثلُه، ثمَّ عمرُ مثلُه، ثمَّ استُخلِفتُ، أفَليس لي مِن الحقِّ مثلُ الذي لهم؟ قلتُ: بَلَى، قال: فما هذه الأحاديثُ التي تَبلُغُني عنكُم؟ أمَّا ما ذكرتَ من شأنِ الوليدِ فسَنأخُذُ فيه بالحقِّ إن شاء الله، ثمَّ دَعَا عليّاً، فأمَرَه أن يَجلِدَه، فجَلَدَه ثمانين.

[طرفاه في: ٣٨٧٢، ٣٩٢٧]

قوله: «ما يَمنَعك أن تُكلِّم عثمان؟» في رواية مَعمَر عن الزُّهْريّ الآتية في هِجرة الحَبَشة (٣٨٧٢): «أن تُكلِّم خالك»، ووجه كَون عثمان خاله أنَّ أمّ عُبيد الله هذا هي أمّ قِتال بنت أَسِيدِ بن أبي العِيصِ[1] بن أُميَّة، وهي بنت عمِّ عثمان، وأقارب الأُمّ يُطلَق عليهم أخوال، وأمَّا أمّ عثمان فهي أروَى بنت كُرَيز - بالتصغير - بن رَبيعة بن حبيب بن عبد شَمس، وأُمّها أمّ حَكيم البيضاء بنت عبد المطَّلِب، وهي شقيقة عبد الله والد النبيِّ ﷺ، ويقال: إنَّهما وُلِدا توأماً، حكاه الزُّبَير بن بكّار، فكان ابن بنت عَمّة النبيِّ ﷺ، وكان النبيّ ﷺ ابن

(١) تحرف في الأصلين و(س) إلى: العاص، والصواب ما أثبتناه.

خال والدته، وقد أسلَمَت أمّ عثمان كما بيَّنت ذلك في كتاب «الصحابة». وروى محمد بن الحسين المخزوميّ في كتاب «المدينة»: أنّها ماتت في خلافة ابنها عثمان، وأنَّه كان ممَّن حَمَلَها إلى قبرها. وأمَّا أبوه فهَلكَ في الجاهليَّة.

قوله: «لأخيهِ» اللّام للتعليل، أي: لأجلِ أخيهِ، ويحتمل أن تكون بمعنى «عن»، ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيِّ: في أخيه.

قوله: «الوليد» أي: ابن عُقْبة، وصَرَّحَ بذلك في رواية مَعمَر، وعُقْبة: هو ابن أبي مُعَيط بن أبي عَمْرو بن أُميَّة بن عبد شَمس، وكان أَخا عثمان لأُمّه، وكان عثمان ولّاه الكوفة بعد عَزْل سعد بن أبي وقّاص، فإنَّ عثمان كان ولّاه الكوفة لمَّا وليَ الخلافة بوَصيَّةٍ من عمر كما سيأتي في آخِر ترجمة عثمان في قِصّة مَقتَل عمر (٣٧٠٠)، ثمَّ عَزَلَه بالوليد وذلك سنة خمسٍ وعشرين، وكان سبب ذلك أنَّ سعداً كان أميرها، وكان عبد الله بن مسعود على بيت المال فاقتَرَضَ سعد/ منه مالاً، ٥٦/٧ فجاءه يَتَقاضاه فاختصَما، فبَلَغَ عثمانَ فغَضِب عليهما وعَزَلَ سعداً، واستَحضَرَ الوليدَ وكان عاملاً بالجزيرة على عَرَبها[1]، فوَلّاه الكوفة، وذكر ذلك الطَّبَريُّ في «تاريخه».

قوله: «فقد أكثَر الناسُ فيه» أي: في شأن الوليد؛ أي: من القول، ووَقَعَ في رواية مَعمَر: وكان أكثر الناس فيما فعَلَ به، أي: من تَركِه إقامة الحَدّ عليه، وإنكارهم عليه عَزل سعد بن أبي وقّاص به، مع كَون سعد أحدَ العشرة ومن أهل الشّورَى، واجتَمع له من الفضل والسُّنَن والعلم والدِّين والسَّبق إلى الإسلام ما لم يَتَّفِق شيء منه للوليد بن عُقْبة، والعُذر لعثمان في ذلك: أنَّ عمر كان عَزَلَ سعداً كما تقدَّم بيانه في الصلاة (٧٥٥)، وأوصَى عمر مَن يَلي الخلافة بعده أن يوَلّي سعداً قال: «لأنّي لم أعزِله عن خيانة ولا عَجز» كما سيأتي ذلك في حديث مَقتَل عمر قريباً (٣٧٠٠)، فوَلّاه عثمان امتِثالاً لوَصيَّة عمر، ثمَّ عَزَلَه للسَّبَب الذي تقدَّم ذِكْره ووَلَّى الوليد لمَا ظَهَرَ له من كِفايته لذلك وليَصِل رَحِمه، فلمَّا ظَهَرَ له سوءُ سيرَته عَزَلَه، وإنَّما أَخَّرَ إقامة الحَدّ عليه ليَكشِف عن حال مَن شَهِدَ عليه بذلك، فلمَّا وضَحَ له الأمر أمَرَ بإقامة الحدّ عليه.

---

(١) تحرف في (س) إلى: «عُسر بها»، وجاء في «تاريخ الطبري» ٢/ ٤٨٥: واستعمل حبيب بن مسلمة على عجم الجزيرة وحربها، والوليد بن عقبة على عرب الجزيرة.

وروى المدائنيّ من طريق الشَّعبيّ: أنَّ عثمان لمَّا شَهِدوا عنده على الوليد حَبَسَه.

قوله: «**فقَصَدت لعثمان حتَّى خَرَجَ**» أي: إنَّه جَعَلَ غايةَ القصد خروج عثمان. وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «حين خَرَجَ» وهي تُشعِر بأنَّ القصد صادَفَ وقتَ خروجه، بخلاف الرِّواية الأُخرَى فإنَّها تُشعِر بأنَّه قَصَدَ إليه ثمَّ انتظَرَه حتَّى خرج، يُؤيِّد الأوَّل رواية مَعمَر (٣٨٧٢): فانتَصَبت لعثمان حين خَرَجَ.

قوله: «**إنَّ لي إليك حاجة، وهي نَصيحة لك، فقال: يا أيُّها المرء منك**» كذا في رواية يونس.

قوله: «**قال مَعمرٌ: أعوذ بالله مِنك**» هذا تَعليق أراد به المصنِّف بيان الخلاف بين الرِّوايتَينِ، ورواية مَعمَر قد وَصَلَها في هِجرة الحبشة كما قَدَّمته ولفظه هناكَ: «فقال: يا أيّها المرء، أعوذ بالله مِنك»، قال ابن التِّين: إنَّما استَعاذَ منه خَشْية أن يُكلِّمه بشيءٍ يقتضي الإنكار عليه، وهو في ذلك معذور فيَضِيق بذلك صدرُه.

قوله: «**فانصَرَفتُ فرجعتُ إليهما**» زاد في رواية مَعمَر: فحَدَّثتهما بالذي قلت لعثمان وقال لي، فقالا: قد قَضَيتَ الذي كان عليك.

قوله: «**إذ جاء رسول عثمان**» في رواية مَعمَر: «فبينما أنا جالس معهما إذ جاءني رسول عثمان فقالا لي: قد ابتلاكَ الله، فانطَلَقت»، ولم أَقِفْ في شيء من الطُّرق على اسم هذا الرَّسول.

قوله: «**وكنتَ ممَّن استَجابَ**» هو بفتح «كنتَ» على المخاطَبة، وكذا «هاجَرتَ» و«صَحِبتَ»، وأراد بالهجرتَينِ: الهجرة إلى الحَبَشة، والهجرة إلى المدينة، وسيأتي ذِكْرهما قريباً، وزاد في رواية مَعمَر: «ورأيتَ هَدْيَه» أي: هديَ النبيِّ ﷺ، وهو بفتح الهاء وسُكون الدّال: الطَّريقة، وفي رواية شُعَيب عن الزُّهْريّ الآتية في هجرة الحبشة[1]: وكنت صِهرَ[2] رسول الله ﷺ.

---

(١) كذا قال، وإنما هي في «باب مقدم النبي ﷺ المدينة» علقها البخاري أثناء الحديث (٣٩٢٧) ووصلها أحمد في «مسنده» (٤٨٠).

(٢) هذا في رواية أبي ذر الهروي عن الكُشْمِيهني، وفي رواية غيره: ونِلْتَ صهرَ.

قوله: «وقد أكثرَ الناس في شأن الوليد» زاد مَعمَر عَقِبَه[1]: فحَقٌّ عليك أن تُقيم عليه الحَدّ.

قوله: «قال: أدرَكتَ رسول الله؟ فقلت: لا» في رواية مَعمَر: فقال لي: يا ابن أُختي، وفي رواية صالح بن أبي الأخضَر عن الزُّهْريّ عند عمر بن شَبّة: قال: هل رأيت رسول الله ﷺ؟ قال: لا، ومُراده بالإدراكِ: إدراك السَّماع منه والأخذ عنه، وبالرُّؤية: رُؤية المميِّز له، ولم يُرِد هنا الإدراك بالسِّنِّ، فإنَّه وُلِدَ في حياة النبيّ ﷺ، فسيأتي في المغازي (٤٠٧٢) في قِصّة مَقتَل حمزة من حديث وَحشيّ بن حَرْب ما يدلّ على ذلك، ولم يَثبُت أنَّ أباه عَديّ بن الخِيار قُتِلَ كافراً وإن ذكر ذلك ابن ماكُولا وغيره، فإنَّ ابن سعد ذكره في طبقة الفتحيِّين (٥/ ٢٤٩)، وذكر المدائنيّ وعمر بن شَبّة في «أخبار المدينة» (٢/ ١٠٤) أنَّ هذه القِصّة المحكيَّة هنا وقَعَت لعَديِّ بن الخِيارِ نفسِه مع عثمان، فالله أعلم.

قال ابن التِّين: إنَّما استَثبَتَ عثمان في ذلك ليُنبِّهَه على أنَّ الذي ظَنَّه من مُخالَفة عثمان ليس كما ظَنَّه.

قلت: ويُفسِّر المراد من ذلك ما رواه أحمد (٥٠٤) من طريق سِماك بن حَرْب عن عُبَادة ابن زاهر: سمعَت عثمان خَطَبَ فقال: إنّا والله قد صَحِبنا رسول الله ﷺ في السَّفَر والحَضَر، وإنَّ ناساً يُعلِّموني سُنَّته، عَسَى أن لا يكون أحدهم رآه قَطُّ.

قوله: «خَلُصَ» بفتح المعجَمة وضمِّ اللّام، ويجوز فتحها، بعدها مُهمَلة، أي: وَصَلَ، وأراد ابن عَديّ بذلك أنَّ عِلْم النبيِّ ﷺ/ لم يكن مكتوماً ولا خاصّاً، بل كان شائعاً حتَّى وَصَلَ إلى العَذْراء المستَتِرة في خِدْرِها[2]، فوصوله إليه مع حِرصه عليه أولَى. ٥٧/٧

قوله: «ثُمَّ أبو بكر مثلُه، ثمَّ عمر مثلُه» يعني: قال في كلٍّ منهما: فما عَصَيتُه ولا غَشَشتُه. وصَرَّحَ بذلك في رواية مَعمَر (٣٨٧٢).

---

(١) وقع في الأصلين و(س) بدل قوله: «عَقِبَه»: «ابن عُقبة» وهو خطأ ظاهر، والصواب ما أثبتنا.

(٢) قوله: «في خدرها» سقط من (ع) و(س).

قوله: «ثُمَّ استُخلِفتُ» بضمِّ التاء الأولى والثانية.

قوله: «أفليسَ لي من الحقّ مثل الذي لهم» في رواية مَعمَر: «أفَليس لي عليكم من الحقّ مثل الذي كان لهم عليَّ»، ووَقَعَ في رواية الأَصِيلي وَهْمٌ يأتي بيانه هناكَ إن شاء الله تعالى.

قوله: «فما هذه الأحاديث التي تَبلُغني عنكُم؟» كأنَّهم كانوا يتكلَّمونَ في سبب تأخيره إقامةَ الحَدّ على الوليد، وقد ذكرنا عُذره في ذلك.

قوله: «فأمَرَه أن يَجلِد» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: أن يَجلِده.

قوله: «فجَلَدَه ثمانين» في رواية مَعمَر: «فجَلَدَ الوليدَ أربعين جَلدة»، وهذه الرِّواية أصحّ من رواية يونس، والوَهم فيه من الراوي عنه شَبيب بن سعيد، ويُرجِّح رواية مَعمَر ما أخرجه مسلم (١٧٠٧) من طريق أبي ساسان قال: شَهِدت عثمان أُتِيَ بالوليدِ وقد صَلَّى الصُّبح ركعتَينِ ثمَّ قال: أزيدكُم؟ فشَهِدَ عليه رجلان، أحدهما: حُمْران ـ يعني مولَى عثمان ـ أنَّه قد شَرِبَ الخمر، فقال عثمان: يا عليُّ قُم فاجلِدْه، فقال عليٌّ: قُم يا حَسَن فاجلِده، فقال الحسن: وَلِّ حارَّها مَن تَوَلَّى قارَّها، فكأنَّه وجدَ عليه فقال: يا عبدَ الله بن جعفر، قُم فاجلِده، فجَلَدَه، وعليٌّ يَعُدّ، حتَّى بَلَغَ أربعين فقال: أمسِك. ثمَّ قال: جَلَدَ النبيُّ ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلٌّ ذلك سُنّة، وهذا أَحَبُّ إليَّ، انتهى.

والشّاهد الآخر الذي لم يُسَمَّ في هذه الرِّواية، قيل: هو الصَّعْب بن جَثّامة الصحابيّ المشهور، رواه يعقوب بن سفيان في «تاريخه»، وعند الطَّبَريّ من طريق سيف في «الفُتوح» (٢/ ٦١١): أنَّ الذي شَهِدَ عليه ولد الصَّعْب واسمه جَثّامة كاسم جَدّه، وفي رواية أُخرَى: أنَّ ممَّن شَهِدَ عليه أبا زينب بن عَوْف الأَزديَّ وأبا مُوَرِّع الأزديَّ، وكذلك روى عمر بن شَبّة في «أخبار المدينة» (٢/ ١٠٥) بإسنادٍ حَسَن إلى أبي الضُّحَى وقال: لمَّا بَلَغَ عثمان قِصّة الوليد استَشارَ علياً فقال: أرَى أن تَستَحضِرَه، فإن شَهِدوا عليه بمَحضَرٍ منه حَدَدتَه، ففَعَلَ، فشَهِدَ عليه أبو زينب وأبو مُوَرِّع وجُندُب بن زُهَير الأزديّ وسعد بن مالك الأشعَريّ، فذكر

نحوَ رواية أبي ساسان، وفيه: فضَرَبَه بمِخصَرةٍ لها رأسان، فلمَّا بَلَغَ أربعين قال له: أمسِك.

وأخرج من طريق الشَّعبيّ قال: قال الحُطَيئة في ذلك:

شَهِدَ الحُطَيئة يومَ يَلقَى رَبَّه ... أنَّ الوليدَ أحقُّ بالعُذرِ

نادَى وقد تَمَّت صَلاتُهم ... أَأَزيدُكم سَفَهاً وما يدري

فأَتَوْا أبا وَهْب ولو أذِنوا ... لَقَرَنتَ بين الشَّفع والوَترِ

كَفُّوا عِنانَك إذ جَرَيتَ ولو ... تَركوا عِنانَك لم تَزَل تَجري

وذكر المسعوديّ في «المروج» (١/ ٣٠٦): أنَّ عثمان قال للَّذينِ شَهِدوا: وما يُدريكم أنَّه شَرِبَ الخمر؟ قالوا: هي التي كنَّا نَشرَبها في الجاهليَّة.

وذكر الطَّبَريُّ أنَّ الوليد وليَ الكوفة خمس سِنين، قالوا: وكان جَواداً، فوَلَّى عثمانُ بعدَه سعيدَ بن العاص، فسارَ فيهم سيرة عادِلة، فكان بعض الموالي يقول:

يا ويلَنا قد عُزِلَ الوليدُ

وجاءنا مُجوِّعاً سعيدُ

يَنقُص في الصّاع ولا يزيدُ

الحديث الثالث: حديث أنس.

٣٦٩٩[1]- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن سعيدٍ، عن قَتادةَ، أنَّ أنساً ﷺ حدَّثهم، قال: صَعِدَ النبيُّ ﷺ أُحُداً، ومعه أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ، فرَجَفَ، وقال: «اسكُن أُحُدُ - أظُنُّه ضَرَبَه برِجلِه - فليس عليكَ إلا نبيٌّ وصِدِّيقٌ وشَهيدانِ».

«اسكُن أُحُدُ» بضمِّ الدّال على أنَّه مُنادَى مُفرَد، وحُذِفَ منه حرف النِّداء، وقد/ تقدَّم الكلام عليه في مناقب أبي بكر (٣٦٧٥)، ومَن رواه بلفظ: حِراء، وأنَّه يُمكِن الجمع بالحَمْل على التعدُّد، ثمَّ وجدت ما يُؤيِّده؛ فعند مسلم (٢٤١٧) من حديث أبي هريرة قال: ‏٥٨/٧

(١) الأصل في هذا الحديث على حسب الترقيم المعتمد المشهور أن يأتي بعد حديثين، وقدِّم إلى هنا على مقتضى رواية أبي ذر التي اعتمدها الحافظ في شرحه، وسينبِّه هو على ذلك في نهاية هذا الباب.

كان رسول الله ﷺ على حِراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وطلحة والزُّبَير، فتحرَّكَت الصَّخرةُ، فقال رسول الله ﷺ؛ فذكره، وفي رواية له: «وسعد»، وله شاهد من حديث سعيد بن زيد عند التِّرمذيّ (٣٧٥٧)، وآخَرُ عن عليّ عند الدّارَقُطنيِّ.

الحديث الرابع:

٣٦٩٧- حدَّثني محمَّدُ بنُ حاتمِ بنِ بَزيعٍ، حدَّثنا شاذانُ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ أبي سَلَمةَ الماجِشُونُ، عن عُبيدِ الله، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: كنَّا في زَمَنِ النبيِّ ﷺ لا نَعدِلُ بأبي بكرٍ أَحداً، ثمَّ عمرَ، ثمَّ عثمانَ، ثمَّ نَترُكُ أصحابَ النبيِّ ﷺ لا نُفاضِلُ بينهم.

تابَعَه عبدُ الله بنُ صالحٍ، عن عبدِ العزيزِ.

قوله: «**حدَّثنا شاذان**» هو الأسوَد بن عامر، وعُبيد الله: هو ابن عمر.

قوله: «**ثُمَّ نَترُك أصحابَ رسول الله ﷺ لا نُفاضِل بينهم**» تقدَّم الكلام عليه في مناقب أبي بكر (٣٦٥٥).

قال الخطَّابيُّ: إنَّما لم يَذكُر ابن عمر عليّاً، لأنَّه أراد الشُّيوخ وذَوي الأسنان الذين كان رسول الله ﷺ إذا حَزَبَه أمر شاوَرَهم، وكان عليٌّ في زمانه ﷺ حديثَ السِّنِّ. قال: ولم يُرِد ابن عمر الازدِراء به ولا تأخيرَه عن الفضيلة بعد عثمان. انتهَى، وما اعتَذَرَ به من جِهة السِّنّ بعيدٌ لا أثر له في التفضيل المذكور، وقد اتَّفقَ العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا لمَا تَقرَّرَ عند أهل السُّنّة قاطِبة من تقديم عليٍّ بعد عثمان، ومن تقديم بقيَّة العشرة المبَشَّرة على غيرهم، ومن تقديم أهل بدر على مَن لم يَشهَدْها وغير ذلك، فالظّاهر أنَّ ابن عمر إنَّما أراد بهذا النَّفي أنَّهم كانوا يجتَهدونَ في التفضيل، فيَظهَر لهم فضائلُ الثلاثة ظُهوراً بَيِّناً فيَجزِمونَ به ولم يكونوا حينئذٍ اطَّلَعوا على التَّنصيص، ويُؤيِّده ما روى البزَّار (١٦١٦) عن ابن مسعود قال: كنَّا نَتَحَدَّث أنَّ أفضل أهل المدينة عليّ بن أبي طالب؛ رجاله مُوثَّقون[1]،

(١) بل فيهم يحيى بن السكن صاحب شعبة، وهو ضعيف، لكن تابعه محمد بن جعفر عن شعبة عند أحمد في «فضائل الصحابة» (١٠٣٣).

وهو محمول على أنَّ ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر، وقد حَمَل أحمدُ[١] حديثَ ابن عمر على ما يتعلَّق بالترتيب في التفضيل، واحتَجَّ في التَّربيع بعليٍّ بحديثِ سَفينةَ مرفوعاً: «الخلافةُ ثلاثونَ سنةً، ثمَّ تصير مُلكاً» أخرجه أصحاب «السُّنَن»[٢] وصَحَّحَه ابن حِبّان (٦٩٤٣) وغيره.

وقال الكِرْمانيُّ: لا حُجّة في قوله: «كنَّا نَترُك»، لأنَّ الأُصوليِّين اختَلَفوا في صيغة «كنَّا نفعل» لا في صيغة «كنَّا لا نفعل» لتَصوُّرِ تقرير الرَّسول في الأوَّل دون الثاني، وعلى تقدير أن يكون حُجّة فما هو من العمليّات حتَّى يكفي فيه الظَّنُّ، ولو سَلَّمنا فقد عارَضَه ما هو أقوَى منه.

ثمَّ قال: ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد أنَّ ذلك كان وَقَعَ لهم في بعض أزمِنة النبيِّ ﷺ، فلا يَمنَع ذلك أن يَظهَر بعد ذلك لهم، وقد مَضَت تَتِمّة هذا في مناقب أبي بكر، والله أعلم.

قوله: «**تابَعَه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز**» أي: ابن أبي سَلَمة بإسنادِه المذكور، وابن صالح هذا: هو الجُهَنيّ كاتب اللَّيث، وقيل: هو العِجليُّ والد أحمد صاحب كتاب «الثِّقات» والله أعلم. وكأنَّ البخاريّ أراد بهذه المتابَعة إثبات الطَّريق إلى عبد العزيز بن أبي سَلَمة، لأنَّ عبَّاساً الدُّوريّ روى هذا الحديث عن شاذان فقال: «عن الفَرَج بن فَضَالة عن يحيى بن سعيد عن نافع»، فكأنَّ لشاذان فيه شيخَينِ، والله أعلم.

وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق أبي عمَّار والرَّماديِّ وعثمانَ بنِ أبي شَيْبة[٣] وغيرِ واحد عن أسوَد بن عامر المذكور، وكذلك رواه عن عبد العزيز عنده[٤] أبو سَلَمة الخُزَاعيّ وحُجَينُ بن المثنَّى.

---

(١) انظر تفصيل القول في هذا في «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» رواية ابنه أبي الفضل صالح ١/ ٤٢٦.

(٢) أبو داود (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٩٤).

(٣) وطريق عثمان بن أبي شيبة أخرجها أيضاً أبو داود (٤٦٢٧).

(٤) أي: عند الإسماعيلي، وقد تصحفت هذه اللفظة في (س) إلى: عبدة. وأبو سلمة الخزاعي المذكور: اسمه منصور بن سلمة، وقد أخرج روايته أيضاً أحمد في «فضائل الصحابة» (٥٤).

الحديث الخامس:

٣٦٩٨- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، حدَّثنا عثمانُ، هو ابنُ مَوهَبٍ، قال: جاء رجلٌ من أهلِ مِصرَ وحَجَّ البيتَ، فرَأى قوماً جُلوساً، فقال: مَن هؤلاء القومُ؟ قال: هؤلاء قُرَيشٌ، قال: فمَنِ الشيخُ فيهم؟ قالوا: عبدُ الله بنُ عمرَ، قال: يا ابنَ عمرَ، إنّي سائلُك عن شيءٍ فحَدِّثني عنه، هل تَعلَمُ أنَّ عثمانَ فرَّ يومَ أُحُدٍ؟ قال: نعم، فقال: تَعلَمُ أنَّه تَغيَّبَ عن بدرٍ ولم يَشهَدْ؟ قال: نعم، فقال: هل تَعلَمُ أنَّه تَغيَّبَ عن بيعةِ الرِّضوان فلم يَشهَدْها؟ قال: نعم، قال: الله أكبرُ! قال ابنُ عمرَ: تَعالَ أُبيِّن لكَ، أمّا فِرارُه يومَ أُحُدٍ، فأشهَدُ أنَّ الله عَفا عنه، وغَفَرَ له، وأمّا تَغيُّبُه عن بدرٍ فإنَّه كانت تحتَه بنتُ رسولِ الله ﷺ، وكانت مريضةً، فقال له رسولُ الله ﷺ: «إنَّ لكَ أجرَ رجلٍ ممَّن شَهِدَ بدراً وسَهمَه»، وأمّا تَغيُّبُه عن بيعةِ الرِّضوان، فلو كان أَحدٌ ببطنِ مكَّةَ أَعَزَّ من عثمان لَبَعَثَه مكانَه، فبَعَثَ رسولُ الله ﷺ عثمانَ، وكانت بيعةُ الرِّضوان بعدَما ذهب عثمانُ إلى مكَّةَ، فقال رسولُ الله ﷺ بيَدِه اليُمنَى: «هَذِه يَدُ عثمانَ» فضَرَبَ بها على يدِه، فقال: «هَذِه لِعُثمانَ» فقال له ابنُ عمرَ: اذهَب بها الآنَ معكَ.

قوله: «حدَّثنا موسى» هو ابن إسماعيل.

قوله: «عثمان هو ابن مَوهَب» نَسَبه إلى جَدّه: وهو عثمان بن عبد الله بن مَوهَب، بفتح الميم وسُكون الواو وفتح الهاء بعدها موحَّدة، مَولَى بني تَيم، بصريّ تابعيّ وسَطٌ من طبقة الحسن البصريّ، وهو ثقة باتِّفاقهم، وفي الرُّواة آخر يقال له: عثمان بن مَوهَب، بصريّ أيضاً لكنَّه أصغر من هذا، روى عن أنس، روى عنه زيد بن الحُبَاب وحده، أخرج له النَّسائيّ[1].

قوله: «جاء رجل من أهل مِصر وحَجَّ البيت» لم أَقِفْ على اسمه ولا على اسم مَن أجابَه من القوم ولا على أسماء القوم، وسيأتي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ من سورة البقرة (٤٥١٣) ما قد يُقرِّب أنَّه العلاء بن عِرار، وهو بمُهمَلاتٍ، وكذا في مناقب

(١) أخرج له في موضع واحد في «الكبرى» (١٠٣٣٠)، في قول النبيِّ ﷺ لفاطمة ابنته رضي الله عنها: «ما يمنعك أن تسمعي ما أوصيك به أو تقولي إذا أصبحت وإذا أمسيتِ: يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث...».

عليٍّ بعد هذا (٣٧٠٤)، ويأتي في سورة الأنفال (٤٦٥٠)/ أنَّ الذي باشَرَ السُّؤال اسمُه ٧/٥٩ حَكيم، وعليه اقتَصَرَ شيخنا ابن الملَقِّن، وهذا كلّه بناء على أنَّ الحديثَينِ في قِصّة واحدة.

قوله: «**قال: فمَن الشَّيخ؟**» أي: الكبير «**فيهم**» الذي يَرجِعونَ إلى قوله.

قوله: «**هل تَعلَم أنَّ عثمان فرَّ يوم أُحُد...**» إلى آخره، الذي يَظهَر من سياقه أنَّ السائل كان ممَّن يَتعَصَّب على عثمان، فأراد بالمسائلِ الثلاث أن يُقرِّر مُعتَقَده فيه، ولذلك كَبَّرَ مُستَحسِناً لمَّا أجابَه به ابن عمر.

قوله: «**قال ابن عمر: تَعالَ أُبيِّن لك**» كأنَّ ابن عمر فهِمَ منه مُراده لمَّا كَبَّر، وإلّا لو فهِمَ ذلك من أوَّل سؤاله لَقَرَنَ العُذر بالجواب، وحاصله أنَّه عابَه بثلاثة أشياء، فأظهَرَ له ابن عمر العُذر عن جميعها: أمَّا الفِرار فبالعفوِ، وأمَّا التخَلُّف فبالأمرِ، وقد حَصَلَ له مقصود مَن شَهِدَ مِن تَرَتُّب الأمرَينِ الدُّنيويّ: وهو السَّهم، والأُخرَويّ: وهو الأجر، وأمَّا البيعة فكان مأذوناً له في ذلك أيضاً، ويَدُ رسولِ الله ﷺ خيرٌ لعثمان من يده كما ثَبَتَ ذلك أيضاً عن عثمان نفسِه فيما رواه البزّار (٣٨٠) بإسنادٍ جيِّد أنَّه عاتَبَ عبد الرحمن بن عَوْف فقال له: لِـمَ تَرفَع صوتك عليَّ؟ فذكر الأُمور الثلاثة، فأجابَ عثمانُ بمثلِ ما أجابَ به ابنُ عمر. قال في هذه: فشِمالُ رسولِ الله ﷺ خيرٌ لي من يَميني.

قوله: «**فأشهَدُ أنَّ الله عَفا عنه وغَفَرَ له**» يريد قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْۖ وَلَقَدۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٞ ﴾ [آل عمران: ١٥٥].

قوله: «**وأمَّا تَغيُّبه عن بدر، فإنَّه كان تحتَه بنتُ رسول الله ﷺ**» هي رُقيَّة، فروى الحاكم في «المستدرَك» (٤/ ٤٧) من طريق حمَّاد بن سَلَمة عن هشام بن عُرْوة عن أبيه قال: خَلَّفَ النبيُّ ﷺ عثمانَ وأُسامة بن زيد على رُقيَّة في مرضها لمَّا خرج إلى بدر، فماتت رُقيَّة حين وَصَلَ زيد بن حارثة بالبِشارة، وكان عمرُ رُقيَّةَ لمَّا ماتت عشرين سنة، قال ابن إسحاق: ويقال: إنَّ ابنها عبد الله بن عثمان ماتَ بعدها سنة أربع من الهجرة وله ستُّ سِنين.

قوله: «فلو كان أَحدٌ ببطنِ مكَّة أعَزَّ من عثمان» أي: على مَن بها «لبَعَثَه» أي: النبيّ ﷺ «مكانه» أي: بَدَل عثمان.

قوله: «فبَعَثَ النبيّ ﷺ عثمان وكانت بيعة الرِّضوان» أي: بعد أن بَعَثَه، والسَّبَب في ذلك أنَّ النبيّ ﷺ بَعَثَ عثمان ليُعلمَ قُرَيشاً أنَّه إنَّما جاء مُعتَمِراً لا مُحارباً، ففي غَيبة عثمان شاع عندهم أنَّ المشرِكين تَعرَّضوا لحرب المسلمين، فاستَعَدَّ المسلمونَ للقتال وبايعَهم النبيّ ﷺ حينئذٍ تحت الشَّجَرة على أن لا يَفِرّوا، وذلك في غَيْبة عثمان. وقيل: بل جاء الخَبَر بأنَّ عثمان قُتِل، فكان ذلك سببَ البيعة، وسيأتي إيضاح ذلك في عُمرة الحُدَيبية من المغازي (٤١٤٨).

قوله: «فقال رسول الله ﷺ بيدِه اليُمنَى» أي: أشارَ بها.

قوله: «هذه يدُ عثمان» أي: بَدَلها «فضَرَبَ بها على يده» أي: اليُسرَى «فقال: هذه ـ أي: البيعة ـ لعثمان» أي: عن عثمان.

قوله: «فقال له ابن عمر: اذهَبْ بها الآن معك» أي: اقرِن هذا العُذر بالجواب حتَّى لا يَبقَى لك فيما أجَبتُك به حُجّة على ما كنت تَعتَقِده من غَيْبة عثمان.

وقال الطِّيبيُّ: قال له ابن عمر تَهكُّماً به، أي: تَوَجَّه بها تَمَسَّكت به، فإنَّه لا يَنفَعُك بعدَما بيَّنت لك، وسيأتي بقيَّةٌ لمَا دارَ بينهما في ذلك في مناقب عليّ (٣٧٠٤) إن شاء الله تعالى.

تنبيه: وَقَعَ هنا عند الأكثر حديث أنس المذكور قبلُ بحديثَينِ (٣٦٩٩)، والذي أورَدناه هو ترتيب ما وَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ، والخَطْب في ذلك سهل.

٨- باب قصّة البيعة والاتّفاق على عثمان بن عفّان ﷺ

٣٧٠٠- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن حُصَين، عن عَمْرو بنِ ميمونٍ، قال: رأيتُ عمرَ بنَ الخطَّاب ﷺ قبلَ أن يُصابَ بأيامٍ بالمدينةِ، وَقَفَ على حُذَيفةَ بنِ اليَمان وعثمانَ بنِ حُنَيفٍ، قال: كيفَ فعَلتُما؟ أتخافانِ أن تكونا قد حَمَّلتُما الأرضَ ما لا تُطيقُ؟ قالا: حَمَّلناها أمراً هي له مُطيقةٌ، ما فيها كبيرُ فضلٍ، قال: انظُرا أن تكونا حَمَّلتُما الأرضَ ما لا تُطيقُ،

قال: قالا: لا، فقال عمرُ: لَئِن سَلَّمَني الله لأَدَعَنَّ أرامِلَ أهلِ العراق لا يَحتَجنَ إلى رجلٍ بعدي أبداً، قال: فما أَتَتْ عليه إلا رابعةٌ حتَّى أُصيبَ.

قال: إنِّي لَقائمٌ ما بيني وبينَه إلا عبدُ الله بنُ عبَّاسٍ غَداةَ أُصيبَ، وكان إذا مرَّ بين الصفَّينِ قال: استوُوا، حتَّى إذا لم يَرَ فيهم خَلَلاً تقدَّمَ، فكبَّرَ، ورُبَّما قرأ سورةَ يوسُفَ أو النَّحلَ، أو نحوَ ذلك في الرَّكعةِ الأولَى، حتَّى يَجتَمِعَ الناسُ، فما هو إلا أن كبَّرَ فسَمعتُه يقول: قتَلَني، أو أكَلَني الكَلبُ، حين طَعَنَه، فطارَ العِلْجُ بسِكّينٍ ذاتِ طَرَفَينِ، لا يَمُرُّ على أحدٍ يميناً ولا شِمالاً إلا طَعَنَه، حتَّى طَعن ثلاثةَ عشرَ رجلاً، ماتَ منهم سَبعةٌ، فلمَّا رَأى ذلك رجلٌ مِن المسلمين طَرَحَ عليه بُرْنُساً، فلمَّا ظنَّ العِلْجُ أنَّه مأخوذٌ نَحَرَ نفسَه، وتَناوَلَ عمرُ يدَ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ فقَدَّمَه، فمَن يَلي عمرَ فقد رَأى الذي أَرَى، وأمَّا نواحي المسجدِ فإنَّهم لا يَدرُونَ، غيرَ أنَّهم قد فَقَدُوا صوتَ عمرَ، وهم يقولون: سبحانَ الله! سبحانَ الله! فصَلَّى بهم عبدُ الرحمنِ صلاةً خفيفةً، فلمَّا انصَرَفوا قال: يا ابنَ عبَّاسٍ، انظُرْ مَن قتَلَني؟ فجَالَ ساعةً، ثمَّ جاء فقال: غلامُ المغيرةِ، قال: الصَّنَعُ؟ قال: نعم، قال: قاتَلَه الله! لقد أمَرتُ به معروفاً، الحمدُ لله الذي لم يَجعَلْ مِيتَتي بيدِ رجلٍ يَدَّعي الإسلامَ، قد كنتَ أنتَ وأبوكَ تُحِبّان أن تَكثُرَ العُلوجُ بالمدينةِ، وكان العبّاسُ أكثَرَهم رَقِيقاً، فقال: إن شِئتَ فعَلتُ، أي: إن شِئتَ قَتَلْنا: قال: كَذَبتَ، بعدَما تَكلَّموا بلِسانكُم، وصَلَّوا قِبلَتكُم، وحَجُّوا حَجَّكُم!

فاحتُمِلَ إلى بَيتِه، فانطَلَقْنا معه، وكأنَّ الناسَ لم تُصِبْهم مُصيبةٌ قبلَ يومَئذٍ، فقائلٌ يقول: لا بَأسَ، وقائلٌ يقول: أخافُ عليه، فأُتيَ بنبيذٍ فشَرِبَه، فخَرَجَ من جَوفِه، ثمَّ أُتيَ بلَبَنٍ فشَرِبَه، فخَرَجَ من جُرحِه، فعَلموا أنَّه ميِّت، فدَخَلْنا عليه، وجاء الناسُ فجَعَلُوا يُثنونَ عليه، وجاء رجلٌ شابٌّ، فقال: أبشِرْ يا أميرَ المؤمنين ببُشرَى الله لكَ من صُحْبَةِ رسولِ الله ﷺ، وقَدَمٍ في الإسلامِ ما قد عَلِمتَ، ثمَّ وَلِيتَ فعَدَلتَ، ثمَّ شهادةٌ، قال: وَدِدتُ أنَّ ذلك كَفافٌ، لا عليَّ ولا لي، فلمَّا أدبَرَ إذا إزارُه يَمَسُّ الأرضَ، قال: رُدُّوا عليَّ الغلامَ، قال: يا ابنَ أخي، ارفَعْ ثوبَكَ، فإنَّه أبقَى لِثَوبِكَ وأتقَى لِرَبِّكَ، يا عبدَ الله بنَ عمرَ، انظُر ما عليَّ مِن الدَّينِ، فحَسَبوه فوَجَدوه سِتَّةً وثمانين ألفاً، أو نَحوَه، قال: إن وَفَى له مالُ آلِ عمرَ فأَدِّه من أموالهم، وإلا فسَلْ في بني

عَديِّ بنِ كعبٍ، فإن لم تَفِ أموالُهم فسَلْ في قُرَيشٍ، ولا تَعْدُهم إلى غيرِهم، فأَدِّ عنِّي هذا المالَ، انطَلِقْ إلى عائشةَ أمِّ المؤمنين، فقُل: يَقرَأُ عليكِ عمرُ السَّلامَ، ولا تَقُل: أميرُ المؤمنين، فإنِّي لستُ اليومَ للمُؤمنين أميراً، وقُل: يَستَأذِنُ عمرُ بنُ الخطَّاب أن يُدفَنَ مع صاحبَيه، فسَلَّمَ واستَأذَنَ، ثمَّ دَخَلَ عليها، فوَجَدَها قاعدةً تَبكي، فقال: يَقرَأُ عليكِ عمرُ بنُ الخطَّاب السَّلامَ، ويَستَأذِنُ أن يُدفَنَ مع صاحبَيه، فقالت: كنتُ أُريدُه لنفسي، ولَأُوثِرَنَّ به اليومَ على نفسي.

فلمَّا أقبَلَ قيلَ: هذا عبدُ الله بنُ عمرَ قد جاء، قال: ارفَعُوني، فأسنَدَه رجلٌ إليه، فقال: ما لَدَيكَ؟ قال: الذي تُحِبُّ يا أميرَ المؤمنين، أَذِنَتْ، قال: الحمدُ لله، ما كان من شيءٍ أهَمُّ إليَّ من ذلكَ، فإذا أنا قَضَيتُ فاحمِلوني، ثمَّ سَلِّمْ، فقُل: يَستَأذِنُ عمرُ بنُ الخطَّاب، فإن أَذِنَتْ لي فأدخِلوني، وإن رَدَّتني رُدُّوني إلى مقابرِ المسلمين.

وجاءت أمُّ المؤمنين حفصةُ والنِّساءُ تَسيرُ معها، فلمَّا رأيناها قُمنا، فوَلَجَت عليه فبكَت عندَه ساعةً، واستَأذَنَ الرِّجالُ فوَلَجَتْ داخلاً لهم، فسَمِعْنا بكاءَها مِن الدّاخلِ، فقالوا: أَوْصِ يا أميرَ المؤمنين، استَخلِف، قال: ما أجِدُ أحقَّ بهذا الأمر من هؤلاء النَّفَرِ - أو الرَّهطِ - الذين تُوُفِّيَ رسولُ الله ﷺ وهو عنهم راضٍ؛ فسَمَّى عليّاً، وعثمانَ، والزُّبَيرَ، وطلحةَ، وسعداً، وعبدَ الرحمنِ، وقال: يَشهَدُكم عبدُ الله بنُ عمرَ وليس له مِن الأمر شيءٌ؛ كهَيئةِ التَّعزيةِ له، فإن أصابتِ الإمرةُ سعداً فهو ذاكَ، وإلا فليَستَعِنْ به أيُّكم ما أُمِّرَ، فإنِّي لم أعزِلْهُ عن عَجزٍ ولا خيانةٍ، وقال: أُوصي الخليفةَ من بعدي بالمهاجرين الأوَّلين: أن يَعرِفَ لهم حَقَّهم ويَحفَظَ لهم حُرمَتَهم، وأُوصيه بالأنصار خَيراً الذين تبوَّؤوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم: أن يُقبَلَ من مُحسِنِهم، وأن يُعفَى عن مُسيئِهم، وأُوصيه بأهلِ الأمصار خيراً، فإنَّهم رِدءُ الإسلامِ، وجُباةُ المال، وغَيظُ العدوِّ، وأن لا يُؤخَذَ منهم إلا فَضلُهم عن رِضاهم، وأُوصيه بالأعراب خيراً، فإنَّهم أصلُ العربِ ومادَّةُ الإسلامِ: أن يُؤخَذَ من حَواشي أموالهم وتُرَدَّ على فُقَرائهم، وأُوصيه بذِمَّةِ الله وذِمَّةِ رسولِه ﷺ: أن يُوفَى لهم بعَهدِهم، وأن يقاتَلَ مِن ورائهم، ولا يُكلَّفوا إلا طاقَتَهم.

فلمَّا قُبِضَ خَرَجْنا به، فانطَلَقْنا نَمشي، فسَلَّمَ عبدُ الله بنُ عمرَ، قال: يَستَأذِنُ عمرُ بنُ الخطَّاب، قالت: أَدخِلوه، فأُدخِلَ، فوُضِعَ هُنالكَ مع صاحبَيه، فلمَّا فُرِغَ من دَفنِه اجتَمع

هؤلاء الرَّهطُ، فقال عبدُ الرحمنِ: اجعَلوا أمرَكم إلى ثلاثةٍ منكم، فقال الزُّبَيرُ: قد جَعَلتُ أمري إلى عليٍّ، فقال طلحةُ: قد جَعَلتُ أمري إلى عثمان، وقال سعدٌ، قد جَعَلتُ أمري إلى عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ، فقال عبدُ الرحمنِ: أيُّكُما تَبرَّأَ من هذا الأمر فنَجعَلُه إليه، واللهُ عليه، والإسلامُ، لَيَنظُرَنَّ أفضلَهم في نفسِه، فأُسكِتَ الشَّيخانِ، فقال عبدُ الرحمنِ: أفَتجعلونَه إليَّ؟ واللهُ عليَّ أن لا آلُو عن أفضلِكُم، قالا: نعم، فأخَذَ بيَدِ أحدِهما، فقال: لكَ قَرابةٌ من رسولِ الله ﷺ، والقَدَمُ في الإسلامِ ما قد عَلِمتَ، فاللهُ عليكَ، لَئِن أمَّرتُكَ لَتعدِلَنَّ، ولَئِن أمَّرتُ عثمانَ لَتَسمَعنَّ/ ولَتُطِيعنَّ، ثمَّ خَلَا بالآخَرِ فقال له مثلَ ذلكَ، فلمَّا أخَذَ الميثاقَ قال: ارفَعْ يدَكَ يا عثمانُ، فبايعَه، فبايعَ له عليٌّ ووَلَجَ أهلُ الدّار، فبايَعُوه. ٦٢/٧

قوله: «باب قِصّة البيعة» أي: بعدَ عمر.

قوله: «والاتِّفاق على عثمان» زاد السَّرَخْسيّ في روايته: ومَقتَل عمر بن الخطَّاب.

قوله: «عن عَمْرو بن ميمون» هو الأَوْديُّ[1]، وهذا الحديث بطولِه قد رواه عن عَمْرو ابن ميمون أيضاً أبو إسحاق السَّبيعيّ، وروايته عند أبي شَيْبة (١٤/ ٥٧٤-٥٧٥)، والحارث (٥٩٤)، وابن سعد (٣/ ٣٤٠-٣٤٢)، وفي روايته زوائد ليست في رواية حُصَين. وروى بعض قِصّة مَقتَل عمر أيضاً أبو رافع، وروايته عند أبي يَعْلى (٢٧٣١)، وابن حِبّان (٦٩٠٥)، وجابرٌ وروايته عند ابن أبي عمر، وعبدُ الله بن عمر وروايته في «الأوسط» للطَّبَرانيّ (٥٧٩)، ومَعدانُ بن أبي طلحة، وروايته عند مسلم (٥٦٧)، وعند كلٍّ منهم ما ليس للآخرِ، وسأذكر ما فيها وفي غيرها من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى.

قوله: «رأيت عمر بن الخطَّاب ﷺ قبل أن يُصاب» أي: قبل أن يُقتَل «بأيامٍ» أي: أربعةٍ كما سيأتي.

قوله: «بالمدينة» أي: بعد أن صَدَرَ من الحجّ، وقد تقدَّم في الجنائز (١٢٨٧) من حديث ابن عبَّاس: أنَّ ذلك كان لمَّا رَجَعَ من الحجّ، وفيه قِصّة صُهَيب، ويأتي في الأحكام (٧٢٠٧)

---

(١) في (س): الأزدي، وهو خطأ.

بنحو ذلك، وكان ذلك سنة ثلاث وعشرين بالاتِّفاق.

قوله: «**ووَقَفَ على حُذَيفة بن اليَمَان وعثمان بن حُنَيف قال: كيف فَعَلتُما، أتخافان أن تكونا قد حَمَّلتُما الأرض ما لا تُطيق؟**» الأرض المشار إليها هي أرض السَّواد، وكان عمر بَعَثَهما يَضرِبان عليها الخَراج وعلى أهلها الجِزية، بيَّن ذلك أبو عُبيد في كتاب «الأموال» (٩٣) من رواية عَمْرو بن ميمون المذكور.

وقوله: «**انظُرا**» أي: في التحميل، أو هو كِناية عن الحَذَر لأنَّه يَستلزِم النَّظَر.

قوله: «**قالا: حَمَّلناها أمراً هي له مُطيقةٌ**» في رواية ابن أبي شَيْبة (١٢/ ٢٥٩) عن محمد بن فُضَيلٍ عن حُصَين بهذا الإسناد فقال حُذَيفة: لو شِئت لَأضعَفت أرضي؛ أي: جَعَلت خَراجها ضِعفَينِ، وقال عثمان بن حُنَيف: لقد حَمَّلت أرضي أمراً هي له مُطيقة. وله (١٢/ ٢٥٩) من طريق الحَكَم عن عَمْرو بن ميمون: أنَّ عمر قال لعثمان بن حُنَيف: لَئِن زِدتَ على كلّ رأس دِرهَمَينِ، وعلى كلّ جَريب دِرهَماً وقَفيزاً من طعام، لَأطاقوا[1] ذلك، قال: نعم.

قوله: «**إنّي لَقائمٌ**» أي: في الصفّ نَنتَظِر صلاة الصُّبح.

قوله: «**ما بيني وبينه**» أي: عمر «**إلّا عبد الله بن عبَّاس**» في رواية أبي إسحاق[2]: إلّا رجلان.

قوله: «**وكان إذا مرَّ بين الصفَّينِ قال: استَووا، حتَّى إذا لم يَرَ فيهِنَّ**» أي: في الصُّفوف، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فيهم»؛ أي: في أهلها «**خَلَلاً تقدَّم فكَبَّر**» وفي رواية الإسماعيليّ من طريق جَرِير عن حُصَين: «وكان إذا دَخَلَ المسجد وأُقيمت الصلاة تأخَّرَ بين كلّ صَفَّينِ فقال: استَووا، حتَّى لا يرى خَلَلاً، ثمَّ يَتقدَّم ويُكبِّر»، وفي رواية أبي إسحاق عن عَمْرو بن ميمون: شَهِدَت عمر يوم طُعِن، فما مَنَعَني أن أكون في الصفّ المتقدِّم إلّا هَيْبتُه، وكان رجلاً مَهيباً، وكنت في الصفّ الذي يَليه، وكان عمر لا يُكبِّر حتَّى يَستَقبل الصفّ المقدَّم بوجهِه، فإن رأى رجلاً مُتَقَدِّماً من الصفّ أو مُتأخِّراً ضَرَبَه بالدِّرّة، فذلك الذي مَنَعَني منه.

---

(١) في المطبوع منه بلفظ: «لا يضرُّهم ذلك ولا يُجهدهم، أو كلمةً نحوها» بدل: لأطاقوا ذلك.

(٢) رواية أبي إسحاق سلف تخريجها في أول شرح هذا الحديث، ولم نقف على هذا اللفظ عند من أخرج هذه الرواية في المطبوع من مصنفاتهم.

قوله: «قَتَلَني - أو أكَلَني - الكلبُ؛ حين طَعَنَه» في رواية جَرِير: «فتقدَّم فما هو إلّا أن كَبَّرَ فطَعَنَه أبو لُؤلُؤة فقال: قَتلَني الكَلب»، في رواية أبي إسحاق المذكورة: «فعَرَضَ له أبو لُؤلُؤة، غلام المغيرة بن شُعْبة، فناجَى عمرَ غيرَ بعيد، ثمَّ طَعَنَه ثلاث طَعَنات، فرأيت عمر قائلاً بيَدِه هكذا يقول: دُونكم الكَلب فقد قتلني»، واسم أبي لُؤلُؤة فيروز كما سيأتي، فروى ابن سعد (٣/ ٣٤٥) بإسنادٍ صحيح إلى الزُّهْريّ قال: كان عمر لا يأذَن لسَبيٍ قد احتَلَمَ في دخول المدينة، حتَّى كَتَبَ المغيرة بن شُعْبة وهو على الكوفة يَذكُر له غلاماً عنده/ صَنَعاً[1] ٧/٦٣ ويَستأذِنه أن يُدخِله المدينة ويقول: إنَّ عنده أعمالاً تَنفَع الناس، إنَّه حَدّاد نَقّاش نَجّار، فأذِنَ له، فضَرَبَ عليه المغيرة كلّ شهر مئةً، فشَكَا إلى عمر شِدّة الخَراج، فقال له: ما خَراجك بكثيرٍ في جنب ما تَعمَل، فانصَرَفَ ساخطاً، فلَبثَ عمر لَياليَ، فمرَّ به العبد فقال: ألَم أُحدَّث أنَّك تقول: لو أشاء لَصَنَعت رَحًى تَطحَن بالرّيحِ؟ فالتفَتَ إليه عابساً فقال: لَأصنَعَنَّ لك رَحًى يَتَحَدَّث الناس بها، فأقبَلَ عمر على مَن معه فقال: تَوَعَّدَني العبدُ. فلَبثَ لَياليَ ثمَّ اشتَمَلَ على خِنجَر ذي رأسَينِ نِصابُه وسَطه، فكَمَنَ في زاوية من زَوايا المسجد في الغَلَس حتَّى خرج عمر يوقِظ الناس: الصلاةَ الصلاةَ، وكان عمر يَفعَل ذلك، فلمَّا دَنا منه عمر وثَبَ إليه فطَعَنَه ثلاث طَعَنات، إحداهنَّ تحت السُّرّة قد خَرَقَت الصِّفاق وهي التي قَتلته.

وفي حديث أبي رافع: كان أبو لُؤلُؤة عبداً للمغيرة، وكان يَستَغِلُّه أربعة دَراهم - أي: كلّ يوم - فلَقيَ عمرَ فقال: إنَّ المغيرة أثقَلَ عليَّ، فقال: اتَّقِ الله وأحسِنْ إليه، ومن نيَّة عمر أن يَلقَى المغيرة فيُكلِّمه فيُخفِّف عنه، فقال العبد: وَسِعَ الناسَ عَدلُه غيري؛ وأضمَرَ على قتله، فاصطَنَعَ له خِنجَراً له رأسان وسَمَّه، فتَحيَّنَ[2] صلاة الغَداة حتَّى قامَ عمر فقال: أقيموا صُفوفَكُم، فلمَّا كَبَّر طَعَنَه في كَتِفه وفي خاصِرَته فسَقَطَ.

---

(١) في (س) وحدها: صانعاً. ويقال: رَجل صَنَع وامرأة صَناع: إذا كان لهما صَنْعة يعملانها بأيديهما ويكسبان بها. انظر «اللسان» (صنع)، وسيأتي قريباً شرح الحافظ على هذه الكلمة.

(٢) في (س): فتحرَّى، وما أثبتناه من الأصلين، وهو الموافق لما في «مسند أبي يعلى» (٢٧٣١) الذي أخرج رواية أبي رافع.

وعند مسلم (٥٦٧) من طريق مَعْدان بن أبي طلحة: أنَّ عمر خَطَبَ فقال: رأيت ديكاً نَقَرَني ثلاث نَقَرات، ولا أُراه إلّا حضورَ أجَلي، وفي رواية جُوَيرِية بن قُدامةَ عن عمر[١] نحوُه وزادَ: فما مرَّ إلّا تلك الجمعةُ حتَّى طُعِنَ، وعند ابن سعد (٣/ ٣٣٥) من رواية سعيد بن أبي هلال قال: بَلَغَني أنَّ عمر، ذكر نحوَه، وزادَ: فحدَّثتها أسماءَ بنتَ عُميس، فحدَّثتني أنَّه يَقتُلني رجل من الأعاجم، وروى عمر بن شَبّة في كتاب «المدينة» (٢/ ٦٤) من حديث ابن عمر بإسنادٍ حَسَن: أنَّ عمر دَخَلَ بأبي لُؤلُؤة البيت ليُصلِح له ضَبّة له فقال له: مُرِ المغيرةَ أن يَضَع عنِّي من خَراجي، قال: إنَّك لَتَكسِب كَسباً كثيراً فاصبِرْ، الحديث.

وللطَّبَرانيّ في «الأوسط» (٥٧٩) بسندٍ صحيح عن المبارَك بن فَضَالة[٢] عن عُبيد الله عن نافع عن ابن عمر: طَعَنَ أبو لُؤلُؤة عمر طعنتَينِ، ويُحمَل على أنَّه لم يَذكُر الثالثة التي قتلته.

قوله: «حتَّى طَعَنَ ثلاثةَ عشرَ رجلاً»، في رواية أبي إسحاق[٣]: «اثنَي عشر رجلاً معه، وهو ثالث عشر»، زاد ابن سعد (٣/ ٣٤٨) من رواية إبراهيم التيميِّ عن عَمْرو بن ميمون: وعلى عمر إزارٌ أصفَرُ قد رَفَعَه على صدره، فلمَّا طُعِنَ قال: وكان أمرُ الله قَدَراً مَقدوراً.

قوله: «ماتَ منهم سبعة» أي: وعاشَ الباقون، ووَقَفتُ من أسمائهم على كُلَيب بن البُكَير اللَّيثيّ، وله ولِإخوَتِه عاقل وعامر وإياس صُحْبة، فرُوِّينا في «جُزء أبي الجَهم» بالإسناد الصحيح إلى ابن عمر: أنَّه كان مع عمر صادراً من الحجّ، فمرَّ بامرأةٍ فدَفَنَها كُلَيب اللَّيثيّ، فشَكَرَ له ذلك عمرُ وقال: أرجو أن يُدخِله الله الجنَّة، قال: فطَعَنَه أبو لُؤلُؤة لمَّا طَعَنَ عمرَ فمات، وروى عبد الرَّزّاق من طريق نافع نحوه (٦٦٦٠)، ومن طريق الزُّهْريّ (٦٦٦٠و٩٧٧٥): طَعَنَ أبو لُؤلُؤة اثنَي عشر رجلاً فماتَ منهم عمر وكُلَيب، وروى ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٥٨٥-٥٨٨) من طريق أبي سَلَمة ويحيى بن عبد الرحمن في قِصّة قتل عمر: فطَعَنَ أبو لؤلؤة كُلَيب بن البُكَير فأجهَزَ عليه.

---

(١) عند ابن سعد ٣/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) مبارك بن فضالة صدوق حسن الحديث إذا صرح بالسماع، وقد صرح.

(٣) رواية أبي إسحاق سبق أن ذكر أنها عند ابن أبي شيبة والحارث وابن سعد، ولم نقف عليها بهذا السياق في مصنفاتهم، وهي عند عمر بن شبّة في «تاريخ المدينة» ٢/ ١٠٢.

قوله: «فلمَّا رَأى ذلك رجل من المسلمين طَرَحَ عليه بُرنُساً» وَقَعَ في «ذَيل الاستيعاب» لابنِ فَتْحون من طريق سعيد بن يحيى الأُمويّ قال: حدَّثنا أبي حدَّثني مَن سمعَ حُصَين بن عبد الرحمن في هذه القِصّة قال: فلمَّا رأى ذلك رجل من المهاجرين يقال له حِطّان التَّميميّ اليَربوعيّ طَرَحَ عليه بُرنُساً، وهذا أصحّ ممَّا رواه ابن سعد (٣/ ٣٤٧) بإسنادٍ ضعيف مُنقطِع قال: طَعَنَ أبو لُؤلُؤة نَفَراً فأخَذَ أبا لُؤلُؤة رَهط من قُرَيش، منهم عبد الله بن عَوْف وهاشم ابن عُتبة الزُّهْريّان، ورجل من بني سَهْم، وطَرَحَ عليه عبد الله بن عَوْف خَميصة كانت عليه، فإن ثَبَتَ هذا حُمِلَ أنَّ الكلّ اشتَرَكوا في ذلك. وروى ابنُ سعد (٣/ ٣٤٧-٣٤٨) عن الواقديّ بإسنادٍ آخر: أنَّ عبد الله بن عَوْف المذكور احتَزَّ رأس أبي لُؤلُؤة.

قوله: «وتَناوَلَ عمرُ يدَ/ عبد الرحمن بن عَوْف فقَدَّمَه» أي: للصَّلاة بالناس. ٧/ ٦٤

قوله: «فصَلَّى بهم عبد الرحمن صلاةً خفيفةً» في رواية أبي إسحاق: بأقصَر سورتَينِ في القرآن: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾، و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾، وزاد في رواية ابن شِهاب المذكور: «ثُمَّ غَلَبَ عمرَ النَّزفُ حتَّى غُشيَ عليه، فاحتَمَلتُه في رَهْط حتَّى أدخَلتُه بيتَه، فلم يزل في غَشْيته حتَّى أسفَرَ، فنظرَ في وجوهنا فقال: أصَلَّى الناس؟ فقلت: نعم، قال: لا إسلام لمن تَرَكَ الصلاة، ثمَّ تَوضَّأ وصَلَّى»، وفي رواية ابن سعد (٣/ ٣٤٩) من طريق ابن عمر قال: فتَوضَّأ وصَلَّى فقرأ في الأولى ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ وفي الثانية ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، قال: وتَساندَ إليَّ وجُرحه يَثعَب دَماً، إنِّي لأضَع أُصبُعي الوُسطَى فما تَسُدّ الفَتْق.

قوله: «فلمَّا انصَرَفوا قال: يا ابن عبَّاس، انظُر مَن قَتَلَني» في رواية أبي إسحاق: فقال عمر: يا عبد الله بن عبَّاس، اخرُج فنادِ في الناس: أعَن مَلأٍ منكم كان هذا؟ فقالوا: مَعاذ الله، ما عَلمنا ولا اطَّلَعنا، وزاد مُبارَك بن فَضالة: فظَنَّ عمر أنَّ له ذَنباً إلى الناس لا يَعلَمه فدَعا ابن عبَّاس ـ وكان يُحِبّه ويُدْنيه ـ فقال: أُحِبّ أن نعلَم عن مَلأٍ من الناس كان هذا؟ فخرج لا يَمُرّ بمَلأٍ من الناس إلّا وهم يَبكون، فكأنَّما فقَدوا أبكار أولادهم، قال ابن عبَّاس: فرأيت البِشْرَ في وجهه.

قوله: «الصَّنَع» بفتح المهمَلة والنّون، وفي رواية ابن فُضَيلٍ عن حُصَين عند ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٥٧٤-٥٧٨) وابن سعد (٣/ ٣٣٧-٣٣٩): «الصَّنَاع» بتخفيف النّون، قال أهل اللُّغة: رجل صَنَعُ اليدِ واللِّسان، وامرأة صَنَاعُ اليد، وحكى أبو زيد: الصَّنَاع والصَّنَع يقعان معاً على الرجل والمرأة.

قوله: «لم يَجعَل مِيتَتي» بكسر الميم وسكون التحتانيَّة بعدها مُثنّاة، أي: قِتلَتي، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «مَنِيَّتي» بفتح الميم وكسر النُّون وتشديد التحتانيَّة.

قوله: «رجل يَدَّعي الإسلام» في رواية ابن شِهاب: فقال: الحمد لله الذي لم يَجعَل قاتلي يُحاجُّني عند الله بسجدةٍ سَجَدَها له قَطُّ، وفي رواية مُبارَك بن فَضَالة: يُحاجّني بقولِ لا إله إلّا الله.

ويُستَفاد من هذا أنَّ المسلم إذا قَتل مُتَعَمِّداً تُرجَى له المغفِرة خلافاً لمن قال: إنَّه لا يُغفَر له أبداً، وسيأتي بَسط ذلك في تفسير سورة النِّساء (٤٥٩٠)، وفي رواية ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٥٧٦): قاتَلَه الله، لقد أمَرت به معروفاً، أي: أنَّه لم يَخَف عليه فيما أمَرَه به، وفي حديث جابر: فقال عمر: لا تَعجَلوا على الذي قتلني، فقيل: إنَّه قتل نفسه، فاستَرجَعَ عمر، فقيل له: إنَّه أبو لُؤلُؤة، فقال: الله أكبر.

قوله: «قد كنتَ أنتَ وأبوك تُحِبّان أن تَكثُر العُلوج بالمدينة» في رواية ابن سعد (٣/ ٣٥٢) من طريق محمد بن سِيرِين عن ابن عبَّاس: فقال عمر: هذا من عمل أصحابك، كنتُ أُريد أن لا يدخلها عِلْج من السَّبي فغَلَبتُموني، وله (٣/ ٣٥٠) من طريق أسلَم مَولَى عمر قال: قال عمر: مَن أصابني؟ قالوا: أبو لُؤلُؤة، واسمه فيروز، قال: قد نَـهَيتُكم أن تَجلِبوا علينا من عُلوجهم أحداً فعَصَيتُموني، ونحوه في رواية مُبارَك بن فَضَالة.

وروى عمر بن شَبّة[1] من طريق ابن سِيرِين قال: بَلَغَني أنَّ العبَّاس قال لعمر ـ لمَّا قال: لا تُدخِلوا علينا من السَّبي إلّا الوُصَفاء ـ: إنَّ عمل المدينة شديد لا يَستَقيم إلّا بالعُلوجِ.

قوله: «إن شِئتَ فعلت» قال ابن التِّين: إنَّما قال له ذلك لعِلمِه بأنَّ عمر لا يأمُره بقتلِهم.

---

(١) في «تاريخ المدينة» ٢/ ٨٨٨، ٨٨٩.

قوله: «كَذَبت» هو على ما أُلِفَ من شِدّة عمر في الدّين، لأنّه فهمَ من ابن عبّاس من قوله: إن شِئت فعَلنا؛ أي: قتلناهم فأجابَه بذلك، وأهل الحِجاز يقولون: «كَذَبت» في موضع أخطَأت، وإنَّما قال له: بعد أن صَلَّوا لعِلمِه أنَّ المسلم لا يَحِلّ قَتله، ولعلَّ ابن عبّاس إنَّما أراد قتل مَن لم يُسلم منهم.

قوله: «فأُتيَ بنبيذٍ فشَرِبَه» زاد في حديث أبي رافع: ليَنظُر ما قَدْرُ جُرحه، وفي رواية أبي إسحاق: فلمَّا أصبَحَ دَخَلَ عليه الطَّبيب فقال: أيُّ الشَّراب أحَبّ إليك؟ قال: النَّبيذ، فدَعا بنبيذٍ فشَرِبَ فخرج من جُرحه، فقال: هذا صَديد ائتوني بلَبَنٍ، فأُتيَ بلَبَنٍ فشَرِبَه فخرج من جُرحه، فقال الطَّبيب: أوصِ، فإنّي لا أظنّك إلّا ميّتاً من يومك أو من غَدٍ.

قوله: «فخَرَجَ من جَوفه» في رواية الكُشْمِيهنيِّ:/ «من جُرحه» وهي أصوَب، وفي رواية أبي ٦٥/٧ رافع: «فخرج النَّبيذ فلم يُدرَ أهو نبيذ أم دَم»، وفي روايته: «فقالوا: لا بأس عليك يا أمير المؤمنين، فقال: إن يكن القتل بَأساً فقد قُتِلت»، وفي رواية ابن شِهاب: «قال: فأخبرني سالم قال: سمعت ابن عمر يقول: فقال عمر: أرسِلوا إلى طَبيب يَنظُر إلى جُرحي، قال: فأرسَلوا إلى طَبيب من العرب فسَقاه نبيذاً فشُبِّهَ النبيذ بالدَّمِ حين خرج من الطَّعنة التي تحت السُّرّة، قال: فدَعَوت طَبيباً آخر من الأنصار فسَقاه لَبناً، فخرج اللَّبَن من الطَّعنة أبيضَ فقال: اعهَد يا أمير المؤمنين. فقال عمر: صَدَقَني، ولو قال غير ذلك لكَذَّبته»، وفي رواية مُبارَك بن فَضَالة: ثمَّ دَعَا بشَربةٍ من لَبَن فشَرِبَها فخرج مُشاش اللَّبَن من الجُرحَين، فعَرَفَ أنَّه الموت فقال: الآن لو أنَّ لي الدُّنيا كلّها لافتَدَيت به من هَول المطلَع، وما ذاكَ والحمد لله أن أكون رأيت إلّا خيراً.

تنبيه: المراد بالنَّبيذِ المذكور: تَمرات نُبذَت في ماء، أي: نُقِعَت فيه، كانوا يصنعونَ ذلك لاستعذاب الماء، وسيأتي بَسط القول فيه في الأشرِبة (٥٥٩١).

قوله: «وجاء الناس يُثنونَ عليه» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فجَعَلوا يُثنونَ عليه»، ووَقَعَ في حديث جابر عند ابن سعد من تسمية مَن أثنَى عليه عبد الرحمن بن عَوْف، وأنّه أجابَه بنحو ما أجابَ به غيره.

وروى عمر بن شَبّة من طريق سليمان بن يَسار: أنَّ المغيرة أثنَى عليه وقال له: هَنيئاً لك الجنَّة وأجابَه بنحو ذلك. وروى ابن أبي شَيْبة (١١/ ٢٥) من طريق المِسوَر بن مَخرَمةَ: أنَّه ممَّن دَخَلَ على عمر حين طُعِن. وعند ابن سعد (٣/ ٣٣٦) من طريق جُوَيرِية بن قُدامةَ: فدَخَلَ عليه الصحابة، ثمَّ أهل المدينة، ثمَّ أهل الشّام، ثمَّ أهل العراق، فكلَّما دَخَلَ عليه قوم بكَوا وأثنَوا عليه، وقد تقدَّم طَرَف منه من هذا الوجه في الجِزية (٣١٦٢)، ووَقَعَ في رواية أبي إسحاق عند ابن سَعدٍ (٣/ ٣٤٠): وأتاه كعب ـ أي: كعب الأحبار ـ فقال: ألَمْ أقُل لك إنَّك لا تَموت إلّا شهيداً، وأنتَ تقول: من أين وإنّي في جَزيرة العرب.

قوله: «وجاء رجل شابٌ» في رواية جَرير عن حُصَين السابقة في الجنائز (١٣٩٢): ووَلَجَ عليه شابٌّ من الأنصار. وقد وَقَعَ في رواية سِماك الحنفيّ عن ابن عبَّاس عند ابن سعد (٣/ ٣٥١): أنَّه أثنَى على عمر فقال له نحواً ممَّا قال هنا للشّابِّ، فلولا قوله في هذه الرِّواية: إنَّه من الأنصار، لَساغَ أن يُفَسَّر المبهَم بابنِ عبَّاس، لكن لا مانع من تعدُّد المُثْنِينَ مع اتِّحاد جوابه كما تقدَّم. ويُؤيِّده أيضاً أنَّ في قِصّة هذا الشّابّ: أنَّه لمَّا ذهب رأى عمرُ إزارَه يَصِلُ إلى الأرض فأنكَرَ عليه، ولم يقع ذلك في قِصّة ابن عبَّاس، وفي إنكاره على الشابِّ[1] ما كان عليه من الصَّلابة في الدِّين، وأنَّه لم يَشغَلْه ما هو فيه من الموت عن الأمر بالمعروفِ.

وقوله: «ما قد عَلِمتَ» مُبتَدَأ وخَبَره «لك»، وقد أشارَ إلى ذلك ابن مسعود، فروى عمر ابن شَبّة[2] من حديثه نحو هذه القِصّة وزادَ: قال عبد الله: يرحم الله عمر، لم يَمنَعه ما كان فيه من قول الحقّ.

قوله: «وقَدَم» بفتح القاف وكسرها، فالأوَّل بمعنى الفَضْل، والثاني: بمعنى السَّبْق.

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، ووقع في (س): «إنكاره على ابن عباس»، وإنكار عمر ﷺ إنما كان على الشاب لا على ابن عباس رضي الله عنهما كما يفهم من سياق الحديث والروايات.

(٢) في «تاريخ المدينة» ٣/ ٩٣٥.

قوله: «ثُمَّ شهادة» بالرَّفع عَطفاً على «ما قد عَلمت»، وبالجرِّ عَطفاً على «صُحْبة»، ويجوز النَّصب على أنَّه مفعول مُطلَق لِفعلٍ محذوف والأوَّل أقوى، وقد وَقَعَ في رواية جَرِير (١٣٩٢): ثُمَّ الشَّهادة بعد هذا كلِّه.

قوله: «لا عليَّ ولا لي» أي: سواءً بسواءٍ.

قوله: «أنقَى لثوبك» بالنّون ثمَّ القاف للأكثر، وبالموحَّدة بَدَل النُّون للكُشْمِيهنيّ، ووَقَعَ في رواية المبارَك بن فَضالة: قال ابن عبَّاس: وإن قلت ذلك فجَزاك خيراً، أليس قد دَعَا رسول الله ﷺ أن يُعِزّ الله بك الدِّين والمسلمين إذ يَخافونَ بمكَّة، فلمَّا أسلَمت كان إسلامك عِزّاً، وظَهَرَ بك الإسلام، وهاجَرت فكانت هِجرَتك فتحاً، ثمَّ لم تَغِب عن مَشهَد شَهِدَه رسول الله ﷺ من قتال المشرِكين، ثمَّ قُبِضَ وهو عنك راضٍ، ووازَرت الخليفة بعده على مِنهاج النبيِّ ﷺ، فضَرَبت مَن أدبَرَ بمَن أقبَل، ثمَّ قُبِضَ الخليفة وهو عنك راضٍ، ثمَّ وَلِيتَ بخيرِ ما وَلِيَ الناس: مَصَّرَ الله بك الأمصار، وجَبا بك الأموال، ونَفَى بك العدوّ، وأدخَلَ بك على كلِّ أهل/ بيت مَن سَيُوسِعُهم في دينهم وأرزاقهم، ثمَّ خَتَمَ لك بالشَّهادة، ٦٦/٧ فهَنيئاً لك، فقال: والله إنَّ المغرور مَن تَغُرُّونَه، ثمَّ قال: أتشهَدُ لي يا عبدَ الله عند الله يوم القيامة؟ فقال: نعم، فقال: اللهمَّ لك الحمد، وفي رواية مُبارَك بن فَضَالة أيضاً: قال الحسن البصريّ[1] ـ وذُكر له فعلُ عمر عند موته وخَشْيته من ربِّه فقال ـ: هكذا المؤمن جمع إحساناً وشَفَقة، والمنافق جمع إساءةً وغِرَّة[2]، والله ما وجدت إنساناً ازدادَ إحساناً إلّا وجدته ازدادَ مَخافةً وشَفَقةً، ولا ازدادَ إساءةً إلّا ازدادَ غِرَّةً.

قوله: «يا عبدَ الله بنَ عمر، انظُر ماذا عليَّ من الدَّين، فحَسَبوه فوَجَدوه سِتّة وثمانين ألفاً أو نَحوه» في حديث جابر: ثُمَّ قال: يا عبد الله، أقسَمت عليك بحَقِّ الله وحَقّ عمر إذا مُتّ فدَفَنتني أن لا تَغسِل رأسك حتَّى تَبيع من رِباع آل عمر بثمانين ألفاً فتَضَعها في بيت مال المسلمين،

---

(١) رواية مبارك بن فضالة عند الطبراني في «الأوسط» (٥٧٩)، وقد جاء قول الحسن البصري عقب هذه الرواية.

(٢) وقع في (س) في الموضعين: «عِزّة» وهو تصحيف.

فسألَه عبد الرحمن بن عَوْف، فقال: أنفقتها في حِجَج حَجَجتها، وفي نَوائبَ كانت تَنوبني. وعُرِفَ بهذا جِهة دَين عمر.

قال ابن التِّين: قد عَلِمَ عمر أنَّه لا يَلزَمه غرامةُ ذلك، إلّا أنَّه أراد أن لا يَتَعَجَّل من عمله شيء في الدُّنيا. ووَقَعَ في «أخبار المدينة» لمحمدِ بن الحسن بن زَبالة: أنَّ دَين عمر كان ستّة وعشرين ألفاً، وبه جَزَمَ عياض، والأوَّل هو المعتَمَد.

قوله: «إن وفَّى له مال آلِ عمر» كأنَّه يريد نفسَه، ومثلُه يقع في كلامهم كثيراً، ويحتمل أن يريد رَهطَه.

وقوله: «وإلّا فسَل في بني عَديّ بن كعب» هم البطن الذي هو منهم، وقُرَيش قبيلَته.

وقوله: «لا تَعْدُهم» بسُكون العين، أي: لا تَتجاوَزهم، وقد أنكَرَ نافع مَولَى ابن عمر أن يكون على عمر دَين، فروى عمر بن شَبّة في كتاب «المدينة» (٣/ ٩٣٥) بإسنادٍ صحيح أنَّ نافعاً قال: من أين يكون على عمر دَين، وقد باع رجل من ورَثَته ميراثه بمئةِ ألف؟ انتَهى، وهذا لا يَنفي أن يكون عند موته عليه دَين، فقد يكون الشَّخص كثير المال ولا يَستَلزِم نَفْيَ الدَّين عنه، فلعلَّ نافعاً أنكَرَ أن يكون دَينه لم يُقضَ.

قوله: «فإنّي لست اليوم للمُؤمِنين أميراً» قال ابن التِّين: إنَّما قال ذلك عندَما أيقَنَ بالموت، إشارةً بذلك إلى عائشة حتَّى لا تُحابيه لكَونِه أمير المؤمِنين، وسيأتي في كتاب الأحكام[١] ما يُخالف ظاهره ذلك، فيُحمَل هذا النَّفيُ على ما أشارَ إليه ابن التِّين أنَّه أراد أن يَعلَم أنَّ سؤاله لها بطريق الطَّلب لا بطريق الأمر.

قوله: «ولَأُوثِرَنَّه به اليومَ على نفسي» استُدِلَّ به وباستئذان عمر لها على ذلك أنَّها كانت تَمِلك البيت، وفيه نظر، بل الواقع أنَّها كانت تَمِلك مَنفَعَته بالسُّكنَى فيه والإسكان ولا يُورَث عنها، وحُكم أزواج النبيّ ﷺ كالمعتَدّات لأنَّهنَّ لا يَتزوَّجنَ بعده ﷺ، وقد تقدَّم شيء من هذا

(١) بل سلف ذلك في كتاب الجنائز «باب ما جاء في قبر النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما» عند الحديثين (١٣٩١) و(١٣٩٢)، وذكر هناك أن ذلك سيأتي الكلام عليه مستوفًى في مناقب عثمان!

في أواخر الجنائز (١٣٩٢)، وتقدَّم فيه وجه الجمع بين قول عائشة (١٣٩٢): «لَأوثِرَنَّه على نفسي» وبين قولها لابنِ الزُّبَير (١٣٩١): «لا تَدفِنِّي عندهم» باحتِمال أن تكون ظنَّت أنَّه لم يَبقَ هناك وُسْعٌ، ثمَّ تبيَّن لها إمكان ذلك بعد دَفْن عمر، ويحتمل أن يكون مرادُها بقولها: «لَأوثِرَنَّه على نفسي» الإشارة إلى أنَّها لو أذِنَت في ذلك لامتَنَعَ عليها الدَّفن هناكَ لمكان عمر لكَونِه أجنبيّاً منها بخلاف أبيها وزوجها، ولا يَستَلزِم ذلك أن لا يكون في المكان سَعة أم لا، ولهذا كانت تقول بعد أن دُفِنَ عمر: لم أضَعْ ثيابي عنِّي مُنذُ دُفِنَ عمر في بيتي، أخرجه ابن سعد (٣/ ٣٦٤) وغيره[1]، ورُوِيَ عنها في حديث لا يَثبُت: أنَّها استأذنَت النبيَّ ﷺ إن عاشَت بعده أن تُدفَن إلى جانبه فقال لها: «وأنَّى لك بذلك وليس في ذلك الموضع إلّا قبري وقبر أبي بكر وعمر وعيسى ابن مريم»[2]، وفي «أخبار المدينة» من وجه ضعيف عن سعيد بن المسيّب قال: إنَّ قُبور الثلاثة في صُفّة بيت عائشة، وهناكَ موضعُ قبرٍ يُدفَن فيه عيسى عليه السلام.

قوله: «ارفعُوني» أي: من الأرض، كأنَّه كان مُضطَجِعاً فأمرَهم أن يُقعِدوه.

قوله: «فأسنَدَه رجل إليه» لم أقِفْ على اسمه، ويحتمل أنَّه ابن عبَّاس، ويُؤيِّده ما في رواية المبارَك: أنَّ ابن عبَّاس لمَّا فرَغَ من الثَّناء عليه قال: فقال له/ عمر: ألصِقْ خَدّي بالأرضِ يا عبد الله بن عمر، قال ابن عبَّاس[3]: فوَضَعتُه من فَخِذي على ساقي فقال: ألصِقْ خَدّي بالأرضِ، فوَضَعتُه حتَّى وَضَعَ لحيتَه وخَدَّه بالأرض فقال: ويلك يا عمرُ إن لم يَغفِرِ الله لك. ٦٧/٧

قوله: «ما كان شيء أهمّ إليَّ من ذلك» وقوله: **«إذا مِتّ فاستأذِن»** ذكر ابن سعد (٣/ ٣٦٣) عن مَعْن بن عيسى عن مالك: أنَّ عمر كان يَخشَى أن تكون أذِنَت في حياته حياءً منه، وأن تَرجِعَ عن ذلك بعد موته، فأراد أن لا يُكرِهَها على ذلك، وقد تقدَّم ما فيه في أواخر الجنائز (١٣٩٢).

---

(١) وأخرجه ابن شبَّة في «تاريخ المدينة» ٣/ ٩٤٥ من طريق عمرة عنها.

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٧/ ٥٢٢-٥٢٣.

(٣) كذا وقع للحافظ هنا: «قال ابن عباس» وليس في رواية المبارك - وهي عند الطبراني في «الأوسط» (٥٧٩) - وإسقاطه هو الصواب، لأن الأفعال هنا مسندة إلى ابن عمر.

قوله: «وجاءت أمّ المؤمنين حفصة» أي: بنت عمر.

قوله: «فوَلَجَت عليه» أي: دَخلَت على عمر فمَكَثَت، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فبكَت»، وذكر ابن سعد (٣/ ٣٦١) بإسنادٍ صحيح عن المِقدام بن مَعدِي كَرِب أنَّها قالت: يا صاحب رسول الله، يا صِهرَ رسول الله، يا أمير المؤمنين، فقال عمر: لا صبرَ لي على ما أسمَعُ، أُحَرِّج عليك بما لي عليك من الحقّ أن تَندُبيني بعد مجلِسك هذا، فأمَّا عينيك فلَن أملِكَهما.

قوله: «فوَلجَتْ داخلاً لهم»، أي: مَدخَلاً كان في الدّار.

قوله: «فقالوا: أوصِ يا أميرَ المؤمنينَ، استَخلِفْ» سيأتي في الأحكام (٧٢١٨) ما يدلّ على أنَّ الذي قال له ذلك هو عبد الله بن عمر، وروى ابن شَبّة[1] بإسنادٍ فيه انقطاع: أنَّ أسلَمَ مولى عمر قال لعمر حين وَقَفَ لم يُوَلِّ أحداً بعدَه: يا أميرَ المؤمنين، ما يَمنَعك أن تَصنَع كما صَنَعَ أبو بكر؟ ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن يَطعُنه أبو لُؤلُؤة، فقد روى مسلم (٥٦٧) من طريق مَعدان بن أبي طلحة، أنَّ عمر قال في خُطبَته قبل أن يُطعَن: إنَّ أقواماً يأمرونَني أن أستَخلِف.

قوله: «من هؤلاء النَّفَر أو الرَّهط» شَكٌّ من الراوي.

قوله: «فسَمَّى عليّاً وعثمان...» إلى آخره، وَقَعَ عند ابن سعد (٣/ ٣٤٤) من رواية ابن عمر: أنَّه ذكر عبد الرحمن بن عَوْف وعثمان وعليّاً، وفيه: قلت لسالم: أَبَدأَ بعبدِ الرحمن بن عَوْف قبلَهما[2]؟ قال: نعم؛ فدَلَّ هذا على أنَّ الرُّواة تَصرَّفوا لأنَّ الواو لا تُرَتِّب، واقتِصار عمر على السِّتّة من العشرة لا إشكال فيه لأنَّه منهم، وكذلك أبو بكر، ومنهم أبو عُبيدة وقد ماتَ قبل ذلك، أمَّا سعيد بن زيد فهو ابن عمّ عمر فلم يُسمِّه عمر فيهم مُبالَغةً في التَّبَرّي من الأمر، وقد صَرَّحَ في رواية المدائنيّ بأسانيدِه: أنَّ عمر عَدَّ سعيد بن زيد فيمن تُوُفِّيَ النبيّ ﷺ وهو عنه راضٍ، إلّا أنَّه استَثناه من أهل الشّورَى لقَرابَتِه منه، وقد صَرَّحَ بذلك المدائنيّ

---

(١) في «تاريخ المدينة» ٣/ ٨٨٥.

(٢) في المطبوع من «الطبقات»: قبل علي.

بأسانيدِه قال: فقال عمر: لا أَرَب لي في أُموركم فأرغَب فيها لأحدٍ من أهلي.

قوله: «وقال: يَشهَدُكم عبدُ الله بن عمر» وَوَقَعَ في رواية الطَّبَرِيّ[1] من طريق المدائنيّ بأسانيدِه قال: فقال له رجل: استَخلِف عبدَ الله بن عمر، قال: والله ما أردتَ اللهَ بهذا، وأخرج ابن سعد (٣/ ٣٤٣) بسندٍ صحيح من مُرسَل إبراهيم النَّخَعيِّ نحوَه، قال: فقال عمر: قاتَلَك الله، والله ما أردتَ الله بهذا، أستَخلِفُ مَن لم يُحسِن أن يُطلِّق امرأته.

قوله: «كَهَيئةِ التَّعزية له» أي: لابنِ عمر، لأنَّه لمَّا أخرجه من أهل الشُّورَى في الخلافة أراد جَبْر خاطِره بأن جعلَه من أهل المشاوَرة في ذلك.

وزَعَمَ الكِرْمانيُّ أنَّ قوله: «كَهَيئة التعزية له» من كلام الراوي لا من كلام عمر، فلم أعرِف من أين تَهَيَّأ له الجزم بذلك مع الاحتِمال. وذكر المدائنيّ أنَّ عمر قال لهم: إذا اجتَمع ثلاثةٌ على رأي وثلاثةٌ على رأي فحَكِّموا عبد الله بن عمر، فإن لم تَرضَوا بحُكمِه فقَدِّموا مَن معه عبدُ الرحمن بن عَوْف.

قوله: «فإن أصابت الإمرة» بكسر الهمزة، وللكُشْمِيهنيّ: الإمارة **«سعداً»** يعني: ابن أبي وقّاص، وزاد المدائنيّ: وما أظنّ أن يَلِيَ هذا الأمر إلّا عليٌّ أو عثمان، فإن وليَ عثمان فرجلٌ فيه لين، وإن وليَ عليٌّ فستَختَلِفُ عليه الناس، وإن وليَ سعد وإلّا فليَستَعِن/ به الوالي. ثمَّ قال لأبي طلحة: إنَّ الله قد نَصَرَ بكم الإسلام، فاختَر خمسين رجلاً من الأنصار، واستَحِثَّ هؤلاء الرَّهط حتَّى يَختاروا رجلاً منهم. ٦٨/٧

قوله: «وقال: أوصي الخليفة من بعدي» في رواية أبي إسحاق[2] عن عَمْرو بن ميمون: فقال: ادعوا لي عليّاً وعثمان وعبد الرحمن وسعداً والزُّبَير، وكان طلحة غائباً، قال: فلم يُكلِّم أحداً منهم غير عثمان وعليّ فقال: يا عليّ، لعلَّ هؤلاء القوم يعلمونَ لك حَقَّك وقَرابَتك من رسول الله ﷺ وصِهْرك وما آتاك الله من الفقه والعلم، فإن وُلِّيت هذا الأمر

---

(١) في «تاريخه» ٢/ ٥٨٠.

(٢) عند ابن سعد ٣/ ٣٤٠-٣٤١، والحارث كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٥٩٤).

فاتَّقِ الله فيه. ثمَّ دَعَا عثمان فقال: يا عثمان، فذكر له نحو ذلك.

ووَقَعَ في رواية إسرائيل[1]، عن أبي إسحاق في قِصّة عثمان: فإن وَلُّوكَ هذا الأمر فاتَّقِ الله فيه ولا تَحمِلَنَّ بني أبي مُعَيط على رِقاب الناس، ثمَّ قال: ادعوا لي صُهَيباً، فدُعِيَ له فقال: صَلِّ بالناس ثلاثاً وليُخْلِ هؤلاء القومُ في بيت، فإذا اجتَمَعوا على رجل فمَن خالَفَ فاضرِبوا عُنقَه، فلمَّا خَرَجوا من عنده قال: إن يُوَلّوها الأجلَحَ يَسلُكْ بهم الطَّريق، فقال له ابنه: ما يَمنَعُك يا أمير المؤمنين منه؟ قال: أكره أن أتحمَّلها حيّاً وميِّتاً.

وقد اشتَمَلَ هذا الفصل على فوائد عديدة، وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن سعد (٣/ ٣٤٤) بإسنادٍ صحيح قال: دَخَلَ الرَّهْط على عمر، فنظرَ إليهم فقال: إنّي قد نظرت في أمر الناس فلم أجِدْ عند الناس شِقاقاً، فإن كان فهو فيكم، وإنَّما الأمر إليكم ـ وكان طلحة يومَئذٍ غائباً في أمواله ـ قال: فإن كان قومكم لا يُؤَمِّرونَ إلّا لأحدِ الثلاثة: عبدِ الرحمن بن عَوْف وعثمانَ وعليٍّ، فمَن وليَ منكم فلا يَحمِلْ قَرَابتَه على رِقاب الناس، قوموا فتَشاوَرُوا، ثمَّ قال عمر: أَمهِلوا فإن حَدَثَ لي حَدَثٌ، فليُصَلِّ لكم صُهَيب ثلاثاً، فمَن تأمَّرَ منكم على غير مَشُورة من المسلمين فاضرِبوا عُنقَه.

قوله: «بالمهاجرين الأوَّلين» هم مَن صَلَّى القِبلَتَينِ، وقيل: مَن شَهِدَ بيعة الرِّضوان، والأنصار سيأتي ذِكْرهم في باب مُفرَد.

وقوله: «الذين تَبَوَّؤوا الدّار» أي: سَكَنوا المدينة قبل الهجرة.

وقوله: «والإيمان» ادَّعَى بعضهم أنَّه من أسماء المدينة وهو بعيدٌ، والراجح أنَّه ضَمَّنَ «تَبَوَّؤوا» معنى لَزِمَ، أو عاملُ نَصْبِه محذوف وتقديره: واعتَقَدوا، أو أنَّ الإيمان لشِدّة ثبوته في قلوبهم كأنَّه أحاطَ بهم وكأنَّهم نزلوه، والله أعلم.

قوله: «فإنَّهم رِدءُ الإسلام» أي: عَوْن الإسلام الذي يَدفَع عنه **«وغَيظُ العدوّ»** أي:

---

(١) عند ابن سعد ٣/ ٣٤٠-٣٤٢، والحارث كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٥٩٤)، وعند أبي نعيم في «الحلية» ٤/ ١٥٢.

يَغِيظُونَ العدوّ بكَثرتِهم وقوّتهم.

قوله: «**وأن لا يُؤخَذ منهم إلّا فَضلُهم عن رِضاهم**» أي: إلّا ما فضَلَ عَنهم، في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «ويُؤخَذ منهم» والأوّل هو الصواب.

قوله: «**من حَوَاشي أموالهم**» أي: التي ليست بخِيار، والمراد «بذِمّة الله»: أهل الذِّمّة، والمراد بالقتال مِنْ ورائهم؛ أي: إذا قَصَدَهم عدوٌّ لهم.

وقد استوفَى عمر في وصيَّته جميع الطَّوائف، لأنَّ الناس إمّا مسلم وإمّا كافر، فالكافر إمّا حَربيّ ولا يوصَى به، وإمّا ذِمِّيّ وقد ذكره، والمسلم إمّا مُهاجريّ وإمّا أنصاريّ أو غيرُهما، وكلُّهم إمّا بَدَويّ وإمّا حَضَريّ، وقد بيَّن الجميع. ووَقَعَ في رواية المدائني من الزّيادة: وأحسِنوا مُؤازَرة مَن يَلِي أمرَكم وأَعِينوه وأدُّوا إليه الأمانة.

وقوله: «**ولا يُكلَّفوا إلّا طاقَتهم**» أي: من الجِزية.

قوله: «**فانطَلَقْنا**» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فانقَلَبنا» أي: رَجَعنا.

قوله: «**فوُضِعَ هُنالكَ مع صاحبَيهِ**» اختُلِفَ في صِفة القُبور المكرَّمة الثلاثة، فالأكثر على أنَّ قبر أبي بكر وراء قبر رسول الله ﷺ، وقبر عمر وراء قبر أبي بكر. وقيل: إنَّ قبره ﷺ مُقدَّم إلى القِبْلة، وقبر أبي بكر حِذاء مَنكِبَيهِ، وقبر عمر حِذاء مَنكِبَي أبي بكر. وقيل: قبر أبي بكر عند رأس النبيّ ﷺ، وقبر عمر عند رِجلَيهِ. وقيل: قبر أبي بكر عند رِجلَي النبيّ ﷺ، وقبر عمر عند رِجلَي أبي بكر. وقيل غير ذلك كما تقدَّم بيانه وذِكْر أدلَّته في أواخر كتاب الجنائز (١٣٩٢).

قوله: «**فقال عبد الرحمن**» هو ابن عَوْف.

قوله: «**اجعَلوا أمركم إلى ثلاثة**» أي: في الاختيار ليَقِلَّ الاختلاف، كذا قال ابن التِّين وفيه نظر، وصَرَّحَ المدائنيّ في روايته بخلاف ما قالَه.

٦٩/٧ قوله: «**فقال طلحة: قد جَعَلتُ أمري**» فيه دلالة على أنَّه حَضَر، وقد تقدَّم أنَّه كان غائباً عند وصيَّة عمر، ويحتمل أنَّه حَضَرَ بعد أن ماتَ وقبل أن يَتِمّ أمر الشُّورى، وهذا أصحّ ممَّا رواه المدائنيّ: أنَّه لم يَحضُر إلّا بعد أن بُويِعَ عثمان.

قوله: «واللهُ عليه والإسلامُ» بالرَّفع فيهما والخبر محذوف، أي: عليه رقيبٌ، أو نحو ذلك.

قوله: «لَيَنظُرَنَّ أفضلَهم في نفسه» أي: مُعتَقَده، زاد المدائنيّ في رواية: فقال عثمان: أنا أوَّل مَن رَضِيَ، وقال عليّ: أعطِني مَوثِقاً لَتُؤثِرَنَّ الحقّ ولا تَخُصَّنَّ ذا رَحِم، قال: نعم، ثمَّ قال: أعطُوني مواثيقكم أن تكونوا معي على مَن خالَفَ.

قوله: «فأُسكِت» بضمِّ الهمزة وكسر الكاف كأنَّ مُسكِتاً أسكَتَهما، ويجوز فتح الهمزة والكاف وهو بمعنى: سَكَت، والمراد بالشَّيخَينِ: عليّ وعثمان.

قوله: «فأخَذَ بيدِ أحدهما» هو عليٌّ، وبقيَّة الكلام يدلّ عليه، ووَقَعَ مُصَرَّحاً به في رواية ابن فُضَيلٍ عن حُصَين[1].

قوله: «والقِدَم» بكسر القاف وفتحها وقد تقدَّم، زاد المدائنيّ أنَّه قال له: أرأيت لو صُرِفَ هذا الأمر عنك فلم تَحضُر، مَن كنتَ تَرَى أحقّ بها من هؤلاء الرَّهط؟ قال: عثمان.

قوله: «ما قد عَلمتَ» صِفة أو بَدَل عن القِدَم.

قوله: «ثُمَّ خَلا بالآخَرِ فقال له مثل ذلكَ» زاد المدائنيّ: أنَّه قال له كما قال لعليٍّ، فقال عليّ وزاد فيه: أنَّ سعداً أشارَ عليه بعثمان، وأنَّه دارَ تلك اللَّيالي كلِّها على الصحابة ومَن وافَى المدينة من أشراف الناس لا يَخلو برجلٍ منهم إلّا أمَرَه بعثمان.

وقد أورَدَ المصنِّف قِصّة الشّورَى في كتاب الأحكام (٧٢٠٧) من رواية حُميدِ بن عبد الرَّحمن بنِ عَوْف عن المِسوَر بن مَخرَمةَ وساقَها نحو هذا وأتَـمَّ ممَّا هنا، وسأذكر شرح ما فيها هناكَ إن شاء الله تعالى.

وفي قِصّة عمر هذه من الفوائد: شَفَقَته على المسلمين، ونَصيحَته لهم، وإقامَته السُّنّة فيهم، وشِدّة خَوفه من رَبّه، واهتِمامه بأمر الدّين أكثر من اهتِمامه بأمر نفسه، وأنَّ النَّهيَ عن المدح في الوجه مخصوص بما إذا كان غُلوٌّ مُفرِط أو كَذِب ظاهر، ومن ثَمَّ لم يَنهَ عمرُ الشابَّ عن مدحه له مع كَونِه أمَرَه بتشمير إزاره، والوَصيَّة بأداءِ الدَّين، والاعتناء بالدَّفنِ عند أهل الخير والمشورة في نَصْب الإمام وتقديم الأفضل، وأنَّ الإمامة تَنعَقِد بالبيعة، وغير ذلك ممَّا

---

(١) عند ابن أبي شيبة ١٤/ ٥٧٧-٥٧٨.

هو ظاهر بالتأمُّلِ، والله الموفِّق.

وقال ابن بَطّال: فيه دليل على جواز تَوْلية المفضول على الأفضل منه، لأنَّ ذلك لو لم يَجُز لم يَجعَل عمرُ الأمرَ شُورَى إلى ستّة أنفُس مع عِلمه أنَّ بعضهم أفضل من بعض، قال: ويدلّ على ذلك أيضاً قول أبي بكر: قد رضيت لكم أحد الرجلينِ: عمرَ وأبي عُبيدة، مع عِلمه بأنَّه أفضل منهما.

وقد استُشكِلَ جَعْلُ عمرَ الخلافة في ستّة ووَكَلَ ذلك إلى اجتهادهم، ولم يصنع ما صَنَعَ أبو بكر في اجتهاده فيه، لأنَّه إن كان لا يرى جواز وِلاية المفضول على الفاضل فصَنيعُه يدلّ على أنَّ مَن عَدا السِّتّة كان عنده مفضولاً بالنِّسبة إليهم، وإذا عَرَفَ ذلك فلم يَخفَ عليه أفضليَّة بعض السِّتّة على بعض، وإن كان يرى جواز وِلاية المفضول على الفاضل، فمَن ولّاه منهم أو من غيرهم كان مُمكِناً، والجواب عن الأوَّل يدخل فيه الجواب عن الثاني: وهو أنَّه تَعارَضَ عنده صَنيعُ النبيِّ ﷺ حيثُ لم يُصرِّح باستخلاف شَخص بعينِه وصَنيعُ أبي بكر حيثُ صَرَّح، فتلك طريق تَجمَع التَّنصيص وعَدَم التعيين، وإن شِئت قل: تَجمَع الاستخلافَ وتَرْكَ تعيينِ الخليفة، وقد أشارَ بذلك إلى قوله: «لا أتقلَّدها حَيّاً وميِّتاً»، لأنَّ الذي يقع ممَّن يَستَخلِف بهذه الكيفيَّة إنَّما يُنسَب إليه بطريق الإجمال لا بطريق التفصيل، فعَيَّنَهم ومَكَّنَهم من المشاوَرة في ذلك والمناظَرة فيه لتَقَع وِلاية مَن يَتَولَّى بعده عن اتِّفاقٍ من مُعظَم الموجودين حينئذٍ ببَلَدِه التي هي دار الهجرة وبها مُعظَم الصحابة، وكلُّ مَن كان ساكناً غيرهم في بلدٍ غيرها كان حينئذٍ تَبَعاً لهم فيما يَتَّفِقونَ عليه.

٩- باب مناقب عليّ بن أبي طالبٍ القرشيّ الهاشميّ أبي الحسن رضي الله عنه

وقال عمرُ: تُوفِّيَ رسولُ الله ﷺ وهو عنه راضٍ.

وقال النبيُّ ﷺ لِعليٍّ: «أنتَ منّي وأنا مِنكَ».

قوله: «باب مناقب عليّ بن أبي طالب» أي: ابن عبد المطَّلب **«القُرَشيّ الهاشميّ أبي الحسن»** وهو ابن عمّ رسول الله ﷺ شَقِيق أبيه، واسمه عبد مُنافٍ على الصحيح. وُلد قبل ٧١/٧

البِعْثة بعشرِ سِنين على الراجح، وكان قد رَبّاه النبيّ ﷺ من صِغَره لِقِصّةٍ مذكورة في السِّيرة النَّبويَّة، فلازَمَه من صِغَره فلم يُفارقه إلى أن مات. وأُمّه فاطمة بنت أسَد بن هاشم، وكانت ابنة عمٍّ[1] أبيه وهي أوّل هاشميَّة ولدت لهاشميٍّ، وقد أسلَمَت وصَحِبَت وماتت في زمن النبيّ ﷺ.

قال أحمد وإسماعيل القاضي والنَّسائيّ وأبو عليّ النَّيسابوريّ: لم يَرِد في حَقّ أحد من الصحابة بالأسانيدِ الجياد أكثر ممَّا جاء في عليّ، وكأنَّ السَّبَب في ذلك أنَّه تأخَّر، ووَقَعَ الاختلاف في زمانه وخروج مَن خرج عليه، فكان ذلك سبباً لانتِشار مناقبه من كَثْرة مَن كان بيَّنها من الصحابة رَدّاً على مَن خالَفَه، فكان الناس طائفتَينِ، لكن المبتدعة قليلة جدّاً. ثمَّ كان من أمر عليٍّ ما كان، فنَجَمَت طائفة أُخرى حارَبوه، ثمَّ اشتدَّ الخَطْب فتَنقَّصوه واتَّخذوا لعنَه على المنابر سُنّة، ووافقهم الخوارج على بُغْضه وزادوا حتَّى كفَّروه، مضموماً ذلك منهم إلى عثمان، فصارَ الناس في حقّ عليٍّ ثلاثةً: أهل السُّنّة، والمبتَدِعة من الخوارج، والمحاربين له من بني أُميَّة وأتباعهم، فاحتاجَ أهل السُّنّة إلى بَثّ فضائله فكَثُرَ الناقل لذلك لكَثْرة مَن يُخالِف ذلك، وإلّا فالذي في نفس الأمر أنَّ لكلٍّ من الأربعة من الفضائل إذا حُرِّرَ بميزان العدل، لا يَخرُج عن قول أهل السُّنّة والجماعة أصلاً.

٧٢/٧ وروى يعقوب بن سفيان بإسنادٍ صحيح عن عُرْوة قال: أسلَمَ/ عليٌّ وهو ابن ثمان سِنين. وقال ابن إسحاق: عشر سِنين؛ وهذا أرجَحُها، وقيل غير ذلك.

قوله: «**وقال عمر: تُوُفّيَ رسول الله ﷺ وهو عنه راضٍ**» تقدَّم ذلك في الحديث الذي قبله موصولاً، وكانت بيعة عليّ بالخلافة عَقِب قتل عثمان في أواخر[2] ذي الحِجّة سنة خمس وثلاثين، فبايعَه المهاجرونَ والأنصار وكلُّ مَن حَضَر، وكَتَبَ بيعتَه إلى الآفاق فأذعَنوا

---

(١) تحرف في (س) إلى: عمة.

(٢) في (س) وحدها: «أوائل»، وقد نقل ابن الأثير في «أسد الغابة» ١/ ٧٥ وابن حجر في «الإصابة» ٤/ ٤٥٨ عن ابن إسحاق: أن مقتله ﷺ كان في الثاني والعشرين من ذي الحجة من سنة خمس وثلاثين. وعن الواقدي: قُتل ﷺ لثمان ليال خلت من ذي الحجة من السنة المذكورة، وقيل غير ذلك والله أعلم.

كلّهم إلّا معاوية في أهل الشّام، فكان بينهم بعدُ ما كان.

قوله: «وقال النبيّ ﷺ: أنتَ منّي وأنا مِنك» هو طَرَف من حديث البراء بن عازب في قِصّة بنت حمزة، وقد وَصَلَه المصنِّف في الصُّلح (٢٦٩٩) وفي عمرة القضاء (٤٢٥١) مُطوَّلاً، ويأتي شرحه في المغازي (٤٢٥١) مُستوفًى إن شاء الله تعالى.

ثمّ ذكر المصنِّف في الباب سبعةَ أحاديث:

٣٧٠١- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ، عن أبي حازمٍ، عن سَهلِ بنِ سعدٍ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لأُعطِيَنَّ الرّايةَ غَداً رجلاً يَفتَحُ الله على يَدَيه» قال: فباتَ الناسُ يَدوكونَ ليلَتَهم أيُّهم يُعطاها؟ فلمَّا أصبَحَ الناسُ غَدَوا على رسولِ الله ﷺ، كلُّهم يرجو أن يُعطاها، فقال: «أين عليُّ بنُ أبي طالبٍ؟» فقالوا: يَشتكي عَيْنيهِ يا رسولَ الله، قال: «فأرسِلوا إليه، فأْتوني به»، فلمَّا جاء بَصَقَ في عَينَيهِ، ودَعَا له فبَرَأَ، حتَّى كأنْ لم يكن به وَجَعٌ، فأعطاه الرّايةَ، فقال عليٌّ: يا رسولَ الله، أُقاتِلُهم حتَّى يكونوا مثلَنا؟ فقال: «انفُذ على رِسلِكَ حتَّى تَنزِلَ بساحَتِهم، ثمَّ ادعُهم إلى الإسلامِ، وأخبِرهم بما يَجِبُ عليهم من حَقِّ الله فيه، فوالله لَأَنْ يَهديَ اللهُ بكَ رجلاً واحداً، خيرٌ لكَ من أن يكونَ لكَ حُمْرُ النَّعَمِ».

٣٧٠٢- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا حاتمٌ، عن يزيدَ بنِ أبي عُبيدٍ، عن سَلَمةَ، قال: كان عليٌّ قد تَخلَّفَ عن النبيِّ ﷺ في خيبرَ، وكان به رَمَدٌ، فقال: أنا أتخلَّفُ عن رسولِ الله ﷺ؟ فخَرَجَ عليٌّ، فلَحِقَ بالنبيِّ ﷺ، فلمَّا كان مَساءُ اللَّيلةِ التي فتَحَها الله في صَباحها، قال رسولُ الله ﷺ: لأُعطِيَنَّ الرّايةَ، أو لَيأخُذَنَّ الرّايةَ غَداً رجلاً يُحِبُّه اللهُ ورسولُه - أو قال: يُحِبُّ اللهَ ورسولَه - يَفتَحُ الله عليه» فإذا نحنُ بعليٍّ وما نَرجوه، فقالوا: هذا عليٌّ، فأعطاه رسولُ الله ﷺ، ففَتَحَ الله عليه.

أوّلها: حديث سَهل بن سعد في قِصّة فتح خَيبَر، وسيأتي شرحه في المغازي (٤٢١٠).

ثانيها: حديث سَلَمة بن الأكوَع في المعنى، ويأتي هناك أيضاً مشروحاً (٤٢٠٩).

وقوله في الحديثَينِ: «إنَّ علياً يُحِبّ اللهَ ورسولَه ويُحبّه اللهُ ورسولُه» أراد بذلك وجودَ حقيقة المحبّة، وإلّا فكلّ مسلم يَشتَرِك مع عليٍّ في مُطلَق هذه الصِّفة.

وفي الحديث تلميحٌ بقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٣١]، فكأنَّه أشارَ إلى أنَّ علياً تامُّ الاتِّباع لرسولِ الله ﷺ حتَّى اتَّصَفَ بصِفة محبّة الله له، ولهذا كانت محبَّته علامة الإيمان وبُغضه علامة النِّفاق كما أخرجه مسلم (٧٨) من حديث عليٍّ نفسِه قال: والذي فَلَقَ الحبّة وبرَأ النَّسَمة، إنَّه لَعَهدُ النبيِّ ﷺ أن لا يُحِبَّك إلّا مُؤمن ولا يُبغِضَك إلّا مُنافق، وله شاهد من حديث أمّ سَلَمة عند أحمد (٢٦٥٠٧)[١].

ثالثها: حديث سهلٍ أيضاً.

٣٧٠٣- حدَّثنا عبدُ الله بنُ مَسلَمَةَ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ أبي حازمٍ، عن أبيه: أنَّ رجلاً جاء إلى سَهلِ بنِ سعدٍ، فقال: هذا فلانٌ ـ لأميرِ المدينةِ ـ يَدعُو علياً عندَ المِنبرِ، قال: فيقول ماذا؟ قال: يقول له: أبو تُرابٍ، فضَحِكَ، قال: والله ما سَمّاه إلا النبيُّ ﷺ، وما كان له اسمٌ أحَبَّ إليه مِنه، فاستَطعَمتُ الحديثَ سَهلاً، وقلتُ: يا أبا عبَّاسٍ، كيفَ ذلكَ؟ قال: دَخَلَ عليٌّ على فاطمةَ ثمَّ خَرَجَ، فاضطَجَعَ في المسجدِ، فقال النبيُّ ﷺ: «أين ابنُ عَمِّكِ؟» قالت: في المسجدِ، فخَرَجَ إليه فوَجَدَ رِداءَه قد سَقَطَ عن ظَهرِه، وخَلَصَ التُّرابُ إلى ظَهرِه، فجَعَلَ يَمسَحُ التُّرابَ عن ظَهرِه، فيقول: «اجلِس يا أبا تُرابٍ» مرَّتَينِ.

قوله: «عن أبيه» هو أبو حازم سَلَمة بن دينار.

قوله: «إنَّ رجلاً جاء إلى سَهل بن سعد» لم أقِفْ على اسمه.

قوله: «هذا فلانٌ ـ لأميرِ المدينة» أي: عَنَى أميرَ المدينة، وفلان المذكور لم أقِفْ على اسمه صريحاً، ووَقَعَ عند الإسماعيليّ: هذا فلان بن فلان[٢].

قوله: «يَدعُو علياً عند المِنبَر، قال: فيقول: ماذا؟» في رواية الطبرانيِّ (٥٨٧٩) من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبي حازم: يَدعُوك لتَسُبَّ علياً.

---

(١) وإسناده ضعيف، لكن له شاهد آخر إسناده صحيح عند أحمد أيضاً (٧٣١) من حديث علي نفسه، وأخرجه ابن ماجه (١١٤)، والنسائي (٥٠١٨).

(٢) في (س): «هذا فكان فلان ابن فلان» بزيادة: «فكان» ولا معنى لهذه الزيادة.

قوله: «والله ما سَمّاه إلّا النبيّ ﷺ» يعني: أبا تراب.

قوله: «فاستَطعَمت الحديث سَهلاً» أي: سألته أن يُحدِّثني، واستَعارَ الاستطعام للكلام لجامع ما بينهما من الذَّوق للطَّعام: الذَّوق الحِسّيِّ، وللكلام: الذَّوقِ المعنويِّ. وفي رواية الإسماعيليّ: فقلت: يا أبا عبَّاس، كيف كان أمره.

قوله: «أين ابنُ عمِّكِ؟ قالت: في المسجد» في رواية الطبرانيِّ: كان بيني وبينه شيء فغاضَبَني[1].

قوله: «وخَلُصَ التُّراب إلى ظَهره» أي: وصَل، في رواية الإسماعيليّ: حتَّى تَخلَّصَ ظَهره إلى التُّراب، وكان نامَ أوَّلاً على مكان لا ترابَ فيه، ثمَّ تَقلَّبَ فصارَ ظَهره على التُّراب أو سَفَى عليه التُّراب.

قوله: «اجلِس يا أبا تُرابٍ. مرَّتَينِ» ظاهره أنَّ ذلك أوَّل ما قال له ذلك، وروى ابن إسحاق ومن طريقه أحمد (١٨٣٢١) من حديث عمّار بن ياسر قال: نِمت أنا وعليٌّ في غزوة العُسَيرة في نَخْل فما أفَقْنا إلّا بالنبيِّ ﷺ يُحرِّكنا برِجلِه يقول لعليٍّ: «قُم يا أبا تُرابٍ»؛ لمَا يرى عليه من التُّراب. وهذا إن ثَبتَ[2] حُمِلَ على أنَّه خاطَبَه بذلك في هذه الكائنة الأُخرَى.

ويُروَى من حديث ابن عبَّاس: أنَّ سبب غَضَب عليّ: كان لمَا آخَى النبيّ ﷺ بين أصحابه ولم يُؤاخِ بينه وبين أحد، فذهب إلى المسجد، فذكر القِصّة وقال في آخرها: «قُم فأنتَ أخي» أخرجه الطبرانيُّ[3] (١١٠٩٢)، وعند ابن عساكر[4] نحوه من حديث جابر بن سَمُرة، وحديث الباب أصحّ، ويَمتَنِع الجمع بينهما، لأنَّ قِصّة المؤاخاة كانت أوَّل ما قَدِمَ النبيّ ﷺ المدينة، وتزويجُ عليّ بفاطمة ودخولُه عليها كان بعد ذلك بمُدّةٍ، والله أعلم.

---

(١) بل هذا لفظ رواية البخاري التي مضت في كتاب الصلاة برقم (٤٤١)، وستأتي في الاستئذان برقم (٦٢٨٠)، وأما رواية الطبراني (٥٨٠٨) فهي بلفظ: «أين ابن عمك؟» قالت: خرج آنفاً مغضَباً.

(٢) إسناده ضعيف، وانظر تفصيل ذلك في التعليق على «مسند أحمد».

(٣) قال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ١١١: فيه حامد بن آدم المروزي كذاب.

(٤) في «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٨، وإسناده ضعيف فيه نكارة.

رابعها: حديث ابن عمر.

٣٧٠٤- حدَّثنا محمَّدُ بنُ رافعٍ، حدَّثنا حُسَينٌ، عن زائدةَ، عن أبي حَصينٍ، عن سعدِ بنِ عُبيدةَ، قال: جاء رجلٌ إلى ابنِ عمرَ، فسألَه عن عثمان، فذكر عن محاسِنِ عَمَلِه، قال: لعلَّ ذاكَ يَسوؤُكَ؟ قال: نعم، قال: فأرغَمَ اللهُ بأنفِكَ، ثمَّ سألَه عن عليٍّ، فذكر محاسِنَ عَمَلِه، قال: هو ذاكَ بيتُه أوسَطُ بُيوتِ النبيِّ ﷺ، ثمَّ قال: لعلَّ ذاكَ يَسوؤُكَ؟ قال: أجَل، قال: فأرغَمَ اللهُ بأنفِكَ، انطَلِق فاجهَد عليَّ جَهدَكَ.

قوله: «حدَّثنا حُسَين» هو ابن عليٍّ الجُعْفيّ، وأبو حَصِين، بفتح أوَّله والمهمَلَتَينِ، وسعد ابن عُبيدة بضمِّ العين.

قوله: «جاء رجل إلى ابن عمر» تقدَّم في مناقب عثمان (٣٦٩٨).

قوله: «فذكر عن محاسِن عَمَله» كأنَّه ضَمَّنَ ذكر معنى «أخبر» فعَدّاها بـ«عن»، وفي رواية ٧٣/٧ الإسماعيليّ: «فذكر أحسنَ عملِه»، وكأنَّه ذكر له إنفاقَه في جيش/ العُسرة وتسبيلَه بئر رُومة ونحوَ ذلك.

قوله: «ثُمَّ سألَه عن عليّ، فذكر محاسِن أعماله» كأنَّه ذكر له شُهوده بدراً وغيرَها وفتحَ خَيبَر على يَدَيه وقَتْل مَرحَب ونحو ذاك.

قوله: «هو ذاكَ، بيته أوسَط بيوت النبيّ ﷺ» أي: أحسنها بناءً، وقال الدّاووديُّ: معناه أنَّه في وسَطها وهو أصحّ. ووَقَعَ عند النَّسائيّ (ك٨٤٣٨) من طريق عطاء بن السائب عن سعد بن عُبيدة في هذا الحديث: فقال: لا تسأل عن عليّ، ولكِن انظُر إلى بيته من بُيوت النبيّ ﷺ. وله (ك٨٤٣٧) من رواية العلاء بن عِرار قال: سألت ابن عمر عن عليّ فقال: انظُر إلى مَنزِله من نبيّ الله ﷺ ليس في المسجد بيتٌ غيرَ بيتِهِ. وقد تقدَّم ما يتعلَّق بتَركِ بابِه غيرَ مسدود في مناقب أبي بكر[1] الصِّدّيق ﷺ.

(١) عند شرح الحديث (٣٦٥٤).

قوله: «فأرغَمَ الله بأنفِك» الباء زائدة معناه: أوقَعَ الله بك السُّوء، واشتِقاقه من السُّقوط على الأرض فيُلصَق الوجه بالرَّغام: وهو التُّراب.

قوله: «فاجهَد عليَّ جَهْدَك» أي: ابلُغ على غايتك في حَقّي، فإنَّ الذي قلته لك الحقّ، وقائل الحقّ لا يُبالي بما قيل في حَقّه من الباطِل. ووَقَعَ في رواية عطاء المذكورة: قال: فقال الرجل: فإنّي أُبغِضه، فقال له ابن عمر: أبغَضك الله تعالى.

٣٧٠٥- حدَّثَنا محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبَةُ، عن الحَكَم، سمعتُ ابنَ أبي ليلى، قال: حدَّثنا عليٌّ: أنَّ فاطمةَ عليها السَّلام شَكَت ما تَلقَى من أثَرِ الرَّحى، فأُتيَ النبيُّ ﷺ بسَبْيٍ، فانطَلَقَت فلم تَجِدْه، فوَجَدَت عائشةَ فأخبَرَتها، فلمَّا جاء النبيُّ ﷺ أخبَرَته عائشةُ بمَجيءِ فاطمةَ، فجاء النبيُّ ﷺ إلينا وقد أخَذنا مَضاجعَنا، فذهبتُ لأقومَ، فقال: «على مكانِكُما» فقعَدَ بَيننا، حتَّى وجَدتُ بَرْدَ قَدَمَيه على صَدْري، وقال: «ألا أُعَلِّمُكُما خيراً ممَّا سألتُماني؟ إذا أخَذتُما مَضاجعَكُما تُكَبِّرانِ أربعاً وثلاثين، وتُسَبِّحانِ ثلاثاً وثلاثين، وتَحمَدانِ ثلاثاً وثلاثين، فهو خيرٌ لكُما من خادِمٍ».

خامسها: حديث عليّ: أنَّ فاطمة شَكَت ما تَلقَى من الرَّحَى... الحديث، وفيه ما يقال عند النَّوم، وسيأتي شرحه مُستَوفًى في الدَّعَوات (٦٣١٨) إن شاء الله تعالى.

ووَجْه دُخوله في مناقب عليّ من جِهة مَنزِلَته من النبيّ ﷺ ودخولِ النبيِّ ﷺ معه في فِراشه بينه وبين امرأته، وهي ابنَته ﷺ، ومن جِهة اختيار النبيّ ﷺ له ما اختارَ لابنَتِه من إيثار أمر الآخِرة على أمر الدُّنيا ورِضاهما بذلك، وقد تقدَّم في كتاب الخُمُس (٣١١٣) بيان السَّبَب في ذلك، فإنَّ النبيّ ﷺ اختارَ أن يوسِّع على فقراء الصُّفّة بما قَدِمَ عليه، ورأى لأهلِه الصَّبرَ بما لهم في ذلك من مَزيد الثَّواب.

سادسها: حديث عَبيدة[1]، بفتح أوَّله: وهو ابن عَمْرو السَّلْمانيّ.

---

(١) قدَّم الحافظ شرح حديث عبيدة عن عليٍّ على حديث سعد بن أبي وقاص على مقتضى رواية أبي ذر الهروي التي اعتمدها في شرحه، وسينبِّه على ذلك في نهاية شرحه لهذا الباب.

٣٧٠٧- حدَّثنا عليُّ بنُ الجَعْدِ، أخبرنا شُعْبَةُ، عن أيوبَ، عن ابنِ سِيرِين، عن عَبيدَةَ، عن عليٍّ ﷺ، قال: اقضُوا كما كنتُم تَقضونَ، فإنِّي أكرَه الاختلافَ حتَّى يكونَ الناسُ جماعةً، أو أموتَ كما ماتَ أصحابي. فكان ابنُ سِيرِين يَرَى أنَّ عامّةَ ما يُروَى عن عليٍّ الكَذِبُ.

قوله: «**عن عليّ قال: اقضوا كما**» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «على ما كنتُم تَقضُونَ قبلُ»، وفي رواية حمَّاد بن زيد عن أيوب: أنَّ ذلك بسبب قول عليٍّ في بيع أمّ الولد، وأنَّه كان يرى هو وعمر أنَّهنَّ لا يُبَعنَ، وأنَّه رَجَعَ عن ذلك فرأى أن يُبَعن. قال عَبيدة: فقلت له: رأيُك ورأيُ عمر في الجماعة، أحبُّ إليَّ من رأيك وحدك في الفُرقة، فقال عليٌّ ما قال.

قلت: وقد وَقَعَت في رواية حمَّاد بن زيد، أخرجها ابن المنذِر[١] عن عليّ بن عبد العزيز عن أبي النُّعمانِ[٢] عنه وعنده: قال لي عَبيدة: بَعَثَ إليَّ عليٌّ وإلى شُرَيح فقال: إنّي أُبغِض الاختلاف فاقضوا كما كنتُم تَقضونَ، فذكره إلى قوله: أصحابي. قال: فقُتلَ[٣] عليّ قبل أن يكون جماعةٌ.

قوله: «**فإنّي أكرَه الاختلاف**» أي: الذي يُؤَدّي إلى النِّزاع، قال ابن التِّين: يعني مُخالَفة أبي بكر وعمر. وقال غيره: المراد المخالَفة التي تُؤَدّي إلى النِّزاع والفِتْنة، ويُؤيِّده قوله بعد ذلك: حتَّى يكون الناسُ جماعةً، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: حتَّى يكون للناس جماعةٌ.

قوله: «**أو أموت**» بالنَّصب، ويجوز الرَّفع.

قوله: «**كما ماتَ أصحابي**» أي: لا أزال على ذلك حتَّى أموت.

قوله: «**فكان ابن سِيرِين**» هو موصول بالإسناد المذكور إليه، وقد وَقَعَ بيان ذلك في رواية حمَّاد بن زيد، ولفظُه عن أيوب: سمعت محمداً ـ يعني: ابن سِيرِين ـ يقول لأبي

---

(١) في «الأوسط» له (٦٠٩٧).

(٢) وقع في أصولنا هنا: عن أبي نعيم، ويغلب على ظنّنا أنه خطأ، والتصويب من «الأوسط»، وأبو النعمان: هو محمد بن الفضل السَّدوسي، المعروف بعارم، مشهور بالرواية عن حمّاد بن زيد.

(٣) في (س): «فقبل» بالتحتانية الموحدة، وهو تصحيف، وقول شريح هذا أخرجه عنه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» ٥/ ١٣٧ بلفظ: فلم يُجتمع أو يجتمعوا حتى مات، و٥/ ١٤١ بلفظ: فلم يُجتمَع عليه حتى قُتل.

مَعشَر: إنّي أتَّهمكم في كثير ممَّا تقولون عن عليّ. قلت: وأبو مَعشَر المذكور هو زياد بن كُلَيب الكوفيّ، وهو ثقة مُخَرَّج له في «صحيح مسلم»، وإنَّما أراد ابنُ سِيرين تُهمةَ مَن يروي عنه زيادٌ، فإنَّه يروي عن مثل الحارث الأعور.

قوله: «يَرَى» بفتح أوَّله، أي: يَعتقِد **«أنَّ عامّة»** أي: أكثر **«ما يُروَى»** بضمِّ أوَّله **«عن عليّ الكَذِب»** والمراد بذلك ما ترويه الرافضة عن عليّ من الأقوال المشتَمِلة على مُخالَفة الشَّيخَين، ولم يُرِدْ ما يتعلَّق بالأحكام الشَّرعيَّة، فقد روى ابن سعد (٢/ ٣٣٨) بإسنادٍ صحيح[١] عن ابن عبَّاس قال: إذا حدَّثَنا ثقة عن عليّ بفُتيا لم نَتجاوَزها.

سابعها: حديث سعدٍ.

٣٧٠٦- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن سعدٍ، قال: سمعتُ إبراهيمَ ابنَ سعدٍ، عن أبيه قال: قال النبيُّ ﷺ لِعليٍّ: «أَما تَرضَى أن تكونَ منّي بمَنزِلةِ هارونَ من موسى؟».

[طرفه في: ٤٤١٦]

قوله: «عن سعد» هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف.

قوله: «سمعت إبراهيم بن سعد»/ أي: ابن أبي وقّاص. ٧٤/٧

قوله: «قال النبيّ ﷺ لعَليٍّ» بيَّن سعدٌ سببَ ذلك من وجهٍ آخر، أخرجه المصنِّف في غزوة تَبُوك من آخِر المغازي (٤٤١٦)، وسيأتي بيان ذلك هناكَ إن شاء الله تعالى.

قوله: «أما تَرضَى أن تكون منِّي بمَنزِلةِ هارون من موسى» أي: نازلاً منِّي مَنزِلة هارون من موسى، والباء زائدة. وفي رواية سعيد بن المسيّب عن سعد: فقال عليٌّ: رضيتُ رضيتُ؛ أخرجه أحمد (١٥٠٩)، ولابنِ سعد (٣/ ٢٤-٢٥) من حديث البراء وزيد بن أرقَم في نحو هذه القِصّة: قال: بلى يا رسول الله، قال: «فإنَّه كذلك»، وفي أوَّل حديثهما أنَّه عليه الصلاة والسَّلام قال لعليٍّ: «لا بُدَّ من أن أُقيم أو تُقيم»، فأقامَ عليّ فسمعَ ناساً يقولون: إنَّما خَلَّفَه لشيءٍ كَرِهَه منه، فاتَّبعَه فذكر له ذلك، فقال له، الحديث، وإسناده قويّ.

---

(١) هو من رواية سماك بن حرب عن عكرمة، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة.

ووَقَعَ في رواية عامر بن سعد بن أبي وقّاص عند مسلم (٢٤٠٤/ ٣٢) والتِّرمِذيّ (٣٧٢٤) قال: قال معاوية لسعدٍ: ما مَنَعَك أن تَسُبَّ أبا تُراب؟ قال: أمَّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنَّ له رسول الله ﷺ فلَن أسُبَّه، فذكر هذا الحديث، وقوله: «لأُعطِيَنَّ الراية رجلاً يحبّه الله ورسوله»، وقوله: لمَّا نزلت: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران:٦١]، دَعَا عليّاً وفاطمة والحسن والحسين فقال: «اللهمَّ هؤلاء أهلي»، وعند أبي يَعْلى (٧٧٧) عن سعد من وجه آخر لا بأس به قال: لو وُضِعَ المِنشار على مَفرِقي على أن أسُبَّ عليّاً ما سَبَبتُه أبداً[1].

وهذا الحديث ـ أعني حديث الباب ـ دون الزّيادة رويَ عن النبيّ ﷺ عن غير سعد من حديث عمر وعليّ نفسه وأبي هريرة وابن عبَّاس وجابر بن عبد الله والبراء وزيد بن أرقَم وأبي سعيد وأنس وجابر بن سَمُرة وحُبْشِيّ بن جُنَادة ومعاوية وأسماء بنت عُميس وغيرهم، وقد استوعَبَ طرقه ابن عساكر في ترجمة عليّ[2].

وقريب من هذا الحديث في المعنى حديث جابر بن سَمُرة قال: قال رسول الله ﷺ لعليٍّ: «مَن أشقَى الأوَّلين؟» قال: عاقر الناقة، قال: «فمَن أشقَى الآخِرين؟» قال: الله ورسوله أعلم. قال: «قاتِلُكَ» أخرجه الطبرانيُّ (٢٠٣٧)[3]، وله شاهد من حديث عمَّار بن ياسر عند أحمد (١٨٣٢١)، ومن حديث صُهَيب عند الطبرانيِّ (٧٣١١)[4]، وعن عليّ نفسه عند أبي يَعْلى (٤٨٥) بإسنادٍ ليِّن، وعند البزَّار (٩٢٧) بإسنادٍ جيِّد[5].

واستُدِلَّ بحديث الباب على استحقاق عليّ للخلافة دون غيره من الصحابة، فإنَّ هارون كان خليفة موسى، وأُجيبَ بأنَّ هارون لم يكن خليفة موسى إلّا في حياته لا بعد موته، لأنَّه ماتَ قبل موسى باتِّفاقٍ، أشارَ إلى ذلك الخطَّابيُّ.

---

(١) وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٤٢٣).

(٢) انظر في ترجمة عليّ من «تاريخ دمشق» ٤٢/ ٩٨-١٨٦.

(٣) قال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ١٣٦: وفيه ناصح بن عبد الله وهو متروك.

(٤) قال الهيثمي ٩/ ١٣٦: وفيه رشدين بن سعد وقد وُثِّق. قلنا: بل هو ضعيف.

(٥) بل فيه ضعفٌ، وهو عند أحمد في «المسند» (٨٠٢) بالإسناد نفسه.

وقال الطِّيبيُّ: معنى الحديث: أنَّه مُتَّصِل بي نازلٌ منِّي مَنزِلةَ هارون من موسى، وفيه تشبيهٌ مُبهَم بيَّنه بقوله: «إلّا أنَّه لا نبيَّ بعدي» فعُرِفَ أنَّ الاتِّصال المذكور بينهما ليس من جِهة النُّبوّة بل من جِهة ما دونها وهو الخلافة، ولمَّا كان هارون المشَبَّه به إنَّما كان خليفة في حياة موسى، دَلَّ ذلك على تخصيص خلافة عليّ للنبيِّ ﷺ بحياته، والله أعلم.

وقد أخرج المصنِّف من مناقب عليّ أشياء في غير هذا الموضع، منها حديث عمر: «عليٌّ أقضانا»، وسيأتي في تفسير البقرة (٤٤٨١)، وله شاهد صحيح من حديث ابن مسعود عند الحاكم (٣/ ١٣٥)، ومنها حديث قِتالِه البُغاةَ، وهو حديث أبي سعيد: «تَقتُل عمّاراً الفِئة الباغية» وكان عمّار مع عليّ، وقد تقدَّمت الإشارة إلى الحديث المذكور في الصلاة (٤٤٧). ومنها حديث قِتالِه الخوارجَ، وقد تقدَّم من حديث أبي سعيد في علامات النُّبوّة (٣٦١٠)، وغير ذلك ممَّا يُعرَف بالتتبُّعِ، وأوعَبُ مَن جمع مناقبه من الأحاديث الجياد النَّسائيّ في كتاب «الخصائص».

وأمَّا حديث: «مَن كنت مولاه فعليٌّ مولاه» فقد أخرجه التِّرمذيّ والنَّسائيّ[1]، وهو كثير الطُّرق جدّاً، وقد استوعَبَها ابن عُقْدة في كتاب مُفرَد، وكثير من أسانيدها صِحاح وحِسان، وقد رُوِّينا عن الإمام أحمد قال: ما بَلَغَنا عن أحد من الصحابة ما بَلَغَنا عن عليّ ابن أبي طالب[2].

تنبيه: وَقَعَ حديث سعد مُؤَخَّراً عن حديث عليٍّ في رواية أبي ذرٍّ ومُقدَّماً عليه في رواية الباقين، والخَطب في ذلك قريب، والله أعلم.

١٠- باب مناقب جعفر بن أبي طالبٍ

وقال له النبيُّ ﷺ: «أَشبَهتَ خَلْقي وخُلُقي».

٣٧٠٨- حدَّثنا أحمدُ بنُ أبي بكرٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ دينارٍ أبو عبدِ الله الجُهَنيُّ،

---

(١) الترمذي برقم (٣٧١٣) من حديث زيد بن أرقم، والنسائي في «الكبرى» برقم (٨٠٨٩) و(٨٤١٢) و(٨٤١٣) من حديث بريدة بن الحصيب، وفي مواضع أخرى من «سننه» عن آخرين.

(٢) يعني من الفضائل، وقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» ٣/ ١٠٧.

عن ابنِ أبي ذِئْبٍ، عن سعيدٍ المَقبُريِّ، عن أبي هريرةَ ﷺ: أنَّ الناسَ كانوا يقولون: أكثَرَ أبو هريرةَ، وإنّي كنتُ ألزَمُ رسولَ الله ﷺ بشِبَعِ بَطْني، حينَ لا آكُلُ الخَميرَ ولا ألبَسُ الحَبيرَ، ولا يَخدُمُني فلانٌ ولا فلانةُ، وكنتُ أُلصِقُ بطني بالحَصباءِ مِن الجوعِ، وإن كنتُ لأستَقرِئُ الرجلَ الآيةَ هي معي كَيْ يَنقَلِبَ بي فيُطعِمَني، وكان أخيَرَ الناسِ للمَساكينِ جعفرُ بنُ أبي طالبٍ، كان يَنقَلِبُ بنا فيُطعِمُنا ما كان في بيتِه، حتَّى إن كان لَيُخرِجُ إلينا العُكَّةَ التي ليس فيها شيءٌ، فنَشُقُّها فنَلعَقُ ما فيها.

[طرفه في: ٥٤٣٢]

٣٧٠٩- حدَّثني عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا يزيدُ بنُ هارونَ، أخبرنا إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ، عن الشَّعبيِّ: أنَّ ابنَ عمرَ رضي الله عنهما كان إذا سَلَّمَ على ابنِ جعفرٍ قال: السَّلامُ عليكَ يا ابنَ ذي الجناحَينِ. قال أبو عبدِ الله: الجناحانِ: كلُّ ناحيتَينِ.

[طرفه في: ٤٢٦٤]

قوله: «باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشميِّ» سَقَطَت الأبواب كلُّها من رواية أبي ذرٍّ، وأبقَى التَّراجمَ بغير لفظ: «باب»، وثَبَتَ ذلك في رواية الباقين. وجعفر هو أخو عليٍّ شَقِيقه، وكان أَسَنَّ منه بعشر سِنين، واستُشهِدَ بمُؤتَةَ كما سيأتي بيان ذلك في المغازي (٤٢٦١) وقد جاوَزَ الأربعين.

قوله: «وقال له النبيّ ﷺ: أشبَهت خَلْقي وخُلُقي» هو من حديث البراء الذي ذكره في أوَّل مناقب عليّ[١]، وسيأتي بتمامه مع الكلام عليه في عمرة الحُدَيبية (٤٢٥١).

قوله: «حدَّثنا أحمد بن أبي بكر» هو أبو مُصعَب الزُّهْريّ، والإسناد كلّه مَدَنيّون، وقد تقدَّم في كتاب العلم (١٢٠) بهذا الإسناد حديث آخر غير هذا فيما يتعلَّق بسبب كَثْرة حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: «إنَّ الناس كانوا يقولون: أكثَرَ أبو هريرة» أي: من الرِّواية عن النبيّ ﷺ، وقد

---

(١) يعني قوله ﷺ: «أنت مني وأنا منك» فهو قطعة منه.

تقدَّم مثله في العلم (١١٨) عن أبي هريرة من طريق أُخرَى لكنَّه أجابَ بأنَّه: لولا آيتانِ من كتاب الله ما حَدَّثت، وأشارَ بذلك إلى مثل قول ابن عمر لمَّا ذُكِرَ له أنَّه يَروي في حديث: «مَن صَلَّى على جِنازة فله قِيراط»: أكثرَ أبو هريرة، وقد تقدَّم بيان ذلك في كتاب الجنائز (١٣٢٣)، واعتراف ابن عمر بعد ذلك له بالحِفظِ.

وروى البخاريّ في «التاريخ» (٦/ ١٣٢) وأبو يَعْلى (٦٣٦) بإسنادٍ حَسَن من طريق مالك بن أبي عامر قال: كنت عند طلحة بن عُبيد الله، فقيل له: ما نَدري هذا اليَمَانيّ أعلمَ برسولِ الله منكم، أو هو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يَقُل؟ قال: فقال: والله ما نَشُكّ أنَّه سمعَ ما لم نَسمَع، وعَلمَ ما لم نَعلَم، إنّا كنَّا أقواماً لنا بُيوتات وأهلون، وكنَّا نأتي النبيّ ﷺ طَرَفَي النَّهار ثمَّ نَرجِع، وكان أبو هريرة مِسْكيناً لا مالَ له ولا أهلٌ، إنَّما كانت يده مع يد النبيِّ ﷺ، فكان يَدُور معه حيثُما دار،/ فما نَشُكّ أنَّه قد سمعَ ما لم نَسمَع[1]. ٧٦/٧

وروى البيهقيُّ في «مَدخَله» من طريق أشعَث عن مَولًى لطلحةَ قال: كان أبو هريرة جالساً، فمرَّ رجل بطلحةَ فقال له: لقد أكثرَ أبو هريرة! فقال طلحة: قد سمعنا كما سمع، ولكنَّه حَفِظَ ونَسينا، وأخرج ابن سعد في «باب أهل العلم والفَتوَى من الصحابة» في طَبَقاته (٢/ ٣٦٤) بإسنادٍ صحيح عن سعيد بن عَمْرو بن سعيد بن العاص قال: قالت عائشة لأبي هريرة: إنَّك لَتُحدِّث عن النبيّ ﷺ حديثاً ما سمعته منه، قال: شَغَلك عنه يا أُمَّهْ المِرآةُ والمُكحُلةُ، وما كان يَشغَلُني عنه شيء.

قوله: «بشِبَعِ بطني» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «شِبَع»؛ أي: لأجلِ الشِّبَع.

قوله: «حين لا آكُل» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «حتَّى» والأوَّلُ أوجَه.

قوله: «ولا ألبَس الحَبير» بالموحَّدة قبلها مُهمَلة مفتوحة، وللكُشْمِيهنيِّ: «الحَرير» والأوَّل أرجَح، والحَبير من البُرُد: ما كان مُوَشًّى مُخطَّطاً، يقال: بُرْد حَبير، وبُرد حِبَرة، بوزنِ عِنَبة، على الوصف والإضافة.

---

(١) وهو في «سنن الترمذي» (٣٨٣٧) وحسَّنه.

قوله: «**لَأستَقرِئُ الرجلَ**» أي: أطلُب منه القِرَى[1] فيَظُنّ أنّي أطلُب منه القراءة، ووَقَعَ بيان ذلك في رواية لأبي نُعَيم في «الحِلية» (١/ ٣٧٨) عن أبي هريرة أنَّه وجدَ عمر فقال: أَقريني، فظَنَّ أنَّه من القراءة فأخَذَ يُقرِئُه القرآن ولم يُطعِمْه، قال: وإنَّما أردتُ منه الطَّعام.

قوله: «**كَي يَنقَلِب بي**» أي: يَرجِع بي إلى مَنزِله، وللتِّرمِذيِّ (٣٧٦٦) من طريق ضعيفة عن أبي هريرة: إن كنت لَأسأل الرجل عن الآية أنا أعلم بها منه، ما أسأله إلّا ليُطعِمَني شيئاً، وفي رواية التِّرمِذيّ: وكنت إذا سألت جعفرَ بن أبي طالب لم يُجِبْني حتَّى يذهب بي إلى مَنزِله.

قوله: «**وكان أخيَرَ**» بوَزن أفضَل ومعناه، وللكُشْمِيهنيِّ: خيرَ.

قوله: «**للمَساكينِ**» في رواية الكُشْمِيهنيّ بالإفرادِ والمراد الجِنس، وهذا التقييد يُحمَل عليه المطلَق الذي جاء عن عِكْرمة عن أبي هريرة وقال: ما احتَذَى النِّعال ولا رَكِبَ المطايا بعد رسول الله ﷺ أفضل من جعفر بن أبي طالب، أخرجه التِّرمذيّ (٣٧٦٤) والحاكم (٣/ ٤١) بإسنادٍ صحيح.

قوله: «**العُكّة**» بضمِّ المهمَلة وتشديد الكاف: ظَرْف السَّمْن.

وقوله: «**ليس فيها شيء**» مع قوله: «**فنَلعَق ما فيها**» لا تَنافيَ بينهما، لأنَّه أراد بالنَّفيِ، أي: لا شيء فيها يُمكِنُ إخراجه منها بغير قطعِها، وبالإثبات ما يَبقَى في جَوانبها. وفي رواية التِّرمِذيّ (٣٧٦٦): لَيقولُ لامرأتِه أسماء بنت عُميسٍ: أطعِمينا، فإذا أطعَمتنا أجابني، وكان جعفر يُحِبّ المساكين ويَسكُن إليهم، وكان النبيّ ﷺ يُكَنّيه بأبي المساكين. انتَهى، وإنَّما

---

(١) شرح الحافظ هذا على اعتبار أن قوله: «لأستقري» دون همز في آخره، وهو ما وقع في الأصلين، بخلاف ما ورد في اليونينية والنسخ المطبوعة وشرح القسطلاني ٦/ ١١٩ حيث نصَّ عليه فقال: بالهمز؛ أي: أطلب منه أن يقرئني الآية من القرآن العزيز، ثم نقل تعقُّب العيني على الحافظ فيما ذهب إليه بقوله: ويظهر فساده من قوله: «كنت لأستقرئ الرجل الآية هي معي» أي: والحال أن تلك الآية معي، وهي جملة اسمية وقعت حالاً بغير واو، قال الكرماني: أي الآية معي، أي: كنت أحفظها. ثم قال: واستدلال هذا القائل على المعنى الذي فسَّره بما رواه أبو نعيم لا يفيده أصلاً، لأنه قضية أخرى مخصوصة بما وقع بينه وبين عمر رضي الله تعالى عنه، والذي هنا أعمُّ. انظر «عمدة القاري» ١٦/ ٢٢٠.

كان يُجيبه عن سؤاله مع مَعرِفَته بأنَّه إنَّما سألَه ليُطعِمَه ليجمعَ بين المصلَحَتَين، ولاحتِمال أن يكون السُّؤال الذي وَقَعَ حينئذٍ وَقَعَ منه على الحقيقة.

قوله: «**إنَّ ابن عمر كان إذا سَلَّمَ على ابن جعفر**» يعني: عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وَقَعَ في رواية الإسماعيليّ من طريق هشَيم عن إسماعيل بن أبي خالد قال: قلت للشَّعبيِّ: كان ابن جعفر يقال له: ابن ذي الجناحَين؟ قال: نعم، رأيت ابن عمر أتاه يوماً أو لَقيَه فقال: السَّلام عليك يا ابن ذي الجناحَين، قوله[1]: «السَّلام عليك يا ابن ذي الجناحَين» كأنَّه يشير إلى حديث عبد الله بن جعفر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «هَنيئاً لك أبوك يَطير مع الملائكة في السماء» أخرجه الطبرانيُّ (١٤٧٧٣) بإسنادٍ حَسَن، وعن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «رأيت جعفر بن أبي طالب يَطير مع الملائكة» أخرجه التِّرمذيّ (٣٧٦٣) والحاكم (٣/ ٢٠٩) وفي إسناده ضعف، لكن له شاهد من حديث عليّ عند ابن سعد (٤/ ٣٩)، وعن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ قال: «مرَّ بي جعفر اللَّيلة في مَلأ من الملائكة وهو مُخضَّب الجناحَين بالدَّم» أخرجه التِّرمذيّ[2] والحاكم (٣/ ٢١٢) بإسنادٍ على شرط مسلم، وأخرج أيضاً هو (٣/ ٢٠٩) والطبرانيُّ (١٤٦٦) عن ابن عبَّاس مَرفوعاً: «دَخَلت البارحة الجنَّة فرأيت فيها جعفراً يَطير مع الملائكة»، وفي طريق أُخرَى[3] عنه: «أنَّ جعفراً يَطير مع جِبْريل وميكائيلَ له جناحان عَوَّضَه الله من يَدَيه» وإسناد هذه جيِّد، وطريق أبي هريرة في الثانية قويٌّ إسنادُه على شرط مسلم.

وقد ادَّعَى السُّهَيليّ: أنَّ الذي يَتَبادَر من ذِكْر/ الجناحَين والطَّيَران أنَّهما كجناحَي الطائر لهما ريش، وليس كذلك، وسيأتي بقيَّة القول في ذلك في غزوة مُؤتة[4] إن شاء الله تعالى. ٧٧/٧

---

(١) لفظ «قوله» سقط من (س).

(٢) هو عنده برقم (٣٧٦٣) بلفظ: «رأيت جعفراً يطير في الجنة مع الملائكة».

(٣) عند الحاكم في «المستدرك» ٣/ ٢٠٩-٢١٠، والطبراني في «الأوسط» (٦٩٣٢)، وفي هذا الطريق سعدان ابن الوليد وهو مجهول، وقال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٢٧٢: لم أعرفه وبقية رجاله ثقات.

(٤) من كتاب المغازي، باب (٤٤): غزوة مؤتة، عند الحديث (٤٢٦٠).

تنبيه: وَقَعَ في رواية النَّسَفيّ وحده في هذا الموضع: «قال أبو عبد الله ـ يعني المصنِّف ـ: يقال لكلِّ ذي ناحيَتَينِ جناحان»، ولعلَّه أراد بهذا حَمل الجناحَينِ في قول ابن عمر: «يا ابن ذي الجناحَينِ» على المعنويّ دون الحِسّيّ، والله أعلم.

١١- باب ذكر العبَّاس بن عبد المطّلب ﷺ

٣٧١٠- حدَّثنا الحسنُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصاريُّ، حدَّثني أبي عبدُ الله ابنُ المثنَّى، عن ثُمامةَ بنِ عبدِ الله بنِ أنسٍ، عن أنسٍ ﷺ: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّاب كان إذا قَحَطوا استَسقَى بالعبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ، فقال: اللهمَّ إنّا كنَّا نَتَوَسَّلُ إليكَ بنبيِّنا ﷺ فتَسقِينا، وإنّا نَتَوَسَّلُ إليكَ بعَمِّ نبيِّنا فاسقِنا، قال: فيُسقَونَ.

قوله: **«باب ذِكْر العبَّاس بن عبد المطَّلِب»** ذكر فيه حديث أنس: أنَّ عمر كانوا إذا قَحَطوا استَسقَى بالعبَّاس، وهذه الترجمة وحديثها سَقَطا من رواية أبي ذرٍّ والنَّسَفيّ، وقد تقدَّم الحديث المذكور مع شرحه في الاستسقاء (١٠١٠)، وكان العبَّاس أَسَنَّ من النبيّ ﷺ بسنتَينِ أو بثلاثٍ، وكان إسلامه على المشهور قبل فتح مكَّة، قيل: قبل ذلك، وليس ببعيدٍ، فإنَّ في حديث أنس في قِصّة الحجّاج بن عِلاط ما يُؤيِّد ذلك[1].

وأمَّا قول أبي رافع في قِصّة بدر: كان الإسلام دَخَلَ علينا أهل البيت[2]، فلا يدلّ على إسلام العبَّاس حينئذٍ فإنَّه كان ممَّن أُسِرَ يوم بدر وفَدَى نفسَه وعَقيلاً ابن أخيه أبي طالب كما سيأتي، ولأجلِ أنَّه لم يهاجر قبل الفتح لم يُدخِله عمرُ في أهل الشُّورَى، مع مَعرِفَته بفضلِه واستسقائه به، وسيأتي حديث عائشة في إجلال النبيِّ ﷺ عمَّه العبَّاس في آخر المغازي في الوفاة النَّبويَّة (٤٤٥٨). وكُنية العبَّاس أبو الفضل، وماتَ العبَّاس في خلافة عثمان سنة اثنتَينِ وثلاثين وله بضع وثمانونَ سنة.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٢٤٠٩)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرج قول أبي رافع هذا باللفظ المذكور البزار في «مسنده» (٣٨٦٦)، والحاكم في «المستدرك» ٣/ ٣٢٣، وهو في «مسند أحمد» (٢٣٨٦٤) بلفظ: «وكان الإسلام قد دخلنا» ودون قوله: «أهل البيت» وفي إسناده عندهم حسين بن عبد الله ـ وهو ابن أبي ضميرة الحميري ـ متروك، وفيه علّة الانقطاع بين عكرمة مولى ابن عباس وأبي رافع راوي الحديث.

١٢- باب مناقب قَرَابة رسول الله ﷺ ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبيّ ﷺ

وقال النبيُّ ﷺ: «فاطمةُ سَيِّدةُ نساءِ أهلِ الجنَّةِ».

٣٧١١- حدَّثنا أبو اليَمَان، حدَّثنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: حدَّثني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ، عن عائشةَ: أنَّ فاطمةَ عليها السَّلامَ أرسَلَت إلى أبي بكرٍ، تسأَلُه ميراثَها مِن النبيِّ ﷺ ممَّا أفاءَ اللهُ على رسولِه ﷺ، تَطلُبُ صَدَقةَ النبيِّ ﷺ التي بالمدينةِ وفَدَك، وما بَقِيَ من خُمُسِ خَيْبَرَ.

٣٧١٢- فقال أبو بكرٍ: إنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا نُورَثُ، ما تَرَكنا فهو صَدَقةٌ، إنَّما يأكلُ آلُ محمَّدٍ من هذا المال - يعني: مالَ الله - ليس لهم أن يَزِيدُوا على المأكَلِ»، وإنِّي واللهِ لا أُغيِّرُ شيئاً من صَدَقاتِ رسولِ الله ﷺ التي كانت عليها في عَهدِ النبيِّ ﷺ، ولأعمَلَنَّ فيها بما عَمِلَ فيها رسولُ الله ﷺ، فتَشَهَّدَ عليٌّ، ثمَّ قال: إنَّا قد عَرَفْنا يا أبا بكرٍ فَضِيلتَكَ، وذكرَ قَرابَتَهم من رسولِ الله ﷺ وحَقَّهم، فتكلَّمَ أبو بكرٍ، فقال: والذي نفسي بيَدِه، لَقَرابةُ رسولِ الله ﷺ أحَبُّ إليَّ أن أَصِلَ من قَرابَتي.

٣٧١٣- أخبرني عبدُ الله بنُ عبدِ الوهَّاب، أخبَرنا خالدٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن واقِدٍ، قال: سمعتُ أبي يُحدِّثُ، عن ابنِ عمرَ، عن أبي بكرٍ رضي الله عنهم، قال: ارقُبوا محمَّداً ﷺ في أهلِ بيتِه.

[طرفه في: ٣٧٥١]

٣٧١٤- حدَّثنا أبو الوليدِ، حدَّثنا ابنُ عُيَينةَ، عن عَمْرو بنِ دينارٍ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، عن المِسوَرِ بنِ مَخرَمةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «فاطمةُ بَضْعةٌ منِّي، فمَن أغضَبَها أغضَبَني».

٣٧١٥- حدَّثنا يحيى بنُ قَزَعةَ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن أبيه عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: دَعَا النبيُّ ﷺ فاطمةَ ابنتَه في شَكواه الذي قُبِضَ فيها، فسارَّها بشيءٍ فبكَت، ثمَّ دَعاها فسارَّها فضَحِكَت، قالت: فسألتُها عن ذلكَ.

٣٧١٦- فقالت: سارَّني النبيُّ ﷺ فأَخبرَني: أنَّه يُقبَضُ في وَجَعِه الذي تُوُفِّيَ فيه فبكَيتُ، ثمَّ سارَّني فأخبَرَني أنِّي أوَّلُ أهلِ بيتِه أتبَعُه، فضَحِكتُ.

قوله: «باب مناقب قَرابة رسول الله ﷺ» زاد غير أبي ذرٍّ في هذا الموضع: «ومَنقَبة فاطمة بنت النبيّ ﷺ»، وقال النبيّ ﷺ: «فاطمة سَيِّدة نساء أهل الجنَّة»، وهذا الحديث سيأتي موصولاً في باب مُفرَد ترجمته «مَنقَبة فاطمة»[1]، وهو يقتضي أن يكون ما اعتَمَدَه أبو ذرٍّ أولَى.

وقوله: «قَرابة النبيّ ﷺ» يريد بذلك مَن يُنسَب إلى جَدّه الأقرَب وهو عبد المطَّلِب ممَّن صَحِبَ النبيّ ﷺ منهم، أو مَن رآه من ذَكَر وأُنثَى، وهم عليّ وأولاده الحسن والحسين ومُحسِن وأُمّ كُلثوم من فاطمة عليها السَّلام، وجعفر وأولاده عبد الله وعَون ومحمد، ويقال: إنَّه كان لجعفرِ بن أبي طالب ابنٌ اسمه أحمد، وعَقيل بن أبي طالب ووَلَده مسلم بن عَقيل، وحمزة بن عبد المطَّلِب وأولاده يَعْلى وعُمارة وأُمامة، والعبَّاس بن عبد المطَّلِب وأولاده الذُّكور عشرة: وهم الفضل وعبد الله وقُثَم وعُبيد الله والحارث ومَعبَد وعبد الرحمن وكثير وعَون وتـمَّام، وفيه يقول العبَّاس:

تَـمُّوا بـتـمَّامٍ فـصاروا عَـشَرَهْ   يـا رَبِّ فـاجعَلْهم كِراماً بَـرَرَهْ

ويقال: إنَّ لكلٍّ منهم رؤية[2]، وكان له من الإناث: أمّ حبيب وآمِنة وصَفيَّة، وأكثرهم من لُبابة أمّ الفضل، ومُعَتِّب بن أبي لهب، والعبَّاس بن عُتبة بن أبي لهب وكان زوج آمِنة بنت العبَّاس، وعبد الله بن الزُّبَير بن عبد المطَّلِب وأُخته ضُباعة، وكانت زوج المِقداد بن الأسوَد، وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطَّلِب وابنه جعفر،/ ونَوفَل بن الحارث بن عبد المطَّلِب وابناه المغيرة والحارث، ولعبدِ الله بن الحارث هذا رؤيةٌ، وكان يُلقَّب بَبَّه بموحَّدتَينِ الثانية ثقيلة، وأُميمة وأروَى وعاتكة وصَفيَّة بنات عبد المطَّلِب أسلَمَت صَفيَّة وصَحِبَت، وفي الباقيات خلاف، والله أعلم. ٧٩/٧

(١) بل سيأتي معلقاً في هذا الموضع قبل الحديث (٣٧٦٧)، وقال الحافظ هناك: وصله المؤلف في علامات النبوة (٣٦٢٤).

(٢) في (س): رواية، وهو تحريف.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث عائشة: أنَّ فاطمة أرسَلَت إلى أبي بكر تسأله ميراثها، الحديث، وقد تقدَّم بأتمّ من هذا مع شرحه في كتاب الخُمُس (٣٠٩٢)، ويأتي بقيَّته في آخِر غزوة خَيبَر (٤٢٤٠)، ويأتي هناكَ بيان ما وَقَعَ في هذه الرِّواية من الاختصار إن شاء الله تعالى.

والمراد منه هنا قول أبي بكر: لَقَرابةُ رسولِ الله ﷺ أحَبُّ إليَّ أن أصِلَ من قَرابَتي، وهذا قاله على سبيل الاعتذار عن مَنعه إيّاها ما طلبَته من تَركة النبيّ ﷺ.

قوله: «حدَّثنا خالدٌ» هو ابن الحارث.

قوله: «عن واقد» هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر.

قوله: «ارقُبوا محمَّداً في أهل بيته» يُخاطِب بذلك الناس ويوصيهم به، والمراقَبة للشَّيء: المحافَظة عليه، يقول: احفَظوه فيهم فلا تُؤذوهم ولا تُسيؤوا إليهم.

ثمَّ ذكر حديث المِسوَر: «فاطمة بَضعة منِّي، فمَن أغضَبَها أغضَبني» وهو طَرَف من قِصّة خِطبة عليٍّ ابنةَ أبي جهل، وسيأتي مُطوَّلاً (٣٧٢٩) في ترجمة أبي العاص بن الرَّبيع قريباً.

وحديث عائشة: «أنَّ النبيّ ﷺ سارَّها بشيءٍ فبكَت» الحديث، سيأتي شرحه في الوفاة النَّبويَّة آخِر المغازي (٤٤٣٣).

وهذان الحديثان لم يقعا في رواية أبي ذرٍّ وثَبَتا لغيرِه، ولم يَذكُرهما النَّسَفيّ أيضاً، والسَّبَب في ذلك أنَّ حديث المِسوَر يأتي بإسنادِه ومَتْنه في مناقب فاطمة (٣٧٦٧)، وحديث عائشة مَضى بإسنادِه ومتنه في علامات النُّبوّة (٣٦٢٥).

قوله: «عن أبيهِ» في رواية أبي نُعَيم في المستخرَج: سمعت أبي.

١٣ - باب مناقب الزُّبير بن العوّام

وقال ابنُ عبَّاسٍ: هو حَواريُّ النبيِّ ﷺ، وسُمّيَ الحَواريُّونَ لِبياضِ ثيابهم.

٣٧١٧ - حدَّثنا خالدُ بنُ مَخلَدٍ، حدَّثنا عليُّ بنُ مُسهِرٍ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، قال: أخبرني مروانُ بنُ الحَكَم: قال: أصاب عثمانَ بنَ عفّان ﷺ رُعافٌ شديدٌ سَنَةَ الرُّعافِ، حتَّى

حَبَسَه عن الحجِّ، وأوصَى، فدَخَلَ عليه رجلٌ من قُرَيشٍ، قال: استَخلِف، قال: وقالوه؟ قال: نعم، قال: ومَن؟ فسَكَتَ، فدَخَلَ عليه رجلٌ آخَرُ أحسَبُه الحارثَ، فقال: استَخلِف، فقال عثمانُ: وقالوا؟ فقال: نعم، قال: ومَن هو؟ فسَكَتَ، قال: فلعلَّهم قالوا: إنَّه الزُّبَيرُ؟ قال: نعم، قال: أمَا والذي نَفْسي بيَدِه، إنَّه لَخَيرُهم ما عَلمتُ، وإن كان لأحَبَّهم إلى رسولِ الله ﷺ.

[طرفه في: ٣٧١٨]

٣٧١٨- حدَّثَنا عُبيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، أخبرني أبي، سمعتُ مروانَ ابنَ الحَكَمِ: كنتُ عندَ عثمانَ أتاه رجلٌ، فقال: استَخلِف، قال: وقيلَ ذاكَ؟ قال: نعم الزُّبَيرُ، قال: أمَا والله إنَّكم لَتَعلَمونَ أنَّه خيرُكُم، ثلاثاً.

٣٧١٩- حدَّثنا مالكُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ، هو ابنُ أبي سَلَمةَ، عن محمَّدِ بنِ المنكَدِرِ، عن جابرٍ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ لكلِّ نبيٍّ حَوارياً، وإنَّ حَواريَّ الزُّبَيرُ بنُ العَوّامِ».

٣٧٢٠- حدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّدٍ، أنبأَنا عبدُ الله، أخبرنا هشامُ بنُ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عبدِ الله ابنِ الزُّبَيرِ، قال: كنتُ يومَ الأحزاب، جُعِلتُ أنا وعمرُ بنُ أبي سَلَمةَ في النِّساءِ، فنَظَرتُ فإذا أنا بالزُّبَيرِ على فرَسِه يختلفُ إلى بني قُرَيظةَ، مرَّتَينِ أو ثلاثاً، فلمَّا رجعتُ قلتُ: يا أبتِ، رأيتُكَ تَختَلِفُ؟ قال: أوَهل رأيتَني يا بُنَيَّ؟ قلتُ: نعم، قال: كان رسولُ الله ﷺ قال: «مَن يأتِ بني قُرَيظةَ فيأتيَني بخَبَرِهم؟» فانطَلَقتُ، فلمَّا رجعتُ جَمع لي رسولُ الله ﷺ أبَوَيه، فقال: «فِداكَ أبي وأُمّي».

٣٧٢١- حدَّثنا عليُّ بنُ حفصٍ، حدَّثنا ابنُ المبارَكِ، أخبرنا هشامُ بنُ عُرْوةَ، عن أبيه: أنَّ أصحابَ النبيِّ ﷺ قالوا للزُّبَيرِ يومَ وَقْعَةِ اليَرموكِ: ألا تَشُدُّ فنَشُدَّ معكَ؟ فحَمَلَ عليهم، فضَرَبوه ضربَتَينِ على عاتقِه، بينهما ضربةٌ ضُرِبَها يومَ بدرٍ، قال عُرْوةُ: فكنتُ أُدخِلُ أصابعي في تلكَ الضَّرَباتِ ألعَبُ وأنا صَغيرٌ.

[طرفاه في: ٣٩٧٣، ٣٩٧٥]

قوله: «باب مناقب الزُّبَير بن العَوّام» أي: ابن خُوَيلِد بن أَسَد بن عبد العُزَّى بن قُصَيّ، يجتمع مع النبيِّ ﷺ في قُصَيّ، وعددُ ما بينهما من الآباء سواءٌ، وأُمّه صَفيَّة بنت عبد المطَّلِب

عَمّة النبيّ ﷺ، وكان يُكْنى أبا عبد الله، وروى الحاكم (٣/ ٣٦٠) بإسنادٍ صحيح عن عُرْوة قال: أسلَمَ الزُّبَير وهو ابن ثمان سِنين.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: هو حَواريُّ النبيّ ﷺ» هو طَرَف من حديث سيأتي في تفسير براءة (٤٦٦٥) من طريق ابن أبي مُلَيكة عن ابن عبَّاس، ولهذا الحديث طرق من أغربها ما أخرجه الزُّبَير بن بكّار من مُرسَل أبي الخير مَرثَد بن [عبد الله][1] اليَزَنيّ بلفظ: «حَواريَّ من الرِّجال الزُّبَير، ومن النِّساء عائشة» ورجاله موثَّقونَ لكنَّه مُرسَل.

قوله: «وسُمّيَ الحواريُّونَ لبياض ثيابهم» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس به وزادَ: إنَّهم كانوا صَيّادين، وإسناده صحيح إليه، وأخرج عن الضَّحّاك: أنَّ الحَواريّ: هو الغَسّال بالنَّبَطيَّة، لكنَّهم يَجعَلونَ الحاء هاءً. وعن قَتَادة: الحَواريّ: هو الذي يَصلُح للخلافة، وعنه: هو الوزير، وعن ابن عُيَينةَ: هو الناصر، أخرجه التِّرمذيّ[2] وغيرُه عنه. وعند الزُّبَير بن بكّار من طريق مَسلَمة بن عبد الله بن عُرْوة مثلُه، وهذه الثلاثة الأخيرة مُتَقاربة. وقال الزُّبَير عن محمد بن سَلام: سألت يونس بن حَبيب عن الحَواريّ، قال: الخالص. وعن ابن الكَلْبيّ: الحَواريّ: الخليل.

قوله: «سَنة الرُّعاف» كان ذلك سنة إحدَى وثلاثين، أشارَ إلى ذلك عمر بن شَبّة في كتاب «المدينة» (٢/ ١٥٤)، وأفادَ أنَّ عثمان كَتَبَ العَهد بعده لعبدِ الرحمن بن عَوْف واستَكتَم ذلك حُمْران كاتبه، فوَشَى حُمران بذلك إلى عبد الرحمن، فعاتَبَ عثمان على ذلك، فغَضِبَ عثمان على حُمران؛ فنَفَاه من المدينة إلى البَصرة، وماتَ عبد الرحمن بعد ستّة أشهر، وكانت وفاته سنة اثنتَينِ وثلاثين.

قوله: «فدَخَلَ عليه رجل من قُرَيش» لم أقِفْ على اسمه.

قوله: «فدَخَلَ عليه رجل آخر أحسَبُه الحارثَ» أي: ابن الحَكَم، وهو أخو مروان راوي الخَبَر، ووَقَعَ منسوباً كذلك في «مَشيَخة يوسف بن خليل الحافظ» من طريق سُوَيد بن/ ٨١/٧

---

(١) ما بين المعقوفين لم يرد في الأصلين و(س).

(٢) بإثر الحديث (٣٧٤٤) من «جامعه»، قال: سمعت ابن أبي عمر يقول: قال سفيان، فذكره.

سعيد عن عليّ بن مُسهِر بسندِ حديث الباب، وقد شَهِدَ الحارث بن الحَكَم المذكور حِصار عثمان، وعاش بعد ذلك إلى خلافة معاوية. وفي «نَسَب قُرَيش» للزُّبَيرِ: أنَّه تَحاكَمَ مع خصمٍ له إلى أبي هريرة.

قوله: «فلعلَّهم قالوا: إنَّه الزُّبَير» لم أقِفْ على اسم مَن قال ذلك.

قوله: «إنَّه ما عَلمت» سيأتي ما فيه.

قوله: «إنَّه كان لَخَيرهم ما عَلمتُ» ما: مصدَريَّة، أي: في عِلمي، ويحتمل أن تكون موصولة، وهو خَبَر مُبتَدَأ محذوف.

قال الدّاووديّ: يحتمل أن يكون المراد الخيريَّة في شيء مخصوص كَحُسنِ الخُلُق، وإن حُمِلَ على ظاهره ففيه ما يُبيِّن أنَّ قول ابن عمر: ثُمَّ نَترُك أصحاب رسول الله ﷺ لا نُفاضل بينهم[1]، لم يُرِد به جميع الصحابة، فإنَّ بعضهم قد وَقَعَ منه تفضيلُ بعضهم على بعض وهو عثمان في حَقّ الزُّبَير. قلت: قول ابن عمر قَيَّدَه بحياة النبيّ ﷺ فلا يعارض ما وَقَعَ منهم بعد ذلك.

قوله: «وإنَّ حَواريَّ الزُّبَيرُ» بتشديد الياء وفتحها كقوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢]، ويجوز كسرها. وقد مَضَى تفسير الحَواريّ، وتقدَّم سبب هذا الحديث في «باب الطَّليعة» (٢٨٤٦) في أوائل الجهاد.

قوله: «أنبَأنا عبد الله» هو ابن المبارَك.

قوله: «كنت يوم الأحزاب» أي: لمَّا حاصَرَت قُرَيش ومَن معها المسلمين بالمدينة وحُفِرَ الخندق بسبب ذلك، وسيأتي شرح ذلك في المغازي (٤١١٣).

قوله: «وعمر بن أبي سَلَمَةَ» أي: ابن عبد الأسَد رَبيب النبيّ ﷺ، وأُمُّه أمّ سَلَمة.

قوله: «في النِّساء» في رواية عليّ بن مُسهِر عن هشام بن عُرْوة عند مسلم (٢٤١٦): «في أُطُم حسَّان»، وله (٢٤١٦) في رواية أبي أُسامة عن هشام: «في الأُطُم الذي فيه النِّسوة»،

(١) سلف برقم (٣٦٩٧).

يعني: نِسوة النبيّ ﷺ، وعنده في رواية عليّ بن مُسهِر المذكورة: وكان يُطَأطِئ لي مَرّة فأنظُر، وأُطَأطِئ له مَرّة فينظُر، فكنت أعرِف أبي إذا مرَّ على فرَسه في السِّلاح.

قوله: «يختلف إلى بني قُرَيظة» أي: يذهب ويَجيء، وفي رواية أبي أُسامة عند الإسماعيليِّ: مرَّتَينِ أو ثلاثاً.

قوله: «فلمَّا رجعتُ، قلت: يا أبتِ رأيتُك» بيَّن مسلم أنَّ في هذه الرِّواية إدراجاً، فإنَّه ساقَه من رواية عليّ بن مُسهِر عن هشام إلى قوله: «إلى بني قُرَيظة. قال هشام: وأخبرني عبد الله بن عُرْوة عن عبد الله بن الزُّبَير قال: فذكرت ذلك لأبي» إلى آخِر الحديث. ثمَّ ساقَه من طريق أبي أُسامة عن هشام قال: «فساقَ الحديثَ نحوَه، ولم يَذكُر عبد الله بن عُرْوة ولكِن أدرَجَ القِصّة في حديث هشام عن أبيه» انتهى. ويُؤيِّده أنَّ النَّسائيَّ (ك ٨١٥٧) أخرج القِصّة الأخيرة من طريق عَبدة عن هشام عن أخيه عبد الله بن عُرْوة عن عبد الله بن الزُّبَير عن أبيه، والله أعلم.

قوله: «قال: أوَهَل رأيتَني يا بُنيّ؟ قلت: نعم» فيه صِحّة سماع الصغير، وأنَّه لا يتوقَّف على أربعٍ أو خمسٍ، لأنَّ ابن الزُّبَير كان يومَئذٍ ابن سنتَينِ وأشهر أو ثلاث وأشهر بحَسَب الاختلاف في وقت مَولِده وفي تاريخ الخندق، فإن قلنا: إنَّه وُلِدَ في أوَّل سنة من الهجرة وكانت الخندق سنة خمس، فيكون ابنَ أربعٍ وأشهرٍ، وإن قلنا: وُلِدَ سنة اثنتَينِ وكانت الخندق سنة أربع، فيكون ابنَ سنتَينِ وأشهر، إن عَجَّلنا إحداهما وأخَّرنا الأُخرَى، فيكون ابن ثلاث سِنين وأشهر، وسأُبيِّنُ الأصحّ من ذلك في كتاب المغازي (٤١١٣) إن شاء الله تعالى، وعلى كلّ حال فقد حَفِظَ من ذلك ما يُستَغرَب حِفظُ مثلِه، وقد تقدَّم البحث في ذلك في «باب متى يَصِحّ سماع الصغير»[1] من كتاب العلم.

قوله: «جَمَع لي رسولُ الله ﷺ بين أبَوَيه فقال: فِداكَ أبي وأُمّي» وسيأتي ما يعارضه في ترجمة سعد قريباً (٣٧٢٥) ووجهُ الجمع بينهما.

---

(١) عند الحديث (٧٦).

قوله: «حدَّثنا عليّ بن حفص» هو المروَزيّ، وقد تقدَّم ذِكْره في الجهاد[1] «أنَّ أصحاب النبيّ ﷺ» أي: الذين شَهِدوا وقعة اليَرموك «قالوا للزُّبَيرِ» لم أقِفْ على تسمية أحد منهم.

قوله: «يوم وقعة اليَرموك» هو بفتح التحتانيَّة وسُكون الراء وضمّ الميم وآخره كاف: موضع بالشّام، وكانت فيه وقعةٌ في أوَّل خلافة عمر، وكان النَّصر للمسلمين على الرّوم، واستُشهِدَ من المسلمين جماعة.

٨٢/٧ قوله: «ألا تَشُدّ» بضمِّ المعجَمة، أي: على/ المشركين.

قوله: «إن شَدَدتُ كَذَبتُم»[2] أي: تَتأخَّرونَ عمَّا أُقدِم عليه فيختلف مَوعِدكم هذا، وأهل الحِجاز يُطلِقونَ الكَذِب على ما يُذكَر على خلاف الواقع.

قوله: «فضَرَبوه ضربتَينِ على عاتِقه بينهما ضربةٌ ضُرِبَها يومَ بدر» كذا في هذه الرِّواية، وسيأتي في غزوة بدر في المغازي (٣٩٧٣) ما يُغايِر ذلك ويأتي شرحه، ووجه الجمع بين الرِّوايتَينِ هناكَ إن شاء الله تعالى.

وكان قَتْلُ الزُّبَير في شهر رَجَب سنة ستّ وثلاثين، انصَرَفَ من وقعة الجَمَل تاركاً للقتال فقَتَلَه عَمْرو بن جُرْموز ـ بضمِّ الجيم والميم بينهما راءٌ ساكنة وآخرُه زايٌ ـ التميميُّ غِيْلَةً، وجاء إلى عليّ مُتقرِّباً إليه بذلك فبَشَّرَه بالنار، أخرجه أحمد (٦٨٠) والتِّرمِذيّ (٣٧٤٤) وغيرهما، وصَحَّحَه الحاكم (٣/ ٣٦٧) من طرق بعضها مَرفوع.

تنبيه: تقدَّم الكلام على تَرِكة الزُّبَير وما وَقَعَ فيها من البَرَكة بعدَه في كتاب الخُمُس[3].

١٤ - باب ذكر طلحة بن عُبيد الله

وقال عمرُ: توُفِّيَ النبيُّ ﷺ وهو عنه راضٍ.

---

(١) عند «باب من احتبس فرساً في سبيل الله» بين يدي الحديث (٢٨٥٣).

(٢) قوله: «إن شددت كذبتم» لم يقع في حديث هذا الباب، وإنما هو جزء من حديث سيأتي عند المصنف في كتاب المغازي برقم (٣٩٧٥)، وأما لفظ حديث الباب فهو: ألا تشدُّ فنشدَّ معك.

(٣) عند «باب بركة الغازي في ماله حيّاً وميتاً مع النبيِّ ﷺ وولاة الأمر» عند الحديث رقم (٣١٢٩).

٣٧٢٢، ٣٧٢٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ المقدَّميُّ، حدَّثنا مُعتَمِرٌ، عن أبيه، عن أبي عثمانَ، قال: لم يَبقَ مع النبيِّ ﷺ في بعض تلكَ الأيامِ التي قاتَلَ فيهِنَّ رسولُ الله ﷺ، غيرُ طلحةَ وسعدٍ، عن حَديثِهما.

[طرفه في: ٤٠٦٠، ٤٠٦١]

٣٧٢٤- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا خالدٌ، حدَّثنا ابنُ أبي خالدٍ، عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ، قال: رأيتُ يَدَ طلحةَ التي وقَى بها النبيَّ ﷺ قد شَلَّتْ.

[طرفه في: ٤٠٦٣]

قوله: «ذِكْر طلحة بن عُبيد الله» أي: ابن عثمان بن عَمْرو بن كعب بن سعد بن تَيم بن مُرّة بن كعب، يجتمع مع النبيّ ﷺ في مُرّة بن كعب ومع أبي بكر الصِّدِّيق في تَيم بن مُرّة، وعدد ما بينهم من الآباء سواءٌ. يُكْنَى أبا محمد، وأُمّه الصَّعبة بنت الحَضرَميّ أُخت العلاء، أسلَمَت وهاجَرَت وعاشَت بعد أبيها قليلاً، وروى الطبرانيُّ (٣) من حديث ابن عبَّاس قال: أسلَمَت أمّ أبي بكر وأُمُّ عثمان وأُمّ طلحة وأُمّ عبد الرحمن بن عَوْف[١]، وقُتِلَ طلحة يوم الجَمَل سنة ستّ وثلاثين، رُميَ بسهمٍ، جاء من طرق كثيرة: أنَّ مروان بن الحَكَم رماه فأصاب رُكبَته فلم يزل يَنزِف الدَّمُ منها حتّى مات، وكان يومَئذٍ أوّلَ قتيل، واختُلِفَ في سِنِّه على أقوال: أكثرها أنَّه خمس وسبعون، وأقلّها ثمان وخمسون.

قوله: «مُعتَمِر عن أبيهِ» هو سليمان التَّيميّ، وأبو عثمان: هو النَّهْديّ.

قوله: «في بعض تلكَ الأيام» يريد يوم أُحُد.

وقوله: «عن حديثهما» يعني: أنَّهما حَدَّثا بذلك، ووَقَعَ في «فوائد أبي بكر بن المقرِئ» من وجه آخر عن مُعتَمِر بن سليمان عن أبيه: فقلت لأبي عثمان: وما عِلمُك بذلك؟ قال: هما أخبَراني بذلك.

قوله: «حدَّثنا خالد» هو ابن عبد الله الواسطيّ، وابن أبي خالد: هو إسماعيل.

---

(١) وإسناده ضعيف، قال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٤١: فيه عبد الله بن شبيب وهو ضعيف.

قوله: «التي وَقَى بها» أي: يوم أُحُد، وصَرَّحَ بذلك عليّ بن مُسهِر عن إسماعيل عند الإسماعيليّ، وعند الطبرانيِّ[1] من طريق موسى بن طلحة عن أبيه: أنَّه أصابه في يده سهم، ومن حديث أنس: وَقَى رسولَ الله ﷺ لمَّا أراد بعض المشركين أن يَضرِبه[2]، وفي «مُسنَد الطَّيالسيّ» (٦) من حديث عائشة عن/ أبي بكر الصِّدِّيق قال: ثُمَّ أتينا طلحة ـ يعني يوم أُحُد ـ وجدنا به بِضْعاً وسبعين جِراحة، وإذا قد قُطِعَت إصبَعه، وفي «الجهاد» لابنِ المبارَك (٩٢) من طريق موسى بن طلحة: أنَّ إصبَعه التي أُصيبت هي التي تَلي الإبهام، وجاء عن يعقوب بن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن أبيه قال: أُصيبَت إصبَع طلحة البِنْصِر من اليُسرَى من مَفصِلها الأسفَل فشَلَّت، تَـرَّسَ بها على النبيّ ﷺ. ٨٣/٧

قوله: «قد شَلَّت» بفتح المعجَمة ويجوز ضَمُّها في لُغة ذكرها اللِّحيانيّ، وقال ابن دَرَستويه: هي خطأ. والشَّلَل: نقص في الكَفّ وبُطْلان لعملِها، وليس معناه القطع كما زَعَمَ بعضهم، زاد الإسماعيليّ في روايته من طريق عليّ بن مُسهِر وغيره عن إسماعيل: قال قيس: كان يقال: إنَّ طلحة من حُكماء قُرَيش. وروى الحُميديّ في «الفوائد» من وجه أخرجه عن قيس بن أبي حازم قال: صَحِبت طلحة بن عُبيد الله فما رأيت رجلاً أعطى لجَزيلِ مالٍ عن غير مسألة منه.

١٥- باب مناقب سعد بن أبي وقّاصٍ الزُّهريّ
وبنو زُهْرة أخوال النبيِّ ﷺ وهو سعد بن مالكٍ

٣٧٢٥- حدَّثني محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب، قال: سمعتُ يحيى، قال: سمعتُ سعيدَ بنَ المسيّبِ، قال: سمعتُ سعداً، يقول: جَمع لِيَ النبيُّ ﷺ أبوَيه يومَ أُحُدٍ.

[أطرافه في: ٤٠٥٥، ٤٠٥٦، ٤٠٥٧]

---

(١) في «الكبير» (٢١٤) بلفظ: لما كان يوم أُحد أصابني السَّهم فقلت: حسن... إلخ، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٩/ ١٤٩ وقال: وفيه سليمان بن أيوب الطلحي وقد وثِّق، وفيه جماعة لم أعرفهم.

(٢) لم نقف عليه في المطبوع من «معاجمه»، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٢/ ٩١، وابن سعد في «الطبقات» ٣/ ٢١٧ من مرسل الشعبي.

٣٧٢٦- حدَّثنا مَكّيُّ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا هاشمُ بنُ هاشمٍ، عن عامرِ بنِ سعدٍ، عن أبيه، قال: لقد رأيتُني وأنا ثُلُثُ الإسلامِ.

[طرفاه في: ٣٧٢٧، ٣٨٥٨]

٣٧٢٧- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا ابنُ أبي زائدةَ، حدَّثنا هاشمُ بنُ هاشمِ بنِ عُتبةَ بنِ أبي وَقّاصٍ، قال: سمعتُ سعيدَ بنَ المسيّبِ، يقول: سمعتُ سعدَ بنَ أبي وَقّاصٍ، يقول: ما أسلَمَ أحدٌ إلا في اليومِ الذي أسلَمتُ فيه، ولقد مَكَثتُ سَبعةَ أيامٍ، وإنّي لَثُلُثُ الإسلامِ.

تابَعَه أبو أُسامةَ: حدَّثنا هاشمٌ.

٣٧٢٨- حدَّثنا عَمْرو بنُ عَونٍ، حدَّثنا خالدُ بنُ عبدِ الله، عن إسماعيلَ، عن قيسٍ، قال: سمعتُ سعداً ﷺ، يقول: إنّي لأوَّلُ العربِ رَمَى بسهمٍ في سَبيلِ الله، وكنّا نَغزو مع النبيِّ ﷺ وما لنا طعامٌ إلا ورَقُ الشَّجَرِ، حتَّى إنَّ أحدَنا لَيَضَعُ كما يَضَعُ البعيرُ أو الشّاةُ، ما له خِلطٌ، ثمَّ أصبحَت بنو أَسَدٍ تُعَزِّرُني على الإسلامِ، لقد خِبتُ إذاً وضَلَّ عَمَلي! وكانوا وَشَوْا به إلى عمرَ، قالوا: لا يُحسِنُ يُصلّي.

[طرفاه في: ٥٤١٢، ٦٤٥٣]

قوله: «مناقب سعد بن أبي وقّاص الزُّهْريِّ» أي: أحد العشرة، يُكْنَى أبا إسحاق.

قوله: «وبنو زُهرة أخوال النبيّ ﷺ»، أي: لأنَّ أمّه آمِنة منهم، وأقارب الأُمّ أخوال.

قوله: «وهو سعد بن مالك» أي: اسم أبي وقّاص مالك بن/ وُهَيب ـ ويقال: أُهَيب ـ ابن عبد مناف بن زُهرة بن كِلاب بن مُرّة، يجتمع مع النبيّ ﷺ في كِلاب بن مُرّة، وعدد ما بينهما من الآباء مُتَفاوتٌ[1]، وأُمّه حَمنة بنت سفيان بن أُميّة بن عبد شَمس لم تُسلم، ماتَ بالعَقيق سنة خمس وخمسين، وقيل: بعد ذلك إلى سَنة ثمانٍ وخمسين، وعاشَ نحواً من ثمانين سنة. ٨٤/٧

قوله: «جمع ليَ النبيُّ ﷺ أبَوَيه يوم أُحُد» أي: في التَّفدية، وهي قوله: «فِداك أبي وأُمّي»

---

(١) في (س): متقارب.

وبيَّنه حديث عليّ: ما جَمع رسول الله ﷺ أبَوَيه لأحدٍ غير سعد بن مالك، فإنَّه جَعَلَ يقول له يوم أُحُد: «ارمِ فِداكَ أبي وأمّي»، وقد تقدَّم في الجهاد (٢٩٠٥)، وفي هذا الحَصْر نظرٌ لمَا تقدَّم في ترجمة الزُّبَير: أنَّه ﷺ جَمع له أبَوَيه يوم الخندق، ويُجمَع بينهما بأنَّ علياً ﵁ لم يَطَّلِع على ذلك، أو مُراده بذلك مُقيَّدٌ يوم أُحُد، والله أعلم.

قوله: **«ما أسلَمَ أحد إلّا في اليوم الذي أسلَمت فيه»** ظاهره أنَّه لم يُسلم أحدٌ قبلَه، لكن اختُلِفَ في هذه اللَّفظة كما سأذكره.

قوله: **«ولَقد مَكَثت سَبعة أيام وإنّي لَثُلُث الإسلام»** سيأتي القول فيه.

قوله: **«وإنّي لَثُلُث الإسلام»** قال ذلك بحَسَب اطِّلاعه، والسَّبَب فيه: أنَّ مَن كان أسلَمَ في ابتداء الأمر كان يُخفي إسلامه، ولعلَّه أراد بالاثنين الآخرَينِ خديجة وأبا بكر، أو النبيَّ ﷺ وأبا بكر، وقد كانت خديجة أسلَمَت قطعاً فلعلَّه خَصَّ الرِّجال، وقد تقدَّم في ترجمة الصِّدِّيق (٣٦٦٠) حديث عمّار: «رأيت النبيّ ﷺ وما معه إلّا خمسة أعبُد وأبو بكر»، وهو يعارض حديث سعد، والجمع بينهما ما أشَرت إليه، أو يُحمَل قول سعد على الأحرار البالغين ليَخرُج الأعبُد المذكورونَ وعليّ ﵁، أو لم يكن اطَّلَعَ على أولئك، ويدلّ على هذا الأخير: أنَّه وَقَعَ عند الإسماعيليّ من رواية يحيى بن سعيد الأُمويّ عن هاشم بلفظ: ما أسلَمَ أحد قبلي، ومثله عند ابن سعد (٣/ ١٣٩) من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه، وهذا مُقتَضَى رواية الأَصِيليّ، وهي مُشكِلة، لأنَّه قد أسلَمَ قبلَه جماعة، لكن يُحمَل ذلك على مُقتَضَى ما كان اتَّصَلَ بعِلمِه حينئذٍ، وقد رأيت في «المعرِفة» لابنِ مَندَه من طريق أبي بدر عن هاشم بلفظ: ما أسلَمَ أحدٌ في اليوم الذي أسلَمَت فيه، وهذا لا إشكال فيه إذ لا مانع أن لا يُشاركه أحد في الإسلام يوم أسلَم، لكن أخرجه الخطيب (١/ ١٤٤-١٤٥) من الوجه الذي أخرجه ابن مَندَهْ فأثبَتَ فيه: «إلّا» كبقيَّة الرِّوايات، فتَعيَّنَ الحملُ على ما قلته.

قوله: **«تابَعَه أبو أُسامة، حدَّثنا هاشم»** وَصَلَه المؤلِّف في «باب إسلام سعد» (٣٨٥٨) من السِّيرة النَّبويَّة، وهو مثل رواية ابن أبي زائدة هذه.

قوله: «إنِّي لَأوَّل العرب رَمَى» كان ذلك في سَرِيَّة عُبيدة بن الحارث بن المطَّلِب، وكان القتال فيها أوَّل حرب وقَعَت بين المشرِكين والمسلمين، وهي أوَّل سَرِيَّة بَعَثَها رسول الله ﷺ في السَّنة الأولى من الهجرة، بَعَثَ ناساً من المسلمين إلى رابغ ليَلقوا عيراً لقُرَيشٍ فتَرامَوا بالسِّهام ولم يكن بينهم مُسايفة، فكان سعد أوَّل مَن رَمَى، ذكر ذلك الزُّبَير بن بكّار بسندٍ له وقال فيه عن سعد إنَّه أنشَدَ يومَئذٍ:

ألا هـــل أتـــى رســـولَ الله أنّي　　حَـمَيتُ صَـحابَتي بـصُدورِ نَـبْلـي[1]

وذكرها يونس بن بُكَير في «زيادة المغازي» من طريق الزُّهْريِّ نحوه، وابن سعد (٣/ ١٤٠) من وجه آخر عن سعد: أنا أوَّل مَن رَمَى بسهمٍ، ثمَّ خَرَجْنا مع عُبيدة بن الحارث ستّين راكباً.

قوله: «ما له خِلْط» بكسر المعجَمة، أي: لا يَختَلِط بعضُه ببعضٍ من شِدّة جَفَافه وتَفتُّته.

قوله: «ثُمَّ أصبحَت بنو أسَد» أي: ابن خُزَيمةَ بن مُدرِكة، وكانوا ممَّن شَكاه لعمرَ في القِصّة التي تقدَّم بيانها في صِفة الصلاة (٧٥٥)، ووَقَعَ عند ابن بَطّال أنَّه عَرَّضَ في ذلك بعمر بن الخطَّاب وليس بصَوابٍ، فإنَّ عمر من بني عَديّ بن كعب بن لُؤَيّ ليس من بني أسَد. ووَقَعَ عند النَّوَويّ: أسَد بن/ عبد العُزَّى؛ يعني: رَهْط الزُّبَير بن العَوّام، وهو وهمٌ أيضاً. ٨٥/٧

قوله: «تُعَزِّرني على الإسلام» أي: تُؤَدِّبني، والمعنى: تُعلِّمني الصلاة، أو: تُعيِّرني بأنّي لا أُحسِنها.

قوله: «خِبتُ» أي: إن كنت مُحتاجاً إلى تَعليمهم، وقد تقدَّمت قِصَّته مع الذين زَعَموا أنَّه لا يُحسِن يُصلِّي في صِفة الصلاة (٧٥٥).

قوله: «وضَلَّ عَمَلي» في رواية ابن سعد (٣/ ١٤٠) عن يَعْلى بن عُبيد عن إسماعيل: «وضَلَّ عمله» بزيادة هاء السَّكت.

---

(١) هذا البيت من قصيدة أوردها ابن إسحاق في «مغازيه» كما في «سيرة ابن هشام» ١/ ٥٩٤، وقال ابن هشام بإثره: وأكثر أهل العلم بالشعر يُنكِرها لسَعْد.

١٦- باب ذكر أصهار النبيِّ ﷺ منهم أبو العاص بن الرّبيع

٣٧٢٩- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: حدَّثني عليُّ بنُ حُسَينٍ، أنَّ المِسوَرَ بنَ مَخرَمةَ قال: إنَّ علياً خَطَبَ بنتَ أبي جهلٍ، فسمعَت بذلك فاطمةُ، فأتت رسولَ الله ﷺ فقالت: يَزعُمُ قومُكَ أنَّكَ لا تَغضَبُ لِبناتكَ، وهَذا عليٌّ ناكِحٌ بنتَ أبي جهلٍ، فقامَ رسولُ الله ﷺ، فسمعتُه حين تَشَهَّدَ يقول: «أمَّا بعدُ، أنكَحتُ أبا العاص بنَ الرَّبيعِ، فحدَّثني وصَدَقَني، وإنَّ فاطمةَ بَضعةٌ منّي، وإنّي أكرَه أن يَسُوءَها، والله لا تَجتَمِعُ بنتُ رسولِ الله ﷺ وبنتُ عدوِّ الله عندَ رجلٍ واحدٍ»، فترَكَ عليٌّ الخِطبةَ.

وزادَ محمَّدُ بنُ عَمْرو بنِ حَلحَلةَ، عن ابنِ شِهابٍ، عن عليِّ بن الحسينِ، عن مِسوَرٍ: سمعتُ النبيَّ ﷺ، وذكر صِهراً له من بني عبدِ شَمسٍ، فأثنَى عليه في مُصاهَرَتِه إيّاه فأحسَنَ، قال: «حدَّثني فصَدَقَني، ووَعَدَني فوَفَى لي».

قوله: «**ذِكْر أصهار النبيِّ ﷺ**» أي: الذين تزوَّجوا إليه، والصِّهر يُطلَق على جميع أقارب المرأة والرجل، ومنهم مَن يَخُصّه بأقارب المرأة.

قوله: «**منهم أبو العاص بن الرَّبيع**» أي: ابن رَبيعة بن عبد العُزَّى بن عبد شَمس بن عبد منافٍ، ويقال بإسقاطِ رَبيعة، وهو مشهور بكُنْيتِه، واختُلِفَ في اسمه على أقوال أثبتُها عند الزُّبَير: مِقسَم.

وأُمّه هالة بنت خُوَيلِد أُخت خديجة فكان ابنَ خالَتِها[1]، وأصل المصاهَرة المقارَبة، وقال الراغب: الصِّهر: الخَتَن، وأهل بيت المرأة يقال لهم الأصهار، قاله الخليل، وقال ابن الأعرابيّ: الأصهار ما يُتَحرَّم بجوارٍ أو نَسَب أو تزوُّج، وكأنَّه لَمَّحَ بالترجمة إلى ما جاء عن عبد الله بن أبي أوفَى رَفَعَه: «سألت رَبّي أن لا أتزوَّج أحداً من أمَّتي ولا أتزوَّج إليه إلّا كان

---

(١) كذا وقع في الأصلين، ومثله في «عمدة القاري» ٢٤/ ٣٦٣ على إرادة عَوْد الضمير في «خالتها» على زينب بنت النبي ﷺ، ووقع في (س): «أختها» على أن الضمير فيها يعود على خديجة رضي الله عنها.

معي في الجنَّة، فأعطاني» أخرجه الحاكم (٣/ ١٣٧) في مناقب عليّ[1]، وله شاهد عن عبد الله بن عمرٍو عند الطبرانيِّ في «الأوسط» (٣٨٤٤) بسندٍ واهٍ[2].

وقال النَّوَويّ: الصِّهر يُطلَق على أقارب الزَّوجَين، والمصاهَرة مُقارَبة بين المتباعدَين، وعلى هذا عمل البخاريّ، فإنَّ أبا العاص بن الرَّبيع ليس من أقارب نساء النبيّ ﷺ إلّا من جِهة كَونه ابن أُخت خديجة، وليس المراد هنا نِسبَته إليها بل إلى تزوُّجه بابنَتِها، وتزوَّجَ زينب بنت رسول الله ﷺ قبل البِعْثة وهي أكبر بنات النبيّ ﷺ، وقد أُسِرَ أبو العاص ببدرٍ مع المشرِكين وفَدَته زينب، فشَرَطَ عليه النبيّ ﷺ أن يُرسِلها إليه فوَفَى له بذلك، فهذا معنى قوله في آخِر الحديث: «ووَعَدَني فوَفَى لي»، ثمَّ أُسِرَ أبو العاص مَرّة أُخرَى فأجارَته زينب فأسلَم، فرَدَّها النبيّ ﷺ إلى نِكاحه، ووَلَدَت أُمامةَ التي كان النبيّ ﷺ يَحمِلها وهو يُصلِّي كما تقدَّم في الصلاة (٥١٦)، ووَلَدَت له أيضاً ابناً اسمه عليّ كان في زمن النبيّ ﷺ مُراهقاً، فيقال: إنَّه ماتَ قبل وفاة النبيّ ﷺ، وأمَّا أبو العاص فماتَ سنة اثنتَي عشرة.

وأشارَ المصنِّف بقولِه: «منهم» إلى مَن لم يَذكُره ممَّن تزوَّجَ إلى النبيّ ﷺ كعثمان وعليّ، وقد تقدَّمت ترجمة كلٍّ منهما،/ ولم يَتزوَّج أحد من بنات النبيّ ﷺ غير هؤلاء الثلاثة، إلّا ابن أبي لهب فإنَّه كان تزوَّجَ رُقيَّة قبل عثمان ولم يدخل بها، فأمَرَه أبوه بمُفارَقَتِها ففارَقَها، فتزوَّجَها عثمان. وأمَّا مَن تزوَّجَ النبيّ ﷺ إليه فلم يَقصِدْه البخاريّ بالذِّكرِ هنا، والله أعلم. ٨٦/٧

قوله: «إنَّ عليّاً خَطَبَ بنت أبي جهل» اسمها جُوَيرِية كما سيأتي، ويقال: العَوراء، ويقال: جميلة، وكان عليٌّ قد أخَذَ بعُمومِ الجواز، فلمَّا أنكَرَ النبيُّ ﷺ أعرَضَ عليٌّ عن الخِطبة، فيقال: تزوَّجَها عَتّاب بن أُسَيدٍ، وإنَّما خَطَبَ النبيُّ ﷺ ليَشيعَ الحُكم المذكور بين الناس ويأخُذوا به، إمّا على سبيل الإيجاب وإمّا على سبيل الأولَويَّة.

---

(١) وهو في «الأوسط» للطبراني (٥٧٦٢).

(٢) وهو في «زوائد» الحارث بن أبي أسامة (١٠٠٨).

وغَفَلَ الشَّريف المرتَضَى[١] عن هذه النُّكتة فزَعَمَ أنَّ هذا الحديث موضوع لأنَّه من رواية المِسوَر وكان فيه انحِراف عن عليّ، وجاء من رواية ابن الزُّبَير وهو أشدّ في ذلك، ورُدَّ كلامه بإطباق أصحاب «الصحيح» على تخريجه، وسيأتي بسطُ ما يتعلَّق بذلك في كتاب النكاح (٥٢٣٠) إن شاء الله تعالى.

قوله: «**وهذا عليّ ناكِحٌ بنت أبي جهل**» في رواية الطبرانيِّ (٢٠/ ١٩) عن أبي زُرْعةَ[٢] عن أبي اليَمَان: «وهذا عليّ ناكِحاً» بالنَّصب، وكذا عند مسلم (٢٤٤٩/ ٩٦) من هذا الوجه، أطلقَت عليه اسم ناكِحٍ مجازاً باعتبار ما كان قَصَدَ أنْ يَفعَل.

واختُلِفَ في اسم ابنة أبي جهل، فروى الحاكم في «الإكليل» جُوَيرية وهو الأشهَر، وفي بعض الطُّرق اسمها العَوْراء، أخرجه ابن طاهر في «المبهَمات»، وقيل: اسمها الحَنْفاء، ذكره ابن جَرِير الطَّبَريّ، وقيل: جُرْهمة، حكاه السُّهَيليّ، وقيل: اسمها جميلة، ذكره شيخنا ابن الملقِّن في «شرحه»، وكان لأبي جهل بنت تُسمَّى صَفيَّة تزوَّجها سهل بن عَمْرو، سَمّاها ابن السِّكّيت وغيره، وقيل[٣]: هي الحَنْفاءُ المذكورة.

قوله: «**حدَّثني فصَدَّقني**» لعلَّه كان شَرَطَ على نفسه أن لا يَتزوَّج على زينب، وكذلك عليٌّ، فإن لم يكن كذلك فهو محمول على أنَّ علياً نَسِيَ ذلك الشَّرط فلذلك أقدَمَ على الخِطبة، أو لم يقع عليه شرطٌ إذ لم يُصرِّح بالشَّرطِ لكن كان ينبغي له أن يُراعي هذا القَدر فلذلك وَقَعَت المعاتَبة، وكان النبيّ ﷺ قَلَّ أن يواجهَ أحداً بما يُعاب به، ولعلَّه إنَّما جَهَرَ بمُعاتَبة عليّ مُبالَغة في رِضا فاطمة عليها السَّلام، وكانت هذه الواقعة بعد فتح مكَّة، ولم يكن حينئذٍ تأخَّر من بنات النبيّ ﷺ غيرها، وكانت أُصيبت بعد أمّها بإخوَتِها فكان

(١) قال الإمام الذهبي في ترجمة المرتضى - واسمه علي بن حسين بن موسى العلوي - من «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٥٨٩-٥٩٠: كان من الأذكياء الأولياء المتبحرين في الكلام والاعتزال والأدب والشعر، لكنه إماميٌّ جَلْد (يعني من الاثني عشرية) نسأل الله العفو... وفي تواليفه سبُّ أصحاب رسول الله ﷺ، فنعوذ بالله من علم لا ينفع، توفي في سنة ست وثلاثين وأربع مئة.

(٢) قوله: «عن أبي زرعة» من الأصلين وليس في (س).

(٣) في (س): «وقال» وهو تحريف.

إدخال الغَيْرة عليها ممَّا يزيد حُزنَها.

قوله: «وزاد محمد بن عَمْرو بن حَلحَلة» بمُهمَلَتَينِ مفتوحَتَينِ ولامَينِ الأولى ساكنة، وقد تقدَّم هذا الحديث من روايته موصولاً في أوائل فرض الخُمُس (٣١١٠) مُطوَّلاً، وفيه ذِكْر بعض ما يتعلَّق به.

١٧- باب مناقب زيد بن حارثة مولى النبيِّ ﷺ

وقال البراءُ، عن النبيِّ ﷺ: «أنتَ أخونا ومولانا».

٣٧٣٠- حدَّثنا خالدُ بنُ مَخلَدٍ، حدَّثنا سليمانُ، قال: حدَّثني عبدُ الله بنُ دينارٍ، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: بَعَثَ النبيُّ ﷺ بَعثاً وأمَّرَ عليهم أُسامةَ بنَ زيدٍ، فطَعَنَ بعضُ الناسِ في إمارَتِه، فقال النبيُّ ﷺ: «إن تَطعَنوا في إمارتِه، فقد كنتُم تَطعَنونَ في إمارةِ أبيه من قبلُ، وايمُ الله إنْ كان لَخَليقاً للإمارةِ، وإن كان لَمِن أحبِّ الناسِ إليَّ، وإنَّ هذا لَمِن أحبِّ الناسِ إليَّ بعدَه».

[أطرافه في: ٤٢٥٠، ٤٤٦٨، ٤٤٦٩، ٦٦٢٧، ٧١٨٧]

٣٧٣١- حدَّثنا يحيى بنُ قَزَعَةَ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: دَخَلَ عليَّ قائفٌ والنبيُّ ﷺ شاهدٌ، وأُسامةُ بنُ زيدٍ وزيدُ بنُ حارثةَ مُضطَجِعان، فقال: إنَّ هذه الأقدامَ بعضُها من بعضٍ. قال: فسُرَّ بذلك النبيُّ ﷺ وأعجَبَه، فأخبَرَ به عائشةَ. ٨٧/٧

قوله: «مناقب زيد بن حارثة مَولَى النبيّ ﷺ» وهو من بني كَلب، أُسِرَ في الجاهليَّة فاشتَراه حَكيم بن حِزام لعَمَّتِه خديجة فاستَوهَبَه النبيّ ﷺ منها، ذكر قِصَّته محمد بن إسحاق في «السِّيرة»: وأنَّ أباه وعَمَّته أتيا مكَّة فوَجَداه فطَلَبا أن يَفدِياه، فخَيَّرَه النبيّ ﷺ بين أن يَدفَعه إليهما أو يَثبُت عنده فاختارَ أن يَبقَى عنده، وقد أخرج ابن مَندَهْ في «معرِفة الصحابة» وتمّام في «فوائده» (١٢٠٠) بإسنادٍ مُستَغرَب عن آلِ بيت زيد بن حارثة: أنَّ حارثة أسلَمَ يومئذٍ، وهو حارثة بن شُرَحبيل بن كعب بن عبد العُزَّى الكَلْبيّ.

وأخرج التِّرمِذيّ (٣٨١٥) من طريق جبلةَ بن حارثة قال: قلت: يا رسول الله، ابعَثْ معي

أخي زيداً، قال: «إن انطَلَقَ معك لم أمنَعْه» فقال زيد: يا رسول الله، والله لا أختار عليك أحداً.

واستُشهِدَ زيد بن حارثة في غزوة مُؤتة، وماتَ أُسامة بن زيد بالمدينة أو بوادي القُرَى سنة أربع وخمسين، وقيل قبل ذلك، وكان قد سَكَنَ الِمزّة من عمل دِمَشق مُدّةً.

قوله: «**وقال البراء عن النبيّ ﷺ: أنتَ أخونا ومولانا**» هو طَرَف من الحديث المشار إليه في ترجمة جعفر بن أبي طالب[1].

قوله: «**حدَّثنا سليمان**» هو ابن بلال.

قوله: «**بَعَثَ النبيّ ﷺ بَعثاً**» هو البَعث الذي أمَرَ بتَجهيزه في مرض وفاته وقال: «أنفِذوا بَعث أُسامة» فأنفَذَه أبو بكر ﷺ بعده، وسيأتي بيانه في أواخر الوفاة النَّبويَّة إن شاء الله تعالى[2].

قوله: «**فطَعَنَ بعض الناس في إمارَته**» سَمَّى ممَّن طَعَنَ في ذلك عيّاش بن أبي رَبيعة المخزوميّ، كما سيأتي بَسط ذلك في آخِر المغازي[3].

قوله: «**تَطعَنونَ**» بفتح العين، يقال: طَعَنَ يَطعَن - بالفتح - في العِرض والنَّسَب، وبالضَّمِّ بالرُّمحِ واليَد، ويقال: هما لُغتان فيهما.

قوله: «**فقد كنتُم تَطعَنونَ في إمارة أبيه من قبل**» يشير إلى إمارة زيد بن حارثة في غزوة مُؤتة، وعند النَّسائيِّ (ك ٨١٢٦) عن عائشة قالت: ما بَعَثَ رسول الله ﷺ زيد بن حارثة في جيش قَطُّ إلّا أمَّرَه عليهم.

وفيه جواز إمارة المولَى وتَولية الصِّغار على الكبار والمفضول على الفاضل؛ لأنَّه كان في الجيش - الذي كان عليهم أُسامة - أبو بكر وعمر.

ثُمَّ ذكر حديث عائشة في قِصّة القائف، وسيأتي شرحه مُستوفًى في كتاب الفرائض (٦٧٧٠)، وفيه تسمية القائف المذكور.

---

(١) وهو قطعة من الحديث الآتي في «باب عمرة القضاء» برقم (٤٢٥١).

(٢) عند الحديثين (٤٤٦٨) و(٤٤٦٩).

(٣) بين يدي الحديث (٤٤٦٩).

١٨- باب ذكر أسامة بن زيدٍ

٣٧٣٢- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا ليثٌ، عن الزُّهْريِّ عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ قُرَيشاً أهَمَّهم شأنُ المخزوميَّةِ، فقالوا: مَن يَجتَرِئُ عليه إلا أُسامةُ بنُ زيدٍ، حِبُّ رسولِ الله ﷺ؟

٣٧٣٣- وحدَّثنا عليٌّ، حدَّثنا سفيانُ، قال: ذهبتُ أسأَلُ الزُّهْريَّ عن حَديثِ المخزوميَّةِ، فصاحَ بي، قلتُ لِسفيانَ: فلم تَحتَمِلْه عن أحدٍ؟ قال: وجدتُه في كتابٍ كان كَتَبَه أيوبُ بنُ موسى، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ امرأةً من بني مَخزومٍ سَرَقَت، فقالوا: مَن يُكلِّمُ فيها النبيَّ ﷺ؟ فلم يَجتَرِئ أحدٌ أن يُكلِّمَه، فكَلَّمَه أُسامةُ بنُ زيدٍ، فقال: «إنَّ بني إسرائيلَ كان إذا سَرَقَ فيهمُ الشَّريفُ تَرَكوه، وإذا سَرَقَ فيهمُ الضَّعيفُ قَطَعوه، لو كانت فاطمةُ لَقَطَعتُ يدَها».

٣٧٣٤- حدَّثني الحسنُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا أبو عبّادٍ يحيى بنُ عبّادٍ، حدَّثنا الماجِشُونُ، أخبرنا عبدُ الله بنُ دينارٍ، قال: نظرَ ابنُ عمرَ يوماً وهو في المسجدِ إلى رجلٍ يَسحَبُ ثيابَه في ناحيةٍ مِن المسجدِ، فقال: انظُر مَن هذا، لَيتَ هذا عندي، قال له إنسانٌ: أما تَعرِفُ هذا يا أبا عبدِ الرحمنِ، هذا محمَّدُ بنُ أُسامةَ، قال: فطَأطَأَ ابنُ عمرَ رأسَه، ونَقَرَ بيدَيه في الأرضِ، ثمَّ قال: لو رآه رسولُ الله ﷺ لأحَبَّه.

٣٧٣٥- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا مُعتَمِرٌ، قال: سمعتُ أبي، حدَّثنا أبو عثمان، عن أُسامةَ بنِ زيدٍ رضي الله عنهما، حدَّث عن النبيِّ ﷺ: أنَّه كان يأخُذُه والحسَنَ، فيقول: «اللهمَّ أحِبَّهما، فإنّي أُحِبُّهما».

[طرفاه في: ٣٧٤٧، ٦٠٠٣]

٣٧٣٦- وقال نُعَيمٌ: عن ابنِ المبارَكِ، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني مَولًى لأُسامةَ بنِ زيدٍ: أنَّ الحجّاجَ بنَ أيمَنَ ابنِ أمِّ أيمَنَ - وكان أيمَنُ ابنُ أمِّ أيمَنَ أخا أُسامةَ بنِ زيدٍ لأُمِّه - وهو رجلٌ مِن الأنصار، فرآه ابنُ عمرَ لم يُتِمَّ رُكوعَه ولا سُجودَه، فقال: أَعِدْ.

[طرفه في: ٣٧٣٧]

٣٧٣٧- وقال أبو عبد الله: حدَّثني سليمانُ بنُ عبدِ الرحمنِ، حدَّثنا الوليدُ بنُ مُسلمٍ، حدَّثنا عبدُ الرحمنِ بنُ نَمِرٍ، عن الزُّهْريِّ، حدَّثني حَرمَلةُ مَولَى أُسامةَ بنِ زيدٍ: أنَّه بينما هو مع عبدِ الله بنِ عمرَ، إذ دَخَلَ الحجّاجُ بنُ أيمَنَ فلم يُتَمِّمْ رُكوعَه ولا سُجودَه، فقال: أَعِدْ، فلمَّا وَلَّى قال لي ابنُ عمرَ: مَن هذا؟ قلتُ: الحجّاجُ بنُ أيمَنَ ابنِ أمِّ أيمَن، فقال ابنُ عمرَ: لو رَأى هذا رسولُ الله ﷺ لأحَبَّه؛ فذكر حُبَّه وما وَلَدَتْه أمُّ أيمَنَ.

قال: وزادَني بعضُ أصحابي عن سليمان: وكانت حاضنةَ النبيِّ ﷺ.

قوله: «ذِكْر أُسامة بن زيد» ذكر فيه حديث المخزوميَّة التي سَرَقَت، وسيأتي شرحه مُستَوفًى في الحدود (٦٧٨٧)، والغرض منه قوله في بعض طرقه: ومَن يَجتَرِئ أن يُكلِّمه إلّا أُسامة بن زيد حِبّ رسول الله ﷺ، وكانوا يُسَمّونَ أُسامة حِبَّ رسول الله ﷺ، بكسر المهمَلة؛ أي: محبوبَه لمَا يَعرِفونَ من مَنزِلَته عنده، لأنَّه كان يُحِبّ أباه قبله حتَّى تَبنّاه، فكان يقال له زيد ابن محمد، وأُمّه أمّ أيمَن حاضنة رسول الله ﷺ. وكان رسول الله ﷺ يقول: «هي أمّي بعد أمّي»[1]، وكان يُجلِسه على فخِذه بعد أن كَبِرَ كما سيأتي في مناقب الحسن عن قريب.

قوله: «حدَّثنا الحسن بن محمَّد» هو الزَّعفَرانيّ، وأبو عبّاد: هو يحيى بن عبّاد الضُّبَعيُّ البصريّ، والمراد بالماجِشُون: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمة.

قوله: «لَيتَ هذا عندي» أي: قريباً منِّي حتَّى أنصَحَه وأَعِظَه، وقد رُويَ بالباء الموحَّدة من العُبوديَّة، وكأنَّه على ما قيل: كان أسوَدَ اللَّون.

قوله: «قال له إنسان» لم أقِفْ على اسمه.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» من طريق أحمد بن زهير - ابن أبي خيثمة - عن سليمان بن أبي شيخ، فذكره معضلاً، ومن هذا الطريق أورده الحافظ في «الإصابة»، لكن أخرج الطبراني ٢٤/ ٨٧١ هذا الكلام في حقِّ فاطمة بنت أسد أم علي بن أبي طالب، وفي إسناده روح بن صلاح المصري مختلف فيه.

قوله: «لو رآه رسول الله ﷺ لأحَبَّه» إنَّما جَزَمَ ابن/ عمر بذلك لمَا رأى من محَبّة النبيّ ﷺ ٨٩/٧ لزيدِ بن حارثة وأُمّ أيمَن وذُرّيَّتهما، فقاسَ ابن أُسامة على ذلك.

قوله: «اللهمَّ أحِبَّهما فإنّي أُحِبُّهما» هذا يُشعِر بأنَّه ﷺ ما كان يُحِبّ إلّا لله وفي الله، ولذلك رَتَّبَ محَبّة الله على محَبَّته، وفي ذلك أعظَم مَنقَبة لأُسامة والحسن.

قوله: «وقال نُعَيم» هو ابن حَمَّاد.

قوله: «أخبَرَني مَولًى لأُسامة» في رواية ابن أبي الدُّنيا[1]: «أخبرني ابن حَرمَلة مَولَى أُسامة» وابن حَرمَلة: هو إياس، ويقال: إنَّه حَرمَلة بن إياس في الرِّواية التي بعده.

قوله: «وهو رجل من الأنصار» أي: أيمَن ابن أمّ أيمَن، وأبوه: هو عُبيد بن عَمْرو بن هلال من بني الحُبُليِّ من الخَزرَج، ويقال: إنَّه كان حَبَشيّاً من مَوالي الخَزرَج، وتزوَّجَ أمَّ أيمَن زيدُ بن حارثة فوَلَدَت له أيمَن، واستُشهِدَ أيمَن يوم حُنَينٍ مع النبيّ ﷺ، ونُسِبَ أيمَن إلى أمّه لشَرَفِها على أبيه وشُهرَتها عند أهل البيت النَّبويّ، وتزوَّجَ زيد بن حارثة أمَّ أيمَن، وكانت حاضنة النبيّ ﷺ ورِثَها من أبيه، فوَلَدَت له أُسامة بن زيد، وعاشَت أمّ أيمَن بعد النبيّ ﷺ قليلاً.

قوله: «فرآه ابن عمر» هو مَعطوف على شيء مُقدَّر، تقديره: أنَّ الحجّاج بن أيمَن دَخَلَ المسجد فصَلَّى فرآه ابن عمر، يوَضِّح ذلك الرِّواية التي بعد هذه.

قوله: «فقال: أَعِدْ» أي: أَعِدْ صَلاتَك، وفي رواية الإسماعيليّ: فقال: أيِ ابنَ أخي، تَحسَب أنَّك قد صَلَّيتَ؟ إنَّك لم تُصَلِّ، فأعِد صلاتك.

قوله: «بينما هو» فيه تجريد، كأنَّ حَرمَلةَ قال: بينما أنا، فجَرَّدَ من نفسه شخصاً فقال: بينما هو.

قوله: «فذكر حُبَّه وما ولدته أمّ أيمَن» كذا ثَبَتَ بواو العَطف في رواية أبي ذرٍّ، والضَّمير على هذا لأُسامة في قوله: «فذكر حُبّه» أي: مَيلَه. وفي رواية غير أبي ذرٍّ: «فذكر حُبّه ما ولدته أمُّ

---

(١) في كتابه «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» برقم (٥٥).

أيمَن»، فعلى هذا فالضَّمير للنبيِّ ﷺ، و«ما ولدته...» إلى آخره، هو المفعول، والمراد بها ولدته أمّ أيمَن: ما ولدَتْه من ذكر وأُنثى.

قوله: «وزادَني بعض أصحابي» هو إمّا يعقوب بن سفيان، فإنَّه رواه في «تاريخه» عن سليمان بن عبد الرحمن بالإسناد المذكور وزاد فيه: «وكانت أمّ أيمَن حاضنة النبيّ ﷺ»، وأمَّا الذُّهليُّ فإنَّه أخرجه في «الزُّهريّات» عن سليمان أيضاً، وأخرجه الطبرانيُّ في «مُسنَد الشّاميّين» (٢٨٩٦) عن أبي عامر محمد بن إبراهيم الصُّوريّ عن سليمان كذلك، وأخرجه الإسماعيليّ وأبو نُعَيم من طريق إبراهيم الزُّهْريِّ عن سليمان كذلك، وكأنَّ هذا القَدر لم يَسمَعه البخاريُّ من سليمان، فحَمَلَه عن بعض أصحابه فبيَّن ما سمعَه ممَّا لم يَسمَعه.

١٩- باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنهما

٣٧٣٨- حدَّثنا محمَّدٌ، حدَّثنا إسحاقُ بنُ نَصرٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن الزُّهْريِّ، عن سالمٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: كان الرجلُ في حياةِ النبيِّ ﷺ إذا رَأى رُؤيا قَصَّها على النبيِّ ﷺ، فتمنَّيتُ أن أرَى رُؤيا أقصُّها على النبيِّ ﷺ، وكنتُ غلاماً أعزَبَ، وكنتُ أنامُ في المسجدِ على عَهدِ النبيِّ ﷺ، فرأيتُ في المنامِ كأنَّ مَلَكَينِ أخَذاني، فذَهبا بي إلى النّار، فإذا هي مَطويَّةٌ كَطَيِّ البئرِ، وإذا لها قَرْنان كقَرْنَيِ البئرِ، وإذا فيها ناسٌ قد عَرَفتُهم، فجَعَلتُ أقولُ: أعوذُ بالله مِن النار، أعوذُ بالله مِن النار، فلَقيَهما مَلَكٌ آخَرُ، فقال لي: لن تُرَعْ، فقَصَصتُها على حفصةَ.

٣٧٣٩- فقَصَّتها حفصةُ على النبيِّ ﷺ، فقال: «نِعمَ الرجلُ عبدُ الله، لو كان يُصلِّي مِنَ اللَّيلِ».

قال سالمٌ: فكان عبدُ الله لا يَنامُ مِن اللَّيلِ إلَّا قليلاً. ٧/٩٠

٣٧٤٠، ٣٧٤١- حدَّثنا يحيى بنُ سليمان، حدَّثنا ابنُ وَهْبٍ، عن يونُس، عن الزُّهْريِّ، عن سالمٍ، عن ابنِ عمرَ، عن أُختِه حفصةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: «إنَّ عبدَ الله رجلٌ صالحٌ».

قوله: «مناقب عبد الله بن عمر بن الخطَّاب» وهو أحد العَبادِلة وفقهاء الصحابة والمكثِرين منهم، وأُمّه زينب ويقال: رائطة بنت مَظعون أُخت عثمان وقُدامة ابنَي مَظعون، للجميع صُحْبة، وكان مَولِده في السَّنة الثانية أو الثالثة من المبعَث، لأنَّه ثَبَتَ أنَّه كان يومَ

بدر ابنَ ثلاثَ عشرةَ سنةً، وكانت بدر بعد البِعْثة بخمسَ عشرةَ سنةً، وقد تقدَّم تاريخ وفاته في الصلاة[1]، وأنَّها كانت بسبب مَن دَسَّه عليه الحجّاج، فمَسَّ رِجله بحَربةٍ مسمومة فمرض بها إلى أن ماتَ أوائل سنة أربع وسبعين.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث ابن عمر في رُؤياه وفيه: «نِعمَ الرجل عبدُ الله لو كان يُصلِّي من اللَّيل»، وقد تقدَّم توجيهه في «باب قيام اللَّيل» (١١٢٢).

وقوله في أوَّله: «حدَّثنا محمد حدَّثنا إسحاق بن نَصر» كذا لأبي ذرٍّ وحده، وبيَّن أنَّ محمداً هو المصنِّف. ووَقَعَ عند ابن السَّكَن وحده: حدَّثنا إسحاق بن منصور.

وقوله: «لن تُرَعْ» كذا للقابِسِيِّ، قال ابن التِّين: هي لُغة قليلة، يعني: الجزم بلَن، قال القَزّاز: ولا أحفَظُ لها شاهداً. وروى الأكثر بلفظ: «لن تُراعَ» وهو الوجه.

ثُمَّ أورَدَ المصنِّف من طريق يونس عن الزُّهْريِّ عن سالم عن ابن عمر عن أُخته حفصة أنَّ النبيّ ﷺ قال لها: «إنَّ عبد الله رجل صالح» وهو طَرَف من الحديث الذي قبله، وهذا القَدْر هو الذي يتعلَّق منه بمُسنَدِ حفصة، وسيأتي في التعبير (٧٠١٦و٧٠٢٩) من طريق نافع عن ابن عمر عن حفصة مثله، وزادَ: «لو كان يُصلِّي من اللَّيل»[2]، وتقدَّمت الإشارة إلى ذلك أيضاً في قيام اللَّيل، ويأتي بقيَّة ذلك في التعبير إن شاء الله تعالى.

٢٠- باب مناقب عمّارٍ وحذيفةَ رضي الله عنهما

٣٧٤٢- حدَّثنا مالكُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا إسرائيلُ، عن المغيرةِ، عن إبراهيمَ، عن عَلقمةَ، قال: قَدِمتُ الشَّامَ، فصَلَّيتُ رَكعتَينِ، ثمَّ قلتُ: اللهمَّ يَسِّر لي جَليساً صالحاً، فأتيتُ قوماً فجلستُ إليهم، فإذا شيخٌ قد جاء حتَّى جَلَسَ إلى جنبي، قلتُ: مَن هذا؟ قالوا: أبو الدَّرداءِ، فقلتُ: إنِّي دَعَوتُ الله أن يُيَسِّرَ لي جَليساً صالحاً، فيَسَّرَكَ لي، قال: ممَّن أنتَ؟ قلتُ: من أهلِ الكوفةِ، قال: أوَليسَ عندَكُمُ ابنُ أمِّ عبدٍ، صاحبُ النَّعلينِ والوِسَادِ والمِطهَرةِ، أفيكُمُ الذي

---

(١) في «باب ما يُكره من حمل السلاح في العيد والحَرَم»، عند الحديث (٩٦٦).

(٢) هذه الزيادة وقعت في التعبير (٧٠٢٩)، وسلفت من طريق نافع أيضاً في قيام الليل (١١٥٧).

أجارَه الله مِن الشَّيطان على لِسان نبيِّه ﷺ، أوَليسَ فيكم صاحبُ سِرِّ النبيِّ ﷺ الذي لا يَعلَمُ أحدٌ غيرُه؟ ثمَّ قال: كيفَ يَقرَأُ عبدُ الله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾؟ فقرأتُ عليه: «والليلِ إذا يَغْشَى، والنَّهارِ إذا تَجَلَّى، والذَّكَرِ والأُنثى».

قال: والله لقد أقرَأَنِيها رسولُ الله ﷺ من فِيهِ إلى فِيَّ.

٣٧٤٣- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَربٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن مُغيرةَ عن إبراهيمَ، قال: ذهب عَلقمةُ إلى الشَّامِ،/ فلمَّا دَخَلَ المسجدَ قال: اللهمَّ يَسِّر لي جَليساً صالحاً، فجَلَسَ إلى أبي الدَّرداءِ، فقال أبو الدَّرداءِ: ممَّن أنتَ؟ قال: من أهلِ الكوفةِ، قال: أليس فيكم، أو منكم صاحبُ السِّرِّ الذي لا يَعلَمُ أحدٌ غيرُه؟ يعني: حُذَيفةَ، قال: قلتُ: بَلَى، قال: أليس فيكم، أو منكُم الذي أجارَه الله على لِسان نبيِّه ﷺ؟ يعني: مِن الشَّيطان، يعني: عمَّاراً، قلتُ: بَلَى، قال: أليس فيكم، أو منكم صاحبُ السِّواكِ والوِسادِ، أو السِّرارِ؟ قال: بَلَى، قال: كيفَ كان عبدُ الله يَقرَأُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾؟ قلتُ: والذَّكَرِ والأُنثى.

٩١/٧

قال: ما زالَ بي هؤلاء حتَّى كادُوا يَستَنزِلونَني عن شيءٍ سمعتُه من النبيِّ ﷺ.

قوله: «باب مناقب عمَّار وحُذَيفة» أمَّا عمَّار: فهو ابن ياسر، يُكْنى أبا اليَقظان العَنسيّ بالنّون، وأُمّه سُميَّة بالمهمَلة مُصغَّر، أسلَمَ هو وأَبواهُ[1] قديماً، وعُذِّبوا لأجلِ الإسلام، وقتل أبو جهل أمَّه فكانت أوَّل شهيد في الإسلام وماتَ أبوه قديماً، وعاشَ هو إلى أن قُتِلَ بصِفّين مع عليٍّ رضي الله عنهم، وكان قد وليَ شيئاً من أُمور الكوفة لعمرَ، فلهذا نَسبَه أبو الدَّرداء إليها.

وأمَّا حُذَيفة: فهو ابن اليَمَان بن جابر بن عَمْرو العَبسيّ، بالموحَّدة، حَليف بني عبد الأشهل من الأنصار، وأسلَمَ هو وأبوه اليَمَان كما سيأتي، ووَلِيَ حُذَيفة بعض أُمور الكوفة لعمرَ، ووَلِيَ إمرة المدائن، وماتَ بعد قَتْل عثمان بيسيرٍ بها، وكان عمَّارٌ من السابقين الأوَّلين، وحُذَيفة من القُدَماء في الإسلام أيضاً إلّا أنَّه مُتأخِّر فيه عن عمَّار، وإنَّما جمع المصنِّف بينهما في الترجمة لوقوع الثَّناء عليهما من أبي الدَّرداء في حديث واحد، وقد أفرَدَ ذِكْر ابن مسعود،

(١) في (س): «وأبوه»، والسياق بعده يقتضي ما أثبتناه من الأصلين.

وإن كان ذُكِرَ معهما لوُجودِ ما يوافق شرطه وغير ذلك من مَناقبه، وقد أفرَدَ ذِكْر حُذَيفة في أواخر المناقب (٣٨٢٤)، وهو مِمَّا يُؤيِّد ما سنذكُره أنَّه لم يُهَذِّب ترتيب مَن ذكره من أصحاب هذه المناقب، ويحتمل أن يكون إفراده بالذِّكرِ لأنَّه أراد ذِكْر ترجمة والده اليَمَان.

قوله: «عن إبراهيم عن عَلقَمة قال: قَدِمتُ الشّام» في رواية شُعْبة (٣٧٤٣) التي بعد هذه عن إبراهيم قال: ذهب عَلقَمة إلى الشّام، وهذا الثاني صورته مُرسَل، لكن قال في أثنائه «قال: قلت: بَلَى»، فاقتَضَى أنَّه موصول، ووَقَعَ في التفسير (٤٩٤٣) من وجه آخر عن إبراهيم عن عَلقَمة قال: قَدِمت الشّام في نَفَر من أصحاب ابن مسعود، فسمعَ بنا أبو الدَّرداء فأتانا.

قوله: «حتَّى يَجلِس إلى جنبي» أي: يَجعَل غاية مَجيئِه جُلوسَه، وعَبَّرَ بلفظ المضارع مُبالَغة، زاد الإسماعيليّ في روايته: فقلت: الحمد لله، إنّي لَأرجو أن يكون الله استَجابَ دَعوَتي.

قوله: «قالوا: أبو الدَّرداء» لم أقِفْ على اسم القائلِ.

قوله: «قال: أوَليس عندكم ابن أمّ عبد» يعني: عبد الله بن مسعود، ومُراد أبي الدَّرداء بذلك: أنَّه فهمَ منهم أنَّهم قَدِموا في طلب العلم، فبيَّن لهم أنَّ عندهم من العلماء مَن لا يَحتاجونَ معهم إلى غيرهم، ويُستَفاد منه أنَّ المحدِّث لا يَرحَل عن بَلَده حتَّى يَستَوعِب ما عند مشايخها.

قوله: «صاحب النَّعلينِ» أي: نَعلَي رسول الله ﷺ، وكان ابن مسعود يَحمِلهما ويَتَعاهَدهما.

قوله: «والوِساد» في رواية شُعْبة (٣٧٤٣): «صاحب السِّواك - بالكاف - أو السَّواد» بالدّال، ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيّ هنا: «الوِساد»، ورواية غيره أوجَه، والسَّواد: السِّرار براءَينِ، يقال: ساوَدتَه سواداً، أي: سارَرته سِراراً، وأصله أدنَى السَّواد: وهو الشَّخص من السَّواد.

قوله: «والمِطهَرة» في رواية السَّرَخْسيّ: «والمِطهَر» بغير هاء، وأغرَبَ الدّاووديّ فقال: معناه أنَّه لم يكن يَملِك من الجَهاز غير هذه الأشياء الثلاثة، كذا قال! وتَعقَّبَ ابن التِّين كلامه فأصاب، وقد روى مسلم (٢١٦٩) عن ابن مسعود أنَّ النبيّ ﷺ قال له:/ «إذنُك ٩٢/٧ عليَّ أن تَرفَع الحِجاب وتَسمَع سَوَادي» أي: سِراري، وهي خَصُوصيَّة لابنِ مسعود، وسيأتي

في مناقبه قريباً (٣٧٦٣) حديث أبي موسى: «قَدِمت أنا وأَخي من اليمن، فمَكَثنا حيناً لا نُرَى إلّا أنَّ عبد الله بن مسعود رجل من أهل بيت النبيّ ﷺ، لمَا نَرَى من دخوله ودخول أُمِّه»، والصواب ما قال غير الدَّاوُوديّ: أنَّ المراد الثَّناء عليه بخِدْمة النبيّ ﷺ، وأنَّه لشِدّة مُلازَمته له لأجلِ هذه الأُمور ينبغي أن يكون عنده من العلم ما يَستَغني طالبُه به عن غيره.

قوله: «أَفيكم» بهمزة الاستفهام، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: «وفيكم» بواو العَطفِ، وفي رواية شُعْبة: «أليس فيكم أو منكم» بالشكِّ في الموضعين.

قوله: «الذي أجارَه الله من الشَّيطان، يعني: على لسان نبيّه» في رواية شُعْبة: «أجارَه الله على لسان نبيّه؛ يعني: من الشَّيطان»، وزاد في رواية شُعْبة: يعني: عمَّاراً.

وزَعَمَ ابن التِّين أنَّ المراد بقولِه: «على لسان نبيّه» قولُ النبيّ ﷺ: «وَيْحَ عمَّار يَدعوهم إلى الجنَّة ويَدعونَه إلى النار»[١]، وهو مُحتَمَل، ويحتمل أن يكون المراد بذلك حديث عائشة مَرفوعاً: «ما خُيِّرَ عمَّارٌ بين أمرَينِ إلّا اختارَ أرشَدَهما» أخرجه التِّرمذيّ (٣٧٩٩)، ولأحمد (٣٦٩٣) من حديث ابن مسعود مثلُه، أخرجهما الحاكم (٣/ ٣٨٨)، فكَونه يَختار أرشَد الأمرَينِ دائماً يقتضي أنَّه قد أُجيرَ من الشَّيطان الذي من شأنه الأمر بالغَيِّ، وروى البزَّار[٢] من حديث عائشة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مُلِئَ إيماناً إلى مُشَاشه» يعني: عمَّاراً، وإسناده صحيح، ولابنِ سعد في «الطَّبقات» (٣/ ٢٥١) من طريق الحسن قال: قال عمَّار: نزلنا مَنزِلاً فأخذت قِربَتي ودَلْوي لأستقي، فقال النبيّ ﷺ: «سيأتيك مَن يَمنَعُك من الماء»[٣]، فلمَّا كنت على رأس الماء إذا رجل أسود كأنَّه مَرِسٌ[٤]، فصَرَعتُه، فذكر الحديث، وفيه قول النبيّ ﷺ «ذاكَ الشَّيطان»، فلعلَّ ابن مسعود أشارَ إلى هذه القِصّة.

---

(١) سلف برقم (٤٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري ﵁.

(٢) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٢٦٨٥).

(٣) وأخرجه ابن ماجه برقم (١٤٧) من حديث عليٍّ ﵁، والنسائي (٥٠٠٧) من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ، وسيذكره بعد قليل.

(٤) قوله: «مَرِسٌ» أي: شديد الممارسة للحرب بصير بأمرها، انظر «غريب الحديث» للخطابي ٢/ ٥٧١.

ويحتمل أن تكون الإشارة بالإجارة[1] المذكورة إلى ثَباته على الإيمان لمَّا أكرهَه المشرِكونَ على النُّطق بكلمة الكفر، فنزلت فيه: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، وقد جاء في حديث آخر: «إنَّ عمّاراً مُلِئَ إيماناً إلى مُشاشه» أخرجه النَّسائيُّ (٥٠٠٧) بسندٍ صحيحٍ، والمُشَاش بضمِّ الميم ومُعجَمَتَينِ الأُولى خفيفة، وهذه الصِّفة لا تقع إلّا ممَّن أجارَه الله من الشَّيطان، وقد تقدَّم شرح الحديث الذي أشارَ إليه ابن التِّين في «باب التعاوُن في بناء المسجد» (٤٤٧) مُستَوفًى ولله الحمد.

قوله: «أوَليس فيكم صاحب سِرِّ النبيِّ ﷺ الذي لا يَعلَم أحدٌ غيرُه» كذا فيه بحذف المفعول، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: «الذي لا يَعلَمه» والمراد بالسِّرِّ: ما أعلمه به النبيُّ ﷺ من أحوال المنافقين.

قوله: «ثُمَّ قال: كيف يَقرَأ عبد الله» يعني: ابن مسعود، وسيأتي الكلام على ما يتعلَّق بهذا القَدر من القراءة في تفسير ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ (٤٩٤٣) إن شاء الله تعالى، حيثُ أورَدَه المصنِّف، وفيه زيادة فيما يتعلَّق به على ما هاهنا.

تنبيه: تَوارَدَ أبو هريرة في وصف المذكورين مع أبي الدَّرداء بما وصَفَهم به وزاد عليه، فروى التِّرمذيّ (٣٨١١) من طريق خَيْثمةَ بن عبد الرحمن قال: أتيت المدينة فسألت الله أن يُيسِّر لي جليساً صالحاً، فيَسَّرَ لي أبا هريرة، فقال لي: ممَّن أنتَ؟ قلت: من الكوفة، جئت ألتَمِس الخير، قال: أليس منكم سعد بن مالك مُجاب الدَّعوة، وابن مسعود صاحب طَهور رسول الله ﷺ ونَعليه، وحُذَيفة صاحب سِرِّه، وعمّار الذي أجارَه الله من الشَّيطان على لسان نبيّه، وسَلمان صاحب الكتابينِ؟

٢١- باب مناقب أبي عبيدة بن الجرّاح ﷺ

٣٧٤٤- حدَّثنا عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا عبدُ الأعلى، حدَّثنا خالدٌ، عن أبي قِلابةَ، قال: حدَّثني أنسُ بنُ مالكٍ،/ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ لكلِّ أمّةٍ أميناً، وإنَّ أمينَنا أيَّتُها الأُمّةُ أبو عُبيدةَ بنُ الجرَّاح». ٩٣/٧

[طرفاه في: ٤٣٨٢، ٧٢٥٥]

---

(١) في (س) و(ع): بالإجازة، بالزاي، وهو تصحيف.

٣٧٤٥- حدَّثنا مسلمُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، عن صِلةَ، عن حُذَيفةَ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ لأهلِ نَجْران: «لأبعَثَنَّ حَقَّ أَمينٍ»، فأشرَفَ أصحابُه، فبَعَثَ أبا عُبيدةَ ﷺ.

[أطرافه في: ٤٣٨٠، ٤٣٨١، ٧٢٥٤]

قوله: «**باب مناقب أبي عُبيدة بن الجرَّاح**» كذا أَخَّرَ ذِكْره عن إخوانه من العشرة، ولم أقِف في شيء من نُسَخ البخاريّ على ترجمةٍ لمناقب عبد الرحمن بن عَوْف، ولا لسعيد بن زيد، وهما من العشرة، وإن كان قد أفرَدَ ذِكْر إسلام سعيد بن زيد بترجمة في أوائل السِّيرة النَّبويَّة (٣٨٦٢)، وأظنّ ذلك من تَصَرُّف الناقلين لكتاب البخاريّ، كما تقدَّم مِراراً أنَّه تَرَكَ الكتاب مُسوَّدَة، فإنَّ أسماء مَن ذكرهم هنا لم يقع فيهم مُراعاة الأفضليَّة ولا السابقيَّة ولا الأَسَنِّيَّة، وهذه جِهات التقديم في الترتيب، فلمَّا لم يُراع واحداً منها دَلَّ على أنَّه كَتَبَ كلّ ترجمة على حِدَةٍ، فضَمَّ بعض النَّقَلة بعضها إلى بعض حَسبَما اتُّفِق.

وأبو عُبيدة اسمه: عامر بن عبد الله بن الجَراح بن هلال بن أُهَيب بن ضَبَّة بن الحارث ابن فِهْر، يجتمع مع النبيِّ ﷺ في فِهر بن مالك، وعددُ ما بينهما من الآباء مُتَفاوِت جدّاً بخمسة آباء، فيكون أبو عُبيدة من حيثُ العددُ في دَرَجة عبد منافٍ، ومنهم مَن أدخَلَ في نَسَبه بين الجرّاح وهلالٍ رَبيعةَ، فيكون على هذا في دَرَجة هاشم، وبذلك جَزَمَ أبو الحسن ابن سُميعٍ ولم يَذكُره غيرُه.

وأُمّ أبي عُبيدة هي من بنات عَمّ أبيه، ذكر أبو أحمد الحاكم: أنَّها أسلَمَت، وقُتِلَ أبوه كافراً يوم بدر، ويقال: إنَّه هو الذي قتله، ورواه الطبرانيُّ (٣٦٠) وغيره من طريق عبد الله ابن شَوْذَب مُرسَلاً، وماتَ أبو عُبيدة وهو أمير على الشّام من قِبَل عمر بالطاعونِ سنة ثمان عشرةَ باتِّفاقٍ.

قوله: «**حدَّثنا عبد الأعلى**» هو ابن عبد الأعلى البصريّ الساميّ، بالمهمَلة، من بني سامَةَ ابن لُؤَيّ، وخالد شيخه: هو الحَذّاء.

قوله: «إنَّ لكلِّ أمّة أميناً، وإنَّ أمينَنا أيَّتها الأُمّة» صورتُه صورةُ النِّداء، لكنَّ المراد فيه الاختصاص، أي: أَمِينَنا مخصوصِينَ[١] من بين الأُمم، وعلى هذا فهو بالنَّصب على الاختصاص، ويجوز الرَّفع، والأمين: هو الثِّقة الرَّضيّ، وهذه الصِّفة، وإن كانت مُشتَرَكة بينه وبين غيره، لكنَّ السّياق يُشعِر بأنَّ له مَزيداً في ذلك، لكن خَصَّ النبيّ ﷺ كلّ واحد من الكبار بفضيلةٍ ووَصَفَه بها، فأشعَرَ بقَدرٍ زائد فيها على غيره، كالحياءِ لعثمان، والقضاء لعليٍّ ونحو ذلك.

تنبيه: أورَدَ التِّرمِذيّ (٣٧٩١) وابن حِبّان (٧١٣١) هذا الحديث من طريق عبد الوهَّاب الثَّقَفيّ عن خالد الحَذّاء، بهذا الإسناد مُطوَّلاً وأوَّله: «أرحَم أمَّتي بأُمَّتي أبو بكر، وأشدُّهم في أمر الله عمر، وأصدَقُهم حياءً عثمان، وأقرَؤُهم لكتاب الله أُبيٌّ، وأفرَضُهم زيد، وأعلمُهم بالحلال والحرام معاذ، ألا وإنَّ لكلِّ أمّة أميناً» الحديث، وإسناده صحيح، إلّا أنَّ الحُفّاظ قالوا: إنَّ الصواب في أوَّله الإرسال والموصول منه ما اقتَصَرَ عليه البخاريّ، والله أعلم.

قوله: «عن صِلَة» بكسر المهمَلة وتخفيف اللّام: هو ابن زُفَر، وذكر الجَيّانيُّ أنَّه وَقَعَ هنا في رواية القابِسيّ: صِلة بن حُذَيفة، وهو تحريف.

قوله: «عن حُذَيفة» وَقَعَ في رواية النَّسائيِّ (ك٨١٤٠): عن صِلة عن ابن مسعود، وسيأتي بيان ذلك في المغازي (٤٣٨٠).

قوله: «لأهلِ نَجْران» هم أهل بلدٍ قريب من اليمن، وهم العاقب ـ واسمه عبد المسيح ـ والسَّيِّد/ ومَن معهما، ذكر ابن سعد أنَّهم وَفَدوا على النبيّ ﷺ في سنة تسع وسَمّاهم[٢]، ٩٤/٧ وسيأتي شرح ذلك مُطوَّلاً في أواخر المغازي حيثُ ذكره المصنِّف إن شاء الله تعالى.

ووَقَعَ في حديث أنس عند مسلم (٢٤١٩): أنَّ أهل اليمن قَدِموا على النبيّ ﷺ فقالوا: ابعَث معنا رجلاً يُعلِّمنا السُّنّة والإسلام، فأخَذَ بيَدِ أبي عُبيدة وقال: «هذا أمينُ هذه الأُمّة»، فإن كان الراوي تَجوَّزَ عن أهل نَجران بقوله: «أهل اليمن» لقُرب نَجران من اليمن وإلّا فهما واقعَتان، والأوَّل أرجَح، والله أعلم.

---

(١) في (س): «أُمَّتنا مخصوصون» وهو تحريف.

(٢) في «الطبقات» ١/ ٣٥٨ بذكر أسمائهم دون ذكر السنة.

قوله: «لَأبعَثَنَّ حَقَّ أمين» في رواية غير أبي ذرٍّ: «لَأبعَثَنَّ - يعني: عليكم - أميناً حَقَّ أمين»، ولمسلمٍ (٢٤٢٠): «لَأبعَثَنَّ إليكم رجلاً أميناً حَقَّ أمين».

قوله: «فأشرَفَ أصحابه» في رواية مسلم والإسماعيليّ: «فاستَشرَفَ لها أصحاب رسول الله ﷺ» أي: تَطلَّعوا للولاية ورَغِبوا فيها حِرْصاً على تحصيل الصِّفةِ المذكورة، وهي الأمانةُ، لا على الوِلاية من حيث هي، والله أعلم.

قوله: «فبَعَثَ أبا عُبيدة» في رواية أبي يَعْلى: «قُم يا أبا عُبيدة»، فأرسَلَه معهم[1]، ووَقَعَ في روايةٍ لأبي يَعْلى من طريق سالم عن أبيه: سمعت عمر يقول: ما أحبَبتُ الإمارة قَطُّ إلّا مَرّةً واحدة[2]، فذكر القِصّة، وقال في الحديث: فتَعرَّضت أن تُصيبَني، فقال: «قُم يا أبا عُبيدة».

٢١م- باب ذِكر مُصعَب بن عُمَير

قوله: «ذكر مصعب بن عُمير» أي: ابن هاشم بن عبد الدار بن عبد مناف، وقع كذلك في رواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ، وكأنَّه بَيَّضَ له، وقد تقدَّم من فضائله في كتاب الجنائز (١٢٧٥): أنه لمّا استُشهِد لم يوجد له ما يُكفَّنُ فيه.

٢٢- باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما

قال نافعُ بنُ جُبَيرٍ، عن أبي هريرةَ: عانقَ النّبيُّ ﷺ الحَسنَ.

قوله: «باب مناقب الحسن والحسين» كأنَّه جَمَعَهما لمَا وَقَعَ لهما من الاشتِراك في كثير من المناقب. وكان مَولِد الحسن في رَمَضان سنة ثلاث من الهجرة عند الأكثر، وقيل: بعد ذلك، وماتَ بالمدينة مَسموماً سنة خمسين، ويقال: قبلَها، ويقال: بعدَها.

وكان مَولِدُ الحسين في شعبان سنة أربع في قول الأكثر، وقُتِلَ يوم عاشُوراءَ سنة إحدَى

---

(١) وهي عند ابن أبي شيبة أيضاً في «مصنفه» ١٤/ ٥٥١، وابن حبان في «صحيحه» (٧٠٠٠) من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق به، وإسناده صحيح.

(٢) وهي عند يعقوب بن سفيان أيضاً في «المعرفة والتاريخ» ١/ ٢٦١.

وستّين بكَربلاءَ من أرض العراق، وكان أهل الكوفة لمَّا ماتَ معاوية واستُخلِفَ يزيدُ كاتَبوا الحسين بأنَّهم في طاعته، فخرج الحسين إليهم، فسَبَقَه عُبيد الله بن زياد إلى الكوفة، فخُذِّلَ غالب الناس عنه فتأخَّروا رَغبةً ورَهبةً، وقُتِلَ ابنُ عمِّه مسلمُ بن عَقيل، وكان الحسين قد قَدَّمَه قبله ليُبايِعَ له الناس، ثمَّ جَهَّزَ إليه عسكراً فقاتَلوه إلى أن قُتِلَ هو وجماعة من أهل بيته، والقِصّة مشهورة فلا نُطيل بشرحِها، وعَسَى أن يقع لنا إلمام بها في كتاب الفتن (٧١٠٩).

قوله: «وقال نافع بن جُبَير» أي: ابن مُطعِم، وحديثه المذكور طَرَف من حديث تقدَّم موصولاً في البُيوع (٢١٢٢).

ثمَّ ذكر فيه ثمانيةَ أحاديث:

٣٧٤٦- حدَّثنا صَدَقةُ، حدَّثنا ابنُ عُيَينةَ، حدَّثنا أبو موسى، عن الحسنِ، سمعَ أبا بكرةَ، سمعتُ النبيَّ ﷺ على المِنبرِ، والحسنُ إلى جنبِه يَنظُرُ إلى الناسِ مَرّةً وإليه مَرّةً، ويقول: «ابني هذا سَيِّدٌ، ولعلَّ الله أن يُصلِحَ به بين فِئَتَينِ مِن المسلمين».

٣٧٤٧- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا المعتَمِرُ، قال: سمعتُ أبي، قال: حدَّثنا أبو عثمان، عن أُسامةَ بنِ زيدٍ رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ، أنَّه كان يأخُذُه والحسنَ ويقول: «اللهمَّ إنِّي أُحِبُّهما فأَحِبَّهما» أو كما قال.

الأوَّل: حديث أبي بَكْرة: «إنَّ ابني هذا سَيِّدٌ»، وسيأتي شرحه مُستَوفًى في كتاب الفتن (٧١٠٩)، وزاد أبو ذرٍّ هنا: أبو موسى اسمه إسرائيل بن موسى من أهل البَصْرة نزلَ الهند، لم يَروِه عن الحسن غيرُه.

الثاني: حديث أسامة بن زيد، تقدم في ترجمة أسامة (٣٧٣٥).

قوله: «سمعَت أبي» هو سليمان التَّيميُّ.

قوله: «حدَّثنا أبو عثمان» وَقَعَ في رواية الأدب (٦٠٠٣) من وجه آخر عن مُعتَمِر عن أبيه: سمعت أبا تَميمةَ يُحدِّث عن أبي عثمان، قال الإسماعيليّ: كأنَّ سليمان سمعَه من أبي تميمةَ عن أبي عثمان، ثمَّ لَقيَ أبا عثمان فسمعَه منه. قلت: بل هما حديثان، فإنَّ لفظ سليمان

عن أبي عثمان: «اللهمَّ إنّي أُحِبُّهما»، ولفظ سليمان عن أبي تميمةَ: إن كان رسول الله ﷺ لَيأخُذني فيَضَعني على فَخِذه ويَضَع على الفَخِذ الآخر الحسنَ بن/ عليّ، ثمَّ يَضُمُّهما ثمَّ يقول: «اللهمَّ ارحَمْهما فإنّي أرحَمْهما». ٩٦/٧

الثالث: حديث أنس.

٣٧٤٨- حدَّثني محمَّدُ بنُ الحسينِ بنِ إبراهيمَ، قال: حدَّثني حُسَينُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن محمَّدٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ: **أُتيَ عُبيدُ الله بنُ زيادٍ برأسِ الحسينِ عليه السلام، فجُعِلَ في طَستٍ، فجَعَلَ يَنكُتُ، وقال في حُسنِه شيئاً، فقال أنسٌ: كان أشبَهَهم برسولِ الله ﷺ، وكان مَخضوباً بالوَسمةِ.**

قوله: «حدَّثني محمَّد بن الحسين بن إبراهيم» هو ابن إشكابَ أخو عليٍّ.

قوله: «حدَّثنا جَرِير» هو ابن أبي حازم **«عن محمد»** هو ابن سِيرِين.

قوله: «أُتيَ عُبيد الله بن زياد» هو بالتصغير، وزياد هو الذي يقال له ابن أبي سفيان، وكان أمير الكوفة عن يزيد بن معاوية، وقُتِلَ الحسين في إمارَته كما تقدَّم فأُتيَ برأسِه.

قوله: «فجَعَلَ يَنكُت» في رواية التِّرمِذيّ (٣٧٧٨) وابن حِبّان (٦٩٧٢) من طريق حفصة بنت سِيرِين عن أنس: فجَعَلَ يقول بقَضيبٍ له في أَنفه، وللطَّبَرانيِّ (٥١٢١) من حديث زيد بن أرقَم: فجَعَلَ قَضيباً في يده في عينه وأنفه، فقلت: ارفَع قَضيبك، فقد رأيت فَمَ رسول الله ﷺ في موضعه، وله من وجه آخر عن أنس نحوه وسيأتي.

قوله: «وقال في حُسْنه شيئاً» في رواية التِّرمذيِّ: وقال: ما رأيتُ مثلَ هذا حُسْناً.

قوله: «كان أشبَهَهم برسولِ الله ﷺ» أي: أشبَهَ أهلِ البيت، وزاد البزّار (٦٦٣٢) من وجه آخر عن أنس قال: فقلت له: إنّي رأيت رسول الله ﷺ يَلثِم حيثُ يقع قَضِيبُك، قال: فانقَبَض.

قوله: «وكان مخضوباً» أي: الحسين **«بالوَسْمة»** بفتح الواو ـ وأخطأَ مَن ضَمَّها ـ وبسكون المهمَلة ويجوز فتحها: نَبْتٌ يُختَضَبُ به يَميل إلى سواد، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب اللِّباس (٥٨٩٩) إن شاء الله تعالى.

٣٧٤٩- حدَّثنا حَجّاجُ بنُ المِنهال، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: أخبرني عَديٌّ، قال: سمعتُ البراءَ ﷺ، قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ والحسنُ بنُ عليٍّ على عاتقِه يقول: «اللهمَّ إنّي أُحِبُّه، فأَحِبَّه».

٣٧٥٠- حدَّثنا عَبْدانُ، أخبرنا عبدُ الله، قال: أخبرني عمرُ بنُ سعيدِ بنِ أبي حُسَينٍ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، عن عُقبةَ بنِ الحارثِ، قال: رأيتُ أبا بكرٍ ﷺ وحَمَلَ الحسنَ، وهو يقول: بأبي شَبيهٌ بالنبيِّ، ليس شَبيهٌ بعليٍّ، وعليٌّ يَضحَك.

الحديث الرابع: حديث البراء.

قوله: «والحسن بن عليّ» وَقَعَ عند الإسماعيليّ من طريق عَمْرو بن مرزوق عن شُعْبة: «الحسن أو الحسين» بالشكِّ، ثمَّ ذكر أنَّ أكثر أصحاب شُعْبة رَوَوه فقالوا: «الحسن» بغير شكّ، ثمَّ عَدَّ منهم ثمانية.

الحديث الخامس: حديث عُقبة بن الحارث: هو النَّوفلي.

قوله: «عن ابن أبي مُلَيكة عن عُقبة بن الحارث» هذا هو الصحيح، وقال زَمعة بن صالح عن ابن أبي مُلَيكة: «كانت فاطمة تُنقِّز ـ بالقاف والزّاي، أي: تُرقِّص ـ الحسن بن عليّ»، فذكر هذا الحديث، وأخرجه أحمد (٢٦٤٢٢)[١]، ويحتمل ـ إن كان حَفِظَه ـ أن يكون كلٌّ من أبي بكر وفاطمة تَوافَقا على ذلك، أو يكون أبو بكر عَرَفَ أنَّ فاطمة كانت تقول ذلك فتابَعَها على تلك المقالة.

قوله: «بأبي شَبيهٌ بالنبيِّ» تقدَّم في أوّل صِفة النبيّ ﷺ (٣٥٤٢)، ووَقَعَ عند أحمد[٢] من وجه آخر عن ابن أبي مُلَيكة قال: وكانت فاطمة عليها السَّلام تُرقِّص الحسن وتقول:

ابنِـــــي شَـــبيهٌ بـالنبيْ　　لـــــيس شَـــــبيهاً بعــليْ

وفيه إرسال، فإن كان محفوظاً فلعلَّها تَوارَدَت في ذلك مع أبي بكر أو تَلَقَّى ذلك أحدُهما من الآخر.

---

(١) وإسناده ضعيف لضعف زمعة بن صالح، فضلاً عن إرساله، كما سيشير الحافظ نفسه إلى ذلك بعد قليل.

(٢) في «المسند» برقم (٢٦٤٢٢)، وهو فيه بلفظ: «تُنقِّز» بدل: تُرقِّص، و«بأبي شَبَهُ» بدل: ابني شبيهٌ.

قوله: «ليس شَبيهٌ بعليٍّ» قال ابن مالك: كذا وَقَعَ برفع «شَبيه» على أنَّ «ليس» حرف عَطف وهو مذهب كوفيّ، قال: ويجوز أن يكون «شَبيه» اسم ليس، ويكون خبرُها ضميراً مُتَّصِلاً حُذِفَ استغناء عن لفظه بنيَّتِهِ، ونحوُه قولُه في خُطبة يوم النَّحر: «أليس ذو الحجّة»[1].

وقال الطِّيبيُّ في قوله: «بأبي شَبيهٌ بالنبيِّ» يحتمل أن يكون التقدير: هو مُفَدًّى بأبي شَبيهٌ، فيكون خَبَراً بعد خَبَر، أو: أفديه بأبي، و«شَبيهٌ بالنبيِّ» خَبَر مُبتَدَأ محذوفٍ. وفيه إشعار بعِلِّيَّة الشَّبَه للتفدية، وفي قوله: «شَبيهٌ بالنبيِّ» ما قد يعارض قول عليٍّ في صِفة النبيّ ﷺ: «لم أرَ قبلَه ولا بعدَه مثلَه» أخرجه التِّرمِذيّ في «الشَّمائل» (٥)، والجواب أن يُحمَل المنفيّ على عُموم الشَّبَه، والمثبت على مُعظَمه، والله أعلم.

٣٧٥١- حدَّثني يحيى بنُ مَعِينٍ وصَدَقةُ، قالا: أخبرنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، عن شُعْبَةَ، عن واقِدِ بنِ محمَّدٍ، عن أبيه، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: قال أبو بكرٍ: ارقُبوا محمَّداً ﷺ في أهلِ بيتِه.

٣٧٥٢- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامُ بنُ يوسُفَ، عن مَعمَر، عن الزُّهْريِّ، عن أنسٍ.

وقال عبدُ الرَّزّاق: أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني أنسٌ، قال: لم يكن أحدٌ أشبَهَ بالنبيِّ ﷺ مِن الحسنِ بنِ عليٍّ.

الحديث السادس: حديث ابن عمر عن أبي بكر، تقدَّم متناً وسنداً وشرحاً قريباً (٣٧١٣) في مناقب قَرابة رسول الله ﷺ.

الحديث السابع:

قوله: «وقال عبد الرَّزّاق...» إلى آخره، وَصَلَه أحمد (١٢٦٧٤) وعبد بن حُميدٍ (١١٦٠) جميعاً عن عبد الرَّزّاق، وأخرجه التِّرمِذيّ من روايته (٣٧٧٦)، وقَصَدَ البخاريّ بهذا التعليق بيانَ سماع الزُّهْريِّ له من أنس.

---

(١) سلف برقم (١٧٤١).

قوله: «لم يكن أحد أشبَهَ بالنبيِّ ﷺ من الحسن بن عليّ» هذا يعارض رواية ابن سِيرِين الماضية في الحديث الثالث (٣٧٤٨)، فإنَّه قال في حَقّ الحسين بن عليّ: «كان أشبَهَهم بالنبيِّ ﷺ»، ويُمكِن الجمع بأن يكون أنس قال ما وَقَعَ في رواية الزُّهْريِّ في حياة الحسن لأنَّه يومَئذٍ كان أشدَّ شَبَهاً بالنبيِّ ﷺ من أخيه الحسين، وأمَّا ما وَقَعَ في رواية ابن سِيرِين فكان بعد ذلك كما/ هو ظاهر من سياقه، أو المراد بمَن فضَّلَ الحسين عليه في الشَّبَه مَن عَدا الحسن، ويحتمل ٩٧/٧ أن يكون كلٌّ منهما كان أشدَّ شَبَهاً به في بعض أعضائه، فقد روى التِّرمِذيّ (٣٧٧٩) وابن حِبّان (٦٩٧٤) من طريق هانئ بن هانئ عن عليّ قال: الحسن أشبَهَ رسولَ الله ﷺ ما بين الرَّأس إلى الصدر، والحسين أشبَهَ النبيَّ ﷺ ما كان أسفَل من ذلك، ووَقَعَ في رواية عبد الأعلى عن مَعمَر عند الإسماعيليّ في رواية الزُّهْريِّ هذه: وكان أشبَهَهم وجهاً بالنبيِّ ﷺ، وهو يُؤيِّد حديث عليّ هذا، والله أعلم.

والذين كانوا يُشَبَّهونَ بالنبيِّ ﷺ غير الحسن والحسين: جعفرُ بن أبي طالب، وابنُه عبد الله بن جعفر، وقُثَم ـ بالقاف ـ ابن العبَّاس بن عبد المطَّلِب، وأبو سفيان بن الحارث ابن عبد المطَّلِب، ومسلم بن عَقيل بن أبي طالب، ومن غير بني هاشم: السائبُ بن يزيد المطَّلِبيّ الجدّ الأعلى للإمام الشّافعيّ، وعبد الله بن عامر بن كُريز العَبشَميّ، وكابس بن رَبيعة بن عَديّ، فهؤلاء عشرة نَظَمَ منهم أبو الفتح بن سَيِّد الناس خمسةً فقط، أنشَدَنا محمد ابن الحسن المقرئُ عنه:

بخمسةٍ أشبَهوا المختارَ من مُضَرٍ ... يا حُسنَ ما خُوِّلوا من شِبْهِه الحَسَنِ
بجعفرٍ وابنِ عمّ المصطفى قُثَمٍ ... وسائبٍ وأبي سفيان والحَسَنِ

وزادَهم شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ اثنين، وهما الحسين وعبد الله بن عامر ابن كُريز، ونَظَمَ ذلك في بيتَينِ وأنشَدَناهما، وهما:

وسبعةٌ شُبِّهوا بالمصطَفَى فسَما ... لهمْ بذلك قَدْرٌ قد زَكَا ونَما
سِبْطا النبيِّ أبو سفيانَ سائبُهمْ ... وجعفرٌ وابنُه ذو الجُودِ مع قُثَما

وزاد فيهم بعض أصحابنا ثامناً: وهو عبد الله بن جعفر، ونَظَمَ ذلك في بيتَينِ أيضاً، وقد زِدت فيهما مسلم بن عَقيل وكابس بن رَبيعة؛ فصاروا عشرة، ونَظَمت ذلك في بيتَينِ، وهما:

شِبْهُ النبيِّ لعَشْرٍ: سائبٍ وأبي ... سفيانَ والحَسنينِ الطاهرَينِ هُما

وجعفرٍ وابنِه ثمَّ ابنِ عامرِهمْ ... ومسلمٍ كابسٍ يَتلوه معَ قُثَما

وقد وجدتُ بعد ذلك أنَّ فاطمة ابنتَه عليها السَّلام كانت تُشبهه، فيُمكِن أن يُغيَّر من البيت الأوَّل قوله: «لعشرٍ» فيُجعَل «لياءٍ» وهو بالحِساب أحدَ عشرَ[1]، ويُغيَّر «الطاهرَينِ هما» فيُجعَل «ثُمَّ أمّهما»[2]، ثمَّ وجدت أنَّ إبراهيم ولده عليه السلام كان يُشبهُه فيُغيَّر قوله: «لياءٍ» فيُجعَل «ليبٍّ»[3]، وبَدَل «الطاهرَينِ هما»: «الخال أمّهما»[4]، ثمَّ وجدت في قِصّة جعفر بن أبي طالب أنَّ ولديه عبد الله وعَوْناً[5] كانا يُشبهانه، فيُجعَل أوَّل البيت «شَبَه النبيّ ليَجٍّ»[6]، والبيت الثاني «وجعفرٍ ولديه وابن عامرهم»... إلى آخِره، ووَجَدت من نَظْم الإمام أبي الوليد ابن الشِّحْنة قاضي حَلَب، ولم أسمَعه منه:

وخمسَ عَشْرَ لهمْ بالمصطَفَى شَبَهٌ ... سِبْطاهُ وابنا عَقيلٍ سائبٌ قُثَمُ

وجعفرٌ وابنُه عَبْدانِ مُسْلِمْ أبو ... سفيانَ كابسُ عُثْمُ ابنُ النِّجادِ هُمُ

فزاد ابنَ عَقيل الثاني وعُثْم وابن النِّجاد، وأَخَلَّ مَن ذكرتُه بابنِ جعفر الثاني، وأراد هو بقولِه: «عَبْدان» تثنية عبد: وهما عبد الله بن جعفر وعبد الله بن الحارث، ولو كان أراد اسماً مُفرَداً لم يَتِمَّ له خمسة عشر.

---

(١) أي: بحساب الجُمَّل، وعلى مقتضاه فإن قوله: «لياء» الياء تعادل عشرة والألف تعادل واحداً، فيكون المجموع أحد عشر، فيصير الشعر: شبه النبي لياءٍ.

(٢) فيصير الشعر: والحسنين ثم أمهما.

(٣) قوله: «ليب» يب: الياء تعادل عشرة، والباء: اثنين، فالمجموع: اثنا عشر.

(٤) فيصير الشعر: شبه النبي ليبّ: سائب... والحسنين الخال أمهما.

(٥) في (س): «عوفاً» بالفاء، وهو تحريف.

(٦) قوله: «ليجّ» يج: الياء تعادل عشرة، والجيم: ثلاثة، فالمجموع: ثلاثة عشر.

وقد تُعقِّبَ قوله:/ «ابنا عَقيل» بالتثنية مع قوله: «مسلم» لأنَّ مسلماً: هو ابن عَقيل، ثمَّ ٩٨/٧ وجدتُ الجواب عنه يُؤخَذ ممَّا ذكره أبو جعفر بن حبيب: أنَّ مسلم بن مُعتِّب بن أبي لهب ممَّن كان يُشبِهه، ومسلم بن عَقيل ذكره ابن حِبّان في «ثِقاته»، ومحمد بن عَقيل ذكره المِزّيّ في «تهذيبه»، وذكر في «المحبَّر»: أنَّ عبد الله بن الحارث بن نَوفَل بن الحارث بن عبد المطَّلِب الملَقَّب بَبَّه كان يُشبِهه، وذكر ذلك ابن عبد البَرِّ في «الاستيعاب» أيضاً.

وأراد ابن الشِّحنة بقولِه: «عُثْم» ترخيم عثمان، واعتَمَدَ على ما جاء في حديث عائشة: أنَّ النبيّ ﷺ قال لابنَتِه أمّ كُلثوم لمَّا زَوَّجَها عثمان: «إنَّه أشبَهُ الناس بجَدِّك إبراهيم وأبيك محمد» وهو حديث موضوع كما قاله الذَّهَبيّ في ترجمة عَمْرو بن الأزهَر[1] أحدِ رُواته، وهو وشيخه خالد بن عَمرٍو كَذَّبَهما الأئمَّة، وانفَرَدَ بهذا الحديث، والمعروف في صِفة عثمان خلاف ذلك، وأراد بابنِ النِّجاد: عليَّ بنَ عليّ بن النَّجاد بن رِفاعة، واعتَمَدَ على ما ذكره ابن سعد عن عثمان أنَّه كان يُشبِهه، وهذا تابعيّ صغير مُتأخِّر عن الذين تقدَّم ذِكْرهم، فلذلك لم أُعَوِّل عليه، وعلى تقدير اعتباره يكون قد فاتَه ممَّن وُصِفَ بذلك القاسم بن عبد الله بن محمد بن عَقيل وإبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ ويحيى بن القاسم بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ، فكلٌّ من هؤلاء مذكور في كتب الأنساب أنَّه كان يُشبهه، حتَّى إنَّ يحيى المذكور كان يقال له «الشَّبيه» لأجلِ ذلك، والمهديّ الذي يَخرُج في آخِر الزَّمان جاء أنَّه يُشبِهه ويُواطئُ اسمُه واسمُ أبيه اسمَ النبيّ ﷺ واسمَ أبيه[2]، وذكر ابن حبيب أيضاً محمد بن جعفر بن أبي طالب، وهو غَلَط لأنَّه وَقَعَ في الخَبَر الذي تقدَّم ذِكْرُه في جعفر، أنَّه قال في حَقّ محمد بن جعفر: شَبيهُ عَمِّه أبي طالب، وقد سَلِمَ ابن الشِّحنة منه، وقد غَيَّرتُ بيتَيَّ هكذا:

---

(١) من «الميزان» ٣/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٨٢)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٦٨٢٤) بإسناد حسن من حديث ابن مسعود، وهو عند البزار في «مسنده» برقم (٣٣٢٣)، والطبراني ١٩/ (٦٨) من حديث قرة بن إياس، وأخرجه أحمد في «مسنده» برقم (٣٥٧١) من حديث ابن مسعود دون قوله: «واسم أبيه اسم أبي»، وانظر تتمة تخريجه فيه.

شِبْهُ النبيِّ لِيَهٌ[1]: سائبٍ وأبي سفيانَ والحسنينِ الخال أمّهما
وجعفرٍ وَلَدَيه وابنِ عامر كابسٍ ونَجْلَيْ عَقيلٍ بَبَّةٍ قُثَما

فاقتَصَرتُ على ثلاثةَ عشرَ ممَّن ذكرهم ابن الشِّحنة، وأبدَلتهما باثنين، فوَفَيت عُدَّته مع السَّلامة ممَّا تُعقِّبَ عليه، والله الموفِّق.

وذكر ابن يونس في «تاريخ مِصر» عبدَ الله بن أبي طلحة الخَوْلانيَّ، وأنَّه شَهِدَ فتح مِصر وأمَرَه عمر بأن لا يَمشيَ إلّا مُقنَّعاً لأنَّه كان يُشبِه النبيَّ ﷺ، قال: وكان له عِبادةٌ وفضلٌ، وفي قِصّة الكاهنة مع أوَيس أنَّها قالت لهم: أشبَهُ الناس بصاحب المقام ـ أي: إبراهيم الخليل ـ هذا؛ تُشير إلى محمد ﷺ.

الحديث الثامن: حديث ابن عمر.

٣٧٥٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن محمَّدِ بنِ أبي يعقوبَ، سمعتُ ابنَ أبي نُعمٍ، سمعتُ عبد الله بنَ عمرَ، وسألَه عن المُحرِمِ ـ قال شُعْبةُ: أحسِبُه يَقتُلُ الذُّبابَ ـ فقال: أهلُ العراق يسألونَ عن الذُّباب وقد قتَلوا ابنَ ابنةِ رسولِ الله ﷺ! وقال النبيُّ ﷺ: «هما رَيْحانتايَ مِن الدُّنيا».

[طرفه في: ٥٩٩٤]

قوله: «**عن محمَّد بن أبي يعقوب**» هو محمد بن عبد الله البصريّ الضَّبِّيُّ، ويقال: إنَّه تميميٌّ، وقال شُعْبة مَرّةً: «حدَّثني محمد بن أبي يعقوب وكان سيِّد بني تميم»، وهو ثقة باتِّفاقٍ.

قوله: «**سمعت ابن أبي نُعم**» بضمِّ النُّون وسُكون المهمَلة: وهو عبد الرحمن، يُكْنى أبا الحَكَم البَجَليّ.

قوله: «**وسألَه عن المُحرِمِ**» في رواية مَهديّ بن ميمون عن ابن أبي يعقوب كما سيأتي في الأدب (٥٩٩٤): «وسألَه رجل»، ورأيت في بعض النُّسَخ من رواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ «وسألته»، فإن كانت محفوظة فقد عُرِفَ اسم السائل، لكن يُبعِده أنَّ في رواية جَرِير بن حازم

(١) قوله: «لِيَهٌ» يه: الياء تعادل عشرة، والهاء خمسة، فالمجموع خمسة عشر.

عن محمد بن أبي يعقوب عند التِّرمذيّ (٣٧٧٠): «أنَّ رجلاً من أهل العراق سألَ»، وفي رواية لأحمد (٥٦٧٥): «وأنا جالس عنده»، ونحوها في رواية مَهديّ المذكورة في الأدب.

قوله: «**قال شُعْبَة: أحسَبه يَقتُل الذُّباب**» وَقَعَ عند أبي داود الطَّيالسيّ (٢٠٣٩) عن شُعْبة بغير شَكّ، وفي رواية جَرِير بن حازم المذكورة: «سُئِلَ ابن عمر عن دم البَعُوض يُصيب الثَّوب»، وكذا هو في رواية مَهديّ بن ميمون المذكورة، يحتمل أن يكون السُّؤال وَقَعَ عن الأمرَينِ، والله أعلم.

قوله: «**فقال: أهل العراق يسألونَ عن الذُّباب**» في رواية أبي داود[1]: «فقال: يا أهل العراق، تسألونَني/ عن الذُّباب»، أورَدَ ابن عمر هذا مُتَعَجِّباً من حِرص أهل العراق على السُّؤال عن الشَّيء اليسير وتَفريطهم في الشَّيء الجَليل. ٩٩/٧

قوله: «**رَيحانتايَ**» كذا للأكثر بالتثنية، ولأبي ذرٍّ «رَيحاني» بالإفرادِ والتذكير، وشَبَّههما بذلك لأنَّ الولد يُشَمّ ويُقبَّل، ووَقَعَ في رواية جَرِير بن حازم: «أنَّ الحسن والحسين هما رَيحانتَيَّ»، وعند التِّرمذيّ (٣٧٧٢) من حديث أنس: أنَّ النبيّ ﷺ كان يَدعُو الحسن والحسين فيَشُمّهما ويَضُمّهما إليه، وفي رواية الطبرانيِّ في «الأوسط»[2] من حديث أبي أيوب قال: دخلتُ على رسول الله ﷺ والحسن والحسين يَلعَبان بين يَدَيهِ، فقلت: أتُحِبُّهما يا رسول الله؟ قال: «وكيف لا وهما رَيحانتايَ من الدُّنيا أشُمُّهما».

٢٣- باب مناقب بلال بن رباحٍ مولى أبي بكرٍ رضي الله عنهما

وقال النبيُّ ﷺ: «سمعتُ دَفَّ نَعليكَ بين يَدَيَّ في الجنَّة».

٣٧٥٤- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ أبي سَلَمةَ، عن محمَّدِ بنِ المنكَدِرِ، أخبَرنا جابرُ بنُ عبدِ الله رضي الله عنهما، قال: كان عمرُ يقول: أبو بكرٍ سَيِّدُنا، وأعتَقَ سَيِّدَنا، يعني: بلالاً.

٣٧٥٥- حدَّثنا ابنُ نُمَيرٍ، عن محمَّدِ بنِ عُبيدٍ، حدَّثنا إسماعيلُ، عن قيسٍ، أنَّ بلالاً قال لأبي بكرٍ: إن كنتَ إنَّما اشتَرَيتَني لنفسِكَ فأمسِكني، وإن كنتَ إنَّما اشتَرَيتَني لله فدَعْني وعَمَلَ الله.

---

(١) أي: الطيالسي، وروايته هذه في «مسنده» برقم (٢٠٣٩).

(٢) بل في «الكبير» برقم (٣٩٩٠).

قوله: «**مناقب بلال بن رَباح**» بفتح الراء والموحَّدة وآخره مُهمَلة، وقد تقدَّم في «باب البيع والشِّراء مع المشرِكين»[١] من البُيوع بيان الاختلاف في كيفيَّة شِرائِهِ، وذكر ابن سعد (٣/ ٢٣٢): أنَّه كان من مُولَّدي السَّراة، واسم أمّه حَمامة وكانت لبعض بني جُمَح، وجاء عن أنس عند الطبرانيِّ وغيره أنَّه حَبَشيّ وهو المشهور، وقيل: نوبيّ.

قوله: «**مَولَى أبي بكر**» روى أبو بكر بن أبي شَيْبة (١٢/ ١٥٠) بإسنادٍ صحيح عن قيس ابن أبي حازم قال: اشتَرَى أبو بكر بلالاً بخمسِ أواقٍ، وهو مَدفون بالحجارة.

قوله: «**وقال النبيّ ﷺ: سمعت دَفَّ نَعليك في الجنَّة**» هو طَرَف من حديث أورَدَه في صلاة اللَّيل (١١٤٩)، وقد تقدَّم شرحه.

قوله: «**كان عمر يقول: أبو بكر سيدُنا، وأعتَقَ سَيِّدَنا، يعني: بلالاً**» قال ابن التِّين: يعني أنَّ بلالاً من السادة، ولم يُرِد أنَّه أفضل من عمر. وقال غيره: السَّيِّدُ: الأوَّلُ حقيقةً، والثاني قاله تَواضُعاً على سبيل المجاز، أو أنَّ السّيادة لا تُثبت الأفضليَّة، فقال ابن عمر: «ما رأيت أسوَدَ من معاوية»[٢] مع أنَّه رأى أبا بكر وعمر.

قوله: «**حدَّثنا إسماعيل**» هو ابن أبي خالد «**عن قيس**» هو ابن أبي حازم.

قوله: «**أنَّ بلالاً قال لأبي بكر**» كأنَّ قوله ذلك لأبي بكر في خلافة أبي بكر، وقد وَقَعَ ذلك صريحاً في رواية أحمد[٣] عن أبي أُسامة عن إسماعيل بلفظ: قال بلال لأبي بكر حين تُوُفِّيَ رسول الله ﷺ.

قوله: «**فدَعْني وعَمَل الله**» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «وعملي لله»، وفي رواية أبي أُسامة «فذَرني أعمَل لله»، وذكر ابن سعد في «الطَّبَقات» (٣/ ٢٣٦) في هذه القِصّة من الزّيادة: أنَّه قال: رأيت أفضل عمل المؤمن الجهاد[٤]، فأردت أن أُرابط في سبيل الله، وأنَّ أبا بكر

---

(١) بل في الباب الذي يليه (باب شراء المملوك من الحربي) قبل الحديث (٢٢١٧) من كتاب البيوع (٣٤).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٤٣٢).

(٣) عند الطبراني في «الكبير» (١٠١٠).

(٤) قوله: «أفضل عمل المؤمن الجهاد» جاءت هذه الجملة مرفوعة إلى النبي ﷺ في «الطبقات».

قال لبلالٍ: أنشُدكَ اللهَ وحَقّي، فأقامَ معه بلال حتَّى توُفِّي، فلمَّا ماتَ أذِنَ له عمر فتَوَجَّهَ إلى الشّام مُجاهداً، فماتَ بها في طاعون عَمَواس سنة ثمان عشرة، وقيل: سنة عشرين، والله أعلم.

وكانت وفاته بدِمَشق ودُفِنَ بباب الصغير، وبهذا جَزَمَ النَّوَويّ، وقيل: دُفِنَ بباب كَيْسان، وقيل: بداريّا، وقيل: بحَلَب، ورَدَّه المنذِريّ وقال: الذي ماتَ بحَلَب أخوه خالد، وزَعَمَ ابن السَّمعانيّ:/ أنَّ بلالاً ماتَ بالمدينة، وغَلَّطوه. ١٠٠/٧

٢٤- باب ذكر ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما

٣٧٥٦- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، عن خالدٍ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: ضَمَّني النبيُّ ﷺ إلى صدرِه، وقال: «اللهمَّ عَلِّمْهُ الحكمةَ».

حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، وقال: «اللَّهمَّ عَلِّمْه الكتابَ».

حدَّثنا موسى، حدَّثنا وُهَيبٌ، عن خالدٍ... مثلَه.

والحِكْمةُ: الإصابةُ في غير النُّبوَّةِ.

قوله: «**ذِكْر ابن عبَّاس**» أي: عبد الله بن العبَّاس بن عبد المطَّلِب بن هاشم ابن عمّ النبيّ ﷺ، يُكْنَى أبا العبَّاس، وُلِدَ قبل الهجرة بثلاثِ سِنين، وماتَ بالطائفِ سنة ثمان وستّين، وكان من عُلَماء الصحابة حتَّى كان عمرُ يُقَدِّمه مع الأشياخ وهو شابّ، أورَدَ فيه حديثه قال: ضَمَّني النبيّ ﷺ إليه وقال: «اللهمَّ عَلِّمه الحكمة»، وفي لفظ: «عَلِّمه الكتاب»، وهو يُؤيِّد من فَسَّرَ الحكمة هنا بالقرآن، وقد استوعَبت ما قيل في تفسيرها في أوائل كتاب العلم (٧٥)، وقد تقدَّم هذا الحديث في كتاب العلم (٧٥)، وفي الطَّهارة (١٤٣) مع بيان سببه وبيان مَن زاد فيه: «وعَلِّمه التأويل»، وهذه اللَّفظةُ اشتَهَرت على الألسِنة: «اللهمَّ فقِّهه في الدّين وعَلِّمه التأويل» حتَّى نَسَبَها بعضهم للصَّحيحَينِ ولم يُصِب، والحديث عند أحمد (٢٣٩٧) بهذا اللَّفظ من طريق ابن خُثَيمٍ عن سعيد بن جُبَيرٍ عن ابن عبَّاس، وعند الطبرانيِّ من وجهَينِ آخرَينِ (١٠٥٨٧و١٠٦١٤)، وأوَّله في هذا «الصحيح» (١٤٣) من طريق عُبيد الله

ابن أبي يزيد عن ابن عبَّاس دون قوله: «وعَلِّمه التأويل»، وأخرجها البزَّار[1] من طريق شَبيب بن بِشْر عن عِكْرمة بلفظ: «اللهمَّ عَلِّمه تأويل القرآن»، وعند أحمد (٢٤٢٢) من وجه آخر عن عِكْرمة: «اللهمَّ أعطِ ابن عبَّاس الحكمة وعَلِّمه التأويل».

واختُلِفَ في المراد بالحكمة هنا، فقيل: الإصابة في القول، وقيل: الفَهم عن الله، وقيل: ما يَشهَد العقل بصِحَّتِه، وقيل: نور يُفرِّق به بين الإلهام والوَسواس، وقيل: سُرعة الجواب بالصواب، وقيل غير ذلك.

وكان ابن عبَّاس من أعلم الصحابة بتفسير القرآن. وروى يعقوب بن سفيان في «تاريخه» (١/ ٢٦٦) بإسنادٍ صحيح عن ابن مسعود قال: لو أدرَكَ ابن عبَّاس أسنانَنا ما عاشَرَه منّا رجل، وكان يقول: نِعمَ تَرجُمان القرآن ابن عبَّاس، وروى هذه الزِّيادة ابن سعد (٢/ ٣٦٦) من وجه آخر عن عبد الله بن مسعود، وروى أبو زُرْعة الدِّمَشقيّ في «تاريخه» عن ابن عمر قال: هو أعلم الناس بما أنزَلَ الله على محمد، وأخرج ابن أبي خَيْثمةَ نحوه بإسنادٍ حَسَن، وروى يعقوب أيضاً (١/ ٢٦٦) بإسنادٍ صحيح عن أبي وائل قال: قرأ ابن عبَّاس سورة النّور ثمَّ جَعَلَ يُفسِّرها، فقال رجل: لو سمعَت هذا الدَّيلَمُ لَأسلَمَت[2]، ورواه أبو نُعَيم في «الحِلية» (١/ ٣٢٤) من وجه آخر بلفظ: «سورة البقرة» وزاد: أنَّه كان على الموسِم؛ يعني: سنة خمس وثلاثين، كان عثمان أرسَلَه لمَّا حُصِر.

٢٥- باب مناقب خالد بن الوليد ﷺ

٣٧٥٧- حدَّثنا أحمدُ بنُ واقدٍ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن حُميدِ بنِ هلالٍ، عن أنسٍ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ نَعَى زيداً وجعفراً وابنَ رواحةَ للناسِ، قبلَ أن يأتيَهم خَبَرُهم، فقال: «أخَذَ الرَّايةَ زيدٌ فأُصيبَ، ثمَّ أخَذَ جعفرٌ فأُصيبَ، ثمَّ أخَذَ ابنُ رَواحةَ فأُصيبَ ـ وعَيناهُ تَذرِفانِ ـ حتَّى أخَذَها سيفٌ/ من سُيوفِ الله، حتَّى فَتَحَ الله عليهم». ١٠١/٧

---

(١) كما في «كشف الأستار» (٢٦٧٤).

(٢) وأخرجه من هذه الطريق الحاكم في «مستدركه» ٣/ ٥٣٧. وفيه ذِكر التُّرك بدل الديلم.

قوله: «مناقب خالد بن الوليد» أي: ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مَخزوم بن يَقَظة ـ بفتح التحتانيّة والقاف والمُشَالة ـ بن مُرّة بن كعب، يجتمع مع النبيّ ﷺ ومع أبي بكر جميعاً في مُرّة بن كعب، يُكْنَى أبا سليمان، وكان من فُرسان الصحابة، أسلَمَ بين الحُدَيبية والفتح، ويقال: قبل غزوة مُؤتة بشهرَينِ، وكانت في جُمادَى سنة ثمان، ومن ثَمَّ جَزَمَ مُغَلْطاي بأنَّها كانت في صَفَر وكان الفتح بعد ذلك في رمضان.

وحَكَى ابن أبي خَيْثمةَ أنَّه أسلَمَ سنة خمس، وهو غَلَط فإنَّه كان بالحُدَيبية طَليعة للمُشرِكين وهي في ذي القَعدة سنة ستّ.

وقال الحاكم: أسلَمَ سنة سبع، زاد غيره وقيل: عُمرة القضاء، والراجح الأوَّل وما وافقَه. وقد أخرج سعيد بن منصور[1] عن هُشَيم عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه: أنَّ خالد بن الوليد فقَدَ قَلَنْسُوَة فقال: اعتمَرَ رسول الله ﷺ فحَلَقَ رأسه، فابتَدَرَ الناسُ شَعرَه فسَبَقْتُهم إلى ناصيَته فجَعَلتها في هذه القَلَنْسُوة، فلم أشهَد قتالاً وهي مَعي إلّا رُزِقت النَّصر.

وشَهِدَ مع النبيِّ ﷺ عِدّة مَشاهد ظَهَرَت فيها نَجابَته، ثمَّ كان قَتْل أهل الرِّدّة على يَدَيه ثمَّ فُتوح البلاد الكبار، وماتَ على فِراشه سنة إحدى وعشرين، وبذلك جَزَمَ ابن نُمير، وذلك في خلافة عمر بحِمص. ونُقِلَ عن دُحَيمٍ أنَّه قال: ماتَ بالمدينة وغَلَّطوه، ووَقَعَ في كلام ابن التِّين وتَبِعَه بعض الشُّراح شيءٌ يدلّ على أنَّه ماتَ في خلافة أبي بكر، وهو غَلَط قبيح أشدّ من غَلَط دُحَيمٍ، وذلك أنَّه قال: قال الصِّدِّيق ـ لمَّا احتُضِرَ خالد والنِّسوة تَبكِينَ عليه ـ: دَعهُنَّ يُهرِقْنَ دُموعَهنَّ على أبي سليمان، فهل تأيَّمَت النِّساءُ عن مثله. انتهَى، قلت: وبعض هذا الكلام منقول عن عمر في حَقّ خالد كما مَضَى في كتاب الجنائز[2]، وفيه ذِكْر اللَّقلَقة.

---

(١) وأخرجه من طريقه أبو يعلى في «مسنده» (٧١٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٨٠٤)، والحاكم في «المستدرك» ٣/ ٢٩٩، ورجاله ثقات إلا أن جعفر بن عبد الله بن الحكم لا يعرف له سماع من خالد بن الوليد.

(٢) علقه البخاري عن عمر في باب (٣٣) منه: ما يكره من النياحة على الميت من كتاب الجنائز.

ثمَّ أورَدَ حديث أنس في أهل مُؤتة، والغرض منه قوله: «حتَّى أخَذَها ـ يعني الرايةَ ـ سيفٌ من سُيوف الله»، فإنَّ المراد به: خالد، ومن يومئذٍ تَسَمَّى سيفَ الله، وقد أخرج ابن حِبّان (٧٠٩١) والحاكم (٣/ ٢٩٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفَى قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُؤذوا خالداً، فإنَّه سيف من سُيوف الله صَبَّه الله على الكفَّار»، وسيأتي شرح هذه الغزوة في المغازي (٤٢٦٢) إن شاء الله تعالى.

٢٦- باب مناقب سالمٍ مولى أبي حذيفة ﷺ

٣٧٥٨- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَربٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عَمْرو بنِ مُرّةَ، عن إبراهيمَ، عن مَسروقٍ، قال: ذُكِرَ عبدُ الله عندَ عبدِ الله بنِ عَمرٍو، فقال: ذاكَ رجلٌ لا أزالُ أُحِبُّه، بعدَما سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «استَقرِئوا القُرآنَ من أربعةٍ: من عبدِ الله بنِ مسعودٍ ـ فبَدَأ به ـ وسالمٍ مَولَى أبي حُذَيفةَ، وأُبيِّ بنِ كعبٍ، ومعاذِ بنِ جبلٍ». قال: لا أدري بَدَأ بأُبيٍّ، أو بمعاذٍ.

[أطرافه في: ٣٧٦٠، ٣٨٠٦، ٣٨٠٨، ٤٩٩٩]

قوله: «باب مناقب سالم مَولَى أبي حُذَيفة» أي: ابن عُتبة بن رَبيعة بن عبد شَمس، وكان مولاه أبو حُذَيفة بن عُتبة من أكابر الصحابة، وشَهِدَ بدراً مع النبيّ ﷺ، وقُتِلَ أبوه يومَئذٍ كافراً فساءَه ذلك فقال: كنت أرجو أن يُسلم، لمَا كنت أرَى من عَقْله. واستُشهِدَ أبو حُذَيفة باليَمامة، وأمَّا سالم فكان من السابقين الأوَّلين، وقد أُشير في هذا الحديث إلى أنَّه كان عارفاً بالقرآن، وسَبَقَ في كتاب الصلاة (٦٩٢) أنَّه كان يَؤُمّ المهاجرين بقُباءَ لمَّا قَدِموا من مكَّة،/ وشَهِدَ سالم بدراً وما بعدها، ويقال: إنَّ اسم أبيه مَعقِل، وكان مَولًى لامرأةٍ من الأنصار فتَبنّاه أبو حُذَيفة لمَّا تزوَّجها فنُسِبَ إليه، وسيأتي بيان ذلك في الرَّضاع[1]، واستُشهِدَ سالم باليَمامة أيضاً.

١٠٢/٧

قوله: «ذُكِرَ» بالضَّمِّ ولم أعرِف اسم فاعله.

قوله: «عبد الله» أي: ابن مسعودٍ، و**«عبد الله بن عَمْرو»**، أي: ابن العاص.

قوله: «فبَدَأ به» فيه أنَّ التقديم يفيد الاهتِمام.

---

(١) عند باب (٢١): من قال: لا رضاع بعد حولين، عند الحديث (٥١٠٢) من كتاب النكاح.

وقوله: «لا أدري بَدَأ بأُبَيٍّ أو بمعاذ» فيه أنَّ الواو تَقتَضي الترتيب ظاهراً، وتخصيص هؤلاء الأربعة بأخذِ القرآن عنهم إمّا لأنَّهم كانوا أكثَرَ ضبطاً له وأتقَنَ لأدائهِ، أو لأنَّهم تَفرَّغوا لأخذِه منه مُشافَهة وتَصَدَّوا لأدائه من بعده، فلذلك نُدِبَ إلى الأخذ عنهم، لا أنَّه لم يَجمَعْه غيرُهم.

٢٧- باب مناقب عبد الله بن مسعودٍ ﷺ

٣٧٥٩- حدَّثنا حفصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن سليمانَ، قال: سمعتُ أبا وائلٍ، قال: سمعتُ مَسروقاً، قال: قال عبدُ الله بنُ عَمرٍو: إنَّ رسولَ الله ﷺ لم يكن فاحِشاً ولا مُتفَحِّشاً، وقال: «إنَّ مِن أحَبِّكم إليَّ أحسَنَكُم أخلاقاً».

٣٧٦٠- وقال: «استَقرِئوا القُرآنَ من أربعةٍ: من عبدِ الله بنِ مسعودٍ، وسالمٍ مَولَى أبي حُذَيفةَ، وأُبَيِّ بنِ كعبٍ، ومعاذِ بنِ جَبَلٍ».

٣٧٦١- حدَّثنا موسى، عن أبي عَوَانةَ، عن مُغيرةَ، عن إبراهيمَ، عن عَلقمةَ: دَخَلتُ الشَّام، فصَلَّيتُ رَكعَتَينِ، فقلتُ: اللهمَّ يَسِّر لي جَليساً، فرأيتُ شيخاً مُقبلاً، فلمَّا دَنا قلتُ: أرجو أن يكونَ استَجابَ الله، قال: من أين أنتَ؟ قلتُ: من أهلِ الكوفةِ، قال: أفَلَم يكن فيكم صاحبُ النَّعلينِ والوِسادِ والمِطهَرةِ، أوَلَم يكن فيكم الذي أُجِيرَ مِن الشَّيطان؟ أوَلَم يكن فيكم صاحبُ السِّرِّ الذي لا يَعلَمُه غيرُه، كيفَ قرأ ابنُ أمِّ عبدٍ: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ فقرأتُ «واللَّيلِ إذا يَغْشَى، والنَّهارِ إذا تَجَلَّى، والذَّكَرِ والأُنثَى»، قال: أقرَأَنِيها النبيُّ ﷺ فاهُ إلى فِيَّ، فما زالَ هؤلاء حتَّى كادوا يَرُدُّوني.

٣٧٦٢- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَربٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ يزيدَ، قال: سألنا حُذَيفةَ عن رجلٍ قريبِ السَّمْتِ والهَديِ مِن النبيِّ ﷺ حتَّى نأخُذَ عنه، فقال: ما أعلمُ أحداً أقرَبَ سَمْتاً وهَدْياً ودَلًّا بالنبيِّ ﷺ مِن ابنِ أمِّ عبدٍ.

[طرفه في: ٦٠٩٧]

٣٧٦٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ العلاءِ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ يوسُفَ بنِ أبي إسحاقَ، قال: حدَّثني

أبي، عن أبي إسحاقَ، قال: حدَّثني الأسوَدُ بنُ يزيدَ، قال: سمعتُ أبا موسى الأشعَريَّ ﷺ، يقول: قَدِمتُ أنا وأخي/ مِن اليَمَنِ، فمَكَثْنا حِيناً ما نَرَى إلّا أنَّ عبدَ الله بنَ مسعودٍ رجلٌ من أهلِ بيتِ النبيِّ ﷺ، لِما نَرَى من دخولِه ودخولِ أمِّه على النبيِّ ﷺ. ١٠٣/٧

[طرفه في: ٤٣٨٤]

قوله: «باب مناقب عبد الله بن مسعود» وهو ابن مسعود بن غافل بن حبيب بن شَمْخ ابن هُذَيل بن مُدرِكة بن إلياس بن مُضَر، ماتَ أبوه في الجاهليَّة وأسلَمَت أمّه وصَحِبَت، فلذلك نُسِبَ إليها أحياناً، وكان هو من السابقين. وقد روى ابن حِبّان (٧٠٦٢) من طريقه أنَّه كان سادسَ ستّة في الإسلام، وهاجَرَ الهجرتَينِ، وسيأتي في غزوة بدر (٣٩٦٠) شُهُودُه إيّاها (٣٩٦٠)، ووَلِيَ بيت المال بالكوفة لعمر وعثمان، وقَدِمَ في أواخر عُمُره المدينة، وماتَ في خلافة عثمان سنة اثنتَينِ وثلاثين، وقد جاوَزَ السِّتّين، وكان من عُلَماء الصحابة، وممَّن انتَشَرَ عِلمه بكَثْرة أصحابه والآخذين عنه.

ثمَّ أورَد المصنِّفُ فيه حديثَ عبد الله بن عَمرٍو المذكور قبلَه (٣٧٥٨)، وزاد في أوّله حديثاً تقدَّم في صفة النبيِّ ﷺ (٣٥٥٩)، وكأنَّ بعضَ الرُّواةِ سمعَه مجموعاً فأورَدَه كذلك، ثم أورَد حديثَ أبي الدَّرداء المذكورَ في مناقب عمّارٍ وحذيفةَ آنِفاً (٣٧٤٢)، ثم حديث حُذَيفة: «ما أعلمُ أحداً أقرَبَ سَمْتاً» أي: خُشوعاً «وهَدْياً» أي: طريقة «ودَلًّا» بفتح المهمَلة والتشديد، أي: سِيرةً وحالةً وهَيئة، وكأنَّه مأخوذ ممَّا يدلّ ظاهر حاله على حُسن فَعَالِه.

قوله: «من ابن أُمّ عبدٍ» هو عبد الله بن مسعود، وكانت أمّه تُكنَى أمّ عبد، وقد ذُكِرَت في الحديث الذي بعده حديثِ أبي موسى (٣٧٦٣)، وتقدَّم التَّنبيه عليه في مناقب عمّار (٣٧٤٢)، وقد روى الحاكم (٣/ ٣١٥) وغيره من طريق أبي وائل عن حُذَيفة قال: لقد عَلِمَ المحفوظونَ من أصحاب محمد ﷺ أنَّ ابن أمّ عبد من أقربهم إلى الله وسيلةً يوم القيامة[1].

(١) وهو عند الترمذي (٣٨٠٧)، وصحَّحه ابن حبان (٧٠٦٣).

قوله في حديث أبي موسى: «قَدِمت أنا وأخي» تقدَّم بيان اسمه في مناقب أبي بكر الصِّدِّيق[1].

وقوله: «ما نَرَى» حال من فاعل «مَكَثنا» أو صِفة لقولِه: «حيناً»، والحديث دالٌّ على مُلازَمَته للنبيِّ ﷺ، وهو يَستَلزِم ثبوت فضله.

٢٨- باب ذكر معاوية ﷺ

٣٧٦٤- حدَّثنا الحسنُ بنُ بشرٍ، حدَّثنا المُعافَى، عن عثمان بنَ الأسوَدِ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، قال: أوتَرَ معاويةُ بعدَ العِشاءِ بركعةٍ، وعِندَه مَولًى لابنِ عبَّاسٍ، فأتى ابنَ عبَّاسٍ فقال: دَعْهُ، فإنَّهَ صَحِبَ رسولَ الله ﷺ.

[طرفه في: ٣٧٦٥]

٣٧٦٥- حدَّثنا ابنُ أبي مريمَ، حدَّثنا نافعُ بنُ عمرَ، حدَّثني ابنُ أبي مُلَيكةَ، قيلَ لابنِ عبَّاسٍ: هل لكَ في أميرِ المؤمنين معاويةَ، فإنَّه ما أوتَرَ إلا بواحدةٍ؟ قال: إنَّه فقيهٌ.

٣٧٦٦- حدَّثني عَمْرو بنُ عبَّاسٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي التَّيَّاح، قال: سمعتُ حُمران بنَ أبانَ، عن معاويةَ ﷺ قال: إنَّكم لَتُصلّونَ صلاةً لقد صَحِبنا النبيَّ ﷺ، فما رأيناه يُصلِّيها، ولقد نَهى عَنهما؛ يعني: الرَّكعتَينِ بعدَ العصرِ.

١٠٤/٧ قوله: «باب ذِكْر معاوية» أي: ابن أبي سفيان واسمه صَخْر، ويُكْنَى أيضاً أبا حَنظَلة بن حَرْب بن أُميَّة بن عبد شَمس، أسلَمَ قبل الفتح، وأسلَمَ أبَواه بعده، وصَحِبَ النبيَّ ﷺ وكَتَبَ له، ووَلِيَ إمرة دِمَشق عن عمر بعد موت أخيه يزيد بن أبي سفيان سنة تِسع عشرة واستَمرَّ عليها بعد ذلك إلى خلافة عثمان، ثمَّ زمان مُحارَبَته لعليٍّ وللحَسَنِ، ثمَّ اجتمع عليه الناس في سنة إحدَى وأربعين إلى أن ماتَ سنة ستّين، فكانت وِلايته ما بين إمارةٍ ومُحارَبةٍ ومملكةٍ أكثر من أربعين سنة مُتَوالية.

قوله: «حدَّثنا المعافَى» هو ابن عِمران الأزديّ الموصِليّ، يُكنَى أبا مسعود، وكان من الثِّقات النُّبلاء، وقد لَقيَ بعض التابعين، وتَلمَذَ لسفيانَ الثَّوريِّ، وكان يُلقَّب ياقوتة العلماء، وكان

---

(١) عند الحديث (٣٦٧٤) من الباب المذكور.

الثَّوريّ شديدَ التعظيم له، ماتَ سنة خمس أو ستّ وثمانين ومئة، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الموضع وموضع آخر تقدَّم في الاستسقاء (١٠١٨)، وفي الرُّواة آخر يقال له المعافَى بن سليمان أصغَر من هذا، ووَهِمَ مَن عَكَسَ ذلك على ما يَظهَر من كلام ابن التِّين، وماتَ المعافَى بن سليمان سنة مئتَينِ وأربع وثلاثين، أخرج له النَّسائيُّ وحده، وأخرج للمُعافَى ابن عِمران مع البخاريّ أبو داود والنَّسائيّ.

قوله: «**وعنده مَولًى لابنِ عبَّاس**» هو كُرَيب، روى ذلك محمد بن نَصر المروَزيُّ في كتاب «الوِتر» له من طريق ابن عُيَينةَ عن عُبيد الله بن أبي يزيد عن كُرَيب، وأخرج من طريق عليّ بن عبد الله بن عبَّاس قال: بِتُّ مع أبي عند معاوية، فرأيته أوتَرَ بركعةٍ، فذكرت ذلك لأبي فقال: يا بُنيّ، هو أعلم.

قوله: «**فقال: دَعْهُ**» فيه حذفٌ يدلّ عليه السّياق، تقديره: فأتى ابنَ عبَّاس فحَكَى له ذلك فقال له: دَعْه، وقوله: «دَعه» أي: اترُكِ القول فيه والإنكار عليه: «فإنَّه قد صَحَّت» أي: فلم يَفعَل شيئاً إلّا بمُستَنَد.

وفي قوله في الرِّواية الأُخرَى: «أصاب، إنَّه فقيهٌ» ما يُؤيِّد ذلك، ولا التِفات إلى قول ابن التِّين: إنَّ الوِتر بركعةٍ لم يَقُل به الفقهاء، لأنَّ الذي نَفاه قول الأكثر، وثَبَتَ فيه عِدّة أحاديث، نعم الأفضل أن يَتقدَّمها شَفع وأقلّه ركعتان، واختُلِفَ أيّها الأفضل وَصْلُهما بها أو فَصْلُهما؟ وذهب الكوفيّونَ إلى شرطيَّة وَصْلِهما وأنَّ الوِتر بركعةٍ لا يُجزِئ، وشُهرة ذلك تُغني عن الإطالة فيه.

ثمَّ أوردَ حديث معاوية في النَّهي عن الصلاة بعد العصر، والغرض منه قوله: «لقد صَحِبنا النبيّ ﷺ» والكلام على الصلاة بعد صلاة العصر تقدَّم في مكانه في كتاب الصلاة[1].

تنبيه: عَبَّرَ البخاريّ في هذه الترجمة بقولِه: «ذِكْر» ولم يَقُل فضيلة ولا مَنقَبة لكَونِ الفضيلة لا تُؤخَذ من حديث الباب، لأنَّ ظاهر شهادة ابن عبَّاس له بالفقه والصُّحبة دالّة على الفضل

(١) عند باب (٣١): لا يتحرَّى الصلاة قبل غروب الشمس، الأحاديث (٥٨٥-٥٨٨).

الكثير، وقد صَنَّفَ ابن أبي عاصم جُزءاً في مناقبه، وكذلك أبو عمر غلام ثَعلَب، وأبو بكر النّقّاش، وأورَدَ ابن الجَوْزيّ في «الموضوعات» (٢/ ١٥-٢٤) بعض الأحاديث التي ذكروها ثمَّ ساقَ عن إسحاق بن راهويه أنَّه قال: لم يَصِحّ في فضائل معاوية شيء، فهذه النُّكتة في عُدول البخاريّ عن التصريح بلفظ مَنقَبة اعتماداً على قول شيخه، لكن بدَقيق نظره استَنبَطَ له ما يَدفَع به رُؤوس الرَّوافض، وقِصّة النَّسائيِّ في ذلك مشهورة، وكأنَّه اعتَمَدَ أيضاً على قول شيخه إسحاق، وكذلك في قِصّة الحاكم.

وأخرج ابن الجَوْزيّ أيضاً من طريق عبد الله بن أحمد بن حَنبَل: سألَت أبي: ما تقول في عليّ ومعاوية؟ فأطرَقَ ثمَّ قال: اعلَم أنَّ علياً كان كثير الأعداء ففَتَّش أعداؤُه له عَيباً فلم يَجِدوا، فعَمَدوا إلى رجل قد حارَبَه فأطرَوه كياداً منهم لعليٍّ، فأشارَ بهذا إلى ما اختَلَقوه لمعاويةَ من الفضائل ممَّا لا أصل له.

وقد وَرَدَ في فضائل معاوية أحاديثُ كثيرةٌ لكن ليس فيها ما يَصِحّ من طريق الإسناد، وبذلك جَزَمَ إسحاق بن راهويه والنَّسائيُّ وغيرهما، والله أعلم.

٢٩- باب مناقب فاطمة عليها السلام

١٠٥/٧

وقال النبيُّ ﷺ: «فاطمةُ سَيِّدةُ نساءِ أهل الجنَّة».

٣٧٦٧- حدَّثنا أبو الوليد، حدَّثنا ابنُ عُيَينةَ، عن عَمْرو بنِ دينارٍ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، عن المِسوَرِ ابنِ مَخرَمةَ رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «فاطمةُ بَضْعةٌ منّي، فمَن أغضَبَها أغضَبني».

قوله: «باب مناقب فاطمة» أي: بنت رسول الله ﷺ، وأُمّها خديجة عليها السَّلام، وُلِدَت فاطمة في الإسلام، وقيل: قبل البِعْثة، وتزوَّجَها عليّ ﷺ بعد بدر في السَّنة الثانية، ووَلَدَت له وماتت سنة إحدَى عشرة بعد النبيّ ﷺ بستّة أشهر، وقد ثَبَتَ في «الصحيح» من حديث عائشة[1]، وقيل: بل عاشَت بعده ثمانية، وقيل: ثلاثة، وقيل: شهرَينِ، وقيل: شهراً واحداً، ولها أربع وعشرونَ سنة، وقيل غير ذلك، فقيل: إحدَى، وقيل: خمس، وقيل:

(١) سيأتي برقم (٤٢٤٠، ٤٢٤١).

تِسع، وقيل: عاشَت ثلاثين سنة، وسيأتي من مناقب فاطمة في ذِكْر أمّها خديجة في أوّل السِّيرة النَّبويَّة (٣٨١٥).

وأقوَى ما يُستَدَلّ به على تقديم فاطمة على غيرها من نساء عَصرها ومَن بعدهنَّ ما ذُكِرَ من قوله ﷺ أنّها: «سَيِّدة نساء العالَمِين إلّا مريم»[١]، وأنّها رُزِئَت بالنبيِّ ﷺ دون غيرها من بناته، فإنَّهنَّ مُتنَ في حياته فكُنَّ في صحيفَته، وماتَ هو في حياتها فكان في صحيفَتها، وكنت أقول ذلك استنباطاً إلى أن وجدتُه منصوصاً: قال أبو جعفر الطَّبَريُّ في تفسير آلِ عِمران من «التفسير الكبير» (٣/ ٢٦٣-٢٦٤) من طريق فاطمة بنت الحسين بن عليّ: إنَّ جَدَّتها فاطمة قالت: دَخَلَ رسول ﷺ يوماً وأنا عند عائشة فناجاني فبكَيت، ثمَّ ناجاني فضَحِكت، فسألَتني عائشة عن ذلك فقلت: لقد عَلِمت أأُخبرُكِ بسِرِّ رسول الله ﷺ؟ فتَركَتني، فلمَّا تُوُفِّيَ سألَت، فقالت: ناجاني، فذكر الحديث في مُعارَضة جِبْريل له بالقرآن مرَّتَينِ وأنَّه قال: «أحسَب أنّي ميِّت في عامي هذا، وأنَّه لم تُرزَأ امرأة من نساء العالَمِين مثل ما رُزِئتِ، فلا تكوني دون امرأة منهنَّ صَبراً» فبكَيت، فقال: «أنتِ سيِّدة نساء أهل الجنَّة إلّا مريم» فضَحِكت. قلت: وأصل الحديث في «الصحيح»[٢] دون هذه الزّيادة.

قوله: «وقال النبيّ ﷺ: فاطمة سيِّدة نساء أهل الجنَّة» هو طَرَف من حديث وَصَلَه المؤلِّف في «علامات النُّبوّة» (٣٦٢٤)، وعند الحاكم (٣/ ١٥١) من حديث حُذَيفة بسندٍ جيِّد: «أتى النبيَّ ﷺ مَلَكٌ وقال: إنَّ فاطمة سَيِّدة نساء أهل الجنَّة»، وقد تقدَّم في آخِر أحاديث الأنبياء (٣٤٣٢) ما وَرَدَ في بعض طرقه من ذِكْر مريم عليها السَّلام وغيرِها مُشارَكة لها في ذلك.

قوله: «عن ابن أبي مُلَيكة عن المِسوَر بن مَخرَمَة» كذا رواه عنه عَمْرو بن دينار، وتابَعه اللَّيث وابن لَهيعة وغيرهما، ورواه أيوب عن ابن أبي مُلَيكة فقال: عن عبد الله بن الزُّبَير،

(١) روي بنحو هذا اللفظ عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢١/ ١٢٧ من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو على إرساله ضعيف الإسناد.

(٢) سلف برقم (٣٦٢٣) و(٣٦٢٤).

أخرجه التِّرمذيّ (٣٨٦٩) وصَحَّحَه وقال: يحتمل أن يكون ابن أبي مُلَيكة سمعَه منهما جميعاً، ورَجَّحَ الدّارَقُطنيُّ وغيره طريق المِسوَر، والأوَّل أثبَت بلا رَيب، لأنَّ المِسوَر قد روى هذا الحديث قِصّةً مُطوَّلةً قد تقدَّمت (٣٧٢٩) في «باب أصهار النبيّ ﷺ». نعم يحتمل أن يكون ابن الزُّبَير سمعَ هذه القِطعة فقط أو سمعَها من المِسوَر فأرسَلَها.

قوله: «بَضْعة» بفتح الموحَّدة، وحُكيَ ضَمّها وكسرها أيضاً وسُكون المعجَمة، أي: قِطعة لحم.

قوله: «فمَن أغضَبَها أغضَبني» استَدَلَّ به السُّهَيليّ على أنَّ مَن سَبَّها فإنَّه يَكفُر، وتوجيهُه أنَّها تَغضَب ممَّن سَبَّها، وقد سوَّى بين غَضَبها وغَضَبه، ومَن أغضَبه ﷺ يَكفُر، وفي هذا التوجيه نظرٌ لا يَخفَى، وسيأتي بقيَّة ما يتعلَّق بفضلِها في ترجمة والدتها خديجة (٣٨١٥-٣٨١٦) إن شاء الله تعالى، وفيه أنَّها أفضل بنات النبيّ ﷺ، وأمَّا ما أخرجه الطَّحاويُّ[1] وغيره من حديث عائشة في قِصّة مَجيء زيد بن حارثة بزينب بنت رسول ﷺ من مكَّة وفي آخره: قال النبيّ ﷺ: «هي أفضل/ بناتي أُصيبَت فيَّ»، فقد أجابَ عنه بعض الأئمَّة بتقدير ١٠٦/٧ ثبوته: بأنَّ ذلك كان مُتَقَدِّماً، ثمَّ وَهَبَ الله لفاطمةَ من الأحوال السُّنّيَّة والكمال ما لم يُشاركها أحد من نساء هذه الأُمّة مُطلَقاً، والله أعلم. وقد مَضَى تقرير أفضليَّتها في ترجمة مريم من حديث الأنبياء[2]، ويأتي أيضاً في ترجمة خديجة إن شاء الله تعالى.

٣٠- باب فضل عائشة رضي الله عنها

٣٧٦٨- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، قال أبو سَلَمَةَ: إنَّ عائشةَ رضي الله عنها قالتَ: قال رسولُ الله ﷺ يوماً: «يا عائشُ، هذا جِبْريلُ يُقرِئُكِ السَّلامَ» فقلتُ: وعليه السلامُ ورحمةُ الله وبَرَكاتُه، تَرَى ما لا أَرَى؛ تريدُ: رسولَ الله ﷺ.

---

(١) في «شرح مشكل الآثار» (١٤٢)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢٦٦٦)، والحاكم في «المستدرك» ٤/ ٤٣-٤٤.

(٢) قبل الحديث (٣٤٣١).

٣٧٦٩- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: وحدَّثنا عَمرٌو، أخبَرَنا شُعْبةُ، عن عَمْرو بنِ مُرَّةَ، عن مُرَّةَ، عن أبي موسى الأشعَريِّ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كَمُلَ مِن الرِّجال كَثيرٌ، ولم يَكمُل مِن النِّساءِ إلّا مريمُ بنتُ عِمرانَ، وآسيةُ امرأةُ فِرعَونَ، وفضلُ عائشةَ على النِّساءِ، كَفضلِ الثَّريدِ على سائرِ الطَّعامِ».

٣٧٧٠- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، قال: حدَّثني محمَّدُ بنُ جعفرٍ، عن عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمنِ، أنَّه سمعَ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ، يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «فَضْلُ عائشةَ على النِّساءِ، كَفضلِ الثَّريدِ على سائرِ الطَّعامِ».

[طرفاه في: ٥٤١٩، ٥٤٢٨]

٣٧٧١- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب بنُ عبدِ المجيدِ، حدَّثنا ابنُ عَونٍ، عن القاسمِ بنِ محمَّدٍ: أنَّ عائشةَ اشتكَت، فجاء ابنُ عبَّاسٍ، فقال: يا أمَّ المؤمنين، تَقدَمينَ على فَرَطِ صِدقٍ، على رسولِ الله ﷺ، وعلى أبي بكرٍ.

[طرفاه في: ٤٧٥٣، ٤٧٥٤]

٣٧٧٢- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن الحَكَم، سمعتُ أبا وائلٍ، قال: لمَّا بَعَثَ عليٌّ عمّاراً والحسنَ إلى الكوفةِ ليَستَنفِرَهم، خَطَبَ عمّارٌ، فقال: إنّي لأَعلمُ أنَّها زوجَتُه في الدُّنيا والآخِرةِ، ولكنَّ الله ابتَلاكم لِتَتَّبِعوه أو إيّاها.

[طرفاه في: ٧١٠٠، ٧١٠١]

قوله: «باب فضل عائشة رضي الله عنها» هي الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق، وأُمّها أمّ رُومان تقدَّم ذِكْرها في علامات النُّبوّة[1]، وكان مَولِدها في الإسلام قبل الهجرة بثمان سِنين أو نحوها. وماتَ النبيّ ﷺ ولها نحو ثمانية عشر عاماً، وقد حَفِظَت عنه شيئاً كثيراً وعاشَت بعده قريباً من خمسين سنة، فأكثرَ الناسُ الأخذَ عنها، ونَقَلوا عنها من الأحكام والآداب شيئاً كثيراً حتَّى قيل: إنَّ رُبع الأحكام الشَّرعيَّة منقول عنها رَضيَ الله عنها. وكان موتها في

(١) عند الحديث (٣٥٨١) في الباب المذكور من كتاب المناقب.

خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين، وقيل: في التي بعدها، ولم تَلِدْ للنبيِّ ﷺ شيئاً على الصواب، وسألَته أن تَكتَني فقال: «اكتَني بابنِ أُختك» فاكتَنَت أمَّ عبد الله[1]، وأخرج ابن حِبّان في «صحيحه» (٧١١٧) من حديث عائشة: أنَّه كَنّاها بذلك لمَّا أُحضِرَ إليه ابن الزُّبَير ليُحَنِّكه فقال: «هو عبدُ الله وأنتِ أمُّ عبد الله»، قالت: فلم أزَل أُكْنَى بها[2].

قوله: «يا عائشُ» بضمِّ الشّين ويجوز فتحها، وكذلك يجوز ذلك في كلّ اسم مُرَخَّم.

قوله: «تَرَى ما لا أَرَى، تريد: رسولَ الله ﷺ» هو من قول عائشة، وقد استَنبَطَ بعضهم من هذا الحديث فضلَ خديجة على عائشة، لأنَّ الذي وَرَدَ في حَقّ خديجة أنَّ النبيّ ﷺ قال لها: «إنَّ جِبْريل يُقرِئك السَّلام من رَبّك»، وأطلقَ هنا السَّلام من جِبْريل نفسه، وسيأتي تقرير ذلك في مناقب خديجة (٣٨٢٠).

الحديث الثاني: حديث أبي موسى: «كَمُلَ - بتثليث الميم - من الرِّجال كثير» وتقدَّم الكلام عليه في قِصّة موسى عليه السلام عند الكلام على هذا الحديث في ذِكْر آسية امرأة فِرعَون (٣٤١١)، وتقرير أنَّ قوله: «وفضل عائشة...» إلى آخره، لا يَستَلزِم ثبوتَ الأفضليَّة المطلَقة، وقد أشارَ ابن حِبّان إلى أنَّ أفضليَّتها التي يدلّ عليها هذا الحديث وغيره مُقيَّدة بنساء النبيّ ﷺ حتَّى لا يدخل فيها مثل فاطمة عليها السَّلام جمعاً بين هذا الحديث وبين حديث: «أفضل نساء أهل الجنَّة خديجة وفاطمة» الحديثَ، وقد أخرجه الحاكم (٣/ ١٦٠) بهذا اللَّفظ من حديث ابن عبَّاس[3]، وسيأتي في مناقب خديجة (٣٨١٥) من حديث عليّ مرفوعاً: «خيرُ نسائها خديجةُ»، ويأتي بقيَّة الكلام عليه هناكَ إن شاء الله تعالى.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٦٢٤٢)، وأبو داود (٤٩٧٠) من حديث عروة بن الزبير عنها قالت: كلُّ صواحبي لهنَّ كُنى! قال: «فاكتَني بابنك عبد الله»؛ يعني: ابن أُختها. وهو حديث صحيح.

(٢) وأخرجه أحمد أيضاً في «مسنده» برقم (٢٤٦١٩).

(٣) وفات الحافظَ رحمه الله أن يعزوه لأحمد في «مسنده» (٢٦٦٨)، وللنسائي في «سننه الكبرى» (٨٢٩٧)، وإسناده صحيح.

وقوله: «كفضلِ الثَّريد» زاد مَعمَر من وجه آخر مرسل[1]: «باللَّحمِ» وهو اسم الثَّريد الكامل، وعليه قول الشّاعر:

إذا ما الخُبزُ تأدِمُه بلحمٍ فذاكَ أمانةَ الله الثَّريدُ[2]

١٠٨/٧ الحديث الثالث: حديث أنس: «فضل عائشة على النِّساء كفضلِ الثَّريد» وهو طَرَف من الحديث الذي قبله، وكأنَّ المصنِّف أخَذَ منه لفظ الترجمة فقال: «فضل عائشة» ولم يَقُل: مناقب ولا ذِكْر كما قال في غيرها.

الحديث الرابع: حديث ابن عبَّاس.

قوله: «أنَّ عائشةَ اشتَكَت» أي: ضَعُفَت.

قوله: «تَقدَمِين» بفتح الدّال «على فَرَط» بفتح الفاء والراء المهملة بعدَهما مُهمَلة: وهو المتقدِّم من كلّ شيء، قال ابن التِّين: فيه أنَّه قَطَعَ لها بدخولِ الجنَّة، إذ لا يقول ذلك إلّا بتوقيفٍ.

وقوله: «على رسول الله» بَدَلٌ بتكرير العامل، وسيأتي بقيَّة الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة النّور (٤٧٥٣).

الحديث الخامس: حديث عمَّار: «إنِّي لَأعلم أنَّها زوجتُه»، أي: زوجة النبيّ ﷺ «في الدُّنيا والآخِرة» وعند ابن حِبّان (٧٠٩٥) من طريق سعيد بن كثير عن أبيه: حدَّثتنا عائشة أنَّ النبيّ ﷺ قال لها: «أما تَرضين أن تكوني زوجتي في الدُّنيا والآخرة؟» فلعلَّ عمَّاراً كان سمعَ هذا الحديث من النبيّ ﷺ.

وقوله في الحديث: «لتَتَّبعوه أو إيّاها» قيل: الضَّمير لعليٍّ لأنَّه الذي كان عمَّار يَدعُو إليه، والذي يَظهَر أنَّه لله، والمراد باتِّباع الله: اتِّباع حُكْمه الشَّرعيّ في طاعة الإمام وعَدَم الخروج عليه، ولعلَّه أشارَ إلى قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب:٣٣]، فإنَّه أمرٌ حقيقيّ خوطِبَ به أزواج النبيّ ﷺ، ولهذا كانت أمّ سَلَمة تقول: لا يُحرِّكني ظَهر بعير حتَّى ألقَى

---

(١) تحرف في (س) إلى: مرثد، ورواية معمر هذه في «جامعه» الذي بآخر «مصنف عبد الرزاق» (١٩٥٧٢).

(٢) البيت أورده سيبويه في «الكتاب» ٣/ ٦١ قال: يقال: وضعه النحويون.

النبيّ ﷺ، والعُذر في ذلك عن عائشة: أنّها كانت مُتأوِّلة هي وطلحة والزُّبير، وكان مُرادهم إيقاع الإصلاح بين الناس وأخذ القِصاص من قَتَلة عثمان رَضيَ الله عنهم أجمَعين، وكان رأي عليٍّ الاجتماع على الطاعة وطلب أولياء المقتول القِصاص ممَّن يَثبُت عليه القتل بشُروطِه.

٣٧٧٣- حدَّثنا عُبيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّها استَعارَت من أسماءَ قِلادةً، فهَلَكَت، فأرسَلَ رسولُ الله ﷺ ناساً من أصحابه في طَلَبها، فأدرَكَتهمُ الصلاةُ فصَلَّوا بغيرِ وُضوءٍ، فلمَّا أتَوُا النبيَّ ﷺ شَكَوْا ذلك إليه، فنزلت آيةُ التيمُّمِ، فقال أُسَيدُ بنُ حُضَيرٍ: جَزاكِ الله خيراً، فوالله ما نزلَ بكِ أمرٌ قَطُّ إلا جَعَلَ الله لكِ منه مَخرَجاً، وجَعَلَ فيه للمسلمين بَرَكةً.

الحديث السادس: حديث عائشة في قِصّة القِلادة، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في أوّل كتاب التيمُّم (٣٣٤)، قال ابن التِّين: ليست هذه اللَّفظة محفوظة، يعني: أنّهم أتوا بالعِقْد، أي: أنَّ المحفوظ قولها: «فأثرنا البعير فوَجَدنا العِقد تحته».

الحديث السابع:

٣٧٧٤- حدَّثني عُبيد بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله ﷺ لمَّا كان في مَرضِه جَعَلَ يَدُورُ في نسائه، ويقول: «أين أنا غَداً؟ أين أنا غَداً؟» حِرْصاً على بيتِ عائشةَ، قالت عائشةُ: فلمَّا كان يومي سَكَنَ.

قوله: «**عن هشام عن أبيه أنَّ رسول الله ﷺ لمَّا كان في مرضه جَعَلَ يَدُور...**» الحديثَ، وهذا صورته مُرسَل، ولكن تَبيَّن أنَّه موصول عن عائشة في آخِر الحديث حيثُ قال: «فقالت عائشة: فلمَّا كان يومي سَكَنَ»، وسيأتي في الوفاة من وجه آخر موصولاً كلّه (٤٤٤٩ و٤٤٥٠)، ويأتي سائر شرحه هناكَ إن شاء الله تعالى.

قال الكِرْمانيُّ: قولها «سَكَنَ» أي: ماتَ أو سَكَتَ عن ذلك القول. قلت: الثاني هو الصحيح، والأوّل خطأ صريح.

قال ابن التِّين: في الرِّواية الأُخرَى: «إنَّهنَّ أذِنَّ له أن يُقيم عند عائشة» فظاهره يُخالف هذا، ويُجمَع باحتمال أن يكنَّ أذِنَّ له بعد أن صارَ إلى يومها، يعني: فيتعلَّق الإذن بالمستقبَلِ، وهو جمعٌ حَسَن.

٣٧٧٥- حدَّثنا عبدُ الله بنُ عبدِ الوهَّاب، حدَّثنا حمَّادٌ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، قال: كان النَّاسُ يَتحرَّونَ بهداياهُم يومَ عائشةَ، قالت عائشةُ: فاجتَمع صَوَاحبي إلى أمِّ سَلَمةَ، فقُلنَ: يا أمَّ سَلَمةَ، والله إنَّ النَّاسَ يَتحرَّونَ بهداياهُم يومَ عائشةَ، وإنَّا نُريدُ الخيرَ كما تريدُه عائشةُ، فمُرِي رسولَ الله ﷺ أن يأمرَ النَّاسَ أن يُهدُوا إليه حيثُ كان، أو حيثُ ما دارَ، قالت: فذكرتْ ذلك أمُّ سَلَمةَ للنبيِّ ﷺ، قالت: فأعرَضَ عنِّي، فلمَّا عادَ إليَّ ذكرتُ له ذاكَ، فأعرَضَ عنِّي، فلمَّا كان في الثالثةِ ذكرتُ له، فقال: «يا أمَّ سَلَمةَ، لا تُؤذيني في عائشةَ، فإنَّه والله ما نزلَ عليَّ الوحيُ وأنا في لِحافِ امرأةٍ مِنكُنَّ غيرِها».

الحديث الثامن: حديثُها في أنَّ النَّاس كانوا يَتحرَّونَ بهداياهم يومَ عائشة، وفيه: «والله ما نزلَ عليَّ الوحي وأنا في لحاف امرأة مِنكُنَّ غيرها»، وقد تقدَّم الكلام عليه مُستَوفًى في كتاب الهِبة (٢٥٨١).

وقوله في أوَّله: «حدَّثنا عبد الله بن عبد الوهَّاب» كذا للأكثر، ووَقَعَ في رواية القابِسيّ وعبدوس عن أبي زيد المروَزيِّ: «عُبيد الله» بالتصغير والصواب بالتكبيرِ.

وقوله في هذه الرِّواية: «فقال: يا أمّ سَلَمة، لا تُؤذيني في عائشة، فإنَّه والله ما نزلَ عليَّ الوحي وأنا في لحاف امرأة مِنكُنَّ غيرِها»، وَقَعَ في الهِبة: «فإنَّ الوحي لم يأتِني وأنا في ثوب امرأة إلّا عائشة» فقلت: أتوب إلى الله تعالى.

وفي هذا الحديث مَنقَبة عظيمة لعائشة، وقد استُدِلَّ به على فضل عائشة على خديجة، وليس ذلك بلازمٍ لأمرَينِ: أحدهما: احتمال أن لا يكون أراد إدخال خديجة في هذا، وأنَّ المراد بقولِه: «مِنكُنَّ»: المخاطَبة وهي أمّ سَلَمة ومَن أرسَلَها أو مَن كان موجوداً حينئذٍ من النِّساء. والثاني: على تقدير إرادة الدُّخول، فلا يَلزَم من ثبوت خَصُوصيَّة شيء من الفضائل

ثبوتُ الفضل المطلَق كحديثِ: «أقرَؤُكم أُبيّ وأفرَضكم زيد»[١]، ونحو/ ذلك، ومِمَّا يُسأل ١٠٩/٧ عنه الحكمة في اختصاص عائشة بذلك، فقيل: لمكان أبيها، وأنَّه لم يكن يُفارق النبيَّ ﷺ في أغلَب أحواله، فسَرَى سِرُّه لابنَتِه مع ما كان لها من مَزيد حُبّه ﷺ. وقيل: إنَّها كانت تُبالغ في تنظيف ثيابها التي تنام فيها مع النبيّ ﷺ، والعلم عند الله تعالى، وسيأتي مَزيدٌ لها في ترجمة خديجة[٢] إن شاء الله تعالى.

قال السُّبكيّ الكبير: الذي نَدينُ اللهَ به أنَّ فاطمة أفضل ثمَّ خديجة ثمَّ عائشة، والخلاف شَهِير ولكنَّ الحقّ أحقُّ أن يُتَّبَع.

وقال ابن تَيميّة: جِهات الفضل بين خديجة وعائشة مُتَقاربة. وكأنَّه رأى التوقُّف.

وقال ابن القيِّم: إن أُريدَ بالتفضيلِ كَثْرة الثَّواب عند الله فذاكَ أمر لا يُطَّلَع عليه، فإنَّ عمل القلوب أفضل من عمل الجوارح، وإن أُريدَ كَثْرة العلم فعائشة لا مَحالةَ، وإن أُريد شَرَف الأَصْلِ ففاطمة لا مَحالة، وهي فضيلة لا يُشاركها فيها غير أخَواتها، وإن أُريدَ شَرَف السِّيادة فقد ثَبَتَ النَّصُّ لفاطمةَ وحدها.

قلت: امتازَت فاطمة عن أخَواتها بأنَّهنَّ مُتنَ في حياة النبيّ ﷺ كما تقدَّم[٣]، وأمَّا ما امتازَت به عائشة من فضل العلم، فإنَّ لخديجةَ ما يقابله وهي أنَّها أوَّل من أجابَ إلى الإسلام ودَعا إليه وأعان على ثبوته بالنَّفسِ والمال والتوَجُّه التامّ، فلَها مثل أجر من جاء بعدها، ولا يُقَدِّر قَدْر ذلك إلّا الله. وقيل: انعَقَدَ الإجماع على أفضليَّة فاطمة، وبَقيَ الخلاف بين عائشة وخديجة.

فرع: ذكر الرافعيّ أنَّ أزواج النبيّ ﷺ أفضل نساء هذه الأُمّة، فإن استُثنِيَت فاطمة لكَونِها بَضْعة فأخَواتها شارَكنَها. وقد أخرج الطَّحَاويُّ[٤] والحاكم (٤/ ٤٣-٤٤) بسندٍ

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٢٩٠٤) من حديث أنس، وانظر ما سيأتي برقم (٤٤٨١).

(٢) في الكتاب التالي، كتاب مناقب الأنصار، باب رقم (٢٠): تزويج النبي ﷺ خديجة.

(٣) في «باب مناقب فاطمة عليها السلام» عند الحديث (٣٧٦٧).

(٤) في «شرح المشكل» (١٤٢).

جيِّد عن عائشة أنَّ النبيّ ﷺ قال في حَقّ زينب ابنته لمَّا أُوذيَت عند خروجها من مكَّة: «هي أفضل بناتي، أُصيبَت فيَّ»، وقد وَقَعَ في حديث خِطبة عثمان حفصة زيادة في «مُسنَد أبي يَعْلى» (٦): «تزوَّجَ عثمان خيراً من حفصة، وتزوَّجَ حفصةَ خيرٌ من عثمان»، والجواب عن قِصّة زينب تقدَّم، ويحتمل أن يُقدَّر «مِن» وأن يقال: كان ذلك قبل أن يَحصُل لفاطمة جِهة التفضيل التي امتازَت بها عن غيرها من أَخَواتها كما تقدَّم.

قال ابن التِّين: فيه أنَّ الزَّوج لا يَلزَمه التَّسويةُ في النَّفَقة بل يُفضِّلُ مَن شاءَ بعد أن يقوم للأُخرَى بما يَلزَمه لها، قال: ويُمكِن أن لا يكون فيها دليل لاحتِمال أن يكون من خصائصه، كما قيل: إنَّ القَسْم لم يكن واجباً عليه وإنَّما كان يَتَبرَّع به.

[كتاب مناقب الأنصار]

١١٠/٧

١- مناقبُ الأنصار

﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ الآيةَ [الحشر:٩]

٣٧٧٦- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا مَهْديٌّ، حدَّثنا غَيْلانُ بنُ جَرِير، قال: قلتُ لأنسٍ: أرأيتَ اسمَ الأنصارِ، كنتُم تُسَمَّونَ به أم سَمّاكُمُ الله؟ قال: بل سَمّانا الله عزَّ وجلَّ؛ كنَّا نَدخُلُ على أنسٍ، فيُحدِّثُنا بمَناقبِ الأنصارِ ومَشاهدِهم، ويُقبِلُ عليَّ أو على رجلٍ مِن الأزدِ فيقول: فَعَلَ قومُكَ يومَ كذا وكذا، كذا وكذا.

[طرفه في: ٣٨٤٤]

٣٧٧٧- حدَّثَنا عُبيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: كان يومُ بُعَاثَ يوماً قَدَّمَه الله لِرسولِه ﷺ، فقَدِمَ رسولُ الله ﷺ وقدِ افترَقَ مَلَؤُهم، وقُتِلَت سَرَواتُهم، وجُرِّحوا، فقَدَّمَه اللهُ لِرسولِه ﷺ في دخولِهم في الإسلامِ.

[طرفاه في: ٣٨٤٦، ٣٩٣٠]

٣٧٧٨- حدَّثنا أبو الوليدِ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي التَّيَّاح، قال: سمعتُ أنساً ﷺ، يقول: قالت الأنصارُ يومَ فتحِ مكَّةَ، وأعطَى قُرَيشاً: والله إنَّ هذا لهُوَ العَجَبُ! إنَّ سُيوفَنا تَقطُرُ من دِماءِ قُرَيشٍ، وغَنائمُنا تُرَدُّ عليهم!

فبَلَغَ ذلك النبيَّ ﷺ، فدَعَا الأنصارَ، قال: فقال: «ما الذي بَلَغَني عنكُم؟» وكانوا لا يَكذِبونَ، فقالوا: هو الذي بَلَغَكَ، قال: «أوَلا تَرضَونَ أن يَرجعَ الناسُ بالغنائمِ إلى بُيوتِهم، وتَرجِعونَ برسولِ الله ﷺ إلى بُيوتِكُم؟ لو سَلَكَتِ الأنصارُ وادياً ـ أو شِعْباً ـ لَسَلَكتُ واديَ الأنصار ـ أو شِعْبَهم ـ».

قولُه: «مناقب الأنصار» هو اسمٌ إسلاميٌّ، سَمَّى به النبيُّ ﷺ الأوسَ والخَزرَجَ

وحُلَفاءَهم كما في حديث أنس.

والأوس يُنسَبونَ إلى أوس بن حارثة، والخَزرَج يُنسَبونَ إلى الخَزرَج بن حارثة، وهما ابنا قَيْلة، وهو اسم أُمّهم، وأبوهم: هو حارثة بن عَمْرو بن عامر الذي يجتمع إليه أنساب الأَزْد.

وقوله: «﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ الآية» تقدَّم شرحه في أوَّل مناقب عثمان. وزَعَمَ محمد بن الحسن بن زَبالة: أنَّ الإيمان اسم من أسماء المدينة، واحتَجَّ بالآية ولا حُجّة له فيها.

قوله: «حدَّثنا مَهديٌّ» هو ابن ميمون.

قوله: «غَيْلان بن جَرِير» هو المِعوَليّ، بكَسْر الميم وسكون العين المهمَلة وفتح الواو بعدها لامٌ، ومِعوَل: بطن من الأزد، ونَسَبَه ابن حِبّان ضَبِّيّاً[1]، وهو وَهْمٌ، وهو تابعيّ ثقة قليل الحديث، ليس له عن أنس شيء إلّا في البخاريّ، وتقدَّم له حديث في الصلاة (٧٨٦)، ويأتي له في آخر الرِّقاق (٦٤٩٢).

١١١/٧ قوله: «قلت لأنسٍ: أرأيت اسمَ الأنصار» يعني: أخبرني عن تسمية الأوس والخَزرَج الأنصارَ.

قوله: «كنَّا نَدخُل» كذا في هذه الرِّواية بغير أداة العَطف، وهو من كلام غَيْلان لا من كلام أنس، وسيأتي بعد قليل قبل «باب القَسامة في الجاهليَّة» (٣٨٤٤) من وجه آخر عن مَهديّ بن ميمون عن غَيْلان قال: «كنَّا نأتي أنس بن مالك» الحديثَ، ولم يَذكُر ما قبله.

قوله: «كنَّا نَدخُل على أنس» أي: بالبَصْرة.

قوله: «ويُقبلُ عليَّ» أي: مُخاطِباً لي.

قوله: «فعَلَ قومُك كذا» أي: يَحكي ما كان من مَآثِرهم في المغازي ونصر الإسلام.

قوله: «كان يوم بُعاث» بضمِّ الموحَّدة وتخفيف المهمَلة وآخره مُثلَّثة، وحَكَى العَسكَريّ

---

(١) تحرف في (س) إلى: حبياً.

أنَّ بعضهم رواه عن الخليل بن أحمد وصَحَّفَه بالغَينِ المعجَمة، وذكر الأزهَريّ أنَّ الذي صَحَّفَه اللَّيث الراوي عن الخليل، وحَكَى القَزّاز في «الجامع» أنَّه يقال بفتح أوَّله أيضاً، وذكر عياض: أنَّ الأَصِيليّ رواه بالوجهَينِ، أي: بالعين المهملة والمعجَمة، وأنَّ الذي وَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ بالغَينِ المعجَمة وجهاً واحداً، ويقال: إنَّ أبا عُبيدة ذكره بالمعجَمة أيضاً.

وهو مكان ـ ويقال: حِصن، وقيل: مَزرَعة ـ عند بني قُرَيظة على ميلَينِ من المدينة، كانت به وقعةٌ بين الأوس والخَزرَج، فقُتِلَ فيها كثير منهم، وكان رئيس الأوس فيه حُضَير، والد أُسَيدِ بن حُضَير، وكان يقال له: حُضَير الكتائب وبه قُتِل، وكان رئيس الخَزرَج يومَئذٍ عَمْرو بن النُّعمان البَيَاضيّ فقُتِلَ فيها أيضاً، وكان النَّصر فيها أوَّلاً للخَزرَجِ ثمَّ ثَبَّتَهم حُضَير فرجعوا وانتَصَرَت الأوس وجُرِحَ حُضَير يومئذٍ فماتَ فيها، وذلك قبل الهجرة بخمسِ سِنين، وقيل: بأربعٍ، وقيل: بأكثر، والأوَّل أصحّ.

وذكر أبو الفَرَج الأصبَهانيُّ أنَّ سبب ذلك أنَّه كان من قاعدَتهم: أنَّ الأصيل لا يُقتَل بالحَليفِ، فقَتَلَ رجل من الأوس حَليفاً للخَزرَجِ، فأرادوا أن يُقِيدُوه فامتَنَعوا، فوَقَعَت عليهم الحرب لأجلِ ذلك، فقُتِلَ فيها من أكابرهم مَن كان لا يُؤمِن، أي: يَتَكَبَّر ويَأنَف أن يدخل في الإسلام حتَّى لا يكون تحت حُكم غيره، وقد كان بَقِيَ منهم من هذا النَّحو عبد الله بن أُبيٍّ ابن سَلُولَ وقِصَّته في ذلك مشهورة مذكورة في هذا الكتاب وغيره.

قوله: «سَرَواتهم» بفتح المهمَلة والراء والواو، أي: خِيارهم، والسَّرَوات: جمع سَراة بفتح المهمَلة وتخفيف الراء، والسَّراة جمع سَريّ: وهو الشَّريف.

قوله: «وجُرِحوا» كذا للأكثر بضمِّ الجيم والراء المكسورة، مُثقَّلاً ومُخفَّفاً ثمَّ مُهمَلة، وللأَصِيليِّ بجيمَينِ مُخفَّفاً، أي: اضطَرَب قولُهم، من قولهم: جَرِجَ الخاتَمُ: إذا جالَ في الكَفِّ، وعند ابن أبي صُفْرة بفتح المهمَلة ثمَّ جيم، من الحَرَج: وهو ضِيقُ الصدر، وللمُستَمْلي وعَبْدوس والقابِسيّ: «وخَرَجوا» بفتح الخاء والراء من الخروج، وصَوَّبَ ابن الأثير الأوَّل،

وصَوَّبَ غيره الثالث، والله أعلم.

قوله: «**يومَ فتح مكَّة**» أي: عامَ فتح مكَّة، لأنَّ الغنائم المشار إليها كانت غَنائم حُنَينٍ، وكان ذلك بعد الفتح بشهرَينِ.

قوله: «**وأعطَى قُرَيشاً**» هي جُملة حاليَّة.

وقوله: «**وسُيوفُنا تَقطُر من دِمائهم**» هو من القلب، والأصل: ودِماؤُهم تَقطُر من سيوفنا، ويحتمل أن تكون «من» بمعنى الباء الموحَّدة، وبالَغَ في جَعل الدَّم قَطْرَ السُّيوف، وسيأتي شرح هذا الحديث في غزوة حُنَينٍ (٤٣٣١).

٢- باب قول النبيِّ ﷺ: «لولا الهجرةُ لكنتُ امرأً من الأنصار»

١١٢/٧ **قاله عبدُ الله بنُ زيدٍ، عن النبيِّ ﷺ.**

٣٧٧٩- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن محمَّدِ بنِ زيادٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، أو قال أبو القاسمِ ﷺ: «لو أنَّ الأنصارَ سَلَكوا وادياً، أو شِعْباً، لَسَلَكتُ في وادي الأنصارِ، ولولا الهجرةُ لكنتُ امرَأً مِن الأنصار».

فقال أبو هريرةَ: ما ظَلَمَ -بأبي وأُمّي- آوَوْه ونَصَرُوه. أو كلمةً أُخرَى.

[طرفه في: ٧٢٤٤]

قوله: «**باب قول النبيِّ ﷺ: لولا الهجرة لكنت امرَأً من الأنصار، قاله عبد الله بن زيد**» هو طَرَف من حديث سيأتي شرحه في غزوة حُنَينٍ (٤٣٣٠)، قال الخطَّابيُّ: أراد ﷺ بذلك استطابة قلوب الأنصار حيثُ رَضِيَ أن يكون واحداً منهم لولا ما مَنَعَه من سِمَة الهجرة، وأطالَ بذلك بما لا طائلَ فيه.

قوله: «**فقال أبو هريرة: ما ظَلَمَ**» أي: ما تَعَدَّى في القول المذكور ولا أعطاهم فوق حَقّهم، ثمَّ بيَّن ذلك بقولِه: آوَوْه ونَصَرُوه.

قوله: «**أو كلمة أُخرَى**» لعلَّ المراد: وواسَوْه وواسَوْا أصحابه بأموالهم.

وقوله: «لَسَلكت في وادي الأنصار» أراد بذلك حُسْن موافقتهم أنَّه لمَا شاهَدَه من حُسن الجِوار والوَفاء بالعَهدِ، وليس المراد أنَّه يصير تابعاً لهم، بل هو المتبوع المطاع المفترَض الطاعة على كلِّ مُؤمِن.

٣- باب إخاء النبيِّ ﷺ بين المهاجرين والأنصار

٣٧٨٠- حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الله، قال: حدَّثني إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، ١١٣/٧ قال: لمَّا قَدِموا المدينةَ آخَى رسولُ الله ﷺ بين عبدِ الرحمنِ وسعدِ بنِ الرَّبيعِ، قال لعبدِ الرحمنِ: إنِّي أكثَرُ الأنصار مالاً، فأقسِمُ مالي نِصفَينِ، ولي امرأتان فانظُر أعجَبَهما إليكَ، فسَمِّها لي أُطَلِّقها، فإذا انقضَت عِدَّتُها فتزوَّجْها، قال: بارَكَ الله لكَ في أهلِكَ ومالكَ، أين سوقُكُم؟ فدَلُّوه على سُوقِ بني قَينُقاعَ، فما انقلَبَ إلا ومعه فَضْلٌ من أقِطٍ وسَمْنٍ، ثمَّ تابَعَ الغُدوَّ، ثمَّ جاء يوماً وبه أثَرُ صُفرةٍ، فقال النبيُّ ﷺ: «مَهْيَمْ؟» قال: تزوَّجتُ، قال: «كَم سُقتَ إليها؟» قال: نَواةً من ذهبٍ، أو وزنَ نَواةٍ من ذهبٍ؛ شَكَّ إبراهيمُ.

٣٧٨١- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ ﷺ، أنَّه قال: قَدِمَ علينا عبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ، وآخَى النَّبيُّ ﷺ بينه وبين سعدِ بنِ الرَّبيعِ، وكان كَثيرَ المال، فقال سعدٌ: قد عَلمَتِ الأنصارُ أنِّي من أكثَرِها مالاً، سَأقسِمُ مالي بيني وبينكَ شَطرَينِ، ولي امرأتان فانظُر أعجَبَهما إليكَ، فأُطَلِّقُها حتَّى إذا حَلَّت تزوَّجتَها، فقال عبدُ الرحمنِ: بارَكَ الله لكَ في أهلِكَ، فلم يَرجِع يومَئذٍ حتَّى أفضلَ شيئاً من سَمْنٍ وأقِطٍ، فلم يَلبَثْ إلا يسيراً حتَّى جاء رسولَ الله ﷺ وعليه وَضَرٌ من صُفرةٍ، فقال له رسولُ الله ﷺ: «مَهيَمْ؟» قال: تزوَّجتُ امرأةً مِن الأنصار، فقال: «ما سُقتَ فيها؟» قال: وزنَ نَواةٍ من ذهبٍ، أو نَواةً من ذهبٍ، فقال: «أَولِمْ ولو بشاةٍ».

٣٧٨٢- حدَّثنا الصَّلْتُ بنُ محمَّدٍ أبو همَّام، قال: سمعتُ المغيرةَ بنَ عبدِ الرحمنِ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قالت الأنصارُ: اقسِمْ بيننا وبينهمُ النَّخلَ، قال: «لا»، قال: «يَكفُونَنا المؤونةَ، ويَشْرَكُونَنا في الثَّمرِ» قالوا: سَمِعنا وأطَعْنا.

قوله: «باب إخاء النبيِّ ﷺ بين المهاجرين والأنصار» سيأتي بَسط القول فيه في أبواب

الهجرة قُبَيل المغازي[1].

قوله: «عن جَدِّه» هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف، وهذا صورته مُرسَل، وقد تقدَّم في أوائل البيع (٢٠٤٨) من طريقٍ ظاهرُه الاتِّصالُ.

قوله: «لمَّا قَدِموا المدينة آخَى رسول الله ﷺ بين عبد الرحمن بن عَوْف وسعد بن الرَّبيع» أي: ابن عَمْرو بن أبي زُهَير الأنصاريّ الخَزرَجيّ، أحد النُّقَباء، استُشهِدَ بأُحُدٍ، وسيأتي بيان ذلك في المغازي، وسيأتي شرح قِصّة تزويج عبد الرحمن بن عَوْف في الوَليمة من كتاب النكاح[2]، وكذا حديثُ أنس الذي بعدَه في المعنى إن شاء الله تعالى.

قوله: «قالت الأنصار: اقسِم بيننا وبينهم النَّخل» أي: المهاجرين، وقد سَبَقَ الكلام عليه في المزارَعة (٢٣٢٥)، وفيه فضيلة ظاهرةٌ للأنصار.

قوله: «ويَشرَكُونَنا في الثَّمَر» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «في الأمر» أي: الحاصل من ذلك، وهو من قولهم: أَمِرَ مالُه ـ بكسر الميم ـ أي: كَثُر.

٤- باب حبّ الأنصار من الإيمانِ

١١٤/٧ **٣٧٨٣- حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنهالٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: حدَّثني عَديُّ بنُ ثابتٍ، قال: سمعتُ البراءَ ﷺ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ، أو قال: قال النبيُّ ﷺ: «الأنصارُ لا يُحِبُّهم إلا مُؤمِنٌ، ولا يُبغِضُهم إلا مُنافقٌ، فمَن أَحَبَّهم أَحبَّه الله، ومَن أبغَضَهم أبغَضَه الله».**

٣٧٨٤- حدَّثنا مسلمُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عبد الله بنِ عبدِ الله بنِ جَبرٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «آيةُ الإيمان حُبُّ الأنصارِ، وآيةُ النِّفاق بُغضُ الأنصارِ».

قوله: «باب حُبّ الأنصار» أي: فضلِه، ذكر فيه حديث البراء: «لا يُحِبُّهم إلّا مُؤمن» وحديثَ أنسٍ: «آيةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصار»، قال ابن التِّين: المراد حُبّ جميعِهم وبُغْض جميعِهم، لأنَّ ذلك إنَّما يكون للدِّينِ، ومَن أبغَض بعضهم لمعنًى يُسوِّغ البُغض له فليس داخلاً في

(١) في باب (٥٠): كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه، بين يدي الحديث (٣٩٣٧).

(٢) في باب (٦٧): الوليمة حق، بين يدي الحديث (٥١٦٦).

ذلك، وهو تقريرٌ حَسَن. وقد سَبَقَ الكلام على شرح الحديث في كتاب الإيمان (١٧).

٥- باب قول النبيِّ ﷺ للأنصار: «أنتم أحبُّ الناسِ إليّ»

٣٧٨٥- حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ، عن أنسٍ ﷺ، قال: رَأى النبيُّ ﷺ النِّساءَ والصِّبيان مُقبِلينَ ـ قال: حَسِبتُ أنَّه قال: من عُرُسٍ ـ فقامَ النبيُّ ﷺ مُمْثِلاً، فقال: «اللهمَّ أنتم من أحَبِّ الناسِ إليَّ»، قالها ثلاثَ مِرَارٍ.

[طرفه في: ٥١٨٠]

٣٧٨٦- حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ كَثيرٍ، حدَّثنا بَهزُ بنُ أسَدٍ، حدَّثنا شُعْبَةُ، قال: أخبرني هشامُ بنُ زيدٍ، قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ، قال: جاءتِ امرأةٌ مِن الأنصار إلى رسولِ الله ﷺ ومعها صبيٌّ لها، فكَلَّمَها رسولُ الله ﷺ، فقال: «والذي نفسي بيَدِه، إنَّكم أحَبُّ الناسِ إليَّ» مرَّتَينِ.

[طرفاه في: ٥٢٣٤، ٦٦٤٥]

قوله: «باب قول النبيّ ﷺ للأنصار: أنتم أحَبُّ الناس إليَّ» هو على طريق الإجمال، أي: مجموعكم أحَبّ إليَّ من مجموع غيرِكُم، فلا يُعارض قوله في الحديث الماضي (٣٦٦٢) في جواب: مَن أحَبُّ الناس إليك؟ قال: «أبو بكر» الحديث.

قوله: «حَسِبت أنَّه قال: من عُرس» الشكّ فيه من الراوي.

قوله: «فقامَ النبيّ ﷺ مُمْثِلاً» بضمِّ أوَّله وسكون ثانيه وكسر المثلَّثة، قال ابن التِّين: كذا وَقَعَ رُباعيّاً. والذي ذكره أهل اللُّغة: مَثُلَ الرجل، بفتح الميم وضمّ المثلَّثة، مُثولاً، إذا انتَصَبَ قائماً، ثُلاثيّ. انتهى، وفي رواية تأتي في النكاح «مُمثِّلاً» بالتشديد[1]؛ أي: مُكلِّفاً نفسَه ذلك، فلذلك

---

(١) لم يذكر أحدٌ ممن اعتنى ببيان روايات «الصحيح» هذه الرواية في كتاب النكاح في الحديث (٥١٨٠)، وليس فيه هناك إلا رواية «مُمْتِناً» أو «مُمتَنّاً»، والرواية التي ذكرها الحافظ هي من الاختلاف الذي وقع في ضبط هذا اللفظ في هذا الموضع من المناقب كما هو ظاهر كلام القاضي عياض في «المشارق» ١/ ٣٧٣ وغيره.

عَدَّى فِعله، قاله عياض، ووَقَعَ في النكاح (٥١٨٠) بلفظ: «مُمتِناً» بضمِّ أوَّله وسكون ثانيه وكسر المثنّاة بعدها نون، أي: طويلاً، أو هو من المِنّة، أي: عليهم، فيكون بالتشديد.

قوله في الطَّريقِ الأُخرَى: «جاءت امرأة ومعها صبيّ لها» لم أقِفْ على اسمها.

قوله: «**فكَلَّمَها رسول الله ﷺ**» أي: أجابَها عمَّا سألَته، أو ابتَدَأها بالكلام تأنيساً.

٦- باب أتباع الأنصار

٣٧٨٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عَمرٍو، سمعتُ أبا حمزَةَ، عن زيدِ بنِ أرقَمَ، قالت الأنصارُ: يا رسولَ الله، لكلِّ نبيٍّ أتباعٌ، وإنّا قد اتَّبَعناكَ، فادعُ اللهَ أن يَجعَلَ أتباعَنا مِنّا، فدَعا بهِ. فنَمَيتُ ذلك إلى ابنِ أبي ليلى، فقال: قد زَعَمَ ذلك زيدٌ.

٣٧٨٨- حدَّثنا آدَم، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا عَمْرو بنُ مُرّةَ، قال: سمعتُ أبا حمزَةَ، رجلاً مِن الأنصار، قالت الأنصارُ: إنَّ لكلِّ قومٍ أتباعاً، وإنّا قد اتَّبَعناكَ، فادعُ اللهَ أن يَجعَلَ أتباعَنا مِنّا، قال النبيُّ ﷺ: «اللهمَّ اجعَلْ أتباعَهم منهم».

قال عَمرٌو: فذكرتُه لابنِ أبي ليلى، قال: قد زَعَمَ ذاكَ زيدٌ.

قال شُعْبة: أظُنُّه زيدَ بنَ أرقَمَ.

قوله: «**باب أتباع الأنصار**» أي: من الحُلَفاء والموالي.

قوله: «**عن عَمْرو**» هو ابن مُرّة كما في الرِّواية التي تَليها.

قوله: «**سمعت أبا حمزة**» بالمهمَلة والزّاي، اسمه طلحة بن يزيد مَولَى قَرَظة بن كعب الأنصاريّ، وقَرَظة بفتح القاف والراء والظّاء المعجَمة: صحابيّ معروف، وهو ابن كعب ابن ثَعْلبة بن عَمْرو بن كعب، أو عامر بن زيد، أنصاريّ خَزرَجيّ، ماتَ في وِلاية المغيرة على الكوفة لمعاويةَ، وذلك في حُدود سنة خمسين.

٧/١١٥ قوله: «**أن يَجعَل أتباعنا مِنّا**» أي:/ يقال لهم الأنصار حتَّى تَتناوَلهم الوصيَّة بهم بالإحسان إليهم ونحوِ ذلك.

قوله: «فدَعَا به» أي: بما سألوا، وبيَّن ذلك في الرِّواية التي تليها بلفظ: «فقال: اللهمَّ اجعَلْ أتباعَهم منهم».

قوله: «فنَمَيتُ ذلكَ» أي: نَقَلته، وهو بالتخفيف، وأمَّا بتشديد الميم فمعناه: أبلَغتُه على جِهة الإفساد، وقائل ذلك هو عَمْرو بن مُرّة كما في الرِّواية التي تَليها، وابن أبي ليلى: هو عبد الرحمن.

قوله: «قد زَعَمَ ذلك زيد» زاد في الرِّواية التي تَليها: «قال شُعْبة: أظنّه زيد بن أرقَم»، وكأنَّه احتمَلَ عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقولِه: «قد زَعَمَ ذلك زيد» أي: زيدٌ آخر غير ابن أرقَمَ كزيدِ بن ثابت، لكنَّ الذي ظَنَّه شُعْبة صحيح، فقد رواه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريق عليّ بن الجَعْد جازماً به. وقوله: «زَعَمَ» أي: قال، كما قَدَّمنا مِراراً أنَّ لُغة أهل الحِجاز تُطلق الزَّعم على القول.

٧- باب فَضْل دُور الأنصار

٣٧٨٩- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّار، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: سمعتُ قَتادةَ، عن أنسِ ابنِ مالكٍ، عن أبي أُسَيدٍ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «خيرُ دورِ الأنصار بنو النَّجّار، ثمَّ بنو عبدِ الأشهَلِ، ثمَّ بنو الحارثِ بنِ الخَزْرَج، ثمَّ بنو ساعدةَ، وفي كلِّ دورِ الأنصار خيرٌ» فقال سعدٌ: ما أرَى النبيَّ ﷺ إلا قد فَضَّلَ علينا؟ فقيلَ: قد فضَّلَكم على كَثيرٍ.

وقال عبدُ الصَّمَدِ: حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا قَتادةُ، سمعتُ أنساً، قال أبو أُسَيدٍ: عن النبيِّ ﷺ، بهذا، وقال: سعدُ بنُ عُبَادةَ.

[أطرافه في: ٣٧٩٠، ٣٨٠٧، ٦٠٥٣]

٣٧٩٠- حدَّثنا سعدُ بنُ حفصٍ الطَّلْحِيُّ، حدَّثنا شَيْبانُ، عن يحيى، قال أبو سَلَمةَ: أخبرني أبو أُسَيدٍ، أنَّه سمعَ النبيَّ ﷺ يقول: «خيرُ الأنصار ـ أو قال: خيرُ دورِ الأنصارِ ـ بنو النَّجّارِ، وبنو عبدِ الأشهَلِ، وبنو الحارثِ، وبنو ساعدةَ».

٣٧٩١- حدَّثنا خالدُ بنُ مَخلَدٍ، حدَّثنا سليمانُ، قال: حدَّثني عَمْرو بنُ يحيى، عن عبَّاسِ بنِ سَهلٍ، عن أبي حُميدٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّ خيرَ دُورِ الأنصار دارُ بني النَّجّار، ثمَّ عبدِ الأشهَلِ،

ثمَّ دارُ بني الحارثِ، ثمَّ بني ساعدةَ، وفي كلِّ دُورِ الأنصار خيرٌ»، فلَحِقَنا سعدُ بنُ عُبادةَ، فقال: أبا أُسَيدٍ، ألم تَرَ أنَّ اللهَ خَيَّرَ الأنصارَ، فجَعَلَنا أخيراً؟ فأدرَكَ سعدٌ النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، خُيِّرَ دورُ الأنصار فجُعِلنا آخِراً، فقال: «أوَليسَ بحَسْبِكم أن تكونوا مِن الخِيَار؟».

قوله: «باب فضل دُور الأنصار» أي: منازلهم.

قوله: «عن أنس» في رواية عبد الصمَد المعَلَّقة هنا: «سمعتُ أنساً»، وسأذكر مَن وَصَلَها.

قوله: «عن أبي أُسَيدٍ» بالتصغير: وهو الساعديّ، وهو مشهور بكُنْيته، ويقال: اسمه مالك.

قوله: «خيرُ دُور الأنصار بنو النَّجّار» هم من الخَزرَج، والنَّجّار: هم تَيم الله، وسُمّيَ بذلك لأنَّه ضَرَبَ رجلاً / فنَجَرَه فقيل له النَّجّار، وهو ابن ثَعْلبة بن عَمْرو من الخَزرَج. ١١٦/٧

قوله: «ثُمَّ بنو عبد الأشهَل» هم من الأوس، وهو عبد الأشهل بن جُشَم بن الحارث بن الخَزرَج الأصغَر بن عَمْرو بن مالك بن الأوس بن حارثة، كذا وَقَعَ في هذه الطَّريق، ولكن وَقَعَ في رواية مَعمَر عن الزُّهْريِّ عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة وأبي سَلَمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أُخبرُكم بخير دُور الأنصار؟» قالوا: بَلَى، قال: «بنو عبد الأشهل» وهم رَهط سعد بن معاذ، قالوا: ثمَّ مَن يا رسول الله؟ قال: «ثمَّ بنو النَّجّار» فذكر الحديثَ، وفي آخره: «قال مَعمَر: وأخبرني ثابت وقَتَادة أنَّهما سمعا أنس بن مالك يَذكُر هذا الحديث، إلّا أنَّه قال: «بنو النَّجّار ثمَّ بنو عبد الأشهَل» أخرجه أحمد (٧٦٢٨و٧٦٢٩)، وأخرجه مسلم (٢٥١٢) من طريق صالح بن كَيْسان عن الزُّهْريِّ دون ما بعده من رواية مَعمَر عن ثابت وقَتَادة.

وأخرج مسلم أيضاً (٢٥١١/ ١٧٩) من طريق أبي الزِّناد عن أبي سَلَمة عن أبي أُسَيدٍ مثلَ رواية أنس عن أبي أُسَيدٍ، فقد اختُلِفَ على أبي سَلَمة في إسناده، هل شيخه فيه أبو أُسَيدٍ أو أبو هريرة، ومَتْنِه هل قَدَّمَ عبدَ الأشهل على بني النَّجّار أو بالعكس؟ وأمَّا رواية أنس في تقديم بني النَّجّار فلم يُختلَف عليه فيها، ويُؤيِّدها رواية إبراهيم بن محمد بن طلحة عن أبي أُسَيدٍ، وهي عند مسلم أيضاً (٢٥١١/١٧٨) وفيها تقديم بني النَّجّار على بني عبد الأشهَل، وبنو النَّجّار هم أخوال جَدّ رسول الله ﷺ لأنَّ والدة عبد المطَّلِب منهم، وعليهم نزلَ لمَّا قَدِمَ المدينة، فلَهم مَزِيَّة على غيرهم، وكان أنس منهم، فله مَزِيد عِناية بحِفْظ فضائلهم.

قوله: «ثُمَّ بنو الحارث بن الخَزرَج» أي: الأكبر ابن حارثة[1]، أي: ابن عَمْرو بن مالك ابن الأوس المذكور ابن حارثة.

قوله: «ثُمَّ بنو ساعِدَة» هم من الخَزرَج أيضاً، وساعدة: هو ابن كعب بن الخَزرَج الأكبر.

قوله: «خيرُ دورِ الأنصار، وفي كلّ دور الأنصار خيرٌ» خير الأُولى بمعنى: أفضل، والثانية اسمٌ، أي: الفضل حاصلٌ في جميع الأنصار وإن تَفاوَتَت مراتبه.

قوله: «فقال سعد» أي: ابن عُبَادة كما في الرِّواية المعَلَّقة التي بعد هذا، وهو من بني ساعدة أيضاً، وكان كبيرَهم يومَئِذٍ.

قوله: «ما أَرَى» بفتح الهمزة من الرُّؤية وهي من إطلاقها على المسموع، ويحتمل أن يكون من الاعتقاد، ويجوز ضَمّها بمعنى الظَّنّ، ووَقَعَ في رواية أبي الزِّناد المذكورة[2]: فوَجَدَ سعد بن عُبَادة في نفسه فقال: خُلِّفنا فكنَّا آخرَ الأَربعِ، وأراد كلام رسول الله ﷺ في ذلك، فقال له ابن أخيه سَهل: أتذهَبُ لتَرُدّ على رسول الله ﷺ أمره، ورسولُ الله ﷺ أعلم، أوَليس حَسبُك أن تكون رابع أربعة؟ فرَجَعَ.

قوله: «فقيلَ: قد فضَلَّكُم» لم أَقِفْ على اسم الذي قال له ذلك، ويحتمل أن يكون هو ابن أخيه المذكور قبلُ.

قوله: «وقال عبد الصمَد...» إلى آخره، يأتي موصولاً في مناقب سعد بن عُبَادة (٣٨٠٧).

قوله في رواية أبي سَلَمَةَ: هو ابن عبد الرحمن بن عَوْف: «بنو النَّجّار وبنو عبد الأشهَل» كذا ذكره بالواو، ورواية أنس بثُمّ، وكذا رواية ابن حُميدٍ المذكورة بعدها، وفيه إشعار بأنَّ الواو قد يُفهَم منها الترتيب، وإنَّما فُهمَ الترتيب من جِهة التقديم لا بمُجرَّد الواو.

قوله: «حدَّثنا سليمان» هو ابن بلال، وعَمْرو بن يحيى؛ أي: ابن عُمارة، وعبَّاس بن سَهل؛ أي: ابن سعد.

---

(١) لفظ «حارثة» هنا سقط من (س)، وتصحف في (ع) إلى: جارية.

(٢) وهي عند مسلم برقم (٢٥١١) (١٧٩).

قوله: «عن أبي حُميدٍ» هو الساعديُّ، وهو مشهور بكُنْيته، ويقال: إنَّ اسمه عبد الرحمن، ووَقَعَ في رواية الأَصِيليّ: «عن أبي أُسَيدٍ أو أبي حُميدٍ» بالشكِّ، والصواب عن أبي حُميدٍ وحده، وسيأتي في آخِر غزوة تَبُوك (٤٤٢٢).

قوله: «فلَحِقَنا سعدُ بن عُبَادة» قائل ذلك هو أبو حُميدٍ.

قوله: «فقال: أبا أُسَيدٍ» هو مُنادًى حُذِفَ منه حرف النِّداء.

قوله: «أَلَم تَرَ أَنَّ الله» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «أَلَم تَرَ أَنَّ رسول الله» وهو أوجَهُ.

قوله: «خَيَّرَ الأنصار» أي: فضَّلَ بين الأنصار بعضِها على بعض.

قوله: «خُيِّرَ» بضمِّ أوَّله، وكذا قوله: فجُعِلْنا.

قوله: «أَوَليسَ بحَسْبِكُم» بإسكان السِّين المهمَلة، أي: كافِيكم، وهذا يعارض ظاهر رواية مسلم (٢٥١١/ ١٧٩) المتقدِّمة،/ فإنَّ فيها أنَّ سعداً رَجَعَ عن إرادة مُخاطَبة النبيّ ﷺ ١١٧/٧ في ذلك لمَّا قال له ابن أخيه، ويُمكِن الجمع بأنَّه رَجَعَ حينئذٍ عن قصد رسول الله ﷺ لذلك خاصّة، ثمَّ إنَّه لمَّا لَقيَ رسولَ الله ﷺ في وقت آخَر ذكر له ذلك، أو الذي رَجَعَ عنه أنَّه أراد أن يورِده مَورِد الإنكار والذي صَدَرَ منه وَرَدَ مَورِد المعاتَبة المتلَطِّفة، ولهذا قال له ابن أخيه في الأوَّل: أتردُّ على رسول الله ﷺ أمره.

قوله: «من الخِيار» أي: الأفاضل لأنَّهم بالنِّسبة إلى مَن دونَهم أفضل، وكأنَّ المفاضَلة بينهم وَقَعَت بحَسَب السَّبق إلى الإسلام، وبحَسَب مَساعِيهم في إعلاء كلمة الله، ونحو ذلك.

٨- بابُ قول النبيِّ ﷺ للأنصار: «اصبِروا حتَّى تَلقَوني على الحوض»

قاله عبدُ الله بنُ زيدٍ، عن النبيِّ ﷺ.

٣٧٩٢- حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: سمعتُ قَتادةَ، عن أنسِ ابنِ مالكٍ، عن أُسَيدِ بنِ حُضَيرٍ: أنَّ رجلاً مِن الأنصار قال: يا رسولَ الله، ألا تَستعمِلُني كما استعملتَ فلاناً؟ قال: «سَتلقَونَ بعدي أَثَرةً، فاصبِروا حتَّى تَلقَوني على الحَوْضِ».

[طرفه في: ٧٠٥٧]

٣٧٩٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن هشامٍ، قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ يقول: قال النبيُّ ﷺ للأنصار: «إنَّكم ستلقَونَ بعدي أَثَرةً، فاصبِروا حتَّى تلقَوْني، ومَوعِدُكُم الحَوضُ».

٣٧٩٤- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا سفيانُ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، سمعَ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ حين خَرَجَ معه إلى الوليدِ، قال: دَعَا النبيُّ ﷺ الأنصارَ إلى أن يُقطِعَ لهمُ البحرَينِ، فقالوا: لا، إلّا أن تُقطِعَ لإخواننا مِن المهاجرينَ مِثلَها، قال: «إمّا لا فاصبِروا حتَّى تَلقَوني، فإنَّه سيُصيبُكم بعدي أَثَرةٌ».

قوله: «باب قول النبيِّ ﷺ: اصبروا حتَّى تَلقَوني على الحَوض» أي: مُخاطِباً للأنصار بذلك.

قوله: «قاله عبد الله بن زيد» أي: ابن عاصم المازنيّ، وحديثه هذا وَصَلَه المؤلِّف بأتمّ من هذا في غزوة حُنَينٍ كما سيأتي (٤٣٣٠) إن شاء الله تعالى.

قوله: «عن أنس عن أُسَيدٍ» مُصغَّر «ابن حُضَير» بمُهمَلة ثمَّ مُعجَمة مُصغَّر أيضاً، وهو من رواية صَحابيٍّ عن صحابيّ، زاد مسلم (١٠٥٩/ ١٣٥): «وقد رواه يحيى بن سعيد وهشام بن زيد عن أنس» بدون ذِكْر أُسَيد بن حُضَير، لكن باختصار القِصّة التي هنا وذِكْر كلٍّ منهما قِصّة أُخرى غير هذه، فحديث يحيى بن سعيد تقدَّم في الجِزية (٣١٦٣)، وحديث هشام يأتي في المغازي (٤٣٣٣).

ووَقَعَ لهذا الحديث قِصّة أُخرَى من وجه آخر: فأخرج الشّافعيّ[1] من رواية محمد بن إبراهيم التيميِّ إلى أُسَيد بن حُضَير: طُلِبَ من النبيّ ﷺ لأهلِ بيتَينِ من الأنصار، فأمَرَ لكلِّ بيت بوَسْقٍ من تمر وشَطر من شَعير، فقال أُسَيد: يا رسول الله، جزاك الله عَنّا خيراً، فقال: «وأنتم فجَزَاكم الله خيراً يا مَعشَر الأنصار، وإنَّكم لَأَعِفّةٌ صُبُرٌ، وإنَّكم سَتَلقَونَ

---

(١) في «السنن المأثورة» له برقم (٤٠٨) قال: سمعت الثقفي ـ وهو عبد الوهاب بن عبد المجيد ـ يحدّث عن يحيى بن سعيد ـ وهو الأنصاري ـ عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي به مرسلاً.

بعدي أَثَرةً» الحديثَ، وقوله: «إنَّكم لَأعِفَّةٌ صُبُرٌ» أخرجه التِّرمِذيّ (٣٩٠٣) والحاكم (٤/ ٧٩) من وجه آخر عن أنس عن أبي طلحة، وسنده ضعيف.

١١٨/٧ **قوله: «أنَّ رجلاً من الأنصار»** لم أقِفْ على اسمه، زاد مسلم في روايته (١٨٤٥): فخَلَا/ برسولِ الله ﷺ.

قوله: «أَلَا تَستعمِلُني» أي: تجعلني عاملاً على الصدقة أو على بَلَد.

قوله: «كما استعملت فلاناً» لم أقِفْ على اسمه، لكن ذكرتُ في المقدِّمة أنَّ السائل أُسَيد ابن حُضَير، والمستَعمَل عَمْرو بن العاص، ولا أدري الآنَ من أين نقلتُه.

قوله: «ستَلقَونَ بعدي أَثَرَة» بفتح الهمزة والمثلَّثة، ولغير الكُشْمِيهنيّ بضمِّ الهمزة وسكون المثلَّثة، وأشارَ بذلك إلى أنَّ الأمر يصير في غيرهم فيختصّونَ دونهم بالأموال، وكان الأمر كما وَصَفَ ﷺ، وهو معدود فيما أخبر به من الأُمور الآتية فوَقَعَ كما قال، وسيأتي مَزيد في الكلام عليه في الفتن (٧٠٥٧).

قوله: «عن هشام» هو ابن زيد بن أنس بن مالك.

قوله: «ومَوعِدكم الحَوض» أي: حوض النبيِّ ﷺ يومَ القيامة.

قوله: «حدَّثنا سفيان» هو ابن عُيَينة، ويحيى بن سعيد: هو الأنصاريّ.

قوله: «حين خَرَجَ معه» أي: سافَر.

قوله: «إلى الوليد» أي: ابن عبد الملِك بن مروان، وكان أنسٌ قد تَوَجَّهَ من البَصرة حين آذاه الحجّاج إلى دمشق يَشكُوه إلى الوليد بن عبد الملِك فأنصَفَه منه.

قوله: «إمّا لَا» أصله «إنْ» مكسورة الهمزة مُخفَّفة النُّون وهي الشَّرطيَّة، و«ما» زائدة و«لا» نافية، فأُدغِمَت النُّون في الميم وحُذِفَ فِعلُ الشَّرط، وتقديره: تَقبَلوا أو تَفعَلوا، ورواه بعضهم بفتح همزة «إمّا» وهو خطأ إلّا على لُغةٍ لبعض بني تميم، فإنَّهم يفتحون الهمزةَ من «إمّا» حيثُ وَرَدَت، قال عِياض: واللّام من قوله: «إمَّا لَا» مفتوحة عند الجمهور، ووقع عند الأَصِيلي في

البيوع من «الموطأ» وعند الطَّبري[1] في مسلمٍ بكسر اللام، والمعروف فتحُها، وقد مَنَعَ من كسرها أبو حاتم وغيره ونَسَبوه إلى تغيير العامّة، لكن هو جارٍ على مذهبهم في الإمالة وأن يُجعَل الكلام كلّه كأنَّه كلمة واحدة.

قوله: «فإنَّه» الهاء ضمير الشَّأن، وأبعَدَ مَن قال: يعود على الإقطاع.

٩- باب دعاء النبيِّ ﷺ: «أصلِحِ الأنصارَ والمُهاجرهْ»

٣٧٩٥- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا أبو إياسٍ معاويةُ بن قُرَّةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: ١١٩/٧

«لا عَــيشَ إلّا عَــيشُ الآخِــرَهْ فأَصــلِحِ الأنــصارَ والمهــاجِرَهْ»

وعن قَتَادةَ، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ، مثلَه، وقال: «فاغفِرْ للأنصار».

٣٧٩٦- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن حُميدٍ الطَّويلِ، سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ، قال: كانتِ الأنصارُ يومَ الخندقِ تقولُ:

نحــنُ الــذين بــايعوا محمَّــدا عــلى الجهــادِ مــا حَيِينــا أبــدا

فأجابَهم:

«اللهــمَّ لا عَيشَ إلّا عَيشُ الآخِرَهْ فــأَكرِمِ الأنــصارَ والمهــاجِرَهْ»

٣٧٩٧- حدَّثني محمَّدُ بنُ عُبيدِ الله، حدَّثنا ابنُ أبي حازمٍ، عن أبيه عن سهلٍ، قال: جاءنا رسولُ الله ﷺ ونحنُ نَحفِرُ الخندقَ، ونَنقُلُ التُّرابَ على أكتادِنا، فقال رسولُ الله ﷺ:

«اللهــمَّ لا عَيشَ إلَّا عَيشُ الآخرَهْ فــاغفِرِ الأنــصارَ والمهــاجِرَهْ»

[طرفاه في: ٤٠٩٨، ٦٤١٤]

---

(١) الطبري هذا هو أحدُ رواة «صحيح مسلم» عن أبي الحسين عبد الغافر الفارسي عن محمد بن عيسى الجُلودي عن إبراهيم بن سفيان عن مسلم، واسمه الحسين بن علي بن الحسين الطبري الشافعي، سمع «صحيح مسلم» من الفارسي سنة ٤٣٩هـ، وكان من كبار الشافعية بمكة، وتوفي بها سنة ٤٩٨هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٢٠٣-٢٠٤.

قوله: «باب دعاء النبيِّ ﷺ: أصلِح الأنصارَ والمهاجرةْ» أي: قائلاً ذلك، ذكر فيه حديث أنس من رواية شُعْبة عن ثلاثة من شيوخه عنه، وفي الأوَّل بلفظ: «فأصلِح»، وفي الثاني «فاغفِر»، وفي الثالث «فأكرِم»، وبيَّن في الثالث أنَّ ذلك كان يوم الخندق.

ثمَّ أورَدَ المصنِّف حديث سَهل: وهو ابن سعد بلفظ: «ونحنُ نَحفِر الخندق»، وفيه: «فاغفِر».

وقوله: «على أكتادنا» بالمثنّاة جمع كَتَد: وهو ما بين الكاهِل إلى الظَّهر، وللكُشْمِيهنيِّ بالموحَّدة، ووُجِّه بأنَّ المراد: نَحمِله على جُنوبنا ممَّا يَلي الكَبد.

وقوله فيه: «وعن قَتَادة عن أنس» هو مَعطوف على الإسناد الأوَّل، وقد أخرجه مسلم (١٨٠٥/ ١٢٧-١٢٨) والتِّرمِذيّ والنَّسائيُّ من رواية غُندَر عن شُعْبة بالإسنادَينِ معاً[1].

١٠- باب قول الله عزَّ وجلَّ:

﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]

٣٧٩٨- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ داودَ، عن فُضَيلِ بنِ غَزوانَ، عن أبي حازمٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ، فبعَثَ إلى نسائه، فقُلنَ: ما معنا إلا الماءُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَن يَضُمُّ أو يُضيفُ هذا؟» فقال رجلٌ مِن الأنصار: أنا، فانطلَقَ به إلى امرأتِه، فقال: أكرِمي ضَيفَ رسولِ الله ﷺ، فقالت: ما عندَنا إلَّا قُوتُ صِبياني، فقال: هَيِّئي طعامَكِ، وأصبِحي سِراجَكِ، ونَوِّمي صِبيانَكِ إذا أرادوا عَشاءً، فهَيَّأَتْ طعامَها، وأصبَحَت سِراجَها، ونَوَّمَت صِبيانَها، ثمَّ قامَت كأنَّها تُصلِحُ سِراجَها فأطفَأَتْهُ، فجعَلا يُريَانِه أنَّهما يأكلانِ، فباتا طاوِيَينِ، فلمَّا أصبَحَ غَدَا إلى رسولِ الله ﷺ، فقال: «ضَحِكَ اللهُ اللَّيلةَ، أو عَجِبَ من فَعالِكُما»، فأنزَلَ الله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ

---

(١) الذي عند الترمذي (٣٨٥٧) والنسائي في «الكبرى» (٨٢٥٧) من طريق غندر محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة، ورواه النسائي أيضاً برقم (٨٢٥٥) و(٨٢٥٦) من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن أبي إياس وعن قتادة، فرّقهما.

فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾.

[طرفه في: ٤٨٨٩]

قوله: «باب قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾» هو مَصيرٌ منه إلى أنَّ الآية نزلت في الأنصار وهو ظاهر سياقها. وحديث الباب ظاهر في أنَّها نزلت في قِصّة الأنصار فيُطابق الترجمة، وقد قيل: إنَّها نزلت في قِصّة أُخرَى، ويُمكِن الجمع.

قوله: «أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ» لم أقِفْ على اسمه، وسيأتي أنَّه أنصاريّ، زاد في رواية أبي أُسامة عن فُضَيلِ بن غَزوان في التفسير (٤٨٨٩): «فقال: يا رسول الله، أصابني الجَهد»؛ أي: المشقّة من الجوع، وفي رواية جَرِير عن فُضَيلِ بن غَزوان عند مسلم (٢٠٥٤/ ١٧٢): إنّي مجهود.

قوله: «فبَعَثَ إلى نسائه» أي: يَطلُب منهنَّ ما يُضَيِّفه به.

قوله: «فقُلنَ: ما معنا» أي: ما عندنا «إلّا الماء»، وفي رواية جَرِير: «ما عندي»، وفيه ما يُشعِر بأنَّ ذلك كان في أوَّل الحال قبل أن يَفتَح الله لهم خَيبَر وغيرها.

قوله: «مَن يَضُمّ أو يُضَيِّف» أي: مَن يُؤوي هذا فيُضَيِّفه، وكأنَّ «أو» للشكِّ، وفي رواية أبي أُسامة: «ألا رجل يُضَيِّفه هذه اللَّيلة يَرحَمُه الله».

قوله: «فقال رجل من الأنصار» زَعَمَ ابن التِّين أنَّه ثابت بن قيس بن شَمّاس، وقد أورَدَ ذلك ابن بَشكوال من طريق أبي جعفر بن النَّحّاس بسندٍ له عن أبي المتوكِّل الناجي مُرسَلاً، ورواه إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» ولكنَّ سياقه يُشعِر بأنَّها قِصّة أُخرَى لأنَّ لفظه: أنَّ رجلاً من الأنصار عَبَرَ عليه ثلاثة أيام لا يَجِد ما يُفطِر عليه ويُصبح صائماً، حتَّى فُطِنَ له رجل من الأنصار/ يقال له ثابت بن قيس، فقَصَّ القِصّة، وهذا لا يَمنَع التعدُّد في الصَّنيع مع الضَّيف وفي نزول الآية. ١٢٠/٧

قال ابن بَشكُوال: وقيل: هو عبد الله بن رَوَاحة، ولم يَذكُر لذلك مُستَنَداً، وروى أبو البَختَريّ القاضي ـ أحد الضُّعَفاء المتروكين ـ في كتاب «صِفة النبيّ» ﷺ له: أنَّه أبو هريرة

راوي الحديث، والصواب الذي يَتَعيَّن الجزم به في حديث أبي هريرة ما وَقَعَ عند مسلم (٢٠٥٤/ ١٧٣) من طريق محمد بن فُضَيلِ بن غَزْوان عن أبيه بإسنادِ البخاريّ: «فقامَ رجل من الأنصار يقال له: أبو طلحة»، وبذلك جَزَمَ الخطيب لكنَّه قال: أظنّه غير أبي طلحة زيد ابن سَهل المشهور، وكأنَّه استَبعَدَ ذلك من وجهَينِ:

أحدهما: أنَّ أبا طلحة زيد بن سَهل مشهور لا يَحسُن أن يقال فيه: فقامَ رجل يقال له أبو طلحة.

والثاني: أنَّ سياق القِصّة يُشعِر بأنَّه لم يكن عنده ما يَتَعَشَّى به هو وأهله حتَّى احتاجَ إلى إطفاء المِصباح، وأبو طلحة زيد بن سَهل كان أكثر أنصاريّ بالمدينة مالاً، فيَبعُد أن يكون بتلك الصِّفة من التقلُّل، ويُمكِن الجواب عن الاستبعادَينِ، والله أعلم.

قوله: «**إلّا قُوت صِبياني**» يحتمل أن يكون هو وامرأته تَعَشَّيا وكان صِبيانهم حينئذٍ في شُغلهم أو نياماً فأخَّروا لهم ما يكفيهم، أو نَسَبوا العَشاء إلى الصِّبية لأنَّهم إليه أشدّ طلباً، وهذا هو المعتَمَد لقولِه في رواية أبي أُسامة: «ونَطوي بُطوننا اللَّيلة»، وفي آخِر هذه الرِّواية أيضاً: «فأصبَحا طاوِيَينِ»، وقد وَقَعَ في رواية وكيع عند مسلم (٢٠٥٤/ ١٧٣): فلم يكن عنده إلّا قُوتُه وقُوتُ صِبيانه.

قوله: «**وأَصبحي سِراجَك**» بهمزة قطع، أي: أوقِدِيه.

قوله: «**نَوِّمي صِبيانك**» في رواية لمسلم (٢٠٥٤/ ١٧٢): عَلِّليهم بشيءٍ.

قوله: «**فجَعَلا يُرِيانه كأنَّهما**» في رواية الكُشْمِيهنيّ بحذفِ الكاف من كأنَّهما.

وقوله: «**طاوِيَينِ**» أي: بغير عَشاء.

قوله: «**ضَحِكَ الله اللَّيلة أو عَجِبَ من فَعَالِكُما**» في رواية جَرِير: «من صَنيعك»، وفي رواية التفسير (٤٨٨٩): «من فلان وفلانة»، ونِسبة الضَّحِك والتعجُّب إلى الله مَجازيَّة والمراد بهما الرِّضا بصَنيعِهما، وقوله: «فَعَالكما» في روايةٍ: «فِعْلكما» بالإفراد[1]، قال في «البارع»:

---

(١) لم نقف على هذه الرواية فيما بين أيدينا من المصادر إلا في المطبوع من كتاب «الترغيب والترهيب» لقوام السُّنة الأصبهاني برقم (٢٠٣٤).

الفَعَال بالفتح: اسم الفِعل الحَسَن مثل الجُود والكرم، وفي «التهذيب»: الفَعَال بالفتح: فِعل الواحد في الخير خاصّة يقال: هو كريم الفَعَال، بفتح الفاء، وقد يُستعمَل في الشرّ، والفِعال بالكسرِ إذا كان الفِعلُ بين اثنين، يعني أنَّه مصدر فاعَلَ، مثل: قاتَلَ قِتالاً.

قوله: «فأنزَلَ الله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾...» إلى آخره، هذا هو الأصحّ في سبب نزول هذه الآية، وعند ابن مَرْدويه من طريق مُحارب بن دِثار عن ابن عمر: أُهديَ لرجلٍ رأس شاة فقال: إنَّ أخي وعِياله أحوَج منّا إلى هذا، فبَعَثَ به إليه، فلم يزل يَبعَث به واحد إلى آخر حتَّى رَجَعَت إلى الأوَّل بعد سبعة، فنزلت، ويحتمل أن تكون نزلت بسبب ذلك كلِّه.

قيل: في الحديث دليلٌ على نُفوذ فِعل الأب في الابن الصغير وإن كان مَطويّاً على ضَرَر خفيف إذا كان في ذلك مَصلَحة دينيَّة أو دُنيَويَّة، وهو محمول على ما إذا عُرِفَ بالعادة من الصغير الصبرُ على مثل ذلك، والعلم عند الله تعالى.

١١ - باب قول النبيِّ ﷺ: «اقبَلوا من مُحسِنِهم، وتَجاوَزوا عن مُسيئِهم» ١٢١/٧

٣٧٩٩- حدَّثني محمَّدُ بنُ يحيى أبو عليٍّ، حدَّثنا شاذانُ أخو عَبْدان، حدَّثنا أبي، أخبَرنا شُعْبَةُ بنُ الحجّاج، عن هشامِ بنِ زيدٍ، قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ، يقول: مرَّ أبو بكرٍ والعبَّاسُ رضي الله عنهما بمَجلِسٍ من مَجالسِ الأنصار وهم يَبكونَ، فقال: ما يُبكيكُم؟ قالوا: ذكَرْنا مَجلِسَ النبيِّ ﷺ مِنّا، فدَخَلَ على النبيِّ ﷺ فأخبَره بذلكَ، قال: فخَرَجَ النبيُّ ﷺ وقد عَصَبَ على رأسِه حاشيةَ بُرْدٍ، قال: فصَعِدَ المِنبرَ، ولم يَصعَدْه بعدَ ذلك اليومِ، فحَمِدَ الله وأثنَى عليه، ثمَّ قال: «أُوصِيكُم بالأنصار، فإنَّهم كَرِشي وعَيبَتي، وقد قَضَوُا الذي عليهم وبَقِيَ الذي لهم، فاقبَلوا من مُحسِنِهم، وتَجاوَزوا عن مُسيئِهم».

[طرفه في: ٣٨٠١]

٣٨٠٠- حدَّثنا أحمدُ بنُ يعقوبَ، حدَّثنا ابنُ الغَسيلِ، سمعتُ عِكْرِمةَ، يقول: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، يقول: خَرَجَ رسولُ الله ﷺ وعليه مِلحَفةٌ مُتعَطِّفاً بها على مَنكِبَيه، وعليه عِصابةٌ دَسماءُ، حتَّى جَلَسَ على المِنبرِ، فحَمِدَ اللهَ وأثنَى عليه، ثمَّ قال: «أمّا بعدُ، أيُّها الناسُ، إنَّ الناسَ

يَكثُرونَ وتَقِلُّ الأنصارُ، حتَّى يكونوا كالمِلحِ في الطَّعامِ، فمَن وَلِيَ منكم أمراً يَضُرُّ فيه أحداً، أو يَنفَعُه فليَقبَلْ من مُحسِنِهم، ويَتَجاوَزْ عن مُسيئِهم».

٣٨٠١- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: سمعتُ قَتادةَ، عن أنسِ ابنِ مالكٍ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ: قال: «الأنصارُ كَرِشي وعَيبَتي، والناسُ سَيَكثُرونَ ويَقِلُّونَ، فاقبَلُوا من مُحسِنِهم، وتَجاوَزُوا عن مُسيئِهم».

قوله: «باب قول النبيِّ ﷺ: اقبَلوا من مُحسِنهم وتَجاوَزوا عن مُسيئِهم» يعني: الأنصار.

قوله: «حدَّثني محمَّد بن يحيى أبو عليّ» هو اليَشكُريّ المروَزيُّ الصّائغ، كان أحد الحُفّاظ، ماتَ قبل البخاريّ بأربع سِنين.

قوله: «حدَّثنا شاذان أخو عَبْدان» هو عبد العزيز بن عثمان بن جَبَلة، وهو أصغَر من أخيه عَبْدان، وقد أكثَرَ البخاريّ عن عَبْدان وأدرَكَ شاذان لكنّه روى عنه هنا بواسطة.

قوله: «مرَّ أبو بكر» أي: الصِّدِّيق «والعبَّاس» أي: ابن عبد المطَّلِب، وكان ذلك في مرض النبيِّ ﷺ وهم يَبكون.

قوله: «فقال: ما يُبكيكُم؟» لم أقِفْ على اسم الذي خاطَبَهم بذلك، هل هو أبو بكر أو العبَّاس، ويَظهَر لي أنَّه العبَّاس.

قوله: «ذكرنا مَجلِسَ النبيِّ ﷺ» أي: الذي كانوا يَجلِسونَه معه، وكان ذلك في مرض النبيّ ﷺ، فخَشَوْا أن يموت مِن مرضه فيَفقِدوا مَجلِسَه، فبكَوْا حُزناً على فَوَات ذلك.

قوله: «فدَخَلَ» كذا أفرَدَ بعد أن ثَنَّى، والمراد به مَن خاطَبَهم، وقد قَدَّمت رُجْحان أنَّه العبَّاس؛ لكَونِ الحديث من رواية ابنه، وكأنَّه إنَّما سمعَ ذلك منه.

قوله: «حاشية بُرْد» في رواية المُستَمْلي: «حاشية بُرْدة» بزيادة هاء التأنيث.

قوله: «أُوصيكم بالأنصار» استَنبَطَ منه بعض الأئمَّة: أنَّ الخلافة لا تكون في الأنصار لأنَّ مَن فيهم الخلافةَ يُوصونَ ولا يوصَى بهم، ولا دلالة فيه إذ لا مانعَ من ذلك.

قوله: «كَرِشي وعَيبَتي» أي: بِطانتي وخاصَّتي. قال القَزّاز: ضَرَبَ المثَل بالكَرِشِ لأنَّه مُستَقرّ غِذاء الحيوان الذي يكون فيه نَماؤُه، ويقال: لفلانٌ كَرِشٌ مَنثورةٌ، أي: عيالٌ كثيرةٌ، والعَيبة بفتح المهمَلة وسكون المثنّاة بعدها موحَّدة: ما يُحرِز فيه الرجلُ نَفِيسَ ما عنده، يريد أنَّهم موضع سِرِّه وأمانتِه. قال ابن دُرَيدٍ: هذا من كلامه ﷺ الموجز الذي لم يُسبَق إليه. وقال غيره: الكَرِش بمَنزِلة المِعدة للإنسان، والعَيْبة/ مُستودَع الثّياب، والأوَّل أمر باطِن، ١٢٢/٧ والثاني أمر ظاهر، فكأنَّه ضَرَبَ المثَل بهما في إرادة اختصاصهم بأُموره الباطِنة والظّاهرة، والأوَّل أولَى، وكلٌّ من الأمرَينِ مُستودَع لمَا يُخفَى فيه.

قوله: «وقد قَضَوا الذي عليهم وبَقِيَ الذي لهم» يشير إلى ما وَقَعَ لهم ليلةَ العَقَبة من المبايعة، فإنَّهم بايعوا على أن يُؤووا النبيّ ﷺ ويَنصُروه على أنَّ لهم الجنَّة، فوَفوا بذلك.

قوله: «حدَّثنا ابن الغَسيل» هو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حَنظَلة الأنصاريّ، وحَنظَلة هو غَسيل الملائكة، وعبد الرحمن المذكور يُكْنَى أبا سليمان.

قوله: «مِلحَفة» بكسر أوَّله.

قوله: «مُتَعَطِّفاً بها» أي: مُتَوَشِّحاً مُرتَدياً، والعِطاف: الرِّداء، سُمِّيَ بذلك لوضعه على العِطفَينِ: وهما ناحيَتا العُنُق، ويُطلَق على الأرديَة مَعاطِفُ.

قوله: «وعليه عِصابة» بكسر أوَّله: وهي ما يُشَدّ به الرَّأس وغيرها، وقيل: في الرَّأس بالتاء وفي غير الرَّأس يقال: عِصاب فقط، وهذا يَرُدّه قوله في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٠٤٠/ ١٤٣): عَصَبَ بطنه بعِصابةٍ.

قوله: «دَسْماء» أي: لكَونِها كلَونِ الدَّسَم: وهو الدُّهن، وقيل: المراد أنَّها سوداء لكن ليست خالصة السَّواد، ويحتمل أن تكون اسوَدَّت من العَرَق أو من الطِّيب كالغالية[1]. ووَقَعَ في الجمعة (٩٢٧): «دَسِمة» بكسر السّين، وقد تَبيَّن من حديث أنس الذي قبله أنَّها

(١) الغالية: أخلاط من الطِّيب.

كانت حاشية البُرْد، والحاشية غالباً تكون من لون غير لون الأصل، وقيل: المراد بالعِصابة العِمامة، ومنه حديث المسح على العصائب[1].

قوله: «حتَّى جَلَسَ على المِنبَر» تَبيَّن من حديث أنس الذي قبله سبب ذلك، وعُرِفَ أنَّ ذلك كان في مرض موته ﷺ، وصَرَّحَ به في علامات النُّبوّة (٣٦٢٨)، وتقدَّم في الجمعة (٩٢٧) من هذا الوجه وزاد: وكان آخرَ مَجلِس جَلَسَه.

قوله في حديث أنس[2]: «وإنَّ الناس سَيَكثُرونَ ويَقِلُّونَ» أي: أنَّ الأنصار يَقِلُّون، وفيه إشارة إلى دخول قَبائل العرب والعَجَم في الإسلام وهم أضعافُ أضعافِ قبيلة الأنصار، فمهما فُرِضَ في الأنصار من الكَثْرة بالتَّناسُلِ[3]، فُرِضَ في كلّ طائفة من أولئك، فهم أبداً بالنِّسبة إلى غيرهم قليل، ويحتمل أن يكون ﷺ اطَّلَعَ على أنَّهم يَقِلُّونَ مُطلَقاً، فأخبر بذلك فكان كما أخبر، لأنَّ الموجودين الآنَ من ذُرِّيَّة عليّ بن أبي طالب ممَّن يَتَحقَّق نَسَبُه إليه أضعاف مَن يوجد من قبيلَتَي الأوس والخَزرَج ممَّن يَتَحقَّق نَسَبه وقِسْ على ذلك، ولا التِفات إلى كَثْرة مَن يَدَّعي أنَّه منهم بغير بُرهان.

قوله: «فمَن وليَ منكم أمراً يَضُرّ فيه أحداً أو يَنفَعه» قيل: فيه إشارة إلى أنَّ الخلافة لا تكون في الأنصار. قلت: وليس صريحاً في ذلك إذ لا يَمتَنِع التَّوصية على تقدير أن يقع الجَور، ولا التَّوصية للمَتبوع، سواءٌ كان منهم أو من غيرهم.

وقوله: «حتَّى يكونوا كالمِلحِ في الطَّعام» في علامات النُّبوّة (٣٦٢٨): «بمَنزِلة المِلح في الطَّعام» أي: في القِلّة، لأنَّه جَعَلَ غاية قِلَّتهم الانتِهاء إلى ذلك، والمِلح بالنِّسبة إلى جُملة الطَّعام جُزءٌ يسير منه، والمراد بذلك المعتَدِل.

قوله: «ويَتَجاوَز عن مُسيئِهم» أي: في غير الحدود وحقوق الناس.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٣٨٣)، وأبو داود (١٤٦) من حديث ثوبان، وإسناده صحيح.

(٢) كذا وقع في الأصلين و(س)، والصحيح أن هذا القول واللذان يليانه إنما وقع في حديث ابن عباس، وأما القول الأخير فهو لفظ مشترَك وقع في الحديثين.

(٣) في (ع) و(س): كالتناسل، وما أثبتناه من (أ)، وهو الأنسب لظاهر السياق.

١٢٣/٧

١٢- باب مناقب سعد بن معاذٍ رضي الله عنه

٣٨٠٢- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ البراءَ رضي الله عنه يقول: أُهديَت للنبيِّ ﷺ حُلّةُ حَريرٍ، فجَعَلَ أصحابُه يَمَسُّونَها ويَعجَبونَ من لِينِها، فقال: «أَتعجَبونَ من لِينِ هذه؟ لَمناديلُ سعدِ بنِ معاذٍ خيرٌ منها، أو أَليَنُ».

رواه قَتادةُ والزُّهْريُّ، سَمعا أنساً، عن النبيِّ ﷺ.

٣٨٠٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا فضلُ بنُ مُساوِرٍ، خَتَنُ أبي عَوانةَ، حدَّثنا أبو عَوانةَ، عن الأعمَشِ، عن أبي سفيانَ، عن جابرٍ رضي الله عنه، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «اهتَزَّ العَرشُ لموتِ سعدِ بنِ معاذٍ».

وعن الأعمَشِ، حدَّثنا أبو صالحٍ، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ، مثلَه، فقال رجلٌ لجابرٍ: فإنَّ البراءَ يقول: اهتَزَّ السَّريرُ! فقال: إنَّه كان بين هذَينِ الحيَّينِ ضَغائنُ، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «اهتَزَّ عَرشُ الرحمنِ لموتِ سعدِ بنِ معاذٍ».

٣٨٠٤- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عَرعَرَةَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، عن أبي أُمامةَ بنِ سَهلِ بنِ حُنَيفٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه: أنَّ أُناساً نَزلوا على حُكمِ سعدِ بنِ معاذٍ، فأرسَلَ إليه، فجاء على حِمارٍ، فلمَّا بَلَغَ قريباً مِن المسجدِ قال النبيُّ ﷺ: «قُوموا إلى خَيرِكُم - أو سَيِّدِكُم -» فقال: «يا سعدُ، إنَّ هؤلاءِ نَزَلوا على حُكمِكَ» قال: فإنِّي أحكُمُ فيهم أن تُقتَلَ مُقاتِلَتُهم، وتُسبَى ذَرارِيُّهم، قال: «حَكَمتَ بحُكْمِ الله، أو بحُكْمِ المَلِكِ».

قوله: «باب مناقب سعد بن معاذ» أي: ابن النُّعمان بن امرِئ القيس بن عبد الأشهَل، وهو كبير الأوس، كما أنَّ سعد بن عُبادة كبير الخَزرَج، وإيّاهما أراد الشّاعر بقولِه:

فإن يُسلِمِ السَّعْدانِ يُصبِحْ محمَّدٌ ... بمكَّةَ لا يَخشَى خِلافَ المُخالِفِ[1]

---

(١) أخرج ابن أبي الدنيا في «الهواتف» (٧٥) من طريق هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن عبد المجيد بن أبي عبس بن محمد بن جبر عن أبيه عن جده قال: سمعت قريش صائحاً يصيح على أبي قبيس، فذكره. ونحوه في «الدلائل» للبيهقي ٢/ ٤٢٨، وابن الكلبي ضعيف جداً.

قوله: «**أُهديَت للنبيِّ ﷺ حُلّة حَرير**» الذي أهداها له أُكَيدِر دُومة[١]، كما بيَّنه أنس في حديثه المتقدِّم في كتاب الهِبة (٢٦١٦).

قوله: «**رواه قَتَادةُ والزُّهْريّ، سَمِعَا أنساً عن النبيّ ﷺ**» أمَّا رواية قَتَادة فوَصَلَها المؤلِّف في الهِبة (٢٦١٥)، وأمَّا رواية الزُّهْريِّ فوَصَلَها في اللِّباس[٢]، ويأتي ما يتعلَّق بها هناكَ إن شاء الله تعالى.

قوله: «**حدَّثنا فَضْل بن مُساوِر**» بضمِّ الميم وتخفيف المهمَلة، هو بصريّ يُكْنَى أبا المساوِر، وكان خَتَن أبي عَوَانة، وليس له في البخاريّ إلّا هذا الموضع.

قوله: «**خَتَنُ أبي عَوَانة**» بفتح المعجَمة والمثنّاة، أي: صِهرُه زوج ابنته، والخَتَن يُطلَق على كلّ مَن كان من أقارب المرأة.

قوله: «**وعن الأعمَش**» هو معطوف على الإسناد الذي قبلَه، وهذا من شأن البخاريِّ في حديث أبي سفيان طلحةَ بن نافع صاحبِ جابرٍ لا يُخرِج له إلّا مقروناً بغيره أو استشهاداً.

قوله: «**فقال رجل لجابرٍ**» لم أقِفْ على اسمه.

قوله: «**فإنَّ البراء يقول: اهتزَّ السَّرير**» أي: الذي حُمِلَ عليه.

قوله: «**إنَّه كان بين هذَينِ الحيَّينِ**» أي: الأوس والخَزرَج.

قوله: «**ضَغائن**» بالضّادِ والغَين المعجَمتَينِ، جمع ضَغينة: وهي الحِقد، قال الخطّابيُّ: إنَّما قال جابر ذلك لأنَّ سعداً كان من الأوس والبراء من الخَزرَج، والخزرجُ لا تُقِرُّ للأوسِ بفضلٍ، كذا قال! وهو خطأ فاحش، فإنَّ البراء أيضاً أوسيٌّ لأنَّه ابن عازب بن الحارث بن

---

(١) دُومة: موضع في بلاد الشام قرب تبوك، وكان أكيدر ملكها: وهو أكيدر بن عبد الملك بن عبد الحي الكندي، وكان نصرانياً، صالحه النبي ﷺ وأمَّنه، ووضع عليه وعلى أهله الجزية، ثم نقض الصلح بعد وفاة النبي ﷺ، فغزاه خالد بن الوليد في عهد أبي بكر فقتله، انظر «الإصابة» لابن حجر ١/ ٢٤١.

(٢) كذا قال الحافظ، وهو ذهولٌ منه، فطريق الزهري إنما علَّقها المصنف تعليقاً في باب (٢٦): مس الحرير من غير لبس، بين يدي الحديث (٥٨٣٦)، وعزاه هو هناك للطبراني ولتمّام في «فوائده»، وهو عند الطبراني في «الكبير» برقم (٥٣٤٧)، وفي «الفوائد» لتمام برقم (٥٤٠).

عَديّ بن مَجْدَعَةَ بن حارثة بن الحارث بن الخَزرَج بن عَمْرو بن مالك بن الأوس، يجتمع مع سعد بن معاذ في الحارث بن الخَزرَج، والخَزرَج والد الحارث بن الخَزرَج، وليس هو الخَزرَج الذي يقابل الأوس وإنَّما سُمِّيَ على اسمه، نعم الذي من الخَزرَج الذين هم مُقابِلو الأوس جابرٌ، وإنَّما قال جابر ذلك إظهاراً للحقِّ واعترافاً بالفضل لأهلِه، فكأنَّه تعَجَّبَ من البراء كيف قال ذلك مع أنَّه أوسيّ، ثمَّ قال: أنا ـ وإن كنت خَزرَجيّاً، وكان بين الأوس والخَزرَج ما كان ـ لا يَمنَعني ذلك أن أقول الحقّ، فذكر الحديث. والعُذر للبراءِ أنَّه لم يَقصِد تَغطية فضل سعد بن معاذ، وإنَّما فهِمَ ذلك فجَزَمَ به، هذا الذي يَليق أن يُظَنّ به، وهو دالٌّ على عَدَم تعصُّبه.

ولمَّا جَزَمَ الخطَّابيُّ بما تقدَّم احتاجَ هو ومَن تَبعَه إلى الاعتذار عمَّا صَدَرَ من جابر في حَقّ البراء وقالوا في ذلك ما مُحصَّلُه: إنَّ البراء مَعذور لأنَّه لم يَقُل ذلك على سبيل العَداوة لسعدٍ، وإنَّما فَهِمَ شيئاً مُحتَملاً فحَمَلَ الحديث عليه، والعُذر لجابر أنَّه ظنَّ أنَّ/ البراء أراد الغَضَّ من سعد فساغَ له أن ينتصر له، والله أعلم. ١٢٤/٧

وقد أنكَرَ ابن عمر ما أنكرَه البراء فقال: إنَّ العَرش لا يهتَزّ لأحدٍ، ثمَّ رَجَعَ عن ذلك وجَزَمَ بأنَّه اهتَزَّ له عَرْش الرحمن، أخرج ذلك ابن حِبّان من طريق مجاهد عنه[1]، والمراد باهتزاز العرش: استبشاره وسُروره بقدومِ رُوحه[2]، يقال لكلِّ مَن فرِحَ بقدومِ قادِمٍ عليه: اهتَزَّ له، ومنه: اهتزَّت الأرض بالنَّبات: إذا اخضَرَّت وحَسُنَت، ووَقَعَ ذلك من حديث ابن عمر عند الحاكم[3] بلفظ: «اهتزَّ العرشُ فَرَحاً به» لكنَّه تأوَّلَه كما تأوَّله البراء بن عازب

---

(١) الذي في المطبوع من «صحيحه» (٧٠٣٤) من طريق مجاهد عنه ذكرُ قصة ضمِّ القبر لمعاذ، دون ذكر اهتزاز العرش.

(٢) قال الإمام البغوي في «شرح السنة» ١٤/ ١٨٠: والأولى إجراؤه على ظاهره، وكذلك قوله عليه السلام: «أُحد جبل يحبنا ونحبه»، ولا ينكر اهتزاز ما لا روح فيه بالأنبياء والأولياء كما اهتز أُحد وعليه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان، وكما اضطربت الأسطوانة على مفارقته ﷺ.

(٣) في «المستدرك» ٣/ ٢٠٦، وليس في المطبوع منه قوله: «فرحاً به»، وهذه اللفظة وقعت عند ابن سعد في «الطبقات» ٣/ ٤٣٤ من مرسل الحسن ومن قوله.

فقال: اهتَزَّ العَرش فرَحاً بلِقاءِ الله سعداً حتَّى تَفَسَّخَت أعواده على عَواتقنا، قال ابن عمر: يعني: عَرش سعد الذي حُمِلَ عليه، وهذا من رواية عطاء بن السائب عن مُجاهد عن ابن عمر، وفي حديث عطاء مقال لأنَّه ممَّن اختَلَطَ في آخِر عمره.

ويعارض روايتَه أيضاً ما صَحَّحَه التِّرمذيّ (٣٨٤٩) من حديث أنس قال: لمَّا حُمِلَت جِنازة سعد بن معاذ قال المنافقونَ: ما أخَفَّ جِنازَته، فقال النبيّ ﷺ: «إنَّ الملائكة كانت تَحمِلُه». قال الحاكم: الأحاديث التي تُصَرِّح باهتِزاز عَرش الرحمن مُخَرَّجة في «الصحيحَينِ»، وليس لمُعارِضِها في «الصحيح» ذِكْر، انتهى.

وقيل: المراد باهتِزاز العَرش: اهتِزازُ حَمَلة العَرش، ويُؤيِّده حديث: «إنَّ جِبْريل قال: مَن هذا الميِّت الذي فُتِحَت له أبواب السماء واستَبشَرَ به أهلُها» أخرجه الحاكم[1]، وقيل: هي علامة نَصَبَها الله لموتِ مَن يموت من أوليائه ليُشعِر ملائكتَه بفضلِه.

وقال الحَرْبيّ: إذا عَظَّموا الأمر نَسَبوه إلى عظيم كما يقولون: قامَت لموتِ فلان القيامة، وأظلَمَت الدُّنيا ونحو ذلك، وفي هذه مَنقَبة عظيمة لسعدٍ، وأمَّا تأويل البراء على أنَّه أراد بالعَرشِ السَّريرَ الذي حَمَلَه عليه فلا يَستَلزِم ذلك فضلاً له لأنَّه يَشرَكُه في ذلك كلّ ميِّت، إلّا أنَّه يريد: اهتَزَّ حَمَلة السَّرير فرَحاً بقدومِه على رَبّه فيُتَّجَه.

ووَقَعَ لمالك نحو ما وَقَعَ لابنِ عمر أوَّلاً، فذكر صاحب «العُتبيَّة» فيها: أنَّ مالكاً سُئِلَ عن هذا الحديث فقال: أَنهاكَ أن تقولَه، وما يَدعُو المرء أن يتكلَّم بهذا وما يَدري ما فيه من الغُرور. قال أبو الوليد بن رُشد في «شرح العُتبيَّة»: إنَّما نَهَى مالكٌ لئَلّا يَسبق إلى وَهْم الجاهل أنَّ العَرش إذا تَحَرَّكَ يَتَحرَّك الله بحَرَكَتِه كما يقع للجالسِ منّا على كُرسيّه، وليس العَرش بموضَع استقرار الله، تَبارَكَ الله وتَنَزَّهَ عن مُشابَهة خَلقه. انتهَى مُلخَّصاً.

والذي يَظهَر أنَّ مالكاً ما نهى عنه لهذا، إذ لو خَشِيَ من هذا لمَا أسنَدَ في «الموطَّأ» (١/ ٢١٤) حديث: «يَنزِل الله إلى سَماء الدُّنيا» لأنَّه أصرَحُ في الحركة من اهتِزاز العَرش، ومع ذلك فمُعتَقَد

(١) في «الإكليل» له كما في «عمدة القاري» ٢٤/ ٤٣٩، وهو بنحوه في «المستدرك» ٣/ ٢٠٥.

سَلَف الأئمَّة وعُلَماء السُّنّة من الخَلَف أنَّ الله مُنَزَّه عن الحركة والتحوُّل والحُلول ليس كمثلِه شيء[١]، ويحتمل الفَرق بأنَّ حديث سعد ما ثَبَتَ عنده، فأمَرَ بالكَفِّ عن التحدُّث به، بخلاف حديث النُّزول فإنَّه ثابتٌ فرواه ووَكَلَ أمرَه إلى فَهْم أُولي العلم الذين يَسمَعونَ في القرآن ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، ونحو ذلك. وقد جاء حديث اهتِزاز العَرش لسعدِ بن معاذ عن عشرة من الصحابة أو أكثر[٢] وثَبَتَ في «الصحيحَين»، فلا معنى لإنكارِه.

قوله: «إنَّ أُناساً نزلوا على حُكم سعد» هم بنو قُرَيظة، وسيأتي شرح ذلك في المغازي (٤١٢١).

وقوله في هذه الرِّواية: «فلمَّا بَلَغَ قريباً من المسجد» أي: الذي أعَدَّه النبيّ ﷺ أيامَ مُحاصَرَته لبني قُرَيظة للصَّلاة فيه. وأخطأ مَن زَعَمَ أنَّه غَلَطٌ من الراوي لظَنِّه أنَّه أراد بالمسجدِ المسجدَ النَّبويَّ بالمدينة وقال: إنَّ الصواب ما وَقَعَ عند أبي داود الطيالسي (٢٣٥٤) من طريق شُعْبة/ أيضاً بهذا الإسناد بلفظ: «فلمَّا دَنا من النبيّ ﷺ». انتَهَى، وإذا حُمِلَ على ما قَرَّرته لم يكن بين اللَّفظَينِ تَنافٍ، وقد أخرجه مسلم (١٧٦٨) كما أخرجه البخاريّ كذلك. ١٢٥/٧

---

(١) الذي نقله الإمام الترمذي عن السلف الصالح رضوان الله عليهم في «باب ما جاء في فضل الصدقة» من كتاب الزكاة ما نصُّه: وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث (يعني حديث: يأخذ الله الصدقة بيمينه) وما يشبه هذا من الروايات من الصِّفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد ثبتت الروايات في هذا، ويُؤمَن بها ولا يُتوهَّم، ولا يقال: كيف؟ هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وابن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

وأما الجهمية، فأنكرت هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه. وقد ذكر الله تعالى في غير موضع من كتابه اليدَ والسمع والبصر، فتأوَّلت الجهميةُ هذه الآيات ففَسَّروها على غير ما فَسَّر أهلُ العلم.. وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال: يدٌ كيدٍ، أو مثلُ يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ، أو مثلُ سمع، فهذا التشبيه، فإذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقول: كيف، ولا يقول: مثل سمع، ولا كسمعٍ، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، انتهى.

(٢) انظر هذه الشواهد في التعليق على «مسند أحمد» عند حديث أبي سعيد الخدري برقم (١١١٨٤)، وفي «مجمع الزوائد» للحافظ الهيثمي ٩/ ٣٠٨-٣٠٩.

١٣ - باب مَنقَبة أُسَيد بن حُضَيرٍ وعبّاد بن بشرٍ رضي الله عنهما

٣٨٠٥- حدَّثنا عليُّ بنُ مسلمٍ، حدَّثنا حَبّانُ، حدَّثنا همّامٌ، أخبرنا قَتادةُ، عن أنسٍ ﷺ: أنَّ رَجُلينِ خَرَجا من عندِ النبيِّ ﷺ في ليلةٍ مُظلمةٍ، وإذا نورٌ بين أيدِيهما، حتَّى تفرَّقا فتَفرَّقَ النّورُ معهما.

وقال مَعمَرٌ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ: إنَّ أُسَيدَ بنَ حُضَيرٍ ورجلاً مِن الأنصار.

وقال حمَّادٌ: أخبَرَنا ثابتٌ، عن أنسٍ: كان أُسَيدُ بنُ حُضَيرٍ وعبّادُ بنُ بشرٍ عندَ النبيِّ ﷺ.

قوله: «باب مَنقَبة أُسَيد بن حُضَير وعبّاد بن بشر» هو أُسَيد بن حُضَير بن سِماك بن عَتِيك ابن رافع بن امرِئِ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصاريّ الأوسيّ الأشهَليّ، يُكْنَى أبا يحيى، وقيل غير ذلك، وماتَ في سنة عشرين في خلافة عمر على الأصحّ.

وعبّاد بن بشر: هو ابن وَقْش كما سأبيِّنُه، وفي تاريخ البخاريّ (٢/ ٤٧) و«مُسنَد أبي يَعْلى» (٤٣٨٩) وصَحَّحَه الحاكم (٣/ ٢٢٩) من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عبّاد عن أبيه عن عائشة قالت: ثلاثةٌ من الأنصار لم يكن أحدٌ يَعتَدّ عليهم فضلاً، كلُّهم من بني عبد الأشهَل: سعد بن معاذ وأُسَيد بن حُضَير وعبّاد بن بشر.

قوله: «إنَّ رجلينِ» ظَهَرَ من رواية مَعمَر أنَّ أُسَيد بن حُضَير أحدُهما، ومن رواية حمَّاد أنَّ الثاني عبّاد بن بشر، ولذلك جَزَمَ به المؤلِّف في الترجمة وأشارَ إلى حديثهما.

فأمَّا رواية مَعمَر فوَصَلَها عبد الرَّزّاق في «مُصنَّفه» (٢٠٥٤١) عنه، ومن طريقه الإسماعيليّ بلفظ: إنَّ أُسَيد بن حُضَير ورجلاً من الأنصار تَحدَّثا عند رسول الله ﷺ حتَّى ذهب من اللَّيل ساعةٌ في ليلة شديدةِ الظُّلمة، ثمَّ خَرَجا وبيَدِ كلٍّ منهما عُصَيَّة، فأضاءَت عَصا أحدِهما حتَّى مَشَيا في ضَوئِها، حتَّى إذا افتَرَقَت بهما الطَّريق أضاءَت عَصا الآخَر فمَشَى كلٌّ منهما في ضَوء عَصاه حتَّى بَلَغَ أهلَه.

وأمَّا رواية حمَّاد بن سَلَمة فوَصَلَها أحمد (١٢٩٨٠) والحاكم في «المستدرَك» (٣/ ٢٨٨) بلفظ: إنَّ أُسَيد بن حُضَير وعبّاد بن بشر كانا عند النبيّ ﷺ في ليلة ظلماءَ حِندِس، فلمَّا خَرَجا أضاءَت عَصَا أحدِهما فمَشَيا في ضَوئِها، فلمَّا افتَرَقَت بهما الطَّريق أضاءَت عَصَا الآخَر.

قوله: «عبّاد بن بِشْر» كذا للأكثر بكسر الموحَّدة وسكون المعجَمة، وفي رواية أبي الحسن القابِسيّ «بَشير» بفتح أوَّله وكسر ثانيه وزيادة تحتانيَّة وهو غَلَط، وفي الصحابة عبّاد بن بشر ابن قَيظيّ، وعبّاد بن بشر بن نَهيك، وعبّاد بن بشر بن وَقْش، وصاحب هذه القِصّة هو هذا الثالث، ووَهِمَ مَن زَعَمَ خلافَ ذلك.

١٤- باب مناقب معاذ بن جبلٍ ﷺ

٣٨٠٦- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عَمرٍو، عن إبراهيمَ، عن مَسروقٍ، عن عبدِ الله بنِ عَمرٍو رضي الله عنهما، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «استَقرِئوا القُرآنَ من أربعةٍ: مِنِ ابنِ مسعودٍ، وسالمٍ مَولَى أبي حُذَيفةَ، وأُبَيٍّ، ومعاذِ بنِ جَبَلٍ».

قوله: «مناقب معاذ بن جبل» أي: ابن عَمْرو بن أوس، من بني أسَد بن ساردةَ بن تَزِيد[1] ـ بفتح المثنّاة الفَوْقانيَّة ـ بن جُشَم بن الخَزرَج الخَزرَجيّ، يُكْنَى أبا عبد الرحمن، شَهِدَ بدراً والعقَبة، وكان أميراً للنبيِّ ﷺ على اليمن، ورَجَعَ بعده إلى المدينة، ثمَّ خرج إلى الشّام مُجاهداً فماتَ في طاعون عَمَواس سنة ثماني عشرة.

ذكر فيه حديث عبد الله بن عَمْرو: «استَقرِئوا القرآن»، وقد تقدَّم شرحه قريباً (٣٧٥٨ و٣٧٦٠)، وقد أخرج ابن حِبّان (٧١٢٩) والتِّرمِذيّ (٣٧٩٥) من حديث أبي هريرة رفعه: «نِعمَ الرجل معاذ بن جبل». كان عَقَبيّاً بدريّاً من فقهاء الصحابة، وقد أخرج التِّرمِذيّ (٣٧٩٠) وابن ماجَهْ (١٥٤) عن أنس رَفَعَه:/ «أرحَم أمَّتي أبو بكر ـ وفيه ـ وأعلَمُهم بالحلال ١٢٦/٧ والحرام معاذ» ورجاله ثِقات، وصَحَّ عن عمر أنَّه قال: مَن أراد الفقه فليأتِ معاذاً[2]، وسيأتي له ذِكر في تفسير سورة النَّحل، وعاشَ معاذ ثلاثاً وثلاثين سنة على الصحيح.

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، وهو الموافق لما ضبطه أصحاب المشتبه وغيرهم، وتصحف في (س) إلى: شاردة بن يزيد، انظر «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأسمائهم» ٥/ ١٣٦.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٢/ ٣١٦، والبيهقي في «الكبرى» ٦/ ٢١٠ من طريقين عن موسى ابن عُليّ بن رباح عن أبيه أن عمر خطب الناس في الجابية... إلى آخره.

١٥- باب مَنقَبة سعد بن عبادة ﷺ

وقالت عائشةُ: وكان قبلَ ذلك رجلاً صالحاً.

٣٨٠٧- حدَّثنا إسحاقُ، حدَّثنا عبدُ الصمَدِ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا قَتَادةُ، قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ قال أبو أُسَيدٍ: قال رسولُ الله ﷺ: خيرُ دُورِ الأنصار بنو النَّجّار، ثمَّ بنو عبدِ الأشهَلِ، ثمَّ بنو الحارثِ بنِ الخَزرَجِ، ثمَّ بنو ساعدةَ، وفي كلِّ دورِ الأنصار خيرٌ»، فقال سعدُ بنُ عُبَادةَ، وكان ذا قِدَمٍ في الإسلامِ: أرَى رسولَ الله ﷺ قد فضَّلَ علينا، فقيلَ له: قد فضَّلكم على ناسٍ كَثيرٍ.

قوله: «مَنقَبة سعد بن عُبَادةَ» أي: ابن دُلَيم بن حارثة بن أبي خُزَيمةَ بن ثَعْلبة بن طَريف ابن الخَزرَج بن ساعدة، يُكْنَى أبا ثابت، وهو والد قيس بن سعد أحد مَشاهير الصحابة، وكان سعد كبيرَ الخَزرَج وأحدَ المشهورين بالجودِ، وماتَ بحَوْرانَ من أرض الشّام سنة أربع عشرة أو خمس عشرة في خلافة عمر.

ثمَّ ذكر فيه حديث أبي أُسَيد في دور الأنصار وقد تقدَّم قريباً (٣٧٨٩ و٣٧٩٠)، وأورَدَه هنا لقولِه في هذه الطَّريق: وكان ذا قِدَمٍ في الإسلام.

قوله: «وقالت عائشة: وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً» هذا طَرَف من حديث الإفك الطَّويل، وسيأتي بتمامه في تفسير سورة النّور (٤٧٥٠) إن شاء الله تعالى، وذكرت عائشة فيه ما دار بين سعد بن عُبَادة وأُسَيد بن حُضَير حيثُ قال: وإن كان من إخواننا من الخَزرَج فمُرنا بأمرِك، فقال له سعد بن عُبادة: لا تستطيع قتلَه؛ فثارَ بينهم الكلام إلى أن أسكتَهم النبيّ ﷺ، فأشارَت عائشة إلى أنَّ سعد بن عُبَادة كان قبل أن يقول تلك المقالة رجلاً صالحاً، ولا يَلزَم من ذلك أن يكون خرج عن هذه الصِّفة إذ ليس في الخَبَر تَعرُّض لمَا بعد تلك المقالة، والظّاهر استمرار ثبوت تلك الصِّفة له، لأنَّه مَعذور في تلك المقالة لأنَّه كان فيها مُتأوِّلاً، فلذلك أورَدَها المصنِّف في مناقبه، ولم يَبدُ منه ما يُعاب به قبلَ هذه المقالة، وعُذر سعد فيها ظاهر، لأنَّه تَخيَّل أنَّ الأوسيّ أراد الغَضّ من قبيلة الخَزرَج لمَا كان بين الطائفتَينِ فرَدَّ عليه، ثمَّ لم يقع

من سعدٍ بعد ذلك شيءٌ يُعاب به إلّا أنّه امتنَعَ من بيعة أبي بكر فيما يقال وتَوجَّهَ إلى الشّام فماتَ بها، والعُذر له في ذلك أنّه تأوَّلَ أنَّ للأنصار في الخلافة استحقاقاً فبَنَى على ذلك، وهو مَعذور وإن كان ما اعتَقَدَه من ذلك خطأً.

١٢٧/٧

١٦- باب مناقب أُبيّ بن كعبٍ رضي الله عنه

٣٨٠٨- حدَّثنا أبو الوليدِ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عَمْرو بنِ مُرّةَ، عن إبراهيمَ، عن مَسروقٍ قال: ذُكِرَ عبدُ الله بنُ مسعودٍ عندَ عبدِ الله بنِ عَمرٍو فقال: ذاكَ رجلٌ لا أزالُ أُحِبُّه، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «خُذوا القُرآنَ من أربعةٍ: من عبدِ الله بنِ مسعودٍ فبَدَأ به، وسالمٍ مَولَى أبي حُذَيفةَ، ومعاذِ بنِ جبلٍ، وأُبَيِّ بنِ كعبٍ».

٣٨٠٩- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، قال: سمعتُ شُعْبَةَ، سمعتُ قَتادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، قال النبيُّ ﷺ لأُبَيٍّ: «إنَّ اللهَ أمَرَني أن أقرأَ عليكَ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البيّنة: ١] قال: وسَمّاني؟ قال: «نعم» فبكَى.

[أطرافه في: ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١]

قوله: «باب مناقب أُبيّ بن كعب» أي: ابن قيس بن عُبيدة بن زيد بن معاوية بن عَمْرو ابن مالك بن النَّجّار الأنصاريّ الخَزرَجيّ النَّجّاريّ، يُكنَى أبا المنذِر وأبا الطُّفَيل، كان من السابقين من الأنصار، شَهِدَ العَقَبة وبدراً وما بعدَهما، ماتَ سنة ثلاثين، وقيل غير ذلك، ذكر فيه حديث عبد الله بن عَمْرو المتقدِّم قريباً (٣٧٦٠) في مناقب عبد الله بن مسعود.

قوله: «قال النبيُّ ﷺ لأُبيّ بن كعب: إنَّ الله أمَرَني أن أقرأَ عليك: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾» زاد الحاكم (٢/ ٢٢٤) من وجه آخر عن زِرّ بن حُبَيشٍ عن أُبيّ بن كعب أنَّ النبيّ ﷺ قرأ عليه ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وقرأ فيها: «إنَّ ذاتَ الدِّين عند الله الحَنيفيَّةُ، لا اليهوديَّةُ ولا النَّصرانيَّة ولا المجوسيَّة، مَن يَفعَلْ خيراً فلمْ يُكفَرْهُ».

قوله: «قال: وسَمّاني؟» أي: هل نَصَّ عليَّ باسمي، أو قال: اقرأ على واحد من أصحابك فاختَرتَني أنتَ؟ فلمَّا قال له: «نعم» بكَى إمّا فَرَحاً وسُروراً بذلك، وإمّا خُشوعاً وخوفاً

من التقصير في شُكر تلك النِّعمة. وفي رواية للطَّبَرانيِّ (٥٣٩) من وجهٍ آخَر عن أُبيّ بن كعب قال: «نعم باسمِك ونَسَبك في الملأ الأعلى».

قال القُرطُبيّ: تَعَجَّبَ أُبيٌّ من ذلك لأنَّ تسمية الله له ونَصَّه عليه ليقرأ عليه النبيّ ﷺ تشريف عظيم، فلذلك بكَى إمّا فرَحاً وإمّا خُشوعاً.

قال أبو عُبيد: المراد بالعَرْضِ على أُبيٍّ ليتعلَّم أُبيٌّ منه القراءة ويَتَثَبَّت فيها، وليكونَ عَرْضُ القرآن سُنّةً، وللتنبيه على فضيلة أُبيّ بن كعب وتَقَدُّمِه في حِفظ القرآن، وليس المراد أن يَستَذكِر منه النبيّ ﷺ شيئاً بذلك العَرْض.

ويُؤخَذ من هذا الحديث مشروعيَّة التواضُع في أخذ الإنسان العلمَ من أهله وإن كان دونَه. وقال القُرطُبيّ: خَصَّ هذه السّورة بالذِّكرِ لمَا اشتَمَلَت عليه من التوحيد والرِّسالة والإخلاص والصُّحُف والكتب المنَزَّلة على الأنبياء، وذِكْر الصلاة والزكاة والمعاد، وبيان أهل الجنَّة والنار مع وَجازَتِها.

١٧ - باب مناقب زيد بن ثابتٍ ﷺ

٣٨١٠- حدَّثني محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا يحيى، حدَّثنا شُعْبةُ، عن قَتادةَ، عن أنسٍ ﷺ: جَمَع القُرآنَ على عَهدِ النبيِّ ﷺ أربعةٌ كلُّهم مِن الأنصار: أُبيٌّ، ومعاذُ بنُ جبلٍ، وأبو زيدٍ، وزيدُ بنُ ثابتٍ. قلتُ لأنسٍ: مَن أبو زيدٍ؟ قال: أحدُ عُمومَتي.

[أطرافه في: ٣٦٩٦، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤]

قوله: «باب مناقب زيد بن ثابت» أي: ابن الضَّحّاك بن زيد بن لَوذان، من بني مالك ابن النَّجّار، كاتب الوحي وأحدُ فقهاء الصحابة، ماتَ سنة خمس وأربعين.

قوله: «جَمَع القُرآنَ» أي: استَظهَره حِفظاً.

قوله: «وأبو زيد... ثمَّ قال أنس: هو أحد عُمومَتي» ذكر عليّ بن المدينيّ أنَّ اسمه أَوْس، وعن يحيى بن مَعِين: هو ثابت بن زيد، وقيل:/ هو سعد بن عُبيد بن النُّعمان، وبذلك جَزَمَ ١٢٨/٧

الطبرانيُّ[1] عن شيخه أبي بكر بن صَدَقة قال: وهو الذي كان يقال له القارئ، وكان على القادسيَّة واستُشهِدَ بها، وهو والد عُمير بن سعد. وعن الواقديِّ: هو قيس بن السَّكَن بن قيس بن زَعُوراء[2] بن حَرام الأنصاريّ النَّجّاريّ، ويُرجِّحه قول أنس: «أحد عُمومَتي» فإنَّه من قبيلة بني حَرام، وليس في هذا ما يعارض حديث عبد الله بن عَمْرو: «استَقرِئوا القرآن من أربعة»[3]، فذكر اثنين من الأربعة ولم يَذكُر اثنين، لأنَّه إمّا أن يقال: لا يَلزَم من الأمر بأخذِ القراءة عنهم أن يكونوا كلّهم استَظهَروه جميعَه، وإمّا أن لا يُؤخَذ بمفهومِ حديث أنس لأنَّه لا يَلزَم من قوله: «جَمَعَه أربعة» أن لا يكون جمعَه غيرُهم، فلعلَّه أراد أنَّه لم يقع جمعُه لأربعةٍ من قبيلة واحدة إلّا لهذه القبيلة وهي الأنصار، وسيأتي الكلام على جمع القرآن في كتاب فضائل القرآن (٤٩٨٦-٤٩٨٨).

١٨- باب مناقب أبي طلحة رضي الله عنه

٣٨١١- حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: لمَّا كان يومُ أُحُدٍ انهزَمَ الناسُ عن النبيِّ ﷺ، وأبو طلحةَ بين يَدَي النبيِّ ﷺ مُجَوِّبٌ به عليه بحَجَفةٍ له، وكان أبو طلحةَ رجلاً رامياً شديداً لقد يُكسِّرُ يومَئذٍ قَوسَينِ أو ثلاثاً، وكان الرجلُ يَمُرُّ معه الجَعبةُ مِن النَّبلِ فيقول: انثُرْها لأبي طلحةَ، فأشرَفَ النبيُّ ﷺ يَنظُرُ إلى القومِ فيقولُ أبو طلحةَ: يا نبيَّ الله، بأبي أنتَ وأُمّي، لا تُشرِف يُصيبُكَ سهمٌ من سِهامِ القومِ، نَحْري دونَ نَحرِكَ، ولقد رأيتُ عائشةَ بنتَ أبي بكرٍ وأُمَّ سُلَيم، وإنَّهما لَمُشَمِّرَتان أرى خَدَمَ سُوقِهما تُنقِزان القِرَبَ على مُتونِهما تُفرِغانه في أفواهِ القومِ، ثمَّ تَرجِعان فتَملآنِها، ثمَّ تَجيئانِ فتُفرِغانه في أفواهِ القومِ، ولقد وقَعَ السَّيفُ من يَدَي أبي طلحةَ، إمّا مرَّتَينِ وإمّا ثلاثاً.

قوله: «باب مناقب أبي طلحة» هو زيد بن سَهل بن الأسوَد بن حَرام الأنصاريّ الخَزرَجيّ

---

(١) في «الأوسط» برقم (١٥٤٢).

(٢) تحرَّف في (ع) و(س): إلى زعور، وفي المطبوع من «مغازي» الواقدي ١/ ١٦٤: زيد، وبنو زعوراء بن حرام بطن من بني عدي بن النجار. وانظر «الطبقات الكبرى» ٣/ ٥١٣ لابن سعد.

(٣) سلف برقم (٣٧٥٨).

النَّجّاري، وهو زوج أمّ سُلَيم والدة أنس، وقد تقدَّم بيان وفاته وتاريخها في الجهاد[١].

قوله: «مُجَوِّب» بفتح الجيم وكسر الواو المشدَّدة، أي: مُتَرِّس عليه يَقِيهِ بها، ويقال للتُّرسِ: جَوْبة، والحَجَفة بمُهمَلةٍ ثمَّ جيم مفتوحَتَينِ: التُّرس.

قوله: «شديداً لقد يُكسِّرُ[٢]» كذا للأكثر بنصب «شديداً» وبعدها «لَقدْ» بلامٍ ثمَّ «قَدْ»، ولبعضهم بالإضافة «شديدَ القِدِّ» بسكون اللّام وكسر القاف، والقِدُّ: سَيْر من جِلد غير مدبوغ، ويريد أنَّه شديد وَتَرِ القَوس، وبهذا جَزَمَ الخطَّابيُّ وتَبِعَه ابن التِّين، وقد رويَ بالميم المفتوحة بَدَل القاف. وسيأتي بقيَّة ما يتعلَّق بهذا الحديث في المغازي (٤٠٦٤) إن شاء الله تعالى[٣]. ١٢٩/٧

١٩- باب مناقب عبد الله بن سلام ﷺ

٣٨١٢- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسُفَ، قال: سمعتُ مالكاً يُحدِّثُ، عن أبي النَّضرِ مَولَى عمرَ ابنِ عُبيدِ الله، عن عامرِ بنِ سعدِ بنِ أبي وَقّاصٍ، عن أبيه قال: ما سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول لأحدٍ يَمشي على الأرضِ: «إنَّه من أهلِ الجنَّةِ»، إلا لعبدِ الله بنِ سَلَامٍ، قال: وفيه نزلت هذه الآيةُ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ الآيةَ [الأحقاف:١٠]. قال: لا أدري قال مالكٌ الآيةَ، أو في الحديثِ؟

٣٨١٣- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا أزهَرُ السَّمّانُ، عن ابنِ عَونٍ، عن محمَّدٍ، عن قيسِ ابنِ عُبادٍ قال: كنتُ جالساً في مسجدِ المدينةِ، فدَخَلَ رجلٌ على وَجهِه أثرُ الخشوعِ، فقالوا: هذا رجلٌ من أهلِ الجنَّةِ، فصَلَّى رَكعتَينِ تَجوَّزَ فيهما ثمَّ خَرَجَ، وتَبِعتُه فقلتُ: إنَّكَ حين دَخَلتَ المسجدَ قالوا: هذا رجلٌ من أهلِ الجنَّةِ، قال: والله ما يَنبغي لأحدٍ أن يقولَ ما لا يَعلَمُ، وسأُحدِّثُكم لِمَ ذاكَ، رأيتُ رُؤيا على عَهدِ النبيِّ ﷺ، فقَصَصتُها عليه، ورأيتُ كأنّي في رَوْضةٍ ذَكَر من سَعَتِها وخُضرَتِها، وَسَطَها عَمودٌ من حَديدٍ، أسفَلُه في الأرضِ وأعلاه في السماءِ، في أعلاهُ عُرْوةٌ فقيلَ له:

---

(١) عند باب «من اختار الغزو على الصوم» عند الحديث (٢٨٢٨).

(٢) كذا ضبطها العيني فقال: «لقد» بلام التأكيد، وكلمة «قد» للتحقيق، و«يكسِّر» يفعِّل بالتشديد ليدلَّ على كثرة الكسر، وهذه الصيغة تأتي متعدية ولازمة. انظر «عمدة القاري» ١٦/ ٢٧٤.

(٣) وقد سلف أيضاً في الجهاد برقم (٢٨٨٠) وفيه تتمة شرحه.

ارْقَهْ، قلتُ: لا أستطيعُ، فأتاني مِنصَفٌ فرَفَعَ ثيابي من خَلفي، فرَقِيتُ حتَّى كنتُ في أعلاها، فأخَذتُ بالعُرْوةِ فقيلَ له: استَمسِكْ، فاستيقَظتُ وإنَّها لَفِي يَدي، فقَصَصتُها على النبيِّ ﷺ فقال: «تلكَ الرَّوضةُ الإسلامُ، وذلك العَمودُ عَمودُ الإسلامِ، وتلكَ العُرْوةُ عُرْوةُ الوُثقى، فأنتَ على الإسلامِ حتَّى تَموتَ» وذلكَ الرجلُ عبدُ الله بنُ سَلَامٍ.

وقال لي خليفةُ: حدَّثنا معاذٌ، حدَّثنا ابنُ عَونٍ، عن محمَّدٍ، حدَّثنا قيسُ بنُ عُبادٍ، عن ابنِ سَلامٍ قال: وَصِيفٌ، بَدَلَ: مِنصَفٌ.

[طرفاه في: ٧٠١٠، ٧٠١٤]

٣٨١٤- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن سعيدِ بنِ أبي بُرْدةَ، عن أبيه قال: أتيتُ المدينةَ فلَقيتُ عبدَ الله بنَ سَلامٍ ﷺ، فقال: ألا تَجيءُ فأُطعِمَكَ سَوِيقاً وتَمراً، وتَدخُلَ في بيتٍ؟ ثمَّ قال: إنَّكَ بأرضٍ الرِّبا بها فاشٍ، إذا كان لكَ على رجلٍ حَقٌّ، فأهدَى إليكَ حِمْلَ تِبنٍ، أو حِمْلَ شَعيرٍ، أو حِمْلَ قَتٍّ، فلا تَأخُذْهُ، فإنَّه رِباً.

ولم يَذكُرِ النَّضرُ وأبو داودَ ووَهبٌ، عن شُعْبَةَ: البيتَ.

[طرفه في: ٧٣٤٢]

قوله: «باب مناقب عبد الله بن سَلَام» بتخفيف اللّام، أي: ابن الحارث من بني قَينُقاع، وهم من ذُرِّيَّة يوسف الصِّدِّيق، وكان اسم عبد الله بن سَلَام في الجاهليَّة الحُصَينَ، فسَمّاه النبيُّ ﷺ عبدَ الله، أخرجه ابن ماجَهْ (٣٧٣٤)[1]، وكان من حُلَفاء الخَزرَج من الأنصار، أسلَمَ أوَّل ما دَخَلَ النبيّ ﷺ المدينة، وسيأتي شرح ذلك في أوائل الهجرة (٣٩١١). وزَعَمَ الدّاووديّ أنَّه كان من أهل بدر، وسَبَقَه إلى ذلك أبو عَرُوبة وتفرَّد بذلك ولا يَثبُت، وغَلِطَ مَن قال: إنَّه أسلَمَ قبل وفاة النبيّ ﷺ بعامَينِ، وماتَ عبد الله بن سَلَام سنة ثلاث وأربعين.

---

(١) وأخرجه أيضاً أحمد (٢٣٧٨٢)، والترمذي (٣٢٥٦) و(٣٨٠٣)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٤٩٨) بإسناد ضعيف لجهالة ابن أخي عبد الله بن سلام الراوي عنه، ولم يقع عند أيٍّ منهم أن اسمه كان الحصين، لكن وقع ذلك عند الحاكم في «المستدرك» ٣/ ٤١٤ من وجه آخر عن محمد بن عمر، وهو الواقدي.

قوله: «عن أبي النَّضر» في رواية أبي يَعْلى (٧٦٧) عن يحيى بن مَعِين عن أبي مُسهِر عن مالك: حدَّثني أبو النَّضر.

قوله: «عن عامر» في رواية عاصم بن مُهَجِّع عن مالك عند الدّارَقُطنيِّ[١]: قال: سمعت عامر بن سعد.

قوله: «عن أبيه» في رواية إسحاق بن الطَّبّاع عن مالك عند الدّارَقُطنيِّ[٢]: قال: سمعت أبي.

قوله: «ما سمعت...» إلى آخره، استُشكِلَ بأنَّه ﷺ قد قال لجماعةٍ إنّهم من أهل الجنَّة غير عبد الله بن سَلام، ويَبعُد أن لا يَطَّلِع سعد على ذلك. وأُجيب بأنَّه كَرِهَ تَزكية نفسِه لأنَّه أحدُ العشرةِ المبَشَّرة بذلك، وتُعقِّبَ بأنَّه لا يَستَلزِم ذلك أن يَنفي سماعه مثلَ ذلك في حَقّ غيره، ويَظهَر لي في الجواب: أنَّه قال ذلك بعد موت المبَشَّرين، لأنَّ عبد الله بن سَلام عاشَ بعدهم ولم يَتأخَّر معه من العشرة غير سعد وسعيد، ويُؤخَذ هذا من قوله: «يَمشي على الأرض».

ووَقَعَ في رواية إسحاق بن الطَّبّاع عن مالك عند الدّارَقُطنيِّ: ما سمعت النبيّ ﷺ يقول لحَيٍّ يَمشي: «إنَّه من أهل الجنَّة» الحديث[٣]، وفي رواية عاصم بن مُهَجِّع عن مالك عنه: «يقول لرجلٍ حَيّ» وهو يُؤيِّد ما قلته. لكن وَقَعَ عند الدّارَقُطنيِّ من طريق سعيد بن داود عن مالك ما يُعكِّر على هذا التأويل، فإنَّه أورَدَه بلفظ: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «لا أقول لأحدٍ من الأحياء: إنَّه من أهل الجنَّة إلّا لعبدِ الله بن سَلام»، وبَلَغَني أنَّه قال: «وسَلمان الفارسيّ»، لكنَّ هذا السّياق مُنكَر، فإن كان محفوظاً حُمِلَ على أنَّه ﷺ قال ذلك قديماً قبل أن يُبشِّر غيره بالجنَّة. وقد أخرج ابن حِبّان (٧١٦٤) من طريق مُصعَب بن سعد عن أبيه سببَ[٤] هذا الحديث

---

(١) ورواية عاصم بن مهجّع عن مالك أخرجها أيضاً البزار في «مسنده» (١٠٩٣) وفيها: عن سالم أبي النضر عن عامر بن سعد.

(٢) رواية إسحاق بن الطباع عن مالك أخرجها أيضاً مسلم (٢٤٨٣)، وأحمد في «المسند» (١٥٣٣)، وفيها عندهما: «قال: سمعت أبي»، وقد فات الحافظ الإشارة إليها عندهما.

(٣) وكذا وقع عند مسلم (٢٤٨٣)، وأحمد في «مسنده» (١٥٣٣) من الرواية نفسها.

(٤) لفظ «سبب» سقط من (س).

بلفظ: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «يدخل عليكم رجل من أهل الجنَّة» فدَخَلَ عبد الله بن سَلَام. وهذا يُؤيِّد صِحّة رواية الجماعة، ويُضَعِّف رواية سعيد بن داود.

قوله: «**قال: لا أدري قال مالكٌ الآية أو في الحديث**» أي: لا أدري هل قال مالك: إنَّ نزول هذه الآية في هذه القِصّة من قِبَل نفسِه أو هو بهذا الإسناد؟ وهذا الشكّ في ذلك من عبد الله بن يوسف شيخ البخاريّ، ووَهِمَ مَن قال: إنَّه من القَعنبيّ إذ لا ذِكْر للقَعنبيّ هنا، ولم أرَ هذا عن عبد الله بن يوسف إلّا عند البخاريّ، وقد رواه عن عبد الله بن يوسف أيضاً إسماعيل بن عبد الله الملَقَّب سَمَّويه في «فوائده» ولم يَذكُر هذا الكلام عن عبد الله بن يوسف، وكذا أخرجه الإسماعيليّ من وجه آخر عن عبد الله بن يوسف، وكذا أخرجه الدّارَقُطنيُّ في «غرائب مالك» من وجهَينِ آخرَينِ عن عبد الله بن يوسف، وأخرجه من طريق ثالث عنه بلفظٍ آخر مُقتَصِراً على الزّيادة دون الحديث وقال: إنَّه وَهمٌ.

وروى ابن مَندَهْ في «الإيمان» (٢٦٩) من طريق إسحاق بن سَيّار عن عبد الله بن يوسف الحديث والزّيادة، وقال فيه: قال إسحاق: فقلت لعبدِ الله بن يوسف: إنَّ أبا مُسهِر حدَّثنا بهذا عن مالك ولم يَذكُر هذه الزّيادة، قال: فقال عبد الله بن يوسف: إنَّ مالكاً تكلَّمَ به عَقِب الحديث، وكانت مَعي ألواحي فكَتَبت. انتَهى، وظَهَرَ بهذا سبب قوله للبخاريّ «ما أدري...» إلى آخِره، وقد أخرجه الإسماعيليّ والدّارَقُطنيّ في «غرائب مالك» من طريق أبي مُسهِر وعاصم بن مُهَجِّع وعبد الله بن وَهْب وإسحاق بن عيسى، زاد الدّارَقُطنيُّ: وسعيد بن داود وإسحاق الفَرْويّ، كلّهم عن مالك بدون هذه الزّيادة، قال: فالظّاهر أنَّها مُدرَجة من هذا الوجه.

ووَقَعَ في رواية ابن وَهْب عند الدّارَقُطنيِّ التصريح بأنَّها من قول مالك، إلّا أنَّها قد جاءت من حديث ابن عبَّاس عند ابن مَرْدويه، ومن حديث عبد الله بن سَلَام نفسِه عند التِّرمذيّ (٣٢٥٦)، وأخرجه ابن مَرْدويه أيضاً من طرق عنه، وعند ابن حِبّان (٧١٦٢) من حديث عَوْف بن مالك أيضاً: أنَّها نزلت في عبد الله بن سَلَام نفسِه، وقد استَنكَرَ الشَّعبيّ فيما رواه عبد بن حُميدٍ عن النَّضر بن شُمَيلٍ عن ابن عَوْن عنه نزولها في عبد الله بن سَلَام

لأنَّه إنَّما أسلَمَ بالمدينة والسّورة مَكّيَّة، فأجابَ ابن سِيرِين بأنَّه لا يَمتَنِع أن تكون السّورة مَكّيَّة وبعضها مَدَنيّ وبالعكس، وبهذا جَزَمَ أبو العبَّاس في «مقامات التنزيل» فقال: الأحقاف مَكّيَّة إلّا قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ ...﴾ إلى آخِر الآيتَين، انتهَى[١].

ولا مانع أن تكون جميعَها مَكّيَّةٌ وتَقَع الإشارة فيها إلى ما سيقعُ بعد الهجرة من شهادة عبد الله بن سَلام، وروى عبد بن حُميدٍ في «تفسيره» من طريق سعيد بن جُبَير: أنَّ الآية نزلت في ميمون بن يامين، وفي «تفسير الطَّبَريّ» عن ابن عبَّاس: أنَّها نزلت في ابن سَلام وعُمير بن وَهْب بن يامين النَّضريّ، وفي «تفسير مُقاتل»: اسمه يامين بن يامين؛ ولا مانع أن تكون نزلت في الجميع.

١٣١/٧ **قوله: «عن محمَّد»** هو ابن سِيرِين، وقيس بن عُبَاد بضمِّ المهمَلة وتخفيف/ الموحَّدة.

قوله: «ما ينبغي» هو إنكار من ابن سَلام على مَن قَطَعَ له بالجنَّة، فكأنَّه ما سمعَ حديث سعد وكأنَّهم هم سَمعوه، ويحتمل أن يكون هو أيضاً سمعَه لكنَّه كَرِهَ الثَّناء عليه بذلك تَواضُعاً، ويحتمل أن يكون إنكاراً منه على مَن سألَه عن ذلك لكَونِه فهمَ منه التعجُّب من خَبَرِهم، فأخبَره بأنَّ ذلك لا عَجَب فيه بما ذكره له من قِصّة المنام، وأشارَ بذلك القول إلى أنه لا ينبغي لأحدٍ إنكار ما لا عِلم له به إذا كان الذي أخبَره به من أهل الصِّدق.

قوله: «فقيلَ لي: ارْقَ» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «ارقَهْ» بزيادة هاء، وهي هاء السَّكت.

قوله: «فأتاني مِنصَف» بكسر الميم وسكون النُّون وفتح الصّاد المهمَلة بعدها فاء، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ بفتح الميم، والأوَّل أشهَر: وهو الخادِم.

قوله: «فرَقِيتُ» بكسر القاف وحُكِيَ فتحها.

قوله في الرِّواية الثانية: «وَصِيف» مكان «مِنصَف» يريد أنَّ معاذاً ـ وهو ابن معاذ ـ روى الحديث عن عبد الله بن عَوْن كما رواه أزهَر السَّمّان، فأبدَلَ هذه اللَّفظة بهذه اللَّفظة وهي بمعناها، والوَصيف: الخادِم الصغير غلاماً كان أو جارية.

---

(١) أورد هذه الروايات جميعها السيوطي في «الدر المنثور» ١٣/ ٣١٦-٣١٨ وعزاها لابن حميد وغيره.

قوله: «فاستيقَظت وإنَّها لَفي يَدي» أي: إنَّ الاستيقاظ كان حالَ الأخذ من غير فاصلة، ولم يُرِد أنَّها بَقيَت في يده في حال يَقظَته، ولو حُمِلَ على ظاهره لم يَمتَنِع في قُدرة الله، لكنَّ الذي يَظهَر خلاف ذلك، ويحتمل أن يريد: أنَّ أثرها بَقيَ في يده بعد الاستيقاظ، كأن يُصبح فيَرَى يدَه مقبوضة.

قوله: «وذلك الرجلُ عبدُ الله بن سَلَام» هو قول عبد الله بن سَلام، ولا مانع من أن يُخبر بذلك ويريد نفسَه، ويحتمل أن يكون من كلام الراوي.

قوله: «عن أبيه» هو أبو بُرْدة بن أبي موسى الأشعَريّ.

قوله: «في بيتٍ» التنوين للتعظيم، ووَجْه تعظيمه أنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ فيه[1] مَثَلاً[2]، وكأن هذا القَدْر المقتضي لإدخال هذا الحديث في مناقب ابن سَلام، أو لمَا دَلَّ عليه أمره بتَرْكِ قَبُوله هديةَ المستَقرِض من الوَرَع.

قوله: «إنَّك بأرضٍ» يعني: أرض العراق «الرِّبا بها فاشٍ» أي: شائعٌ.

قوله: «حِمْل» بكسر المهمَلة «تِبْن» بكسر المثنّاة وسكون الموحَّدة معروف.

قوله: «حِمْل قَتّ» بفتح القاف وتشديد المثنّاة: وهو عَلَف الدَّوابّ.

قوله: «فإنَّه رِباً» يحتمل أن يكون ذلك رأي عبد الله بن سَلام، وإلّا فالفقهاء على أنَّه إنَّما يكون رِباً إذا شَرَطَه، نعم الوَرَع تَركُه.

قوله: «ولم يَذكُر النَّضرُ» أي: ابن شُمَيلٍ «وأبو داودَ» أي: الطَّيالسيّ «ووَهبٌ» أي: ابن جَرير «عن شُعْبة: البيتَ» أي: قول سليمان بن حَرْب عن شُعْبة في روايته: «وتدخل في بيتٍ»، وقد وَقَعَ في رواية أبي أُسامة عن بُرَيد بن عبد الله، أي: ابن أبي بُرْدة عن جَدّه أبي بُرْدة في كتاب الاعتصام (٧٣٤٢) بلفظ: انطَلِق إلى المنزل فأَسقيَكَ من قَدَحٍ شَرِبَ منه رسول الله ﷺ، الحديثَ.

---

(١) كذا قال، وتابعه على ذلك العيني في «عمدة القاري» ١٦/ ٢٧٧، وقال القاضي عياض في «المشارق» ٢/ ٣٩١: وفي كتاب الأصيلي بياض بعد «بيت» يدلُّ على نقص، وتمامه: في بيتٍ دخله النبيُّ ﷺ.

(٢) لفظ «مثلاً» سقط من (س)، ولا بدَّ منه لاكتمال المعنى المراد من السياق.

١٣٢/٧

٢١- باب ذِكْر جَرِيرِ بنِ عبدِ الله البَجَلِيِّ رضي الله عنه

٣٨٢٢- حدَّثنا إسحاقُ الواسِطيُّ، حدَّثنا خالدٌ، عن بيانٍ، عن قيسٍ، قال: سمعتُه يقول: قال جَرِيرُ بنُ عبدِ الله رضي الله عنه: ما حَجَبَني رسولُ الله ﷺ مُنذُ أسلَمتُ، ولا رآني إلَّا ضَحِكَ.

٣٨٢٣- وعن قيسٍ، عن جَرِيرِ بنِ عبدِ الله، قال: كان في الجاهليَّةِ بيتٌ يقال له: ذو الخَلَصةِ، وكان يقال له الكعبةُ اليَمانيَة، أو الكعبةُ الشَّاميَّةُ، فقال لي رسولُ الله ﷺ: «هل أنتَ مُريحِي من ذي الخَلَصةِ؟» قال: فنفَرتُ إليه في خمسين ومئةِ فارسٍ من أحمَسَ، قال: فكسَرناهُ وقَتَلْنا مَن وجَدنا عندَه، فأتيناه فأخبَرناه، فدَعا لنا ولأَحمَسَ.

قوله: «باب ذِكْر جَرِير بن عبد الله البَجَليّ» أي: ابن جابر بن مالك من بني أَنمار بن أراشٍ، نُسِبوا إلى أمّهم بَجِيلة، يُكْنى أبا عَمْرو على المشهور، واختُلِفَ في إسلامه والصحيح أنَّه في سنة الوُفود سنة تِسع، ووَهِمَ مَن قال: إنَّه أسلَمَ قبل موت النبيّ ﷺ بأربعين يوماً، لمَا ثَبَتَ في «الصحيح»: أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «استَنصِت الناسَ» في حَجّة الوداع[1]، وذلك قبل موته ﷺ بأكثرَ من ثمانين يوماً، وكان موت جَرير سنة خمسين، وقيل: بعدها.

قوله: «ما حَجَبني رسول الله ﷺ» أي: ما مَنَعَني من الدُّخول إليه إذا كان في بيته فاستأذَنت عليه، وليس كما حَمَلَه بعضهم على إطلاقه فقال: كيف جازَ له أن يدخل على مُحرَّمٍ بغير حِجاب؟ ثمَّ تَكلَّفَ في الجواب أنَّ المراد مَجلِسُه المختَصُّ بالرِّجال، أو أنَّ المراد بالحِجاب: مَنْعُ ما يَطلُبه منه. قلت: وقوله: «ما حَجَبني» يَتَناوَل الجميع مع بُعد إرادة الأخير.

قوله: «ولا رآني إلّا ضَحِكَ» في رواية الحُميديّ (٨٠٠) عن إسماعيل: إلّا تَبسَّمَ في وجهي، وروى أحمد (١٩٨٠ و١٩٨١) وابن حِبّان (٧١٩٩) من طريق المغيرة بن شُبَيل عن جَرير قال: لمَّا دَنَوت من المدينة أَنختُ ثمَّ لَبستُ حُلَّتي فدَخلت، فرَماني الناس بالحَدَقِ، فقلت: هل ذكرَني رسول الله ﷺ؟ قالوا: نعم، ذكرك بأحسنَ ذِكْرٍ فقال: «يدخل عليكم رجلٌ مِن خير ذِي يَمَنٍ، على وجهه مَسْحةُ مَلَكٍ».

---

(١) سلف برقم (١٢١)، وسيأتي برقم (٤٤٠٥).

قوله: «وعن قيس» هو موصولٌ بالإسناد المذكور.

قوله: «ذو الخَلَصة» بفتح المعجَمة واللّام والصّاد المهمَلة، وحُكيَ إسكان اللّام.

وقوله: «اليَمَانيَة» بتخفيف الياء وحُكيَ تشديدها.

وقوله: «أو الكعبة الشّاميَّة» استُشكِلَ الجمع بين هذَينِ الوصفَينِ، وسيأتي جوابه مع شرح هذه القِصّة في أواخر المغازي (٤٣٥٥) مع الكلام على قوله: «الكعبة اليَمانيَة» أو: «الكعبة الشّاميَّة» إن شاء الله تعالى.

٢٢- بابُ ذِكْر حُذَيفةَ بنِ اليَمان العَبسيِّ ﷺ

٣٨٢٤- حدَّثني إسماعيلُ بنُ خليلٍ، أخبرنا سَلَمةُ بنُ رَجاءٍ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: لمَّا كان يومُ أُحُدٍ هُزِمَ المشرِكونَ هَزيمةً بَيِّنَةً، فصاحَ إبليسُ: أيْ عبادَ الله! أُخراكُم! فرَجعَت أُولاهُم على أُخراهُم، فاجتَلَدَت مع أُخراهُم، فنظرَ حُذَيفةُ فإذا هو بأبيهِ، فنادَى: أيْ عبادَ الله! أبي أبي! فقالت: فوالله ما احتَجَزوا حتَّى قَتَلوه، فقال حُذَيفةُ: غَفَرَ الله لكم.

قال أَبي: فوالله ما زالَتْ في حُذَيفةَ منها بقيَّةُ خيرٍ حتَّى لَقِيَ اللهَ عزَّ وجلَّ.

قوله: «باب ذِكْر حُذَيفة بن اليَمان العَبسيّ» بالموحَّدة، واسم اليَمان حِسْل - بمُهمَلَتَينِ وكسر أوَّله وسكون ثانيه ثمَّ لام - ابن جابر، له ولأبيه صُحْبة.

قوله: «لمَّا هُزِمَ»[1] بضمِّ أوَّله.

وقوله: «وأُخراكُم» أي: اقبَلوا أُخراكم، أو احذَروا أُخراكم، أو انصُروا أُخراكُم.

وقوله: «احتَجَزوا» أي: انفَصَلوا من القتال وامتَنَعَ بعضُهم من بعض، وسيأتي بقيَّة شرح هذه القِصّة في كتاب المغازي (٤٠٦٥).

قوله: «قال أبي» القائل: هو هشام بن عُرْوة، نَقَلَه عن أبيه عُرْوة وفَصَلَه من حديث عائشة فصارَ مُرسَلاً.

---

(١) كذا وقع هنا، ولفظ الحديث في اليونينية دون خلاف بين الرواة: لـمّا كان يوم أحد هُزِم.

وقوله: «ما زالَت في حُذَيفة منها» أي: من هذه الكلمة، أي: بسَببها.

وقوله: «بقيَّةُ خيرٍ» يُؤخَذ منه أنَّ فِعل الخير تعود بَرَكتُه على صاحبه في طول حياته.

١٣٣/٧ تنبيه: وَقَعَ ذِكْر جَرير وحُذيفة مُؤَخَّراً عن/ ذِكْر خديجة عليها السَّلام، وفي بعضها مُقدَّماً وهو أليَق، فإنَّ الذي يَظهَر أنَّه أخَّرَ ذِكْر خديجة عَمداً لكَونِ غالب أحوالها مُتعلِّقة بأحوال النبيِّ ﷺ قبل المبعَث، فوَقَعَ له في ذلك حُسن التخَلُّص من المناقب التي استَطرَدَ من ذِكْر النبيّ ﷺ إليها، فلمَّا فَرَغ منها رَجع إلى بقيَّة سيرَته ومغازيه، والله أعلم.

٢٠- باب تزويج النبيِّ ﷺ خديجة وفَضْلِها رضي الله عنها

قوله: «باب تزويج النبيِّ ﷺ خديجةَ وفضلِها» كذا في النُّسَخ «تزويج» وتَفعيل قد يَجيء بمعنى تَفعُّل وهو المراد هنا، أو فيه حذف تقديره: تزويجه من نفسه.

قوله: «خديجة» هي أوَّل مَن تزوَّجها ﷺ، وهي بنت خُوَيلد بن أسَد بن عبد العُزَّى بن قُصَيّ، تَجتَمِع مع النبيّ ﷺ في قُصَيّ، وهي من أقرَب نسائه إليه في النَّسَب، ولم يَتزوَّج من ذُرِّيَّة قُصَيّ غيرَها إلّا أمَّ حبيبة، وتزوَّجها سنة خمس وعشرين من مَولِده في قول الجمهور، زَوَّجه إيّاها أبوها خُوَيلد، ذكره البيهقيُّ من حديث الزُّهْريِّ بإسنادِه عن عمّار بن ياسر[1]، وقيل: عَمّها عَمْرو بن أسَد، ذكره ابن الكَلْبيّ[2]، وقيل: أخوها عَمْرو بن خوَيلد، ذكره ابن إسحاق، وكانت قبلَه عند أبي هالةَ بن النَّبّاش بن زُرارة التَّميميّ حَليف بني عبد الدّار، واختُلِفَ في اسم أبي هالة، فقيل: مالك قاله الزُّبَير، وقيل: زُرارة حكاه ابن مَندَه، وقيل: هِند جَزَمَ به العَسكَريّ، وقيل: اسمه النَّبّاش جَزَمَ به أبو عُبيد، وابنه هِند روى عنه الحسن بن عليّ فقال: «حدَّثني خالي» لأنَّه أخو فاطمة لأُمِّها، ولهِندٍ هذا ولد اسمه هِند ذكره الدّولابيّ وغيره، فعلى قول العَسكَريّ فهو ممَّن اشتَرَكَ مع أبيه وجدّه في الاسم، وماتَ أبو هالة في الجاهليَّة، وكانت خديجة قبله عند عَتيق بن عائذ المخزوميّ، وكان النبيّ ﷺ قبل أن يَتزوَّج

---

(١) في «دلائل النبوة» ٢/ ٧١.

(٢) في (س): الكلبي.

خديجة قد سافَرَ في مالها مُقارضاً إلى الشّام، فرأى منه مَيسَرةُ غلامُها ما رَغَّبَها في تزوُّجه، قال الزُّبَير: وكانت خديجة تُدعَى في الجاهليَّة الطاهرة، وماتت على الصحيح بعد المبعَث بعشرِ سِنين في شهر رَمَضان، وقيل: بثمانٍ، وقيل: بسبعٍ، فأقامَت معه ﷺ خمساً وعشرين سنة على الصحيح، وقال ابن عبد البَرِّ: أربعاً وعشرين سنة وأربعة أشهر، وسيأتي من حديث عائشة (٣٨١٧) ما يُؤيِّد الصحيح في أنَّ موتها قبل الهجرة بثلاثِ سِنين، وذلك بعد المبعَث على الصواب بعشرِ سِنين، وقد تقدَّم في أوَّل بَدْء الوحي (٣) بيان تصديقها للنبيِّ ﷺ في أوَّل وَهْلَة، ومن ثَباتها في الأمر ما يدلّ على قوّة يَقينها ووُفور عقلها وصِحّة عَزمها، لا جَرَمَ كانت أفضلَ نسائه على الراجح، وقد تقدَّم في ذِكْر مريم من أحاديث الأنبياء بيانُ شيءٍ من هذا[1].

وروى الفاكِهيّ في كتاب «مكَّة» عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان عند أبي طالب، فاستأذَنه أن يَتَوجَّه إلى خديجة فأذِنَ له، وبَعَثَ بعده جارية له يقال لها نَبعة فقال لها: انظُري ما تقول له خديجة؟ قالت نَبعة: فرأيت عَجَباً، ما هو إلّا أن سمعَت به خديجة فخَرَجَت إلى الباب فأخَذَت بيَدِه فضَمَّتها إلى صدرها ونَحْرها ثمَّ قالت: بأبي وأُمّي، والله ما أفعَل هذا لشيءٍ، ولكنّي أرجو أن تكون أنتَ النبيّ الذي ستُبعَث، فإن/ تكن هو فاعرِف حَقّي ومَنزِلَتي وادعُ الإلهَ الذي يَبعَثك لي. قالت: فقال لها: والله لَئِن كنت أنا هو قد اصطَنَعتِ عندي ما لا أُضَيِّعُه أبداً، وإن يكن غيري فإنَّ الإله الذي تَصنَعين هذا لأجلِه لا يُضَيِّعُك أبداً. ١٣٥/٧

ثمَّ ذكر المصنِّف في الباب أحاديثَ لا تصريحَ فيها بما في الترجمة، إلّا أنَّ ذلك يُؤخَذ بطريق اللُّزوم من قول عائشة: «ما غِرت على امرأة» ومن قوله ﷺ: «وكان لي منها ولدٌ» وغيرِ ذلك.

الحديث الأول:

٣٨١٥- حدَّثني محمَّدٌ، حدَّثنا عَبدةُ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، قال: سمعتُ عبدَ الله ابنَ جعفرٍ، قال: سمعتُ علياً ﵁، يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول.

---

(١) في باب (٤٥): ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ﴾ [آل عمران:٤٢].

حدَّثني صَدَقةُ، أخبرنا عَبْدةُ، عن هشامٍ، عن أبيه، قال: سمعتُ عبد الله بنَ جعفرٍ عن عليٍّ رضي الله عنهم، عن النبيِّ ﷺ، قال: «خيرُ نسائها مريمُ، وخيرُ نسائها خديجةُ».

قوله: «حدَّثني محمَّد» هو ابن سَلَام كما جَزَمَ به ابن السَّكَن، وعَبْدة: هو ابن سليمان.

قوله: «سمعتُ عبد الله بن جعفر» هو ابن أبي طالب، ووَقَعَ عند عبد الرَّزّاق (١٤٠٠٦) عن ابن جُرَيج: عن هشام بن عُرْوة عن أبيه عن عبد الله بن الزُّبَير عن عبد الله بن جعفر[1]، وهو من المزيد في مُتَّصِل الأسانيد لتصريحِ عَبدة في هذه الرِّواية بسماع عُرْوة عن عبد الله ابن جعفر.

قوله: «سمعت عليّ بن أبي طالب» زاد مسلم (٢٤٣٠) من رواية أبي أُسامة عن هشام: «بالكوفة»، واتَّفَقَ أصحاب هشام على ذِكْر عليٍّ فيه، وقَصَرَ به محمد بن إسحاق فرواه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن جعفر عن النبيّ ﷺ، أخرجه أحمد (١٧٥٨) وابن حِبّان (٧٠٠٥) والحاكم (٣/ ١٨٥) لكن بلفظٍ مُغايِر لهذا اللَّفظ، فالظّاهر أنَّهما حديثان، وفي الإسناد رواية تابعيّ عن تابعيّ: هشام عن أبيه، وصحابيّ عن صحابيّ: عبد الله بن جعفر عن عَمّه.

قوله: «خيرُ نسائها مريم وخيرُ نسائها خديجة» قال القُرطُبيّ: الضَّمير عائد على غير مذكور، لكنَّه يُفسِّره الحال والمشاهدة، يعني به: الدُّنيا.

وقال الطِّيبيُّ: الضَّمير الأوَّل يعود على الأُمّة التي كانت فيها مريم والثاني على هذه الأُمّة. قال: ولهذا كرَّرَ الكلام تنبيهاً على أنَّ حُكم كلّ واحدة منهما غير حُكم الأُخرَى.

قلت: ووَقَعَ عند مسلم (٢٤٣٠) من رواية وكيع عن هشام في هذا الحديث: وأشارَ وكيع إلى السماء والأرض، فكأنَّه أراد أن يُبيِّن أنَّ المراد نساءُ الدُّنيا، وأنَّ الضَّميرَين يَرجِعان إلى الدُّنيا، وبهذا جَزَمَ القُرطُبيّ أيضاً.

وقال الطِّيبيُّ: أراد أنَّهما خيرُ مَن تحت السماء وفوق الأرض من النِّساء، قال: ولا يَستَقيم أن يكون تفسيراً لقولِه: «نسائها»، لأنَّ هذا الضَّمير لا يَصلُح أن يعود إلى السماء، كذا قال.

---

(١) وليس في الإسناد في المطبوع من «المصنف» عبد الله بن الزبير.

ويحتمل أن يريد أنَّ الضَّمير الأوَّل يَرجِع إلى السماء والثاني إلى الأرض إن ثَبَتَ أنَّ ذلك صَدَرَ في حياة خديجة، وتكون النُّكتة في ذلك أنَّ مريم ماتت فعُرِجَ بروحِها إلى السماء، فلمَّا ذكرها أشارَ إلى السماء، وكانت خديجة إذ ذاكَ في الحياة فكانت في الأرض فلمَّا ذكرها أشارَ إلى الأرض، وعلى تقدير أن يكون بعد موت خديجة، فالمراد أنَّهما خيرُ مَن صُعِدَ بِرُوحِهنَّ إلى السماء وخيرُ مَن دُفِنَ جسدُهنَّ في الأرض، وتكون الإشارة عند ذِكْر كلٍّ واحدة منهما.

والذي يَظهَر لي أنَّ قوله: «خير نسائها» خَبَر مُقدَّم والضَّمير لمريم، فكأنَّه قال: مريم خير نسائها، أي: نساء زمانها، وكذا في خديجة. وقد جَزَمَ كثير من الشُّراح أنَّ المراد نساءُ زمانها لمَا تقدَّم في أحاديث الأنبياء (٣٤٣٣) في قِصّة موسى وذِكْر آسية من حديث أبي موسى رَفَعَه: «كَمُلَ من الرِّجال كثير ولم يَكمُل من النِّساء إلّا مريم وآسية»، فقد أثبَتَ في هذا الحديث الكمال لآسيةَ كما أثبَته لمريم، فامتَنَعَ حَمْلُ الخيريَّة في حديث الباب على الإطلاق، وجاء ما يُفسِّر المراد صريحاً، فروى البزَّار (١٤٢٧) والطبرانيُّ من حديث عمَّار ابن ياسر رَفَعَه: «لقد فُضِّلَت خديجة على نساء أمَّتي كما فُضِّلَت مريم على نساء العالَمِين» وهو حديثٌ حَسَن الإسناد[1]، واستُدِلَّ بهذا الحديث على أنَّ خديجة أفضلُ من عائشة.

قال ابن التِّين: ويحتمل أن لا تكون عائشة دَخَلَت في ذلك لأنَّها كان لها عند موت خديجة ثلاث سِنين، فلعلَّ المراد النِّساء البَوالغ. كذا قال! وهو ضعيف، فإنَّ المراد بلفظ النِّساء أعَمُّ من البَوالغ، ومَن لم تَبلُغ أعَمُّ ممَّن كانت موجودة وممَّن سَتوجد. وقد أخرج النَّسائيُّ (ك٨٢٩٧) بإسنادٍ صحيح، وأخرج الحاكم (٢/ ٤٩٧) من حديث ابن عبَّاس مرفوعاً: «أفضلُ نساءِ أهلِ الجنَّة خديجةُ وفاطمةُ ومريمُ وآسيةُ»، وهذا نَصٌّ صريحٌ لا يحتمل التأويل.

قال القُرطُبيّ:/ لم يَثبُت في حَقّ واحدة من الأربع أنَّها نبيَّة إلّا مريم.　　١٣٦/٧

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «معاجم» الطبراني، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٢٢٣ وعزاه له في «الأوسط» وللبزار وقال: وفيه أبو يزيد الحميري، ولم أعرفه.

وقد أورَدَ ابن عبد البَرِّ من وجهٍ آخَر عن ابن عبَّاس رَفَعَه: «سَيِّدةُ نساء العالَمِين مريمُ، ثمَّ فاطمةُ، ثمَّ خديجةُ ثمَّ آسيةُ»[1] قال: وهذا حديثٌ حَسَن يَرفَع الإشكال، قال: ومَن قال: إنَّ مريم ليست بنبيَّةٍ أوَّلَ هذا الحديث وغيره بأنَّ «مِنْ» وإن لم تُذكَر في الخَبَر فهي مُرادَة.

قلت: الحديث الثاني الدّالُّ على الترتيب ليس بثابتٍ، وأصله عند أبي داود[2] والحاكم (٢/ ٤٩٧) بغير صيغة ترتيب، وقد يَتَمسَّك بحديثِ الباب مَن يقول: إنَّ مريم ليست بنبيَّةٍ لتسويتِها في حديث الباب بخديجة، وليست خديجة بنبيَّةٍ بالاتِّفاق. والجواب أنَّه لا يَلزَم من التَّسوية في الخيريَّة التَّسوية في جميع الصِّفات، وقد تقدَّم[3] ما قيل في مريم في ترجمتها من أحاديث الأنبياء، والله أعلم.

الحديث الثاني:

٣٨١٦- حدَّثنا سعيدُ بنُ عُفَيرٍ، حدَّثنا اللَّيثُ، قال: كَتَبَ إليَّ هشامُ بنُ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: ما غِرتُ على امرأةٍ للنبيِّ ﷺ ما غِرتُ على خديجةَ، هَلَكَت قبلَ أن يَتزوَّجَني، لِمَا كنتُ أسمَعُه يَذكُرُها، وأمَرَه الله أن يُبشِّرَها ببيتٍ من قَصَبٍ، وإن كان لَيَذبَحُ الشّاةَ، فيُهدي في خَلائلِها منها ما يَسَعُهُنَّ.

[أطرافه في: ٣٨١٧، ٣٨١٨، ٥٢٢٩، ٦٠٠٤، ٧٤٨٤]

قوله: «**حدَّثنا اللَّيث قال: كَتَبَ إليَّ هشام بن عُرْوة**» وَقَعَ عند الإسماعيليّ من وجه آخَر عن اللَّيث: «حدَّثني هشام بن عُرْوة» فلعلَّ اللَّيث لَقِيَ هشاماً بعد أن كَتَبَ به إليه فحدَّثه به، أو كان من مذهبه إطلاق «حدَّثنا» في الكتابة، وقد نَقَلَ الخطيبُ ذلك عنه في «علوم الحديث».

---

(١) في ترجمة خديجة من «الاستيعاب»، لكن لم نقف فيه على الكلام اللاحق المتعلق بهذا الحديث، وهو من الطريق نفسه عند الطبراني في «الكبير» ٢٣/ (٢)، قال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٢٢٣: فيه محمد بن الحسن بن زَبَالة وهو متروك.

(٢) ليس في «سننه»، ولم يعزه له المزي في «التحفة»، وقد قال الحافظ نفسه في «النكت الظراف» (٦٣٣٨): لعله في كتاب «المناقب» الفرد لأبي داود. قلنا: وهو في «سنن النسائي الكبرى» (٨٢٩٩)، وسنده قوي، وسيعزوه الحافظ لاحقاً ص٢٦٣ لأبي داود والنسائي في آخر شرحه للحديث السادس.

(٣) في باب (٤٥): ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ﴾ [آل عمران:٤٢]، قبل الحديث (٣٤٣٢).

قوله: «ما غِرت على امرأة للنبيِّ ﷺ» فيه ثبوت الغَيْرة وأنَّها غير مُستَنكَر وُقوعها من فاضلات النِّساء فضلاً عَمَّن دُونهنّ، وأنَّ عائشة كانت تغار من نساء النبيّ ﷺ لكن كانت تَغار من خديجة أكثرَ، وقد بيَّنتْ سببَ ذلك وأنَّه لكَثْرة ذِكْر النبيِّ ﷺ إيّاها، ووَقع في الرِّواية التي تَلي هذه (٣٨١٧) بأبيَنَ من هذا حيثُ قال فيها: «من كَثْرة ذِكْر رسول الله ﷺ إيّاها»، وأصل غَيْرة المرأة من تَخيُّل محبّة غيرها أكثرَ منها، وكَثْرةُ الذِّكر تَدُلّ على كَثْرة المحبّة.

وقال القُرطُبيّ: مُرادها بالذِّكرِ لها مَدحها والثَّناء عليها. قلت: وَقَعَ عند النَّسائيِّ (ك ٨٣٠٣) من رواية النَّضر بن شُمَيلٍ عن هشام: «من كَثْرة ذِكْره إيّاها وثَنائه عليها» فعَطَفُ الثَّناء على الذِّكر من عَطْف الخاصِّ على العامّ، وهو يقتضي حَمل الحديث على أعَمّ ممَّا قاله القُرطُبيّ.

قوله: «هَلكَت قبل أن يَتزوَّجني» ذكر في الحديث الذي بعده قَدْر المدّة، وسيأتي البحث فيه، وأشارَت بذلك إلى أنَّها لو كانت موجودة في زمانها لكانت غَيرَتُها منها أشدَّ.

قوله: «وأمَرَه الله أن يُبشِّرَها...» إلى آخره، سيأتي شرحه بعد هذا، وهو أيضاً من جُملة أسباب الغَيْرة، لأنَّ اختصاص خديجة بهذه البُشرَى مُشعِرٌ بمَزيدِ مَحبّةٍ من النبيّ ﷺ فيها. ووَقَعَ عند الإسماعيليّ ـ وكذا هي عند النسائيِّ (ك٨٣٠٤) والترمذيِّ (٣٨٧٦) في المناقب من «سُننهما» من هذا الوَجْه[1] ـ من رواية الفَضْل بن موسى عن هشام بن عُرْوة بلفظ: ما حَسَدتُ امرأةً قطُّ ما حَسَدتُ خديجةَ حين بَشَّرَها النبيُّ ﷺ ببيتٍ من قَصَب، الحديثَ.

قوله: «وإن كان لَيَذبَحُ الشّاة...» إلى آخره، «إنْ» مُخفَّفة من الثَّقيلة ويُراد بها تأكيد الكلام، ولهذا أَتتْ باللّام في قولها: لَيَذبَحُ.

قوله: «في خَلَائلها» بالخاء المعجَمة جمع خَليلة، أي: صَديقة، وهي أيضاً من أسباب الغَيْرة لمَا فيه من الإشعار باستمرار حُبّه لها حتَّى كان يتعاهدُ صَوَاحِباتِها.

قوله: «منها» أي: من الشّاة.

---

(١) من قوله: «وكذا هي...» إلى هنا من (أ) وحدها، لكن تحرف فيها لفظ «المناقب» إلى: المناسخات!

قوله: «ما يَسَعُهنَّ» أي: ما يَكفيهنَّ، كذا للأكثر، وفي رواية المُستَمْلي والحَمُّويّ: «ما يَتَّسِعُهنَّ» أي: يَتَّسِع لهنّ، وفي رواية النَّسَفيّ: «يُشبِعُهنَّ» من الشِّبَع بكسر المعجَمة وفتح الموحَّدة، وليس في روايته «ما».

الحديث الثالث:

٣٨١٧- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا حُميدُ بنُ عبدِ الرحمنِ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: ما غِرتُ على امرأةٍ ما غِرتُ على خديجةَ، من كَثْرةِ ذِكْر رسولِ الله ﷺ إيّاها، قالت: وتزوَّجَني بعدَها بثلاثِ سِنين، وأمَرَه رَبُّه عزَّ وجلَّ، أو جِبْريلُ عليه السلام أن يُبشِّرَها ببيتٍ في الجنَّةِ من قَصَبٍ.

قوله: «**حدَّثنا حُميد بن عبد الرحمن**» هو الرُّؤاسيّ بضمِّ الراء وعلى الواو همزة، وبعد الألفِ مُهمَلة: ثقة باتِّفاقٍ، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث وآخَر في الحدود (٦٧٩٢).

قوله: «**وتزوَّجَني بعدها بثلاثِ سِنين**» قال النَّوَويّ: أرادَت بذلك زمنَ دخولها عليه، وأمَّا العَقد فتقدَّم على ذلك بمُدّة سنةٍ ونصفٍ أو نحو ذلك، كذا قال، وسيأتي في «باب تزويج عائشة» (٣٨٩٦) ما يوَضِّح أنَّ المدّة بين العَقد عليها والدُّخول كان أكثرَ من ذلك.

قوله: «**وأمَرَه رَبّه عزَّ وجلَّ أو جِبْريل**» هو شَكٌّ من الراوي، وسيأتي في حديث أبي هريرة (٣٨٢٠) في هذا الباب: أنَّ البشارة بذلك من الله كانت على لسان جِبْريل عليه السلام.

الحديث الرابع:

٣٨١٨- حدَّثني عمرُ بنُ محمَّدِ بنِ حَسَنٍ، قال: حدَّثنا أبي، حدَّثنا حفصٌ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: ما غِرتُ على أحدٍ من نساءِ النبيِّ ﷺ ما غِرتُ على خديجةَ، وما رأيتُها، ولكن كان النبيُّ ﷺ يُكثِرُ ذِكْرَها، ورُبَّما ذَبَحَ الشّاةَ ثمَّ يُقَطِّعُها أعضاءً، ثمَّ يَبعَثُها في صَدائقِ خديجةَ، فرُبَّما قلتُ له: كأنَّه لم يكن في الدُّنيا امرأةٌ إلا خديجةُ! فيقول: «إنَّها كانت وكانت، وكان لي منها ولدٌ».

قوله: «حدَّثني عمر بن محمَّد بن الحسن قال: حدَّثنا أَبي» هو الأَسَديُّ الذي يُعرَفُ بالتَّلِّ، بالمثنّاة وتشديد اللّام، واسم والد الحسن الزُّبَير، وعمرُ كوفيٌّ/ ما له في البخاريّ سِوَى هذا ١٣٧/٧ الحديث وآخر في الزكاة (١٤٨٥)، وهو من صِغَار شيوخه. وقد نزلَ البخاريّ في هذا الإسناد بالنِّسبة لحديثِ حفص بن غياث دَرَجة، فإنَّه يروي الكثير عن ولده عمر ابن حفص وغيره من أصحاب حفص، وهنا لم يَصِل لحفصٍ إلّا باثنين، وبالنِّسبة لرواية هشام بن عُرْوة دَرَجتَينِ، فإنَّه قد سمعَ من بعض أصحابه وأخرج هذا في «الصحيح» في كتاب العِتق (٢٥١٨) منه: «حدَّثنا عُبيد الله بن موسى عن هشام بن عُرْوة من مُسنَد أبي ذرٍّ»، والسَّبَب في اختياره إيرادَ هذه الطَّريق النازلة، ما اشتَمَلَت عليه من الزّيادة على رواية غيره كما سأُنبِّه عليه.

قوله: «وما رأيتُها» في رواية مسلم (٢٤٣٥/ ٧٥) من هذا الوجه: «ولم أُدرِكها»، ولم أَرَ هذه اللَّفظة إلّا في هذه الطَّريق، نعم أخرجها مسلم (٢٤٣٥/ ٧٦) من طريق الزُّهْريِّ عن عُرْوة عن عائشة بلفظ: «وما رأيتها قطُّ»، ورُؤْية عائشة لخديجةَ كانت مُمكِنة، وأمَّا إدراكُها لها فلا نِزاع فيه لأنَّه كان لها عند موتها ستّ سِنين، كأنَّها أرادَت بنفي الرُّؤية والإدراك النَّفيَ بقَيدِ اجتماعهما عند النبيِّ ﷺ؛ أي: لم أرَها وأنا عنده ولا أدركتُها كذلك، وقد وَقَعَ في بعض طرقه عند أبي عَوَانة: ولقد هَلَكَت قبل أن يَتزوَّجَني[1].

قوله: «ولكن كان النبيّ ﷺ يُكثِر ذِكْرها» في رواية عبد الله البَهِيّ عن عائشة عند الطبرانيِّ (٢٣/ ٢١): وكان إذا ذكر خديجة لم يَسأم من ثَناءٍ عليها واستغفارٍ لها.

قوله: «فرُبَّما قلتُ...» إلى آخره، هذا كلّه زائد في هذه الرِّواية، فقد أخرج الحديث مسلم (٢٤٣٥/ ٧٥) وأبو عَوَانة والإسماعيليّ وأبو نُعَيم من طريق سَهْل بن عثمان، والتِّرمِذيّ (٢٠١٧) عن أبي هشام الرِّفاعيّ، كلّهم عن حفص بن غياث بدونها.

قوله: «كأنَّه لم يكن» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «كأن لم» بحذف الهاء من «كأنَّه».

---

(١) لم نقف عليها عند أبي عوانة، وهذه الرواية باللفظ المذكور هي عند البخاري في هذا الباب برقم (٣٨١٦)، فعدم الإشارة إليها ذهول من الحافظ رحمه الله!

قوله: «إنَّها كانت وكانت» أي: كانت فاضلةً وكانت عاقلةً ونحو ذلك، وعند أحمد (٢٤٨٦٤) من حديث مسروق عن عائشة: «آمَنَت بي إذ كفرَ بي الناس، وصَدَّقَتني إذ كَذَّبني الناس، وواسَتني بمالها إذ حَرَمَني الناس، ورزَقَني الله ولدها إذ حَرَمَني أولادَ النِّساء».

قوله: «وكان لي منها ولدٌ» وكان جميع أولاد النبيِّ ﷺ من خديجة، إلّا إبراهيمَ فإنَّه كان من جاريته مارِيَة، والمتَّفَق عليه من أولاده منها القاسم وبه كان يُكْنى، ماتَ صغيراً قبل المبعَث أو بعده، وبناته الأربع: زينب ثمَّ رُقية ثمَّ أمّ كُلثوم ثمَّ فاطمة، وقيل: كانت أمّ كُلثوم أصغرَ من فاطمة، وعبد الله وُلِدَ بعد المبعَث فكان يقال له: الطاهر والطيِّب، ويقال: هما أخَوان له، وماتَ الذُّكور صِغاراً باتِّفاقٍ، ووَقَعَ عند مسلم (٢٤٣٥/ ٧٥) من طريق حفص بن غِيَاث هذه في آخِر الحديث: قالت عائشة: فأغضَبتُه يوماً فقلت: خديجةَ! فقال: «إنّي رُزِقتُ حُبَّها».

قال القُرطُبيّ: كان حُبّه ﷺ لها لمَا تقدَّم ذِكْره من الأسباب، وهي كثيرةٌ، كلٌّ منها كان سبباً في إيجاد المحبّة. وممَّا كافأ النبيُّ ﷺ به خديجة في الدُّنيا أنَّه لم يَتزوَّج في حياتها غيرها، فروى مسلم (٢٤٣٦) من طريق الزُّهْريِّ عن عُرْوة عن عائشة قالت: لم يَتزوَّج النبيّ ﷺ على خديجة حتَّى ماتت، وهذا ممَّا لا اختلاف فيه بين أهل العلم بالأخبار، وفيه دليل على عِظَمِ قَدرها عنده وعلى مَزيد فضلها لأنَّها أغنَته عن غيرها واختَصَّت به بقَدرِ ما اشتَركَ فيه غيرها مرَّتَينِ، لأنَّه ﷺ عاش بعد أن تزوَّجَها ثمانيةً وثلاثين عاماً، انفرَدَت خديجة منها بخمسةٍ وعشرين عاماً وهي نحو الثُّلثَينِ من المجموع، ومع طُول المدّة فصانَ قلبها فيها من الغَيْرة، ومن نَكَد الضَّرائر الذي رُبَّما حَصَلَ له هو منه ما يُشوِّش عليه بذلك، وهي فضيلة لم يُشارِكها فيها غيرها.

وممَّا اختَصَّت به سَبْقُها نساءَ هذه الأُمّة إلى الإيمان، فسَنَّت ذلك لكلِّ مَن آمَنَت بعدها، فيكون لها مثل أجرهنّ، لمَا ثَبَتَ أنَّ: «مَن سَنَّ سُنّة حَسَنةً»[1]، وقد شارَكَها في ذلك أبو بكر الصِّدِّيق بالنِّسبة إلى الرِّجال، ولا يُعرَف قَدْر ما لكلٍّ منهما من الثَّواب بسبب ذلك إلّا الله عزَّ وجَلّ.

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١٧)، وأحمد (١٩٢٠٢) من حديث جرير بن عبد الله البَجَلي.

وقال النَّوويّ: في هذه الأحاديث دلالةٌ لحُسنِ العَهد، وحِفظُ الوُدّ، ورِعاية حُرمة الصّاحب والمعاشِر حَيّاً وميِّتاً، وإكرام مَعارِف ذلك/ الصّاحب. ١٣٨/٧

الحديث الخامس:

٣٨١٩- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن إسماعيلَ، قال: قلتُ لعبدِ الله بنِ أبي أوفَى رضي الله عنهما: بَشَّرَ النبيُّ ﷺ خديجةَ؟ قال: نعم، ببَيتٍ من قَصَبٍ، لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبَ.

قوله: «**عن إسماعيل**» هو ابن أبي خالد.

قوله: «**قلت لعبدِ الله بن أبي أَوفَى...**» إلى آخره، هذا ممَّا حَمَلَه التابعيُّ عن الصحابيّ عَرْضاً، وليس هذا من التَّلقين، لأنَّ التلقين لا استفهامَ فيه وإنَّما يقول الطالب للشَّيخ: قل: حدَّثنا فلان بكذا، فيُحدِّث به من غير أن يكون عارفاً بأنَّه من حديثِه[1] ولا بعَدالة الطالب، فلا يُؤمَنُ أن لا يكون ذلك الطالب ضابطاً لذلك القَدْر فيدلّ على تَساهل الشَّيخ، فلذلك عابُوه على مَن فعَلَه.

قوله: «**بَشَّرَ النبيّ ﷺ**» هو استفهام محذوف الأداة.

قوله: «**قال: نعم**» في رواية مسلم (٢٤٣٣): بَشَّر خديجةَ ببيتٍ من قَصَب؟ قال: نعم... إلى آخره، ووَقَعَ في رواية جَرِير عن إسماعيل أنَّهم قالوا لعبدِ الله بن أبي أوفَى: حَدِّثنا ما قال لخديجة، قال: «قال: بَشِّروا خديجةَ» فذكر الحديث، هكذا تقدَّم في أبواب العمرة من البخاريّ (١٧٩٢).

قوله: «**من قَصَب**» بفتح القاف والمهمَلة بعدها موحَّدة، قال ابن التِّين: المراد به لُؤلُؤة مُجوَّفة واسعة كالقصرِ المُنيف. قلت: عند الطبرانيِّ في «الأوسط»[2] من طريق أُخرَى عن ابن أبي أوفَى: «يعني: قَصَب اللُّؤلُؤ»، وعنده في «الكبير» من حديث أبي هريرة: «بيت من

---

(١) في (س): «عارفاً به حديثه» وهو خلط لا وجه له في هذا السياق.

(٢) برقم (٢٢٢١) وليس فيه اللفظ المذكور، وهو عنده في «الصغير» برقم (١٩)، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٩/ ٢٢٤ وعزاه له في «الأوسط» وقال: رجاله رجال الصحيح غير محمد بن أبي سمينة، وقد وثقه غير واحد.

لُؤلُؤة مُجوَّفة»[1]، وأصله في مسلم (٢٤٣٢)، وعنده في «الأوسط» (٤٤٠) من حديث فاطمة قالت: قلت: يا رسول الله، أين أمّي خديجة؟ قال: «في بيتٍ من قَصَب»، قلت: أَمِنْ هذا القَصَب؟ قال: «لا، من القَصَب المنظوم بالدُّرِّ واللُّؤلُؤ والياقوت».

قال السُّهَيليّ: النُّكتة في قوله: «من قَصَب» ولم يَقُل: من لُؤلُؤ: أنَّ في لفظ القَصَب مُناسَبة لكَونِها أحرَزَت قَصَبَ السَّبْق بمُبادَرَتِها إلى الإيمان دون غيرها، ولذا وَقَعَت هذه المناسبة في جميع ألفاظِ هذا الحديث. انتهى، وفي القَصَب مُناسَبة أُخرى من جِهة استواء أكثر أنابيبه، وكذا كان لخديجة من الاستواء ما ليس لغيرها، إذ كانت حَريصة على رِضاه بكلِّ مُمكِن، ولم يَصدُر منها ما يُغضِبه قَطُّ كما وَقَعَ لغيرها.

وأمَّا قوله: «ببيتٍ» فقال أبو بكر الإسكاف في «فوائد الأخبار»: المراد به بيتٌ زائدٌ على ما أعَدَّ الله لها من ثواب عملها، ولهذا قال: «لا نَصَب فيه»، أي: لم تَتعَب بسببه.

قال السُّهَيليّ: لِذِكْر البيت مَعنًى لطيفٌ لأنَّها كانت رَبَّةَ بيتٍ قبل المبعَث ثمَّ صارت رَبَّةَ بيتٍ في الإسلام مُنفَرِدة به، فلم يكن على وجه الأرض في أوَّل يومِ بَعثِ النبيِّ ﷺ بيتُ إسلامٍ إلّا بيتها، وهي فضيلة ما شارَكَها فيها أيضاً غيرها. قال: وجزاء الفِعل يُذكَر غالباً بلفظه وإن كان أشرَفَ منه، فلهذا جاء في الحديث بلفظ البيت دون لفظ القصر، انتهى.

وفي ذِكْر البيت مَعنًى آخر، لأنَّ مَرجِع أهل بيت النبيّ ﷺ إليها، لمَا ثَبَتَ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب:٣٣]، قالت أمّ سَلَمة: لمَّا نزلت دَعَا النبيّ ﷺ فاطمة وعليّاً والحسن والحسين فجَلَّلَهم بكِساءٍ فقال: «اللهمَّ هؤلاء أهلُ بيتي» الحديثَ، أخرجه التِّرمِذيّ[2] وغيره، ومَرجِع أهل البيت هؤلاء

---

(١) حديث أبي هريرة عند الطبراني في «الكبير» ٢٣/ (٨-١٠) وليس فيه هذا الحرف، وعزاه العيني في «عمدة القاري» ١٦/ ٢٧٩ لعبد الله بن وهب، ولعلَّه في «جامعه».

(٢) برقم (٣٨٧١) بنحوه دون ذكر الآية وسبب نزولها، والسياق المذكور عنده برقم (٣٢٠٥) و(٣٧٨٧) من حديث عمر بن أبي سلمة لا أم سلمة. وحديث أم سلمة باللفظ المذكور أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٦٥٠٨).

إلى خديجة، لأنَّ الحَسَنينِ من فاطمةَ وفاطمةُ بنتُها، وعليٌّ نَشَأ في بيت خديجة وهو صغير ثمَّ تزوَّجَ بنتها بعدها، فظَهَرَ رُجوع أهل البيت النَّبويّ إلى خديجة دون غيرها.

قوله: «لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبَ» الصَّخَب بفتح المهمَلة والمعجَمة بعدها موحَّدة: الصِّياح والمنازَعة برفع الصوت، والنَّصَب بفتح النُّون والمهمَلة بعدها موحَّدة: التَّعَب. وأغرَبَ الدّاووديّ فقال: الصَّخَب: العَيب، والنَّصَب: العِوَج، وهو تفسير لا تُساعد عليه اللُّغة.

وقال السُّهَيليّ: مُناسَبة نفي هاتَينِ الصِّفتَينِ ـ أعني المنازَعة والتَّعَب ـ أنَّه ﷺ لمَّا دَعَا إلى الإسلام أجابَت خديجة طَوعاً فلم تُحوِجْهُ إلى رَفْع صوتٍ ولا مُنازَعةٍ ولا تَعَبٍ في ذلك، بل أزالَت عنه كلّ نَصَب، وآنَسَته من كلّ وَحْشة، وهَوَّنَت عليه كلّ عَسير، فناسَبَ أن يكون مَنزِلها الذي بَشَّرَها به رَبُّها بالصِّفة المقابلة لفِعلِها.

الحديث السادس:

٣٨٢٠- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، عن عُمارةَ، عن أبي زُرْعةَ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: أتى جِبْريلُ النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، هذه خديجةُ قد أتت معها إناءٌ فيه إدامٌ، أو طعامٌ، أو شرابٌ، فإذا هي أتتكَ، فاقرَأ عليها السَّلامَ من رَبِّها ومِنّي، وبَشِّرها ببيتٍ في الجنَّةِ من قَصَبٍ، لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبَ.

[طرفه في: ٧٤٩٧]

قوله: «عن عُمارة» هو ابن القعقاع.

قوله: «عن أبي هريرة» في رواية مسلم (٢٤٣٢) عن ابن نُمير عن ابن فُضَيلٍ بهذا الإسناد: سمعت أبا هريرة.

قوله: «أتى جِبْريل» في رواية سعيد بن كثير عند الطبرانيِّ (٢٣/ ٢٥):/ أنَّ ذلك كان وهو ١٣٩/٧ بحِرَاء[1].

---

(١) وهذا لايصح، فإن في إسناده محمد بن حسن ـ وهو ابن زَبَالة ـ وهو متروك الحديث.

قوله: «**هذه خديجة قد أَتتْ**» في رواية مسلم: «قد أتتك»، ومعناه: تَوَجَّهَت إليك، وأمَّا قوله ثانياً: «فإذا هي أتتك» فمعناه: وصَلَت إليك.

قوله: «**إناءٌ فيه إدامٌ أو طعامٌ أو شرابٌ**» شَكٌّ من الراوي، وكذا عند مسلم، وفي رواية الإسماعيليّ: «فيه إدام أو طعام وشراب»، وفي رواية سعيد بن كثير المذكور عند الطبرانيِّ: أنَّه كان حَيساً.

قوله: «**فاقرَأ عليها السَّلام من رَبّها ومِنّي**» زاد الطبرانيُّ في الرِّواية المذكورة: «فقالت: هو السَّلام ومنه والسَّلام وعلى جِبْريل السَّلام»، ولِلنَّسائيِّ (ك ٨٣٠١) من حديث أنس قال: «قال جِبْريل للنبيِّ ﷺ: إنَّ الله يُقرِئ خديجة السَّلام ـ يعني: فأخبِرْها ـ فقالت: إنَّ الله هو السَّلام، وعلى جِبْريل السَّلامُ وعليك يا رسولَ الله السَّلامُ ورحمة الله وبَركاتُه»، زاد ابن السُّنِّيِّ (٢٤٠) من وجه آخر: وعلى مَن سمعَ السَّلام، إلّا الشَّيطان.

قال العلماء في هذا القِصّة دليل على وُفور فِقْهِها، لأنَّها لم تَقُل: وعليه السلام، كما وَقَعَ لبعض الصحابة حيثُ كانوا يقولون في التشَهُّد: السَّلام على الله، فنَهاهم النبيّ ﷺ وقال: «إنَّ الله هو السَّلام، فقولوا: التحيّات لله»[1]، فعَرَفَت خديجة لصِحّة فَهمِها أنَّ الله لا يُردّ عليه السلام كما يُردّ على المخلوقين، لأنَّ السَّلام اسمٌ من أسماء الله تعالى، وهو أيضاً دعاء بالسَّلامة، وكِلاهما لا يَصلُح أن يُردّ به على الله، فكأنَّها قالت: كيف أقول عليه السلام والسَّلام اسمُه، ومنه يُطلَب، ومنه يَحصُل؟ فيُستَفاد منه أنَّه لا يَليق بالله إلّا الثَّناء عليه، فجَعَلَت مكان رَدِّ السَّلام عليه الثَّناء عليه، ثمَّ غايرَت بين ما يَليق بالله وما يَليق بغيره فقالت: وعلى جِبْريل السَّلام، ثمَّ قالت: وعليك السَّلام. ويُستَفاد منه رَدّ السَّلام على مَن أرسَلَ السَّلام وعلى مَن بَلَّغَه. والذي يَظهَر أنَّ جِبْريل كان حاضراً عند جوابها، فرَدَّت عليه وعلى النبيّ ﷺ مرَّتَينِ: مَرّةً بالتَّخصيصِ ومَرّةً بالتَّعميمِ، ثمَّ أخرجت الشَّيطان ممَّن سمعَ لأنَّه لا يَستَحِقّ الدُّعاء بذلك.

---

(١) سلف برقم (٨٣٥)، وسيأتي برقم (٦٢٣٠).

قيل: إنّما بَلّغها جِبْريل عليه السلام من رَبّها بواسطة النبيِّ ﷺ احتِراماً للنبيِّ ﷺ، وكذلك وَقَعَ له لمَّا سَلَّمَ على عائشة لم يواجهها بالسَّلام بل راسَلَها مع النبيّ ﷺ[1]، وقد واجَهَ مريم بالخِطاب، فقيل: لأنّها نبيَّة، وقيل: لأنّها لم يكن معها زوج يُحتَرمُ معه مُخاطَبَتها.

قال السُّهَيليّ: استَدَلَّ بهذه القِصّة أبو بكر بن داود على أنَّ خديجة أفضل من عائشة، لأنَّ عائشة سَلَّمَ عليها جِبْريل من قِبَل نفسِه، وخديجةُ أبلَغَها السَّلامَ من رَبّها.

وزَعَمَ ابن العربيّ أنَّه لا خلاف في أنَّ خديجة أفضلُ من عائشة، ورُدَّ بأنَّ الخلاف ثابتٌ قديماً وإن كان الراجح أفضليَّة خديجة بهذا وبما تقدَّم.

قلت: ومن صريح ما جاء في تفضيل خديجة ما أخرجه أبو داود[2]، والنَّسائيُّ (ك ٨٢٩٧) وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٤٩٧) من حديث ابن عبَّاس رَفَعَه: «أفضلُ نساءِ أهل الجنَّة خديجةُ بنت خوَيلِد وفاطمةُ بنت محمد».

قال السُّبكيّ الكبير كما تقدَّم: لعائشة من الفضائل ما لا يُحصَى، ولكنَّ الذي نَختاره ونَدين الله به أنَّ فاطمة أفضلُ، ثمَّ خديجةُ ثمَّ عائشةُ. واستَدَلَّ لفضلِ فاطمة بما تقدَّم في ترجمتها[3] أنَّها سيِّدة نساء المؤمنين.

قلت: وقال بعض مَن أدرَكناه: الذي يَظهَر أنَّ الجمع بين الحديثين أولَى، وأن لا نُفَضِّل إحداهما على الأُخرَى. وسُئِلَ السُّبكيّ: هل قال أحدٌ إنَّ أحداً من نساء النبيّ ﷺ غيرَ خديجة وعائشة أفضلُ من فاطمة؟ فقال: قال به مَن لا يُعتَدّ بقولِه: وهو مَن فَضَّل نساء النبيّ ﷺ على جميع الصحابة لأنَّهنَّ في دَرَجَته في الجنَّة. قال: وهو قولٌ ساقطٌ مردودٌ. انتَهى، وقائله هو أبو محمد بن حَزْم وفساده ظاهر. قال السُّبكيّ: ونساء النبيّ ﷺ بعد خديجة وعائشة مُتساوِيات في الفضل، وهنَّ أفضل النِّساء لقولِ الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ الآية [الأحزاب:٣٢]، ولا يُستَثنَى من ذلك إلّا مَن قيل: إنَّها نبيَّة كمريَمَ، والله أعلم. وممَّا نَبَّهَ عليه أنَّه

(١) سلف برقم (٣٧٦٨).

(٢) سلف التعليق عليه ص٢٥٤ في أول شرحه للحديث الأول من هذا الباب.

(٣) في فضائل الصحابة من هذا الجزء ص١٩٩.

وَقَعَ عند الطبرانيِّ (٢٣/ ٨٩) من رواية أبي يونس عن عائشة: أنَّها وَقَعَ لها نَظير ما وَقَعَ لخديجةَ من السَّلام والجواب، وهي رواية شاذّة، والعلم عند الله تعالى.

الحديث السابع:

٣٨٢١- وقال إسماعيلُ بنُ خليلٍ: أخبرنا عليُّ بنُ مُسهِرٍ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها: قالت: استأذَنَت هالةُ بنتُ خوَيلِدٍ أُختُ خديجةَ على رسولِ الله ﷺ، فعَرَفَ استِئذانَ خديجةَ، فارتاعَ لذلكَ، فقال: «اللهمَّ هالةَ» قالت: فغِرتُ فقلتُ: ما تَذكُرُ من عجوزٍ من عَجائزِ قُرَيشٍ حمراءِ الشِّدقَينِ، هَلَكَت في الدَّهرِ، قد أبدَلَكَ الله خيراً مِنها؟!

٧/١٤٠ **قوله: «وقال إسماعيل/ بن خليل»** كذا في جميع النُّسَخ التي اتَّصَلَت إلينا بصيغة التعليق، لكنَّ صَنيع المِزِّيّ يقتضي أنَّه أخرجه موصولاً، وقد أخرجه أبو عَوَانة عن محمد بن يحيى الذُّهْليِّ عن إسماعيل المذكور، وأخرجه مسلم (٢٤٣٧) عن سوَيد بن سعيد، والإسماعيليّ من طريق الوليد بن شُجاع كلاهما عن عليّ بن مُسهِر.

قوله: «استأذَنَت هالةُ بنت خوَيلِد» هي أُخت خديجة، وكانت زوجَ الرَّبيع بن عبد العُزَّى بن عبد شَمس، والد أبي العاص بن الرَّبيع زوج زينب بنت النبيّ ﷺ، وقد ذكروها في الصحابة وهو ظاهر هذا الحديث، وقد هاجَرَت إلى المدينة لأنَّ دخولها كان بها؛ أي: بالمدينة، ويحتمل أن تكون دَخَلَت على النبيّ ﷺ بمكَّة حيثُ كانت عائشة معه في بعض سَفَراته، ووَقَعَ عند المستَغفِريّ من طريق حمَّاد بن سَلَمة عن هشام بهذا السَّنَد: قَدِمَ ابنٌ لخديجة يقال له هالة، فسمعَ النبيّ ﷺ في قائلَته كلام هالةَ، فانتَبَهَ وقال: «هالةُ هالةُ»، قال المستَغفِريّ: الصواب هالةُ أُخت خديجة. انتَهَى، وروى الطبرانيُّ في «الأوسط» (٣٧٩٤) من طريق تميم بن زيد بن هالةَ عن أبيه[١] عن أبيه: أنَّه دَخَلَ على النبيّ ﷺ وهو راقد

---

(١) وهو زيد بن هالة بن أبي هالة، ووقع في (س): «تميم بن زيد بن هالة عن أبي هالة، عن أبيه»، وهو خطأ، والحديث عند الحاكم في «المستدرك» ٣/ ٦٤٠، والطبراني في «الصغير» (٥٣٧) وله عزاه الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٣٧٧ وقال: في إسناده جماعة لم أعرفهم.

فاستَيقَظَ فضَمَّه إلى صدره وقال: «هالة هالة»، وذكر ابن حِبّان وابن عبد البَرِّ في الصحابة هالةَ بن أبي هالة التميميّ، فلعلَّه كان لخديجة أيضاً ابنٌ اسمه هالة، والله أعلم.

قوله: «**فعَرَفَ استِئذانَ خديجة**» أي: صفتَه لشَبَه صوتِها بصوت أُختها فتَذَكَّرَ خديجةَ بذلك.

وقوله: «**ارتاع**» من الرَّوع بفتح الراء؛ أي: فَزِع، والمراد من الفَزَع لازِمُه وهو التغَيُّر. ووَقَعَ في بعض الرِّوايات: «ارتاحَ» بالحاء المهمَلة؛ أي: اهتزَّ لذلك سُروراً.

وقوله: «**اللهمَّ هالةَ**» فيه حذف تقديره: اجعَلها هالةَ، فعلى هذا فهو منصوب، ويحتمل أن يكون خَبَر مُبتَدَأ محذوفٍ، أي: هذه هالةُ، وعلى هذا هو مرفوع، وفي الحديث أنَّ مَن أَحَبَّ شيئاً أَحَبَّ محبوباته وما يُشبهه وما يتعلَّق به.

قوله: «**حمراءِ الشِّدقَينِ**» بالجرِّ، قال أبو البَقَاء: يجوز في «حمراء» الرَّفع على القطع والنَّصب على الصِّفة أو الحال، ثمَّ الموجود في جميع النُّسَخ وفي مسلم «حمراء» بالمهمَلَتَينِ، وحكى ابن التِّين أنَّه رويَ بالجيم والزّاي ولم يَذكُر له مَعنًى، وهو تصحيف، والله أعلم.

قال القُرطُبيّ: قيل: معنى «حمراء الشِّدقَينِ»: بيضاء الشِّدقَينِ، والعرب تُطلِق على الأبيض الأحمرَ كراهةَ اسم البياض لكَونِه يُشبه البَرَص، ولهذا كان ﷺ يقول لعائشة: «يا حُميراءُ»[1].

ثمَّ استَبعَدَ القُرطُبيّ هذا لكَونِ عائشةَ أورَدَت هذه المقالة مَورِدَ التَّنقيص، فلو كان الأمر كما قيل لَنَصَّت على البياض لأنَّه كان يكون أبلَغَ في مُرادها. قال: والذي عندي أنَّ المراد بذلك نِسبَتها إلى كِبَر السِّنّ، لأنَّ مَن دَخَلَ في سِنّ الشَّيخوخة مع قوّةٍ في بَدَنه يَغلِب على لَونه غالباً الحُمرة المائلة إلى السُّمرة، كذا قال، والذي يَتَبادَر أنَّ المراد بالشِّدقَينِ: ما في باطِنِ الفَم فكَنَّت بذلك عن سُقوط أسنانها حتَّى لا يبقى داخلَ فَمِها إلّا اللَّحم الأحمر من اللِّثة وغيرها، وبهذا جَزَمَ النَّوويّ وغيره.

قوله: «**قد أبدَلَك الله خيراً منها**» قال ابن التِّين: في سكوت النبيِّ ﷺ على هذه المقالة دليل

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٩٠٢) من حديث عائشة، قال الحافظ في سياق شرحه للحديث رقم (٩٥٠)، ج٤/ ١٥: إسناده صحيح، ولم أر في حديث صحيح ذكر الحميراء إلا في هذا.

على أفضليَّة عائشة على خديجة إلّا أن يكون المراد بالخيريَّة هنا حُسن الصّورة وصِغَر السِّنّ. انتهى، ولا يَلزَم من كَونِه لم يُنقَل في هذه الطَّريق أنَّه ﷺ رَدّ عليها عَدَم ذلك، بل الواقع أنَّه صَدَرَ منه رَدٌّ لهذه المقالة، ففي رواية ابن أبي نَجِيح عن عائشة عند أحمد[1] والطبرانيّ (٢٣/ ٢٣) في هذه القِصّة: قالت عائشة: فقلت: أبدَلك الله بكبيرة السِّنّ حديثةَ السِّنِّ، فغَضِبَ حتَّى قلت: والذي بَعَثَك بالحقِّ لا أذكُرها بعد هذا إلّا بخيرٍ، وهذا يُؤيِّد ما تأوَّلَه ابن التِّين في الخيريَّة المذكورة، والحديث يُفسِّر بعضُه بعضاً. وروى أحمد أيضاً (٢٤٨٦٤) والطبرانيُّ (٢٣/ ٢٢) من طريق مسروق عن عائشة في نحو هذه القِصّة، فقال ﷺ: «ما أبدَلَني الله خيراً منها، آمَنَت بي إذ كفرَ بي الناس» الحديثَ.

قال عياض: قال الطَّبَريُّ وغيره من العلماء: الغَيرة مُسامَحٌ للنِّساءِ ما يقع فيها ولا عُقوبة عليهِنَّ في تلك الحالة لمَا جُبِلْنَ عليه منها، ولهذا لم يَزجُر النبيّ ﷺ/ عائشة عن ذلك. وتَعقَّبَه عياض بأنَّ ذلك جَرَى من عائشة لصِغَرِ سِنّها وأوَّل شَبِيبَتها، فلعلَّها لم تكن بَلَغَت حينئذٍ. قلت: وهو مُحتَمَل مع ما فيه من نَظَر. [٧/ ١٤١]

قال القُرطُبيّ: لا تَدُلّ قِصّة عائشة هذه على أنَّ الغَيرَى لا تُؤاخَذ بما يَصدُر منها، لأنَّ الغَيرة هنا جُزء سببٍ، وذلك أنَّ عائشة اجتَمع فيها حينئذٍ الغَيرةُ وصِغَرُ السِّنّ والإدلال، قال: فإحالة الصَّفْح عنها على الغَيرة وحدها تَحكُّمٌ، نَعَم الحاملُ لها على ما قالت الغَيْرةُ، لأنَّها هي التي نَصَّت عليها بقولها: «فغِرتُ»، وأمَّا الصَّفْح فيحتمل أن يكون لأجلِ الغَيرة وحدها، ويحتمل أن يكون لها ولغيرها من الشَّباب والإدلال.

قلت: الغَيْرة مُحقَّقة بتنصيصِها، والشَّباب مُحتاج إلى دليل، فإنَّه ﷺ دخل عليها وهي بنت تِسع[2]، وذلك في أوَّل زمن البلوغ، فمِن أين له أنَّ ذلك القولَ وَقَعَ في أوائل دخوله عليها وهي بنت تسع؟ وأمَّا إدلال المحَبّة فليس مُوجِباً للصَّفحِ عن حَقّ الغير، بخلاف

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «المسند» ولا في «فضائل الصحابة»، والحديث رجاله ثقات إلا أنه منقطعٌ بين ابن أبي نجيح وعائشة، فإنه لم يسمع منها.

(٢) سيأتي برقم (٥١٣٣).

الغَيْرة فإنَّما يقع الصَّفح بها، لأنَّ مَن يَحصُل لها الغَيرةُ لا تكون في كمال عقلها، فلهذا تَصدُر منها أُمور لا تَصدُر منها في حال عَدَم الغَيْرة، والله أعلم.

٢٣- بابُ ذِكْر هِندٍ بنتِ عُتبةَ بنِ رَبيعةَ رضي الله عنها

٣٨٢٥- وقال عَبْدانُ: أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا يونسُ، عن الزُّهْريِّ، حدَّثني عُرْوةُ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها قالت: جاءت هِندُ بنتُ عُتبةَ، فقالت: يا رسولَ الله، ما كان على ظَهرِ الأرضِ من أهلِ خِباءٍ أَحَبُّ إليَّ أن يَذِلُّوا من أهلِ خِبائكَ، ثمَّ ما أصبَحَ اليومَ على ظَهرِ الأرضِ أهلُ خِباءٍ أَحَبَّ إليَّ أن يَعِزُّوا من أهلِ خِبائكَ، قال: «وأيضاً والذي نَفسي بيَدِه»، قالت: يا رسولَ الله، إنَّ أبا سفيانَ رجلٌ مِسِّيكٌ، فهل عليَّ حَرَجٌ أن أُطعِمَ مِنَ الذي له عِيالَنا؟ قال: «لا أُراه إلا بالمعروفِ».

قوله: «باب ذِكْر هِند بنت عُتبة بن رَبيعة» أي: ابن عبد شَمس، وهي والدة معاوية، قُتل أبوها ببدرٍ كما سيأتي في المغازي (٣٩٦٠)، وشَهِدَت مع زوجها أبي سفيان أُحُداً، وحَرَّضَت على قتل حمزة عَمّ النبيّ ﷺ لكونِه قتل عَمَّها شَيْبةَ وشَرَكَ في قتل أبيها عُتبة، فقتَلَه وَحْشِيٌّ بن حَرْب كما سيأتي بيان ذلك في حديث وَحْشِيّ (٤٠٧٢).

ثمَّ أسلَمَت هِند يوم الفتح، وكانت من عُقَلاء النِّساء، وكانت قبل أبي سفيان عند الفاكِه بن المغيرة المخزوميّ ثمَّ طَلَّقَها في قِصّة جَرَت، فتزوَّجَها أبو سفيان فأنتَجَت عنده، وهي القائلة للنبيِّ ﷺ لمَّا شَرَطَ على النِّساء عند المبايَعة: «ولا يَسرِقنَ ولا يَزنينَ»: وهل تزني الحُرّة؟[1] وماتت هِند في خلافة عمر.

قوله: «وقال عَبْدان» كذا للجميع بصيغة التعليق، وكلام أبي نُعَيم في «المستخرَج» يقتضي أنَّ البخاريّ أخرجه موصولاً عن عَبْدان، وقد وَصَلَه البيهقيُّ (١٠/ ٢٧٠) أيضاً من طريق أبي الموجِّه عن عَبْدانَ.

---

(١) أخرجه أبو يعلى (٤٧٥٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٨٦٨)، وإسناده ضعيف، وضعَّف طرقه الحافظ في «التلخيص» ٤/ ١٥١-١٥٢.

قوله: «خِباء» بكسر المعجَمة وتخفيف الموحَّدة مع المدّ: هي خيمة من وَبَرٍ أو صوف، ثمَّ أُطلِقَت على البيت كيفما كان.

قوله: «قال: وأيضاً والذي نفسي بيَدِه» قال ابن التِّين: فيه تصديقٌ لها فيما ذكرتْهُ، كأنَّه رأى أنَّ المعنى: وأنا أيضاً بالنِّسبة إليكِ مثل ذلك. تُعقِّبَ من جِهة طَرَفَي البُغض والحُبّ، فقد كان في المشرِكين مَن هو أشدُّ أذًى للنبيِّ ﷺ من هِند وأهلها، وكان في المسلمين بعد أن أسلَمَت مَن هو أحَبُّ إلى النبيّ ﷺ منها ومن أهلها، فلا يُمكِن حملُ الخَبَر على ظاهره.

وقال غيرُه: المعنى بقوله: «وأيضاً»: ستَزيدين في المحبّة كلَّما تمكَّنَ الإيمان من قلبك وتَرجِعين عن البُغض المذكور حتَّى لا يَبقَى له أثر، فـ«أيضاً» خاصٌّ بما يتعلَّق بها لا أنَّ المراد بها: أنِّي كنت في حَقّك كما/ ذكرت في البُغض ثمَّ صِرت على خلافه في الحُبّ بل هو ساكِتٌ عن ذلك، ولا يُعكِّر على هذا قولُه في بعض الرِّوايات: «وأنا»[1] إن ثَبَتَت الرِّواية بذلك. ١٤٢/٧

قوله: «إنَّ أبا سفيان رجل مِسِّيك» سيأتي شرحه في كتاب النَّفَقات (٥٣٥٩) إن شاء الله تعالى.

وفي الحديث دلالة على وُفور عقل هِند وحُسن تأتِّيها في المخاطَبة، ويُؤخَذ منه أنَّ صاحب الحاجة يُستَحَبّ له أن يُقدِّم بين يَدَي نَجْواه اعتذاراً إذا كان في نفس الذي يُخاطِبه عليه مَوْجِدة، وأنَّ المعتَذِر يُستَحَبّ له أن يُقدِّم ما يَتأكَّد به صِدقُه عند مَن يَعتَذِر إليه، لأنَّ هِنداً قَدَّمَت الاعتراف بذِكْر ما كانت عليه من البُغض ليُعلَمَ صِدقُها فيما ادَّعَته من المحَبّة، وقد كانت هِندٌ في مَنزِلة أمَّهات نساء النبيِّ ﷺ، لأنَّ أمّ حبيبة إحدى زوجاته بنتُ زوجها أبي سفيان.

٢٤- بابُ حديثِ زيدِ بنِ عَمْرو بنِ نُفَيلٍ

٣٨٢٦- حدَّثني محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ، حدَّثنا فُضَيلُ بنُ سليمان، حدَّثنا موسى بنُ عُقبةَ، حدَّثنا سالم بنُ عبدِ الله، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ لَقِيَ زيدَ بنَ عَمْرو

---

(١) لم نقف على هذه الرواية فيما بين أيدينا من مصادر التخريج.

ابنِ نُفَيلٍ بأسفَلِ بَلْدَحٍ، قبلَ أن يَنزِلَ على النبيِّ ﷺ الوحيُ، فقُدِّمَت إلى النبيِّ ﷺ سُفْرةٌ، فأبَى أن يأكلَ منها، ثمَّ قال زيدٌ: إنِّي لستُ آكُلُ ممَّا تَذبَحونَ على أنصابِكُم، ولا آكُلُ إلا ما ذُكِرَ اسمُ اللهِ عليه، وأنَّ زيدَ بنَ عَمرٍو كان يَعيبُ على قُرَيشٍ ذَبائحَهم، ويقول: الشّاةُ خَلَقَها اللهُ، وأنزَلَ لها مِن السماءِ الماءَ، وأنبتَ لها مِن الأرضِ، ثمَّ تَذبَحونَها على غيرِ اسمِ اللهِ؟ إنكاراً لذلكَ، وإعظاماً له.

[طرفه في: ٥٤٩٩]

قوله: «باب حديث زيد بن عَمْرو بن نُفَيلٍ» هو ابن عمِّ عمرَ بن الخطَّاب بن نُفَيلٍ، وقد تقدَّم نسبُه في ترجمته (٣٦٧٩)، وهو والد سعيد بن زيد أحد العَشَرة، وكان ممَّن طلبَ التوحيد وخَلَعَ الأوثان وجانبَ الشِّرك، لكنَّه ماتَ قبل المبعَث، فروى محمد بن سعد (٣/ ٣٧٩) والفاكِهيّ (٢٤١٩) من حديث عامر بن رَبيعة حَليف بني عَديّ بن كعب قال: قال لي زيد بن عَمْرو: إنِّي خالَفتُ قومي، واتَّبَعتُ مِلّة إبراهيم وإسماعيل وما كانا يَعبُدان، وكانا يُصلِّيان إلى هذه القِبْلة، وأنا أنتَظِر نبيّاً من بني إسماعيل يُبعَث، ولا أُراني أُدرِكه، وأنا أُومن به وأُصدِّقه وأشهَدُ أنَّه نبيٌّ، وإن طالَت بك حياةٌ فأقرِئه منِّي السَّلام، قال عامر: فلمَّا أسلَمتُ أعلمتُ النبيَّ ﷺ بخبَره قال: فرَدَّ عليه السلام وتَرحَّمَ عليه، قال: «ولقد رأيتُه في الجنَّة يَسحَب ذُيولاً». ١٤٣/٧

وروى البزَّار[1] والطبرانيُّ (٣٥٠) من حديث سعيد بن زيد قال: خرج زيد بن عَمْرو ووَرَقة بن نَوفَل يَطلُبان الدِّين، حتَّى أتَيا الشّام، فتَنَصَّرَ وَرَقة وامتَنَعَ زيد، فأتى الموصِلَ فلَقيَ راهباً فعَرَضَ عليه النَّصرانيَّة فامتَنَعَ، وذكر الحديثَ نحوَ حديثِ ابن عمر الآتي في ترجمته (٣٨٢٧)، وفيه: قال سعيد بن زيد: فسألت أنا وعمرُ رسولَ الله ﷺ عن زيد فقال: «غَفَرَ الله له ورَحِمه، فإنَّه ماتَ على دين إبراهيمَ»، وروى الزُّبَير بن بكّار من طريق هشام بن عُرْوة قال: بَلَغَنا أنَّ زيداً كان بالشّام، فبَلَغَه مَخرَجُ النبيّ ﷺ، فأقبَلَ يريده فقُتِلَ بمَضيَعةٍ من أرض البَلْقاء.

---

(١) لم نقف عليه بهذا السياق في المطبوع من «مسنده»، وانظر فيه الأرقام (١٢٦٦-١٢٦٨)، وأخرجه الطيالسي في «مسنده» برقم (٢٣١)، ولا يصحُّ إسناد هذا الخبر وكذا الذي قبله.

وقال ابن إسحاق: لمَّا تَوسَّطَ بلاد لَخْم قَتَلوه، وقيل: إنَّه مات قبل المبعَث بخمس سنين عند بناء قُرَيش الكعبة.

قوله: «بأسفَلِ بَلْدَحٍ» هو مكان في طريق التَّنعيم، بفتح الموحَّدة والمهمَلة بينهما لام ساكنة وآخره مُهمَلة، ويقال: هو وادٍ.

قوله: «فقُدِّمَت» بضمِّ القاف.

قوله: «إلى النبيِّ ﷺ» كذا للأكثر، وفي رواية الجُرجانيِّ: «فقَدَّمَ إليه النبيّ ﷺ سُفرة»، قال عياض: الصواب الأوَّل، قلت: رواية الإسماعيليِّ توافق رواية الجُرجانيّ، وكذا أخرجه الزُّبَير بن بكّار والفاكِهيّ (٢٤٥٥) وغيرهما.

وقال ابن بَطّال: كانت السُّفرة لقُرَيشٍ قَدَّموها للنبيِّ ﷺ فأبَى أن يأكل منها فقَدَّمَها النبيّ ﷺ لزيدِ بن عَمْرو، فأبَى أن يأكل منها وقال مُخاطِباً لقُرَيشٍ الذين قَدَّموها أوَّلاً: إنّا لا نأكُل ما ذُبحَ على أنصابكُم. انتهى، وما قاله مُحتَمَل، لكن لا أدري من أين له الجزم بذلك؟ فإنّي لم أقِفْ عليه في رواية أحدٍ. وقد تَبعَه ابن المنيِّر في ذلك وفيه ما فيه.

قوله: «على أَنصابكُم» بالمهمَلة جمع نُصُب، بضمَّتَينِ: وهي أحجار كانت حول الكعبة يَذبَحونَ عليها للأصنام.

قال الخطَّابيُّ: كان النبيّ ﷺ لا يأكل ممَّا يَذبَحونَ عليها للأصنام، ويأكل ما عَدا ذلك وإن كانوا لا يَذكُرونَ اسم الله عليه، لأنَّ الشَّرع لم يكن نزلَ بعدُ، بل لم يَنزِل الشَّرع بمَنع أكل ما لم يُذكَر اسمُ الله عليه إلّا بعد المبعَث بمُدّةٍ طويلة. قلت: وهذا الجواب أوْلى ممَّا ارتَكبَه ابن بَطّال، وعلى تقدير أن يكون زيدُ بنُ حارثة ذَبَحَ على الحجر المذكور، فإنَّما يُحمَل على أنَّه إنَّما ذَبح عليه لغير الأصنام، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة:٣] فالمراد به ما ذُبحَ عليها للأصنام.

ثمَّ قال الخطَّابيُّ: وقيل: لم يَنزِل على النبيّ ﷺ في تحريم ذلك شيءٌ. قلت: وفيه نظرٌ، لأنَّه كان قبل المبعَث فهو من تحصيل الحاصل. وقد وَقع في حديث سعيد بن زيد الذي

قَدَّمته وهو عند أحمد[1]: وكان ابن زيد/ يقول: عُذْتُ بما عاذَ به إبراهيمُ، ثمَّ يَخِرّ ساجداً للكعبة، قال: فمرَّ بالنبيِّ ﷺ وزيد بن حارثة وهما يأكلان من سُفرة لهما فدَعَياه فقال: يا ابن أخي لا آكُل ممَّا ذُبحَ على النُّصُب، قال: فما رُئِيَ النبيُّ ﷺ يأكل ممَّا ذُبحَ على النُّصُب من يومه ذلك. وفي حديث زيد بن حارثة عند أبي يَعْلى (٧٢١٢) والبزَّار (١٣٣١) وغيرهما[2] قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوماً من مكَّة وهو مُردِفي، فذبحنا شاةً على بعض الأنصاب فأنضَجْناها، فلَقِينا زيد بن عَمْرو، فذكر الحديث مُطوَّلاً وفيه: فقال زيد: إنِّي لا آكُل ممَّا لم يُذكَر اسم الله عليه. ١٤٤/٧

قال الدّاووديّ: كان النبيّ ﷺ قبل المبعَث يُجانب المشرِكين في عاداتهم، لكن لم يكن يَعلَم ما يتعلَّق بأمر الذَّبح، وكان زيدٌ قد عَلمَ ذلك من أهل الكتاب الذين لَقيَهم.

وقال السُّهَيليّ: فإن قيل: فالنبيُّ ﷺ كان أَوْلى من زيدٍ بهذه الفضيلة، فالجواب أنَّه ليس في الحديث أنَّه ﷺ أكَلَ منها، وعلى تقدير أن يكون أكَلَ فزيدٌ إنَّما كان يَفعَل ذلك برأيٍ يراه لا بشَرعٍ بَلَغَه، وإنَّما كان عند أهل الجاهليَّة بقايا من دِين إبراهيم، وكان في شَرع إبراهيم تحريمُ الميتة لا تحريمُ ما لم يُذكَر اسمُ الله عليه، وإنَّما نزلَ تحريم ذلك في الإسلام، والأصحّ أنَّ الأشياء قبل الشَّرع لا توصَف بحِلٍّ ولا بحُرمةٍ، مع أنَّ الذَّبائح لها أصل في تَحليل الشَّرع، واستَمرَّ ذلك إلى نزول القرآن، ولم يُنقَل أنَّ أحداً بعد المبعَث كَفَّ عن الذَّبائح حتَّى نزلت الآية.

قلت: وقوله: إنَّ زيداً فَعَلَ ذلك برأيِه، أَوْلى من قول الدّاووديّ: إنَّه تَلَقّاه عن أهل الكتاب، فإنَّ حديث الباب بيِّنٌ فيما قال السُّهَيليّ، وأنَّ ذلك قاله زيدٌ باجتهادٍ لا بنَقلٍ عن

---

(١) أخرجه بالسياق المذكور الطبراني في «الكبير» (٣٥٠)، وهو عند أحمد في «مسنده» برقم (١٦٤٨) بنحوه وليس عنده قوله: «عُذت بما عاذ به إبراهيم» ولا ذِكْر السجود للكعبة. وإسناده ضعيف، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٤١٧ وعزاه للطبراني والبزار باختصار عنه وقال: فيه المسعودي وقد اختلط وبقيّة رجاله ثقات. ثم ذكر الحديث الذي رواه أحمد وقال فيه ما قال في الذي قبله.

(٢) كما عند النسائي في «الكبرى» (٨١٣٢)، وإسناده حسن.

غيره، ولا سيَّما وزيدٌ يُصرِّح عن نفسه بأنَّه لم يَتَّبع أحداً من أهل الكتابين.

وقد قال القاضي عياض في «المِلّة المشهورة» في عِصْمة الأنبياء قبل النُّبوّة: إنَّها كالممتَنِع لأنَّ النَّواهي إنَّما تكون بعد تقرير الشَّرع، والنبيُّ ﷺ لم يكن مُتَعَبِّداً قبل أن يوحَى إليه بشَرع مَن قبلَه على الصحيح، فعلى هذا فالنَّواهي إذا لم تكن موجودةً فهي مُعتبَرةٌ في حَقّه، والله أعلم.

فإن فرَّعنا على القول الآخر فالجواب عن قوله: «ذَبَحنا شاة على بعض الأنصاب»؛ يعني: الحجارة التي ليست بأصنامٍ ولا مَعبودة، إنَّما هي من آلات الجَزّار التي يُذبَح عليها، لأنَّ النُّصُب في الأصل حَجَر كبير، فمِنها ما يكون عندهم من جُملة الأصنام فيَذبَحونَ له وعلى اسمه، ومنها ما لا يُعبَد بل يكون من آلات الذَّبح فيَذبَح الذّابح عليه لا للصَّنَمِ، أو كان امتِناع زيدٍ منها حَسْماً للمادّة.

٣٨٢٧- قال موسى: حدَّثني سالمُ بنُ عبدِ الله، ولا أعلمُه إلا يُحَدِّثُ به عن ابنِ عمرَ: أنَّ زيدَ بنَ عَمْرو بنِ نُفَيلٍ خَرَجَ إلى الشَّامِ يسأَلُ عن الدِّين، ويَتَّبِعُه، فلَقيَ عالماً مِن اليهودِ فسأَلَه عن دِينِهم، فقال: إنّي لَعَلّي أن أَدينَ دينكُم، فأخبِرني، فقال: لا تكونُ على دينِنا حتَّى تَأخُذَ بنَصيبِكَ من غَضَبِ الله، قال زيدٌ: ما أفِرُّ إلا من غَضَبِ الله، ولا أحمِلُ من غَضَبِ الله شيئاً أبداً، وأنّى أستَطيعُه؟ فهل تَدُلُّني على غيرِه؟ قال: ما أعلمُه إلا أن يكونَ حَنيفاً، قال زيدٌ: وما الحَنيفُ؟ قال: دينُ إبراهيمَ، لم يكنْ يهودياً ولا نَصرانياً، ولا يَعبُدُ إلّا الله، فخَرَجَ زيدٌ فلَقيَ عالماً مِن النَّصارَى، فذكر مثلَه، فقال: لن تكونَ على دينِنا حتَّى تَأخُذَ بنَصيبِكَ من لَعنةِ الله، قال: ما أفِرُّ إلّا من لَعنةِ الله، ولا أحمِلُ من لَعنةِ الله ولا من غَضَبِه شيئاً أبداً، وأنا أستطيعُ، فهل تَدُلُّني على غيرِه؟ قال: ما أعلمُه إلا أن يكونَ حَنيفاً، قال: وما الحَنيفُ؟ قال: دينُ إبراهيمَ لم يكن يهودياً ولا نَصرانياً، ولا يَعبُدُ إلّا الله، فلمَّا رَأى زيدٌ قولَهم في إبراهيمَ عليه السلام خَرَجَ، فلمَّا بَرَزَ رَفَعَ يَدَيه، فقال: اللهمَّ إنّي أشهَدُ أنّي على دينِ إبراهيمَ.

قوله: «قال موسى» هو ابن عُقْبة، والخَبَر موصولٌ بالإسناد المذكور إليه، وقد شَكَّ فيه

الإسماعيليّ فقال: ما أدري هذه القِصّة الثانية من رواية الفُضَيل بن موسى أم لا. ثمَّ ساقَها مُطوَّلة من طريق عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عُقْبة، وكذا أورَدَها الزُّبَير بن بكّار والفاكِهيّ بالإسنادَينِ معاً.

قوله: «فإنَّ زيد بن عَمْرو» هو موصولٌ بالإسناد المذكور.

قوله: «لا أعلمه إلّا يُحدِّث به عن ابن عمر» قد ساقَ البخاريّ الحديث الأوَّل في الذَّبائح (٥٤٩٩) من طريق عبد العزيز بن المختار عن موسى بغير شَكّ، وساقَ الإسماعيليّ هذا الثاني من رواية عبد العزيز المذكور بالشكِّ أيضاً، فكان الشكّ فيه من موسى بن عُقْبة.

قوله: «يسأل عن الدِّين» أي: دين التَّوحيد.

قوله: «ويَتَّبعه» بتشديد المثنّاة بعدها موحَّدة، وللكُشْمِيهنيِّ بسكون الموحَّدة بعدها مُثنّاة مفتوحة ثمَّ عين مُعجَمة، أي: يَطلُبه.

قوله: «فلَقيَ عالماً من اليهود» لم أَقِفْ على اسمه، وفي حديث زيد بن حارثة المذكور: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لزيدِ بن عَمْرو: ما لي أرَى قومَك قد شَنِفُوا لك[1]؟ أي: أبغَضُوك، وهو بفتح الشّين المعجَمة وكسر النُّون بعدها فاء، قال: خَرَجتُ أبتَغي الدِّين فقَدِمت على الأحبار، فوجدتهم يَعبُدونَ الله ويُشرِكونَ به.

قوله: «فلَقيَ عالماً من النَّصارَى» لم أَقِفْ على اسمه أيضاً، ووَقَعَ في حديث زيد بن حارثة: قال لي شيخ من أحبار الشّام: إنَّك لَتسألُني عن دينٍ ما أعلم أحداً / يَعبُد الله به إلّا شيخاً بالجزيرة. قال: فقَدِمت عليه فقال: إنَّ الذي تَطلُب قد ظَهَرَ ببلادِك، وجميع مَن رأيتهم في ضلال، وفي رواية الطبرانيِّ (٤٦٦٣) من هذا الوجه: وقد خرج في أرضك نبيّ، أو هو خارجٌ، فارجِع وصَدِّقه وآمِن به. قال زيدٌ: فلم أُحِسَّ بشيءٍ بعدُ. قلت: وهذا مع ما تقدَّم يدلّ على أنَّ زيداً رَجَعَ إلى الشّام فبُعِثَ النبيّ ﷺ فسَمِعَ به فرَجَعَ ومات، والله أعلم. ١٤٥/٧

---

(١) في الأصلين: شنفوا إليك، وفي (س): شنفوا عليك، والمثبت من مصادر تخريج الحديث التي سلف ذكرها ص٢٧١، وانظر «النهاية في غريب الحديث» و«اللسان» (شنف).

قوله: «وأنا أستطيع» أي: والحال أنَّ لي قُدرةً على عَدَم حَمل ذلك، كذا للأكثر بتخفيف النُّون ضمير القائل، وفي رواية بتشديد النُّون بمعنى الاستبعاد، والمراد بغَضَب الله: إرادة إيصال العِقاب كما أنَّ المراد بلَعْنة الله: الإبعاد عن رحمته.

قوله: «فلمَّا بَرَزَ» أي: خارجَ أرضِهم.

قوله: «اللهمَّ إنّي أُشهِدك أنّي على دين إبراهيم» بكسر الهمزة الأولى وفتح الثانية. وفي حديث سعيد بن زيد: فانطَلَقَ زيد وهو يقول: لَبَّيكَ حقّاً حقّاً، تَعَبُّداً ورِقّاً. ثمَّ يَخِرّ فيَسجُد لله.

٣٨٢٨- وقال اللَّيثُ: كَتَبَ إليَّ هشامٌ، عن أبيه، عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ رضي الله عنهما قالت: رأيتُ زيدَ بنَ عَمْرو بنِ نُفَيلٍ قائماً مُسنِداً ظَهرَه إلى الكعبةِ، يقول: يا مَعْشَرَ قُرَيشٍ، والله ما منكم على دينِ إبراهيمَ غيري، وكان يُحيي الموءُودةَ، يقول للرجلِ إذا أرادَ أن يَقتُلَ ابنتَه: لا تَقتُلْها، أنا أكفيكَها مَؤونتَها، فيأخُذُها فإذا تَرَعرَعَت قال لأبيها: إن شِئتَ دَفَعتُها إليكَ، وإن شِئتَ كَفَيتُكَ مَؤونَتَها.

قوله: «وقال اللَّيث: كَتَبَ إليَّ هشام» أي: ابن عُرْوة، وهذا التعليق رُوِّيناه موصولاً في حديث زُغْبَةَ من رواية أبي بكر بن أبي داود عن عيسى بن حمَّاد وهو المعروف بزُغْبَةَ عن اللَّيث، وأخرج ابن إسحاق عن هشام بن عُرْوة هذا الحديث بتمامه، وأخرجه الفاكِهيّ من طريق عبد الرحمن بن أبي الزِّناد، والنَّسائيُّ (ك ٨١٣١) وأبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريق أبي أُسامة، كلّهم عن هشام بن عُرْوة.

قوله: «ما منكم من أحدٍ[1] على دين إبراهيم غيري» زاد أبو أُسامة في روايته: «وكان يقول: إلهي إله إبراهيم، وديني دين إبراهيم»، وفي رواية ابن أبي الزِّناد: وكان قد تَرَكَ عبادة الأوثان، وتَرَكَ أكل ما يُذبَح على النُّصُب، وفي رواية ابن إسحاق: وكان يقول: اللهمَّ لو أعلم أحَبَّ الوجوه إليك لَعَبَدتُك به، ولكنّي لا أعلمه، ثمَّ يَسجُد على الأرض براحَتِه.

---

(١) قوله: «من أحد» ليس في شيء من روايات «الصحيح» كما في النسخة اليونينية.

قوله: «وكان يُحيي الموءُودة» هو مجاز، والمراد بإحيائها: إبقاؤُها. وقد فَسَّرَه في الحديث، ووَقَعَ في رواية ابن أبي الزِّناد: «وكان يَفتَدي الموءودة أن تُقتَل». والموءُودة مَفْعولة من وأَدَ الشَّيءُ: إذا أثقَلَ[1]، وأطلقَ عليها اسم الوأْد اعتباراً بما أُريدَ بها وإن لم يقع. وكان أهل الجاهليَّة يَدفِنونَ البنات وهنَّ بالحياة، ويقال: كان أصلها من الغَيرة عليهِنَّ لمَا وَقَعَ لبعض العرب حيثُ سَبَى بنتَ آخَر فاستَفرَشها، فأراد أبوها أن يَفتَدِيَها منه فخَيَّرَها فاختارَت الذي سَباها، فحَلَفَ أبوها لَيَقتُلَنَّ كلّ بنت تولد له، فتُبعَ على ذلك. وقد شَرَحت ذلك مُطوَّلاً في كتابي في «الأوائل»، وأكثر مَن كان يَفعَل ذلك منهم من الإملاق كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡ﴾ [الأنعام:١٥١]، وقِصّة زيد هذه تَدُلّ على هذا المعنى الثاني، فيحتمل أن يكون كلّ واحد من الأمرَينِ كان سبباً.

قوله: «أكفيك مُؤنَتَها» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «أَكفيكَها مُؤنَتها»، زاد أبو أُسامة في روايته: وسُئِلَ النبيّ ﷺ عن زيد فقال: «يُبعَث يوم القيامة أمّةً وحدَه بيني وبين عيسى ابن مريم»، وروى البَغَويُّ في «الصحابة» من حديث جابر نحو هذه الزّيادة، وساقَ له ابن إسحاق أشعاراً قالها في مُجانَبة الأوثان لا نُطيل بذِكْرها.

٢٥- باب بُنيان الكعبة

١٤٦/٧

٣٨٢٩- حدَّثنا محمودٌ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، قال: أخبرني ابنُ جُرَيج، قال: أخبرني عَمْرو ابنُ دينارٍ، سمعَ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما قال: لمَّا بُنيَتِ الكعبةُ ذهب النبيُّ ﷺ وعبَّاسٌ يَنقُلان الحجارةَ فقال عبَّاسٌ للنبيِّ ﷺ: اجعَلْ إزارَكَ على رَقَبَتِكَ يَقِيكَ مِن الحجارةِ، فخَرَّ إلى الأرضِ، وطَمَحَت عَيناهُ إلى السماءِ، ثمَّ أفاقَ فقال: «إزاري إزاري» فشَدَّ عليه إزارَه.

٣٨٣٠- حدَّثنا أبو النُّعمان، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن عَمْرو بنِ دينارٍ وعُبيدِ الله بنِ أبي يزيدَ قالا: لم يكن على عَهدِ النبيِّ ﷺ حولَ البيتِ حائطٌ، كانوا يُصَلُّونَ حولَ البيتِ حتَّى كان عمرُ، فبَنَى حولَه حائطاً.

---

(١) على اعتبار أنَّ الموءودة تُثقَل بالتُّراب الذي يعلوها. وقال ابن فارس: الواو والهمزة والدال: كلمة تدلُّ على إثقال شيء بشيء، يقال للإبل إذا مشت بثقَلها: لها وئيد. انظر «معجم مقاييس اللغة» له مادة (وأد).

قال عُبيدُ الله: جَدْرُه قصيرٌ، فبناه ابنُ الزُّبَيرِ.

قوله: «باب بُنيان الكعبة» أي: على يد قُرَيش في حياة النبيِّ ﷺ قبل بَعثَته، وقد تقدَّم ما يتعلَّق ببناء إبراهيم عليه السلام قبل بناء قُرَيش، وما يتعلَّق ببناء عبد الله بن الزُّبَير في الإسلام (١٥٨٦). وروى الفاكِهيّ (١٩٧) من طريق ابن جُرَيج عن عبد الله بن عُبيد الله ابن عُمير قال: كانت الكعبة فوق القامة، فأرادَت قُرَيش رفعَها وتَسقيفَها، وسيأتي بيان ذلك في الباب الذي يَليه. وروى يعقوب بن سفيان[١] بإسنادٍ صحيح عن الزُّهْريِّ: أنَّ امرأة جَمَّرَت الكعبة، فطارَت شَرارة في ثياب الكعبة فأحرَقَتها، فذكر قِصّة بناء قُرَيش لها، وسيأتي في الحديث الثالث من الباب الذي يَليه تَتِمّة هذه القِصّة.

وذكر ابن إسحاق وغيره: أنَّ قُرَيشاً لمَّا بَنَت الكعبة كان عُمُر النبيِّ ﷺ يومئذٍ خمساً وعشرين سنة. ورَوَى إسحاق بن راهويه من طريق خالد بن عَرعَرةَ عن عليّ في قِصّة بناء إبراهيم البيت قال: فمرَّ عليه الدَّهر فانهَدَم، فبَنَته العَمالقة، فمرَّ عليه الدَّهر فانهَدَمَ فبَنَته جُرْهُم، فمرَّ عليه الدَّهر فانهَدَمَ فبَنَته قُرَيش، ورسول الله ﷺ يومئذٍ شابٌ، فلمَّا أرادوا أن يَضَعوا الحَجر الأسوَد اختَصَموا فيه فقالوا: نُحَكِّم بيننا أوَّل مَن يَخرُج من هذه السِّكّة، فكان النبيّ ﷺ أوَّل مَن خرج منها، فحَكَمَ بينهم أن يجعَلوه في ثوب ثمَّ يَرفَعه من كلّ قبيلة رجلٌ، وذكر أبو داود الطَّيالسيّ (١١٥) في هذا الحديث أنَّهم قالوا: نُحَكِّم أوَّل مَن يدخل من باب بني شَيْبة، فكان النبيّ ﷺ أوَّل مَن دَخَلَ منه، فأخبَروه، فأمَرَ بثوبٍ فوَضَعَ الحجَر في وَسَطه، وأمَرَ كلّ فخِذ أن يأخُذوا بطائفةٍ من الثَّوب فرَفَعوه، ثمَّ أخَذَه فوَضَعَه بيَدِه، وروى الفاكِهيّ: أنَّ الذي أشارَ عليهم أن يُحكِّموا أوَّل داخل أبو أُميَّة بن المغيرة المخزوميّ أخو الوليد، وقد تقدَّم في أوائل الحجّ من حديث أبي الطُّفَيل[٢] قِصّة بناء قُرَيش الكعبة مُطوَّلاً فأغنى عن إعادَته هنا. وعند موسى بن عُقْبة: أنَّ الذي أشارَ عليهم بذلك هو

(١) في «المعرفة والتاريخ» ٣/ ٢٨٢، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (٩١٠٤).

(٢) أورده الحافظ في شرح الحديث (١٥٨٢) وعزاه هناك لعبد الرزاق، وهو عنده في «مصنفه» برقم (٩١٠٦)، ومن طريقه أخرجه الحاكم ٤/ ١٧٩ مختصراً.

الوليد بن المغيرة المخزوميّ، وأنَّه قال لهم: لا تجعلوا فيها مالاً أُخِذَ غَصباً، ولا قُطِعَت فيه رَحِم، ولا انتُهِكَت فيه ذِمّة، وعند ابن إسحاق: أنَّ الذي أشارَ عليهم أن لا يَبنوها إلّا من مالٍ طيِّب هو أبو وَهْب بن عَمْرو بن عامر بن عِمران بن مَخزوم.

قوله في حديث جابر: «لمَّا بُنِيَت الكعبة» هو من مراسيل الصحابة، ولعلَّ جابراً سمعَه من العبَّاس بن عبد المطَّلِب، وتقدَّم بيان ذلك واضحاً في كتاب الحجّ (١٥٨٢).

وقوله: «يَقِيكَ من الحجارة، فخَرَّ إلى الأرض» فيه حذفٌ تقديره: ففَعَلَ ذلك فخَرّ. وفي حديث أبي الطُّفَيل المذكور آنِفاً: «فبينما رسول الله ﷺ يَنقُل الحجارة معهم إذ انكَشَفَت عورَته، فنُودِيَ يا محمدُ، غَطِّ عورَتك، فذلك في أوَّل ما نُودِيَ، فما رُئِيَت له عَورة قبلُ ولا بعدُ.

وقوله: «طَمَحَت عيناه إلى السماء» أي: ارتَفَعَت. وذكر ابن إسحاق في «المبعَث»: وكان رسول الله ﷺ فيما ذُكِرَ لي يُحدِّث عمّا كان الله يَحفَظه في صِغَره أنَّه قال: «لقد رأيتُني في غِلمان من قُرَيش نَنقُل حجارة لبعضٍ ممَّا تَلعَب به الغِلمان، كلّنا قد تَعَرَّى وأخَذَ إزاره فجعلَه على رَقَبته يَحمِل عليه الحجارة، إذ لكَمَني لاكمٌ ما أراه، ثمَّ قال: شُدَّ عليك إزارك»، قال: «فشَدَدته عليّ، ثمَّ جَعَلت أحمِل وإزاري عليَّ من بين أصحابي».

قال السُّهَيليّ: إنَّما ورَدَت هذه القِصّة في بُنيان الكعبة، فإن صَحَّ أنَّ ذلك كان في صِغَره فهي قِصّة أُخرَى: مَرّة في الصِّغَر ومَرّة في حال الاكتِهال. قلت: وقد يُطلَق على الكبير/ غلامٌ إذا ١٤٧/٧ فعَلَ فِعل الغِلمان، فلا يَستَحيل اتِّحاد القِصّة اعتماداً على التصريح بالأوَّليَّة في حديث أبي الطُّفَيل.

قوله: «قالا: لم يكن على عَهد النبيِّ ﷺ حول البيت حائط» هذا مُرسَل، وقيل: مُنقَطِع، لأنَّ عَمْرو بن دينار وعُبيد الله بن أبي يزيد من أصاغِر التابعين.

وأمَّا قوله: «حتَّى كان عُمَرُ» فمُنقَطِع فإنَّهما لم يُدرِكا عمرَ أيضاً.

وأمَّا قوله: «قال عُبيد الله: جَدرُه قصير» هو بفتح الجيم، والجُدُر والجِدار بمَعنًى.

وقوله: «فبناه ابن الزُّبَير» هذا القَدر هو الموصول من هذا الحديث، وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق حمَّاد بن زيد عن عُبيد الله بن أبي يزيد بتمامه وقال فيه: وكان أوَّل مَن جَعَلَ الحائط

على البيت عمر، قال عُبيد الله: وكان جَدرُه قصيراً حتَّى كان زمن ابن الزُّبَير فزاد فيه، وذكر الفاكِهيّ: أنَّ المسجد كان مُحاطاً بالدُّورِ على عَهد النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر، فضاقَ على الناس، فوَسَّعَه عمر واشتَرَى دوراً فهَدَمَها، وأعطَى مَن أَبَى أن يبيع ثَمَن داره، ثمَّ أحاطَ عليه بجِدارٍ قصير دون القامة، ورَفَعَ المصابيح على الجُدُر، قال: ثُمَّ كان عثمان فزاد في سَعَته من جِهات أُخَر، ثمَّ وسَّعَه عبد الله بن الزُّبَير، ثمَّ أبو جعفر المنصور، ثمَّ ولده المهديّ، قال: ويقال: إنَّ ابن الزُّبَير سَقَّفَه أو سَقَّفَ بعضه، ثمَّ رَفَعَ عبد المَلِك بن مروانَ جُدرانه وسَقَّفَه بالساج، وقيل: بل الذي صَنع ذلك ولدُه الوليد، وهو أثبَتُ، وكان ذلك سنة ثمانٍ وثمانين.

١٤٩/٧

٢٦- باب أيامِ الجاهليَّة

قوله: «باب أيام الجاهليَّة» أي: ممَّا كان بين المولِد النَّبويّ والمبعَث، هذا هو المراد به هنا، ويُطلَق غالباً على ما قبل البِعْثة، ومنه: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران:١٥٤]، وقوله: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب:٣٣]، ومنه أكثر أحاديث الباب، وأمَّا جَزم النَّوَويّ في عِدّة مواضع من «شرح مسلم»: أنَّ هذا هو المراد حيثُ أتى ففيه نظرٌ، فإنَّ هذا اللَّفظ وهو «الجاهليَّة» يُطلَق على ما مَضَى والمراد ما قبل إسلامه، وضابطُ آخِره غالباً: فتحُ مكَّة، ومنه قول مسلم في مُقدِّمة «صحيحه»: أنَّ أبا عثمان وأبا رافع أدرَكا الجاهليَّة. وقولُ أبي رَجَاء العُطارديّ: رأيت في الجاهليَّة قِرَدة زَنَت، وقولُ ابن عبَّاس: سمعت أبي يقول في الجاهليَّة: اسقِنا كأساً دِهاقاً. وابن عبَّاس إنَّما وُلِدَ بعد البِعْثة، وأمَّا قول عمر: «نَذَرت في الجاهليَّة» فمُحتَمَل، وقد نَبَّهَ على ذلك شيخنا العراقيّ في الكلام على المخضرَمين من «علوم الحديث».

وذكر فيه أحاديث:

الحديث الأول: حديث عائشة.

٣٨٣١- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، قال هشامٌ: حدَّثَنا أبي، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: كان عاشُوراءُ يوماً تَصومُه قُريشٌ في الجاهليَّةِ، وكان النبيُّ ﷺ يصومُه، فلمَّا قَدِمَ المدينةَ صامَه وأَمَرَ بصيامِه، فلمَّا نزلَ رَمَضانُ كان مَن شاءَ صامَه، ومَن شاءَ لا يَصومُه.

قولها: «كان عاشُوراء» تقدَّم شرحه في كتاب الصّيام (٢٠٠١)، وذكرت هناكَ احتِمالاً أنَّهم أَخَذوا ذلك عن أهل الكتاب، ثمَّ وجدت في بعض الأخبار أنَّهم كانوا أصابهم قَحْط ثمَّ رُفِعَ عنهم/ فصاموه شكراً. ١٥٠/٧

٣٨٣٢- حدَّثنا مسلمٌ، حدَّثنا وُهَيبٌ، حدَّثنا ابنُ طاوسٍ، عن أبيه عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: كانوا يَرَونَ أَنَّ العُمرةَ في أشهُرِ الحجِّ مِن الفُجورِ في الأرضِ، وكانوا يُسَمُّونَ المحَرَّمَ صَفَراً، ويقولون: إذا بَرأَ الدَّبَرْ، وعَفا الأثَرْ، حَلَّتِ العمرةُ لمَنِ اعتمَر، قال: فقَدِمَ رسولُ الله ﷺ وأصحابُه رابعةً مُهِلِّين بالحَجِّ، وأمَرَهمُ النبيُّ ﷺ أن يَجعَلوها عُمرةً، قالوا: يا رسولَ الله، أيُّ الحِلِّ؟ قال: «الحِلُّ كلُّه».

الحديث الثاني: حديث ابن عباس.

قوله: «كانوا يَرَونَ» أي: يَعتَقِدونَ أنَّ أشهُر الحجّ لا يُنسَك فيها إلّا بالحجِّ وأنَّ غيرها من الأشهر للعمرة، وقد تقدَّم بيان ذلك في كتاب الحجّ (١٥٦٤).

الحديث الثالث:

٣٨٣٣- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، قال: كان عَمرٌو يقول: حدَّثنا سعيدُ بنُ المسيّبِ، عن أبيه، عن جَدِّه قال: جاء سَيلٌ في الجاهليَّةِ فكَسَا ما بين الجبلَينِ.

قال سفيانُ: ويقول: إنَّ هذا لَحَديثٌ له شأنٌ.

قوله: «كان عَمْرو» هو ابن دينار، وفي رواية الإسماعيليّ من طريق عبد الرحمن بن بِشر عن سفيان: حدَّثنا عَمرو بن دينار.

قوله: «عن جَدّه» هو حَزْن بفتح المهمَلة وسكون الزّاي: وهو ابن أبي وَهْب الذي قَدَّمنا أنَّه أشارَ على قُرَيش بأن تكون النَّفَقة في بناء الكعبة من مال طيِّبٍ.

قوله: «جاء سَيلٌ في الجاهليَّة فطَبَّقَ[1] ما بين الجبلَينِ» أي: مَلأَ ما بين الجبلَينِ اللَّذَينِ في جانبَي الكعبة.

---

(١) كذا وقع في الأصلين و(س)، والذي في النسخة اليونينية بلا خلاف: فكسا، وهما بمعنًى واحد، وأما اللفظ المذكور فهو للشافعي في «الأم» ١/ ٢٩١.

قوله: «قال سفيان: ويقول: إنَّ هذا الحديثُ له شأنٌ» أي: قِصّة، وذكر موسى بن عُقْبة أنَّ السَّيل كان يأتي من فوق الرَّدْم الذي بأعلى مكَّة فيُجرِيه، فتَخوَّفوا أن يدخل الماءُ الكعبةَ فأرادوا تشييد بُنيانها، وكان أوَّل مَن طَلَعَها وهَدَمَ منها شيئاً الوليد بن المغيرة، وذكر القِصّة في بُنيان الكعبة قبل المبعَث النَّبويّ.

وأخرج الشّافعيّ في «الأُمّ» (١/ ٢٩١) بسندٍ له عن عبد الله بن الزُّبَير: أنَّ كعباً قال له وهو يعمل بناء مكَّة: اشدُدْهُ وأوثِقْهُ، فإنّا نَجِدُ في الكتب أنَّ السُّيول ستعظُمُ في آخر الزَّمان. انتهى، فكان الشَّأن المشار إليه أنَّهم استَشعَروا من ذلك السَّيل الذي لم يَعهَدوا مثله أنَّه مَبدَأ السُّيول المشار إليها.

الحديث الرابع:

٣٨٣٤- حدَّثنا أبو النُّعمان، حدَّثنا أبو عَوَانَةَ، عن بيانٍ أبي بشرٍ، عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ، قال: دَخَلَ أبو بكرٍ على امرأةٍ من أحمَسَ، يقال لها: زينبُ، فرآها لا تَكلَّمُ، فقال: ما لها لا تَكلَّمُ؟ قالوا: حَجَّت مُصْمِتةً، قال لها: تَكلَّمي، فإنَّ هذا لا يَحِلُّ، هذا من عَمَلِ الجاهليَّةِ، فتكلَّمَت فقالت: مَن أنتَ؟ قال: امرُؤٌ مِن المهاجرينَ، قالت: أيُّ المهاجرينَ؟ قال: من قُرَيشٍ، قالت: من أيِّ قُرَيشٍ أنتَ؟ قال: إنَّكِ لَسَؤولٌ، أنا أبو بكرٍ، قالت: ما بَقاؤُنا على هذا الأمرِ الصالحِ الذي جاء الله به بعدَ الجاهليَّةِ؟ قال: بَقاؤُكم عليه ما استَقامَت بكم أئمَّتُكُم، قالت: وما الأئمّةُ؟ قال: أمَا كان لِقومِكِ رؤوسٌ وأشرافٌ يأمرونَهم فيُطيعونَهم؟ قالت: بلى، قال: فهم أولئكِ على الناسِ.

قوله: «دَخَلَ» أي: أبو بكر الصِّدِّيق.

قوله: «على امرأة من أَحمَسَ» بمُهمَلتَينِ وزن أَحمد، وهي قبيلة من بَجِيلة. وأغرَبَ ابنُ التِّين فقال: المراد امرأة من الحُمْسِ وهي من قُرَيش.

قوله: «يقال لها: زينب بنت المُهاجر» روى حديثها محمد بن سعد في الطبقات (٨/ ٤٧٠) من طريق عبد الله بن جابر الأحمَسيِّ عن عَمَّته زينب بنت المهاجر قالت: خَرَجت حاجّةً،

فذكر الحديث، وذكر أبو موسى المدينيّ في «ذيل الصحابة»: أنَّ ابن مَندَهْ ذكر في «تاريخ النِّساء» له: أنَّ زينب بنت جابر أدرَكَت النبيَّ ﷺ ورَوَت عن أبي بكر، وروى عنها عبد الله بن جابر وهي عَمَّته قال: وقيل: هي بنت المهاجر بن جابر، وذكر الدّارَقُطنيُّ في «العِلَل» (١/ ٢٥٦، ٢٥٧) أنَّ في رواية شَريك وغيره عن إسماعيل بن أبي خالد في حديث الباب أنَّها زينب بنت عَوْف، قال: وذكر ابن عُيَينةَ عن إسماعيل أنَّها جَدّة إبراهيم بن المهاجر، والجمع بين هذه الأقوال مُمكِن. بأنَّ مَن قال: بنت المهاجر نَسَبَها إلى أبيها، أو: بنت جابر نَسَبَها إلى جَدّها الأدنَى، أو: بنت عَوْف نَسَبَها إلى جَدٍّ لها أعلى، والله أعلم.

قوله: «مُصْمِتة» بضمِّ الميم وسكون المهمَلة، أي: ساكِتة، يقال: أصَمَتَ وصَمَتَ بمَعنًى.

قوله: «فإنَّ هذا لا يَحِلّ» يعني: تَرك الكلام. ووَقَعَ عند الإسماعيليّ من وجه آخر عن أبي بكر الصِّدِّيق أنَّ المرأة قالت له: كان بيننا وبين قومك في الجاهليَّة شَرّ، فحَلَفت إنِ اللهُ عافانا من ذلك أن لا أُكلِّم أحداً حتَّى أحُجّ، فقال: إنَّ الإسلام يَهدِم ذلك، فتَكلَّمي، وللفاكِهيِّ (٢٥٦٥) من طريق زيد بن وَهْب عن أبي بكر نحوُه.

وقد استَدَلَّ بقول أبي بكر هذا مَن قال بأنَّ مَن حَلَفَ أن لا يتكلَّم استُحِبَّ له أن يتكلَّم ولا كفَّارة عليه، لأنَّ أبا بكر لم يأمرْها بالكفَّارة، وقياسُه أنَّ مَن نَذَرَ أن لا يتكلَّم لم يَنعَقِد نَذرُه، لأنَّ أبا بكر أطلقَ أنَّ ذلك لا يَحِلّ وأنَّه من فِعل الجاهليَّة وأنَّ الإسلام هَدَمَ ذلك، ولا يقول أبو بكر مثل هذا إلّا عن تَوقيف فيكون في حُكم المرفوع، ويُؤيِّد ذلك حديث ابن عبَّاس في قِصّة أبي إسرائيل الذي نَذَرَ أن يَمشي ولا يَركَب ولا يَستَظِلّ ولا يتكلَّم، فأمَرَه النبيّ ﷺ أن يَركَب ويَستَظِلّ ويتكلَّم[1]، وحديث عليٍّ رَفَعَه: «لا يُتْمَ بعد احتِلامٍ، ولا صَمْتَ يومٍ إلى اللَّيل» أخرجه أبو داود (٢٨٧٣).

قال الخطَّابيُّ في شرحه: كان من نُسُك أهل الجاهليَّة الصَّمتُ، فكان أحدهم يَعتَكِف اليومَ واللَّيلةَ ويَصمُت، فنُهوا عن ذلك وأُمِروا بالنُّطقِ بالخير، وقد تقدَّمت الإشارة إلى حديث

---

(١) حديث ابن عباس في قصة أبي إسرائيل سيأتي برقم (٦٧٠٤).

ابن عبَّاس في كتاب الحجّ[1]، ويأتي الكلام عليه في كتاب الأيمان والنُّذور (٦٧٠٤) إن شاء الله تعالى.

وقال ابن قُدامةَ في «المغني»: ليس من شريعة الإسلام الصَّمت عن الكلام، وظاهر ١٥١/٧ الأخبار تحريمُه. واحتَجَّ/ بحديث أبي بكر وبحديث عليٍّ المذكور قال: فإن نَذَرَ ذلك لم يَلزَمه الوَفاء به، وبهذا قال الشّافعيّ وأصحاب الرَّأي ولا نَعلَم فيه مخالفاً. انتهى، وكلام الشّافعيَّة يقتضي أنَّ مسألة النَّذر ليست منقولة، فإنَّ الرافعيّ ذكر في كتاب «النَّذر» أنَّ في تفسير أبي نَصر القُشَيريِّ عن القَفّال قال: مَن نَذَرَ أن لا يُكلِّم الآدميِّينَ يحتمل أن يقال: يَلزَمه لأنَّه ممَّا يُتَقرَّب به. ويحتمل أن يقال: لا، لمَا فيه من التَّضييق والتَّشديد وليس ذلك من شَرْعنا، كما لو نَذَرَ الوقوفَ في الشمس، قال أبو نَصر: فعلى هذا يكون نَذْر الصَّمْت في تلك الشَّريعة لا في شريعتنا، ذكره في تفسير سورة مريم عند قولها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [٢٦].

وفي «التَّتِمّة» لأبي سعيد المتوَلّي: مَن قال: شَرعُ مَن قبلَنا شَرعٌ لنا جَعَلَ ذلك قُربةً. وقال ابن الرِّفعة في قول الشَّيخ أبي إسحاق في «التَّنبيه»: ويُكرَه له صَمْتُ يومٍ إلى اللَّيل، قال في شرحه: إذ لم يُؤثَر ذلك بل جاء في حديث ابن عبَّاس النَّهيُ عنه. ثمَّ قال: نعم، قد وَرد في شَرع مَن قبلَنا، فإن قلنا: إنَّه شَرعٌ لنا لم يُكرَه، إلّا أنَّه لا يُستَحبّ، قاله ابن يونس، قال: وفيه نظر، لأنَّ الماوَرْديّ قال: رويَ عن ابن عمر مرفوعاً: «صَمْتُ الصّائمِ تَسبيحٌ»، قال: فإن صَحَّ دَلَّ على مشروعيَّة الصَّمت، وإلّا فحديث ابن عبَّاس أقلّ دَرَجاته الكراهة. قال: وحيثُ قلنا: إنَّ شَرْعَ مَن قبلَنا شَرعٌ لَنا، فذاكَ إذا لم يَرِد في شَرعنا ما يُخالفه. انتهَى، وهو كما قال. وقد وَرَدَ النَّهي، والحديث المذكور لا يَثبُت، وقد أورَدَه صاحب «مُسنَد الفِردَوس» (٣٧٦١) من حديث ابن عمر وفي إسناده الرَّبيع بن بدر وهو ساقط، ولو ثَبَتَ لمَا أفادَ المقصود لأنَّ لفظه: «صَمْتُ الصّائم تسبيحٌ، ونومُه عبادةٌ، ودُعاؤُه مُستَجاب» فالحديث مُساق في أنَّ أفعال الصّائم كلّها محبوبة، لا أنَّ الصَّمت بخُصوصِه مطلوب.

---

(١) في شرح الحديثين (١٨٦٥) و(١٨٦٦).

وقد قال الرُّويانيّ في «البحر» في آخِر الصّيام: فرع: جَرَت عادة الناس بتَركِ الكلام في رمضان، وليس له أصلٌ في شَرعنا بل في شَرعِ مَن قبلَنا، فيَخرُج جواز ذلك على الخلاف في المسألة. انتَهى، وليُتعَجَّب ممَّن نَسَبَ تخريج مسألة النَّذر إلى نفسه من المتأخِّرين، وأمّا الأحاديث الواردة في الصَّمت وفضلِه كحديثِ: «مَن صَمَتَ نَجَا» أخرجه التِّرمِذيّ (٢٥٠١) من حديث عبد الله بن عَمْرو بن العاص، وحديث: «أيسَرُ العبادة الصَّمتُ» أخرجه ابن أبي الدُّنيا بسندٍ مُرسَل رجاله ثِقات، إلى غير ذلك، فلا يعارض ما جَزَمَ به الشَّيخ أبو إسحاق من الكراهة لاختلاف المقاصد في ذلك، فالصَّمت المرغَّب فيه تَرْك الكلام الباطل، وكذا المباح إن جَرّ إلى شيء من ذلك، والصمت المنهيُّ عنه ترك الكلام في الحقّ لمن يستطيعُه، وكذا المباح المستَوي الطَّرَفَينِ، والله أعلم.

قوله: «إنَّكِ» بكسر الكاف.

قوله: «لَسَؤولٌ» أي: كثيرة السُّؤال، وهذه الصّيغة يَستَوي فيها المذَكَّر والمؤَنَّث.

قوله: «**ما بَقاؤُنا على هذا الأمر الصالح**» أي: دين الإسلام وما اشتَمَلَ عليه من العَدل واجتماع الكلمة ونَصْر المظلوم ووَضْع كلِّ شيء في محلِّه.

قوله: «**ما استَقامَت بكُم**» في رواية الكُشْمِيهنيّ: لكُم.

قوله: «**أئمَّتُكم**» أي: لأنَّ الناس على دين ملوكهم، فمَن حادَ من الأئمَّة عن الحال مالَ وأمال.

٣٨٣٥- حدَّثني فَرْوةُ بنُ أبي المَغْراءِ، أخبرنا عليُّ بنُ مُسهِرٍ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: أسلَمَتِ امرأةٌ سوداءُ لبعض العربِ، وكان لها حِفْشٌ في المسجدِ، قالت: فكانت تَأتينا فتَحَدَّثُ عندَنا، فإذا فرَغَت من حَديثِها قالت:

ويـومُ الوِشـاحِ مـن تَعاجيـبِ رَبِّنـا ... ألَا إنَّــه مــن بَلـدةِ الكُفْـرِ نجّـاني

فلمَّا أكثَرَت قالت لها عائشةُ: وما يومُ الوِشاحِ؟ قالت: خَرَجَت جُوَيرِيةٌ لبعض أهلي وعليها

وِشاحٌ من أَدَمٍ، فسَقَطَ منها فانحطَّت عليه الحُدَيّا وهي تَحسَبُه لحماً، فأَخَذَت فاتَّهموني به، فعَذَّبوني حتَّى بَلَغَ من أمري أنَّهم طَلَبوا في قُبُلي، فبَينا هم حَوْلي وأنا في كَرْبي، إذ أقبلَتِ الحُدَيّا حتَّى وازَت برؤوسِنا، ثمَّ ألقَته فأخَذوه، فقلتُ لهم: هذا الذي اتَّهمتُموني به، وأنا مِنه بَريئةٌ.

الحديث الخامس: حديث عائشة في قِصّة المرأة السَّوداء، لم أقِفْ على اسمها، وذكر عمر ابن شَبّة في طريق له: أنَّها كانت بمكَّة، وأنَّه لمَّا وَقَعَ لها ذلك هاجَرَت إلى المدينة.

قوله: «وكان لها حِفْش» بكسر المهمَلة وسكون الفاء بعدها مُعجَمة: هو البيت الضَّيِّق الصغير، وقال أبو عُبيدة: الحِفْش هو الدَّرَج في الأصل ثمَّ سُمّيَ به البيت الصغير لشَبَهِه به في الضِّيق.

قوله: «وازَت» أي: قابَلَت، وقد تقدَّم شرح هذه القِصّة في أبواب المساجد من كتاب الصلاة (٤٣٩)، ووَجْه دخولها هنا من جِهة ما كان عليه أهل الجاهليَّة من الجَفاء في الفِعلِ والقولِ.

٣٨٣٦- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عن عبدِ الله بنِ دينارٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ قال: «ألا مَن كان حالفاً فلا يَحلِفْ إلّا بالله»، فكانت قُريشٌ تَحلِفُ بآبائها، فقال: «لا تَحلِفوا بآبائكُم».

٣٨٣٧- حدَّثنا يحيى بنُ سليمان، قال: حدَّثني ابنُ وَهْبٍ، قال: أخبرني عَمرٌو: أنَّ عبد الرحمنِ ابنَ القاسمِ حدَّثه: أنَّ القاسمَ كان يَمشي بين يَدَيِ الجنازةِ، ولا يقومُ لها، ويُخبِرُ عن عائشةَ قالت: كان أهلُ الجاهليَّةِ يقومونَ لها، يقولون إذا رَأَوها: كنتِ في أهلِكِ ما أنتِ. مرَّتَينِ.

السادس: حديث ابن عمر في النَّهي عن الحَلِف بالآباء، وسيأتي شرحه في كتاب الأيمان والنُّذور (٦٦٤٦).

السابع:

قوله: «أنَّ القاسم» هو ابن محمد بن أبي بكر الصِّدِّيق.

قوله: «ولا يقوم لها» أي: الجِنازة.

قوله: «كان أهل الجاهليَّة يقومونَ لها» ظاهره أنَّ عائشة/ لم يَبلُغْها أمرُ الشّارع بالقيام لها، ١٥٢/٧ فرأت أنَّ ذلك من الأُمور التي كانت في الجاهليَّة وقد جاء الإسلام بمُخالَفتِهم، وقد قَدَّمت في كتاب الجنائز (١٣٠٧) بيان الاختلاف في المسألة وهل نُسِخَ هذا الحُكم أم لا؟ وعلى القول بأنَّه نُسِخَ هل نُسِخَ الوُجوب وبَقيَ الاستحبابُ أم لا؟ أو مُطلَق الجواز؟ واختار بعض الشّافعيَّة الأخير، وأكثر الشّافعيَّة على الكراهة، وادَّعى المَحامليّ فيه الاتِّفاقَ، وخالَفَ المتوَلّي فقال: يُستَحَبّ، واختارَه النَّوَويُّ وقال: هذا من جُملة الأحكام التي استَدرَكَتها عائشة على الصحابة لكن كان جانبهم فيها أرجَح.

قوله: «كنتِ في أهلك ما أنتِ، مرَّتَينِ» أي: يقولون ذلك مرَّتَينِ، و«ما» موصولة وبعض الصِّلة محذوف، والتقدير: كنتِ في أهلك الذي كنت فيه؛ أي: الذي أنتِ فيه الآن كنت في الحياة مثلُه، لأنَّهم كانوا لا يُؤمِنونَ بالبَعْث بل كانوا يَعتَقِدونَ أنَّ الرّوح إذا خَرَجَت تصيرُ طَيراً فإن كان ذلك من أهل الخير كان روحه من صالِحي الطَّير وإلّا فبالعكس، ويحتمل أن يكون قولهم هذا دعاءً للميِّتِ، ويحتمل أن تكون «ما» نافية ولفظ: «مرَّتَينِ» من تمام الكلام؛ أي: لا تكوني في أهلك مرَّتَينِ: المرّة الواحدة التي كنت فيهم انقَضَت وليست بعائدةٍ إليهم مَرّة أُخرَى. ويحتمل أن تكون «ما» استفهاميَّة؛ أي: كنت في أهلك شريفة، فأيُّ شيء أنتِ الآنَ؟ يقولون ذلك حُزناً وتأسُّفاً عليه.

الثامن: حديث عمر في قولهم: «أشرِق ثَبير».

٣٨٣٨- حدَّثني عَمْرو بنُ عبَّاسٍ، حدَّثنا عبدُ الرحمنِ، حدَّثنا سفيانُ، عن أبي إسحاقَ، عن عَمْرو بنِ مَيْمونٍ قال: قال عمرُ ﷺ: إنَّ المشرِكين كانوا لا يُفيضونَ من جَمْعٍ، حتَّى تَشرُقَ الشمسُ على ثَبيرٍ، فخالَفَهمُ النبيُّ ﷺ، فأفاضَ قبلَ أن تَطلُعَ الشَّمسُ.

وقد تقدَّم شرحه في كتاب الحجّ مُستوفًى (١٦٨٤).

وقوله: «حتَّى تَشرُقَ الشمسُ» قال ابن التِّين: ضُبطَ بفتح أوَّله وضمّ الراء، والمعروف بضمِّ أوَّله وكسرها.

التاسع:

٣٨٣٩- حدَّثني إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، قال: قلتُ لأبي أُسامةَ: حدَّثكم يحيى بنُ المهلَّبِ، حدَّثنا حُصَينٌ، عن عِكْرمةَ: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ:٣٤]؟ **قال: مَلأَى مُتَتابعةً.**

٣٨٤٠- قال: وقال ابنُ عبَّاسٍ: سمعتُ أبي يقول في الجاهليَّة: اسقِنا كأساً دِهاقاً.

قوله: «**حدَّثكم يحيى بن المهلَّب**» هو البَجَليّ، يُكْنى أبا كُدَينةَ بالتصغير والنُّون، وهو كوفيّ مُوثَّق، ما له في البخاريّ سِوى هذا الموضع.

قوله: «**مَلأَى مُتَتابعة**» كذا جمع بينهما، وهما قولان لأهلِ اللُّغة تقول: أدهَقتُ الكأس: إذا مَلأتَها، وأدهَقتُ له: إذا تابَعتَ له السَّقيَ، وقيل: أصل الدَّهْق: الضَّغط، والمعنى: أنَّه مَلأَ اليد بالكأسِ حتَّى لم يَبقَ فيها مُتَّسَع لغيرها.

قوله: «**قال: وقال ابن عبَّاس**» القائل هو عِكْرمة، وهو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: «**سمعت أبي**» هو العبَّاس بن عبد المطَّلِب.

قوله: «**في الجاهليَّة**» أي: وَقَعَ سماعي لذلك منه في الجاهليَّة، والمراد بها جاهليَّة نِسبيَّة لا المطلَقة، لأنَّ ابن عبَّاس لم يُدرِك ما قبل البِعْثة، بل لم يولد إلّا بعد البَعث بنحو عشر سِنين، فكأنَّه أراد أنَّه سمعَ العبَّاس يقول ذلك قبل أن يُسلم.

قوله: «**اسقِنا كأساً دِهاقاً**» في رواية الإسماعيليّ من وجهٍ آخرَ عن حُصَين عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس: سمعت أبي يقول لغلامهِ: ادهَقْ لنا؛ أي: املأْ لنا، أو تابع لنا. انتهى، وهو بمعنى ما ساقَه البخاريّ.

الحديث العاشر:

٣٨٤١- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن عبدِ الملِكِ بنِ عُمَيرٍ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ ﷺ قال: قال النبيُّ ﷺ: «أصدَقُ كلمةٍ قالها الشّاعرُ كلمةُ لَبيدٍ:

ألا كلُّ شيءٍ ما خَلَا اللهَ باطِلُ

وكادَ أُميَّةُ بنُ أبي الصَّلْتِ أن يُسلِمَ».

[طرفاه في: ٦١٤٧، ٦٤٨٩]

قوله: «سفيان» هو الثَّوريّ.

قوله: «عن عبد الملِك» هو ابن عُمير، ولأحمد (١٠٠٧٤) عن عبد الرحمن بن مَهديّ عن الثَّوريّ: حدَّثنا عبد الملِك بن عُمير، ولمسلم (٢٢٥٦/ ٣) من هذا الوجه عن عبد الملِك: حدَّثنا أبو سَلَمة، وله (٢٢٥٦/ ٦) من طريق إسرائيل عن عبد الملِك عن أبي سَلَمة بن عبد الرحمن: سمعت أبا هريرة.

قوله: «أصدَقُ كلمةٍ قالها الشّاعر» يحتمل أن يريد بالكلمة البيتَ الذي ذكر شَطْره، ويحتمل أن يريد القصيدة كلَّها، ويُؤيِّد الأوَّل رواية مسلم (٢٢٥٦/ ٤و٥) من طريق شُعْبة وزائدةَ، فرَّقَهما، عن عبد الملِك بلفظ: «إنَّ أصدَق بيت قاله الشّاعر» وليس في رواية شُعْبة: «إنَّ»[١]، ووَقَعَ عنده (٢٢٥٦/ ٢) في رواية شَرِيك عن عبد الملِك بلفظ: «أشعَر كلمة تَكلَّمَت بها العرب»، فلولا أنَّ في حِفظ شَرِيك مقالاً لَرَفَعَ هذا اللَّفظ الإشكال الذي أبداه السُّهَيليّ على لفظ رواية «الصحيح» بلفظ: «أصدَق» إذ لا يَلزَم من لفظ: «أشعَر» أن يكون أصدَق، نَعَم السُّؤال باقٍ في التعبير بوَصفِ كلّ شيء بالبُطْلان مع اندِراج الطاعات والعبادات في ذلك وهي حَقٌّ لا مَحالةَ، وكذا قوله ﷺ في دُعائه باللَّيلِ: «أنتَ الحقّ وقولك الحقّ، والجنَّة حَقّ والنار حَقّ...» إلى آخِره[٢].

وأُجيب عن ذلك بأنَّ المراد بقولِ الشّاعر: ما عَدَا اللهَ باطل، أي: ما عَداه وعَدا صفاته الذّاتيَّة/ والفِعليَّة من رحمته وعذابه وغير ذلك، فلذلك ذكر الجنَّة والنار، أو المراد في البيت بالبُطْلان الفَناءُ لا الفساد، فكلّ شيء سِوَى الله جائز عليه الفَناء لذاته حتَّى الجنَّة والنار، وإنَّما يَبقَيان بإبقاءِ الله لهما وخَلْق الدَّوام لأهلِهما، والحقُّ على الحقيقة مَن لا يجوز عليه الزَّوال لذاتِه، ولعلَّ هذا هو السِّرّ في إثبات الألف واللّام في قوله: «أنتَ الحقّ، وقولُك الحقّ، ووَعْدُك الحقّ» وحَذَفَهما عند ذِكْر غيرهما، والله أعلم. ١٥٣/٧

---

(١) ولفظ طريق زائدة عنده: «إن أصدق كلمة»، واللفظ المذكور للحميدي في «مسنده» (١٠٥٣).

(٢) سلف برقم (١١٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وفي إيراد البخاريّ هذا الحديث في هذا الباب تَلميح بما وَقَعَ لعثمان بن مَظعون بسبب هذا البيت مع ناظِمِه لَبيد بن رَبيعة قبل إسلامه، والنبيّ ﷺ يومَئذٍ بمكَّة وقُرَيش في غاية الأذيَّة للمسلمين، فذكر ابن إسحاق عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف عَمَّن حدَّثه عن عثمان بن مَظعون: أنَّه لمَّا رَجَعَ من الهجرة الأولى إلى الحَبَشة دَخَلَ مكَّة في جِوار الوليد بن المغيرة، فلمَّا رأى المشركين يُؤذونَ المسلمين وهو آمِنٌ رَدَّ على الوليد جِواره، فبينما هو في مَجلِسٍ لقُرَيشٍ وقد وفَدَ عليهم لَبيد بن رَبيعة، فقَعَدَ يُنشِدُهم من شِعره فقال لَبيد:

أَلا كلُّ شيءٍ ما خَلا الله باطِلُ

قال عثمان بن مَظعون: صَدَقت، فقال لَبيد:

وكلّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ

فقال عثمان: كَذَبتَ، نعيم الجنَّة لا يزول. فقال لَبيد: متى كان يُؤذَى جَليسُكم يا مَعشَر قُرَيش؟ فقامَ رجل منهم فلَطَمَ عثمان فاخضَرَّت عينُه، فلامَه الوليد على رَدّ جِوَاره فقال: قد كنتَ في ذِمّة مَنيعة، فقال عثمان: إنَّ عيني الأُخرَى إلى ما أصاب[1] أُختها لَفقيرةٌ، فقال له الوليد: فعُد إلى جِوارك، فقال: بل أرضَى بجِوار الله تعالى.

قلت: وقد أسلَمَ لَبيد بعد ذلك، وهو ابن رَبيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كِلاب ابن رَبيعة بن عامر العامريّ ثمَّ الكِلابيّ ثمَّ الجعفريّ، يُكْنى أبا عَقيل. وذكره في الصحابة البخاريّ وابن أبي خَيْثمةَ وغيرهما. وقال لعمرَ لمَّا سأَلَه عمَّا قاله من الشِّعر في الإسلام: قد أبدَلَني الله بالشِّعرِ سورة البقرة. ثمَّ سَكَنَ الكوفة ومات بها في خلافة عثمان، وعاشَ مئةً وخمسين سنة، وقيل: أكثر، وهو القائل:

ولقد سَئِمتُ منَ الحياة وطُولِها وسؤالِ هذا الناسِ كيف لَبيدُ

وهذا يُعكِّر على مَن قال: إنَّه لم يَقُل شِعراً مُنذُ أسلَم، إلّا أن يريد القِطَع المطوَّلة لا البيتَ

(١) في (س): لما أصاب.

والبيتَينِ، والله أعلم.

قوله: «**وكادَ أُميَّة بن أبي الصَّلْت أن يُسلِم**» اسم أبي الصَّلْت رَبيعة بن عَوْف بن عُقْدَةَ بن غِيَرة ـ بكسر المعجَمة وفتح التحتانيَّة ـ بن عَوْف بن ثَقيف الثَّقفيّ، وقيل في نَسَبه غير ذلك، أبو عثمان. كان ممَّن طلبَ الدِّين ونظرَ في الكتب، ويقال: إنَّه ممَّن دَخل في النَّصرانيَّة، وأكثرَ في شِعره من ذِكْر التوحيد والبَعث ويوم القيامة، وزَعَمَ الكَلاباذيّ أنَّه كان يهوديّاً.

وروى الطبرانيُّ (٧٢٦٢) من حديث معاوية بن أبي سفيان عن أبيه: أنَّه سافَرَ مع أُميَّة، فذكر قِصَّةً، وأنَّه سألَه عن عُتبة بن رَبيعة وعن سِنّه ورِياسته، فأعلمَه أنَّه مُتَّصِف بذلك فقال: أزرَى به ذلك، فغَضِبَ أبو سفيان، فأخبَره أُميَّة أنَّه نظرَ في الكتب أنَّ نبيّاً يُبعَث من العرب أظَلَّ زمانُه، قال: فرَجَوت أن أكونَه، قال: ثمَّ نظرت فإذا هو من بني عبد منافٍ، فنظرت فيهم فلم أرَ مثل عُتبة، فلمَّا قلتَ لي: إنَّه رئيس وإنَّه جاوزَ الأربعين عَرَفت أنَّه ليس هو، قال أبو سفيان: فما مَضَت الأيام حتَّى ظَهَرَ محمد ﷺ فقلت لأُميَّة، قال: نعم إنَّه لَهو، قلت: أفَلا نَتَّبعه؟ قال: أستَحيي من نُسَيّات ثَقيفٍ، إنّي كنت أقول لهنَّ: إنَّني أنا هو، ثمَّ أصير تابعاً لغلامٍ من بني عبد منافٍ!

وذكر أبو الفَرَج الأصبهانيُّ أنَّه قال عند موته: أنا أعلم أنَّ الحَنيفيَّة حَقّ، ولكنَّ الشكّ يُداخلني في محمد. وروى الفاكِهيّ (١٩٧٣) وابن مَندَهْ من حديث ابن عبَّاس: أنَّ الفارعة بنت أبي الصَّلْت أُخت أُميَّة أتت النبيّ ﷺ فأنشَدَته من شِعره فقال:/ «آمَنَ شِعرُه وكفرَ قلبُه». ١٥٤/٧

وروى مسلم (٢٢٥٥) من حديث عَمْرو بن الشَّريد عن أبيه قال: رَدِفت النبيَّ ﷺ فقال: «هل معك من شِعر أُميَّة؟» قلت: نعم، فأنشَدته مئةَ بيتٍ، فقال: «لقد كادَ أن يُسلِم في شِعره»، وروى ابن مَرْدويه بإسنادٍ قويّ عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص قال في قوله تعالى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا ﴾ [الأعراف:١٧٥]، قال: نزلت في أُميَّة بن أبي الصَّلْت. ورويَ من أوجُهٍ أُخرَى أنَّها نزلت في بلعام الإسرائيليّ وهو المشهور.

وعاشَ أُميَّة حتَّى أدرَكَ وقعةَ بدر ورَثَى مَن قُتِلَ بها من الكفَّار كما سيأتي شيءٌ من ذلك في أبواب الهجرة، ومات أُميَّة بعد ذلك سنة تِسع، وقيل: مات سنة اثنتَين، ذكره سِبْط ابن الجَوْزيّ، واعتَمَدَ في ذلك على ما نَقَلَه عن ابن هشام: أنَّ أُميَّة قَدِمَ من الشّام على أن يأخُذ ماله من الطائف ويُهاجر إلى المدينة، فنزلَ في طريقه ببدرٍ، قيل له: أتدري مَن في القَليب؟ قال: لا، قيل: فيه عُتبة وشَيْبة وهما ابنا خالك وفلان وفلان، فشَقَّ ثيابه وجَدَعَ ناقتَه وبكَى، ورَجَعَ إلى الطائف فماتَ بها.

قلت: ولا يَلزَم من قوله: «فماتَ بها» أن يكون مات في تلك السَّنة. وأغرَبَ الكَلَاباذيّ فقال: إنَّه مات في حِصَار الطائف، فإن كان محفوظاً فذلك سنة ثمانٍ، ولموتِه قِصّة طويلة أخرجها البخاريّ في «تاريخه» والطبرانيُّ وغيرهما.

الحديث الحادي عشر:

٣٨٤٢- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني أخي، عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ، عن القاسمِ بنِ محمَّدٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: كان لأبي بكرٍ غلامٌ يُخرِجُ له الخَراجَ، وكان أبو بكرٍ يأكلُ من خَراجه، فجاء يوماً بشيءٍ فأكَلَ منه أبو بكرٍ فقال له الغلامُ: أتدري ما هذا؟ فقال أبو بكرٍ: وما هو؟ قال: كنتُ تَكَهَّنتُ لإنسانٍ في الجاهليَّةِ وما أُحسِنُ الكِهانةَ، إلا أنّي خَدَعتُه فلَقِيَني فأعطاني بذلكَ، فهَذا الذي أكَلتَ مِنه، فأدخَلَ أبو بكرٍ يدَه، فقاءَ كلَّ شيءٍ في بَطنِه.

قوله: «حدَّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أوَيس، وأخوه أبو بكر: عبد الحميد، ويحيى بن سعيد: هو الأنصاريّ، والإسناد كلُّه مَدَنيّون، وفيه رواية القَرِين عن القَرِين ورواية الأكبر سِنّاً عن الأصغر منه: يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم، وقد أخرجه البيهقيُّ في «الشُّعَب» (٥٧٧٠) من طريق جعفر الفِرْيابيّ عن أحمد بن محمد المقدَّميّ عن إسماعيل بن أبي أُوَيس بهذا السَّنَد، لكن قال فيه: عن عُبيد الله بن عمر بَدَل عبد الرحمن بن القاسم، فلعلَّ ليحيى ابن سعيد فيه شيخَين.

قوله: «**كان لأبي بكر غلام**» لم أقِفْ على اسمه، ووَقَعَ لأبي بكر مع النُّعَيمان بن عَمْرو أحد الأحرار من الصحابة قصّةٌ ذكرها عبد الرَّزّاق (٢٠٣٤٦) بإسنادٍ صحيح[1]: أنّهم نزلوا بماءٍ، فجَعَلَ النُّعَيمان يقول لهم: يكون كذا، فيأتونَه بالطَّعام فيُرسِله إلى أصحابه، فبَلَغَ أبا بكر فقال: أُراني آكلُ كِهانةَ النُّعَيمان منذُ اليومَ، ثمَّ أدخَلَ يده في حَلْقه فاستَقاءَه.

وفي «الوَرَع» لأحمد عن إسماعيل عن أيوب عن ابن سِيرِين: لم أعلم أحداً استَقاءَ من طعام غير أبي بكر، فإنَّه أُتيَ بطعامٍ فأكَلَ ثمَّ قيل له: جاء به ابن النُّعَيمان، قال: فأطعَمتُموني كِهانة ابن النُّعَيمان، ثمَّ استَقاءَ، ورجاله ثِقات لكنَّه مُرسَل، ولأبي بكر قِصّة أُخرَى في نحو هذا أخرجها يعقوب بن شَيْبة في «مُسنَده» من طريق نُبَيح العَنزيّ عن أبي سعيد قال: كنَّا نَنزِل رِفاقاً، فنزلت في رُفقة فيها أبو بكر على أهل أبياتٍ فيهنَّ امرأة حُبلَى ومعنا رجل، فقال لها: أُبشِّرك أن تَلِدي ذكراً، قالت: نعم، فسَجَعَ لها أسجاعاً. فأعطَته شاة فذَبَحَها وجَلَسنا نأكُل، فلمَّا عَلِمَ أبو بكر بالقصّة قامَ فتَقايأ كلَّ شيء أكَلَه.

قوله: «**يُخرِج له الخَرَاج**» أي: يأتيه بما يَكسِبه، والخَراج: ما يُقرِّره السَّيِّد على عبده من مالٍ يُحضِره له من كَسْبه.

قوله: «**يأكل من خَراجه**» في رواية الإسماعيليّ من وجهٍ آخَر من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم: كان لأبي بكر غلام، فكان يَجيء بكَسْبه فلا يأكل منه حتَّى يسألَه، فأتاه ليلة بكَسْبه فأكَلَ منه ولم يسأله، ثمَّ سألَه.

قوله: «**كنت تَكَهَّنت لإنسانٍ في الجاهليَّة**» لم أعرِف اسمَه، ويحتمل أن تكون المرأة المذكورة في حديث أبي سعيد.

قوله: «**فأعطاني بذلكَ**» أي: عِوَض تَكَهُّني له.

قال ابن التِّين: إنَّما استَقاءَ أبو بكر تَنزُّهاً، لأنَّ أمر الجاهليَّة وُضِعَ ولو كان في الإسلام لَغَرِمَ مثل ما أكَلَ أو قيمتَه ولم يَكفِه القَيءُ، كذا قال، والذي يَظهَر أنَّ أبا بكر إنَّما قاءَ لمَا

---

(١) رواه عن معمر عن أيوب عن ابن سِيرِين مرسلاً، ورجاله ثقات.

ثَبَتَ عنده من النَّهي عن حُلْوان الكاهن[١]، وحُلوانُ الكاهن: ما يأخُذه على كِهانته، والكاهن: مَن يُخبر بما سَيكون عن غير دليل شَرعيّ، وكان ذلك قد كَثُرَ في الجاهليَّة خُصوصاً قبل ظُهور/ النبيّ ﷺ. ١٥٥/٧

٣٨٤٣- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى عن عُبيدِ الله، قال: أخبرني نافعٌ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: كان أهلُ الجاهليَّةِ يَتَبايعونَ لحومَ الجَزُورِ إلى حَبَلِ الحَبَلَةِ، قال: وحَبَلُ الحَبَلَةِ: أن تُنتَجَ الناقةُ ما في بَطنِها، ثمَّ تَحمِلَ التي نُتِجَت، فنَهاهمُ النبيُّ ﷺ عن ذلكَ.

٣٨٤٤- حدَّثنا أبو النُّعمان، حدَّثنا مَهديٌّ، قال غَيْلانُ بنُ جَرِير: كنَّا نأتي أنسَ بنَ مالكٍ فيُحدِّثُنا عن الأنصار، وكان يقول لي: فَعَلَ قومُكَ كذا وكذا يومَ كذا وكذا، وفَعَلَ قومُكَ كذا وكذا يومَ كذا وكذا.

الحديث الثاني عشر: حديث ابن عمر في حَبَل الحَبَلة، وقد تقدَّم شرحُه مُستَوفًى في البُيوع (٢١٤٣)، والغرض منه قوله: «إنَّهم كانوا يَتَبايعونَه في الجاهليَّة».

الحديث الثالث عشر: حديث أنس الذي تقدَّم في أوَّل مناقب الأنصار (٣٧٧٦)، وأدخَلَه هنا لقولِه: «فعَلَ قومُك كذا يوم كذا»، لأنَّه يحتمل أن يشير به إلى وقائعهم في الجاهليَّة كما يحتمل أن يشير به إلى وقائعهم في الإسلام، أو لمَا هو أعَمّ من ذلك، وخاطَبَ أنسٌ غَيْلانَ بأنَّ الأنصار قومُه، وليس هو من الأنصار، لكن ذلك باعتبار النِّسبيَّة الأعَمّيَّة إلى الأزد فإنَّها تَجمَعهم، والله أعلم.

٢٧- [باب القَسامة في الجاهليَّة][٢]

٣٨٤٥- حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا قَطَنٌ أبو الهيثم، حدَّثنا أبو يزيدَ المَدَنيُّ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: إنَّ أوَّلَ قَسامةٍ كانت في الجاهليَّةِ لَفِينا بني هاشمٍ، كان رجلٌ من بني هاشمٍ استَأجَرَه رجلٌ من قُرَيشٍ من فَخِذٍ أُخرَى، فانطلَقَ معه

---

(١) حديث النهي عن حلوان الكاهن سلف برقم (٢٢٣٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ.

(٢) لم تقع هذه الترجمة في الأصلين، وقد ذكر الحافظ في أول شرحه لهذا الباب عدم وقوعها عند النسفي وأنه الأوجه، وأنها ثبتت عند أكثر الرواة عن الفربري.

في إبلِه، فمرَّ رجلٌ به من بني هاشمٍ قد انقطَعَت عُرْوةُ جُوَالَقِه، فقال: أَغِثْني بعِقالٍ أشُدُّ به عُرْوةَ جُوَالَقي لا تَنفِرُ الإبلُ، فأعطاه عِقالاً فشَدَّ به عُرْوةَ جُوالَقِه، فلمَّا نزلوا عُقِلَتِ الإبلُ إلا بعيراً واحداً، فقال الذي استأجَرَه: ما شأنُ هذا البعيرِ لم يُعقَلْ من بينِ الإبلِ؟ قال: ليس له عِقالٌ، قال: فأين عِقالُه؟ قال: فحَذَفَه بعَصاً كان فيها أجَلُه، فمَرَّ به رجلٌ من أهلِ اليَمَنِ، فقال: أتشهَدُ الموسِمَ؟ قال: ما أشهَدُ وربَّما شَهِدتُه، قال: هل أنتَ مُبلغٌ عنِّي رسالةً مَرّةً مِن الدَّهرِ؟ قال: نعم، قال: فكتبَ: إذا أنتَ شَهِدتَ الموسِمَ، فنادِ: يا آلَ قُرَيشٍ، فإذا أجابوكَ، فنادِ: يا آلَ بني هاشمٍ، فإن أجابوكَ فَسَلْ عن أبي طالبٍ، فأخبِره أنَّ فلاناً قَتَلَني في عِقالٍ، وماتَ المستأجَرُ.

فلمَّا قَدِمَ الذي استأجَرَه أتاه أبو طالبٍ، فقال: ما فَعَلَ صاحبُنا؟ قال: مَرِضَ فأحسنتُ القيامَ عليه، فوَلِيتُ دَفْنَه، قال: قد كان أهلَ ذاكَ مِنكَ، فمَكَثَ حيناً ثمَّ إنَّ الرَّجلَ الذي أوصَى إليه أن يُبلِغَ عنه وافَى الموسِمَ فقال: يا آلَ قُرَيشٍ، قالوا: هذه قُرَيشٌ، قال: يا بني هاشمٍ، قالوا: هذه بنو هاشمٍ، قال: مَن أبو طالبٍ؟ قالوا: هذا أبو طالبٍ، قال: أمَرَني فلانٌ أن أُبلِغَكَ رسالةً: أنَّ فلاناً قَتَلَه في عِقالٍ، فأتاه أبو طالبٍ فقال له: اختَر منّا إحدَى ثلاثٍ: إن شِئتَ أن تُؤَدّيَ مئةً مِن الإبلِ، فإنَّكَ قَتَلتَ صاحبَنا، وإن شِئتَ حَلَفَ خمسونَ من قومِكَ إنَّكَ لم تَقتُلْه، فإن أَبيتَ قتلناكَ به، فأتى قومَه فقالوا: نَحلِفُ، فأتَتْهُ امرأةٌ من بني هاشمٍ كانت تحتَ رجلٍ منهم قد وَلَدَت له فقالت: يا أبا طالبٍ، أُحِبُّ أن تُجيزَ ابني هذا برجلٍ مِن الخمسين، ولا تَصبُرْ يَمينَه حيثُ تُصْبَرُ الأيمانُ، ففعَلَ، فأتاه رجلٌ منهم فقال: يا أبا طالبٍ، أردتَ خمسين رجلاً أن يَحلِفوا مكان مئةٍ مِن الإبلِ، يُصيبُ كلَّ رجلٍ بَعيرانِ، هذان بَعيرانِ، فاقبَلْهما عنِّي ولا تَصْبُرْ يَميني حيثُ تُصبَرُ الأيمانُ، فقبِلَهما، وجاء ثمانيةٌ وأربعونَ فحَلَفوا. قال ابنُ عبَّاسٍ: فوَالّذي نفسي بيَدِه، ما حالَ الحولُ ومنَ الثَّمانيةِ وأربعين عينٌ تَطرِفُ.

الحديث الرابع عشر[1]: حديث القَسامة في الجاهليَّة بطولِه، وثبَتَ عند أكثر الرُّواة عن الفِرَبريّ هنا ترجمة: «القَسامة في الجاهليَّة»، ولم يقع عند النَّسَفيّ وهو أوجَه، لأنَّ الجميع من ترجمة أيام الجاهليَّة، ويَظهَر ذلك من الأحاديث التي أورَدَها تِلْو هذا الحديث.

---

(١) وقع في (س) بدلاً منه: «قوله: باب القسامة».

قوله: «حدَّثنا قَطَن» بفتح القاف والمهمَلة ثمَّ نون: هو ابن كعب القُطَعيّ بضمِّ القاف البصريّ، ثقة عندهم، وشيخه أبو يزيد المدَنيّ بصريّ أيضاً ويقال له المدينيّ بزيادة تحتانيَّة، ولعلَّ أصله كان من المدينة، ولكن لم يَروِ عنه أحد من أهل المدينة، وسُئِلَ عنه مالكٌ فلم يَعرِفه ولا عَرفَ اسمَه، وقد وثَّقه ابن مَعِين وغيره، وما له ولا للراوي عنه في البخاريّ إلّا هذا الموضع.

قوله: «إنَّ أوَّل قَسَامة» بفتح القاف وتخفيف المهمَلة: اليمينُ، وهي في عُرف الشَّرع: حَلِفٌ مُعيَّنٌ عند التُّهمة بالقتلِ على الإثبات أو النَّفي. وقيل: هي مأخوذة من قِسمة الأيمان على الحالِفينَ./ وسيأتي بيان الاختلاف في حُكمها في كتاب الدّيات[1] إن شاء الله تعالى. ١٥٧/٧

وقوله: «لَفينا بني هاشم» اللّام للتأكيد، و**«بني هاشم»** مجرور على البَدَل من الضَّمير المجرور، ويحتمل أن يكون نصباً على التمييز، أو على النِّداء بحذف الأداة.

قوله: «كان رجل من بني هاشم» هو عَمْرو بن عَلقَمة بن المطَّلِب بن عبد منافٍ، جَزَمَ بذلك الزُّبَير بن بكّار في هذه القِصّة، فكأنَّه نَسَبَ هذه الرِّواية إلى بني هاشم مجازاً لمَا كان بين بني هاشم وبني المطَّلِب من المَوَدّة والمؤاخاة والمناصَرة، وسَمّاه ابن الكَلْبيّ عامراً.

قوله: «استأجَرَه رجل من قُرَيش من فَخِذٍ أُخرَى» كذا في رواية الأَصِيليّ وأبي ذرٍّ، وكذا أخرجه الفاكِهيّ من وجهٍ آخَر عن أبي مَعمَر شيخ البخاريّ فيه. وفي رواية كَرِيمة وغيرها استأجَرَ رجلاً من قُرَيش، وهو مَقلوب، والأوَّل هو الصواب. والفَخِذ بكسر المعجَمة وقد تُسكَّن. وجَزَمَ الزُّبَير بن بكّار بأن المستأجِرَ المذكور هو خِداش ـ بمُعجَمَتَينِ ودالٍ مُهمَلة ـ ابن عبد الله بن أبي قيس العامريّ.

قوله: «فمرَّ به» أي: بالأجير **«رجل من بني هاشم»** لم أقِفْ على اسمه.

وقوله: «عُرْوةُ جُوَالَقِه» بضمِّ الجيم وفتح اللّام: الوِعاء من جُلود وثياب وغيرها، فارسيّ مُعرَّب، وأصله كواله: وجمعه جَواليق، وحُكيَ جَوَالِق بحذف التحتانيَّة، والعِقالُ: الحَبْل.

---

(١) باب (٢٢): القسامة.

قوله: «فأين عِقاله؟ قال: فحَذَفَه» كذا في النُّسَخ، وفيه حذفٌ يدلّ عليه سياق الكلام، وقد بيَّنَته روايةُ الفاكِهيّ: فقال: مرَّ بي رجل من بني هاشم قد انقَطَعَ عُرْوة جُوالَقِه، واستَغاثَ بي فأعطَيتُه، فحَذَفَه[1]؛ أي: رَماه.

قوله: «كان فيها أجَلُه» أي: أصاب مَقتَله.

وقوله: «فمات» أي: أشرَفَ على الموت، بدليل قوله: «فمرَّ به رجل من أهل اليمن قبل أن يقضيَ»، ولم أقِف على اسم هذا المارّ أيضاً.

قوله: «أتشهَدُ الموسِم؟» أي: مَوسِم الحجّ.

قوله: «فكَتَبَ» بالمثنّاة ثمَّ الموحَّدة، ولغير أبي ذرٍّ والأَصِيليّ بضمِّ الكاف وسكون النُّون ثمَّ المثنّاة والأوَّل أوجَه، وفي رواية الزُّبَير بن بكّار: فكَتَبَ إلى أبي طالب يُخبره بذلك وماتَ منها، وفي ذلك يقول أبو طالب:

أَفي فَضْلِ حَبْلٍ لا أبا لَكْ ضَربتَه بِمِنسَأةٍ قد جاء حَبْلٌ وأَحبُلُ

قوله: «يا آلَ قُريش» بإثبات الهمزة وبحذفها على الاستغاثة.

قوله: «قَتَلَني في عِقال» أي: بسبب عِقال.

قوله: «ومات المستأجَر» بفتح الجيم، أي: بعد أن أوصَى اليَمَانيّ بما أوصاه به.

قوله: «فوَلِيتُ» بكسر اللّام، وفي رواية ابن الكَلْبيّ: فقال: أصابه قَدَرُه، فصَدَّقوه ولم يَظُنّوا به غير ذلك.

وقوله: «وافَى الموسِم» أي: أتاه.

قوله: «يا بني هاشم» في رواية الكُشْمِيهنيّ: يا آلَ بني هاشم.

قوله: «مَن أبو طالب؟» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «أين أبو طالب؟» زاد ابن الكَلْبيّ: فأخبَره بالقِصّة وخِداش يطوف بالبيت لا يَعلَم بما كان، فقامَ رجال من بني هاشم إلى خِداش فضَرَبوه وقالوا: قتلتَ صاحبَنا، فجَحَدَ.

---

(١) وبهذا اللفظ أخرجه النسائي برقم (٤٧٠٦)، ولم نقف عليه في المطبوع من «أخبار مكة» للفاكهي.

قوله: «**اختَر منّا إحدَى ثلاث**» يحتمل أن تكون هذه الثلاث كانت معروفةً بينهم، ويحتمل أن تكون شيئاً اختَرَعَه أبو طالب. وقال ابن التِّين: لم يُنقَل أنَّهم تَشاوروا في ذلك ولا تَدافَعوا، فدَلَّ على أنَّهم كانوا يَعرِفونَ القَسامة قبل ذلك. كذا قال، وفيه نظر، لقولِ ابن عبَّاس راوي الحديث: «إنَّها أوَّل قَسامة»، ويُمكِن أن يكون مُراد ابن عبَّاس الوقوعَ وإن كانوا يعرفون الحُكم قبل ذلك، وحَكَى الزُّبَير بن بكّار: أنَّهم تَحاكَموا في ذلك إلى الوليد بن المغيرة، فقَضَى أن يَحلِف خمسونَ رجلاً من بني عامر عند البيت: ما قتله خِداش، وهذا يُشعِر بالأوَّليَّة مُطلَقاً.

قوله: «**فأتَتْهُ امرأةٌ من بني هاشم**» هي زينب بنت عَلقَمة أُخت المقتول «**كانت تحت رجل منهم**» هو عبد العُزَّى بن أبي قيس العامريّ، واسم ولدها منه حوَيطِب، بمُهمَلتَينِ مُصغَّر، وذكر ذلك الزُّبَير. وقد عاشَ حوَيطِب بعد هذا دَهراً طويلاً، وله صُحْبة، وسيأتي حديثه في كتاب الأحكام (٧١٦٣). ونِسبَتها إلى بني هاشم مَجازيَّة، والتقدير: كانت زوجاً لرجلٍ من بني هاشم. ويحتمل قولها: فوَلَدَت له ولداً، أي: غير حوَيطِب.

قوله: «**أن تُجيز ابني**» بالجيم والزّاي، أي: تَـهَبَه ما يَلزَمه من اليمين.

وقولها: «**ولا تَصبُر يَمينَه**» بالمهمَلة ثمَّ الموحَّدة، أصل الصَّبْر: الحَبس والمنع، ومعناه في الأيمان: الإلزامُ، تقول: صَبَّرته، أي: ألزَمته أن يَحلِف بأعظَم الأيمان حتَّى لا يَسعَه أن لا يَحلِف.

قوله: «**حيثُ تُصبَر الأيمان**» أي: بين الرُّكن والمقام، قاله ابن التِّين. قال: ومن هنا استَدَلَّ الشّافعيّ على أنَّه لا يَحلِفُ بين الرُّكن والمقام على أقلّ من عشرين ديناراً نِصاب الزكاة، كذا قال، ولا أدري كيف يَستَقيم هذا الاستدلال، ولم يَذكُر أحد من أصحاب الشّافعيّ أنَّ الشّافعيّ استَدَلَّ لذلك بهذه القِصّة.

قوله: «**فأتاه رجل منهم**» لم أقِفْ على اسمه ولا على اسم أحد من سائر الخمسين إلّا مَن تقدَّم، وزاد ابن الكَلْبيّ: ثُمَّ حَلَفوا عند الرُّكن أنَّ خِداشاً بَريءٌ من دَم المقتولِ.

قوله: «**فوالذي نفسي بيَدِه**» قال ابن التِّين: كأنَّ الذي أخبر ابن عبَّاس بذلك جماعة اطمأنَّت نفسُه إلى صِدقهم حتَّى وَسِعَه أن يَحلِف على ذلك. قلت: يعني أنَّه كان حين

القَسامة لم يولد، ويحتمل أن يكون الذي أخبَره بذلك هو النبيّ ﷺ، وهو أمكَنُ في دخول هذا الحديث في «الصحيح».

قوله: «فلما حالَ الحول» أي: من يوم حَلَفوا.

قوله: «ومن الثَّمانية وأربعين» في رواية أبي ذرٍّ: وفي الثَّمانية، وعند الأَصِيليّ: والأربعين.

قوله: «عينٌ تَطرِف» بكسر الراء، أي: تَتَحرَّك. زاد ابن الكَلْبيّ: «وصارت رِباع الجميع لحوَيطِبٍ، فبذلك كان أكثر مَن بمكَّة رِباعاً». وروى الفاكِهيّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن أبيه قال: حَلَفَ ناس عند البيت قَسامةً على باطل، ثمَّ خَرَجوا فنزلوا تحت صخرة فانهَدَمَت عليهم، ومن طريق طاوُوسٍ قال: كان أهل الجاهليَّة لا يُصيبونَ في الحَرَم شيئاً إلّا عُجِّلَت لهم عُقوبَته، ومن طريق حوَيطِب: أنَّ أَمَةً في الجاهليَّة عاذَت بالبيت، فجاءتها سَيِّدَتها فجَبَذَتها فشَلَّت يدها. وروِّينا في كتاب «مُجابي الدَّعوة» لابنِ أبي الدُّنيا في قِصّة طويلة في معنى سُرعة الإجابة بالحَرَمِ للمَظلومِ فيمَن ظَلَمَه قال: فقال عمر: كان يُفعَل بهم ذلك في الجاهليَّة ليَتَناهَوا عن الظُّلم لأنَّهم كانوا لا يَعرِفونَ البَعث، فلمَّا جاء الإسلام أخَّرَ القِصاص إلى يوم القيامة. وروى الفاكِهيّ[1] من وجه آخر عن طاوُوسٍ قال: يُوشِك أن لا يُصيب أحد في الحَرَم شيئاً إلّا عُجِّلَت له العُقوبة، فكأنَّه أشارَ إلى أنَّ ذلك يكون في آخر الزَّمان عند قَبْض العلم وتَناسي أهل ذلك الزَّمان أُمورَ الشَّريعة، فيعود الأمر غريباً كما بَدَأ، والله أعلم.

الحديث الخامس عشر:

٣٨٤٦- حدَّثني عُبيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: كان يومُ بُعاثٍ يوماً قَدَّمَه الله لِرسولِه ﷺ، فقَدِمَ رسولُ الله ﷺ، وقدِ افترَقَ مَلَؤُهم، وقُتِلَت سَرَواتُهم، وجُرِّحوا، قَدَّمَه الله لِرسولِه ﷺ في دخولِهم في الإسلامِ.

قوله: «عن هشام» هو ابن عُرْوة.

---

(١) وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (٨٨٦٥).

قوله: «يوم بُعاث» تقدَّم شرحه في أوَّل مناقب الأنصار (٣٧٧٧)، وأنَّه كان قبل البَعث على الراجح.

وقوله فيه: «وجُرِحوا» بالجيم المضمومة ثمَّ الحاء المهمَلة، ولبعضهم: «وخَرَجوا» بفتح المعجَمة وتخفيف الراء بعدها جيم، والأوَّل أرجَح، وقد تقدَّم مِن تسمية مَن جُرِحَ منهم في تلك الوَقعة: حُضَير الكتائب والد أُسَيدٍ فمات منها.

الحديث السادس عشر:

٣٨٤٧- وقال ابنُ وَهْبٍ: أخبرنا عَمرٌو، عن بُكَيرِ بنِ الأشَجِّ، أنَّ كُرَيباً مَولَى ابنِ عبَّاسٍ حدَّثه: أنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: ليس السَّعيُ ببطنِ الوادي بين الصَّفا والمروةِ سُنَّةً، إنَّما كان أهلُ الجاهليَّةِ يَسعَونَها ويقولون: لا نُجيزُ البَطحاءَ إلَّا شَدّاً.

قوله: «**قال ابن وَهب...**» إلى آخره، وَصَلَه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريق حَرمَلة ابن يحيى عن عبد الله بن وَهْب.

قوله: «**ليس السَّعيُ**» أي: شِدّة المشي.

قوله: «**سُنّةً**» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «بسُنّةٍ». قال ابن التِّين: خُولِفَ ابن عبَّاس في ذلك بل قالوا: إنَّه فريضة. قلت: لم يُرِد ابن عبَّاس أصل السَّعي، وإنَّما أراد شِدّة العَدْو، وليس ذلك فريضة. وقد تقدَّم في أحاديث الأنبياء (٣٣٦٤) في ترجمة إبراهيم عليه السلام في قِصّة هاجَرَ أنَّ مَبدَأ السَّعي بين الصفا والمروة كان مِن/ هاجَر، وهو من رواية ابن عبَّاس أيضاً، فظَهَرَ أنَّ الذي أراد أنَّ مَبدَأه من أهل الجاهليَّة هو شِدّة العَدْو، نعم قوله: «ليس بسُنّةٍ» إن أراد به أنَّه لا يُستَحَبّ فهو يُخالف ما عليه الجمهور، وهو نَظير إنكاره استحبابَ الرَّمَل في الطَّواف[1]. ويحتمل أن يريد بالسُّنّة: الطَّريقةَ الشَّرعيَّة، وهي تُطلَق كثيراً على الفُروض، ولم يُرِد السُّنّة باصطلاح أهل الأُصول، وهو ما ثَبَتَ دليل مطلوبيَّته من غير تأثيم تارِكِه.

١٥٩/٧

---

(١) يشير إلى ما أخرجه مسلم (١٢٦٤)، وأحمد (٢٠٢٩) عن أبي الطفيل قال: قلت لابن عباس: إن قومك يزعمون أن رسول الله ﷺ رَمَل بالبيت وبين الصفا والمروة وهي سُنة، قال: صدقوا وكذبوا، قلت: كيف صدقوا وكذبوا؟ قال: قد رَمَل رسول الله ﷺ بالبيت وأصحابه والمشركون على جبل قُعيقعان، فبلغه أنهم يتحدثون أن بهم هزلاً، فأمرهم أن يرملوا ليريهم أن بهم قوة.

قوله: «لا نُجيز» بضمِّ أوَّله، أي: لا نَقطَع. والبَطْحاء: مَسِيل الوادي، تقول: جُزت الموضع: إذا سِرت فيه، وأجَزته: إذا خَلَّفته وراءَك. وقيل: هما بمَعنًى.

وقوله: «إلّا شَدّاً» أي: لا نَقطَعها إلّا بالعَدْوِ الشَّديد.

الحديث السابع عشر:

٣٨٤٨- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ الجُعْفيُّ، حدَّثنا سفيانُ، أخبرنا مُطرِّفٌ، سمعتُ أبا السَّفَرِ، يقول: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما يقول: يا أيُّها الناسُ، اسمَعوا منّي ما أقولُ لكم، وأسمِعوني ما تقولون، ولا تَذهَبوا فتقولوا: قال ابنُ عبَّاسٍ، قال ابنُ عبَّاسٍ، مَن طافَ بالبيتِ، فليَطُفْ من وراءِ الحِجْر، ولا تقولوا: الحَطيمُ، فإنَّ الرجلَ في الجاهليَّةِ كان يَحلِفُ، فيُلقي سَوطَه أو نَعلَه أو قَوسَه.

قوله: «أخبَرنا مُطرِّف» بالمهمَلة وتشديد الراء: هو ابن طَريف، بالمهمَلة أيضاً، الكوفيّ، وأبو السَّفَر بفتح المهمَلة والفاء: هو سعيد بن يُحمِد، بالتحتانيَّة المضمومة والمهمَلة الساكنة، كوفيّ أيضاً.

قوله: «يا أيّها الناس، اسمَعوا منِّي ما أقول لكم وأسمِعوني» بهمزة قطع، أي: أعيدوا عليَّ قولي لأعرِفَ أنَّكم حَفِظتُموه، كأنَّه خَشيَ أن لا يفهموا ما أراد فيُخبروا عنه بخلاف ما قال، فكأنَّه قال: اسمَعوا منِّي سماعَ ضبطٍ وإتقانٍ، ولا تقولوا: «قال» من قبلِ أن تَضبطوا.

قوله: «مَن طافَ بالبيت فليَطُف من وراء الحِجر» في رواية ابن أبي عمر عن سفيان: «وراء الجَدْر»[1]، والمراد به: الحِجْر، والسَّبَب فيه أنَّ الذي يَلِي البيت إلى جِهة الحِجر من البيت، وقد تقدَّم بيانه وما قيل في مِقداره في أوائل كتاب الحجّ[2].

قوله: «ولا تقولوا: الحَطيم» في رواية سعيد بن منصور عن حُدَيج بن معاوية عن أبي

---

(١) رواية ابن أبي عمر أخرجها البيهقي في «الكبرى» ٥/ ١٥٦، وفي المطبوع منه بلفظ: «من وراء الحجر»، ولم نقف على اللفظ المذكور فيما بين أيدينا من المصادر.

(٢) في باب (٤٢): فضل مكة وبنيانها، بين يدي الحديث (١٥٨٢).

إسحاق عن أبي السَّفَر في هذه القِصّة: فقال رجل: ما الحَطيم؟ فقال ابن عبَّاس: إنَّه لا حَطيم، كان الرجل... إلى آخره، زاد أبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريق خالد الطَّحّان عن مُطرِّف: فإنَّ أهل الجاهليَّة كانوا يُسَمّونَه ـ أي: الحِجر ـ الحَطيم، كانت فيه أصنام قُرَيش. وللفاكِهيِّ من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبي السَّفَر نحوُه، وقال: كان أحدهم إذا أراد أن يَحلِف وَضَعَ مِحجَنَه ثمَّ حَلَفَ، فمَن طافَ فليَطُف من ورائه.

قوله: «كان يَحلِف» بالحاء المهمَلة الساكنة وتخفيف اللّام المكسورة، وفي رواية خالد الطَّحّان المذكورة: «كان إذا حُلِّفَ» بضمِّ المهمَلة وتشديد اللّام والأوَّل أوجَه، والمعنى: أنَّهم كانوا إذا حالَفَ بعضُهم بعضاً ألقَى الحليفُ في الحِجر نعلاً أو سوطاً أو قوساً أو عصاً علامة لعَقْد[1] حلفهم فسَمَّوه الحَطيم لذلك، لكَونِه يَحطِمُ أمتِعَتَهم، وهو فعيل بمعنى فاعل، ويحتمل أن يكون ذلك كان شأنهم إذا أرادوا أن يَحلِفوا على نَفْي شيء، وقيل: إنَّما سُمّيَ الحَطيم لأنَّ بعضهم كان إذا دَعَا على مَن ظَلَمَه في ذلك الموضع هَلك.

وقال ابن الكَلْبيّ: سُمّيَ الحِجرُ حَطيماً لمَا تَحجَّرَ عليه، أو لأنَّه قُصِرَ به عن ارتفاع البيت وأُخرِجَ عنه، فعلى هذا فَعِيل بمعنى مفعول، أو لأنَّ الناس يَحطِم فيه بعضهم بعضاً من الزِّحام عند الدُّعاء فيه.

وقال غيرُه: الحطيم هو بئر الكعبة التي كان يُلقَى فيها ما يُهدَى لها. وقيل: بين الرُّكن الأسوَد والمقام. وقيل: من أوَّل الرُّكن الأسوَد إلى أوَّل الحِجر يُسَمَّى الحطيم. وحديث ابن عبَّاس حُجّة في رَدّ أكثر هذه الأقوال، زاد في رواية حُدَيج: «ولكنَّه الجَدْر» بفتح الجيم وسكون المهمَلة، وهو من البيت.

ووَقَعَ عند الإسماعيليّ والبَرْقانيّ في آخِر هذا الحديث عن ابن عبَّاس: «وأيّما صبيٍّ حَجّ به أهلُه فقد قَضَى حَجَّه ما دامَ صغيراً، فإذا بَلَغَ فعليه حَجّة أُخرَى، وأيّما عبدٍ حَجّ به أهلُه» الحديث، وهذه الزّيادة عند البخاريّ أيضاً في غير «الصحيح»[2]، وحَذَفَها منه عَمداً لعَدَمِ

(١) تحرفت في (س) إلى: لقصد.

(٢) لم نقف عليه في المطبوع من مصنفاته.

تَعلُّقها بالترجمة ولِكَونِها موقوفة، وأمَّا أوَّل الحديث فهو ـ وإن كان موقوفاً من حديث ابن عبَّاس ـ إلّا أنَّ الغرض منه حاصل بالنَّسَب لنَقلِ ابن عبَّاس ما كان في الجاهليَّة ممَّا رآه النبيّ ﷺ فأقَرَّه أو أزالَه، فمهما لم يُنكِره واستَمرَّت مشروعيَّته فيكون له حُكم المرفوع، ومهما أنكَرَه فالشَّرع بخلافه.

الحديث الثامن عشر:

٣٨٤٩- حدَّثنا نُعَيمُ بنُ حَمَّادٍ، حدَّثنا هُشَيمٌ، عن حُصَين، عن عَمْرو بنِ ميمونٍ قال: رأيتُ في الجاهليَّةِ قِرْدةً اجتَمَعَ عليها قِرَدةٌ قد زَنَت، فرَجَموها فرَجَمتُها معهم.

قوله: «حدَّثنا نُعَيم بن حمَّاد» في رواية بعضهم: «حدَّثنا نُعَيم» غير منسوب، وهو المروَزيُّ نزيل مصر، وقَلَّ أن يُخرِّج له البخاريّ موصولاً بل عادتُه أن يَذكُر عنه بصيغة التعليق. ووَقَعَ في رواية القابِسيّ: «حدَّثنا أبو نُعَيم»، وصَوَّبَه بعضهم وهو غَلَطٌ. ١٦٠/٧

قوله: «عن حُصَين» في رواية البخاريِّ في «التاريخ» (٦/ ٣٦٧) في هذا الحديث: حدَّثنا حُصَينٌ[1]، فأُمِنَ بذلك ما يُخشى من تدليس هُشَيم الراوي عنه، وقَرَنَ فيه أيضاً مع حُصَين أبا بَلْج.

قوله: «رأيت في الجاهليَّة قِرْدة» بكسر القاف وسكون الراء: واحدة القُرود.

وقوله: «اجتَمع عليها قِرَدة» بفتح الراء جمع قِرد، وقد ساقَ الإسماعيليّ هذه القِصّة من وجه آخر مُطوَّلة من طريق عيسى بن حِطّان عن عَمْرو بن ميمون قال: كنت في اليمن في غَنَم لأهلي وأنا على شَرَف، فجاء قِردٌ مع قِرْدة فتَوسَّدَ يدَها، فجاء قِرد أصغَر منه فغَمَزَها، فسَلَّت يدها من تحت رأس القِرد الأوَّل سَلًّا رَفيقاً وتَبِعَته، فوَقَعَ عليها وأنا أنظُر، ثمَّ رَجَعَت فجَعَلَت تُدخِل يدها تحت خَدّ الأوَّل برِفقٍ، فاستَيقَظَ فَزِعاً، فشَمَّها فصاح، فاجتَمعت القرود، فجَعَلَ يصيح ويُومِئ إليها بيَدِه، فذهب القُرود يَمْنةً ويَسْرةً، فجاؤوا بذلك القِرد أعرِفه، فحَفَروا لهما حفرة فرجموهما، فلقد رأيت الرَّجمَ في غير بني آدم.

---

(١) الذي في «التاريخ الكبير»: عن أبي بلج وحصين، بالعنعنة وليس بصيغة التحديث.

قال ابن التِّين: لعلَّ هؤلاء كانوا من نَسْل الذين مُسِخوا فبَقيَ فيهم ذلك الحُكم. ثمَّ قال: إنَّ الممسوخ لا يَنسِلُ. قلت: وهذا هو المعتَمَد، لمَا ثَبَتَ في «صحيح مسلم» (٢٦٦٣/ ٣٢): «أنَّ الممسوخ لا نَسلَ له»، وعنده من حديث ابن مسعود (٢٦٦٢/ ٣٣) مرفوعاً: «إنَّ الله لم يُهلِك قوماً فيَجعَلَ لهم نَسلاً».

وقد ذهب أبو إسحاق الزَّجّاج وأبو بكر بن العربيّ إلى أنَّ الموجود من القِرَدة من نَسْل الممسوخ، وهو مذهب شاذٌّ اعتَمَدَ مَن ذهب إليه ما ثَبَتَ أيضاً في «صحيح مسلم» (١٩٤٩): أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا أُتيَ بالضَّبِّ قال: «لعلَّه من القُرون التي مُسِخَت»، وقال في الفأر: «فُقِدَتْ أُمَّةٌ من بني إسرائيل، لا أُراها إلّا الفَأر»[1].

وأجابَ الجمهور عن ذلك بأنَّه ﷺ قال ذلك قبل أن يُوحَى إليه بحقيقة الأمر في ذلك، ولذلك لم يأتِ الجزم عنه بشيءٍ من ذلك، بخلاف النَّفي فإنَّه جَزَمَ به كما في حديث ابن مسعود، ولكن لا يَلزَم أن تكون القُرود المذكورة من النَّسل، فيحتمل أن يكون الذين مُسِخوا لمَّا صاروا على هَيْئة القِرَدة مع بقاء أفهامهم عاشَرَتهم القِرَدة الأصليَّة للمُشابَهة في الشَّكل، فنَقَلُوا عنهم بعض ما شاهَدوه من أفعالهم فحَفِظوها وصارت فيهم، واختُصَّ القِرد بذلك لمَا فيه من الفِطْنة الزّائدة على غيره من الحيوان وقابليَّة التعليم لكلِّ صِناعة ممَّا ليس لأكثر الحيوان، ومن خِصاله أنَّه يَضحَك ويَطرَب ويحكي ما يَراه، وفيه من شِدّة الغَيْرة ما يوازي الآدميّ ولا يَتَعَدَّى أحدُهم إلى غير زوجته، فلا يَدَع في الغالب أن يُحمِّلها ما رُكِّبَ فيها من غَيْرة على عُقوبة مَن اعتَدَى إلى ما لم يختصّ به من الأُنثى، ومن خصائصه أنَّ الأُنثى تَحمِل أولادها كهَيْئة الآدميَّة، ورُبَّما مَشَى القِرد على رِجلَيه لكن لا يَستَمِرّ على ذلك، ويَتَناوَل الشَّيء بيَدِه ويأكل بيَدِه، وله أصابع مُفَصَّلة إلى أنامل وأظفار، ولِشَفرِ عَينيه أهداب.

وقد استَنكَرَ ابن عبد البَرِّ قِصّة عَمْرو بن ميمون هذه وقال: فيها إضافة الزِّنى إلى غير مُكلَّف وإقامة الحدّ على البَهائم وهذا مُنكَر عند أهل العلم، قال: فإن كانت الطَّريق

(١) سلف برقم (٣٣٠٥).

صحيحة فلعلَّ هؤلاء كانوا من الجِنّ لأنَّهم من جُملة المكَلَّفين، وإنَّما قال ذلك لأنَّه تَكلَّمَ على الطَّريق التي أخرجها الإسماعيليّ حَسب، وأُجيبَ بأنَّه لا يَلزَم من كَون صورة الواقعة صورة الزِّنى والرَّجمِ أن يكون ذلك زِنًى حقيقة ولا حَدّاً، وإنَّما أُطلِقَ ذلك عليه لشَبَهِه به، فلا يَستَلزِم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان. وأغرَبَ الحُميديّ في «الجمع بين الصحيحَينِ» فزَعَمَ أنَّ هذا الحديث وَقعَ في بعض نُسَخ البخاريّ، وأنَّ أبا مسعود وحده ذكره في «الأطراف» قال: وليس هو في نُسَخ البخاريّ أصلاً، فلعلَّه من الأحاديث المقحَمة في كتاب البخاريّ.

وما قاله مردود، فإنَّ الحديث المذكور في مُعظَم الأُصول التي وَقَفْنا عليها،/ وكَفَى بإيراد ١٦١/٧ أبي ذرٍّ الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمَّة المتقِنين عن الفِربريّ حُجّة، وكذا إيراد الإسماعيليّ وأبي نُعَيم في «مُستَخرجَيهما» وأبي مسعود له في «أطرافه»، نعم سَقطَ من رواية النَّسَفيّ وكذا الحديث الذي بعده، ولا يَلزَم من ذلك أن لا يكون في رواية الفِربريّ، فإنَّ روايته تَزيد على رواية النَّسَفيّ عِدّة أحاديث قد نَبَّهت على كثير منها فيما مَضَى وفيما سيأتي إن شاء الله تعالى، وأمَّا تجويزه أن يُزاد في «صحيح البخاريّ» ما ليس منه فهذا يُنافي ما عليه العلماء من الحُكم بتصحيح جميع ما أورَدَه البخاريّ في كتابه، ومن اتِّفاقهم على أنَّه مقطوع بنِسبَتِه إليه، وهذا الذي قاله تَخيُّل فاسد يَتطَرَّق منه عَدَم الوُثوق بجميع ما في «الصحيح»، لأنَّه إذا جازَ في واحد لا بعينِه جازَ في كلّ فَردٍ فَردٍ، فلا يَبقَى لأحدٍ الوُثوق بما في الكتاب المذكور، واتِّفاق العلماء يُنافي ذلك، والطَّريق التي أخرجها البخاريّ دافعة لتضعيفِ ابن عبد البَرِّ للطَّريق التي أخرجها الإسماعيليّ، وقد أطنَبت في هذا الموضع لئَلّا يَغتَرّ ضعيف بكلام الحُميديّ فيَعتَمِده، وهو ظاهر الفساد، وقد ذكر أبو عُبيدة مَعمَر بن المثنَّى في كتاب «الخيل» له من طريق الأوزاعيِّ أنَّ مُهراً أُنزيَ على أمّه فامتَنَع، فأُدخِلَت في بيت وجُلِّلت بكِساءٍ وأُنزيَ عليها فنزا، فلمَّا شَمَّ ريح أمّه عَمَدَ إلى ذَكَره فقطَعَه بأسنانه من أصله، فإذا كان هذا الفَهْم في الخيل مع كَونها أبعَد في الفِطْنة من القرد فجوازها في القِرد أَولَى.

الحديث التاسع عشر:

٣٨٥٠- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عُبيدِ الله، سمعَ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: خِلالٌ من خِلال الجاهليَّةِ: الطَّعنُ في الأنساب، والنِّياحةُ، ونَسيَ الثالثةَ.

قال سفيانُ: ويقولون: إنَّما الاستِسقاءُ بالأنواءِ.

قوله: «**عن عُبيد الله**» بالتصغير: وهو ابن أبي يزيد المكّيّ.

قوله: «**عن ابن عبَّاس**» في نُسْخة: أنس، وهو غَلَط.

قوله: «**خِلالٌ من خِلال الجاهليَّة**» أي: من خِصال.

قوله: «**الطَّعن في الأنساب**» أي: القَدْح من بعض الناس في نَسَب بعضٍ بغير عِلم.

قوله: «**والنِّياحة**»، أي: على الميِّت، وقد تقدَّم ذِكْر حُكمها في كتاب الجنائز في «باب ما يُكرَه من النّياحة على الميِّت»[1]، وقد تقدَّم هناكَ الكلام على حديث[2]: «ليس منّا مَن ضَرَبَ الخُدود، وشَقَّ الجُيوب، ودَعَا بدَعوَى الجاهليَّة».

قوله: «**ونَسِيَ الثالثة**» وَقَعَ في رواية ابن أبي عمر عن سفيان: «ونسيَ عُبيد الله الثالثة»، فعَيَّنَ الناسي، أخرجه الإسماعيليّ.

قوله: «**ويقولون: إنَّما الاستِسقاء بالأنواء**» أي: يقولون: مُطِرنا بنَوء كذا، وقد تقدَّم شرح ذلك في كتاب الاستقاء (١٠٣٨)، ووَقَعَ عند أبي نُعَيم من رواية شُرَيح بن يونس عن سفيان مُدرَجاً ولفظه: «والأنواء» ولم يَقُل: «ونَسيَ...» إلى آخره، ومن رواية عبد الجبّار ابن العلاء عن سفيان بَدَل قوله: ونَسِيَ الثالثة: «والتفاخُر بالأحساب» وهو وهمٌ منهما، لمَا بيَّنتْه رواية ابن أبي عمر، وعليٌّ شيخ البخاريّ فيه: وهو ابن المدينيّ، وقد جاء من حديث أنس ذِكْر هذه الثلاثة، وهي الطَّعن والنّياحة والاستسقاء أخرجه أبو يَعْلى (٣٩١١) بإسنادٍ قويّ،

---

(١) باب رقم (٣٣).

(٢) كذا في (ع) على الصواب، ووقع في (أ) و(س): حديث أنس، وهو خطأ، فالحديث سلف عند البخاري برقم (١٢٩٤) من حديث ابن مسعود، وليس من حديث أنس.

وجاء عن ابن عبَّاس من وجه آخر ذكر فيه الخِصال الأربع أخرجه ابن عَديّ (٥/ ١٥) من طريق عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن عِكْرمة عنه، والمحفوظ في هذا ما أخرجه مسلم (٩٣٤) وابن حِبّان (٣١٤٣) وغيرهما من طريق أبان بن يزيد وغيره عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سَلام عن أبي سَلام عن أبي مالك الأشعَريّ مرفوعاً بلفظ: «أربعٌ في أمَّتي من أمر الجاهليَّة لا يَترُكونَهنَّ: الفَخْر في الأحساب، والطَّعن في الأنساب، والاستسقاء بالأنواءِ، والنّياحة».

خاتمة: اشتَمَلَت أحاديث المناقب وما اتَّصَلَ بها من ذِكْر بعض ما وَقَعَ قبل البَعث من الأحاديث المرفوعة على مئَتَي حديث وثلاثة وثلاثين حديثاً، المعَلَّق منها ثلاثة وثلاثونَ طريقاً والبقيَّة موصولة، المكرَّر منها فيه وفيما مَضَى/ مئةٌ وثمانية وثلاثونَ حديثاً، والخالص خمسة ١٦٢/٧ وتِسعونَ حديثاً، وافقه مسلم على تخريجها سِوَى حديث عائشة: «كان أبو بكر في الغار»، وحديث ابن عبَّاس فيه، وحديث أبي سعيد فيه، وحديث ابن عمر: «كنَّا نُخيِّر»، وحديث ابن الزُّبَير: «لو كنت مُتَّخِذاً خليلاً»، وحديث عمّار: «وما معه إلّا خمسة»، وحديث أبي الدَّرداء: «قد غامَرَ»، وحديث عائشة في طَرَف من حديث السَّقيفة، وحديث عليٍّ: «خير الناس»، وحديث عبد الله بن عمرو: «أشدّ ما صَنَعَ المشرِكونَ»، وحديث ابن مسعود: «ما زِلنا أعِزّة»، وحديث ابن عمر في شأن عمر، وحديث عبد الله بن هشام فيه، وحديث عثمان: «ما بايعت»، وحديث عليّ: «اقضوا كما كنتُم تَقضونَ»، وحديث أبي هريرة في جعفر، وحديث ابن عمر فيه، وحديث أبي بكر: «ارقُبوا»، وحديثه: «لَقَرابة رسول الله ﷺ أحَبُّ إليَّ»، وحديث عثمان في الزُّبَير، وحديث ابن عبَّاس فيه، وحديث الزُّبَير في اليرموك، وحديث طلحة وسعد، وحديث مَسّ يد طلحة، وحديث سعد في إسلامه، وحديث ابن عمر في ابن أُسامة، وحديث أُسامة: «إنّي أُحِبّهما»، وحديث أنس في الحسين، وحديثه في الحسن، وحديث ابن عمر فيهما، وحديث عمر في بلال، وحديث حُذَيفة في ابن مسعود، وحديث معاوية في الوِتر، وحديث ابن عبَّاس في عائشة، وحديث عمّار فيها، وحديث أنس في الأنصار، وحديث زيد بن أرقَم فيهم، وحديث سعد في عبد الله بن سَلام، وحديث ابن سَلَام مع أبي بُرْدة، وحديث ابن عمر،

وحديث ابن عمر في زيد بن عَمْرو، وحديث أسماء فيه، وحديث ابن الزُّبَير في بناء المسجد الحرام، وحديث جَدّ سعيد بن المسيّب، وحديث أبي بكر مع امرأة من أحمَس، وحديث عائشة في القيام للجِنازة، وحديث ابن عبَّاس في «كأساً دِهاقاً»، وحديث أبي بكر مع الذي تَكَهَّن، وحديث ابن عبَّاس في القَسامة، وحديثه في السَّعي، وحديثه في الحَطيم، وحديث عَمْرو بن ميمون في القِرَدة، وحديث ابن عبَّاس: «ثلاث من خِلال الجاهليَّة»، فجُملة ذلك اثنان وخمسونَ حديثاً ما بين مُعلَّق وموصول، فوافقه منها على ثلاثة وأربعين حديثاً فقط، والسَّبَب في ذلك أنَّ الكثير منها صورته أنَّه موقوف وإن كان قد يُتَمَحَّلُ له حُكم المرفوع، ومسلم في الغالب يَحرِص على تخريج الأحاديث الصريحة في الرَّفع.

وفيه من الآثار عن الصحابة فمَن بعدهم سبعة عشرَ أثراً، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصَّواب.

[أبواب المَبْعَث]

٢٨- باب مَبعَثِ النبيِّ ﷺ

محمَّد بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ المطَّلِبِ بنِ هاشمِ بنِ عبدِ مَناف بنِ قُصَيِّ بنِ كِلَاب بنِ مُرَّةَ بنِ كعبِ بنِ لؤَيِّ بنِ غالبِ بنِ فِهْرِ بنِ مالكِ بنِ النَّضرِ بنِ كِنانةَ بنِ خُزَيمةَ بنِ مُدرِكةَ بنِ إلياسَ ابنِ مُضَرَ بنِ نِزار بنِ مَعَدِّ بنِ عدنانَ.

٣٨٥١- حدَّثنا أحمدُ بنُ أبي رَجَاءٍ، حدَّثنا النَّضرُ، عن هشامٍ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: أُنزِلَ على رسولِ الله ﷺ وهو ابنُ أربعين، فمَكَثَ بمكَّةَ ثلاثَ عَشرةَ سَنةً، ثمَّ أُمِرَ بالهجرةِ، فهاجَرَ إلى المدينةِ، فمَكَثَ بها عَشرَ سِنين، ثمَّ تُوفِّيَ ﷺ.

[أطرافه في: ٣٩٠٢، ٣٩٠٣، ٤٤٦٥، ٤٩٧٩]

قوله: «باب مَبعَث النبيِّ ﷺ» المبعَث من البَعْث، وأصله الإثارة، ويُطلَق على التَّوجيه في أمرٍ ما، رسالةٍ أو حاجةٍ، ومنه: بَعَثتُ البعير: إذا أثَرتُه من مكانه، وبَعَثتُ العَسكَر: إذا وجَّهتهم للقتال، وبَعَثتُ النائم من نومه: إذا أيقظته. قد تقدَّم في أوَّل الكتاب في الكلام على حديث عائشة كثيرٌ ممَّا يتعلَّق بهذه الترجمة، وساقَ المصنِّف هنا النَّسَب الشَّريف. ١٦٣/٧

قوله: «محمَّد» ذكر البيهقيُّ في «الدَّلائل» (١/ ١١٣) بإسنادٍ مُرسَل: أنَّ عبد المطَّلِب لمَّا وُلِدَ النبيّ ﷺ عَمِلَ له مأدُبة، فلمَّا أكَلوا سألوا: ما سَمَّيته؟ قال: محمداً، قالوا: فما رَغِبت به عن أسماء أهل بيته؟ قال: أردت أن يَحمَدَه الله في السماء وخَلقُه في الأرض.

قوله: «ابن عبد الله» لم يُختَلَف في اسمه، واختُلِفَ متى ماتَ، فقيل: ماتَ قبل أن يولد النبيّ ﷺ، وقيل: بعد أن وُلِد، والأوَّل أثبَت، واختُلِفَ في مِقدار عُمرِه ﷺ حِينَ ماتَ أبوه، والراجح أنَّه دون السَّنة.

قوله: «ابن عبد المطَّلِب» اسمه شَيْبةُ الحمدِ عند الجمهور، وزَعَمَ ابن قُتَيبة أنَّ اسمَه عامرٌ، وسُمّيَ عبد المطَّلِب واشتَهرَ بها لأنَّ أباه لمَّا ماتَ بغَزّة كان خرج إليها تاجراً فترَكَ

أمّ عبد المطَّلِب بالمدينة، فأقامَت عند أهلها من الخَزرَج فكَبُرَ عبد المطَّلِب، فجاء عَمّه المطَّلِب فأخَذَه ودَخَلَ به مكَّة فرآه الناس مُردِفَه فقالوا: هذا عبد المطَّلِب، فغَلَبَت عليه في قِصّة طويلة ذكرها ابن إسحاق وغيره.

قوله: «**ابن هاشم**» اسمه عَمْرو، وقيل له هاشم لأنَّه أوَّل مَن هَشَمَ الثَّريد لأهلِ الموسِم ولِقومِه أوَّلاً في سَنَة المجاعة، وفيه يقول الشّاعر:

عَمْـرُو العُـلا هَـشَمَ الثَّريـدَ لقومِـه ورجـالُ مكَّـةَ مُـسنِتونَ عِجـافُ[1]

قوله: «**ابن عبد منافٍ**» اسمه المغيرة، روى السَّراج في «تاريخه» من طريق أحمد بن حَنبَل: سمعت الشّافعيّ يقول: اسم عبد المطَّلِب شَيْبة الحمد، واسم هاشمٍ عَمْرو، واسم عبد منافٍ المغيرة، واسمُ قُصَيّ زيدٌ.

قوله: «**ابن قُصَيّ**» بصيغة التصغير، تَلَقَّبَ بذلك لأنَّه بَعُدَ عن ديار قومه في بلاد قُضاعة في قِصّة طويلةٍ ذكرها ابن إسحاق.

قوله: «**ابن كِلاب**» بكسر أوَّله وتخفيف اللّام، قال السُّهَيليّ: هو منقول من المصدَر الذي في معنى المُكالَبة، تقول: كالَبتُ فلاناً مُكالَبة وكِلاباً، أو هو بلفظ جمع كَلْب كما تَسَمَّت العرب بسِباعٍ وأنمار وغير ذلك. انتهَى، وذكر ابن سعد أنَّ اسمه المهَذَّب، وزَعَمَ محمد بن سعد: أنَّ اسمَه حَكيم، وقيل: عُرْوة، وأنَّه لُقِّبَ كِلاباً لمحبَّتِه كلاب الصيد وكان يجمعها، فمَن مرَّت به فسأَلَ عنها قيل له: هذه كِلاب ابن مُرّة، فلُقِّبَ كِلاباً.

قوله: «**ابن مُرّة**» قال السُّهَيليّ: منقول من وصف الحَنظَلة، أو الهاء للمُبالَغة والمراد أنَّه قويّ.

قوله: «**ابن كعب**» قال السُّهَيليّ: قيل بذلك لسَتره على قومه ولِين جانبه لهم، منقول من كعب القَدَم، وقال ابن دُرَيدٍ: من كعب القَناة، وكذا قال غيره، سُمّيَ بذلك لارتفاعه على قومه وشَرَفه فيهم فلذلك كانوا يَخضَعونَ له حتَّى أرَّخوا بموتِه، وهو أوَّل مَن جمع قومه

---

(١) هذا البيت لعبد الله بن الزِّبعرى، شاعر قريش في الجاهلية، انظر: «اللسان» (سنت) و(هشم).

يوم الجمعة، وكانوا يُسَمّونَه يوم العَرُوبة حتَّى جاء الإسلام.

قوله: «ابن لُؤَيّ» قال ابن الأنباريّ: هو تصغير لَأًى بوزنِ عَصاً، واللَّأْي: هو الثَّور، وقال السُّهَيليّ: هو عندي: لَأْيٌ، بوزنِ عَبْدٍ: وهو البُطء، ويُؤيِّده قول الشّاعر[1]:

فدُونَكُمُ بني لَأيٍ أخاكُم ودُونَكِ مالِكاً يا أمَّ عَمرِو

انتَهى، وهذا قد ذكره ابن الأنباريّ أيضاً احتمالاً، وقد قال الأصمَعيّ: هو تصغير لواء الجيش زِيدَت فيه همزة.

قوله: «ابن غالب» لا إشكال فيه كما لا إشكال في مالك والنَّضر.

قوله: «ابن فِهْر» قيل: هو قُرَيش، نَقَلَ الزُّبَير عن الزُّهْريّ أنَّ أمّه سَمَّته به، وسمّاه أبوه فِهراً، وقيل: فِهر لَقَبه، وقيل: بالعكس، والفِهْر: الحَجَر الصغير.

قوله: «ابن كِنانة» هو بلفظ وِعاء السِّهام إذا كانت من جُلود، قاله ابن دُرَيدٍ عن أبي ١٦٤/٧ عامر العَدْوانيّ أنَّه قال: رأيت كِنانة بن خُزَيمةَ شيخاً مُسِنّاً عظيم القَدْر تَحُجّ إليه العرب لعِلمِه وفضله بينهم.

قوله: «ابن خُزَيمةَ» تصغير خَزَمة بمُعجَمتَينِ مفتوحتَينِ: وهي مَرّة واحدة من الخَزْم: وهو شَدُّ الشَّيء وإصلاحه، وقال الزَّجّاجيّ: يجوز أن يكون من الخَزْم بفتحٍ ثمَّ سكون، تقول: خَزَمتُه فهو مخزوم: إذا أدخَلتَ في أنفه الخِزام.

قوله: «ابن مُدرِكة» اسمه عَمْرو عند الجمهور، وقال ابن إسحاق: عامر.

قوله: «ابن إلياس» بكسر الهمزة عند ابن الأنباريّ، قال: وهو إفعالٌ من قولهم: أليس الشُّجاع الذي لا يَفِرّ، قال الشّاعر:

أَلْيَسُ كالنَّشوانِ وهو صاحي[2]

وقال غيره: هو بهمزة وَصْل وهو ضِدّ الرَّجاء، واللّام فيه للَمْحِ الصِّفة، قاله قاسم بن

---

(١) هو معاوية بن زهير بن قيس، حليف بني مخزوم، انظر «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٣٤-٣٥.

(٢) أورد هذا الشطر ابن الأنباري في «الزاهر في معاني كلمات الناس» ٢/ ١٠١ ولم يعزه لقائل معين.

ثابت، وأنشَدَ قول قُصَيّ:

أُمَّـهَتـي خِنْدِفُ وإلْيـاسُ أَبي

قوله: «ابن مُضَر» قيل: سُمّيَ بذلك لأنَّه كان يُحِبّ شرب اللَّبَن الماضِر: وهو الحامض، وقيل: سُمّيَ بذلك لبياضِه، وقيل: لأنَّه كان يُمضِّر القلوب لحُسنِه وجماله.

قوله: «ابن نِزار» هو من النَّزْر، أي: القليل، قال أبو الفَرَج الأصبَهانيُّ: سُمّيَ بذلك لأنَّه كان فريد عَصره.

قوله: «ابن مَعَدّ» بفتح الميم والمهمَلة وتشديد الدّال، قال ابن الأنباريّ: يحتمل أن يكون مَفْعَلاً من العَدّ، أو هو مِن: مَعَدَ في الأرض: إذا أفسَدَ، قال الشّاعر[1]:

وخـارِبَـيـنِ خَـرَبـاً فـمَعَـدَا

وقيل غير ذلك.

قوله: «ابن عدنان» بوَزن فَعْلان من العَدَن، تقول: عَدَنَ: أقام، وقد روى أبو جعفر بن حبيب في تاريخه «المحبَّر» من حديث ابن عبَّاس قال: كان عدنان ومَعَدّ ورَبيعة ومُضَر وخُزَيمة وأسَد على مِلّة إبراهيم، فلا تَذكُروهم إلّا بخيرٍ. وروى الزُّبَير بن بكّار من وجه آخرَ مرفوعاً: «لا تَسُبّوا مُضَرَ ولا رَبيعةَ، فإنَّهما كانا مسلمَينِ»[2]، وله شاهد عند ابن حبيب من مُرسَل سعيد بن المسيّب.

تنبيه: اقتَصَرَ البخاريّ من النَّسَب الشَّريف على عدنان، وقد أخرج في «التاريخ» (١/ ٥) عن عُبيد بن يعيش عن يونس بن بُكَير عن محمد بن إسحاق مثل هذا النَّسَب، وزاد بعد عدنان: ابن أُدَد بن المقوِّم بن تارح بن يَشجُب بن يَعرُب بن نابت بن إسماعيل بن إبراهيم. وقد قَدَّمت في أوَّل الترجمة النَّبويَّة الاختلافَ فيمَن بين عدنان وإبراهيم، وفيمَن بين

(١) هو القُلاخُ بن حَزْن المنقريّ، وهو شاعر إسلامي مُقِلّ، عزاه له ابن السِّكّيت في «الكنز اللغوي» ١/ ٤٦.

(٢) أخرجه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٦١٢) من حديث ابن عباس، والحاكم في «تاريخه» كما في «لسان الميزان» ٥/ ١٦٨ لابن حجر في ترجمة محمد بن زكريا الغلابي من حديث جابر بن عبد الله، وإسنادهما واهيان. وأخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٥٢٤) دون ذِكر ربيعة من طريق عبد الله ابن خالد ـ وهو الوابصي ـ عن عبد الله بن الحارث بن هشام عن النبي ﷺ مرسلاً، والوابصي مجهول.

إبراهيم وآدم بما يُغني عن الإعادة. وأخرج ابن سعد (١/ ٥٦) من حديث ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا انتَسَبَ لم يُجاوِز في نَسَبه مَعَدَّ بنَ عدنان.

قوله: «حدَّثنا النَّضر» هو ابن شُمَيلٍ.

قوله: «عن هشام» هو ابن حسَّان.

قوله: «عن عِكْرمة» في رواية رَوْح عن هشام الآتية في الهجرة (٣٩٠٢): حدَّثنا عِكْرمة.

قوله: «أُنزِلَ على رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين» هذا هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب، وهو مُتَّفَق عليه، وقد مَضَى (٣٥٤٨) في صِفة النبيّ ﷺ حديث أنس: أنَّه ﷺ بُعِثَ على رأس أربعين، وتقدَّم في بَدْء الوحي[1]: أنَّه أُنزِلَ عليه في شهر رَمَضان، فعلى الصحيح المشهور أنَّ مَولِده في شهر رَبيع الأوَّل يكون حين أُنزِلَ عليه ابن أربعين سنةً وستّةِ أشهرٍ، وكلام ابن الكَلْبيّ يُؤذِن بأنَّه وُلِدَ في رَمَضان فإنَّه قال: ماتَ وله اثنَتان وستّونَ سنة ونصفُ سنةٍ، وقد أجمَعوا على أنَّه مات في ربيع الأوَّل، فيَستَلزِم ذلك أن يكون وُلِدَ في رَمَضان، وبه جَزَمَ الزُّبَير بن بكّار وهو شاذٌّ، وفي مَولِده أقوال أُخرى أشدُّ شُذوذاً من هذا.

قوله: «بمكَّة ثلاثَ عشرةَ سَنةً» هذا أصحّ ممَّا رواه مسلم (٢٣٥٣/ ١٢٣) من طريق عمَّار ابن أبي عمَّار عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ أقامَ بمكَّة خمس عشرة سنة، وسيأتي البحث في ذلك في أبواب الهجرة[2] إن شاء الله تعالى.

٢٩- بابُ ما لَقيَ النبيُّ ﷺ وأصحابُه مِن المشرِكين بمكّةَ

١٦٦/٧

قوله: «باب ما لَقيَ النبيّ ﷺ وأصحابه من المشرِكين بمكَّة» أي: من وجوه الأذى، وذكر فيه أحاديثَ في المعنى، وقد تقدَّم في «ذِكْر الملائكة» (٣٢٣١) من بَدْء الخلق حديث عائشة أنَّها قالت للنبيِّ ﷺ: هل أتى عليك يومٌ كان أشدَّ من يوم أُحُد؟ قال: «لقد لَقيت من قومك، وكان أشدَّ ما لَقيت منهم»، فذكر قِصَّته بالطائف. وروى أحمد (١٢٢١٢) والتِّرمذيّ (٢٤٧٢)

---

(١) في سياق شرحه للحديث رقم (٣).

(٢) عند «باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه للمدينة»، الحديث رقم (٣٩٠٢).

وابن حِبّان (٦٥٦٠) من طريق حمَّاد بن سَلَمة عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لقد أُوذيت في الله وما يُؤذَى أحدٌ، وأُخِفت في الله وما يُخاف أحدٌ» الحديث.

وأخرج ابن عَديّ (٧/ ١٥٥) من حديث جابر رَفَعَه: «ما أُوذيَ أحد ما أُوذيتُ» ذكره في ترجمة يوسف بن محمد بن المنكَدِر عن أبيه عن جابر، ويوسف ضعيف، وقد استُشكِلَ بما جاء من صفات ما أُوذيَ به الصحابة كما سيأتي، وهو محمولٌ ـ لو ثَبتَ ـ على معنى حديث أنس، وقيل: معناه أنَّه أُوحيَ إليه ما أُوذيَ به مَن قبلَه فتأذَّى بذلك زيادةً على ما آذاه قومه به، وروى ابن إسحاق من حديث ابن عبَّاس، وذَكَر الصحابة، فقال: والله كانوا لَيَضرِبونَ أحدَهم ويُجيعونَه ويُعَطِّشونَه حتَّى ما يَقدِر أن يستويَ جالساً من شِدّة الضَّرّ، حتَّى يقولوا له: اللّات والعُزَّى إلـٰهُك من دون الله؟ فيقول: نعم.

وروى ابن ماجه (١٥٠) وابن حِبّان (٧٠٨٣) من طريق زِرّ عن ابن مسعود قال: أوَّل مَن أظهَرَ إسلامه سبعةٌ: رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمَّار، وأُمّه سُميَّة، وصُهَيب، وبلال، والمِقداد، فأمَّا رسول الله ﷺ فمَنَعَه الله بعَمِّه، وأمَّا أبو بكر فمَنَعَه الله بقومِه، وأمَّا سائرهم فأَخَذَهم المشركون فألبَسوهم أدراع الحديد وأوقَفوهم في الشمس[1]، الحديث. وأُجيب بأنَّ جميع ما أوذيَ به أصحابه كان يَتأذَّى هو به لكَونِه بسَببه، واستُشكِلَ أيضاً بما أوذيَ به الأنبياء من القتل كما في قِصّة زكريّا ووَلَده يحيى، ويُجاب بأنَّ المراد هنا غير إزهاق الرّوح.

ثمَّ ذَكَر المصنِّف في الباب أحاديث:

الحديث الأوّل:

٣٨٥٢- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا بيانٌ وإسماعيلُ، قالا: سَمعنا قَيساً، يقول: سمعتُ خَبّاباً يقول: أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو مُتَوَسِّدٌ بُرْدةً وهو في ظِلِّ الكعبةِ، وقد لَقِينا مِن المشركين شِدّةً، فقلتُ: يا رسولَ الله، ألا تَدعو الله لنا؟ فقَعَدَ وهو مُحمَرٌّ وجهُه فقال: «لقد كان مَن قبلَكم

---

(١) قوله: «وأوقفوهم في الشمس» وقع هذا عند الحاكم ٣/ ٢٨٤، والبيهقي في «الكبرى» ٨/ ٢٠٩، ووقع عند ابن ماجه وابن حبان بلفظ: «وصهروهم في الشمس».

لَيُمشَطُ بِمِشاطِ الحديدِ ما دونَ عِظامِه من لحمٍ أو عَصَبٍ، ما يَصرِفُه ذلك عن دينِه، ويُوضَعُ المِيشارُ على مَفرِقِ رأسِه، فيُشَقُّ باثنين ما يَصرِفُه ذلك عن دينِه، ولَيُتِمَّنَّ الله هذا الأمرَ، حتَّى يسيرَ الرّاكِبُ من صَنْعاءَ إلى حَضرَموتَ، ما يَخافُ إلّا الله - زادَ بيانٌ: والذِّئبَ على غَنَمِه».

قوله: «**حدَّثنا بيان**» هو ابن بِشر، وإسماعيل: هو ابن أبي خالد، وقيس: هو ابن أبي حازم، وخَبّاب بالمعجَمة والموحَّدتَينِ الأولى ثقيلة.

قوله: «**بُرْدةً**» كذا للأكثر بالتنوين، وللكُشْمِيهنيِّ بالهاء، والأوَّل أرجَح، فقد تقدَّم في «علامات النُّبوّة» (٣٦١٢) من وجهٍ آخر بلفظ: بُرْدة له.

قوله: «**ألا تَدعُو الله لنا**» زاد في الرِّواية التي في المبعَث[1]: ألا تَستَنصِر لنا؟

قوله: «**فقَعَدَ وهو مُحمَرٌّ وجهُه**» أي: من أثر النَّوم، ويحتمل أن يكون من الغضب، وبه جَزَمَ ابن التِّين.

قوله: «**لَقد كان مَن قبلَكم لَيُمشَط بِمِشاطِ الحديد**» كذا للأكثر بكسر الميم، وللكُشْمِيهنيِّ: «أمشاط» هو جمع مِشط بكسر الميم وبضمِّها، يقال: مِشاط وأمشاط كَرِماح وأرماح، وأنكَرَ ابن دُرَيدٍ الكسر في المفرَد، والأشهَر في الجمع مِشاط ورِماح.

قوله: «**ما دون عِظامه من لحم أو عَصَب**» في الرِّواية الماضية (٣٦١٢): ما دون لَحمِه من عَظم أو عَصَب.

قوله: «**ويُوضَع المِيشار**» بكسر الميم وسكون التحتانيَّة بهمزٍ وبغير همز، تقول: وَشَرتُ الخشبة وأشَرتُها، ويقال فيه بالنّون وهي أشهَر في الاستعمال،/ ووَقَعَ في الرِّواية الماضية (٣٦١٢): «يُحفَر له في الأرض، فيُجعَل فيها فيُجاء بالمِنشار». ١٦٧/٧

قال ابن التِّين: كان هؤلاء الذين فُعِلَ بهم ذلك أنبياء أو أتباعَهم، قال: وكان في الصحابة مَن لو فُعِلَ به ذلك لَصَبَر، إلى أن قال: وما زالَ خَلقٌ من الصحابة وأتباعهم فمَن بعدَهم يُؤذَونَ في الله، ولو أخَذوا بالرُّخصة لساغَ لهم.

---

(١) بل في «باب علامات النبوة» برقم (٣٦١٢)، و«باب المبعث» هو الباب السابق لهذا الباب.

قوله: «ولَيُتِمَّنَّ اللهُ هذا الأمرَ» بالنَّصب، وفي الرِّواية الماضية (٣٦١٢): «والله لَيَتِمَّنَّ هذا الأمرُ» بالرَّفع، والمراد بالأمر: الإسلامُ.

قوله: «زادَ بيانٌ: والذِّئب على غَنَمه» هذا يُشعِر بأنَّ في الرِّواية الماضية (٣٦١٢) إدراجاً، فإنَّه أخرجها من طريق يحيى القَطّان عن إسماعيل وحده وقال في آخرها: «ما يَخاف إلّا الله والذِّئبَ على غَنَمه»، وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق محمد بن الصبّاح وخَلّادِ بن أسلَمَ وعَبدة بن عبد الرحيم كلّهم عن ابن عُيَينةَ به مُدرَجاً، وطريق الحُميديّ أصحّ، وقد وافقه ابن أبي عمر، أخرجه الإسماعيليّ من طريقه مُفَصَّلاً أيضاً.

تنبيه: قوله: «والذِّئبَ» هو بالنَّصب عَطفاً على المستَثنَى منه لا المستَثنَى، كذا جَزَمَ به الكِرْمانيّ، ولا يَمتَنِع أن يكون عَطفاً على المستَثنَى، والتقدير: ولا يَخاف على غَنَمه إلّا الذِّئبَ، لأنَّ مَساق الحديث إنَّما هو للأمنِ من عُدوان بعض الناس على بعض كما كانوا في الجاهليَّة، لا للأمنِ من عُدوان الذِّئب، فإنَّ ذلك إنَّما يكون في آخِر الزَّمان عند نزول عيسى.

٣٨٥٣- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَربٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، عن الأسوَدِ، عن عبدِ الله ﷺ قال: قرأ النبيُّ ﷺ النَّجمَ، فسَجَدَ فما بَقيَ أحدٌ إلا سَجَدَ، إلا رجلٌ رأيتُه أخَذَ كَفّاً من حَصاً، فرَفَعَه فسَجَدَ عليه، وقال: هذا يَكفيني، فلقد رأيتُه بعدُ قُتِلَ كافراً بالله.

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود: «قرأ النبيّ ﷺ النَّجم فسَجَدَ» سَبَقَ الكلام عليه في سُجود القرآن من كتاب الصلاة (١٠٦٧)، ويأتي بقيَّته في تفسير سورة النَّجم (٤٨٦٣)، وقد تقدَّم هناكَ تسمية الذي لم يَسجُد، وزَعَمَ الواقديّ أنَّ ذلك كان في رَمَضان سنةَ خمسٍ من المبعَث.

تنبيه: كان حَقّ هذا الحديث أن يُذكَر في «باب الهجرة إلى الحبشة» المذكور بعد قليل، فسيأتي فيها أنَّ سُجود المشركين المذكور فيه كان سببَ رُجوع مَن هاجَرَ الهجرة الأولى إلى الحَبَشة لظنِّهم أنَّ المشرِكين كلَّهم أسلَموا، فلمَّا ظَهَرَ لهم خلافُ ذلك هاجروا الهجرة الثانية.

٣٨٥٤- حدَّثنا محَمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، عن عَمْرو بنِ

ميمونٍ، عن عبدِ الله ﷺ قال: بينا النبيُّ ﷺ ساجدٌ وحولَه ناسٌ من قُريشٍ، جاء عُقبةُ بنُ أبي مُعَيطٍ بسَلَى جَزورٍ، فقَذَفَه على ظَهرِ النبيِّ ﷺ، فلم يَرفَعْ رأسَه، فجاءت فاطمةُ عليها السَّلام فأخَذَته من ظَهرِه ودَعَت على مَن صَنَعَ، فقال النبيُّ ﷺ: «اللهمَّ عليكَ الملأَ من قُريشٍ: أبا جهلِ بنَ هشامٍ، وعُتبةَ بنَ رَبيعةَ، وشَيْبةَ بنَ رَبيعةَ، وأُميَّةَ بنَ خَلَفٍ، أو أُبيَّ بنَ خَلَفٍ» - شُعْبةُ الشّاكُّ - فرأيتُهم قُتِلوا يومَ بدرٍ، فأُلقوا في بئرٍ غيرَ أُميَّةَ بنِ خَلَفٍ، أو أُبيٍّ، تَقَطَّعَت أوصالُه، فلم يُلقَ في البئرِ.

الحديث الثالث: حديث ابن مسعود في قِصّة عُقْبة بن أبي مُعَيط وإلقائه سَلَا الجَزُور على ظَهْر النبيّ ﷺ وهو ساجد. وقد سَبَقَ الكلام عليه مُستوفًى في أواخر كتاب الوُضوء (٢٤٠).

تنبيه: كانت هذه القِصّة بعد الهجرة الثانية إلى الحَبَشة، لأنَّ من جُملة مَن دُعِيَ عليه فيها عُمارة بن الوليد أخو أبي جهل، وقد ذكر ابن إسحاق وغيره: أنَّ قُرَيشاً بَعَثوه مع عَمْرو بن العاص إلى النَّجاشيّ ليَرُدَّ إليهم مَن هاجَرَ إليه فلم يفعل، واستَمرَّ عُمارة بالحَبَشة إلى أن مات.

تنبيهٌ آخر: أغرَبَ الشَّيخ عِماد الدّين بن كثير فزَعَمَ أنَّ الحديث الوارد عن خَبّاب عند مسلم (٦١٩) وأصحاب «السُّنَن»[1]: شَكَوْنا إلى رسول الله ﷺ حَرَّ الرَّمضاء فلم يُشكِنا، طَرَف من حديث الباب، وأنَّ المراد أنَّهم شَكَوا ما يَلقَونَه من المشرِكين من تعذيبهم بحَرِّ الرَّمضاء وغيره، فسألوه أن يَدعُوَ على المشرِكين فلم يُشكِهم؛ أي: لم يُزِل شَكْواهم، وعَدَلَ إلى تَسلِيَتهم بمَن مَضَى ممَّن قبلَهم، ولكن وَعَدَهم بالنَّصر. انتهَى، ويُبعِدُ هذا الحملَ أنَّ في بعض طرق حديث مسلم (٦١٩/ ١٨٩) وابن ماجَهْ: «الصلاة في الرَّمضاء»[2]، وعند أحمد[3]: يعني: الظُّهر، وقال: «إذا زالَت الشمس فصَلُّوا»، وبهذا تَمسَّكَ مَن قال: إنَّه وَرَدَ في تعجيل الظُّهر، وذلك قبل مشروعيَّة الإبراد، وهو المعتَمَد، والله أعلم.

تنبيهٌ آخر: عبد الله المذكور هو ابن مسعود جَزماً، وذكر ابن التِّين أنَّ الدّاووديّ قال: الظّاهر

---

(١) ابن ماجه (٦٧٥)، والنسائي (٤٩٧).

(٢) لم يقع عند ابن ماجه إلا من طريق واحدة باللفظ والموضع المذكورين قبل قليل.

(٣) في «مسنده» برقم (٢١٠٥٢) من قول شعبة. وأما قوله: إذا زالت الشمس فصلُّوا، فأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» ٢/ ٣٥٨، والطبراني في «الكبير» (٣٧٠١) و(٣٧٠٣).

أنَّه عبد الله بن مسعود، لأنَّهم في الأكثر إنَّما يُطلِقونَ عبد الله غير منسوب عليه. قلت: وليس ذلك مُطَّرِداً، وإنَّما يُعرَف ذلك من جِهة الرُّواة، وبَسطُ ذلك مُقرَّر في علوم الحديث، وقد صَنَّفَ فيه الخطيب كتاباً حافلاً سَمّاه «المجمَل لبيان المهمَل»، ووَقَعَ في شرح شيخنا ابن الملَقِّن أنَّ الدّاووديّ قال: لعلَّه عبد الله بن عَمْرو لا ابن عمر، ثمَّ تَعقَّبَه بأنَّ البخاريّ صَرَّحَ في كتاب الصلاة (٢٤٠) بأنَّه ابن مسعود،/ قلت: ولم أرَ ما نَسَبَه إلى الدّاووديّ في كلام غيره، فالله أعلم. ١٦٨/٧

٣٨٥٥- حدَّثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن منصورٍ، حدَّثني سعيدُ بنُ جُبَيرٍ - أو قال: حدَّثني الحَكَمُ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ - قال: أَمَرَني عبدُ الرحمنِ بنُ أَبزَى قال: سَلِ ابنَ عبَّاسٍ عن هاتَينِ الآيتَينِ ما أمرُهما: «ولا تَقتُلوا النَّفسَ التي حَرَّمَ اللهُ إلا بالحقِّ» ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء:٧٠]**، فسألتُ ابنَ عبَّاسٍ، فقال: لمَّا أُنزِلَتِ التي في الفُرقان** [٦٨]**، قال مُشرِكو أهلِ مكَّةَ: فقد قَتَلْنا النَّفسَ التي حَرَّمَ الله، ودَعَونا مع الله إلهاً آخَرَ، وقد أَتينا الفواحشَ، فأنزَلَ الله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ الآيةَ** [الفرقان:٧٠]**، فهذه لأولئكَ، وأمَّا التي في النِّساءِ** [٩٣]**: الرجلُ إذا عَرَفَ الإسلامَ وشَرائعَه، ثمَّ قَتَلَ، فجَزاؤُه جَهَنَّمُ.**

فذكرتُه لمُجاهدٍ فقال: إلّا مَن نَدِمَ.

[أطرافه في: ٤٥٩٠، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٤، ٤٧٦٥، ٤٧٦٦]

الحديث الرابع: حديث ابن عبَّاس في توبة القاتل: وسيأتي شرحه في تفسير سورة النِّساء (٤٥٩٠) إن شاء الله تعالى، والغرض منه الإشارة إلى أنَّ صُنعَ المشرِكين بالمسلمين من قتلٍ وتعذيبٍ وغير ذلك سَقَطَ عنهم بالإسلام.

تنبيه: قوله هنا: «ولا تَقتُلوا النَّفسَ التي حَرَّمَ اللهُ إلا بالحقِّ»، كذا وَقَعَ في الرِّواية، والذي في التِّلاوة: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الفرقان:٦٨]، هكذا في سورة الفُرقان وهي التي ذُكِرَت في بقيَّة الحديث، فتَعيَّنَ أنَّها المراد في أوَّله، ويُمكِن الجواب عن ذلك، والله أعلم.

الحديث الخامس والسادس: حديث عبد الله بن عَمْرو بن العاص وأبيه عَمْرو بن العاص على الاختلاف في ذلك.

٣٨٥٦- حدَّثنا عيّاشُ بنُ الوليدِ، حدَّثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، حدَّثني الأوزاعيُّ، حدَّثني يحيى ابنُ أبي كَثيرٍ، عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ التَّيميِّ، قال: حدَّثني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ قال: سألتُ ابنَ عَمْرو ابنِ العاص: أخبِرني بأشَدِّ شيءٍ صَنَعَه المشرِكونَ بالنبيِّ ﷺ؟ قال: بَينا النبيُّ ﷺ يُصلِّي في حِجرِ الكعبةِ، إذ أقبَلَ عُقبةُ بنُ أبي مُعَيطٍ، فوَضَعَ ثوبَه في عُنُقِه فخَنَقَه خَنقاً شديداً، فأقبَلَ أبو بكرٍ حتَّى أخَذَ بمَنكِبِه ودَفَعَه عن النبيِّ ﷺ، قال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ الآية [غافر:٢٨].

تابَعَه ابنُ إسحاقَ، حدَّثني يحيى بنُ عُرْوةَ، عن عُرْوةَ قلتُ لعبدِ الله بنِ عَمرٍو.

وقال عَبْدةُ: عن هشامٍ، عن أبيه قيلَ: لِعَمْرو بنِ العاص.

وقال محمَّدُ بنُ عَمرٍو، عن أبي سَلَمةَ: حدَّثني عَمْرو بنُ العاص.

قوله: «حدَّثنا عيّاش بن الوليد، حدَّثنا الوليد بن مسلم» عيّاشٌ شيخُه بالتحتانيَّة والمعجَمة: هو الرَّقّام، وله شيخ آخر لا يَنسُبه في غالب ما يُخرِّج عنه، قال الجَيّانيّ: وَقَعَ هنا عند الأَصيليّ غير مُقيَّد، وزَعَمَ بعضهم أنَّه العبَّاس بن الوليد بن مَزْيَد وهو بالموحَّدة والمهمَلة، ثمَّ نَقَلَ عن أبي ذَرٍّ[1]: أنَّ البخاريّ ومسلماً ما أخرَجا لابنِ مَزْيَد شيئاً، قال: ولا أعلم له رواية عن الوليد بن مسلم.

قوله: «حدَّثني يحيى بن أبي كَثير عن محمَّد بن إبراهيم» في رواية عليّ بن المدينيّ الآتية في تفسير غافر (٤٨١٥): حدَّثني محمد بن إبراهيم.

قوله: «حدَّثني عُرْوة» كذا قال الوليد بن مسلم، وخالَفَه أيوب بن خالد الحرانيّ فقال: عن الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثير، حدَّثني أبو سَلَمة قال: قلت لعبدِ الله بن عَمْرو، أخرجه الإسماعيليّ، وقول الوليد أرجَح.

قوله: «سألت ابن عَمْرو» في رواية عليّ المذكورة: قلت لعبدِ الله بن عَمْرو.

قوله: «بأشَدِّ شيء صَنَعَه...» إلى آخره، هذا الذي أجاب به عبد الله بن عَمْرو، ويُخالف

---

(١) كذا في (أ) على الصواب، وهو الموافق لما في «تقييد المهمل» للجيّاني ٢/ ٥٣٤، وتحرف في (س) إلى: أبي زفر، وفي (ع) إلى: أبي ذفر، وأبو ذر هذا: هو الحافظ عبد بن أحمد الهرويّ، راوي «الصحيح» عن المشايخ الثلاثة: المستملي والحمُّويّ والكُشميهني.

ما تقدَّم (٣٢٣١) في ذِكْر الملائكة من حديث عائشة أنَّه ﷺ قال لها: «وكان أشدَّ ما لَقيت من قومك» فذكر قِصَّته بالطائفِ مع ثَقيف. والجمع بينهما أنَّ عبد الله بن عَمْرو استَنَدَ إلى ما رآه، ولم يكن حاضراً للقِصّة التي وَقَعَت بالطائف. وقد روى الزُّبَير بن بكّار والدّارَقُطنيّ في «الأفراد»[1] من طريق عبد الله بن عُرْوة عن عُرْوة: حدَّثني عَمْرو بن عثمان عن أبيه عثمان قال: أكثرُ ما نالت قريشٌ من رسول الله ﷺ أنّي رأيته يوماً، قال: وذَرَفَت عَيْنا عثمان؛ فذكر قِصّةً يُخالف سياقُها حديثَ عبد الله بن عَمْرو هذا، فهذا الاختلاف ثابت على عُرْوة في السَّنَد، لكنَّ سنده ضعيف، فإن كان محفوظاً حُمِلَ على التعدُّد، وليس ببعيدٍ لمَا سأُبيِّنُه.

قوله: «يُصلِّي في حِجر الكعبة إذ أقبَلَ عُقْبةُ بن أبي مُعَيط، فوَضَعَ ثوبَه في عُنُقه فخَنَقَه» في حديث عثمان المذكور: كان رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويده في يد أبي بكر، وفي الحِجر عُقْبة بن أبي مُعَيط وأبو جهل وأُميَّة بن خَلَف، فمرَّ رسول الله ﷺ فأسمَعوه بعض ما يَكرَه ثلاث مرات، فلمَّا كان في الشَّوط الرابع ناهَضوه، وأراد أبو جهل أن يأخُذ بمَجامع ثوبِه فدَفَعتُه، ودَفَعَ أبو بكر أُميَّةَ بن خَلَف، ودَفَعَ رسول الله ﷺ عُقْبةَ؛ فهذا السِّياق مُغايِر لحديث عبد الله بن عَمْرو، وفي حديث عبد الله قول أبي بكر: أتقتُلونَ رجلاً أن يقول: رَبِّيَ الله؟ وفي حديث عثمان أنَّ النبيّ ﷺ قال لهم: «أما والله لا تَنتهونَ حتَّى يَحِلَّ بكم العِقاب عاجلاً» فأخَذَتهم الرِّعدة... الحديث، وهذا يُقوِّي التعدُّد.

قوله: «تابَعَه ابن إسحاق قال: حدَّثني يحيى بن عُرْوة...» إلى آخره، وَصَلَه أحمد (٧٠٣٦) من طريق إبراهيم بن سعد، والبزّار (٢٤٩٧) من طريق بكر بن سليمان كلاهما عن ابن إسحاق بهذا السَّنَد، وفي أوَّل سياقه من الزِّيادة قال: حَضَرتُهم وقد اجتَمع أشرافهم في الحِجر، فذكروا رسول الله ﷺ فقالوا: ما رأينا مثل صَبرنا عليه، سَفَّهَ أحلامَنا، وشَتَم آباءَنا، وغَيَّرَ/ دينَنا، وفَرَّقَ جماعتَنا. فبينما هم في ذلك إذ أقبَل، فاستَلَمَ الرُّكن، فلمَّا مرَّ بهم غَمَزوه، وذكر أنَّه قال لهم في الثالثة: «لقد جئتكم بالذَّبحِ»، وأنَّهم قالوا له: يا أبا القاسم، ١٦٩/٧

---

(١) كما في «الأحاديث المختارة» للضياء المقدسي ١/ ٢١٨، وضعَّفه ونقل عن الدارقطني قوله: تفرد به عبد الله بن عروة عن أبيه ولم يروه عنه غير ابنه سلمة، تفرد به عنه ابنه عبد الله.

ما كنت جاهلاً، فانصَرِف راشداً، فانصَرَف. فلمَّا كان من الغَد اجتَمَعوا فقالوا: ذكرتُم ما بَلَغَ منكم حتَّى إذا أتاكم بما تَكرَهونَ تَركتُموه، فبينما هم كذلك إذ طَلَعَ فقالوا: قوموا إليه وَثْبَةَ رجلٍ واحدٍ، قال: فلقد رأيت رجلاً منهم أخَذَ بمَجامع ثيابه، وقامَ أبو بكر دُونه وهو يبكي فقال: أتقتُلونَ رجلاً أن يقول: رَبِّيَ الله؟ ثمَّ انصَرَفوا عنه.

قوله: «**وقال عَبْدة عن هشام**» أي: ابن عُرْوة «**عن أبيه: قيل لعَمْرو بن العاص**» هكذا خالَفَ هشام بن عُرْوة أخاه يحيى بن عُرْوة في الصحابيّ، فقال يحيى: عبد الله بن عَمْرو، وقال هشام: عَمْرو بن العاص، ويُرجِّح رواية يحيى موافَقة محمد بن إبراهيم التيميِّ عن عُرْوة، على أنَّ قول هشام غير مَدفوع، لأنَّ له أصلاً من حديث عَمْرو بن العاص، بدليل رواية أبي سَلَمة عن عَمْرو الآتية عَقِب هذا، فيحتمل أن يكون عُرْوة سألَه مَرّة وسألَ أباه أُخرى، ويُؤيِّده اختلاف السّياقَين، وقد ذكرت أنَّ عبد الله بن عُرْوة رواه عن أبيه بإسنادٍ آخر عن عثمان فلا مانع من التعدُّد، نعم لم تَتَّفِق الرُّواة عن هشام على قوله: «عَمْرو بن العاص»، فإنَّ سليمان بن بلال وافق عَبدة على ذلك، وخالَفَهما محمد بن فُلَيح فقال: عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عَمْرو، ذكره البيهقيُّ[1].

قوله: «**وقال محمَّد بن عَمْرو عن أبي سَلَمةَ: حدَّثني عَمْرو بن العاص**» وَصَلَه البخاريّ في «خلق أفعال العباد» (١٥٩) من طريقه، وأخرجه أبو يَعْلى (٧٣٣٩) وابن حِبّان (٦٥٦٩) عنه من وجه آخَر عن محمد بن عَمْرو، ولفظه: «ما رأيت قُرَيشاً أرادوا قتل رسول الله ﷺ إلّا يومَ أُغْرُوا به وهم في ظِلّ الكعبة جُلوس وهو يُصلِّي عند المقام، فقامَ إليه عُقْبة فجَعَلَ رِداءَه في عُنُقه ثمَّ جَذَبَه حتى وَجَبَ لرُكبَتَيه، وتصايَحَ الناس، وأقبَلَ أبو بكر يَشتَدّ حتَّى أخَذَ بضَبْع رسول الله ﷺ من ورائه وهو يقول: أتقتُلونَ رجلاً أن يقول رَبِّيَ الله؟ ثمَّ انصَرَفوا عنه، فلمَّا قَضَى صلاته مرَّ بهم فقال: «والذي نفسي بيَدِه، ما أُرسِلت إليكم إلّا بالذَّبحِ»، فقال له أبو جهل: يا محمدُ، ما كنت جَهُولاً، فقال: «أنتَ منهم».

---

(١) في «دلائل النبوة» ٢/ ٢٧٧.

ويدلّ على التعدُّد أيضاً ما أخرجه البيهقيُّ في «الدَّلائل» (٢/ ٢٧٧) من حديث ابن عبَّاس عن فاطمة عليها السَّلام قالت: اجتَمع المشرِكونَ في الحِجْر فقالوا: إذا مرَّ محمد ضَرَبَه كلّ رجل منّا ضربة، فسمعت ذلك فأخبَرته فقال: «اسكُتي يا بُنيَّة» ثمَّ خرج فدَخل عليهم، فرَفَعوا رُؤوسهم ثمَّ نَكَسوا، قالت: فأخَذَ قَبضة من تراب فرَمَى بها نحوَهم ثمَّ قال: «شاهَتِ الوجوهُ»، فما أصاب رجلاً منهم إلّا قُتِلَ يوم بدر كافراً.

وقد أخرج أبو يَعْلى (٣٦٩١) والبزَّار (٧٥٠٧) بإسنادٍ صحيح عن أنس قال: لقد ضَرَبوا رسول الله ﷺ مرّةً حتَّى غُشيَ عليه، فقامَ أبو بكر فجَعَلَ ينادي: وَيلَكم! أتقتُلونَ/ رجلاً أن يقول: رَبِّيَ الله؟ فتَرَكوه وأقبَلوا على أبي بكر؛ وهذا من مراسيل الصحابة. ١٧٠/٧

وقد أخرجه أبو يَعْلى (٥٢) بإسنادٍ حَسَن مُطوَّلاً من حديث أسماء بنت أبي بكر أنَّهم: قالوا لها: ما أشدّ ما رأيت المشرِكين بَلَغوا من رسول الله ﷺ؟ فذكر نحو سياق ابن إسحاق المتقدِّم قريباً، وفيه: فأتى الصَّريخُ إلى أبي بكر فقال: أدرِك صاحبَك، قالت: فخرج من عندنا وله غَدائرُ أربعٌ وهو يقول: وَيلكُم! أتقتُلونَ رجلاً أن يقول: رَبِّيَ الله؟ فلَهَوْا عنه، وأقبَلوا إلى أبي بكر، فرَجَعَ إلينا أبو بكر فجَعَلَ لا يَمَسّ شيئاً من غَدائره إلّا رَجَعَ معه.

ولِقِصّة أبي بكر هذه شاهد من حديث عليّ أخرجه البزَّار (٢٤٨١) من رواية محمد بن عليّ عن أبيه: أنَّه خَطَبَ فقال: مَن أشجَع الناس؟ فقالوا: أنتَ، قال: أما إنّي ما بارَزَني أحد إلّا أنصَفتُ منه، ولكنَّه أبو بكر، لقد رأيت رسول الله ﷺ أخَذَته قُرَيش فهذا يَجَؤُه، وهذا يُتَلْتِلُه[1] ويقولون له: أنتَ تجعل الآلِهة إلهاً واحداً؟ فوالله ما دَنا منّا أحد إلّا أبو بكر يَضرِب هذا ويَدفَع هذا ويقول: وَيلكُم أتقتُلونَ رجلاً أن يقول: رَبِّيَ الله؟ ثمَّ بكَى عليّ ثمَّ قال: أُنشِدكم الله أمُؤمن آلِ فِرعَون أفضلُ أم أبو بكر؟ فسَكَتَ القوم، فقال عليّ: والله لَساعةٌ من أبي بكر خير منه، ذاكَ رجل يَكتُم إيمانه، وهذا يُعلِن إيمانَه.

---

(١) يعني: يشدُّه شدّاً عنيفاً، وتحرفت في (س) إلى: يتلقاه، ووقع في (ع): يلبِّبه، ومعناه: يجرُّ ثوبه من ناحية عنقه.

٣٠- باب إسلام أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه

٣٨٥٧- حدَّثني عبدُ الله بنُ حمَّادٍ، قال: حدَّثني يحيى بنُ مَعِينٍ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ مُجالدٍ، عن بيانٍ، عن وَبَرَةَ، عن همَّامِ بنِ الحارثِ قال: قال عمَّارُ بنُ ياسرٍ: رأيتُ رسولَ الله ﷺ وما معه إلَّا خمسةُ أَعبُدٍ، وامرأتانِ وأبو بكرٍ.

قوله: «باب إسلام أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه» ذكر فيه حديث عمَّار، وقد تقدَّم شرحه (٣٦٦٠) في «مناقب أبي بكر رضي الله عنه»، وعبد الله شيخه قال ابن السَّكَن في روايته: «حدَّثني عبد الله بن محمد» فتوهَّمَ أبو عليّ الجَيّانيّ أنَّه أراد المسنَديَّ فقال: لم يصنع شيئاً. قلت: وفي كلامه نظرٌ، فقد وَقَعَ في تفسير التوبة (٤٦٦٥): حدَّثنا عبد الله بن محمد حدَّثنا يحيى بن مَعِين، لكنَّ عُمدة الجَيّانيّ هنا: أنَّ أبا نصر الكَلَاباذيّ جَزَمَ بأنَّ عبد الله هنا هو ابن حمَّاد الآمُليّ، وكذا وَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ الهَرَويِّ منسوباً، وهو عبد الله بن حمَّاد، وهو من أقران البخاريّ، بل هو أصغر منه، فلقد لَقِيَ البخاريُّ يحيى بنَ مَعِين ومَن[1] هو أقدَمُ من ابن مَعِين، وبيانٌ: هو ابن بِشْر، ووَبَرة بفتح الواو والموحَّدة.

واكتَفَى بهذا الحديث لأنَّه لم يَجِد شيئاً على شرطه غيرَه، وفيه دلالة على قِدَم إسلام أبي بكر إذ لم يكن يَذكُر عمَّار أنَّه رأى مع النبيّ ﷺ من الرِّجال غيرَه، وقد اتَّفَقَ الجمهور على أنَّ أبا بكر أوَّلُ مَن أسلَمَ من الرِّجال، وذكر ابن إسحاق: أنَّه كان يَتَحقَّق أنَّه سيُبعَث، لمَا كان يَسمَعه ويَرَى من أدلّة ذلك، فلمَّا دَعاه بادَرَ إلى تصديقه من أوَّل وَهْلَةٍ.

تنبيه: كان حَقّ هذا الباب أن يكون مُتَقدِّماً جدّاً، إمّا في «باب المبعَث» أو عَقِبه، لكن وجهه هنا ما وَقَعَ في حديث عَمْرو بن العاص (٣٨٥٦) الذي قبله أنَّه قامَ بنَصْرِ النبيّ ﷺ وتلا الآية المذكورة، فدَلَّ ذلك على أنَّ إسلامه مُتَقدِّم على غيره، بحيثُ إنَّ عمّاراً مع تَقدُّم إسلامه لم يَرَ مع النبيِّ ﷺ غيرَ أبي بكر وبلال، وعَنَى بذلك الرِّجالَ، وبلال إنَّما اشتَراه أبو بكر ليُنقِذَه من تعذيب المشرِكين لكَونِه أسلَم.

---

(١) لفظة «مَن» سقطت من (س).

٣١- باب إسلام سعد بن أبي وقّاصٍ ﷺ

٣٨٥٨- حدَّثني إسحاقُ، أخبرنا أبو أُسامةَ، حدَّثنا هاشمٌ، قال: سمعتُ سعيدَ بنَ المسيّبِ، قال: سمعتُ أبا إسحاقَ سعدَ بنَ أبي وَقّاصٍ يقول: ما أسلَمَ أحدٌ إلا في اليومِ الذي أسلَمتُ فيه، ولقد مَكُثتُ سَبعةَ أيامٍ وإنّي لَثُلُثُ الإسلامِ.

قوله: «باب إسلام سعد» ذكر فيه حديثه، وقد تقدَّم شرحه في مناقبه مُستَوفًى (٣٧٢٦)، ومُناسَبته لمَا قبله، واجتماعُهما في أنَّ كلًّا منهما يقتضي سَبْق مَن ذُكِرَ فيه إلى الإسلام خاصّة، لكنَّه محمول على ما اطَّلَعَ عليه كلٌّ منهما[١]، وإلّا فقد أسلَمَ قبلَ إسلام بلال وسعد خديجةُ وزيدُ بن حارثة وعليُّ بن أبي طالب وغيرُهم.

٣٢- باب ذِكْر الجِنِّ

وقولِ الله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن:١]

٣٨٥٩- حدَّثني عبيدُ الله بن سعيد، حدَّثنا أبو أسامة، حدَّثنا مِسعَرٌ، عن مَعْن بنِ عبد الرَّحمنِ، قال: سمعتُ أبي قال: سألتُ مَسْروقاً: مَن آذَنَ النبيَّ ﷺ بالجنِّ ليلةَ استَمَعوا القرآنَ؟ فقال: حدَّثني أَبوك - يعني عبدَ الله - أنه آذنَتْ بهم شجرةٌ.

٣٨٦٠- حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا عَمرُو بن يحيى بنِ سعيدٍ قال: أخبَرَني جدِّي، عن أبي هُريرةَ ﷺ: أنه كان يحملُ مع النبيِّ ﷺ إداوةً لوَضُوئِه وحاجتِه، فبَينما هو يَتْبَعُه بها فقال: «مَنْ هذا؟» فقال: أنا أبو هُريرةَ، فقال: «أَبغِني أحجاراً أَستَنفِضُ بها ولا تأْتِني بعَظمٍ ولا برَوْثَةٍ» فأتيتُه بأحجارٍ أحمِلُها في طَرَفِ ثوبي حتى وضعتُها إلى جَنْبه، ثم انصرفتُ حتى إذا فَرَغَ مَشيتُ فقلت: ما بالُ العَظم والرَّوْثَةِ؟ قال: «هُما من طعامِ الجِنِّ، وإنه أَتاني وَفدُ جِنِّ نَصِيبِينَ، ونِعْمَ الجِنُّ، فسأَلوني الزادَ، فدَعوتُ الله لهم أن لا يمرُّوا بعَظْمٍ ولا برَوْثَة إلّا وَجَدوا عليها طعاماً».

١٧١/٧ قوله: «باب ذِكْر الجِنّ» تقدَّم الكلام على الجنِّ في أوائل بَدْء الخلق[٢] بما يُغني عن إعادَته.

---

(١) قوله: «كلٌّ منهما» سقط من (س).

(٢) في باب (١٢) ذكر الجن.

قوله: «وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ الآيةَ» يريد تفسير هذه الآية، وقد أنكرَ ابن عبَّاس أنَّهم اجتَمَعوا بالنبيِّ ﷺ كما تقدَّم في الصلاة[1] من طريق أبي بشرٍ عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: ما قرأ النبيُّ ﷺ على الجِنّ ولا رآهم، الحديث.

وحديثُ أبي هريرة في هذا الباب وإن كان ظاهراً في اجتماع النبيّ ﷺ بالجِنِّ وحديثِه معهم، لكنَّه ليس فيه أنَّه قرأ عليهم[2]، ولا أنَّهم الجِنُّ الذين استَمَعوا القرآن، لأنَّ في حديث أبي هريرة: أنَّه كان مع النبيّ ﷺ ليلتَئذٍ، وأبو هريرة إنَّما قَدِمَ على النبيّ ﷺ في السَّنة السابعة المدينةَ، وقِصّة استماع الجِنّ للقرآنِ كان بمكَّة قبل الهجرة، وحديث ابن عبَّاس صريح في ذلك، فيُجمَعُ بين ما نَفاه وما أثبَتَه غيره بتعدُّدِ وُفود الجِنّ على النبيّ ﷺ، فأمَّا ما وَقَعَ في مكَّة، فكان لاستماع القرآن، والرُّجوع إلى قومهم مُنذِرين كما وَقَعَ في القرآن، وأمَّا في المدينة، فللسُّؤال عن الأحكام، وذلك بَيِّنٌ في الحديثَينِ المذكورَينِ، ويحتمل أن يكون القدوم الثاني كان أيضاً بمكَّة، وهو الذي يدلّ عليه حديث ابن مسعود كما سنذكُرُه، وأمَّا حديث أبي هريرة، فليس فيه تصريح بأنَّ ذلك وَقَعَ بالمدينة، ويحتمل تعدُّد القدوم بمكَّة مرَّتَينِ وبالمدينة أيضاً.

قال البيهقيُّ: حديث ابن عبَّاس حَكَى ما وَقَعَ في أوَّل الأمر عندَما عَلِمَ الجنُّ بحاله ﷺ، وفي ذلك الوقت لم يقرأ عليهم، ولم يَرَهم، ثمَّ أتاه داعي الجِنّ مَرّة أُخرى، فذهب معه وقرأ عليهم القرآن كما حكاه عبد الله بن مسعود. انتهَى، وأشارَ بذلك إلى ما أخرجه أحمد[3] والحاكم

---

(١) برقم (٧٧٣) وليس فيه قول ابن عباس: ما قرأ النبي ﷺ... إلى آخره، وهو عند أحمد في «مسنده» برقم (٢٢٧١)، ومسلم (٤٤٩)، والترمذي (٣٣٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (١١٥٦١) من الطريق المذكورة عن ابن عباس، وقول ابن عباس هذا عزاه الحافظ عند شرحه للحديث (٤٩٢١) لأبي نعيم في «المستخرج» ولمسلم وقال: وكأن البخاري حذف هذه اللفظة عمداً لأن ابن مسعود أثبت أنَّ النبي ﷺ قرأ على الجن، فكان ذلك مقدَّماً على نفي ابن عباس.

(٢) جاء على هامش (أ): لعلّه: عاينهم.

(٣) لم نقف عليه في «مسنده»، ولم يعزه له الحافظ نفسه في «أتحاف المهرة» ولا في «أطراف المسند»، وأخرجه البزار في «مسنده» (١٨٤٦)، وأبو نعيم ١/ ٢٩٦، والبيهقي ٢/ ٢٢٨ كلاهما في «الدلائل»، وعندهم جميعاً أن عدد الجن كان سبعة، لا تسعة كما وقع في الأصلين و(س).

(٢/ ٤٥٦) من طريق زِرّ بن حُبَيشٍ عن عبد الله بن مسعود، قال: هَبَطوا على النبيّ ﷺ وهو يقرأ القرآن ببطنِ نَخْلةَ، فلمَّا سمعوه قالوا: أنصِتوا، وكانوا تسعةً أحدهم زَوبَعة، قلت: وهذا يوافق حديث ابن عبَّاس.

وأخرج مسلم (٤٥٠/ ١٥٠) من طريق داود بن أبي هِند، عن الشَّعْبيِّ، عن عَلقَمة، قال: قلت لعبدِ الله بن مسعود: هل صَحِبَ أحد منكم رسول الله ﷺ ليلةَ الجِنّ؟ قال: لا،/ ولكنّا فقَدناه ذاتَ ليلةٍ، فقلنا: اغتِيلَ، استُطيرَ، فبِتْنا شَرَّ ليلة، فلمَّا كان عند السَّحَر، إذا نحنُ به يجيء من قِبَل حِراء، فذكرنا له، فقال: «أتاني داعيَ الجِنّ، فأتيتُهم، فقرأتُ عليهم»، فانطَلَقَ فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم. ١٧٢/٧

وقول ابن مسعود في هذا الحديث: إنَّه لم يكن مع النبيّ ﷺ، أصحّ ممَّا رواه الزُّهْريُّ: أخبرني أبو عثمان بن سَنَّة[1] الخُزاعيّ: أنَّه سمعَ ابن مسعود يقول: إنَّ رسول الله ﷺ قال لأصحابه وهو بمكَّة: «مَن أحَبَّ منكم أن يَحضُرَ اللَّيلة أمرَ الجِنّ، فليَفعَل» قال: فلم يَحضُر منهم أحد غيري، فلمَّا كنَّا بأعلى مكَّة خَطَّ لي برِجلِه خَطّاً، ثمَّ أمَرَني أن أجلِسَ فيه، ثمَّ انطَلَق، ثمَّ قرأ القرآن، فغَشيَته أسوِدةٌ كثيرةٌ حالَت بيني وبينه حتَّى ما أسمَعَ صوتَه، ثمَّ انطَلَقوا وفَرَغَ منهم مع الفجر فانطَلَقَ، الحديث[2]، قال البيهقيُّ: يحتمل أن يكون قوله في «الصحيح»: ما صَحِبَه منّا أحد: أراد به في حال إقرائه القرآنَ لكن قوله في «الصحيح»: إنَّهم فقَدوه، يدلّ على أنَّهم لم يعلموا بخروجِه، إلّا أن يُحمَل على أنَّ الذي فقَدَه غير الذي خرج معه، فالله أعلم.

ولِرواية الزُّهْريِّ مُتابع من طريق موسى بن عُليِّ بن رَبَاح عن أبيه عن ابن مسعود قال: استَتبَعَني النبيّ ﷺ، فقال: «إنَّ نَفَراً من الجِنّ خمسةَ عشرَ بني إخوة وبني عَمٍّ يأتونَني اللَّيلةَ، فأقرأُ عليهم القرآن» فانطَلَقت معه إلى المكان الذي أراد، فخَطَّ لي خَطّاً؛ فذكر

(١) في (س) و(ع): «شيبة» وهو تحريف.

(٢) أخرجه الحاكم ٢/ ٥٠٣-٥٠٤، والفاكهي في «أخبار مكة» ٤/ ٢٠، وأبو نعيم ١/ ٣٠٣، والبيهقي ٢/ ٢٣٠، كلاهما في «الدلائل»، من طرق عن ابن شهاب به.

الحديث نحوَه، أخرجه الدّارَقُطنيُّ وابن مَرْدويه، وغيرهما[١]، وأخرج ابن مَرْدويه من طريق أبي الجَوْزاء عن ابن مسعود نحوَه، مختصراً[٢].

وذكر ابن إسحاق: أنَّ استماع الجِنّ كان بعد رُجوع النبيّ ﷺ من الطائف لمَّا خرج إليها يَدعُو ثَقيفاً إلى نَصْره، وذلك بعد موت أبي طالب، وكان ذلك في سنة عشرٍ من المبعَث، كما جَزَمَ ابن سعد (١/ ٢١١): بأنَّ خروجه إلى الطائف كان في شَوّال، وسوق عُكاظ التي أشارَ إليها ابن عبَّاس كانت تُقَام في ذي القَعْدة.

وقول ابن عبَّاس في حديثه (٧٧٣): «وهو يُصلِّي بأصحابه» لم يَضبِط ممَّن كان معه في تلك السَّفرة غيرَ زيد بن حارثة، فلعلَّ بعض الصحابة تَلَقّاه لمَّا رَجَعَ، والله أعلم.

وقول مَن قال: إنَّ وُفود الجِنّ كان بعد رجوعه ﷺ من الطائف ليس صريحاً في أوَّليَّة قُدوم بعضهم، والذي يَظهَر من سياق الحديث الذي فيه المبالَغة في رَمي الشُّهب لِحراسة السماء من استراق الجِنِّ السَّمعَ[٣]، دالٌّ على أنَّ ذلك كان قبل المبعَث النَّبويّ وإنزالِ الوحي إلى الأرض، فكَشَفوا ذلك إلى أن وقَفوا على السَّبَب، ولذلك لم يُقيِّد الترجمة بقدومٍ ولا وِفادة، ثمَّ لمَّا انتَشَرَت الدَّعوة، وأسلَمَ مَن أسلَم، قَدِموا، فسمعوا فأسلَموا، وكان ذلك بين الهجرتَينِ، ثمَّ تَعَدَّدَ مَجيئُهم حتَّى في المدينة.

قوله: «حدَّثني عُبيد الله بن سعيد» هو أبو قُدامةَ السَّرَخْسيّ، وهو بالتصغير، مشهور بكُنْيته، وفي طبقته عَبدُ الله بن سعيد مُكبَّر، وهو أبو سعيد الأشَجّ.

قوله: «عن مَعْن بن عبد الرحمن» أي: ابن عبد الله بن مسعود، وهو كوفيّ ثقة، ما له في البخاريّ إلّا هذا الموضع.

قوله: «مَن آذَنَ» بالمدِّ، أي: أعلَمَ.

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من مصنفات الدارقطني، وأخرجه من الطريق المذكورة الطبراني في «الأوسط» (٨٩٩٥)، والبيهقي في «الدلائل» ٢/ ٢٣١.

(٢) وأخرجه البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٢٣١-٢٣٢.

(٣) سلف برقم (٧٧٣)، وسيأتي برقم (٤٩٢١)، وأخرجه مسلم برقم (٤٤٩).

قوله: «أنَّه آذَنَت بهم شَجَرة» في رواية إسحاق بن راهويه في «مُسنَده» عن أبي أُسامة، بهذا الإسناد: «آذَنَت بهم سَمُرة»[1] بفتح المهمَلة وضمّ الميم.

قوله في حديث أبي هريرة: «أخبَرَني جَدّي» هو سعيد بن عَمْرو بن سعيد بن العاص.

قوله: «ابغِني» قال ابن التِّين: هو موصول من الثُّلاثيّ، تقول: بَغَيت الشَّيء: طَلَبتُه، وأبغَيتُك الشَّيء: أعَنتُك على طلبه.

قوله: «أحجاراً أستَنفِض بها» تقدَّم شرح ذلك في كتاب الطَّهارة (١٥٥).

قوله: «وإنَّه أتاني وفد جِنّ نَصِيبينَ» يحتمل أن يكون خَبَراً عمَّا وَقَعَ في تلك اللَّيلة، ويحتمل أن يكون خَبَراً عمَّا مَضَى قبل ذلك.

و «نَصيبين»: بَلدة مشهورة بالجزيرة، ووَقَعَ في كلام ابن التِّين: أنَّها بالشّام وفيه تَجوُّز، فإنَّ الجزيرة بين الشّام والعراق، ويجوز صَرف نَصيبين وتَركُه.

قوله: «فسألوني الزّاد» أي: ممَّا يَفضُل عن الإنس، وقد يتعلَّق به مَن يقول: إنَّ الأشياء قبلَ الشَّرع على الحَظر حتَّى تَرِد الإباحة، ويُجاب عنه بمَنع الدَّلالة على ذلك، بل لا حُكم قبلَ الشَّرع على الصحيح.

١٧٣/٧ قوله: «فدَعَوتُ الله لهم أن لا يَمُرّوا بعَظْمٍ، ولا رَوْثة، إلّا وَجَدوا عليها طُعماً» في رواية السَّرَخسيّ: «إلّا وجدوا عليها طعاماً»، قال ابن التِّين: يحتمل أن يَجعَل الله ذلك عليها، ويحتمل أن يُذيقَهم منها طعاماً. وفي حديث ابن مسعود عند مسلم (٤٥٠): أنَّ البَعر زادُ دَوابِّهم، ولا يُنافي ذلك حديث الباب، لإمكان حمل الطَّعام فيه على طعام الدَّوابّ.

٣٣- باب إسلام أبي ذرٍّ ﵁

٣٨٦١- حدَّثني عَمْرو بنُ عبَّاسٍ، حدَّثنا عبدُ الرحمنِ بنُ مَهديٍّ، حدَّثنا المثنَّى، عن أبي جَمْرةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: لمَّا بَلَغَ أبا ذرٍّ مَبعَثُ النبيِّ ﷺ قال لأخيه: اركَبْ إلى هذا

---

(١) ورواه عن إسحاق أبو العباس السرّاج في «مسنده» (١٠٦)، وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً من رواية أبي أسامة أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (٩٩٩). والسَّمُرة: شجرة من أشجار الطَّلح.

الوادي، فاعلَمْ لي عِلمَ هذا الرجلِ الذي يَزعُمُ أَنَّه نبيٌّ يأتيه الخَبرُ مِن السماءِ، واسمَع من قولِه، ثمَّ ائتِني، فانطَلَقَ الأخُ حتَّى قَدِمَه وسمعَ من قولِه، ثمَّ رَجَعَ إلى أبي ذرٍّ، فقال له: رأيتُه يأمرُ بمكارمِ الأخلاق، وكلاماً ما هو بالشِّعرِ، فقال: ما شَفَيتَني مِمَّا أردتُ، فتزوَّدَ وحَمَلَ شَنَّةً له فيها ماءٌ، حتَّى قَدِمَ مكَّةَ فأتى المسجدَ، فالتَمَسَ النبيَّ ﷺ ولا يَعرِفُه، وكَرِهَ أن يسألَ عنه حتَّى أدرَكَه بعضُ اللَّيلِ، فرآه عليٌّ فعَرَفَ أنَّه غريبٌ، فلمَّا رآه تَبِعَه فلم يسأل واحدٌ منهما صاحبَه عن شيءٍ، حتَّى أصبَحَ.

ثمَّ احتَمَلَ قِربَتَه وزادَه إلى المسجدِ، وظَلَّ ذلك اليومَ ولا يراه النبيُّ ﷺ حتَّى أمسَى، فعادَ إلى مَضجَعِه، فمرَّ به عليٌّ فقال: أما نالَ للرجلِ أن يَعلَمَ مَنزِلَه؟ فأقامَه، فذَهب به معه لا يسألُ واحدٌ منهما صاحبَه عن شيءٍ، حتَّى إذا كان يومُ الثالثِ، فعادَ عليٌّ على مثلِ ذلكَ، فأقامَ معه ثمَّ قال: ألا تُحدِّثُني ما الذي أقدَمَكَ؟ قال: إن أعطَيتَني عَهداً وميثاقاً لَتُرشِدَنَّني فعلتُ، ففعَلَ فأَخبَرَتُه قال: فإنَّه حَقٌّ وهو رسولُ الله ﷺ، فإذا أصبَحتَ فاتبَعني، فإنِّي إن رأيتُ شيئاً أخافُ عليكَ قُمتُ كأنِّي أُريقُ الماءَ، فإن مَضَيتُ فاتبَعني حتَّى تَدخُلَ مَدخَلي، ففعَلَ فانطَلَقَ يَقفُوه حتَّى دَخَلَ على النبيِّ ﷺ، ودَخَلَ معه فسمعَ من قولِه وأسلَمَ مكانه، فقال له النبيُّ ﷺ: «ارجعْ إلى قومِكَ، فأخبِرْهم حتَّى يأتيَكَ أمري» قال: والذي نفسي بيَدِه لأصرُخَنَّ بها بين ظَهرانَيهِم، فخَرَجَ حتَّى أتى المسجدَ، فنادَى بأعلى صوتِه: أشهَدُ أن لا إلهَ إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله، ثمَّ قامَ القومُ فضَرَبوه حتَّى أَوجَعُوهُ، وأتى العبَّاسُ فأكَبَّ عليه قال: وَيلَكم، ألستُم تَعلَمونَ أنَّه من غِفارَ؟ وأنَّ طريقَ تِجارِكُم إلى الشَّام، فأنقَذَه منهم، ثمَّ عادَ مِن الغَدِ لمثلِها فضَرَبوه وثارُوا إليه، فأكَبَّ العبَّاسُ عليه.

قوله: «باب إسلام أبي ذرٍّ الغِفاريِّ» هو جُندُبٌ ـ وقيل: بُرَير ـ بن جُنادة ـ بضمِّ الجيم والنُّون الخفيفة ـ بن سفيان ـ وقيل: صُعَير ـ بن عُبيد بن حَرام ـ بالمهمَلَتَينِ ـ بن غِفار، وغِفار من بني كِنانة.

قوله: «حدَّثنا المثنَّى» هو ابن سعيد الضُّبَعيّ، له في البخاريّ حديثان: هذا وآخر تقدَّم في ذِكْر بني إسرائيل[1]، وأبو جَمْرة هو بالجيم، نَصْر بن/ عِمران. ١٧٤/٧

(١) لم نقف عليه في الموضع المذكور، وإنما سلف حديثه في «باب قصة زمزم» الحديث (٣٥٢٢).

قوله: «إنَّ أبا ذرٍّ قال لأخيه» هو أُنيس.

قوله: «اركَب إلى هذا الوادي» أي: وادي مكَّة، وفي أوَّل رواية أبي قُتَيبة الماضية في مناقب قُرَيش (٣٥٢٢): قال لنا ابن عبَّاس: ألا أُخبركم بإسلام أبي ذرٍّ؟ قال: قلنا: بَلَى. قال: قال أبو ذَرّ: كنت رجلاً من غِفار، وهذا السّياق يقتضي أنَّ ابن عبَّاس تَلَقّاه من أبي ذرٍّ.

وقد أخرج مسلم (٢٤٧٣) قِصّة إسلام أبي ذرٍّ من طريق عبد الله بن الصّامت عنه، وفيها مُغايَرة كثيرة لسياق ابن عبَّاس، ولكنَّ الجمع بينهما مُمكِن، وأوّل حديثه: خَرَجْنا من قومنا غِفار، وكانوا يُحِلُّونَ الشَّهر الحرام، فخرجت أنا وأخي أُنيس وأُمُّنا، فنزلنا على خالٍ لنا، فحَسَدَنا قومُه، فقالوا له: إنَّك إذا خرجتَ عن أهلك، خالَفَ إليهم أُنيس، فذكر لنا ذلك، فقلنا له: أمَّا ما مَضَى من معروفك، فقد كَدَّرتَه، فاحتَمَلْنا عليها، وجَلَسَ يبكي، فانطَلَقنا نحو مكَّة، فنافَرَ أخي أُنيس رجلاً إلى الكاهن، فخَيَّرَ أُنيساً، فأتانا بِصِرمَتِنا ومثلِها معها، قال: وقد صَلَّيتُ يا ابنَ أخي قبلَ أن ألقَى رسولَ الله ﷺ بثلاثِ سنين، قلت: لمن؟ قال: لله، قلت: فأين تَوَجَّهُ؟ قال: حيثُ يوجِّهني ربِّي. قال: فقال لي أُنيس: إنَّ لي حاجةً بمكَّة، فانطَلَق، ثمَّ جاء فقلت: ما صَنَعتَ؟ قال: لَقِيتُ رجلاً بمكَّة على دينك، يَزعُم أنَّ الله أرسَلَه، قلت: فما يقول الناس؟ قال: يقولون: شاعرٌ، كاهنٌ، ساحرٌ، وكان أُنيس شاعراً، فقال: لقد سمعت كلام الكَهَنة، فما هو بقولهم، ولقد وضعتُ قوله على أقراء الشِّعر، فما يَلتَئِم عليها، والله إنَّه لَصادِقٌ.

قلت: وهذا الفَصْلُ الظّاهر مُغايِر لقولِه في حديث الباب: «إنَّ أبا ذرٍّ قال لأخيه: ما شَفَيتَني»، ويُمكِن الجمع بأنَّه كان أراد منه أن يأتيَه بتفاصيلَ من كلامه وأخباره، فلم يأتِه إلّا بمُجمَلٍ.

قوله: «فانطَلَقَ الأخُ» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «فانطَلَقَ الآخَر»، أي: أُنيس، قال عياض:

وَقَعَ عند بعضهم: «فانطَلَقَ الأخُ الآخَرُ»، والصواب الاقتصار على أحدهما، لأنَّه لا يُعرَف لأبي ذرٍّ إلّا أخٌ واحدٌ، وهو أُنيس.

قلت: وعند مسلم (٢٤٧٤) من طريق عبد الرحمن بن مَهديّ ـ أي: عن المثنَّى ـ: «فانطَلَقَ الآخر» حَسْبُ.

قوله: «حتَّى قَدِمَه» أي: الوادي، وادي مكَّة، وفي رواية ابن مَهديّ: فانطَلَقَ الآخَر حتَّى قَدِمَ مكَّة.

قوله: «**رأيته يأمر بمكارمِ الأخلاق، وكلاماً ما هو بالشِّعر**» كذا في هذه الرِّواية، ووافقها عبد الرحمن بن مَهديّ عند مسلم، وقوله: «وكلاماً» منصوب بالعَطف على الضَّمير المنصوب، وفيه إشكال، لأنَّ الكلام لا يُرَى. ويُجاب عنه: بأنَّه من قبيل:

عَلَفتُها تِبْناً وماءً بارداً

وفيه الوجهان: الإضمار؛ أي: وسَقَيتُها، أو ضَمَّنَ العَلَف معنى الإعطاء، وهنا يُمكِن أن يقال: التقدير رأيته يأمر بمكارمِ الأخلاق، وسمعتُه يقول كلاماً ما هو بالشِّعر، أو ضَمَّنَ الرُّؤية معنى الأخذِ عنه.

ووَقَعَ في رواية أبي قُتَيبة (٣٥٢٢): «رأيته يأمر بالخيرِ، ويَنهَى عن الشرّ»، ولا إشكالَ فيها.

قوله: «**وكَرِهَ أن يسأل عَنه**» لأنَّه عَرَفَ أنَّ قومه يُؤذونَ مَن يَقصِده، أو يُؤذونَه بسبب قَصْدِ مَن يَقصِدُه، أو لكراهَتِهم في ظُهور أمره لا يَدُلُّونَ مَن يسأل عنه عليه، أو يَمنَعونَه من الاجتماع به، أو يَخدَعونَه حتَّى يَرجِع عنه.

قوله: «**فرآه عليّ بن أبي طالب**» وهذا يدلُّ على أنَّ قصّة أبي ذرٍّ وَقَعَت بعد المبعَث بأكثر من سنتَينِ، بحيثُ يَتهَيَّأ لعليٍّ أن يَستَقِلَّ بمُخاطَبة الغريب ويُضَيِّفَه، فإنَّ الأصحّ في سِنّ عليٍّ حين المبعَث كان عشر سِنين، وقيل: أقلّ من ذلك، وهذا الخبر يقوِّي القول الصحيح في سِنِّه.

قوله: «**فعَرَفَ أنَّه غريب**» في رواية أبي قُتَيبة: فقال: كأنَّ الرجلَ غريبٌ؟ قلت: نعم.

قوله: «فلمَّا رآه تَبِعَه» في رواية أبي قُتَيبة: قال: فانطَلِق إلى المنزِل، فانطلقتُ معه.

قوله: «أمَا نالَ للرجلِ» أي: أمَا حانَ، يقال: نالَ له، بمعنى: آنَ له، ويُروَى: «أما آنَ»[١] بمَدِّ الهمزة و«أَنَى»[٢] بالقصر وبفتح النُّون، وكلُّها بمَعنًى، وقد تقدَّم في قِصّة الهجرة في قول أبي بكر الصِّدِّيق: «أمَا آنَ للرَّحيلِ»[٣] مثله.

وقوله: «أن يَعلَم مَنزِله» أي: مَقصِده، ويحتمل أن يكون عليٌّ أشارَ بذلك إلى دَعَوته إلى بيته لضيافَتِه ثانياً، وتكون/ إضافة المنزِل إليه مجازيَّة، لكَونِه قد نزلَ به مَرّة، ويُؤيِّد الأوَّل قول أبي ذرٍّ في جوابه: «قلت: لا» كما في رواية أبي قُتَيبة. ١٧٥/٧

قوله: «يومُ الثالثِ» كذا فيه، وهو كقولهم: مسجدُ الجامعِ، وليس من إضافة الشَّيء إلى نفسِه عند التَّحقيق.

قوله: «فعادَ عليٌّ على مثل ذلكَ» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «فغَدا على مثل ذلك»، وفي رواية أبي قُتَيبة: فقال: فانطَلِق مَعي.

قوله: «لَتُرشِدَنِّي» كذا للأكثر بنونَينِ، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: بواحدةٍ مُدغَمة.

قوله: «فأخبَرَته» كذا للأكثر، وفيه التِفات، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: «فأخبَره» على نَسَق ما تقدَّم .

قوله: «قُمت كأنِّي أُريق الماء» في رواية أبي قُتَيبة (٣٥٢٢): كأنِّي أُصلِح نَعلي، ويُحمَل على أنَّه قالهما جميعاً.

قوله: «فانطَلَقَ يَقْفُوه» أي: يَتبَعه.

قوله: «ودَخَلَ منه» قال الدّاوديّ: فيه الدُّخول بدخول المتقدِّم، وكأنَّ هذا قبل آية الاستئذان، وتَعقَّبَه ابن التِّين، فقال: لا تُؤخَذ الأحكام من مثل هذا.

---

(١) أخرجها الطبراني في «الكبير» (١٢٩٥٩)، والحاكم في «المستدرك» ٣/ ٣٣٨.

(٢) هي عند مسلم برقم (٢٤٧٤) بلفظ: ما أنى للرجل.

(٣) كذا وقع هنا، والذي سلف برقم (٣٦١٥) بلفظ: «ألم يأنِ للرحيل» ولم يذكر اليونينيُّ فيه خلافاً بين الرواة.

قلت: وفي كلام كلٍّ منهما من النَّظَر ما لا يَخفَى.

قوله: «فسمِعَ من قوله، وأسلَمَ مكانَه» كأنَّه كان يَعرِف علامات النبيِّ ﷺ، فلمَّا تَحقَّقَها، لم يتردَّد في الإسلام.

هكذا في هذه الرِّواية، ومُقتَضاها: أنَّ التِقاء أبي ذرٍّ بالنبيِّ ﷺ كان بدلالة عليٍّ، وفي رواية عبد الله بن الصّامت: أنَّ أبا ذرٍّ لَقيَ النبيَّ ﷺ وأبا بكر في الطَّواف باللَّيلِ، قال: فلمَّا قَضَى صَلاته، قلت: السَّلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبَرَكاته، قال: فكنت أوَّلَ مَن حَيّاه بالسَّلام، قال: «من أين أنتَ؟» قلت: من بني غِفار، قال: فوَضَعَ يده على جَبهَته، فقلت: كَرِهَ أنِ انتَمَيت إلى غِفار؛ فذكر الحديث في شأن زَمزَم، وأنَّه استَغنى بها عن الطَّعام والشَّراب ثلاثين من بين يومٍ وليلةٍ، وفيه: «فقال أبو بكر: ائذَن لي يا رسول الله في إطعامه اللَّيلة، وأنَّه أطعَمَه من زَبيب الطائف» الحديث[1]، وأكثرُه مُغايِرٌ لمَا في حديث ابن عبَّاس هذا عن أبي ذرٍّ، ويُمكِن التوفيق بينهما: بأنَّه لَقيَه أوَّلاً مع عليّ، ثمَّ لَقيَه في الطَّواف، أو بالعكس، وحَفِظَ كلٌّ منهما عنه ما لم يَحفَظِ الآخَر، كما في رواية عبد الله بن الصّامت من الزّيادة ما ذكرناه، ففي رواية ابن عبَّاس أيضاً من الزّيادة: قِصَّته مع عليّ، وقِصَّته مع العبَّاس، وغير ذلك.

وقال القُرطُبيّ: في التَّوفيق بين الرِّوايتَينِ تكلُّف شديد، ولا سيَّما أنَّ في حديث عبد الله ابن الصّامت: أنَّ أبا ذرٍّ أقامَ ثلاثين لا زادَ له، وفي حديث ابن عبَّاس: أنَّه كان معه زادٌ وقِرْبةُ ماءٍ إلى غير ذلك.

قلت: ويحتمل الجمعُ بأنَّ المراد بالزّاد في حديث ابن عبَّاس: ما تزوَّدَه لمَّا خرج من قومه، ففَرَغَ لمَّا أقامَ بمكَّة، والقِرْبة التي كانت معه كان فيها الماء حالَ السَّفَر، فلمَّا أقام بمكَّة، لم يَحتَج إلى مَلئِها، ولم يَطرَحها، ويُؤيِّده أنَّه وَقَعَ في رواية أبي قُتَيبة المذكورة (٣٥٢٢): فجَعَلت لا أعرِفه، وأكرَه أن أسأل عنه، وأشرَب من ماء زَمزَم، وأكون في المسجد، الحديث.

قوله: «ارجع إلى قومك، فأخبرْهم حتَّى يأتيَك أمري» في رواية أبي قُتَيبة: «اكتُم هذا الأمر،

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٤٧٣) باختلاف يسير في بعض ألفاظه.

وارجِع إلى قومك، فأخبرهم، فإذا بَلَغَك ظُهورنا، فأقبلْ»، وفي رواية عبد الله بن الصّامت: «إنَّه قد وُجِّهَت لي أرضٌ ذاتُ نَخْل، فهل أنتَ مُبلِّغ عنِّي قومَك، عسى الله أن يَنفَعَهم بك»، فذكر قِصّة إسلام أخيه أُنيس وأُمِّه، وأنّهم توجَّهوا إلى قومهم غِفار، فأسلَمَ نصفُهم، الحديث.

قوله: «لَأصرُخَنَّ بها» أي: بكلمة التوحيد، والمراد أنَّه يَرفَع صوته جِهاراً بين المشرِكين، وكأنَّه فهمَ أنَّ أمر النبيِّ ﷺ له بالكِتمان ليس على الإيجاب، بل على سبيل الشَّفَقة عليه، فأعلمَه أنَّ به قوّةً على ذلك، ولهذا أقَرَّه النبيّ ﷺ على ذلك، يُؤخَذ منه جواز قول الحقّ عند مَن يُخشَى منه الأذيَّة لمن قالَه، وإن كان السُّكوت جائزاً، والتحقيق أنَّ ذلك يَختلف باختلاف الأحوال والمقاصد، وبحَسَب ذلك يَترتَّبُ وجود الأجر وعدمُه.

قوله: «ثُمَّ قامَ القوم» في رواية أبي قُتَيبة: «فقالوا: قوموا إلى هذا الصّابي» بالياء اللَّيِّنة «فقاموا»/ وكانوا يُسَمُّونَ مَن أسلَمَ صابئاً، لأنَّه من صَبا يَصبو: إذا انتَقَلَ من شيءٍ إلى شيءٍ. ١٧٦/٧

قوله: «فضَرَبوه حتَّى أوجَعوه» في رواية أبي قُتَيبة: فضُرِبت لأموتَ؛ أي: ضُرِبت ضرباً لا يُبالي مَن ضَرَبني أن لو أموت منه.

قوله: «فأقلَعوا عنِّي»[1] أي: كَفُّوا.

قوله: «فأكَبَّ العبَّاس عليه» في رواية أبي قُتَيبة: فقال مثلَ مَقالته بالأمسِ.

وفي الحديث ما يدلّ على حُسن تأتّي العبَّاس، وجَوْدة فِطنَته، حيثُ تَوصَّلَ إلى تَخليصه منهم بتَخويفِهم من قومه أن يُقاصُّوهم بأن يَقطَعوا طُرق مَتجَرِهم، وكان عَيشُهم من التِّجارة، فلذلك بادَروا إلى الكَفّ عنه.

وفي الحديث دلالة على تَقَدُّم إسلام أبي ذرٍّ، لكنَّ الظّاهر أنَّ ذلك كان بعد المبعَث بمُدّةٍ طويلة، لمَا فيه من الحكاية عن عليّ كما قَدَّمناه، ومن قوله أيضاً في رواية عبد الله بن الصّامت: «إنّي وُجِّهَت إلى أرضٍ ذاتِ نَخلٍ»، فإنَّ ذلك يُشعِر بأنَّ وقوع ذلك كان قُرب الهجرة، والله أعلم.

---

(١) لم تقع هذه الجملة في رواية هذا الباب، وإنما هي في رواية أبي قتيبة المذكورة.

٣٤- باب إسلام سعيد بن زيدٍ رضي الله عنه

٣٨٦٢- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا سفيانُ، عن إسماعيلَ، عن قيسٍ، قال: سمعتُ سعيدَ ابنَ زيدِ بنِ عَمْرو بنِ نُفَيلٍ في مسجدِ الكوفةِ يقول: والله لقد رأيتُني وإنَّ عمرَ لَمُوثِقي على الإسلامِ قبلَ أن يُسلِمَ عمرُ، ولو أنَّ أُحُداً ارفَضَّ للذي صَنَعتُم بعُثمانَ لكان مَحْقُوقاً أن يَرْفَضَّ.

[طرفاه في: ٣٨٦٧، ٦٩٤٢]

قوله: «باب إسلام سعيد بن زيد» أي: ابن عَمْرو بن نُفَيلٍ، وأبوه تقدَّم ذِكْره (٣٨٢٦) وأنَّه ابنُ ابنِ عمِّ عمر بن الخطَّاب.

قوله: «حدَّثنا سفيان» هو ابن عُيَينة، وإسماعيل: هو ابن أبي خالد، وقيس: هو ابن أبي حازم.

قوله: «لقد رأيتُني» بضمِّ المثنّاة، والمعنى: رأيت نفسي **«وإنَّ عمر لَمُوثِقي على الإسلام»** أي: رَبَطَه بسبب إسلامه إهانةً له وإلزاماً بالرُّجوع عن الإسلام.

وقال الكِرْمانيُّ في معناه: كان يُثبِّتني على الإسلام ويُسَدِّدني. كذا قال! وكأنَّه ذَهَلَ عن قوله هنا: «قبل أن يُسلِم»، فإنَّ وقوع التَّثبيت منه وهو كافر لصَبْرِه[1] على الإسلام بعيدٌ جدّاً، مع أنَّه خلاف الواقع، وسيأتي (٦٩٤٢) في كتاب الإكراه «باب مَن اختارَ الضَّرب والقتل والهَوَان على الكفر»، وكأنَّ السَّبَب في ذلك أنَّه كان زوج فاطمة بنت الخطَّاب أُخت عمر، ولهذا ذكر في آخِر باب إسلام عمر (٣٨٦٧): «رأيتُني مُوثِقي عمرُ على الإسلام أنا وأُخته»، وكان إسلام عمر مُتأخِّراً عن إسلام أُخته وزوجها، لأنَّ أوَّل الباعث له على دخوله في الإسلام ما سمعَ في بيتها من القرآن، في قِصّة طويلة ذكرها الدّارَقُطنيُّ[2] وغيره.

قوله: «ولو أنَّ أُحُداً ارفَضَّ» أي: زالَ من مكانه، في الرِّواية الآتية (٣٨٦٧): «انقَضَّ» بالنّون والقاف بَدَل الراء والفاء، أي: سَقَط، وزَعَمَ ابن التِّين أنَّه أرجَحُ الرِّوايات، وفي رواية

---

(١) في (س): لضمره.

(٢) في «سننه» (٧) من طريق القاسم بن عثمان عن أنس، والقاسم ليس بقوي كما ذكر الدارقطني، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣/ ٣٧٥: حدَّث عنه إسحاق الأزرق بمتنٍ محفوظ وبقصة إسلام عمر، وهي منكرة جدّاً.

الكُشْمِيهنيّ بالنّون والفاء وهو بمعنى الأوَّل.

قوله: «لكان» في الرِّواية الآتية: لَكان مَحقوقاً أن يَنقَضّ، وفي رواية الإسماعيليّ: لَكان حقيقاً؛ أي: واجباً، تقول: حَقّ عليك أن تَفعَل كذا وأنتَ حقيق أن تَفعَله، وإنَّما قال ذلك سعيد لِعِظَم قَتْل عثمانَ، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴾[مريم:٩٠-٩١].

قال ابن التِّين: قال سعيد ذلك على سبيل التمثيل، وقال الدّاوُوديّ: معناه لو تَحرَّكَت القَبائل وطلبَت بثأرِ عثمان لكان أهلاً لذلك، وهذا بعيدٌ من التأويل.

٣٥- باب إسلام عمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله عنه

٣٨٦٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ كَثير، أنبأَنا سفيانُ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ، عن عبدِ الله بنِ مَسْعودٍ رضي الله عنه قال: ما زِلْنا أعِزَّةً منذُ أسلَمَ عمرُ.

١٧٨/٧ قوله: «**باب إسلام عمر بن الخطَّاب**» قد تقدَّم نَسَبه في مناقبه (٣٦٧٩).

قوله: «**أنبأَنا سفيان**» هو الثَّوريّ.

قوله: «**ما زِلنا أعِزَّةً مُنذُ أسلَمَ عمرُ**» زاد الإسماعيليّ من طريق أبي داود الحَفَريّ عن سفيان في حديث ذكره؛ أي: من كلام ابن مسعود، وقد تقدَّم في مناقب عمر الإلمامُ بشيءٍ من ذلك.

الحديث الثاني:

٣٨٦٤- حدَّثني يحيى بنُ سليمانَ، قال: حدَّثني ابنُ وَهْب، قال: حدَّثني عمرُ بنُ محمَّدٍ، قال: فأخبرني جَدّي زيدُ بنُ عبدِ الله بنِ عمرَ، عن أبيه قال: بَينَما هو في الدّار خائفاً، إذ جاءه العاصِ بنُ وائلٍ السَّهْميُّ أبو عَمرٍو عليه حُلّةُ حِبَرٍ، وقَميصٌ مَكْفوفٌ بحَريرٍ، وهو من بني سَهْمٍ، وهم حُلَفاؤُنا في الجاهليّةِ، فقال: ما بالُكَ؟ قال: زَعَمَ قومُكَ أنَّهم سيَقتُلوني إن أسلَمْتُ، قال: لا سبيلَ إليكَ بعدَ أن قالها، أَمِنْتُ، فخَرَجَ العاصِ فلَقِيَ الناسَ قد سالَ بهمُ الوادي، فقال: أينَ تريدونَ؟ فقالوا: نرِيدُ هذا ابنَ الخطَّاب الَّذي صَبأَ، قال: لا سبيلَ إليه، فكَرَّ الناسُ.

[طرفه في: ٣٨٦٥]

قوله: «فأخبَرني جَدّي» ظاهر السِّياق أنَّه مَعطوف على شيء تقدَّم، وقد رواه الإسماعيليّ من طريق ابن وَهْب هذه فقال فيها عن ابن وَهْب: أخبرني عمر بن محمد.

قوله: «وعليه حُلّة حِبَرٍ» بكسر المهمَلة وفتح الموحَّدة: وهو بُرْد مُخَطَّط بالوَشْي، وفي روايةٍ: حِبَرة، بزيادة هاء.

قوله: «إن أسلَمت» بفتح الألفِ وتخفيف النُّون؛ أي: لأجلِ إسلامي.

قوله: «لا سَبيل عليك بعد أن قالها» أي: الكلمة المذكورة، وهي قوله: لا سبيل عليك.

قوله: «أمِنتُ» بفتح الهمزة وكسر الميم وسكون النُّون وضمّ المثنّاة، أي: حَصَلَ الأمان في نفسي بقوله ذلك، ووَقَعَ في رواية الأَصِيليّ بمَدِّ الهمزة، وهو خطأ فإنَّه كان قد أسلَمَ قبل ذلك، وذكر عياض أنَّ في رواية الحُميديّ بالقصر أيضاً لكنَّه بفتح المثنّاة، وهو خطأ أيضاً لأنَّه يصير من كلام العاص بن وائل، وليس كذلك بل هو من كلام عمر، يريد أنَّه أمِنَ لمَّا قال له العاص بن وائل تلك المقالة، ويُؤيِّده الحديث الذي بعده.

الحديث الثالث:

٣٨٦٥- حدَّثنا عَلِيُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، قال عَمْرو بنُ دِينارٍ: سمعتُه قال: قال عبدُ الله بنُ عمرَ رضي الله عنهما: لمَّا أسلَمَ عمرُ اجْتَمَعَ الناسُ عندَ دارِه، وقالوا: صَبأَ عمرُ، وأنا غلامٌ فوقَ ظَهْرِ بيتي، فجاء رجلٌ عليه قَباءٌ من دِيباجٍ فقال: قد صَبأَ عمرُ فما ذاكَ، فأنا له جارٌ قال: فرأيتُ الناسَ تَصَدَّعوا عنه فقلتُ: مَن هذا؟ قالوا: العاص بنُ وائلٍ.

قوله: «اجتَمع الناس عند داره» في رواية الكُشْمِيهنيّ: اجتَمع الناس إليه.

قوله: «وأنا غلام» في رواية أُخرَى: أنَّه كان ابن خمس سِنين، وإذا كان كذلك خرج منه أنَّ إسلام عمر كان بعد المبعَث بستِّ سِنين أو بسبعٍ، لأنَّ ابن عمر كما سيأتي في المغازي (٤٠٩٧) كان يوم أُحُد ابن أربعَ عشرةَ سنةً وذلك بعد المبعَث بستَّ عشرةَ سنةً، فيكون مَولِده بعد المبعَث بسنتَين.

قوله: «على ظَهْر بيتي» قال الدّاووديّ: هو غَلَط والمحفوظ: «على ظَهْر بيتِنا»، وتَعقَّبه ابن

التِّين بأنَّ ابن عمر أراد أنَّه الآن بيتُه، أي: عند مقالته تلك، وكان قبل ذلك لأبيه. ولا يَخفَى عَدَم الاحتياج إلى هذا التأويل، وإنَّما نَسَبَ ابن عمر البيتَ إلى نفسه مَجازاً، أو مُراده المكان الذي كان يأوي فيه سواء كان مِلكه أم لا، وأيضاً فإنَّه إن أراد نِسبتَه إليه حالَ مقالته تلك لم يَصِحّ، لأنَّ بني عَديّ بن كعب رَهطُ عمرَ لمَّا هاجَروا استَولَى غيرُهم على بُيوتهم كما ذكره ابن إسحاق وغيرُه فلم يَرجِعوا فيها، وأيضاً فإنَّ ابن عمر لم يَنفَرِد بالإرثِ من عمر، فتحتاج دَعوَى أن يكون اشتَرَى حِصَص غيره إلى نَقل، فيَتَعيَّن الذي قلتُه.

قوله: «فما ذاكَ» أي: فلا بَأس، أو لا قَتْلَ أو لا يُعتَرَض له.

وقوله: «أنا له جارٌ» أي: أجَرته من أن يَظلمه ظالم.

وقوله: «تَصَدَّعوا» أي: تفرَّقوا عنه.

فقوله: «قالوا: العاص بن وائل» زاد ابن أبي عمر في روايته عن سفيان قال: «فعَجِبت من عِزَّته»[1]، وكذا عند الإسماعيليّ من وجهَينِ عن سفيان، وفي رواية عبد الله بن داود عن عمر ابن محمد عند الإسماعيليّ: فقلت لعمر: مَن الذي رَدَّهم عنك يوم أسلَمت؟ قال: يا بُنيّ، ذاكَ العاص بن وائل؛ أي: ابن هاشم بن سُعَيد ـ بالتصغير ـ بن سَهْم القُرَشيّ السَّهميّ، مات على كُفره قبل الهجرة بمُدّةٍ، والعاص بمُهمَلَتَينِ من العَوَص لا من العِصيان، والصّاد مرفوعة ويجوز كسرها، وقيل: إنَّه من العِصيان فهو بالكسر جَزماً، ويجوز إثبات الياء كالقاضي، ويُؤيِّده كتاب عمر إلى عَمْرو وهو عامله على مِصر: إلى العاصي ابن العاصي؛ وأُطلِقَ عليه ذلك لكَونِه خالَفَ شيئاً ممَّا كان أمَرَه به في وِلايته على مِصر لمَا ظَهَرَ له/ من المصلحة. ١٧٩/٧

الحديث الرابع:

٣٨٦٦- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، قال: حدَّثني ابنُ وَهْب، قال: حدَّثني عمرُ: أنَّ سالماً حدَّثه، عن عبدِ الله بنِ عمرَ قال: ما سمعتُ عمرَ لشيءٍ قَطُّ يقول: إنّي لأظُنُّه كذا، إلَّا كان كما يَظُنُّ، بينَما عمرُ جالسٌ إذ مرَّ به رجلٌ جَميلٌ فقال عمرُ: لقد أخطأَ ظنِّي، أو: إنَّ هذا على دِينِه في الجاهليَّةِ،

---

(١) رواية ابن أبي عمر أخرجها أحمد في «فضائل الصحابة» (٣٧٣) بلفظ: فتعجبت من عِزّه.

أو: لقد كان كاهنَهم، عليَّ الرجلَ، فدُعِيَ له، فقال له ذلكَ، فقال: ما رأيتُ كاليومِ استُقْبِلَ به رجلٌ مسلمٌ، قال: فإنّي أعزِمُ عليكَ إلا ما أخبَرْتَني، قال: كنتُ كاهنَهم في الجاهليَّةِ، قال: فما أعجَبُ ما جاءتْكَ به جِنِّيَّتُكَ، قال: بَينَما أنا يوماً في السّوقِ جاءتْني أعرِفُ فيها الفَزَعَ فقالت:

ألم تَــــرَ الجِــــنَّ وإبلاسَـــــها

ويأسَـــها مـــن بَعْــدِ إنْكاسِـــها

ولُحوقَهــا بــالقِلَاص وأَحلاسِــها

قال عمرُ: صَدَقَ، بَينَما أنا عندَ آلهتِهم إذ جاء رجلٌ بعِجْلٍ فذَبَحه، فصَرَخَ به صارخٌ، لم أسمَع صارخاً قَطُّ أشَدَّ صوتاً منه يقول: يا جَلِيحْ، أمرٌ نَجِيحْ، رجلٌ فَصِيحْ، يقول: لا إلهَ إلا أنتَ، فوَثَبَ القومُ، قلتُ: لا أبرَحُ حتَّى أعلمَ ما وراءَ هذا، ثمَّ نادَى: يا جَلِيح، أمرٌ نَجِيح، رجلٌ فَصِيح، يقول: لا إلهَ إلا الله، فقُمْتُ، فما نَشِبْنا أن قيلَ: هذا نبيٌّ.

قوله: «حدَّثني عمر» هو ابن محمد بن زيد، وهو شيخ ابن وَهْب في الحديث الثاني، ووَهِمَ مَن زَعَمَ أنَّه عمر بن الحارث كالكَلَاباذيّ، فقد وَقَعَ في رواية الإسماعيليّ: عن عمر بن محمد.

قوله: «ما سمعتُ عمرَ يقول لشيءٍ: إنّي لَأظُنّه كذا إلّا كان» أي: عن شيء، واللّام قد تأتي بمعنى «عن» كقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف:١١].

قوله: «إلّا كان كما يَظُنّ» هو موافق لمَا تقدَّم في مناقبه (٣٦٨٩): أنَّه كان مُحدَّثاً، بفتح الدّال، وتقدَّم شرحه.

قوله: «إذ مرَّ به رجل جميل» هو سَوَاد ـ بفتح المهمَلة وتخفيف الواو وآخره مُهمَلة ـ ابن قارِب، بالقاف والموحَّدة، وهو سَدُوسيّ أو دَوْسيّ. وقد أخرج ابن أبي خَيْثمةَ وغيره[1] من طريق أبي جعفر الباقر قال: دَخَلَ رجل يقال له: سَوَاد بن قارِب السَّدوسيّ على عمر، فقال: يا سَوادُ، أنشُدك الله، هل تُحسِن من كِهانتِك شيئاً... فذكر القِصّة.

---

(١) أخرجه مختصراً ابن أبي خيثمة في السفر الثاني من «التاريخ الكبير» (١٠٥٠) وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» برقم (٣٥٥١)، وفي المطبوع من الأخير: عن أبي صخر، بدل: أبي جعفر، وهو تحريف.

وأخرج الطبرانيُّ (٦٤٧٥) والحاكم (٣/ ٦٠٨-٦١٠) وغيرهما من طريق محمد بن كعب القُرَظيّ قال: بينما عمر قاعد في المسجد، فذكر مثل سياق أبي جعفر وأتمَّ منه، وهما طريقان مُرسَلان يَعضُد أحدُهما الآخر.

وأخرج البخاريّ في «تاريخه» (٤/ ٢٠٢) والطبرانيُّ (٦٤٧٦) من طريق عبّاد بن عبد الصمَد عن سعيد بن جُبَير قال: أخبرني سواد بن قارب قال: كنت نائماً، فذكر قِصَّته الأولى دون قِصَّته مع عمر. وهذا، إن ثَبَتَ، دَلَّ ذلك على تأخُّر وفاته، لكنَّ عبّاداً ضعيف. ولابنِ شاهين من طريق أُخرَى ضعيفة عن أنس قال: دَخَلَ رجل من دَوْس يقال له سواد بن قارب على النبيّ ﷺ، فذكر قِصَّته أيضاً، وهذه الطُّرق يَقوَى بعضها ببعضٍ، وله طرق أُخرَى سأذكر ما فيها من فائدة.

قوله: **«لقد أخطأَ ظَنّي»** في رواية ابن عمر عند البيهقيِّ[1]: لقد كنت ذا فِراسة، وليس لي الآن رأيٌ إن لم يكن هذا الرجل يَنظُر في الكَهانة.

قوله: **«أو»** بسكون الواو **«على دين قومه في الجاهليّة»** أي: مُستمِرٌّ على عبادة ما كانوا يَعبُدون.

قوله: **«أو»** بسكون الواو أيضاً **«لقد كان كاهنَهم»** أي: كان كاهنَ قومه. وحاصله أنَّ عمر ظنَّ شيئاً مُتَرَدِّداً بين شيئينِ؛ أحدهما يَتَرَدَّد بين شيئينِ كأنَّه قال: هذا الظَّنّ إمّا خطأٌ أو صواب، فإن كان صَواباً فهذا الآن إمّا باقٍ على كُفره وإمّا كان كاهناً، وقد أظهَرَ الحالُ القِسمَ الأخير، وكأنَّه ظَهَرَت له من صِفة مَشْيِه أو غير ذلك قَرِينة أثرت له ذلك الظَّنّ، فالله أعلم.

قوله: **«عليَّ»** بالتشديد **«الرجلَ»** بالنَّصب، أي: أحضِروه إليَّ وقرِّبوه منِّي.

قوله: **«فقال له ذلك»** أي: ما قاله في غَيبتِه مِنَ التردُّد. وفي رواية محمد بن كعب: «فقال له: فأنتَ على ما كنت عليه من كِهانتِك، فغَضِب»، وهذا من تَلَطُّف عمر، لأنَّه اقتَصَرَ على أحسن الأمرَينِ.

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٢٤٥-٢٤٦.

قوله: «ما رأيت كاليومِ» أي: رأيت شيئاً مثل ما رأيت اليومَ.

قوله: «استُقبلَ» بضمِّ التاء على البناء للمجهول.

قوله: «رجل مسلم» في رواية النَّسَفيّ وأبي ذرٍّ: «رجلاً مسلماً»، ورأيته مُجوَّداً بفتح تاء «استَقبَلَ» على البناء للفاعلِ وهو محذوف تقديره: أحد، وضَبَطَه الكِرْمانيُّ «استُقبلَ» بضمِّ التاء، وأعرَبَ «رجلاً مسلماً» على أنَّه مفعول «رأيتُ»، وعلى هذا فالضَّمير في قوله: «به» يعود على الكلام، ويدلّ عليه السّياق، وبيَّنه البيهقيُّ[1] في رواية مُرسَلة: قد جاء الله بالإسلام، فما لنا ولِذِكْر الجاهليَّة.

قوله: «فإنِّي أعزِم عليك» أي: أُلزِمُك، وفي رواية محمد بن كعب: ما كنَّا عليه من الشِّرك أعظَم ممَّا كنت عليه من كِهانتك.

قوله: «ما أخبَرتني» أي: ما أطلُبُ منك إلّا الإخبار.

قوله: «كنت كاهنَهم في الجاهليَّة» الكاهن: الذي يَتَعاطَى الخَبَر من الأُمور المغَيَّبة، وكانوا في الجاهليَّة كثيراً، فمُعظَمهم كان يَعتَمِد على تابعه من الجِنّ، وبعضهم كان يَدَّعي مَعرِفة ذلك بمُقدِّماتِ أسبابٍ يَستَدِلّ بها على/ مواقعها من كلام مَن يسأله، وهذا الأخير ١٨٠/٧ يُسَمَّى العَرّاف بالمهمَلتَينِ، وسيأتي حُكم ذلك واضحاً في كتاب الطِّبّ[2]، وتقدَّم طَرَف منه في آخِر البُيوع (٢٢٣٧). ولقد تَلَطَّفَ سَوادٌ في الجواب إذ كان سؤال عمرَ له عن حاله في كِهانته إذ كان من أمر الشِّرك، فلمَّا ألزَمه أخبَره بآخِر شيءٍ وَقَعَ له لمَا تَضَمَّنَ من الإعلام بنُبوّة محمد ﷺ وكان سبباً لإسلامه.

قوله: «فما أعجَبُ» بالضَّمِّ و«ما» استفهاميَّة.

قوله: «جِنّيَّتك» بكسر الجيم والنُّون الثَّقيلة، أي: الواحدة من الجِنّ كأنَّه أنَّثَ تحقيراً، ويحتمل أن يكون عَرَفَ أنَّ تابِعَ سَوادٍ منهم كان أُنثَى، أو هو كما يقال: تابِع الذَّكَر يكون

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٢٤٦ من مرسل ابن مسكين الأنصاري.

(٢) في باب (٤٦) الكهانة.

أُنثى وبالعكس.

قوله: «**أعرِف فيها الفَزَع**» بفتح الفاء والزّاي؛ أي: الخوف، وفي رواية محمد بن كعب إنَّ ذلك كان وهو بين النائم واليَقظان.

قوله: «**ألم تَرَ الجِنَّ وإبلاسَها**» بالموحَّدة والمهمَلة، والمراد به اليأس ضِدّ الرَّجاء، وفي رواية أبي جعفر: «عَجِبت للجِنِّ وإبلاسها»، وهو أشبَه بإعراب بقيَّة الشِّعر، ومثله لمحمدِ ابن كعب لكن قال: «وتَحساسِها» بفتح المثنّاة وبمُهمَلاتٍ، أي: أنّها فقَدَت أمراً فشَرَعَت تُفَتِّش عليه.

قوله: «**ويأسَها من بعد إنكاسِها**» اليأس بالتحتانيَّة: ضِدّ الرَّجاء، والإنكاس: الانقلاب، قال ابن فارس: معناه أنّها يَئِسَت من استراق السَّمع بعد أن كانت قد أَلِفَته، فانقَلَبَت عن الاستراق قد يَئِسَت من السَّمع، ووَقَعَ في شرح الدّاووديّ بتقديم السّين على الكاف، وفَسَّرَه بأنَّه المكان الذي ألِفَته، قال: ووَقَعَ في رواية: «من بعد إيناسها» أي: أنّها كانت أنِسَت بالاستراق، ولم أرَ ما قاله في شيء من الرِّوايات.

وقد شَرَحَ الكِرْمانيُّ على اللَّفظ الأوَّل الذي ذكره الدّاووديّ وقال: الأنساك جمع نُسُك، والمراد به: العبادة، ولم أرَ هذا القَسيم في غير الطَّريق التي أخرجها البخاريّ. وزاد في رواية الباقر ومحمد بن كعب، وكذا عند البيهقيِّ (٢/ ٢٤٨-٢٥١) موصولاً من حديث البراء بن عازب بعد قوله: «وأحلاسها»:

تَهـوي إلى مكَّـة تَبغـي الهـدَى ... مـا مُؤمِنوهـا مثـلُ أرجاسِـها

فاسْـمُ إلى الـصَّفوةِ مـن هاشـمٍ ... واسْـمُ بعَينَيـكَ إلى راسِـها

وفي روايتهم: أنَّ الجِنّيَّ عاوَدَه ثلاثَ لَيالٍ يَنشُده هذه الأبيات مع تُغيِّر قوافيها، فجَعَلَ بدلَ قوله: «إبلاسها»: تَطلابها، أوَّله مُثنّاة، وتارةً: تَجآرها، بجيمٍ وهمزة، وبدلَ قوله: «أحلاسَها»: أقتابَها، بقافٍ ومُثنّاة جمع قَتَب، وتارةً: أكوارَها، وبدلَ قوله: «ما مُؤمِنوها مثل أرجاسها»: ليس قُدّاماها كأذنابها، وتارةً: ليس ذَوُو الشرّ كأخيارها، وبدلَ قوله:

«رأسِها»: نابها، وتارةً قال: ما مُؤمِنو الجِنّ ككُفَّارها. وعندهم من الزّيادة أيضاً أنَّه في كلّ مرّة يقول له: «قد بُعِثَ محمد، فانهض إليه تَرشُد»، وفي الرِّواية المرسَلة قال: «فارتَعَدَت فرائصي حتَّى وَقَعت»، وعندهم جميعاً: أنَّه لمَّا أصبَحَ تَوَجَّهَ إلى مكَّة فوَجَدَ النبيَّ ﷺ قد هاجر، فأتاه فأنشَدَه أبياتاً يقول فيها:

أتـاني رَئـيٌّ بعـد ليـلٍ وهَجْعَـةٍ　　　ولم يَـكُ فـيما قـد بَلَـوتُ بكـاذِبِ

ثـلاثَ لَيـالٍ قولُـه كـلَّ ليلـةٍ　　　أتـاك نبـيٌّ مـن لُـؤَيِّ بـنِ غالـبِ

يقول في آخرها:

فكُـنْ لي شَـفيعاً يـوم لا ذو شَـفاعةٍ　　　سِـواكَ بمُغـنٍ عـن سَـوَادِ بـنِ قـاربِ

وفي آخِر الرِّواية المرسَلة: فالتَزَمَه عمرُ، وقال: لقد كنت أُحِبّ أن أسمَع هذا مِنك.

قوله: «ولحُوقها بالقِلاص وأحلاسِها» القِلاص ـ بكسرِ القاف وبالمهمَلة ـ جمع قُلُص بضمَّتَينِ وهو جمع قَلُوص، وهي الفَتيَّة من النِّياق، والأحلاس: جمع حِلْس بكسرِ أوَّله وسكون ثانيه وبالمهمَلتَينِ: وهو ما يُوضَع على ظُهور الإبل تحت الرَّحل، ووَقَعَ هذا القَسيم/ غير ١٨١/٧ موزون. وفي رواية الباقر: «ورَحلِها العِيسَ بأحلاسِها» وهذا موزون، والعِيْس بكسر أوَّله وسكون التحتانيَّة وبالمهمَلتَينِ: الإبل.

قوله: «قال عمر: صَدَقَ، بينما أنا عند آلهتهم» ظاهر هذا أنَّ الذي قَصَّ القِصّة الثانية هو عمر، وفي رواية ابن عمر وغيره: أنَّ الذي قَصَّها هو سَوَاد بن قارب، ولفظ ابن عمر عند البيهقيِّ[1]: قال: لقد رأى عمر رجلاً ـ فذكر القِصّة ـ قال: فأخبِرني عن بعض ما رأيت، قال: إنِّي ذاتَ ليلةٍ بوادٍ إذ سمعت صائحاً يقول: يا جَليح، خبرٌ نَجِيح، رجلٌ فَصيح، يقول: لا إله إلّا الله، عَجِبت للجنِّ وإبلاسِها» فذكر القِصّة، ثمَّ ساقَ من طريق أُخرى مُرسَلة: قال: مرَّ عمر برجلٍ فقال: لقد كان هذا كاهناً... الحديثَ، وفيه: فقال عمر:

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٢٤٥، ووقع في المطبوع أول البيت الثاني: «فانهض» بدل «فاسْمُ»، وفي رواية أبي جعفر الباقر عند أبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٥٥١) ورواية محمد بن كعب عند الطبراني (٦٤٧٥): فارحَل.

أخبرني، فقال: نعم، بينا أنا جالس إذ قالت لي: ألم تَرَ إلى الشَّياطين وإبلاسها... الحديثَ، قال عمر: الله أكبر، فقال: أتيت مكَّة فإذا برجلٍ عند تلك الأنصاب؛ فذكر قِصّة العِجل، وهذا يحتمل فيه ما احتُمِلَ في حديث «الصحيح» أن يكون القائل: «أتيت مكَّة» هو عمر أو صاحب القِصّة.

قوله: «عند آلهتهم» أي: أصنامهم.

قوله: «إذ جاء رجل» لم أقِفْ على اسمه لكن عند أحمد (١٥٤٦٢) من وجه آخر أنَّه ابن عَبْس، فأخرج من طريق مُجاهد عن شيخ أدرَكَ الجاهليَّة يقال له ابن عَبس قال: كنت أسوق بقرة لَنا، فسمعت من جَوفها، فذكر الرَّجَز قال: فقَدِمنا فوَجَدنا النبيّ ﷺ قد بُعِثَ؛ ورجاله ثِقات[١]، وهو شاهد قويّ لمَا في رواية ابن عمر، وأنَّ الذي حدَّث بذلك هو سواد بن قارب، وسأذكر بعد هذا ما يُقوِّي أنَّ الذي سمعَ ذلك هو عمر، فيُمكِن الـجَمعُ بينهما بتعدُّدِ ذلك لهما.

قوله: «يا جَليح» بالجيم والمهمَلة بوَزنِ عظيم، ومعناه: الوَقِح المكافح بالعَداوة، قال ابن التِّين: يحتمل أن يكون نادَى رجلاً بعَينِه، ويحتمل أن يكون أراد مَن كان بتلك الصِّفة، قلت: ووَقَعَ في مُعظَم الرِّوايات التي أشَرت إليها: «يا آلَ ذَريح» بالذّال المعجَمة والراء وآخره مُهمَلة، وهم بطن مشهور في العرب.

قوله: «رجلٌ فَصيح» من الفَصاحة، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ بتحتانيَّةٍ أوَّله بَدَل الفاء من الصّياح، ووَقَعَ في حديث ابن عَبس: قول فصيح رجل يصيح.

قوله: «يقول: لا إله إلّا أنتَ» وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: «لا إله إلّا الله» وهو الذي في بقيَّة الرِّوايات.

قوله: «فما نَشِبْنا» بكسر المعجَمة وسكون الموحَّدة، أي: لم نَتعلَّق بشيءٍ من الأشياء حتَّى

---

(١) بل فيه عبيد الله بن أبي زياد وهو القدّاح، وهو ممن لا يحتمل تفرُّده، ضعّفه غير واحد، وقال عنه الحافظ في «التقريب»: ليس بالقوي.

سمعنا أنَّ النبيّ ﷺ قد خَرَج، يريد أن ذلك كان بقُرب مَبعَث النبيّ ﷺ.

تنبيهان:

أحدهما: ذكر ابن التِّين أنَّ الذي سمعَه سَواد بن قارب من الجِنّيِّ كان من أثر استراق السَّمع، وفي جَزمه بذلك نظر، والذي يَظهَر أنَّ ذلك كان من أثر مَنع الجِنّ من استراق السَّمع، ويُبيِّن ذلك ما أخرجه المصنِّف في الصلاة (٧٧٣) ويأتي في تفسير سورة الجِنّ (٤٩٢١) عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا بُعِثَ مُنِعَ الجِنّ من استراق السَّمع، فضَرَبوا المشارق والمغارب يَبحَثونَ عن سبب ذلك، حتَّى رأوا النبيّ ﷺ يُصلِّي بأصحابه صلاة الفجر، الحديث.

التنبيه الثاني: لَمَّحَ المصنِّف بإيرادِ هذه القِصّة في «باب إسلام عمر» بما جاء عن عائشة وطلحة عن عمر من أنَّ هذه القِصّة كانت سببَ إسلامه، فروى أبو نُعَيم في «الدَّلائل»: أنَّ أبا جهل جَعَلَ لمن يَقتُل محمداً مئةَ ناقة، قال عمر: فقلت له: يا أبا الحَكَم، آلضَّمان صحيح؟ قال: نعم، قال: فتَقَلَّدتُ سيفي أُريده، فمَرَرتُ على عِجل وهم يريدونَ أن يَذبَحوه، فقمت أنظرُ إليهم، فإذا صائحٌ يصيح من جَوْف العِجل: يا آلَ ذَرِيح، أمرٌ نَجِيح، رجل يصيح، بلسان فَصِيح، قال عمر: فقلت في نفسي: إنَّ هذا الأمر ما يُراد به إلّا أنا، قال: فدخلتُ على أُختي فإذا عندها سعيد بن زيد، فذكر القِصّة في سبب إسلامه بطولها، وتأمَّل ما في إيراده حديث سعيد بن زيد الذي بعد هذا ـ وهو الحديثُ الخامس ـ من المناسبة لهذه القصَّة.

٣٨٦٧- حدَّثني محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا يحيى، حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثنا قيسٌ، قال: سمعتُ سعيدَ بنَ زيدٍ يقول للقومِ: لو رأيتُني مُوثِقي عمرُ على الإسلامِ أنا وأُختُه وما أسلَمَ، ولو أنَّ أُحُداً انقَضَّ لِمَا صَنَعتُم بعُثْمانَ، لكان مَحقوقاً أن يَنقَضَّ.

قوله: «انقَضَّ» بنونٍ وقافٍ، وللكُشْمِيهنيِّ بفاءٍ بَدَل القاف في الموضعينِ، ولأبي نُعَيم في «المستخرَج» بالفاء والراء،/ ومعانيها مُتَقاربة، والله أعلم.

١٨٢/٧

تنبيه: جعل ابنُ إسحاق إسلامَ عمر بعد هِجرة الحَبَشة، ولم يَذكُر انشِقاق القمر، فاقتَضَى صنيعُ المصنِّف أنَّه وَقَعَ في تلك الأيام. وقد ذكر ابن إسحاق من وجهٍ آخَر أنَّ إسلام عمر كان عَقِبَ هِجْرة الحبشة الأولى.

٣٦- باب انشقاق القمر

٣٨٦٨- حدَّثني عبدُ الله بنُ عبدِ الوهَّاب، حدَّثنا بِشرُ بنُ المفَضَّلِ، حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، عن قَتَادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ: أنَّ أهلَ مكَّةَ سألوا رسولَ الله ﷺ أن يُرِيَهم آيةً فأراهمُ القمرَ شِقَّتَينِ، حتَّى رَأَوْا حِراءً بينَهما.

٣٨٦٩- حدَّثنا عَبْدانُ، عن أبي حمزةَ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن أبي مَعْمَرٍ، عن عبدِ الله ﷺ قال: انشَقَّ القمرُ ونحنُ معَ النبيِّ ﷺ بمِنًى، فقال: «اشهَدوا»، وذهبَت فِرْقةٌ نحوَ الجبلِ.

وقال أبو الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، عن عبدِ الله: انشَقَّ بمكَّةَ.

وتابَعَه محمَّدُ بنُ مسلمٍ عن ابنِ أبي نَجِيح عن مُجاهِدٍ عن أبي مَعْمَرٍ عن عبدِ الله.

٣٨٧٠- حدَّثنا عُثْمانُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا بَكْرُ بنُ مُضَرَ، قال: حدَّثني جعفرُ بنُ رَبِيعةَ، عن عِراكِ بنِ مالكٍ، عن عُبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عُتْبةَ بنِ مَسْعودٍ، عن عبدِ الله بنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ القمرَ انشَقَّ على زمان رسولِ الله ﷺ.

٣٨٧١- حدَّثنا عمرُ بنُ حفصٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثنا إبراهيمُ، عن أبي مَعْمَرٍ، عن عبدِ الله ﷺ قال: انشَقَّ القمرُ.

قوله: «باب انشِقاق القمر» أي: في زمن النبيِّ ﷺ على طَرِيقِ المعجزة له، وقد تَرجَمَ بمعنى ذلك في علامات النُّبوّة[١].

قوله: «عن أنس» زاد في الرِّواية التي في علامات النُّبوّة (٣٦٣٧): أنَّه حدَّثهم.

قوله: «أنَّ أهل مكَّة» هذا من مراسيل الصحابة، لأنَّ أنساً لم يُدرِك هذه

(١) باب (٢٧): سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، فأراهم انشقاق القمر.

القِصّة، وقد جاءت هذه القِصّة من حديث ابن عبَّاس (٤٨٦٦) وهو أيضاً ممَّن لم يُشاهدْها، ومن حديث ابن مسعود وجُبَير بن مُطعِم[١] وحُذَيفة[٢] وهؤلاء شاهَدُوها، ولم أرَ في شيء من طُرقه أنَّ ذلك كان عَقِب سؤال المشرِكين إلّا في حديث أنسٍ[٣]، فلعلَّه سمعَه من النبيّ ﷺ.

ثمَّ وجدتُ في بعض طرق حديث ابن عبَّاس بيانَ صورة السُّؤال، وهو وإن كان لم يُدرِك القِصّة، لكن في بعض طُرقه ما يُشعِر بأنَّه حَمَلَ الحديثَ عن ابن مسعود كما سأذكرُه، فأخرج أبو نُعَيم في «الدَّلائل» (٢٠٩) من وجه ضعيف عن ابن عبَّاس قال: اجتَمَع المشرِكونَ إلى رسول الله ﷺ منهم الوليد بن المغيرة وأبو جهل بن هشام والعاص بن وائل والأسوَد بن المطَّلِب والنَّضر بن الحارث ونُظَراؤُهم فقالوا للنبيِّ ﷺ: إن كنت صادِقاً فشُقَّ لنا القمرَ فِرقَتَين، فسألَ ربَّه فانشَقَّ.

قوله: «شِقَّتَين» بكسر المعجَمة، أي:/ نصفَين، وتقدَّم في العلامات (٣٦٣٧) من طريق سعيد وشَيْبان عن قَتَادة بدون هذه اللَّفظة. ١٨٣/٧

وأخرجه مسلم (٢٨٠٢/ ٤٦) من الوجه الذي أخرجه منه البخاريّ من حديث سعيد عن قَتَادة[٤] بلفظ: فأراهم انشِقاق القمر مرَّتَين، وأخرجه (٢٨٠٢/ ٤٦م) من طريق مَعمَر عن قَتَادة قال: بمعنى حديث شَيْبان. قلت: وهو في «مُصنَّف عبد الرَّزّاق»[٥] عن مَعمَر بلفظ: «مرَّتَين» أيضاً، وكذلك أخرجه الإمامان أحمد (١٢٦٨٨) وإسحاق في «مُسنَدَيهما» عن عبد الرَّزّاق[٦].

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٧٥٠)، والترمذي (٣٢٨٩).
(٢) أخرجه عبد الرزاق (٥٢٨٥)، وابن أبي شيبة ١٣/ ٣٧٨، والحاكم ٤/ ٦٠٨.
(٣) وهو أول حديث هذا الباب.
(٤) الذي في «صحيح مسلم» إنما هو من حديث شيبان عن قتادة.
(٥) لم نقف عليه في المطبوع من «مصنفه»، وهو في «تفسيره» ٢/ ٢٥٧.
(٦) ومن الطريق نفسها أخرجه الترمذي (٣٢٨٦)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٩٠).

وقد اتَّفَقَ الشَّيخان عليه من رواية شُعْبة عن قَتَادة بلفظ: «فِرقَتَينِ»[1].

قال البيهقيُّ: قد حَفِظَ ثلاثة من أصحاب قَتادة عنه: «مرَّتَينِ». قلت: لكن اختُلِفَ عن كلٍّ منهم في هذه اللَّفظة ولم يُختَلَف على شُعبة وهو أحفَظُهم، ولم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بلفظ: «مرَّتَينِ» إنَّما فيه: «فِرقَتَينِ» أو «فِلقَتَينِ»[2] بالراء أو اللّام، وكذا في حديث ابن عمر: «فِلقَتَينِ»[3]، وفي حديث جُبَير بن مُطعِم: «فِرقتَينِ»[4]، وفي لفظ عنه: «فانشَقَّ باثنتَينِ»[5]، وفي رواية عن ابن عبَّاس عند أبي نُعَيم في «الدَّلائل» (٢١٠): «فصارَ قَمَرَينِ»، وفي لفظ: «شِقَّتَينِ»، وعند الطَّبَري[6] من حديثه: «حتَّى رأوا شِقَّيه»، ووَقَعَ في «نظم السِّيرة» لشيخِنا الحافظ أبي الفضل: وانشَقَّ مرَّتَينِ بالإجماع. ولا أعرِف مَن جَزَمَ من علماء الحديث بتعدُّدِ الانشِقاق في زَمَنه ﷺ، ولم يَتعرَّض لذلك أحد من شُراح «الصحيحَينِ».

وتَكلَّمَ ابن القَيِّم على هذه الرِّواية فقال: المرات يُراد بها الأفعال تارةً والأعيان أُخرَى، والأوَّل أكثر، ومن الثاني: «انشَقَّ القمر مرَّتَينِ»، وقد خَفِيَ على بعض الناس فادَّعَى أنَّ انشِقاق القمر وَقَعَ مرَّتَينِ، وهذا ممَّا يَعلَم أهل الحديث والسِّيَر أنَّه غلط، فإنَّه لم يقع إلّا مَرَّة واحدة، وقد قال العِماد ابن كثير: في الرِّواية التي فيها «مرَّتَينِ» نظر، ولعلَّ قائلَها أراد فِرقَتَينِ.

قلت: وهذا الذي لا يَتَّجِهُ غيرُه جمعاً بين الرِّوايات. ثمَّ راجعتُ نَظْم شيخنا فوجدتُه يحتمل التأويل المذكور، ولفظُه:

---

(١) البخاري (٤٨٦٨)، ومسلم (٢٨٠٢) (٤٧).

(٢) ووقع في بعض طرقه عند البخاري (٣٦٣٦) بلفظ: «شقتين» كما في حديث الباب.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٠١).

(٤) أخرجه أحمد (١٦٧٥٠)، والترمذي (٣٢٨٩)، وابن حبان (٦٤٩٧).

(٥) لم نقف على هذا اللفظ من حديث جبير، وجاء في حديث ابن عباس عند الثعلبي في «تفسيره» ٩/ ١٦١.

(٦) تحرف في (ع) و(س) إلى: الطبراني، والصواب ما أثبتنا من (أ)، وهو في «تفسير الطبري» ٢٧/ ٨٧.

فَصارَ فِرقَتَينِ فِرقةٌ عَلَت وفِرقةٌ للطَّودِ منه نَزلَتْ

وذاكَ مرَّتَينِ بالإجماع والنَّصِّ والتواتُرِ السَّماعِ

فجمع بين قوله: «فِرقَتَينِ» وبين قوله: «مرَّتَينِ»، فيُمكِن أن يتعلَّق قوله: بالإجماع بأصلِ الانشقاق لا بالتعدُّدِ، مع أنَّ في نقل الإجماع في نفس الانشِقاق نظراً سيأتي بيانه.

قوله: «حتَّى رأَوْا حِراء بينهما» أي: جَبَل حِراء[1] بين الفِرقَتَينِ، وحِراء تقدَّم ضبطه في بَدْء الوحي (٣)، وهو على يَسار السائر من مكَّة إلى مِنًى.

قوله: «عن أبي حمزة» بالمهمَلة والزّاي: هو محمد بن ميمون السُّكَّريّ المروَزيّ.

قوله: «عن الأعمَش عن إبراهيم» وَقَعَ في رواية السَّرَخسيّ والكُشْمِيهنيّ في آخِر الباب من وجهٍ آخر عن الأعمَش: حدَّثنا إبراهيم.

قوله: «عن أبي مَعمَر» هذا هو المحفوظ، ووَقَعَ في رواية سَعْدان بن يحيى ويحيى بن عيسى الرَّمليّ: عن الأعمَش عن إبراهيم عن عَلقَمة، أخرجه ابن مَرْدويه، ولأبي نُعَيم نحوُه من طريقٍ غريبة عن شُعْبة عن الأعمَش، والمحفوظ عن شُعْبة كما سيأتي في التفسير (٤٨٦٤): عن الأعمَش عن إبراهيم عن أبي مَعمَر، وهو المشهور، وقد أخرجه مسلم (٢٨٠١) من طريق أُخرَى عن شُعْبة عن الأعمَش عن مُجاهد عن ابن عمر، وسيأتي للمصنِّف مُعلَّقاً أنَّ مُجاهداً رواه عن أبي مَعمَر عن ابن مسعود، فالله أعلم هل عند مجاهد فيه إسنادان، أو قول مَن قال: ابن عمر، وَهْمٌ من أبي مَعمَر.

قوله: «عن عبد الله» هو ابن مسعود.

قوله: «انشَقَّ القمر ونحنُ مع النبيِّ ﷺ بمِنًى» في رواية مسلم (٢٨٠٠/ ٤٤) من طريق عليّ بن مُسهِر عن الأعمَش: بينما نحنُ مع النبيِّ ﷺ بمِنًى إذ انفَلَقَ القمر، وهذا لا يعارض قول أنس: أنَّ ذلك كان بمكَّة، لأنَّه لم يُصرِّح بأنَّ النبيّ ﷺ كان ليلتئذٍ بمكَّة، وعلى تقدير

(١) قوله: «جبل حراء» سقط من (س).

١٨٤/٧ تصريحه فمِنًى[1]/ من جُملة مكَّة فلا تَعارُض، وقد وَقَعَ عند الطبرانيِّ[2] من طريق زِرّ بن حُبَيشٍ عن ابن مسعود قال: انشَقَّ القمر بمكَّة فرأيته فِرقَتَينِ، وهو محمول على ما ذكرتُه، وكذا ما وَقَعَ في غير هذه الرِّواية، وقد وَقَعَ عند ابن مَرْدويه بيان المراد فأخرجه من وجهٍ آخر عن ابن مسعود قال: انشَقَّ القمر على عَهد رسول الله ﷺ ونحنُ بمكَّة قبل أن نَصيرَ إلى المدينة، فوَضَح أنَّ مُرادَه بذِكْر مكَّة الإشارة إلى أنَّ ذلك وَقَعَ قبل الهجرة، ويجوز أنَّ ذلك وَقَعَ وهم ليلتئذٍ بمِنًى.

قوله: «فقال: اشهَدوا» أي: اضبِطوا هذا القَدْر بالمشاهدة.

قوله: «وقال أبو الضُّحَى...» إلى آخره، يحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: «عن إبراهيم»، فإنَّ أبا الضُّحَى من شيوخ الأعمَش فيكون للأعمَشِ فيه إسنادان، ويحتمل أن يكون مُعلَّقاً وهو المعتَمَد، فقد وَصَلَه أبو داود الطَّيالسيّ (٢٩٣) عن أبي عَوَانة، وروِّيناه في «فوائد أبي طاهر الذُّهْليِّ» من وجه آخر عن أبي عَوَانة، وأخرجه أبو نُعَيم في «الدَّلائل» (٢١٢) من طريق هشَيم كلاهما عن مُغيرة عن أبي الضُّحَى بهذا الإسناد بلفظ: انشَقَّ القمر على عَهد رسول الله ﷺ، فقالت كفَّار قُرَيش: هذا سِحرٌ سَحَرَكم ابنُ أبي كَبْشة، فانظُروا إلى السُّفّار، فإن أخبَروكم أنَّهم رأوا مثل ما رأيتُم فقد صَدَق، قال: فما قَدِمَ عليهم أحدٌ إلّا أخبَرهم بذلك؛ لفظ هُشَيم، وعند أبي عَوَانة: انشَقَّ القمر بمكَّة، نحوه وفيه: فإنَّ محمَّداً لا يستطيع أن يَسحَر الناس كلَّهم.

قوله: «وتابَعَه محمد بن مسلم» هو الطائفيّ، وابن أبي نَجِيح: اسمه عبد الله، واسم أبيه: يَسار بتحتانيَّةٍ ثمَّ مُهمَلة خفيفة، ومُراده أنَّه تابَعَ إبراهيم في روايته عن أبي مَعمَر في قوله: إنَّ ذلك كان بمكَّة لا في جميع سياق الحديث، والجمع بين قول ابن مسعود تارة بمِنًى وتارةً

---

(١) في (س): «فهي» بدل: فمنًى.

(٢) لم نقف عليه في المطبوع من مصنفاته، وأخرجه من الطريق المذكور أبو نعيم في «الدلائل» (٢٠٧) دون قوله: بمكة.

بمكَّة، إمّا باعتبار التعدُّد إن ثَبَت، وإمّا بالحَملِ على أنَّه كان بمِنًى، ومَن قال: كان بمكَّة لا يُنافيه لأنَّ مَن كان بمِنًى كان بمكَّة من غير عَكس، ويُؤيِّده أنَّ الرِّواية التي فيها «بمِنًى» قال فيها: «ونحنُ بمِنًى»، والرِّواية التي فيها «بمكَّة» لم يَقُل فيها: «ونحن» وإنَّما قال: «انشَقَّ القمر بمكَّة»، يعني: أنَّ الانشِقاق كان وهم بمكَّة قبل أن يُهاجروا إلى المدينة، وبهذا يَندَفِع دَعوَى الدّاووديّ: أنَّ بين الخَبَرَينِ تَضادّاً، والله أعلم.

وابن أبي نَجِيح رواه عن مُجاهد عن أبي مَعمَر، وهذه الطَّريق وَصَلَها عبد الرَّزّاق في «مُصنَّفه»[1]، ومن طريقه البيهقيُّ في «الدَّلائل» (٢/ ٢٦٥) عن ابن عُيَينَةَ ومحمد بن مسلم جميعاً عن ابن أبي نَجِيح بهذا الإسناد[2] بلفظ: رأيت القمر مُنشَقّاً شِقَّتَينِ: شِقّة على أبي قُبَيس، وشِقّة على السُّوَيداء، والسُّوَيداء بالمهمَلة والتصغير: ناحيةٌ خارجَ مكَّة عندها جبل، وقول ابن مسعود: «على أبي قُبَيس» يحتمل أن يكون رآه كذلك وهو بمِنًى كأن يكون على مكان مُرتَفِع بحيثُ رأى طَرَف جبل أبي قُبَيس، ويحتمل أن يكون القمر استَمرَّ مُنشَقّاً حتَّى رَجَعَ ابن مسعود من مِنًى إلى مكَّة فرآه كذلك وفيه بُعدٌ، والذي يقتضيه غالب الرِّوايات أنَّ الانشِقاق كان قُرب غُروبه، ويُؤيِّد ذلك إسنادهم الرُّؤية إلى جِهة الجبل، ويحتمل أن يكون الانشِقاق وَقَعَ أوَّل طُلوعه، فإنَّ في بعض الرِّوايات أنَّ ذلك كان ليلةَ البدر، أو التعبير بأبي قُبَيس من تغيير بعض الرُّواة، لأنَّ الغرض ثبوت رُؤيَته مُنشَقّاً إحدَى الشِّقَّتَينِ على جبل والأُخرَى على جبل آخر، ولا يُغايِر ذلك قول الراوي الآخر: رأيت الجبل بينهما، أي: بين الفِرقَتَينِ؛ لأنَّه إذا ذهبَت فِرقة عن يمين الجبل وفِرقة عن يساره مثلاً صَدَقَ أنَّه بينهما، وأيُّ جبل آخر كان من جِهة يمينه أو يساره صَدَقَ أنَّها عليه أيضاً، وسيأتي في تفسير سورة القمر (٤٨٦٥) من وجهٍ آخَر عن مجاهد بلفظٍ آخَر، وهو قوله: انشَقَّ القمر ونحنُ

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «مصنفه»، وهو في «تفسيره» ٢/ ٢٥٧.

(٢) ومن غير طريق عبد الرزاق وصلها البخاري نفسه برقم (٣٦٣٦) عن صدقة بن الفضل، عن ابن عيينة وحده عن ابن أبي نَجيح، به بلفظ: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين، فقال النبي ﷺ: «اشهدوا».

مع رسول الله ﷺ فقال: «اشهَدوا اشهَدوا»، وليس فيه تعيين مكان. وأخرجه ابن مَرْدويه من رواية ابن جُرَيج عن مُجاهد بلفظٍ آخر وهو قوله: انشَقَّ القمر، قال الله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾[القمر:١]، يقول: كما شَقَقتُ القمر كذلك أُقيم الساعة.

قوله في حديث ابن عبّاس: «إنَّ القمر انشَقَّ على زمان رسول الله ﷺ» هكذا أورَدَه مختصراً،/ وعند أبي نُعَيم (٢٠٩) من وجه آخر: انشَقَّ القمر فِلقَتَينِ، قال ابن مسعود: لقد رأيت جبل حِراء من بين فِلقَتَي القمر، وهذا يوافق الرِّواية الأولى في ذِكْر حِراء. ١٨٥/٧

وقد أنكرَ جمهور الفَلاسفة انشِقاق القمر مُتَمسِّكين بأنَّ الآيات العُلويَّة لا يَتَهَيَّأ فيها الانخِراق والالتِئام، وكذا قالوا في فتح أبواب السماء ليلة الإسراء إلى غير ذلك من إنكارهم بما يكون يومَ القيامة من تكوير الشمس وغير ذلك، وجواب هؤلاء إن كانوا كفَّاراً أن يُناظَروا أوّلاً على ثبوت دين الإسلام ثمَّ يُشرَّكوا مع غيرهم ممَّن أنكرَ ذلك من المسلمين، ومتى سَلَّمَ المسلم بعض ذلك دون بعض أُلزِمَ التناقُض، ولا سبيل إلى إنكار ما ثَبَتَ في القرآن من الانخِراق والالتِئام في القيامة، فيَستَلزِم جواز وقوع ذلك مُعجِزة لنبيِّ الله ﷺ.

وقد أجابَ القُدَماء عن ذلك، قال أبو إسحاق الزَّجّاج في «مَعاني القرآن»: أنكرَ بعض المبتَدِعة الموافقين لمخالِفي المِلّة انشِقاق القمر ولا إنكارَ للعقل فيه، لأنَّ القمر مخلوق لله يَفعَل فيه ما يَشاء كما يُكَوِّره يومَ البَعث ويُفنيه، وأمَّا قول بعضهم: لو وَقَعَ لَجاء مُتَواتراً واشتَرَكَ أهل الأرض في مَعرِفَته ولمَا اختُصَّ بها أهل مكَّة، فجوابه أنَّ ذلك وَقَعَ ليلاً وأكثر الناس نيام والأبواب مُغَلَّقة وقَلَّ مَن يُراصد السماء إلّا النادِر، وقد يقع بالمشاهدة في العادة أن يَنكَسِف القمر، وتبدو الكواكبُ العِظام وغير ذلك في اللَّيل ولا يُشاهدها إلّا الآحاد، فكذلك الانشِقاق كان آية وقَعَت في اللَّيل لقومٍ سألوا واقتَرَحوا فلم يَتأهَّب غيرهم لها، ويحتمل أن يكون القمر ليلتئذٍ كان في بعض المنازل التي تَظهَر لبعض أهل الآفاق دون بعض كما يَظهَر الكُسوف لقومٍ دون قوم.

وقال الخطَّابيُّ: انشِقاق القمر آية عظيمة لا يَكاد يَعدِلها شيء من آيات الأنبياء، وذلك أنَّه ظَهَرَ في مَلكوت السماء خارجاً من جُملة طِباع ما في هذا العالَم المرَكَّب من الطَّبائع، فليس ممَّا يُطمَع في الوصول إليه بحيلةٍ، فلذلك صارَ البُرهان به أظهَر، وقد أنكَرَ ذلك بعضهم فقال: لو وَقَعَ ذلك لم يجُز أن يَخفَى أمره على عَوامِ الناس، لأنَّه أمرٌ صَدَرَ عن حِسٍّ ومُشاهدة، فالناس فيه شُرَكاء والدَّواعي مُتَوَفِّرة على رُؤية كلّ غريب ونَقْلِ ما لم يُعهَد، فلو كان لذلك أصل لَخُلِّدَ في كتب أهل التَّسيير والتَّنجيم، إذ لا يجوز إطباقهم على تَركه وإغفاله مع جَلالة شأنه ووُضوح أمره.

والجواب عن ذلك: أنَّ هذه القِصّة خَرَجَت عن بقيَّة الأُمور التي ذكروها، لأنَّه شيء طلبَه خاصٌّ من الناس فوَقَعَ ليلاً، لأنَّ القمر لا سُلطان له بالنَّهار ومن شأن اللَّيل أن يكون أكثر الناس فيه نياماً ومُستَكِنّين بالأبنية، والبارز بالصحراء منهم إذا كان يَقظانَ يحتمل أنَّه كان في ذلك الوقت مَشغولاً بما يُلهيه من سَمَر وغيره، ومن المستبعَد أن يَقصِدوا إلى مراصِدِ مَركَز القمر ناظرين إليه لا يَغفُلونَ عنه، فقد يجوز أنَّه وَقَعَ ولم يَشعُر به أكثر الناس، وإنَّما رآه مَن تَصَدَّى لرُؤيَتِه ممَّن اقتَرَحَ وقوعَه، ولعلَّ ذلك إنَّما كان في قَدر اللَّحظة التي هي مَدْرَك البَصَر.

ثمَّ أبدَى حكمةً بالغة في كَون المعجِزات المحمديَّة لم يَبلُغ شيء منها مَبلَغ التواتُر الذي لا نِزاع فيه إلّا القرآن بما حاصله: أنَّ مُعجِزةَ كلِّ نبيّ كانت إذا وقَعَت عامّةً أعقبَت هلاك مَن كَذَّبَ به من قومه للاشتِراكِ في إدراكها بالحِسِّ، والنبيّ ﷺ بُعِثَ رحمةً فكانت مُعجِزَته التي تَحدَّى بها عقليَّة، فاختَصَّ بها القوم الذين بُعِثَ منهم لمَا أُوتوه من فضل العقول وزيادة الأفهام، ولو كان إدراكها عامّاً لَعوجِلَ مَن كَذَّبَ به كما عُوجِلَ مَن قبلهم.

وذكر أبو نُعَيم في «الدَّلائل» (١/ ٤٠٥) نحو ما ذكره الخطَّابيُّ وزادَ: ولا سيَّما إذا وقَعَت الآية في بَلدة كان عامّةُ أهلِها يومَئذٍ الكفَّار الذين يَعتَقِدونَ أنَّها سِحر ويَجتَهِدونَ في إطفاء نور الله.

قلت: وهو جيِّد بالنِّسبة إلى مَن سأَلَ عن الحكمة في قِلّة مَن نَقَلَ ذلك من الصحابة، وأمَّا مَن سأَلَ عن السَّبَب في كَون أهل التَّنجيم لم يَذكُروه، فجوابه: أنَّه لم يُنقَل عن أحد منهم أنَّه نَفَاه، وهذا كافٍ، فإنَّ الحُجّة فيمن أثبَتَ لا فيمَن يؤخذ عنه صريح النَّفي،/ حتَّى إنَّ مَن وُجِدَ عنه صريح النَّفي يُقدَّم عليه مَن وُجِدَ منه صريح الإثبات. ١٨٦/٧

وقال ابن عبد البَرِّ: قد روى هذا الحديث جماعة كثيرة من الصحابة، وروى ذلك عنهم أمثالهم من التابعين، ثمَّ نَقَلَه عنهم الجَمّ الغَفير إلى أن انتهى إلينا، ويُؤيِّد ذلك بالآية الكَرِيمة، فلم يَبقَ لاستبعادِ مَن استبعَد وقوعَه عُذر. ثمَّ أجابَ بنحو جواب الخطَّابيّ وقال: وقد يَطلُع على قوم قبل طُلوعه على آخرين، وأيضاً فإنَّ زمن الانشِقاق لم يَطُل ولم تَتَوَفَّر الدَّواعي على الاعتناء بالنَّظَر إليه، ومع ذلك فقد بَعَثَ أهل مكَّة إلى آفاق مكَّة يسألونَ عن ذلك فجاءت السُّفار وأخبَروا بأنَّهم عايَنوا ذلك، وذلك لأنَّ المسافرين في اللَّيل غالباً يكونونَ سائرين في ضَوء القمر ولا يَخفَى عليهم ذلك.

وقال القُرطُبيّ: الموانع من مُشاهدة ذلك إذا لم يَحصُل القصد إليه غير مُنحَصِرة، ويحتمل أن يكون الله صَرفَ جميع أهل الأرض غيرَ أهل مكَّة وما حولها عن الالتِفات إلى القمر في تلك الساعة ليختصَّ بمُشاهَدَتِه أهل مكَّة كما اختُصّوا بمُشاهدة أكثر الآيات ونَقَلوها إلى غيرهم. انتهى، وفي كلامه نظر، لأنَّ أحداً لم يَنقُل أنَّ أحداً من أهل الآفاق غير أهل مكَّة ذكروا أنَّهم رَصَدوا القمر في تلك اللَّيلة المعَيَّنة فلم يُشاهدوا انشِقاقه، فلو نُقِلَ ذلك لكان الجواب الذي أبداه القُرطُبيّ جيِّداً، ولكن لم يُنقَل عن أحد من أهل الأرض شيء من ذلك، فالاقتِصار حينئذٍ على أنَّ الجواب الذي ذكره الخطَّابيُّ ومَن تَبِعَه أوضَحُ، والله أعلم.

وأمَّا الآية فالمراد بها قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر:١]، لكن ذهب بعض أهل العلم من القُدَماء أنَّ المراد بقولِه: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾، أي: سيَنشَقُّ كما قال تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل:١]، أي: سيأتي، والنُّكتة في ذلك إرادةُ المبالَغة في تَحقُّق وقوع ذلك، فنُزِّلَ مَنزِلةَ الواقع.

والذي ذهب إليه الجمهور أصحّ كما جَزَمَ به ابن مسعود وحُذَيفة وغيرهما، ويُؤيِّده قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ وَإِن يَرَوْاْ ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ [القمر:٢]، فإنَّ ذلك ظاهر في أنَّ المراد بقوله: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾: وقوع انشِقاقه، لأنَّ الكفَّار لا يقولون ذلك يومَ القيامة، وإذا تَبيَّن أنَّ قولهم ذلك إنَّما هو في الدُّنيا، تَبيَّن وقوع الانشقاق، وأنَّه المراد بالآية التي زَعَموا أنَّها سحر، ووَقَعَ ذلك صريحاً في حديث ابن مسعود كما بيَّنّاه قبلُ.

ونَقَلَ البيهقيُّ في أوائل «البَعث والنُّشور» عن الحَليميّ، أنَّ من الناس مَن يقول: إنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾، أي: سَيَنشَقّ. قال الحليميّ: فإن كان كذلك فقد وَقَعَ في عَصرنا، فشاهَدتُ الهلال ببُخارَى في اللَّيلة الثالثة مُنشَقّاً نصفَين، عرضُ كلّ واحد منهما كعرضِ القمر ليلةَ أربعٍ أو خمسٍ، ثمَّ اتَّصَلا فصارَ في شكل أُترُجّة إلى أن غاب. قال: وأخبرني بعض من أثِقُ به أنَّه شاهَدَ ذلك في ليلة أُخرَى. انتهى، ولقد عَجِبتُ من البيهقيِّ كيفَ أقَرَّ هذا مع إيراده حديث ابن مسعود المصرِّح بأنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾: أنَّ ذلك وَقَعَ في زمن النبيّ ﷺ، فإنَّه ساقَه[1] هكذا من طريق ابن مسعود في هذه الآية: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾، قال: لقد انشَقَّ على عهد رسول الله ﷺ، ثمَّ ساقَ حديث ابن مسعود: «لقد مَضَت آية الدُّخان والرّوم والبَطشة وانشِقاق القمر»، وسيأتي الكلام على هذا الحديث الأخير في تفسير سورة الدُّخان (٤٨٢٠) إن شاء الله تعالى.

٣٧- باب هجرة الحبشة

١٨٩/٧

وقالت عائشةُ: قال النبيُّ ﷺ: «أُريتُ دارَ هِجرتِكُمْ، ذاتَ نَخْلٍ، بَينَ لابَتَينِ»، فهاجَرَ مَن هاجَرَ قِبَلَ المدينةِ، ورَجَعَ عامّةُ مَن كان هاجَرَ بأرضِ الحَبَشةِ إلى المدينةِ.

فيه عن أبي موسى وأسماءَ، عن النبيِّ ﷺ.

٣٨٧٢- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ الجُعْفيُّ، حدَّثنا هشامٌ، أخبرنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهْريِّ،

---

(١) في «السنن الكبرى» ٣/ ٣٥٢، والحديث أصله في «الصحيحين»، فسيأتي برقم (٤٨٢٤) و(٤٨٢٥)، وأخرجه مسلم برقم (٢٧٩٨).

حدَّثنا عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ: أنَّ عُبيد الله بنَ عَدِيٍّ بنِ الخِيَار أخبَره: أنَّ المِسْوَرَ بنَ مَخرَمةَ وعبد الرَّحمن ابنَ الأسوَدِ بنِ عبدِ يَغُوثَ قالا له: ما يَمْنَعُكَ أن تُكلِّمَ خالَكَ عُثْمانَ في أخِيه الوَلِيدِ بنِ عُقْبةَ، وكان أكثَرَ الناسُ فيما فعَلَ به؟ قال عُبيدُ الله: فانتَصَبتُ لِعُثْمانَ حينَ خَرَجَ إلى الصَّلاةِ، فقلتُ له: إنَّ لي إليكَ حاجةً، وهي نَصِيحةٌ، فقال: أيُّها المَرْءُ أعوذُ بالله منكَ، فانصَرَفْتُ، فلمَّا قَضَيتُ الصَّلاةَ جَلَسْتُ إلى المِسْوَرِ وإلى ابنِ عبدِ يَغُوثَ، فحَدَّثْتُهما بالَّذي قلتُ لِعثمانَ، وقال لي، فقالا: قد قَضَيتَ الَّذي كان عليكَ، فبَينَما أنا جالسٌ معهما إذ جاءني رسولُ عُثْمانَ، فقالا لي: قد ابْتَلاكَ الله.

فانطَلَقتُ حتَّى دَخَلْتُ عليه فقال: ما نَصِيحَتُكَ التي ذَكَرْتَ آنِفاً؟ قال: فتَشَهَّدْتُ ثمَّ قلتُ: إنَّ اللهَ بَعَثَ محمَّداً ﷺ، وأنزَلَ عليه الكتابَ، وكنتَ ممَّنِ استَجابَ لله ورسولِه وآمَنْتَ به، وهاجَرْتَ الهِجْرتَينِ الأولَيَنِ، وصَحِبْتَ رسولَ الله، ورأيتَ هَدْيَه، وقد أكثَرَ الناسُ في شأنِ الوَلِيدِ بنِ عُقْبةَ، فحَقٌّ عليكَ أن تُقِيمَ عليه الحَدَّ، فقال لي: يا ابنَ أخي، أَدرَكْتَ رسولَ الله؟ قال: قلتُ: لا، ولكن قد خَلَصَ إليَّ من عِلْمِه ما خَلَصَ إلى العَذْراءِ في سِتْرِها، قال: فتَشَهَّدَ عُثْمانُ فقال: إنَّ الله قد بَعَثَ محمَّداً بالحقِّ، وأنزَلَ عليه الكتابَ، وكنتُ ممَّنِ استَجابَ لله ورسولِه، وآمَنْتُ بما بُعِثَ به محمَّدٌ، وهاجَرْتُ الهِجْرتَينِ الأولَيَنِ، كما قلتَ وصَحِبتُ رسولَ الله ﷺ وبايعتُه، والله ما عَصَيتُه، ولا غَشَشْتُه حتَّى تَوَفَّاه الله، ثمَّ استَخْلَفَ الله أبا بَكْرٍ، فوالله ما عَصَيتُه ولا غَشَشْتُه، ثمَّ استُخْلِفَ عمرُ، فوالله ما عَصَيتُه ولا غَشَشْتُه، ثمَّ استُخْلِفْتُ، أفَليسَ لي عليكم مِثْلُ الَّذي كان لهم عليَّ؟ قال: بلى قال: فما هذه الأحادِيثُ التي تَبْلُغُني عنكُم؟ فأمَّا ما ذَكَرْتَ من شأنِ الوَلِيدِ بنِ عُقْبةَ، فسَنأخُذُ فيه إن شاء الله بالحقِّ، قال: فجَلَدَ الوَلِيدَ أربعينَ جَلْدةً، وأمَرَ عَلِيّاً أن يَجْلِدَه، وكان هو يَجْلِدُه.

وقال يونسُ وابنُ أخي الزُّهْريِّ، عن الزُّهْريِّ: أفليسَ لي عليكم مِن الحقِّ مِثْلُ الَّذي كان لهم؟

قال أبو عبدِ الله: ﴿بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة:٤٩]: ما ابتُلِيتُم به من شِدّةٍ، وفي موضعٍ: البلاءُ: الابتلاءُ والتَّمحِيصُ، من: بَلَوتُه ومَحَّصتُه، أي: استَخْرَجتُ ما عندَه.

يَبلُو: يَختَبِر، ﴿مُبْتَلِيكُم﴾ [البقرة:٢٤٩]: مُختَبِرُكم.

وأمّا قولُه: ﴿بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾: النِّعَمُ، وهي مِن: أبلَيتُه، وتلكَ مِن: ابتَلَيتُه.

قوله: «باب هِجرة الحَبَشة» أي: هِجرة المسلمين من مكَّة إلى أرض الحَبَشة، وكان وقوع ذلك مرَّتَينِ، وذكر أهل السِّيَر: أنَّ الأولى كانت في شهر رَجَب من سنة خمسٍ من المبعَث، وأنَّ أوَّل مَن هاجَرَ منهم أحدَ عشرَ رجلاً وأربعُ نِسوة، وقيل: وامرأتان، وقيل: كانوا اثنَي عشرَ رجلاً، وقيل: عشرةٌ، وأنَّهم خَرَجوا مُشاةً إلى البحر فاستأجَروا سَفينة بنصف دينارٍ، وذكر ابن إسحاق: أنَّ السَّبَب في ذلك أنَّ النبيّ ﷺ قال لأصحابه لمَّا رأى المشرِكين يُؤذونَهم ولا يستطيع أن يَكُفَّهم عنهم: «إنَّ بالحَبَشة مَلِكاً لا يُظلَم عنده أحد، فلو خَرَجتُم إليه حتَّى يَجعَل الله لكم فَرَجاً»، قال: فكان أوَّل مَن خرج منهم عثمان بن عَفّان ومعه زوجته رُقيَّة بنت رسول الله ﷺ[1].

وأخرج يعقوب بن سفيان[2] بسندٍ موصول إلى أنس قال: أبطأَ على رسول الله ﷺ خَبَرهما، فقَدِمَت امرأة فقالت له: لقد رأيتُهما وقد حَمَلَ عثمان امرأته على حِمار، فقال: «صَحِبَهما الله، إنَّ عثمان لَأوَّلُ مَن هاجَرَ بأهلِه بعد لوط».

قلت: وبهذا تَظهَر النُّكتة في تصدير البخاريّ البابَ بحديثِ عثمان، وقد سَرَدَ ابن إسحاق أسماءَهم، فأمَّا الرِّجال: فهم عثمان بن عَفّان وعبد الرحمن بن عَوْف والزُّبَير بن العَوّام وأبو حُذَيفة بن عُتبة ومُصعَب بن عُمير وأبو سَلَمة بن عبد الأسد وعثمان بن مَظعُون وعامر بن رَبيعة وسُهَيل ابن بيضاءَ وأبو سَبْرة بن أبي رُهْم العامريّ، قال: ويقال بَدَله: حاطِب بن عَمْرو العامريّ، قال: فهؤلاء العشرة أوَّل مَن/ خرج من المسلمين إلى الحبشة. ١٨٩/٧

قال ابن هشام: وبَلَغَني أنَّه كان عليهم عثمان بن مَظعُون، وأمَّا النِّسوة: فهنَّ رُقيَّة بنت

---

(١) أخرجه ابن هشام ١/ ٣٢١-٣٢٢، وقصة هجرة المسلمين إلى الحبشة أخرجها أحمد في «مسنده» (١٧٤٠) من طريق ابن إسحاق عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أم سلمة، به. وإسناده حسن، وانظر تتمة تخريجه والكلام عليه في «المسند».

(٢) في «المعرفة والتاريخ» ٣/ ٢٨٤، وأخرجه من طريقه البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٢٩٧.

النبيِّ ﷺ، وسَهْلة بنت سَهْل امرأة أبي حُذَيفة، وأُمّ سَلَمة بنت أبي أُميَّة امرأة أبي سَلَمة، وليلى بنت أبي حَثْمة امرأة عامر بن ربيعة.

ووافقه الواقديّ في سَرِدهنَّ وزاد اثنين: عبد الله بن مسعود وحاطِب بن عَمْرو، مع أنَّه ذكر في أوَّل كلامه أنَّهم كانوا أحدَ عشرَ رجلاً، فالصواب ما قال ابن إسحاق: إنَّه اختُلِفَ في الحاديَ عشرَ هل هو أبو سَبْرة أو حاطب؟ وأمَّا ابن مسعود فجَزَمَ ابن إسحاق بأنَّه إنَّما كان في الهجرة الثانية، ويُؤيِّده ما روى أحمد (٤٤٠٠) بإسنادٍ حَسَن[١] عن ابن مسعود قال: بَعَثَنا النبيّ ﷺ إلى النَّجاشيّ ونحنُ نحو من ثمانين رجلاً، فيهم عبد الله بن مسعود وجعفر ابن أبي طالب وعبد الله بن عُرفُطة وعثمان بن مظعون وأبو موسى الأشعَريّ، فذكر الحديث.

وقد استُشكِلَ ذِكْر أبي موسى فيهم، لأنَّ المذكور في «الصحيح»: أنَّ أبا موسى خرج من بلاده هو وجماعة قاصداً النبيّ ﷺ بالمدينة، فألقَتهم السَّفينة بأرضِ الحَبَشة فحَضَروا مع جعفر إلى النبيّ ﷺ بخَيبَر، ويُمكِن الجمع بأن يكون أبو موسى هاجَرَ أوَّلاً إلى مكَّة فأسلَمَ، فبَعَثَه النبيّ ﷺ مع مَن بَعَثَ إلى الحَبَشة، فتَوَجَّهَ إلى بلاد قومه وهم مُقابل الحَبَشة من الجانب الشَّرقيّ، فلمَّا تحقَّقَ استقرار النبيّ ﷺ وأصحابِه بالمدينة هاجَرَ هو ومَن أسلَمَ من قومه إلى المدينة، فألقَتهم السَّفينة لأجلِ هَيَجان الرّيح إلى الحبشة، فهذا مُحتَمَل، وفيه جمعٌ بين الأخبار فليُعتَمَد، والله أعلم.

وعلى هذا فقول أبي موسى: «بَلَغَنا مَخرَجُ النبيِّ ﷺ»، أي: إلى المدينة، وليس المراد: بَلَغَنا مَبعَثُه، ويُؤيِّده أنَّه يَبعُد كلَّ البُعد أن يَتأخَّر عِلمُ مَبعَثه إلى مُضيِّ نحو عشرين سنةً، ومع الحَمل على مَخرَجه إلى المدينة، فلا بُدّ فيه من زيادة استقراره بها وانتِصافِه ممَّن عاداه ونحو ذلك، وإلّا فبعيدٌ أيضاً أن يَخفَى عنهم خَبَر خروجه إلى المدينة ستَّ سِنين، ويحتمل أنَّ إقامة أبي موسى بأرضِ الحَبَشة طالَت لأجلِ تأخُّر جعفر عن الحضور إلى المدينة حتَّى

---

(١) في إسناده معاوية بن حُديج، والجمهور على تضعيفه، وانظر تمام تخريجه والكلام عليه في «مسند أحمد».

يأتيَه الإذن من النبيِّ ﷺ بالقُدوم، وأمَّا عثمان بن مَظعون فذُكِرَ فيهم، وإن كان مذكوراً في الأوَّل، لأنَّ ابن إسحاق وموسى بن عُقْبة وغيرهما من أهل السِّيَر ذكروا أنَّ المسلمين بَلَغَهم وهم بأرضِ الحَبَشة أنَّ أهل مكَّة أسلَموا، فرَجَعَ ناس، منهم: عثمان بن مَظعون إلى مكَّة فلم يَجِدوا ما أُخبروا به من ذلك صحيحاً، فرجعوا، وسارَ معهم جماعة إلى الحَبَشة، وهي الهجرة الثانية.

وسَرَدَ ابن إسحاق أسماء أهل الهجرة الثانية وهم زيادة على ثمانين رجلاً.

وقال ابن جَرِير الطَّبَريُّ[1]: كانوا اثنين وثمانين رجلاً سِوَى نسائهم وأبنائهم، وشَكَّ في عمَّار بن ياسر، هل كان فيهم؟ وبه تَتَكَمَّل العِدّة ثلاثةً وثمانين، وقيل: إنَّ عِدّة نسائهم كانت ثمانيَ عشرةَ امرأةً.

قوله: «**وقالت عائشة: أُريت دار هِجرَتكم...**» إلى آخره، هذا وَقَعَ بعد الهجرة الثانية إلى الحَبَشة، كما سيأتي بيانه موصولاً مُطوَّلاً في «باب الهجرة إلى المدينة» (٣٩٠٥).

قوله فيه: «**عن أبي موسى وأسماء**» أمَّا حديث أبي موسى فسيأتي في آخِر الباب (٣٨٧٦)، وأمَّا حديث أسماء وهي بنت عُميسٍ فسيأتي في غزوة خَيبَر (٤٢٣٠) من طريق أبي بُرْدة بن أبي موسى عن أبيه قال: بَلَغَنا مَخرَج النبيِّ ﷺ ونحنُ باليمن؛ فذكر الحديث، وفيه: ودَخَلَت أسماء بنت عُميسٍ وهي ممَّن قَدِمَ معنا على حفصة، وقد كانت أسماء هاجَرَت فيمَن هاجَرَ إلى النَّجاشيّ؛ الحديث.

ثم ذكر قِصّة الوليد بن عُقْبة التي مَضَت في مناقب عثمان (٣٦٩٦)، وتقدَّم شرحها مُستَوفًى بتمامه، وفيه قوله هنا: «أن تُكلِّمَ خالك»، والغرض منها قول عثمان: «وهاجَرت الهجرتَينِ الأُولَيَينِ» كما قلتُ، و«الأُولَيَينِ» بضمِّ الهمزة وتحتانيَّتَينِ: تثنية أُولَى، وهو على طريق التَّغليب بالنِّسبة إلى هِجرة الحبشة فإنَّها كانت أُولى وثانية، وأمَّا إلى المدينة فلم تكن إلّا واحدة، ويحتمل أن تكون الأوَّليَّة بالنِّسبة إلى أعيان مَن هاجَرَ، فإنَّهم هاجَروا مُتفرِّقين

(١) في «تاريخ الأمم والملوك» ١/ ٥٤٧.

فتُعَدَّدُ بالنِّسبة إليهم، فمِن أوَّل مَن هاجَرَ عثمانُ.

١٩٠/٧ **قوله: «وقال يونس»** هو ابن يزيد **«وابن أخي/ الزُّهْريِّ»** هو محمد بن عبد الله بن مسلم **«عن الزُّهْريِّ»** بالإسناد المذكور.

وطريق يونس وَصَلَها المؤلِّف في مناقب عثمان (٣٦٩٦)، وأمَّا طريق ابن أخي الزُّهْريِّ فوَصَلَها قاسم بن أصبَغ في «مُصنَّفه»، ومن طريقه ابن عبد البَرِّ في «تمهيده»[1]، وهو باللَّفظِ الذي عَلَّقَه المصنِّف، وهذا التَّعليق عن هذَينِ، وكذا الذي بعده من التفسير في رواية المُستَمْلي وحدَه.

قوله: «قال أبو عبد الله: ﴿بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾...» إلى آخره، وَقَعَ في رواية المُستَمْلي وحده أيضاً، وأورَدَه هنا لقوله: «قد ابتَلاكَ الله»، والمراد به الاختبار، ولهذا قال: هو من بَلَوتُه: إذا استخرَجت ما عنده، واستَشهَدَ بقولِه: «نَبلُو، أي: نَختَبِر، ومُبتَليكُم، أي: مُختَبرِكُم»، ثمَّ استَطرَدَ فقال: وأمَّا قوله: ﴿بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ أي: نَعيم، وهو من ابتَلَيته: إذا أنعَمت عليه، والأوَّل من ابتَلَيته: إذا امتَحَنته.

وهذا كلّه من كلام أبي عُبيدة في «المجاز» فرَّقَه في مواضعه، وتحرير ذلك أنَّ لفظ البلاء من الأضداد، يُطلَق ويُراد به النِّعمة، ويُطلَق ويُراد به النِّقمة، ويُطلَق أيضاً على الاختبار، ووَقَعَ ذلك كلّه في القرآن، كقولِه تعالى: ﴿بَلَآءً حَسَنًا﴾[الأنفال:١٧]، فهذا من النِّعمة والعَطيَّة، وقوله: ﴿بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾، فهذا من النِّقمة، ويحتمل أن يكون من الاختبار، وكذلك قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمد:٣١]، والابتلاء بلفظ الافتِعال يُراد به النِّقمة والاختبار أيضاً.

٣٨٧٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا يحيى عن هشامٍ، قال: حدَّثني أبي، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ أمَّ حبيبةَ وأُمَّ سَلَمةَ ذكرَتا كَنيسةً رأينَها بالحَبَشةِ فيها تَصاوِيرُ، فذَكَرَتا

---

(١) الذي في المطبوع من «التمهيد» ١٠/ ١٦٤ من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن ابن أخي الزهري... وبسياق مختصر ليس فيه اللفظ الذي علَّقه المصنِّف.

للنبيِّ ﷺ، فقال: «إنَّ أولئكِ إذا كان فيهمُ الرجلُ الصالحُ فماتَ، بَنَوْا على قَبْرِه مسجداً، وصَوَّروا فيه تِيكَ الصُّوَرَ، أولئكِ شِرارُ الخلقِ عندَ الله يومَ القيامةِ».

الحديث الثاني: حديث عائشة: «أنَّ أمّ سَلَمة وأُمّ حبيبة ذكَرَتا كَنيسة رأينَها بالحبشة» الحديثَ. كانت أمّ سَلَمة قد هاجَرَت في الهجرة الأُولى إلى الحَبَشة مع زوجها أبي سَلَمة بن عبد الأسَد كما تقدَّم بيانه، وهاجَرَت أمّ حبيبة وهي بنت أبي سفيان في الهجرة الثانية مع زوجها عُبيد الله بن جَحْش فماتَ هناك، ويقال: إنّه كان قد تَنَصَّر، وتزوَّجَها النبيّ ﷺ بعده، وقد تقدَّم شرح الحديث في كتاب الجنائز (١٣٤١).

٣٨٧٤- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا إسحاقُ بنُ سعيدٍ السَّعِيدِيُّ، عن أبيه، عن أمِّ خالدٍ بنت خالدٍ قالت: قَدِمْتُ من أرضِ الحَبَشةِ وأنا جُوَيرِيةٌ، فكَساني رسولُ الله ﷺ خَمِيصةً لها أعلامٌ، فجَعَلَ رسولُ الله ﷺ يَمْسَحُ الأعلامَ بيَدِه، ويقول: «سَنَاهْ سَنَاهْ».

قال الحُمَيديُّ: يعني: حَسَنٌ حَسَنٌ.

الحديث الثالث: حديث أمّ خالد بنت خالد: وهو ابن سعيد بن العاص بن أُميَّة، وكان أبوها ممَّن هاجَرَ في الهجرة الثانية إلى الحَبَشة، ووَلَدَت له هناكَ فسَمّاها أَمَة وكَنّاها أمّ خالد، وأُمّها أُمينة بالتصغير، ويقال: هُمينة - بالهاء بدل الهمزة - بنت خَلَف الخُزَاعيَّة.

قوله: «حدَّثنا إسحاق بن سعيد السَّعيديّ» هو ابن سعيد بن عَمْرو بن سعيد بن العاص، وجدّ أبيه سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص الأصغَر: هو ابن عمّ أمّ خالد المذكورة، وسيأتي شرح الحديث في كتاب اللِّباس (٥٨٢٣) إن شاء الله تعالى.

٣٨٧٥- حدَّثنا يحيى بنُ حمَّادٍ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن سليمانَ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله ﷺ قال: كنَّا نُسلِّمُ على النبيِّ ﷺ وهو يُصلِّي، فيَرُدُّ علينا، فلمَّا رَجَعْنا من عندِ النَّجاشيِّ سَلَّمْنا عليه، فلم يَرُدَّ علينا، فقُلْنا: يا رسولَ الله، إنّا كنَّا نُسلِّمُ عليكَ فتَرُدُّ علينا، قال: «إنَّ في الصَّلاةِ شُغْلاً».

فقلتُ لإبراهيمَ: كيفَ تَصْنَعُ أنتَ؟ قال: أَرُدُّ في نفسي.

الحديث الرابع: حديث عبد الله: وهو ابن مسعود. وسليمان في الإسناد: هو الأعمَش.

قوله: «فلمَّا رَجَعْنا من عند النَّجَاشيّ» قد قدَّمتُ من عند أحمد (٤٤٠٠) حديثَ ابن مسعود: أنَّه كان ممَّن هاجَرَ إلى الحَبَشة في الهجرة الثانية، وتقدَّم شرح حديث الباب مُستَوفًى في آخِر الصلاة (١١٩٩)، وبيَّنت هناكَ أنَّ رُجوع ابن مسعود من الحَبَشة في الهجرة الثانية[1] وَقَعَ لمَّا بَلَغَ المسلمين الذين بالحَبَشة أنَّ النبيّ ﷺ هاجَرَ إلى المدينة، فوَصَلَ منهم إلى مكَّة أكثر من ثلاثين رجلاً، وكان وصول ابن مسعود إلى المدينة والنبيُّ ﷺ يَتجهَّز إلى بدر.

وظَهرَ بما تقدَّم من أسماء أهل الهجرة الأُولى إلى الحَبَشة، وَهْمُ مَن زَعَمَ أنَّ ابن مسعود كان منهم، وإنَّما كان من أهل الهجرة الثانية.

٣٨٧٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ العلاءِ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، حدَّثنا بُرَيدُ بنُ عبدِ الله، عن أبي بُرْدةَ، عن أبي موسى ﷺ: بَلَغَنا مَخرَجُ النبيِّ ﷺ ونحنُ باليَمَنِ، فرَكِبنا سَفِينةً فألقَتْنا سَفِينَتُنا إلى النَّجاشيِّ بالحَبَشةِ، فوافَقْنا جعفرَ بنَ أبي طالبٍ، فأقَمْنا معه حتَّى قَدِمْنا، فوافَقْنا النبيَّ ﷺ حينَ افتَتَحَ خَيبرَ، فقال النبيُّ ﷺ: «لكم أنتم أهلَ السَّفِينةِ هِجْرتانِ».

الحديث الخامس: حديث أبي موسى: وهو الأشعَريّ قالَ: بَلَغَنا مَخرَجُ النبيّ ﷺ؛ أي: مَبعَثُه.

قوله: «ونحنُ باليمن» أي: من بلاد قومهم.

قوله: «فرَكِبنا سَفينة» أي: لنَصِلَ فيها إلى مكَّة.

قوله: «فألقَتْنا سفينتُنا إلى النَّجاشيّ» كأنَّ الرّيح هاجَت عليهم، فما مَلكوا أمرهم حتَّى أوصَلَتهم بلاد الحَبَشة.

---

(١) قوله: «في الهجرة الثانية» سقط من (ع) و(س).

قوله في آخِر الحديث: «فقال النبيّ ﷺ: لكم أنتم أهلَ السَّفينة هِجرَتان» سيأتي هذا الحديث في غزوة خَيبَر مُطوَّلاً (٤٢٣٠)، وفيه البيان بأنَّ هذه الجملة الأخيرة إنَّما هي من حديث أسماء بنت عُميسٍ كما أشرت إليه أوَّل الباب، والله أعلم.

تكملة: أرض الحَبَشة بالجانب الغَرْبيّ من بلاد اليمن ومسافتها طويلة جدّاً، وهم أجناس، وجميع فِرَق السّودان يُعطُونَ الطاعة لمِلكِ الحَبَشة، وكان في القديم يُلقَّب بالنَّجاشيِّ، وأمَّا اليوم فيقال له: الحَطِي، بفتح المهمَلة وكسر الطاء المهمَلة الخفيفة بعدها/ تحتانيَّة خفيفة، ١٩١/٧ ويقال: إنَّهم من ولد حَبَش بن كُوش بن حامٍ، قال ابن دُرَيد: جمع الحَبَش أُحبوش، بضمِّ أوَّله، وأمَّا قولهم: الحَبَشة، فعلى غير القياس، وقد قالوا أيضاً: حُبْشان، وقالوا: أَحبُش، وأصل التَّحْبيش: التَّجميع، والله أعلم.

٣٨- باب موت النَّجاشيّ

٣٨٧٧- حدَّثنا أبو الرَّبيعِ، حدَّثنا ابنُ عُيَينةَ، عن ابنِ جُرَيج، عن عطاءٍ، عن جابرٍ ﷺ، قال النبيُّ ﷺ حينَ ماتَ النَّجاشيُّ: «ماتَ اليومَ رجلٌ صالحٌ، فقوموا فصَلُّوا على أخِيكم أصْحَمةَ».

٣٨٧٨- حدَّثنا عبدُ الأعلى بنُ حمَّادٍ، حدَّثنا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سعيدٌ، حدَّثنا قَتادةُ، أنَّ عطاءً حدَّثهمْ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله الأنصاريِّ رضي الله عنهما: أنَّ نبيَّ الله ﷺ صَلَّى على النَّجاشيِّ، فصَفَّنا وراءَه، فكنتُ في الصَّفِّ الثّاني أو الثّالثِ.

٣٨٧٩- حدَّثني عبدُ الله بنُ أبي شَيْبةَ، حدَّثنا يَزِيدُ بنُ هارونَ، عن سَلِيم بنِ حَيّانَ، حدَّثنا سعيدُ بنُ مِيناءَ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى على أصْحَمةَ النَّجاشيِّ، فكَبَّرَ عليه أربعاً.

تابَعَه عبدُ الصَّمَد.

٣٨٨٠- حدَّثنا زُهَيرُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا أبي، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: حدَّثني أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمن وابنُ المسيّبِ، أنَّ أبا هريرةَ ﷺ أخبَرَهما: أنَّ رسولَ الله ﷺ نَعَى لهمُ النَّجاشيَّ صاحبَ الحَبَشةِ في اليومِ الَّذي ماتَ فيه، وقال:

«استَغْفِروا لأخِيكُمْ».

٣٨٨١- وعن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: حدَّثني سعيدُ بنُ المسيّبِ: أنَّ أبا هريرةَ ﷺ أخبَرهمْ: أنَّ رسولَ الله ﷺ صَفَّ بهم في المصَلَّى، فصَلَّى عليه وكَبَّرَ أربعاً.

قوله: «باب موت النَّجاشيّ» تقدَّم ذِكْر اسمِه واسمِ أبيه في الجنائز (١٣٣٣)، وأنَّ النَّجاشيّ لَقَب مَن مَلكَ الحَبَشة، وأفادَ ابن التِّين أنَّه بسكونِ الياء، يعني: أنَّها أصليَّة لا ياء النَّسَب، وحَكَى غيره تشديدها أيضاً، وحَكَى ابن دِحية كسر نُونه. وذِكرُ موته هنا استطراداً لكَونِ المسلمين هاجَروا إليه، وإنَّما وَقَعَت وفاته بعد الهجرة سنة تسع عند الأكثر، وقيل: سنة ثمانٍ قبلَ فتح مكَّة كما ذكره البيهقيُّ في «دلائل النُّبوّة» (٤/ ٤١٠)، وقد استُشكِلَ كَونه لم يُتَرجَم بإسلامه وهذا موضعه وتَرجَمَ بموته، وإنَّما ماتَ بعد ذلك بزَمَنٍ طويل، والجواب: أنَّه لمَّا لم يَثبُت عنده القِصّة الواردة في صِفة إسلامه وثَبَتَ عنده الحديثُ الدّالُّ على إسلامه وهو صريح في موته، تَرجَمَ به ليُستَفادَ من الصلاة عليه أنَّه كان قد أسلَم.

قوله: «فصَلُّوا على أخيكم أصحَمة» بمُهمَلَتَينِ وزن أربعة، تقدَّم ضبطه في كتاب الجنائز (١٣٣٤)، وبيان الاختلاف فيه، وأنَّه قيل فيه بالخاء المعجَمة.

قوله في الرواية الثانية: «حدَّثنا سعيد» هو ابن أبي عَرُوبة.

قوله في الرواية الثالثة: «عن سَليم» هو بفتح أوَّله.

قوله: «تابَعَه عبد الصَّمد» هو ابن عبد الوارث، أي: أنَّ عبد الصمد تابَعَ يزيد بن هارون في روايته/ إيّاه عن سَلِيم بن حَيّان، وقد تقدَّم بيان مَن وَصَلَه في كتاب الجنائز (١٣٣٤). ١٩٢/٧

قوله في حديث أبي هريرة: «عن صالح» هو ابن كَيْسان.

قوله: «وعن صالح عن ابن شِهاب» هو معطوف على الإسناد الموصول.

قوله: «حدَّثني سعيد» هو ابن المسيّب، ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيّ وحدَه: «وأبو سَلَمة ابن عبد الرحمن»، وهي زيادة لم يُتابَع عليها ولم يَذكُرها مسلم (٣٨٨١) في إسناد هذا الحديث،

وقد تقدَّم الكلام على مباحث حديثَي الباب في كتاب الجنائز (١٣١٨ و١٣٢٠).

٣٩- باب تقاسُم المشركين على النبيِّ ﷺ

٣٨٨٢- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، قال: حدَّثني إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمن، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ حينَ أرادَ حُنيناً: «مَنْزِلُنا غَداً إن شاء الله بخَيفِ بني كِنانةَ، حَيثُ تَقاسَمُوا على الكُفْر».

قوله: «**باب تَقاسُم المشرِكين على النبيِّ ﷺ**» كان ذلك أوَّل يوم من المحَرَّم سنة سبعٍ من البِعْثة، وكان النَّجاشيّ قد جَهَّزَ جعفراً ومَن معه، فقَدِموا والنبيُّ ﷺ بخَيبَر وذلك في صَفَرَ منها، فلعلَّه مات بعد أن جَهَّزَهم، وفي «الدَّلائل» (٤/ ٤١٠) للبيهقيِّ: أنَّه ماتَ قبل الفتح وهو أشبَه.

قال ابن إسحاق وموسى بن عُقْبة وغيرهما من أصحاب المغازي: لمَّا رأت قُرَيش أنَّ الصحابة قد نزلوا أرضاً أصابوا بها أماناً، وأنَّ عمر أسلَمَ، وأنَّ الإسلام فَشَا في القبائل، أجمَعوا على أن يَقتُلوا رسول الله ﷺ، فبَلَغَ ذلك أبا طالب فجمع بني هاشم وبني المطَّلِب فأدخَلوا رسول الله ﷺ شِعْبَهم ومَنَعوه ممَّن أراد قتلَه، فأجابوه إلى ذلك حتَّى كفَّارهم فعَلوا ذلك حَمِيَّةً على عادة الجاهليَّة، فلمَّا رأت قُرَيش ذلك أجمَعوا أن يَكتُبوا بينهم وبين بني هاشم والمطَّلِب كتاباً: أن لا يُبايعُوهم ولا يُناكِحوهم حتَّى يُسَلِّموا إليهم رسول الله ﷺ، ففَعَلوا ذلك، وعَلَّقوا الصَّحيفة في جَوْف الكعبة، وكان كاتبها منصور بن عِكْرمة بن عامر ابن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدّار بن قُصَيّ فشَلَّت أصابعُه، ويقال: إنَّ الذي كَتَبَها النَّضر بن الحارث، وقيل: طلحة بن أبي طلحة العبدَريّ.

قال ابن إسحاق: فانحازَت بنو هاشم وبنو المطَّلِب إلى أبي طالب، فكانوا معه كلّهم إلّا أبا لهب فكان مع قُرَيش، وقيل: كان ابتداء حَصْرهم في المحرَّم سنة سبعٍ من المبعَث.

قال ابن إسحاق: فأقاموا على ذلك سنتَينِ أو ثلاثاً، وجَزَمَ موسى بن عُقْبة بأنَّها كانت

ثلاثَ سِنين حتَّى جَهِدوا ولم يكن يأتيهم شيءٌ من الأقوات إلّا خُفْية، حتَّى كانوا يُؤذُونَ مَن اطَّلَعوا على أنَّه أرسَلَ إلى بعض أقاربه شيئاً من الصِّلات، إلى أن قام في نَقْضِ الصَّحيفة نَفَرٌ من أشدّهم في ذلك صَنيعاً هشام بن عَمْرو بن الحارث العامريّ، وكانت أمّ أبيه تحت هاشم بن عبد منافٍ قبل أن يَتزوَّجها جَدّه، فكان يَصِلُهم وهم في الشِّعب، ثمَّ مَشَى إلى زُهَير بن أبي أُميَّة، وكانت أمّه عاتكة بنت عبد المطَّلِب، فكَلَّمَه في ذلك فوافقَه، ومَشَيا جميعاً إلى الـمُطعِم بن عَديّ وإلى زَمعة بن الأسوَد فاجتَمَعوا على ذلك، فلمَّا جَلَسوا بالحِجْر تَكلَّموا في ذلك وأنكَروه وتَواطَؤوا عليه فقال أبو جهل: هذا أمرٌ قُضيَ بليلٍ. وفي آخِر الأمر أخرَجوا الصَّحيفة فمَزَّقوها وأبطَلوا حُكمها.

وذكر ابن هشام أنَّهم وجدوا الأَرَضة قد أكَلَت جميع ما فيها إلّا اسم الله تعالى. وأمَّا ابن إسحاق وموسى بن عُقْبة وعُرْوة فذكروا عَكس ذلك: أنَّ الأرَضَة لم تَدَع اسماً لله تعالى إلّا أكَلَته، وبَقيَ ما فيها من الظُّلم والقَطيعة، فالله أعلم.

وذكر الواقديّ أنَّ خروجهم من الشِّعب كان في سنة عشرٍ من المبعَث، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين، ومات أبو/ طالب بعد أن خَرَجوا بقليلٍ. قال ابن إسحاق: وماتَ هو وخديجة في عامٍ واحد، فنالَت قُرَيش من رسول الله ﷺ ما لم تكن تَنَلْه في حياة أبي طالب. ١٩٣/٧

ولمَّا لم يَثبُت عند البخاريّ شيءٌ من هذه القِصّة اكتَفَى بإيرادِ حديث أبي هريرة، لأنَّ فيه دلالةً على أصل القِصّة، لأنَّ الذي أورَدَه أهل المغازي من ذلك كالشَّرحِ لقوله في الحديث: «تَقاسَموا على الكُفر».

قوله: «قال رسول الله ﷺ حين أراد حُنَيناً: مَنزلُنا غَداً إن شاء الله تعالى بخَيفِ بني كِنانة حيثُ تَقاسَموا على الكُفر» هكذا أورَدَه مختصراً، وقد تقدَّم في الحجّ (١٥٨٩) من طريق شُعَيب عن ابن شِهاب الزُّهْريِّ، بهذا الإسناد بلفظ: قال حين أراد قدوم مكَّة، وهذا لا يعارض ما في الباب، لأنَّه يُحمَل أنَّه قال ذلك حين أراد دخول مكَّة في غزوة الفتح، وفي

ذلك القُدوم غزا حُنَيناً، ولكن تقدَّم أيضاً (١٥٩٠) من طريق شعيب[1] عن الزُّهْريِّ بلفظ: قال رسول الله ﷺ من الغد يومَ النَّحر وهو بمِنًى: «نحنُ نازلونَ غَداً» الحديث، وهذا ظاهر في أنَّه قاله في حَجّة الوداع، فيُحمَل قوله في رواية الأوزاعي[1]: «حين أراد قدوم مكَّة» أي: صادِراً من مِنًى إليها لطواف الوداع، ويحتمل التعدُّد، وسيأتي بيان ذلك مع بقيَّة شرح الحديث في غزوة الفتح من كتاب المغازي (٤٢٨٤) إن شاء الله تعالى.

٤٠- باب قصّة أبي طالبٍ

قوله: «باب قِصّة أبي طالب» واسمه عند الجميع عبد منافٍ، وشَذَّ مَن قال: عِمران، بل هو قولٌ باطلٌ نَقلَه ابن/ تَيميَّة في كتاب «الردّ على الرافضيّ»: أنَّ بعض الرَّوافض زَعَمَ أنَّ ١٩٤/٧ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران:٣٣]: أنَّ آلَ عِمران هم آلُ أبي طالب، وأنَّ اسم أبي طالب عِمران واشتَهرَ بكُنْيتِه.

وكان شَقِيقَ عبدِ الله والدِ رسول الله ﷺ، ولذلك أوصَى به عبدُ المطَّلب عند موته فكَفَلَه إلى أن كَبِر، واستَمرَّ على نَصره بعد أن بُعِثَ إلى أن مات أبو طالب، وقد ذكرنا أنَّه مات بعد خروجهم من الشِّعب[2]، وذلك في آخِر السَّنة العاشرة من المبعَث، وكان يَذُبّ عن النبيّ ﷺ ويَرُدّ عنه كلّ مَن يُؤذيه، وهو مُقيمٌ مع ذلك على دين قومه. وقد تقدَّم قريباً[3] حديث ابن مسعود: وأمَّا رسول الله ﷺ فمَنَعَه الله بعَمِّه، وأخباره في حِياطَته والذَّبّ عنه معروفة مشهورة، وممَّا اشتَهرَ من شِعره في ذلك قوله:

والله لـن يَـصِلوا إليـك بجَمْعِهـم حتَّـى أُوَسَّـد في الـتُّراب دَفينـا

وقولُه:

---

(١) كذا وقع للحافظ هنا؛ قال في الموضع الأول: شعيب، وفي الثاني: الأوزاعي، وهو سبق قلم منه رحمه الله، والصواب العكس، انظر: البخاري (١٥٨٩) و(١٥٩٠).

(٢) ذكر ذلك في الباب السابق.

(٣) في سياق شرح الباب (٢٩) ما لقي النبيُّ ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة، قبل الحديث (٣٨٥٢).

كَـذَبتُم وبَيــتِ الله يُبْـزَى[١] محمَّـدٌ ولمَّا نُقاتِـــلْ حَولَـــه ونُناضِـــلِ

وقد تقدَّم شيءٌ من هذه القصيدة في كتاب الاستسقاء[٢]، وحديث ابن عبَّاس في هذا الباب يَشهَد لذلك.

ثمَّ ذكر المصنِّف في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول:

٣٨٨٣- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن سفيانَ، حدَّثنا عبدُ الملِكِ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ الحارثِ، حدَّثنا العبَّاسُ بنُ عبدِ المطَّلِبِ ﷺ، قال للنبيِّ ﷺ: ما أغنَيتَ عن عَمِّكَ، فإنَّه كان يَحوطُكَ ويَغْضَبُ لكَ؟ قال: «هو في ضَحْضاحٍ من نارٍ، ولولا أنا لكانَ في الدَّرَكِ الأسفَلِ مِن النارِ».

[طرفاه في: ٦٢٠٨، ٦٥٧٢]

قوله: «عن يحيى» هو ابن سعيد القَطّان، وسفيان: هو الثَّوريّ، وعبد الملِك: هو ابن عُمير، وعبد الله بن الحارث: هو ابن نَوفَل بن الحارث بن عبد المطَّلِب، والعبَّاس عَمُّ جَدِّه.

قوله: «ما أغنَيت عن عَمّك» يعني: أبا طالب.

قوله: «كان يَحُوطُك» بضمِّ الحاء المهمَلة من الحياطة: وهي المراعاة، وفيه تَلميحٌ إلى ما ذكره ابن إسحاق قال: ثُمَّ إنَّ خديجة وأبا طالب هَلكا في عام واحد قبل الهجرة بثلاث سِنين، وكانت خديجةُ له وزيرةَ صِدقٍ على الإسلام يَسكُن إليها، وكان أبو طالب له عَضُداً وناصراً على قومه، فلمَّا هَلكَ أبو طالب نالَت قُرَيش من رسول الله ﷺ من الأذَى ما لم تَطمَع به في حياة أبي طالب، حتَّى اعتَرَضَه سَفيهٌ من سُفَهاء قُرَيش فنَثَر على رأسه تراباً: فحدَّثني هشام بن عُرْوة عن أبيه قال: فدَخَلَ رسول الله ﷺ بيته يقول: «ما نالَتني قُرَيش شيئاً أكرهُه حتَّى مات أبو طالب».

قوله: «ويَغضَب لك» يشير إلى ما كان يَرُدّ به عنه من قول وفِعل.

---

(١) أي: يُقهَر ويُستذلُّ، انظر «اللسان» (بزا).

(٢) عند «باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قَحطوا» الحديث (١٠٠٨).

قوله: «هو في ضَحْضاح» بمُعجَمَتَينِ ومُهمَلَتَينِ هو استعارة، فإنَّ الضَّحضاح من الماء: ما يَبلُغ الكعب، ويقال أيضاً لمَا قد قَرُبَ من الماء وهو ضِدّ الغَمْرة، والمعنى: أنَّه خُفِّفَ عنه العذاب. وقد ذُكِرَ في حديث أبي سعيد ثالث أحاديث الباب أنَّه «يُجعَل في ضَحْضاح يَبلُغ كعبَيه يَغْلي منه دِماغُه»، ووَقَعَ في حديث ابن عبَّاس عند مسلم (٢١٢): «إنَّ أهوَن أهل النار عذاباً أبو طالب، له نَعلانِ يَغْلي منهما دِماغُه»، ولأحمد (٩٥٧٦) من حديث أبي هريرة مثلُه لكن لم يُسمِّ أبا طالب، وللبزّار (٣٤٧٢) من حديث جابر: قيل للنبيِّ ﷺ: هل نَفَعتَ أبا طالب؟ قال: «أخرَجتُه من النار إلى ضَحْضاح منها»، وسيأتي في أواخر الرِّقاق (٦٥٦٢) من حديث النُّعمان بن بشير نحوُه وفي آخره: «كما يَغلي المِرجَل بالقُمقُمِ»، والمِرجَل بكسر الميم وفتح الجيم: الإناء الذي يُغلَى فيه الماء وغيره، والقُمقُم بضمِّ القافَينِ وسكون الميم الأولى معروف: وهو الذي يُسخَّن فيه الماء. قال ابن الأثير: كذا وَقَعَ «كما يَغلي المِرجَل بالقُمقُمِ» وفيه نظرٌ، ووَقَعَ في نُسخة: «كما يَغلي المِرجَل والقُمقُم»، وهذا أوضَحُ إن ساعدَتْه الرِّواية. انتهَى، ويحتمل أن تكون الباء بمعنى: مع، وقيل: القُمقُم: هو البُسر كانوا يَغلُونَه على النار استعجالاً لنُضجِه، فإن ثَبَتَ هذا زالَ الإشكال.

تنبيه: في سؤال العبَّاس عن حال أبي طالب ما يدلّ على ضعف ما أخرجه ابن إسحاق من حديث ابن عبَّاس بسندٍ فيه مَن لم يُسَمَّ: أنَّ أبا طالب لمَّا تَقارَبَ منه الموت بعد أن عَرَضَ عليه النبيّ ﷺ أن يقول: لا إله إلّا الله فأبَى، قال: فنظرَ العبَّاس إليه وهو يُحرِّك شَفَتَيه فأصغَى إليه فقال:/ يا ابن أخي، والله لقد قال أخي الكلمة التي أمَرتَه أن يقولها[1]، وهذا الحديث لو كان طريقه صحيحاً، لَعارَضَه هذا الحديث الذي هو أصحّ منه فضلاً عن أنَّه لا يَصِحّ. ١٩٥/٧

وروى أبو داود (٣٢١٤) والنَّسائيُّ (٢٠٠٦) وابن خُزَيمةَ وابن الجارود (٥٥٠)[2] من حديث عليّ قال: لمَّا ماتَ أبو طالب قلت: يا رسول الله، إنَّ عَمّك الشَّيخَ الضّالَّ قد

---

(١) أخرجه ابن إسحاق كما في «سيرة ابن هشام» ١/ ٤١٨، قال: حدثني العباس بن عبد الله بن معبد عن بعض أهله عن ابن عباس به، وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن ابن عباس.

(٢) وأخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (١٠٩٣)، وفي إسناده عندهم ناجية بن كعب الأسدي وهو مجهول.

مات، قال: «اذهب فوَارِه» قلت: إنَّه ماتَ مُشرِكاً، فقال: «اذهَب فوارِه» الحديث. ووَقَفتُ على جُزء جمعَه بعض أهل الرَّفض أكثرَ فيه من الأحاديث الواهية الدَّالّة على إسلام أبي طالب ولا يَثبُت من ذلك شيءٌ، وبالله التوفيق، وقد لخَّصت ذلك في ترجمة أبي طالب من كتاب «الإصابة».

الحديث الثاني:

٣٨٨٤- حدَّثنا محمودٌ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن ابنِ المسيّبِ، عن أبيه: أنَّ أبا طالبٍ لمَّا حَضَرَته الوفاةُ دَخَلَ عليه النبيُّ ﷺ، وعندَه أبو جَهْلٍ، فقال: «أي عَمِّ، قُلْ: لا إلهَ إلا الله، كلمةً أُحاجُّ لكَ بها عندَ الله» فقال أبو جَهْلٍ وعبدُ الله بنُ أبي أُميَّةَ: يا أبا طالبِ، تَرْغَبُ عن مِلّةِ عبدِ المطَّلِبِ، فلم يزالا يُكلِّمانه حتَّى قال آخِرَ شيءٍ كَلَّمَهم به: على مِلّةِ عبدِ المطَّلِبِ، فقال النبيُّ ﷺ: «لأَستَغْفِرَنَّ لكَ ما لم أُنْهَ عنه» فنزلت ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [التوبة:١١٣]، ونزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾ [القصص:٥٦].

قوله: «**حدَّثنا محمود**» هو ابن غَيْلان.

قوله: «**عن أبيه**» هو حَزْن بفتح المهمَلة وسكون الزّاي؛ أي: ابن أبي وَهْب المخزوميّ.

قوله: «**أنَّ أبا طالب لمَّا حَضَرَته الوفاة**» أي: قبل أن يدخل في الغَرغَرة.

قوله: «**أُحاجُّ**» بتشديد الجيم وأصله أُحاجِج، وقد تقدَّم في أواخر الجنائز (١٣٦٠) بلفظ: «أشهَد لك بها عند الله»، وكأنَّه عليه الصلاة والسَّلام فهِمَ من امتِناع أبي طالب من الشَّهادة في تلك الحالة أنَّه ظنَّ أنَّ ذلك لا يَنفَعه لوقوعِه عند الموت أو لكَونِه لم يتمكَّن من سائر الأعمال كالصلاة وغيرها، فلذلك ذكر له المحاججة. وأمَّا لفظ الشَّهادة فيَحتمل أن يكون ظنَّ أنَّ ذلك لا يَنفَعه إذ لم يَحضُره حينئذٍ أحد من المؤمنين مع النبيّ ﷺ، فطيَّبَ قلبه بأن يَشهَد له بها فينفَعه. وفي رواية أبي حازم عن أبي هريرة عند أحمد (٩٦١٠): «فقال أبو طالب: لولا أن تُعيِّرني قُرَيش يقولون: ما حَمَلَه عليه إلّا جَزَعُ الموت لأَقرَرت بها عَينَك»

وأخرج ابن إسحاق من حديث ابن عبَّاس نحوَه.

قوله: «**وعبد الله بن أبي أُميّة**» أي: ابن المغيرة بن عبد الله بن عَمْرو بن مَخزوم، وهو أخو أمّ سَلَمة التي تزوَّجها النبيّ ﷺ بعد ذلك، وقد أسلَمَ عبد الله يوم الفتح واستُشهِدَ في تلك السَّنة في غَزاة حُنَينٍ.

قوله: «**على مِلّة عبد المطَّلِب**» خَبَر مُبتَدَأ محذوفٍ، أي: هو، وثَبَتَ كذلك في طريق أُخرَى.

قوله: «**فنزلت:** ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ إلى ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾، ونزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾» أمّا نزول هذه الآية الثانية فواضح في قِصّة أبي طالب، وأمّا نزول التي قبلَها ففيه نظرٌ، ويَظهَر أنَّ المراد أنَّ الآية المتعلِّقة بالاستغفار نزلت بعد أبي طالب بمُدّةٍ، وهي عامّة في حَقّه وفي حَقّ غيره، ويوضح ذلك ما سيأتي في التفسير (٤٧٧٢) بلفظ: فأنزَلَ الله بعد ذلك: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الآية، وأنزَلَ في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾.

ولأحمد (٩٦١٠) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة في قِصّة أبي طالب، قال فأنزَلَ الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾، وهذا كلّه ظاهر في أنّه مات على غير الإسلام، ويُضَعِّف ما ذكره السُّهَيليّ: أنَّه رأى في بعض كتب المسعوديّ أنّه أسلَم، لأنَّ مثل ذلك لا يعارض ما في «الصحيح».

الحديث الثالث:

٣٨٨٥- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسُفَ، حدَّثنا اللَّيثُ، حدَّثنا ابنُ الهادِ، عن عبدِ الله بنِ خَبّابٍ عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه**، أنّه سمعَ النبيَّ** ﷺ**، وذُكِرَ عندَه عَمُّه، فقال: «لعلَّه تَنْفَعُه شَفاعَتي يومَ القيامةِ، فيُجْعَلُ في ضَحْضاحٍ مِن النارِ، يَبلُغُ كَعْبَيهِ، يَغْلي منه دِماغُه».**

[طرفه في: ٦٥٦٤]

حدَّثنا إبراهيمُ بنُ حمزةَ، حدَّثنا ابنُ أبي حازمٍ والدَّراوَرْدِيُّ، عن يَزيدَ، بهذا، وقال: «تَغْلي

منه أمُّ دِماغِه».

حدَّثنا ابنُ أبي حازم والدَّراوَرْدِيُّ، عن يزيدَ، بهذا وقال: «تَغْلي منه أمُّ دِماغِه».

قوله: «حدَّثني ابن الهاد» هو يزيد بن عبد الله بن أُسامة بن الهاد، وهو المراد بقوله في الرِّواية الثانية: «عن يزيد بهذا»، أي: الإسناد والمتن إلّا ما نَبَّهَ عليه.

قوله: «عن عبد الله بن خَبّاب» أي: المَدَنيّ الأنصاريّ مولاهم، وكان من ثِقات المَدَنيّين، ولم أرَ له رواية عن غير أبي سعيد الخُدْريِّ ﷺ، وروى عنه جماعة من التابعين من أقرانه ومَن بعدَه.

قوله: «وذُكِرَ عنده عَمّه» زاد في رواية أُخرَى عن ابن الهاد الآتية في الرِّقاق (٦٥٦٤): «أبو طالب»، ويُؤخَذ من الحديث الأوَّل أنَّ الذّاكِر هو العبَّاس بن عبد المطَّلِب لأنَّه الذي سألَ عن ذلك.

قوله: «يَبلُغ كَعبَيهِ» قال السُّهَيليّ: الحكمة فيه أنَّ أبا طالب كان تابعاً لرسول الله ﷺ بجُملَتِه، إلّا أنَّه استمرَّ ثابتَ القَدَم على دين قومه، فسُلِّطَ العذابُ على قَدَمَيه خاصّة لتَثبيتِه إيّاهما على دين قومه، كذا قال، ولا يَخلو عن نَظَر.

١٩٦/٧ قوله: «يَغْلي منه دِماغُه» وفي الرِّواية التي تليها: «يَغلي منه أمُّ دِماغه»، قال الدّاووديّ: المراد أمُّ رأسِه، وأُطلِقَ على الرَّأس الدِّماغ من تسمية الشَّيء بما يُقاربه ويُجاوِره. ووَقَعَ في رواية ابن إسحاق: «يَغلي منه دِماغه حتَّى يسيل على قَدَمَيهِ».

وفي الحديث: جواز زيارة القريب المشرِك وعِيادته، وأنَّ التوبة مقبولة ولو في شِدّة مرض الموت، حتَّى يَصِل إلى المعايَنة فلا يُقبَل، لقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ﴾ [غافر:٨٥]، وأنَّ الكافر إذا شَهِدَ شهادة الحقّ نَجا من العذاب لأنَّ الإسلام يَجُبّ ما قبلَه، وأنَّ عذاب الكفَّار مُتفاوِت، والنَّفع الذي حَصَلَ لأبي طالب من خصائصه ببَرَكة النبيِّ ﷺ، وإنَّما عَرَضَ النبيّ ﷺ عليه أن يقول: لا إله إلّا الله ولم يَقُل فيها: محمد رسول الله، لأنَّ الكَلمَتَينِ صارتا كالكلمة الواحدة، ويحتمل أن يكون أبو طالب كان يَتحقَّق أنَّه رسول الله ولكن لا يُقِرّ بتَوحيدِ الله، ولهذا قال في الأبيات النّونيَّة:

ودَعَـوتَني وعَلِمـتُ أنَّـك صـادِقٌ　　ولقـد صَـدَقتَ وكنـتَ قبـلُ أَمينـا

فاقتَصَرَ على أمره بقول: لا إله إلّا الله، فإذا أقَرَّ بالتوحيدِ لم يتوقَّف على الشَّهادة له بالرِّسالة.

تكملة: من عجائب الاتِّفاق أنَّ الذين أدرَكَهم الإسلام من أعمام النبيِّ ﷺ أربعة: لم يُسلم منهم اثنان، وأسلَمَ اثنان، وكان اسم مَن لم يُسلِم يُنافي أساميَ المسلمين، وهما أبو طالب: واسمه عبد منافٍ، وأبو لهب: واسمه عبد العُزَّى، بخلاف مَن أسلَمَ: وهما حمزة والعبَّاس.

٤١- باب حديث الإسراء

وقولِ الله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾ [الإسراء:١].

٣٨٨٦- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ، حدَّثني أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمن، سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما، أنَّه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «لمَّا كَذَّبَني قُرَيشٌ قُمْتُ في الحِجْرِ، فجَلَّى اللهُ لي بيتَ المَقْدِسِ، فطَفِقْتُ أُخْبِرُهم عن آياتِه وأنا أنظرُ إليه».

[طرفه في: ٤٧١٠]

قوله: «حديث الإسراء، وقول الله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾» سيأتي البحث في لفظ: «أسرَى» في تفسير سورة سبحان (٤٧٠٩) إن شاء الله تعالى.

قال ابن دِحْية: جَنَحَ البخاريُّ إلى أنَّ ليلة الإسراء كانت غيرَ ليلة المِعراج، لأنَّه أفرَدَ لكلٍّ منهما ترجمة.

قلت: ولا دلالة في ذلك على التغايُر عنده، بل كلامه في أوَّل الصلاة ظاهر في اتِّحادهما، وذلك أنَّه تَرجَمَ «باب كيف فُرِضَت الصلاة ليلةَ الإسراء»، والصلاة إنَّما فُرِضَت في المِعراج، فدَلَّ على اتِّحادهما عنده، وإنَّما أفرَدَ كلًّا منهما بترجمةٍ لأنَّ كلًّا منهما يَشتَمِل على قِصّة مُفرَدة وإن كانا وقَعا معاً، وقد رُويَ عن كعب الأحبار: أنَّ باب السماء الذي يقال

له مِصعَد الملائكة يقابل بيت المقدِسِ، فأخَذَ منه بعض العلماء أنَّ الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدِسِ قبل العُروج ليَحصُلَ العُروج مُستَوياً من غير تعويج، وفيه نظرٌ، لوُرودِ أنَّ/ في كلّ سماءٍ بيتاً معموراً، وأنَّ الذي في السماء الدُّنيا حِيالَ الكعبة، وكان المناسب أن يَصعَد من مكَّة ليَصِلَ إلى البيت المعمور بغير تعويج، لأنَّه صَعِدَ من سَماء إلى سماء إلى البيت المعمور. ١٩٧/٧

وقد ذكر غيرُه مُناسباتٍ أُخرَى ضعيفة، فقيل: الحكمة في ذلك أن يجمع ﷺ في تلك اللَّيلة بين رُؤية القِبلَتَينِ، أو لأنَّ بيت المقدِسِ كان هِجرةَ غالب الأنبياء قبلَه فحَصَلَ له الرَّحيل إليه في الجملة ليَجمعَ بين أشتات الفضائل، أو لأنَّه محلّ الحَشْر وغالب ما اتُّفِقَ له في تلك اللَّيلة يناسب الأحوال الأُخرَويَّة، فكان المِعراج منه أليَقَ بذلك، أو للتفاؤُلِ بحصول أنواع التقديس له حِسّاً ومَعنًى، أو ليجتمعَ بالأنبياءِ جُملةً كما سيأتي بيانه، وسيأتي مُناسَبة أُخرَى للشَّيخِ ابن أبي جَمْرة قريباً، والعلم عند الله.

وقد اختَلَفَ السَّلَف بحَسَب اختلاف الأخبار الواردة: فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ الإسراء والمِعراج وقَعا في ليلة واحدة في اليَقَظة بجَسد النبيِّ ﷺ ورُوحِه بعد المبعَث، وإلى هذا ذهب الجمهور من عُلماء المحدِّثين والفقهاء والمتكلِّمين وتَوارَدَت عليه ظَواهر الأخبار الصَّحيحة، ولا ينبغي العُدول عن ذلك إذ ليس في العقل ما يُحيله حتَّى يَحتاج إلى تأويل، نعم جاء في بعض الأخبار ما يُخالف بعض ذلك، فجَنَحَ لأجلِ ذلك بعض أهل العلم منهم إلى أنَّ ذلك كلَّه وَقَعَ مرَّتَينِ: مَرّةً في المنام تَوطِئة وتمهيداً، ومَرّةً ثانية في اليَقَظة كما وَقَعَ نَظير ذلك في ابتداء مَجيء المَلَك بالوحي، فقد قَدَّمت في أوَّل الكتاب ما ذكره ابن مَيسَرة التابعيّ الكبير وغيره أنَّ ذلك وَقَعَ في المنام، وأنَّهم جَمَعوا بينه وبين حديث عائشة: بأنَّ ذلك وَقَعَ مرَّتَينِ، وإلى هذا ذهب المهلَّب شارح «البخاريّ» وحكاه عن طائفة، وأبو نَصر بن القُشَيريّ ومِن قبلهم أبو سعيد في «شَرَف المصطَفَى»، قال: كان للنبيِّ ﷺ مَعاريج، منها ما كان في اليَقَظة ومنها ما كان في المنام، وحكاه السُّهيليّ عن ابن العربيّ واختارَه، وجَوَّزَ بعضُ قائلي ذلك أن تكون قِصّة المنام وقَعَت

قبل المبعَث لأجلِ قول شَرِيك في روايته عن أنس: «وذلك قبل أن يوحَى إليه»[١]، وقد قَدَّمت في آخِر صِفة النبيّ ﷺ بيان ما يَرتَفِع به الإشكال ولا يَحتاج معه إلى هذا التأويل[٢]، ويأتي بقيَّة شرحه في الكلام على حديث شَرِيك، وبيان ما خالَفَه فيه غيره من الرُّواة والجواب عن ذلك وشرحه مُستَوفًى في كتاب التوحيد (٧٥١٧) إن شاء الله تعالى.

وقال بعض المتأخِّرين: كانت قِصّة الإسراء في ليلةٍ والمِعراجُ في ليلةٍ، مُتَمسِّكاً بما وَرَدَ في حديث أنس من رواية شَرِيك (٧٥١٧) من تَرْك ذِكْر الإسراء، وكذا في ظاهر حديث مالك بن صَعصَعة هذا (٣٨٨٧)، ولكنَّ ذلك لا يَستَلزِم التعدُّد بل هو محمول على أنَّ بعض الرُّواة ذكر ما لم يَذكُره الآخر كما سنُبيِّنُه.

وذهب بعضهم إلى أنَّ الإسراء كان في اليَقَظة والمِعراج كان في المنام، أو أنَّ الاختلاف في كَونه يَقَظة أو مناماً خاصّ بالمِعراج لا بالإسراءِ، ولذلك لمَّا أخبر به قُريشاً كَذَّبوه في الإسراء واستَبعَدوا وقوعَه ولم يَتعرَّضوا للمِعراج، وأيضاً فإنَّ الله سبحانه وتعالى قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، فلو وَقَعَ المِعراج في اليَقَظة لكان ذلك أبلَغ في الذِّكر، فلمَّا لم يقع ذِكْره في هذا الموضع مع كَوْنِ شأنه أعجَبَ وأمره أغرَبَ من الإسراء بكثيرٍ، دَلَّ على أنَّه كان مناماً، وأمَّا الإسراء فلو كان مناماً لمَا كَذَّبوه ولا استنكَروه لجواز وقوع مثلِ ذلك وأبعَدَ منه لآحادِ الناس.

وقيل: كان الإسراء مرَّتَينِ في اليَقَظة، فالأولى: رَجَعَ من بيت المقدِسِ وفي صبيحته أخبر قُريشاً بما وَقَع، والثانية: أُسريَ به إلى بيت المقدِسِ، ثمَّ عُرِجَ به من ليلَته إلى السماء إلى آخِر ما وَقَع، ولم يقع لقُرَيشٍ في ذلك اعتراض لأنَّ ذلك عندهم من جِنسِ قوله: إنَّ المَلَك يأتيه من السماء في أسرع من طَرْفة عينٍ، وكانوا يَعتَقِدونَ استحالة ذلك مع قيام الحُجّة على صِدقه بالمعجِزات الباهرة، لكنَّهم عاندوا في ذلك واستَمرُّوا على تكذيبه فيه، بخلاف

(١) سلف برقم (٣٥٧٠).

(٢) عند الحديث المذكور.

١٩٨/٧ إخباره أنَّه جاء بيتَ المقدِسِ في ليلة واحدة ورَجَع،/ فإنَّهم صَرَّحوا بتكذيبه فيه فطلبوا منه نَعْتَ بيت المقدِسِ لمعرفَتِهم به وعِلمهم بأنَّه ما كان رآه قبلَ ذلك فأمكَنَهم استعلامَ صِدقِه في ذلك بخلاف المِعراج، ويُؤيِّد وقوع المِعراج عَقِب الإسراء في ليلة واحدة روايةُ ثابت عن أنس عند مسلم (١٦٢)، ففي أوَّله: «أُتيت بالبُراق فرَكِبت حتَّى أتيتُ بيتَ المقدِسِ»، فذكر القِصّة إلى أن قال: «ثُمَّ عُرِجَ بنا إلى السماء الدُّنيا»، وفي حديث أبي سعيد الخُدْريِّ عند ابن إسحاق: «فلمَّا فرغتُ ممَّا كان في بيت المقدِسِ أُتيَ بالمِعراج» فذكر الحديث، ووَقَعَ في أوَّل حديث مالك بن صَعصَعة (٣٨٨٧): «أنَّ النبيَّ ﷺ حدَّثهم عن ليلة أُسريَ به» فذكر الحديث، فهو وإن لم يَذكُر الإسراء إلى بيت المقدِسِ، فقد أشارَ إليه وصَرَّحَ به في روايته فهو المعتَمَد.

واحتَجَّ مَن زَعَمَ أنَّ الإسراء وَقَعَ مُفرَداً بما أخرجه البزَّار (٣٤٨٤) والطبرانيُّ (٧١٤٢) وصَحَّحَه البيهقيُّ في «الدَّلائل» (٢/ ٣٥٥-٣٥٧) من حديث شَدّاد بن أوس قال: قلتُ: يا رسول الله، كيفَ أُسريَ بك؟ قال: «صَلَّيت صلاة العَتَمة بمكَّة فأتاني جِبْريل بدابّةٍ» فذكر الحديث في مجيئه بيتَ المقدِسِ وما وَقَعَ له فيه، قال: «ثُمَّ انصَرَفَ بي، فمَرَرنا بعيرٍ لقُرَيشٍ بمكان كذا» فذكره قال: «ثُمَّ أتيتُ أصحابي قبلَ الصُّبح بمكَّة»، وفي حديث أمّ هانئ عند ابن إسحاق وأبي يَعْلى نحو ما في حديث أبي سعيد هذا.

فإن ثَبَتَ أنَّ المِعراج كان مناماً على ظاهر رواية شَرِيك عن أنس فيَنتَظِم من ذلك أنَّ الإسراء وَقَعَ مرَّتَينِ: مَرّةً على انفِراده ومَرّةً مضموماً إليه المِعراج وكلاهما في اليَقَظة، والمِعراج وَقَعَ مرَّتَينِ مَرّة في المنام على انفِراده تَوطِئة وتمهيداً، ومَرّة في اليَقَظة مضموماً إلى الإسراء. وأمَّا كَونه قبل البَعث فلا يَثبُت، ويأتي تأويل ما وَقَعَ في رواية شَرِيك إن شاء الله تعالى.

وجَنَحَ الإمام أبو شامة إلى وقوع المِعراج مِراراً، واستَنَدَ إلى ما أخرجه البزَّار (٧٣٨٩) وسعيد بن منصور من طريق أبي عِمران الجَونيّ عن أنس رَفَعَه قال: «بَيْنا أنا جالسٌ إذ جاء

جِبْرِيل فوَكَزَ بين كَتِفَي، فقُمنا إلى شَجَرة فيها مثل وَكرَي الطائر، فقعَدت في أحدهما وقَعَدَ جِبْرِيل في الآخَر، فارتَفَعت حتَّى سَدَّت الخافقَين» الحديث، وفيه: «ففُتِحَ لي بابٌ من السماء، ورأيت النّور الأعظَم، وإذا دُونَه حِجابٌ رَفرَفُه الدُّرّ والياقوت» ورجاله لا بأس بهم، إلّا أنَّ الدّارَقُطنيَّ ذكر له عِلّة تَقتَضي إرساله، وعلى كلّ حالٍ فهي قِصّة أُخرَى الظّاهر أنّها وقَعَت بالمدينة، ولا بُعد في وقوع أمثالها، وإنَّما المستبعَد وقوع التعدُّد في قِصّة المِعراج التي وَقَعَ فيها سؤاله عن كلّ نبيٍّ وسؤالُ أهل كلّ بابٍ: هل بُعِثَ إليه؟ وفَرْضُ الصلَوات الخمس وغير ذلك، فإنَّ تعدُّد ذلك في اليَقَظة لا يُتَّجَه، فيَتَعيَّن رَدّ بعض الرِّوايات المختَلِفة إلى بعضٍ، أو الترجيح إلّا أنَّه لا بُعد في وقوع جميع ذلك في المنام تَوطِئةً، ثمَّ وقوعه في اليَقَظة على وفقِه كما قَدَّمته.

ومن المستَغرَب قول ابن عبد السَّلام في «تفسيره»: كان الإسراء في النَّوم واليَقَظة، ووَقَعَ بمكَّة والمدينة. فإن كان يريد تخصيص المدينة بالنَّومِ ويكون كلامه على طريق اللَّفّ والنَّشر[1] غير المرَتَّب فيحتمل، ويكون الإسراء الذي اتَّصَلَ به المِعراج وفُرِضَت فيه الصلَوات في اليَقَظة بمكَّة والآخر في المنام بالمدينة، وينبغي أن يُزاد فيه: أنَّ الإسراء في المنام تَكرَّرَ في المدينة النَّبويَّة، ففي «الصحيح» حديث سَمُرة الطَّويل الماضي في الجنائز (١٣٨٦)، وفي غيره حديث عبد الرحمن بن سَمُرة الطَّويل[2]، وفي «الصحيح» حديث ابن عبَّاس (٣٢٣٩) في رُؤياه الأنبياء، وحديث ابن عمر (٥٩٠٢) في ذلك وغير ذلك، والله أعلم.

قوله: ﴿سُبۡحَٰنَ﴾ أصلها للتَّنزيه وتُطلَق في موضع التعجُّب، فعلى الأوَّل المعنى: تَنَزَّهَ الله عن أن يكون رسوله كَذّاباً، وعلى الثاني: عَجَّبَ الله عباده بما أنعَمَ به على رسوله، ويحتمل أن تكون بمعنى الأمر، أي: سَبِّحوا الذي أسرَى.

---

(١) اللَّف والنشر: أن تذكر شيئين ثم تأتي بتفسيرهما جملةً، ثقةً بأن السامع يردُّ كُلًّا منهما على ما هو له، كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [القصص:٧٣]. انظر «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي ١/ ٦٢٣.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأحاديث الطوال» (٣٩).

قوله: ﴿أَسۡرَىٰ﴾ مأخوذ من السُّرَى: وهو سَير اللَّيل، تقول: أسرَى وسَرَى: إذا سارَ ليلاً بمَعنًى، هذا قول الأكثر، وقال الحَوفيّ: أسرَى: سارَ ليلاً، وسَرَى: سارَ نهاراً، وقيل: أسرَى: سارَ من أوَّل اللَّيل، وسَرَى: سارَ من آخره، وهذا أقربُ. والمراد بقوله:/ ﴿أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ ١٩٩/٧ أي: جَعَلَ البُراق يَسري به كما يقال: أمضَيت كذا، أي: جَعَلته يمضي، وحَذَفَ المفعول لدلالة السّياق عليه، ولأنَّ المراد ذِكر المسرَى به لا ذِكْر الدّابّة، والمراد بقولِه: ﴿بِعَبۡدِهِۦ﴾ محمد عليه الصلاة والسَّلام اتِّفاقاً، والضَّمير لله تعالى، والإضافة للتشريفِ.

وقوله: ﴿لَيۡلٗا﴾ ظَرف للإسراء وهو للتأكيد، وفائدَته: رفعُ تَوهُّم المجاز لأنَّه قد يُطلَق على سَير النَّهار أيضاً، ويقال: بل هو إشارةٌ إلى أنَّ ذلك وَقَعَ في بعض اللَّيل لا في جميعه، والعرب تقول: سَرَى فلان ليلاً: إذا سارَ بعضَه، وسَرَى ليلةً: إذا سارَ جميعَها، ولا يقال: أسرَى إلّا إذا وَقَعَ سَيره في أثناء اللَّيل، وإذا وَقَعَ في أوَّله يقال: أدلَجَ، ومن هذا قوله تعالى في قِصّة موسى وبني إسرائيل: ﴿فَأَسۡرِ بِعِبَادِي لَيۡلًا﴾[الدخان:٢٣]، أي: من وَسَط اللَّيل.

قوله: «سمعت جابر بن عبد الله» كذا في رواية الزُّهْريِّ عن أبي سَلَمة، وخالَفَه عبد الله ابن الفضل عن أبي سَلَمة فقال: «عن أبي هريرة» أخرجه مسلم (١٧٢)، وهو محمول على أنَّ لأبي سَلَمة فيه شيخَينِ، لأنَّ في رواية عبد الله بن الفضل زيادةً ليست في رواية الزُّهْريِّ.

قوله: «لمَّا كَذَّبني» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «كَذَّبَتني» بزيادة مُثنّاة وكلاهما جائز، وقد وَقَعَ بيان ذلك في طرق أُخرَى:

فروى البيهقيُّ في «الدَّلائل» (٢/ ٣٦٠) من طريق صالح بن كَيْسان عن الزُّهْريِّ عن أبي سَلَمة قال: افتُتِنَ ناس كثير ـ يعني عَقِب الإسراء ـ فجاء ناس إلى أبي بكر فذكروا له فقال: أشهَد أنَّه صادِق. فقالوا: وتُصَدِّقه بأنَّه أتى الشّام في ليلة واحدة ثمَّ رَجَعَ إلى مكَّة؟ قال: نعم، إنّي أُصَدِّقه بأبعَدَ من ذلك، أُصَدِّقه بخَبَرِ السماء، قال: فسُمّيَ بذلك الصِّدِّيق، قال: سمعت جابراً يقول، فذكر الحديث.

وفي حديث ابن عبَّاس عند أحمد (٢٨١٩) والبزّار (٥٣٠٥) بإسنادٍ حَسَن قال: قال

رسول الله ﷺ: «لمَّا كان ليلة أُسريَ بي وأصبَحت بمكَّة مرَّ بي عدوّ الله أبو جهل فقال: هل كان من شيءٍ؟ قال رسول الله ﷺ: إنّي أُسريَ بي اللَّيلة إلى بيت المقدِسِ، قال: ثمَّ أصبَحت بين أَظهُرِنا؟ قال: نعم، قال: فإن دَعَوت قومك أتُحدِّثُهم بذلك؟ قال: نعم. قال: يا مَعشَر بني كعب بن لُؤَيّ. قال: فانفَضَّت إليه المجالس حتَّى جاؤوا إليهما فقال: حَدِّث قومك بما حَدَّثتَني، فحَدَّثتهم، قال: فمِن بين مُصَفِّق ومِن بين واضعٍ يدَه على رأسه مُتَعَجِّباً، قالوا: وتَستَطيع أن تَنعَت لنا المسجد» الحديث.

ووَقَعَ في غير هذه الرِّواية بيان ما رآه ليلةَ الإسراء، فمِن ذلك ما وَقَعَ عند النَّسائيِّ (٤٥٠) من رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أُتيت بدابّةٍ فوق الحِمار ودون البَغل» الحديث، وفيه: «فرَكِبت ومَعي جِبْريل، فسِرت فقال: انزِل فصَلِّ، ففَعَلت، فقال: أتدري أين صَلَّيت؟ صَلَّيتَ بطَيبَةَ وإليها المهاجَرة»، يعني: بفتح الجيم، ووَقَعَ في حديث شَدّاد بن أوس عند البَزّار (٣٤٨٤) والطبرانيِّ (٧١٤٢): أنَّه «أوَّل ما أُسريَ به مرَّ بأرضٍ ذات نَخل، فقال له جِبْريل: انزِل فصَلِّ، فنزلَ فصَلَّى، فقال: صَلَّيت بيَثرِب»، ثُمَّ قال في روايته[1]: «ثُمَّ قال: انزِل فصَلِّ مثل الأوَّل، قال: صَلَّيت بطُورِ سَيناء حيثُ كَلَّمَ اللهُ موسى، ثمَّ قال: انزِل ـ فذكر مثله ـ قال: صَلَّيتَ ببيتِ لحم حيثُ وُلِدَ عيسى»، وقال في رواية شَدّاد بعد قوله: «يَثرِب، ثمَّ مرَّ بأرضٍ بيضاء فقال: انزِل فصَلِّ، فقال: صَلَّيت بمَديَن»، وفيه: أنَّه دَخَلَ المدينة من بابها اليَمَاني فصَلَّى في المسجد، وفيه: أنَّه مرَّ في رُجوعه بعِيرٍ لقُرَيشٍ فسَلَّمَ عليهم فقال بعضهم: هذا صوت محمد، وفيه: أنَّه أعلَمَهم بذلك، وأنَّ عِيرَهم تَقدُمُ في يوم كذا، فقَدِمَت الظُّهر يَقدُمهم الجَمَل الذي وصَفَه، وزاد في رواية يزيد ابن أبي مالك: «ثُمَّ دَخَلت بيت المقدِسِ، فجمع ليَ الأنبياء، فقَدَّمَني جِبْريل حتَّى أَمَمْتُهم».

وفي رواية عبد الرحمن بن هاشم بن عُتبة عن أنس عند البيهقيِّ في «الدَّلائل» (٢/ ٣٦١): أنَّه مرَّ بشيءٍ يَدعوه مُتَنَحّياً عن الطَّريق، فقال له جِبْريل: سِر، وأنَّه مرَّ على عجوز فقال: ما

---

(١) يعني: النسائي.

هذه؟ فقال: سِر، وأنَّه مرَّ بجماعةٍ فسَلَّموا فقال له جِبْريل: اردُدْ عليهم، وفي آخره: فقال له: الذي دَعَاكَ إبليسُ، والعجوز: الدُّنيا، والذين سَلَّموا/ عليكَ: إبراهيم وموسى وعيسى. ٧/٢٠٠

وفي حديث أبي هريرة عند الطَّبَري (١٥/ ٦-١١) والبزّار (٩٥١٨): «أنَّه مرَّ بقومٍ يَزرَعونَ ويَحصُدون، كلَّما حَصَدوا عادَ كما كان، قال جِبْريل: هؤلاء المجاهدون، ومرَّ بقومٍ تُرضَخ رُؤوسُهم بالصخرِ كلَّما رُضِخَت عادَت، قال: هؤلاء الذين تَثاقَلَ رُؤوسهم عن الصلاة، ومرَّ بقومٍ على عَوراتهم رِقاع يَسرَحونَ كالأنعام، قال: هؤلاء الذين لا يُؤَدّونَ الزكاة، ومرَّ بقومٍ يأكلونَ لحماً نيِّئاً خبيثاً ويَدَعونَ لحماً نَضيجاً طيِّباً قال: هؤلاء الزُّناة، ومرَّ برجلٍ جمع حُزمةَ حَطَب لا يستطيع حَملَها ثمَّ هو يَضُمّ إليها غيرَها، قال: هذا الذي عنده الأمانة لا يُؤَدّيها وهو يَطلُب أُخرَى، ومرَّ بقومٍ تُقرَض ألسِنتُهم وشِفاهُهم، كلَّما قُرِضَت عادَت قال: هؤلاء خُطَباء الفتنة، ومرَّ بثَورٍ عظيم يَخرُج من ثَقْب صغير يريد أن يَرجِع فلا يستطيع، قال: هذا الرجل يتكلَّم بالكلمة فيَندَم فيريد أن يَرُدَّها فلا يستطيع».

وفي حديث أبي هريرة عند البزّار (٩٥١٨) والحاكم[١]: أنَّه صَلَّى ببيتِ المقدِسِ مع الملائكة، وأنَّه أُتيَ هناكَ بأرواح الأنبياء فأثنَوْا على الله، وفيه قول إبراهيم: «لقد فَضَلَكم محمد»، وفي رواية عبد الرحمن بن هاشم عن أنس: «ثُمَّ بُعِثَ له آدم فمَن دُونَه فأمَّهم تلك اللَّيلة» أخرجه الطبرانيّ[٢]، وعند مسلم (١٧٢) من رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة رَفَعَه: «ثمَّ حانت الصلاة فأَممْتُهم»، وفي حديث أبي أُمامةَ عند الطبرانيِّ في «الأوسط»[٣]: «ثُمَّ أُقيمت الصلاة فتَدافَعوا حتَّى قَدَّموا محمداً»، وفيه: «ثُمَّ مرَّ بقومٍ بُطونهم

---

(١) لم نقف عليه في «مستدرك الحاكم»، ولم يذكره الحافظ نفسه في كتابه «إتحاف المهرة».

(٢) لم نقف عليه في المطبوع من مصنفاته، وأخرجه من هذه الطريق عن أنسٍ الطحاويُّ في «شرح المشكل» ١٢/ ٥٣٨، والبيهقي في «الدلائل» ٢/ ٢٦١، ٣٦٢.

(٣) برقم (٣٨٧٩) ولكنه من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهكذا عزاه له الهيثمي في «المجمع» ١/ ٧٧ وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» هكذا مرسلاً وقال: لا يروى عن ابن أبي ليلى إلا بهذا الإسناد. ومع الإرسال فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف.

أمثال البيوت، كلَّما نَهَضَ أحدهم خَرّ، وأنَّ جِبْريل قال له: هم آكِلو الرِّبا، وأنَّه مرَّ بقومٍ مَشافِرهم كالإبلِ يَلتَقِمونَ حجراً فيَخرُج من أسافلهم، وأنَّ جِبْريل قال له: هؤلاء أَكَلة أموال اليَتامَى».

قوله: «فجَلَّى اللهُ لي بيتَ المقدِسِ» قيل: معناه: كَشَفَ الحُجُب بيني وبينه حتَّى رأيته، ووَقَعَ في رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سَلَمة عند مسلم المشار إليها: «قال: فسألوني عن أشياء لم أُثبتْها، فكُربتُ كَرباً لم أُكرَب مثله قَطُّ، فرَفَعَ الله ليَ بيت المقدِسِ أنظُر إليه، ما يسألوني عن شيء إلّا أنبأْتُهم به»، ويحتمل أن يريد: أنَّه حُمِلَ إلى أن وُضِعَ بحيثُ يراه ثمَّ أُعيدَ.

وفي حديث ابن عبَّاس المذكور: «فجيءَ بالمسجد وأنا أنظُر إليه حتَّى وُضِعَ عند دار عَقيل فنعَتُّه وأنا أنظُر إليه»، وهذا أبلَغُ في المعجزة، ولا استحالةَ فيه، فقد أُحضِرَ عرش بِلْقيس في طَرْفة عينٍ لسليمان، وهو يقتضي أنَّه أُزيلَ من مكانه حتَّى أُحضِرَ إليه، وما ذاكَ في قُدْرة الله بعزيزٍ.

ووَقَعَ في حديث أمّ هانئ عند ابن سعد (١/ ٢١٣-٢١٥): «فخُيِّلَ إليَّ بيت المقدِسِ، فطَفِقت أُخبرهم عن آياته»، فإن لم يكن مُغيَّراً من قوله: «فجَلَّى» وكان ثابتاً احتُمِلَ أن يكون المراد أنَّه مُثِّلَ قريباً منه، كما تقدَّم نَظيره في حديث: «رأيت الجنَّة والنار»[1]، وتأوَّلَ قوله: «جيءَ بالمسجِدِ»؛ أي: جيءَ بِمِثاله، والله أعلم.

ووَقَعَ في حديث شَدّاد بن أوس عند البزَّار (٣٤٨٤) والطبرانيِّ (٧١٤٢) ما يُؤيِّد الاحتِمال الأوَّل ففيه: «ثُمَّ مَرَرتُ بعِيرٍ لقُرَيشٍ ـ فذكر القِصّة ـ ثمَّ أَتيتُ أصحابي بمكَّة قبل الصُّبح، فأتاني أبو بكر فقال: أين كنت اللَّيلة؟ فقال: إنّي أتيت بيت المقدِسِ، فقال: إنَّه مَسِيرة شهرٍ فصِفْهُ لي، قال: ففُتِحَ لي شِراك كأنِّي أنظُر إليه لا يسألُني عن شيء إلّا أنبأْتُه عنه»، وفي حديث أمّ هانئ أيضاً أنَّهم قالوا له: كم باباً للمسجد؟ قال: «ولم أكُن عَدَدتُها،

---

(١) سلف برقم (١٠٥٢).

فجَعَلت أنظُر إليه وأعُدُّها باباً باباً»، وفيه عند أبي يَعْلى[1]: أنَّ الذي سألَه عن صِفَة بيت المقدِسِ هو المُطعِم بن عَديّ والد جُبَير بن مُطعِم، وفيه من الزّيادة: فقال رجل من القوم: هل مَرَرت بإبلٍ لنا في مكان كذا وكذا؟ قال: «نعم والله، قد وَجدتُهم قد أضَلّوا بعيراً لهم فهم في طَلَبه، ومَرَرت بإبلِ بني فلان انكسَرَت لهم ناقة حمراء» قالوا: فأخبرنا عن عِدَّتها وما فيها من الرِّعاء، قال: «كنت عن عِدَّتها مَشغولاً» فقامَ فأُتيَ بالإبل فعَدَّها وعَلِمَ ما فيها من الرِّعاء ثمَّ أتى قُرَيشاً فقال: «هي كذا وكذا، وفيها من الرِّعاء: فلان وفلان» فكان كما قال.

٧/٢٠١ قال الشَّيخ أبو محمد بن أبي/ جَمْرة: الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدِسِ قبل العُروج إلى السماء: إرادةُ إظهار الحقّ لمعانَدة مَن يريد إخماده، لأنَّه لو عُرِجَ به من مكَّة إلى السماء لم يَجِد لمعاندة الأعداء سبيلاً إلى البيان والإيضاح، فلمَّا ذكر أنَّه أُسريَ به إلى بيت المقدِسِ سألوه عن تعريفات جُزئيّات من بيت المقدِسِ كانوا رأوها وعَلموا أنَّه لم يكن رآها قبل ذلك، فلمَّا أخبرَهم بها حَصَلَ التحقيق بصِدقِه فيما ذكر من الإسراء إلى بيت المقدِسِ في ليلةٍ، وإذا صَحَّ خبرُه في ذلك لَزِمَ تصديقه في بقيَّة ما ذكره، فكان ذلك زيادة في إيمان المؤمِن، وزيادة في شَقاء الجاحد والمعاند، انتَهى مُلخَّصاً.

٤٢- باب المعراج

٣٨٨٧- حدَّثنا هُدْبةُ بنُ خالدٍ، حدَّثنا همَّامُ بنُ يحيى، حدَّثنا قَتادةُ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن مالكِ بنِ صَعْصَعةَ رضي الله عنهما: أنَّ نبيَّ الله ﷺ حدَّثهم عن ليلةِ أُسْرِيَ: «بينَما أنا في الحَطِيمِ ـ ورُبَّما قال: في الحِجْرِ ـ مُضْطَجِعاً، إذ أتاني آتٍ فقَدَّ ـ قال: وسمعتُه يقول ـ فشَقَّ ما بَينَ هذه إلى هذه» فقلتُ للجارودِ وهو إلى جَنْبي: ما يعني به؟ قال: من ثُغْرةِ نَحْرِه إلى شِعْرَتِه، وسمعتُه يقول: من قَصِّه إلى شِعْرَتِه: «فاستَخْرَجَ قَلْبي، ثمَّ أُتِيتُ بطَسْتٍ من ذهبٍ مَمْلوءةٍ إيماناً، فغُسِلَ قَلْبي، ثمَّ حُشِيَ ثمَّ أُعِيْدَ ثُمَّ أُتِيتُ بدابَّةٍ دونَ البَغْلِ وفَوْقَ الحِمار أبيضَ ـ فقال له الجارودُ: هو البُراقُ يا أبا حمزةَ؟ قال أنسٌ: نعم ـ يَضَعُ خَطْوَه عندَ أقصَى طَرْفِه، فحُمِلْتُ عليه، فانطَلَقَ

---

(١) في «مسنده الكبير» كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٦٣٥٥).

بي جِبْريلُ حتَّى أَتى السماءَ الدُّنْيا، فاستَفْتَحَ فقِيلَ: مَن هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قيلَ: ومَن مَعَكَ؟ قال: محمَّدٌ، قيلَ: وقد أُرسِلَ إليه؟ قال: نعم، قيلَ: مَرْحباً به، فنِعْمَ المَجِيءُ جاء، ففتَحَ، فلمَّا خَلَصْتُ فإذا فيها آدمُ، فقال: هذا أبوكَ آدمُ فسَلِّم عليه، فسَلَّمْتُ عليه فرَدَّ السَّلامَ، ثمَّ قال: مَرْحباً بالابنِ الصالحِ، والنبيِّ الصالحِ، ثمَّ صَعِدَ حتَّى أتى السماءَ الثّانيةَ، فاستَفْتَحَ قيلَ: مَن هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قيلَ: ومَن مَعَكَ؟ قال: محمَّدٌ، قيلَ: وقد أُرسِلَ إليه؟ قال: نعمْ، قيلَ: مَرْحباً به، فنِعْمَ المَجِيءُ جاء، ففتَحَ فلمَّا خَلَصْتُ إذا يحيى وعيسى وَهما ابنا الخالةِ، قال: هذا يحيى وعيسى، فسَلِّم عليهما، فسَلَّمْتُ فرَدّا ثمَّ قالا: مَرْحباً بالأخِ الصالحِ، والنبيِّ الصالحِ، ثمَّ صَعِدَ بي إلى السماءِ الثّالثةِ، فاستَفْتَحَ قيلَ: مَن هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قيلَ: ومَن مَعَكَ؟ قال: محمَّدٌ، قيلَ: وقد أُرسِلَ إليه؟ قال: نعمْ، قيلَ: مَرْحباً به فنِعْمَ المَجِيءُ جاء، ففُتِحَ فلمَّا خَلَصْتُ إذا يوسُفُ، قال: هذا يوسُفُ، فسَلِّم عليه، فسَلَّمْتُ عليه، فرَدَّ ثمَّ قال: مَرْحباً بالأخِ الصالحِ، والنبيِّ الصالحِ، ثمَّ صَعِدَ بي حتَّى أتى السماءَ الرّابعةَ، فاستَفْتَحَ، قيلَ: مَن هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قيلَ: ومَن مَعَكَ؟ قال: محمَّدٌ، قيلَ: أَوَقد أُرسِلَ إليه؟ قال: نعمْ، قيلَ: مَرْحباً به فنِعْمَ المَجِيءُ جاء، ففُتِحَ فلمَّا خَلَصْتُ إلى إدْرِيسَ، قال: هذا إدْرِيسُ فسَلِّم عليه، فسَلَّمْتُ عليه فرَدَّ، ثمَّ قال: مَرْحباً بالأخِ الصالحِ، والنبيِّ الصالحِ، ثمَّ صَعِدَ بي حتَّى أتى السماءَ الخامسةَ، فاستَفْتَحَ قيلَ: مَن هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قيلَ: ومَن مَعَكَ؟ قال: محمَّدٌ ﷺ، قيلَ: وقد أُرسِلَ إليه؟ قال: نعمْ، قيلَ: مَرْحباً به فنِعْمَ المَجِيءُ جاء، فلمَّا خَلَصْتُ فإذا هارونُ، قال: هذا هارونُ، فسَلِّم عليه فسَلَّمْتُ عليه فرَدَّ، ثمَّ قال: مَرْحباً بالأخِ الصالحِ، والنبيِّ الصالحِ، ثمَّ صَعِدَ بي حتَّى أتى السماءَ السادسةَ، فاستَفْتَحَ، قيلَ: مَن هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قيلَ: مَن مَعَكَ؟ قال: محمَّدٌ، قيلَ: وقد أُرسِلَ إليه؟ قال: نعمْ، قال: مَرْحباً به فنِعْمَ المَجِيءُ جاء، فلمَّا خَلَصْتُ فإذا موسى، قال: هذا موسى فسَلِّم عليه، فسَلَّمْتُ عليه فرَدَّ، ثمَّ قال: مَرْحباً بالأخِ الصالحِ، والنبيِّ الصالحِ، فلمَّا تجاوَزْتُ بَكَى، قيلَ له: ما يُبكِيكَ؟ قال: أبكي لأنَّ غلاماً بُعِثَ بَعْدي يَدخُلُ الجنَّةَ من أمَّتِه أكثرُ ممَّن يَدخُلُها من أمَّتي، ثمَّ صَعِدَ بي إلى السماءِ السابعةِ، فاستَفْتَحَ جِبْريلُ، قيلَ: مَن هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قيلَ: ومَن مَعَكَ؟ قال: محمَّدٌ، قيلَ: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: نعمْ،

قال: مَرْحباً به فنِعْمَ المَجِيءُ جاء، فلمَّا خَلَصْتُ فإذا إبراهيمُ، قال: هذا أبوكَ فسلِّم عليه، قال: فسَلَّمْتُ عليه فرَدَّ السَّلامَ، قال: مَرْحباً بالابنِ الصالحِ، والنبيِّ الصالحِ.

ثمَّ رُفِعَت لي سِدْرةُ المُنتَهى، فإذا نَبْقُها مِثْلُ قِلَالِ هَجَرَ، وإذا وَرَقُها مِثْلُ آذان الفِيَلَةِ، قال: هذه سِدْرةُ المُنتَهى، وإذا أربعةُ أنهارٍ: نَهْرانِ باطِنانِ، ونَهْرانِ ظاهرانِ، فقلتُ: ما هذان يا جِبْرِيلُ؟ قال: أمَّا الباطِنان: فنَهْرانِ في الجنَّةِ، وأمَّا الظّاهران: فالنِّيلُ والفُراتُ، ثمَّ رُفِعَ لِيَ البيتُ المعمورُ، ثمَّ أُتِيتُ بإناءٍ من خمرٍ، وإناءٍ من لَبَنٍ، وإناءٍ من عَسَلٍ، فأخَذْتُ اللَّبَنَ، فقال: هي الفِطْرةُ التي أنتَ عليها وأُمَّتُكَ، ثمَّ فُرِضَت عليَّ الصَّلَواتُ خمسينَ صلاةً كلَّ يومٍ، فرَجَعْتُ فمَرَرْتُ على موسى، فقال: بما أُمِرْتَ؟ قال: أُمِرْتُ بخمسينَ صلاةً كلَّ يومٍ، قال: إنَّ أمَّتَكَ لا تَسْتَطِيعُ خمسينَ صلاةً كلَّ يومٍ، وإنِّي واللهِ قد جَرَّبْتُ الناسَ قبلَكَ، وعالَجْتُ بني إسرائيلَ أشَدَّ المعالَجَةِ، فارجع إلى رَبِّكَ فاسأله التَّخْفِيفَ لأُمَّتِكَ، فرَجَعْتُ فوَضَعَ عنِّي عَشْراً، فرَجَعْتُ إلى موسى، فقال مِثْلَه، فرَجَعْتُ فوَضَعَ عنِّي عَشْراً، فرَجَعْتُ إلى موسى فقال مِثْلَه، فرَجَعْتُ فوَضَعَ عنِّي عَشْراً، فرَجَعْتُ إلى موسى فقال مِثْلَه، فرَجَعْتُ فأُمِرْتُ بعَشْرِ صَلَواتٍ كلَّ يومٍ، فرَجَعْتُ فقال مِثْلَه، فرَجَعْتُ فأُمِرْتُ بخمسِ صَلَواتٍ كلَّ يومٍ، فرَجَعْتُ إلى موسى فقال: بما أُمِرْتَ؟ قلتُ: أُمِرْتُ بخمسِ صَلَواتٍ كلَّ يومٍ، قال: إنَّ أُمَّتَكَ لا تستطيعُ خمسَ صَلَواتٍ كلَّ يومٍ، وإنِّي قد جَرَّبْتُ النّاسَ قَبلَكَ وعالَجتُ بني إسرائيلَ أشَدَّ المعالَجَةِ، فارجِعْ إلى رَبِّكَ فاسأله التَّخْفِيفَ لأُمَّتِكَ، قال: سألتُ رَبِّي حتَّى استَحْيَيتُ، ولكن أرضَى وأُسَلِّمُ، قال: فلمَّا جاوَزْتُ نادَى مُنادٍ: أمضيتُ فَرِيضَتي، وخَفَّفْتُ عن عِبادِي».

٢٠٣/٧ **قوله**: «باب المِعراج» كذا للأكثر، وللنَّسَفيِّ: «قِصّة المِعراج» وهو بكسر الميم وحُكيَ ضَمُّها، من: عَرَجَ، بفتح الراء، يَعرُج، بضمِّها: إذا صَعِد.

وقد اختُلِفَ في وقت المِعراج، فقيل: كان قبلَ المبعَث، وهو شاذٌ إلّا إن حُمِلَ على أنَّه وَقَعَ حينئذٍ في المنام كما تقدَّم، وذهب الأكثر إلى أنَّه كان بعد المبعَث. ثمَّ اختَلَفوا فقيل: قبل الهجرة بسنةٍ، قاله ابن سعد (١/ ٢١٤) وغيره، وبه جَزَمَ النَّوَويّ، وبالَغَ ابن حَزْم فنَقَلَ الإجماع فيه،

وهو مردود فإنَّ في ذلك اختلافاً كثيراً يزيد على عشرة أقوال، منها ما حكاه ابن الجَوْزيّ: أنَّه كان قبلها بثمانية أشهر، وقيل: بستّة أشهر، وحَكَى هذا الثاني أبو الرَّبيع بن سالم، وحَكَى ابن حَزْم مُقتَضَى الذي قبلَه لأنَّه قال: كان في رَجَب سنة اثنتَي عشرة من النُّبوّة، وقيل: بأحدَ عشرَ شهراً، جَزَمَ به إبراهيم الحَرْبيّ حيثُ قال: كان في رَبيع الآخِر قبل الهجرة بسنةٍ، ورَجَّحَه ابن المنيِّر في «شرح السِّيرة» لابنِ عبد البَرّ، وقيل: قبل الهجرة بسنةٍ وشهرَينِ، حكاه ابن عبد البَرِّ، وقيل: قبلها بسنةٍ وثلاثة أشهر، حكاه ابن فارس، وقيل: بسنةٍ وخمسة أشهر، قاله السُّدّيّ وأخرجه من طريقه الطَّبَريُّ والبيهقيّ، فعلى هذا كان في شَوّال، أو في رَمَضان على إلغاء الكسرَينِ منه ومن رَبيع الأوَّل، وبه جَزَمَ الواقديّ، وعلى ظاهره يَنطَبق ما ذكره ابن قُتَيبة وحكاه ابن عبد البَرِّ: أنَّه كان قبلها بثمانيةَ عشرَ شهراً، وعند ابن سعدٍ (١/ ٢١٣) عن ابن أبي سَبْرة: أنَّه كان في رَمَضان قبل الهجرة بثمانيةَ عشرَ شهراً، وقيل: كان في رَجَب، حكاه ابن عبد البَرِّ وجَزَمَ به النَّوَويّ في «الرَّوضة»، وقيل: قبل الهجرة بثلاثِ سِنين، حكاه ابن الأثير.

وحَكَى عياض وتَبعَه القُرطُبيّ والنَّوَويّ عن الزُّهْريِّ: أنَّه كان قبل الهجرة بخمسِ سِنين، ورَجَّحَه عياض ومَن تَبعَه واحتَجَّ بأنَّه لا خلاف أنَّ خديجة صَلَّت معه بعد فَرض الصلاة، ولا خلاف أنَّها تُوفِّيَت قبل الهجرة إمّا بثلاثٍ أو نحوها وإمّا بخمسٍ، ولا خلافَ أنَّ فرض الصلاة كان ليلةَ الإسراء.

قلت: في جميع ما نَفاه من الخلاف نَظَرٌ:

أمَّا أوَّلاً: فإنَّ العَسكَريّ حَكَى أنَّها ماتت قبل الهجرة بسبع سِنين، وقيل: بأربعٍ، وعن ابن الأعرابيّ: أنَّها ماتت عام الهجرة.

وأمَّا ثانياً: فإنَّ فرض الصلاة اختُلِفَ فيه، فقيل: كان من أوَّل البِعْثة وكان ركعتَينِ بالغَداة وركعتَينِ بالعَشيِّ، وإنَّما الذي فُرِضَ ليلة الإسراء فالصَّلَواتُ الخمس.

وأمَّا ثالثاً: فقد تقدَّم في ترجمة خديجة[1] في الكلام على حديث عائشة في بَدْء الخلق أنَّ

---

(١) عند «باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رضي الله عنها» قبل الحديث (٣٨١٥).

عائشة جَزَمَت: بأنَّ خديجة ماتت قبل أن تُفرَض الصَّلاةُ المكتوبةُ، فالمعتمَد أنَّ مُراد مَن قال بعد أن فُرِضَت الصلاة: ما فُرِضَ قبل الصلَوات الخمس إن ثَبَتَ ذلك، ومُراد عائشة بقولِها: ماتت قبل أن تُفرَض الصلاة[1]؛ أي: الخمس، فيُجمَع بين القولَين بذلك، ويَلزَم منه أنَّها ماتت قبل الإسراء.

وأمّا رابعاً: ففي سنة موت خديجة اختلاف آخر، فحَكَى العَسكَريّ عن الزُّهْريِّ: أنَّها ماتت لسبعٍ مَضَين من البِعْثة، وظاهرُه أنَّ ذلك قبل الهجرة بستِّ سنين، فَرَّعَه العَسكَريّ على قول مَن قال: إنَّ المدّة بين البِعْثة والهجرة كانت عشراً.

قوله: «عن أنس» تقدَّم في أوَّل بَدْء الخلق (٣٢٠٧) من وجه آخر عن قَتَادة: حدَّثنا أنس.

قوله: «عن مالك بن صَعصَعة» أي: ابن وَهْب بن عَديّ بن مالك الأنصاريّ من بني النَّجّار، ما له في البخاريّ ولا في غيره سِوَى هذا الحديث، ولا يُعرَف مَن روى عنه إلّا أنس بن مالك.

قوله: «حدَّثه عن ليلةِ أُسريَ» كذا للأكثر، وللكُشْمِيهنيِّ: «أُسريَ به»، وكذا للنَّسَفيِّ، وقوله: «أُسريَ به»/ صِفة لـ«ليلة»، أي: أُسريَ به فيها. ٧/٢٠٤

قوله: «في الحَطِيم وربَّما قال: في الحِجْر» هو شَكٌّ من قَتَادة كما بيَّنه أحمد (١٧٨٣٥) عن عَفّان عن همَّام ولفظه: «بَيْنا أنا نائم في الحَطيم، ورُبَّما قال قَتَادة: في الحِجر»، والمراد بالحَطِيمِ هنا: الحِجر، وأبعَدَ مَن قال المراد به: ما بين الرُّكن والمقام أو بين زَمزَم والحِجر، وهو وإن كان مُختَلَفاً في الحَطيم هل هو الحِجر أم لا، كما تقدَّم قريباً في «باب بُنيان الكعبة»[2]، لكن المراد هنا بيان البُقعة التي وَقَعَ ذلك فيها، ومعلوم أنَّها لم تَتَعَدَّد لأنَّ القِصّة مُتَّحِدة لاتِّحادِ مَخرَجها، وقد تقدَّم في أوَّل بَدْء الخلق (٣٢٠٧) بلفظ: «بَيْنا أنا عند البيت» وهو أعَمّ، ووَقَعَ في رواية الزُّهْريِّ عن أنس عن أبي ذرٍّ: «فُرِّجَ سَقفُ بيتي وأنا بمكَّة»[3]، وفي رواية

---

(١) سيأتي برقم (٣٨٩٦).

(٢) باب رقم (٢٥).

(٣) سلف برقم (٣٣٤٢).

الواقديّ بأسانيدِه: أنَّه أُسريَ به من شِعب أبي طالب، وفي حديث أمّ هانئ عند الطبرانيِّ (٢٤/ ١٠٥٩): أنَّه باتَ في بيتها قالت: ففَقَدته من اللَّيل فقال: «إنَّ جِبْريل أتاني».

والجمع بين هذه الأقوال أنَّه نامَ في بيت أمّ هانئ، وبيتُها عند شِعب أبي طالب، ففُرِّجَ سَقف بيته ـ وأضافَ البيت إليه لكَونِه كان يَسكُنه ـ فنزلَ منه الـمَلك فأخرجه من البيت إلى المسجد فكان به مُضطَجِعاً وبه أثر النُّعاس، ثمَّ أخرجه الـمَلك إلى باب المسجد فأركَبه البُراق. وقد وَقَعَ في مُرسَل الحسن عند ابن إسحاق: أنَّ جِبْريل أتاه فأخرجه إلى المسجد فأركَبَه البُراق، وهو يُؤيِّد هذا الجمع. وقيل: الحكمة في نزوله عليه من السَّقف الإشارة إلى المبالَغة في مُفاجَأته بذلك، والتَّنبيه على أنَّ المراد منه أن يَعرُج به إلى جِهة العُلوِّ.

قوله: «مُضطَجِعاً» زاد في بَدْء الخلق (٣٢٠٧): «بين النائم واليَقظان»، وهو محمول على ابتداء الحال، ثمَّ لمَّا أُخرِجَ به إلى باب المسجد فأركَبه البُراق استَمرَّ في يَقَظَته، وأمَّا ما وَقَعَ في رواية شَرِيك الآتية في التوحيد (٧٥١٧) في آخِر الحديث: «فلمَّا استيَقَظت»، فإن قلنا بالتعدُّدِ فلا إشكالَ، وإلّا حُمِلَ على أنَّ المراد باستيَقَظتُ: أفَقتُ، أي: أنَّه أفاقَ ممَّا كان فيه من شُغل البال بمُشاهدة الـمَلَكوت ورَجَعَ إلى العالَم الدُّنيَويّ.

وقال الشَّيخ أبو محمد بن أبي جَمْرة: لو قال ﷺ إنَّه كان يقظانَ لَأخبر بالحقِّ، لأنَّ قلبَه في النَّوم واليَقَظة سواءٌ، وعَينُه أيضاً لم يكن النَّوم تمكَّنَ منها، لكنَّه تَحرَّى ﷺ الصِّدق في الإخبار بالواقع، فيُؤخَذ منه أنَّه لا يُعدَل عن حقيقة اللَّفظ للمَجاز إلّا لضَرُورةٍ.

قوله: «إذ أتاني آتٍ» هو جِبْريل كما تقدَّم، ووَقَعَ في بَدْء الـخَلْق بلفظ: «وذكر بين الرجلينِ»[1] وهو مختصر، وقد أوضَحَته روايةُ مسلم (١٦٤) من طريق سعيد عن قَتَادة بلفظ: «إذ سمعتُ قائلاً يقول: أحدُ الثلاثة بين الرَّجلينِ، فأُتيتُ فانطُلِقَ بي»، وتقدَّم في أوَّل الصلاة[2]: أنَّ

(١) ولفظه هناك (٣٢٠٧): «وذكر؛ يعني: رجلاً بين الرَّجلين».

(٢) إنما تقدم ذلك في المناقب عند الحديث (٣٥٧٠) وقال فيه هناك: وقد قيل: إنه كان نائماً بين عمه حمزة وابن عمه جعفر بن أبي طالب.

المراد بالرجلينِ حمزة وجعفر، وأنَّ النبيّ ﷺ كان نائماً بينهما، ويُستَفاد منه ما كان فيه ﷺ من التواضُع وحُسن الخُلُق، وفيه جواز نوم جماعةٍ في موضعٍ واحدٍ، وثَبَتَ من طرق أُخرَى: أنَّه يُشتَرط أن لا يجتمعوا في لِحافٍ واحد[١].

قوله: «**فقَدَّ**» بالقاف والدّال الثَّقيلة «**قال: وسمعته يقول: فشَقَّ**» القائل قَتَادة، والمقول عنه أنس، ولأحمد (١٧٨٣٥): قال قَتَادة: ورُبَّما سمعت أنساً يقول: فشَقَّ.

قوله: «**فقلت للجارود**» لم أرَ مَن نَسَبَه من الرُّواة، ولعلَّه ابن أبي سَبْرَةَ البصريّ صاحب أنس، فقد أخرج له أبو داود (١٢٢٥) من روايته عن أنسٍ حديثاً غير هذا.

قوله: «**من ثُغْرة**» بضمِّ المثلَّثة وسكون المعجَمة: وهي الموضع المنخَفِض الذي بين التَّرقُوَتَينِ.

قوله: «**إلى شِعرَته**» بكسر المعجَمة، أي: شَعر العانَة، وفي رواية مسلم (١٦٤): «إلى أسفَل بَطنه»، وفي بَدْء الخلق: «من النَّحر إلى مَراقّ بَطْنه»، وتقدَّم ضبطه في أوائل الصلاة[٢].

قوله: «**من قَصِّه**» بفتح القاف وتشديد المهمَلة، أي: رأس صدره.

قوله: «**إلى شِعرَته**» ذكر الكِرْمانيُّ أنَّه وَقَعَ: «إلى ثُنَّته» بضمِّ المثلَّثة وتشديد النُّون: ما بين السُّرّة والعانَة.

وقد استَنكَرَ بعضهم وقوعَ شَقّ الصدر ليلة الإسراء وقال: إنَّما كان ذلك وهو صغير في بني سعد، ولا إنكارَ في ذلك، فقد تَوارَدَت الرِّوايات به. وثَبَتَ شَقّ الصدر أيضاً عند البِعْثة كما أخرجه أبو/ نُعَيم في «الدَّلائل» (١/ ١٩٢) ولكلٍّ منها حكمة، فالأوَّل وَقَعَ فيه من الزّيادة كما عند مسلم (١٦٢) من حديث أنس: «فأخرج عَلَقَةً فقال: هذا حَظّ الشَّيطان مِنك»، وكان هذا في زمن الطُّفوليَّة فنَشَأ على أكمَل الأحوال من العِصْمة من الشَّيطان، ثمَّ

٢٠٥/٧

---

(١) يشير إلى ما أخرجه مسلم (٣٣٨)، وأبو داود (٤٠١٨) من حديث أبي سعيد الخدري أنه ﷺ قال: «... ولا يُفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد».

(٢) لم نقف عليه في الموضع المذكور، إلا أنه تكلم في ذلك عند الحديث (٣٢٠٧).

وَقَعَ شَقّ الصَّدْر عند البَعث زيادةً في إكرامه ليَتَلَقَّى ما يوحَى إليه بقلبٍ قويّ في أكمَل الأحوال من التطهير، ثمَّ وَقَعَ شَقّ الصدر عند إرادة العُروج إلى السماء ليَتأهَّبَ للمُناجاة، ويحتمل أن تكون الحكمة في هذا الغَسل لتَقَعَ المبالَغة في الإسباغ بحصول المرّة الثالثة كما تَقرَّرَ في شَرعه ﷺ، ويحتمل أن تكون الحكمة في انفِراج سَقف بيته: الإشارة إلى ما سيقعُ من شَقّ صَدْرِه وأنَّه سَيَلتَئِمُ بغير مُعالَجة يَتَضَرَّر بها.

وجميع ما وَرَدَ من شَقّ الصَّدر واستخراج القلب وغير ذلك من الأُمور الخارقة للعادة ممَّا يجب التسليم له دون التعرُّض لصَرفِه عن حقيقَته لصَلاحيَّة القُدرة فلا يَستَحيل شيءٌ من ذلك.

قال القُرطُبيّ في «المفهم»: لا يُلتَفَتُ لإنكار الشَّقّ ليلة الإسراء لأنَّ رواته ثِقات مَشاهير، ثمَّ ذكر نحو ما تقدَّم.

قوله: «بطَسْتٍ» بفتح أوَّله وبكسره وبمُثنّاةٍ وقد تُحذَف وهو الأكثر وإثباتها لُغة طيِّءٍ، وأخطأ مَن أنكَرَها.

قوله: «من ذَهَب» خُصَّ الطَّست لكَونِه أشهَر آلات الغُسل عُرفاً، والذَّهَب لكَونِه أعلى أنواعَ الأواني الحِسّيَّة وأصفاها، ولأنَّ فيه خَواصَّ ليست لغيره ويَظهَر لها هنا مُناسَبات: منها أنَّه من أواني الجنَّة، ومنها أنَّه لا تأكُله النار ولا التُّراب ولا يَلحَقه الصَّدأُ، ومنها أنَّه أثقَل الجَواهر فناسَبَ ثِقَل الوحي.

وقال السُّهَيليّ وغيره: إن نُظِرَ إلى لفظ الذَّهَب ناسَبَ من جِهة إذهاب الرِّجس عنه، ولِكَونِه وَقَعَ عند الذَّهاب إلى رَبّه، وإن نُظِرَ إلى معناه فلِوَضاءَتِه ونَقائه وصفائه ولِثِقَلِه ورُسوبَته، والوحي ثقيل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل:٥]، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:٨]، ولأنَّه أعَزّ الأشياء في الدُّنيا، والقول: هو الكتاب العزيز، ولعلَّ ذلك كان قبل أن يَحرُم استعمال الذَّهَب في هذه الشَّريعة، ولا يكفي أن يقال: إنَّ المستعمَل له كان ممَّن لم يَحرُم عليه ذلك من الملائكة، لأنَّه لو كان قد حَرُم عليه استعماله لَنُزِّهَ أن يَستَعمِله غيرُه في أمرٍ يتعلَّق ببَدَنِه المكرَّم. ويُمكِن أن يقال: إنَّ تحريم استعماله مخصوص بأحوال الدُّنيا،

وما وَقَعَ في تلك اللَّيلة كان الغالب أنَّه من أحوال الغيب فيَلحَق بأحكام الآخِرة.

قوله: «**مملوءةٍ**» كذا بالتأنيث، وتقدَّم في أوَّل الصلاة (٣٤٩) البحث فيه.

قوله: «**إيماناً**» زاد في بَدْء الخلق (٣٢٠٧): «**وحكمةً**»، وهما بالنَّصب على التمييز.

قال النَّوويّ: معناه أنَّ الطَّسْت كان فيها شيء يَحصُل به زيادةٌ في كمال الإيمان وكمال الحكمة، وهذا الملءُ يحتمل أن يكون على حقيقَته، وتَجسيد المعاني جائز كما جاء أنَّ سورة البقرة تجيء يومَ القيامة كأنَّها ظُلّة[1]، والموت في صورة كَبش[2]، وكذلك وزن الأعمال وغير ذلك من أحوال الغيب.

وقال البَيْضاويّ: لعلَّ ذلك من باب التمثيل، إذ تمثيل المعاني قد وَقَعَ كثيراً، كما مُثِّلَت له الجنَّة والنار في عُرض الحائط، وفائدَته كَشف المعنويّ بالمحسوسِ.

وقال ابن أبي جَمْرة: فيه أنَّ الحكمة ليس بعد الإيمان أجَلُّ منها، ولذلك قُرِنَت معه، ويُؤيِّده قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦٩]، وأصحّ ما قيل في الحكمة: أنَّها وضع الشَّيء في محلّه، أو الفَهْم في كتاب الله، فعلى التفسير الثاني قد توجد الحكمة دون الإيمان وقد لا توجد، وعلى الأوَّل فقد يَتلازمان، لأنَّ الإيمان يدلّ على الحكمة.

قوله: «**فغُسِلَ قلبي**» في رواية مسلم (١٦٤): «**فاستُخرج قلبي فغُسِلَ بماءِ زَمزَم**»، وفيه فضيلة ماء زَمزَم على جميع المياه.

قال ابن أبي جَمْرة: وإنَّما لم يُغسَل بماء الجنَّة لمَا اجتُمِعَ في ماء زَمزَم من كَون أصل مائها من الجنَّة ثمَّ استَقرَّ في الأرض، فأُريدَ بذلك بَقاء بَركة النبيّ ﷺ في الأرض.

وقال السُّهَيليّ: لمَّا كانت زَمزَم هَزْمةَ جِبْريل رُوح القُدُس لأُمّ إسماعيل جَدّ النبيّ ﷺ،

---

(١) يشير إلى قوله ﷺ عن سورة البقرة وآل عمران: «فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فِرقان من طير...» أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢١٤٦)، ومسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة الباهلي.

(٢) سيأتي برقم (٤٧٣٠) من حديث أبي سعيد الخدري.

ناسَبَ أن يُغسَل بمائها عند دخول حَضرة القُدُس ومُناجاته، ومن/ المناسبات المستَبعَدة ٢٠٦/٧ قول بعضهم: إنَّ الطَّست يناسب: ﴿طسٓ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [النمل:١].

قوله: «ثُمَّ حُشِيَ ثمَّ أُعيدَ» زاد في رواية مسلم مكانه: «ثُمَّ حُشيَ إيماناً وحكمة»، وفي رواية شَرِيك: (٧٥١٧) «فحُشيَ به صدرُه ولَغاديدُه» بلامٍ وغَين مُعجَمة، أي: عُروق حَلْقه.

وقد اشتَمَلَت هذه القِصّة من خَوارق العادة على ما يُدهِش سامعَه فَضْلاً عَمَّن شاهَدَه، فقد جَرَت العادة بأنَّ مَن شُقَّ بطنُه وأُخرِجَ قلبُه يموت لا مَحالَةَ، ومع ذلك فلم يُؤَثِّر فيه ذلك ضَرَراً ولا وجَعاً فضلاً عن غير ذلك.

قال ابن أبي جَمْرة: الحكمة في شَقّ قَلبه ـ مع القُدرة على أن يَمتَلِئ قلبُه إيماناً وحكمة بغير شَقّ ـ الزّيادةُ في قوّة اليقين، لأنَّه أُعطيَ برُؤية شَقّ بَطْنِه وعَدَم تأثُّره بذلك ما أَمِنَ معه من جميع المخاوِف العاديَّة، فلذلك كان أشجَعَ الناس وأعلاهم حالاً ومقالاً، ولذلك وُصِفَ بقوله تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم:١٧].

واختُلِفَ هل كان شَقّ صدره وغَسلُه مُختَصّاً به أو وَقَعَ لغيره من الأنبياء؟ وقد وَقَعَ عند الطَّبريِّ[1] في قِصّة تابوت بني إسرائيل: أنَّه كان فيه الطَّست التي يُغسَل فيها قلوب الأنبياء؛ وهذا مُشعِر بالمشارَكة، وسيأتي نَظير هذا البحث في رُكوب البُراق.

قوله: «ثُمَّ أُتيت بدابّةٍ» قيل: الحكمة في الإسراء به راكباً مع القُدرة على طَيِّ الأرض له؛ إشارة إلى أنَّ ذلك وَقَعَ تأنيساً له بالعادة في مقام خَرْق العادة، لأنَّ العادة جَرَت بأنَّ الملِك إذا استَدعَى مَن يختصّ به بَعَثَ إليه بما يَركَبه.

قوله: «دون البَغل وفَوق الحِمار أبيض» كذا ذُكِّر باعتبار كَونِه مركوباً أو بالنَّظَرِ للفظ البُراق، والحكمة لكَونِه بهذه الصِّفة الإشارةُ إلى أنَّ الرُّكوب كان في سِلْم وأَمنٍ لا في حربٍ وخَوف، أو لإظهار المعجزة بوقوع الإسراع الشَّديد بدابّةٍ لا توصَف بذلك في العادة.

---

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: الطبراني، وانظر «تفسير الطبري» فيما أخرجه عن ابن عباس والسدي في قصة تابوت بني إسرائيل ٢/ ٦١٢.

قوله: «**فقال له الجارود: هو البُراق يا أبا حمزة؟ قال أنس: نعم**» هذا يوَضِّح أنَّ الذي وَقَعَ في رواية بَدْء الخلق (٣٢٠٧) بلفظ: «دون البَغل وفَوق الحِمار البُراق»، أي: هو البُراق وَقَعَ بالمعنى؛ لأنَّ أنساً لم يَتَلَفَّظ بلفظ البُراق في رواية قَتادة.

قوله: «**يَضَع خَطْوَه**» بفتح المعجَمة أوَّله: المَرّة الواحدة، وبضمِّها: الفَعلة.

قوله: «**عند أقصَى طَرْفه**» بسكون الراء وبالفاء، أي: نَظرِه، أي: يَضَع رِجلَه عند مُنتَهَى ما يَرى بَصَرُه.

وفي حديث ابن مسعود عند أبي يَعْلى (٥٠٣٦) والبزَّار (١٥٦٨): «إذا أتى على جبل ارتَفَعَت رِجلاه، وإذا هَبَطَ ارتَفَعَت يَداه»، وفي رواية لابنِ سعد (١/ ٢١٤) عن الواقديّ بأسانيدِه: «له جناحان»، ولم أرَها لغيرِه، وعند الثَّعلَبيّ بسندٍ ضعيف عن ابن عبَّاس في صِفة البُراق: «لها خَدٌّ كَخَدِّ الإنسان، وعُرْفٌ كالفَرَسِ، وقوائمُ كالإبلِ، وذَنَبٌ كالبقرِ، وكأَنَّ صدرَه ياقوتةٌ حمراءُ»، قيل: ويُؤخَذ من تَرك تسمية سَير البُراق طَيَراناً: أنَّ الله إذا أكرَمَ عبداً بتسهيل الطَّريق له حتَّى قَطَعَ المسافة الطَّويلة في الزَّمَن اليسير، أن لا يَخرُج بذلك عن اسم السَّفَر وتَجري عليه أحكامه.

والبُراق بضمِّ الموحَّدة وتخفيف الراء مُشتَقّ من البَريق، فقد جاء في لَونه أنَّه أبيض، أو من البَرق لأنَّه وصَفَه بسُرعة السَّير، أو من قولهم: شاة بَرْقاءُ: إذا كان خِلال صُوفها الأبيض طاقاتٌ سُود، ولا يُنافيه وَصفُه في الحديث بأنَّ البُراق أبيضُ، لأنَّ البَرْقاء من الغنم معدودة في البياض. انتَهى، ويحتمل أن لا يكون مُشتَقّاً.

قال ابن أبي جَمْرة: خُصَّ البُراق بذلك إشارة إلى الاختصاص به لأنَّه لم يُنقَل أنَّ أحداً مَلَكَه، بخلاف غير جِنسه من الدَّوابّ. قال: والقُدرة كانت صالحة لأنْ يَصعَد بنفسِه من غير بُراق، ولكن رُكوب البُراق كان زيادة له في تشريفه، لأنَّه لو صَعِدَ بنفسِه لكان في صورة ماشٍ، والراكِب أعَزّ من الماشي.

قوله: «**فحُمِلت عليه**» في رواية لأبي سعيد في «شَرَف المصطَفى»: فكان الذي أمسَكَ

بِركابه جِبْريل، وبزِمام البُراق ميكائيل، وفي رواية مَعمَر عن قَتَادة عن أنس: «أنَّ رسول الله ﷺ ليلةَ أُسريَ به أُتِيَ بالبُراق مُسَرَّجاً مُلَجَّماً فاستَصعَبَ عليه، فقال له جِبْريل: ما حَمَلك على هذا؟ فوالله ما رَكِبَك خلقٌ قطُّ أكرمُ على الله منه، قال: فارفَضَّ عَرَقاً» أخرجه التِّرمِذيّ (٣١٣١)/ وقال: حَسَنٌ غريب، وصَحَّحه ابن حِبّان (٤٦). ٢٠٧/٧

وذكر ابن إسحاق عن قَتَادة: «أنَّه لمَّا شَمَسَ وضَعَ جِبْريل يده على مَعرِفَته فقال: أما تَستَحي؟» فذكر نحوَه مُرسَلاً لم يَذكُر أنساً. وفي رواية وَثِيمة عن ابن إسحاق: «فارتَعَشَت حتَّى لَصِقتْ بالأرضِ فاستَوَيتُ عليها».

وللنَّسائيِّ[١] وابن مَرْدويه من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس نحوه موصولاً، وزاد: «وكانت تُسخَّر للأنبياءِ قبلَه»، ونحوُه في حديث أبي سعيد عند ابن إسحاق، وفيه دلالة على أنَّ البُراق كان مُعَدّاً لرُكوب الأنبياء، خلافاً لمن نَفَى ذلك كابنِ دِحْية، وأوَّل قولَ جِبْريل: «فما رَكِبك أكرَم على الله منه»؛ أي: ما رَكِبك أحد قَطُّ، فكيف يَركَبك أكرَم منه!

وقد جَزَمَ السُّهَيليّ: أنَّ البُراق إنَّما استَصعَبَ عليه لبُعدِ عَهْده برُكوب الأنبياء قبلَه، قال النَّوويّ. قال الزُّبَيديّ في «مختصر العين» وتَبِعَه صاحب «التحرير»: كان الأنبياء يَركَبونَ البُراق، قال: وهذا يَحتاج إلى نقل صحيح.

قلت: قد ذكرت النَّقل بذلك، ويُؤيِّده ظاهر قوله: «فرَبَطتُه بالحَلقة التي تَربط بها الأنبياء»، ووَقَعَ في «المبتَدَأ» لابنِ إسحاق من رواية وَثِيمة في ذِكْر الإسراء: «فاستَصعَبَت البُراق، وكانت الأنبياء تَركَبها قبلي، وكانت بعيدة العَهد برُكوبهم لم تكن رُكِبَت في الفتنة»، وفي «مغازي ابن عائذ» من طريق الزُّهْريِّ عن سعيد بن المسيّب قال: «البُراق هي الدّابّة التي كان يزور إبراهيم عليها إسماعيل».

وفي الطبرانيِّ من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه[٢]: أنَّ جِبْريل أتى النبيَّ ﷺ

---

(١) برقم (٤٥٠) وليس في المطبوع منه الزيادة المذكورة.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٨٧٩)، والحديث عنده من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى، ليس فيه: =

بالبُراق فحَمَلَه بين يَدَيه. وعند أبي يَعْلى (٥٠٣٦) والحاكم (٤/ ٦٠٦) من حديث ابن مسعود رَفَعَه: «أُتيت بالبُراق فرَكِبت خَلف جِبْرِيل»، وفي حديث حُذَيفة عند التِّرمِذيّ (٣١٤٧) والنَّسائيِّ[1]: «فما زايَلا ظَهرَ البُراق»، وفي «كتاب مكَّة» للفاكِهيِّ (٩٨٨) والأزرَقيّ (١/ ٦٤ و٦٦): «أنَّ إبراهيم كان يَحُجّ على البُراق»، وفي أوائل «الرَّوض» (١/ ٢١٤) للسُّهَيليِّ: «أنَّ إبراهيم حَمَلَ هاجَرَ على البُراق لمَّا سارَ إلى مكَّة بها وبوَلَدِها».

فهذه آثار يَشُدّ بعضها بعضاً، وجاءت آثار أُخرَى تَشهَد لذلك لم أرَ الإطالة بإيرادِها.

ومن الأخبار الواهية في صِفة البُراق ما ذكره الماوَرْديّ عن مُقاتل، وأورَدَه القُرطُبيّ في «التَّذكِرة» ومن قبلِه الثَّعلَبيّ من طريق ابن الكَلْبيّ عن أبي صالح عن ابن عبَّاس قال: الموت والحياة جِسمان، فالموت كَبش لا يَجِد ريحَه شيءٌ إلّا مات، والحياة فرسٌ بَلْقاءُ أُنثَى، وهي التي كان جِبْرِيل والأنبياء يَركَبونَها لا تَمُرّ بشيءٍ ولا يَجِد ريحَها شيءٌ إلّا حَيِيَ.

ومنها أنَّ البُراق لمَّا عاتَبَه جِبْرِيل قال له مُعتَذِراً: إنَّه مَسَّ الصَّفراء اليومَ، وإنَّ الصَّفراء صَنَم من ذَهَبٍ كان عند الكعبة، وإنَّ النبيّ ﷺ مرَّ به فقال: «تبّاً لمن يَعبُدك من دون الله»، وإنَّه ﷺ نَهَى زيد بن حارثة أن يَمَسَّه بعد ذلك وكَسَرَه يومَ فتح مكَّة.

قال ابن المنيِّر: إنَّما استَصعَبَ البُراقُ تِيْهاً وزَهواً برُكوب النبيّ ﷺ عليه، وأراد جِبْرِيل استنطاقه فلذلك خَجِلَ وارفَضَّ عَرَقاً من ذلك. وقريبٌ من ذلك رَجْفة الجبل به حتَّى قال له: «اثبُت فإنَّما عليك نبيّ وصِدِّيق وشهيد»[2]، فإنَّها هَزّة الطَّرب لا هَزَّةُ الغَضَب.

ووَقَعَ في حديث حُذَيفة عند أحمد (٢٣٣٤٣) قال: أُتِيَ رسول الله ﷺ بالبُراق فلم يُزايِل ظَهرَه هو وجِبْرِيل حتَّى انتهَيا إلى بيت المقدِسِ فهذا لم يُسنِده حُذَيفة عن النبيّ ﷺ،

= عن أبيه، وقال الطبراني بإثره: لا يُروى هذا الحديث عن ابن أبي ليلى إلا بهذا الإسناد. قال الهيثمي في «المجمع» ١/ ٧٧: رواه الطبراني في «الأوسط» هكذا مرسلاً، ومع الإرسال فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف.

(١) هو في «الكبرى» للنسائي برقم (١١٢١٦) مختصراً وليس فيه اللفظ المذكور.

(٢) سلف برقم (٣٦٧٥).

فيحتَمل أنَّه قال عن اجتهادٍ، ويحتمل أن يكون قوله: «هو وجِبْريل» يتعلَّق بمُرافقَتِه في السَّير لا في الرُّكوب.

قال ابن دِحْية وغيره: معناه: وجِبْريل قائدٌ أو سائقٌ أو دليلٌ، قال: وإنَّما جَزَمنا بذلك لأنَّ قِصّة المِعراج كانت كرامة للنبيِّ ﷺ فلا مَدخَل لغيره فيها.

قلت: ويَرُدّ التأويلَ المذكور أنَّ في «صحيح ابن حِبّان» من حديث ابن مسعود[1]: أنَّ جِبْريل حَمَلَه على البُراق رَديفاً له، وفي رواية الحارث في «مُسنَده» (٢٢): أُتيَ بالبُراق فرَكِبَ خَلفَ جِبْريل فسارَ بهما، فهذا صريح في رُكوبه معه، فالله أعلم.

وأيضاً فإنَّ ظاهره أنَّ المِعراج وَقَعَ للنبيِّ ﷺ على ظَهر البُراق إلى أن صَعِدَ السَّماوات كلَّها، ووَصَلَ إلى ما وصَلَ ورَجَعَ وهو على حاله، وفيه نَظَر لمَا سأذكره، ولعلَّ حُذَيفة إنَّما أشارَ إلى ما وَقَعَ في ليلة الإسراء المجَرَّدة التي لم يقع فيها مِعراج/ على ما تقدَّم من تقرير وقوع الإسراء مرَّتَين. ٢٠٨/٧

قوله: **«فانطَلَقَ بي جِبْريل»** في رواية بَدْء الخلق (٣٢٠٧): «فانطَلَقت مع جِبْريل»، ولا مُغايرةَ بينهما، بخلاف ما نَحا إليه بعضهم من أنَّ رواية بَدْء الخلق تُشعِر بأنَّه ما احتاجَ إلى جِبْريل في العُروج، بل كانا معاً بمَنزِلةٍ واحدة، لكن مُعظَم الرِّوايات جاء باللَّفظ الأوَّل، وفي حديث أبي ذرٍّ في أوَّل الصلاة (٣٤٩): «ثُمَّ أخذَ بيَدي فعرَجَ بي»، والذي يَظهَر أنَّ جِبْريل في تلك الحالة كان دليلاً له فيما قَصَدَ له، فلذلك جاء سياق الكلام يُشعِر بذلك.

قوله: **«حتَّى أتى السماء الدُّنيا»** ظاهره أنَّه استمرَّ على البُراق حتَّى عَرَجَ إلى السماء، وهو مُقتَضَى كلام ابن أبي جَمْرة المذكور قريباً، وتمسّك به أيضاً مَن زَعَمَ أنَّ المِعراج كان في ليلة غيرِ ليلة الإسراء إلى بيت المقدِسِ، فأمّا العُروج ففي غير هذه الرِّواية من الأخبار: أنَّه لم

---

(١) هذا ذهول من الحافظ رحمه الله، والصحيح أنه من حديث حذيفة، وهو عند ابن حبان في «صحيحه» برقم (٤٥)، وأخرجه أحمد في «مسنده» برقم (٢٣٢٨٥)، والترمذي برقم (٣١٤٧) ولم يقع عندهما اللفظ المذكور عند ابن حبان.

يكن على البُراق بل رَقِيَ المِعراج، وهو السُّلَّم كما وَقَعَ مُصَرَّحاً به في حديث أبي سعيد عند ابن إسحاق والبيهقيّ في «الدَّلائل» (٢/ ٣٩٠-٣٩٦) ولفظُه: «فإذا أنا بدابّةٍ كالبَغلِ مُضطَرِب الأُذُنَينِ يقال له: البُراق، وكانت الأنبياء تَركَبه قبلي، فرَكِبتُه»، فذكر الحديث[1]، قال: «ثُمَّ دَخَلت أنا وجِبْريل بيت المقدِسِ فصَلَّيت، ثمَّ أُتيت بالمِعراج»، وفي رواية ابن إسحاق: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لمَّا فرَغت ممَّا كان في بيت المقدِسِ أُتيَ بالمِعراج فلمْ أرَ قَطُّ شيئاً كان أحسنَ منه، وهو الذي يَمُدّ إليه الميِّت عينَيه إذا احتُضِرَ، فأصعَدني صاحبي فيه حتَّى انتَهَى بي إلى بابٍ من أبواب السماء» الحديث. وفي رواية كعب: «فوُضِعَت له مَرقاة من فِضّة ومَرقاة من ذهب حتَّى عَرَجَ هو وجِبْريل»، وفي رواية لأبي سعيد في «شَرَف المصطَفَى»: أنَّه أُتيَ بالمِعراج من جَنّة الفِردَوس، وأنَّه مُنَضَّد باللُّؤلُؤِ وعن يَمينه ملائكة وعن يَساره ملائكة.

وأمَّا المحتَجّ بالتعدُّدِ فلا حُجّة له لاحتِمال أن يكون التقصير في ذِكر الإسراء من الراوي، وقد حَفِظَه ثابت عن أنس عن النبيّ ﷺ قال: «أُتيت بالبُراق ـ فوَصَفَه قال ـ: فرَكِبتُه حتَّى أتيتُ بيتَ المقدِسِ، فرَبَطتُه بالحَلْقة التي تَربط بها الأنبياء، ثمَّ دَخَلت المسجد فصَلَّيت فيه ركعتَينِ، ثمَّ خَرَجت فجاءَني جِبْريل بإناءَينِ ـ فذكر القِصّة قال ـ: ثُمّ عُرِجَ بي إلى السماء»[2]، وحديث أبي سعيد دالٌّ على الاتِّحاد، وقد تقدَّم شيء من هذا البحث في أوَّل الصلاة (٣٤٩).

وقوله في رواية ثابت: «فرَبَطته بالحَلْقة» أنكَرَه حُذَيفة، فروى أحمد (٢٣٢٨٥) والتِّرمِذيّ (٣١٤٧) من حديث حُذَيفة قال: تُحدِّثونَ أنَّه رَبَطَه، أخافَ أن يَفِرّ منه وقد سَخَّرَه له عالم الغيب والشَّهادة؟!

قال البيهقيُّ: المُثبَتُ مُقدَّم على النافي، يعني: مَن أثبَتَ رَبطَ البُراقِ والصلاةَ في بيت المقدِسِ معه زيادةُ عِلمٍ على نَفْي ذلك، فهو أَوْلى بالقَبُول. ووَقَعَ في رواية بُرَيدة عند البزَّار

---

(١) إسناده واهٍ.

(٢) أخرجه أحمد (١٢٥٠٥)، ومسلم (١٦٢) (٢٥٩).

(٤٣٩٨): لمَّا كان ليلةُ أُسريَ به فأتى جِبْريل الصخرة التي ببيتِ المقدِسِ، فوَضَعَ إصبَعه فيها فخَرَقَها فشَدَّ بها البُراق، ونحوه للتِّرمذيِّ (٣١٣٢).

وأنكرَ حُذَيفة أيضاً في هذا الحديث: أنَّه ﷺ صَلَّى في بيت المقدِسِ، واحتَجَّ بأنَّه لو صَلَّى فيه لكُتِبَ عليكم الصلاة فيه كما كُتِبَ عليكم الصلاة في البيت العَتيق، والجواب عنه مَنع التلازُم في الصلاة إن كان أراد بقولِه: «كُتِبَ عليكُم»: الفَرضَ، وإن أراد التشريع فنَلتَزِمه، وقد شَرَعَ النبيّ ﷺ الصلاة في بيت المقدِسِ، فقَرَنَه بالمسجدِ الحرام ومسجده في شَدِّ الرِّحال، وذكر فضيلة الصلاة فيه في غير ما حديث، وفي حديث أبي سعيد عند البيهقيِّ[1]: «حتَّى أتيت بيت المقدِسِ فأوثَقت دابَّتي بالحَلقة التي كانت الأنبياء تَربط بها ـ وفيه ـ فدَخَلت أنا وجِبْريل بيت المقدِسِ فصَلَّى كلّ واحد منّا ركعتَينِ»، وفي رواية أبي عُبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه[2] نحوُه وزادَ: «ثُمَّ دَخَلت المسجد فعَرَفت النبيّين من بين قائم وراكِع وساجد، ثمَّ أُقيمت الصلاة فأمَمْتُهم»، وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم[3]: «فلَم ألبَثْ إلّا يسيراً حتَّى اجتَمع ناس كثير، ثمَّ أذَّنَ مُؤَذِّن فأُقيمت الصلاة فقُمنا صُفوفاً نَنتَظِر مَن يَؤُمُّنا، فأخَذَ بيَدي جِبْريل فقَدَّمَني فصَلَّيت بهم»، وفي حديث ابن/ مسعود عند مسلم[4]: «وحانت الصلاة فأمَمْتُهم»، وفي حديث ابن عبَّاس عند أحمد (٢٣٢٤): فلمَّا أتى النبيُّ ﷺ المسجد الأقصَى قامَ يُصلِّي، فإذا النبيّونَ أجمَعونَ يُصَلّونَ معه، وفي حديث عمر عند أحمد أيضاً (٢٦١): أنَّه لمَّا دَخَلَ بيت المقدِسِ قال: أُصَلِّي حيثُ صَلَّى رسول الله ﷺ، فتقدَّم إلى القِبْلة فصَلَّى، وقد تقدَّم شيء من ذلك في الباب الذي قبلَه. ٢٠٩/٧

قال عياض: يحتمل أن يكون صَلَّى بالأنبياءِ جميعاً في بيت المقدِسِ، ثمَّ صَعِدَ منهم إلى

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٣٩٠-٣٩١.

(٢) أوردها ابن كثير في «تفسيره» ٥/ ٢٨ وعزاها لابن عرفة في «جزئه» وقال: إسناد غريب ولم يخرجوه.

(٣) في «تفسيره»، وإليه عزاه ابن كثير في «تفسيره» ٥/ ١١.

(٤) برقم (١٧٢) ولكن من حديث أبي هريرة.

السَّماوات مَن ذكر أنَّه ﷺ رآه، ويحتمل أن تكون صَلاته بهم بعد أن هَبَطَ من السماء فهَبَطوا أيضاً.

وقال غيره: رُؤيَته إيّاهم في السماء محمولة على رُؤية أرواحهم إلّا عيسى لمَا ثَبَتَ أنَّه رُفِعَ بجسدِه، وقد قيل في إدريس أيضاً ذلك، وأمَّا الذين صَلَّوا معه في بيت المقدِسِ فيَحتمل الأرواح خاصّة، ويَحتمل الأجساد بأرواحها، والأظهَر أنَّ صَلاته بهم ببيت المقدِسِ كان قبل العُروج، والله أعلم.

قوله: «السماء الدُّنيا» في حديث أبي سعيد في ذِكْر الأنبياء عند البيهقيِّ[1]: «إلى باب من أبواب السماء يقال له باب الحَفَظة، وعليه مَلك يقال له إسماعيل، وتحت يده اثنا عشر ألف مَلك».

قوله: «فاستَفتَحَ» تقدَّم القول فيه في أوَّل الصلاة (٣٤٩) وأنَّ قولهم: «أُرسِل إليه»؛ أي: للعُروجِ، وليس المراد أصل البَعث، لأنَّ ذلك كان قد اشتَهرَ في الملَكُوت الأعلى، وقيل: سألوا تَعَجُّباً من نِعمة الله عليه بذلك أو استبشاراً به، وقد عَلموا أنَّ بَشَراً لا يَتَرَقَّى هذا التَرَقّي إلّا بإذنِ الله تعالى، وأنَّ جِبْريل لا يَصعَد بمَن لم يُرسَل إليه.

وقوله: «مَن معك» يُشعِر بأنَّهم أحَسّوا معه برَفيقٍ وإلّا لكان السُّؤال بلفظ: أمعَك أحدٌ؟ وذلك الإحساس إمّا بمُشاهدةٍ لكَونِ السماء شَفّافة، وإمّا بأمرٍ مَعنويّ كَزيادة أنوارٍ أو نحوها يُشعِر بتَجَدُّدِ أمرٍ يَحسُن معه السُّؤال بهذه الصّيغة.

وفي قوله: «محمَّدٌ» دليل على أنَّ الاسم أوْلى في التعريف من الكُنية، وقيل: الحكمة في سؤال الملائكة: «وقد بُعِثَ إليه؟»: أنَّ الله أراد إطلاع نبيّه على أنَّه معروف عند الملأ الأعلى لأنَّهم قالوا: «أوَبُعِثَ إليه؟»، فدَلَّ على أنَّهم كانوا يَعرِفونَ أنَّ ذلك سيقعُ له، وإلّا لكانوا يقولون: ومَن محمد؟ مثلاً.

قوله: «مَرحَباً به» أي: أصاب رَحَباً وسَعة، وكُنّيَ بذلك عن الانشِراح، واستَنبَطَ منه ابن المنيِّر جواز رَدّ السَّلام بغير لفظ السَّلام، وتُعقِّبَ بأنَّ قول الملَك: «مَرحَباً به» ليس رَدّاً للسَّلام فإنَّه كان قبل أن يَفتَح الباب والسّياق يُرشِد إليه، وقد نَبَّهَ على ذلك ابن أبي جَمْرة،

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٣٩٠-٣٩١ بلفظ: وبين يديه سبعون ألف ملك...

ووَقَعَ هنا أنَّ جِبْريل قال له عند كلّ واحد منهم: «سَلِّم عليه قال: فسَلَّمت عليه فرَدَّ عليَّ السَّلام»، وفيه إشارة إلى أنَّه رآهم قبل ذلك.

قوله: «فنِعمَ المجيءُ جاء» قيل: المخصوص بالمدح محذوف، وفيه تقديم وتأخير، والتقدير: جاء فنِعمَ المجيءُ مجيئُه.

وقال ابن مالك: في هذا الكلام شاهد على الاستغناء بالصِّلة عن الموصول أو الصِّفة عن الموصوف في باب نِعم، لأنَّها تحتاج إلى فاعل هو المجيء، وإلى مخصوص بمعناها وهو مُبتَدَأ مُخبَرٍ عنه بنِعمَ وفاعلِها، فهو في هذا الكلام وشَبَهِه موصول أو موصوف بجاء، والتقدير: نِعمَ المجيءُ الذي جاء، أو: نِعمَ المجيءُ مَجيءٌ جاءه، وكَونه موصولاً أجوَد لأنَّه مُخبَرٌ عنه، والمخبَرَ عنه إذا كان معرِفة أوْلى من كَونِه نَكِرة.

قوله: «فإذا فيها آدَم، فقال: هذا أبوك آدَم» زاد في رواية أنس عن أبي ذرٍّ أوَّل الصلاة (٣٤٩) ذِكْر النَّسَم التي عن يَمينه وعن شِماله، وتقدَّم القول فيه، وذكرت هناكَ احتمالاً أن يكون المراد بالنَّسَمِ: المرئيَّةُ لآدم هي التي لم تَدخُل الأجساد بعدُ. ثمَّ ظَهَرَ لي الآن احتِمالٌ آخَر وهو أن يكون المراد بها: مَن خَرَجَت من الأجساد حين خروجها لأنَّها مُستَقِرّة، ولا يَلزَم من رُؤية آدم لها وهو في السماء الدُّنيا أن يُفتَح لها أبواب السماء ولا تَلِجُها، وقد وَقَعَ في حديث أبي سعيد عند البيهقيِّ[1] ما يُؤيِّده، ولفظه: «فإذا أنا بآدم تُعرَض عليه أرواح ذُرّيَّته المؤمِنين فيقول: روح طيِّبة ونفس طيِّبة اجعَلوها في عِلِّيّين، ثمَّ تُعرَض عليه أرواح ذُرّيَّته الفُجّار فيقول: روح/ خبيثة ونفس خبيثة، اجعَلوها في سِجِّين»، وفي حديث أبي هريرة عند البزّار (٩٥١٨): «فإذا عن يمينه باب يَخرُج منه ريح طيِّبة، وعن شِماله باب يَخرُج منه ريح خبيثة» الحديث. فظَهَرَ من الحديثَينِ عَدَم اللُّزوم المذكور، وقولُه هذا أوْلى ممَّا جمع به القُرطُبيّ في «المفهم»: أنَّ ذلك في حالة مخصوصة. ٢١٠/٧

قوله: «بالابنِ الصالح والنبيّ الصالح» قيل: اقتَصَرَ الأنبياء على وصفه بهذه الصِّفة وتَوارَدوا

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٣٩٠-٣٩٢.

عليها، لأنَّ الصلاح صِفة تَشمَل خِلال الخير، ولذلك كرَّرَها كلٌّ منهم عند كلّ صِفة، والصالح: هو الذي يقوم بما يَلزَمه من حقوق الله وحقوق العباد، فمِن ثَمَّ كانت كلمة جامعة لـمَعاني الخير، وفي قول آدم: «بالابنِ الصالح» إشارة إلى افتِخاره بأُبوَّة النبيّ ﷺ، وسيأتي في التوحيد (٧٥١٧) بيان الحكمة في خُصوص منازل الأنبياء من السماء.

قوله: «**ثُمَّ صَعِدَ بي حتَّى أتى السماء الثانية**» وفيه: «**فإذا يحيى وعيسى وهما ابنا خالة**». قال النَّوَويّ: قال ابن السِّكِّيت: يقال ابنا خالة ولا يقال: ابنا عَمّة، ويقال: ابنا عَمّ ولا يقال: ابنا خالٍ. ولم يُبيِّن سبب ذلك، والسَّبَب فيه: أنَّ ابنَي الخالة أمُّ كلٍّ منهما خالةُ الآخر لُزوماً، بخلاف ابنَي العَمّة، وقد تَوافقت هذه الرِّواية مع رواية ثابت عن أنس عند مسلم (١٦٢/ ٢٥٩): أنَّ في الأُولى آدمَ، وفي الثانية يحيى وعيسى، وفي الثالثة يوسف، وفي الرابعة إدريس، وفي الخامسة هارون، وفي السادسة موسى، وفي السابعة إبراهيم، وخالَفَ ذلك الزُّهْريُّ في روايته عن أنس عن أبي ذرٍّ أنَّه لم يُثبِت أسماءَهم وقال فيه: «وإبراهيم في السماء السادسة»[1]، ووَقَعَ في رواية شَريك[2] عن أنس: أنَّ إدريس في الثانية، وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة، وسياقُه يدلّ على أنَّه لم يَضبط منازلهم أيضاً كما صَرَّحَ به الزُّهْريّ، ورواية مَن ضَبَطَ أوْلى ولا سيَّما مع اتِّفاق قَتادة وثابت، وقد وافقهما يزيد بن أبي مالك عن أنس، إلّا أنَّه خالَفَ في إدريس وهارون فقال: هارون في الرابعة، وإدريس في الخامسة، ووافقهم أبو سعيد إلّا أنَّ في روايته: «يوسف في الثانية، وعيسى ويحيى في الثالثة»، والأوَّل أثبَت.

وقد استُشكِلَ رُؤية الأنبياء في السَّماوات مع أنَّ أجسادهم مُستَقِرّة في قُبورهم بالأرضِ، وأُجيبَ بأنَّ أرواحهم تَشَكَّلَت بصُوَرِ أجسادهم أو أُحضِرَت أجسادُهم لـمُلاقاة النبيّ ﷺ تلك اللَّيلة تشريفاً له وتَكريماً، ويُؤيِّده حديث عبد الرحمن بن هاشم عن أنس[3] ففيه: «وبُعِثَ له آدم فمَن دونَه من الأنبياء فأَمَّهم»، وقد تقدَّمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله.

---

(١) رواية الزهري سلفت برقم (٣٣٤٢).

(٢) ستأتي برقم (٧٥١٧).

(٣) أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٣٦١-٣٦٢، وقد سلف تخريج هذه الرواية مراراً.

قوله: «فلمَّا خَلَصت إذا يوسُف» زاد مسلم (١٦٢) في رواية ثابت عن أنس: «فإذا هو قد أُعطِيَ شَطْر الحُسن»، وفي حديث أبي سعيد عند البيهقيِّ وأبي هريرة عند ابن عائذ والطبرانيِّ[١]: «فإذا أنا برجلٍ أحسنَ ما خَلَقَ الله، قد فضَلَ الناسَ بالحُسنِ كالقمرِ ليلةَ البَدْر على سائر الكَواكِب»، وهذا ظاهره أنَّ يوسف عليه السلام كان أحسن من جميع الناس، لكن روى التِّرمذيّ[٢] من حديث أنس: «ما بَعَثَ الله نبيّاً إلّا حَسَنَ الوَجْه حَسَنَ الصوت، وكان نبيّكم أحسَنَهم وجهاً وأحسنَهم صوتاً»؛ فعلى هذا فيُحمَل حديث المِعراج على أنَّ المراد غير النبيّ ﷺ، ويُؤيِّده قول مَن قال: إنَّ المتكلِّم لا يدخل في عُموم خِطابه، وأمَّا حديث الباب فقد حَمَلَه ابن المنيِّر على أنَّ المراد: أنَّ يوسف أُعطِيَ شَطر الحُسن الذي أُوتيَه نبيّنا ﷺ، والله أعلم.

وقد اختُلِفَ في الحكمة في اختصاص كلٍّ منهم بالسماءِ التي التَقاه بها، فقيل: ليُظهِر تَفاضُلهم في الدَّرَجات، وقيل: لمناسَبةٍ تتعلَّق بالحكمة في الاقتِصار على هؤلاء دون غيرهم من الأنبياء، فقيل: أُمِروا بمُلاقاته، فمنهم مَن أدرَكَه في أوَّل وَهْلَة، ومنهم مَن تأخَّرَ فلَحِقَ، ومنهم مَن فاتَه، وهذا زَيَّفَه السُّهَيليّ فأصاب.

وقيل: الحكمة في الاقتِصار على هؤلاء المذكورين للإشارة إلى ما سيقعُ له ﷺ مع قومه من نَظير ما وَقَعَ لكلٍّ منهم، فأمَّا آدم فوَقَعَ التَّنبيه بما وَقَعَ له من الخروج من الجنَّة إلى الأرض بما سيقعُ للنبيِّ ﷺ من الهجرة إلى المدينة، والجامع بينهما ما حَصَلَ لكلٍّ منهما من المشَقّة وكراهة فِراق ما أَلِفَه من الوَطَن،/ ثمَّ كان مَآلُ كلٍّ منهما أن يَرجِع إلى مَوطِنه الذي أُخرِجَ منه، وبعيسى ويحيى على ما وَقَعَ له من أوَّل الهجرة من عداوة اليهود وتَمادِيهم على البَغي عليه وإرادَتهم وُصولَ السّوء إليه، وبيوسفَ على ما وَقَعَ له من إخوَته من قُرَيش في ٢١١/٧

---

(١) البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٣٩٠-٣٩٣، ولم نقف على حديث أبي هريرة في المطبوع من مصنفات الطبراني، وأخرجه البزار (٩٥١٨)، وإليه عزاه الهيثمي في «المجمع» ١/ ٧٣ وقال: رجاله موثقون إلا أن الربيع بن أنس قال: عن أبي العالية أو غيره، فتابعيُّه مجهول.

(٢) في «الشمائل» له (٣١٣) من قول قتادة، وليس من قول أنس، لكن أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/ ١٥٦-١٥٧ من طريق أخرى عن قتادة عن أنس، فجعله من قول أنس. وفي كلا الطريقين حسام بن مِصَكٍّ، قال عنه الحافظ: ضعيف يكاد أن يترك.

نَصْبهم الحربَ له وإرادَتهم هلاكَه وكانت العاقبة له، وقد أشارَ إلى ذلك بقولِه لقُرَيشٍ يومَ الفتح: «أقول كما قال يوسف: لا تَثريب عليكُم»(١)، وبإدريس على رَفِيع منزلتِه عند الله، وبهارون على أنَّ قومه رجعوا إلى مَحبَّته بعد أن آذَوه، وبموسى على ما وَقَعَ له من مُعالَجة قومه وقد أشارَ إلى ذلك بقوله: «لقد أوذيَ موسى بأكثرَ من هذا فصَبَرَ»(٢)، وبإبراهيم في استناده إلى البيت المعمور بما خُتِمَ له ﷺ في آخِر عُمره من إقامة مَنسَك الحجّ وتعظيم البيت. وهذه مُناسَبات لطيفة أبداها السُّهَيليّ فأورَدتها مُنَقَّحة مُلخَّصة.

وقد زاد ابن المنيِّر في ذلك أشياء أضرَبت عنها إذ أكثرُها في المفاضَلة بين الأنبياء، والإشارة في هذا المقام عندي أوْلى من تَطويل العِبارة. وذكر في مُناسَبة لقاء إبراهيم في السماء السابعة مَعنًى لطيفاً زائداً، وهو ما اتُّفِقَ له ﷺ من دخول مكَّة في السَّنة السابعة وطَوافه بالبيت، ولم يَتَّفَق له الوصول إليها بعد الهجرة قبل هذه، بل قَصَدَها في السَّنة السادسة فصَدُّوه عن ذلك كما تقدَّم بَسطُه في كتابة الشُّروط (٢٧٣١).

قال ابن أبي جَمْرة: الحكمة في كَون آدم في السماء الدُّنيا لأنَّه أوَّل الأنبياء وأوَّل الآباء وهو الأصلُ، فكان أوَّلاً في الأُولَى، ولأجلِ تأنيس النُّبوّة بالأُبوّة، وعيسى في الثانية لأنَّه أقرَب الأنبياء عَهداً من محمَّد ﷺ، ويَليه يوسف لأنَّ أمّة محمَّد تَدخُل الجنَّة على صُورته، وإدريسُ في الرابعة لقولِه: ﴿وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم:٥٧]، والرابعة من السَّبع وسَط مُعتَدِل، وهارون لقُربه من أخيه موسى، وموسى أرفَع منه لفضلِ كلام الله، وإبراهيم لأنَّه الأب الأخير، فناسَبَ أن يَتجَدَّد للنبيِّ ﷺ بلُقيِّه أُنسٌ لتَوجُّهه بعده إلى عالَـمٍ آخَر، وأيضاً فمَنزِلة الخليل تَقتَضي أن تكون أرفَعَ المنازل، ومَنزِلة الحبيب أرفَعُ من مَنزِلَته، فلذلك ارتَفَعَ النبيّ ﷺ عن مَنزِلة إبراهيم إلى قابَ قَوسَينِ أو أدنَى.

قوله في قِصّة موسى: «فلمَّا تَجاوَزتُ بَكَى، قيل له: ما يُبكيك؟ قال: أبكي لأنَّ غلاماً بُعِثَ

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٢٣٤) من حديث أبي هريرة، وأصله في «صحيح مسلم» (١٧٨٠) دون القول المذكور.

(٢) سلف برقم (٢١١).

بعدي يدخل الجنَّة من أمَّته أكثر ممَّن يدخلها من أمَّتي» وفي رواية شَرِيك عن أنس: «لَم أظنّ أحداً يُرفَع عليّ»، وفي حديث أبي سعيد قال موسى: «يَزعُم بنو إسرائيل أنّي أكرَم على الله، وهذا أكرَم على الله منّي»، زاد الأُمويّ في روايته: «ولو كان هذا وحده هانَ عليّ، ولكن معه أمَّته وهم أفضل الأُمم عند الله»، وفي رواية أبي عُبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه: أنَّه مرَّ بموسى عليه السلام وهو يَرفَع صوته فيقول: أكرَمته وفَضَّلته، فقال جِبْريل: هذا موسى، قلت: ومَن يُعاتب؟ قال: يُعاتب رَبَّه فيك، قلت: ويَرفَع صوته على رَبّه؟ قال: إنَّ الله قد عَرَفَ له حِدَّته»، وفي حديث ابن مسعود عند الحارث[1] وأبي يَعْلى (٥٠٣٦) والبزّار (١٥٦٨): «وسمعت صوتاً وتَذَمُّراً، فسألت جِبْريل فقال: هذا موسى، قلت: على مَن تَذَمُّره؟ قال: على رَبّه. قلت: على رَبّه؟! قال: إنَّه يَعرِف ذلك منه»[2].

قال العلماء: لم يكن بكاء موسى حَسَداً، مَعاذ الله، فإنَّ الحَسَد في ذلك العالَم مَنزوع عن آحاد المؤمنين، فكيفَ بمَن اصطَفاه الله تعالى، بل كان أسَفاً على ما فاتَه من الأجر الذي يَتَرتَّب عليه رفعُ الدَّرَجة بسبب ما وَقَعَ من أمَّته من كَثْرة المخالَفة المقتَضية لتنقيصِ أُجورهم المستَلزِم لتنقيصِ أجره، لأنَّ لكلِّ نبيّ مثل أجر كلّ مَن اتَّبَعَه، ولهذا كان مَن اتَّبَعَه من أمَّته في العدد دون مَن اتَّبَعَ نبيَّنا ﷺ مع طول مُدَّتهم بالنِّسبة لهذه الأُمّة.

وأمَّا قوله: «غلاماً» فليس على سبيل النَّقص، بل على سبيل التَّنويه بقُدرة الله وعظيم كَرَمه إذ أعطَى لمن كان في ذلك السِّنّ ما لم يُعطِه أحداً قبله ممَّن هو أسَنُّ منه.

وقد وَقَعَ من موسى من العِناية بهذه الأُمّة من أمر الصَّلاة ما لم يقع لغيرِه، ووَقَعَت الإشارة لذلك في حديث أبي هريرة عند الطَّبَريّ (١٥/ ٦-١١) والبزّار (٩٥١٨)، قال عليه الصَّلاة/ والسَّلام: «كان موسى أشدَّهم عليَّ حين مَرَرت به، وخيرَهم لي حين رجعت إليه»، وفي حديث أبي سعيد: «فأقبَلت راجعاً، فمَرَرت بموسى ونِعمَ الصّاحبُ كان لكُم، فسألَني: كَم فرَضَ عليك رَبّك؟» الحديث. ٢١٢/٧

---

(١) كما في «زوائده» للهيثمي (٢٢).

(٢) وفي إسناده أبو حمزة ميمون الأعور، وهو ضعيف.

قال ابن أبي جَمْرة: إنَّ الله جَعَلَ الرَّحمة في قلوب الأنبياء أكثر ممَّا جَعَلَ الرَّحمة في قلوب غيرهم، لذلك بكَى رحمة لأُمَّتِه، وأمَّا قوله: «هذا غلام» فأشارَ إلى صِغَر سِنّه بالنِّسبة إليه. قال الخطَّابيُّ: العرب تُسَمّي الرجل المستَجمِع السِّنَّ غلاماً ما دامَت فيه بقيَّة من القوّة. انتهى.

ويَظهَر لي أنَّ موسى عليه السلام أشارَ إلى ما أنعَمَ الله به على نبيِّنا عليهما الصلاة والسَّلام من استمرار القوّة في الكُهوليَّة وإلى أن دَخَلَ في سِنّ الشَّيخوخة، ولم يدخل على بَدَنه هَرَم ولا اعتَرَى قوَّته نقصٌ، حتَّى إنَّ الناس في قُدومه المدينةَ كما سيأتي من حديث أنس (٣٩١١) لمَّا رأوه مُردِفاً أبا بكر أطلقوا عليه اسم الشّابّ، وعلى أبي بكر اسم الشَّيخ مع كَونه في العمر أسَنَّ من أبي بكر، والله أعلم.

وقال القُرطُبيّ: الحكمة في تَخصيص موسى بمُراجَعة النبيّ ﷺ في أمر الصلاة لعلَّها لكَونِ أمّة موسى كلِّفَت من الصَّلَوات بما لم تُكلَّف به غيرُها من الأُمم، فثَقُلَت عليهم، فأشفَقَ موسى على أمّة محمد من مثل ذلك. ويشير إلى ذلك قوله: «إنّي قد جَرَّبت الناس قبلك» انتهى.

وقال غيره: لعلَّها من جِهة أنَّه ليس في الأنبياء مَن له أَتباعٌ أكثر من موسى، ولا مَن له كتاب أكبرَ ولا أجمَعَ للأحكام من كتابه[1] من هذه الجِهة مُضاهياً للنبيِّ ﷺ، فناسَبَ أن يَتمنَّى أن يكون له مثل ما أنعَمَ به عليه من غير أن يريد زَواله عنه، وناسَبَ أن يُطلِعه على ما وَقَعَ له ويَنصَحه فيما يتعلَّق به، ويحتمل أن يكون موسى لمَّا غَلَبَ عليه في الابتداء الأسَفُ على نَقْصِ حَظّ أمَّته بالنِّسبة لأُمّة محمّد ﷺ حتَّى تَمَنَّى ما تَمَنَّى أن يكون، استَدرَكَ ذلك ببَذْلِ النَّصيحة لهم والشَّفَقة عليهم ليُزيلَ ما عَسَاه أن يُتوهَّم عليه فيما وَقَعَ منه في الابتداء.

وذكر السُّهَيليّ أنَّ الحكمة في ذلك: أنَّه كان رأى في مُناجاته صِفة أمّة محمد ﷺ، فدَعَا اللهَ

(١) قوله: «من كتابه» سقط من (س).

أن يجعَله منهم، فكان إشفاقه عليهم كعِنَاية مَن هو منهم. وتقدَّم في أوَّل الصلاة (٣٤٩) شيءٌ من هذا، أو شيءٌ ممَّا يتعلَّق بأمر موسى بالتَّردِيدِ مِراراً، والعلم عند الله تعالى. وقد وَقَعَ من موسى عليه السلام في هذه القِصّة من مُراعاة جانب النبيّ ﷺ: أنَّه أمسَكَ عن جميع ما وَقَعَ له حتَّى فارَقَه النبيُّ ﷺ أدباً معه وحُسنَ عِشرة، فلمَّا فارَقَه بكى وقال ما قال.

قوله: «فإذا إبراهيم» في حديث أبي سعيد: «فإذا أنا بإبراهيم خليل الرحمن مُسنِداً ظَهره إلى البيت المعمور كأحسن الرِّجال»، وفي حديث أبي هريرة عند الطَّبَريّ (١٥/ ٦-١١): «فإذا هو برَجلٍ أشمَط جالس عند باب الجنَّة على كُرسيّ».

تكملة: اختُلِفَ في حال الأنبياء عند لُقِيِّ النبيِّ ﷺ إيّاهم ليلةَ الإسراء، هل أُسريَ بأجسادِهم لـمُلاقاة النبيّ ﷺ تلك اللَّيلة، أو أنَّ أرواحهم مُستَقِرّة في الأماكن التي لَقيَهم النبيّ ﷺ وأرواحهم مُتشَكِّلةٌ بشَكلِ أجسادهم كما جَزَمَ به أبو الوَفاء بن عَقيل، واختارَ الأوَّل بعض شيوخنا، واحتجَّ بما ثَبَتَ في مسلم (٢٣٧٥) عن أنس أنَّ النبيّ ﷺ قال: «رأيت موسى ليلةَ أُسريَ بي قائماً يُصلِّي في قبره»، فدَلَّ على أنَّه أُسريَ به لمَّا مرَّ به. قلت: وليس ذلك بلازمٍ، بل يجوز أن يكون لرُوحِه اتِّصالٌ بجَسدِه في الأرض، فلذلك يتمكَّن من الصلاة ورُوحه مُستَقِرّة في السماء.

قوله: «ثُمَّ رُفِعْتُ إلى سِدرة المنتَهَى» كذا للأكثر بضمِّ الراء وسكون العين وضمّ التاء من «رُفِعْتُ» بضمير المتكلِّم وبعده حرف جَرّ، وللكُشْمِيهنيِّ: «رُفِعَتْ» بفتح العين وسكون التاء، أي: السِّدرة لي باللّام، أي: من أجلي، وكذا تقدَّم في بَدْء الخلق (٣٢٠٧)، ويُجمَع بين الرِّوايتَينِ: بأنَّ المراد أنَّه رُفِعَ إليها، أي: ارتَقَى به وظَهَرَت له، والرَّفع إلى الشَّيء يُطلَق على التقريب منه، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴾ [الواقعة:٣٤]، أي: تَقتَرِب لهم.

ووَقَعَ بيانُ سببِ تسميتها سِدرة المنتَهَى في حديث ابن مسعود عند مسلم (١٧٣) ولفظه: لمَّا أُسريَ برسولِ الله ﷺ قال: «انتُهيَ بي إلى سِدرة المنتَهَى وهي في السماء/ السادسة وإليها ٢١٣/٧

يَنتَهي ما يَعرُج من الأرض فيُقبَض منها، وإليها يَنتَهي ما يَهبط مِن فَوقها[١] فيُقبَض منها».

وقال النَّوَويّ: سُمّيَت سِدرة المنتَهَى لأنَّ عِلم الملائكة يَنتَهي إليها، ولم يُجاوِزها أحد إلّا رسول الله ﷺ. قلت: وهذا لا يعارض حديث ابن مسعود المتقدِّم، لكن حديث ابن مسعود ثابت في «الصحيح» فهو أوْلى بالاعتمادِ. قلت: وأورَدَ النَّوَويّ هذا بصيغة التمريض فقال: وحُكيَ عن ابن مسعود أنَّها سُمّيَت بذلك... إلى آخرِه، كذا أورَدَه فأشعَرَ بضعفِه عنده، ولا سيَّما ولم يُصرِّح برفعِه، وهو صحيح مرفوع.

وقال القُرطُبيّ في «المفهم»: ظاهر حديث أنس أنَّها في السابعة لقولِه بعد ذِكْر السماء السابعة: «ثُمَّ ذَهب بي إلى السِّدرة»، وفي حديث ابن مسعود أنَّها في السادسة، وهذا تَعارُض لا شَكَّ فيه، وحديث أنس هو قول الأكثر، وهو الذي يَقتضيه وَصفها بأنَّها التي يَنتَهي إليها عِلمُ كلِّ نبيّ مُرسَل وكلِّ مَلَك مُقرَّب على ما قال كعب، قال: وما خَلْفها غَيب لا يَعلَمه إلّا الله أو مَن أعلَمَه، وبهذا جَزَمَ إسماعيل بن أحمد[٢].

وقال غيره: إليها مُنتَهَى أرواح الشُّهَداء، قال: ويَتَرجَّح حديث أنس بأنَّه مرفوع، وحديث ابن مسعود موقوف، كذا قال، ولم يُعرِّج على الجمع بل جَزَمَ بالتعارُضِ. قلت: ولا يعارض قوله: إنَّها في السادسة، ما دَلَّت عليه بقيَّة الأخبار أنَّه وصَلَ إليها بعد أن دَخَلَ السماء السابعة، لأنَّه يُحمَل على أنَّ أصلها في السماء السادسة وأغصانها وفروعها في السابعة، وليس في السادسة منها إلّا أصلُ ساقها، وتقدَّم في حديث أبي ذرٍّ أوَّل الصلاة (٣٤٩): «فغَشيَها ألوانٌ لا أدري ما هيَ»، وبقيَّة حديث ابن مسعود المذكور: «قال الله تعالى: ﴿إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ﴾ [النجم:١٦]، قال: فَراش من ذهب» كذا فَسَّرَ المبهَم في قوله: ﴿مَا يَغۡشَىٰ﴾ بالفَراش.

---

(١) قوله: «من فوقها» سقط من (س).

(٢) هو العلّامة المفسِّر أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله النيسابوري الحيري الضرير، صاحب التصانيف في القرآن والقراءات والحديث، منها «الكفاية» في التفسير، روى عن زاهر السَّرخسي وأبي الهيثم الكشميهني، وعنه الخطيب البغدادي الذي قرأ عليه «صحيح البخاري» في ثلاثة مجالس، توفي سنة ثلاثين وأربع مئة. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٥٣٩ للذهبي.

ووَقَعَ في رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس: «جَراد من ذَهب»[(١)].

قال البَيْضاويّ: وذِكْر الفَراش وَقَعَ على سبيل التمثيل، لأنَّ من شأن الشَّجَر أن يَسقُط عليها الجَراد وشَبَهه، وجعلها من الذَّهَب لصَفاءِ لَونها وإضاءَتها في نفسها. انتَهى، ويجوز أن يكون من الذَّهَب حقيقةً ويُخلَقُ فيه الطَّيَران، والقُدرة صالحة لذلك.

وفي حديث أبي سعيد وابن عبَّاس: «يَغشاها الملائكة»، وفي حديث أبي سعيد عند البيهقيِّ[(٢)]: «على كلّ وَرَقة منها مَلَك»، ووَقَعَ في رواية ثابت عن أنس عند مسلم: «فلمَّا غَشيَها من أمر الله ما غَشيَها تَغيَّرَت، فما أحدٌ من خلق الله يستطيع أن يَنعَتَها من حُسنها»، وفي رواية حُميدٍ عن أنس عند ابن مَرْدويه[(٣)] نحوه لكن قال: تَحوَّلَت ياقُوتاً[(٤)] ونحو ذلك.

قوله: «فإذا نَبِقُها» بفتح النُّون وكسر الموحَّدة وسكونها أيضاً، قال ابن دِحية: والأوَّل هو الذي ثَبَتَ في الرِّواية، أي: التحريك، والنَّبِقُ معروف: وهو ثَمَر السِّدْر.

قوله: «مثل قِلال هَجَرَ» قال الخطَّابيُّ: القِلال بالكسر جمع قُلّة بالضَّمِّ: هي الجِرار، يريد: أنَّ ثَمَرها في الكِبَرِ مثل القِلال، وكانت معروفة عند المخاطَبين فلذلك وَقَعَ التمثيل بها، قال: وهي التي وَقَعَ تحديد الماء الكثير بها في قوله: «إذا بَلَغَ الماءُ قُلَّتَينِ»[(٥)].

وقولُه: «هَجَرَ» بفتح الهاء والجيم: بَلدة، لا تَنصَرِف للتأنيثِ والعَلَميَّة، ويجوز الصَّرْف.

قوله: «وإذا وَرَقُها مثلُ آذان الفِيَلَة» بكسر الفاء وفتح التحتانيَّة بعدها لام، جمع فِيل،

---

(١) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٦١٤) و(٢٨١٢).

(٢) في «الدلائل» ٢/ ٣٩٥.

(٣) وأخرجها أيضاً أحمد في «مسنده» (١٢٣٠١)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٧/ ٥٣.

(٤) كذا في الأصلين، وتحرفت في (س) إلى: «قوتا»، وفي المطبوع من «المسند» و«تفسير الطبري»: تحولت ياقوتاً أو زمرداً.

(٥) جزء من حديث أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٦٠٥)، وأبو داود (٦٤)، والترمذي (٦٧)، وابن ماجه (٥١٧)، والنسائي (٥٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «إذا بلغ الماء قلَّتين لم يَحمل الخَبَثَ» وهو حديث صحيح.

ووَقَعَ في بَدْء الخلق (٣٢٠٧): «مثل آذان الفُيول» وهو جمع فِيل أيضاً.

قال ابن دِحية: اختيرَت السِّدرة دون غيرها لأنَّ فيها ثلاثة أوصاف: ظِلّ ممدود، وطعام لَذيذ، ورائحة زَكيَّة، فكانت بمَنزِلة الإيمان الذي يجمع القول والعمل والنّيَّة، والظِّلّ بمَنزِلة العمل، والطَّعم بمَنزِلة النِّيَّة، والرائحة بمَنزِلة القول.

قوله: «وإذا أربعة أنهار» في بَدْء الخلق: «فإذا في أصلها ـ أي: في أصل سِدرة المنتَهَى ـ أربعة أنهار»، ولمسلمٍ (١٦٤/ ٢٦٤): «يَخرُج من أصلها»، ووَقَعَ في «صحيح مسلم» (٢٨٣٩) من حديث أبي هريرة: «أربعة أنهار من الجنَّة: النّيل والفُرات وسَيحانُ وجَيحان»، فيحتمل أن تكون/ سِدْرة المنتَهَى مغروسة في الجنَّة والأنهار تَخرُج من أَصلها، فيَصِحّ أنَّها من الجنَّة. ٧/٢١٤

قوله: «أمَّا الباطِنان ففي الجنَّة»[1] قال ابن أبي جَمْرة: فيه أنَّ الباطِن أجَلُّ من الظّاهر، لأنَّ الباطِن جُعِلَ في دار البَقاء والظّاهر جُعِلَ في دار الفَناء، ومن ثَمَّ كان الاعتماد على ما في الباطِن كما قال ﷺ: «إنَّ الله لا يَنظُر إلى صُوَركم ولكن يَنظُر إلى قلوبكُم»[2].

قوله: «وأمَّا الظّاهران: فالنِّيل والفُرات» وَقَعَ في رواية شَريك كما سيأتي في التوحيد (٧٥١٧) أنَّه رأى في السماء الدُّنيا نَهرَينِ يَطَّرِدان فقال له جِبْريل: هما النّيل والفُرات عُنصُرهما، والجمع بينهما أنَّه رأى هذَينِ النَّهرَينِ عند سِدرة المنتَهَى مع نَهرَي الجنَّة، ورآهما في السماء الدُّنيا دون نَهرَي الجنَّة، وأراد بالعُنصُرِ: عُنصُر امتيازهما بسَماءِ الدُّنيا، كذا قال ابن دِحية، ووَقَعَ في حديث شَرِيك أيضاً: «ومَضَى به يَرقَى السماء، فإذا هو بنَهرٍ آخَر عليه قصرٌ من لُؤلُؤ وزَبَرجَد، فضَرَبَ بيَدِه فإذا هو مِسكٌ أذفَرُ فقال: ما هذا يا جِبْريل؟ قال: هذا الكَوثَر الذي خَبأَ لك رَبُّك». ووَقَعَ في رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم: أنَّه بعد أن رأى إبراهيم قال: «ثُمَّ انطَلَقَ بي على ظَهْر السماء السابعة حتَّى انتَهَى إلى نَهر عليه خيامُ اللُّؤلُؤ والياقوت والزَّبَرجَد، وعليه طيرٌ خُضْر، أنعَمَ طيرٍ رأيت، قال

---

(١) كذا وقع في الأصلين و(س)، وهذا لفظ حديث سلف برقم (٣٢٠٧)، وأما لفظ حديث هذا الباب فهو: «وأما الباطنان فنهرانِ في الجنة».

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٧٨٢٧)، ومسلم (٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة.

جِبْرِيل: هذا الكَوثَر الذي أعطاك الله، فإذا فيه آنية الذَّهَب والفِضّة يجري على رَضْراض من الياقوت والزُّمُرُّد، ماؤُه أشدُّ بياضاً من اللَّبَن، قال: فأخَذت من آنيَته فاغتَرَفت من ذلك الماء فشَرِبت فإذا هو أحلَى من العَسَل وأشدّ رائحة من المِسك»، وفي حديث أبي سعيد: «فإذا فيها عين تَجري يقال لها السَّلسبيل، فيَنشَقّ منها نَهران أحدهما: الكَوثَر، والآخر يقال له نَهر الرَّحمة».

قلت: فيُمكِن أن يُفَسَّر بهما النَّهران الباطِنان المذكوران في حديث الباب. وكذا رويَ عن مُقاتل قال: الباطِنان: السَّلسبيل والكَوثَر.

وأمَّا الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٨٣٩) بلفظ: «سَيْحانُ وجَيحانُ والنّيل والفُرات من أنهار الجنَّة»، فلا يُغايِر هذا لأنَّ المراد به أنَّ في الأرض أربعة أنهار أصلها من الجنَّة، وحينئذٍ لم يَثبُت لسَيحون وجَيحون أنَّهما يَنبُعان من أصل سِدْرة المنتَهَى، فيَمتاز النّيل والفُرات عليهما بذلك. وأمَّا الباطِنان المذكوران في حديث الباب فهما غير سَيحون وجَيحون، والله أعلم.

قال النَّوَويّ: في هذا الحديث أنَّ أصل النّيل والفُرات من الجنَّة، وأنَّهما يَخرُجان من أصل سِدرة المنتَهَى، ثمَّ يسيران حيثُ شاءَ الله، ثمَّ يَنزِلان إلى الأرض، ثمَّ يسيران فيها ثمَّ يَخرُجان منها، وهذا لا يَمنَعه العقل، وقد شَهِدَ به ظاهر الخَبَر فليُعتَمَد.

وأمَّا قول عياض: إنَّ الحديث يدلّ على أنَّ أصل سِدْرة المنتَهَى في الأرض لكَونِه قال: إنَّ النّيل والفُرات يَخرُجان من أصلها، وهما بالمشاهدة يَخرُجان من الأرض، فيَلزَم منه أن يكون أصل السِّدرة في الأرض، وهو مُتَعقَّب، فإنَّ المراد بكَونِهما يَخرُجان من أصلها غير خروجهما بالنَّبع من الأرض. والحاصل أنَّ أصلَها في الجنَّة، وهما يَخرُجان أوّلاً من أصلها ثمَّ يسيران إلى أن يَستَقِرّا في الأرض ثمَّ يَنبُعان. واستُدِلَّ به على فضيلة ماء النّيل والفُرات لكَونِ مَنبَعهما من الجنَّة، وكذا سَيْحان وجَيْحان.

قال القُرطُبيّ: لعلَّ تَرْكَ ذِكْرهما في حديث الإسراء لكَونِهما ليسا أصلاً برأسِهما، وإنَّما يحتمل أن يَتفَرَّعا عن النّيل والفُرات. قال: وقيل: وإنَّما أُطلِقَ على هذه الأنهار أنَّها من

الجنَّة تشبيهاً لها بأنهار الجنَّة؛ لمَا فيها من شِدّة العُذوبة والحُسن والبَركة، والأوّل أولَى، والله أعلم.

٢١٥/٧ تنبيه: الفُرات بالمثنّاة في الخَطّ في حالتَي الوَصل والوَقف في القراءات المشهورة،/ وجاء في قراءة شاذّة أنّها هاء تأنيث، وشَبَّهَها أبو المظَفَّر بن اللَّيث بالتابوتِ والتابُوه.

قوله: «ثُمَّ رُفِعَ لي البيتُ المعمور» زاد الكُشْمِيهنيّ: «يدخله كلّ يوم سبعونَ ألف مَلك»، وتقدَّمت هذه الزّيادة في بَدْء الخلق (٣٢٠٧) بزيادة: «إذا خَرَجوا لم يعودوا آخِر ما عليهم»، وكذا وَقَعَ مضموماً إلى رواية قَتَادة عن أنس عن مالك بن صَعصَعة، وقد بيَّنت في بَدْء الخلق أنَّه مُدرَج، وذكرت من فَصَله من رواية قَتَادة عن الحسن عن أبي هريرة، وقد قَدَّمت ما يتعلَّق بالبيت المعمور هناك، ووَقَعَت هذه الزّيادة أيضاً عند مسلم (١٦٢/ ٢٥٩) من طريق ثابت عن أنس، وفيه أيضاً: «ثُمَّ لا يعودونَ إليه أبداً»، وزاد ابن إسحاق في حديث أبي سعيد: «إلى يوم القيامة»، وفي حديث أبي هريرة عند البزّار(٩٥١٨): «أنّه رأى هناكَ أقواماً بيض الوجوه، وأقواماً في ألوانهم شيء، فدخلوا نَهراً فاغتَسَلوا فخَرَجوا وقد خَلَصَت ألوانُهم، فقال له جِبْريل: هؤلاء من أمَّتك خَلَطوا عملاً صالحاً وآخر سَيِّئاً»، وفي رواية أبي سعيد عند الأُمويّ والبيهقيّ[1]: «أنّهم دخلوا معه البيت المعمور، وصَلّوا فيه جميعاً». واستُدِلَّ به على أنَّ الملائكة أكثر المخلوقات، لأنَّه لا يُعرَف من جميع العَوالِم مَن يَتَجَدَّد من جِنسه في كلّ يوم سبعونَ ألفاً غير ما ثَبَتَ عن الملائكة في هذا الخَبَر.

قوله: «ثُمَّ أُتيت بإناءٍ من خمر وإناء من لَبَن وإناء من عَسَل، فأخَذت اللَّبَن، فقال: هي الفِطْرة التي أنتَ عليها» أي: دين الإسلام.

قال القُرطُبيّ: يحتمل أن يكون سبب تسمية اللَّبَن فِطرة، لأنَّه أوَّل شيء يدخل بَطنَ المولود ويَشُقّ أمعاءَه، والسِّرّ في مَيل النبيّ ﷺ إليه دون غيره لكَونِه كان مألوفاً له، ولأنَّه لا يَنشأ عن جِنسه مَفسَدةٌ، وقد وَقَعَ في هذه الرِّواية أنَّ إتيانه الآنية كان بعد وُصوله إلى سِدرة

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٣٩٠-٣٩٦.

المنتَهى، وسيأتي في الأشرِبة (٥٦١٠) من طريق شُعْبة عن قَتَادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَت لي سِدْرة المنتَهى، فإذا أربعة أنهار» فذكره، قال: «وأُتيت بثلاثة أقداح» الحديث، وهذا موافق لحديثِ الباب، إلّا أنَّ شُعْبة لم يَذكُر في الإسناد مالك بن صَعصَعة.

وفي حديث أبي هريرة عند ابن عائذ في حديث المِعراج بعد ذِكْر إبراهيم قال: «ثُمَّ انطَلَقنا، فإذا نحنُ بثلاثة آنية مُغَطّاة، فقال جِبْريل: يا محمَّد، ألا تشرب ممَّا سَقاك ربُّك؟ فتَناوَلت إحداهما فإذا هو عَسَل فشَرِبت منه قليلاً، ثمَّ تَناوَلت الآخَر، فإذا هو لَبَن فشَرِبت منه حتَّى رَوِيت، فقال: ألا تشرب من الثالث؟ قلت: قد رَوِيتُ، قال: وَفَّقَك الله»، وفي رواية البزَّار من هذا الوجه أنَّ الثالث كان خمراً، لكن وَقَعَ عنده أنَّ ذلك كان ببيتِ المقدِسِ، وأنَّ الأوَّل كان ماءً ولم يَذكُر العَسَل.

وفي حديث ابن عبَّاس عند أحمد (٢٣٢٤): «فلمَّا أتى المسجد الأقصَى قامَ يُصلِّي، فلمَّا انصَرَفَ جيءَ بقَدَحينِ، في أحدهما لبن وفي الآخر عَسَل، فأخَذَ اللَّبَن» الحديث، وقد وَقَعَ عند مسلم (١٦٢/ ٢٥٩) من طريق ثابت عن أنس أيضاً: أنَّ إتيانه بالآنية كان ببيتِ المقدِسِ قبل المِعراج، ولفظُه: «ثُمَّ دَخَلت المسجد فصَلَّيت فيه ركعتَينِ، ثمَّ خَرَجت فجاء جِبْريل بإناءٍ من خمر وإناء من لَبَن، فأخَذت اللَّبَن، فقال جِبْريل: اختَرتَ الفِطْرة. ثمَّ عَرَجَ بنا إلى السماء»، وفي حديث شَدّاد بن أوس[1]: «فصَلَّيت من المسجد حيثُ شاءَ الله، وأخَذَني من العَطَش أشدّ ما أخَذَني، فأُتيت بإناءَينِ، أحدهما لَبَن والآخر عَسَل، فعَدَلت بينهما، ثمَّ هَداني الله فأخَذت اللَّبَن، فقال شيخ بين يَدَيَّ - يعني لجِبْريل -: أخَذَ صاحبُك الفِطْرة»، وفي حديث أبي سعيد عند ابن إسحاق في قِصّة الإسراء: فصَلَّى بهم - يعني الأنبياء - ثمَّ أُتِيَ بثلاثة آنيةٍ: إناءٍ فيه لَبَن، وإناءٍ فيه خمر، وإناءٍ فيه ماء، فأخَذت اللَّبَنَ» الحديث، وفي مُرسَل الحسن عنده نحوه لكن لم يَذكُر إناء الماء.

ووَقَعَ بيان مكان عَرض الآنية في رواية سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عند المصنِّف

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧١٤٢)، والبيهقي في «الدلائل» ١/ ١٤٤.

كما سيأتي في أوَّل الأشرِبة (٥٥٧٦)، ولفظُه: «أُتيَ رسول الله ﷺ ليلةَ أُسريَ به بإيلياءَ بإناءٍ فيه خَمر وإناء فيه لَبَن، فنظرَ إليهما فأخَذَ اللَّبَن، فقال له جِبْريل: الحمد لله الذي/ هَدَاك ٢١٦/٧ للفِطْرة، لو أخذتَ الخمر غَوَت أمَّتك»، وهو عند مسلم (١٦٨)، وفي رواية عبد الرحمن ابن هاشم بن عُتبة عن أنس عند البيهقيِّ[1]: «فعَرَضَ عليه الماء والخمر واللَّبَن فأخَذَ اللَّبَن، فقال له جِبْريل: أصبتَ الفِطْرة، ولو شربتَ الماء لَغَرِقتَ وغَرِقَت أمَّتك، ولو شربتَ الخمر لَغَوَيتَ وغَوَت أمَّتك».

ويُجمَع بين هذا الاختلاف إمّا بحَمْلِ «ثمَّ» على غير بابها من التَّرتيب، وإمّا هي بمعنى الواو هنا، وإمّا بوقوع عَرض الآنية مرَّتَينِ: مَرّة عند فراغه من الصلاة ببيتِ المقدِسِ وسببُه ما وَقَعَ له من العَطَش، ومَرّة عند وصوله إلى سِدرة المنتَهَى ورُؤية الأنهار الأربعة.

أمَّا الاختلاف في عدد الآنية وما فيها فيُحمَل على أنَّ بعض الرُّواة ذكر ما لم يَذكُره الآخر، ومجموعها أربعة آنية، فيها أربعة أشياء من الأنهار الأربعة التي رآها تَخرُج من أصل سِدرة المنتَهَى. ووَقَعَ في حديث أبي هريرة عند الطَّبَريّ (١٥/ ٦-١١) لمَّا ذكر سِدرة المنتَهَى: «يَخرُج من أصلها أنهار من ماء غير آسِن، ومن لَبَن لم يَتغيَّر طَعمُه، ومن خمر لَذّة للشّاربين، ومن عَسَل مُصَفًّى»، فلعلَّه عَرَضَ عليه من كلّ نَهر إناء. وجاء عن كعب[2]: أنَّ نهر العَسَل نهر النِّيل، ونهر اللَّبَن نهر جَيْحان، ونهر الخمر نهر الفُرات، ونهر الماء سَيْحان، والله أعلم.

قوله: «ثُمَّ فُرِضَت عليَّ الصلاة» تقدَّم ما يتعلَّق بها في الكلام على حديث أبي ذرٍّ في أوَّل الصلاة (٣٤٩).

والحكمة في تخصيص فَرْض الصلاة بليلة الإسراء: أنَّه ﷺ لمَّا عُرِجَ به رأى في تلك اللَّيلة تَعبُّدَ الملائكة، وأنَّ منهم القائم فلا يَقعُد والراكع فلا يَسجُد والساجد فلا يَقعُد، فجمع الله له

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٣٦١-٣٦٢.

(٢) أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (١٠٤٢) للهيثمي، ووقع عنده: «ونهر دجلة نهر اللبن» بدل: «نهر جيحان»، وعزاه له البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» ٨/ ٢٣٤ وقال: ورواته ثقات.

ولأُمَّتِهِ تلك العبادات كلَّها في كلّ ركعة يُصلِّيها العبد بشَرائطِها من الطُّمأنينة والإخلاص، أشارَ إلى ذلك ابن أبي جَمْرة، وقال في اختصاص فرضيَّتها بليلة الإسراء إشارة إلى عِظَم شأنِها[١]، ولذلك اختُصَّ فرضها بكَونِه بغير واسطة بل بمُراجَعات تَعَدَّدَت على ما سَبَقَ بيانه.

قوله: «ولكن أرضَى وأُسَلِّم» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «ولكنّي أرضَى وأُسَلِّم»، وفيه حذفٌ، تقديرُ الكلام: سألت رَبِّي حتَّى استَحيَيت فلا أرجِع، فإنّي إن رجعت صِرت غيرَ راضٍ ولا مُسَلِّم، ولكنّي أرضَى وأُسَلِّم.

قوله: «أمضَيت فريضَتي، وخَفَّفت عن عبادي» تقدَّم أوَّل الصلاة (٣٤٩) من رواية أنس عن أبي ذرٍّ: «هنَّ خمسٌ، وهنَّ خمسونَ» وتقدَّم شرحه، وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم (١٦٢): «حتَّى قال: يا محمد، هي خمسُ صَلَوات في كلّ يوم وليلة، كلّ صلاة عشرة فتلك خمسونَ صلاة، ومَن هَمَّ بحَسنةٍ فلم يَعمَلْها كُتِبَت له حَسنة» الحديث، وسيأتي الكلام على هذه الزّيادة في الرِّقاق (٦٤٩١). وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند النَّسائيِّ (٤٥٠): «وأَتيتُ سِدْرةَ المنتَهى فغَشيَتني ضَبابة، فخَرَرتُ ساجداً، فقيل لي: إنّي يومَ خَلَقتُ السَّماوات والأرض فرَضت عليك وعلى أمَّتك خمسين صلاة فقُم بها أنتَ وأُمَّتك»، فذكر مُراجَعَته مع موسى وفيه: «فإنَّه فُرِضَ على بني إسرائيل صَلاتان فما قاموا بهما»، وقال في آخره: «فخمسٌ بخمسين فقُم بها أنتَ وأُمَّتك، قال: فعَرَفت أنَّها عَزْمةٌ من الله، فرجعت إلى موسى فقال لي: ارجِع، فلم أرجِع».

قوله: «فلمَّا جاوَزت ناداني مُنادٍ: أمضَيتُ فريضتي، وخَفَّفتُ عن عبادي» هذا من أقوَى ما استُدِلَّ به على أنَّ الله سبحانه وتعالى كَلَّمَ نبيَّه محمداً ﷺ ليلةَ الإسراء بغير واسطة.

تكملة: وَقَعَ في غير هذه الرِّواية زيادات رآها ﷺ بعد سِدرة المنتَهى لم تُذكَر في هذه الرِّواية، منها ما تقدَّم في أوَّل الصلاة (٣٤٩): «حتَّى ظَهَرتُ لمستَوًى أسمَعُ فيه صَريفَ الأقلام»، وفي رواية شَرِيك عن أنس كما سيأتي في التوحيد (٧٥١٧): «حتَّى جاء سِدْرة

---

(١) في (س): عظيم بيانها، وما أثبتناه من الأصلين.

المنتَهى، ودَنا الجَبّار رَبّ العِزّة تَبارَكَ وتعالى فتدَلّى حتى[1] كان قابَ قَوسَينِ أو أدنَى، فأوحَى إليه خمسين صلاة» الحديث. وقد استُشكِلَت هذه الزّيادة ويأتي الكلام على ذلك مُستَوفًى إن شاء الله تعالى في كتاب التوحيد. وفي رواية أبي ذرٍّ من الزّيادة أيضاً: «ثُمَّ أُدخِلت الجنَّة، فإذا فيها جَنابذُ اللُّؤلُؤ، وإذا تُرابها المِسك».

٢١٧/٧ وعند مسلم[2] من طريق همَّام عن قَتادة/ عن أنس رَفَعَه: «بَيْنا أنا أَسير في الجنَّة إذا أنا بنَهَرٍ حافَتاه قِباب الدُّرّ المجوَّف، وإذا طِينُه مِسْك أذفر، فقال جِبْرِيل: هذا الكَوثَر»، وله[3] من طريق شَيْبان عن قَتادة عن أنس: «لمَّا عُرِجَ بالنبيِّ ﷺ» فذكر نحوه.

وعند ابن أبي حاتم وابن عائذ من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس: «ثُمَّ انطَلَقَ حتَّى انتَهَى بي إلى الشَّجَرة، فغَشِيَني من كلّ سَحَابة فيها من كلّ لون، فتأَخَّرَ جِبْرِيل، وخَرَرت ساجداً»، وفي حديث ابن مسعود عند مسلم (١٧٣): «وأُعطيَ رسول الله ﷺ الصلَواتِ الخمسَ، وخواتمَ سورة البقرة، وغُفِرَ لِمَن لم يُشرِك بالله من أمَّته المُقْحِماتُ»؛ يعني: الكبائر.

وفي هذه الرِّواية من الزِّيادة: «ثُمَّ انجَلَت عنِّي السَّحابة وأخَذَ بيَدي جِبْرِيلُ، فانصَرَفت سَريعاً، فأتيت على إبراهيم فلم يَقُل شيئاً، ثمَّ أتيت على موسى فقال: ما صَنَعت؟» الحديث. وفيه أيضاً: فقال رسول الله ﷺ لجبْريل: «ما لي لم آتِ أهل سَماء إلّا رَحَّبوا وضَحِكوا إليّ، غير رجل واحد فسَلَّمت عليه فرَدَّ عليّ السَّلام ورَحَّبَ بي ولم يَضحَك إليَّ؟ قال: يا محمَّدُ، ذاكَ مالِكٌ خازنُ جهَنَّم، لم يَضحَك مُنذُ خُلِق، ولو ضَحِكَ إلى أحد لَضَحِكَ إليك».

وفي حديث حُذَيفة عند أحمد (٢٣٢٨٥) والتِّرمِذيّ (٣١٤٧): «حتَّى فُتِحَت لهما أبواب السماء فرأيا الجنَّة والنار، ووَعْدَ الآخِرة أجمَعَ».

---

(١) قوله: «فتدلّى حتى» سقط من (س).

(٢) بل عند البخاري (٦٥٨١)، وليس عند مسلم، فلعله سبق قلم من الحافظ رحمه الله.

(٣) أي: للبخاري (٤٩٦٤).

وفي حديث أبي سعيد: «أنَّه عَرَضَ عليه الجنَّة، وإذا رُمّانها كأنَّه الدِّلاء، وإذا طَيرُها كأنَّها البُخْت، وأنَّه عُرِضَت عليه النار، فإذا هي لو طُرِحَ فيها الحجارة والحديد لَأكَلَتها».

وفي حديث شَدّاد بن أوس: «فإذا جَهَنَّم تَكشِف عن مثل الزَّرابيّ، ووَجَدتها مثل الحُمَّة السُّخنة»، وزاد فيه: أنَّه رآها في وادي بيت المقدِسِ.

وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم: «أنَّ جِبْريل قال: يا محمَّدُ، هل سألت رَبّك أن يُريَك الحُور العِينَ؟ قال نعم، قال: قال: فانطَلِق إلى أولئكَ النِّسوة فسَلِّم عليهِنّ. قال: فأتيت إليهنَّ فسَلَّمت، فرَدَدْنَ فقلت: مَن أنتُنَّ؟ فقُلنَ: خَيِّرات حِسان» الحديث.

وفي رواية أبي عُبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه: «أنَّ إبراهيم الخليل عليه السلام قال للنبيِّ ﷺ: يا بُنيّ، إنَّك لاقٍ رَبّك اللَّيلة، وإنَّ أمَّتك آخِرُ الأُمم وأضعَفُها، فإن استطَعت أن تكون حاجتَك أو جُلُّها في أمَّتك فافعَل».

وفي رواية الواقديّ بأسانيدِه في أوَّل حديث الإسراء: «كان النبيّ ﷺ يسأل رَبّه أن يُريَه الجنَّة والنار، فلمَّا كانت ليلة السَّبت لسبعَ عشرةَ ليلةً خَلَت من رَمَضان قبل الهجرة بثمانيةَ عشرَ شهراً وهو نائم في بيته ظُهراً، أتاه جِبْريل وميكائيل فقالا: انطلِق إلى ما سألت، فانطَلَقا به إلى ما بين المقام وزَمزَم، فأُتيَ بالمِعراج، فإذا هو أحسن شيء مَنظَراً، فعَرَجا به إلى السَّماوات، فلَقيَ الأنبياء، وانتَهى إلى سِدْرة المنتَهى، ورأى الجنَّة والنار، وفُرِضَ عليه الخَمْسُ»، فلو ثَبَتَ هذا لكان ظاهراً في أنَّه مِعراجٌ آخرُ لقولِه: إنَّه كان ظُهراً، وأنَّ المِعراج كان من مكَّة، وهو مخالف لمَا في الرِّوايات الصحيحة في الأمرَينِ معاً.

ويُعكِّر على التعدُّد قوله: إنَّ الصلَواتِ فُرِضَت حينئذٍ، إلّا إن حُمِلَ على أنَّه أُعيد ذِكْره تأكيداً، أو فُرِّعَ على أنَّ الأوَّل كان مناماً وهذا يَقظة أو بالعكس، والله أعلم.

وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدَّم: أنَّ للسماءِ أبواباً حقيقةً وحَفَظةً موَكَّلين بها، وفيه إثبات الاستئذان، وأنَّه ينبغي لمن يَستأذِن أن يقول: أنا فلان، ولا يَقتَصِر على: أنا، لأنَّه

يُنافي مطلوبَ الاستفهام، وأنَّ المارّ يُسلِّم على القاعد وإن كان المارُّ أفضلَ من القاعد، وفيه استحباب تَلَقّي أهل الفضل بالبشرِ والتّرحيب والثّناء والدُّعاء، وجواز مَدح الإنسان المأمون عليه الافتِتان في وجهه، وفيه جواز الاستناد إلى القِبْلة بالظَّهرِ وبغَيره مأخوذ من استناد إبراهيم إلى البيت المعمور وهو كالكعبة في أنَّه قِبلةٌ مِنْ كلّ جِهةٍ، وفيه جواز نَسخ الحُكم قبل وقوع الفِعل، وقد سَبَقَ البحث فيه في أوَّل الصلاة، وفيه فضل السَّير باللَّيلِ على السَّير بالنَّهار لمَا وَقَعَ من الإسراء باللَّيلِ، ولذلك كانت أكثر عبادَته أو دُعائه ﷺ باللَّيلِ[١]، وكان أكثر سَفَره ﷺ باللَّيلِ، وقال ﷺ: «عليكم بالدُّلْجَة، فإنَّ الأرضَ/ تُطوَى باللَّيلِ». ٢١٨/٧

وفيه أنَّ التجرِبة أقوَى في تحصيل المطلوب من المعرِفة الكثيرة، يُستَفاد ذلك من قول موسى عليه السلام للنبيِّ ﷺ: أنَّه عالَجَ الناس قبلَه وجَرَّبَهم، ويُستَفاد منه تحكيم العادة، والتَّنبيه بالأعلى على الأدنَى، لأنَّ مَن سَلَفَ من الأُمم كانوا أقوَى أبداناً من هذه الأُمّة، وقد قال موسى في كلامه إنَّه عالجَهم على أقلّ من ذلك فما وافَقوه، أشارَ إلى ذلك ابن أبي جَمْرة، قال: ويُستَفاد منه أنَّ مقامَ الخُلّة مقامُ الرِّضا والتَّسليم، ومقامَ التَّكليم مقامُ الإدلال والانبساط، ومن ثَمَّ استَبدَّ موسى بأمر النبيّ ﷺ بطَلَبِ التخفيف دون إبراهيم عليه السلام، مع أنَّ للنبيِّ ﷺ من الاختصاص بإبراهيم أزيَدَ ممَّا له من موسى لمَقامِ الأُبوّة ورِفْعة المنزِلة والاتِّباع في المِلّة.

وقال غيره: الحكمة في ذلك: ما أشارَ إليه موسى عليه السلام في نفس الحديث من سَبْقه إلى مُعالجَة قومه في هذه العبادة بعَينِها، وأنَّهم خالَفوه وعَصَوه. وفيه أنَّ الجنَّة والنار قد خُلِقَتا، لقوله في بعض طرقه التي بيَّنتها: «عُرِضَت عليَّ الجنَّة والنار»، وقد تقدَّم البحث فيه في بَدْء الخلق[٢].

---

(١) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (٢٥٧١)، والبزار في «مسنده» (٦٣١٥)، وابن خزيمة (٢٥٥٥)، وأبو يعلي (٣٦١٨) من حديث أنس، وأخرجه أحمد في «المسند» برقم (١٥٠٩١)، والنسائي في «الكبرى» برقم (١٠٧٢٥) من حديث جابر.

(٢) عند «باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة»، قبل الحديث (٣٢٤٠).

وفيه استحباب الإكثار من سؤال الله تعالى وتكثير الشَّفاعة عنده، لما وَقعَ منه ﷺ في إجابَته مَشُورة موسى في سؤال التَّخفيف، وفيه فضيلة الاستحياء، وبَذْل النَّصيحة لمن يحتاج إليها وإن لم يَستَشِر الناصحَ في ذلك.

الحديث الثاني:

٣٨٨٨- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمْرٌو، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء:٦٠]، قال: هي رُؤْيا عينٍ أُرِيَها رسولُ الله ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ به إلى بيتِ المَقْدِسِ. قال: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء:٦٠] قال: هي شَجَرةُ الزَّقُّومِ.

[طرفاه في: ٤٧١٦، ٦٦١٣]

قوله: «حدَّثنا عَمْرو» هو ابن دينار.

قوله: «في قوله» أي: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ قال: هي رُؤيا عَيْنٍ أُرِيَها النبيُّ ﷺ ليلة أُسريَ به إلى بيت المقدِسِ.

قلت: وإيراد هذا الحديث في باب المِعراج ممَّا يُؤيِّد أنَّ المصنِّف يرى اتِّحادَ ليلة الإسراء والمِعراج، بخلاف ما فُهِمَ عنه من إفراد الترجمتَينِ، وقد قَدَّمت أنَّ ترجمتَه في أوَّل الصلاة[1] تَدُلّ على ذلك حيثُ قال: «فُرِضَت الصلاة على النبيّ ﷺ ليلةَ الإسراء»، وقد تمسّك بكلام ابن عبَّاس هذا مَن قال: إنَّ الإسراء كان في المنام، ومَن قال: إنَّه كان في اليَقَظة، فالأوَّل أُخِذَ من لفظ الرُّؤيا، قال: لأنَّ هذا اللَّفظ مُختَصّ برُؤيا المنام، ومَن قال بالثاني فمِن قوله: أُرِيَها ليلةَ الإسراء، والإسراء إنَّما كان في اليَقَظة، لأنَّه لو كان مناماً ما كَذَّبه الكفَّار فيه ولا فيما هو أبعدُ منه كما تقدَّم تقريرُه، وإذا كان ذلك في اليَقَظة وكان المِعراج في تلك اللَّيلة، تَعيَّنَ أن يكون في اليَقَظة أيضاً إذ لم يَقُل أحد: إنَّه نامَ لمَّا وصَلَ إلى بيت المقدِسِ ثمَّ عُرِجَ به وهو نائم، وإذا كان في اليَقَظة فإضافة الرُّؤيا إلى العين للاحتِراز عن رُؤيا القلب، وقد

(١) باب رقم (١).

أثبَتَ الله تعالى رُؤيا القلب في القرآن فقال: ﴿ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴾ [النجم:١١]، ورُؤيا العين فقال: ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ ﴾ [النجم:١٧-١٨].

وروى الطبرانيُّ في «الأوسط» بإسنادٍ قويّ عن ابن عبَّاس قال: رأى محمدٌ رَبَّه مرَّتَينِ[1]، ومن وجه آخر (٩٣٩٦) قال: نظرَ محمد إلى رَبّه؛ جَعَلَ الكلامَ لموسى، والخُلّة لإبراهيم، والنَّظَرَ لمحمد[2].

فإذا تَقرَّرَ ذلك ظَهَرَ أنَّ مُراد ابن عبَّاس هنا برُؤيا العين المذكورة جميعُ ما ذكره ﷺ في تلك اللَّيلة من الأشياء التي تقدَّم ذِكْرها، وفي ذلك رَدٌّ لمن قال: المراد بالرُّؤيا في هذه الآية: رُؤياه ﷺ أنَّه دَخَلَ المسجد الحرام المشار إليها بقولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفتح:٢٧]، قال القائل: والمراد بقوله: ﴿فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء:٦٠] ما وَقَعَ من صَدّ المشركين له في الحُدَيبية عن دخول المسجد الحرام. انتَهى، وهذا، وإن كان يُمكِن أن يكون مُراد الآية، لكن الاعتماد في تفسيرها على تُرجمان القرآن أولَى، والله أعلم.

واختَلَفَ السَّلَف، هل رأى رَبّه في تلك اللَّيلة أم لا؟ على قولَينِ مشهورَينِ، وأنكَرَت ذلك عائشة رَضيَ الله عنها وطائفة، وأثبَتَها ابن عبَّاس وطائفة. وسيأتي بَسط ذلك في الكلام على حديث عائشة (٤٨٥٥) حيثُ ذكره المصنِّف بتمامه في تفسير سورة النَّجم من كتاب التفسير إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِ﴾، قال: هي شَجَرة الزَّقّوم» يريد تفسير الشَّجَرة المذكورة في بقيَّة الآية، وقد قيل فيها غير ذلك كما سيأتي في موضعه في/ التفسير (٤٧١٦) إن شاء الله تعالى. ٢١٩/٧

(١) بل أخرجه بهذا اللفظ في «المعجم الكبير» (١١٤٥٥)، أما في «الأوسط» فقد أخرج من حديث ابن عباس (٥٧٦١) أنه كان يقول: إن محمداً ﷺ رأى ربه مرتين، مرةً ببصرهِ ومرةً بفؤاده. وإسناده ضعيف.

(٢) وهو في «الكبير» أيضاً (١٢٠١٨)، وفي إسناده حفص بن عمر العَدَني ضعَّفه النَّسائي وغيره.

٤٣- باب وُفود الأنصار إلى النبيِّ ﷺ بمكّة وبيعة العقبة

قوله: «باب وُفود الأنصار إلى النبيّ ﷺ بمكَّة وبيعة العَقَبة» ذكر ابن إسحاق وغيرُه: أنَّ ٧/ ٢٢٠ النبيَّ ﷺ كان بعد موت أبي طالب قد خرج إلى ثقيف بالطائفِ يَدعُوهم إلى نصره، فلمَّا امتَنَعوا منه كما تقدَّم في بَدْء الخلق[١] شرحُه رَجَعَ إلى مكَّة، فكان يَعرِض نفسَه على قَبائل العرب في مَواسم الحجّ، وذكر بأسانيد مُتَفرِّقة أنَّه أتى كِنْدة وبني كَلْب وبني حَنيفة[٢] وبني عامر بن صَعصَعة وغيرهم فلم يُجِبْه أحدٌ منهم إلى ما سأل، وقال موسى بن عُقْبة عن الزُّهْريِّ: فكان في تلك السِّنين ـ أي: التي قبل الهجرة ـ يَعرِض نفسَه على القَبائل، ويُكلِّم كلَّ شريفِ قومٍ، لا يسألهم إلّا أن يُؤوُوه ويَمنَعوه، ويقول: «لا أُكرِه أحداً منكم على شيءٍ، بل أُريد أن تَمنَعوا مَن يُؤذيني حتَّى أُبلِّغ رسالة رَبّي»، فلا يقبله أحدٌ بل يقولون: قومُ الرجل أعلمُ به.

وأخرجه البيهقيُّ (٧/ ٩) وأصلُه عند أحمد (١٩٠٠٤) وصَحَّحَه ابن حِبّان[٣] من حديث رَبيعة بن عِبَاد ـ بكسر المهمَلة وتخفيف الموحَّدة ـ قال: رأيت رسول الله ﷺ بسُوقِ ذي المجاز يَتبَعُ الناس في منازلهم يدعوهم إلى الله عزَّ وجلَّ، الحديث.

وروى أحمد (١٥١٩٢) وأصحاب «السُّنَن»[٤] وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٦١٢-٦١٣) من حديث جابر: كان رسول الله ﷺ يَعرِض نفسَه على الناس بالموسِمِ فيقول: «هل من رجل يَحمِلني إلى قومه؟ فإنَّ قُرَيشاً مَنَعُوني أن أُبلِّغ كلام رَبّي»، فأتاه رجلٌ من هَمْدانَ فأجابَه، ثمَّ خَشيَ أن لا يَتبَعَه قومُه فجاء إليه فقال: آتي قومي فأُخبرهم ثمَّ آتيك من العام المقبل، قال:

---

(١) في سياق شرحه للحديث (٣٢٣١).

(٢) كذا في الأصلين على الصواب الموافق لما ورد في كتب السِّير والتاريخ، وتحرف في (س) إلى: «بني كعب وبني حذيفة»، وانظر «السيرة النبوية» لابن هشام ١/ ٤٢٤.

(٣) في «صحيحه» برقم (٦٥٦٢) ولكن من حديث طارق بن عبد الله المحاربي، ولم نقف في المطبوع منه على حديث ربيعة بن عِباد، ولا ذكره هو نفسه في «إتحاف المهرة» (٤٥٧٦)، وإنما خرّجه من الحاكم ١/ ١٥، فلعل الحافظ رحمه الله أراده، فسبق قلمه فذكر ابن حبان، والله أعلم.

(٤) أبو داود (٤٧٣٤)، وابن ماجه (٢٠١)، والترمذي (٢٩٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٢٧).

«نعم»، فانطَلَقَ الرجل وجاء وفدُ الأنصار في رَجَبٍ، وقد أخرج الحاكم[1] وأبو نُعَيم (٢١٤) والبيهقيُّ في «الدَّلائل» (٢/ ٤٢٢-٤٢٧) بإسنادٍ حَسَن عن ابن عبَّاس: حدَّثني عليّ ابن أبي طالب قال: لمَّا أمَرَ الله نبيَّه أن يَعرِض نفسَه على قَبائل العرب خرج وأنا معه وأبو بكر إلى مِنًى، حتَّى دَفَعْنا إلى مَجلِس من مَجالس العرب، وتقدَّم أبو بكر وكان نَسّابة فقال: مَنِ القومُ؟ فقالوا: من رَبيعة، فقال: من أيِّ رَبيعة أنتم؟ قالوا: من ذُهْل ـ فذَكَروا حديثاً طويلاً في مُراجَعَتهم وتَوَقُّفهم أخيراً عن الإجابة ـ قال: ثمَّ دَفَعْنا إلى مَجلِس الأوس والخَزرَج، وهم الذين سَمّاهم رسول الله ﷺ الأنصار لكَونِهم أجابوه إلى إيوائه ونَصْره، قال: فما نَهَضوا حتَّى بايعوا رسول الله ﷺ، انتهى.

وذكر ابن إسحاق أنَّ أهل العَقَبة الأولى كانوا ستّة نَفَر وهم: أبو أُمامةَ أسعَد بن زُرارة النَّجّاريّ، ورافع بن مالك بن العَجْلان العَجْلانيّ، وقُطبة بن عامر بن حَديدة، وجابر بن عبد الله بن رِئابٍ[2]، وعُقْبة بن عامر بن نابي[3] ـ وهؤلاء الثلاثة من بني سَلِمة ـ وعَوف ابن الحارث بن رِفاعة من بني مالك بن النَّجّار. وقال موسى بن عُقْبة عن الزُّهْريِّ، وأبو الأسوَد عن عُرْوة: هم أسعَد بن زُرارة ورافع بن مالك ومعاذ ابن عَفراء ويزيد بن ثَعْلبة وأبو الهَيثَم بن التَّيِّهان وعُوَيم بن ساعدة، ويقال: كان فيهم عُبَادةُ بن الصّامت وذَكْوان.

قال ابن إسحاق: حدَّثني عاصم بن عمر بن قَتَادة عن أشياخ من قومه قال: لمَّا رآهم النبيّ ﷺ قال: «مَن أنتم؟» قالوا: من الخَزرَج، قال: «أفَلا تَجلِسونَ أُكلِّمكُم؟» قالوا: نعم، فدَعَاهم إلى الله، وعَرَضَ عليهم الإسلام، وتَلا عليهم القرآن. وكان ممَّا صَنَعَ الله لهم أنَّ اليهود كانوا معهم في بلادهم، وكانوا أهلَ كتاب، وكان الأوس والخَزرَج أكثرَ منهم، فكانوا إذا كان بينهم شيء قالوا: إنَّ نبيّنا سَيُبعَثُ الآن قد أظَلَّ زمانه نَتَّبعُه، فنَقتُلكم معه،

---

(١) لعله في «الإكليل» ولم نقف عليه مطبوعاً، على أن السيوطي اقتصر في «الدر المنثور» ٣/ ٣٨٢ على عزوه للبيهقي وأبي نعيم، كلاهما في «الدلائل».

(٢) في (س): «زباب» وهو تصحيف.

(٣) قوله «بن نابي» سقط من (س).

فلمَّا كَلَّمَهم النبيّ ﷺ عَرَفوا النَّعْت، فقال بعضهم لبعضٍ: لا تَسبقنا إليه يهودُ، فآمَنوا وصَدَّقوا، وانصَرَفوا إلى بلادهم ليَدعوا قومهم، فلمَّا أخبَروهم لم يَبقَ دُور من قومهم إلّا وفيها ذِكْر رسول الله ﷺ، حتَّى إذا كان الموسِم وافاه منهم اثنا عشر رجلاً.

ثمَّ ذكر المصنَّف في الباب ثلاثة أحاديث:

٣٨٨٩- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ. وحدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا عَنْبَسةُ، حدَّثنا يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني عبدُ الرَّحمن بنُ عبدِ الله بنِ كَعْبِ بنِ مالكٍ: أنَّ عبدَ الله بنَ كَعْبٍ، وكان قائدَ كَعْبٍ حينَ عَمِيَ، قال: سمعتُ كَعْبَ بنَ مالكٍ يُحدِّثُ حينَ تخلَّفَ عن النبيِّ ﷺ في غَزْوةِ تَبُوكَ... بطولِه، قال ابنُ بُكَير في حديثِه: ولقد شَهِدْتُ معَ النبيِّ ﷺ ليلةَ العَقَبةِ، حينَ تَواثَقْنا على الإسلامِ، وما أُحِبُّ أنَّ لي بها مَشْهَدَ بَدْرٍ، وإن كانت بَدْرٌ أذْكَرَ في الناسِ مِنْها.

أحدها: حديث كعب بن مالك في قِصّة تَوبَته. ذكر منه طَرَفاً وسيأتي مُطوَّلاً في مكانه (٤٤١٨). والغرض منه قوله: ولقد شَهِدت مع النبيّ ﷺ ليلة العَقَبة.

و«عَنبَسة» هو ابن خالد بن يزيد الأيليّ،/ يروي عن عَمّه يونس بن يزيد. ٢٢١/٧

وقوله: «**قال ابن بُكَير في حديثه**» يريد أنَّ اللَّفظ المساق لعُقَيلٍ لا ليونس.

وقوله: «**تَواثَقْنا**» بالمثلَّثة والقاف، أي: وَقَعَ بيننا الميثاق على ما تَبايَعْنا عليه.

وقوله: «**وما أُحِبّ أنَّ لي بها مَشهَد بدر**» لأنَّ مَن شَهِدَ بدراً، وإن كان فاضلاً بسبب أنَّها أوَّل غزوة نُصِرَ فيها الإسلام، لكنَّ بيعة العَقَبة كانت سبباً في فُشوِّ الإسلام، ومنها نَشَأَ مَشهَد بدر.

وقوله: «**أذْكَرَ في الناس منها**» هو أفعَلُ تفضيل بمعنى المذكور، أي: أكثر ذِكْراً بالفضل وشُهرةً بين الناس.

قلت: وكان كعبٌ من أهل العَقَبة الثانية، وقد عَقَدَ ثالثةً كما أشَرت إليه قبل ذلك،

ولعلَّ المصنِّف لَمَّحَ بما أخرجه ابن إسحاق ـ وصَحَّحَه ابن حِبّان (٧٠١١)[1] من طريقه ـ بطولِه، قال ابن إسحاق: حدَّثني مَعبَد بن كعب بن مالك أنَّ أخاه عَبد الله[2] ـ وكان من أعلم الأنصار ـ حدَّثه أنَّ أباه كعباً حدَّثه، وكان ممَّن شَهِدَ العَقَبة وبايعَ بها، قال: خَرَجنا حُجّاجاً مع مُشرِكي قومنا وقد صَلَّينا وفَقِهنا، ومعنا البراء بن مَعْرور سَيِّدُنا وكبيرُنا ـ فذكر شأن صَلاته إلى الكعبة قال: فلمَّا وصَلنا إلى مكَّة ولم نَكُن رأينا رسولَ الله ﷺ قبلَ ذلك، سألنا عنه فقيل: هو مع العبَّاس في المسجد، فدَخلنا فجَلَسنا إليه، فسألَه البراء عن القِبْلة، ثمَّ خَرَجنا إلى الحجّ، وواعدناه العَقَبة ومعنا عبد الله بن عَمْرو والد جابر ولم يكن أسلَمَ قبلُ، فعَرَّفناه أمر الإسلام فأسلَمَ حينئذٍ وصار من النُّقَباء، قال: فاجتَمَعنا عند العَقَبة ثلاثة وسبعين رجلاً، ومعنا امرأتان: أمّ عُمارة بنت كعب إحدَى نساء بني مازن، وأسماء بنت عَمْرو بن عَديّ إحدَى نساء بني سَلِمة، قال: فجاء ومعه العبَّاس فتَكلَّمَ فقال: إنَّ محمداً منّا من حيثُ عَلمتُم، وقد مَنَعناه وهو في عِزّ، فإن كنتُم تَرَوْنَ[3] أنَّكم وافُونَ له بما دَعَوتُموه إليه ومانِعُوه ممَّن خالَفَه فأنتم وذاك، وإلّا فمِن الآن. قال: فقلنا: تَكلَّم يا رسول الله، فخُذ لنفسِك ما أحبَبت. فتَكلَّم، فدَعا إلى الله وقرأ القرآن، ورَغَّبَ في الإسلام، ثمَّ قال: «أُبايِعكم على أن تَمنَعوني ممَّا تَمنَعونَ منه نساءَكم وأبناءَكُم»، قال: فأخَذَ البراء بن مَعْرور بيَدِه فقال: نعم؛ فذكر الحديث، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «أُسالم مَن سالمتُم، وأُحارب مَن حارَبتُم». ثمَّ قال: «أخرِجوا إليَّ منكم اثنَي عشرَ نَقيباً»، وذكر ابن إسحاق النُّقَباء: وهم

---

(١) وصححه كذلك ابن خزيمة (٤٢٩)، والحاكم ٣/ ٤٤١، وأخرجه كذلك ابن هشام في «السيرة النبوية» ١/ ٤٣٩، وأحمد (١٥٧٩٨)، وابن أبي عاصم في «الاحاد والمثاني» (١٨٢١)، والطبري في «تاريخه» ٢/ ٣٦٠، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١٥٥)، والطبراني ١٩/ (١٧٤) و(١٧٥)، وابن منده في «معرفة الصحابة» ١/ ٢٨٧، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٠٨١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٢/ ٤٤٤ من طرق عن ابن إسحاق.

(٢) وقع في بعض المصادر التي خرجت هذا الخبر من طريق ابن إسحاق تسمية أخي معبد: عُبيد الله، بالتصغير، ولكن الأكثرين رووهُ عن ابن إسحاق فقالوا: عَبد الله، مكبَّراً.

(٣) في (س): تريدون، وهو تحريف.

أسعَد بن زُرَارة ورافع بن مالك والبراء بن معرور وعُبَادةُ بن الصّامت وعبد الله بن عَمْرو ابن حَرَام وسعد بن الرَّبيع وعبد الله بن رَوَاحة وسعد بن عُبَادة والمنذِر بن عَمْرو بن خُنَيس(١) وأُسَيد بن حُضَير وسعد بن خَيْثمةَ وأبو الهَيثَم بن التَّيِّهان، وقيل بَدَلُه: رِفاعة بن عبد المنذِر.

وفي «المستدرَك» (٣/ ١٨١) عن ابن عبَّاس: كان البراء بن معرور أوَّل مَن بايعَ النبيّ ﷺ ليلة العَقَبة. قال ابن إسحاق(٢): حدَّثني عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم، أنَّ رسول الله ﷺ قال للنُّقَباءِ: «أنتم كُفَلاء على قومكم كَكَفالة الحَوارِيِّين لعيسى ابن مريم»، قالوا: نعم، وذكر أيضاً: أنَّ قُرَيشاً بَلَغَهم أمر البيعة فأنكَروا عليهم، فحَلَفَ المشرِكونَ منهم وكانوا أكثر منهم ـ قيل: كانوا خمسَ مئةِ نَفْسٍ ـ أنَّ ذلك لم يقع، وذلك لأنَّهم ما عَلِموا بشيءٍ ممَّا جَرَى.

الحديث الثاني: حديث جابر.

٣٨٩٠- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، قال: كان عَمْرٌو يقول: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما يقول: شَهِدَ بي خالايَ العَقَبةَ.

قال أبو عبد الله: قال ابنُ عُيَينةَ: أحدُهما البراءُ بنُ مَعْرورٍ.

[طرفه في: ٣٨٩١]

٣٨٩١- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ، أنَّ ابنَ جُرَيجٍ أخبرَهم، قال عطاءٌ: قال جابرٌ: أنا وأبي وخالايَ من أصحابِ العَقَبةِ.

قوله: «كان عَمْرو» هو ابن دينار.

قوله: «شَهِدَ بي خالايَ العَقَبةَ» لم يُسمِّهما في هذه الرِّواية، ونُقِلَ عن عبد الله بن محمد ـ وهو الجُعْفيُّ ـ أنَّ ابن عُيَينةَ قال: أحدهما البراء بن مَعْرور، كذا في رواية أبي ذرٍّ، ولغيره:

---

(١) تحرف في (س): إلى «حُبيش».

(٢) ومن طريقه أخرجه ابن هشام في «السيرة النبوية» ١/ ٤٤٦، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٤/ ٥٩٧، والبيهقي في «الدلائل» ٢/ ٤٥٢، وليس عندهما في آخره قولهم: «نعم».

«قال أبو عبد الله»؛ يعني: المصنِّف، فعلى هذا فتفسير المبهَم من كلامه، لكنَّه ثَبَتَ أنَّه من كلام ابن عُيَينَةَ من وجهٍ آخَر عند الإسماعيليّ، فتَرَجَّحَت رواية أبي ذرٍّ. ووَقَعَ في رواية الإسماعيليّ: قال سفيان: خالاه البراء بن معرور وأخوه ولم يُسمِّه.

والبراء: بتخفيف الراء، ومَعْرور: بمُهمَلات، يقال: إنَّه كان أوَّل مَن أسلَمَ من الأنصار، وأوَّل مَن بايعَ في العَقَبة الثانية كما تقدَّم، وماتَ قبل قدوم النبيِّ ﷺ المدينة بشهرٍ واحد، وهو أوَّل مَن صَلَّى إلى الكعبة في قِصّة ذكرها ابن إسحاق وغيره، وقد تَعقَّبَه الدِّمياطيّ فقال: أمّ جابر: هي أُنيسة بنت غَنَمة بن عَدِيّ، وأخَواها/ ثَعْلبة وعَمْرو وهما خالا جابر، ٢٢٢/٧ وقد شَهِدا العَقَبة الأخيرة. وأمَّا البراء بن مَعْرور فليس هو من أخوال جابر. قلت: لكن من أقارب أمّه، وأقارب الأُمّ يُسَمَّونَ أخوالاً مجازاً، وقد روى ابن عساكر[1] بإسنادٍ حَسَن عن جابر قال: «حَمَلَني خالي الجَدُّ بن قيس في السَّبعين راكباً الذين وَفَدوا على رسول الله ﷺ من الأنصار، فخرج إلينا معه العبَّاس عمُّه فقال: يا عَمّ، خُذْ لي على أخوالك»، فسَمَّى الأنصارَ أخوالَ العبَّاس لكَونِ جَدَّته أمّ أبيه عبد المطَّلِب منهم، وسَمَّى الجَدَّ بن قيس خاله لكَونِه من أقارب أمّه وهو ابن عمِّ البراء بن معرور، فلعلَّ قول سفيان: «وأخوه» عَنَى به الجَدَّ بن قيس، وأطلقَ عليه أخاً وهو ابن عمٍّ لأنَّهما في مَنزِلة واحدة في النَّسَب، وهذا أَوْلى من توهيم مثلِ ابن عُيينة، لكن لم يَذكُر أحد من أهل السِّيَر الجدَّ بن قيس في أصحاب العَقَبة، فكأنَّه لم يكن أسلم، فعلى هذا فالخال الآخر لجابر إمّا ثَعْلبة وإمّا عَمْرو، والله أعلم.

قوله في الطَّريق الثانية: «أخبَرنا هشام» هو ابن يوسف الصَّنعانيّ، وعطاء: هو ابن أبي رَباح.

---

(١) في «تاريخ دمشق» ١١/ ٢١٩، وهذا الأثر أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧٥٧) وفي «الصغير» (١٠٧٦)، والحاكم في «المستدرك» ٢/ ٣٢٢، وقد فات الحافظَ ـ رحمه الله ـ أن ينسبه إليهما، وقد تحرَّف في (س) اسم الجد بن قيس في المواضع الأربعة المذكورة في الأثر إلى: الحُرّ بن قيس، وبينهما فرق كبير؛ فالجدُّ ابن قيس ـ بالجيم والدال ـ أنصاري من بني سَلِمة، وكان ممّن يُذكَر بالنفاق من أصحاب رسول الله ﷺ، وأما الحُرُّ بن قيس ـ بالحاء والراء ـ بن حِصْن الفَزَاري، فكان أحد الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من فزارة مرجعَه من تبوك. انظر ترجمتهما في «الإصابة».

قوله: «أنا وأبي» عبد الله بن عَمْرو بن حَرام بالمهمَلَتَين، وقد تقدَّم أنَّه كان من النُّقَباء.

قوله: «وخالايَ» تقدَّم القول فيهما، وقرأت بخَطِّ مُغْلْطاي: يريد عيسى بن عامر بن عَديّ بن سِنان، وخالد بن عَمْرو بن عَديّ بن سِنان لأنَّ أمّ جابر أُنيسة بنت غَنَمة بن عَديّ ابن سِنان؛ يعني: فكلٌّ منهما ابن عمّها بمَنزِلة أخيها، فأطلقَ عليهما جابر أنَّهما خالاه مجازاً.

قلت: إن حُمِلَ على الحقيقة تَعيَّنَ ما قاله الدِّمياطيّ، وإلّا فتغليط ابن عُيَينَةَ مع أنَّ كلامه يُمكِن حَملُه على المجاز بأمرٍ فيه مجاز ليس بمُتَّجِهٍ، والله المستَعان.

ووَقَعَ عند ابن التِّين: «وخاليَّ» بغير ألف وتشديد التحتانيَّة، وقال: لعلَّ الواو واو المعيَّة، أي: مع خاليَّ، ويحتمل أن يكون بالإفراد بكسر اللّام وتخفيف الياء.

٣٨٩٢- حدَّثني إسحاقُ بنُ منصورٍ، أخبرنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا ابنُ أخي ابنِ شِهابٍ، عن عَمِّه، قال: أخبرني أبو إدْرِيسَ عائذُ الله بنُ عبد الله: أنَّ عُبادَةَ بنَ الصّامِتِ مِنَ الَّذِينَ شَهِدوا بَدْراً معَ رسولِ الله ﷺ، ومن أصحابِه ليلةَ العَقَبةِ أخبَره: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال وحَوْلَه عِصابةٌ من أصحابِه: «تَعالَوْا بايِعُوني على أنْ لا تُشرِكوا بالله شيئاً، ولا تَسْرِقوا، ولا تَزْنوا، ولا تَقْتُلوا أوْلادَكُمْ، ولا تأتوا ببُهْتانٍ تَفْتَرونَه بَينَ أيدِيكم وأرجُلِكُمْ، ولا تَعصُوني في مَعْروفٍ، فمَن وفَى مِنكم فأجْرُه على الله، ومَن أصاب من ذلكَ شيئاً فعُوقِبَ به في الدُّنْيا، فهو له كفَّارةٌ، ومَن أصاب من ذلكَ شيئاً فسَتَره الله فأمرُه إلى الله، إن شاءَ عاقَبَه وإن شاءَ عَفَا عنه» قال: فبايَعْناهُ على ذلكَ.

٣٨٩٣- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا اللَّيثُ، عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ، عن أبي الخيرِ، عن الصُّنَابِحيِّ عن عُبادَةَ بنِ الصّامِت ﷺ، أنَّه قال: إنّي مِن النُّقَباءِ الَّذِينَ بايَعوا رسولَ الله ﷺ، وقال: بايَعْناهُ على أن لا نُشرِكَ بالله شيئاً، ولا نَسرِقَ، ولا نَزْنِيَ، ولا نَقْتُلَ النَّفْسَ التي حَرَّمَ الله إلّا بالحقِّ، ولا نَنْتَهِبَ، ولا نَقْضِيَ بالجنَّةِ إن فعَلْنا ذلكَ، فإن غَشِينا من ذلكَ شيئاً، كان قَضاءُ ذلكَ إلى الله.

الحديث الثالث: حديث عُبَادة بن الصّامت في قِصّة البيعة ليلة العَقَبة.

وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في أوائل كتاب الإيمان (١٨) مع مباحث نفيسة تتعلَّق بقولِه في

الحديث: «فعُوقِبَ به فهو كفَّارة له»، وأوضَحتُ هناكَ أنَّ بيعة العَقَبة إنَّما كانت على الإيواء والنَّصر، وأمَّا ما ذكره من الكفَّارة فتلك بيعةٌ أُخرَى وقَعَت بعد فتح مكَّة، ثمَّ رأيت ابن إسحاق جَزَمَ بأنَّ بيعة العَقَبة وقَعَت بها صَدَرَ في الرِّواية الثانية التي في هذا الباب فقال: «حدَّثني يزيد بن أبي حبيب» فذكر بسندِ الباب عن عُبادة قال: كنت فيمن حَضَرَ العَقَبة الأولَى، فكنَّا اثنَي عشر رجلاً، فبايعْنا رسولَ الله ﷺ على بيعة النِّساء؛ أي: على وَفْق بيعة النِّساء التي نزلت بعد ذلك عند فتح مكَّة، وهذا مُحتَمَل، لكن لَيست الزِّيادة في طريق اللَّيث بن سعد عن يزيد في «الصحيحَينِ»[1]، وعلى تقدير ثبوتها فليس فيه ما يُنافي ما قَرَّرته من أنَّ قوله: «فهو له كفَّارة» إنَّما وَرَدَ بعد ذلك، لأنَّه يعارضه حديث أبي هريرة: «ما أدري الحدودُ كفَّارةٌ لأهلِها أم لا»[2] مع تأخُّر إسلام أبي هريرة عن ليلة العَقَبة، كما استوفَيت مباحثه هناكَ.

وممَّن ذكر صورة بيعة العَقَبة كعب بن مالك كما أسلَفته آنِفاً عنه، وروى البيهقيُّ[3] من طريق عبد الله بن عثمان بن خُثَيم عن إسماعيل بن عبد الله بن رِفاعة عن أبيه قال: قال عُبادةُ بن الصّامت: بايَعْنا رسولَ الله ﷺ على السَّمع والطاعة في النَّشاط والكَسَل، فذكر الحديث، وفيه: وعلى أن نَنصُرَ رسول الله ﷺ إذا قَدِمَ علينا يَثرِبَ بما نَمنَع به أنفُسَنا وأزواجَنا وأبناءَنا ولَنا الجنَّة. فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي بايعناه عليها، وعند أحمد (١٤٤٥٦) بإسنادٍ حَسَن وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٦٢٤-٦٢٥) وابن حِبّان (٦٢٧٤) عن جابر مثلُه وأوَّله: مَكَثَ رسول الله ﷺ عشر سِنين يَتَّبع الناس في منازلهم في المواسم بمِنًى وغيرها يقول: «مَن يُؤويني، مَن يَنصُرني حتَّى أُبلِّغ رسالة رَبّي وله الجنَّة؟» حتَّى بَعَثَنا الله له من يَثرِب فصَدَّقناه، فذكر الحديث، حتَّى قال: فرَحَلَ إليه منّا سبعونَ رجلاً، فوَاعَدْناه شِعْبَ[4] العَقَبة، فقلنا: علامَ نُبايِعك؟ فقال: «على السَّمع والطاعة في النَّشاط والكَسَل،

---

(١) طريق الليث بن سعد عند مسلم برقم (١٧٠٩) (٤٤).

(٢) أخرجه البزار (٨٥١٩)، والحاكم ١/ ٣٦ وغيرهما.

(٣) في «الدلائل» ٢/ ٤٥١-٤٥٢.

(٤) في (س): «فوعدنا بيعة»، وهو تحريف.

وعلى النَّفَقة في العُسر واليُسر،/ وعلى الأمر بالمعروفِ والنَّهي عن المنكَر، وعلى أن ٢٢٣/٧ تَنصُروني إذا قَدِمتُ عليكم يَثرِبَ، فتَمنَعوني ممَّا تَمنَعونَ منه أنفُسَكم وأزواجَكم وأبناءَكُم، ولكم الجنَّةُ» الحديث. ولأحمد (١٤٦٧٧) من وجه آخر عن جابر قال: كان العبَّاس آخِذاً بيَدِ رسول الله ﷺ، فلمَّا فرغنا قال رسول الله: «أخَذتُ وأعطَيتُ».

وللبزَّار[١] من وجه آخر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ للنُّقَباءِ من الأنصار: «تُؤوُوني وتَمنَعوني؟» قالوا: نعم، فما لنا؟ قال: «الجنَّة»، وروى البيهقيُّ (٢/ ٤٥١) بإسنادٍ قويّ عن الشَّعبيّ، ووَصَلَه الطبرانيُّ (١٧/ ٧١٠) من حديث أبي مسعود[٢] الأنصاريّ قال: انطَلَقَ رسول الله ﷺ معه العبَّاس عَمّه إلى السَّبعين من الأنصار عند العَقَبة فقال له أبو أُمامةَ - يعني أسعَد بن زُرارة -: سَلْ يا محمد لرَبِّك ولنفسِك ما شِئت، ثمَّ أخبِرْنا ما لنا من الثَّواب. قال: «أسألكم لرَبِّي أن تَعبُدوه ولا تُشرِكوا به شيئاً، وأسألكم لنفسي ولأصحابي أن تُؤوونا وتَنصُرونا وتَمنَعونا ممَّا تَمنَعونَ منه أنفُسَكُم»، قالوا: فما لَنا؟ قال: «الجنَّة». قالوا: ذلك لك، وأخرجه أحمد (١٧٠٧٨و١٧٠٧٩) من الوجهَينِ جميعاً.

قوله في الرِّواية الثانية: «ولا نَقضي» بالقاف والضَّاد المعجَمة للأكثر، وفي بعض النُّسَخ عن شيوخ أبي ذرٍّ: «ولا نَعصي» بالعين والصّاد المهمَلَتَينِ، وقد بيَّنت الصواب من ذلك في أوائل كتاب الإيمان (١٨).

وذكر ابن إسحاق: أنَّ النبيّ ﷺ بَعَثَ مع الاثنَي عشر رجلاً مُصعَب بن عُمير العبدَريّ، وقيل: بَعَثَه إليهم بعد ذلك بطلبهم ليُفقِّهَهم ويُقرِئهم، فنزلَ على أسعَد بن زُرارة، فروى أبو داود (١٠٦٩) من طريق عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: كان أبي إذا سمعَ الأذان للجُمعة استَغفَرَ لأسعَد بن زُرَارة، فسألته، فقال: كان أوَّل مَن جَمَّعَ بنا بالمدينة، وللدَّارَقُطنيّ[٣]

---

(١) كما في «كشف الأستار» برقم (١٧٥٥).

(٢) في (أ): ابن مسعود، وفي (ع) و(س): أبي موسى، وكلاهما خطأ وتحريف.

(٣) في «غرائب مالك» فيما يغلب على ظنِّنا، فقد أورده السُّهيلي في «الروض الأنف» ٢/ ١٩٧ عن الدارقطني بإسناده إلى مالك مسنَداً عن ابن عباس، وإسناد الدارقطني إلى مالك ضعيف.

من حديث ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ كَتَبَ إلى مُصعَب بن عُمير: أن يُجمِّع بهم. انتهى، فأسلَمَ خلق كثير من الأنصار على يد مُصعَب بن عُمير بمُعاوَنة أسعَد بن زُرارة حتَّى فَشَا الإسلام بالمدينة، فكان ذلك سبب رِحلَتهم في السَّنة المقبلة، حتَّى وافَى منهم العَقَبة سبعونَ مسلماً وزيادة، فبايعوا كما تقدَّم، والله أعلم.

٢٢٤/٧

٤٤- باب تزويج النبيِّ ﷺ عائشةَ وقُدومِها المدينةَ وبنائه بها

٣٨٩٤- حدَّثني فَرْوةُ بنُ أبي المَغْراءِ، حدَّثنا عليُّ بنُ مُسْهِرٍ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: تزوَّجَني النبيُّ ﷺ وأنا بنتُ سِتِّ سِنِينَ، فقَدِمْنا المدينةَ، فنَزلْنا في بني الحارثِ بنِ خَزْرَجٍ، فوُعِكْتُ فتَمزَّقَ شَعَري، فوَفَى جُمَيمةً فأَتَتْني أمِّي أمُّ رومانَ، وإنِّي لَفي أُرجوحةٍ ومَعي صَوَاحبُ لي، فصَرَخَت بي فأتيتُها لا أدْري ما تريدُ بي، فأخَذَت بيَدي حتَّى أوْقَفَتْني على باب الدّار وإنّي لأُنْهِجُ، حتَّى سَكَنَ بعضُ نَفَسي، ثمَّ أخَذَت شيئاً من ماءٍ فمَسَحَت به وَجهي ورأسي، ثمَّ أدْخلَتْني الدّارَ فإذا نِسْوةٌ مِن الأنصار في البيتِ، فقُلْنَ: على الخيرِ والبَرَكةِ، وعلى خيرِ طائرٍ، فأسلَمَتْني إليهِنَّ، فأصْلَحْنَ من شأني، فلم يَرُعْني إلا رسولُ الله ﷺ ضُحًى، فأسلَمَتْني إليه وأنا يومَئذٍ بنتُ تسعِ سِنينَ.

[أطرافه في: ٣٨٩٦، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٥٦، ٥١٥٨، ٥١٦٠]

قوله: «باب تزويج النبيِّ ﷺ عائشةَ» سَقَطَ لفظ «باب» لأبي ذرٍّ.

قوله: «وقُدومِها المدينة» أي: بعد الهجرة.

قوله: «وبنائه بها»، أي: بالمدينة. وكان دخولها عليه في شَوّال من السَّنة الأولى، وقيل: من الثانية، وقد تُعقِّبَ قوله: «بنائه بها» اعتماداً على قول صاحب «الصِّحاح»: العامّة تقول: بَنَى بأهلِه وهو خطأ، وإنَّما يقال: بَنَى على أهله. والأصل فيه أنَّ الدّاخل على أهله يَضرِبُ عليها قُبَّةً ليلةَ الدُّخول، ثمَّ قيل لكلِّ داخل بأهلِه بانٍ. انتهى، ولا معنى لهذا التغليط لكَثْرة استعمال الفُصحاء له، وحَسبُك بقولِ عائشة: «بَنَى بي» وبقولِ عُروة في آخِر الحديث الثالث: «وبَنَى بها».

قولها في الحديث: «تزوَّجَني النبيُّ ﷺ وأنا بنت ستّ سِنين» أي: عَقَدَ عليّ.

وقولها: «فنزلنا في بني الحارث بن الخَزرَج» أي: لمَّا قَدِمَت هي وأُمّها وأُختها أسماء بنت أبي بكر كما سأُبيِّنُه، وأمَّا أبوها فقَدِمَ قبل ذلك مع النبيّ ﷺ.

قوله: «فتَمَزَّقَ شَعَري» بالزّاي، أي: تَقَطَّع، وللكُشْمِيهنيِّ: «فتَمرَّقَ» بالراء، أي: انتَتَف.

قوله: «فوَفَى» أي: كَثُر، وفي الكلام حذف تقديره: ثمَّ نَصَلْتُ[1] من الوَعْك فتَرَبَّى شَعري فكَثُر.

وقولها: «جُمَيمة» بالجيم مُصغَّر الـجُمّة بالضَّمِّ: وهي مُجتَمَع شَعر الناصية، ويقال للشَّعرِ إذا سَقَطَ عن المنكِبينِ: جُمّة، وإذا كان إلى شَحمة الأُذُنَينِ: وَفْرَة.

وقولها: «في أُرجوحة» بضمِّ أوَّله معروفة: وهي التي تَلعَب بها الصِّبيان.

وقوله: «أنهَج» بالنُّون؛ أي: أتنَفَّس تَنَفُّساً عالياً.

وقولهنَّ: «على خير طائرٍ» أي: على خير حَظٍّ ونصيب.

وقولها: «فلَم يَرُعْني» بضمِّ الراء وسكون العين، أي: لم يُفزِعني شيء إلّا دخولُه عليَّ، وكَنَّت بذلك عن المفاجَأة بالدُّخولِ على غير عالِم بذلك، فإنَّه يُفزِّع غالباً.

وروى أحمد (٢٥٧٦٩) من وجه آخر هذه القِصّة مُطوَّلة، قالت عائشة: قَدِمْنا المدينة فنزلنا في بني الحارث، فجاء رسول الله ﷺ فدَخَلَ بيتنا، فجاءت بي أمّي وأنا في أُرجوحة ولي جُمَيمة، ففَرَقَتها، ومَسَحَت وجهي بشيءٍ من ماء، ثمَّ أقبلَت بي تَقُودني حتَّى وقَفَت بي عند الباب حتَّى سَكَنَ نَفَسي، الحديث، وفيه: فإذا رسول الله ﷺ جالس على سَرير وعنده رجال ونساء من الأنصار فأجلَستني في حِجْره، ثمَّ قالت: هؤلاء أهلك يا رسول الله، بارَكَ الله لك فيهم، فوَثَبَ الرِّجال والنِّساء، وبَنَى بي رسول الله ﷺ في بيتنا وأنا يومَئذٍ بنت تِسع سِنين.

الحديث الثاني:

٣٨٩٥- حدَّثنا مُعلًّى، حدَّثنا وُهَيبٌ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله

---

(١) كذا وقع في الأصلين و«عمدة القاري» ١٧/ ٣٤، ومعناه: خرجت من حالة المرض وزالت عني آلامه. وتحرف في (س) إلى: «فصلت» بالفاء.

عنها، أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: «أُرِيتُكِ في المنامِ مرَّتَينِ، أرَى أنَّكِ في سَرَقةٍ من حَرِيرٍ، ويقول: هذه امرأتُكَ فاكْشِفْ، فإذا هي أنتِ، فأقولُ: إن يَكُ هذا من عندِ الله يُمْضِهِ».

[أطرافه في: ٥٠٧٨، ٥١٢٥، ٧٠١١، ٧٠١٢]

قوله: «أُرِيتُك» بضمِّ أوَّله.

قوله: «سَرَقة» بفتح المهمَلة والراء والقاف، أي: قِطعة، أي: يُريه صُورتَها.

قوله: «ويقول» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «وقال»، ويأتي في النكاح (٥١٢٥) بلفظ: «فقال لي: هذه امرأتك».

قوله: «فإذا هي أنتِ» سيأتي الكلام على شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث:

٣٨٩٦- حدَّثني عُبيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه، قال: توُفِّيَت خَدِيجةُ قبلَ مَخْرَجِ النبيِّ ﷺ إلى المدينةِ بثلاثِ سِنِينَ، فلَبِثَ سنتَينِ أو قريباً من ذلكَ، ونكَحَ عائشةَ وهي بنتُ سِتِّ سِنِينَ، ثمَّ بَنَى بها وهي بنتُ تسعِ سِنِينَ.

قوله: «عن أبيه» هذا صورته مُرسَل، لكنَّه لمَّا كان من رواية عُرْوة مع كَثْرة خِبرَته بأحوال عائشة يُحمَل على أنَّه حَمَلَه عنها.

قوله: «تُوُفِّيَت خديجة قبل مَخرَج النبيّ ﷺ بثلاثِ سِنين، فلَبِثَ سنتَينِ أو قريباً من ذلك، ونكَحَ عائشة وهي بنت سِتّ سِنين، ثمَّ بَنَى بها وهي بنت تِسع سِنين» فيه إشكال، لأنَّ ظاهره/ ٢٢٥/٧ يقتضي أنَّه لم يَبنِ بها إلّا بعد قُدومه المدينة بسنتَينِ ونحو ذلك، لأنَّ قوله: فلَبِثَ سنتَينِ أو نحو ذلك؛ أي: بعد موت خديجة، وقوله: ونكَحَ عائشة؛ أي: عَقَدَ عليها لقولِه بعد ذلك «وبَنَى بها وهي بنت تِسع» فيَخرُجُ من ذلك أنَّه بَنَى بها بعد قدومه المدينة بسنتَينِ، وليس كذلك، لأنَّه وَقَعَ عند المصنِّف في النكاح (٥١٣٣) من رواية الثَّوريّ عن هشام بن عُرْوة في هذا الحديث: ومَكَثَت عنده تِسعاً، وسيأتي ما قيل من إدراج النكاح في هذه الطَّريق، وهو في الجملة صحيح، فإنَّ عند مسلم (١٤٢٢/ ٧١) من حديث الزُّهْريِّ عن عُرْوة عن

عائشة في هذا الحديث: وزُفَّت إليه وهي بنت تِسع ولُعبَتُها معها، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة، وله (١٤٢٢/ ٧٢) من طريق الأسوَد عن عائشة نحوه، و(١٤٢٣) من طريق عبد الله بن عُرْوة عن أبيه عن عائشة: تزوَّجَني رسول الله ﷺ في شَوّال، وبَنَى بي في شَوّال، فعلى هذا فقوله: فلَبثَ سنتَينِ أو قريباً من ذلك؛ أي: لم يدخل على أحد من النِّساء، ثمَّ دَخَلَ على سودة بنت زَمعة قبل أن يُهاجر، ثمَّ بَنَى بعائشة بعد أن هاجَر، فكأنَّ ذِكْر سَوْدة سَقَطَ على بعض رُواته.

وقد روى أحمد (٢٥٧٦٩) والطبرانيُّ (٢٣/ ٥٧) بإسنادٍ حَسَن عن عائشة قالت: لمَّا تُوُفِّيَت خديجة قالت خولة بنت حَكيم امرأة عثمان بن مَظعُون: يا رسول الله، ألا تَزَوَّجُ؟ قال: «نعم، فما عندك؟» قالت: بِكرٌ وثيِّب، البكر بنت أحَبِّ خَلْق الله إليك عائشةُ، والثَّيِّب سَوْدة بنت زَمْعة، قال: «فاذهَبي فاذكُريهما عليَّ»، فدَخلَت على أبي بكر فقال: إنَّما هي بنت أخيه، قال: «قولي له: أنتَ أخي في الإسلام، وابنَتك تَصلُح لي» فجاءه فأنكَحَه، ثمَّ دَخلَت على سَوْدة فقالت لها: أخبري أبي، فذكرت له، فزَوَّجَه، وذكر ابن إسحاق وغيره: أنَّه دَخَلَ على سَوْدة بمكَّة.

وأخرج الطبرانيُّ (٢٣/ ٦٠) من وجه آخر عن عائشة قالت: لمَّا هاجَرَ رسول الله ﷺ وأبو بكر خَلَّفَنا بمكَّة، فلمَّا استَقرَّ بالمدينة بَعَثَ زيد بن حارثة وأبا رافع، وبَعَثَ أبو بكر عبدَ الله بن أُرَيقِط، وكَتَبَ إلى عبد الله بن أبي بكر أن يَحمِل معه أمَّ رُومان وأُمَّ أبي بكر وأنا وأُختي أسماء، فخرج بنا، وخرج زيد وأبو رافع بفاطمة وأُمِّ كُلثوم وسَوْدة بنت زَمْعة، وأخَذَ زيد امرأته أمَّ أيمَن ووَلَدَيها أيمَن وأُسامة، واصطَحَبْنا، حتَّى قَدِمنا المدينة فنزلت في عِيال أبي بكر، ونزلَ آلُ النبيِّ ﷺ عنده، وهو يومَئذٍ يبني المسجد وبُيوتَه، فأدخَلَ سَوْدة بنت زَمْعة أحدَ تلك البيوت، وكان يكون عندها، فقال له أبو بكر: ما يَمنَعُك أن تَبنيَ بأهلِك؟ فبَنَى بي، الحديث.

قال الماوَرْديّ: الفقهاء يقولون: تزوَّجَ عائشة قبل سَوْدة، والمحدِّثونَ يقولون: تزوَّجَ

سَوْدة قبل عائشة، وقد يُجمَع بينهما بأنَّه عَقَدَ على عائشة ولم يدخل بها ودَخَلَ بسَوْدة.

قلت: والرِّواية التي ذكرتها عن الطبرانيِّ[1] تَرفَع الإشكال وتوَجِّه الجمع المذكور، والله أعلم.

وقد أخرج الإسماعيليّ من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن أبيه: أنَّه كَتَبَ إلى الوليد: إنَّك سألتني متى توُفِّيَت خديجة؟ وإنَّها توُفِّيَت قبل مَخرَج النبيّ ﷺ من مكَّة بثلاثِ سِنين أو قريب من ذلك، نَكَحَ النبيّ ﷺ عائشة بعد مُتوَفَّى خديجة، وعائشةُ بنت ستّ سِنين. ثمَّ إنَّ النبيّ ﷺ بَنَى بها بعدَما قَدِمَ المدينة وهي بنت تِسع سِنين، وهذا السّياق لا إشكال فيه، ويَرتَفِع به ما تقدَّم من الإشكال أيضاً، والله أعلم.

وإذا ثَبَتَ أنَّه بَنَى بها في شَوّال من السَّنة الأولى من الهجرة قَوَّى قول مَن قال: إنَّه دَخَلَ بها بعد الهجرة بسبعة أشهر، وقد وهّاه النَّوَويّ في «تهذيبه»، وليس بواهٍ إذا عددناه من رَبيع الأوَّل، وجَزمُه بأنَّ دخوله بها كان في السَّنة الثانية يُخالف ما ثَبَتَ كما تقدَّم أنَّه دَخَلَ بها بعد خديجة بثلاثِ سِنين. وقال الدِّمياطيّ في «السِّيرة» له: ماتت خديجة في رمضانَ، وعَقَدَ على سَودة في شَوّال ثمَّ على عائشة، ودَخَلَ بسَوْدة قبل عائشة.

٤٥- باب هجرة النبيِّ ﷺ وأصحابِه إلى المدينة

٢٢٧/٧

وقال عبدُ الله بنُ زيدٍ وأبو هريرةَ رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ: «لولا الهِجْرةُ لكنتُ امرَأً مِن الأنصار».

وقال أبو موسى، عن النبيِّ ﷺ: «رأيتُ في المنامِ أنّي أُهاجِرُ من مكَّةَ إلى أرضٍ بها نَخْلٌ، فذَهَب وَهَلي إلى أنَّها اليَمامةُ أو هَجَرُ، فإذا هي المدينةُ، يَثرِبُ».

قوله: «**باب هِجْرة النبيِّ ﷺ وأصحابِه إلى المدينة**» أمَّا النبيُّ ﷺ فجاء عن ابن عبَّاس: أنَّه أُذِنَ له في الهجرة إلى المدينة بقوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا ﴾ [الإسراء:٨٠]، أخرجه التِّرمذيّ (٣١٣٩)

---

(١) لكن في إسناده محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وهو متروك متهم بالكذب.

وصَحَّحَه هو والحاكم (٣/ ٣)[1]، وذكر الحاكم: أنَّ خروجه ﷺ من مكَّة كان بعد بيعة العَقَبة بثلاثة أشهر أو قريباً منها، وجَزَمَ ابن إسحاق بأنَّه خرج أوَّل يوم من ربيع الأوَّل، فعلى هذا يكون بعد البيعة بشهرَينِ وبضعةَ عشرَ يوماً، وكذا جَزَمَ به الأُمويّ في «المغازي» عن ابن إسحاق فقال: كان مَخرَجه من مكَّة بعد العَقَبة بشهرَينِ ولَيالٍ، قال: وخرج لهلال ربيع الأوَّل وقَدِمَ المدينة لاثنتَي عشرة خَلَت من ربيع الأوَّل.

قلت: وعلى هذا خرج يوم الخَميس، وأمَّا أصحابه فتَوَجَّهَ معه منهم أبو بكر الصِّدِّيق وعامر بن فُهَيرة، وتَوَجَّهَ قبل ذلك بين العَقَبَتَينِ جماعة منهم ابن أمّ مكتوم، ويقال: إنَّ أوَّل مَن هاجَرَ إلى المدينة أبو سَلَمة بن عبد الأسد المخزوميّ زوج أمّ سَلَمة، وذلك/ أنَّه أُوذيَ ٢٢٨/٧ لمَّا رَجَعَ من الحَبَشة، فعَزَمَ على الرُّجوع إليها، فبَلَغَه قِصّةُ الاثني عشر من الأنصار فتَوَجَّهَ إلى المدينة، ذكر ذلك ابن إسحاق، وأسنَدَ عن أمّ سَلَمة: أنَّ أبا سَلَمة أخَذَها معه فرَدَّها قومُها فحَبَسوها سنةً، ثمَّ انطَلَقَت فتوجَّهَت في قِصّة طويلة وفيها: فقَدِمَ أبو سَلَمة المدينة بُكرة، وقَدِمَ بعده عامر بن رَبيعة حَليف بني عَديّ عَشيَّةً؛ ثمَّ تَوَجَّهَ مُصعَب بن عُمير كما تقدَّم آنِفاً ليُفَقِّه مَن أسلَمَ من الأنصار، ثمَّ كان أوَّل مَن هاجَرَ بعد بيعة العَقَبة عامر بن رَبيعة حَليف بني عَديّ على ما ذكر ابن إسحاق، وسيأتي ما يُخالفه في الباب الذي يَليه (٣٩٢٥) وهو قول البراء: أوَّل مَن قَدِمَ علينا من المهاجرين مُصعَب بن عُمير... إلى آخِره، ثمَّ تَوَجَّهَ باقي الصحابة شيئاً فشيئاً كما سيأتي في الباب الذي يَليه. ثمَّ لمَّا تَوَجَّهَ النبيّ ﷺ واستقَرَّ بها خرج مَن بَقِيَ من المسلمين، وكان المشركونَ يَمنَعونَ مَن قَدَروا على مَنعِه منهم، فكان أكثرُهم يَخرُج سِرّاً إلى أن لم يَبقَ منهم بمكَّة إلّا مَن غُلِبَ على أمره من المستَضعَفين.

ثمَّ ذكر المصنِّف في الباب أحاديث:

الأوَّل والثاني: قوله: «وقال عبد الله بن زيد وأبو هريرة عن النبيّ ﷺ: لولا الهجرة لكنت

---

(١) وفي إسناده عندهما كما عند أحمد في «مسنده» (١٩٤٨) قابوس بن أبي ظبيان، وهو ضعيف.

امرأً من الأنصار» أمَّا حديث عبد الله بن زيد فيأتي موصولاً في غزوة حُنَينٍ (٤٣٣٠)، وأمَّا حديث أبي هريرة فتقدَّم موصولاً في مناقب الأنصار (٣٧٧٩).

وقوله: «من الأنصار» أي: كنت أنصاريّاً صِرْفاً فما كان لي مانعٌ من الإقامة بمكَّة، لكنَّني اتَّصفت بصِفة الهجرة، والمهاجر لا يُقيم بالبَلَدِ الذي هاجَرَ منها مُستَوطِناً، فينبغي أن يَحصُل لكم الطُّمأنينة بأنّي لا أتحوَّل عنكم، وذلك أنَّه إنَّما قال لهم ذلك في جواب قولهم: أمَّا الرجل فقد أحَبَّ الإقامة بمَوطِنِه، وسيأتي لذلك مَزيدٌ في غزوة حُنَينٍ (٤٣٣٠) إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث: قوله: «وقال أبو موسى...» إلى آخره، يأتي شرحه مُستوفًى في غزوة أُحُد[١].

وقوله فيه: «فذهب وَهَلي» بفتح الواو والهاء، أي: ظَنّي، يقال: وهَلَ بالفتح يَهِلُ بالكسرِ وَهْلاً بالسُّكونِ: إذا ظنَّ شيئاً فتبيَّن الأمر بخلافه.

وقوله: «أو هَجَرُ» بفتح الهاء والجيم: بلد معروف من البحرَينِ، وهي من مَساكن عبد القيس، وقد سَبَقوا غيرهم من القُرى إلى الإسلام كما سَبَقَ بيانُه في كتاب الإيمان (٥٣). ووَقَعَ في بعض نُسَخ أبي ذرٍّ: «أو الهَجَر» بزيادة ألف ولام والأوَّل أشهَر، وزَعَمَ بعض الشُّراح أنَّ المراد بهَجَرَ هنا: قرية قريبة من المدينة وهو خطأ، فإنَّ الذي يناسب أن يُهاجَر إليه لا بدَّ وأن يكون بلداً كبيراً كثير الأهل، وهذه القرية التي قيل: إنَّها كانت قُرْب المدينة يقال لها: هَجَر، لا يَعرِفها أحد، وإنَّما زَعَمَ ذلك بعض الناس في قوله: «قِلَال هَجَرَ» أنَّ المراد بها قرية كانت قُرب المدينة كان يُصنَع بها القِلَال، وزَعَمَ آخرون بأنَّ المراد بها هَجَرُ التي بالبحرَينِ، كأنَّ القِلال كانت تُعمَل بها وتُجلَب إلى المدينة وعُمِلَت بالمدينة على مِثالها، وأفادَ ياقوت: أنَّ هَجَرَ أيضاً بلد باليمن، فهذا أَوْلى بالتردُّدِ بينها وبين اليَمامة، لأنَّ اليَمامة بين مكَّة واليمن.

---

(١) عند الحديث رقم (٤٠٨١) ولم يستوف شرحه في هذا الموضوع كما ذكرَ - رحمه الله - وإنما تمَّ هذا في كتاب التعبير، «باب إذا رأى بقراً تنحر» عند الحديث رقم (٧٠٣٥).

وقوله: «فإذا هي المدينة يَثرِب» كان ذلك قبل أن يُسَمِّيَها ﷺ طَيْبة، ووَقَعَ عند البيهقيِّ[1] من حديث صُهَيب رَفَعَه: «أُريت دار هِجرَتكم سَبْخة بين ظَهرانَي حَرَّتَينِ، فإمّا أن تكون هَجَرَ أو يَثرِب» ولم يَذكُر اليَمامة، وللتِّرمِذيِّ (٣٩٢٣) من حديث جَرِير قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله تعالى أوحَى إليَّ: أيَّ هؤلاء الثلاثةِ نزلت فهي دار هِجرَتك: المدينةَ أو البحرَينِ أو قِنَّسرينَ»، استَغرَبَه التِّرمِذيّ[2]، وفي ثبوته نظر لأنَّه مخالف لمَا في «الصحيح» من ذِكْر اليَمامة، لأنَّ قِنَّسرين من أرض الشّام من جِهة حَلَب، وهي بكسر القاف وفتح النُّون الثَّقيلة بعدها مُهمَلة ساكنة، بخلاف اليَمامة فإنَّها إلى جِهة اليمن، إلّا إن حُمِلَ على اختلاف المأخَذ، فإنَّ الأوَّل جَرَى على مُقتَضَى الرُّؤيا التي أُريها، والثاني يُخيَّر بالوحي، فيَحتمل أن يكون أُريَ أوّلاً ثمَّ خُيِّرَ ثانياً فاختارَ المدينة.

٣٨٩٧- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا الأعمَشُ، قال: سمعتُ أبا وائلٍ، يقول: عُدْنا خبّاباً، فقال: هاجَرْنا معَ النبيِّ ﷺ نُريدُ وجهَ الله، فوَقَعَ أجْرُنا على الله، فمِنّا مَن مَضَى لم يأخُذْ من أجْرِه شيئاً، منهم مُصْعَبُ بنُ عُمَيرٍ، قُتِلَ يومَ أُحُدٍ وتَرَكَ نَمِرةً، فكنَّا إذا غَطَّينا بها رأسَه بَدَت رِجْلاهُ، وإذا غَطَّينا رِجْلَيه بَدا رأسُه، فأمَرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُغَطِّيَ رأسَه، ونَجْعَلَ على رِجْلَيه شيئاً من إذْخِرٍ، ومِنّا مَن أينَعَت له ثَمَرَتُه فهو يَهْدِبُها.

الحديث الرابع: حديث خَبّاب: «هاجَرنا مع النبيّ ﷺ» أي: بإذنِه، وإلّا فلم يُرافِق النبيَّ ﷺ سِوَى أبي بكر وعامر بن فُهَيرة كما تقدَّم، وقد أعادَ/ المصنِّف هذا الحديث في هذا الباب، وستأتي الإشارة إليه بعد بضعة عشر حديثاً (٣٩١٣و٣٩١٤)، وسيأتي شرح هذا الحديث مُستوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٤٤٨)، ومَضَى شيء منه في كتاب الجنائز (١٢٧٦). ٢٢٩/٧

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٥٢٢، وهو أيضاً عند البزار (٢٠٨٥)، والطبراني (٧٢٩٦)، والحاكم ٣/ ٤٠٠.

(٢) في إسناده غيلان بن عبد الله العامري، قال عنه الذهبي: ما علمت روى عنه سوى عيسى بن عبيد الكندي، حديثه منكر، ما أقدم الترمذي على تحسينه، بل قال: غريب. انظر «ميزان الاعتدال» ٣/ ٣٣٨.

٣٨٩٨- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا حمَّادٌ، هو ابنُ زيدٍ، عن يحيى، عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ بنِ وَقّاصٍ، قال: سمعتُ عمرَ ﷺ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ أُراهُ يقول: «الأعمالُ بالنِّيَّةِ، فمَن كانت هِجْرتُه إلى دُنْيا يُصِيبُها، أو امرأةٍ يَتزوَّجُها، فهِجْرتُه إلى ما هاجَرَ إليه، ومَن كانت هِجْرتُه إلى الله ورسولِه، فهِجْرتُه إلى الله ورسولِه» ﷺ.

الحديث الخامس: حديث عمر: «الأعمال بالنِّيَّة». أورَدَه مختصراً، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في أوَّل الكتاب (١).

ويحيى: هو ابن سعيد الأنصاريّ، وهو الذي لا يَثبُت هذا الحديث إلّا من طريقه.

الحديث السادس:

٣٨٩٩- حدَّثني إسحاقُ بنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ، حدَّثنا يحيى بنُ حمزةَ، قال: حدَّثني أبو عَمرٍو الأوْزاعيُّ، عن عبدةَ بنِ أبي لُبابةَ، عن مُجاهِدِ بنِ جَبْرٍ المكِّيِّ، أنَّ عبدَ الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما كان يقول: لا هِجْرةَ بعدَ الفَتْحِ.

[أطرافه في: ٤٣٠٩، ٤٣١٠، ٤٣١١]

قوله: «حدَّثني إسحاق بن يزيد الدِّمَشقيّ» هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفَراديسيّ الدِّمشقيّ أبو النَّضر، نَسَبَه هنا إلى جَدّه، وكذلك في الزكاة (١٤٠٥) وفي الجهاد (٢٩٢٤)، وجَزَمَ بأنَّه الفَراديسيّ الكَلاباذيّ وآخرون، وتفرَّد الباجيّ فأفرَدَه بترجمةٍ ونَسَبَه خُراسانيّاً، ولم يُعرَف مِن حاله زيادةٌ على ذلك، وقول الجماعة أولَى.

قوله: «عن عَبْدة بن أبي لُبابة» بضمِّ اللّام والموحَّدتَينِ الأولى خفيفة، الأسَديّ، كوفيّ نزلَ دِمَشق، وكُنْيته أبو القاسم، ولا يُعرَف اسم أبيه. قال الأوزاعيُّ: لم يَقدَم علينا من العراق أفضلُ منه.

قوله: «إنَّ عبد الله بن عمر كان يقول: لا هِجرةَ بعد الفتح» هذا موقوف، وسيأتي شرحه في الذي بعده.

الحديث السابع:

٣٩٠٠- قال يحيى بنُ حمزةَ: وحدَّثني الأوزاعيُّ، عن عطاءِ بنِ أبي رَباحٍ، قال: زُرْتُ عائشةَ معَ عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ اللَّيْثيِّ، فسَألَها عن الهِجْرةِ؟ فقالت: لا هِجْرةَ اليومَ، كان المؤمنونَ يَفِرُّ أحدُهم بدِينِه إلى الله تعالى وإلى رسولِه ﷺ، مَخافةَ أن يُفْتَنَ عليه، فأمَّا اليومَ فقد أظهَرَ الله الإسلامَ، واليومَ يَعْبُدُ رَبَّه حيثُ شاءَ، ولكنْ جِهادٌ ونِيَّةٌ.

قوله: «**قال يحيى بن حمزة: وحدَّثني الأوزاعيّ**» هو معطوف على الذي قبلَه، وقد أفرَدَهما في أواخر غزوة الفتح (٤٣١٢و٤٣١٢)، وأورَدَ كلّ واحد منهما عن إسحاق بن يزيد المذكورِ بإسنادِه، وأخرج ابن حِبّان (٤٨٦٧) الثاني من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ قال: سألته عن انقطاع فضيلة الهجرة إلى الله ورسوله فقال؛ فذكره.

قوله: «**عن عطاء**» في رواية ابن حِبّان: حدَّثنا عطاء.

قوله: «**زُرت عائشة مع عُبيد بن عُمير اللَّيثيّ**» تقدَّم في أبواب الطَّواف من الحجّ (١٦١٨): أنَّها كانت حينئذٍ مُجاوِرة في جبل ثَبير.

قوله: «**فسألَها عن الهجرة**» أي: التي كانت قبل الفتح واجبةً إلى المدينة ثمَّ نُسِخَت بقولِه: «لا هِجرةَ بعد الفتح»، وأصل الهجرة: هَجْر الوَطَن، وأكثر ما يُطلَق على مَن رَحَلَ من البادية إلى القرية، ووَقَعَ عند الأُمويّ في «المغازي» من وجه آخر عن عطاء: فقال: إنَّما كانت الهجرة قبل فتح مكَّة والنبيّ ﷺ بالمدينة.

قوله: «**لا هِجرة اليومَ**» أي: بعد الفتح.

قوله: «**كان المؤمِنونَ يَفِرّ أحدُهم بدينِه...**» إلى آخره، أشارَت عائشة إلى بيان مشروعيَّة الهجرة وأنَّ سببها خَوفَ الفتنة، والحُكم يَدور مع عِلَّته، فمُقتَضاه: أنَّ مَن قَدَرَ على عبادة الله في أيّ موضع اتَّفَقَ لم تجب عليه الهجرةُ منه وإلّا وَجَبَت، ومن ثَمَّ قال الماوَرْديّ: إذا قَدَرَ على إظهار الدِّين في بَلَد من بلاد الكفر فقد صارت البَلَد به دارَ إسلام، فالإقامة فيها أفضل من الرِّحلة عنها لمَا يُتَرَجَّى من دخول غيره في الإسلام، وقد تقدَّمت الإشارة إلى

ذلك في أوائل الجهاد في «باب وُجوب النَّفير»[١] في الجمع بين حديث ابن عبَّاس (٢٨٢٥): «لا هِجرةَ بعد الفتح» وحديث عبد الله بن السَّعديّ: «لا تَنقَطِع الهجرة»[٢].

وقال الخطَّابيُّ: كانت الهجرة ـ أي: إلى النبيّ ﷺ ـ في أوّل الإسلام مطلوبةً، ثمَّ افترِضَت لمَّا هاجَرَ إلى المدينة إلى حَضرَته للقتال معه وتَعلُّم شَرائع الدّين، وقد أكَّدَ الله ذلك في عِدّة آيات حتَّى قَطَعَ الموالاة بين مَن هاجَرَ ومَن لم يُهاجر فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال:٧٢]، فلمَّا فُتِحَت مكَّة ودَخَلَ الناس في الإسلام من جميع القَبائل سَقَطَت الهجرة الواجبة وبَقيَ الاستحبابُ.

وقال البَغَويُّ في «شرح السُّنّة»: يحتمل الجمع بينهما بطريقٍ أُخرَى بقولِه: «لا هِجرة بعد الفتح»؛ أي: من مكَّة إلى المدينة، وقوله: «لا تَنقَطِع» أي: من دار الكفر في حَقّ مَن أسلَمَ إلى دار الإسلام، قال: ويحتمل وجهاً آخر وهو أنَّ قوله: «لا هِجرة»؛ أي: إلى النبيّ ﷺ حيثُ كان بنيَّة عَدَم الرُّجوع إلى الوَطَن المهاجَر منه إلّا بإذنٍ، وقوله: «لا تَنقَطِع»؛ أي: هِجرةُ مَن هاجَرَ على غير هذا الوصف من الأعراب ونحوهم.

قلت: الذي يَظهَر أنَّ المراد بالشِّقِّ الأوَّل ـ وهو المنفيّ ـ ما ذكره في الاحتِمال الأخير، وبالشِّقِّ الآخر المثبَت ما ذكره في الاحتِمال الذي قبلَه، وقد أفصَح ابن عمر بالمراد فيما أخرجه/ الإسماعيليّ بلفظ: «انقَطَعَت الهجرة بعد الفتح إلى رسول الله ﷺ، ولا تَنقَطِع الهجرة ما قُوتِلَ الكفَّار»، أي: ما دامَ في الدُّنيا دارُ كُفر، فالهجرة واجبة منها على مَن أسلَمَ وخَشِيَ أن يُفتَن عن دينه، ومفهومه: أنَّه لو قَدَرَ أن لا يَبقَى في الدُّنيا دار كفر أنَّ الهجرة تَنقَطِع لانقطاع موجِبها، والله أعلم. ٧/٢٣٠

وأطلقَ ابن التِّين أنَّ الهجرة من مكَّة إلى المدينة كانت واجبة، وأنَّ مَن أقامَ بمكَّة بعد هِجرة النبيّ ﷺ إلى المدينة بغير عُذر كان كافراً، وهو إطلاقٌ مردود، والله أعلم.

---

(١) عند الحديث رقم (٢٨٢٥).

(٢) جزء من حديث صحيح أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٣٢٤)، والنسائي (٤١٧٢) و(٤١٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٦٦).

الحديث الثامن:

٣٩٠١- حدَّثني زَكَرِيّا بنُ يحيى، حدَّثنا ابنُ نُمَير، قال هشامٌ: فأخبرني أبي، عن عائشةَ رضي الله عنها، أنَّ سَعْداً قال: اللهمَّ إنَّكَ تعلمُ أنَّه ليس أحدٌ أحَبَّ إليَّ أن أُجاهدَهم فيكَ من قومٍ كَذَّبوا رسولَكَ ﷺ، وأخرَجوه، اللهمَّ فإنِّي أظُنُّ أنَّكَ قد وَضَعْتَ الحربَ بَينَنا وبينَهم.

وقال أبانُ بنُ يَزِيدَ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، أخبَرَتْني عائشةُ: من قومٍ كَذَّبوا نَبيَّكَ، وأخرَجوه من قُرَيشٍ.

قوله: «عن هشام» هو ابن عُرْوة.

قوله: «أنَّ سعداً» هو ابن معاذ، وسيأتي شرح هذا في غزوة بني قُرَيظة (٤١٢٢)، وأورَدَه هنا مختصراً لمَا يتعلَّق بقُرَيشٍ الذين أحوَجوا النبيَّ ﷺ إلى الخروج عن وطَنه.

قوله: «وقال أبانُ بن يزيد: هو العَطّار...» إلى آخره، يعني أنَّ أبان وافق ابنَ نُمير في روايته عن هشام لهذا الحديث وأفصَحَ بتعيينِ القوم الذين أُبهموا وأنَّهم قُرَيش، وزَعَمَ الدّاووديّ أنَّ المراد بالقومِ: قُرَيظةُ، ثمَّ قال في الرِّواية المعلَّقة: هذا ليس بمحفوظٍ، وهو إقدامٌ منه على رَدِّ الرِّوايات الثابتة بالظَّنِّ الخائب، وذلك أنَّ في رواية ابن نُمير أيضاً ما يدلّ على أنَّ المراد بالقومِ: قُرَيش، وإنَّما تفرَّد أبانُ بذِكْر قُرَيش في الموضع الأوَّل، وإلّا فسيأتي في المغازي (٤١٢٢) في بقيَّة هذا الحديث من كلام سعد وقال: «اللهمَّ فإن كان بَقيَ من حرب قُرَيش شيء فأبقِني له» الحديث، وأيضاً ففي الموضع الذي اقتَصَرَ الدّاووديّ على النَّظَر فيه ما يدلّ على أنَّ المراد قُرَيش، لأنَّ فيه: «مِن قوم كَذَّبوا رسولَك وأخرَجوه»، فإنَّ هذه القصَّة[1] مُختَصّة بقُرَيشٍ لأنَّهم الذين أخرَجوه، وأمَّا قُرَيظة فلا.

الحديث التاسع:

٣٩٠٢- حدَّثنا مَطَرُ بنُ الفَضْلِ، حدَّثنا رَوْحُ بنُ عُبادةَ، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا عِكْرمةُ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: بُعِثَ رسولُ الله ﷺ لأربعينَ سَنةً، فمَكَثَ بمكَّةَ ثلاثَ عَشْرةَ

---

(١) في (أ) وحدها: الصبغة.

سَنةً يُوحَى إليه، ثمَّ أُمِرَ بالهِجْرةِ، فهاجَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وماتَ وهو ابنُ ثلاثٍ وسِتِّينَ.

٣٩٠٣- حدَّثني مَطَرُ بنُ الفَضْلِ، حدَّثنا رَوْحُ بنُ عُبَادةَ، حدَّثنا زكريّا بنُ إسحاقَ، حدَّثنا عَمْرو بنُ دِينارٍ عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: مَكَثَ رسولُ الله ﷺ بمكَّةَ ثلاثَ عَشْرةَ، وتُوفِّيَ وهو ابنُ ثلاثٍ وسِتِّينَ.

قوله: «حدَّثنا هشام» هو ابن حسَّان.

قوله: «فمَكَثَ بمكَّة ثلاثَ عشرةَ» هذا أصحّ ممَّا أخرجه أحمد (٢٠١٧) عن يحيى بن سعيد عن هشام بن حسَّان بهذا الإسناد قال: أُنزِلَ على النبيّ ﷺ وهو ابن ثلاث وأربعين، فمَكَثَ بمكَّة عشراً، وأصحّ ممَّا أخرجه مسلم (٢٣٥٣/ ١٢٣) من وجه آخر عن ابن عبَّاس: أنَّ إقامة النبيّ ﷺ بمكَّة كانت خمسَ عشرةَ سنةً، وقد تقدَّم بيان ذلك في كتاب المبعَث (٣٨٥١)، وسيأتي بقيَّة الكلام عليه في الوفاة (٤٤٦٤) إن شاء الله تعالى.

وقوله هنا: «فهاجَرَ رسولُ الله ﷺ عشر سِنين» أي: أقامَ مُهاجراً عشر سِنين، وهو كقوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾[البقرة:٢٥٩].

الحديث العاشر: حديث أبي سعيد، تقدَّم شرحه في مناقب أبي بكر (٣٦٥٤) مُستوفًى.

٣٩٠٤- حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الله، قال: حدَّثني مالكٌ، عن أبي النَّضْرِ مولى عمرَ بنِ عُبيدِ الله، عن عُبيدٍ، يعني ابنَ حُنَيْنٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ جَلَسَ على المِنْبرِ، فقال: «إنَّ عبداً خَيَّرَه الله بينَ أن يُؤْتِيَه من زَهْرةِ الدُّنْيا ما شاءَ، وبينَ ما عندَه، فاختارَ ما عندَه»، فبَكَى أبو بكرٍ، وقال: فَدَيناكَ بآبائنا وأُمَّهاتنا، فعَجِبْنا له، وقال الناسُ: انظُروا إلى هذا الشيخِ، يُخبِرُ رسولُ الله ﷺ عن عبدٍ خَيَّرَه الله بينَ أن يُؤْتِيَه من زَهْرةِ الدُّنْيا، وبينَ ما عندَه، وهو يقول: فَدَيناكَ بآبائنا وأُمَّهاتنا! فكان رسولُ الله ﷺ هو المخَيَّرَ، وكان أبو بكرٍ هو أعلَمَنا به، وقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ من أَمَنِّ الناسِ عليَّ في صُحْبَتِه ومالِه أبا بَكْرٍ، ولو كنتُ مُتَّخِذاً خَليلاً من أمَّتي لاتَّخذْتُ أبا بَكْرٍ، إلا خُلَّةَ الإسلامِ، لا يَبْقَيَنَّ في المسجدِ خَوْخةٌ إلا خَوْخةُ أبي بَكْرٍ».

وقوله فيه: «فقال الناس: انظُروا إلى هذا الشَّيخ» في حديث ابن عبَّاس عند البَلاذِريّ في نحو هذه القِصّة: فقال له أبو سعيد الخُدْريُّ: يا أبا بكر، ما يُبكيك؟ فذكر الحديث.

الحديث الحادي عشر: ٢٣٢/٧

٣٩٠٥- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، قال ابنُ شِهابٍ: فأخبرني عُرْوةُ ابنُ الزُّبَيرِ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها زَوْجَ النبيِّ ﷺ قالت: لم أَعقِل أبَوَيَّ قطُّ إلا وهما يَدِينانِ الدِّينَ، ولم يَمُرَّ علينا يومٌ إلَّا يأتينا فيه رسولُ الله ﷺ طَرَفَي النَّهارِ بُكْرةً وعَشِيَّةً، فلمَّا ابتُلِيَ المسلمونَ خَرَجَ أبو بَكْرٍ مُهاجِراً نحوَ أرضِ الحَبَشةِ، حتَّى بَلَغَ بَرْكَ الغِمادِ، لَقِيَه ابنُ الدَّغِنَةِ وهو سَيِّدُ القارَةِ، فقال: أينَ تريدُ يا أبا بَكْرٍ؟ فقال أبو بَكْرٍ: أخرَجَني قومي، فأُرِيدُ أن أسِيحَ في الأرضِ وأعبُدَ رَبِّي، قال ابنُ الدَّغِنَةِ: فإنَّ مِثلَكَ يا أبا بَكْرٍ لا يَخرُجُ، ولا يُخرَجُ، إنَّكَ تَكسِبُ المعْدومَ، وتَصِلُ الرَّحِمَ، وتَحمِلُ الكَلَّ، وتَقْري الضَّيفَ، وتُعِينُ على نَوائبِ الحقِّ، فأنا لكَ جارٌ، ارجع واعْبُد رَبَّكَ ببَلَدِكَ، فرَجَعَ وارتَحَلَ معه ابنُ الدَّغِنَةِ، فطافَ ابنُ الدَّغِنَةِ عَشِيَّةً في أشراف قُرَيشٍ، فقال لهمْ: إنَّ أبا بَكْرٍ لا يَخرُجُ مِثلُه ولا يُخرَجُ، أتُخرِجونَ رجلاً يَكسِبُ المعْدومَ، ويَصِلُ الرَّحِمَ، ويَحمِلُ الكَلَّ، ويَقْري الضَّيفَ، ويُعِينُ على نَوائبِ الحقِّ؟ فلم تُكذِّبْ قُرَيشٌ بجِوار ابنِ الدَّغِنَةِ، وقالوا لابنِ الدَّغِنَةِ: مُرْ أبا بَكْرٍ فلْيَعْبُد رَبَّه في داره، فلْيُصَلِّ فيها ولْيَقْرأْ ما شاءَ، ولا يُؤْذِينا بذلكَ، ولا يَسْتَعْلِنْ به، فإنّا نَخْشَى أن يَفْتِنَ نساءَنا وأبناءَنا، فقال ذلكَ ابنُ الدَّغِنَةِ لأبي بَكْرٍ، فلَبِثَ أبو بَكْرٍ بذلكَ يَعْبُدُ رَبَّه في داره، ولا يَسْتَعْلِنُ بصَلاتِه، ولا يَقْرأُ في غيرِ دارِه.

ثمَّ بَدَا لأبي بَكْرٍ فابْتَنَى مسجداً بِفِناءِ دارِه، وكان يُصلِّي فيه ويَقْرأُ القرآنَ، فيَتَقَذَّفُ عليه نساءُ المشْرِكِينَ وأبناؤُهمْ، وهم يَعْجَبونَ منه ويَنظُرونَ إليه، وكان أبو بَكْرٍ رجلاً بَكّاءً لا يَمْلِكُ عينَيهِ إذا قرأ القرآنَ، وأفزَعَ ذلكَ أشرافَ قُرَيشٍ مِن المشْرِكِينَ، فأرسَلوا إلى ابنِ الدَّغِنَةِ، فقَدِمَ عليهم فقالوا: إنّا كنَّا أجَرْنا أبا بَكْرٍ بجِوَارِكَ على أن يَعْبُدَ رَبَّه في داره، فقد جاوَزَ ذلكَ فابْتَنَى مسجداً بِفِناءِ دارِه، فأعلَنَ بالصَّلاةِ والقراءةِ فيه، وإنّا قد خَشِينا أن يَفْتِنَ نساءَنا وأبناءَنا، فانْهَهُ، فإن أحَبَّ أن يَقْتَصِرَ على أن يَعْبُدَ رَبَّه في داره فعَلَ، وإن أبَى إلا أن يُعْلِنَ بذلكَ فسَلْه أن يَرُدَّ

إليكَ ذِمَّتَكَ، فإنّا قد كَرِهْنا أن نُخْفِرَكَ، ولسنا مُقِرِّينَ لأبي بَكْرٍ الاستِعْلانَ، قالت عائشةُ: فأتى ابنُ الدَّغِنَةِ إلى أبي بَكْرٍ، فقال: قد عَلِمْتَ الَّذي عاقَدْتُ لكَ عليه، فإمّا أن تَقْتَصِرَ على ذلكَ، وإمّا أن تَرْجِعَ إليَّ ذِمَّتي، فإنّي لا أُحِبُّ أن تَسْمَعَ العربُ أنّي أُخْفِرْتُ في رجلٍ عَقَدْتُ له، فقال أبو بَكْرٍ: فإنّي أَرُدُّ إليكَ جِوارَكَ، وأرضَى بجِوار الله عزَّ وجلَّ، والنبيُّ ﷺ يومَئذٍ بمكَّةَ، فقال النبيُّ ﷺ للمسلمينَ: «إنّي أُرِيتُ دارَ هِجْرتِكم ذاتَ نَخْلٍ بَينَ لابَتَينِ» وهما الحَرَّتان.

فهاجَرَ مَن هاجَرَ قِبَلَ المدينةِ، ورَجَعَ عامّةُ مَن كان هاجَرَ بأرضِ الحَبَشةِ إلى المدينةِ، وتَجَهَّزَ أبو بَكْرٍ قِبَلَ المدينةِ، فقال له رسولُ الله ﷺ: «على رِسْلِكَ، فإنّي أرجو أن يُؤْذَنَ لي»، فقال أبو بَكْرٍ: وهل تَرْجو ذلكَ بأبي أنتَ؟ قال: «نعمْ»، فحَبَسَ أبو بَكْرٍ نفسَه على رسولِ الله ﷺ ليَصْحَبَه، وعَلَفَ راحلَتَينِ كانتا عندَه ورَقَ السَّمُرِ، وهو الخَبَطُ، أربعةَ أشهُرٍ.

قال ابنُ شِهابٍ: قال عُرْوةُ: قالت عائشةُ: فبَينَما نحنُ يوماً جُلوسٌ في بيتِ أبي بَكْرٍ في نَحْرِ الظَّهِيرةِ، قال قائلٌ لأبي بَكْرٍ: هذا رسولُ الله ﷺ مُتَقَنِّعاً في ساعةٍ لم يكن يأتينا فيها، فقال أبو بَكْرٍ: فِداءٌ له أبي وأُمّي، والله ما جاء به في هذه الساعةِ إلا أمرٌ! قالت: فجاء رسولُ الله ﷺ فاستَأْذَنَ فأُذِنَ له، فدَخَلَ فقال النبيُّ ﷺ لأبي بَكْرٍ: «أخرِج مَن عندَكَ» فقال أبو بَكْرٍ: إنَّما هم أهلُكَ بأبي أنتَ يا رسولَ الله، قال: «فإنّي قد أُذِنَ لي في الخروجِ» فقال أبو بَكْرٍ: الصَّحابةَ بأبي أنتَ يا رسولَ الله؟ قال رسولُ الله ﷺ: «نَعمْ» قال أبو بَكْرٍ: فخُذ بأبي أنتَ يا رسولَ الله إحدَى راحلَتَيَّ هاتَينِ، قال رسولُ الله ﷺ: «بالثَّمَنِ» قالت عائشةُ: فجَهَّزْناهما أحَثَّ الجِهازِ، وصَنَعْنا لهما سُفْرةً في جِرابٍ، فقطَعَت أسماءُ بنتُ أبي بَكْرٍ قِطْعةً من نِطاقها، فرَبَطَت به على فَمِ الجِراب، فبذلكَ سُمِّيَتْ: ذاتَ النِّطاق.

قالت: ثمَّ لَحِقَ رسولُ الله ﷺ وأبو بَكْرٍ بغارٍ في جبلِ ثَوْرٍ: فكَمَنا فيه ثلاثَ لَيالٍ، يَبِيتُ عندَهما عبدُ الله بنُ أبي بَكْر، وهو غلامٌ شابٌّ ثَقِفٌ، لَقِنٌ، فيُدْلِجُ من عندِهما بسَحَرٍ، فيُصْبِحُ معَ قُرَيشٍ بمكَّةَ كَبائتٍ، فلا يَسْمَعُ أمراً يُكْتادانِ به إلا وَعاهُ حتَّى يأتيَهما بخَبَرِ ذلكَ حينَ يَخْتَلِطُ الظَّلامُ، ويَرْعَى عليهما عامرُ بنُ فُهَيرةَ مولى أبي بَكْرٍ مِنْحةً من غَنَمٍ، فيُرِيحُها عليهما حينَ تذهبُ

ساعةٌ مِن العِشاءِ، فيَبِيتان في رِسْلٍ، وهو لبنُ مِنْحَتِهما ورَضِيفُهما، حتَّى يَنْعِقَ بها عامرُ بنُ فُهَيرةَ بغَلَسٍ، يَفْعَلُ ذلكَ في كلِّ ليلةٍ من تلكَ اللَّيالي الثَّلاثِ، واستَأجَرَ رسولُ الله ﷺ وأبو بَكْرٍ رجلاً من بني الدِّيلِ، وهو من بني عبدِ بنِ عَدِيٍّ، هادِياً خِرِّيتاً ـ والخِرِّيتُ: الماهرُ بالهِدايةِ ـ قد غَمَسَ حِلْفاً في آلِ العاص بنِ وائلٍ السَّهْمِيِّ، وهو على دِينِ كفَّار قُرَيشٍ، فأمِناه فدَفَعا إليه راحلَتَيهما وواعَدَاهُ غارَ ثَوْرٍ بعدَ ثلاثِ لَيالٍ براحلَتَيهما صُبْحَ ثلاثٍ، وانطَلَقَ معهما عامرُ بنُ فُهَيرةَ والدَّلِيلُ، فأخَذَ بهم طريقَ السَّواحلِ.

قوله: «لم أعقِلْ أبَوَيَّ» يعني: أبا بكر وأُمَّ رومان.

قوله: «يَدينانِ الدِّينَ» بالنَّصب على نَزْع الخافض؛ أي: يَدِينانِ بدينِ الإسلام، أو هو مفعولٌ به على التجَوُّز.

قوله: «فلمَّا ابتُلِيَ المسلمونَ» أي: بأذَى المشركين لمَّا حَصَروا بني هاشم والمطَّلِب في شِعْب أبي طالب، وأذِنَ النبيُّ ﷺ لأصحابه في الهجرة إلى الحَبَشة كما تقدَّم بيانه.

قوله: «خَرج أبو بكر مُهاجراً نحوَ أرض الحَبَشة» أي: ليَلحَق بمَن سَبَقَه إليها من المسلمين، وقد قَدَّمت أنَّ الذين هاجَروا إلى الحَبَشة أوَّلاً ساروا إلى جُدَّة وهي ساحل مكَّة ليَركَبوا منها البحر إلى الحَبَشة.

قوله: «بَرْك الغِماد» أمَّا بَرْك: فهو بفتح الموحَّدة وسكون الراء بعدها كاف، وحُكيَ كسر أوَّله، وأمَّا الغِماد: فهو بكسرِ المعجَمة وقد تُضَمّ وبتخفيف الميم، وحَكَى ابن فارس فيها ضَمَّ الغَين: موضع على خمس لَيالٍ من مكَّة إلى جِهة اليمن، وقال البَكْريّ: هي أقاصي هَجَر، وحَكَى الهَمْدانيُّ في «أنساب اليمن»: هو في أقصَى اليمن، والأوَّل أولَى.

وقال ابن خالويه: حَضَرتُ مجلِس المَحامِليّ وفيه زُهاء ألفٍ، فأملَى عليهم حديثاً فيه: «فقالت الأنصار: لو دَعَوتَنا إلى بَرْك الغِماد» قالها بالكسر، فقلت للمُستَملي: هو بالضَّمِّ، فذكر له ذاك، فقال لي: وما هو؟ قلت: سألتُ ابنَ دُرَيدٍ عنه فقال: هو بُقعة في جَهَنَّم، فقال المَحامليّ: وكذا في كتابي على الغَيْن ضَمّة. قال ابن خالويه: وأنشَدَ ابن دُرَيدٍ:

وإذا تَنكَّــــرَتِ البِـــــلا دُ فأَوْلِــــها كَنَــفَ البِعــادِ
واجعَـــل مُقامَــك أو مَقَـــ ــرَّك جــانبَي بَــرْكِ الغُــماد
لــست ابــنَ أمِّ القاطِنيـــ ــنَ ولا ابــنَ عــمٍّ للــبلادِ

قال ابن خالويه: وسألت أبا عمر ـ يعني غلام ثَعلَب ـ فقال: هو بالكسر والضَّمّ: موضع باليمن، قال: وموضع باليمن أوَّله بالكسرِ لكن آخره راءٌ مُهمَلة، وهو عند بئر بَرَهوتَ الذي يقال: إنَّ أرواح الكفَّار تكون فيها. انتهى،/ واستَبعَدَ بعض المتأخِّرين ما ذكره ابن دُرَيدٍ فقال: القول بأنَّه موضع باليمن أنسَب، لأنَّ النبيّ ﷺ لا يَدعوهم إلى جَهنَّم. وخَفيَ عليهم أنَّ هذا بطريق المبالَغة فلا يُراد به الحقيقة، ثمَّ ظَهَرَ لي أن لا تَنافي بين القولَين، فيُحمَل قوله: «جَهنَّم» على مجاز المجاوَرة بناءً على القول بأنَّ بَرَهوتَ مأوَى أرواح الكفَّار وهم أهل النار. ٢٣٣/٧

قوله: «ابن الدَّغِنَة» بضمِّ المهمَلة والمعجَمة وتشديد النُّون عند أهل اللُّغة، وعند الرُّواة بفتح أوَّله وكسر ثانيه وتخفيف النّون، قال الأَصِيليّ: وقرأه لنا المروزيُّ بفتح الغَين، وقيل: إن ذلك كان لاسترخاءٍ في لسانه والصواب الكسر، وثَبَتَ بالتخفيف والتشديد من طُرق، وهي أمُّه، وقيل: أمُّ أبيه، وقيل: دابَّته، ومعنى الدَّغِنة: المسترخية، وأصلها: الغَمامة الكثيرة المطَر.

واختُلِفَ في اسمه، فعند البَلاذُريّ من طريق الواقديّ عن مَعمَر عن الزُّهْريِّ: أنَّه الحارث بن يزيد، وحَكَى السُّهَيليّ: أنَّ اسمه مالك، ووَقَعَ في شرح الكِرْمانيُّ: أنَّ ابن إسحاق سَمّاه رَبيعة بن رُفَيع، وهو وهمٌ من الكِرْمانيّ، فإنَّ رَبيعة المذكور آخَر يقال له: ابن الدَّغِنة أيضاً لكنَّه سُلَميّ، والمذكور هنا من القارَة فاختَلَفا، وأيضاً السُّلَميّ إنَّما ذكره ابن إسحاق في غزوة حُنَينٍ، وأنَّه صحابيٌّ قَتَل دُرَيد بن الصِّمّة، ولم يَذكُره ابن إسحاق في قِصّة الهجرة.

وفي الصحابة ثالثٌ يقال له: ابن الدَّغِنة، لكن اسمه حابس وهو كَلْبيّ، له قِصّة في

سبب إسلامه وأنَّه رأى شخصاً من الجِنّ فقال له:

يــا حــابسُ بــنَ دَغِنَــهْ يــا حــابسُ

في أبيات، وهو ممَّا يُرجِّح رواية التخفيف في الدَّغِنة.

قوله: «**وهو سَيِّد القارَة**» بالقاف وتخفيف الراء: وهي قبيلة مشهورة من بني الـهُون، بالضَّمِّ والتخفيف، ابن خُزَيمةَ بن مُدرِكة بن إلياس بن مُضَر، وكانوا حُلَفاء بني زُهْرة من قُرَيش، وكانوا يُضرَب بهم المثَل في قوّة الرَّمي، قال الشّاعر:

قــد أنــصَفَ القــارَةَ مَــن راماهــا[1]

قوله: «**أخرجني قومي**» أي: تَسَبَّبوا في إخراجي.

قوله: «**فأُريد أن أَسيحَ**» بالمهمَلَتَينِ، لعلَّ أبا بكر طَوَى عن ابن الدَّغِنة تعيين جِهة مَقصِده لكَونِه كان كافراً، وإلّا فقد تقدَّم أنَّه قَصَدَ التوَجُّه إلى أرض الحَبَشة، ومِنَ المعلوم أنَّه لا يَصِل إليها من الطَّريق التي قَصَدَها حتَّى يسير في الأرض وحده زماناً فيَصدُقُ أنَّه سائح، لكن حقيقة السّياحة أن لا يَقصِد موضعاً بعَينِه يَستَقِرّ فيه.

قوله: «**تكسِبُ المعدومَ**» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «المُعدَمَ»، وقد تقدَّم شرح هذه الكلمات في حديث بَدْء الوحي (٣) أوَّل الكتاب، وفي موافَقة وصف ابن الدَّغِنة لأبي بكر بمِثل ما وَصَفَت به خديجةُ النبيَّ ﷺ ما يدلّ على عظيم فضل أبي بكر واتِّصافه بالصِّفات البالغة في أنواع الكمال.

قوله: «**وأنا لك جارٌ**» أي: مُجير أمنَع مَن يُؤذيك.

---

(١) هذا صدر بيت من ثلاثة أبيات قالها رجل من القارَة التقى برجل آخر من قبيلة أسد فقال القاري: إن شئت صارعتك، وإن شئت راميتك، وإن شئت سابقتك، فاختار الأسدي المراماة فقال القاري:

قــد علمــتْ سـلمى ومَـن والاهــا   أنّــا نــصُدُّ الخيــلَ مِــن هواهــا

قــد أنــصَفَ القــارَةَ مَــن راماهــا   إنّــا إذا مــا فئــةٌ نَلْقاهــا

نــرُدُّ أُولاهــا عــلى أُخراهــا   نَرُدُّهــا داميــةً كُلاهــا

انظر «المستقصى من أمثال العرب» للزمخشري ٢/ ١٩٠.

قوله: «**فرَجَعَ**» أي: أبو بكر «**وارتَحَلَ معه ابن الدَّغِنة**» وَقَعَ في الكَفالة (٢٢٩٧): «وارتَحَلَ ابن الدَّغِنة فرَجَعَ مع أبي بكر»، والمراد في الرِّوايتَينِ مُطلَقُ المصاحَبة، وإلّا فالتَّحقيقُ ما في هذا الباب.

قوله: «**لا يَخرُج مثلُه**» أي: من وطَنه باختياره على نيَّة الإقامة في غيره مع ما فيه من النَّفع المتعَدّي لأهلِ بَلَده «**ولا يُخرَجُ**» أي: ولا يُخرِجه أحد بغير اختياره للمعنى المذكور، واستَنبَطَ بعض المالكيَّة من هذا: أنَّ مَن كانت فيه مَنفَعة مُتَعَدّية لا يُمكَّن من الانتِقال عن البَلَد إلى غيره بغير ضَرُورة راجحة.

قوله: «**فلَمْ تُكذِّبْ قُرَيش**» أي: لم تَرُدّ عليه قولَه في أمان أبي بكر، وكلُّ مَن كَذَّبك فقد رَدَّ قولك، فأطلقَ التكذيبَ وأراد لازِمَه، وتقدَّم في الكَفالة (٢٢٩٧) بلفظ: فأنفَذَت قُرَيش جِوارَ ابن الدَّغِنة وأمَّنَت أبا بكر.

وقد استُشكِلَ هذا مع ما ذكره ابن إسحاق في قِصّة خروج النبيِّ ﷺ إلى الطائف وسؤالِه حين رَجَعَ الأخنَس بن شَريق أن يدخل في جِواره فاعتَذَرَ بأنَّه حَليف، وكان أيضاً من حُلَفاء بني زُهْرة، ويُمكِن الجواب بأنَّ ابن الدَّغِنة رَغِبَ في إجارة أبي بكر، والأخنَس لم يَرغَب فيما التُمِسَ منه، فلم يُثرِّب النبيّ ﷺ عليه.

قوله: «**بجِوار**» بكسر الجيم وبضمِّها، وقد تقدَّم بيان المراد منه في كتاب الكَفالة (٢٢٩٧).

٢٣٤/٧ قوله: «**مُر أبا بكر فليَعبُد رَبّه**» دَخَلَت الفاء على شيءٍ محذوفٍ لا يَخفَى تقديره[1].

قوله: «**فلَبِثَ أبو بكر**» تقدَّم في الكَفالة بلفظ: «فطَفِقَ» أي: جعَل، ولم يقع لي بيان المدّة التي أقامَ فيها أبو بكر على ذلك.

قوله: «**ثُمَّ بَدَا لأبي بكر**» أي: ظَهَرَ له رأيٌ غير الرَّأي الأوَّل.

قوله: «**بِفِناءِ داره**» بكسر الفاء وتخفيف النُّون وبالمدِّ، أي: أمامها.

---

(١) وقال العيني: تصلح الفاء أن تكون جزاء شرط تقديره: مُر أبا بكر إذا قَبِلَ ما نشترط عليه فليعبد ربَّه في داره. «عمدة القاري» ١٢/ ١٢٤.

قوله: «**فيَتقذَّفُ**» بالمثنّاة والقاف والذّال المعجَمة الثّقيلة، تقدَّم في الكَفالة بلفظ: «فيَتَقَصَّف» أي: يَزدَحِمونَ عليه حتَّى يَسقُط بعضهم على بعض فيكاد يَنكَسِر، وأطلقَ «يَتَقَصَّف» مُبالَغةً، قال الخطَّابيُّ: هو المحفوظ، وأمّا «يَتَقَذَّف» فلا معنى له إلّا أن يكون من القَذف، أي: يَتَدافَعونَ فيَقذِف بعضهم بعضاً فيَتَساقَطونَ عليه فيَرجِع إلى معنى الأوّل، وللكُشْمِيهنيِّ بنونٍ وفتح القاف وكسر الصّاد، أي: يَسقُط.

قوله: «**بكّاءً**» بالتشديد، أي: كثير البكاء.

قوله: «**لا يَملِك عَينيهِ**» أي: لا يُطيق إمساكَهما عن البكاء من رِقّة قلبه.

وقوله: «**إذا قرأ**» إذا ظَرفيَّة والعامل فيه: لا يَملِك، أو هي شرطيَّة والجزاء مُقدَّر.

قوله: «**فأفزَعَ ذلكَ**» أي: أخافَ الكفَّار لمَا يعلمونَه من رِقّة قلوب النِّساء والشَّباب أن يَميلوا إلى دين الإسلام.

قوله: «**فقَدِمَ عليهم**» في رواية الكُشْمِيهنيّ: فقَدِمَ عليه؛ أي: على أبي بكر.

قوله: «**أن يَفتِن نساءَنا**» بالنَّصب على المفعوليَّة وفاعله أبو بكر، كذا لأبي ذرٍّ، وللباقين «أن تُفتَن» بضمٍّ أوَّله «نِساؤُنا» بالرَّفع على البناء للمجهول.

قوله: «**أَجَرْنا**» بالجيم والراء للأكثر، وللقابسيِّ بالزّايِ، أي: أبَحنا له، والأوَّل أوجَه، والألف مقصورة في الرِّوايتَين.

قوله: «**فاسأَلْهُ**» في رواية الكُشْمِيهنيّ: فسَلْهُ.

قوله: «**ذِمَّتك**» أي: أمانك لَه.

قوله: «**نُخفِرَكَ**» بضمٍّ أوَّله وبالخاء المعجَمة وكسر الفاء؛ أي: نَغدِر بك، يقال: خَفَرَه: إذا حَفِظَه، وأخفَرَه: إذا غَدَرَ به.

قوله: «**مُقِرّين لأبي بكر الاستِعلان**» أي: لا نَسكُت عن الإنكار عليه؛ للمعنى الذي ذكروه من الخَشْية على نسائهم وأبنائهم أن يدخلوا في دينه.

قوله: «**وأرضَى بجِوَار الله**» أي: أمانِه وحِمايتِه. وفيه جواز الأخذ بالأشدِّ في الدِّين، وقوّة

يقين أبي بكر.

قوله: «**والنبيُّ ﷺ يومَئذٍ بمكَّة**» في هذا الفَصل من فضائل الصِّدِّيق أشياء كثيرة قد امتازَ بها عَمَّن سواه ظاهرة لمن تأمَّلَها.

قوله: «**بين لابَتَينِ: وهما الحَرَّتان**» هذا مُدرَج في الخَبَر وهو من تفسير الزُّهْريِّ، والحَرَّة: أرضٌ حِجارَتُها سودٌ، وهذه الرُّؤيا غير الرُّؤيا السابقة أوَّل الباب من حديث أبي موسى[1] التي تَرَدَّدَ فيها النبيّ ﷺ كما سَبَق، قال ابن التِّين: كأنَّ النبيّ ﷺ أُريَ دار الهجرة بِصِفةٍ تَجمَع المدينة وغيرها، ثمَّ أُريَ الصِّفة المختَصّة بالمدينة فتَعيَّنَت.

قوله: «**ورَجَعَ عامّةُ مَن كان هاجَرَ بأرضِ الحَبَشة إلى المدينة**» أي: لمَّا سمعوا باستيطان المسلمين المدينة رجعوا إلى مكَّة فهاجَرَ إلى أرض المدينة مُعظَمهم لا جميعُهم، لأنَّ جعفراً ومَن معه تَخلَّفوا في الحَبَشة، وهذا السَّبَب في مَجيء مُهاجِرَة الحَبَشة غير السَّبَب المذكور في مَجيء مَن رَجَعَ منهم أيضاً في الهجرة الأولَى، لأنَّ ذاكَ كان بسبب سُجود المشرِكين مع النبيّ ﷺ والمسلمين في سورة النَّجم، فشاع أنَّ المشرِكين أسلَموا وسَجَدوا فرَجع مَن رَجع من الحَبَشة فوَجَدوهم أشدَّ ما كانوا كما سيأتي شرحُه وبيانه في تفسير سورة النَّجم (٤٨٦٢و٤٨٦٣).

قوله: «**وتَجهَّزَ أبو بكر قِبَل المدينة**» بكسر القاف وفتح الموحَّدة، أي: جِهة، وتقدَّم في الكَفالة (٢٢٩٧) بلفظ: «وخرج أبو بكر مُهاجراً» وهو منصوب على الحال المقدَّرة، والمعنى: أراد الخروج طالباً للهِجرة، وفي رواية هشام بن عُرْوة عن أبيه عند ابن حِبّان (٦٢٧٩): استأذَنَ أبو بكر النبيّ ﷺ في الخروج من مكَّة.

قوله: «**على رِسْلِك**» بكسر أوَّله، أي: على مَهلك، والرِّسل: السَّير الرَّفيق، وفي رواية ابن حِبّان: فقال: «اصبر».

قوله: «**وهل تَرجُو ذلك بأبي أنتَ**» لفظ: «أنتَ» مُبتَدأ وخبرُه «بأَبي» أي: مُفدًّى بأبي،

---

(١) يعني به الحديث الذي علَّقه البخاري أول الباب: «رأيت في المنام أني أهاجر من مكة...إلى آخره»، ووصله في مواضع أخرى سلف ذكرها قريباً.

ويحتمل أن يكون «أنتَ» تأكيداً لفاعلِ «تَرجُو» و«بأبي» قَسَمٌ.

قوله: «**فحَبَسَ نَفْسَه**» أي: مَنَعَها من الهجرة، وفي رواية ابن حِبّان: فانتَظَرَه أبو/ بكر ﷺ. ٢٣٥/٧

قوله: «**وَرَق السَّمُر**» بفتح المهمَلة وضمّ الميم.

قوله: «**وهو الخَبَط**» مُدرَج أيضاً في الخَبَر، وهو من تفسير الزُّهْريِّ، ويقال: السَّمُر: اسمُ شَجَرةِ أمّ غَيْلان، وقيل: كلّ ما له ظِلٌّ ثَخين، وقيل: السَّمُر: وَرَقُ الطَّلْح، والخَبَط بفتح المعجَمة والموحَّدة: ما يُخبَط بالعصا فيَسقُط من ورَق الشَّجَر، قاله ابن فارس.

قوله: «**أربعة أشهُر**» فيه بيان المدّة التي كانت بين ابتداء هِجرة الصحابة بين العَقَبة الأولى والثانية وبين هِجرَته ﷺ، وقد تقدَّم في أوّل الباب أنَّ بين العَقَبة الثانية وبين هِجرَته ﷺ شهرَينِ وبعض شهر على التحرير.

قوله: «**قال ابن شِهاب...**» إلى آخره، هو بالإسناد المذكور أوّلاً، وقد أفرَدَه ابن عائذ في «المغازي» من طريق الوليد بن محمد عن الزُّهْريِّ، ووَقَعَ في رواية هشام بن عُرْوة عند ابن حِبّان (٦٢٧٩) مضموماً إلى ما قبله، وعند موسى بن عُقْبة: وكان رسول الله ﷺ لا يُخطِئه يومٌ إلّا أتى مَنزِل أبي بكر أوَّلَ النَّهار وآخِرَه.

قوله: «**في نَحْر الظَّهيرة**» أي: أوّل الزَّوال: وهو أشدّ ما يكون من حَرارة النَّهار، والغالب في أيام الحرّ القَيلولة فيها، وفي رواية ابن حِبّان (٦٢٧٩): فأتاه ذات يومٍ ظُهراً، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبرانيِّ (٢٤/ ٢٨٤): كان النبيّ ﷺ يأتينا بمكّة كلّ يوم مرَّتَينِ بُكرةً وعَشيَّةً، فلمّا كان يومٌ من ذلك جاءنا في الظَّهيرة، فقلت: يا أبتِ، هذا رسول الله ﷺ.

قوله: «**هذا رسول الله مُتقَنِّعاً**» أي: مُغَطّياً رأسَه، وفي رواية موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: قالت عائشة: وليس عند أبي بكر إلّا أنا وأسماء، قيل: فيه جواز لُبْس الطَّيلَسان، وجزَمَ ابن القيِّم بأنَّ النبيّ ﷺ لم يَلبَسْه ولا أحدٌ من أصحابه، وأجابَ عن الحديث بأنَّ التَّقَنُّع يخالف التَّطيلُس، قال: ولم يكن يَفعَل التقنُّعَ عادةً بل للحاجة، وتُعقِّبَ بأنَّ في حديث

أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُكثِر التقنُّع، أخرجه[1]، وفي «طبقات ابن سعد» (١/ ٤٦١) مُرسَلاً: ذُكِرَ الطَّيلَسان لرسولِ الله ﷺ فقال: «هذا ثوب لا يُؤَدَّى شُكْرُه».

قوله: «**فِدًى له**» بكسر الفاء وبالقصر، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: «فِداءً» بالمدِّ.

قوله: «**ما جاء به**» في رواية يعقوب بن سفيان: «إن جاء به» إن هي النافية بمعنى ما، وفي رواية موسى بن عُقْبة: فقال أبو بكر: يا رسول الله، ما جاء بك إلّا أمرٌ حَدَثَ.

قوله: «**إنَّما هم أهلُك**» أشارَ بذلك إلى عائشة وأسماء كما فَسَّرَه موسى بن عُقْبة، ففي روايته قال: «أخرِج مَن عندك. قال: لا عَيْنَ عليك، إنَّما هما ابنَتايَ»، وكذلك في رواية هشام بن عُرْوة.

قوله: «**فإنِّي**» في رواية الكُشْمِيهنيّ: فإنَّه.

قوله: «**الصحابةَ**» بالنَّصب، أي: أُريدَ المصاحَبة، ويجوز الرَّفع على أنَّه خبَر مُبتَدأ محذوفٍ.

قوله: «**نعم**» زاد ابن إسحاق في روايته: قالت عائشة: فرأيت أبا بكر يبكي، وما كنت أحسَب أنَّ أحداً يبكي من الفرَح، وفي رواية هشام: فقال: الصُّحبة يا رسول الله، قال: «الصُّحبةَ».

قوله: «**إحدَى راحلتَي هاتَينِ. قال: بالثَّمَنِ**» زاد ابن إسحاق: قال: «لا أركَب بعيراً ليس هو لي»، قال: فهو لك، قال: «لا، ولكن بالثَّمَنِ الذي ابتَعتَها به»، قال: أخَذتُها بكذا وكذا، قال: «قد أخَذتُها بذلك»، قال: هي لك.

وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبرانيِّ (٢٤/ ٢٨٤): فقال: «بثَمَنِها يا أبا بكر»، فقال: بثَمَنِها إن شِئت، ونَقَلَ السُّهَيليّ في «الرَّوض» عن بعض شيوخ المغرِب: أنَّه سُئِلَ عن امتِناعه من أخْذ الراحلة مع أنَّ أبا بكر أنفَقَ عليه مالَه، فقال: أحَبَّ أن لا تكون هِجرَته إلّا

---

(١) كذا بُيِّض له في الأصلين، وجاء فيها إشارة تشبه في رسمها لفظة «به»، فأُثبتت كذلك في الطبعة البولاقية، وكذا في الطبعة السلفية، والظاهر أنها إشارة من بعض النساخ لبيان وجود بياض في الموضع، إذ لا معنى للفظة «به» هنا، والله أعلم، وقد أخرج هذا الأثر ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٤٦٠، والترمذي في «الشمائل» (١١٨)، وإسناده ضعيف.

من مال نفسِه. وأفادَ الواقديّ أنَّ الثَّمَن ثمانُ مئةٍ، وأنَّ التي أخذَها رسول الله ﷺ من أبي بكر هي القَصْواء، وأنَّها كانت من نَعَم بني قُشَيرٍ، وأنَّها عاشَت بعد النبيّ ﷺ قليلاً وماتت في خلافة أبي بكر، وكانت مُرسَلة ترعى بالبقيعِ. وذكر ابن إسحاق أنَّها الجَذْعاء، وكانت من إبل بني الحَرِيش، وكذا في رواية أخرجها ابن حِبّان (٦٢٧٩) من طريق هشام عن أبيه عن عائشة: أنَّها الجذعاء.

قوله: «**أحَثَّ الجَهَاز**» «أحَثّ» بالمهمَلة والمثلَّثة أفعَل تفضيل من الحَثّ: وهو الإسراع، وفي رواية لأبي ذرٍّ: «أحَبّ» بالموحَّدة،/ والأوَّل أصحّ، والجَهَاز بفتح الجيم وقد تُكسَر، ٢٣٦/٧ ومنهم مَن أنكرَ الكسر: وهو ما يُحتاج إليه في السَّفَر.

قوله: «**وصَنَعنا لهما سُفرة في جِراب**» أي: زاداً في جِراب، لأنَّ أصل السُّفرة في اللُّغة: الزّاد الذي يُصنَع للمُسافرِ، ثمَّ استُعمِلَ في وِعاء الزّاد، ومثله المَزادة للماء، وكذلك الراوية. فاستُعمِلَت السُّفرة في هذا الخَبَر على أصل اللُّغة. وأفادَ الواقديّ: أنَّه كان في السُّفرة شاةٌ مَطبوخة.

قوله: «**ذاتَ النِّطاق**» بكسر النّون، وللكُشْمِيهنيِّ «النِّطاقَينِ» بالتثنية، والنِّطاق: ما يُشَدّ به الوَسَط، وقيل: هو إزار فيه تِكّة، وقيل: هو ثوب تَلبَسه المرأة ثمَّ تَشُدّ وسَطها بحَبلٍ ثمَّ تُرسِل الأعلى على الأسفَل، قاله أبو عُبيد الهَرَويّ، قال: وسُمّيَت ذات النِّطاقَينِ لأنَّها كانت تجعل نِطاقاً على نِطاق، وقيل: كان لها نِطاقان تَلبَس أحدهما وتجعل في الآخر الزّاد. انتهى، والمحفوظ كما سيأتي بعد هذا الحديث (٣٩٠٧): أنَّها شَقَّت نِطاقها نصفَينِ فشَدَّت بأحدِهما الزّاد واقتصَرَت على الآخر، فمِن ثَمَّ قيل لها ذات النِّطاق وذات النِّطاقَينِ، فالتَّثنية والإفراد بهذَينِ الاعتبارَينِ.

وعند ابن سعد (١/ ٢٢٩و٨/ ٢٥٠) من حديث الباب: شَقَّت نِطاقها فأَوْكَأت بقِطعةٍ منه الجِراب وشَدَّت فَمَ القِربة بالباقي فسُمّيَت ذات النِّطاقَينِ.

قوله: «**قالت: ثمَّ لَحِقَ رسول الله ﷺ وأبو بكر بغارٍ في جبل ثَوْر**» بالمثلَّثة، ذكر الواقديّ: أنَّهما خَرَجا من خَوْخة في ظَهْر بيت أبي بكر، وقال الحاكم: تواتَرَت الأخبار أنَّ خروجه

كان يوم الاثنين ودخولَه المدينة كان يومَ الاثنين، إلّا أنَّ محمد بن موسى الخوارزميّ قال: إنَّه خرج من مكَّة يوم الخميس.

قلت: يُجمَع بينهما بأن خروجَه من مكَّة كان يومَ الخميس، وخروجَه من الغار كان ليلة الاثنين، لأنَّه أقامَ فيه ثلاث لَيالٍ، فهي ليلة الجمعة وليلة السَّبت وليلة الأحد وخرج في أثناء ليلة الاثنين.

ووَقعَ في رواية هشام بن عُرْوة عند ابن حِبّان (٦٢٧٩): «فركبا حتَّى أتيا الغار وهو ثَور، فتَوارَيا فيه»، وذكر موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب قال: «فرَقَدَ عليٌّ على فِراش رسول الله ﷺ يُوَرّي عنه، وباتَت قُريش تَختَلِف وتأتمِر أيّهم يَهجُم على صاحب الفِراش فيُوثِقُه، حتَّى أصبَحوا فإذا هم بعليٍّ، فسألوه، فقال: لا عِلمَ لي، فعَلِموا أنَّه فرَّ منهم»، وذكر ابن إسحاق نحوه وزاد: أنَّ جِبْريل أمَرَه لا يَبيت على فِراشه، فدَعا عليّاً فأمَرَه أن يَبيت على فِراشه ويُسَجَّى ببُردِه الأخضَر، ففعَل، ثمَّ خرج النبيّ ﷺ على القوم ومعه حَفْنة من تُراب، فجَعَلَ يَنثُرها على رؤوسهم وهو يقرأ يس إلى: ﴿فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩].

وذكر أحمد (٣٢٥١) من حديث ابن عبَّاس بإسنادٍ حَسَن[(١)] في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية [الأنفال:٣٠]، قال: تَشاوَرَت قُريش ليلةً بمكَّة، فقال بعضُهم: إذا أصبَحَ فأثبِتوه بالوَثاق، يريدونَ النبيّ ﷺ، وقال بعضُهم: بل اقتُلوه. وقال بعضهم: بل أَخرِجوه، فأطلَعَ الله نبيَّه على ذلك فباتَ عليٌّ على فِراش النبيّ ﷺ تلك اللَّيلة، وخرج النبيُّ ﷺ حتَّى لَحِقَ بالغار، وباتَ المشرِكونَ يَحرُسونَ عليّاً يَحسَبونَه النبيَّ ﷺ، يعني: يَنتَظِرونَه حتَّى يقوم فيَفعَلونَ به ما اتَّفَقوا عليه، فلمَّا أصبَحوا ورأوا عليّاً رَدَّ الله مَكرَهم

---

(١) بل ضعيف، ففي إسناده عثمان الجزري الراوي عن مقسم مولى ابن عباس ـ وهو الذي يقال له: عثمان المشاهد ـ قال عنه أحمد كما في «الجرح والتعديل» ٦/ ١٧٤: روى أحاديث مناكير، زعموا أنه ذهب كتابه. قلنا: وإنما حسَّن الحافظ إسنادَه ظنّاً منه أنه عثمان بن عمرو بن ساج الجزري المترجَم في «التهذيب» و«تقريبه»، ولهذا فاته أن يترجم لعثمان المشاهد هذا في «تعجيل المنفعة»، مع أنه من شرطه.

فقالوا: أين صاحبُك هذا؟ قال: لا أدري، فاقتصُّوا أثَرَه، فلما بَلَغوا الجبل اختَلَطَ عليهم، فصَعِدوا الجبل فمَرُّوا بالغار فرأَوْا على بابه نَسْجَ العنكبوت فقالوا: لو دَخَلَ هاهنا لم يكن نَسْجُ العنكبوت على بابه، فمَكَثَ فيه ثلاث ليالٍ.

وذكر نحو ذلك موسى بن عُقْبة عن الزُّهْريِّ قال: مَكَثَ رسول الله ﷺ بعد الحجِّ إلى بقيَّة ذي الحِجَّة والمحَرَّم وصَفَر، ثمَّ إن مُشرِكي قُرَيش اجتَمَعوا، فذكر الحديث وفيه: وباتَ عليٌّ على فِراش النبيّ ﷺ يُوَرّي عنه، وباتَت قُرَيش يختلفونَ ويأتمِرونَ أيّهم يَهجُمُ على صاحب الفِراش فيُوثِقه، فلمَّا أصبَحوا إذا هم بعليٍّ، وقال في آخره: فخَرَجوا في كلّ وجهٍ يَطلُبونَه.

وفي «مُسنَد أبي بكر الصِّدِّيق» (٧٣) لأبي بكر بن عليّ المروزيّ شيخ النَّسائيّ من مُرسَل الحسن في قِصّة نَسْج العنكَبوت نحوُه، وذكر الواقديُّ: أنَّ قُرَيشاً بَعَثوا في أثرهما قائفَينِ: أحدهما كُرز بن عَلقَمة، فرأى كُرْز بن/ عَلقَمة على الغار نَسْج العنكَبوت فقال: هاهنا انقَطَعَ الأثر. ولم يُسمِّ الآخر، وسَمّاه أبو نُعَيم في «الدَّلائل» من حديث زيد بن أرقَم وغيره: سُرَاقة بن جُعشُم. وقِصّة سُرَاقة مذكورة في هذا الباب (٣٩٠٦). وقد تقدَّم في مناقب أبي بكر (٣٦٥٣) حديث أنس عن أبي بكر. ٢٣٧/٧

قوله: **«فكَمَنا فيه»** بفتح الميم ويجوز كسرها، أي: اختَفيا.

قوله: **«ثلاثَ لَيالٍ»** في رواية عُرْوة بن الزُّبَير «ليلَتَينِ»، فلعلَّه لم يَحسِب أوَّل ليلة، وروى أحمد (١٥٩٨٨) والحاكم (٣/ ١٥و٤/ ٥٤٨) من رواية طلحة النَّصْريّ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَبِثتُ مع صاحبي - يعني أبا بكر - في الغار بضعة عشر يوماً ما لنا طعام إلّا ثَمَر البَرِير» قال الحاكم: معناه: مَكَثنا مُختَفِين من المشرِكين في الغار وفي الطَّريق بضعة عشر يوماً.

قلت: لم يقع في رواية أحمد ذِكْر الغار[1]، وهي زيادة في الخَبَر من بعض رُواته، ولا

---

(١) ولا في رواية الحاكم، بل ولا في رواية أحدٍ ممن خرّج الحديث خلا الديلمي في «مسند الفردوس» طبعة زغلول (٥٢٨٦).

يَصِحّ حَمله على حالة الهجرة لمَا في «الصحيح» كما تَراه من أنَّ عامر بن فُهَيرة كان يَروح عليهما في الغار باللَّبَنِ، ولِمَا وَقَعَ لهما في الطَّريق من لُقِيِّ الراعي كما في حديث البراء في هذا الباب (٣٩١٧)، ومن النُّزول بخَيمة أمّ مَعبَد[١] وغير ذلك، فالذي يَظهَر أنَّها قِصّة أُخرَى، والله أعلم[٢].

وفي «دلائل النُّبوّة» للبيهقيِّ (٢/ ٤٧٦) من مُرسَل محمد بن سِيرِين: أنَّ أبا بكر ليلةَ انطَلَقَ مع رسول الله ﷺ إلى الغار كان يَمشي بين يَدَيه ساعةً ومن خَلفه ساعةً، فسألَه فقال: أذكُر الطَّلَب فأمشي خَلفَك، وأذكُر الرَّصَد فأمشي أمامَك. فقال: «لو كان شيءٌ أحبَبتَ أن تُقتَل دوني؟»[٣] قال: إي والذي بَعَثَك بالحقِّ، فلمَّا انتَهَيا إلى الغار قال: مكانك يا رسول الله حتَّى أستَبرِئ لك الغار، فاستَبرأه، وذكر أبو القاسم البَغَويُّ من مُرسَل ابن أبي مُلَيكة نحوه، وذكر ابن هشام من زياداته عن الحسن البصريّ بَلاغاً نحوه.

قوله: «عبد الله بن أبي بكر» وَقَعَ في نُسخة: «عبد الرحمن» وهو وَهْمٌ.

قوله: «ثَقِفٌ» بفتح المثلَّثة وكسر القاف ويجوز إسكانها وفتحها وبعدها فاء: الحاذِق، تقول: ثَقِفت الشَّيء: إذا أَقَمت عِوَجه.

قوله: «لَقِنٌ» بفتح اللّام وكسر القاف بعدها نون، اللَّقِن: السَّريع الفَهم.

قوله: «فيَدَّلِج» بتشديد الدّال بعدها جيم، أي: يَخرُج بسَحَرٍ إلى مكَّة.

قوله: «فيُصبح مع قُرَيش بمكَّة كَبائتٍ» أي: مثل البائت، يَظُنّه مَن لا يَعرِف حقيقة أمره لشِدّة رُجوعه بغَلَسٍ.

---

(١) تحرف في (س) إلى مبعد.

(٢) قال المحب الطبري في «الرياض النضرة» ١/ ١١٠ طبعة دار الكتب العلمية: حَملُه على غار ثور غلط؛ فإنه كان طعامُهم فيه ما تقدَّم ذكره، وإنما كانت هذه القصة ـ والله أعلم ـ أيامَ كان ﷺ يعرض نفسه على قبائل العرب يدعُوهم إلى الله عز وجل.

(٣) كذا وقعت الرواية للحافظ، مع أن الذي في المطبوع من «الدلائل» و«المستدرك» ٣/ ٦ للحاكم: «لو كان شيء أحببت أن يكون بك دوني؟»

قوله: «**يُكْتادان به**» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «يُكادان به» بغير مُثنّاة، أي: يُطلَب لهما فيه الـمَكروه، وهو من الكَيد.

قوله: «**عامر بن فُهَيرة**» تقدَّم ذِكْره في باب الشِّراء من المشرِكين من كتاب البُيوع[1]، وذكر موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: أنَّ أبا بكر اشتَراه من الطُّفَيل بن سَخبَرة، فأسلَم، فأعتَقَه.

قوله: «**مِنْحة**» بكسر الميم وسكون النُّون بعدها مُهمَلة، تقدَّم بيانها في الهِبة (٢٦٢٩)، وتُطلَق أيضاً على كلّ شاة. وفي رواية موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: أنَّ الغنم كانت لأبي بكر، فكان يَروح عليهما الغَنم كلّ ليلة فيَحلُبان، ثمَّ تَسرَح بُكرةً، فيُصبح في رُعيان الناس، فلا يُفطَنُ له.

قوله: «**في رِسْل**» بكسر الراء بعدها مُهمَلة ساكنة: اللَّبَن الطَّريّ.

قوله: «**ورَضِيفُهما**» بفتح الراء وكسر المعجَمة بوَزنِ رَغيف، أي: اللَّبَن الـمَرضوف، أي: التي وُضِعَت فيه الحجارة الـمُحّماة بالشمس أو النار ليَنعَقِد وتَزولَ رَخاوَتُه، وهو بالرَّفع ويجوز الجرّ.

قوله: «**حتَّى يَنعِقَ بها عامر**» يَنعِق بكسر العين المهمَلة، أي: يَصيح بغَنَمِه، والنَّعْقُ[2]: صوت الراعي إذا زَجَرَ الغَنَم، ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ: «حتَّى يَنعِقَ بهما» بالتَّثنية، أي: يُسمِعُهما صوته إذا زَجَرَ غَنَمه، ووَقَعَ في حديث ابن عبَّاس عند ابن عائذ في هذه القِصّة: ثُمَّ يَسرَح عامر بن فُهَيرة فيُصبح في رُعْيان الناس كَبائتٍ فلا يُفطَن به، وفي رواية موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: وكان عامر أميناً مُؤتَمَناً حَسَنَ الإسلام.

قوله: «**من بني الدِّيْل**» بكسر الدّال وسكون التحتانيَّة، وقيل: بضمِّ أوَّله وكسر ثانيه مهموز.

قوله: «**من بني عبد بن عَديّ**» أي: ابن الدِّيلِ بن بكر بن عبد مَناة بن كِنانة، ويقال: من بني عَديّ بن عَمْرو بن خُزاعة، ووَقَعَ في «سيرة ابن إسحاق» تهذيب ابن هشام: اسمه/

---

(١) بل في كتاب الإجارة «باب استئجار المشركين عند الضرورة» في الحديث (٢٢٦٣).

(٢) في (س): النَّعيق، وكلاهما جائز ومسموع، كما في المعاجم اللغوية.

٢٣٨/٧ عبد الله بن أرقَد، وفي رواية الأُمويّ عن ابن إسحاق: ابن أُرَيقِد، كذا رواه الأُمويّ في «المغازي» بإسنادٍ مُرسَل في غير هذه القِصّة، قال: وهو دليل رسول الله ﷺ إلى المدينة في الهجرة. وعند موسى بن عُقْبة: أُرَيقِط بالتصغير أيضاً لكن بالطاء وهو أشهَر، وعند ابن سعد (٢/ ٢٢٨-٢٢٩): عبد الله بن أُرَيقِط، وعن مالك: اسمه رُقَيط، حكاه ابن التِّين، وهو في «العُتبيَّة».

قوله: «هادياً خِرِّيتاً» بكسر المعجَمة وتشديد الراء بعدها تحتانيَّة ساكنة ثمَّ مُثنّاة.

قوله: «والخِرّيت: الماهر بالهِدَايةِ» هو مُدرَج في الخَبَر من كلام الزُّهْريِّ بيَّنه ابن سعد[١]، ولم يقع ذلك في رواية الأُمويّ عن ابن إسحاق، قال ابن سعد: وقال الأصمَعيّ: إنَّما سُمّيَ خِرّيتاً لأنَّه يَهدي بِمثلِ خَرْتِ الإبرة، أي: ثَقْبِها، وقال غيره: قيل له ذلك لأنَّه يَهتَدي لأَخْرات الـمَفازَةِ وهي طُرُقها الـخَفيَّة.

قوله: «قد غَمَسَ» بفتح الغَين المعجَمة والميم بعدها مُهمَلة **«حِلْفاً»** بكسر المهمَلة وسكون اللّام، أي: كان حَليفاً، وكانوا إذا تَحالَفوا غَمَسوا أيمانهم في دَمٍ أو خَلوقٍ أو في شيءٍ يكون فيه تَلويث، فيكون ذلك تأكيداً للحِلْفِ.

قوله: «فأَمِناه» بقَصْر الهمزة[٢].

قوله: «فأتاهما براحِلَتَيهما صُبحَ ثلاث» زاد موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: حتَّى إذا هَدَأَت عنهما الأصوات جاء صاحبُهما ببعيرهما، فانطَلَقا معهما بعامرِ بن فُهَيرة يَخدُمهما ويُعينهما يُردِفه أبو بكر ويُعقِبه ليس معهما غيرُه.

قوله: «فأخَذَ بهم طريق الساحل» في رواية موسى بن عُقْبة: فأجازَ بهما أسفَل مكَّة ثمَّ مَضَى بهما حتَّى جاء بهما الساحل أسفَلَ من عُسْفان، ثمَّ أجازَ بهما حتَّى عارَضَ الطَّريق،

---

(١) رواية الزهري في «الطبقات» ١/ ٢٢٧، وليس فيها ما نقله عنه وعن الأصمعي فيما بعد.

(٢) كذا في الأصلين، ووقع في (س): بكسر الميم، وجمع بينهما العيني في «عمدة القاري» ١٧/ ٤٧ فقال: بقصر الهمزة وكسر الميم.

وعند الحاكم (٣/ ٨) من طريق ابن إسحاق: حدَّثني محمد بن جعفر بن الزُّبَير عن عُرْوة عن عائشة، نحوه وأتـمَّ منه وإسناده صحيح، وأخرجه الزُّبَير بن بكّار في «أخبار المدينة» مُفَسَّراً مَنزِلةً مَنزِلةً إلى قُباء، وكذلك ابن عائذ من حديث ابن عبَّاس، وقد تقدَّم في «علامات النُّبوّة» (٣٦١٥) وفي «مناقب أبي بكر» (٣٦٥٣) ما اتُّفِقَ لهما حين خَرَجا من الغار مَن لُقيِّهما راعي الغنم وشُربهما من اللَّبَن.

٣٩٠٦- قال ابنُ شِهابٍ: وأخبرني عبدُ الرَّحمن بنُ مالكٍ المُدْلِجيُّ، وهو ابنُ أخي سُرَاقةَ ابنِ مالكِ بنِ جُعْشُمٍ: أنَّ أباه أخبرَه، أنَّه سمعَ سُرَاقةَ بنَ جُعْشُمٍ يقول: جاءنا رُسُلُ كفَّار قُريشٍ يَجْعَلونَ في رسولِ الله ﷺ وأبي بَكرٍ دِيَةَ كلِّ واحدٍ منهما لمَن قَتَلَه أو أسَرَه، فبَينَما أنا جالسٌ في مَجلِسٍ من مجالسِ قومي بني مُدْلِج، إذْ أقبَلَ رجلٌ منهم حتَّى قامَ علينا ونحنُ جلوسٌ، فقال: يا سُرَاقةُ، إنّي قد رأيتُ آنِفاً أَسوِدةً بالساحلِ، أُراها محمَّداً وأصحابَه، قال سُرَاقةُ: فعَرَفْتُ أنَّهم هُمْ، فقلتُ له: إنَّهم ليسوا بهِمْ، ولكنَّكَ رأيتَ فلاناً وفلاناً انطَلَقوا بأعيُنِنا، ثمَّ لَبِثْتُ في المَجْلِسِ ساعةً، ثمَّ قُمْتُ فدَخَلْتُ فأمَرْتُ جاريَتي أن تَخْرُجَ بفَرَسي وهي من وراءِ أَكَمَةٍ، فتَحْبِسَها عليَّ، وأخَذْتُ رُمْحي فخَرَجْتُ به من ظَهْرِ البيتِ، فخَطَطْتُ بزُجِّه الأرضَ، وخَفَضْتُ عالِيَهُ حتَّى أتيتُ فرسي فرَكِبتُها، فرَفَعْتُها تُقرِّبُ بي حتَّى دَنَوْتُ منهم، فعَثَرَت بي فرَسي، فخَرَرْتُ عنها، فقُمْتُ فأهوَيتُ يدي إلى كِنانَتي، فاستَخْرَجْتُ منها الأزْلامَ فاستَقْسَمْتُ بها: أَضُرُّهم أم لا؟ فخَرَجَ الَّذي أكرَه، فرَكِبتُ فرسي وعَصَيتُ الأزْلامَ، تُقرِّبُ بي حتَّى إذا سمعتُ قراءةَ رسولِ الله ﷺ وهو لا يَلْتَفِتُ، وأبو بَكرٍ يُكثِرُ الالتِفاتَ، ساخَت يَدا فَرَسي في الأرضِ، حتَّى بَلَغَتا الرُّكبَتَينِ، فخَرَرْتُ عنها ثمَّ زَجَرْتُها فنَهَضَتْ، فلم تَكَدْ تُخرِجُ يَدَيها، فلمَّا استوَت قائمةً إذا لأثَرِ يَدَيها عُثانٌ ساطِعٌ في السماءِ مِثلُ الدُّخان، فاستَقْسَمْتُ بالأزْلامِ فخَرَجَ الَّذي أكرَه، فنادَيتُهم بالأمان، فوَقَفوا فرَكِبتُ فرَسي، حتَّى جِئتُهم ووَقَعَ في نفسي حينَ لَقِيتُ ما لَقِيتُ مِن الحَبْسِ عنهم أن سَيَظْهَرُ أمرُ رسولِ الله ﷺ، فقلتُ له: إنَّ قومَكَ قد جَعَلوا فيكَ الدِّيَةَ، وأخبَرْتُهم أخبارَ ما يُرِيدُ الناسُ بهم، وعَرَضْتُ عليهمُ الزّادَ والمَتاعَ،

فلم يَرْزَآني ولم يَسْألاني، إلا أن قال: «أَخفِ عَنّا». فسألتُه أن يَكتُبَ لي كتابَ أمْنٍ، فأمَرَ عامرَ بنَ فُهيرةَ فكَتَبَ في رُقْعةٍ من أَدَمٍ، ثمَّ مَضَى رسولُ الله ﷺ.

قال ابنُ شِهَابٍ: فأخبرني عُرْوةُ بنُ الزُّبَير: أنَّ رسولَ الله ﷺ لَقِيَ الزُّبَيرَ في رَكْبٍ مِن المسلمينَ كانوا تِجَاراً قافلِينَ مِن الشَّامِ، فكَسَا الزُّبَيرُ رسولَ الله ﷺ وأبا بكرٍ ثِيابَ بياضٍ، وسمعَ المسلمونَ بالمدينةِ مَخرَجَ رسولِ الله ﷺ من مكَّةَ، فكانوا يَغْدونَ كلَّ غَدَاةٍ إلى الحَرّةِ، فيَنتَظِرونَه حتَّى يَردَّهم حَرُّ الظَّهِيرةِ، فانقَلَبوا يوماً بعدَما أَطالُوا انتِظارَهم، فلمَّا أَوَوْا إلى بُيوتِهم أَوْفَى رجلٌ من يهودَ على أُطُمٍ من آطامِهم لأمرٍ يَنظُرُ إليه، فبَصُرَ برسولِ الله ﷺ وأصحابِه مُبيَّضِينَ، يَزولُ بهمُ السَّرابُ، فلم يَمْلِكِ اليهوديُّ أن قال بأعلى صوتِه: يا مَعاشرَ العربِ، هذا جَدُّكُمُ الَّذي تَنْتَظِرونَ، فثارَ المسلمونَ إلى السِّلاح، فتَلَقَّوْا رسولَ الله ﷺ بظَهْرِ الحَرّةِ، فعَدَلَ بهم ذاتَ اليمينِ، حتَّى نزلَ بهم في بني عَمْرِو ابنِ عَوْفٍ، وذلكَ يومَ الاثنَينِ من شهرِ رَبيعِ الأوَّلِ، فقامَ أبو بكرٍ للناسِ، وجَلَسَ رسولُ الله ﷺ صامِتاً، فطَفِقَ مَن جاء مِن الأنصار ممَّن لم يَرَ رسولَ الله ﷺ يُحيِّي أبا بكرٍ، حتَّى أصابتِ الشمسُ رسولَ الله ﷺ، فأقبَلَ أبو بكرٍ حتَّى ظَلَّلَ عليه بردائه، فعَرَفَ الناسُ رسولَ الله ﷺ عندَ ذلكَ.

فلَبِثَ رسولُ الله ﷺ في بني عَمْرِو بنِ عَوْفٍ بِضْعَ عَشْرةَ ليلةً، وأُسِّسَ المسجدُ الَّذي أُسِّسَ على التَّقْوَى، وصَلَّى فيه رسولُ الله ﷺ، ثمَّ رَكِبَ راحلتَه، فسارَ يَمْشي معه الناسُ حتَّى بَرَكَت عندَ مسجدِ الرَّسولِ ﷺ بالمدينةِ، وهو يُصلِّي فيه يومَئذٍ رجالٌ مِن المسلمينَ، وكان مِرْبَداً للتَّمْرِ لِسُهَيلٍ وسَهْلٍ، غلامَينِ يَتيمَينِ في حَجْرِ أسعَدَ بنِ زُرارةَ، فقال رسولُ الله ﷺ حينَ بَرَكَت به راحلتُه: «هذا إن شاء الله المَنزِلُ»، ثمَّ دَعَا رسولُ الله ﷺ الغلامَينِ فساوَمهما بالمِرْبَدِ ليَتَّخِذَه مسجداً، فقالا: لا، بل نَهَبُه لكَ يا رسولَ الله، فأَبى رسولُ الله ﷺ أنْ يَقبلَه منهما هِبةً، حتى ابتاعَه منهما، ثمَّ بناه مسجداً، وطَفِقَ رسولُ الله ﷺ يَنقُلُ معهمُ اللَّبِنَ في بُنْيانه، ويقول: وهو يَنقُلُ اللَّبِنَ:

هـذا الحِـمالُ لا حِمـالَ خَيبَـرْ   هـذا أَبَـرُّ رَبَّنـا وأطْهَـرْ

ويقول:

اللهـمَّ إنَّ الأجْـرَ أجْـرُ الآخِـرَهْ   فـارحَـمِ الأنـصارَ والـمُهاجِرَهْ

فتَمثَّلَ بشِعْرِ رجلٍ مِن المسلمينَ، لم يُسَمَّ لي.

قال ابنُ شِهابٍ: ولم يَبْلُغْنا في الأحادِيثِ أنَّ رسولَ الله ﷺ تَمَثَّلَ ببيتِ شِعْرٍ تامٍّ غيرَ هذِهِ الأبياتِ.

٢٤٠/٧

الحديث الثاني عشر: حديث سُرَاقة بن جُعْشُم.

قوله: «قال ابن شِهاب» هو موصول بإسناد حديث عائشة (٣٩٠٥)، وقد أفرَدَه البيهقيُّ في «الدَّلائل» (٢/ ٤٨٥، ٤٨٦) وقبله الحاكم في «الإكليل» من طريق ابن إسحاق: حدَّثني محمد بن مسلم هو الزُّهْريُّ، به. وكذلك أورَدَه الإسماعيليّ مُنفَرِداً من طريق مَعمَر[1]، والمُعافَى في «الجَليس»[2] من طريق صالح بن كَيْسان، كلاهما عن الزُّهْريِّ.

قوله: «المُدْلِجيُّ» بضمِّ الميم وسكون المهمَلة وكسر اللّام ثمَّ جيم: من بني مُدْلِج بن مُرّة بن عبد مَناة بن كِنانة. وعبدُ الرحمن بن مالك هذا اسم جَدّه مالكُ بن جُعْشُم، ونُسِبَ أبوه في هذه الرِّواية إلى جَدّه كما سَنُبيِّنُه في سُرَاقة، وأبوه مالك بن جُعْشُم له إدراك، ولم أرَ مَن ذكره في الصحابة بل ذكره ابن حِبّان في التابعين، وليس له ولا لأخيه سُرَاقة ولا لابنِه عبد الرحمن في البخاريّ غير هذا الحديث.

قوله: «ابن أخي سُرَاقة بن جُعْشُم» في رواية أبي ذرٍّ: «ابن أخي سُرَاقة بن مالك بن جُعْشُم» ثمَّ قال: «إنَّه سمعَ سُرَاقة بن جُعْشُم»، والأوَّل هو المعتَمَد، وحيثُ جاء في الرِّوايات سُرَاقة بن جُعْشُم يكون نُسِبَ إلى جَدّه، وسيأتي في حديث البراء (٣٩٠٨) بعدها بقليلٍ: أنَّه سُرَاقة بن مالك بن جُعشُم ولم يُختَلَف عليه فيه، و«جُعشُم» بضمِّ الجيم والشِّين المعجَمة بينهما عين مُهمَلة: هو ابن مالك بن عَمْرو، وكُنية سُرَاقة أبو سفيان، وكان يَنزِل قُدَيداً وعاشَ إلى خلافة عثمان.

---

(١) وهو عند عبد الرزاق (٩٧٤٣)، وعنه أحمد (١٧٥٩١).

(٢) المسمّى بـ«الجليس الصالح والأنيس الناصح» للمعافى بن زكريا ص٦٩٥، وكذلك أخرجه الطبراني (٦٦٠٣) من طريق صالح بن كيسان.

قوله: «دِيَة كلِّ واحد» أي: مئةً من الإبل، وصَرَّحَ بذلك موسى بن عُقْبة وصالح بن كَيْسان في روايتهما عن الزُّهْريِّ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبرانيِّ (٢٤/ ٢٨٤): وخَرَجَت قُرَيش حين فَقَدوهما/ في بُغائهما، وجَعَلوا في النبيّ ﷺ مئةَ ناقةٍ، وطافوا في جبال مكَّة حتَّى انتهَوا إلى الجبل الذي فيه رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر: يا رسول الله، إنَّ هذا الرجل لَيَرانا ـ وكان مُواجِهَه ـ فقال: «كلّا، إنَّ ملائكةً تَستُرنا بأجنِحَتِها»، فجَلَس ذلك الرجل يَبُول مُواجَهةَ الغار، فقال النبيّ ﷺ: «لو كان يَرانا ما فَعَلَ هذا». ٢٤١/٧

قوله: «رأيت آنِفاً» أي: في هذه الساعة.

قوله: «أسوِدة» أي: أشخاصاً، في رواية موسى بن عُقْبة وابن إسحاق: لقد رأيت رَكَبةً ثلاثةً إنّي لَأظنّه محمداً وأصحابه؛ ونحوه في رواية صالح بن كَيْسان.

قوله: «رأيت فلاناً وفلاناً انطَلَقوا بأعيُنِنا» أي: في نظرنا مُعايَنةً يَبتَغونَ ضالّةً لهم، في رواية موسى بن عُقْبة وابن إسحاق: فأومأتُ إليه أن اسكُت، وقلت: إنَّما هم بنو فلان يَبتَغونَ ضالّة لهم، قال: لعلّ، وسَكَتَ، ونحوه في رواية مَعمَر، وفي حديث أسماء: فقال سُرَاقة: إنَّهما راكبان ممَّن بَعَثْنا في طلب القوم.

قوله: «فأمَرت جاريَتي» لم أقِفْ على اسمها، وفي رواية موسى بن عُقْبة وصالح بن كَيْسان: وأمَرت بفَرَسي فقُيِّدَ إلى بطن الوادي، وزادَ: ثمَّ أخَذت قِداحي ـ بكسر القاف؛ أي: الأزلام ـ فاستَقسَمَت بها، فخرج الذي أكره، لا تَضُرُّه، وكنت أرجو أن أرُدّه فآخُذَ المئةَ ناقةٍ.

قوله: «فخَطَطت» بالمعجَمة، وللكُشْمِيهنيّ والأَصِيليّ بالمهمَلة، أي: أمكَنتُ أسفلَه.

وقوله: «بزُجِّه» الزُّجّ بضمِّ الزّاي بعدها جيم: الحديدة التي في أسفَل الرُّمح، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: «فخَطَطت به»، وزاد موسى بن عُقْبة وصالح بن كَيْسان وابن إسحاق: فأمَرت بسِلاحي فأُخرِجَ من ذَنَب حُجرَتي، ثمَّ انطَلَقت فلَبِستُ لَأْمَتي.

قوله: «وخَفَضتُ عالِيَهُ» أي: أمسَكَه بيدِه وجَرَّ زُجَّه[1] على الأرض فخَطَّها به لئلّا يَظهَر

(١) في (أ) وحدها: وجرجره، بدل: وجَرّ زُجَّه.

بَريقُه لمن بَعُدَ منه، لأنَّه كَرِهَ أن يَتبَعَه منهم أحد فيَشرَكُوه في الجُعالة. ووَقَعَ في رواية الحسن عن سُرَاقة عند ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٣٣١): وجعلتُ أجُرُّ الرُّمحَ مَخافةَ أن يَشْرَكَني أهلُ الماء فيها.

قوله: «فرَفَعتُها» أي: أسرعت بها السَّير.

قوله: «تُقرِّب بي» التقريب: السَّير دون العَدْو وفوق العادة، وقيل: أن تَرفَع الفَرَس يَدَيها معاً وتَضَعهما معاً.

قوله: «فأهوَيت يَدِي» أي: بسطتُها للأخذِ، والكِنَانة: الخريطة المستطيلة.

قوله: «فاستَخرَجت منها الأزلام فاستَقسَمت بها أَضُرُّهم أم لا» والأَزْلام: هي الأقداح، وهي السِّهام التي لا رِيش لها ولا نَصْل، وسيأتي شرحها وكيفيَّتُها وصَنيعهم بها في تفسير المائدة[1].

قوله: «فخَرَجَ الذي أكرَه» أي: لا تَضُرُّهم، وصَرَّحَ به الإسماعيليّ وموسى وابن إسحاق، وزاد: وكنت أرجو أن أرُدّه فآخُذ المئةَ ناقة، وفي حديث ابن عبَّاس عند ابن عائذ: ورَكِبَ سُرَاقة، فلمَّا أبصَرَ الآثار على غير الطَّريق وهو وَجِلٌ أنكَرَ الآثار فقال: والله ما هذه بآثار نَعَم الشّام ولا تِهامةَ، فتبَعَهم حتَّى أدرَكَهم.

قوله: «حتَّى إذا سمعت» في حديث البراء عن أبي بكر الآتي عَقِب هذا: فدَعا عليه النبيّ ﷺ، وفي رواية أبي خليفة في حديث البراء عند الإسماعيليّ[2]: فقال: «اللهمَّ اكفِناه بما شِئت»، وفي حديث ابن عبَّاس مثلُه، ونحوه في رواية الحسن عن سُرَاقة، وفي حديث أنس (٣٩١١) وهو الثامن عشر من أحاديث الباب: فالتَفَتَ النبيّ ﷺ فقال: «اللهمَّ اصرَعْهُ»، فصَرَعَه فرَسُه.

قوله: «ساخَت» بالخاء المعجَمة، أي: غاصَت، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر: فوَقَعَت لِمَنخِرَيها.

قوله: «حتَّى بَلَغَتا الرُّكبَتَينِ» في رواية البراء (٣٦١٥): «فارتَطَمَت به فرَسه إلى بَطنها»، وفي رواية أبي خليفة: في الأرض إلى بطنها.

---

(١) عند باب قوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ ...﴾ الآية [المائدة: ٩٠]، بين يدي الحديث (٤٦١٦).

(٢) وهي كذلك عند ابن حبان (٦٨٧٠)، وكذلك جاء في غير رواية أبي خليفة عند أحمد (٣).

قوله: «**فخَرَرتُ عنها**» في رواية أبي خليفة: «فوَثَبت عنها»، زاد ابن إسحاق فقلت: ما هذا؟ ثمَّ أخرَجتُ قِداحي؛ نحو الأوَّل.

قوله: «**ثمَّ زَجَرتُها فنَهَضَت فلم تَكَد**» وفي حديث أنس (٣٩١١): «ثُمَّ قامَت تُحمحِم» ٢٤٢/٧ الحَمحَمة: بمُهمَلَتَينِ: هو/ صوت الفَرَس.

قوله: «**عُثَان**» بضمِّ المهمَلة بعدها مُثلَّثة خفيفة، أي: دُخان، قال مَعمَر: قلت لأبي عَمْرو بن العلاء: ما العُثَان؟ قال: الدُّخان من غير نار، وفي رواية الكُشْمِيهنيّ: «غُبار» بمُعجَمةٍ ثمَّ موحَّدة ثمَّ راء، والأوَّل أشهَر. وذكر أبو عُبيد في «غريبه» قال: وإنَّما أراد بالعُثَان الغُبارَ نَفْسَه، شَبَّهَ غُبار قوائمها بالدُّخان، وفي رواية موسى بن عُقْبة والإسماعيليّ: «واتَّبَعَها دُخان مثل الغُبار» وزاد: فعَلمت أنَّه مُنِعَ منِّي.

قوله: «**فنادَيتُهم بالأمان**» وفي رواية أبي خليفة: «قد عَلمت يا محمد أنَّ هذا عملُك، فادعُ الله أن يُنجيَني ممَّا أنا فيه، والله لَأُعَمِّيَنَّ عليك مَن ورائي»، أي: الطَّلَب. وفي رواية ابن إسحاق: «فنادَيت القوم: أنا سُرَاقة بن مالك بن جُعشُم، انظُروني أُكلِّمكُم، فوالله لا آتيكم ولا يأتيكم منِّي شيء تَكرَهونَه»، وفي حديث ابن عبَّاس مثله وزاد: وأنا لكم نافعٌ غير ضارٍّ، وإنِّي لا أدري لعلَّ الحيّ - يعني قومَه - فَزِعوا لرُكوبي، وأنا راجعٌ ورادُّهم عنكُم.

قوله: «**ووَقَعَ في نفسي حِينَ لَقِيت من الحبس عنهم أن سَيَظهَر أمرُ رسول الله ﷺ**» في رواية ابن إسحاق: أنَّه قد مُنِعَ منِّي.

قوله: «**وأخبَرتُهم أخبار ما يُريد الناس بهم**»، أي: من الحِرص على الظَّفَر بهم، وبَذْل المال لمن يُحصِّلُهم. وفي حديث ابن عبَّاس: وعاهَدَهم أن لا يقاتلهم ولا يُخبر عنهم، وأن يَكتُم عنهم ثلاث لَيالٍ.

قوله: «**وعَرَضت عليهم الزّاد والمتاعَ**» في مُرسَل عُمير بن إسحاق عند ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٣٢٧): فكَفَّ ثمَّ قال: هَلُمَّا إلى الزّاد والحُمْلان، فقالا: لا حاجة لنا في ذلك، وفي حديث ابن عبَّاس أنَّ سُرَاقة قال لهم: وإنَّ إبلي على طريقكم فاحتَلِبوا من اللَّبَن وخُذوا سهماً من كِنانتي أمارةً إلى الراعي.

قوله: «فلم يَرزَآني» براءٍ ثمَّ زاي، أي: لم يَنقُصاني ممَّا معي شيئاً، وفي رواية أبي خليفة: وهذه كِنانتي فخُذ سهماً منها، فإنَّك تَمُرُّ على إبلي وغَنَمي بمكانِ كذا وكذا، فخُذْ منها حاجتك، فقال لي: «لا حاجة لنا في إبلك» ودَعَا له.

قوله: «أَخْفِ عنّا» لم يَذكُر جوابه، ووَقَعَ في رواية البراء (٣٦١٥): فدَعا له فنَجا، فجَعَل لا يَلقَى أحداً إلّا قال له: قد كُفيتُم ما هاهنا، فلا يَلقَى أحداً إلّا رَدَّه، قال: ووَفَى لَنا. وفي حديث أنس: فقال: يا نبيّ الله، مُرني بما شِئت، قال: «فقِفْ مكانك لا تَترُكنَّ أحداً يَلحَق بنا»، قال: فكان أوَّل النَّهار جاهداً على رسول الله ﷺ، وكان آخِر النَّهار مَسلَحة له؛ أي: حارساً له بسِلاحِهِ. وذكر ابن سعد (١/ ٢٣٢): أنَّه لمَّا رَجَعَ قال لقُرَيشٍ: قد عَرَفتُم بَصَري بالطَّريق وبالأثرِ، وقد استَبرأت لكم فلم أرَ شيئاً، فرجعوا.

قوله: «كتابَ أمنٍ» بسكون الميم، وفي رواية الإسماعيليّ: كتاب موادَعة، وفي رواية ابن إسحاق: كتاباً يكون آيةً بيني وبينك.

قوله: «فأمَرَ عامر بن فُهَيرة فكَتَبَ في رُقعة من أَديمٍ» وفي رواية ابن إسحاق: فكَتَبَ لي كتاباً في عَظْم ـ أو رُقعةٍ[1] أو خِرقة ـ ثمَّ ألقاه إليّ، فأخذته فجعَلته في كِنانتي ثمَّ رجعت، وفي رواية موسى بن عُقْبة نحوُه وعندهما: فرجعت فسُئِلت فلم أذكُر شيئاً ممَّا كان، حتَّى إذا فَرَغَ من حُنَين بعد فتح مكَّة خَرَجت لألقاه ومَعي الكتاب، فلَقيته بالجِعرانة حتَّى دَنَوت منه فرَفَعت يَدي بالكتاب فقلت: يا رسول الله، هذا كتابك فقال: «يومُ وفاءٍ وبِرٍّ، ادْنُ» فأسلَمت، وفي رواية صالح بن كَيْسان نحوه، وفي رواية الحسن عن سُرَاقة قال: فبَلَغَني أنَّه يريد أن يَبعَث خالد بن الوليد إلى قومي، فأتيتُه فقلت: أُحِبّ أن تُوادِعَ قومي، فإن أسلَمَ قومك أسلَموا وإلّا أَمِنت منهم، ففَعَلَ ذلك، قال: ففيهم نزلت: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ الآية [النساء:٩٠]، قال ابن إسحاق: قال أبو جهل لمَّا بَلَغَه ما لَقيَ سُرَاقة لامَه في تَركهم، فأنشَدَه:

---

(١) تحرف في (س) إلى: ورقة.

أبا حَكَم واللّاتِ لو كنتَ شاهداً لأمر جَوادي إذ تَسِيخ قوائمُهْ

٢٤٣/٧ عَجِبتَ ولم تَشكُكْ بأنَّ محمداً نبيٌّ وبُرهانٌ فمَن ذا يُكاتِمُهْ

وذكر ابن سعد أنَّ سُرَاقة عارَضَهم يوم الثُّلاثاء بقُدَيدٍ.

الحديث الثالث عشر:

قوله: **«قال ابن شِهاب: فأخبَرني عُرْوة بن الزُّبَير: أنَّ رسول الله ﷺ لَقيَ الزُّبَيرَ في رَكْب»** هو مُتَّصِل إلى ابن شِهاب بالإسناد المذكور أوَّلاً، وقد أفرَدَه الحاكم[1] من وجه آخر عن يحيى بن بُكَير بالإسناد المذكور، ولم يَستَخرِجه الإسماعيليّ أصلاً وصورته مُرسَل، لكن وَصَلَه الحاكم أيضاً (٣/ ١١) من طريق مَعمَر عن الزُّهْريِّ قال: أخبرني عُرْوة أنَّه سمعَ الزُّبَير، به، وأفادَ أنَّ قوله: «وسمعَ المسلمونَ...» إلى آخره، من بقيَّة الحديث المذكور. وأخرجه موسى بن عُقْبة[2] عن ابن شِهاب به وأتمَّ منه، وزاد: قال: ويقال: لمَّا دَنَا من المدينة كان طلحة قَدِمَ من الشّام، فخرج عائداً إلى مكَّة، إمّا مُتَلَقّياً لهما وإمّا مُعتَمِراً، ومعه ثياب أهداها لأبي بكر من ثياب الشّام، فلمَّا لَقِيَه أعطاه فلَبِسَ منها هو وأبو بكر. انتهى، وهذا إن كان محفوظاً احتُمِلَ أن يكون كلٌّ من طلحة والزُّبَير أهدَى لهما من الثّياب، والذي في السِّيَرِ هو الثاني، ومالَ الدِّمياطيّ إلى ترجيحه على عادته في ترجيح ما في السِّيَرِ على ما في «الصحيح»، والأَوْلى الجمع بينهما، وإلّا فما في «الصحيح» أصحّ، لأنَّ الرِّواية التي فيها طلحة من طريق ابن لَهِيعة عن أبي الأسوَد عن عُرْوة[3]، والتي في «الصحيح» من طريق عُقَيل عن الزُّهْريِّ عن عُرْوة.

ثمَّ وجدت عند ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٣٣٥) من طريق هشام بن عُرْوة عن أبيه نحو رواية أبي الأسوَد، وعند ابن عائذ في «المغازي» من حديث ابن عبَّاس: خرج عمر والزُّبَير وطلحة وعثمان وعيّاش بن ربيعة نحو المدينة، فتَوجَّهَ عثمان وطلحة إلى الشّام، فتَعيَّنَ تصحيح القولَين.

---

(١) يعنى في كتاب «الإكليل» كما قيّده به الحافظ في أول شرح الحديث (٣٩٠٦)، ولم نقف عليه مطبوعاً.

(٢) ومن طريقه أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٤٩٨-٥٠١.

(٣) لم نقف على هذه الرواية فيما بين أيدينا من المصادر.

قوله: «وسمعَ المسلمونَ بالمدينة» في رواية مَعمَر: فلمَّا سمعَ المسلمونَ.

قوله: «يَغْدونَ» بسكون الغَين المعجَمة، أي: يَخرُجونَ غُدْوةً، وفي رواية الحاكم[1] من وجه آخر عن عُرْوة عن عبد الرحمن بن عُوَيم بن ساعدة عن رجال من قومه قال: لمَّا بَلَغنا مَخرَجُ النبيِّ ﷺ كنَّا نَخرُج فنَجلِس له بظاهرِ الحَرّة نَلجَأ إلى ظِلّ المدَر، حتَّى تَغلِبَنا عليه الشمس، ثمَّ نَرجِع إلى رِحالنا.

قوله: «حتَّى يَرُدّهم» في رواية مَعمَر: «يُؤذيهم»، وفي رواية ابن سعد (١/ ٢٣٣): فإذا أحرَقَتهم الشَّمسُ رجعوا إلى منازلهم. ووَقَعَ في رواية أبي خليفة في حديث البراء: حتَّى أتينا المدينة ليلاً.

قوله: «فانقَلَبوا يوماً بعدَما طالَ انتِظارُهم» في رواية عبد الرحمن بن عُوَيم: حتَّى إذا كان اليوم الذي جاء فيه جَلَسْنا كما كنَّا نَجلِس حتَّى إذا رَجَعنا جاء.

قوله: «أوفَى رجل من يهود» أي: طَلَعَ إلى مكان عالٍ فأشرَفَ منه، ولم أقِف على اسم هذا اليهوديّ.

قوله: «أُطُم» بضمِّ أوَّله وثانيه: هو الحِصن، ويقال: كلُّ بناءٍ من حجارة كالقصرِ.

قوله: «مُبيَّضين» أي: عليهم الثّياب البيض التي كَسَاهم إيّاها الزُّبَير أو طلحة، وقال ابن التِّين: يحتمل أن يكون معناه مُستَعجِلين، وحَكَى عن ابن فارس: يقال: بايِضٌ، أي: مُستَعجِل.

قوله: «يَزُول بهم السَّراب» أي: يَزول السَّراب عن النَّظَر بسبب عُروضهم له، وقيل: معناه ظَهَرَت حَرَكَتهم للعين.

قوله: «يا مَعاشرَ العرب» في رواية عبد الرحمن بن عُوَيم: «يا بني قَيْلة» وهو بفتح القاف وسكون التحتانيَّة: وهي الجدّة الكُبرَى للأنصار والدة الأوس والخَزرَج، وهي قَيلة بنت كاهِل بن عُذْرة.

(١) في كتاب «الإكليل»، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٥٠٢.

قوله: «**هذا جَدُّكُم**» بفتح الجيم، أي: حَظُّكم وصاحب دَولَتِكم الذي تَتَوَقَّعونَه، وفي رواية مَعمَر: هذا صاحبُكم.

قوله: «**حتَّى نزلَ بهم في بني عَمْرو بن عَوْف**» أي: ابن مالك بن الأوس بن حارثة، ومنازلهم بقُباء، وهي على فَرْسَخ من المسجد النَّبويّ/ بالمدينة، كان نزوله على كُلثوم بن الهِدْمِ، وقيل: كان يومَئذٍ مُشرِكاً، وجَزَم به محمد بن الحسن بن زَبَالة في «أخبار المدينة». ٢٤٤/٧

قوله: «**وذلك يومَ الاثنين من شهر رَبيع الأوَّل**» وهذا هو المعتَمَد، وشَذَّ مَن قال يومَ الجمعة، في رواية موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: قَدِمَها لهلال ربيع الأوَّل؛ أي: أوَّل يوم منه، وفي رواية جَرِير بن حازم عن ابن إسحاق: قَدِمَها لليلتَينِ خَلَتا من شهر ربيع الأوَّل، ونحوه عند أبي مَعشَر، لكن قال: ليلة الاثنين، ومثله عند ابن البَرْقيّ، وثَبَتَ كذلك في أواخر «صحيح مسلم»[1]، وفي رواية إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق: قَدِمَها لاثنتَي عشرة ليلة خَلَت من ربيع الأوَّل، وعند أبي سعيد في «شَرَف المصطفى» من طريق أبي بكر ابن حَزْم: قَدِمَ لثلاثَ عشرةَ من ربيع الأوَّل، وهذا يُجمَع بينه وبين الذي قبله بالحَمْلِ على الاختلاف في رُؤية الهلال، وعنده من حديث عمر: ثُمَّ نزلَ على بني عَمْرو بن عَوْف يوم الاثنين لليلَتَينِ بَقِيَتا من ربيع الأوَّل، كذا فيه ولعلَّه كان فيه: «خَلَتا» ليوافق رواية جَرِير بن حازم، وعند الزُّبَير في «خبَر المدينة» عن ابن شِهاب: في نصف ربيع الأوَّل، وقيل: كان قُدومه في سابعِه.

وجَزَمَ ابن حَزْم بأنَّه خرج من مكَّة لثلاثِ لَيالٍ بَقِينَ من صَفَر، وهذا يوافق قول هشام ابن الكَلْبيّ: أنَّه خرج من الغار ليلة الاثنين أوَّل يوم من رَبيع الأوَّل، فإن كان محفوظاً فلعلَّ قُدومه قُباء كان يوم الاثنين ثامن ربيعِ الأوَّل، وإذا ضُمَّ إلى قول أنس: أنَّه أقامَ بقُباءَ أربعَ عشرةَ ليلةً، خرج منه أنَّ دخوله المدينة كان لاثنين وعشرين منه، لكن الكَلْبيّ جَزَمَ بأنَّه دَخَلَها لاثنتَي عشرة خَلَت منه، فعلى قوله تكون إقامَته بقُباء أربع لَيالٍ فقط، وبه جَزَمَ

---

(١) برقم (٢٠٠٩) (٧٥م) بلفظ: ... فقدمنا المدينة ليلاً.

ابن حِبّان[1] فإنَّه قال: أقامَ بها الثُّلاثاء والأربعاء والخميس؛ يعني: وخرج يوم الجمعة، فكأنَّه لم يَعتَدّ بيومِ الخروج، وكذا قال موسى بن عُقْبة: أنَّه أقامَ فيهم ثلاث لَيالٍ فكأنَّه لم يَعتَدّ بيومِ الخروج، ولا الدُّخول، وعن قوم من بني عَمْرو بن عَوْف أنَّه أقامَ فيهم اثنين وعشرين يوماً، حكاه الزُّبَير بن بكّار، وفي مُرسَل عُرْوة بن الزُّبَير ما يَقرُبُ منه كما يُذكَر عَقِب هذا، والأكثر أنَّه قَدِمَ نهاراً، ووَقَعَ في رواية مسلم (٢٠٠٩): «ليلاً»، ويُجمَع بأنَّ القدوم كان آخِر اللَّيل فدَخَلَ نهاراً.

قوله: «فقام أبو بكر للناسِ» أي: يَتَلَقّاهم.

قوله: «فطَفِقَ» أي: جعَلَ **«مَن جاء من الأنصار ممَّن لم يَرَ رسول الله ﷺ يُحيّي أبا بكر»** أي: يُسلِّم عليه.

قال ابن التِّين: إنَّما كانوا يَفعَلونَ ذلك بأبي بكر لكَثْرة تَردُّده إليهم في التِّجارة إلى الشّام فكانوا يَعرِفونَه، وأمَّا النبيّ ﷺ فلم يأتِها بعد أن كَبِر.

قلت: ظاهر السّياق يقتضي أنَّ الذي يُحيّي ممَّن لا يَعرِف النبيّ ﷺ يَظُنّه أبا بكر فلذلك يَبدَأ بالسَّلام عليه، ويدلّ عليه قوله في بقيَّة الحديث: فأقبَلَ أبو بكر يُظَلِّل عليه بردائِه، فعَرَفَ الناس رسول الله ﷺ، ووَقَعَ بيان ذلك في رواية موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب قال: وجَلَسَ رسول الله ﷺ صامتاً، فطَفِقَ مَن جاء من الأنصار ممَّن لم يكن رآه يَحسِبه أبا بكر، حتَّى إذا أصابته الشمس أقبَلَ أبو بكر بشيءٍ أظَلّه به، ولعبدِ الرحمن بن عوَيم في رواية ابن إسحاق: أناخَ إلى الظِّلّ هو وأبو بكر، والله ما أدري أيّهما هو، حتَّى رأينا أبا بكر يَنحاز له عن الظِّلّ فعَرَفناه بذلك.

قوله: «فلَبِثَ رسول الله ﷺ في بني عَمْرو بن عَوْف بِضعَ عشرةَ ليلةً» في حديث أنس الآتي في الباب الذي يَليه (٣٩٣٢): أنَّه أقامَ فيهم أربعَ عشرةَ ليلة، وقد ذكرت قبله ما

---

(١) في «الثقات» له ١/ ١٣٣، إلّا أنه وقع في المطبوع منه: أنه ﷺ أقام في بني عوف بقباء يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس، بزيادة يوم الاثنين.

يُخالفه، والله أعلم.

قال موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب: أقامَ فيهم ثلاثاً، قال: وروى ابن شِهاب عن مُـجَمِّع بن جارِيَةَ: «أنَّه أقامَ اثنين وعشرين ليلة»، وقال ابن إسحاق: أقامَ فيهم خمساً، وبنو عَمْرو بن عَوْف يَزعُمونَ أكثر من ذلك. قلت: ليس أنس من بني عَمْرو بن عَوْف، فإنَّهم من الأوس وأنس من الخَزرَج، وقد جَزَمَ بما ذكرته فهو أوْلى بالقَبُولِ من غيره.

٢٤٥/٧ قوله: «وأُسِّسَ المسجد الذي أُسِّسَ/ على التقوَى» أي: مسجد قُباء، وفي رواية عبد الرَّزّاق[١] عن مَعمَر عن ابن شِهاب عن عُرْوة قال: الذين بَنَى فيهم المسجد الذي أُسِّسَ على التقوَى هم بنو عَمْرو بن عَوْف، وكذا في حديث ابن عبَّاس عند ابن عائذ ولفظه: ومَكَثَ في بني عَمْرو بن عَوْف ثلاث لَيالٍ، واتَّخذَ مكانه مسجداً فكان يُصلِّي فيه، ثمَّ بناه بنو عَمْرو بن عَوْف فهو الذي أُسِّسَ على التقوَى.

وروى يونس بن بُكَير في «زيادات المغازي» عن المسعوديّ عن الحَكَم بن عُتَيبة قال: لمَّا قَدِمَ النبيّ ﷺ فنزلَ بقُباءَ قال عمّار بن ياسر: ما لرسولِ الله ﷺ بُدٌّ من أن يَجعَل له مكاناً يَستَظِلّ به إذا استَيقَظَ ويُصلِّي فيه، فجَمع حجارة فبَنَى مسجد قُباء، فهو أوَّل مسجد بُنيَ، يعني: بالمدينة، وهو في التحقيق أوَّل مسجد صَلَّى النبيّ ﷺ فيه بأصحابه جماعةً ظاهراً، وأوَّل مسجد بُنيَ لجماعة المسلمين عامّة، وإن كان قد تقدَّم بناء غيره من المساجد لكن لخُصوصِ الذي بناها كما تقدَّم في حديث عائشة (٣٩٠٥) في بناء أبي بكر مسجده.

وروى ابن أبي شَيْبة (١٤/ ١١٠) عن جابر قال: لقد لَبثنا بالمدينة قبل أن يَقدَم علينا رسول الله ﷺ بسنتين نَعمُر المساجد ونُقيم الصلاة[٢].

وقد اختُلِفَ في المراد بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة:١٠٨]، فالجمهور على أنَّ المراد به: مسجد قُباء هذا وهو ظاهر الآية، وروى مسلم (١٣٩٨) من

---

(١) في «مصنفه» برقم (٩٧٤٣).

(٢) وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ضعيف.

طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه: سألت رسول الله ﷺ عن المسجد الذي أُسِّسَ على التقوَى فقال: «هو مسجدُكم هذا»، ولأحمد (١١٨٦٤) والتِّرمذيّ (٣٢٣) من وجه آخر عن أبي سعيد: اختَلَفَ رجلان في المسجد الذي أُسِّسَ على التقوَى فقال أحدهما: هو مسجد النبيِّ ﷺ، وقال الآخَر: هو مسجد قُباء، فأتَيا رسولَ الله ﷺ فسألاه عن ذلك فقال: «هو هذا، وفي ذلك ـ يعني مسجد قُباء ـ خيرٌ كثير»، ولأحمد (٢١١٠٧) عن سهل بن سعدٍ نحوه، وأخرجه (٢١١٠) من وجه آخر عن سَهل بن سعد عن أُبيّ بن كعب مرفوعاً.

قال القُرطُبيّ: هذا السُّؤال صَدَرَ ممَّن ظَهَرَت له المساواةُ بين المسجدَين في اشتِراكهما في أنَّ كلًّا منهما بناه النبيّ ﷺ، فلذلك سُئِلَ النبيُّ ﷺ عنه فأجابَ بأنَّ المراد مسجدُه، وكأنَّ المَزيَّة التي اقتَضَت تَعيينَه دون مسجد قُباء لكَونِ مسجد قُباء لم يكن بناؤُه بأمرِ جَزمٍ من الله لنبيِّه، أو كان رأياً رآه بخلاف مسجده، أو كان حَصَل له أو لأصحابه فيه من الأحوال القلبيَّة ما لم يَحصُل لغيرِه. انتهَى، ويحتمل أن تكون الـمَزيَّة لمَا اتُّفِقَ من طول إقامته ﷺ بمسجدِ المدينة، بخلاف مسجد قُباءَ فما أقامَ به إلّا أياماً قَلائل، وكَفَى بهذا مَزيَّة من غير حاجة إلى ما تَكلَّفَه القُرطُبيّ، والحقّ أنَّ كلًّا منهما أُسِّسَ على التقوَى، وقوله تعالى في بقيَّة الآية: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾: يُؤيِّد كَون المراد مسجدَ قُباءَ، وعند أبي داود (٤٤) بإسنادٍ صحيح[1] عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قال: «نزلت ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾: في أهل قُباء»، وعلى هذا فالسِّرّ في جوابه ﷺ بأنَّ المسجد الذي أُسِّسَ على التقوَى مسجدُه رَفَعَ تَوهُّم أنَّ ذلك خاصٌّ بمسجدِ قُباءَ، والله أعلم.

قال الدّاووديّ وغيره: ليس هذا اختلافاً، لأنَّ كلًّا منهما أُسِّسَ على التقوى، وكذا قال السُّهَيليّ، وزاد غيره أنَّ قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ يقتضي أنَّه مسجد قُباء، لأنَّ تأسيسَه كان في أوَّل يومٍ حَلَّ النبيّ ﷺ بدار الهجرة، والله أعلم.

---

(١) بل ضعيف فيه يونس بن الحارث الثقفي وهو ضعيف، والراوي عنه إبراهيم بن أبي ميمونة مجهول، وقد ضعَّف الحافظ نفسه الحديث في «التلخيص الحبير» ١/ ١١٢، وأخرجه أيضاً بالإسناد نفسه ابنُ ماجه (٣٥٧) والترمذي (٣١٠٠)، لكن له شواهد يتقوَّى بها كما هو مبيَّن في التعليق على «السُّنن».

قوله: «ثُمَّ رَكِبَ راحلتَه» وَقع عند ابن إسحاق وابن عائذ: أنَّه رَكِبَ من قُباءَ يومَ الجمعة، فأدرَكَته الجمعة في بني سالم بن عَوْف فقالوا: يا رسول الله، هَلُمَّ إلى العَدَد والعُدَد والقوّة، انزِل بين أظهُرنا. وعند أبي الأسوَد عن عُرْوة نحوُه، وزادَ: وصاروا يَتَنازَعونَ زِمامَ ناقته، وسَمَّى مِمَّن سألَه النُّزول عندهم عِتْبانَ بن مالك في بني سالم، وفَرْوةَ بن عَمْرو في بني بَيَاضة، وسعد بن عُبادة والمنذر بن عَمْرو وغيرهما في بني ساعدة، وأبا سَليط وغيره في بني عَديّ، يقول لكلٍّ منهم: «دَعُوها فإنَّها مأمورة»، وعند الحاكم[1] من طريق إسحاق ابن أبي طلحة عن أنس: جاءت الأنصار فقالوا: إلينا يا رسول الله،/ فقال: «دَعُوا الناقة، فإنَّها مأمورة»، فبَرَكَت على باب أبي أيوبَ. ٢٤٦/٧

قوله: «حتَّى بَرَكَت عند مسجد الرَّسول ﷺ بالمدينة» في حديث البراء[2] عن أبي بكر: «فتَنازَعَه القوم أيّهم يَنزِل عليه فقال: إنّي أنزِل على أخوال عبد المطَّلِب» أُكرمهم بذلك، وعند ابن عائذ عن الوليد بن مسلم وعند سعيد بن منصور، كلاهما عن عَطّاف بن خالد: أنَّها استَناخَت به أوَّلاً فجاءه ناس فقالوا: المنزِل يا رسول الله، فقال: «دَعوها»، فانبَعَثَت حتَّى استَناخَت عند موضع المِنبَر من المسجد، ثمَّ تَحَلحَلَت فنزلَ عنها فأتاه أبو أيوب فقال: إنَّ منزِلي أقرَبُ المنازل فأذَن لي أن أنقُل رَحْلَك، قال: «نعم»، فنَقَلَ وأناخَ الناقة في مَنزِله، وذكر ابن سعد (١/ ٢٣٧): أنَّ أبا أيوب لمَّا نَقل رَحل النبيّ ﷺ إلى مَنزِله قال النبيُّ ﷺ: «المرءُ مع رَحْلِه»، وأنَّ سعد بن زُرارة جاء فأخَذَ ناقَته فكانت عنده، قال: وهذا أثبَت، وذكر أيضاً: أنَّ مُدّة إقامَته عند أبي أيوب كانت سبعة أشهر.

قوله: «وكان» أي: موضع المسجد «مِرْبَداً» بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحَّدة: هو الموضع الذي يُجفَّف فيه التمر. وقال الأصمَعيّ: المِربَد كلّ شيء حُبسَت فيه الإبل أو الغنم، وبه سُمّيَ مِربَد البَصْرة، لأنَّه كان موضع سُوق الإبل.

قوله: «لسُهَيلٍ وسهل» زاد ابن عُيَينةَ في «جامعه» عن أبي موسى عن الحسن: «وكانا من

---

(١) في «الإكليل» كما قيده به في أول شرح الحديث (٣٩٠٦)، وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٥٠٨).
(٢) أخرجه مسلم (٢٠٠٩)، وقد سلف في البخاري (٣٦١٥) و(٣٦٥٢) دون هذا الحرف.

الأنصار»، وعند الزُّبَير بن بكّار في «أخبار المدينة»: أنَّهما ابنا رافع بن عَمْرو، وعند ابن إسحاق: أنَّ النبيَّ ﷺ سأل: «لمن هذا؟» فقال له معاذ ابن عَفراء: هو لسُهَيلٍ وسَهل ابني عَمْرو، يَتيمان لي وسأُرضيهما منه.

قوله: «في حِجْر سعد بن زُرارةَ» كذا لأبي ذرٍّ وحده، وفي رواية الباقين: «أسعد» بزيادة ألف وهو الوجه، وكان أسعَد من السابقين إلى الإسلام من الأنصار، ويُكْنى أبا أُمامة، وأمّا أخوه سعد فتأخَّرَ إسلامه، ووَقَعَ في مُرسَل ابن سِيرين عند أبي عُبيد في «الغريب»: أنَّهما كانا في حِجر معاذ ابن عَفراء، وحَكَى الزُّبَير: أنَّهما كانا في حِجْر أبي أيوب، والأوَّل أثبَت، وقد يُجمَع باشتِراكِهما أو بانتِقال ذلك بعد أسعَد إلى مَن ذكر واحداً بعد واحد، وذكر ابن سعد: أنَّ أسعَد بن زُرارة كان يُصلِّي فيه قبل أن يَقدَم النبيّ ﷺ.

قوله: «فساوَمهما» في رواية ابن عُيَينةَ: فكَلَّمَ عَمّهما، أي: الذي كانا في حِجْره أن يَبتاعَه منهما فطلبه منهما فقالا: ما تَصنَع به، فلم يَجِدْ بُدّاً من أن يَصدُقَهما. ووَقَعَ لأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيّ: فأبَى أن يَقبلَه منهما.

قوله: «حتَّى ابتاعَه منهما» ذكر ابن سعد (١/ ٢٣٩) عن الواقديّ عن مَعمَر عن الزُّهْريِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ أمَرَ أبا بكر أن يُعطيهما ثَمَنه، قال: وقال غير مَعمَر: أعطاهما عشرة دَنانير، وتقدَّم في أبواب المساجد (٤٢٨) من حديث أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «يا بني النَّجّار، ثامِنُوني بحائطِكُم، قالوا: لا والله لا نَطلُب ثَمَنه إلّا إلى الله»، ويأتي مثلُه في آخِر الباب الذي يَليه (٣٩٣٢)، ولا مُنافاة بينهما، فيُجمَع بأنَّهم لمَّا قالوا: لا نَطلُب ثَمَنه إلّا إلى الله سألَ عَمَّن يختصّ بمِلكِه منهم فعيَّنوا له الغلامَينِ فابتاعه منهما، فحينئذٍ يحتمل أن يكون الذين قالوا له: لا نَطلُب ثَمَنه إلّا إلى الله تَحمَّلوا عنه للغلامَينِ بالثَّمَنِ، وعند الزُّبَير: أنَّ أبا أيوب أرضاهما عن ثَمَنه.

قوله: «وطَفِقَ رسول الله ﷺ» أي: جَعَلَ **«يَنقُل منهم اللَّبن»** أي: الطُّوب المعمول من الطّين الذي لم يُحرَق، وفي رواية عَطّاف بن خالد عند ابن عائذ: أنَّه صَلَّى فيه وهو عَريش اثني عشرَ يوماً، ثمَّ بناه وسَقَفَه. وعند الزُّبَير في «خبَر المدينة» من حديث أنس: أنَّه بناه أوَّلاً بالجَريدِ

ثمَّ بناه باللَّبِنِ بعد الهجرة بأربع سِنين.

قوله: «هذا الحِمال» بالمهمَلة المكسورة وتخفيف الميم، أي: هذا المحمول من اللَّبِن «**أبَرّ**» عند الله، أي: أبقَى ذُخراً وأكثر ثواباً وأدوَم مَنفَعة وأشدّ طهارة من حِمال خَيبَر، أي: التي يُحمَل منها التمر والزَّبيب ونحو ذلك. ووَقَعَ في بعض النُّسَخ في رواية المُستَمْلي: «هذا الـجَمال» بفتح الجيم.

وقوله: «رَبَّنا» مُنادَى مُضاف.

٢٤٧/٧ **قوله: «اللهمَّ إنَّ الأجر أجر الآخِرهْ، فارحَم الأنصار والمهاجرهْ»** كذا/ في هذه الرِّواية، ويأتي في حديث أنس (٣٩٣٢) في الباب الذي بعده: «اللهمَّ لا خير إلّا خير الآخِره، فانصُر الأنصار والمهاجره»، وجاء في غزوة الخندق (٤٠٩٨) بتغييرٍ آخر من حديث سَهل بن سعد، ونَقَلَ الكِرْمانيُّ: أنَّه ﷺ كان يَقِف على «الآخِره» و«المهاجره» بالتاء مُحرَّكة فيُخرِجه عن الوَزن، ذكره في أوائل كتاب الصلاة ولم يَذكُر مُستَنَده، والكلام الذي بعد هذا يَرُدّ عليه.

قوله: «فتَمثَّلَ بشِعرِ رجل من المسلمين لم يُسَمَّ لي» قال الكِرْمانيّ: يحتمل أن يكون المراد الرَّجَز المذكور، ويحتمل أن يكون شِعراً آخر. قلت: الأوَّل هو المعتَمَد، ومُناسَبة الشِّعر المذكور للحال المذكور واضحة، وفيها إشارة إلى أنَّ الذي وَرَدَ في كراهية البناء مُختَصّ بما زاد على الحاجة، أو لم يكن في أمرٍ دينيٍّ كَبناءِ المسجد.

قوله: «قال ابن شِهاب: ولم يَبلُغنا أنَّ النبيّ ﷺ تَمَثَّلَ ببيتِ شِعر تامّ غير هذه الأبيات» زاد ابن عائذ في آخره: «التي كان يَرتَجِز بهنَّ وهو يَنقُل اللَّبِن لبناءِ المسجد».

قال ابن التِّين: أُنكِرَ على الزُّهْريِّ هذا من وجهَين:

أحدهما: أنَّه رَجَز وليس بشِعرٍ، ولهذا يقال لقائلِه راجز، ويقال: أنشَدَ رَجَزاً، ولا يقال له شاعر ولا أنشَدَ شِعراً.

والوجه الثاني: أنَّ العلماء اختلَفوا هل يَنشُد النبيَّ ﷺ شِعراً أم لا؟ وعلى الجواز هل يَنشُد بيتاً واحداً أو يزيد؟ وقد قيل: إنَّ البيت الواحد ليس بشِعرٍ، وفيه نظر، انتهى.

والجواب عن الأوَّل: أنَّ الجمهور على أنَّ الرَّجَز من أقسام الشِّعر إذا كان مَوزوناً، وقد قيل: إنَّه كان ﷺ إذا قال ذلك لا يُطلِق القافيةَ بل يقولها مُتَحرِّكَةَ التاء، ولا يَثبُت ذلك، وسيأتي من حديث سَهْل بن سعد في غزوة الخندق (٤٠٩٨) بلفظ: «فاغفِر للمُهاجرين والأنصار»، وهذا ليس بموزونٍ.

وعن الثاني: بأنَّ الممتَنِع عنه ﷺ إنشاؤُه لا إنشاده، ولا دليل على مَنع إنشاده مُتَمثِّلاً. وقول الزُّهْريِّ: «لَم يَبلُغنا» لا اعتراض عليه فيه، ولو ثَبَتَ عنه ﷺ أنَّه أنشَدَ غير ما نَقَلَه الزُّهْريّ، لأنَّه نَفَى أن يكون بَلَغَه، ولم يُطلِق النَّفي المذكور. على أنَّ ابن سعد روى (١/ ٢٤٠) عن عَفَّان عن مُعتَمِر بن سليمان عن مَعمَر عن الزُّهْريِّ قال: لم يَقُل النبيّ ﷺ شيئاً من الشِّعر إلّا شيئاً[1] قيل قبلَه أو يُروَى عن غيره إلّا هذا؛ كذا قال.

وقد قال غيره: إنَّ الشِّعر المذكور لعبدِ الله بن رَوَاحة، فكأنَّه لم يَبلُغه، وما في «الصحيح» أصحّ، وهو قوله: شِعر رجل من المسلمين.

وفي الحديث: جواز قول الشِّعر وأنواعِه خُصوصاً الرَّجَز في الحرب، والتعاوُن على سائر الأعمال الشّاقّة، لمَا فيه من تحريك الهِمَم وتشجيع النُّفوس وتحرُّكها على مُعالجَة الأُمور الصَّعبة، وذكر الزُّبَير من طريق مُجمِّع بن يزيد، قال قائل من المسلمين في ذلك:

لَـئِن قَعـدْنا والنبـيُّ يَعمـلُ　　　فـذاكَ منّـا العمـلُ المـضَلَّلُ

ومن طريق أُخرَى عن أَبي سَلَمة نحوُه، وزادَ: قال: وقال عليّ بن أبي طالب:

لا يَـستَوي مَـن يَعمُـرُ المـساجدا
يَـدْأَبُ فيهـا قـائماً وقاعـدا
ومَـن يُـرَى عـن الـتّراب حائـدا

وسيأتي كيفيَّة نُزوله على أبي أيوبَ إلى أن أكمَلَ المسجد في حديث أنس في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

---

(١) قوله: «إلا شيئاً» سقط من (س).

تنبيه: أخرج المصنِّف هذا الحديث بطوله في «التاريخ الصغير» بهذا السَّنَد، فزاد بعد قوله هذه الأبيات: وعن ابن شِهاب قال: كان بين ليلة العَقَبة ـ يعني الأخيرة ـ وبين مُهاجَر النبيّ ﷺ ثلاثة أشهر أو قريب منها[1]. قلت: هي ذو الحِجّة والمحَرَّم وصَفَر، لكن كان مَضَى من ذي الحِجّة عشرة أيام، ودَخَلَ المدينة بعد أن استَهَلَّ رَبيع الأوَّل، فمهما كان[2] الواقع أنَّه اليوم الذي دَخَلَ فيه من الشَّهر يُعرَف منه القَدْر على التحرير، فقد يكون ثلاثة سواءً، وقد يَنقُص وقد يزيد، لأنَّ أقلّ ما قيل: إنَّه دَخَلَ في اليوم الأوَّل منه، وأكثر ما قيل: إنَّه دَخَلَ الثاني عشر منه.

٣٩٠٧- حدَّثنا عبدُ الله بنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه وفاطمةَ، عن أسماءَ رضي الله عنها: صَنَعْتُ سُفْرةً للنبيِّ ﷺ وأبي بَكْرٍ حينَ أرادا المدينةَ، فقلتُ لأبي: ما أجِدُ شيئاً أَربِطُه إلا نِطاقي، قال: فشُقِّيه ففَعَلْتُ، فسُمِّيتُ ذاتَ النِّطاقَينِ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: أسماءُ ذاتُ النِّطاقِ.

٢٤٨/٧ الرابع عشر: **قوله: «عن أبيه»** هو عُرْوة، وفاطمة: هي امرأته بنت المنذِر بن الزُّبَير، وأسماء جَدَّتهما جميعاً.

قوله: «فقلت لأَبي» أي: قالت لأبي بكر الصِّدِّيق.

قوله: «أربطُه» أي: المتاع الذي في السُّفرة أو رأس السُّفرة، أو ذكَّرت باعتبار الظَّرف لأنَّه مُذكَّر، ويُستَفاد من هذا أنَّ الذي أمَرَها بشَقِّ نِطاقها لتَربطَ به السُّفرة هو أبوها، وتقدَّم تفسير النِّطاق في حديث عائشة قبلُ (٣٩٠٥).

الحديث الخامس عشر: **قوله: «وقال ابن عبَّاس: أسماء ذات النِّطاق»** وَصَلَه في تفسير براءة في أثناء حديث (٤٦٦٥)، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

٣٩٠٨- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ

---

(١) وأخرج هذه الزيادة مفردةً الحاكم في «المستدرك» ٢/ ٦٢٥-٦٢٦، والبيهقي في «الدلائل» ٢/ ٥١١.

(٢) تحرف في (أ) إلى: منها فكان.

البراءِ ﷺ، قال: لمَّا أقبَلَ النبيُّ ﷺ إلى المدينةِ تَبِعَه سُرَاقةُ بنُ مالكِ بنِ جُعْشُمٍ، فدَعا عليه النبيُّ ﷺ، فساخَت به فرَسُه، قال: ادْعُ اللهَ لي ولا أَضُرُّكَ، فدَعا له، قال: فعَطِشَ رسولُ الله ﷺ، فمرَّ براعٍ، قال أبو بَكْرٍ: فأخَذْتُ قَدَحاً فحَلَبتُ فيه كُثْبةً من لَبَنٍ، فشَرِبَ حتَّى رَضِيتُ.

الحديث السادس عشر: حديث البراء في قِصّة الهجرة. أورَدَه مختصراً، وقد تقدَّم مُطوَّلاً في علامات النُّبوّة (٣٦١٥)، وفي مناقب أبي بكر مع شرحه (٣٦٥٢)، وذكر هنا أوَّله عن البراء، وإنَّما هو عنده عن أبي بكر كما تقدَّم بيانه، وفي آخِر هذا الحديث هنا ما يشير إلى ذلك، ثمَّ أعادَه المصنِّف في هذا الباب، كما سيأتي بعد أبواب (٣٩١٧) من وجه آخر عن البراء أتـمَّ ممَّا هنا كما سأُنبِّه عليه.

الحديث السابع عشر: حديث أسماء بنت أبي بكر: «أنَّها حَمَلَت بعبدِ الله بن الزُّبَير» يعني: بمكَّة.

٣٩٠٩- حدَّثني زَكَريّا بنُ يحيى، عن أبي أُسامةَ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن أسماءَ رضي الله عنها: أنَّها حَمَلَت بعبدِ الله بنِ الزُّبَيرِ، قالت: فخَرَجْتُ وأنا مُتِمٌّ، فأتيتُ المدينةَ، فنزلتُ بقُباءَ فوَلَدْتُه بقُباءَ، ثمَّ أتيتُ به النبيَّ ﷺ فوَضَعتُه في حَجْرِه، ثمَّ دَعَا بتَمْرةٍ فمَضَغَها، ثمَّ تَفَلَ في فِيه، فكان أوَّلَ شيءٍ دَخَلَ جَوْفَه رِيقُ رسولِ الله ﷺ، ثمَّ حَنَّكَه بتَمْرةٍ، ثمَّ دَعَا له وبَرَّكَ عليه، وكان أوَّلَ مولودٍ وُلِدَ في الإسلامِ.

تابَعَه خالدُ بنُ مَخلَدٍ، عن عليِّ بنِ مُسْهِرٍ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن أسماءَ رضي الله عنها: أنَّها هاجَرَت إلى النبيِّ ﷺ وهي حُبْلَى.

[طرفه في: ٥٤٦٩]

قوله: «وأنا مُتِمٌّ» أي: قد أتمَمت مُدّة الحَمل الغالبة وهي تِسعة أشهر، ويُطلَق «مُتِمّ» أيضاً على مَن ولدت لتمامٍ.

قوله: «فنزلتُ بقُباءَ فوَلَدَته بقُباء» هذا يُشعِر بأنَّها وصَلَت إلى المدينة قبل أن يَتحوَّل النبيّ ﷺ من قُباء، وليس كذلك.

قوله: «ثُمَّ أتيت به النبيَّ ﷺ» أي: بالمدينة.

قوله: «ثُمَّ تَفَلَ» بمُثنّاةٍ ثمَّ فاء، تقدَّم بيانه في أبواب المساجد (٤١٥).

قوله: «ثُمَّ حَنَّكَه» أي: وضَعَ في فِيهِ التمرة، ودَلَّك حَنَّكه بها.

قوله: «وبَرَّكَ عليه» أي: قال: بارَكَ الله فيكَ، أو: اللهمَّ بارِكْ فيه.

قوله: «وكان أوَّل مَولود وُلِدَ في الإسلام» أي: بالمدينة من المهاجرين، فأمَّا مَن وُلِدَ بغير المدينة من المهاجرين فقيل: عبد الله بن جعفر بالحَبَشة، وأمَّا من الأنصار بالمدينة فكان أوَّل مَولود وُلِدَ لهم بعد الهجرة مَسلَمة بن مَخلَد كما رواه ابن أبي شَيْبة (١٣/ ٤٥)، وقيل: النُّعمان ابن بشير.

وفي الحديث: أنَّ مَولِد عبد الله بن الزُّبَير كان في السَّنة الأولى وهو المعتَمَد، بخلاف ما جَزَمَ به الواقديّ ومَن تَبعَه بأنَّه وُلِدَ في السَّنة الثانية بعد عشرين شهراً من الهجرة، ووَقَعَ عند الإسماعيليّ من الزّيادة/ من طريق عبد الله بن الرُّوميّ عن أبي أُسامة بعد قوله: في الإسلام «ففَرِحَ المسلمونَ فرَحاً شديداً»، لأنَّ اليهود كانوا يقولون: قد سَحَرناهم حتَّى لا يُولدَ لهم، وأخرج الواقديّ ذلك بسندٍ له إلى سَهل بن أبي حَثْمة، وجاء عن أبي الأسوَد عن عُرْوة نحوُه، ويَرُدُّه أنَّ هِجرة أسماء وعائشة وغيرهما من آلِ الصِّدِّيق كانت بعد استقرار النبيِّ ﷺ بالمدينة، فالمسافة قريبة جدّاً لا تحتَمِل تأخُّر عشرين شهراً، بل ولا عشرة أشهر. ٧/ ٢٤٩

قوله: «تابَعَه خالد بن مَخلَد» وَصَلَه الإسماعيليّ من طريق عثمان بن أبي شَيْبة عن خالد ابن مَخلَد بهذا السَّنَد، ولفظه: إنَّها هاجَرَت وهي حُبلَى بعبدِ الله، فوَضَعَته بقُباءَ فلم تُرضِعه حتَّى أتت به النبيّ ﷺ نحوه، وزاد في آخره: ثُمَّ صَلَّى عليه ـ أي: دَعَا له ـ وسَمّاه عبد الله.

٣٩١٠- حدَّثنا قُتَيبةُ، عن أبي أُسامةَ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه عن عائشةَ رضي الله عنها: قالت: أوَّلُ مولودٍ وُلِدَ في الإسلامِ عبدُ الله بنُ الزُّبَيرِ، أتَوْا به النبيَّ ﷺ، فأخَذَ النبيُّ ﷺ تَمرةً فلاكَها، ثمَّ أدْخَلَها في فِيهِ، فأوَّلُ ما دَخَلَ بَطنَه رِيقُ النبيِّ ﷺ.

الحديث الثامن عشر: حديث عائشة في المعنى، هو محمولٌ على أنَّه: عن عُروة عن أمّه

أسماء وعن خالَته عائشة، فقد أخرجه المصنِّف من رواية أبي أُسامة عن هشام على الوجهَينِ كما تَرَى، وفي رواية أسماء زيادة تَختَصّ بها، وقد ذكر المصنِّف لحديث أسماء مُتابعاً وهي الرِّواية المعَلَّقة التي فرَغنا منها، وذكر أبو نُعَيم لحديثِ عائشة مُتابعاً من رواية عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام، وأخرج مسلم (٢١٤٨) من طريق أبي خالد عن هشام مختصراً نحوَه، وأخرج مسلم (٢١٤٦/ ٢٥) من طريق شُعَيب بن إسحاق عن هشام ما يقتضي أنَّه عند عُرْوة عن أمّه وخالَته، ولفظه عن هشام: حدَّثني عُرْوة وفاطمة بنت المنذِر قالا: خَرجَت أسماء حين هاجَرَت وهي حُبلَى بعبد الله بن الزُّبَير، قالت: فقَدِمت قُباءَ فنُفِسْتُ به، ثمَّ خَرَجت فأخَذَه رسول الله ﷺ ليُحَنِّكَه، ثمَّ دَعَا بتمرةٍ، قالت عائشة: فمَكَثنا ساعةً نَلتَمِسَها قبل أن نَجِدها فمَضَغَها، الحديث، فهذا الحديث فيه البيان أنَّه عند عُرْوة عنهما جميعاً، وزاد في آخِر هذا الطَّريق: وسَمّاه عبدَ الله، ثمَّ جاء وهو ابن سبع سِنين أو ثمان ليُبايعَ رسول الله ﷺ، وأمَرَه بذلك الزُّبَير، فتبَسَّمَ وبايعَه.

وقد ذكر ابن إسحاق: أنَّ النبيّ ﷺ لمَّا قَدِمَ المدينة بَعَثَ زيد بن حارثة فأحضَرَ زوجته سَوْدة بنت زَمْعة وبنتَيه فاطمة وأُمّ كُلثوم وأُمّ أيمَن زوج زيد بن حارثة وابنها أُسامة، وخرج معهم عبد الله بن أبي بكر ومعه أمّه أمّ رُومان وأُختاه عائشة وأسماء، فقَدِموا والنبيُّ ﷺ يبني مسجده، ومجموع هذا مع قولها: «فوَلَدَته بقُباء» يدلّ على أنَّ عبد الله بن الزُّبَير وُلِدَ في السَّنة الأولى من الهجرة كما تقدَّم.

قوله: «أتَوْا به» يُؤخَذ من الذي قبله أنَّ أمّه هي التي أتت به، ويحتمل أن يكون معها غيرها كَزوجِها أو أُختها.

قوله: «فلاكَها» أي: مَضَغَها.

قوله: «ثُمَّ أدخَلَها في فِيهِ» قال ابن التِّين: ظاهره أنَّ اللَّوك كان قبل أن يُدخِلها في فِيهِ، والذي عند أهل اللُّغة أنَّ اللَّوك في الفَم. قلت: وهو فَهمٌ عَجيب، فإنَّ الضَّمير في قوله: «في فيهِ» يعود على ابن الزُّبَير، أي: لاكَها النبيّ ﷺ في فَمِه ثمَّ أدخلَها في فِي ابن الزُّبَير،

وهو واضح لمن تأمَّلَها.

٧/٢٥٠ الحديث التاسع عشر:

٣٩١١- حدَّثني محمَّدٌ، حدَّثنا عبدُ الصَّمَدِ، حدَّثنا أَبي، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ صُهَيبٍ، حدَّثنا أنسُ بنُ مالكٍ ﷺ، قال: أقبَلَ نبيُّ الله ﷺ إلى المدينةِ وهو مُرْدِفٌ أبا بَكْرٍ، وأبو بَكْرٍ شيخٌ يُعْرَفُ، ونبيُّ الله ﷺ شابٌّ لا يُعْرَفُ، قال: فيَلْقَى الرجلُ أبا بَكْرٍ، فيقول: يا أبا بَكْرٍ، مَن هذا الرجلُ الَّذي بَينَ يَدَيكَ؟ فيقول: هذا الرجلُ يَهْدِيني السَّبِيلَ، قال: فيَحْسِبُ الحاسِبُ أنَّه إنَّما يعني الطَّرِيقَ، وإنَّما يعني: سبيلَ الخيرِ، فالتَفَتَ أبو بَكْرٍ، فإذا هو بفارسٍ قد لَحِقَهمْ، فقال: يا رسولَ الله، هذا فارسٌ قد لَحِقَ بنا؟ فالتَفَتَ نبيُّ الله ﷺ، فقال: «اللهمَّ اصْرَعْه» فصَرَعَه الفَرَسُ، ثمَّ قامَت تُحَمْحِمُ، فقال: يا نبيَّ الله، مُرْني بما شئتَ؟ قال: «فقِفْ مكانكَ، لا تَتْرُكَنَّ أحداً يَلْحَقُ بنا»، قال: فكان أوَّلَ النَّهار جاهداً على نبيِّ الله ﷺ، وكان آخِرَ النَّهار مَسْلَحةً له، فنزلَ رسولُ الله ﷺ جانبَ الحَرَّةِ، ثمَّ بَعَثَ إلى الأنصار، فجاؤوا إلى نبيِّ الله ﷺ وأبي بَكْرٍ، فسَلَّموا عليهما، وقالوا: اركَبا آمِنَينِ مُطاعَينِ، فرَكِبَ نبيُّ الله ﷺ وأبو بَكْرٍ، وحَفُّوا دونَهما بالسِّلاح، فقِيلَ في المدينةِ: جاء نبيُّ الله، جاء نبيُّ الله ﷺ، فأشرَفوا يَنظُرونَ ويقولون: جاء نبيُّ الله، فأقبَلَ يَسِيرُ حتَّى نزلَ جانبَ دار أبي أيوبَ، فإنَّه لَيُحدِّثُ أهلَه إذ سمعَ به عبدُ الله بنُ سَلَامٍ، وهو في نَخْلٍ لأهلِه يَخْتَرِفُ لهم، فعَجِلَ أن يَضَعَ الَّذي يَخْتَرِفُ لهم فيها، فجاء وهي معه، فسمعَ من نبيِّ الله ﷺ، ثمَّ رَجَعَ إلى أهلِه فقال نبيُّ الله ﷺ: «أيُّ بُيوتِ أهلِنا أقرَبُ؟» فقال أبو أيوبَ: أنا يا نبيَّ الله، هذه داري وهَذا بابي، قال: «فانطَلِقْ، فهَيِّئْ لنا مَقِيلاً» قال: قُوما على بَرَكةِ الله.

فلمَّا جاء نبيُّ الله ﷺ جاء عبدُ الله بنُ سَلَامٍ، فقال: أشهَدُ أنَّكَ رسولُ الله، وأنَّكَ جِئْتَ بحَقٍّ، وقد عَلِمَت يهودُ أنِّي سَيِّدُهم وابنُ سَيِّدِهمْ، وأعلمُهم وابنُ أعلمِهمْ، فادْعُهم فاسأَلْهم عنِّي قبلَ أن يَعْلَموا أنِّي قد أسلَمْتُ، فإنَّهم إن يَعْلَموا أنِّي قد أسلَمْتُ قالوا فيَّ ما ليس فيَّ، فأرسَلَ نبيُّ الله ﷺ، فأقبَلوا فدخلوا عليه، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «يا مَعْشَرَ اليهودِ، ويلَكُمْ!

اتَّقوا الله، فوالله الَّذي لا إلهَ إلا هو إنَّكم لَتعلمونَ أنّي رسولُ الله حَقّاً، وأنّي جِئْتُكم بحَقٍّ، فأسلِموا» قالوا: ما نَعْلَمُه؟ قالوا للنبيِّ ﷺ، قالها ثلاثَ مِرارٍ، قال: «فأيُّ رجلٍ فيكم عبدُ الله ابنُ سَلَامٍ؟» قالوا: ذاكَ سَيِّدُنا وابنُ سَيِّدِنا، وأعلمُنا وابنُ أعلمِنا، قال: «أفرأيتُم إن أسلَمَ؟» قالوا: حاشَى الله ما كان لِيُسلمَ! قال: «أفرأيتُم إن أسلَمَ؟» قالوا: حاشَى الله ما كان لِيُسلمَ! قال: «أفرأيتُم إن أسلَمَ؟» قالوا: حاشَى الله ما كان لِيُسْلِمَ! قال: «يا ابنَ سَلَامٍ، اخرُجْ عليهم» فخَرَجَ فقال: يا مَعْشَرَ اليهودِ، اتَّقوا الله! فوالله الَّذي لا إلهَ إلا هو إنَّكم لَتعلمونَ أنَّه رسولُ الله، وأنَّه جاء بحَقٍّ، فقالوا: كَذَبْتَ، فأخرَجَهم رسولُ الله ﷺ.

قوله: «حدَّثني محمَّد» هو ابن سَلَام، وقال أبو نُعَيم في «المستخرَج»: أظن أنَّه محمد بن المثنَّى أبو موسى.

قوله: «حدَّثنا عبد الصَّمَد» هو ابن عبد الوارث بن سعيد.

قوله: «مُرِدِفٌ أبا بكر» قال الدّاووديّ: يحتمل أنَّه مُرتَدِف خلفَه على راحلَته، ويحتمل أن يكون على راحلة أُخرَى، قال الله تعالى: ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَٰئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال:٩]، أي: يَتلُو بعضُهم بعضاً، ورَجَّحَ ابن التِّين الأوَّل وقال: لا يَصِحّ الثاني لأنَّه يَلزَم منه أن يَمشي أبو بكر بين يَدَي النبيّ ﷺ.

قلت: إنَّما يَلزَم ذلك لو كان الخَبَر جاء بالعكس كأن يقول: والنبيّ ﷺ مُرتَدِف خَلف أبي بكر، فأمَّا ولفظه: «وهو مُرِدِف أبا بكر» فلا، وسيأتي في الباب الذي بعده (٣٩٣٢) من وجهٍ آخر عن أنس: فكأنِّي أنظُر إلى النبيّ ﷺ على راحلَته وأبو بكر رِدْفَه.

قوله: «وأبو بكر شيخ» يريد أنَّه قد شابَ.

وقوله: «يُعرَف» أي: لأنَّه كان يَمُرّ على أهل المدينة في سَفَر التِّجارة، بخلاف النبيّ ﷺ في الأمرَينِ، فإنَّه كان بعيدَ العَهد بالسَّفَرِ من مكَّة، ولم يَشِبْ، وإلّا ففي نفس الأمر كان هو عليه الصلاة والسَّلام أسَنَّ من أبي بكر، وسيأتي في هذا الباب (٣٩١٩) من حديث أنس: / أنَّه لم يكن في الذين هاجَروا أشمَط غير أبي بكر.

٢٥١/٧

قوله: «**ونبيُّ الله شابٌّ لا يُعرَف**» ظاهره أنَّ أبا بكر كان أَسَنَّ من النبيّ ﷺ وليس كذلك، وقد ذكر أبو عمر من رواية حبيب بن الشَّهيد عن ميمون بن مِهران عن يزيد بن الأصَمّ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأبي بكر: «أيُّما أسَنُّ أنا أو أنتَ؟» قال: أنتَ أكرَم يا رسول الله منِّي وأكبر، وأنا أسَنُّ مِنك»، قال أبو عمر: هذا مُرسَل، ولا أظنّه إلّا وهماً.

قلت: وهو كما ظَنّ، وإنَّما يُعرَف هذا للعبَّاس، وأمَّا أبو بكر فثَبَتَ في «صحيح مسلم» (٢٣٥٢) عن معاوية: أنَّه عاشَ ثلاثاً وستّين سنة، وكان قد عاشَ بعد النبيّ ﷺ سنتَينِ وأشهراً، فيَلزَم على الصحيح في سِنّ أبي بكر أن يكون أصغَر من النبيّ ﷺ بأكثر من سنتَينِ.

قوله: «**يَهديني السَّبيل**» بيَّن سببَ ذلك ابن سعدٍ في رواية له: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأبي بكر: «أَلْهِ الناس عنِّي»، فكان إذا سُئِلَ: مَن أنتَ؟ قال: باغي حاجة، فإذا قيل: مَن هذا معك؟ قال: هادٍ يَهديني[1]، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبرانيِّ (٢٤/ ٢٨٤): وكان أبو بكر رجلاً معروفاً في الناس فإذا لَقِيَه لاقٍ يقول لأبي بكر: مَن هذا معك؟ فيقول: هادٍ يَهديني؛ يريد الهِداية في الدّين ويَحسِبه الآخر دليلاً.

قوله: «**فقال: يا رسول الله، هذا فارس**» وهو سُرَاقة، وقد تقدَّم شرح قِصَّته في الحديث الحاديَ عشرَ، ووَقَعَ للنبيِّ ﷺ وأبي بكر في سَفَرهم ذلك قَضايا: منها نزولهم بخَيمَتَي أمّ مَعبَد، وقِصَّتها أخرجها ابن خُزَيمةَ والحاكم (٣/ ٩-١٠) مُطوَّلة، وأخرج البيهقيُّ في «الدَّلائل» (٢/ ٤٩١-٤٩٢) من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بكر الصِّدِّيق شَبيهاً بأصلِ قِصَّتها في لَبَن الشّاة المهزولة دون ما فيها من صفته ﷺ، لكنَّه لم يُسمِّها في هذه الرِّواية ولا نَسَبَها، فاحتَمَلَ التعدُّد. ومَرّا بعبدٍ يَرعَى غَنَماً، وقد تقدَّم في حديث البراء عن أبي بكر (٣٦١٥)، وروى أبو سعْد[2] في «شَرَف المصطَفَى» من طريق إياس بن مالك بن

---

(١) لم نقف على هذه الرواية عند ابن سعد في «طبقاته»، لكن ذكر نحوها البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٤٨٩ بإسناد فيه ضعفٌ عن أبي وهب مولى أبي هريرة عن أبي هريرة.

(٢) تحرف في (أ) و(س) إلى: أبو سعيد، وجاء على الصواب في (ع)، وهو أبو سعْد عبد الملك بن محمد النيسابوري، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٧/ ٢٥٦.

الأوس الأسلَميّ قال: لمَّا هاجَرَ رسول الله ﷺ وأبو بكر مَرُّوا بإبلٍ لنا بالجُحفة، فقالا: لمن هذه؟ قال: لرجلٍ من أسلَمَ، فالتَفَتَ إلى أبي بكر فقال: «سَلمت»، قال: ما اسمك؟ قال: مسعود، فالتَفَتَ إلى أبي بكر فقال: «سَعِدت»، ووَصَلَه ابن السَّكَن والطبرانيُّ (١/ ٦١١) عن إياس عن أبيهِ عن جَدّه أوس بن عبد الله بن حَجَرٍ، فذكر نحوَه مُطوَّلاً، وفيه: أنَّ أوساً أعطاهما فَحْلَ إبلِه، وأرسَلَ معهما غلامه مسعوداً، وأمَرَه أن لا يُفارقهما حتَّى يَصِلا المدينة.

وتحديث أنس بِقِصّة سُرَاقة من مراسيل الصحابة، ولعلَّه حَمَلها عن أبي بكر الصِّدِّيق، فقد تقدَّم في مناقبه (٣٦٥٣): أنَّ أنساً حدَّث عنه بطَرَفٍ من حديث الغار وهو قوله: قلت: يا رسول الله، لو أنَّ أحدهم نظرَ إلى قَدَمَيه لَأبصَرنا، الحديث. وقوله فيه: فصَرَعَتْه فرسه ثمَّ قامت تُحمحِم؛ قال ابن التِّين: فيه نظرٌ، لأنَّ الفَرَس إن كانت أُنثَى فلا يجوز «فصَرَعَه»، وإن كان ذكراً فلا يقال: «ثُمَّ قامَت»، قلت: وإنكاره من العَجائب، والجواب أنَّه ذَكَّرَ باعتبار لفظ الفَرَس، وأنَّثَ باعتبار ما في نفس الأمر من أنَّها كانت أُنثَى.

قوله: «ثُمَّ بَعَثَ إلى الأنصار فجاؤوا إلى نبيّ الله ﷺ وأبي بكر، فسَلَّموا عليهما وقالوا: اركَبا آمِنَينِ مُطاعَينِ، فرَكِبا» طَوَى في هذا الحديث قِصّة إقامته عليه الصلاة والسَّلام بقُباء[1]، وقد تقدَّم بيانه في الحديث الثالث عشر، وتقدير الكلام: فنزلَ جانب الحَرّة فأقامَ بقُباء المدّة التي أقامَها، وبَنَى بها المسجد ثمَّ بَعَثَ.... إلى آخره.

قوله: «حتَّى نزلَ جانبَ دار أبي أيوب» تقدَّم بيانه مُستَوفًى في الحديث الثالث عشر، وقال البخاريّ في «التاريخ الصغير» (١/ ٨): حدَّثنا موسى بن إسماعيل حدَّثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال: إنّي لَأسعَى مع الغِلمان إذ قالوا: جاء محمَّد، فنَنطَلِق فلا نَرَى شيئاً، حتَّى أقبَلَ وصاحبُه، فكَمَنّا في بعض خِرَب المدينة وبَعَثنا رجلاً من أهل البادية يُؤَذِّن بهما، فاستَقبَلَه زُهاءُ خمسِ مئةٍ من الأنصار فقالوا: انطَلِقا آمِنَينِ مُطاعَينِ، الحديث.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: هنا.

قوله: «فإنَّه لَيُحدِّث أهلَه» الضَّمير للنبيِّ ﷺ.

٢٥٢/٧ قوله: «إذ سمعَ به عبد الله بن سَلَام» بالتخفيف، ابن الحُوَيرِث/ الإسرائيليّ، يُكنَى أبا يوسف، يقال: كان اسمه الحُصَين، فسُمِّيَ عبد الله في الإسلام، وهو من حُلَفاء بني عَوْف ابن الخَزرَج.

قوله: «يَختَرِف لهم» بالخاء المعجَمة والفاء، أي: يَجتَني من الثِّمار.

قوله: «فجاء وهي معه» أي: الثَّمرة التي اجتَناها، وفي بعضها «وهو»، أي: الذي اجتَناه.

قوله: «فسمعَ من نبيِّ الله ﷺ ثمَّ رَجَعَ إلى أهله» وَقَعَ عند أحمد (٢٣٧٨٤) والتِّرمِذيّ (٢٤٨٥) وصَحَّحَه هو والحاكم (٣/ ١٣) من طريق زُرارة بن أوفَى عن عبد الله بن سَلام قال: لمَّا قَدِمَ رسول الله ﷺ المدينة انجَفَلَ الناس إليه، فجئت في الناس لأنظُرَ إليه، فلمَّا استَبَنت وَجهَه عَرَفت أنَّ وجهَه ليس بوجه كَذّاب، الحديث.

قال العِماد بن كثير: ظاهر هذا السّياق ـ يعني سياق أحمد ـ لحديثِ عبد الله بن سَلام ولفظه: لمَّا قَدِمَ رسول الله ﷺ المدينة انجَفَلَ الناس لقدومِه فكُنت فيمَن انجَفَلَ؛ أنَّه اجتَمع به لمَّا قَدِمَ قُباءَ، وظاهر حديث أنس: أنَّه اجتَمع به بعد أن نزلَ بدار أبي أيوب، قال: فيُحمَل على أنَّه اجتَمع به مرَّتَينِ. قلت: ليس في الأوَّل تعيين قُباء، فالظّاهر الاتِّحاد وحَمْلُ المدينة هنا على داخلها.

قوله: «أيُّ بُيوت أهلنا أقرَب» تقدَّم بيان ذلك في أواخر الحديث الثالث عشر، وأطلقَ عليهم أهلَه لقَرابة ما بينهم من النِّساء، لأنَّ منهم والدة عبد المطَّلِب جَدّه وهي سَلمَى بنت عَمرو[1] من بني مالك بن النَّجّار، ولهذا جاء في حديث البراء[2]: أنَّه ﷺ نزلَ على أخواله أو أجداده من بني النَّجّار.

قوله: «فهَيِّئ لنا مَقيلاً» أي: مكاناً تقع فيه القَيلُولة «قال: قُوما» فيه حذف تقديره: فذهب

(١) تحرف في (س) إلى: عوف.

(٢) سلف عند البخاري برقم (٤٠). وقد ذكر الحافظ طرفاً منه في سياق شرحه للحديث (٣٩٠٦).

فهَيّاً، وقد وَقَعَ صريحاً في رواية الحاكم وأبي سعْد[١] قال: «فانطَلَقَ فهَيّاً لهما مَقيلاً ثُمَّ جاء»، وفي حديث أبي أيوب عند الحاكم وغيره[٢]: أنَّه أنزَلَ النبيّ ﷺ في السُّفْل ونزلَ هو وأهله في العُلْو، ثمَّ أشفَقَ من ذلك، فلم يزل يسأل النبيّ ﷺ حتَّى تَحوَّلَ إلى العُلْو ونزلَ أبو أيوب إلى السُّفل[٣]، ونحوه في طريق عبد العَزيز بن صُهَيب عن أنس عند أبي سعْد[١] في «شَرَف المصطَفَى»، وأفادَ ابن سعد: أنَّه أقامَ بمَنزِلِ أبي أيوب سبعة أشهر حتَّى بَنَى بُيوته، وأبو أيوب هو خالد بن زيد بن كُلَيب من بني النَّجّار، وبنو النَّجّار من الخَزرَج بن حارثة، ويقال: إنَّ تُبَّعاً لمَّا غزا الحِجاز واجتازَ يَثرِب خرج إليه أربعُ مئةِ حَبْر فأخبَروه بما يجب من تعظيم البيت، وأنَّ نبيّاً سَيُبعَثُ يكون مَسكَنه يَثرِب، فأكرَمهم وعَظَّمَ البيت بأن كَساه، وهو أوَّل مَن كَساه، وكَتَبَ كتاباً وسَلَّمَه لرجلٍ من أولئكَ الأحبار، وأوصاه أن يُسلِّمه للنبيِّ ﷺ إن أدرَكَه، فيقال: إنَّ أبا أيوب من ذُرِّيَّة ذلك الرجل، حكاه ابن هشام في «التِّيجان»، وأورَدَه ابن عساكر[٤] في ترجمة تُبَّع.

قوله: «فلمَّا جاء رسول الله ﷺ» أي: إلى مَنزِل أبي أيوب **«جاء عبد الله بن سَلَام»** أي: إليه **«فقال: أشهَد أنَّك رسول الله»** زاد في رواية حُميدٍ عن أنس كما سيأتي قريباً قبل كتاب المغازي (٣٩٣٨): أنَّه سأَلَه عن أشياء، فلمَّا أعلمَه بها أسلَم، ولفظه: فأتاه يسأله عن أشياء فقال: إنِّي سائلُك عن ثلاثٍ لا يَعلَمهنَّ إلّا نبيّ: ما أوَّلُ أشراط الساعة؟ وما أوَّلُ طعام يأكله أهل الجنَّة؟ وما بالُ الولد يَنزِع إلى أبيه أو إلى أمّه؟ فلمَّا ذكر له جواب مَسائله قال: أشهَد أنَّك رسول الله، ثمَّ قال: إنَّ اليهود قومٌ بُهْتٌ، الحديث.

---

(١) تحرف في (ع) إلى: سعيد.

(٢) هو في كتاب «الإكليل» كما سلف التنبيه عليه غير مرة، وقد فات الحافظ ـ رحمه الله ـ أن يعزوه لأحمد، فالحديث في «مسنده» برقم (٢٣٢٠٥)، وفيه: «فذهب فهَيّأ لهما مقيلاً، ثم جاء».

(٣) قصة نزول النبي ﷺ في بيت أبي أيوب وتحوُّله من السُّفْل إلى العُلْو أخرجها مسلم برقم (٢٠٥٣)، وأحمد في «مسنده» برقم (٢٣٥١٧) من حديث أبي أيوب الأنصاري.

(٤) «تاريخ دمشق» ١١/ ٣-٢٠.

وعند البيهقيِّ[١] من طريق عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم عن يحيى بن عبد الله عن رجل من آلِ عبد الله بن سَلَام عن عبد الله بن سَلَام قال: سمعت برسولِ الله ﷺ وعَرَفت صفتَه واسمَه، فكنت مُسِرّاً لذلك حتَّى قَدِمَ المدينة، فسمعت به وأنا على رأس نخلة، فكبَّرت، فقالت لي عَمَّتي خالدة بنت الحارث: لو كنت سمعت بموسى ما زِدت، فقلت: والله هو أخو موسى، بُعِثَ بما بُعِثَ به، فقالت لي: يا ابن أخي، هو الذي كنَّا نُخبَر أنَّه سَيُبعَثُ مع نفس الساعة؟ قلت: نعم. قالت: فذاكَ إذاً، ثمَّ خَرَجت إليه فأسلَمت، ثمَّ جئت إلى أهل بيتي فأمَرتهم فأسلَموا، ثمَّ جئت إلى رسول الله ﷺ فقلت: إنَّ اليهود قوم بُهْتٌ، الحديث.

٢٥٣/٧ قوله: «ولقد عَلمَت/ يهودُ أنّي سَيِّدهم» في الرِّواية الآتية (٣٩٣٨) قريباً: قال: يا رسول الله، إنَّ اليهود قوم بُهت، وسيأتي شرح ذلك ثَمّ.

قوله: «قالوا فيَّ ما ليس فيَّ» في الرِّواية الآتية عند أبي نُعَيم: بَهَتوني عندك.

قوله: «فأرسَلَ نبيُّ الله ﷺ» أي: إلى اليهود فجاؤوا.

قوله: «فدخلوا عليه» أي: بعد أن اختَبأ لهم عبد الله بن سَلَام كما سيأتي بيانه هناك. وفي رواية يحيى بن عبد الله المذكور: فأدخِلني في بعض بُيوتك ثمَّ سَلْهم عنِّي، فإنَّهم إن عَلموا بذلك بَهَتوني وعابوني. قال: فأدخَلَني بعض بُيوته.

قوله: «سَيِّدنا وابن سَيِّدنا، وأعلَمُنا وابنُ أعلَمِنا» في الرِّواية الآتية: «خَيرُنا وابنُ خَيرِنا، وأفضلُنا وابنُ أفضلِنا»، وفي ترجمة آدم: «أخيَرُنا»[٢] بصيغة أفعَل، وفي رواية يحيى بن عبد الله: «سَيِّدُنا، وأخيَرُنا، وعالِمُنا» ولعلَّهم قالوا جميع ذلك أو بعضه بالمعنى.

قوله: «فقالوا: شَرُّنا» وفي رواية يحيى بن عبد الله: فقالوا: كَذَبت، ثمَّ وقَعوا فيَّ.

قوله: «فقالوا: كَذَبت فأخرَجَهم رسول الله ﷺ» في رواية يحيى بن عبد الله: فقلت:

---

(١) في «الدلائل» ٢/ ٥٣٠-٥٣١.

(٢) سلفت عند المصنف برقم (٣٣٢٩).

يا رسول الله، أَلَمْ أُخبِرْكَ أنَّهم قوم بُهْتٍ، أهلُ غَدْرٍ وكَذِبٍ وفُجور، وفي الرِّواية الآتية (٣٩٣٨): فنَقَصوه فقال: هذا ما كنت أخاف يا رسول الله.

الحديث العشرون:

٣٩١٢- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ، عن ابنِ جُرَيجٍ، قال: أخبرني عُبيدُ الله ابنُ عمرَ، عن نافعٍ، عن عمرَ بنِ الخطَّاب ﷺ، قال: كان فَرَضَ للمُهاجِرينَ الأوَّلينَ أربعةَ آلافٍ في أربعةٍ، وفَرَضَ لابنِ عمرَ ثلاثةَ آلافٍ وخمسَ مئةٍ، فقِيلَ له: هو مِن المهاجِرينَ، فلمَ نَقَصْتَه من أربعةِ آلافٍ؟ فقال: إنَّما هاجَرَ به أبَواهُ. يقول: ليس هو كمَن هاجَرَ بنفسِه.

٣٩١٣- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثيرٍ، أخبرنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن أبي وائلٍ، عن خَبّابٍ، قال: هاجَرْنا معَ رسولِ الله ﷺ...

٣٩١٤- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن الأعمَشِ، قال: سمعتُ شَقِيقَ بنَ سَلَمةَ، قال: حدَّثنا خَبّابٌ، قال: هاجَرْنا معَ رسولِ الله ﷺ نَبْتَغي وجهَ الله، ووَجَبَ أجْرُنا على الله، فمِنّا مَن مَضَى لم يأكلْ من أجْرِه شيئاً، منهم مُصْعَبُ بنُ عُمَيرٍ، قُتِلَ يومَ أُحُدٍ، فلم نَجِدْ شيئاً نُكَفِّنُه فيه إلا نَمِرةً، كنَّا إذا غَطَّينا بها رأسَه خرَجَت رِجْلاهُ، فإذا غَطَّينا رِجْلَيهِ خرَجَ رأسُه، فأمَرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُغَطِّيَ رأسَه بها، ونَجْعَلَ على رِجْلَيهِ من إذْخِرٍ، ومِنّا مَن أينَعَت له ثَمَرَتُه فهو يَهْدِبُها.

قوله: «أخبَرنا هشام» هو ابن يوسف الصَّنعانيّ.

قوله: «عن عمر: كان فرَضَ للمُهاجرين» هذا صُورته مُنقَطِع، لأنَّ نافعاً لم يَلحَق عمر، لكن سياق الحديث يُشعِر بأنَّ نافعاً حَمَلَه عن ابن عمر. ووَقَعَ في رواية غير أبي ذرٍّ هنا: «عن نافع؛ يعني: عن ابن عمر» ولعلَّها من إصلاح بعض الرُّواة، واغترَّ بها شيخنا ابن المُلَقِّن فأنكَرَ على ابن التِّين قوله: إنَّ الحديث مُرسَل، وقال: لعلَّ نُسختَه التي وَقَعَت له ليس فيها ابن عمر، وقد روى الدَّرَاوَرْديّ عن عُبيد الله بن عمر فقال: عن نافع عن ابن عمر، قال: فرَضَ عمر لأُسامة أكثر ممَّا فرَضَ لي، فذكر/ قِصّة أُخرى شَبيهة بهذه، أخرجها أبو نُعَيم في «المستخرَج» هنا. ٧/٢٥٤

قوله: «المهاجرينَ الأوَّلينَ» هم الذين صَلَّوا للقِبلَتَينِ أو شَهِدوا بدراً.

قوله: «أربعةَ آلاف في أربعة» كذا للأكثر، وسَقَطَت لفظة «في» من رواية النَّسَفيّ وهو الوجه، أي: لكلِّ واحد أربعة آلاف، ولعلَّها بمعنى اللّام، والمراد إثبات عدد المهاجرين المذكورين.

قوله: «إنَّما هاجَرَ به أبَوَاه، يقول: ليس هو كمَن هاجَرَ بنفسِه» وفي رواية الدَّراوَرديّ المذكورة: «قال عمر لابنِ عمر: إنَّما هاجَرَ بك أبَواك»، والمراد أنَّه كان حينئذٍ في كَنَف أبيه، فليس هو كمَن هاجَرَ بنفسِه، وكان لابن عمرَ حين الهجرة إحدى عشرةَ سنةً، ووَهِمَ مَن قال: اثنَتا عشرة وكذا ثلاثَ عشرة، لمَا ثَبَتَ في «الصحيحَينِ»[1]: أنَّه عُرِضَ يوم أُحُد وهو ابن أربعَ عشرةَ، وكانت أُحُد في شَوّال سنة ثلاث.

تنبيه: أعادَ المصنِّف هنا حديث خَبّاب بعد أن ذكره في أوائل الباب (٣٨٩٧)، فأورَدَه من وجهَينِ، ساقَه على لفظ الرِّواية الثانية وهي رواية مُسدَّد، وسأذكر شرحه في غزوة أُحُد (٤٠٤٧) إن شاء الله تعالى.

الحديث الحادي والعشرون:

٣٩١٥- حدَّثنا يحيى بنُ بِشرٍ، حدَّثنا رَوْحٌ، حدَّثنا عَوْفٌ، عن مُعاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ، قال: حدَّثني أبو بُرْدةَ بنُ أبي موسى الأشعَرِيِّ، قال: قال لي عبدُ الله بنُ عمرَ: هل تَدْري ما قال أبي لأبِيكَ؟ قال: قلتُ: لا، قال: فإنَّ أبي قال لأبِيكَ: يا أبا موسى، هل يَسُرُّكَ إسلامُنا معَ رسولِ الله ﷺ، وهِجْرتُنا معه، وجِهادُنا معه، وعَمَلُنا كلُّه معه بَرَدَ لَنا، وأنَّ كلَّ عَمَلٍ عَمِلْناه بعدَه نَجَوْنا منه كَفافاً رأساً برأسٍ؟ فقال أبي: لا، والله قد جاهَدْنا بعدَ رسولِ الله ﷺ، وصَلَّينا وصُمْنا، وعَمِلْنا خيراً كثيراً، وأسلَمَ على أيدِينا بَشَرٌ كَثيرٌ، وإنّا لَنَرْجو ذلكَ، فقال أبي: لكنّي أنا والَّذي نَفْسُ عمرَ بيَدِه، لَوَدِدْتُ أنَّ ذلكَ بَرَدَ لَنا، وأنَّ كلَّ شيءٍ عَمِلْناه بَعْدُ نَجَوْنا منه كَفافاً، رأساً برأسٍ، فقلتُ: إنَّ أباكَ والله خيرٌ من أبي.

قوله: «قال لي عبد الله بن عمر: هل تدري» وَقَعَت في هذا الحديث زيادة من رواية سعيد

---

(١) البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (١٨٦٨) من حديثه.

ابن أبي بُرْدة عن أبيه قال: صَلَّيت إلى جنب ابن عمر، فسَمعتُه حين سَجَدَ يقول، فذكر ذِكْراً وفيه: ما صَلَّيت صلاةً مُنذُ أسلَمت إلّا وأنا أرجو أن تكون كفَّارةً، وقال لأبي بُرْدة: عَلمت أنَّ أبي، فذكر حديث الباب رُوِّيناه في الجزء السادس من «فوائد أبي محمد بن صاعد».

قوله: «بَرَدَ» بفتح الموحَّدة والراء «لَنا» أي: ثَبَتَ لنا ودام، يقال: بَـرَدَ لي على الغريم حَقٌّ، أي: ثَبَت، وفي رواية سعيد بن أبي بُرْدة «خَلَصَ» بَدَل: بَـرَدَ.

وقوله: «**كَفافاً**» أي: سواءً بسواءٍ، والمراد لا موجِباً ثواباً ولا عِقاباً، وفي رواية سعيد بن أبي بُرْدة: لا لك ولا عليك.

قوله: «**قال أبي: لا والله**» كذا وَقَعَ فيه، والصواب «قال أبوك»، لأنَّ ابن عمر هو الذي يَحكي لأبي بُرْدة ما دار بين عمر وأبي موسى، وهذا الكلام الأخير كلام أبي موسى، وقد وَقَعَ في رواية النَّسَفيّ على الصواب ولفظه: فقال أبوك: لا والله...، إلى آخره، ووَقَعَ عند القابِسيّ والمُستَمْلي: «فقال: إي والله» بكسر الهمزة بعدها تحتانيَّة ساكنة بمعنى نعم معها القَسَم مثل قوله: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّى﴾ [يونس:٥٣]، وعند عَبْدوس: «إنّي والله» بنونٍ ثقيلة بعد الهمزة المكسورة ثمَّ تحتانيَّة، وكلّه تصحيف إلّا رواية النَّسَفيّ، ووَقَعَ في رواية داود بن أبي هِند عن أبي بُرْدة في «تاريخ الحاكم» هذا الحديث، قال/ أبو موسى: لا، قال: لِمَ؟ قال: لأنّي قَدِمت على قوم جُهّال فعَلَّمتهم القرآن والسُّنّة، فأرجو بذلك. ٢٥٥/٧

قوله: «**فقال أبي: لكنّي والذي نفسي بيَدِه**» هذا كلام عمر ﷺ.

قوله: «**فقلت**» القائل هو أبو بُرْدة، وخاطَبَ بذلك ابن عمر، فأراد أنَّ عمر خيرٌ من أبي موسى، وأراد من الحيثيَّة المذكورة وإلّا فمِن المقَرَّر أنَّ عمر أفضل من أبي موسى عند جميع الطَّوائف، لكن لا يَمتَنِع أن يَفوق بعض المفضولين بخَصْلةٍ لا تَستَلزِم الأفضليَّة المطلَقة، ومع هذا فعُمَر في هذه الخَصْلة المذكورة أيضاً أفضل من أبي موسى، لأنَّ مقام الخوف أفضل من مقام الرَّجاء، فالعلم مُحيط بأنَّ الآدميّ لا يَخلو عن تقصيرٍ ما في كلِّ ما يريد من الخير، وإنَّما قال عمر ذلك هَضماً لنفسِه، وإلّا فمقامُه في الفضائل والكلمات أشهَر من أن يُذكَر.

قوله: «خيرٌ من أبي» في رواية سعيد بن أبي بُـرْدة: أفقَهُ من أبي.

٢٥٦/٧ الحديث الثاني والعشرون:

٣٩١٦- حدَّثني محمَّدُ بنُ صَبّاحٍ، أو بَلَغَني عنه، حدَّثنا إسماعيلُ، عن عاصمٍ، عن أبي عُثْمانَ، قال: سمعتُ ابنَ عمرَ رضي الله عنهما إذا قيلَ له: هاجَرَ قبلَ أبيه، يَغْضَبُ، قال: وقَدِمْتُ أنا وعمرُ على رسولِ الله ﷺ، فوَجَدْناه قائلاً، فرَجَعْنا إلى المنزِلِ، فأرسَلَني عمرُ وقال: اذهبْ فانظُرْ هلِ استيقَظَ، فأتيتُه فدَخَلْتُ عليه، فبايعتُه، ثمَّ انطَلَقْتُ إلى عمرَ، فأخبَرْتُه أنَّه قد استيقَظَ، فانطَلَقْنا إليه نُهَروِلُ هَرْوَلةً، حتَّى دَخَلَ عليه فبايعَه، ثمَّ بايعتُه.

[طرفاه في: ٤١٨٦، ٤١٨٧]

٣٩١٧- حدَّثنا أحمدُ بنُ عُثْمانَ، حدَّثنا شُرَيحُ بنُ مَسْلَمةَ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ يوسُفَ، عن أبيه، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ البراءَ يُحدِّثُ، قال: ابْتاعَ أبو بَكْرٍ من عازِبٍ رَحْلاً، فحَمَلْتُه معه، قال: فسألَه عازِبٌ عن مَسِيرِ رسولِ الله ﷺ؟ قال: أُخِذَ علينا بالرَّصَدِ، فخَرَجْنا ليلاً، فأحثَثْنا ليلَتَنا ويومَنا، حتَّى قامَ قائمُ الظَّهِيرةِ، ثمَّ رُفِعَت لنا صَخْرةٌ، فأتيناها ولَها شيءٌ من ظِلٍّ، قال: ففَرَشْتُ لِرسولِ الله ﷺ فَرْوةً مَعي، ثمَّ اضْطَجَعَ عليها النبيُّ ﷺ، فانطَلَقْتُ أنفُضُ ما حَوْلَه، فإذا أنا براعٍ قد أقبَلَ في غُنَيمةٍ، يُريدُ مِن الصَّخْرةِ مِثلَ الَّذي أرَدْنا، فسألتُه: لمَن أنتَ يا غلام؟ فقال: أنا لِفلانٍ، فقلتُ له: هل في غَنَمِكَ من لَبَنٍ؟ قال: نعمْ، فقلتُ له: هل أنتَ حالبٌ؟ قال: نعمْ، فأخَذَ شاةً من غَنَمِه، فقلتُ له: انفُضِ الضَّرْعَ، قال: فحَلَبَ كُثْبةً من لَبَنٍ، ومعي إداوَةٌ من ماءٍ عليها خِرْقةٌ، قد رَوَّأْتُها لِرسولِ الله ﷺ، فصَبَبْتُ على اللَّبَنِ حتَّى بَرَدَ أسفَلُه، ثمَّ أتيتُ به النبيَّ ﷺ، فقلتُ: اشرَبْ يا رسولَ الله، فشَرِبَ رسولُ الله ﷺ حتَّى رَضِيتُ، ثمَّ ارتَحَلْنا والطَّلَبُ في إثْرِنا.

٣٩١٨- قال البراءُ: فدَخَلْتُ معَ أبي بكرٍ على أهلِه، فإذا عائشةُ ابنتُه مُضْطَجِعةٌ قد أصابتْها حُمَّى، فرأيتُ أباها يُقبِّلُ خَدَّها، وقال: كيفَ أنتِ يا بُنيَّةُ؟

قوله: «حدَّثني محمد بن الصبّاح أو بَلَغني عَنه» أمَّا محمد: فهو محمد بن الصَّبّاح

الدُّولابيّ البَزّاز ـ بمُعجَمَتَينِ ـ نزيل بغداد، مُتَّفَق على توثيقه. وقد روى عنه البخاريّ في الصلاة (٨٢٣) وفي البُيوع (٢١١٨) جازماً بغير واسطة، وأمَّا مَن بَلَّغَ البخاريَّ عنه فيحتمل أن يكون هو عبّاد بن الوليد، فقد أخرجه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريقه عن محمَّد بن الصبّاح بلفظه، وعبّاد المذكور يُكنَى أبا بدر، وهو غُبَرِيّ، بضمِّ المعجَمة وفتح الموحَّدة الخفيفة، روى عنه ابن ماجه وابن أبي حاتم وقال: صَدوق، ومات قبل سنة ستّين أو بعدها.

وإسماعيل شيخ محمد فيه: هو ابن إبراهيم المعروف بابن عُلَيَّة، وعاصم: هو ابن سليمان الأحوَل، وأبو عثمان: هو النَّهْديّ، والإسناد كلّه بصريّون.

قوله: «**إذا قيل له: هاجَرَ قبل أبيه يَغضَب**» يعني أنَّه لم يُهاجر إلّا صُحْبَةَ أبيه كما تقدَّم، وأخرج الطبرانيُّ (١٣٧٠١) من وجه آخر عن ابن عمر أنَّه كان يقول: لَعَنَ الله مَن يَزعُم أنَّني هاجَرت قبل أبي، إنَّما قَدَّمَني في ثَقَلِه، وهذا في إسناده ضعف، والجواب الذي أجابَ به في حديث الباب أصحُّ منه، وقد استُشكِلَ ذِكْر أبَوَيه، فإنَّ أمّه زينب بنت مَظعُون كانت بمكَّة فيما ذكره ابن سعد.

قوله: «**قَدِمتُ أنا وعمرُ على رسول الله ﷺ**» يعني: عند البيعة، ولعلَّها بيعة الرِّضوان، وزَعَمَ الدّاووديّ أنَّها بيعة صَدَرَت حين قَدِمَ النبيّ ﷺ المدينة، وعندي في ذلك بُعدٌ، لأنَّ ابن عمر لم يكن حينئذٍ في سِنّ مَن يُبايع، وقد عُرِضَ على النبيّ ﷺ بعد ذلك بثلاث سِنين يومَ أُحُد فلم يُجِزه، فيحتمل أن تكون البيعة حينئذٍ على غير القتال، وإنَّما ذكرها ابن عمر ليُبيِّنَ سَببَ وَهْمِ مَن قال: إنَّه هاجَرَ قبل أبيه، وإنَّما الذي وَقَعَ له أنَّه بايعَ قبل أبيه، فلمَّا كانت بيعَته قبل بيعة أبيه تَوهَّمَ بعض الناس أنَّ هِجرَته كانت قبل هِجرة أبيه، وليس كذلك، وإنَّما بادَرَ إلى البيعة قبلُ حِرصاً على تحصيل الخير، ولأنَّ تأخيره لذلك لا يَنفَع عمر، أشارَ إلى ذلك الدّاووديّ، وعارَضَه ابن التِّين بأنَّ مثله يَرِد في الهجرة التي أنكَرَ كَونها كانت سابقة، والجواب أنَّه أنكَرَ وقوع ذلك لا كراهيَته لو وَقَع، أو الفَرق أنَّ زمن البيعة

يسيرٌ جدّاً بخلاف زمن الهجرة، وأيضاً فلعلَّ البيعة لم تكن عامّة بخلاف الهجرة، فإنَّ ابن عمر خَشِيَ أن تَفوتَه البيعة فبادَرَ إلى تحصيلها، ثمَّ أسرَعَ إلى أبيه فأخبَره فسارَعَ إلى البيعة فبايع، ثمَّ أعادَ ابن عمر البيعة ثاني مَرّة.

قوله: «نُهَروِل» الهَروَلة: ضَرْبٌ من السَّير بين المشي على مَهَل والعَدْو.

تنبيه: ذكر المصنِّف هنا حديث البراء عن أبي بكر في قِصّة الهجرة، وقد تقدَّم التَّنبيه عليه في أوائل هذا الباب وساقَه هنا أتـمَّ، وقد تقدَّم شرحه في علامات النُّبوّة (٣٦١٥) وفي مناقب أبي بكر[١]، وبقيَّته في أوائل الباب في حديث سُرَاقة (٣٩٠٨).

وقوله هنا: «فأحيَينا ليلَتنا» بتحتانيَّتَينِ من الإحياء، ولبعضهم بمُثنّاةٍ ثمّ مُثلَّثة من الحَثّ.

قوله: «ففَرَشت لرسولِ الله ﷺ فَرْوة» فَسَّرَها صاحب «النِّهاية»: بأنَّها الأرض اليابسة، وقيل: التِّبْن اليابس، قال: وقيل: أراد بالفَرْوة: اللِّباسَ المعروف.

قلت: وهذا هو الراجح بل هو الظّاهر من قوله: «فروة مَعي».

وقوله هنا: «قد رَوَّأْتُها» أي: تأنَّيْتُ بها حتّى صَلَحَت، تقول: رَوَّأْتُ في الأمر: إذا نظرتَ فيه ولم تَعجَل.

قوله: «قال البراء: فدَخَلتُ مع أبي بكر على أهله، فإذا بنتُه عائشة مُضطَجِعة قد أصابتها حُمَّى، فرأيتُ أباها يُقبِّل خَدَّها وقال: كيفَ أنتِ يا بُنيّة؟» هذا القَدْر من الحديث لم يَذكُره المصنِّف إلّا في هذا الموضع، وسأُشيرُ إليه في الباب الذي يَليه، وكان دخول البراء على أهل أبي بكر قبل أن يَنزِل الحِجاب قطعاً، وأيضاً فكان حينئذٍ دون البلوغ وكذلك عائشة.

٢٥٧/٧ **الحديث الثالث والعشرون:**

٣٩١٩- حدَّثنا سليمانُ بنُ عبدِ الرَّحمن، حدَّثنا محمَّدُ بنُ حِمْيَرَ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ أبي عَبْلَةَ، أنَّ عُقْبَةَ بنَ وَسّاجٍ حدَّثه، عن أنسٍ خادِمِ النبيِّ ﷺ، قال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ وليس في

---

(١) بل في «باب مناقب المهاجرين وفضلهم» الحديث (٣٦٥٢).

أَصْحابه أشمَطُ غيرَ أبي بكرٍ، فغَلَفَها بالحِنّاءِ والكَتَمِ.

[طرفه في: ٣٩٢٠]

٣٩٢٠- وقال دُحَيمٌ: حدَّثنا الوليدُ، حدَّثنا الأَوْزاعيُّ، حدَّثني أبو عُبيدٍ، عن عُقْبةَ بنِ وَسّاجٍ، حدَّثني أنسُ بنُ مالكٍ ﷺ، قال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ، فكان أَسَنَّ أصحابِه أبو بكرٍ، فغلَفَها بالحِنّاءِ والكَتَمِ، حتَّى قَنأَ لونُها.

قوله: «**حدَّثنا محمد بن حِمْيَر**» بكسر المهمَلة وسكون الميم وفتح التحتانيَّة، ووَقَعَ في رواية القابِسيّ عن أبي زيد بمُعجَمةٍ مُصغَّر وهو تصحيف، وشيخُه إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ[1] قد سمعَ مِنْ أنس، وحدَّث عنه هنا بواسطةٍ، واسم أبيه يَقظان ضِدّ النائم.

و«**عُقْبة بن وَسّاج**» بفتح الواو وتشديد المهمَلة وآخره جيم، وأبو/ عُبيد في الإسناد الثاني: هو حُيَيّ، بضمِّ المهمَلة وفتح التحتانيَّة بعدها أُخرَى ثقيلة، ويقال: حَيّ بلفظ ضِدّ ميِّت، وكان حاجبَ سليمان بن عبد المِلك. ٢٥٨/٧

قوله: «**فغَلَفَها**» بالمعجَمة، أي: خَضَبَها، والمراد اللِّحية وإن لم يقع لها ذِكْر.

قوله: «**والكَتَم**» بفتح الكاف والمثنّاة الخفيفة وحُكيَ تثقيلها: وَرَق يُخضَبُ به كالآسِ من نَبات يَنبُت في أصعب الصُّخور، فيَتَدَلَّى خِيطاناً لِطافاً، ومُجتَناه صعبٌ ولذلك هو قليل، وقيل: إنَّه يُخلَط بالوَسِمَة[2]، وقيل: إنَّه الوَسِمَة، وقيل: هو النِّيل، وقيل: هو حِنّاء قُرَيش وصِبْغُه أصفَر.

قوله في الرِّواية الثانية: «**وقال دُحَيم**» هو عبد الرحمن بن إبراهيم الدِّمَشقيّ، وَصَلَه الإسماعيليّ عن الحسن بن سفيان عنه.

قوله: «**فكان أَسَنَّ أصحابه أبو بكر**» أي: الذين قَدِموا معه حينئذٍ وقبلَه كما تقدَّم.

قوله: «**حتَّى قَنأَ**» بفتح القاف والنُّون والهمزة، أي: اشتَدَّت حُمرَتها، وستأتي زيادةٌ في

---

(١) تحرف في (أ) و(س) إلى: علية.

(٢) والوَسِمَة: شجر له ورق يُختَضب به. «اللسان» (وسم).

الكلام على خِضاب الشَّعر في كتاب اللِّباس[١] إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع والعشرون:

٣٩٢١- حدَّثنا أَصْبَغُ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، عن عُرْوةَ بنِ الزُّبَيرِ، عن عائشةَ ﵂: أنَّ أبا بَكْرٍ ﵁ تزوَّجَ امرأةً من كَلْبٍ يقال لها: أمُّ بَكْرٍ، فلمَّا هاجَرَ أبو بَكْرٍ طَلَّقَها، فتزوَّجَها ابنُ عَمِّها هذا الشّاعرُ الَّذي قال هذه القَصِيدةَ، رَثَى كفَّارَ قُرَيشٍ:

ومـاذا بالقَلِيـبِ قَلِيـبِ بَـدْرٍ مـنَ الـشِّيزَى تُزَيَّـنُ بالـسَّنامِ
ومـاذا بالقَلِيـبِ قَلِيـبِ بَـدْرٍ مِـنَ القَيْنـات والـشَّرْبِ الكِـرامِ
تُـحَيِّينا الـسَّلامةَ أمُّ بَكْـرٍ فَهَـلْ لي بعـدَ قـومي مـن سَـلامِ
يُحَـدِّثُنا الرَّسـولُ بـأنْ سَـنَحْيا وكيـفَ حيـاةُ أصْـداءٍ وهـامِ

قوله: «**أنَّ أبا بكر تزوَّجَ امرأة من كَلْب**» أي: من بني كَلب، وهو كَلب بن عَوْف بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مَناة بن كِنانة، ويدلّ عليه ما وَقَعَ في رواية التِّرمِذيّ الحَكيم[٢] من طريق الزُّبَيديّ عن الزُّهْريِّ في هذا الحديث: ثُمَّ من بني عَوْف، وأمَّا الكَلْبيّ المشهور فهو من بني كَلب بن وَبْرة بن تَغلِب بن قُضاعة.

قوله: «**أُمّ بكر**» لم أَقِفْ على اسمها، وكأنّه كُنْيتها المذكورة.

قوله: «**فلمَّا هاجَرَ أبو بكر طَلَّقَها، فتزوَّجَها ابن عمّها هذا الشّاعِر**» هو أبو بكر شَدّاد بن الأسوَد بن عبد شَمس بن مالك بن جَعْوَنة، ويقال له: ابن شَعُوب ـ بفتح المعجَمة وضمّ المهمَلة وسكون الواو بعدها موحَّدة ـ قال ابن حبيب: هي أمّه وهي خُزاعيَّة، لكن سَمّاه عَمْرو بن شَمِر، وأنشَدَ له أشعاراً كثيرة قالها في الكُفر، قال: ثمَّ أسلَم. وذكر مثله ابن الأعرابيّ في كتاب «مَن نُسِبَ إلى أمّه»، وزَعَمَ أبو عُبيدة أنّه ارتَدَّ بعد إسلامه، حكاه عنه ابن هشام في «زَوائد السِّيرة» والأوَّل أَولى.

---

(١) في باب «ما يذكر في الشيب»، وباب «الخضاب»، وهما البابان رقم (٦٦) و(٦٧).

(٢) في «نوادر الأصول» (٢٨١).

وزاد الفاكِهيّ[١] في هذا الحديث من الوجه الذي أخرجه منه البخاريّ: قالت عائشة: والله ما قال أبو بكر بيت شِعر في الجاهليَّة ولا الإسلام، ولقد تَرَكَ هو وعثمان شُرب الخمر في الجاهليَّة»، وهذا يُضَعِّف ما أخرجه الفاكِهيّ أيضاً من طريق عَوْف عن أبي القَمُوص قال: «شَرِبَ أبو بكر الخمر قبل أن تُحرَّم وقال هذه الأبيات، فبَلَغَ ذلك النبيَّ ﷺ فغَضِب، فبَلَغَ ذلك عمر فجاء فقال: نعوذ بالله من غَضَب رسول الله، والله لا تَلِج رُؤوسنا بعد هذا أبداً، قال: وكان أوَّل مَن حَرَّمَها، فهذا قد عارَضَه قولُ عائشة، وهي أعلم بشأنِ أبيها من غيرها. وأبو القَمُوص لم يُدرِك أبا بكر، فالعُهدة على الواسطة، فلعلَّه كان من الرَّوافض، ودَلَّ حديث عائشة على أنَّ لنِسْبة أبي بكر إلى ذلك أصلاً وإن كان غير ثابت عنه، والله أعلم.

قوله: «رَثَى كفَّار قُرَيش» يعني: يوم بدر لمَّا قُتِلوا وألقاهم النبيّ ﷺ في القَليب، وهي البئر التي لم تُطْوَ.

قوله: «من الشِّيزَى» بكسر المعجَمة وسكون التحتانيَّة بعدها زاي مقصور، وهو شَجَر يُتَّخَذ منه الجِفانُ والقِصاعُ الخَشَبُ التي يُعمَل فيها الثَّريد. وقال الأصمَعيّ: هي من شَجَر الجَوز تَسْوَدُّ بالدَّسَمِ، والشِّيزَى جمع شِيْز، والشِّيْز يَغلُظ حتَّى يُنحَت منه، فأراد بالشِّيزَى: ما يُتَّخَذ منها، وبالجَفْنة: صاحِبَها كأنَّه قال: ماذا بالقَليب من أصحاب الجِفان الـمَلأَى بلحومِ أسنِمة الإبل، وكانوا يُطلِقونَ على الرجل المِطعام «جَفْنة» لكَثْرة إطعامه الناس فيها.

وأغرَبَ الدّاووديّ فقال: الشِّيزَى: الجِمال، قال: لأنَّ الإبل إذا سَمِنَت تَعظُم أسنِمَتها ويَعظُم جَمالها. وغَلَّطَه ابن التِّين قال: وإنَّما أراد أنَّ الجَفْنة من الثَّريد تُزيَّن بقِطَع اللَّحم من السَّنام.

قوله: «القَيْنات» جمع قَيْنة بفتح القاف وسكون التحتانيَّة بعدها نون: هي المغنِّية، وتُطلَق أيضاً على الأَمَة مُطلَقاً.

و«**الشَّرْب**» بفتح المعجَمة وسكون الراء جمع شارِب، وقيل: هو اسم جمع، وجَزَمَ ابن

---

(١) وكذا الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢٨١).

٢٥٩/٧ التِّين/ بالأوَّل فقال: هو كمَتجَرٍ وتاجِر، والمراد بهم النَّدامَى.

قوله: «تُحَيِّينا» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «تُحَيِّيني» بالإفراد.

وقوله: «فهل» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «وهل لي» بالواو.

وقوله: «من سَلام» أي: من سَلامة، وفيه قوّة لمن قال: المراد من السَّلام الدُّعاء بالسَّلامة أو الإخبار بها.

قوله: «أصداءٍ» جمع صَدًى: وهو ذَكَرُ البُوم، و«هامٍ» جمع هامَة: وهو الصَّدَى أيضاً وهو عطف تفسيريّ، وقيل الصَّدَى: الطائر الذي يَطير باللَّيلِ، والهامة: جُمجُمة الرَّأس وهي التي يَخرُج منها الصَّدَى بزَعمِهم، وأراد الشّاعر إنكار البَعث بهذا الكلام كأنَّه يقول: إذا صارَ الإنسان كهذا الطائر كيف يصير مَرّة أُخرَى إنساناً!

وقال أهل اللُّغة: كان أهل الجاهليَّة يَزعُمونَ أنَّ رُوح القتيل الذي لا يُدرَك بثأره تَصير هامَةً فتَزْقُو[١] وتقول: اسقوني اسقُوني، وإذا أُدرِكَ بثَأره طارَت فذهبَت، قال الشّاعر[٢]:

يا عَمرُو إلّا تَذَرْ شَتْمي ومَنقَصَتي أضرِبْك حتَّى تقولَ الهامَةُ اسْقُوني

وقد أورَدَ ابن هشام هذه الأبيات في «السِّيرة» بزيادة خمسة أبيات.

ووَقَعَ عند الإسماعيليّ من طريق أُخرَى عن ابن وَهْب، وعن عَنبَسةَ بن خالد أيضاً، كلاهما عن يونس بالإسناد المذكور: أنَّ عائشة كانت تَدعُو على مَن يقول: إنَّ أبا بكر قال القَصيدة المذكورة؛ فذكر الحديث والشِّعر مُطوَّلاً، وعند التِّرمِذيّ الحَكيم من طريق الزُّبَيديّ عن الزُّهْريِّ مثله وزادَ: قالت عائشة: فنَحَلَها الناس أبا بكر الصِّدِّيق من أجل امرأته أمّ بكر التي طَلَّق، وإنَّما قائلها أبو بكر بن شَعُوب. قلت: وابن شَعُوب المذكور هو

---

(١) مِنَ الزَّقْو والزَّقْي: وهو الصِّياح. «اللسان» (زقا).

(٢) هو ذو الإصبع العَدواني، واسمه حُرْثان بن الحارث بن محرِّث من قيس عَيلان، سمّي بذي الإصبع لأن حيّة نهشت أصبعه فقطعَها فسمّي بذلك، وهو أحد حكام العرب في الجاهلية. انظر «الاشتقاق» ص٢٦٨ لابن دريد، و«الأغاني» لأصبهاني٣/ ٨٦.

الذي يقول فيه أبو سفيان:

ولـو شِـئتُ نَجَّتْنـي كُمَيـتٌ طِمِـرّةٌ ... ولم أحمِـل الـنَّعماءَ لابـنِ شَـعُوبِ

وكان حَنظَلة بن أبي عامر حَمَلَ يوم أُحُد على أبي سفيان فكادَ أن يَقتُله، فحَمَلَ ابنُ شَعُوب على حَنظَلة من ورائه فقتَلَه، فنَجَا أبو سفيان، فقال في ذلك أبياتاً منها هذا البيت[1].

٣٩٢٢- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا همَّامٌ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن أبي بَكْرٍ ﷺ، قال: كنتُ معَ النبيِّ ﷺ في الغار، فرَفَعْتُ رأسي فإذا أنا بأقدامِ القومِ، فقلتُ: يا نبيَّ الله، لو أنَّ بعضَهم طَأطَأَ بَصَرَه رآنا! قال: «اسكُتْ يا أبا بكرٍ، اثنانِ اللهُ ثالثُهما».

الحديث الخامس والعشرون: حديث أنس، تقدَّم شرحه في مناقب أبي بكر (٣٦٥٣).

ومعنى قوله: «اللهُ ثالثهما» أي: مُعاوِنهما وناصرُهما، وإلّا فهو مع كلّ اثنين بعِلمِه كما قال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ الآية [المجادلة: ٧].

٣٩٢٣- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا الوَلِيدُ بنُ مسلمٍ، حدَّثنا الأوْزاعيُّ (ح)

وقال محمَّدُ بنُ يوسُفَ، حدَّثنا الأوْزاعيُّ، حدَّثنا الزُّهْريُّ، قال: حدَّثني عطاءُ بنُ يَزِيدَ اللَّيثيُّ، قال: حدَّثني أبو سعيدٍ ﷺ، قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ ﷺ، فسألَه عن الهِجْرةِ؟ فقال: «وَيحَكَ! إنَّ الهِجْرةَ شأنُها شديدٌ، فهَلْ لكَ من إبلٍ؟» قال: نعمْ، قال: «فتُعْطي صَدَقَتَها؟» قال: نعمْ، قال: «فهَل تَمنَحُ منها؟» قال: نعمْ، قال: «فتَحْلُبُها يومَ وُرودِها؟» قال: نعمْ، قال: «فاعْمَلْ من وراءِ البحار، فإنَّ اللهَ لن يَتِرَكَ من عَمَلِكَ شيئاً».

الحديث السادس والعشرون: حديث أبي سعيد: «جاء أعرابيّ إلى النبيّ ﷺ يسأله عن

---

(١) ذكر قصة أبي سفيان مع حنظلة بن أبي عامر الراهب الشافعيُّ في «الأم» ٤/ ٢٥٩ وساق فيها ثلاثة أبيات لأبي سفيان. وقوله: «كميت» الكُميت من الفرس والإبل: ما خالط لونه حُمرة مع سواد، وإنما صغِّر لأنه لم يَخلُص لواحد منهما، فأرادوا بالتصغير أنه قريب منهما، وقوله: «طِمِرَّة»: الطِّمرة من الخيل: الطويلة الخفيفة القوائم، وأراد بقوله: «النَّعماء» أي: إنعامه عليه باستنقاذه. انظر «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» ص٣٩٣ لمحمد بن أحمد الهروي.

الهجرة» الحديث، أورَدَه من طريقَينِ موصولٍ ومُعلَّقٍ، والموصول أخرجه في كتاب الزكاة (١٤٥٢)، والمعلَّق أخرجه في كتاب الهِبة (١٦٣٣) بالإسنادَينِ المذكورَينِ هنا، ومرَّ شرحه في كتاب الزكاة.

والأعرابيُّ ما عَرَفتُ اسمَه، والهجرة المسؤول عنها: مُفارَقةُ دار الكُفر إذ ذاكَ والتِزام أحكام المهاجرين مع النبيّ ﷺ، وكان ذلك وَقَعَ بعد فتح مكَّة، لأنَّها كانت إذ ذاكَ فَرْض عَيْنٍ، ثمَّ نُسِخَ ذلك بقولِه ﷺ: «لا هِجرةَ بعد الفتح»[1].

وقوله: «اعمَل من وَراء البحار» مُبالَغةٌ في إعلامه بأنَّ عمله لا يَضيع في أيِّ موضع كان.

وقوله: «لن يَتِرَك» بفتح التحتانيَّة وكسر المثنّاة ثمَّ راء وكاف، أي: يَنقُصَكَ.

٤٦- باب مَقدَم النبيِّ ﷺ وأصحابه المدينةَ

٣٩٢٤- حدَّثنا أبو الوليدِ، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: أنبَأنا أبو إسحاقَ، سمعَ البراءَ ﷺ، قال: أوَّلُ مَن قَدِمَ علينا مُصْعَبُ بنُ عُمَيرٍ وابنُ أمِّ مكتومٍ، ثمَّ قَدِمَ علينا عمّارُ بنُ ياسِرٍ وبِلالٌ رضي الله عنهم.

٣٩٢٥- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بَشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ البراءَ بنَ عازِبٍ/ رضي الله عنهما، قال: أوَّلُ مَن قَدِمَ علينا مُصعَبُ بنُ عُمَيرٍ وابنُ أمِّ مكتومٍ، وكانوا يُقْرِؤونَ الناسَ، فقَدِمَ بلالٌ وسَعْدٌ وعمّارُ بنُ ياسِرٍ، ثمَّ قَدِمَ عمرُ بنُ الخطّاب في عِشْرِينَ من أصْحاب النبيِّ ﷺ، ثمَّ قَدِمَ النبيُّ ﷺ، فما رأيتُ أهلَ المدينةِ فَرِحُوا بشيءٍ فَرَحَهم برسولِ الله ﷺ، حتَّى جَعَلَ الإماءُ يَقُلْنَ: قَدِمَ رسولُ الله ﷺ، فما قَدِمَ حتَّى قرأتُ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ في سُوَرٍ مِن المفَصَّلِ. ٧/٢٦٠

قوله: «باب مَقدَم النبيّ ﷺ وأصحابِه المدينةَ» تقدَّم بيان الاختلاف فيه في آخِر شرح حديث عائشة الطَّويل (٣٩٠٥) في شأن الهجرة، ثمَّ أخرج[2] من طريق مُعتَمِر بن سليمان

(١) سلف برقم (٢٧٨٣).

(٢) كذا وقعت العبارة في الأصلين و(س)، ولم نتبين وجه العطف فيه بـ«ثم»، ولا مرجع الضمير في قوله: =

عن أبيه قال: قَدِمَ رسول الله ﷺ وأبو بكر وعليهما ثيابٌ بيضٌ شاميَّة، فمرَّ على عبد الله بن أُبيّ، فوَقَفَ عليه ليَدعُوَه إلى النُّزول عنده، فنظرَ إليه فقال: انظُر أصحابك الذين دَعَوك فانزِل عليهم، فنزلَ على سعد بن خَيْثمة. قال الحاكم: الأوَّل أرجَح، وابن شِهاب أعرَف بذلك من غيره.

قلت: ويُقوِّي قول ابن شِهاب ما أخرجه أبو سعْد[1] في «شَرَف المصطَفى» من طريق الحاكم من طريق ابن مُجمِّع: لمَّا نزلَ رسول الله ﷺ على كُلثوم بن الهِدْمِ هو وأبو بكر وعامر بن فُهَيرة قال كُلثوم: يا نَجِيحُ ـ لمولًى له ـ فقال النبيّ ﷺ: «أنجَحْتَ».

وذكر محمد بن الحسن بن زَبَالة في «أخبار المدينة»: أنَّه نزلَ على كُلثوم وهو يومئذٍ مُشرِك، ويُؤيِّد قولَ التَّيميِّ ما أخرجه أبو سعْد[2] أيضاً من طريق أبي بكر بن محمد بن عَمْرو بن حَزْم: قَدِمَ رسول الله ﷺ قُباء يومَ الاثنين فنزلَ على سعد بن خَيْثمةَ، وجُمِع بين الخَبَرَينِ بأنَّه نزلَ على كُلثوم، وكان يَجلِس مع أصحابه عند سعد بن خَيْثمةَ، لأنَّه كان أعزَبَ، وإن ثَبَتَ قول ابن زَبَالة فكأنَّ مَنزِل كُلثوم يختصّ بالمَبيت وسائر إقامَته عند سعد لكَونِه كان أسلَم.

ثمَّ ذكر المصنِّف فيه أحاديث:

الأول: حديث البراء.

قوله في الطريق الأولى: «أبو إسحاق سمعَ البراء» حَذف قوله: «أنَّه» كما حَذَفَ «قال» من الطَّريق الثاني: «عن أبي إسحاق سمعت البراء»، وكان شُعْبة يرى أنَّ «أنبَأنا» و«أخبرنا» و«حدَّثنا» واحد، وقد تقدَّم البحث فيه في كتاب العلم[3].

= أخرج. إلا أن يكون الحافظ أراد الحاكم؛ فقد أخرج الحاكم روايات الهجرة في كتاب «الإكليل» كما يشير إليه صنيعه عند أول شرح الحديث (٣٩٠٦) حيث قيَّد بذكر كتاب «الإكليل»، وسيذكره قريباً، والله تعالى أعلم.

(١) تحرف (أ) و(ع) إلى: ابن سعد، وفي (س) إلى: أبو سعيد.

(٢) تحرف في الأصلين و(س) إلى: أبو سعيد.

(٣) في «باب قول المحدِّث: حدَّثنا أو أخبرنا، وأنبأنا» بين يدي الحديث (٦١).

قوله: «أوَّل مَن قَدِمَ علينا مُصعَب» في رواية عن شُعْبة عند الحاكم في «الإكليل»، وعن عبد الله بن رَجاء في روايته: من المهاجرين.

قوله: «مُصعَب بن عُمير» زاد ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٣٣٠): «أوَّل مَن قَدِمَ علينا المدينة»، زاد في رواية عبد الله بن رَجاء عن إسرائيل عن أبي إسحاق عند الإسماعيليّ: «أخو بني عبد الدّار بن قُصيّ والده عُمير» هو ابن هاشم بن عبد منافِ بن عبد الدّار، زاد عبد الله بن رَجاء: «فقلنا له: ما فعَلَ رسول الله ﷺ؟ فقال: هو مكانه وأصحابه على أَثَري»، وذكر موسى بن عُقْبة أنّه لمَّا قَدِمَ المدينة نزلَ على حبيب بن عَديّ، وذكر ابن إسحاق: أنَّ النبيّ ﷺ أرسَلَ مُصعَباً مع أهل العَقَبة يُعلِّمهم.

قوله: «وابن أمّ مكتوم» هو عَمْرو ـ ويقال: عبد الله ـ العامريّ من بني عامر بن لُؤَيّ، ووَقَعَ في رواية ابن أبي شَيْبة (١٤/ ٢٢٩-٣٣٠): ثُمَّ أتانا بعده عَمْرو ابن أمّ مكتوم الأعمَى أخو بني فِهْر، فقلنا: ما فعَلَ رسول الله ﷺ وأصحابه؟ قال: هم على أَثَري، وفي رواية عبد الله بن رَجاء: من وراءَك؟ زاد في رواية غُندَر عن شُعْبة: ثُمَّ عامر بن رَبيعة ومعه امرأته ليلى بنت أبي خيثمة[١]، وهي أوَّل مُهاجرة، وقيل: بل أوَّل مُهاجِرة أمّ سَلَمة لقولها لمَّا ماتَ أبو سَلَمة: أوَّلُ بيتٍ هاجَرَ»[٢]، ويُجمَع بأنَّ أوَّليَّة أمّ سَلَمة بقَيدِ البيت وهو ظاهر من إطلاقها.

قوله: «ثُمَّ قَدِمَ علينا عمَّار بن ياسِر وبلال» في رواية غُندَر: «فقَدِمَ»، وقد تقدَّم الاختلاف في عمَّار هل هاجَرَ إلى الحَبَشة أم لا؟[٣] فإن يكن، فكأنَّه أيضاً ممَّن قَدِمَ إلى مكّةَ منَ الحبشةِ، فحَصَّل له الهجرتَينِ[٤]، فقد كان ممَّن تقدَّمهم إلى مكَّة، ثمَّ هاجَرَ/ إلى المدينة. وأمَّا بلال فكان لا يُفارِق النبيَّ ﷺ وأبا بكر، لكن تقدَّمهما بإذنٍ وتأخَّرَ معهما عامر بن فُهَيرة.

٢٦١/٧

---

(١) تحرف في (ع) و(س) إلى: حثمة.

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم برقم (٩١٨).

(٣) انظر باب (٣٧): هجرة الحبشة.

(٤) من قوله: «فكأنه أيضاً» إلى هنا سقط من (ع) و(س).

قوله في الرِّواية الثانية عن غُنْدَر عن شُعْبة: «وكانوا يُقرِئونَ الناس» في رواية الأَصِيليّ وكَرِيمة: فكانا يُقرِئان الناس، وهو أوجَه، ويوَجَّه الأوَّل: إمّا على أنَّ أقلّ الجمع اثنان، وإمّا على أنَّ مَن كان يُقرِئانه كان يقرأ معهما أيضاً.

قوله: «وسعد» زاد في رواية الحاكم: «ابن مالك» وهو ابن أبي وقّاص، وروى الحاكم من طريق موسى بن عُقْبة عن ابن شِهاب قال: «وزَعَموا أنَّ من آخِر مَن قَدِمَ سعد بن أبي وقّاص في عشرة فنزلوا على سعد بن خَيْثمةَ، وقد تقدَّم في أوَّل الهجرة[1]: أنَّ أوَّل مَن قَدِمَ المدينة من المهاجرين عامر بن رَبيعة ومعه امرأته أمّ عبد الله بنت أبي خيثمة[2]، وأبو سَلَمة بن عبد الأسَد وامرأته أمّ سَلَمة، وأبو حُذَيفة بن عُتبة بن رَبيعة، وشِماسُ بن عثمان بن الشَّريد، وعبد الله بن جَحش، ولعلَّ هؤلاءِ كانوا في العشرينَ الذين قَدِموا مع عمرَ[3].

فيُجمَع بينه وبين حديث البراء بحَمْلِ الأوَّليَّة في أحدهما على صِفة خاصّة، فقد جَزَمَ ابن عُقْبة: بأنَّ أوَّل مَن قَدِمَ المدينة من المهاجرين مُطلَقاً أبو سَلَمة بن عبد الأسَد، وكان رجع من الحبشة إلى مكَّة فأُوذيَ بمكَّة فبَلَغَه ما وَقَعَ للاثنَي عشر من الأنصار في العَقَبة الأولى، فتَوَجَّهَ إلى المدينة في أثناء السَّنة، فيُجمَع بين ذلك وبين ما وَقَعَ هنا: بأنَّ أبا سَلَمة خرج لا لقصدِ الإقامة بالمدينة بل فِراراً من المشركين، بخلاف مُصعَب بن عُمير فإنَّه خرج إليها للإقامة بها، وتَعليم مَن أسلَمَ من أهلها بأمر النبيّ ﷺ، فلكلٍّ أوَّليَّةٌ من جِهة.

قوله في الرِّواية الثانية: «ثمَّ قَدِمَ عمر بن الخطَّاب في عِشرين من أصحاب النبيّ ﷺ» في رواية عبد الله بن رَجاء: «في عشرين راكباً»، وقد سَمَّى ابن إسحاق منهم: زيد بن الخطَّاب وسعيد بن زيد بن عَمْرو وعَمْرو بن سُرَاقة وأخاه عبد الله وواقد بن عبد الله وخالداً وإياساً وعامراً وعاقلاً بني البُكَير وخُنَيس بن حُذافة ـ بمُعجَمةٍ ونون ثمَّ سين مُصغَّر ـ وعيّاش بن رَبيعة وخَوْليّ بن أبي خَوليّ وأخاه، هؤلاء كلّهم من أقارب عمر وحُلَفائهم، قالوا: فنزلوا

---

(١) في باب (٤٥): هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، قبل الحديث (٣٨٩٧).

(٢) تحرف في (ع) و(س) إلى: حثمة.

(٣) من قوله: «ولعل هؤلاء» إلى هنا سقط من (س) و(ع).

جميعاً على رِفاعة بن عبد المنذِر، يعني: بقُباء. قلت: فلعلَّ بقيَّة العشرين كانوا من أتباعهم.

وروى ابن عائذ في «المغازي» بإسنادٍ له عن ابن عبَّاس قال: خرج عمر والزُّبَير وطلحة وعثمان وعيّاش بن رَبيعة في طائفة، فتَوَجَّهَ عثمان وطلحة إلى الشّام. انتهى، فهؤلاء ثلاثة عشر [مع] مَن ذكر ابن إسحاق، وذكر موسى بن عُقْبة أنَّ أكثر المهاجرين نزلوا على بني عَمْرو بن عَوْف بقُباءَ إلّا عبد الرحمن بن عَوْف، فإنَّه نزلَ على سعد بن الرَّبيع وهو خَزرَجيّ، وسيأتي في كتاب الأحكام (٧١٧٥) أنَّ سالم مَولَى أبي حُذَيفة بن عُتبة كان يَؤُمّ المهاجرين الأوَّلين في مسجدَ قُباء، منهم أبو سَلَمة بن عبد الأسَد.

قوله: «حتَّى جَعَلَ الإماءَ يَقُلنَ: قَدِمَ رسول الله» في رواية عبد الله بن رَجاء: فخرج الناس حين قَدِمَ المدينةَ في الطُّرق وعلى البيوت، والغِلمان والخَدَم: جاء محمد، جاء رسول الله، الله أكبر، جاء محمد رسول الله، ﷺ. وأخرج الحاكم[1] من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس: فخَرَجَت جَوارٍ من بني النَّجّار يَضرِبنَ بالدُّفِّ وهنَّ يَقُلنَ:

نحنُ جَوارٍ من بني النَّجّارِ ... يا حَبَّذا محمَّدٌ من جارِ

وأخرج أبو سعْد[2] في «شَرَف المصطفى»، وروِّيناه في «فوائد الخِلَعيّ» (١٠٢٠) من طريق عُبيد الله ابن عائشة مُنقطِعاً: لمَّا دَخَلَ النبيّ ﷺ المدينة جَعَلَ الولائد يَقُلنَ:

طَلَعَ البدرُ علينا ... من ثَنِيّاتِ[3] الوَداع

وَجَبَ الشُّكرُ علينا ... ما دَعَا لله داع

٢٦٢/٧ وهو سندٌ مُعضَل، ولعلَّ ذلك كان في قُدومه من غزوة تَبُوك[4].

---

(١) هو في «الإكليل» كما صرح به الحافظ قريباً، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٨٩٩) بإسناد صحيح من طريق ثمامة بن عبد الله عن أنس.

(٢) تحرف في (ع) إلى: ابن سعد، وفي (س) إلى: أبو سعيد.

(٣) تحرف في (س) إلى: ثنية.

(٤) هو عكس ما قرره البيهقي، حيث قال بعد أن أخرج الخبر في «الدلائل» ٥/ ٢٦٦ من الطريق المذكورة: وهذا يذكره علماؤنا عند مقدمه المدينة من مكة، لا أنه لـمّا قدم المدينة من ثنية الوداع عند مقدمه من تبوك.

قوله: «فما قَدِمَ حتَّى حَفِظتُ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ في سُوَرٍ من المفَصَّل» أي: مع سُوَر، وفي رواية الحسن بن سفيان عن بُندار شيخ البخاريّ فيه: «وسُوَراً من المفَصَّل»، ومُقتَضاه أنَّ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ مَكّيَّة، وفيه نظر لأنَّ ابن أبي حاتم أخرج من طريق جيِّدةٍ: أنَّ قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾ نزلت في صلاة العيد وزكاة الفِطْر، وسنده حَسَن، وكلٌّ منهما شُرِعَ في السَّنة الثانية، فيُمكِن أن يكون نزول هاتَينِ منها وَقَعَ بالمدينة. وأقوَى منه أن يَتقدَّم نزولُ السّورة كلِّها بمكَّة. ثمَّ بيَّن النبيّ ﷺ أنَّ المراد بـ﴿فَصَلَّىٰ﴾: صَلَّى صلاة العيد وبـ﴿ تَزَكَّىٰ﴾: زكاة الفِطْر، فإنَّ تأخير البيان عن وقت الخِطاب جائز.

والجواب عن الإشكال من وجهَينِ:

أحدهما: احتِمال أن تكون السّورة مَكّيَّة إلّا هاتَينِ الآيتَينِ.

وثانيهما ـ وهو أصحُّهما فيه ـ: يجوز نزولها كلّها بمكَّة. ثمَّ بيَّن النبيّ ﷺ المراد بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾: صلاة العيد وزكاة الفِطْر، فليس في الآية إلّا التَّرغيب في الذِّكر والصلاة من غير بيانٍ للمُراد، فبيَّنَتْه السُّنّة بعد ذلك.

الحديث الثاني: حديث عائشة.

٣٩٢٦- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسُفَ، أخبرنا مالكٌ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، أنَّها قالت: لمّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ وُعِكَ أبو بكرٍ وبِلالٌ، قالت: فدَخَلْتُ عليهما، فقلتُ: يا أبتِ، كيفَ تَجِدُكَ؟ ويا بلالُ، كيفَ تَجِدُكَ؟ قالت: فكان أبو بكرٍ إذا أخَذَتْه الحُمَّى يقول:

كُلُّ امرِئٍ مُصبَّحٌ في أهلِهِ　　والموتُ أدنَى من شِراكِ نَعْلِهِ

وكان بلالٌ إذا أَقلَعَ عنه الحُمَّى، يَرفعُ عَقِيرتَه ويقول:

ألا لَيتَ شِعْري هل أبِيتَنَّ ليلةً　　بِوَادٍ وحَوْلي إذْخِرٌ وجَلِيلُ

من تبوك.

وهل أرِدَنْ يوماً مِياهَ مَجَنَّةٍ ... وهل يَبْدُوَنْ لي شامةٌ وطَفِيلُ

قالت عائشةُ: فجِئْتُ رسولَ الله ﷺ، فأخبَرتُه، فقال: «اللهمَّ حَبِّبْ إلينا المدينةَ كحُبِّنا مكَّةَ أو أشَدَّ، وصَحِّحْها، وبارِكْ لنا في صاعِها ومُدِّها، وانقُلْ حُمّاها فاجْعَلْها بالجُحْفةِ».

قوله: «قَدِمْنا المدينة» في رواية أبي أُسامة عن هشام[1]: وهي أَوبأُ أرض الله، وفي رواية محمد بن إسحاق[2] عن هشام بن عُرْوة نحوه وزادَ: قال هشام: وكان وباؤُها معروفاً في الجاهليَّة، وكان الإنسان إذا دَخَلَها وأراد أن يَسلَم من وبائها قيل له: انهَق، فيَنهَق كما يَنهَق الحِمار، وفي ذلك يقول الشّاعر:

لَعَمْري لَئِن غَنَّيتُ[3] مِن خِيفَةِ الرَّدَى ... نَهيقَ حِمارٍ إنَّني لَمُرَوَّعُ

قوله: «وُعِكَ» بضمِّ أوَّله وكسر ثانيه، أي: أصابه الوَعْك، وهي الحُمَّى.

قوله: «كيف تَجِدُك؟» أي: تَجِد نفسَك أو جسدك.

وقوله: «مُصَبَّح» بمُهمَلةٍ ثمَّ موحَّدة وزن محمَّد، أي: مُصاب بالموت صَباحاً، وقيل: المراد أنَّه يقال له وهو مُقيم بأهلِه: صَبَّحَك الله بالخير، وقد يَفجَأه الموت في بقيَّة النَّهار وهو مُقيم بأهلِه.

قوله: «أدنَى» أي: أقرَب.

قوله: «شِراك» بكسر المعجَمة وتخفيف الراء: السَّير الذي يكون في وَجه النَّعل، والمعنى أنَّ الموت أقرَب إلى الشَّخص من/ شِراك نَعْله لرِجلِه. ٢٦٣/٧

قوله: «أقلَعَ عنه» بفتح أوَّله، أي: الوَعك وبضمِّها، والإقلاعُ: الكَفّ عن الأمر.

---

(١) سلفت عند المصنف برقم (١٨٨٩).

(٢) وهو عند البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٥٦٧، لكن سقط اسم ابن إسحاق من المطبوع بين يونس بن بكير وهشام بن عروة.

(٣) هكذا في الأصلين و(س): غنَّيت، وفي «الدلائل» وكتب اللغة، و«ديوان عروة بن الورد» ص٢٥ وهو قائله: عشَّرتُ، قال ابن دريد: عشَّر الحمارُ: نَهَق عشراً في طَلَق واحد. وانظر «المخصص» لابن سيده ٢/ ٢٧٢.

قوله: «يَرفَع عَقِيرتَه» أي: صوته ببكاءٍ أو بغِناءٍ، قال الأصمَعيّ: أصله أنَّ رجلاً انعقَرَت رِجلُه فرَفَعَها على الأُخرَى وجَعَلَ يصيح، فصارَ كلّ مَن رَفَعَ صوته يقال: رَفَعَ عَقيرَته، وإن لم يَرفَع رِجلَه. قال ثَعلَب: وهذا من الأسماء التي استُعمِلَت على غير أصلها.

قوله: «بوادٍ» أي: بوادي مكَّة.

قوله: «وجَليل» بالجيم: نبتٌ ضعيف يُحشَى به خِصاص البيوت وغيرها.

قوله: «مياه مَجَنّة» بالجيم موضع على أميال من مَكّة وكان به سوق، تقدَّم بيانه في أوائل الحجّ[1].

وقوله: «يَبدُوَنْ» أي: يَظهَر.

و«شامة» و«طَفيل»: جبلان بقُرب مكَّة، وقال الخطَّابيُّ: كنت أحسِب أنَّهما جَبَلان حتَّى ثَبَتَ عندي أنَّهما عَينان.

وقوله: «أَرِدَنْ» و«أَبدُوَنْ» بنون التأكيد الخفيفة، و«شامة» بالمعجَمة والميم مُخفَّفاً، وزَعَمَ بعضهم أنَّ الصواب بالموحَّدة بَدَل الميم والمعروف بالميم، وزاد المصنِّف آخِر كتاب الحجّ (١٨٨٩) من طريق أبي أُسامة عن هشام، به: ثُمَّ يقول بلال: اللهمَّ العن عُتبة بن رَبيعة وشَيْبة بن رَبيعة وأُميَّة بن خَلَف كما أخرَجونا إلى أرض الوَباء، ثمَّ قال رسول الله ﷺ: «اللهمَّ حَبِّب إلينا المدينة» الحديث.

وقوله: «كما أخرَجونا» أي: أخرِجْهم من رَحمَتك كما أخرَجُونا من وَطَننا، وزاد ابن إسحاق[2] في روايته عن هشام وعبد الله بن عُرْوة جميعاً عن عُرْوة عن عائشة عَقِبَ قول أبيها: فقلت: والله ما يَدري أبي ما يقول، قالت: ثُمَّ دَنَوت إلى عامر بن فُهَيرة ـ وذلك قبل

---

(١) في باب (١٥٠): التجارة أيام الموسم.

(٢) ومن طريقه أخرجه ابن هشام في «السيرة النبوية» ١/ ٥٨٨-٥٨٩، ورواية عبد الله بن عروة أخرجها أحمد في «المسند» (٢٤٣٦٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٤٧٧) بنحو رواية ابن إسحاق وليس عندهما في آخره قول عائشة: «يا رسول الله، إنهم ليهذون...». وقوله في البيت الثاني: «مجاهدٌ بطَوْقه» أي: أقصى غايته، والمراد: أن كل امرئٍ مكلَّف ما أطاق، وقوله: «برَوْقه» أي: قرنه.

أن يُضْرَبَ علينا الحِجاب ـ فقلت: كيف تَجِدُكَ يا عامر؟ فقال:

لقد وَجدتُ الموتَ قبل ذَوقِهِ إنَّ الجبانَ حَتْفُه مِنْ فَوقِهِ

كلُّ امرِئٍ مجاهدٌ بطَوقِهِ كالثَّورِ يَحمي جِسمَه بِرَوْقِهِ

وقالت في آخره: فقلت: يا رسول الله، إنَّهم لَيَهذونَ وما يَعقِلونَ من شِدّة الحُمَّى. والزّيادة في قول عامر بن فُهَيرة رواها مالك أيضاً في «الموطَّأ» (٢/ ٨٩١) عن يحيى بن سعيد عن عائشة مُنقَطِعاً، وسيأتي بقيَّة ما يتعلَّق بهذا الحديث في كتاب الدَّعَوات[1] إن شاء الله تعالى، وقد تقدَّم في الباب الذي قبله من حديث البراء (٣٩١٨): أنَّ عائشة أيضاً وعَكَت، وكان أبو بكر يدخل عليها، وكان وصول عائشة إلى المدينة مع آلِ أبي بكر، هاجَرَ بهم أخوها عبد الله، وخرج زيد بن حارثة وأبو رافع ببنتَي النبيّ ﷺ فاطمة وأُمّ كُلثوم وأُسامة بن زيد وأُمّه أمِّ أيمَن وسودة بنت زَمعة، وكانت رُقيَّة بنت النبيّ ﷺ سَبَقَت مع زوجها عثمان، وأخرجت زينب وهي الكُبرَى عند زوجها أبي العاص بن الرَّبيع.

٣٩٢٧- حدَّثني عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا هشامٌ، أخبرنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهريِّ، حدَّثني عُرْوةُ، أنَّ عُبيد الله بنَ عَدِيٍّ أخبَرَه: دَخَلْتُ على عُثْمانَ. ح وقال بِشرُ بنُ شُعَيبٍ: حدَّثني أبي، عن الزُّهْريِّ، حدَّثني عُرْوةُ بنُ الزُّبيرِ: أنَّ عُبيد الله بنَ عَدِيٍّ بنِ الخِيارِ أخبَرَه قال: دَخَلْتُ على عُثْمانَ فتَشَهَّدَ، ثمَّ قال: أمَّا بَعْدُ، فإنَّ الله بَعَثَ محمَّداً ﷺ بالحقِّ، وكنتُ ممَّنِ استَجابَ لله ولِرسولِه، وآمَنَ بما بُعِثَ به محمَّدٌ ﷺ، ثمَّ هاجَرْتُ هِجرتَينِ، ونِلْتُ صِهْرَ رسولِ الله ﷺ، وبايعتُه، فوالله ما عَصَيتُه ولا غَشَشْتُه حتَّى تَوَفَّاه الله.

تابَعَه إسحاقُ الكَلْبيُّ، حدَّثني الزُّهْريّ... مِثلَه.

٢٦٤/٧ **٣٩٢٨- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، حدَّثني ابنُ وَهْب، حدَّثنا مالكٌ. (ح) وأخبرني يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني عُبيدُ الله بنُ عبدِ الله، أنَّ ابنَ عبَّاسٍ أخبَرَه: أنَّ عبد الرَّحمن بنَ عَوْفٍ رَجَعَ إلى أهلِه وهو بمِنًى في آخِرِ حَجّةٍ حَجَّها عمرُ، فوَجَدَني، فقال عبدُ الرَّحمن فقلتُ:**

---

(١) عند باب الدعاء برفع الوباء والوجع، الحديث (٦٣٧٢).

يا أَمِيرَ المؤمنينَ، إنَّ المَوْسِمَ يَجمَعُ رَعاعَ الناسِ وغَوْغاءَهُم، وإنِّي أَرَى أن تُمْهِلَ حتَّى تَقْدَمَ المدينةَ، فإنَّها دارُ الهِجْرةِ والسُّنَّةِ والسَّلامةِ، وتَخلُصَ لأهلِ الفِقْهِ، وأشرافِ الناسِ، وذَوي رأيِهِمْ، قال عمرُ: لأقومَنَّ في أوَّلِ مقامٍ أقومُه بالمدينةِ.

٣٩٢٩- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، أخبرنا ابنُ شِهابٍ، عن خارجةَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ: أنَّ أمَّ العلاءِ، امرأةً من نسائهم، بايعَتِ النبيَّ ﷺ أخبَرَتْه: أنَّ عُثْمانَ ابنَ مَظْعونٍ طارَ لهم في السُّكْنَى حينَ قَرَعَتِ الأنصارُ على سُكنَى المهاجِرِينَ، قالت أمُّ العلاءِ: فاشتَكَى عُثْمانُ عندَنا، فمرَّضْتُه حتَّى توُفِّيَ، وجَعَلْناه في أثْوابه، فدَخَلَ علينا النبيُّ ﷺ، فقلتُ: رحمةُ الله عليكَ أبا السائبِ، شهادتي عليكَ لقد أكرَمَكَ الله، فقال النبيُّ ﷺ: «وما يُدْرِيكِ أنَّ الله أكرَمَه؟» قالت: قلتُ: لا أدْري، بأبي أنتَ وأُمِّي يا رسولَ الله، فمَنْ؟ قال: «أمَّا هو فقد جاءَه والله اليقينُ، والله إنِّي لَأرجو له الخيرَ، وما أدْري والله وأنا رسولُ الله ما يُفْعَلُ بي؟» قالت: فوالله لا أُزَكِّي أحداً بعدَه، قالت: فأحزَنَني ذلكَ، فنِمْتُ فرأيتُ لِعُثْمانَ عَيناً تَجْري، فجِئْتُ رسولَ الله ﷺ، فأخبَرْتُه، فقال: «ذلكِ عَمَلُه».

٣٩٣٠- حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ سعيدٍ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: كان يومُ بُعاثٍ يوماً قَدَّمَه الله عزَّ وجلَّ لِرسولِه ﷺ، فقَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ وقَدِ افترَقَ مَلَؤُهمْ، وقُتِلَت سَراتُهم في دُخولِهم في الإسلامِ.

٣٩٣١- حدَّثني محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ: أنَّ أبا بَكرٍ دَخَلَ عليها والنبيُّ ﷺ عندَها يومَ فِطْرٍ أو أضْحَى، وعندَها قَينَتان تُغَنِّيان بما تَعازَفَتِ الأنصارُ يومَ بُعاثٍ، فقال أبو بَكْرٍ: مِزْمارُ الشَّيطان! مرَّتَينِ، فقال النبيُّ ﷺ: «دَعْهما يا أبا بَكْرٍ، إنَّ لكلِّ قومٍ عِيداً، وإنَّ عِيدَنا هذا اليومُ».

الحديث الثالث:

قوله: «حدَّثنا هشام» هو ابن يوسف الصَّنعانيّ، ذكر حديث عثمان في شأن الوليد بن عُقْبة، وقد تقدَّم شرحه في مناقب عثمان مُستوفًى (٣٦٩٦)، والغرض منه قوله: «وهاجَرْتُ

الهجرتَينِ»، وكان عثمان ممَّن رَجَعَ من الحبشة، فهاجَرَ من مكَّة إلى المدينة ومعه زوجته رُقيَّة بنت النبيّ ﷺ.

٧/٢٦٥ قوله: «وقال بشر بن شُعَيب...» إلى آخره، وَصَلَه أحمد بن/ حَنبَل في «مُسنَده» (٤٨٠) عنه بتمامه.

قوله: «تابعَه إسحاق الكَلْبيّ» وَصَلَه أبو بكر بن شاذان فيما روِّيناه من طريقه بإسناده إلى يحيى بن صالح عن إسحاق الكَلْبيّ عن الزُّهْريِّ، فذكره بتَمامه وفيه: أنَّه جَلَدَ الوليدَ أربعين، وقد تقدَّم البحث في ذلك في مناقب عثمان.

الحديث الرابع:

ذكر طَرَفاً من قِصّة عبد الرحمن بن عَوْف مع عمر، وفيه خُطبة عمر، والغرض منه قول عبد الرحمن حتَّى تَقدَمَ المدينة، فإنَّها دار الهجرة والسُّنّة، ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيّ: «والسَّلامة» بَدَل: السُّنّة.

الحديث الخامس:

قوله: «أنَّ أمّ العلاء» هي والدة خارجة بن زيد بن ثابت الراوي عنها، وقد روى سالم أبو النَّضر هذا الحديث عن خارجة بن زيد عن أمّه نحوه ولم يُسمِّ هذه، فكأنَّ اسمَها كُنيتُها، وهي بنت الحارث بن ثابت بن خارجة الأنصاريَّة الخَزرَجيَّة.

قوله: «طارَ لهم» أي: خرج في القُرعة لهم، وتقدَّم بيانه آخِر الشَّهادات (٢٦٨٧).

قوله: «حين قَرَعَت» بالقاف، كذا وَقَعَ ثُلاثيّاً، والمعروف: أقرَعَت، من الرُّباعيّ، وتقدَّم في الجنائز[1] بلفظ: اقترَعَت.

قوله: «أبا السائب» هي كُنْية عثمان بن مظعون المذكور، وكان عثمان من فُضَلاء الصحابة

---

(١) برقم (١٢٤٣) ولفظه هناك: «اقتسم المهاجرون قُرعةً»، ولفظ «اقترعت» إنما وقع في حديث هذا الباب في غير رواية أبي ذرٍّ الهروي، وفي كتاب التعبير برقم (٧٠١٨).

السابقين، وقد تقدَّم خَبَره مع لَبيدٍ في أوَّل المبعَث[١].

الحديث السادس:

قوله: «كان يوم بُعاث» تقدَّم بيانه في مناقب الأنصار (٣٧٧٧)، ووَقَعَ عند أبي سعد[٢] في قِصّة العَقَبة الأولى ما يدلّ على أنَّ يوم بُعاث كان بعد المبعَث بعشرِ سِنين، وتقدَّم نحوه في «باب وُفود الأنصار»[٣].

وقوله: «في دخولهم» مُتعلِّق بقوله: قَدَّمَه الله.

الحديث السابع:

قوله: «بما تَعازَفَت» بالمهمَلة والزّاي، أي: قالته من الأشعار في هِجاء بعضهم بعضاً وألقَته على المغَنّيات فغَنَّين به، والمعازف: آلات الملاهي الواحدة مِعزَفة، وقال الخطّابيُّ: يحتمل أن يكون من عَزْف اللَّهْو: وهو ضرب المعازف على تلك الأشعار المحَرِّضة على القتال، ويحتمل أن يكون المراد بالعَزفِ: أصوات الحرب، شَبَّهَها بعَزيفِ الرّياح وهو ما يُسمَع من دَويِّها، وفي رواية :«تَقاذَفَت» بالقاف والذّال المعجَمة، أي: تَرامَت به.

٢٦٦/٧

الحديث الثامن:

٣٩٣٢- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا عبدُ الوارثِ. ح وحدَّثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ، أخبرنا عبدُ الصَّمَد، قال: سمعتُ أبي يُحدِّثُ، حدَّثنا أبو التَّيّاح يَزيدُ بنُ حُميدٍ الضُّبَعِيُّ، قال: حدَّثني أنسُ ابنُ مالكٍ ﷺ، قال: لمَّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ نزلَ في عُلْوِ المدينةِ، في حَيٍّ يقال لهمْ: بنو عَمْرِو بنِ عَوْفٍ، قال: فأقامَ فيهم أربعَ عَشْرةَ ليلةً، ثمَّ أرسَلَ إلى مَلإِ بني النَّجّار، قال: فَجاؤوا مُتَقَلِّدي سُيوفِهِمْ، قال: وكأنّي أنظُرُ إلى رسولِ الله ﷺ على راحلَتِه وأبو بَكْرٍ رِدْفَه، ومَلأُ بني

---

(١) في شرح الحديث (٣٨٤١)، وهو في باب (٢٦) أيام الجاهلية.

(٢) تحرفت في الأصلين إلى: أبي سعيد، وفي (س) إلى ابن سعد، وإنما هو أبو سعد النيسابوري صاحب كتاب «شرف المصطفى»، وقد قدّمنا التنبيه على ذلك مراراً.

(٣) رقم الباب (٤٣) من هذا الكتاب.

النَّجّار حَوْلَه، حتَّى ألقَى بفِناءِ أبي أيوبَ، قال: فكان يُصلِّي حَيثُ أدْرَكَتْه الصَّلاةُ، ويُصلِّي في مَرابضِ الغَنَمِ، قال: ثمَّ إنَّه أمَرَ ببناءِ المسجدِ، فأرسَلَ إلى مَلأِ بني النَّجّار، فَجاؤوا فقال: «يا بني النَّجّار، ثامِنُوني بحائِطِكُم هذا» فقالوا: لا والله، لا نَطْلُبُ ثَمَنَه إلا إلى الله، قال: فكان فيه ما أقولُ لكُمْ، كانت فيه قُبورُ المشْرِكِينَ، وكانت فيه خِرَبٌ، وكان فيه نَخْلٌ، فأمَرَ رسولُ الله ﷺ بقُبورِ المشركينَ فنُبِشَتْ، وبالخِرَبِ فسُوِّيَتْ، وبالنَّخْلِ فقُطِعَ، قال: فصَفُّوا النَّخلَ قِبْلَةَ المسجدِ، قال: وجَعَلوا عِضادَتَيهِ حجارةً، قال: جَعَلوا يَنقُلونَ ذاكَ الصَّخْرَ، وهم يَرْتَجِزونَ ورسولُ الله ﷺ معهم يقولون:

اللّهـمَّ إنَّـه لا خـيرَ إلا خـيرُ الآخِـرَهْ فانـصُرِ الأنـصارَ والمهـاجِرَهْ

قوله: «أخبرنا عبد الصمَد» هو ابن عبد الوارث بن سعيد.

قوله: «في عُلْو المدينة» كلّ ما في جِهة نَجد يُسَمَّى العاليَة، وما في جهة تِهامة يُسَمَّى السافلة، وقُباء من عَوالي المدينة، وأُخِذَ من نزول النبيّ ﷺ التفاؤُل له ولدينِه بالعُلُوِّ.

قوله: «يقال لهم: بنو عَمْرو بن عَوْف» أي: ابن مالك بن الأسوَد بن حارثة.

قوله: «وأبو بكر رِدْفَه» تقدَّم ما فيه في الباب الذي قبله في الحديث الثامن عشر (٣٩١١).

قوله: «ومَلأُ بني النَّجّار» أي: جماعتهم.

قوله: «حتَّى ألقَى» أي: نزلَ، أو المراد ألقَى رَحْلَه.

قوله: «بفِناءِ» بكسر الفاء وبالمدِّ: ما امتَدَّ من جَوانب الدّار.

قوله: «أبي أيوب» هو خالد بن زيد بن كُلَيب الأنصاريّ من بني مالك بن النَّجّار.

قوله: «ثُمَّ إنَّه أمَرَ» تقدَّم ضبطه في أوائل الصلاة (٤٢٨).

قوله: «ثامِنُوني» أي: قَرِّروا مَعي ثَمَنه، أو ساوِموني بثَمَنِه، تقول: ثامَنْت الرجل في كذا: إذا ساوَمتَه.

قوله: «بحائطِكُم» أي: بُستانكم، وقد تقدَّم في الباب قبله (٣٩٠٥): أنَّه كان مِربَداً، فلعلَّه كان أوَّلاً حائطاً ثمَّ خَرِبَ فصارَ مِربَداً، ويُؤيِّده قوله: إنَّه كان فيه نَخل وخِرَبٌ،

وقيل: كان بعضه بُستاناً وبعضه مِربَداً، وقد تقدَّم في الباب الذي قبله تَسميةُ صاحبَي المكان المذكور، ووَقَعَ عند موسى بن عُقْبة عن الزُّهْريِّ: أنَّه اشتَراه منهما بعشرة دنانير، وزاد الواقديّ: أنَّ أبا بكر دَفَعَها لهما عنه.

قوله: «فكان فيه» فَسَّره بعد ذلك.

قوله: «خِرَب» بكسر المعجَمة وفتح الراء والموحَّدة، وتقدَّم توجيهٌ آخرُ في أوائل الصلاة (٤٢٨) بفتح أوَّله وكسر ثانيه، قال الخطَّابيُّ: أكثر الرُّواة بالفتح ثمَّ الكسر، وحدَّثناه الخَيّام بالكسر ثمَّ الفتح، ثمَّ حَكَى احتمالات: منها الخُرْب بضمِّ أوَّله وسكون ثانيه، قال: هي الخُروق المستديرة في الأرض، والجِرَف بكسر الجيم وفتح الراء بعدها فاء: ما تَجرُفه السُّيول وتأكُله من الأرض، والحَدَب بالمهمَلة وبالدّال المهمَلة أيضاً: المرتَفِع من الأرض، قال: وهذا لائقٌ بقوله: «فسُوِّيَت» لأنَّه إنَّما يُسوَّى المكان المُحدَوْدِب، وكذا الذي جَرَفَته السُّيول، وأمَّا الخَراب فيُبنَى ويُعمَر دون أن يُصلَح ويُسوَّى.

قلت: وما المانع من تسوية الخَراب بأن يُزال ما بَقيَ منه ويُسوَّى أرضه، ولا ينبغي الالتِفات إلى هذه الاحتِمالات مع توجيه الرِّواية الصحيحة.

قوله: «فأمَرَ رسول الله ﷺ بقُبورِ المشرِكين فنُبشَت» قال ابن بَطّال: لم أجِد في نَبش قُبور المشرِكين لتُتَّخَذ مسجداً نَصّاً عن أحدٍ من العلماء، نعم اختَلَفوا هل تُنبَش لطَلَب المال؟ فأجازَه الجمهور ومَنَعَه الأوزاعيّ، وهذا الحديث حُجّة للجواز، لأنَّ المشرِك لا حُرمةَ له حَيّاً ولا ميِّتاً، وقد تقدَّم في المساجد (٤٢٨) البحث فيما يتعلَّق بها.

قوله: «وبالنَّخلِ فقُطِعَ» هو محمولٌ على أنَّه لم يكن يُثمِر، ويحتمل أن يُثمِر لكن دَعَت الحاجة إليه لذلك.

وقوله: «فصَفُّوا النَّخل» أي: موضع النَّخل.

وقوله: «عِضادَتَيه» بكسر المهمَلة وتخفيف المعجَمة تثنية عِضادَة: وهي الخشبة التي على

كَتِف الباب، ولكلِّ باب عِضادَتان، وأعضاد كلّ شيء: ما يَشُدُّ جَوانبه.

قوله: «يَرتَجِزونَ» أي: يقولون رَجَزاً، وهو ضَرْبٌ من الشِّعر على الصحيح.

قوله: «فانصُر الأنصار والمهاجرهْ» كذا رواه أبو داود (٤٥٣) بهذا اللَّفظ، وسَبَقَ ما فيه في أبواب المساجد (٤٢٨)، واحتَجَّ مَن أجازَ بيع غير المالك بهذه القِصّة، لأنَّ المساوَمة وَقَعَت من غير الغلامَين، وأُجيبَ باحتمال أنَّهما كانا من بني النَّجّار فساوَمَهما وأشرَكَ معهما في المساوَمة عَمَّهما الذي كانا في حِجْره كما تقدَّم في الحديث الثاني عشر (٣٩٠٥).

٤٧- باب إقامة المهاجِر بمكّة بعد قضاء نُسُكِه

٢٦٧/٧

٣٩٣٣- حدَّثني إبراهيمُ بنُ حمزةَ، حدَّثنا حاتمٌ، عن عبدِ الرَّحمن بنِ حُميدٍ الزُّهْريِّ، قال: سمعتُ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ يَسْأَلُ السائبَ ابنَ أُخْتِ النَّمِرِ: ما سمعتَ في سُكْنَى مكَّةَ؟ قال: سمعتُ العلاءَ بنَ الحَضْرَمِيِّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ثلاثٌ للمُهاجِرِ بعدَ الصَّدَرِ».

قوله: «باب إقامة المهاجر بمكَّة بعد قَضاء نُسُكه» أي: من حَجٍّ أو عمرة.

قوله: «حدَّثنا حاتم» هو ابن إسماعيل المَدَنيّ.

قوله: «سمعت عمرَ بن عبد العزيز يسأل السائبَ» أي: ابن يزيد.

قوله: «ابن أُخت النَّمِر» تقدَّم ذِكْره قريباً في المناقب النَّبويَّة (٣٥٤١).

قوله: «العلاء بن الحَضرَميّ» اسمه عبد الله بن عِماد، وكان حَليف بني أُميَّة، وكان العلاء صحابيّاً جَليلاً، ولّاه النبيّ ﷺ البحرَين، وكان مُجابَ الدَّعوة، وماتَ في خلافة عمر، وما له في البخاريّ إلّا هذا الحديث.

قوله: «ثلاث للمُهاجرِ بعد الصَّدَر» بفتح المهمَلَتَين، أي: بعد الرُّجوع من مِنًى.

وفِقْهُ هذا الحديث أنَّ الإقامة بمكَّة كانت حَراماً على مَن هاجَرَ منها قبلَ الفتح، لكن أُبيحَ لمن قَصَدَها منهم بحَجٍّ أو عُمْرة أن يُقيم بعد قضاء نُسُكه ثلاثةَ أيام لا يزيد عليها،

وبهذا رَثَى النبيّ ﷺ لسعدِ ابن خَوْلة أن ماتَ بمكَّة، ويُستَنبَط من ذلك أنَّ إقامة ثلاثة أيام لا تُخرِج صاحبَها عن حُكم المسافر، وفي كلام الدّاووديّ اختصاص ذلك بالمهاجرين الأوَّلين، ولا معنى لتقييدِه بالأوَّلين.

قال النَّوَويّ: معنى هذا الحديث أنَّ الذين هاجَروا يَحرُم عليهم استيطانُ مكَّة، وحَكَى عياض أنَّه قول الجمهور، قال: وأجازَه لهم جماعة، يعني: بعد الفتح، فحَمَلوا هذا القول على الزَّمَن الذي كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه، قال: واتَّفَقَ الجميع على أنَّ الهجرة قبلَ الفتح كانت واجبةً عليهم، وأنَّ سُكنَى المدينة كان واجباً لنُصرة النبيّ ﷺ ومواساتِه بالنَّفسِ، وأمَّا غير المهاجرين فيجوز له سُكنَى أيِّ بَلَد أراد، سواءٌ مكَّة وغيرُها بالاتِّفاق. انتهى كلام القاضي، ويُستَثنَى من ذلك مَن أذِنَ له النبيّ ﷺ بالإقامة في غير المدينة.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على أنَّ طَواف الوداع عبادةٌ مُستَقِلّة ليست من مناسك الحجّ، وهو أصحّ الوجهَين في المذهَب، لقولِه في هذا الحديث: «بعد قَضاء نُسُكه»، لأنَّ طَواف الوداع لا إقامةَ بعدَه، ومَتَى أقامَ بعدَه خرج عن كَونِه طوافَ الوداع، وقد سَمّاه قبلَه قاضياً لمناسكِه، فخرج طَوافُ الوداع عن أن يكون من مناسك الحجّ، والله أعلم.

وقال القُرطُبيُّ: المراد بهذا الحديث: مَن هاجَرَ من مكَّة إلى المدينة لنَصرِ النبيِّ ﷺ ولا يعني به مَن هاجَرَ من غيرها، لأنَّه خرج جواباً عن سؤالهم لمَا تَحرَّجوا من الإقامة بمكَّة إذ كانوا قد تَركوها لله تعالى، فأجابَهم بذلك، وأعلَمَهم أنَّ إقامة الثلاث ليس بإقامةٍ، قال: والخلاف الذي أشارَ إليه عياض كان فيمَن مَضَى، وهل ينبني عليه خلافٌ فيمَن فرَّ بدينِه من موضعٍ يَخاف أن يُفتَن فيه في دِينِه، فهل له أن يَرجِع إليه بعد انقضاء تلك الفتنة؟ يُمكِن أن يقال: إنْ كان تَركَها لله كما فعَلَه المهاجرونَ فليس له أن يَرجِع لشيءٍ من ذلك، وإن كان تَركَها فِراراً بدينِه ليَسلَمَ له ولم يَقصِدْ إلى تَرْكها لذاتها فله الرُّجوعُ إلى ذلك. انتهَى، وهو حَسَنٌ مُتَّجِهٌ، إلّا أنَّه خَصَّ ذلك بمَن تَرَكَ رِباعاً أو دُوراً، ولا حاجة إلى تخصيص المسألة بذلك، والله أعلم.

٤٨- باب التاريخ، مِن أين أرَّخُوا التاريخَ؟

٣٩٣٤- حدَّثنا عبدُ الله بنُ مَسْلَمةَ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ، عن أبيه، عن سَهْلِ بنِ سعدٍ، قال: ما عَدُّوا من مَبْعَثِ النبيِّ ﷺ ولا من وَفاتِه، ما عَدُّوا إلا من مَقْدَمِه المدينةَ.

٣٩٣٥- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها: قالت: فُرِضَتِ الصَّلاةُ رَكعَتَينِ، ثمَّ هاجَرَ النبيُّ ﷺ ففُرِضَت أربعاً، وتُرِكَت صلاةُ السَّفرِ على الأُولَى.

تابعَه عبدُ الرَّزّاق، عن مَعْمَرٍ.

٢٦٨/٧ قوله: «باب التاريخ» قال الجَوْهريّ: التاريخ تعريفُ الوقت، والتَّوريخ مثلُه، تقول: أرَّخت ووَرَّخت. وقيل: اشتِقاقه من الأَرْخ: وهو الأُنثَى من بَقَر الوَحْش، كأنَّه شيءٌ حَدَثَ كما يَحدُث الولد، وقيل: هو مُعرَّب، ويقال: أوّل ما أحدَث التاريخ من الطّوفان.

قوله: «من أين أرَّخوا التاريخَ؟» كأنَّه يشير إلى اختلافٍ في ذلك، وقد روى الحاكم في «الإكليل» من طريق ابن جُريج عن أبي سَلَمة عن ابن شِهاب الزُّهْريِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا قَدِمَ المدينة أمَرَ بالتاريخِ فكُتِبَ في رَبيع الأوّل، وهذا مُعضَل، والمشهور خلافُه كما سيأتي، وأنَّ ذلك كان في خلافة عمر.

وأفادَ السُّهَيليّ: أنَّ الصحابة أخذوا التاريخ بالهجرة من قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة:١٠٨]، لأنَّه من المعلوم أنَّه ليس أوَّلَ الأيام مُطلَقاً، فتَعيَّنَ أنَّه أُضيفَ إلى شيء مُضمَر، وهو أوَّل الزَّمَن الذي عَزَّ فيه الإسلام، وعَبَدَ فيه النبيُّ ﷺ رَبَّه آمِناً، وابتَدَأ بناءَ المسجد، فوافَقَ رأيُ الصحابة ابتداءَ التاريخ من ذلك اليومِ، وفَهِمنا من فِعلهم أنَّ قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ أنَّه أوَّل أيام التاريخ الإسلاميّ، كذا قال، والمتبادَر أنَّ معنى قوله: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ أي: دَخَلَ فيه النبيُّ ﷺ وأصحابُه المدينة، والله أعلم.

قوله: «حدَّثنا عبد العزيز» أي: ابن أبي حازم سَلَمة بن دينار.

قوله: «ما عَدُّوا من مَبعَث النبيِّ ﷺ» في رواية الحاكم[1] من طريق مُصعب الزُّبَيريّ عن عبد العزيز: أخطأَ الناس العدد، ولم يَعُدّوا من مَبعَثه ولا من قُدومه المدينة، وإنَّما عَدُّوا من وفاته. قال الحاكم: وهو وَهْمٌ، ثمَّ ساقَه على الصواب بلفظ: ولا من وفاته، إنَّما عَدّوا من مَقدَمِه المدينة. والمراد بقوله: «أخطأَ الناس العَدَدَ» أي: أغفَلوه وتَركوه ثمَّ استَدرَكوه، ولم يُرد أنَّ الصواب خلاف ما عَمِلوا. ويحتمل أن يريده وكان يرى أنَّ البِداءة من المبعَث أو الوفاة أولَى، وله اتِّجاه لكنَّ الراجح خلافه، والله أعلم.

قوله: «مَقدمه» أي: زمن قُدومه، ولم يُرِد شهر قُدومه، لأنَّ التاريخ إنَّما وَقَعَ من أوَّل السَّنة. وقد أبدَى بعضهم للبِداءة بالهجرة مُناسَبة فقال: كانت القضايا التي اتُّفِقَت له ويُمكِن أن يُؤَرَّخ بها أربعة: مَولِده ومَبعَثه وهِجرَته ووَفاته، فرَجَحَ عندهم جَعلها من الهجرة، لأنَّ المولِد والمبعَث لا يَخلو واحد منهما من النِّزاع في تعيين السَّنة.

وأمَّا وقت الوفاة فأعرَضوا عنه لمَا تُوُقِّعَ بذِكْره من الأسَف عليه، فانحَصَرَ في الهجرة، وإنَّما أخَّروه من ربيع الأوَّل إلى المحَرَّم، لأنَّ ابتداء العَزْم على الهجرة كان في المحَرَّم، إذ البيعة وقَعَت في أثناء ذي الحِجّة وهي مُقدِّمة الهجرة، فكان أوَّلَ هلال استَهَلَّ بعد البيعة والعَزْم على الهجرة هلالُ المحرَّم، فناسَبَ أن يُجعَل مُبتَدأً، وهذا أقوَى ما وَقفتُ عليه من مُناسَبة الابتداء بالمحَرَّمِ.

وذكروا في سبب عمل عمرَ التاريخَ أشياءَ: منها ما أخرجه أبو نُعَيم الفضل بن دُكَين في «تاريخه» ومن طريقه الحاكم من طريق الشَّعبيّ: أنَّ أبا موسى كَتَبَ إلى عمر: إنَّه يأتينا مِنك كتب ليس لها تاريخ، فجَمع عمرُ الناس، فقال بعضهم: أرِّخ بالمبعَثِ، وبعضهم: أرِّخ بالهجرة، فقال عمر: الهجرة فرَّقَت بين الحقّ والباطِل فأرِّخوا بها، وذلك سنة سبع عشرة. فلمَّا اتَّفَقوا قال بعضهم: ابدَؤوا برمضان، فقال عمر: بل بالمحَرَّمِ، فإنَّه مُنصَرَف

---

(١) هذا في كتابه «الإكليل» الذي قدّم ذكره قريباً، وأخرج نحوه في «المستدرك» ٣/ ١٣ لكن عن أبي معمر إسماعيل ابن إبراهيم الهذلي عن عبد العزيز بن أبي حازم.

الناس من حَجّهم، فاتَّفَقوا عليه[١].

وقيل: أوَّل مَن أرَّخَ التاريخ يَعْلى بن أُمَيَّة حيثُ كان باليمن، أخرجه أحمد بن حَنبَل[٢] بإسنادٍ صحيح، لكن فيه انقطاع بين عَمْرو بن دينار ويَعْلى، وروى أحمد[٣] وأبو عَرُوبة في «الأوائل» (١٢٧) والبخاريّ في «الأدب» والحاكم من طريق ميمون بن مِهْران قال: رُفِعَ لعمر صَكٌّ مَحِلّه شَعْبان فقال: أيُّ شعبان، الماضي أو الذي نحنُ فيه، أو الآتي؟ ضَعُوا للناس شيئاً يَعرِفونَه، فذكر نحوَ الأوَّل.

وروى الحاكم (٣/ ١٤) عن سعيد بن المسيّب قال: جمعَ عمرُ الناس فسألَهم عن أوَّل يوم يَكتُب التاريخ،/ فقال عليٌّ: من يوم هاجَرَ رسول الله ﷺ وتَرَك أرض الشِّرك، ففعَلَه عمر. ٢٦٩/٧

وروى ابن أبي خَيثمةَ من طريق ابن سِيرِين قال: قَدِمَ رجل من اليمن فقال: رأيت باليمن شيئاً يُسَمّونَه التاريخ يَكتُبونَه من عام كذا وشهر كذا، فقال عمر: هذا حَسَن فأرِّخوا، فلمَّا جَمَع على ذلك قال قوم: أرِّخوا للمَولِد، وقال قائلٌ: للمَبعَثِ، وقال قائلٌ: من حين خرج مُهاجراً، وقال قائل: من حين تُوُفّي، فقال عمر: أرِّخوا من خُروجه من مكَّة إلى المدينة. ثمَّ قال: بأيِّ شهر نَبدَأ؟ فقال قوم: من رَجَب، وقال قائلٌ: من رَمَضان، فقال عثمان: أرِّخوا المحَرَّم، فإنَّه شهرٌ حرام وهو أوَّل السَّنة ومُنصَرَفُ الناس من الحجّ، قال: وكان ذلك سنة سبعَ عشرةَ ـ وقيل: سنة ستَّ عشرةَ ـ في ربيع الأوَّل، فاستَفَدنا من مجموع هذه الآثار: أنَّ الذي أشارَ بالمحَرَّمِ عمر وعثمان وعليّ رضي الله عنهم.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١/ ٤٢.

(٢) يغلب على ظننا أن هذا أخرجه أحمد في «تاريخه»، ولم يقع لنا مطبوعاً، ومن طريق أحمد أخرجه الطبري في «تاريخه» ٢/ ٣٩٠، والحاكم في «المستدرك» ٣/ ٤٢٤.

(٣) هو في «تاريخه» كما يغلب على ظننا، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١/ ٤٠ من رواية حنبل بن إسحاق عنه، ولم نقف عليه في «الأدب المفرد» للبخاري، وأما الحاكم فاخرجه في «الإكليل» كما قيد به الحافظ في أول هذا الباب.

قوله: «فُرِضَت الصلاة رَكعَتَينِ» أي: بمكَّة.

وقوله: «تُرِكَت» أي: على ما كانت عليه من عَدَم وُجوب الزّائد، بخلاف صلاة الحَضَر فإنَّها زِيدَ في ثلاثٍ منها ركعتان، فالمعنى: أُقِرَّت صلاة السَّفَر على جواز الإتمام وإن كان الأحَبّ القَصْرَ، وقد تقدَّم ما فيه من الإشكال في أوّل كتاب الصلاة (١٠٩٠).

قوله: «تابَعَه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر» وَصَلَه الإسماعيليّ من طريق فيّاض بن زُهَير عن عبد الرَّزّاق بلفظه، وذكر ابن جَرِير عن الواقديّ: أنَّ الزّيادة في صلاة الحَضَر كانت بعد قدوم النبيّ ﷺ المدينة بشهرٍ واحد، قال: وزَعَمَ أنَّه لا خلاف بين أهل الحِجاز في ذلك.

٤٩- باب قول النبيِّ ﷺ: «اللّهمَّ أمْضِ لأصحابي هِجْرتَهم» ومَرْثيتِه لمَن مات بمكّة

٣٩٣٦- حدَّثنا يحيى بنُ قَزَعةَ، حدَّثنا إبراهيمُ، عن الزُّهْريِّ، عن عامرِ بنِ سَعْدِ بنِ مالكٍ، عن أبيه، قال: عادَني النبيُّ ﷺ عامَ حَجّةِ الوَداع من مرضٍ أشفَيتُ منه على الموتِ، فقلتُ: يا رسولَ الله، بَلَغَ بي مِن الوَجَعِ ما تَرَى، وأنا ذو مالٍ ولا يَرِثُني إلا ابنةٌ لي واحدةٌ، أفأتَصَدَّقُ بثُلُثَي مالي؟ قال: «لا»، قال: فأتصَدَّقُ بشَطْرِه؟ قال: «الثُّلثُ يا سَعْدُ، والثُّلثُ كَثيرٌ، إنَّكَ أنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أغنياءَ خيرٌ من أن تَذَرَهم عالَةً، يَتَكَفَّفونَ الناسَ، ولستَ بنافِقٍ نَفَقةً تَبتَغي بها وجهَ الله، إلا آجَرَكَ الله بها، حتَّى اللُّقْمةَ تَجْعَلُها في فِي امرأتِكَ» قلتُ: يا رسولَ الله، أُخَلَّفُ بعدَ أصْحابي؟ قال: «إنَّكَ لَن تُخَلَّفَ فتعمَلَ عَمَلاً تَبتَغي به وجهَ الله، إلا ازْدَدْتَ به دَرَجةً ورِفْعةً، ولعلَّكَ تُخَلَّفُ حتَّى يَنتَفِعَ بكَ أقوامٌ، ويُضَرَّ بكَ آخَرونَ، اللهمَّ أَمضِ لأصحابي هِجْرتَهم، ولا تَرُدَّهم على أعقابِهم، لكنِ البائسُ سَعْدُ ابنُ خَوْلَةَ»، يَرْثي له رسولُ الله ﷺ أن تُوفِّيَ بمكَّةَ.

وقال أحمدُ بنُ يونُسَ وموسى، عن إبراهيمَ: «أن تَذَرَ وَرَثَتَكَ».

قوله: «باب قول النبيِّ ﷺ: اللهمَّ أمضِ لأصحابي هِجرَتَهم، ومَرثِيَتِه لمَن ماتَ بمكَّة» بتخفيف التحتانيَّة وهو عَطفٌ على قولٍ. والمرثِيَّةُ: تعديدُ مَحاسن الميِّت، والمراد هنا: التوجُّع له لكَونِه ماتَ في البلد التي هاجَرَ منها، وقد تقدَّم بيان الحكمة في ذلك قبلُ ببابٍ (٣٩٣٣).

قوله: «ورَثَتَك» كذا للأكثر، وللكُشْمِيهنيِّ والقابِسيّ: «ذُرِّيَّتك»، ورواية الجماعة أَوْلى، لأنَّ هذه اللَّفظة قد بيَّن البخاريّ أنَّها لغير يحيى بن قَزَعة شيخِه هنا.

قوله: «ولستَ بنافقٍ» كذا هنا،/ وللكُشْمِيهنيِّ: «بمُنفِقٍ» وهو الصواب. ٢٧٠/٧

قوله: «أنْ ماتَ بمكَّة» هو بفتح الهمزة للتعليل، وأغرَبَ الدّاووديّ فتَرَدَّدَ فيه فقال: إن كان بالفتح ففيه دلالة على أنَّه أقامَ بمكَّة بعد الصَّدَر من حَجَّته ثمَّ مات، وإن كان بالكسر ففيه دليلٌ على أنَّه قيل له: إنَّه يريد التخلُّف بعد الصَّدَر، فخَشيَ عليه أن يُدرِكَه أجَلُه بمكَّة.

قلت: والمضبوط المحفوظ بالفتح، لكن ليس فيه دلالة على أنَّه أقامَ بعد حَجّه، لأنَّ السّياق يدلّ على أنَّه ماتَ قبل الحجّ، والله أعلم.

قوله: «وقال أحمد بن يونس وموسى عن إبراهيم» يعني: ابن سعد: «أن تَذَرَ ورَثَتَك» أمَّا رواية أحمد بن يونس، فأخرجها المصنِّف في حَجّة الوداع في آخِر المغازي (٤٤٠٩)، وأمَّا رواية موسى - وهو ابن إسماعيل - فأخرجها المؤلِّف في الدَّعوات (٦٣٧٣).

٥٠- بابٌ كيف آخى النبيُّ ﷺ بين أصحابه

وقال عبدُ الرَّحمن بنُ عَوْفٍ: آخَى النبيُّ ﷺ بَيني وبَينَ سَعْدِ بنِ الرَّبيعِ لمَّا قَدِمْنا المدينةَ.

وقال أبو جُحَيفةَ: آخَى النبيُّ ﷺ بَينَ سَلْمانَ وأبي الدَّرْداءِ.

٣٩٣٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسُفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ ﵁، قال: قَدِمَ عبدُ الرَّحمن بنُ عَوْفٍ، فآخَى النبيُّ ﷺ بينَه وبَينَ سَعْدِ بنِ الرَّبيعِ الأنصاريِّ، فعَرَضَ عليه أن يُناصِفَه أهلَه ومالَه، فقال عبدُ الرَّحمن: بارَكَ الله لكَ في أهلِكَ ومالكَ، دُلَّني على السُّوقِ، فرَبِحَ شيئاً من أَقِطٍ وسَمْنٍ، فرآه النبيُّ ﷺ بعدَ أيامٍ وعليه وَضَرٌ من صُفْرةٍ، فقال النبيُّ ﷺ: «مَهْيَمْ يا عبدَ الرَّحمن؟» قال: يا رسولَ الله، تزوَّجتُ امرأةً مِن الأنصار، قال: «فما سُقْتَ فيها؟» فقال: وَزْنَ نَواةٍ من ذَهَبٍ، فقال النبيُّ ﷺ: «أَوْلِمْ ولو بشاةٍ».

قوله: «باب كيف آخَى النبيّ ﷺ بين أصحابه» تقدَّم في مناقب الأنصار «باب آخَى النبيّ

ﷺ بين المهاجرين والأنصار»[1].

قال ابن عبد البَرِّ: كانت المؤاخاة مرَّتَينِ: مَرّةً بين المهاجرين خاصّة وذلك بمكّة، ومَرّةً بين المهاجرين والأنصار، فهي المقصودة هنا. وذكر ابن سعد (١/ ٢٣٨) بأسانيد الواقديّ إلى جماعة من التابعين قالوا: لمَّا قَدِمَ النبيّ ﷺ المدينة آخَى بين المهاجرين، وآخَى بين المهاجرين والأنصار على المواساة، وكانوا يَتَوارَثون، وكانوا تسعين نفساً بعضُهم من المهاجرين وبعضُهم من الأنصار، وقيل: كانوا مئةً، فلمَّا نزلَ: ﴿وَأُوْلُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الأنفال:٧٥] بطَلَت المواريث بينهم بتلك المؤاخاة.

قلت: وسيأتي في الفرائض (٦٧٤٧) من حديث ابن عبَّاس: لمَّا قَدِموا المدينة كان يَرِث المهاجريُّ الأنصاريَّ دون ذَوِي رَحِمه بالأُخوّة التي آخَى رسولُ الله ﷺ بينهما، فنزلت. وعند أحمد[2] من رواية عَمْرو بن شُعَيب عن أبيه عن جَدّه نحوُه.

قال السُّهَيليّ: آخَى بين أصحابه ليُذهِب عنهم وحشةَ الغُربة، ويَتأنَّسوا من مُفارَقة الأهل والعَشيرة، ويَشُدَّ بعضهم أَزْرَ بعض، فلمَّا عَزَّ الإسلام واجتَمع الشَّمل وذهبَت الوَحْشة، أبطَلَ المواريثَ وجَعَلَ المؤمِنين كلَّهم إخوة، وأنزَلَ الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠]، يعني: في التوادُد وشُمول الدَّعوة.

واختَلَفوا في ابتدائها: فقيل بعد الهجرة بخمسة أشهر، وقيل: بتسعةٍ، وقيل: وهو يبني المسجد، وقيل: قبل بنائه، وقيل: بسنةٍ وثلاثة أشهر قبل/ بدر، وعند أبي سعيد في «شَرَف المصطَفَى»: كان الإخاء بينهم في المسجد. ٧/ ٢٧١

وذكر محمد بن إسحاق المؤاخاة، فقال: قال رسول الله ﷺ لأصحابه بعد أن هاجَرَ:

---

(١) باب رقم (٣).

(٢) في «المسند» برقم (٣٤٤٣) و(٦٩٠٤) بلفظ: أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار على أن يَعْقِلوا مَعاقِلَهم، ويَفْدُوا عانِيَهم بالمعروف والإصلاح بين المسلمين. وفي إسناده الحجاج بن أرطاة، وهو كثير الخطأ والتدليس.

«تَآخَوا أَخَوَينِ أَخوَينِ»، فكان هو وعليٌّ أَخَوَينِ، وحمزة وزيد بن حارثة أَخَوَينِ، وجعفر ابن أبي طالب ومعاذ بن جبل أَخَوَينِ. وتَعقَّبَه ابن هشام بأنَّ جعفراً كان يومَئذٍ بالحبشة، وفي هذا نَظَر، وقد تقدَّم. ووَجَّهَها العِماد بن كثير: بأنَّه أرصَدَه لأُخوَّتِه حتَّى يَقدَمَ، وفي «تفسير سُنَيد»: آخَى بين معاذ وابن مسعود.

وأبو بكر وخارجة بن زيد أَخَوَينِ، وعمرُ وعِتْبان بن مالك أَخَوَينِ، وقد تقدَّم في أوائل الإيمان (٨٩) قول عمر: «كان لي أخ من الأنصار» وفُسِّرَ بعِتْبان، ويُمكِن أن يكون أُخوَّته له تَراخَت كما في أبي الدَّرداء وسلمان.

ومُصعَب بن عُمير وأبو أيوب أَخَوَينِ، وأبو حُذَيفة بن عُتبة وعبّاد بن بِشْر أَخَوَينِ، [وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليَمان أَخَوَين][1]، ويقال: بل عَمّار وثابت بن قيس؛ لأنَّ حُذَيفة إنَّما أسلَمَ زمان أُحُد.

وبلال وأبو رُوَيحة أخوين، وأبو عبيدة وسعد بن معاذ أخوينِ. قلت: وفي هذا نَظَرٌ، لأن في «صحيح مسلم» (٢٥٢٨) من رواية ثابت عن أنس: آخى بين أبي عُبيدة وأبي طلحة، انتهى.

قال: وعبد الرَّحمن بن عوفٍ وسعد بن الرَّبيع أخَوَينِ، والزُّبيرُ وسَلَمة. قال ابن سعد: آخى بين مئةٍ منهم خمسون من المهاجرين، وخمسون من الأنصار. وقيل: كان كلُّ فريقٍ منهم خمسةٌ وأربعون نَفْساً، وكان ذلك قبل بَدْرٍ بخمسة أشهر في دار أنسٍ كما تقدَّم ذلك في آخر الكَفّارة من طريق عاصمٍ عن أنسٍ، وتقدَّم بيانُ المراد به، وقد سَرَد ابن إسحاقَ أسماءَ كثيرٍ من المهاجرين والأنصار ممّن آخى بينهم النبيُّ ﷺ، وعِدَّةُ من ذكره اثنان وثلاثون رجلاً[2].

وأبو ذرٍّ والمنذر بن عمرو أخوَين. وتُعقِّبَ بأنَّ أبا ذرٍّ تأخَّرَت هِجرَته، والجواب كما في جعفر، وحاطِب بن أبي بَلتَعة وعُوَيم بن ساعدة أَخَوَينِ، وسَلمان وأبو الدَّرداء أَخَوَينِ،

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «سيرة ابن هشام» ١/ ٥٠٦، ولا بدَّ منه، والظاهر أن الحافظ أراد أن يثبته فذَهَلَ عنه، لأن حرف «بل» المذكور بعده يفيد إضراباً عن كلام مذكور يتعلق بأحد المذكورَين: عمار أو حذيفة.

(٢) هاتان الفقرتان الأخيرتان، من قوله: وبلال وأبو رويحة، أثبتناهما من (أ)، ولم يردا في (ع) و(س)، وهما من تمام كلام ابن إسحاق، وجاء بإثرهما في (أ) كلام سبق بعضه وسيأتي بعضه، فآثرنا حذفه خشية التكرار.

وتُعقِّبَ بأنَّ سَلمان تأخَّرَ إسلامُه وكذا أبو الدَّرداء، والجواب ما تقدَّم في جعفر.

وكان ابتداء المؤاخاة أوائل قُدومه المدينةَ، واستَمرَّ يُجدِّدها بحَسَب مَن يدخل في الإسلام أو يَحضُر إلى المدينة، والإخاء بين سَلمان وأبي الدَّرداء صحيح[1] كما في الباب، وعند ابن سعد (٤/ ٢٨٠): آخَى بين أبي الدَّرداء وعَوْف بن مالك، وسنده ضعيف، والمعتَمَد ما في «الصحيح»، وعبد الرحمن بن عَوْف وسعد بن الرَّبيع مذكور في هذا الباب، وسَمَّى ابن عبد البَرِّ جماعةً آخرين.

وأنكَرَ ابن تَيميّة في كتاب «الردّ على ابن المطهِّر الرافضيّ» المؤاخاة بين المهاجرين وخُصوصاً مُؤاخاة النبيِّ ﷺ لعليٍّ، قال: لأنَّ المؤاخاة شُرِعَت لإرفاق بعضهم بعضاً ولِتأليفِ قلوب بعضهم، فلا معنى لمؤاخاة النبيِّ ﷺ لأحدٍ منهم ولا لمؤاخاة مُهاجريّ لـمُهاجريّ، وهذا رَدٌّ للنَّصِّ بالقياس وإغفالٌ عن حكمة المؤاخاة، لأنَّ بعض المهاجرين كان أقوَى من بعض بالمال والعَشيرة والقوَى، فآخَى بين الأعلى والأدنَى ليَرتَفِق الأدنَى بالأعلى ويستعينَ الأعلى بالأدنَى، وبهذا تَظهَر مُؤاخاتُه ﷺ لعليٍّ، لأنَّه هو الذي كان يقوم به من عَهد الصِّبا من قبلِ البِعْثة واستَمرّ، وكذا مُؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة، لأنَّ زيداً مولاهم فقد ثَبتَتْ أُخوَّتُهما وهما من المهاجرين، وسيأتي في عُمرة القضاء (٤٢٥١) قول زيد بن حارثة: أنَّ بنت حمزة بنت أخي، وأخرج الحاكم (٣/ ٣١٤) وابن عبد البَرِّ بسندٍ حَسَن عن أبي الشَّعثاء عن ابن عبَّاس: آخَى النبيّ ﷺ بين الزُّبَير وابن مسعود، وهما من المهاجرين.

قلت: وأخرجه الضِّياء في «المختارة» من «المعجَم الكبير» (١٢٨١٦) للطَّبَرانيِّ، وابن تَيمية يُصرِّح بأنَّ أحاديث «المختارة» أصحّ وأقوَى من أحاديث «المستدرَك»، وقِصّة المؤاخاة الأولى أخرجها الحاكم (٣/ ١٤) من طريق جُميع بن عُمير عن ابن عمر: آخَى رسول الله ﷺ بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزُّبَير، وبين عبد الرحمن بن عَوْف وعثمان ـ وذكر جماعة قال ـ فقال عليٌّ: يا رسول الله، إنَّك آخَيت بين أصحابك فمَن أخي؟ قال: «أنا أخوك»،

(١) سلف موصولاً برقم (١٩٦٨)، وسيأتي برقم (٦١٣٩).

وإذا انضَمَّ هذا إلى ما تقدَّم تَقَوَّى به، وقد تقدَّم في «باب الكَفالة» قُبَيل كتاب الوَكالة (٢٢٩٤) الكلام على حديث: «لا حِلْفَ في الإسلام» بما يُغني عن الإعادة، وقد سَبَقَ كلام السُّهَيليّ في حكمة ذلك الميراث، وسيأتي في الفرائض (٦٧٤٧) حديث ابن عبَّاس: كان المهاجرونَ لمَّا قَدِموا المدينة يَرِث المهاجريُّ الأنصاريَّ دون ذَوي رَحِمِه للأُخوّة.

الحديث الأوَّل: قوله: «**وقال عبد الرحمن بن عَوْف: آخَى النبيُّ ﷺ بيني وبين سعد بن الرَّبيع**» هو طَرَف من حديث تقدَّم موصولاً في أوائل البُيوع (٢٠٤٨) من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه ـ وهو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف ـ عن جَدِّه قال: قال عبد الرحمن بن عَوْف: لمَّا قَدِمنا المدينة آخَى النبيّ ﷺ بيني وبين سعد بن الرَّبيع، فقال سعد: إنّي أكثر/ الأنصار مالاً فأُقاسِمُك مالي؟ الحديث، وظَنَّ الشَّيخ عِماد الدِّين بن كثير: ٧/٢٧٢ أنَّ البخاريّ أشارَ بهذا التَّعليق إلى حديث أنس[1]، فقال: قِصّة عبد الرحمن لا تُعرَف مُسنَدة عنه، وإنَّما أسنَدَها البخاريّ وغيره عن أنس، قال: فلعلَّ البخاريّ أراد أنَّ أنساً حَمَلَها عن عبد الرحمن ابن عَوْف. انتهَى، قلت: وطريقُ عبد الرحمن الموصولة من غير طريق أنسٍ[2]، والذي ادَّعاه مردود، لثبوتِه في «الصحيح».

الحديث الثاني: قوله: «**وقال أبو جُحَيفةَ: آخَى النبيّ ﷺ بين سَلمان وأبي الدَّرداء**» هو طَرَف من حديث وَصَلَه بتمامه في كتاب الصِّيام (١٩٦٨)[3].

والغرض منه التَّنبيه على تَسمية مَن وَقَعَ الإخاء بينهم من المهاجرين والأنصار، فذكر هذا والذي بعده من إخاء سعد بن الرَّبيع وعبد الرحمن بن عَوْف، ولمسلمٍ (٢٥٢٨) من طريق ثابت عن أنس: آخَى النبيّ ﷺ بين أبي طلحة وأبي عُبيدة، وتقدَّم في الإيمان (٨٩) حديث عمر: كان لي أخ من الأنصار وكنَّا نَتَناوَب النُّزول، وذكر ابن إسحاق: أنَّه

---

(١) حديث أنس هو حديث الباب.

(٢) من قوله: «قلت» إلى هنا سقط من (ع) و(س).

(٣) وفي الأدب كذلك برقم (٦١٣٩).

عِتْبان بن مالك، وكان أبو بكر الصِّدِّيق وخارجةُ[١] بن زيد أخَوَينِ فيما ذكره ابن إسحاق أيضاً.

الحديث الثالث: حديث أنس في قِصّة إخاء سعد بن الرَّبيع وعبد الرحمن بن عَوْف، وسيأتي شرحه في كتاب النكاح (٥٠٧٢ و٥١٤٨).

٥١- بابٌ

٣٩٣٨- حدَّثني حامِدُ بنُ عمرَ، عن بشْرِ بنِ المفَضَّلِ، حدَّثنا حُميدٌ، عن أنسٍ: أنَّ عبد الله ابنَ سَلَامٍ بَلَغَه مَقْدَمُ النبيِّ ﷺ المدينةَ، فأتاه يَسْألُه عن أشياءَ، فقال: إنِّي سائلُكَ عن ثلاثٍ لا يَعْلَمُهُنَّ إلا نبيٌّ: ما أوَّلُ أشراطِ الساعةِ؟ وما أوَّلُ طعامٍ يأكلُه أهلُ الجنَّةِ؟ وما بالُ الولدِ يَنْزِعُ إلى أبيه أو إلى أمِّه؟ قال: «أَخبَرَني به جِبْريلُ آنِفاً» قال ابنُ سَلَامٍ: ذاكَ عَدوُّ اليهودِ مِن الملائكةِ، قال: «أمَّا أوَّلُ أشراطِ الساعةِ، فنارٌ تَحشُرُهم مِن المشرقِ إلى المغربِ، وأمَّا أوَّلُ طعامٍ يأكلُه أهلُ الجنَّةِ، فزيادةُ كَبِدِ الحوتِ، وأمَّا الولدُ فإذا سَبَقَ ماءُ الرجلِ ماءَ المرأةِ نَزَعَ الولدَ، وإذا سَبَقَ ماءُ المرأةِ ماءَ الرجلِ نَزَعَتِ الولدَ» قال: أشهَدُ أن لا إلهَ إلا الله، وأنَّكَ رسولُ الله، قال: يا رسولَ الله، إنَّ اليهودَ قومٌ بُهُتٌ، فاسأَلْهم عنِّي قبلَ أن يَعلَموا بإسلامي.

فجاءتِ اليهودُ، فقال النبيُّ ﷺ: «أيُّ رجلٍ عبدُ الله بنُ سَلَامٍ فيكم؟» قالوا: خَيرُنا وابنُ خَيرِنا، وأفضلُنا وابنُ أفضلِنا، فقال النبيُّ ﷺ: «أرأيتُم إن أسلَمَ عبدُ الله بنُ سَلَامٍ؟» قالوا: أعاذَه الله من ذلكَ، فأعادَ عليهم، فقالوا مِثلَ ذلكَ، فخَرَجَ إليهم عبدُ الله، فقال: أشهَدُ أن لا إلهَ إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله، قالوا: شَرُّنا وابنُ شَرِّنا، وتَنَقَّصُوه، قال: هذا كنتُ أخافُ يا رسولَ الله.

٣٩٣٩، ٣٩٤٠- حدَّثنا عَلِيُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، سمعَ أبا المِنْهال عبدَ الرَّحمن بنَ مُطْعِمٍ، قال: باعَ شَرِيكٌ لي دَراهمَ في السُّوقِ نَسِيئةً، فقلتُ: سُبْحانَ الله! أيَصْلُحُ هذا؟ فقال: سُبْحانَ الله! والله لقد بِعْتُها في السُّوقِ فما عابَه أحدٌ، فسألتُ البراءَ بنَ

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: وحارثة.

عازِبٍ، فقال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ ونحنُ نَتَبايَعُ هذا البيعَ، فقال: «ما كان يداً بيَدٍ فليس به بَأْسٌ، وما كان نَسِيئةً فلا يَصْلُح»، والقَ زيدَ بنَ أرقَمَ فاسألْه، فإنَّه كان أعظَمَنا تجارةً، فسألتُ زيدَ بنَ أرقَمَ، فقال مِثْلَه.

وقال سفيانُ مَرّةً: فقال: قَدِمَ علينا النبيُّ ﷺ المدينةَ، ونحنُ نَتَبايَعُ.

وقال: نَسِيئةً إلى المَوْسِمِ أو الحجِّ.

٢٧٣/٧ قوله: «بابٌ» كذا لهم بغير ترجمة، وهو كالفَصْلِ من الباب الذي بعده، ولعلَّه كان بعدَه.

قوله: «عن أنس» صَرَّحَ به الإسماعيليّ فقال في رواية له عن حُميدٍ: «حدَّثنا أنس» أخرجها عن ابن خُزَيمةَ عن محمد بن عبد الأعلى عن بشر بن المفضَّل[١].

قوله: «أنَّ عبد الله بن سَلَام بَلَغَه» تقدَّم بيان ذلك في «باب مَقدَم النبيّ ﷺ المدينة» (٣٩١١) من وجهٍ آخَر.

قوله: «ذاكَ عدوُّ اليهود من الملائكة» سيأتي شرح هذا في تفسير سورة البقرة (٤٤٨٠).

قوله: «أمَّا أوَّل أشراط الساعة: فنار تَحشُرهم من المشرِق إلى المغرِب» في رواية عبد الله بن بكر عن حُميدٍ في التفسير (٤٤٨٠): «تَحشُر الناس»، وسيأتي الكلام على ذلك مُستَوفًى في أواخر كتاب الرِّقاق[٢].

قوله: «وأمَّا أوَّل طعام يأكله أهل الجنَّة: فزيادة كَبِد الحوت» الزّيادة: هي القِطعة المنفَرِدة المعَلَّقة في الكَبِد، وهي في المطعَم في غاية اللَّذّة، ويقال: إنَّها أَهنأُ طعام وأَمرأُه، ووَقَعَ في حديث ثَوبان[٣]: أنَّ تُحفَتَهم حين يدخلونَ الجنَّة زيادة كَبد النُّون، والنُّون: هو الحوت، ويقال: هو الحوت الذي عليه الأرض، والإشارة بذلك إلى نَفاذ الدُّنيا.

في حديث ثوبان زيادة وهي «أنَّه يُنحَر لهم عَقِب ذلك نُونُ الجنَّة الذي كان يأكل من

(١) وكذلك جاء في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري في تصريح حميد بسماعه من أنس هنا.

(٢) في باب (٤٥): كيف الحشر، قبل الحديث (٦٥٢٢).

(٣) أخرجه مسلم (٣١٥).

أطرافها، وشرابُهم عليه من عين تُسَمَّى سَلسبيلا»، وذكر الطَّبَريُّ من طريق الضَّحّاك عن ابن عبَّاس قال: «يَنطَح الثَّور الحوت بقَرنِه فيأكُل منه أهل الجنَّة، ثمَّ يَحيا فيَنحَر الثَّور بذَنَبه فيأكلونَه، ثمَّ يَحيا فيَستَمِران كذلك» وهذا مُنقَطِع ضعيف.

قوله: «وأمَّا الولد» في رواية الفَزاريِّ (٣٣٢٩) عن حُميدٍ في ترجمة آدم: «وأمَّا شَبَه الولد».

قوله: «فإذا سَبَقَ ماءُ الرجل» وفي رواية الفَزاريِّ: فإنَّ الرجل إذا غَشيَ المرأة فسَبَقَها ماؤُه».

قوله: «نَزَعَ الولدَ» بالنَّصب على المفعوليَّة، أي: جَذَبَه إليه، وفي رواية الفَزاريِّ: «كان الشَّبَه له»، ووَقَعَ عند مسلم (٣١٤) من حديث عائشة: «إذا عَلا ماءُ الرجل ماءَ المرأة أشبَهَ أعمامَه، وإذا عَلا ماءُ المرأة ماءَ الرجل أشبَهَ أخوالَه»، ونحوه للبزَّار (١٥٥٠) عن ابن مسعود وفيه: «ماءُ الرجل أبيضُ غَليظٌ، وماءُ المرأة أصفَرُ رَقيقٌ، فأيّهما أعلا كان الشَّبَه له»، والمراد بالعُلوِّ هنا السَّبْقُ، لأنَّ كلّ مَن سَبَقَ فقد عَلا شأنُه فهو عُلوٌّ مَعنويّ، وأمَّا ما وَقَعَ عند مسلم (٣١٥) من حديث ثوبان رَفَعَه: «ماءُ الرَّجل أبيضُ وماءُ المرأة أصفَرُ، فإذا اجتَمَعا فعَلا مَنِيُّ الرجل مَنيَّ المرأة أذكَرا بإذنِ الله، وإذا عَلا مَنيُّ المرأة مَنيَّ الرجل آنثا بإذنِ الله»، فهو مُشكِل من جِهة أنَّه يَلزَم منه اقتِران الشَّبَه للأعمام إذا عَلا ماءُ الرجل ويكون ذكراً لا أُنثَى وعَكسه، والمشاهَد خلاف ذلك، لأنَّه قد يكون ذَكَراً ويُشبه أخواله لا أعمامَه وعَكسه.

قال القُرطُبيّ: يَتعيَّن تأويل حديث ثَوْبان بأنَّ المراد بالعُلوِّ: السَّبْق.

قلت: والذي يَظهَر ما قَدَّمتُه وهو تأويل العُلُوِّ في حديث عائشة، وأمَّا حديث ثَوبان فيَبقَى العُلوُّ فيه على ظاهره، فيكون السَّبْق علامة التذكير والتأنيث، والعُلُوُّ علامة الشَّبَه فيَرتَفِع الإشكال، وكأنَّ المراد بالعُلوِّ الذي يكون سَببَ الشَّبَه بحَسَب الكَثْرة بحيثُ يصير الآخَر مغموراً فيه، فبذلك يَحصُل الشَّبَه، ويَنقَسِم ذلك ستّة أقسام: الأوَّل أن يَسبق ماءُ الرجل ويكون أكثرَ فيَحصُلَ له الذُّكورةُ والشَّبَهُ، والثاني: عَكسُه، والثالث: أن يَسبق ماءُ

الرجل ويكون ماء المرأة أكثرَ فتَحصُلَ الذُّكورةُ والشَّبَه للمرأة، والرابع: عَكسه، والخامس: أن يَسبق ماء الرجل ويَستَويان فيُذكِر ولا يختصّ بشَبَهٍ، والسادس: عَكسُه.

قوله: «قومٌ بُهُت» بضمِّ الموحَّدة والهاء، ويجوز إسكانها: جمع بَهِيت، كقَضيبٍ وقُضُب وقَليب وقُلُب، وهو الذي يَبهَت السامع بما يَفتَريهِ عليه من الكَذِب، ونَقَلَ الكِرْمانيُّ أنَّ مُفرَده بَهُوت بفتح أوَّله.

قوله: «فاسأَلْهم» في رواية الفَزَاريِّ عن حُميدٍ عند النَّسائيِّ[1]: إن عَلِموا بإسلامي قبل أن تسألهم عنِّي بَهَتوني عندك.

قوله: «فجاءت اليهود» زاد في رواية الفَزَاريِّ (٣٣٢٩): «ودَخَلَ عبد الله داخل البيت»، وفي رواية عبد الله بن/ بكر عن حُميدٍ: فأرسَلَ إلى اليهود فجاؤوا[2]، الحديث ظاهره التَّعميم، والذي يقتضيه السّياق تخصيص مَن كان له بعبد الله بن سَلام تَعلُّقٌ، وأقرَبُ ذلك عشيرتُه من بني قَينُقاع، فقد ذَكَره ابن إسحاق فيهم فقال في أوائل الهجرة من كتاب «المغازي»: في ذِكْر مَن كان من اليهود ومن بني قَينُقاع: زيد بن اللَّصيب وسعد بن حُنَيف[3] ومحمود بن سَيْحان[4] وعُزير بن أبي عُزير وعبد الله بن الصَّيف وسعيد بن الحارث ورِفاعة ابن قيس وفِنْحاص وأشيَع ونُعمان بن أَضَا وبَحْريّ بن عَمْرو وشَأس بن قيس وشَأس بن عَديّ وزيد بن الحارث ونُعمان بن عمر وسُكَين بن أبي سُكَين وعَديّ بن زيد ونُعمان بن أبي أوفَى ومحمود بن دِحية ومالك بن الصَّيف وكعب بن راشد وعازَر بن رافع بن أبي رافع

٢٧٤/٧

(١) لم يخرجه النسائي من رواية الفزاري، ولم يعزه إليه المزي في «تحفة الأشراف» (٧٦٤)، بل اقتصر على نسبته للبخاري، وهو عنده برقم (٣٣٢٩) باللفظ المذكور، وإنما أخرجه النسائي في «الكبرى» باللفظ المذكور أيضاً من طريق خالد بن الحارث عن حميد برقم (١٠٩٢٥).

(٢) كذا وقعت رواية عبد الله بن بكر للحافظ رحمه الله، مع أن الذي في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري أن لفظها في هذا الحرف كلفظ حديث الباب، فالله تعالى أعلم.

(٣) في (ع) و(س): حبية، وهو تحريف، وسقطت الأسماء برمتها من (أ). وانظر «السيرة النبوية» لابن هشام ١/ ٥١٤.

(٤) في (س): سبيحان، وهو تحريف.

وخالد وآزر ابنَي أبي آزر ورافع بن حارثة ورافع بن حَرمَلة ورافع بن خارجة ومالك بن عَوْف ورِفاعة بن التابوت وعبد الله بن سَلام بن الحارث، وكان حَبْرَهم وأعلمَهم، وكان اسمه الحُصَين فسَمّاه رسول الله ﷺ لمَّا أسلَمَ عبدَ الله، فهؤلاء بنو قَينُقاع.

قوله: «عن عَمْرو» هو ابن دينار.

قوله: «باعَ شَرِيك لي دَراهم في السُّوق نَسيئةً» قد تقدَّم شرحه في كتاب الشَّرِكة (٢٤٩٧)، والغرض منه هنا قوله: «قَدِمَ علينا المدينة ونحنُ نَتَبايع»، فإنَّه يُستَفاد منه أنَّه ﷺ أقَرَّهم على ما وجدَهم عليه من المعامَلات إلّا ما استَثناه فبيَّنه لهم.

٥٢ - باب إتيان اليهود النبيَّ ﷺ حين قدم المدينة

﴿هَادُواْ﴾ [المائدة:٤١]: صاروا يَهوداً، وأمّا قولُه: ﴿هُدۡنَآ﴾ [الأعراف:١٥٦]: تُبنا، هائدٌ: تائبٌ.

٢٧٥/٧ **قوله: «باب إتيان اليهود النبيَّ ﷺ حين قَدِمَ المدينة»** وذكر ابن عائذ من طريق عُرْوة: أنَّ أوَّل مَن أتاه منهم أبو ياسر بن أخطَب أخو حُيَيّ بن أخطَب فسمعَ منه، فلمَّا رَجَعَ قال لقومِهِ: أطيعوني، فإنَّ هذا النبيّ الذي كنَّا نَنتَظِر، فعَصاه أخوه وكان مُطاعاً فيهم، فاستَحوَذَ عليهم الشَّيطان فأطاعوه على ما قال. وروى أبو سعْد[1] في «شَرَف المصطَفَى» من طريق سعيد بن جُبَير: جاء ميمون بن يامين ـ وكان رأس اليهود ـ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ابعَث إليهم فاجعَلني حَكَماً فإنَّهم يَرجِعونَ إليّ، فأدخَلَه داخلاً، ثمَّ أرسَلَ إليهم فأتَوه فخاطَبوه فقال: «اختاروا رجلاً يكون حَكَماً بيني وبينكُم» قالوا: قد رَضِينا ميمونَ بن يامين، فقال: «اخرُج إليهم» فقال: أشهَد أنَّه رسول الله، فأبَوْا أن يُصدِّقوه.

وذكر ابن إسحاق: أنَّ النبيّ ﷺ وادَعَ اليهود لمَّا قَدِمَ المدينة وامتَنَعوا من اتِّباعه، فكَتَبَ بينهم كتاباً، وكانوا ثلاثَ قَبائلَ: قَينُقاع والنَّضير وقُرَيظة، فنَقَضَ الثلاثة العَهد طائفةً بعد طائفةٍ، فمَنَّ على بني قَينُقاع وأجلَى بني النَّضير واستأصَلَ بني قُرَيظة، وسيأتي

(١) ترحف في (أ) و(س) إلى: أبو سعيد، وجاء على الصواب في (ع).

بيان ذلك كلِّه مُفَصَّلاً إن شاء الله تعالى.

وذكر ابن إسحاق أيضاً عن الزُّهْريِّ: سمعت رجلاً من مُزَينة يُحدِّث سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة: أنَّ أحبار يهود اجتَمَعوا في بيت المِدراس حين قَدِمَ النبيّ ﷺ المدينة فقالوا: غَداً انطَلِقوا إلى هذا الرجل فاسألوه عن حَدّ الزّاني، فذكر الحديث.

قوله: «﴿هَادُواْ﴾: صاروا يهوداً، وأمّا قوله: ﴿هُدْنَآ﴾: تُبنا، هائدٌ: تائب» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة:٤١]: هو هنا من الذين تَهوَّدوا فصاروا يهوداً. وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٥٦]، أي: تُبْنا إليك.

ثمَّ ذَكَر فيه خمسة أحاديث:

الأول:

٣٩٤١- حدَّثنا مسلمُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا قُرّةُ، عن محمَّدٍ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «لو آمَنَ بي عَشَرةٌ مِن اليهودِ، لآمَنَ بيَ اليهودُ».

قوله: «حدَّثنا قُرّة» هو ابن خالد، ومحمَّد: هو ابن سِيرين، والإسناد كلُّه بَصريّون.

قوله: «لو آمَنَ بي عَشَرةٌ من اليهود لآمَنَ بي اليهود» في رواية الإسماعيليّ: «لَم يَبقَ يهوديّ إلّا أسلَمَ»، وكذا أخرجه أبو سعْد[1] في «شَرَف المصطَفَى» وزاد في آخره قال: قال كعب: هم الذين سَمّاهم الله في سورة المائدة، فعلى هذا، فالمراد عشرة مُختَصّة وإلّا فقد آمَنَ به أكثرُ من عشرة، وقيل: المعنى لو آمَنَ بي في الزَّمَن الماضي كالزَّمَنِ الذي قبل قُدوم النبيّ ﷺ المدينة أو حالَ قُدومِه، والذي يَظهَر أنّهم الذين كانوا حينئذٍ رُؤَساءَ في اليهود ومَن عَداهم كان تَبَعاً لهم، فلم يُسلِم منهم إلّا القليل كعبدِ الله بن سَلام، وكان من المشهورين بالرّياسة في اليهود عند قدوم النبيّ ﷺ، ومن بني النَّضير: أبو ياسر بن أخطَب وأخوه حُيَيّ بن أخطَب وكعب بن الأشرَف ورافع بن أبي الحُقَيق، ومن بني قَينُقاع: عبد الله بن حَنيف

(١) ترحف في (أ) و(س) إلى: أبو سعيد، وجاء على الصواب في (ع).

وفِنْحاص ورِفاعة بن زيد، ومن بني قُرَيظة: الزُّبَير بن باطيا وكعب بن أَسَد وشمويل بن زيد، فهؤلاء لم يَثبُت إسلام أحد منهم، وكان كلٌّ منهم رئيساً في اليهود ولو أسلَمَ لاتَّبَعَه جماعة منهم، فيحتمل أن يكونوا المراد.

وقد روى أبو نُعَيم في «الدَّلائل»[١] من وجه آخر الحديثَ بلفظ: «لو آمَنَ بي الزُّبَير بن باطيا وذَوُوه من رُؤَساء يهودَ لَأسلَموا كلّهم».

وأغرَبَ السُّهَيليّ فقال: لم يُسلم من أحبار اليهود إلّا اثنان ـ يعني: عبد الله بن سَلَام وعبد الله بن صوريّا ـ كذا قال، ولم أرَ لعبدِ الله بن صُوريّا إسلاماً من طريق صحيحة، وإنّما نَسَبَه السُّهَيليّ في موضع آخر لتفسير/ النَّقّاش، وسيأتي في «باب أحكام أهل الذِّمّة»[٢] ٢٧٦/٧ من كتاب المحاربين شيءٌ يتعلّق بذلك.

ووَقَعَ عند ابن حِبّان (٢٨٨) قِصّة إسلام جماعة من الأحبار كَزيدِ بن سُعْنَةَ مُطوَّلاً. وروى البيهقيُّ[٣]: أنَّ يهوديّاً سمعَ النبيّ ﷺ يقرأ سورة يوسف فجاء ومعه نَفَر من اليهود فأسلَموا كلّهم، لكن يحتمل أن لا يكونوا أحباراً، وحديث مَيمون بن يامين قد تقدَّم في الباب.

وأخرج يحيى بن سَلام في «تفسيره» من وجه آخر عن محمد بن سِيرِين عن أبي هريرة هذا الحديث فقال: قال كعب: إنّما الحديث اثنا عشر لقولِ الله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة:١٢]، فسَكَتَ أبو هريرة، قال ابن سِيرِين: أبو هريرة عندنا أوْلى من كعب، قال يحيى بن سَلام: وكعب أيضاً صَدُوق؛ لأنَّ المعنى عشرةٌ بعد الاثنين، وهما عبد الله بن سَلَام ومُخَيريق، كذا قاله وهو معنويّ.

الحديث الثاني:

٣٩٤٢- حدَّثني أحمدُ أو محمَّدُ بنُ عُبيدِ الله الغُدَانيُّ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ أُسامةَ، أخبرنا أبو

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «الدلائل» ولا فيما بين أيدينا من المصادر.

(٢) باب (٣٧).

(٣) في «الدلائل» ٦/ ٢٧٦.

عُمَيس، عن قيسِ بنِ مسلم، عن طارقِ بنِ شِهابٍ، عن أبي موسى ﷺ، قال: دَخَلَ النبيُّ ﷺ المدينةَ وإذا أُناسٌ مِن اليهودِ يُعظِّمونَ عاشُوراءَ، ويَصُومونَه، فقال النبيُّ ﷺ: «نحنُ أحقُّ بصَومِه» فأمَرَ بصَومِهِ.

٣٩٤٣- حدَّثنا زيادُ بنُ أيوبَ، حدَّثنا هُشَيمٌ، حدَّثنا أبو بِشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما قال: لمّا قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ وجَدَ اليهودَ يَصُومونَ عاشُوراءَ، فسُئِلوا عن ذلكَ فقالوا: هذا اليومُ الَّذي أظْفَرَ الله فيه موسى وبني إسرائيلَ على فِرْعَونَ، ونحنُ نَصومُه تَعْظِيماً له، فقال رسولُ الله ﷺ: «نحنُ أوْلَى بموسى مِنْكُمْ»، فأَمَر بصومِهِ.

قوله: «حدَّثنا أحمد أو محمَّد بن عُبيد الله» بالتصغير، وفي رواية السَّرَخْسيّ والمُستَمْلي: «ابن عبد الله» مُكبَّر، والأوَّل أصحّ وأشهَر، واسم جَدّه سُهَيل، وهو الغُدَانيّ بضمِّ المعجَمة وتخفيف المهمَلة، شَكَّ البخاريّ في اسمه هنا، وقد ذكره في «التاريخ» (٢/ ٤) فيمن اسمه أحمد بغير شَكّ.

قوله: «عن أبي موسى» وَقَعَ لبعضهم: عن أبي مسعود، وهو غَلَط.

قوله: «دَخَلَ النبيُّ» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «قَدِمَ»، وقد تقدَّم الكلام عليه في الصّيام (٢٠٠٥).

الحديث الثالث: حديثُ ابنِ عبّاسٍ في المعنى.

قوله: «لمَّا قَدِمَ النبيّ ﷺ المدينة وجَدَ اليهود يصومونَ عاشُوراء» الحديث؛ استُشكِلَ هذا لأنَّ قُدومَه ﷺ إنَّما كان في رَبيع الأوَّل، وأُجيب باحتِمال أن يكون عِلمه بذلك تأَخَّرَ إلى أن دَخلَت السَّنة الثانية.

قال بعض المتأخِّرين: يحتمل أن يكون صيامُهم كان على حِساب الأشهر الشَّمسيَّة، فلا يَمتَنِع أن يقع عاشُوراء في رَبيع الأوَّل ويَرتَفِع الإشكال بالكلّيَّة، هكذا قَرَّرَه ابن القَيِّم في «الهَدي»، قال: وصيام أهل الكتاب إنَّما هو بحِساب سَير الشمس.

قلت: وما ادَّعاه من رفع الإشكال عَجيب، لأنَّه يَلزَم منه إشكالٌ آخر: وهو أنَّ النبيّ ﷺ أمَرَ المسلمين أن يصوموا عاشُوراء بالحِساب، والمعروف من حال المسلمين في كلّ

عَصر في صيام عاشُوراء أنَّه في المحَرَّم لا في غيره من الشُّهور، نعم وجدت في الطبرانيِّ (٤٨٧٦) بإسنادٍ جيِّد عن زيد بن ثابت قال: ليس يوم عاشُوراء باليومِ الذي يقول الناس، إنَّما كان يوم تُستَر فيه الكعبة وتَـقْلِسُ[1] فيه الحَبَشة، وكان يَدُور في السَّنة، وكان الناس يأتونَ فلاناً اليهوديَّ يسألونَه، فلمَّا ماتَ أتوا زيدَ بن ثابت فسألوه، فعلى هذا فطريقُ الجمع أن تقول: كان الأصل فيه ذلك، فلمَّا أمَرَ النبيّ ﷺ بصيام عاشُوراء رَدَّه إلى حُكم شَرعه وهو الاعتبار بالأهِلّة، فأخَذَ أهل الإسلام بذلك، لكن في الذي ادَّعاه أنَّ أهل الكتاب يَبنونَ صومَهم على حِساب الشمس نظرٌ، فإنَّ اليهود لا يَعتَبرونَ في صومهم إلّا بالأهِلّة، هذا الذي شاهَدْناه منهم، فيحتمل أن يكون فيهم مَن كان يَعتَبر الشُّهور بحِساب الشمس لكن لا وُجود له الآن، كما انقرَضَ الذين أخبر الله عنهم أنَّهم يقولون: عُزَير ابن الله، تعالى الله عن ذلك.

وفي الحديث إشكال آخر سَبَقَ الجواب عنه في كتاب الصِّيام (٢٠٠٤).

قوله: «فأمَرَ بصومِه» في رواية الكُشْمِيهنيّ: ثُمَّ أمَرَ بصومِه.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَسدِل شَعرَه» أي: يُرْخِيه.

٣٩٤٤- حدَّثنا عَبْدانُ، حدَّثنا عبدُ الله، عن يونُسَ، عن الزُّهريِّ، قال: أخبرني عُبيدُ الله ابنُ عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ، عن عبدِ الله بنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَسْدِلُ شَعْرَه، وكان المشْرِكونَ يَفرُقونَ رؤوسَهمْ، وكان أهلُ الكتاب يَسْدِلونَ رؤوسَهمْ، وكان النبيُّ ﷺ يُحِبُّ موافَقةَ أهلِ الكتاب فيما لم يُؤمَرْ فيه بشيءٍ، ثمَّ فرَقَ النبيُّ ﷺ رأسَه.

٣٩٤٥- حدَّثني زيادُ بنُ أيوبَ، حدَّثنا هُشَيمٌ، أخبرنا أبو بِشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: هُمْ أهلُ الكتاب جَزَّؤوه أجْزاءً، فآمَنوا ببَعضِه، وكَفَروا ببَعضِه.

[طرفاه في: ٤٧٠٥، ٤٧٠٦]

---

(١) من التقليس: وهو اللعب بالسُّيوف ونحوها من آلات الحرب. انظر: «اللسان» (قلس).

قوله: «عن عُبيد الله بن عبد الله» هذا هو المحفوظ عن الزُّهْريِّ، ورواه مالك في «الموطَّأ» (٢/ ٩٤٨) عن الزُّهْريِّ مُرسَلاً لم يَذكُر مَن فوقَه، وأغرَبَ حمَّاد بن خالد فرواه عن مالك [عن زياد بن سعد] عن الزُّهْريِّ عن أنس(١)، قال أحمد بن حَنبَل: أخطَأ فيه حمَّاد بن خالد، والمحفوظ: عن الزُّهْريِّ عن عُبيد الله بن عبد الله عن ابن عبَّاس.

قوله: «ثُمَّ يَفرُقونَ» بفتح أوَّله وضمّ ثالثِه.

قوله: «ثُمَّ فرَقَ النبيُّ ﷺ رأسَه» بفتح الفاء والراء الخفيفة، وقد سَبَقَ شرحه في صِفة النبيّ ﷺ (٣٥٥٨)، وفيه دليل على أنَّه ﷺ كان يوافق أهلَ الكتاب إذا خالَفوا عَبَدة الأوثان أخذاً بأخَفّ الأمرَينِ، فلمَّا فُتِحَت مكَّة ودَخَلَ/ عُبّاد الأوثان في الإسلام رَجع إلى مُخالَفة باقي الكفَّار وهم أهل الكتاب. ٢٧٧/٧

الحديث الخامس: حديث ابن عبَّاس: «قال: هم أهلُ الكتاب جَزَّؤوه أجزاءً، فآمَنوا ببَعضه وكَفروا ببَعضِه» زاد الكُشْمِيهنيّ: يعني قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

٥٣- باب إسلام سلمان الفارسيّ ﷺ

٣٩٤٦- حدَّثني الحسنُ بنُ عمرَ بنِ شَقِيقٍ، حدَّثنا مُعتَمِرٌ، قال أبي: وحدَّثنا أبو عُثْمانَ، عن سَلْمانَ الفارِسِيِّ: أنَّه تَداوَلَه بِضْعةَ عشرَ من رَبٍّ إلى رَبٍّ.

٣٩٤٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسُفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن عَوْفٍ، عن أبي عُثْمانَ، قال: سمعتُ سَلْمانَ ﷺ يقول: أنا مِن رامَ هُرْمُزَ.

٣٩٤٨- حدَّثَنا الحسنُ بنُ مُدْرِكٍ، حدَّثنا يحيى بنُ حمَّادٍ، أخبرنا أبو عَوانَةَ، عن عاصمٍ الأحوَلِ،

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» برقم (١٣٢٥٤)، ومن طريقه أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٣٣٦٢)، والحاكم ٢/ ٦٠٦-٦٠٧ وغيرهما عن حماد بن خالد به. والصحيح في هذا الحديث الإرسال كما ذكر ابن عبد البر في «التمهيد» ٦/ ٩٦ فقال: والصواب فيه من رواية مالك الإرسال = كما في «الموطأ» لا من حديث أنس، وهو الذي يصححه أهل الحديث. قلنا: وما بين حاصرتين سقط من الأصلين و(س)، وأثبتناه من «المسند».

عن أبي عُثْمانَ، عن سَلْمانَ قال: فَتْرةُ بَيْنِ عيسى ومحمَّدٍ صَلَّى الله عليهما وسَلَّمَ سِتُّ مئةِ سَنةٍ.

قوله: «باب إسلام سَلْمان الفارسيّ» تقدَّمت ترجمته في البُيوع[(١)].

قوله: «قال أبي» هو سليمان بن طَرْخان التَّيميُّ، وأبو عثمان: هو النَّهْديّ.

قوله: «تَداوَلَه بِضعةَ عَشَرَ من رَبٍّ إلى رَبٍّ» أي: من سَيِّد إلى سَيِّد، وكأنَّ سلمانَ لم يَبلُغْه حديثُ أبي هريرة في النَّهي عن إطلاق رَبٍّ على السَّيِّد، وقد مرَّ في البُيوع[(٢)]، وقد تقدَّم تفسير البِضْع وأنَّه من الثلاث إلى العَشْر على المشهور، وذكر ابن حِبّان والحاكم[(٣)] من طريق ابن عبَّاس عن سَلمان في قِصَّته: أنَّه كان ابن مَلِك وأنَّه خرج في طلب الدِّين هارباً، وأنَّه انتَقَلَ من عابد إلى عابد إلى أن قَدِمَ يَثرِب، وقد تقدَّم في الشِّراء من المشرِكين من كتاب البُيوع كيفيَّة إسلام سَلْمان ومُكاتَبة الذي كان في رِقِّه على غَرْس الوَدِيِّ[(٤)].

وزَعَمَ الدّاووديّ: أنَّ وَلاء سَلمان كان لأهلِ البيت لأنَّه أسلَمَ على يد النبيّ ﷺ، فكان ولاؤُه له، وتَعقَّبه ابن التِّين بأنَّه ليس مذهب مالك، قال: والذي كاتَبَ سلمانَ كان مُستَحِقّاً لوَلائِه إن كان مسلماً، وإن كان كافراً فوَلاؤُه للمسلمين.

قلت: وفاتَه من وجوهِ الردِّ عليه: أنَّ النبيَّ ﷺ لا يُورَث، فلا يُورَث عنه الوَلاءُ أيضاً إن قلنا بوَلاءِ الإسلام على تقدير التنَزُّل.

قوله: «أنا مِن رامَ هُرْمُز» في رواية بشر بن المفَضَّل عن عَوْف[(٥)] بلفظ: «أنا من أهل رامَ

---

(١) في باب (١٠٠): شراء المملوك من الحربي.

(٢) بل في العتق، في سياق شرحه للحديث (٢٥٥٢).

(٣) هو عند ابن حبان في كتابه «الثقات» ١/ ٢٤٩-٢٥٧، وقد سبق للحافظ أن عزا هذا الحديث في سياق شرحه لباب «شراء المملوك من الحربي» من كتاب العتق بين يدي الحديث (٢٢١٧) لابن حبان والحاكم من طريق زيد بن صُوحان عن سلمان، وهو من هذا الطريق عند الحاكم في «مستدركه» ٣/ ٥٩٩، وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند» (٢٣٧٣٧) من طريق ابن عباس عن سلمان، وإسناده حسن.

(٤) الوَدِيُّ: صغار النخل، الواحدة: وَدِيَّة. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» مادة (ودي).

(٥) لم نقف عليه من طريق بشر بن المفضل، وقد أخرجه كلفظه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٠٧٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ١/ ١٦٣-١٦٤ من طريق سفيان الثوري عن عوف.

هُرْمُز» بفتح الراء والميم وضمّ الهاء والميم بينهما راء ساكنة ثمَّ زاي: مدينة معروفة بأرضِ فارس بقُرب عِراق العرب، ووَقَعَ في حديث ابن عبَّاس عند أحمد (٢٣٧٣٧) وغيره: أنَّ سلمان كان من أصبَهان، ويُمكِن الجمع باعتبارَين.

قوله: «**فترةُ بينِ عيسى ومحمَّدٍ عليهما الصلاة والسَّلام سِتُّ مئةِ سَنةٍ**» والمراد بالفَترة: المدّة التي لا يُبعَث فيها رسولٌ من الله، ولا يَمتَنِع أن يُنبَّأ فيها مَن يَدعُو إلى شَريعة الرَّسول الأخيرة.

ونَقَلَ ابن الجَوْزيّ الاتِّفاق على ما اقتَضاه حديث سلمان هذا، وتُعقِّبَ بأنَّ الخلاف في ذلك منقولٌ، فعن قَتَادة خمس مئةٍ وستّين سنة، أخرجه عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عنه. وعن الكَلْبيّ: خمس مئةٍ وأربعين، وقيل: أربع مئة سنةٍ.

ووَجْهُ تَعلُّق هذه الأحاديث بإسلام سَلمان الإشارةُ إلى أنَّ الأحاديث التي ورَدَت في سياق قِصَّته ما هي على شرط البخاريّ في «الصحيح»، وإن كان إسناد بعضها صالحاً، وأمَّا أحاديث الباب فمُحصَّلُها أنَّه أسلَمَ بعد أن تَداوَلَه جماعة بالرِّقِّ،/ وبعد أن هاجَرَ من وَطَنه وغابَ عنه هذه المدّة الطَّويلة حتَّى مَنَّ الله عليه بالإسلام طَوعاً. ٢٧٨/٧

خاتمة: اشتَمَلَت أحاديث المبعَث وما بعدها من الهجرة وغيرها من الأحاديث المرفوعة على مئة وعشرين حديثاً، الموصول منها مئةٌ وثلاثةُ أحاديث، والبقيَّة مُعلَّقات ومُتابَعات، المكرَّر منها فيه وفيما مَضَى سبعة وسبعونَ حديثاً، والخالص ثلاثة وأربعون، وافقه مسلم على تخريجها سِوَى حديث خَبّاب: «لقد كان مَن قبلَكم يُمشَط»، وحديث عَمْرو بن العاص في «أشدّ ما صَنَعَه المشركونَ»، وحديث عبد الله: «آذَنَت بالجِنِّ شَجَرة»، وحديث ابن عمر في إسلام عمر، وحديث سَواد بن قارب، وحديث عمر: يا جَليح، وحديث سعيد بن زيد في إسلامه، وحديث أمّ خالد بنت خالد بن سعيد في الخَميصة، وحديث ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا﴾، وحديث جابر: «شَهِدَ بي خالايَ العَقَبة»، وحديث

(١) في «تفسيره» ١/ ١٨٦.

ابن عمر وعائشة: «لا هِجرة بعد الفتح»، وحديث عُرْوة بن الزُّبَير: «أنَّ الزُّبَير لَقيَ النبيّ ﷺ في رَكب كانوا تِجَاراً» الحديث في الهجرة، وحديث أنس في شأن الهجرة وفيه قِصّة سُرَاقة ولم يُسمِّه، وحديث عمر مع أبي موسى في ذِكْر الهجرة، وحديث ابن عمر في البيعة، وحديث عائشة: أنَّ أبا بكر تزوَّجَ امرأة من كَلْب وفيه الشِّعر، وحديث البراء في أوَّل من قَدِمَ المدينة، وحديث سَهْلٍ: «ما عَدّوا من المبعَث»، وحديث ابن عبَّاس في تفسير ﴿جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾، وأحاديث سَلْمان الثلاثة في إسلامه.

وفيه من الآثار عن الصحابة فمَن بعدَهم أربعةُ آثار أو خمسةٌ، والله أعلم بالصواب.

تم بحمد الله وتوفيقه الجزء الحادي عشر من «فتح الباري»

ويليه الجزء الثاني عشر وأوله:

كتاب المغازي



فهرس الموضوعات

كتاب فضائل الصحابة

كتاب مناقب الأنصار

أبواب المبعث

